# شرح النشر في القراءات العشر

للإمام الشيخ

شمس الدين أبو الخير ابن الجزري

محمد بن محمد بن محمد بن يوسف

(المتوفى سنة ٨٣٣هـ) رحمه الله

شرح فضيلة الشيخ

أ. د/ السالم محمد محمود الجكني الشنقيطي

حفظه الله

المجلد الثاني

دار ابن سلام

للبحث العلمي وتحقيق التراث











للإمام الشيخ

شمس الدين أبو الخير ابن الجزري

محمد بن محمد بن محمد بن يوسف

(المتوفى سنة ٨٣٣هـ) رحمه الله

شرح فضيلة الشيخ

أ.د/ السالم محمد محمود الجكني الشنقيطي

حفظه الله

المجلد الثاني



جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

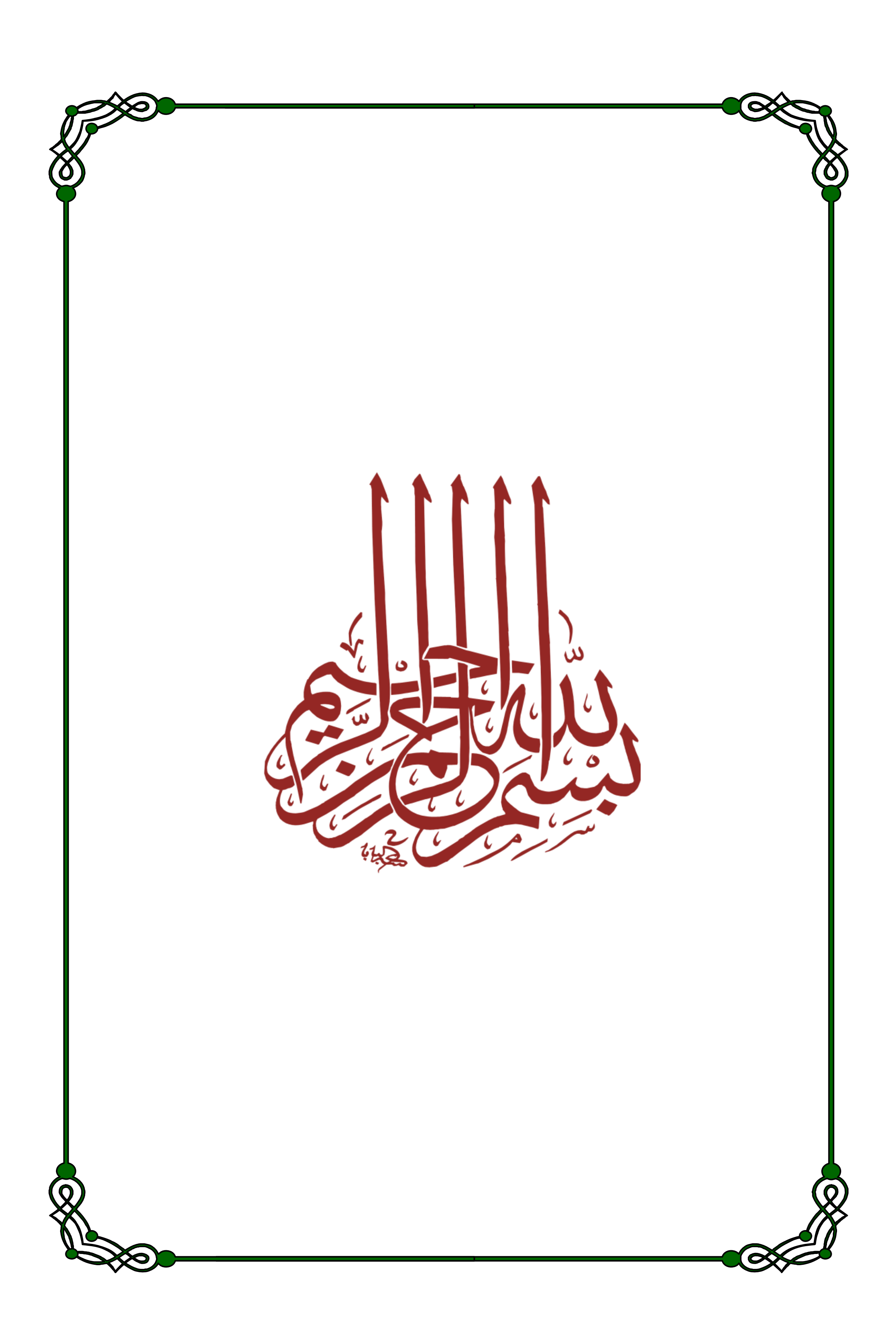
١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية


بسم الله الرحمن الرحيم



# الدرس الواحد والثلاثون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، مساكم الله جميعًا بكل خير، في هذه الليلة المباركة، ليلة الأربعاء، الموافقة اثنين والعشرين من الشهر الثاني شهر صفر، عام ١٤٤٠ من الهجرة النبوية الشريفة، على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

نبدأ، أو نواصل حقيقةً، نواصل قراءة كتاب النشر، وبداية الدرس في هذه الليلة سيكون بداية قراءة الكسائي -رحمة الله عليه-.

**قال الإمام ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ رِوَايَةُ أَبِي الْحَارِثِ، طَرِيقُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْبَطِّيِّ مِنْ طَرِيقَيْنِ: الْأُولَى طَرِيقُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ مِنَ التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِبِيَّةِ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَمِنَ التَّجْرِيدِ لِابْنِ الْفَحَّامِ، وَمِنَ التَّلْخِيصِ لِابْنِ بَلِّيمَةَ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَقَرَأَ بِهَا **(أي عبد الباقي)** عَلَى أَبِيهِ **(أي فارس)**، وَقَرَأَ بِهَا **( أي فارس)** عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ السَّقَّاء، وَمِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْخَبَّازِيُّ وَالسَّقَّاء عَلَى زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بِلَالٍ، فَهَذِهِ خَمْسُ طُرُقٍ لِزَيْدٍ).

**طبعًا هنا نلاحظ أن الهذلي يقول**: قرأ بها، طبعًا الجزري يقول: أن الهذلي قرأ

بها على أبي نصر، وقلنا: هذا دائمًا تكرر؛ الشيخ يثبت قراءة الهذلي على أبي نصر، بينما الموجود في نسخة الكامل هو: الهذلي يقول: أخبرني أبو نصر.

**وقلنا:** أن هذا إما من تصحيحات الإمام أبي العلاء لأسانيد الهذلي، وإما من تصحيحات ابن الجزري، وإما أن هذا الطريق وصل إلى ابن الجزري من قراءة الهذلي على أبي نصر من طريق الأداء، بنفس السند للكامل، والله أعلم.

لأنه ليس معقولا أن يكون يعني عشرات المواضع التي يصرح فيها ابن الجزري بالقراءة، لا يمكن أن تكون غير، يعني لا أتصور أن ابن الجزري يكون ساهيًا فيها، أو غافلًا عنها.

**الطالب:** (٠٣:٠٢). حوالي ثلاثمائة خمس وستين شيخ، يعني حصل عنده وهن في الكتابة، فلذلك ابن الجزري اثبت الصواب.

هو لا شك أنه، الذي يظهر والله أعلم؛ أن الإمام الهذلي لم ينقح كتابه، وهذا الذي يجعلنا نقول هذا لكثرة التعقبات عليه عند الإمام ابن الجزري، وعند الإمام أبي العلاء، وعند الإمام الذهبي، فكأنهم يعني يقولون، يعني كثرة هذه الأوهام.

**وقالوا:** حتى إن كثرة هذه الأوهام هي بسبب أنه يسند إلى مشايخ غير معروفين، يعني مشايخ مجهولين، وهذا السبب الذي جعل الأستاذ الذي حقق كتاب الكامل، وحقق أيضًا كتاب غاية الاختصار.

لست متذكرا اسمه، إما عبد الله أبو عمرو، أو أبو عمرو عبد الله، هو اسمه هكذا، مع احترامي له، فيعني جعل الإمام الهذلي في خانة أنه غير ثقة؛ بسبب هذه الأوهام التي في أسانيده، وطبعًا هذه الأوهام سبقه إليها الإمام ابن الجزري، وسبقه بالإشارة إليها الإمام أبي العلاء.

ولكن كون أن نحكم على شيخ في مكانة الإمام الهذلي -رحمة الله عليه- بعدم

الثقة، بمجرد مسودة كتابه؛ اعتقد أن هذا يعني يحتاج إلى إعادة نظر في هذا الحكم، لأن هؤلاء الأئمة الكبار، الإمام الهذلي، عفوًا الإمام أبو العلاء، والإمام الذهبي، والإمام ابن الجزري، والإمام تلميذه إمام العراق، الذي هو أبو العز القلانسي.

**كلهم لم يصدر من أحدٍ منهم تجريح في الهذلي، يعني لم يقل أحد**: أن الهذلي غير ثقة، ولم أجد من جرحه بهذا الحكم إلا الأستاذ الفاضل، الذي حقق هذا الكتاب، حقق كتاب الكامل، وحقق كتاب غاية النهاية، فمواضع كثيرة وقفت عليه فيها يقول: والهذلي غير ثقةٍ، والهذلي غير ثقة، و، و، و، إلى غير ذلك.

فكونه أنه أخطأ، طبعًا هو بناه على، والذي يظهر أن الشيخ –حفظه الله–، يعني يظهر أنه هو من أئمة، أو من شيوخ الذين مهتمين بالأسانيد، ومصطلح الحديث، فحكمه يظهر من خلال هذه.

لكن لا نتفق معه في أن الهذلي غير ثقة، والله أعلم.

**الطالب**: شيخ أبو العلاء (٦:٠٠) على الهذلي.

ألف، ألف رسالة هو، ألف رسالة، لكن هذه مع الأسف لم تصل إلينا، وأشار إليها الإمام ابن الجزري –رحمه الله عليه–، أنه تتبع الإمام أبو العلاء، تتبع أوهام الإمام الهذلي، وصحح، واستدرك، وترك أشياء أيضًا، واستدركها ابن الجزري، فلعل ما يذكره ابن الجزري مما يخالف نسخة الهذلي، لعلها من هذا الباب إما أنها من تصحيحات ابن الجزري، وقف عليها فصححها، وإما أنها من تصحيحات أبي العلاء، والله أعلم.

(الثَّانِيَةُ بَكَّارٌ).

طبعًا هكذا (الثَّانِيَةُ بَكَّارٌ)؛ يعني الطريقة الثانية، طريق بكار، لكن طبعًا هنا

الشيخ أيمن تدخل أيضًا في النص، فأضاف كلمة (عن البطي)، فأصبحت: الثانية عن البطي، وطبعًا عن البطي ليست في أي نسخةٍ من النسخ الخطية لابن الجزري، ويقول: هذه تكملة لازمة، وأنا لا أرى أنها لازمة.

(بَكَّارٌ مِنْ طَرِيقَيْنِ مِنَ الْهِدَايَةِ لِلْمَهْدَوِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَنْطَرِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلَّانَ، وَمِنَ الْغَايَةِ لِابْنِ مِهْرَانَ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ مِهْرَانَ وَابْنُ عَلَّانَ عَلَى أَبِي عِيسَى بَكَّارِ بْنِ أَحْمَدَ، وَقَرَأَ بِهَا بَكَّارٌ وَزَيْدٌ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْبَطِّيِّ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ سَبْعُ طُرُقٍ لِلْبَطِّيِّ، وَمِنْ طَرِيقِ الْقَنْطَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: الْأُولَى طَرِيقُ ابْنِ أَبِي عُمَرَ مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ: طَرِيقُ السُّوسَنْجِرْدِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ مِنَ التَّجْرِيدِ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، وَقَرَأَ بها ابْنُ الْفَحَّامِ أَيْضًا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ الْمَالِكِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنَ الْكَافِي قَرَأَ بِهَا ابْنُ شُرَيْحٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنَ الرَّوْضَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ **(الذي هو غلام الهراس)**، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ الْمَزْرَفِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا الْخَيَّاطُ وَأَبُوا عَلِيٍّ الْوَاسِطِيُّ وَالْمَالِكِيُّ **(يعني أبو علي الواسطي، وأبو علي المالكي)** ثَلَاثَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ السُّوسَنْجِرْدِيِّ، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لَهُ).

لو نظرنا في النص نجد أنها، يعني نجد أنها أربعة، وليست ثلاثة، يعني ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي، الشيخ هنا لم يكمل طريق الفارسي، ثم أبو علي المالكي، ثم الخياط، فمحمد بن علي الخياط، وأبو علي الواسطي، وأبو علي المالكي، المفترض يكون معهم الفارسي؛ لأنه ما قال: أن الفارسي قرأ على من؟

طيب، وطبعًا الفارسي قرأ على أبي الحسين السوسنجردي، من طريق ابن

الفحام؛ لأن هو يقول: (وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ)، لما رجعنا إلى التجريد، وجدنا أن الفارسي يقرأ على السوسنجردي.

**طبعًا هناك تعليق للشيخ أيمن يقول:** معنى كلام تعليقه، أنها أربعة، وليس ثلاثة، ونقول: احتمال السهو وارد، نحن لا ندافع عن ابن الجزري في أنه لا يحتمل عليه السهو، لكن في هذه الجزئية مرت معنا كثيرًا، مرت معنا فيما أذكر الآن يمكن ثلاث مرات، أربع مرات، أن بعض الأسانيد يقف عندها، ولا يكملها.

ومر معنا وخاصةً، كما قلنا دائمًا، أو جُلُّها تكون من كتاب التجريد، لكن أحيانًا من كتاب التجريد، من قراءة ابن الفحام عن الفارسي كما هنا، وأحيانًا من قراءة ابن الفحام في سنده عن فارس، ومر منعا، أعتقد أنه مرتين أو ثلاثة: أنه يكتفي ولا يكمل السند.

فهل هذه المسألة، يعني هل عدم إكمال ابن الجزري لسند الفارسي؟ عدم ذكره أنه قرأ على السوسنجردي، هل هو سهوًا، أو غفلةٌ؟ أو أنه وهو الأوضح والله أعلم، أو أنه اكتفى بعدم ذكره، بذكر سند المالكي.

لأن الإمام ابن الفحام قال، لما كان يذكر سند الفارسي، ويتبعه بسند المالكي يقول: وسند أبي عليٍ المالكي كسند الفارسي، فيكون ابن الجزري ترك ذكر الفارسي من هذا الباب، والله أعلم.

**أيضًا هذا نستفيد منه نقطة، وكنا نقولها دائمًا:** إن إدخال أسانيد الجامع للفارسي ضمن إدخال أسانيد التجريد، هذا أعتقد أنه غير صحيح، وهذا دليل على ذلك؛ لأن ابن الفحام وصل إلى أبي الحسين في هذا الإسناد بسنده من كتاب التجريد، وابن الجزري وصل إليه في هذا الطريق من سنده في كتاب التجريد، وليس من سنده في كتاب الجامع للفارسي والله أعلم.

تفضل.

**الطالب**: (١١:٣٩) طريق ابن عمر من خمس طرق.

خمس طرق.

**الطالب**: طريق السوسنجردي.

الأولى عن ابن أبي عمر من التجريد، طريق السوسنجردي وهي الأولى، طيب.

**الطالب**: والثانية (١١:٥٤).

أين؟.

**الطالب**: بعد الفارسي.

لا لا، طريق الحمامي هي الثانية، هو الآن سيذكر الطرق الخاصة بـ السوسنجردي، من أي الكتب جاءت، أو جاء بها ابن الجزري، هو الآن عرفنا أن طريق السوسنجردي هذا، طريق ابن أبي عمر من خمسة طرق: الأولى طريق السوسنجردي، طيب السوسنجردي هذا ما هي الطرق التي أوصلتنا إليه؟ هي هذه الطرق، لما ينتهي من هذا سيذكر طريق الحمامي وهي الثانية عنه.

**الطالب**: (١٢:٢٩).

نحن الآن نتكلم، ومن طريق القنطري عن محمد بن يحيى من ثلاث طرق: الأولى طريق ابن أبي عمر، من خمس طرق.

**الطالب**: حسنا.

الثانية: طريق الحمامي.

**الطالب**: الثالثة طريق بكر.

اعتقد، فلما نأخذها الآن سيتضح، طيب طريق ابن أبي عمر من خمس طرق: طريق السوسنجردي وهي الأولى.

**الطالب**: (١٢:٥٢).

ست طرق لمن؟

**الطالب**: للسوسنجردي.

لكن لم يذكر الإشكال ليس في عدها، ليس في عدها أبدا، أنه لم يذكر الفارسي قرأ على من، فهل قصدك أن قوله: فست طرق له يُفهم منه مباشرةً، هو لا شك أن الفارسي قرأ على السوسنجردي، طيب لماذا ابن الجزري لم يقل: أربعة؟ لماذا قال: ثلاثة؟ النقاش في هذه الكلمة: ثلاثتهم، هي المفروض تكون أربعة، واضح.

طيب السوسنجردي، وهي الأولى عن أبي عمر.

((طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ) وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْهُ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى الشَّرْمَقَانِيِّ وَالْعَطَّارِ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ هَاشِمٍ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْبُسْرِيِّ، وَمِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ).

لما رجعنا إلى لمصباح وجدنا أن هذه الطريق عن المصباح ليست من باب القراءة، يعني أبو الكرم لم يقل: قرأت بها على أبي القاسم، وإنما قال: أخبرني، فهي إجازة، رواية يعني ليست تلاوةً، لكن هل وقعت لابن الجزري تلاوةً من خارج المصباح؟ هذا الذي يظهر والله أعلم.

(وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَابْنُ هَاشِمٍ وَابْنُ الْبُسْرِيِّ وَالْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَالشَّرْمَقَانِيُّ، السِّتَّةُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ، فَهَذِهِ سَبْعُ طُرُقٍ لِلْحَمَّامِيِّ.

(طَرِيقُ بَكْرٍ) وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَقَرَأَ بِهَا الخياط عَلَى بَكْرِ بْنِ شَاذَانَ.

(طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ) وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنْهُ مِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ).

طبعًا قراءة أبي العز على أبي علي، الواسطي، أبو علي الواسطي، الذي هو غلام الهراس.

((طَرِيقُ الْمَصَاحِفِيِّ) وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنْهُ مِنْ مُسْتَنِيرِ ابْنِ سَوَّارٍ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ أَيْضًا، وَقَرَأَ عَلَى عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الْمَصَاحِفِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْمَصَاحِفِيُّ وَالنَّهْرَوَانِيُّ وَبَكْرٌ وَالْحَمَّامِيُّ وَالسُّوسَنْجِرْدِيُّ خَمْسَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ أَبِي عُمَرَ الطُّوسِيِّ، فَهَذِهِ ثَمَانِ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ أَبِي عُمَرَ.

الثَّانِيَةُ عَنِ الْقَنْطَرِيِّ (طَرِيقُ)).

إذًا من طريق القنطري عن محمد من ثلاثة طرق: الأولى طريق ابن عمر.

(الثانية: (طَرِيقُ نَصرِ بنِعَلِيٍّ) مِنْ كِتَابَيْ أَبِي مَنْصُورِ بْنِ خَيْرُونَ).

وطبعًا هنا الدكتور أيمن تدخل، ووضع اسم الكتابين: (الموضح، والمفتاح).

(وَمِصْبَاحِ أَبِي الْكَرَمِ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَرْبِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ الضَّرِيرِ.

الثَّالِثَةُ عَنِ الْقَنْطَرِيِّ (طَرِيقُ الضَّرَّابِ) مِنَ الْمُبْهِجِ وَالْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا السِّبْطُ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيِّ).

طبعًا هكذا في جميع النسخ، (الكارزيني محمد بن عبد الله)، والمعروف أنه محمد بن الحسين، يعني أبوه عبد الله محمد بن الحسين، فهذا ربما سهو من ابن الجزري، أو سبق قلم، أو من الناسخ، لكن النسخ كلها اتفقت على أنه محمد بن عبد الله، والصواب أنه محمد بن الحسين.

(وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْهَرَوِيِّ).

وطبعًا هنا قرأ بها الهذلي على أبي نصر، نفس التعليق الذي دائمًا يقوله، لكن هنا الشيخ يقول: هذا سهوٌ؛ لأن شيخ الهذلي الذي في الإسناد هو أبو المظفر، يعني الإسناد في الكامل هو من قراءة الهذلي على شيخه أبو المظفر، وليس أبو نصر الهروي، فهو وقال (يعني الدكتور أيمن يقول): هذا سهوٌ، والصواب أن الشيخ الهذلي في الإسناد هو أبو المظفر، فهو الذي يروي عن الخزاعي.

قلت، والقول للعبد الضعيف: ليس سهوًا، بل هو تصحيحٌ من المؤلف لأسانيد الكامل، كما مر معنا سابقًا.

(وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الْخُزَاعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْخُزَاعِيِّ وَالْكَارَزِينِيِّ عَلَى أَبِي شُجَاعٍ فَارِسِ بْنِ أحمد بن مُوسَى الْفَرَائِضِيِّ الضَّرَّابِ، وَقَرَأَ الضَّرَّابُ وَنَصْرٌ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، ثَلَاثَتُهُمْ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إبراهيم بْنِ زِيَادٍ الْقَنْطَرِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا لِلْقَنْطَرِيِّ، وَقَرَأَ الْقَنْطَرِيُّ وَالْبَطِّيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْبَغْدَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْكِسَائِيِّ الصَّغِيرِ، وَهَذِهِ إِحْدَى وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِابْنِ يَحْيَى.

(طَرِيقُ سَلَمَةَ) عَنْ أَبِي الْحَارِثِ، مِنْ طَرِيقِ ثَعْلَبٍ مِنَ التَّبْصِرَةِ لِمَكِّيٍّ، وَمِنَ الْهِدَايَةِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ سُفْيَانَ، وَمِنَ الْهَادِي لِابْنِ سُفْيَانَ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ التَّذْكِرَةِ لِأَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ، وَقَرَأَ بِهَا مَكِّيٌّ وَابْنُ سُفْيَانَ وَأَبُو الْحَسَنِ عَلَى أَبِيهِ أَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْبَغْدَادِيِّ).

**أولًا**: طريق سلمة هذا كله ليس تلاوةً، إن كان تلاوةً في بعض الإسناد، لكنه في النهاية من عند ابن مجاهد هو ليس تلاوةً، وإنما هو إجازة، وطبعًا قلنا: هذا السند لابن غلبون في التذكرة، يعني هذا السند الذي ذكره الشيخ هو سند ابن غلبون الابن، وابن غلبون الأب أيضًا في الإرشاد، لكن ذلك الزمن ما كان عندنا الإرشاد، لكن لما جاء الإرشاد، وجدنا أن هذا السند هو في الإرشاد أيضًا.

يعني قراءة أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون على أبي الفرج أحمد بن موسى، لكن السند في التبصرة هو مكي عن أبي الطيب عن أبي سهل، وابن خالويه عن ابن مجاهد، عن محمد بن يحيى، عن أبي الحارث، عن الكسائي.

لكن هنا الدكتور أيمن علق وقال، وحقيقةً هذا التعليق يعني فيه ما فيه، يقول: ولما كانت قراءة أبي الطيب على أبي الفرج، وهو أبو الفرج أحمد بن موسى البغدادي، لما كانت قراءة أبو الطيب على أبي الفرج من كتبٍ أخرى: (كالهداية، والتذكرة، والهادي)، فقد أجاز ابن الجزري لنفسه اعتبار، يعني لما كانت قراءة أبي الطيب على أبي الفرج على ابن مجاهد على ثعلب على ابن سلمة، أو على سلمة، لما كانت قراءة أبو الفرج على، يعني بإسناده على قراءته على ابن مجاهد، وابن مجاهد على ثعلب، وثعلب على سلمة.

لما كان هذا السند لابي الفرج وقع في كتبٍ أخرى التي ذكرها ابن الجزري هنا: (الهداية، والتذكرة، والهادي)، الشيخ يقول (الدكتور أيمن): فقد أجاز لنفسه (أي ابن الجزري)، أجاز لنفسه اعتبار طريق مكي إحدى طرق ثعلب عن سلمة.

طبعًا هذا الكلام، مع احترامنا لقائله، يعني هذه الصياغة لا تسلم، والصياغة غير صحيحة أصلًا، يعني لا تُسلم لا في لفظها، ولا في معناها، لماذا؟ لأن من يقرأ هذه العبارة أن ابن الجزري لما كانت هذه الطريق التي نسبها ابن الجزري لمكي، لما كانت موجودة في هذه الكتب، فابن الجزري أجاز لنفسه أن يسند طريق مكي

إلى سلمة من هذه الكتب، وهذا كأنه، يعني كأن فيه تصريحًا بأن ابن الجزري إنما اعتمد الطرق بهذه الطريقة، بأخذها عن الكتب، وهذا ليس صحيحًا، بل إن مكي، أو مكي بن أبي طالب -رحمة الله عليه- قرأ بهذا السند.

فهذا السند ليس من تركيب ابن الجزري لمكي؛ لأن لاحظ معي يقول: لما كانت قراءة أبي الطيب على أبي الفرج عن ابن مجاهد عن ثعلب عن سلمة موجودة في كتبٍ أخرى: (كالهداية، والتذكرة، والهادي).

ابن الجزري أجاز لنفسه أن يعتبر طريق مكي إحدى طرق ثعلب، يعني ابن الجزري أجاز لنفسه أن يعتبر أن طريق مكي هو بسبب وجود هذه الطريق في الكتب؛ وهذا غير صحيح.

يعني مكي قرأ بهذا الإسناد، وهذا الإسناد أقول: إنه قرأ، حتى وإن كان غير موجود في التبصرة، لكنه موجودٌ في كتاب الإقناع لابن الباذش، ورواه بسنده أن ابن المكي قرأ على ابن غلبون، وقرأ على أبي الفرج أحمد بن موسى.

فيعني كلمة (وأجاز لنفسه)، هذه يعني كلمة غير صحيحة لا معنى، ولا لفظًا، والله أعلم.

**(وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى تَاجِ الْأَئِمَّةِ ابْنِ هَاشِمٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، وَقَرَأَ بِهَا أَبُو طَاهِرٍ وَأَبُو الْفَرَجِ الْبَغْدَادِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ مُجَاهِدٍ، وَمِنْ كِتَابِ السَّبْعَةِ).**

من هنا يبدأ، طبعًا الإسناد الذي قبله كلها قرأ، قرأ، قرأ، لكن هنا نهاية السند، من عند ابن مجاهد إلى الكسائي ستكون كلها عن طريق الإخبار، حتى في كل الكتب المذكورة، يعني حتى في الإرشاد، وحتى في التذكرة، حتى في الهداية، وهكذا...

(وَمِنْ كِتَابِ السَّبْعَةِ لِابْنِ مُجَاهِدٍ الْمَذْكُورِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ثَعْلَبٌ).

وطبعًا ثعلب، الذي هو إمام اللغة، معروف أبو العباس، صاحب المجالس.

(فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِثَعْلَبٍ، وَرَوَاهَا ابْنُ مُجَاهِدٍ أَيْضًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْمُتَقَدِّمِ عَنِ اللَّيْثِ وَهُوَ الَّذِي فِي إِسْنَادِ الْهِدَايَةِ وَالتَّبْصِرَةِ، وَقَدْ أَوْرَدَهَا الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي جَامِعِهِ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ثَعْلَبٍ، وَرَوَاهَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ فِي التَّذْكِرَةِ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ جَمِيعًا سَمَاعًا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمُعَدِّلِ، وَتِلَاوَةً عَلَى وَالِدِهِ عَنْ أَبِي الْفَرَجِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْهُمَا وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ).

**قال الداني**: وأما طريق سلمة، فحدثنا محمد بن علي الكاتب، قال حدثنا ابن مجُاهد قال: حدثني أحمد بن يحيى بن ثعلب، قال: حدثنا سلمة بن عاصم، قال: حدثنا أبو الحارث عن الكسائي بالقراءة.

بالقراءة لاحظ، يعني السند كله من عند ابن مجاهد كله قراءة، يعني رواية، ويلاحظ أن صيغ السند "حدثني"، بينما هي في السبعة: "أخبرني"، وكلاهما واحد.

((وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْفَرَجِ) قَرَأْتُهَا).

طبعًا هذا سند خاص لابن الجزري.

((وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْفَرَجِ) قَرَأْتُهَا).

أو الكلام لابن الجزري.

(قَرَأْتُهَا عَلَى الشَّيْخِ الصَّالِحِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ بِجَامِعِ دِمَشْقَ

عَنِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيِّ).

الذي هو ابن البخاري.

(أَخْبَرَنَا الْحَافِظُ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ الْبَكْرِيُّ كِتَابَةً).

أبو الفرج هذا الذي هو أبو الفرج الجوزي، ابن الجوزي -رحمة الله عليه-، (كِتَابَةً)؛ يعني أرسل له كتابة، يعني ما قرأ عليه.

(وَبِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَى الْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ الْهَمَذَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَزْرَفِيِّ الْقَطَّانِ، وَبِإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَى أَبِي طَاهِرِ بْنِ سِوَارٍ).

سنرجع إلى هذا الكلام، طبعًا هنا، يعني هذا الذي قرأته عليكم هو الموجود في النسخ الخطية كلها، يعني موجود في نسخ النشر هو هكذا.

(إِلَى الْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ الْهَمَذَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا)؛ أي أبو العلاء وابن الجوزي، (وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَزْرَفِيِّ الْقَطَّانِ، وَبِإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَى أَبِي طَاهِرِ)؛ لكن في طبعة الدكتور أيمن جعل بعد كلمة أبي العلاء الهمذاني، (وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ محمد بن حسين بن علي الشيباني المزرفي، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن الحسين بن أحمد المقدسي القطان).

يعني هذا الكلام وضعه الدكتور أيمن في المتن، في متن النشر، ثم في الحاشية علق عليه بقوله، في النسخ علق عليه بقوله: هذا خلطٌ.

يعني قال إنه في نسخ النشر هو (وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن الحسين بن أحمد المزرفي القطان): هو خلطٌ بين شيخين، والصواب ما أثبته.

وطبعًا تكلمنا في هذه المنهجية، لكن سنلاحظ، طبعًا هنا كلام الدكتور أيمن

كأنه يقول: إن الشيخ يعني أسقط سند المزرفي على القطان؛ المزرفي أحمد بن الحسين، ومحمد بن الحسين القطان، لا أحمد بن الحسين هو القطان، ومحمد بن الحسين هو المزرفي الشيباني.

**وهنا الشيخ يقول:** (وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ) من هما؟ هما: أبو العلاء، وابن الجوزي.

(وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَزْرَفِيِّ الْقَطَّانِ)؛ هذا نقول: هل ابن الجزري كان يريد أن يقول على أبي بكر محمد بن الحسين بن أحمد المزرفي، لكن ذاك اسمه أبو بكر محمد بن الحسين بن أحمد بن عليٍ، وأحمد بن الحسين، فهنا طيب ما الذي أدخل المزرفي؟

يعني النص بهذه الطريقة شائك، لكن لما نرجع بعد قليل، (وقرأ بها هو)، الذي هو طاهر بن سوار، (وَالْمَزْرَفِيُّ عَلَى أَبِي الْوَلِيدِ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ).

طبعًا أيضًا الدكتور أيمن يعني حذف كلمة المزرفي، ووضع بدلًا منها القطان، أو أنه قال: الصواب القطان، نسيت والله، طيب.

**الطالب:** (٢٨:٣٥).

طبعًا الذي في هذه طبعة المجمع هو الموجود في جميع النسخ، الموجود في جميع النسخ: (وقرأ بها هو والمزرفي)؛ يعني هذا الموجود في جميع النسخ الخطية، الدكتور أيمن حذف المزرفي، ووضع بدلًا منه القطان، فصار السند عنده بعد تصويبه له، يقول: الهمذاني والبكري قرآ بها على المزرفي، والمزرفي قرأ بها على القطان، والقطان قرأ على أبي الوليد عتبة.

لأن حقيقةً لما نرجع إلى كتب التراجم، نجد إن أبا الوليد عتبة بن عبد الملك هو شيخٌ للقطان، ولم تذكر كتب التراجم أنه شيخٌ للمزرفي.

وأيضًا تذكر أن ابن سوار قرأ على عتبة، لكن الإشكالية هنا عندنا في النشر: أن المزرفي قرأ على أبي الوليد عتبة، وحقيقةً ليس هناك ما يمنع من صواب هذا السند، إن قراءة المزرفي على عتبة؛ لأنه أدرك منه ثمان سنوات، يعني أدرك معه ثمان سنوات من حياته، لكن هل قرأ عليه أم لم يقرأ عليه؟ اعتقد أن الإمام ابن الجزري يعني هنا اثبت قراءة المزرفي على أبي الوليد عتبة.

**الطالب**: أدرك منها ثمان سنوات وهو صغير.

أدرك منه ثمان سنوات من حياته؛ لأن المزرفي عتبة توفي وعمره تسعون سنة، سنة أربعمائة وخمس وأربعين، والمزرفي ولد سنة أربعمائة وسبع وثلاثين، لكن هل كان معه أم لا؟

**خلاصة هذا الكلام كله**: لو اعتبرنا ما يقصده ابن الجزري بوجوده في النسخ كلها، ليس هناك ما يمنع؛ لأن الحافظ أبو العلاء، وابن الجوزي قرآ على المزرفي، هذا لا شك فيه.

لكن الشيخ هنا قال: (وَقَرَأَ بها هُوَ، (أي ابن سوار) وَالْمَزْرَفِيُّ عَلَى أَبِي الْوَلِيدِ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ).

الفرق، أو الخلاف بيننا وبين الدكتور أيمن أنه يقول: (إن المزرفي قرأ على القطان، والقطان قرأ على عتبة)، هذا هو الموجود في كتب التراجم، يعني في غاية النهاية، ابن الجزري ينص على أن المزرفي قرأ على القطان، والقطان قرأ على عتبة بن عبد الملك.

**لكن هنا في النشر الشيخ يقول**: (إن المزرفي هو الذي قرأ على أبي الوليد عتبة)، هذا كما قلنا: يحتمل، إذا كان أبو الكرم قرأ، أو أجيز، أو أسند إلى أبي بكر الخياط وعمره خمس سنوات، فمن باب أولى أن يكون المزرفي وعمره ثمان

سنوات، يكون يعني يؤكد، أو يدل، لا نقول: يؤكد، وإنما نقول: يدل على صحة ما في إسناد النشر هنا.

هل ابن الجزري هنا سهى، وأسقط إسناد المزرفي، أو أسقط قراءة المزرفي على القطان؟ لأن وجود كلمة القطان أيضًا، يعني تدل على هذا، يعني وجود كلمة القطان، ووجود الاسم أحمد بن الحسين بن أحمد المزرفي، طبعًا المزرفي ليس اسمه أحمد بن الحسين بن أحمد، هذا اسم القطان، حسنًا.

**الطالب**: (٣٢:٥٦).

محمد بن الحسين بن علي الشيباني المزرفي، فحقيقةً هذه من المواضع التي تحتاج إلى انتباه في كتاب النشر.

**الطالب**: (٣٣:١٦).

ما سمعت.

**الطالب**: (٣٣:٢٠).

ما رجعت إليه؛ لأن هذا الإسناد كله إسناد أدائي سواء كان عن أبي العلاء، أو سواء كان عن أبي طاهر بن سوار، يعني ليس موجود لا في الغاية، ولا في المستنير.

**الطالب**: (٣٣:٣٨).

نعم، نعم، فهو إسنادٌ أدائيٌ، وهذا بما أنه إسناد أدائي، يعني أيضًا يدل على صواب ابن الجزري، على صواب هذا السند؛ لأنه وصل إليه بطريق الأداء، وهذا يعني يقوي، لكن لو كان مثلًا من المستنير، وحقيقةً رجعت إلى كتاب المستنير لعلّي أجد أي روايةٍ لابن سوار عن عتبة بن عبد الملك، فلم أجد، لكن لم أرجع إلى كل أسانيد المستنير.

لكن في قراءة الكسائي ليس هناك إسنادٌ عن ابن سوار من قراءته على عتبة بن عبد الملك، لكنه مذكورٌ في، معدودٌ في شيوخه، فهذا إسنادٌ وصل إلى ابن الجزري بطريق الأداء، والله أعلم.

**الطالب:** (٣٤:٢٩).

بإسناده نعم، وبإسناد المتقدم، وإسناد المتقدم صفحة ٢١٥، أعتقد مر معنا ربما سيكون في قراءة أبو عمرو، أو في قراءة ابن كثير، لا أدري نسيت والله.

**الطالب:** (٣٤:٤٧).

في كتاب المستنير.

**الطالب:** (٣٤:٥٠).

لا لا، هي كلها، أنا قصدي إسناد أدائي وصل لابن الجزري ليس موجودا في الكتب، نعم.

**الطالب:** (٣٥:١٤) قراءة المزرفي على عتبة.

غالبًا، نعم.

**الطالب:** (٣٥:١٩).

مع الخياط.

**الطالب:** (٣٥:٢٥).

ولهذا نحن قلنا: كل هذه الأسانيد، إسناد سلمة، وهذا الإسناد كله ليس إسناد تلاوة، وهذه قلنا من قبل أيضًا، فتحتاج إلى أنها تستخرج كل الأسانيد، وأعتقد ذكرت ذلك، أن تستخرج جميع الأسانيد التي في النشر، التي فيها إخبار، حتى تظهر لنا الأسانيد التي ليست عن طريق الإخبار، وعن طريق الرواية، وإنما تظهرها

لنا الأسانيد التي فيها التلاوة.

وهذا شيء طبيعي لأن ابن الجزري أشار إليها، قال: إنه سيهتم بذكر التوابع والشواهد، والتوابع والشواهد هذه تدل على صحة الطريق، لكن لا علاقة لها بالتلاوة، أو بالإجازة، أو بالقراءة، والله أعلم.

**الطالب**: لما ذكرتم هنا قبل الصفحة السابقة، أن ابن مجاهد كل إسنادٍ، كله بالإخبار.

كله، ابن مجاهد ربما ليس عنده إلا قراءة عاصم، أو حفص فقط.

**الطالب**: هل كتاب الإرشاد يسند عن ابن مجاهد أيضا؟، (٣٦:٣٢).

إرشاد ابن غلبون، لا لا، ابن غلبون معتمد على أسانيد ابن مجاهد.

**الطالب**: (٣٦:٤١).

نعم نعم، وموجود الإسناد عند ابن غلبون بالإخبار.

**الطالب**: (٣٦:٤٦).

هو ابن مجاهد -رحمة الله عليه- مع مكانته وجلالته، وقدره، لكن أسانيده كلها إجازات، أو تسعين بالمائة من أسانيده إجازات، وهذا من الأسباب التي يعني أحزنت الإمام ابن شنبوذ -رحمة الله عليه-، يعني كان يقول: لم (٣٧:٠٧) قدماه في طلب العلم.

فنحن لا نتكلم على مكانة، على ابن مجاهد هذا، وهذا إمام، لكن نحن نتكلم على واقع، فأسانيده التي في كتابه السبعة، يعني ربما لا تحصل منها إسناد تلاوة إلا لو استثنينا عاصم، وربما ليس كل أسانيد عاصم، ربما حفص، وإلا جُل أسانيده التي في السبعة كلها إخبار، أخبرني، أخبرني، أخبرني.

وكذلك أسانيده التي في الكتب، يعني الكتب التي تُسند إلى ابن مجاهد كالمصباح، كجامع البيان، كلها تصل للإمام ابن مجاهد ثم تسند، فهو ليس، يعني ليس مثل الإمام ابن شنبوذ -رحمة الله عليه-، الإمام ابن شنبوذ رجل رواية، يعني قرأ على الشيوخ وبالأسانيد، وإن كان في بعضها أخبرني، مع الأسف ما، يعني لم يصلنا أي شيءٍ من تراثه، فهل مكانة الإمام ابن مجاهد -رحمة الله عليه-، يعني مكانته الوظيفية في ذلك الزمن هل هي السبب؟ الله أعلم.

**الطالب:** (٣٨:٢٣).

نعم، هما أقران، ابن شنبوذ هو وابن مجاهد أقران، مع بعض، وبينهما ما بين المتنافسين، لكن الحق يقال: ابن مُجاهد رجل يعني نحسبه من أولياء الله، وابن شنبوذ من أولياء الله، لكن نحن نتكلم في مسألة روايات ابن شنبوذ، وروايات ابن مجاهد -رحمة الله عليهما-.

ولكن لو تركنا بعض الجوانب الخارجة عن القراءات، وهذا لا شك أن ابن شنبوذ جبل كبير من جبال العلم، وإن كان أخطأ، أو اجتهد فأخطأ، لكن مع اجتهاده الذي أخطأ فيه، هو لم يأتِ بشيءٍ من عنده، هو فقط كان عنده اختيار، وأحب أن ينشر هذا الاختيار، يعني هو لم يأتِ بشيءٍ من عنده، لكن هو كانت عنده روايات متعددة؛ لأنه قرأ على شيوخ، ورحل، أما ابن مجاهد ما رحل، يعني ابن مجاهد ذهب من الشام، وجلس في بغداد -رحمة الله عليهما جميعًا-.

فلهذا نقول: هذه الأسانيد كلها الموجودة في السبعة، هي من أسانيد الإخبار، ورحمة الله عليهما جميعًا، ونفعنا الله بعلمهما، وكلاهما عينٌ في رأس.

وتعجبني دائمًا كلمة الإمام أبي شامة -رحمة الله عليه-، لما كان يترجم في المرشد الوجيز، يعني قال: حق ابن شنبوذ، يعني حقه، مكانته العلمية، هو عالم، ما كان له

أن يُسجن؛ بسبب أنه جاء برواياتٍ من عنده، صحيح أن هذه الروايات خالفت مشهور الأمة، وخالفت ما كانت عليه الأمة، وخالفت ما عليه الإجماع، وكانت تعتبر قراءات شاذة، لكنها بالنسبة له هو مروية بالسند -رحمة الله عليهم جميعًا-.

(وَقَرَأَ بها هو وَالْمَزْرَفِيُّ عَلَى أَبِي الْوَلِيدِ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ الْأَنْطَاكِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ بْنِ عُمَرَ بْنِ إِسْحَاقَ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنَادِي، وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَجِ الْغَسَّانِيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِابْنِ الْفَرَجِ، وَقَرَأَهَا ابْنُ الْفَرَجِ وَثَعْلَبٌ عَلَى سَلَمَةَ بْنِ عَاصِمٍ الْبَغْدَادِيِّ النَّحْوِيِّ، وَهَذِهِ تِسْعُ طُرُقٍ لِسَلَمَةَ، وَقَرَأَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَسَلَمَةُ عَلَى أَبِي الْحَارِثِ اللَّيْثِ بْنِ خَالِدٍ الْبَغْدَادِيِّ "تَتِمَّةُ" أَرْبَعِينَ طَرِيقًا لِأَبِي الْحَارِثِ.

(رِوَايَةُ الدُّورِيِّ عَنِ الْكِسَائِيِّ) **(قليلة هذه)** طَرِيقُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: فَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَلَنْدَا مِنَ التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِبِيَّةِ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَمِنْ تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ وَبِإِسْنَادِي إِلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَشَّابِ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ فَارِسٍ وَقَرَأَ بِهَا فَارِسٌ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَلَنْدَا الْمَوْصِلِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لَهُ، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ دِيزَوَيْهِ **(حسب المحدثين اللغويين)** قَالَ الدَّانِيُّ: أَخْبَرَنَا بِهَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّحَّاسُ الْمُعَدَّلُ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِأَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى تَاجِ الْأَئِمَّةِ ابْنِ هَاشِمٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ النَّحَّاسِ الْمَذْكُورِ وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي عُمَرَ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دِيزَوَيْهِ الدِّمَشْقِيِّ، وَقَرَأَ ابْنُ الْجَلَنْدَا).

**الطالب**: لماذا قدم الإخبار هنا (٤٢:٣٧).

أين؟

**الطالب**: (٤٢:٤٠).

ومن الكامل لأبي القاسم، لا أدري.

**الطالب**: (٤٢:٤٥).

لا أدري، لماذا؟ لا أدري، يعني لا أدري ما هو السبب.

**الطالب**: (٤٢:٥٢).

الذي في جامع البيان أنها إجازة وليس تلاوة، قال الداني: وأما طريق أبي عثمان الضرير فحدثنا، أينعم.

**الطالب**: (٤٣:٠٠).

لا هذا ليس بعد.

(وَقَرَأَ ابْنُ الْجَلَنْدَا وَابْنُ دِيزَوَيْهِ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَسَدٍ النَّصِيبِيِّ الضَّرِيرِ، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ.

(طَرِيقُ أَبِي عُثْمَانَ الضَّرِيرِ) عَنِ الدُّورِيِّ: فَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ هَاشِمٍ مِنْ سِتِّ طُرُقٍ.

طَرِيقُ الْفَارِسِيِّ وَهِيَ (الْأُولَى عَنْهُ) قَرَأَهَا الدَّانِيُّ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ الْفَارِسِيِّ، طَرِيقُ السُّوسَنْجِرْدِيِّ وَهِيَ (الثَّانِيَةُ عَنْهُ) مِنَ التَّجْرِيدِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ نَصْرٍ الشِّيرَازِيِّ، وَمِنْ رَوْضَةِ الْمَالِكِيِّ، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الشَّيْبَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ الْخَيَّاطُ وَالْمَالِكِيُّ وَالشِّيرَازِيُّ (الذي هو الفارسي) عَلَى أَبِي الْحَسَنِ السُّوسَنْجِرْدِيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلسُّوسَنْجِرْدِيِّ، طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ وَهِيَ (الثَّالِثَةُ عَنْهُ) مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبَوَيْ عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ وَالْعَطَّارِ (يعني أبو علي الشرمقاني، وأبو علي العطار) وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ

الْمَذْكُورِ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الرَّازِيِّ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْهَاشِمِيِّ إِلَى أخِرِ سُورَةِ الْفَتْحِ وَبِإِسْنَادِي إِلَى الْكِنْدِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُهْتَدِي بِاللهِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْخَطَّابِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الصُّوفِيِّ، وَقَرَأَ الصُّوفِيُّ وَالْهَاشِمِيُّ وَالرَّازِيُّ وَالْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَالشَّرْمَقَانِيُّ، سِتَّتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْحَمَّامِيِّ، وَهَذِهِ سَبْعُ طُرُقٍ لِلْحَمَّامِيِّ.

طَرِيقُ الْمَصَاحِفِيِّ وَهِيَ الرَّابِعَةُ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الْمَصَاحِفِيِّ، طَرِيقُ الصَّيْدَلَانِيِّ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ مِنْ مُسْتَنِيرِ ابْنِ سَوَّارٍ قَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرْمَقَانِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّيْدَلَانِيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لَهُ.

طَرِيقُ الْجَوْهَرِيِّ وَهِيَ السادسة عَنْهُ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ وَالصَّيْدَلَانِيِّ وَالْمَصَاحِفِيِّ وَالْحَمَّامِيِّ وَالسُّوسَنْجِرْدِيِّ وَالْفَارِسِيِّ، سِتَّتِهِمْ عَلَى أَبِي طَّاهِرِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي هِشَامٍ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ سِتَّ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ أَبِي هَاشِمٍ، وَمِنْ طَرِيقِ الشَّذَائِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الْمُبْهِجِ وَكِتَابِ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ الشَّذَائِيِّ وَغَيْرِهِ، فَهَاتَانِ طَرِيقَانِ لِلشَّذَائِيِّ، وَقَرَأَ الشَّذَائِيُّ وَأَبُو طَاهِرٍ عَلَى أَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ سَعِيدٍ الضَّرِيرِ الْبَغْدَادِيِّ الْمُؤَدِّبِ إِلَّا أن أَبَا طَاهِرٍ لَمْ يَخْتِمْ عَلَيْهِ وَانْتَهَى إِلَى التَّغَابُنِ، فَهَذِهِ ثَمَان عَشَرَةَ طَرِيقًا لِأَبِي عُثْمَانَ، وَقَرَأَ أَبُو عُثْمَانَ وَجَعْفَرٌ عَلَى أَبِي عُمَرَ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدُّورِيِّ "تَتِمَّةُ" أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا لِلدُّورِيِّ.

وَقَرَأَ أَبُو الْحَارِثِ وَالدُّورِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَهْمَنَ بْنِ فَيْرُوزَ الْكِسَائِيِّ الْكُوفِيِّ فَذَلِكَ أَرْبَعٌ وَسِتُّونَ طَرِيقًا لِلْكِسَائِيِّ.

وَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ عَلَى حَمْزَةَ وَعَلَيْهِ اعْتِمَادُهُ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ، وَقَرَأَ أَيْضًا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ، وَقَرَأَ أَيْضًا عَلَى عِيسَى بْنِ عُمَرَ الْهَمَذَانِيِّ، وَرَوَى أَيْضًا الْحُرُوفَ (أي الكسائي) عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ).

**طالب**: (٤٦:٢٤).

(وَقَرَأَ أَيْضًا عَلَى عِيسَى بْنِ عُمَرَ الْهَمَدانِيِّ)، أم الهمداني، أنا عندي بالدال.

**الطالب**: الهمداني.

**الشيخ**: الهمداني، "ألحن من قارئ"، اجعلها أمامك دائما.

**الطالب**: (٤٦:٣٩).

نعم نعم، هذه كلمة، اعتقد أنها للمبرد، أو الفراء، اعتقد الفراء والمبرد، وغالبًا أنها للمبرد، (٤٦:٥٠).

**الطالب**: (٤٦:٥١).

الميم مع الدال.

**الطالب**: (٤٦:٥٧).

نعم، ومع الذال.

**الطالب**: (٤٧:٠٠).

المعجم الأعجمي، طيب.

(وَرَوَى أَيْضًا الْحُرُوفَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، وَعَنْ زَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ).

لاحظ الكسائي الآن قرأ على، هو صاحب قراءة، وفي قراءته على حمزة أصبح راويا، وفي روايته الحروف عن أبي بكر ابن عياش؛ أصبح طريقا.

**الطالب:** (٢٧:٤٧).

نعم نعم، هذه كانت الفكرة، يعني الكسائي موجود أيضًا يمكن مع خلف، فهو صاحب قراءة؛ لأنه سابع القراء، وقرأ على حمزة، فقراءته على حمزة تجعله راويًا؛ لأنه يروي عن حمزة، وروى الحروف عن أبي بكر بن عياش؛ يعني تتلمذ على ابن عياش، وابن عياش هو شعبة، وشعبة راوٍ، فهو روى عن الراوي، فأصبح طريقًا، وفكرة البحث كانت في هذا، وهو يحتاج شخصا نشيطا يقدر، نحن عملنا نماذج فقط.

(وَقَرَأَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ عَلَى عَاصِمٍ وَطَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ وَالْأَعْمَشِ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُمْ، وَكَذَلِكَ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، وَقَرَأَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَلَى شَيْبَةَ بْنِ نِصَاحٍ وَنَافِعٍ).

حسنا هو أيضا، لأنه قرأ على إسماعيل، وإسماعيل قرأ على شيبة، يعني قرأ على نافع، حسنا.

(وَقَرَأَ أَيْضًا إِسْمَاعِيلُ عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ جَمَّازٍ).

هنا الكسائي ينزل درجة عن طريق إسماعيل؛ لأنه أصبح يروي عن ابن جماز، طيب.

(وَسَيَأْتِي سَنَدُهُمَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ جَمَّازٍ وَعِيسَى بْنِ وَرْدَانَ وَسَيَأْتِي سَنَدُهُمَا، وَقَرَأَ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ عَلَى الْأَعْمَشِ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ.

(وَتُوُفِّيَ الْكِسَائِيُّ) سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ عَلَى أَشْهَرِ الْأَقْوَالِ عَنْ سَبْعِينَ سَنَةً، وَكَانَ إِمَامَ النَّاسِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي زَمَانِهِ وَأَعْلَمَهُمْ بِالْقِرَآنِ).

يعني كان أعلمهم.

(قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ: اجْتَمَعَتْ فِي الْكِسَائِيِّ أُمُورٌ: كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِالنَّحْوِ، وَأَوْحَدَهُمْ فِي الْغَرِيبِ، وَكَانَ أَوْحَدَ النَّاسِ فِي الْقُرْآنِ، فَكَانُوا يُكْثِرُونَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَضْبُطَ الْأَخْذَ عَلَيْهِمْ فَيَجْمَعُهُمْ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ وَيَجْلِسُ عَلَى كُرْسِيٍّ وَيَتْلُو الْقُرْآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَهُمْ يَسْتَمِعُونَ وَيَضْبِطُونَ عَنْهُ حَتَّى الْمَقَاطِعَ وَالْمَبَادِئَ).

**الطالب:** (٤٩:٣٩).

وهم يستمعون، عندي يستمعون، أنا قلت: يسمعون، حسنا.

(وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: مَا رَأَيْتُ بِعَيْنَيَّ هَاتَيْنِ أَصْدَقَ مِنْ لَهْجَةِ الْكِسَائِيِّ.

(وَتُوُفِّيَ أَبُو الْحَارِثِ) سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ ثِقَةً قَيِّمًا).

**الطالب:** (٤٩:٥٦).

(وَتُوُفِّيَ أَبُو الْحَارِثِ) سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ ثِقَةً قَيِّمًا بِالْقِرَاءَةِ ضَابِطًا لَهَا مُحَقِّقًا.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو: وكَانَ مِنْ جِلَّةِ أَصْحَابِ الْكِسَائِيِّ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ أَبِي عُمَرَ الدُّورِيِّ.

(وَتُوُفِّيَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا مُقْرِئًا مُتَصَدِّرًا مُحَقِّقًا جَلِيلًا ضَابِطًا. قَالَ الدَّانِيُّ: هُوَ أَجَلُّ أَصْحَابِ أَبِي الْحَارِثِ.

(وَتُوُفِّيَ الْبَطِّيُّ) بُعَيْدَ الثَّلَاثِمِائَةِ، وَكَانَ مُقْرِئًا صَادِقًا مُتَصَدِّرًا جَلِيلًا. قَالَ الدَّانِيُّ: هو مِنْ أَجَلِّ أَصْحَابِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى.

(وَتُوُفِّيَ الْقَنْطَرِيُّ) فِي حُدُودِ سَنَةِ عَشْرٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ مُقْرِئًا ضَابِطًا مَعْرُوفًا مَقْصُودًا مَقْبُولًا.

(وَتُوُفِّيَ ثَعْلَبٌ) فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ ثِقَةً كَبِيرَ الْمَحَلِّ عَالِمًا بِالْقِرَاءَاتِ، إِمَامَ الْكُوفِيِّينَ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ.

(وَتُوُفِّيَ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ) قُبَيْلَ سَنَةِ ثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ مُقْرِئًا نَحْوِيًّا عَارِفًا ضَابِطًا مَشْهُورًا.

(وَتُوُفِّيَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بَعْدَ سَنَةِ سَبْعٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ فِيمَا قَالَهُ الذَّهَبِيُّ، وَكَانَ شَيْخَ نَصِيبِينَ فِي الْقِرَاءَةِ مَعَ الْحِذْقِ وَالضَّبْطِ، وَهُوَ مِنْ جِلَّةِ أَصْحَابِ الدُّورِيِّ.

(وَتُوُفِّيَ ابْنُ الْجَلَنْدَا) سَنَةَ بِضْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ مُقْرِئًا مُتَصَدِّرًا مُتْقِنًا ضَابِطًا. قَالَ الدَّانِيُّ: مَشْهُورٌ بِالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ.

(وَتُوُفِّيَ ابْنُ دِيزَوَيْهِ) بَعْدَ الثَّلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ ثِقَةً مَعْرُوفًا رَاوِيًا شَهِيرًا ذَا ضَبْطٍ وَإِتْقَانٍ.

(وَتُوُفِّيَ أَبُو عُثْمَانَ) (الذي هو الضرير) بَعْدَ سَنَةِ عَشْرٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ فِي قَوْلِ الذَّهَبِيِّ، وَكَانَ مُقْرِئًا جَلِيلًا ضَابِطًا. قَالَ الدَّانِيُّ: هُوَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ الدُّورِيِّ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ أَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ الشَّذَائِيِّ فِي رِوَايَةِ السُّوسِيِّ.

هذا والله أعلم، ونقف هنا، والحصة القادمة إن شاء الله نبدأ بقراءة، بإسناد قراءة أبي جعفر، وبهذا نكون قرأنا إسناد القراء السبعة عند ابن الجزري -رحمة الله عليه-.

❖



# الدرس الثاني والثلاثون

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، مسّاكم الله جميعًا بكل خير، أيها الإخوة الحضور، والإخوة المستمعون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب "النشر"، والليلة نبدأ بقراءة أسانيد أبي جعفر، قراءة أبي جعفر.

**قال الإمام ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ رِوَايَةُ عِيسَى بْنِ وَرْدَانَ مِنْ طَرِيقِ الْفَضْلِ (طَرِيقُ ابْنِ شَبِيبٍ مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ، (طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ) وَهِيَ الْأُولَى عَنْهُ مِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ.

طبعًا نشير هنا إلى أن الدكتور أيمن في تحقيقه [للنشر] أضاف بعد كلمة وَهِيَ الْأُولَى عَنْهُ، أضاف عبارة [من ثمان طرق]، وهذا تدخلٌ في النص لا شك في ذلك، وإن كان الشيخ يكتب دائمًا فيما يضيفه إلى متن النشر، يضيفه دائمًا في الحاشية تكملة لازمة أو ما يقارب هذا المعنى، ولكن هذا لا يشفع للتدخل في كتب العلماء، فكما قلنا مرارًا من يُرِدْ أن يتدخل في متون كتب العلماء عليه أن يؤلف تأليفًا خاصًا، أو أن يكتب في الحاشية.

الْأُولَى عَنْهُ مِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى

أَبِي الْعِزِّ الْمَذْكُورِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وبِالْإِسْنَادِ إِلَى سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى أَبِي الْخَطَّابِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْجَرَّاح، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الدِّينَوَرِيِّ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ قَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ.

وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ رَضْوَانَ الصَّيْدَلَانِيِّ وَأَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ وَعَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَمِنْ رَوْضَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبَوَيْ عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ وَالْعَطَّارِ.

**يعني**: على أبي عليٍّ الشرمقاني، وأبي عليٍّ العطار.

وَمِنَ [الكامل] قَرَأَ بِهَا عَلَى الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ وَمِنْهُ أَيْضًا، قَرَأَ عَلَى أَبِي نَصْرٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سَابُورَ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ فَارِسٍ وَالْعَطَّارُ وَالصَّيْدَلَانِيُّ وَالشَّرْمَقَانِيُّ وَابْنُ سَابُورَ وَالْمَالِكِيُّ وَالدِّينَوَرِيُّ وَالْوَاسِطِيُّ، الثَّمَانِيَةُ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ بَكْرَانَ النَّهْرَوَانِيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ طَرِيقًا لِلنَّهْرَوَانِيِّ.

**طبعًا نحن نلاحظ هنا**: أن الشيخ ابن الجزري يقول: وبِالْإِسْنَادِ إِلَى سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وبعد ذلك يقول: سِبْطُ الْخَيَّاطِ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْخَطَّابِ عَلِيّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كتبنا في الحاشية إن هذا الإسناد موجود في كتاب "الاختيار" لسبط الخياط، ومع ذلك لا نعد كتاب الاختيار لا نعده أصلًا من أصول النشر، لا يُعد كذلك... لماذا؟

لأن ابن الجزري رحمه الله عليه لم يذكره ضمن الكتب التي رواها، وذكرنا نحن في البداية عندما وصلنا إلى الكتب، ذكرنا أن هذه الكتب كلها إنما هي مرويات لابن الجزري، وما يذكره من الكتب في قسم الأسانيد هو الذي نعتبره أصول النشر، فكتاب الاختيار لم يصرح به ابن الجزري في النشر، ولو بحثنا في الفهرسة عن كلمة

الاختيار في [النشر] ربما لا نجدها.

الذي يهمنا أن هذا الكتاب لم يذكر في قسم الكتب -التي هي المرويات-، ولم يذكر أيضًا في قسم الأسانيد، فاعتبار أن هذا الكتاب هو من [أصول النشر]؛ هذا أرى أنه منهج غير صحيح، هذا الإسناد لو اعتبرناه من كتاب "الاختيار"، كما فعل الدكتور أيمن -حفظه الله- نحتاج إلى إثبات إسناد ابن الجزري إلى سبط الخياط في هذا الكتاب.

الدكتور في كتابه [السلاسل الذهبية]، أو في تحقيقه للنشر اعتمد على كلمة (وغير ذلك)، ابن الجزري عندما ذكر بعض كتب الإمام سبط الخياط كـ[المبهج] وغيره قال: وغير ذلك من كتب سبط الخياط، فأخذ الدكتور أو فهم الدكتور -حفظه الله- من هذه الكلمة فهم منها إدخال جميع كتب سبط الخياط ومن ضمنها [الاختيار]؛ ولهذا جعله أصلًا من [أصول النشر] وهذا -كما قلنا- منهجية غير صحيح.

لكن هذا الإسناد وجدته أيضًا -وهذا لم يشر إليه الدكتور أيمن-، وجدت هذا الإسناد في كتاب الشيخ ابن الجزري وهو عبدالوهاب بن السلار رحمة الله عليه، فهل الإمام ابن الجزري يروي هذا السند من قراءته على شيخه عبدالوهاب بن السلار إلى سبط الخياط؛ فيكون وصل إلى سبط الخياط من هذا الطريق؟ -الله أعلم-.

لكن هذا السند موجود في هذين الكتابيْن: موجود في كتاب [الاختيار] لسبط الخياط، وموجود أيضًا في كتاب [طبقات القراء] لعبدالوهاب ابن السلار رحمة الله عليه، وعلى كلا الحالتين فهو طريقٌ أدائيٌّ لابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ. بعد ذلك قال:

### طَرِيقُ ابْنِ الْعَلَّافِ.

وكنا نتكلم عن طريق سبط الخياط

طَرِيقُ ابْنِ الْعَلَّافِ، وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْهُ مِنَ التِّذْكَارِ لِأَبِي الْفَتْح عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شَيْطَا، قَرَأَ بِهَا عَلَى الْأَنْمَاطِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا سِبطُ الْخَيَّاطِ عَلَى جَدِّهِ أَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مَسْرُورٍ الْخَبَّازِ، وهو صاحب كتاب [المفيد].

وَقَرَأَ بِهَا السِّبْطُ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْخَطَّابِ بْنِ الْجَرَّاح، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَنْمَاطِيِّ، وَمِنَ الْمِصْبَاح، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَم عَلَى أَبِي الْقَاسِم بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَحْمَدَ بْنِ رَضْوَانَ، وَعَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَعَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَمِنَ [الْمُسْتَنِيرِ] قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى الشَّرْمَقَانِيِّ وَالْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا الْعَطَّارُ وَابْنُ رَضْوَانَ وَالشَّرْمَقَانِيُّ وَالْخَبَّازُ وَالْأَنْمَاطِيُّ الْخَمْسَةُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْعَلَّافِ، فَهَذِهِ ثَمَانِي طُرُقٍ لِابْنِ الْعَلَّافِ.

أيضًا هذا السند وهو: وَقَرَأَ بِهَا السِّبْطُ الخياط عَلَى أَبِي الْخَطَّابِ بْنِ الْجَرَّاح، أيضًا موجود في كتاب [الاختيار]، وموجود أيضًا في كتاب [طبقات القراء] لابن السلار.

طَرِيقُ الْخَبَّازِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنْهُ مِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ قَرَأَهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْقُهُنْدَزِيِّ وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخَبَّازِيِّ، طَرِيقُ الْوَرَّاقِ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنْهُ، وَمِنْهُ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ أَيْضًا عندنا عنه ومنه، أي: ومن [الكامل].

قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ أَيْضًا عَلَى ابْنِ شَبِيبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْخُزَاعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مَنْصُورِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقِ، طَرِيقُ ابْنِ مِهْرَانَ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنْهُ ومِنْ كِتَابِ الْغَايَةِ لَهُ.

**لاحظ**: طريق ابن مهران عنه، ومن كتاب الغاية، فكأنه أخذ طريقين عن ابن مهران، أحدهما، صرّح بأنه من الغاية، والآخر، -يعني لو كان وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنْهُ مِنْ كِتَابِ الْغَايَةِ ربما يكون المعنى واضحًا، لكن لما قال: وهي الخامسة عنه ومن

واو، واو الإضافة؛ فهل هذه الواو حشو؟ لا أدري.

أحد الطلاب: مكتوب في نسخة الشيخ..

**الشيخ**: في نسخة الشيخ ماذا كتب؟

أحد الطلاب: من كتابه [الغاية].

**الشيخ**: من كتابه [الغاية].. إذًا هذه الواو تُراجع هل هي موجودة في النسخ أم لا، ذكرونا -إن شاء الله- الحصة المقبلة؛ فبعد المراجعة نذكر الصواب: هل الخطأ من هذه الطبعة أم من طبعة الدكتور، سنرجع للنسخ الخطية -وإن شاء الله- نذكر الصواب-.

وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ مِهْرَانَ وَالْوَرَّاقُ وَالْخَبَّازِيُّ وَابْنُ الْعَلَّافِ وَالنَّهْرَوَانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بِلَالٍ الْبَزَّازِ الْكُوفِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الدَّاجُونِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَبِيبٍ الرَّازِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا لِابْنِ شَبِيبٍ.

طَرِيقُ ابْنِ هَارُونَ الرَّازِيِّ مِنْ كِتَابَيِ الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ لِأَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْوَاسِطِيِّ، الذي قلنا إنه هو ابن غلام الهراس وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ الْوَاسِطِيِّ.

وَقَالَ سِبْطُ الْخَيَّاطِ: أَخْبَرَنَا بِهَا أَبُو الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْكَارَزِينِيُّ وَقَالَ أَبُو مَعْشَرٍ الطَّبَرِيُّ: أَخْبَرَنَا الْكَارَزِينِيُّ الْمَذْكُور.

طبعًا هذا التعليق موجود لأنني لم أجد هذين الطريقين لا للسبط ولا لأبي معشر، وفتشت عنهما في أسانيد أبي معشر من كتاب "سوق العروس".

وَقَرَأَ بِهَا أَبُو مَنْصُورِ بْنُ خَيْرُونَ وَأَبُو الْكَرَمِ الشَّهْرُزُورِيُّ عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ

عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي طَاهِرٍ مُحَمَّدِ بْنِ يَاسِينَ الْحَلَبِيِّ، وَقَرَأَ الْحَلَبِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ، وَأَبُو الْعَلَاءِ الْوَاسِطِيُّ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّنَبُوذِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالشَّطَوِيِّ.

**هذه الطريق نلاحظ**: أن الشيخ يقول: وَقَرَأَ بِهَا أَبُو مَنْصُورِ بْنُ خَيْرُون، وأبو منصور بن خيرون هو صاحب كتاب [المفتاح] وكتاب [الموضح]، فالذي يهمنا هنا هو: أن هذه الطريق أدائية للمؤلف، ولم يذكرها أو لم ينقلها عن أي كتاب من كتب ابن خيرون، وهذا السند حقيقةً هو سند ابن الجزري في كتابه [التحبير]، عندما ذكر رواية عيسى بن وردان قال: قرأ بها الشيخ ابن الجزري على شيخه أبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن الصايغ، وابن الصايغ قرأ على محمد بن عبدالخالق الصايغ، وابن الصايغ على الكمال بن فارس، والكمال بن فارس قرأ على أبي اليمن الكندي، وابن اليمن الكندي قرأ على ابن خيرون، ثم بقية السند الموجود في [النشر].

إذًا هذا السند سندٌ أدائيٌ لابن الجزري، وهذا دليل يعني هذه الطرق التي مرت معنا الآن عن السبط الخياط، وعن ابن خيرون ومن سيأتي والذي مضى سابقًا، هذا كله دليل على أن للإمام ابن الجزري رحمه الله عليه أسانيدَ أدائيةً ليست موجودة في الكتب، وإنما وصلت إليه بطريق التلقِّي.

وهذا وإن كان يعد مما تفضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به على الإمام بن الجزري رحمه الله عليه، أيضًا فيه دلالة على عظم اهتمام أهل القرآن وأهل القراءات بالذات بهذه الطرق، فمعناه أن هذه الطرق كان يُقرأ بها في زمن الداني ولم يضعْها في كتبه، وكان يُقرأ بها في زمن [الكامل] ولم يضعها الهُذلي في [الكامل]، وكان يقرأ بها ابن خيرون ولم يضعها في كتبه، فمعناه أن هذه الطرق أنها كانت متواترة ومقروءاً بها،

وهذا من ميزة هذا الكتاب -رحم الله مؤلفه ورحم الله مشايخنا ووالدينا والمسلمين جميعًا-، قال:

وَبِإِسْنَادِي إِلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُسَبِّحٍ الْفِضِّيِّ.

وبإسنادي طبعًا هنا تعليق طويل جدًا نختصر الوقت؛ ولا نقرأه.

وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَالشَّطَوِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ هَارُونَ الرَّازِيِّ، وَهَذِهِ سَبْعُ طُرُقٍ لِابْنِ هَارُونَ.

قوله: بإسنادي إلى الفضي عن ابن فارس، لم أجد إسناد هذا المؤلف!، فالفضي، وهو أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مسبح ذُكر في إسناد كتاب الروضة للمالكي، ولكن ليست عن عبدالباقي ابن فارس وإنما عن ابن الصواف وابن غالب،-أقرأ من الحاشية-، وفي ترجمة المؤلف له ذكر أنه قرأ على عبدالباقي ابن فارس وأبي معشر بكتابه "سوق العروس" وبتتبع سنده عن عبدالباقي إلى ابن وردان من خلال [غاية النهاية] للمؤلف وجدته هكذا، ابن مسبّح قرأ على عبدالباقي بن فارس، وقرأ عبدالباقي على أبيه فارس، وقرأ فارس على عبدالباقي بن الحسن، وقرأ الخراساني على محمد بن أحمد بن هارون الرازي، وذكر المؤلف أنه من [جامع البيان]، وقرأ الرازي على الفضل بن شاذان، وذكر المؤلف أنه من [جامع البيان]أيضًا، و"الكفاية الكبرى"، ومن هنا يتفق سند الكفاية مع ما ذكره المؤلف هنا، وخلاصة القول أن هذه طريقٌ أدائيةٌ للمؤلف، -والله أعلم-.

أيضًا عندنا التعليق الثاني وهو في قوله: وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ، هذا موجود في جميع الطرق، في جميع النسخ الخطية، إن عبدالباقي بن فارس قرأ على عبدالباقي بن الحسن، وهذا المعروف معنا الذي مر في كل الأسانيد أن عبدالباقي بن فارس إنما يقرأ على

عبدالباقي بن الحسن بواسطة أبيه فارس، فذكرنا سابقًا في جميع النسخ أن عبدالباقي بن فارس قرأ على عبدالباقي بن حسن ولعله سهو من المؤلف أو سقط من الناسخ، والصواب أن عبدالباقي بن فارس قرأ على أبيه فارس، وفارس هو الذي قرأ على عبدالباقي بن الحسن، -والله أعلم-.

وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ هَارُونَ وَابْنُ شَبِيبٍ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ بْنِ عِيسَى الرَّازِيِّ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِلْفَضْلِ: طَرِيقُ هِبَةِ اللهِ مِنْ طَرِيقِ الْحَنْبَلِيِّ مِنْ كِتَابَيِ الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ لِأَبِي الْعِزِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَمِنْ كِتَابَيِ الْمُوَضِّحِ وَالْمِفْتَاحِ لِابْنِ خَيْرُونَ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَابْنُ خَيْرُونَ عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ.

وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ عَتَّابٍ وَالْوَاسِطِيُّ عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَتْحِ بْنِ سِيما، وَيُقَالُ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سِيمَا بْنِ الْفَتْحِ الْحَنْبَلِيِّ، فَهَذِهِ خَمْسُ طُرُقٍ لِلْحَنْبَلِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَمَّامِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الرَّوْضَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنْ جَامِعِ أَبِي الْحُسَيْنِ نَصْرِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ الْقَصْرِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ الشَّهْرُزُورِيُّ عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ عَتَّابٍ وَالْقَصْرِيُّ وَالْفَارِسِيُّ وَالْمَالِكِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَمَّامِيِّ، وَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ عَنِ الْحَمَّامِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا الْحَمَّامِيُّ وَالْحَنْبَلِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ هِبَةِ اللهِ بْنِ جعفر بن مُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْثَمِ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ جَعْفَرٍ؛ فَهَذِهِ تِسْعُ طُرُقٍ لِهِبَةِ اللهِ، وَقَرَأَ بِهَا جَعْفَرٍ وَالْفَضْلُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ الْحُلْوَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى قَالُونَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَارِثِ عِيسَى بْنِ وَرْدَانَ الْمَدَنِيِّ الْحَذَّاءِ؛ تَتِمَّةُ أَرْبَعِينَ طَرِيقًا لِعِيسَى بْنِ وَرْدَانَ.

أيضًا هذا يشير إلى أنه ما ذكرناه سابقًا أن الراوي قد يكون طريقًا: فهنا قالون قرأ على عيسى ابن وردان فأصبح طريقًا، فهو في رواية أبي جعفر طريق؛ لأنه قرأ على ابن وردان، وابن وردان قرأ على أبي جعفر؛ فقالون في رواية نافع راوي، وفي رواية أبي جعفر طريق.-هو بحث جميل جدا-،نعم نعم، وشعبة أعتقد وخلف سيأتي معنا...

(رِوَايَةُ ابْنِ جَمَّازٍ) طَرِيقُ الْهَاشِمِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ رَزِينٍ مِنْ كِتَابِ [الْمُسْتَنِيرِ]: قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عُمَرَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِمْرَانَ الْخَرَقِيِّ الْأَصْبِهَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى خَالِهِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مَحْمُودٍ الْأُشْنَانِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الْمِصْبَاحِ: قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ الْمَذْكُورِ.

وَمِنَ [الكامل] لِلْهُذَلِيِّ: قَرَأَهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَضْلِ الْجَوْهَرِيِّ وَأَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَغَازِلِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْمَغَازِلِيُّ وَالْجَوْهَرِيُّ وَالْأُشْنَانِيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَرَ الثَّقَفِيِّ وَيُعْرَفُ بِالْكِسَائِيِّ.

وَمِنَ الْمِصْبَاحِ أَيْضًا قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَدَّادُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارِ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْأُشْنَانِيِّ الْمَذْكُورِ.

إذًا هي من المصباح إجازة وليست تلاوة.

وَقَالَ سِبْطُ الْخَيَّاطِ أَخْبَرَنِي بِهَا الشَّرِيفُ أَبُو الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيُّ

شَيْخُنَا قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيُّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُطَّوِّعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْمُطَّوِّعِيِّ وَالْكِسَائِيُّ على أبي بكرٍ وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَاكِرٍ الصَّيْرَفِيُّ الرَّمْلِيُّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ الْمَعْرُوفِ بِالطَّيَّانِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عِمْرَانَ مُوسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَزَّازِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَزِينٍ الْأَصْبَهَانِيِّ؛ فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِابْنِ رَزِينٍ.

**طالب/** هل تكون الإجازة هنا لما قال:أخبرني؟

**الشيخ/** نعم، أخبرني؛ فقد قلنا مادام هناك (أخبرني) فهي إجازة، ليست تلاوة، التلاوة التي فيها (قرأت) أو (تلوت).

**طالب/** بالنسبة لسند ابن الجزري هنا؟

**الشيخ/** ما هو السند الذي قبل سبط الخياط لابن الجزري لا ندري، لا نجزم، لكن هنا الدكتور أيمن علق في تحقيقه [للنشر] فيقول: لم يحدد ابن الجزري من أي كتب سبط الخياط هذا الإسناد، وليس أي: هذا الكتاب ليس في كتابيه [المبهج] و [الاختيار]، يعني لا يوجد هذا الإسناد عن سبط الخياط في هذا الطريق لا يوجد لا في [المبهج] ولا في كتاب [الاختيار] وطبعًا ولا في [الكفاية في القراءات الست]، وكتاب [الاختيار] ليس فيه رواية ابن جماز أصلًا، يعني هذا كلام الدكتور أيمن.

هذا دليل أيضًا على الكلام الذي كنا نقوله قبل قليل، وأن ابن الجزري رحمه الله عليه له أسانيد أدائية، هذا الإسناد عن سبط الخياط ليس موجودًا في كتب سبط الخياط التي وصلتنا، يعني ليس في [الاختيار]، وليس في [المبهج]، وليس في [الكفاية في القراءات الست]، لكن الذي يظهر -والله أعلم- أن هذا السند -طبعًا

نصف السند موجود في كتاب السلار-، وذكرنا سابقًا في بداية محاضرات قراءة هذا الكتاب، قلنا: إن كتاب [طبقات القراء] للشيخ ابن السلار رحمة الله عليه يعد من الكتب المساعدة التي تبين لنا بعض أسانيد ابن الجزري، ومن ضمنها هذا، يعني كثير من الأسانيد التي لا نجدها في الكتب عن ابن الجزري، يذكرها ابن الجزري، قد نجدها في كتاب ابن السلار.

هذا السند من عند سبط الخياط، وقراءة سبط الخياط على الكرازيني، وقراءة الكرازيني عن المطوعي، وقراءة المطوعي على ابن شاكر الصيرفي الرملي، هذا السند إلى هنا موجود في كتاب ابن السلار، يعني في كتاب [طبقات القراء]، لكن تتمة السند عنده عند ابن السلار أن الرملي قرأ على الأصبهاني، وأن الأصبهاني قرأ على ابن جماز، فيظهر -والله أعلم- أن هذا السند هو السند الموجود عند ابن السلار لكن فيه سقط في النسخة التي وصلتنا من كتاب ابن السلار؛ لأنه لا يُعقل أن يكون الأصبهاني قرأ على ابن جماز مباشرة؛ وهذا ما يؤكد أن هناك سقطًا بين الرملي وبين الأصبهاني، وبين الأصبهاني وبين ابن جماز، -والله أعلم- لا أدري، -الأصبهاني الذي هو ابن رزين-، لأنه يقول: هذا السند موجود في ابن السلار لكن تتمته الرملي عن الأصبهاني مباشرة، فقصدي السقط سيكون بين الرملي وبين الأصبهاني.

عندنا هنا في [النشر] أن الرملي قرأ على أبي العباس المعروف بالطيان، والطيان قرأ على البزاز، والبزاز قرأ على ابن رزين، هاتان الطبقتان ليستا موجودتين في ابن السلار، هل سقطتا؟ يعني ابن السلار يجعل الرملي مباشرة على ابن رزين، فربما لو وجدنا نسخة خطية غير المطبوعة من كتاب ابن السلار، ربما نجد فيها ما يدل على هذا الكلام، أو ما ينفيه، -والله أعلم-.

وَمِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ الْجَمَّالِ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الْهَاشِمِيِّ مِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ،

وَمِنْ كِتَابَي ابْنِ خَيْرُونَ قَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُوسَى بْنِ عُثْمَانَ بْنِ زُلَالٍ النَّهَاوَنْدِيِّ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ. وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ الْخَاشِعِ الْقَطَّانِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ الرَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَمَّادِ بْنِ مِهْرَانَ الْأَزْرَقِ الْجَمَّالِ بِقَزْوِينَ، وَقَرَأَ بِهَا الْجَمَّالُ وَابْنُ رَزِينٍ عَلَى أَبِي أَيُّوبَ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عبّاسٍ الْهَاشِمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ؛ فَهَذِهِ تِسْعُ طُرُقٍ لِلْهَاشِمِيِّ.

طَرِيقُ الدُّورِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ النَّفَّاخِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: الْأُولَى، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بَهْرَامَ مِنْ كِتَابِ [الكامل]، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّارِعِ الْأَصْبَهَانِيِّ الْخَطِيبِ بها، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ دَاوُدَ بْنِ بَهْرَامَ الْأَصْبَهَانِيِّ الضَّرِيرِ.

**حقيقة هنا الشيخ ابن الجزري يقول:** إن طريق ابن بهرام من كتاب [الكامل]، و[الكامل] الذي هو الهُذلي قرأ على الزارع الذي هو الطيرائي، والزارع هذا الطيرائي شيخ [الكامل] قرأ على أبي جعفر محمد بن جعفر بن محمد التميمي، هنا هذه المعلومة تخالف ما ذكره الشيخ ابن الجزري في [غاية النهاية] في ترجمة الطيرائي، ترجمة شيخ الهُذلي، محمد الزارع.

هناك في [غاية النهاية] الشيخ ابن الجزري يقول: في ترجمة عبدالله بن محمد الزارع، الشيخ ابن الجزري يقول: ذكر الهُذلي في قراءة أبي جعفر -الذي هو هذا الطريق-، في قراءة أبي جعفر أنه -أي: الزارع- قرأ على محمد بن جعفر المغازلي، هو هذا نفسه، ولا يصح هذا كلام ابن الجزري، ولا يصح؛ بل قرأ على أحمد بن عبدالله ابن الفضل السلمي عنه، انتهى كلام ابن الجزري في [غاية النهاية].

**يعني ابن الجزري يقول:** إن قول الهُذلي في هذا الإسناد، أن الزارع قرأ على المغازلي الذي هو أبو جعفر محمد بن جعفر التميمي؛ هذا الطريق خطأ، لا يصح.

وهذا يذكرنا بالطرق الثلاثة في قراءة بن عامر ابن خشيش وابن الصقر على قراءتهم على زيد، ففي [غاية النهاية] ذكر أن هذا لا يصح، وهنا في [النشر] جاء بالطرق الثلاثة، إذاً هنا هذا الطريق جئت به هنا في [النشر] يا مولانا الشيخ، وذكرت في الغاية أن هذا لا يصح، يقول الشيخ: وذكر الهُذلي أن شيخه الزارع قرأ على محمد بن جعفر التميمي المغازلي؛ ولا يصح، بل قرأ على أحمد بن عبدالله السُلمي، هل نأخذ كلامكم يا مولانا ابن الجزري، نأخذ كلامكم الذي هو في [غاية النهاية]، ومعناه: أن هذه الطريق لا يُقرأ بها، يقول: بل قرأ -وهو الزارع- على أحمد بن عبدالله بن الفضل السُلمي عنه، يعني بدل التميمي قرأ على السُلمي عنه، فماذا نأخذ يا مولانا؟ نأخذ كلامك الذي في [غاية النهاية]، ولا نأخذ كلامك الذي في [النشر]؟

طبعًا الصواب والأصح: أننا نأخذ ما في [النشر]، لماذا؟ لأن [النشر] هو مظنة تحقيق المسألة، وهناك قاعدة ذكرناها سابقًا عند الأصول: أن المسائل تؤخذ من مظانها، لا من لا مظانها، يعني لا تؤخذ من لا مظانها، فقلنا: المسألة التي في مكانها التي يحققها الشيخ أي عالم إذا ذكر مسألة متعلقة بباب معين، وحققها في ذلك الكتاب واتخذ فيها تحقيقًا، لو ذكر ما يخالف هذا التحقيق في هذه المسألة في باب آخر لا علاقة له بها، أو في باب آخر عرَضًا، يُقدم ما ذكره في مكان المسألة الأصلي لها؛ لأن مظنة أنه قرأ عليه أولم يقرأ عليه ليس كتب التراجم، قلنا: كتب التراجم هي مساعدة -في الغالب-؛ ولهذا نجد بعض التراجم تختلف، أو بعض المترجمين لا يلتزم بذكر قراءة تلاميذ كل شيخ أو شيوخ كل تلميذ.

فمبدئيًا نقول: الصواب هو ما في [النشر] هنا؛ لأنه هو مظنة التحقيق، ومع

ذلك -سبحان الله- عصر اليوم بعد ما قررت هذا الكلام وراجعت اليوم، قبل المغرب بقليل في وقت ضيق، فقلت أريد أن أرى ماذا ذكر محقق كتاب [غاية النهاية]؛ وجدته استغرب من الإمام ابن الجزري أنه هناك في [غاية النهاية] يقول: إن هذا السند لا يصح، وربما أيضًا يكون ذكره في تعليقه على [الكامل] أيضًا، وأنه في [النشر] ذكر أنه صحيح!

فخرج محقق الكتاب بجواب آخر -وأرى أنه هو الصواب-، وخلاصة كلامه يقول: ربما هناك سبق قلم من الإمام ابن الجزري فبدلاً من أن يقول: قراءة نافع قال: قراءة أبي جعفر؛ وهذا هو الصواب، لماذا؟

لأن قراءة الزارع هذه صحيحة يعني قراءة الزارع على التميمي صحيحة، والإمام الهُذلي توبع عليه، يعني تابعه غيره وهو أبو الكرم الشهرزوري، وهذا كله كما قلت هذا الكلام الأخير هذا تحقيق من الشيخ الذي حقق كتاب [غاية النهاية]، اسمه أبو عمرو عبدالله، أو عبدالله أبو عمرو، واحد من الاثنين، طبعًا لا يضره إذا لم أحفظ اسمه، لكن الأمانة العلمية تُلزم أن نحفظ له حقه، وهذه الفائدة هي منه، وأرى إنه جواب صحيح، أن يكون هناك سبق قلم يعني بدلا من أن يقول الشيخ ابن الجزري: وذكر الهُذلي في قراءة أبي جعفر أن الزارع قرأ على محمد بن جعفر المغازلي، نحذف قراءة أبي جعفر ونضع قراءة نافع، ومن يرد التوسُّع يرجع إلى تعليق الشيخ على هذا الإسناد في كتاب [غاية النهاية]، وفي كتاب [الكامل].

الثَّانِيَةُ، طَرِيقُ الْمُطَّوِّعِيِّ قَرَأَهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى الشَّرِيفِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْعَبَّاسِيِّ وَقَرَأَهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُطَّوِّعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْمُطَّوِّعِيُّ وَابْنُ بَهْرَامَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَدْرٍ النَّفَّاحِ الْبَاهِلِيِّ الْبَغْدَادِيِّ،

النفاح بالحاء وليس بالخاء، بالحاء المهملة وتصحفت هي والآتية في المطبوع

بالخاء المعجمة، انا قلت النفاخ؟ إذًا سبق لسان. بْنِ بَدْرٍ النَّفَّاح الْبَاهِلِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ نَهْشَلٍ مِنَ [الكامل] قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الزَّارِع، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَغَازِلِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَصْبَهَانِيِّ الضَّرِيرِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّبَّاح بْنِ نَهْشَلٍ الْأَنْصَارِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَقَرَأَ ابْنُ نَهْشَلٍ وَابْنُ بَهْرَامَ عَلَى أَبِي عُمَرَ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ الدُّورِيِّ، إِلَّا أَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّ ابْنَ بَهْرَامَ، قَرَأَ الْحُرُوفَ فَقَطْ؛ فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلدُّورِيِّ.

في جميع النسخ -نسخ [ النشر ]- وقرأ ابن نهشل وابن بهرام، وهذا الذي أثبتناه في المتن، في جميع النسخ الخطية هو هذا: ابن بهرام، وهذا لو رجعنا إلى كتب التراجم نجده غير صواب، وأيضًا فيما ذكره ابن الجزري هنا؛ فهنا سهو من المؤلف رحمه الله عليه؛ لأن الذي قرأ على الدوري ليس هو ابن بهرام، ابن بهرام ينقل أو يقرأ على الدوري بواسطة ابن النفاح، فقرأ ابن نهشل وابن بهرام، الصواب: وقرأ ابن نهشل وبدر النفاح أو بدر أبو الحسن محمد بن محمد.

إِلَّا أَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّ ابْنَ بَهْرَامَ، قَرَأَ الْحُرُوفَ فَقَطْ.

حقيقة هنا الدكتور أيمن علّق في تحقيقه للنشر تعليقًا -حقيقة لا نوافقه عليه-، الشيخ يقول: في [المبهج] و [الاختيار] يأخذ ابن النفاح، -طبعًا علق على عبارة ابن الجزري إِلَّا أَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّ ابْنَ بَهْرَامَ، قَرَأَ الْحُرُوفَ-، طبعًا هذه العبارة فيها دليل على أن قراءة ابن بهرام على الدوري فيها خلاف، هل هي بالحروف أم بالعرض، لكن الشيخ يقول: الأكثر، يعني أكثر الرواة والمؤلفين على أن ابن بهرام لم يقرأ بالعرض وإنما قرأ الحروف.

**على كلام ابن الجزري يكون:** القلة على أنه قرأ بالعرض، والأكثر أنه قرأ

بالحروف، الدكتور في تحقيقه علق فيقول: في [المبهج] و [الاختيار] يأخذ ابن النفاح القراءة عن الدوري عرضًا، يعني: بالعرض، يعرض عليه تلاوة، فهي موجودة في [الاختيار] وفي [المبهج]، وأما -والكلام للدكتور أيمن -حفظه الله-، وأما أخذه برواية الحروف ففي جامع البيان، فكلا الأمرين صحيح، وعليه -هذا كلامه- وعليه فلا داعي لقول ابن الجزري: إلا أن الأكثر.... وتتمة الكلام.

**يعني الشيخ الدكتور ينتقد على الإمام ابن الجزري**: أن عبارتك يا الإمام ابن الجزري أن قولك: أن الأكثر قرأ على ابن بهرام لا داعي لها؛ لأن سبط الخياط في [المبهج] و [الاختيار] ذكر أنه قرأ عرضًا، وأن ابن النفاح قرأ عرضًا على الدوري، وفي [جامع] البيان أنه قرأ الحروف.

طبعًا حقيقة أنا أرى أن هذا التعليق خارجٌ عن المراد؛ لأن ابن الجزري لا يتكلم على مسألة أن ابن النفاح أنه لم يقرأ عرضًا، يعني ابن الجزري لا ينفي قراءة ابن النفاح على الدوري عرضًا، -لا ينفيها- بدليل أنه قال: إن الأكثر على أن ابن بهرام روى الحروف، فقضية ابن الجزري ليست في نفي قراءة العرض -أنه لم يعرض عليه-، وإنما في بيان أن الأكثرية من الناس يقول إن ابن بهرام قرأ الحروف فقط.

**ولو انتبهنا قليلا لوجدنا**: أن ذكر ابن الجزري لهذا الطريق هو تأييد من ابن الجزري على أن ابن النفاح أخذ القراءة عن الدوري عرضًا؛ لأن ابن الجزري التزم بالأداء، وهنا ليس فيه (أخبرني)، ولم يقل ابن الجزري أن ابن النفاح قال: أخبرني الدوري، فاعتراض الدكتور على هذه العبارة أنا أرى أنه ليس في بابها، ليس في محلها؛ لأن ابن الجزري كما قلت لم ينفِ العرض، ولو كان ابن الجزري ينفي العرض لكان هذا التعليق صوابًا، نقول: لا، أنت تنفي العرض، العرض موجود عند [المبهج] وعند [الاختيار]، فنقول له هذا الكلام، لكن ابن الجزري لا ينفي العرض.

ابن الجزري كأنه يريد أن يتبرع لنا بمعلومة، بعد أن ذكر لنا أن ابن بهرام قرأ على الدوري، قال هناك من يقول: أن الدوري لم يقرأ الحروف؛ فالتعليق لا أراه أنه متناسق مع كلام ابن الجزري، يعني هذا الاعتراض ليس في محله من كلام ابن الجزري -والله أعلم-.

**طالب/** هل ممكن أن يكون ابن بهرام؟

**الشيخ/** لا ليس ابن بهرام؛ الصواب ابن النفاح؛ لأنه لا يمكن أن يكون ابن بهرام، ابن بهرام ما قرأ -لا العرض ولا الحروف-، لماذا؟ لأن ابن بهرام ما وجد في الدنيا إلا بعد رحيل الدوري، عندك في التعليق تحت، -وهذا الكلام كتبناه قبل واحد وعشرين سنة-: أن ابن بهرام ما وجد في الدنيا يعني ما ولد إلا بعد وفاة الدوري بسبعة وعشرين سنة، فكيف يكون قرأ عليه العرض أو الحروف! فوفاة الدوري سنة (٢٤٦)، وابن بهرام ولد سنة (٢٧٣)، إذًا في كلتا الحالتين -والله أعلم- المقصود ابن بدر النفاح.

وَقَرَأَ الدُّورِيُّ وَالْهَاشِمِيُّ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الْمَدَنِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الرَّبِيعِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ جَمَّازٍ الزُّهْرِيِّ مَوْلَاهُمُ الْمَدَنِيِّ. تَتِمَّةُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ جَمَّازٍ، وَقَرَأَ ابْنُ جَمَّازٍ وَابْنُ وَرْدَانَ عَلَى إِمَامِ قِرَاءَةِ الْمَدِينَةِ أَبِي جَعْفَرٍ يَزِيدَ بْنِ الْقَعْقَاعِ الْمَخْزُومِيِّ الْمَدَنِيِّ، وَقِيلَ: إِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ قَرَأَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ نَفْسِهِ، أَثْبَتَ ذَلِكَ بَعْضُ حُفَّاظِنَا، فَذَلِكَ اثْنَتَانِ وَخَمْسُونَ طَرِيقًا لِأَبِي جَعْفَرٍ.

وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَى مَوْلَاهُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ، وَعَلَى الْحَبْرِ الْبَحْرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْهَاشِمِيِّ.

وقيل اللقبين يقالان في حق سيدنا عبدالله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ فهو حبر الأمة، وأيضًا بحر من العلم.

وَعَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرٍ الدُّوسِيِّ، وَقَرَأَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ عَلَى أَبِي الْمُنْذِرِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ الْخَزْرَجِيِّ، وَقَرَأَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ أَيْضًا عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَقِيلَ: إِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ، قَرَأَ عَلَى زَيْدٍ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ مُحْتَمَلٌ، فَإِنَّهُ صَحَّ أَنَّهُ أُتِيَ بِهِ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ

**بعض علماء اللغة كالأصمعي يقول:** ما يُقال زوج، وإنما يقول: زوجة، ولكن هذه لغة صحيحة لبعض العرب يقولون لقرينة الرجل بنكاح: زوجًا بدون (هاء) يعني لا يُقال: زوجةً، كما يقولون للرجل، وقد أنكر بعض علماء اللغة منهم الإمام الأصمعي رَحِمَهُ اللَّهُ أن يُقال: زوجة ب(الهاء) وعدُّوا ذلك لحنًا؛ والصواب خلاف ذلك.

بل (زوجة) لغة صحيحة لبعض القبائل من تميم وكثير بن قيس وأهل نجد وأسد شنوءة، ومنها ما جاء في صحيح مسلم -وكفى بذلك- ومنها ما جاء في صحيح مسلم عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ كان مع إحدى نسائه فمر به رجل فدعاه فجاء فقال: يا فلان هذه (زوجتي) فلانة، ما قال: زوجي فلانة.

وأيضًا قول ابن عباس في عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذه زوجة نبيكم، ومنه قول الفرزدق:

**وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي كساع إلى أُسْد الشرى يستبيلها**

فَإِنَّهُ صَحَّ أَنَّهُ أُتِيَ بِهِ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، ورَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَمَسَحَتْ عَلَى رَأْسِهِ وَدَعَتْ لَهُ، وَإِنَّهُ صَلَّى بِابْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

يا الله، يا سعده، أبو جعفر يصلي إمام بابن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَإِنَّهُ أَقْرَأُ النَّاسِ قَبْلَ الْحَرَّةِ، وَكَانَتِ الْحَرَّةُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، وَقَرَأَ زَيْدٌ وَأُبَيٌّ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

-(وَتُوُفِّيَ أَبُو جَعْفَرٍ) سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ عَلَى أَصَحِّ الأقوال-، وَكَانَ تَابِعِيًّا كَبِيرَ الْقَدْرِ انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْقِرَاءَةِ بِالْمَدِينَةِ. قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: كَانَ إِمَامَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي الْقِرَاءَةِ، وَكَانَ ثِقَةً. وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: كَانَ إِمَامَ النَّاسِ بِالْمَدِينَةِ أَبُو جَعْفَرٍ. وَرَوَى ابْنُ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ قَالَ: لَمْ يَكُنْ بِالْمَدِينَةِ أَحَدٌ أَقْرَأَ لِلسُّنَّةِ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ.

وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ: كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ رَجُلًا صَالِحًا، وَرُوِّينَا عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا غُسِّلَ أَبُو جَعْفَرٍ بَعْدَ وَفَاتِهِ نَظَرُوا مَا بَيْنَ نَحْرِهِ إِلَى فُؤَادِهِ مِثْلَ وَرَقَةِ الْمُصْحَفِ قَالَ: فَمَا شَكَّ أَحَدٌ مِمَّنْ حَضَرَه أَنَّهُ نُورُ الْقُرْآنِ، الله لا يحرمنا يا رب وُرُؤِيَ فِي الْمَنَام بَعْدَ وَفَاتِهِ عَلَى صُورَةٍ حَسَنَةٍ فَقَالَ: بَشِّرْ أَصْحَابِي وَكُلَّ مَنْ قَرَأَ قِرَاءَتِي أَنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَهُمْ وَأَجَابَ فِيهِمْ دَعْوَتِي، وَمُرْهُمْ أَنْ يُصَلُّوا هَذِهِ الرَّكَعَاتِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ كَيْفَ اسْتَطَاعُوا.

-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ وَرْدَانَ) فِي حُدُودِ سَنَةِ سِتِّينَ وَمِائَةٍ-، وَكَان رَأْسًا فِي الْقِراءة ضَابِطًا لَهَا مُحَقِّقًا مِنْ قُدَمَاءِ أَصْحَابِ نَافِعٍ، وَمِنْ أَصْحَابِهِ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ.

-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ جَمَّازٍ) بُعَيْدَ سَنَةِ سَبْعِينَ وَمِائَةٍ-، وَكَانَ مُقْرِئًا جَلِيلًا ضَابِطًا نَبِيلًا مَقْصُودًا فِي قِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ وَنَافِعٍ رَوَى الْقِرَاءَةَ عَرْضًا عَنْهُمَا.

-(وَتُوُفِّيَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) بِبَغْدَادَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِائَةٍ، عَلَى الصَّوَابِ-، وَكَانَ إِمَامًا جَلِيلًا ثِقَةً عَالِمًا مُقْرِئًا ضَابِطًا.

-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ شَاذَانَ) فِي حُدُودِ سَنَةِ تِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ-، وَكَانَ إِمَامًا كَبِيرًا ثِقَةً عَالِمًا. قَالَ الدَّانِيُّ: لَمْ يَكُنْ فِي دَهْرِهِ مِثْلُهُ، فِي عِلْمِهِ وَفَهْمِهِ، وَعَدَالَتِهِ، وَحُسْنِ اطِّلَاعِهِ.

-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ شَبِيبٍ) سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، بِمِصْرَ-، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا مُقْرِئًا مُتَصَدِّرًا مَشْهُورًا، مُشَارًا إِلَيْهِ بِالضَّبْطِ وَالتَّحْقِيقِ وَالْإِتْقَانِ وَالْحِذْقِ.

-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ هَارُونَ) سَنَةَ بِضْعٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ، بِبَغْدَادَ-، وَكَانَ مُقْرِئًا جَلِيلًا ضَابِطًا حَاذِقًا مَشْهُورًا مُحَقِّقًا.

-(وَتُوُفِّيَ هِبَةُ اللهِ) فِي حُدُودِ سَنَةِ خَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ-، وَكَانَ مُقْرِئًا حَاذِقًا ضَابِطًا مَشْهُورًا بِالْإِتْقَانِ وَالْعَدَالَةِ.

-(وَتُوُفِّيَ الْحَنْبَلِيُّ) بُعَيْدَ سَنَةِ تِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، فِيمَا أَظُنُّ-، وَكَانَ مُقْرِئًا مُتَصَدِّرًا مَقْبُولًا.

-(وَتُوُفِّيَ الْحَمَّامِيُّ) فِي شَعْبَانَ سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، عَنْ تِسْعِينَ سَنَةً-، وَكَانَ شَيْخَ الْعِرَاقِ، وَمُسْنَدَ الْآفَاقِ، مَعَ الثِّقَةِ وَالْبَرَاعَةِ، وَكَثْرَةِ الرِّوَايَاتِ وَالدِّينِ، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ: كَانَ صَدُوقًا دَيِّنًا فَاضِلًا، تَفَرَّدَ بِأَسَانِيدِ الْقُرْآنِ وَعُلُوِّهَا.

(وَتُوُفِّيَ الْهَاشِمِيُّ) سَنَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ بِبَغْدَادَ، وَكَانَ مُقْرِئًا ضَابِطًا مَشْهُورًا ثِقَةً كَتَبَ الْقِرَاءَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: مَاتَ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ وَابْنُهُ حَمْلٌ، فَلَمَّا وُلِدَ سَمَّوْهُ بِاسْمِهِ دَاوُدَ، داوود بن علي صاحب المذهب الظاهري وَكَانَ سُلَيْمَانُ ثِقَةً صَدُوقًا، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ الدُّورِيِّ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو.

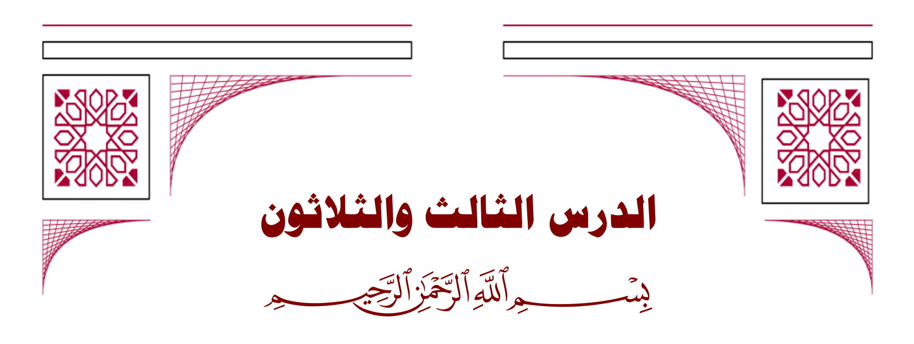
-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ رَزِينٍ) سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، عَلَى الصَّحِيحِ-، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَاتِ كَبِيرًا، وَثِقَةً فِي النَّقْلِ، مَشْهُورًا، لَهُ فِي الْقِرَاءَةِ اخْتِيَارٌ رُوِّينَاهُ عَنْهُ وَمُؤَلَّفَاتٌ مُفِيدَةٌ نُقِلَتْ عَنْهُ، وَرَوَى عَنْهُ الْأَئِمَّةُ وَالْمُقْرِئُونَ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ الْجَمَّالِ فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ.

-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ النَّفَّاحِ) سَنَةَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، بِمِصْرَ-، وَكَانَ ثِقَةً مَشْهُورًا صَالِحًا، قَالَ ابْنُ يُونُسَ: كَانَ ثِقَةً ثَبْتًا، صَاحِبَ حَدِيثٍ، مُتَقَلِّلًا مِنَ الدُّنْيَا.

**-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ نَهْشَلٍ) سَنَةَ أَرْبَع وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ-، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ، مُجَوِّدًا فَاضِلًا ضَابِطًا، وَكَانَ إِمَامَ جَامِعِ أَصْبَهَانَ.**

ثم بهذا تنتهي أسانيد قراءة أبي جعفر، ونبدأ -إن شاء الله- الأسبوع المقبل بقراءة أسانيد يعقوب، ثم بعد ذلك قراءة أسانيد خلف؛ وبهذا نكون ختمنا -إن شاء الله- قسم الأسانيد، وهو من أهم أبواب، أو أهم فصول هذا الكتاب القيّم، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم، وصلّى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد.





# الدرس الثالث والثلاثون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، مساكم الله جميعًا بكل خير، ونبدأ اليوم -إن شاء الله- الدرس بقراءة إسناد قراءة يعقوب، والأسبوع القادم -إن شاء الله- بإذن الله تعالى نقرأ أسانيد قراءة خلف، ونكون قد انتهينا من قسم الأسانيد، وإن شاء الله لكل حادثة حديث، ولكل وقت ما يناسبه من الكلام.

❁ **فقال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه-:** (قِرَاءَةُ يَعْقُوبَ - رِوَايَةُ رُوَيْسٍ (طَرِيقُ التَّمَّارِ عَنْهُ) مِنْ طَرِيقِ النَّخَّاسِ - بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ-) طبعًا بالخاء المعجمة هذا من كلام الشيخ، -يعني توضيح- حتى لا يُصحف إلى النحاس، (مِنْ طَرِيقِ النَّخَّاسِ - بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ- عَنِ التَّمَّارِ مِنْ سَبْعِ طُرُقٍ: طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ النَّخَّاسِ مِنْ تِسْعِ طُرُقٍ مِنَ التِّذْكَارِ لِابْنِ شَيْطَا، وَمِنْ مُفْرَدَةِ ابْنِ الْفَحَّامِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ نَصْرٍ الْفَارِسِيِّ) صاحب كتاب الجامع.

(وَمِنْ كِتَابِ الْجَامِعِ لِنَصْرٍ الْمَذْكُورِ) الذي هو الفارسي أبو الحسين.

(وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ أَيْضًا عَلَى ابْنِ غَالِبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ أَيْضًا، وَمِنْ كِتَابِ الرَّوْضَةِ

لِلْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ كِتَابَيِ الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ لِأَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ.

وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ الْحَافِظِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ إِلَى آخِرِ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ.

وَمِنْهُ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ) يعني الخياط المذكور في سند [المستنير].

(وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ شَابُورَ بْنِ نَصْرٍ.

وَقَرَأَ ابْنُ شَابُورَ وَالْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَالْهَاشِمِيُّ وَالشَّرْمَقَانِيُّ وَالْوَاسِطِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْفَارِسِيُّ وَابْنُ شَيْطَا، تِسْعَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْحَمَّامِيِّ، فَهَذِهِ خَمْس عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلْحَمَّامِيِّ.

طَرِيقُ الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ النَّخَّاسِ مِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى الحسن بن القاسم) الذي هو ابن غلام الهرَّاس.

(وَمِنْ كِتَابَيِ ابْنِ خَيْرُونَ قَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى ابْنِ عَتَّابٍ الْقُرْآنَ كُلَّهُ، وَعَلَى أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ خَيْرُونَ إِلَى آخِرِ الْأَنْعَامِ.

وَقَرَأَ بِهَا الْحَسَنُ وَابْنُ عَتَّابٍ وَأَبُو الْفَضْلِ عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ الْوَاسِطِيِّ، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِلْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ.

طَرِيقُ السَّعِيدِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ النَّخَّاسِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي

الْحَسَنِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْفَارِسِيِّ الْمَذْكُورِ وقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ السَّعِيدِيِّ).

طبعًا هذا الطريق سنرجع إليه عندما ننتهي.

(طَرِيقُ ابْنِ الْعَلَّافِ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنِ النَّخَّاسِ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا أَبُو طَاهِرِ بْنُ سِوَارٍ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ التِّذْكَارِ لِابْنِ شَيْطَا، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ شَيْطَا وَالشَّرْمَقَانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ الْعَلَّافِ.

طَرِيقُ الْكَارَزِينِيِّ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنِ النَّخَّاسِ مِنَ الْمُبْهِجِ قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَيْهِ أَيْضًا، وَمِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِأَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ، وَمِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ الطَّبَرِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَالْهُذَلِيُّ وَالْوَاسِطِيُّ وَالشَّرِيفُ وَأَبُو الْفَضْلِ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ آذَرْبَهْرَامَ الْكَارَزِينِيِّ، فَهَذِهِ خَمْسُ طُرُقٍ لِلْكَارَزِينِيِّ.

طَرِيقُ الْخَبَّازِيِّ وَهِيَ السَّادِسَةُ عَنِ النَّخَّاسِ مِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي الْحَسَينِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيِّ.

طَرِيقِ الْخُزَاعِيِّ، وَهِيَ السَّابِعَةُ عَنِ النَّخَّاسِ مِنْ كَامِلِ للهُذَلِيِّ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ شَبِيبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ بُدَيْلٍ الْخُزَاعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْخُزَاعِيُّ وَالْخَبَّازِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ وَابْنُ الْعَلَّافِ وَالسَّعِيدِيُّ وَالْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ وَالْحَمَّامِيُّ سَبْعَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ النَّخَّاسِ -بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ- الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ اثْنَتَانِ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِلنَّخَّاسِ).

طبعًا الكلام هذا كله واضح، ليس عليه تعليق إلا طريق السعيدي، الشيخ يقول: (طَرِيقُ السَّعِيدِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ النَّخَّاسِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحسَينِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْفَارِسِيِّ) ثم قال: الفارسي قرأ على مَن؟ (عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ السَّعِيدِيِّ).

يعني الفحام قرأ على الشيرازي نصر عبد العزيز الفارسي، والفارسي قرأ على السعيدي، والسعيدي قرأ على النخاس.

يعني هذا السند هكذا، ابن الفحام على الشيرازي الفارسي صاحب كتاب [الجامع]، والفارسي على السعيدي، والسعيدي على النخاس.

طبعًا هذا الطريق أولًا الشيخ ابن الجزري قال: (قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ) ولم يقُل من المفردة التي ألفها ابن الفحام ليعقوب، يعني ما قال ومن مفردة الفحام أو ما قال مفردة يعقوب لابن الفحام، هذه واحدة.

**والنقطة الثانية**: هذا الطريق الشيخ ابن الجزري غيَّره إذا كان من طريق الجامع، يعني الطريق الذي في [الجامع] هو [الجامع] قرأ على السعيدي، لكن السعيدي في كتاب [الجامع] لم يقرأ على النخاس، وإنما قرأ على الجوهري.

## التعليق هو على طريق السعيدي:

طريق السعيدي، في طبعة المجمع صفحة ٤٨١، طريق السعيدي الشيخ يقول: هو من قراءة الفحام على الشيرازي صاحب كتاب [الجامع]، ومن قراءة الشيرازي على السعيدي، ومن قراءة السعيدي على أبي القاسم النخاس.

أولًا الشيخ ابن الجزري لم يقل من طريق المفردة، فإقحام المفردة هنا أنا أرى أنه تعدٍ على الشيخ، نحن نتعامل مع ابن الجزري بألفاظه، فلم يقل، وهذا سيأتينا أيضًا بوضوح بعد قليل في طريق مفردة يعقوب للإمام الداني.

فالمهم أن هنا الشيخ لم يقل مفردة يعقوب، وإنما قال: قرأ بها ابن الفحام على الشيرازي، **هذه نقطة**.

**النقطة الثانية**: هذا الطريق حقيقة ليس موجودًا لا في مفردة يعقوب لابن الفحام، وليس موجودًا أيضًا في كتاب [الجامع] للشيرازي؛ لأن سند قراءة الشيخ الشيرازي أبو نصر الفارسي صاحب كتاب الجامع، طريقه في الجامع من قراءته على السعيدي لكن السعيدي يقرأ به على أبي الحسن علي بن عثمان الجوهري، وليس عن النخاس، الطريق الذي في [الجامع] ليس عن النخاس.

هذا إذا كانت النسخة التي وصلتنا من كتاب [الجامع] للفارسي كاملة، هذا الطريق الذي قال فيه ابن الجزري إنه موجود في [الجامع] هو ليس موجودًا في [الجامع].

**الجواب** عن هذا دائمًا نقول: إنه وصله بطريق الأداء، بالسند الذي قرأ به كتاب [الجامع]، هذه واحدة، وهذا احتمال يعني أي شيء مأخوذ من الفهم لا نجزم بصحته مطلقًا.

**الملحوظة الثانية**: أن هذا السند لو اعتبرنا أنه من كتاب [مفردة يعقوب] لابن الفحام، ابن الفحام لم يُكمل سنده، يعني ابن الفحام قال: إنني قرأت على الشيرازي، على نصر بن عبد العزيز الفارسي، وقرأ على السعيدي.

لكن بعد ذلك لم يكمل هذا الطريق، يعني ما قال: وقرأ السعيدي على، يعني لم يقل وقرأ السعيدي على فلان، لا على النخاس ولا على الجوهري.

ابن الفحام في كتابه المفردة لم يكمل إسناد السعيدي، وإنما وقف عند السعيدي، [الجامع] للفارسي أكمل إسناده عن السعيدي أكمله لكن ليس من قراءة السعيدي على النخاس وإنما من قراءته على الجوهري.

**هنا ملحوظة**: هل ابن الفحام لم يُكمل السند سهوًا؟

أنا أقول -وأعوذ بالله من هذه الكلمة- الذي يراه البحث أنه ليس سهوًا وليس غفلة؛ لأني لاحظت بالرجوع إلى كتاب [الجامع] للفارسي وتحديدا في أسانيد السعيدي، يعني قراءة الفارسي على شيخه السعيدي وجدته تقريبًا في -نسيت ما سجلته هنا- المهم وجدته تقريبًا في ثلاث روايات لا يكمل سند السعيدي، أعتقد من ضمنها رواية ورش أو كذا، المهم.

يعني يقول الفارسي يقول: وقرأت على السعيدي رواية فلان وطريقة فلان قرأت بها على السعيدي، وعلى الحمامي، فيكمل إسناد الحمامي ولا يأتي بإسناد السعيدي.

يعني هذه لاحظتها في (جامع الفارسي) في ثلاثة مواضع إذا لم تخني الذاكرة، إما ثلاثة إما أربعة، لكنها قطعًا في ثلاثة طرق أو ثلاث روايات.

هل الذي فعله ابن الفحام هو عبارة عن منهجية اتبع فيها الشيخ شيخه الفارسي؟ لكن الفارسي في هذا الطريق أكمل السند، لكن لم يكمله عن النخاس وإنما أكمله عن الجوهري كما قلنا.

كنت كتبت تعليقًا، قلت طريق السعيدي يلاحظ: أن المؤلف أخذها من قراءة ابن الفحام على الفارسي، ومن [الجامع] للفارسي من قراءته على السعيدي على النخاس.

**النقطة الأولى**: لم يصرح ابن الجزري بأنها من [المفردة] ليعقوب، فاعتبارها من المفردة أعتبره خطئًا منهجيًا وتقوُّل على ابن الجزري؛ لأن ابن الجزري لم يسند إلى المفردة.

**ثانيًا في المفردة**: وهذا من باب المجادلة، من باب الجدال في المفردة: ابن

الفحام على الفارسي على السعيدي ثم توقف عن إكمال السند، ولم يذكر شيخ السعيدي.

هذا في [مفردة يعقوب] لابن الفحام، يعني قال: إنه قرأ على الفارسي، والفارسي قرأ على السعيدي ثم توقف عند هذا لم يذكر لنا تكملة السند، لا على النخاس ولا على الجوهري.

**ثالثًا**: [الجامع] للفارسي فيه قراءة الفارسية على السعيدي لكن على: علي بن عثمان الجوهري، وهذا الطريق الذي هو قراءة الفارسي على السعيدي على الجوهري، سيأتي بعد قليل، لكن ليس من الكتابين، وسنعرف، يعني لم يُسنده ابن الجزري لا إلى المفردة ولا إلى الجامع.

**الطالب**: ربما يكون طريق أداء.

**الشيخ**: هو لا شك كل الطرق التي في النشر أدائية، الطرق التي اختارها ابن الجزري في النشر أنا أزعم أنها أدائية، سهى، أو غفل، المهم نحن نأخذها على أنها أدائية له؛ لأنه هو نص بها على ذلك، ولا ندعي عصمته حتى لا يُزايد أحد علينا.

المهم **النقطة الرابعة** –وهذه تحتاج إلى وقفة-: قال محقق [غاية النهاية] وهو الأستاذ: عمرو أبو عبد الله، المهم الذي حقق [الغاية] وحقق [الكامل]، [الكامل] مطبوع في طبعة ثانية هناك مجلدين نفس الشيخ هذا- أنا لا أعرفه والله مع احترامي له-، بخلاف جمال الشايب، وبخلاف طبعة الكرسي يوسف عبد اللطيف جميل، طبعه في مجلدين.

ويظهر والله أعلم وأنا أُكن له كل تقدير وكل احترام، وليس من باب الدعاية لعمله، أو من باب الانتقاد لعمله، لكن يظهر أن الرجل له خلفية قوية في علم الرجال؛ لأنه في جانب القراءات في كتاب ليست بذاك، أما خدمته للأسانيد وعلم

الأسانيد، والتراجم، والمتابعات، وشواهد فهذه ميزة في الكتاب.

طبعًا مع ما يتخلل الكتاب المطبوع من بعض التصحيفات، وهذا ليس عيبًا فيه وإنما هو شيء لا يسلم منه أحد.

المهم، هذا الشيخ حفظه الله يقول في [غاية النهاية] يقول: "ذكر الفارسي في جامعه قراءة السعيدي على النخاس".

طبعًا ما وجدنا -أنا رجعت لكتب التراجم- وسبب التعليق نقل التعليق من هذا الكتاب أو من هذا المحقق السبب هو: أني لم أجد في كتب التراجم قراءة السعيدي على النخاس، يعني كتب القراءات التي عندنا ما فيها هذا الشيء.

يعني ليس فيها إلا هنا في ابن الجزري، يعني هنا ابن الجزري يقول: "إن السعيدي قرأ على النخاس"، كتب التراجم -والله أعلم- ربما لا تذكر ذلك، فالشيخ يقول -الشيخ الذي هو محقق كتاب [الغاية] عمرو عبد الله-: "فذكر الفارسي في جامعه قراءة السعيدي على النخاس".

يعني أن الفارسي قرأ على السعيدي، والسعيدي قرأ على النخاس.

حقيقة كشفت أن [الجامع] في قسم الأسانيد، كل قسم الأسانيد لم أجد هذه المعلومة، يعني لم أجد أي سندٍ عند الفارسي (نصر بن عبد العزيز الفارسي) في كتابه [الجامع] لم أجد أي نص أو أي إسناد أو أي طريق من قراءة السعيدي على النخاس.

فلا أدري يعني هذه سجلوها لعلها تجدونها وتفيدوننا فيها، وكذلك أيضًا لم أجدها في النسخة التي حققها الدكتور خالد أبو الجود.

وكما قلت: الفحام لم يُكمل السند، وهذا صنيع سبقه إليه شيخه نصر بن عبد العزيز الفارسي أيضًا.

أنا سجلت هنا، فهو الفارسي لم يكمل سند السعيدي في رواية ورش، يعني الفارسي لم يكمل إسناد السعيدي في رواية ورش، وفي طريق الحلواني عن قالون، وفي طريق النقاش عن ابن ذكوان.

يعني هذه الطرق الثلاثة، الفارسي يقول: "قرأت بها على السعيدي"، ثم يكتفي بذلك ولا يكمل بقية السند.

والعجب أن الكثير من الطرق التي يرويها السعيدي التي قرأ بها الشيرازي (أبو نصر) صاحب الجامع الفارسي هذا، التي قرأ بها على السعيدي غالبًا أيضًا قرأ بها على الحمامي.

فيقول: "قرأت على السعيدي وعلى الحمامي"، في نفس الطريق، مثل هذا طريق ورش مثلًا قرأ به على الحمامي والسعيدي، لكن يُكمل إسناد الحمامي ويتوقف عن إسناد السعيدي.

**النقطة الأخيرة أيضًا**: نوقشت قبل سنتين ربما في الجامعة الإسلامية رسالة أو مخطوط بعنوان: [التبصرة في القراءات الثمان] للسعيدي.

المحقق قال أنها للسعيدي، والله أعلم الشيوخ شيوخ السعيدي لكن الأدلة العلمية على أن هذا الكتاب هو التبصرة للسعيدي، بالنسبة لي -النفس فيها شيء-.

لكن مع ذلك هذا الطريق ليس فيها في قراءة يعقوب ليس فيها قراءة السعيدي على النخاس.

**الطالب**: محذوف الجزء الأول من الأسانيد.

**الشيخ**: لا هو فيه نقص، الكتاب فيه نقص، لكن الحمد لله إن إسناد يعقوب موجود، فلهذا قلت إنه هذا الإسناد ليس في كتاب [التبصرة]، هو نسخة فريدة -

جزى الله قِسمَكم أنه حقق الكتاب-.

أنا يهمني تحقيق الكتاب علميًا، يعني الكتاب لا شك أنه قديم، وأنه علمي، وهذا في حد ذاته شيء ممتاز وجميل ويُشجع عليه، لكن تبقى نسبة الكتاب إلى الشخص هذه طبعًا ليست خطيرة.

لكن أيضًا الكتاب هو مثل الابن للأب، المؤلف بالنسبة للكتاب هو أبوه، فلا يجوز لنا أن ننسب ابنًا إلى غير أبيه، فالكتاب هو ابن، فعندما تقول هذا الكتاب لفلان، فكأنك قلت فلان ولد فلان، فالمؤلفون هم آباء الكتب، فكما لا يجوز أن ننسب ابنًا أو شخصًا إلى أبيه إلا بالأدلة الواضحة القوية، كذلك فنسبة الابن للأب في الظن لا تسلم، فكذلك الكتب.

**الطالب**: ما الأقرب؟

**الشيخ**: لا أدري؛ لأنه حقيقة صعب...، الكتاب حُقق عندكم في الجامعة الإسلامية، فبوسعكم أن ترجعوا إليه أو تعيدوا النظر فيه.

**الطالب**: بالنسبة للفارسي لما ذكر إسناده للسعيدي.

**الشيخ**: وسكت، لا لا الفارسي في هذا الطريق الجامع الفارسي في يعقوب؟ لا في يعقوب قال إنه من قراءة السعيدي على الجوهري، لكن هو في رواية ورش وطريق الحلواني عن قالون، وطريق النقاش عن ابن ذكوان لم يكمل السند.

هنا في يعقوب أكمل السند، لكنه بما يخالف ما ذكره ابن الجزري.

ابن الجزري يقول السعيدي قرأ على النخاس.

الفارسي يقول: السعيدي قرأ على الجوهري، ابن الفحام سكت قال لك قرأ على الفارسي، والفارسي قرأ على السعيدي، وما كمل، واضح؟.

ابن الفحام في المفردة، وهذا يدل على أن هذا الطريق طريق أدائي لابن الجزري، أنا أعتبره طريق أدائي لابن الجزري من الفحام، والله أعلم، وضحت؟

بعد الجوهري السند يمشي جيدا، الجوهري بدل النخاس، ثم سيأتي في [الجامع] ينقل إسناده عن الحمام وهو الذي موجود هنا الحمامي على النخاس، يعني النخاس موجود عند الفارسي لكن ليس من طريق السعيدي، وإنما من طريق الحمامي وضحت؟.

((وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ عَنِ التَّمَّارِ) مِنْ طَرِيقَيْنِ مِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ الْهَمَذَانِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَدَّادِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الزَّاهِدِ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ أَبُولَةَ.

وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ طَرِيقَانِ لَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مِقْسَمٍ عَنِ التَّمَّارِ مِنْ غَايَةِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مِهْرَانَ، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّوْجَابَاذِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الزِّنْبِيلِيِّ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعِرَاقِيِّ.

وَقَرَآ بِهَا أَعْنِي الْعِرَاقِيَّ وَابْنَ مِهْرَانَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ مِقْسَمٍ الْعَطَّارِ الْبَغْدَادِيِّ وَغَيْرِهِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِابْنِ مِقْسَمٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْجَوْهَرِيِّ عَنِ التَّمَّارِ قَرَأَ بِهَا الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونَ، وَمِنَ التَّذْكِرَةِ لِابْنِ غَلْبُونَ الْمَذْكُورِ وقَرَأَهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَصْرِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيِّ).

طبعًا هنا كلام طويـل في الحاشية خلاصته:

أن هنا ابن الجزري لم يقل أن قراءة الداني أنها من كتاب [المفردة] ليعقوب، الدَّاني ألَّف المفردة ألف مفردة في قراءة يعقوب، وابن الجزري لم يأخذ منها، وهذا الكلام قلناه قديمًا قبل عشرين سنة، وبعض الزملاء كان يناقش.

فليست المفردة ليعقوب التي ألّفها الدَّاني ليست من أصول النشر، كما قلنا دائمًا، وكما قلنا جامع البيان كذلك.

فالمهم، هذه الطرق التي ذكرها الشيخ الآن كلها؛ هو أخذ إسنادان عن الدَّاني، قرأ بها الحافظ بن عمرو الداني على الحسن طالب بن غلبون، والثاني يقول: وقرأ بها الدّاني على أبي الفتح فارس، هذان الطريقان ليسا في المفردة.

نقول يستحسن أن نقرأ هذا للذي ليس عنده الكتاب ربما يستفيد منه، أو ينتقده.

**هذان طريقان للداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهما:**

**الأول**: الداني عن ابن غلبون عن البصري، وهو ابن خشنان المالكي عن البغدادي وهو ابن خليع عن ابن حفشان.. إلى نهاية السند الذي سيذكره المؤلف.

**الثاني**: الدَّاني عن أبي الفتح عن الخُرساني -أبو الفتح الذي هو فارس، الخرساني الذي هو أبو الحسن عبد الباقي- عن البغدادي عن ابن حبشان.

فهذان الطريقان عليهما هذه الملحوظات التي سأذكرها:

**الأول**: ليسا -أي هذان الطريقان- ليسا في مفردة يعقوب للداني، بل إن المفردة

ليس فيها عن رويس إلا رواية واحدة، لاحظ هنا الشيخ ذكر روايتين طريقين، الموجود في مفردة يعقوب عن رويس هو رواية واحدة، وهي:

"قال الداني قرأت بها القرآن كله على شيخنا أبي الفتح –الذي هو أبو الفتح فارس– وقال لي: قرأت بها على أبي أحمد عبد الله بن الحسين المقرئ الذي هو السامري، وسمعتها منه، -يعني أخذها منه بالسندين، بالإجازة وبالرواية، يعني بالتلاوة وبالإجازة-.

وقال لي: قرأت –يعني السامري يقول– قرأت بها على أبي بكر محمد بن هارون بن نافع التمار سمعتها منه، وقال لي، التمار يقول: "قرأت بها على أبي عبد الله محمد بن المتوكل الملقب برويس، وقرأ رويس على يعقوب".

إذًا هذا السند هو الموجود في المفردة عن رويس، الداني على أبي الفتح فارس، الفارس على السامري، السامري على التمار، التمار على رويس.

نلاحظ هنا في هذين السندين، أبو عمرو الداني على طاهر بن غلبون، إذًا من وقت أن رأينا الشيخ الداني هو طاهر بن غلبون عرفنا أن هذا الطريق ليس في المفردة.

الثاني فارس؟ فارس موجود في المفردة، الشيخ يقول: "قرأت بها على أبي الفتح فارس"، لكن فارس لم يقرأ على السامري، وإنما هنا في (النشر) فارس قرأ على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن.

إذًا هذان الطريقان اللذان ذكرهما الشيخ ابن الجزري، وقال: "قرأ بهما الحافظ"، إذًا هما طريقان أدائيان لابن الجزري وصلا إليه عن الداني عن رويس، والداني لم يُسجلهما في كتابه [المفردة].

**النقطة الثانية**: قول المؤلف هنا أي: ابن الجزري، ومن التذكرة؛ لأنه قال: "قرأ

بها الحافظ أبو عمرو الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون، ومن التذكرة لابن غلبون أيضًا.

قول المؤلف: "ومن التذكرة أي هذه العبارة قرأها ابن غلبون على أبي الحسن علي يخالف ما في التذكرة".

يخالف ما في التذكرة التي وصلتنا، والتي حققها الدكتور/ أيمن سويد –حفظه الله–، وحققها أيضًا الدكتور/ إبراهيم بحيري قبل ذلك أو عبد الفتاح؟ لأن هما اثنان أخوان؛ وأحدهما أستاذ دكتور في التفسير، وأحدهما أستاذ دكتور في اللغة، والمشكلة نسيت الذي في التفسير درسني في السنة المنهجية، في الجامعة الإسلامية فأعتقد إنه الذي حقق (التذكرة) هو الشيخ/ عبد الفتاح بحيري، والشيخ/ إبراهيم هو أستاذ التفسير الذي درسنا.

عبد الفتاح أعتقد أنه كان في مكة أو في كلية اللغة في الجامعة، لكن الشيخ/ إبراهيم كان أستاذ الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية، فشرفني الله ودرست عليه التفسير.

التذكرة تحقيق الدكتور بحيري ربما خرجت قبل أن يُخرِج الدكتور أيمن كتاب [التذكرة] قبله بقليل، إن لم تخني الذاكرة.

المهم قول المؤلف ابن الجزري: "ومن التذكرة قرأها ابن غلبون على أبي الحسن علي".

يعني هذه العبارة، والشيخ يقول: "ومن التذكرة لابن غلبون قرأها على أبي الحسن علي بن محمد"، هذه العبارة تخالف ما في التذكرة ففيها قال ابن غلبون حدثني بها.

طبعًا هذا الكلام التعليق ذكرته قبل أكثر من ٢١ سنة، فمن يستمع إليه ينتبه إذا

كانت جدت معلومات جديدة، أو كان فيه خطأ أو سهو، فيُصحح لنا.

ويمكن أن يقال: إن ذلك لا يعتبر قدحًا، لكنه لا يجعلها قراءة بل رواية أو إجازة؛ لأن الشيخ يقول قرأها.

إذا لم يعتبر ذلك قدحًا فماذا يُقال عن رواية ابن خليع عن ابن حبشان فقد صرح المؤلف بأنها أخذ للحروف، كما سيأتي.

أي أن ابن خليع أخذ الحروف عن ابن حبشان، وعليه فهذا الطريق طريق الداني عن ابن غلبون إجازة، وطريقه الثانية عن أبي الفتح أدائية للمؤلف، والله أعلم.

**النقطة الثالثة:** أن المؤلف هنا لم يصرح في طريقي الداني أنها من مفردته ليعقوب، فإقحامها هنا والتنصيص على أنَّ لها طريق في النشر في رواية رويس كما ذكر بعض المشايخ، حينما قال: ليس في التذكرة ولا في مفردة يعقوب للداني من طريق الطيبة سوى طريق الجوهري عن التمار، فأرى أن هذا الكلام ليس صوابًا من حيث المنهجية.

**النقطة الرابعة –وهذه مهمة–:** أن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترك إسناد المفردة وهو عالم، ومسلسل بالقراءة والسماع، أي قراءة الداني على أبي الفتح على السامري على التمار، الشيخ لم يذكر هذا السند الموجود في [التذكرة].

وهو عالم ومسلسل بالقراءة وبالسماع من شيخ الداني إلى رويس، واختار سند التذكرة وهو نازل عنه بدرجة، إضافة إلى أنه ليس قراءة كما تقدم.

لو أخذنا هذا الكلام على ظاهره، كلام ابن الجزري على ظاهره، تكون هذه قدحًا في الطريق؛ لأنها ليست أداءً، لكن بما أن الشيخ ابن الجزري قال بأنها أداءً، وأنه سيذكر الطرق الأدائية فنعتبرها أداءً ولكن بسند التذكرة وبسند عن الداني ليس

هو السند المذكور في الغاية، والله أعلم.

طبعًا هنا يوجد ملحظ أخذه... لكن لضيق الوقت لم أسجله، وذكره محقق كتاب [الكامل] يعني هنا كأن الشيخ يقول يعترض على الداني، وفاته محقق الكامل عمر عبد الله أو عمرو عبد الله.

وقد فاته أن الشيخ ابن الجزري لم يُسند إلى المفردة أساسًا، يعني لم يُسند إلى مفردة الداني، فهذا الطريق ابن الجزري يعني هو ذكر ملحظًا، وسبحان الله أنا سجلت على أني سأعود إليه ونسيت، وإن شاء الله الحصة القادمة أكمل المعلومة فيه.

(وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَأَهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا الْخَبَّازِيُّ وَالْبَغْدَادِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ حُبْشَانَ الْجَوْهَرِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِلْجَوْهَرِيِّ).

يعني لو أخذنا السعيدي، إسناد السعيدي الذي لم يُكمله ابن الفحام، ووضعناه هنا على علي بن عثمان يكون السند كامل، لكن ابن الجزري ما صرَّح به.

يعني السند الذي في الجامع للفارسي هو السعيدي على علي بن عثمان، لكن الشيخ هنا لما جاء عند طريق علي بن عثمان لم يذكر الجامع للفارسي، ولما كان يتكلم عن طريق النخاس جاء بالجامع وهو ليس عنده، فهذا معناه أن هذه طرق أدائية لابن الجزري.

لأنه لا يمكن أن يغفل هذه الغفلة في هذه المواضع الكثيرة جدًا، وإلا لانتفت عنه صفة الحفظ.

(وَقَرَأَ بِهَا الْجَوْهَرِيُّ وَابْنُ مِقْسَمٍ وَأَبُو الطَّيِّبِ وَالنَّخَّاسُ، الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ بْنِ نَافِعِ بْنِ قُرَيْشِ بْنِ سَلَامَةَ التَّمَّارِ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ التَّمَّارُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَوَكِّلِ اللُّؤْلُؤِيِّ الْبَصْرِيِّ الْمَعْرُوفِ بِرُوَيْسٍ.

(تَتِمَّةٌ) إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ طَرِيقًا لِرُوَيْسٍ.

(رِوَايَةُ رَوْحٍ) طَرِيقُ ابْنِ وَهْبٍ مِنْ طَرِيقِ الْمُعَدَّلِ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ، طَرِيقُ ابْنِ خُشَامٍ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ الْمُعَدَّلِ مِنْ عَشْرِ طُرُقٍ مِنَ التِّذْكَارِ لِابْنِ شَيْطَا، وَمِنْ مُفْرَدَةِ ابْنِ الْفَحَّامِ).

الآن قال لنا من مفردة ابن الفحام.

(وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْفَارِسِيِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ أَيْضًا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ غَالِبٍ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَالِكِيِّ، ومن الروضة لأبي علي الْمَذْكُورِ المالكي المذكور، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ.

وَقَرَأَ بِهَا الْمَالِكِيُّ وَالْفَارِسِيُّ وَابْنُ فَارِسٍ الْخَيَّاطُ وَابْنُ شَيْطَا عَلَى أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ طَيْفُورٍ الْبَصْرِيِّ وَأَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ محمد بن يَحْيَى الْفَحَّامِ.

وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ، وَمِنَ الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ لِأَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ الْمَذْكُورِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْوَاسِطِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سابُورَ الْبَغْدَادِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا هُوَ –أي عبد الملك البغدادي- وَالْوَاسِطِيُّ عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الشِّينِيزِيِّ. زَادَ ابْنُ سابُورَ فَقَرَأَ عَلَى عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ

أَبِي الْحَسَنِ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ أَيْضًا.

وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ نِزَارِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى التِّكْرِيتِيِّ بِالْجَامِدَةِ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ لِابْنِ سَوَّارٍ، وَمِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ الطَّبَرِيِّ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْمُسَافِرِ بْنِ الطَّيِّبِ بْنِ عَبَّادٍ الْبَصْرِيِّ.

وَمِنْ كِتَابَيْ أَبَيْ مَنْصُورِ بْنِ خَيْرُونَ، قَرَأَ بِهَا عَلَى عَمِّهِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ خَيْرُونَ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ وَكِتَابَي ابْنِ خَيْرُونَ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ وَأَبُو مَنْصُورِ بْنُ خَيْرُونَ أَيْضًا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ.

وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ عَتَّابٍ وَأَبُو الْفَضْلِ بْنُ خَيْرُونَ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْمُسَافِرِ بْنِ الطَّيِّبِ الْبَصْرِيِّ الْمَذْكُورِ.

وَمِنَ الْمِصْبَاحِ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى أَبِي الْمَعَالِي ثَابِتِ بْنِ بُنْدَارٍ وَأَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ وَأَبِي الْخَطَّابِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَارُونَ، وَقَرَأَ الثَّلَاثَةُ عَلَى الْمُسَافِرِ بْنِ الطَّيِّبِ.

وَمِنَ الْمُبْهِجِ وَالْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا السِّبْطُ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى عِزِّ الشَّرَفِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيِّ.

وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ أيضا بِهَا الْهُذَلِيُّ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْجُورَدَكِيِّ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا أَيْضًا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ شَبِيبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الْخُزَاعِيِّ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَرَأَهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْهَرَوِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ، وَمِنَ التَّذْكِرَةِ لِابْنِ غَلْبُونَ أيضًا).

وقرأ بها الداني لم يصرح بالمفردة.

(وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ غَلْبُونَ وَالْخَبَّازِيُّ وَالْخُزَاعِيُّ وَالْجُوْرَدَكِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ وَالْمُسَافِرُ وَالتِّكْرِيتِيُّ وَالشِّينِيزِيُّ وَالْحَسَنُ بن الْفَحَّامُ وَعَبْدُ السَّلَامِ، عَشَرَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خُشْنَان الْمَالِكِيِّ).

طبعًا قلنا هو ينطق باللهجة الفارسية "خشنان".

(فَهَذِهِ سَبْعٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِابْنِ خُشْنَانٍ.

طَرِيقُ ابْنِ أَشْتَهَ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الْمُعَدَّلِ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الشَّرْمَقَانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْعَلَّافِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْبُرُوجِرْدِيِّ الْمُؤَدِّبِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَشْتَهَ الْأَصْبَهَانِيِّ.

طَرِيقُ هِبَةِ اللهِ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ الْمُعَدَّلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مِنَ الْغَايَةِ لِابْنِ مِهْرَانَ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ هِبَةِ اللهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْثَمِ الْبَغْدَادِيِّ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا الشَّهْرُزُورِيُّ عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيمَا بْنِ الْفَتْحِ الْحَنْبَلِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى هِبَةِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ.

وَقَرَأَ بِهَا هِبَةُ اللهِ وَابْنُ أَشْتَهْ وَابْنُ خُشْنَان، ثَلَاثَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الزِّبْرِقَانِ بْنِ صَخْرٍ التَّيْمِيِّ الْمُعَدَّلِ، فَهَذِهِ أَرْبَعُونَ طَرِيقًا لِلْمُعَدَّلِ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي أَخْبَارِ ابْنِ الْعَلَّافِ أَنَّ ابْنَ أَشْتَهْ، قَرَأَ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ حَرْبٍ الْمُعَدَّلِ، وَالصَّوَابُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْمُعَدَّلُ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَشْتَهَ فِي كِتَابِهِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ ابْنَ حَرْبٍ قَدِيمُ الْوَفَاةِ لَمْ يُدْرِكْهُ ابْنُ أَشْتَهْ، وَلَوْ أَدْرَكَهُ لَذَكَرَهُ فِي جُمْلَةِ شُيُوخِهِ مِنْ كِتَابِهِ).

لا يشترط قد يكون ذكره أو نسيه، كدليل يعني ما هو يعني تكذيب للشيخ ابن الجزري، لا لو أدركه لذكره ما يشترط عدم ذكره، فكثير من الناس أدرك شيوخ، وقرأ عليهم ولم يذكرهم، والله أعلم أو ذكره أو نسي أن يذكره، وهذا كثير في كتب التراجم.

(وَقَرَأَ هِبَةُ اللهِ أَيْضًا عَلَى أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْوَكِيلِ صَاحِبِ رَوْحٍ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَمِنْ هَذِهِ الطريق ساد الْإِسْنَادَ ابْنُ مِهْرَانَ فِي الْغَايَةِ، وَأَبُو الْكَرَمِ فِي الْمِصْبَاحِ وَلَهُ عَنْهُمَا انْفِرَادَاتٌ نذكرها إِنْ شَاءَ اللهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمْزَةَ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ مِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ).

أيضًا هذا فيه نظر سنتكلم فيه بعد قليل.

(وَمِنْ طَرِيقِ حَمْزَةَ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ مِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ لِأَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ قرأها عَلَى أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ الْهَرَوِيِّ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُؤَدِّبِ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِلْيَاسَ بْنِ عَلِيٍّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى عمه حَمْزَةَ بْنِ عَلِيٍّ الْبَصْرِيِّ.

(وقرأ حمزة) الذي هو حمزة بن علي البصري (الْمُعَدَّلُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ وَهْبِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ بْنِ هِلَالِ بْنِ تَمِيمٍ الثَّقَفِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَأَرْبَعُونَ طَرِيقًا لِابْنِ وَهْبٍ).

طبعًا نحن نلاحظ هنا كما قلنا، قلنا زمان إن كثيرا من المعلومات التي يأخذها الإمام ابن الجزري من [الكامل] للهذلي يتصرف فيها الإمام ابن الجزري، بل أحيانًا يُغير.

كذلك هنا، هذا الإسناد الشيخ يقول: إسناد الكامل الذي هو حمزة بن علي،

يقول: إن حمزة بن علي قرأ على محمد بن وهب بن يحيى.

وهو أخذ هذا الطريق من كتاب [الكامل] لكن الموجود في الكامل ليس كذلك، الموجود في الكامل: قراءة حمزة بن علي على رجل اسمه إسماعيل، وإسماعيل قرأ على روح.

كيف الإمام ابن الجزري غيّر هذا الإسناد؟ هو غيره تبعًا للإمام أبي العلاء الهمذاني؛ لأن الإمام أبي العلاء الهمذاني قال: إن هذا الرجل الذي هو إسماعيل لا يُعرف في الرواة، والصواب أن حمزة بن علي إنما قرأ على محمد بن وهب.

إذًا مَن أول مَن غيَّر إسناد الهذلي؟ هو أبو العلاء، فهل هذا من التصحيحات التي تكفّل بها أبو العلاء الهمذاني في تصحيحات واستدراكاته وحواشيه على كتاب [الكامل] للهذلي؟ احتمال، وتبعه ابن الجزري على هذا.

وإلا فالطريق في الكامل: هو حمزة بن علي يقول: "قرأت على إسماعيل، وإسماعيل على روح".

يعني حمزة بن علي عن محمد بن وهب ليست موجودة في الكامل، الموجود في الكامل حمزة بن علي على إسماعيل وإسماعيل قرأ على روح، إذًا هذا من تصحيحات الإمام ابن الجزري تبعًا للإمام أبي العلاء في تصحيف أسانيد الإمام الهذلي -رحمة الله عليهم جميعًا-.

ومع ذلك الإمام الهذلي، الإمام أبو العلاء لم يذكر مستنده في هذا، فقط إنما قال: الصواب أن إسماعيل هذا لا يُعرف في الرواة، والصواب أنَّ حمزة من علي، كما نقل الشيخ ابن الجزري عنه أنَّ حمزة بن علي قرأ على محمد بن وهب.

فإذًا إسناد النشر هنا هو من تصحيحات الإمام أبي العلاء، وتبعه الإمام المؤلف -رحمة الله عليهما جميعًا- وإلا فالذي في الكامل هو: قراءة حمزة بن علي

على إسماعيل، والله أعلم.

(طَرِيقُ الزُّبَيْرِيِّ عَنْ رَوْحٍ مِنْ طَرِيقِ غُلَامِ ابْنِ شَنَبُوذَ مِنْ طَرِيقَيْنِ:

مِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَدَّادِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْأَصْبَهَانِيِّ الْمَغَازِلِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّاهِدِ الْفَقِيهِ.

وَقَرَآ عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ مُحَمَّد بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ الْبَغْدَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِغُلَامِ ابْنِ شَنَبُوذَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ حَبَشَانَ مِنَ الْكَامِلِ قَرَأَها الْهُذَلِيُّ). هكذا ضُبط بالفتح كرَمضان.

(قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ حُبْشَانَ الْجَوْهَرِيِّ.

وَقَرَأَ ابْنُ حبشَانَ وَغُلَامُ ابْنِ شَنَبُوذَ عَلَى الْفَقِيهِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الزُّبَيْرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ الْأَسَدِيِّ الزُّبَيْرِيِّ الْبَصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ الضَّرِيرِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلزُّبَيْرِيِّ.

وَقَرَأَ الزُّبَيْرِيُّ وَابْنُ وَهْبٍ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ رَوْحِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ عَبْدَةَ بْنِ مُسْلِمٍ الْهُذَلِيِّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيِّ النَّحْوِيِّ.

(تَتِمَّةُ أَرْبَعِةٍ وَأَرْبَعِينَ طَرِيقًا لِرَوْحٍ)، وَقَرَأَ رَوْحٌ وَرُوَيْسٌ عَلَى إِمَامِ الْبَصْرَةِ أَبِي مُحَمَّدٍ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيِّ، فَذَلِكَ خَمْسٌ وَثَمَانُونَ طَرِيقًا لِيَعْقُوبَ.

وَقَرَأَ يَعْقُوبُ عَلَى أَبِي الْمُنْذِرِ سَلَّامِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُزَنِيِّ مَوْلَاهُمُ الطَّوِيلِ، وَعَلَى شِهَابِ بْنِ شُرنفة)، طبعًا بعضهم يصحف ويقول: (شَرِيفَةَ) هذه في كتب كثيرة.

تصحفت في سين إلى المتن.

**حاشية (٣):**

اتبع المؤلف قول الداني: أما الأهوازاي فقال هو ابن عبد المؤمن بن قرة بن خالد البصري، ثم قال المؤلف: وإن صح ما ذكره الأهوازي في نسبه يكونان واحدًا، ويكون ابن قرة نُسب إلى جده، وذهب الداني والهذلي والذهبي إلى أنهما شخصان.

ثم قال: (وَعَلَى أَبِي يَحْيَى مَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ الْمِعْوَلِيِّ، وَعَلَى أَبِي الْأَشْهَبِ جَعْفَرِ بْنِ حَيَّانَ الْعطَارِدِيِّ، وَقِيلَ: إِنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي عَمْرٍو نَفْسِهِ). وبعضهم ينكر ذلك وبعضهم يثبته ولكن قال القصاع وما ذلك ببعيد؛ لأن أبا عمرو توفي وليعقوب سبع وثلاثون سنة، يعني هذا ما هو بعيد.

(وَقَرَأَ سَلَّامٌ عَلَى عَاصِمٍ الْكُوفِيِّ، وَعَلَى أَبِي عَمْرٍو، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُمَا، وَقَرَأَ سَلَّامٌ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْمُجَشِّرِ عَاصِمِ بْنِ الْعَجَّاجِ الْجَحْدَرِيِّ الْبَصْرِيِّ، وَعَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ دِينَارٍ الْعَبْقَسِيِّ مَوْلَاهُمُ الْبَصَرِيِّ.

وَقَرَآ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ، وَقَرَأَ الْجَحْدَرِيُّ أَيْضًا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ قَتَّةَ التيمي مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ.

(وَقَرَأَ شِهَابٌ) –أي ابن شرنفة–.

(عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ هَارُونَ بْنِ مُوسَى الْعَتَكِيِّ الْأَعْوَرِ النَّحْوِيِّ، وَعَلَى الْمُعَلَّا بْنِ عِيسَى، وَقَرَأَ هَارُونُ عَلَى عَاصِمٍ الْجَحْدَرِيِّ وَأَبِي عَمْرٍو بِسَنَدِهِمَا، وَقَرَأَ هَارُونُ أَيْضًا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ، وَهُوَ أَبُو جَدِّ يَعْقُوبَ.

وَقَرَأَ عَلَى يَحْيَى بْنِ يَعْمُرَ) الميم مضمومة (وَنَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ بِسَنَدِهِمَا الْمُتَقَدِّمِ.

وَقَرَأَ الْمُعَلَّا عَلَى عَاصِمٍ الْجَحْدَرِيِّ بِسَنَدِهِ، وَقَرَأَ مَهْدِيٌّ عَلَى شُعَيْبِ بْنِ الحبحاب، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْعَالِيَةِ الرِّيَاحِيِّ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ.

وَقَرَأَ أَبُو الْأَشْهَبِ عَلَى أَبِي رَجَا عِمْرَانَ بْنِ مِلْحَانَ الْعُطَارِدِيِّ، وَقَرَأَ أَبُو رَجَا عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَقَرَأَ أَبُو مُوسَى عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا سَنَدٌ فِي غَايَةٍ مِنَ الصِّحَّةِ وَالْعُلُوِّ.

(وَتُوُفِّيَ) يَعْقُوبُ سَنَةَ خَمْسٍ وَمِائَتَيْنِ وَلَهُ ثَمَانٌ وَثَمَانُونَ سَنَةً).

نفس السن التي تُوفي فيها أبوه وجده، يعني هو وأبوه وجده وجد أبوه، يعني أربع طبقات يعقوب وأبوه وجد يعقوب وجد أبي يعقوب، أربع طبقات –سبحان الله– يعني كلهم كل واحد يتوفاه الله وعمره ٨٨ سنة.

(وَكَانَ إِمَامًا كَبِيرًا ثِقَةً عَالِمًا صَالِحًا دَيِّنًا انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْقِرَاءَةِ بَعْدَ أَبِي عَمْرٍو، وكَانَ إِمَامَ جَامِعِ الْبَصْرَةِ سِنِينَ)، هو طبعًا كان من أئمة اللغة.

(قَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: هُوَ أَعْلَمُ مَنْ رَأَيْتُ بِالْحُرُوفِ وَالِاخْتِلَافِ فِي القرآن وَعِلَلِهِ وَمَذَاهِبِهِ وَمَذَاهِبِ النَّحْوِ وَأَرْوَى النَّاسِ لِحُرُوفِ الْقُرْآنِ وَحَدِيثِ الْفُقَهَاءِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: وَائتَمَّ بِيَعْقُوبَ فِي اخْتِيَارِهِ عَامَّةَ الْبَصْرِيِّينَ بَعْدَ أَبِي عَمْرٍو فَهُمْ، أَوْ أَكْثَرُهُمْ عَلَى مَذْهَبِهِ: قَالَ: وَقد سَمِعْتُ طَاهِرَ بْنَ غَلْبُونَ –أي الداني– يَقُولُ: وَقد سَمِعْتُ طَاهِرَ بْنَ غَلْبُونَ إِمَامُ الْجَامِعِ بِالْبَصْرَةِ لَا يَقْرَأُ إِلَّا بِقِرَاءَةِ يَعْقُوبَ.

قراءة يعقوب طبعًا هو كله كلام الله جميل، لكن قراءة يعقوب فيها أشياء جميلة من حيث النحو ومن حيث التوجيه، وإلا كله قدسيته واحدة، ما صح أنه

قراءة متواترة قدسيته واحدة....

(ثُمَّ رَوَى الدَّانِيُّ عَنْ شَيْخِهِ الْخَاقَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَصْبَهَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: وَعَلَى قِرَاءَةِ يَعْقُوبَ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ أَئِمَّةُ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ بِالْبَصْرَةِ، وَكَذَلِكَ أَدْرَكْنَاهُمْ.

وَتُوُفِّيَ رُوَيْسٌ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ قَيِّمًا بِهَا مَاهِرًا ضَابِطًا مَشْهُورًا حَاذِقًا قَالَ الدَّانِيُّ: هُوَ مِنْ أَحْذَقِ أَصْحَابِ يَعْقُوبَ).....

(وَتُوُفِّيَ رَوْحٌ سَنَةَ أَرْبَعٍ، أَوْ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ مُقْرِئًا جَلِيلًا ثِقَةً ضَابِطًا مَشْهُورًا مِنْ أَجَلِّ أَصْحَابِ يَعْقُوبَ وَأَوْثَقِهِمْ رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ).

في كتاب [بدء الخلق] وباب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، هنا روى البخاري عنه في صحيح البخاري كتاب بدء الخلق.

(وَتُوُفِّيَ التَّمَّارُ بُعَيْدَ سَنَةِ ثَلَاثِمِائَةٍ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: بَعْدَ سَنَةِ عَشْرٍ، وَكَانَ مُقْرِئَ الْبَصْرَةِ وَشَيْخَهَا فِي الْقِرَاءَةِ مِنْ أَجَلِّ أَصْحَابِ رُوَيْسٍ وَأَضْبَطِهِمْ، قَرَأَ عَلَيْهِ سَبْعًا وَأَرْبَعِينَ خَتْمَةً).

ما شاء الله، ونحن الآن الواحد يقرأ ختمتين على الشيخ ويكسل.

(وَتُوُفِّيَ النَّخَّاسُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ -وَقِيلَ- سَنَةَ سِتٍّ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ تِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ ثِقَةً مَشْهُورًا مَاهِرًا فِي الْقِرَاءَةِ قَيِّمًا بِهَا مُتَصَدِّرًا مِنْ أَجَلِّ أَصْحَابِ التَّمَّارِ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْفُرَاتِ: مَا رَأَيْتُ فِي الشُّيُوخِ مِثْلَهُ.

وَتُوُفِّيَ أَبُو الطَّيِّبِ وَهُوَ غُلَامُ ابْنِ شَنَبُوذَ سَنَةَ بِضْعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ مُقْرِئًا مَشْهُورًا ضَابِطًا نَاقِلًا رَحَّالًا، حَدَّثَ عَنْهُ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ وغيره.

وَتُوُفِّيَ أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مِقْسَمٍ، وَهُوَ وَلَدُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ مِقْسَمٍ الَّذِي تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ خَلَفٍ عَنْ حَمْزَةَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ قَيِّمًا بِالْقِرَاءَةِ).

يعني الابن راوٍ في رواية خلف عن حمزة، والأب راوٍ في قراءة يعقوب في رواية رويس.

(وَكَانَ قَيِّمًا بِالْقِرَاءَةِ ثِقَةً فِيهَا ذَا صَلَاحٍ وَنُسُكٍ رَوَى عَنْهُ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ وَغَيْرُهُ أَيْضًا.

وَتُوُفِّيَ الْجَوْهَرِيُّ وَهُوَ ابْنُ حُبْشَانَ أَيْضًا).

الجوهري هو نفسه ابن حبشان.

(فِي حُدُودِ الْأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، أَوْ بَعْدَهَا فِيمَا أَظُنُّ، وَكَانَ مُقْرِئًا مَعْرُوفًا بِالْإِتْقَانِ عَارِفًا بِحَرْفِ يَعْقُوبَ وَغَيْرِهِ.

وَتُوُفِّيَ ابْنُ وَهْبٍ فِي حُدُودِ سَنَةِ سَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ أَوْ بُعَيْدَهَا، وَكَانَ إِمَامًا ثِقَةً عَارِفًا ضَابِطًا سَمِعَ الْحُرُوفَ مِنْ يَعْقُوبَ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَى رَوْحٍ وَلَازَمَهُ وَصَارَ أَجَلَّ أَصْحَابِهِ وَأَعْرَفَهُمْ بِرِوَايَتِهِ.

وَتُوُفِّيَ الْمُعَدَّلُ بُعَيْدَ الْعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ ثِقَةً ضَابِطًا إِمَامًا مَشْهُورًا، وَهُوَ أَكْبَرُ أَصْحَابِ ابْنِ وَهْبٍ وَأَشْهَرُهُمْ، قَالَ الدَّانِيُّ: انْفَرَدَ بِالْإِمَامَةِ فِي عَصْرِهِ بِبَلَدِهِ فَلَمْ يُنَازِعْهُ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَقْرَانِهِ مَعَ ثِقَتِهِ وَضَبْطِهِ وَحُسْنِ مَعْرِفَتِهِ.

وَتُوُفِّيَ حَمْزَةُ بن علي قُبَيْلَ الْعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ فِيمَا أَحْسَبُ).

نعم هنا الشيخ يقول: (وَالصَّوَابُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى ابْنِ وَهْبٍ) ولهذا غيّر الشيخ غير سند الكامل من حمزة بن علي على إسماعيل على روح، وجعله حمزة بن علي على محمد بن وهب.

(وَالصَّوَابُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى ابْنِ وَهْبٍ نَفْسِهِ كَمَا قَطَعَ بِهِ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ وَرَدَ قَوْلُ الْهُذَلِيِّ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ).

نكمل ونرجع لهذه القضية.

(وَتُوُفِّيَ الزُّبَيْرِيُّ سَنَةَ بِضْعٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ قَالَ الذَّهَبِيُّ، وَيُقَالُ إِنَّهُ بَقِيَ إِلَى سَنَةِ سَبْعَ عَشْرَةَ، وَقِيلَ: تُوُفِّيَ سَنَةَ عِشْرِينَ، وَكَانَ إِمَامًا فَقِيهًا مُقْرِئًا ثِقَةً كَبِيرًا شَهِيرًا، وَهُوَ صَاحِبُ كِتَابِ الْكَافِي فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ غُلَامِ ابْنِ شَنَبُوذَ وَابْنِ حُبْشَانَ أي آنِفًا رَحِمَهُمُ اللهُ أَجْمَعِينَ). والله أعلم.

ونقف هنا والحصة القادمة -إن شاء الله- نقرأ إسناد رواية خلف وبه نختم قسم الأسانيد -إن شاء الله-، فنسأل الله أن يتقبل منا ومنكم جميعًا.

طبعًا هنا في مسألة توفي حمزة بن علي (وَالصَّوَابُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى ابْنِ وَهْبٍ) كما ذكرنا أن الشيخ غيّر هذا الإسناد تبعًا لأبي العلاء.

لكن هنا الدكتور/ أيمن علق تعليقًا، حقيقة أنا ما فهمته كثيرًا، فقلت أعرضه هنا للمناقشة.

دكتور أيمن يقول: أنه هنا وقع المؤلف في وهم، وهِم المؤلف.

عندك نسخة الشيخ يا شيخ عبد الرحمن؟

**الطالب- يقرأ من نسخة الدكتور أيمن-**: "فالقضية ليست مجرد واسطة بين حمزة بن علي بن وهب، وإنما في الواسطة بين حمزة بن علي ووهب، ذكرها الهذلي في الكامل أن حمزة بن علي قرأ على إسماعيل البصري، على روح، ونقل الجزري في غاية النهاية عن أبي العلاء الهمذاني قوله والصواب أنه قرأ على محمد بن وهب، وقرأ ابن وهب على روح، ولا نعرف إسماعيل هذا أبدا".

**الشيخ -الجكني-**: طبعًا هذا الكلام أبو العلاء، فهمتم شيء؟ ماذا فهمتم من هذا التعليق؟

يعني الدكتور أيمن يقول: وَهِم المؤلف، أين الوهم الذي حصل للمؤلف؟

**الطالب**: أخر الأسانيد، الصواب أنه قرأ على ابن وهب نفسه، كما قال ورد قول الهذلي أنه قرأ بواسطة، لكن الهذلي هذا.

**الشيخ الجكني**: والصواب أنه أي حمزة قرأ على وهب نفسه، وهذا كلام من؟ هذا كلام الحافظ أبو العلاء، أين الوهم إذًا؟

**الطالب**: الوهم قوله وردَّ قول الهذلي.

**الشيخ**: وردّ من الذي رد؟ فاعل الرد الذي هو أبو العلاء الحافظ....

**الطالب**: إنه قرأ عنه بواسطة.

**الشيخ**: لا لا، إنه روى، إنه روى عنه بواسطة هذا ليس من كلام الهذلي، الموجود في الهذلي حمزة بن علي قرأ على إسماعيل وإسماعيل على روح مباشرة....

**قلنا في المحاضرة، قلنا**: الشيخ ابن الجزري حذف إسماعيل، أو أبو العلاء حذف إسماعيل ووضع بدلًا منه ابن وهب......

**الشيخ**: أنا حقيقة ما فهمت التعليق عند الشيخ، ووهم المصنف، يعني حاولت أين الوهم؟

في الغاية نعم.

لا لا، نأخذها نقطة نقطة.

ابن الجزري قال والصواب أنه قرأ على ابن وهب، ص ٤٩١، وقرأ حمزة على

أبي بكر محمد بن وهب بن يحيى هذا هو، يعني الشيخ ابن الجزري هنا أثبت أنه حمزة على ابن وهب، وابن وهب على روح، أين الوهم؟.

**طالب:** ٠١:٠٢:١٢

هذا ما كنا نقوله من قبل.

ردا على كلام الدكتور أيمن، نقول أين الوهم الذي وقع فيه ابن الجزري؟

أبو العلاء صحح الإسناد، أبو العلاء يقول أن حمزة بن علي لم يقرأ على إسماعيل، إسماعيل هذا ليس معروف، وكأنه يصحح إسناد الهذلي، هذا كلام أبي العلاء.

ابن الجزري اقتنع بهذا الكلام، لما جاء إلى النشر هنا حذف السند الذي كتبه الهذلي وهو حمزة بن علي على إسماعيل على روح، ابن الجزري عدل هذا السند.

أين الوهم الذي وقع في أبو العلاء وابن الجزري؟ أريد أن أفهم.

أبو العلاء لم يذكر مصدره في تصحيح هذا السند، لكنه قال أن هذا الرجل غير معروف أي إسماعيل لا يعرف.

أنت غيرت الواسطة بين حمزة وروح، أنت حذفت هذه الواسطة ووضعت بدلا منها محمد بن وهب، هذا صنيع أبي العلاء وابن الجزري.

الشيخ حكم على هذا التصرف بأنه وهم من المصنف.

ويقول الدكتور أن القضية ليست قضية واسطة والصواب أنه قرأ على ابن وهب نفسه.

يعني كأن الإمام ابن الجزري يفهم أن الإمام أبي العلاء الهمذاني يقول أن حمزة روى بواسطة..

ويكون الجزري وهم في فهم كلام أبي العلاء.

إذن هذه ما فيها وهم، ولا رائحة الوهم.

إذن إثبات الواسطة بين حمزة بن علي وابن وهب، من هي؟

الهذلي أثبت الواسطة الذي هو إسماعيل، لكن الهذلي ما قال أن هناك واسطة..

إذن الوهم هو في إدراج هذه العبارة، أنه روى عنه بواسطة، والصواب..





# الدرس الرابع والثلاثون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، مسّاكم الله جميعًا بكل خير: الإخوة الحضور والإخوة المستمعون، ونبدأ -إن شاء الله- الليلة بختم أسانيد كتاب [النشر]، والليلة -بإذن الله تعالى- نقرأ أسانيد قراءة خلف العاشر في اختياره.

ومعلوم أن القراء -كغيرهم من العلماء- لهم مصطلحات، وكل علم له مصطلحاته الخاصة به، وعدم الانتباه إلى مصطلحات الخصوصية لكل علم قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة في التعلُّم، من هذه المصطلحات المتعارف عليها عند أهل القراءات: أنهم إذا أرادوا أن ينسبوا القراءة إلى خلف في روايته عن حمزة يُكتفى بأن يقولوا: خلف.

لكن إذا أرادوا نسبة القراءة أو الوجه إلى خلف في قراءته الزائدة عن السبعة فيقولون: خلف العاشر أو خلف في اختياره؛ فالمهم أنهم يُنبهون على ذلك، وهذا -كما قلنا- مما هو متعارف عليه عند أهل القراءات؛ حتى لا يكون هناك لبس أو تشويش في المعلومة، كما فعلوا عند الدوري: فإذا أرادوا الدوري عن الكسائي لابد أن يقولوا: دوري الكسائي أو دوري علي الكسائي، وإذا أرادوا الدوري عن أبي عمرو في روايته يكتفون بقولهم: روى الدوري أو قرأ الدوري، فنفهم أنه إذا قال الدوري -وهذا هو الأغلب- وإذا شذ إنما يشذ في بعض الكتب القديمة -والله أعلم-.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليه-:**

" قِرَاءَةُ خَلَفٍ - رِوَايَةُ إِسْحَاقَ الْوَرَّاقِ (طَرِيقُ ابْنِ أَبِي عُمَرَ) مِنْ طَرِيقِ السُّوسَنْجِرْدِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنْهُ مِنْ تِسْعِ طُرُقٍ: مِنْ رَوْضَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنْ جَامِعِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ..) يعني الهذلي قرأ بها على المالكي (.. ومنه أيضا قرأ بها الهُذليّ على أبي نَصر عبدِ الملك ابن سابور، وَمِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَمِنْ كِفَايَةِ سِبطِ الْخَيَّاطِ قَرَأَ بِهَا هِبَةُ اللهِ بْنُ الطَّبَرِ، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ الْحَافِظِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الشَّيْبَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وابْنُ الطَّبَرِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الْخَيَّاطِ"

نلاحظ أن الشيخ هنا قال: "ومن كامل الهذلي قرأ بها وقرأ بها على المالكي المذكور" ولم يقل من كتاب [الروضة] للمالكي؛ فهذا معناه أن هذا الطريق أخذه أو أسنده ابن الجزري إلى أبي علي المالكي من إسناد كتاب الهذلي كتاب [الكامل] وليس من كتاب [الروضة]، أما ما يتعلق بقول المؤلف: "ومن جامع أبي الحسين الفارسي" فسنعود إليه إن شاء الله.

" وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَالَ أَبُو الْكَرَمِ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْخَيَّاطُ الْمَذْكُورُ. وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ التِّذْكَارِ لِأَبِي الْفَتْحِ بْنِ شَيْطَا، وَمِنْ جَامِعِ ابْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ ابْنُ فَارِسٍ، وَابْنُ شَيْطَا وَالشَّرْمَقَانِيُّ وَالْعَطَّارُ وَالْخَيَّاطُ وَالْوَاسِطِيُّ وَابْنُ سَابُورَ وَالْمَالِكِيُّ وَالْفَارِسِيُّ -تِسْعَتُهُمْ- عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْخَضِرِ بْنِ مَسْرُورٍ السُّوسَنْجِرْدِيِّ، إِلَّا أَنَّ الشَّرْمَقَانِيَّ لَمْ يَخْتِمْ عَلَيْهِ وَبَلَغَ عَلَيْهِ إِلَى سُورَةِ التَّغَابُنِ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ طَرِيقًا لِلسُّوسَنْجِرْدِيِّ"

هنا الشيخ يقول: " والفارسي" هناك قال في البداية: "ومن جامع أبي الحسين الفارسي" وهنا يقول: من جامع أبي الحسين الفارسي، وقرأ الفارسي على أبي الحسن أحمد بن عبد الله السوسنجردي.

**أولًا**: الإمام الفارسيرحمه الله عليه في كتابه (الجامع) جعل قراءة خلف اختيارًا، يعني جعلها من القراءات التي هي من أصحاب الاختيار، يعني كان في الأسانيد يقول مثلًا: إسناد قراءة نافع، إسناد قراءة حمزة، إسناد قراءة عاصم، فلما وصل إلى خلف قال: "اختيار خلف" أو إسناد اختيار خلف، وعبر بالاختيار ولم يُعبّر بالقراءة.

في كتابه [الجامع للفارسي] -طبعًا أنا أرجع إلى النسخة التي حققها الدكتور/ الشيخ الفاضل [خالد حسن أبو الجود]- فكتاب الجامع في مجلدين، وطبعًا هو على نسخة وحيدة أعتقد، وفيه نقص أيضًا؛ لكن الشيخ -جزاه الله خيرًا- حقق ما وجده -(ما) هنا موصولة يعني حقق الذي وجده وليست نافية-.

**هذه النقطة الأولى**: أن الفارسي جعل قراءة خلف اختيارًا.

**النقطة الثانية**: السند عند الفارسي ليس كما ذكر الشيخ ابن الجزري هنا، الشيخ ابن الجزري يقول: إن الفارسي قرأ على السوسنجردي، بينما السند في الجامع المطبوع أن الفارسي قرأ على بكر بن شاذان على ابن أبي عمر النقاش على إسحاق بن إبراهيم وراق خلف على خلف على سليم على حمزة، يعني هذا إسناد الجامع.

**الشيخ ابن الجزري يقول**: إن هذا الفارسي قرأ على السوسنجردي؛ لكن هذا يخالف ما ذكره الشيخ الفارسي في سنده، فقول الشيخ ابن الجزري: "فهذه ثلاثة عشر طريقا للسوسنجردي" ذكر الدكتور/ أيمن في تعليقه -وهذه مسألة منهجية

مهمة جدًا- الشيخ الدكتور/ يقول الدكتور/ أيمن سويد في تعليقه على [النشر] يقول: هذا الإسناد أي: الفارسي على السوسنجردي موجود في الجامع للفارسي، إلا أن شيخه فيه هو بكر بن شاذان وليس السوسنجردي، وقد جعل الجزري -طبعًا الشيخ دائمًا يقول الجزري لا يقول ابن الجزري-

**الطالب**: يفرق بين الجزري وابن الجزري؟

**الشيخ**: لا أدري لكن الشيخ مشهور بابن الجزري، وهو ابن الجزري وليس هو الجزري نفسه، وأنا حقيقة ما وجدت من يتفق مع الدكتور/ أيمن في هذه التسمية إلا صاحب كتاب [نثر المرجان] فوجدته لا يقول: ابن الجزري، ولكن غالبًا يقول: وقال الجزريٌّ في كتابه [نثر المرجان] وهذا اطلعت عليه من خلال رسالة واحدة من الكتاب، يعني رسالة هي التي -إن شاء الله- سنناقشها في الأسبوع المقبل.

**الطالب**: نثر المرجان؟

**الشيخ**: لا لا، نثر المرجان في الرسم، هو مشروع أخذه عدة طلاب: فأحد الطلاب كان من نصيب العبد الضعيف، ففي هذه الرسالة: أجده دائمًا يقول: الجزري، الجزري، لا يقول الشيخ صاحب الكتاب الراكاتي فيقول: الجزري فقط هو والشيخ أيمن هما اللذان وجدتهما يعبران أو يسميان أو ينسبان ابن الجزري على الجزري.

**وإن كان الشيخ أيمن أحيانًا ربما يسهو ويقول: ابن الجزري، لكن الشيخ نثر المرجان ما وجدته، المهم الشيخ يقول:**

**"وقد جعل الجزري طَرِيقَ بَكْرٍ هي الثانية عَنْ ابن أَبِي عَمْرٍو النقاش"** وعليه - وهذا الذي نختلف فيه مع الدكتور- يقول: فتعد هذه الطريق من طرق بكّار لا من طرق السوسنجردي.

ثم بعد ذلك يقول: وبحذف إسناد الفارسي عن السوسنجردي المتقدم تبقى طرق السوسنجردي اثنتي عشرة طريقًا، الشيخ ابن الجزري يقول: ثلاثة عشر، والشيخ يقول: اثنتا عشر طريقًا، ونلحق الطريق المذكورة بطريق بكر بن شاذان الآتية، ثم قال بعد ذلك: بإضافة إسناد الفارسي عن بكر بن شاذان تصبح طرق بكر ابن شاذان خمس طرق رغم أن المؤلف قال: إنها أربع طرق.

**قال العبد الضعيف**: انظر إلى هذا الاجتهاد، يعني كلام الدكتور/ لا شك أنه اجتهادٌ منه لكن هل هذا الاجتهاد في محله؟

**أولًا**: لا اجتهاد مع النص، هذا نص ابن الجزري يقول: ثلاثة عشر ويعتبر هذه الطريق، لكن الخطورة ليست في هذا، ليست في أن الشيخ يحق له أن يجتهد في أسانيد ابن الجزري أو لا يجتهد؟ الرأي أنه: لا أحد يحق له أن يجتهد في أسانيد ابن الجزري، لا أحد -مهما بلغ علمه- يحق بأن يُغير أسانيد ابن الجزري التي جعلها في [النشر] يراها خطئًا؛ يُخبرنا أنها خطأ أما أنه يُغيّر!!.

فالشيخ هنا غيَّر، فهذا التغيير نتج عنه ماذا؟ نتج عنه إدخال طريق في [النشر]لم يدخلها ابن الجزري، حتى وإن كانت موجودة في [الجامع].

فالشيخ ابن الجزري روى هذه الطريق من قراءة الفارسي على السوسنجردي، وهذا غير ممتنع؛ لأن هناك طرقًا قرأ بها الشيخ الفارسي على السوسنجردي، وابن الجزري وإن كان أسندها إلى [الجامع] فهذا -كما قلنا- تكرر معه كثيرًا، تكرر هذا كثيرًا لدرجة أنه أصبح الإنسان يسأم من أن يقولها مرة أخرى وكل مرة: أنه خرج أو يذكر إسناد طريق من الكتاب ولا نجدها فيه.

قلنا هذا، وحيث إنه أصبح منهجًا عند ابن الجزري إذًا هو شيء مقصودٌ عند ابن الجزري؛ إذًا علينا نحن الباحثين أن نفهم أو نحاول أن نُجيب عن هذا المنهج،

فاتضح على الأقل للمتكلم أن هذا المنهج الذي عند ابن الجزري هو أنه يسند هذا الطريق بالإسناد الذي قرأ به الكتاب، مَنْ عنده احتمالٌ آخر؛ فليقل به.

الآن الشيخ الدكتور/ أيمن يعني حذف طريق [النشر]الذي هو من قراءة الفارسي على السوسنجردي، ووضع بدلًا منه قراءة الفارسي على بكر من شاذان؛ وبالتالي أنقص طريقًا وأزاد طريقًا، وهذا بصريح عبارته هو -حفظه الله-.

**فنقول:** هذا الاجتهاد أو هذا التصحيح الذي يراه الدكتور/ نتج عنه حذف طريقٍ صرَّح بها ابن الجزري، وزيادة طريقٍ لم يدخلْها ابن الجزري في كتابه، فابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما ذكر طرق بكر بن شاذان جعلها - كما سنقرأ الآن- من [المستنير، والجامع للخياط، المصباح] فقط ولم يذكر [الجامع] البتة.

فلما الشيخ ابن الجزري جاء وسيذكر لنا طرق بكر بن شاذان، لم يُدخل فيها طريق قراءة الفارسي على بكر بن شاذان مع أنها موجودة في الجامع، لم يدخلها فيه، ولم يخترْها منه، فالشيخ -كما قلنا- حذف ما هو موجودٌ في [النشر]، وأدخل ما هو غير موجود في [النشر]، وهذا يجب أن ننتبه إليه، -والله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ أعلم-.

"ومن طريق بكرٍ" وهو بكر ابن شاذان، وهي التي كنا سنتكلم عنها الآن،

"ومن طريق بكرٍ -وهي الثانية- عن ابن أبي عمر مِنَ [الْمُسْتَنِيرِ]، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَمِنْهُ" أي: من [المستنير] " قَرَأَ بِهَا أَيْضًا عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ [الْجَامِعِ] لِلْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ [الْمِصْبَاحِ] لِأَبِي الْكَرَمِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ الْخَيَّاطُ وَقَرَأَ بِهَا الْخَيَّاطَانِ الْمَذْكُورَانِ وَالشَّرْمَقَانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ بَكْرِ بْنِ شَاذَانَ، وَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِبَكْرٍ"

لبكر ابن شاذان، طبعًا عند الشيخ أيمن جعلها خمسة بصريح عبارته، والثلاث

عشرة جعلها اثنتي عشر طريقا.

"وَقَرَأَ بَكْرٌ وَالسُّوسَنْجِرْدِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُرَّةَ الطُّوسِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ أَبِي عُمَرَ؛ فَهَذِهِ سَبْعَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ أَبِي عَمْرٍو.

طَرِيقُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِيهِ إسحاقَ الْوَرَّاقِ، مِنْ [غَايَةِ ابْنِ مِهْرَانَ] قَرَأَ بِهَا عَلَى أبي الحسن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحمَّد بنِ مُرَّةَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، طَرِيقُ الْبُرْصَاطِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ مِنْ كِتَابَيِ [الْمِفْتَاحِ وَالْمُوَضِّحِ] لِأَبِي مَنْصُورِ بْنِ خَيْرُونَ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْكَرَمِ الشَّهْرُوزُرِيِّ قَرَآ بِهَا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أبي عَلِي الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْوَاسِطِيِّ"

ولاحظ هنا أن الشيخ يقول: وقرأ بها الحافظ معناه أنه لم يقل أنها من كتاب [الغاية] ولم يقل أنها أيضًا من كتاب [الإرشاد] أو [الكفاية] لأبي العز، وإنما إذًا هذا طريق أدائي لأبي العلاء.

" وَقَرَأَ بِهَا الْوَاسِطِيُّ وَابْنُ عَتَّابٍ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَرْبِيِّ الزَّاهِدِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ عُثْمَانَ النَّجَّارِ -الْمَعْرُوفِ بِالْبُرْصَاطِيِّ-، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِلْبُرْصَاطِيِّ، وَقَرَأَ الْبُرْصَاطِيُّ وَابْنُ أَبِي عُمْرَ وَمُحَمَّدٌ عَلَى أَبِي يَعْقُوبَ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْوَرَّاقِ الْمَرْوَزِيِّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيِّ -(تَتِمَّةُ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا لِإِسْحَاقَ)-، وَذَكَرَ ابْنُ خَيْرُونَ وَالشَّهْرُزُورِيُّ فِي الْمِصْبَاحِ أَنَّ الْبُرْصَاطِيَّ، قَرَأَ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْوَزِيِّ الْوَرَّاقِ أَخِي إِسْحَاقَ المذكور، وَهُوَ وَهْمٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَسْنَدَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمَدَانِيُّ وَقَطَعَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ الْحُجَّةُ وَالْعُمْدَةُ، وَلِأَنَّ أَحْمَدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْوَرَّاقَ

قَدِيمُ الْوَفَاةِ، لَمْ يُدْرِكْهُ الْبُرْصَاطِيُّ، وَلَوْ صَحَّتْ قِرَاءَتُهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ الْمَذْكُورِ لَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ رَجُلٌ، وَقَدْ أَثْبَتَهُ أَبُو الْفَضْلِ الْخُزَاعِيُّ فِي كِتَابِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ أَيْضًا؛ فَصَحَّ ذَلِكَ -وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ-

(رِوَايَةُ إِدْرِيسَ) طَرِيقُ الشَّطِّيِّ مِنْ غَايَةِ الْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحمّد بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيْبَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ [الْمِصْبَاحِ] قَالَ الشَّهْرُزُورِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْخَيَّاطُ، وَمِنْ كِفَايَةِ سِبْطِ الْخَيَّاطِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الطَّبَرِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا الْخَيَّاطُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَذَّاءِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَينِ بْنِ عَبْدِ اللهِ النَّسَّاجِ الْمَعْرُوفِ بِالشَّطِّيِّ؛ فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلشَّطِّيِّ.

- طَرِيقُ الْمُطَّوِّعِيِّ مِنْ كِتَابِ [الْمُبْهِجِ] لِأَبِي مُحَمَّدٍ سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَمِنْ كِتَابِ [الْمِصْبَاحِ] لِأَبِي الْكَرَمِ الشَّهْرُزُورِيِّ، قَرَآ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيِّ، وَمِنَ [الْكَامِلِ] لِأَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ شَبِيبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الْخُزَاعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْخُزَاعِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمُطَّوِّعِيِّ.

- وَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلْمُطَّوِّعِيِّ:

. طَرِيقُ ابْنِ بُويَانَ مِنَ [الْكَامِلِ]: قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّوْجَابَاذِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ الْعِرَاقِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ بُويَانَ البغدادي؛ فَهَذِهِ طَرِيقٌ وَاحِدَةٌ.

طَرِيقُ الْقَطِيعِيِّ مِنَ [الْكِفَايَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ السِّتِّ] وَ [الْمِصْبَاحِ]: قَرَأَ بِهَا سِبْطُ

الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى أَبِي الْمَعَالِي ثَابِتِ بْنِ بُنْدَارِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَقَّالِ، وَقَرَأَهَا عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ علي بن يَعْقُوبَ الْوَاسِطِيِّ، وَسَمِعْهَا مِنْهُ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَقَرَأَهَا مِنَ الْكِتَابِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ مَالِكِ بْنِ شَبِيبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْقَطِيعِيِّ"

طبعًا وقرأها من الكتاب معناه: أنها ليست تلاوة، قرأها من الكتاب ماذا يعني (من الكتاب)؟ كتاب مَنْ؟؛ ولهذا بعض الباحثين علّق فقال: لم أجد هذا الكتاب! هو المقصود أنه قد يكون كتابًا مؤلَّفًا -والله أعلم-، لكن الذي يظهر كأنه نسخة، والنسخة قديمًا: كان الشيخ أو التلميذ يجمع الحروف فقط؛ يعني لا يؤلف كتابًا في القراءات، هو يجمع الحروف التي فيها الخلاف بين القراء ثم يقرأها عليه، كما فعل البزِّي؛ وهذا مذكور في كتاب [جامع البيان] -والله أعلم-.

**الطالب**: من الكتاب؟

**الشيخ**: نعم، الكتاب موجود عند الداني دائمًا يقول: من كتابه، من الكتاب، يعني ليس كتابًا مؤلفًا في القراءات من أصول وفرش و..و...، ٢٠:٠٠وإنما كان يجمع الحروف فقط، يجمع الحروف الفرشية، ويقرأ بها على الشيخ، كرواية الحروف -هي هي-.

**الطالب**: المجرد؟

**الشيخ**: لا، المجرد هي مثل المفردة، يعني خاصة بطريق مثلًا أو برواية واحدة فقط، يعني جرّد ما يتعلق بالطريق مثلًا القطيعي عن خلف -كمثال-، فبعضهم يقول: مُجرَّدِهِ، وهذا كثير عند أبي عمرو الداني في كتابه [الجامع]، وأيضًا في الروذباري، والأهوازي أيضًا ألَّف مجرَّدات لكل طريق -أعتقد- أو لكل راوٍ.

**ط**: المفردات؟

**الشيخ**: المفردات أعم، المفردة يعني جعلها، المفردات طريقة تأليفها وصلت إلينا، لكن طريقة المجرد أنا شخصيًا لا أدري؛ لأن المفردة -كما يفعلها- مفردة يعقوب الداني مثلًا يذكر المؤلف إسناد، هي كلها مفردة، لكن في إسناده لهذا الشخص، لكن هل المجرد، تأليف المجرد هذا هل هو على نمط تأليف المفردة؟ لا أدري.

**الطالب**: الفاضل لكتاب الجامع؟

**الشيخ**: لا لا، الجامع هذا يجمع –ربما- كل طرق الراوي أو كل طرق القارئ وغيره من القراء؛ هذا هو الجامع، وأسانيد المؤلف في كل طريق، لكن المجرد -والله أعلم- الذي أتخيله أنه دون المفردة.

**الطالب**: يكون مستندًا للكتاب؟

**الشيخ**: كنسخة في الحروف.

**الطالب**: يعني ربما يكون مستندًا من كتاب؟

**الشيخ**: يعني هو مجرده.

**الطالب**: جرده يعني اختصره؟

**الشيخ**: فهو يكون قد جرد هذا من هذا الكتاب -لا أدري- لكن الذي فهمته هو الذي قلته لكم، هل احتمال آخر؟ احتمال، لكن الذي أتخيله أن المجرّد أصغر من المفردة، المفردة تأليف كامل بالأسانيد بالأصول بالفرش -والله أعلم-.

"وَقَرَأَ الْقَطِيعِيُّ وَابْنُ بُويَانَ وَالْمُطَّوِّعِيُّ وَالشَّطِّيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْحَدَّادِ، (تَتِمَّةُ تِسْعِ طُرُقٍ لِإِدْرِيسَ)، وَقَرَأَ الْحَدَّادُ وَالْوَرَّاقُ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ خَلَفِ بْنِ هِشَامِ بْنِ ثَعْلَبٍ الْبَزَّارِ - بِالرَّاءِ - صَاحِبِ الِاخْتِيَارِ؛ فَذَلِكَ إِحْدَى وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِخَلَفٍ"

لكنك تقول لنا: قراءة..قراءة؛ قل لنا صاحب القراءة وكفى! هو صاحب الاختيار!

......**الطالب**: حاشية سبعة يا شيخ!

**الشيخ**: نعم.

كان خلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكره أن يُدعى البزّار، وكان يقول: ادعوني المقرئ، هذا ذكره الشيخ الذهبي في كتابه [المعرفة]، الشيخ ربما نسي هذا؛ فإذًا لا نقول خلف البزار مادام الشيخ كان يكره!....

طبعًا... هذا طريق المطوّعي والمبهج والكفاية والقطيعي هذا سبب بلبلة - أستغفر الله-يعني ليس بلبلة، بل تسبب في إنشاء مسألة علمية تناطحت فيها الأقوال بين العلماء وخاصة المعاصرين، وهي:

مسألة أسانيد كتاب [التحبير] لابن الجزري، وهذا طبعًا يكون مرتبطًا [بالدرّة]، طبعًا هذه الأسانيد التي في [ التحبير] هي نفس الأسانيد التي هنا في [النشر] تقريبًا، أنا أتكلم عن الشطي والمطوّعي والقطيعي.

فهذا نتج عنه أن العلماء جعلوا أن [ التحبير] هو أصل الدُّرة؛ ولهذا نجد العلماء الذين يقولون بهذا القول -عندما تأتي إلى بعض المسائل- يرجعون إلى كتاب المبهج، ويسندون منه السند الذي جاء في كتاب [النشر]، فيقولون: إن المبهج هو إسناد الدرة، طبعًا في خلف، -والله أعلم- هذا غير دقيق، وإن كان قال به جلة من العلماء، لكن غير دقيق؛ لأنه بعد الدراسة اتضح أن هناك ما يخالف هذا الكلام في بعض المسائل أو في بعض الكلمات، وأكبر دليل على عدم دقته -لا نقول: عدم صحته، وإنما نقول: عدم دقته في المنهجية- أن الشيخ ابن الجزري في كتاب [ التحبير] لم يذكر أسانيد الكتب، يعني لم يقل هذه من كتاب فلان.

**الطالب**: جعلها طرق أدائية.

**الشيخ**: جعلها طرق أدائية، و(العبد الضعيف) قد استخرج عشر طرق موجودة في [التحبير] وليست موجودة -يعني ابن الجزري لم يضعها في [النشر]- عشر طرق للقراء الثلاثة، فهذا دليل على أن الشيخ ابن الجزري لم يسند هذه الطرق الموجودة عنده في [ التحبير]لم يصرح بأنها من الكتب؛ فجعل [المبهج] هو الدليل على أن الطرق بالنسبة لخلف هي طرق [المبهج] الموجودة في الدرة؛ فأعتقد أن هذا يحتاج إلى إعادة نظر.

وأيضًا الشيخ الدكتور/ إيهاب فكري -حفظه الله- له بحث في هذا أقترح بأن يقرأ.

**الطالب**: ما هو البحث؟

**الشيخ**: لا، في مسألة أصل الدرة: هل [ التحبير] أصل الدرة أم لا؟ وقديمًا الشيخ أحمد بن عبد الجواد في شرحه للدرة أيضًا تطرق إلى هذه المسألة، -وإن لم تخني الذاكرة- فالشيخ أحمد بن عبد الجواد يرى أن [ التحبير] ليس أصل الدرة هو الشيخ أحمد.

**الطالب**: الدرة كما هو في التحبير؟

**الشيخ**: كما في تحبير تيسيرها؛ وهذه هي سبب الإشكالية، ولهذا كيف نجمع بين هذا؟ الذي يظهر و-الله أعلم والذي يميل إليه (العبد الضعيف)- أن هذه زيادات، هذه يعني كزيادات الشاطبي على [التيسير]، كما هو في تحبير تيسيرها يعني لابد في تشبيه وأداء، يعني الكاف أداة تشبيه، كما هو في تحبيرها.

لكن وجه الشبه بينهما ما هو؟ إذا قلنا: أن الدرة هي نظم للتحبير، لكن هناك كلمات تخالف ما في التحبير، موجودة في الدرة تخالف ما في التحبير، (والسَّكْت

أهملَ)، هؤلاء الذين أجازوا السَّكْت؛ أجازوه لأنه موجود في التحبير.

لكن وماذا يقول ابن الجزري؟ يقول: (والسَّكْت أهملَ)،(أهمل)!؛ ولهذا كان بعض الإخوان أقول لهم يا أخي ابن الجزري ليس عييًّا، ثم إن ابن الجزري ليس طالب علم يعطيك بالكلمة، يعني الشيخ ابن الجزري يقول لك: والسَّكْت، وتقديم السَّكْت بالنص يعني تقديم السَّكْت هذه مهمة جدًا، ثم (أهمل)؛ اقرأها كما تشاء: (والسَّكْت أهمَلَ)، يعني أن خلف أهمل السَّكْت أو (والسَّكْت أهمِلَ) يعني أهمل السَّكْت لخلف......

ما وجدت من كتب فيه كتابة منهجية –حقيقة- كما كتبه الدكتور/ إيهاب، وأختلف معه في بعض المسائل ليس إلا....

**يقول الشيخ/ ابن الجزري:**

**" واستقرت جملة الطرق عن الأئمة العشرة على تسعمائة طريق وثمانين طريقا –حسب ما فُصِّل فيما تقدم: عن كل راوٍ راوٍ من رواتهم، وذلك بحسب تشعب الطرق من أصحاب الكتب، مَعَ أَنَّا لَمْ نَعُدَّ لِلشَّاطِبِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَأَمْثَالِهِ إِلَى صَاحِبِ [التيسير] وَغَيْرِهِ سِوَى طَرِيقٍ وَاحِدَةٍ"**

ما معنى هذا النص؟ (مع أنَّا لم نعد) إذًا المنفي من هو؟ العد، ليس المقصود بالعد هنا الاعتبار، وإنما العد عد الطرق، بدليل قوله: **"سوى طريقٍ واحدة"**، هذا معناه ماذا؟ معناه أن الأصل أن طرقًا للشاطبي توصل إلى [التيسير] متعددة، لكن الشيخ ابن الجزري لم يعتبر هذا العد، يعني كل الطرق للشاطبي التي توصل إلى [التيسير] هو جعلها طريقًا واحدة.

وهذا يؤكد ما قلناه سابقًا: أن طرق ابن الجزري إلى [التيسير] أو طرقه إلى الشاطبي تختلف عن طريقه إلى [التيسير] وهذا ما قلناه، وهذا ذكره الشيخ ابن

الجزري نفسه؛ فهنا لم يذكره (مع أنا لم نعد للشاطبي وأمثاله إلى صاحب [التيسير] وغيره سوى طريقٍ واحدة).

طبعًا الشاطبي قلنا: يصل إلى الداني عن طريق شيخه ابن هذيل، ولا علاقة للداني بالشاطبي من قراءة الشاطبي على شيخه النفزي، فربما يقصد هذه -يعني صاحب [التيسير] وغيره- ربما يقصد النفزي، لأنه ما عندنا أسانيد عن الشاطبي إلا من هذين: من طريق النفزي أو من طريق الداني -والله أعلم-.

"وَإِلَّا، فَلَوْ عَدَدْنَا طُرُقَنَا وَطُرُقَهُمْ لَتَجَاوَزَتِ الْأَلْفَ" هذا -أيضًا- دليل ثان على أن إسناد الشاطبي غير إسناد [التيسير]؛ لأنه يقول: لو عددنا طرقنا يعني طرقي أنا التي تؤدي إلى هؤلاء وطرقهم، يعني الشاطبي يصل للداني ويصل إلى النفزي، والنفزي لا يمر على الداني.

فلو الشيخ اعتبر هذه الطرق كلها، لو كل واحدة جرَّدها ستتجاوز الألف، والطرق لاشك أنها تجاوزت الألف باعتبار تعدادنا للطرق الأدائية.

"وَفَائِدَةُ مَا عَيَّنَّاهُ وَفَصَّلْنَاهُ مِنَ الطُّرُقِ وَذَكَرْنَاهُ مِنَ الْكُتُبِ هُوَ عَدَمُ التَّرْكِيبِ؛ فَإِنَّهَا إِذَا مُيِّزَتْ وَبُيِّنَتِ ارْتَفَعَ ذَلِكَ -وَاللهُ الْمُوَفِّقُ-.

وَقَرَأَ خَلَفٌ عَلَى سُلَيْمٍ صَاحِبِ حَمْزَةَ -كَمَا تَقَدَّمَ-، وَعَلَى يَعْقُوبَ"

**الطالب**: هذا ما استدل به أصحاب التحريرات.

**الشيخ**: عدم التركيب في الطرق، أنت يا شيخ ابن الجزري ركَّبتَ الطرق، وهذا ليس تعارضًا؛ هذه منهجية عند التأليف، عند العلماء يعني هذا تقعيد، والذي خرج فيه ابن الجزري وركَّب فيه الطرق يعني هذا التطبيق.

والعلماء -كما قلنا سابقًا وذكرناها في عدة مرات- عندهم شيئان:

عندهم تقعيدٌ الذي هو تنظير وتقعيد، وعندهم تطبيق، فيُقعِّدون القواعد، ويُنظِّرون بالتنظير، لكن في أثناء عملهم يخرجون عن هذا التقعيد، يعني عند التطبيق يخرجون عن التقعيد؛ وهذا منهج معروف عند العلماء لا يؤاخذون به، الذي يؤاخذهم به هو الذي لم يدرك بعد هذه المنهجية في التأليف، وهذه كثيرة بالذات، أكثر شيء عند المحدثين وعند شراح الحديث؛ وقد طبقها ابن الجزري هنا، عندما يقول: أنه يعتمد على الكتاب الفلاني؛ هذا تقعيد، ثم بعد ذلك يأتيك بأسانيد ليست موجودة في الكتاب.

لا يمكن أن نقول أنها سهو أو غفلة؛ لأنها تكرَّرت كثيرًا؛ ولهذا قلت: ما خالف فيه ابن الجزري في هذه القضية، يحتاج أن يُستخرج؛ لنعرف كم طريقًا ذكر أنها من الكتاب الفلاني وهي ليست فيه، وإخراجها ودراستها يعني تعمل بحثًا رائعًا بالنسبة لبحوث الترقية، لكن يكون بحث للطالبات ما يصلح للشباب......

**الطالب**: هل يقصد به التركيب؟

**الشيخ**: السياق هنا في الطرق لا علاقة له بتركيب الأوجه والقراءات.

**الطالب**: يعني الذي قصده بالتركيب.

**الشيخ**: "وَفَائِدَةُ مَا عَيَّنَّاهُ وَفَصَّلْنَاهُ مِنَ الطُّرُقِ وَذَكَرْنَاهُ مِنَ الْكُتُبِ هُوَ عَدَمُ التَّرْكِيبِ فَإِنَّهَا إِذَا مُيِّزَتْ وَبُيِّنَتِ" ما هي التي إذا مُيزت وبُينت؟ هي الطرق.

**الطالب**: عدم التركيب.

**الشيخ**: عدم التركيب في ماذا؟

**الطالب**: التركيب في الأوجه.

**الشيخ**: يعني تركيب قراءة على طريق لم ترد منه، هذا المقصود به عند أهل

التحريرات، وهم يقولون: فائدة هذه الأسانيد؛ حتى لا ننسب هذا الوجه إلى هذه القراءة إلى هذه الأسانيد المذكورة.

**الطالب**: خروج حفص عن عاصم من أين؟ أريد أن أعرف.

**الشيخ**: سهل يا أخي قلنا لك: خروج حفص عن عاصم سهلة، تقعيد وتنظير وانتهينا، أو اختيارًا، أو قرأه من طرق أخرى فاختاره، المشايخ يعني يجعلوا هذه يعني كأنها لا يجوز، ونحن قلنا في المحاضرات السابقة ابن الجزري رحمة الله عليه هو خاتمة الرواة، هو خاتمة أهل الرواية، ومع هذا كله وفوق هذا كله؛ فهذا كتابه واختياره، هذا اختيار ابن الجزري.

تريد أن تحاكم ابن الجزري إلى كتبه حاكمه، تريد أن تحاكمه إلى أصوله هو أعلم منك بكتب الأصول ورواها، لكن أن نقيِّدَ ابن الجزري في أسانيده، وحتى في الحروف التي يخرج بها عن طريقه، وعنده نصوص أن الشاطبي والداني أنه خرج عن طرقه أصلًا، يعني حتى الداني خرج عن طرقه هو عن طرق الداني نفسه لا عن طرق كتابه [الجامع] أو عن طريق [الشاطبية] أو [التيسير]، وموجودة في [الجامع] لا، يقول لك: خرج عن كتبه.

**الطالب**: قلتم..

**الشيخ**: هذه تريد محاضرة ثانية حتى لا نطيل.

**"وَقَرَأَ خَلَفٌ عَلَى سُلَيْمٍ صَاحِبِ حَمْزَةَ -كَمَا تَقَدَّمَ-، وَعَلَى يَعْقُوبَ بْنِ خَلِيفَةَ الْأَعْشَى صَاحِبِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلَى أَبِي زَيْدٍ سَعِيدِ بْنِ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيِّ صَاحِبِ الْمُفَضَّلِ الضَّبِّيِّ وَأَبَانِ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ وَالْمُفَضَّلُ وَأَبَانٌ عَلَى عَاصِمٍ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُ عَاصِمٍ، وَرَوَى الْحُرُوفَ عَنْ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيِّ صَاحِبِ نَافِعٍ، وَعَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَيْضًا، وَعَنِ الْكِسَائِيِّ -وَلَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِ عَرْضًا-، وَتَقَدَّمَتْ أَسَانِيدُهُمْ"**

طبعًا قوله عن الكسائي: (ولم يقرأ عليه عرضًا)، التعليق قديمًا كتبته: كان بإمكان خلف القراءة على أبي بكر نفسه على شعبة إلا أن إرادة الله -تعالى- إلا أن حدة شباب خلف منعته من ذلك، طبعًا هنا في قصة من حدة الشباب ارجعوا لها في الترجمة.

"-(وَتُوُفِّيَ) خَلَفٌ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ- وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ وَحَفِظَ الْقُرْآنَ، وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ وَابْتَدَأَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَكَانَ إِمَامًا كَبِيرًا، عَالِمًا ثِقَةً، زَاهِدًا عَابِدًا، رُوِّينَا عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ" طبعًا هم يقولون: رُوِّينا هي الأصح أو الأشهر " أنه قال: أُشْكَلَ عَلَيَّ بَابٌ مِنَ النَّحْوِ فَأَنْفَقْتُ ثَمَانِينَ أَلْفًا حَتَّى عَرَفْتُهُ"

وطبعًا خلف كان -ما شاء الله- ثريًّا وربنا فتح عليه، فكان يعمل وليمة كل يوم أحد، يعني يعمل وليمة ويجمع فيها الكسائي وأعتقد الفرَّاء أو. المهم يجمع اثنين من كبار علماء اللغة والنحو والقراءات في ذلك اليوم، ويعمل وليمة لهم ولتلاميذهم كل يوم أحد؛ فيتناظرون ويكون اليوم هذا كله فرح وأنس....

"قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَشْتَهَ: إِنَّهُ خَالَفَ حَمْزَةَ أي: خلف خالف حمزة..(يَعْنِي فِي اخْتِيَارِهِ فِي مِائَةٍ وَعِشْرِينَ حَرْفًا.(أنظر غاية النهاية) (قُلْتُ)" أي ابن الجزري " تَتَبَّعْتُ اخْتِيَارَهُ فَلَمْ أَرَهُ يَخْرُجُ عَنْ قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ، بَلْ وَلَا عَنْ حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ إِلَّا فِي حَرْفَيْن، وَهُما قَوْلُهُ تَعَالَى: فِي الْأَنْبِيَاءِ (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ) وفي سورة النور (دُرِّيٌّ) قَرَأَهَما كَحَفْصٍ وَالْجَمَاعَةِ بِأَلِفٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ فِي إِرْشَادِهِ السَّكْت بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَخَالَفَ الْكُوفِيِّينَ."

طبعًا هنا الموجود في المطبوع والموجود في كل النسخ إلا بعضها أنه -أي: شعبة- لم يخالف حمزة والكسائي وأبا بكر إلا في حرفٍ واحد، والصواب إلا في حرفين، وهذا الصواب موجود في المتن في النسخة السليمانية في نسخة (س)،

وبعد ربما عشرين سنة أو ثمانية عشر سنة اطلعت على نسخة أخرى، وفيها هذا الكلام، ولكنه موجود في الحاشية، ومعلمٌ عليه، معناه أنه سقط من الناسخ، يعني معلم عليه في المتن وكُتِبَ في الحاشية.

يعني ليس تعليقًا من نسخة أخرى، وإنما هو في المتن لكن الناسخ لم ينتبه إليه، ولما جاء يعيد المقابلة أشار في مكان السقط، وكتبه في الحاشية.

طبعًا هنا الشيخ يقول: إن خلفًا لم يخالف حمزة والكسائي وأبا بكر، يعني مع بعض يعني الثلاثة مع بعض، لم يخالف أو لم يخرج عن حمزة والكسائي وأبي بكر، وهو شعبة عن صحبة مع بعض، يعني لم يخرج عن صحبة -كما قال الدكتور- إلا في هذين الموضعين.

طبعًا الدكتور/ أيمن نقل عن شيخ، وذكر اسمه الشيخ علي المرِّي، وهذا من الواجب أن يُذكر؛ لأن طالب العلم الذي يأتي بشيء من هذه الفوائد يجب أن يُعلَم أن المعلومة له، فالدكتور أيمن -حفظه الله- يقول: إن الشيخ علي المرّي-حفظه الله- وهو من مدينة العين، ذكر ونقل النص: وذكر الشيخ علي المرّي من مدينة (العين) موضعين آخرين وهما (عيون) و (شيوخ)، هذا ذكره الشيخ أيمن نقلًا عن هذا الشيخ.

لكن أنا وجدت موضعًا آخر من وجه، وهي كلمة (جيوب)، (جيوبهن)، فجيوبهن من طريق الطيبة بالنسبة لشعبة فيها الوجهان: فيها (جُيوبهن) وفيها (جِيوبهن)، فهو على واحد من هذين الوجهين يكون خلف خرج عن قراءة شعبة.

يعني الشيخ ابن الجزري ماذا يقول؟ يقول بالنص أو بالمعنى يقول: كسر ابن كثير وحمزة والكسائي وابن ذكوان وأبو بكر العين والشين، ثم قال ابن الجزري:

**"والجيم من (جيوبهن)؛ إلا أنه أُختلف عن أبي بكرٍ في (جيوبهن) الباقون بالضم"** معناها أن جيوبهن بالضم يعني شعبة له وجهان، فلابد أن يكون في وجه يتفق معه فيه مع أبي بكر فلا يخرج عنه، وهو وجه الضم؛ وهذه (دقيقة) إذا كانت صوابًا فهي من الله.

وطبعًا كذلك كلمة (ثم لم تكن فتنة) في الأنعام: يعقوب وحمزة والكسائي والعليمي عن أبي بكرٍ بالتذكير، العليمي عن شعبة فعلى واحد من الوجهين يكون أيضًا، لكن ربما يكون الشيخ اقتصر على هذين: على كلمة (حرام) و(دُرِّيّ) اقتصر على المتفق عليه عمومًا، ويكون في كلمة (عيون) و(شيوخ) التي استدركها الشيخ علي المري يكون سهوًا؛ لم يذكرها سهوًا أو غفلة؛ لأنه في أماكنها ذكرها كلها على الصواب.

فهنا ليس موضعها، نحن كما قلنا سابقًا: أن من قواعد العلماء أن العالم يؤاخذ بما يذكره في محل النزاع، ما يذكره العالم أو المؤلف في غير محل النزاع لا يعتبر، يعني لا يعتبر مذهبًا له، هذا من بداهة التأليف، يعني عالم معين يقول كذا كذا في مكان محل النزاع الذي هو المكان الخاص بالمسألة، ثم بعد ذلك في مكان آخر لا علاقة له بها، وإنما جاء به عرضًا ذكر ما يخالف ما ذكره في ذلك المكان الأصلي؛ لا نقول مذهبه التعارض، وإنما نقول: هنا سهوٌ ويؤاخذ بما ذكره في محل النزاع.

لكن هذا بالنسبة لخلف مع أبي بكر وشعبة وحمزة، حقيقة قمت بجهد -طبعًا قد يكون فاتني قليل،لا أدري ما الذي فاتني، لكن احتمال، لكن أقول: حسب علمي لم يفتني شيء فيها- وهو أني استخرجت كل القراءات التي اتفق فيها حمزة والكسائي وخلف وشعبة التي اتفقوا فيها، ولم يتفق معهم أحدٌ من القراء.

يعني ربما أحيانًا يتفق معهم يعقوب أحيانًا يتفق معهم فلان لكن لا، فوجدتها ثمان كلمات، كلمة: (يَطَّهرنَ)، وكلمة (قُرح)، وكلمة (أم هل يستوي)، وكلمة

(ثلاث عورات)، وكلمة (يلقون) في سورة الفرقان، هي يمكن تسعة لأن رقم خمسة مكرر عندي.

(يطهرن)، و(قرحٌ)، وأم (هل يستوي)، و(ثلاث عورات)، و(يلقُون)، (وما عملت أيديهم)، و(بمفازاتهم) في الزمر، و(مثل ما ينطقون) في الذاريات، وفي (عمدٍ) في الهمزة -هذه تسع كلمات-؛لم يتفق فيها أحدٌ من القراء مع حمزة والكسائي وخلف وشعبة.

من يبحث قبل كلمة (يطَّهرن) إن وجد هذا ينبهنا عليه، أو مثلًا يعملها جرد كامل فإذا وجد كتاب القراءات كاملًا، وهذا الجرد قمت به من خلال كتاب تقريب [النشر]؛ لأنه كتاب مختصر صغير وقمت بهذا الجرد يعني في لحظة من اللحظات، فوجدت هذه المعلومة فإن كانت فيها فائدة..، ممكن أيضًا بحث للطالبات وليس للطلاب أن هذه الكلمات التسع يأخذونها، ويعملن عليها بحثًا ويوجهنها ويذكرنها من طرق، يعني واحدة من الباحثات تأخذ هذه الكلمات، والبحث يكون في هذا، وأيضًا ربما تكون فكرة أن تدرس أو فكرة بأن تستخرج بعد ذلك القراء الذين يتفقون في قراءة معينة ولم يتفق معهم غيرهم.

و(العبد الضعيف) عنده بحث قديم يعني قبل ربما أكثر من عشر سنوات كان بعنوان: ما انفرد به قراء المدينة أو أهل المدينة في الفرش فقط وليس في الأصول، الأصول أنا أرى أنها ليست محلًا للبحث، يعني البحث كله.

**الطالب**: لماذا؟

**الشيخ**: كثيرة، لكن استخراج مثل هذه الفوائد في الفرش يكون أفضل، ويستفاد منه أيضًا لغير المتخصص.

**الطالب**: هناك كلمة فرشية ومذكورة في الأصول؟

**الشيخ**: (مَلِكِ يوم الدين) هذه كلمة فرشية، وهي مذكورة في الأصول (مَلِك يوم الدين) أول كلمة -وإلا هي في الفرش-.

**الطالب**: وكذلك اختلاف الشاطبي مع ابن الجزري في وضع كلمة في الأصول وابن الجزري وضعها في الفرش، الشاطبي في سورة الرعد وابن الجزري في الأصول.

**الشيخ**: كل كلمة لا تدخل تحت بابٍ من أبواب الأصول فرشية؛ هذا هو الفرش، (ملك يوم الدين) ستضعها أين؟ تضعها في باب المد، باب القصر، لا علاقة لها بباب المد؛ لأن باب المد المقصود به المد المنفصل، المتصل.

**الطالب**: التغيير الإعرابي يعني؟.

**الشيخ**: لا التغيير الإعرابي فرش.

"(وَتُوُفِّيَ) الْوَرَّاقُ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ ثِقَةً قَيِّمًا بِالْقِرَاءَةِ ضَابِطًا لَهَا مُنْفَرِدًا بِرِوَايَةِ اخْتِيَارِ خَلَفٍ لَا يَعْرِفُ غَيْرَهُ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ إِدْرِيسَ فِي رِوَايَةِ خَلَفٍ عَنْ حَمْزَةَ.

(وَتُوُفِّيَ) ابْنُ أَبِي عُمَرَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ مُقْرِئًا كَبِيرًا مُتَصَدِّرًا صَالِحًا جَلِيلًا مَشْهُورًا نَبِيلًا.

(وَتُوُفِّيَ) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْوَرَّاقُ قَدِيمًا -وَأَظُنُّهُ بَعْدَ التِّسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ-، وَوَقَعَ فِي كُتُبِ ابْنِ مِهْرَانَ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، فَإِنَّهُ حَكَى"أي: ابن مهران، "حكى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى إِسْحَاقَ الْوَرَّاقِ بِاخْتِيَارِ خَلَفٍ، وَكَانَ لَا يُحْسِنُ غَيْرَهُ، ثُمَّ ثَقُلَتْ أُذُنُهُ فَخَلَفَهُ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ أَيْضًا، ثُمَّ تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، قُلْتُ: الَّذِي تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ هُوَ إِسْحَاقُ نَفْسُهُ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

(وَتُوُفِّيَ) السُّوسَنْجِرْدِيُّ فِي رَجَبٍ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِمِائَةٍ عَنْ نَيِّفٍ وَثَمَانِينَ سَنَةً، وَكَانَ ثِقَةً ضَابِطًا مُتْقِنًا مَشْهُورًا.

(وَتُوُفِّيَ) بَكْرٌ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَكَانَ ثِقَةً وَاعِظًا مَشْهُورًا نَبِيلًا.

(وَتُوُفِّيَ) الْبُرْصَاطِيُّ فِي حُدُودِ السِّتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ مُقْرِئًا حَاذِقًا ضَابِطًا مُعَدَّلًا.

(وَتُوُفِّيَ) الشَّطِّيُّ فِي حُدُودِ السَّبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ مُقْرِئًا مُتَصَدِّرًا ضَابِطًا مُتْقِنًا مَقْصُودًا شَهِيرًا، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ الْمُطَّوِّعِيِّ فِي رِوَايَةِ وَرْشٍ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ ابْنِ بُويَانَ فِي رِوَايَةِ قَالُونَ.

(وَتُوُفِّيَ) الْقَطِيعِيُّ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ ثِقَةً رَاوِيًا مُسْنِدًا نَبِيلًا صَالِحًا انْفَرَدَ بِالرِّوَايَةِ وَعُلُوِّ الْإِسْنَادِ.

فَهَذَا مَا تَيَسَّرَ مِنْ أَسَانِيدِنَا بِالْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي أَشَرْنَا إِلَيْهَا، وَجُمْلَةُ مَا تَحَرَّرَ"، لاحظ معي فهذا ما تيسر من أسانيدنا بالقراءات العشرة من الطرق المذكورة، ما قال من الكتب، تمام؛ وهذه نقطة مهمة جدًا، وهناك في الجزء الأول لما انتهى من الكتب، قال فهذه الكتب التي يعني معنى كلامه نسيت أنا النص الجزء الأول قبل الأسانيد، الجزء الثاني، نعم، لكن عند الشيخ أيمن في الجزء الأول ممكن، قبل إسناد نافع بسطرين أو بثلاثة أسطر، عندما قال: وأنا أذكر الأسانيد التي أدت إلينا القراءة من الكتب.

**الطالب**: وهذا ما حضرني من الكتب التي رويت بهم هذه القراءات من باب روايات مذكورة بالنص والأداء وها أنا أذكر أسانيد المتن...لأصحاب هذ الكتب من الطرق المذكورة وأذكر ما وقع من الأسانيد من الطرق المذكورة بطريق الأداء فقط.

**الشيخ**: وهنا ماذا يقول؟ فهذا ما تيسر أسانيدينا بالقراءات العشر من الطرق المذكورة، (أسانيد) معناها: قد تكون من الكتب التي صرح بها أنها من كتاب [الكامل أو من كتاب الهذلي] ويدخل فيها أيضًا الأسانيد الأدائية -والله أعلم-.

**الطالب**:.. ممكن يقول من [المصباح] من [المبهج] هل يشير إلى اختلاف بين الموصولين.

**الشيخ**: الله أعلم.

**الطالب**: أما من المبهج فهو من الطريق الذي أدى إليه.

**الشيخ**: قد يكون إذا ما وجدناه في [المبهج] والطرق التي لم نجد فيها هذه ربما أيضًا نستخرجها.

**الطالب**: الطرق الأدائية؟

**الشيخ**: لا، الكتب التي يقول: إنها من [الجامع] مثل الفارسي، وما هي موجودة في الفارسي، لو استخرجنا هذه الكتب التي يقول الشيخ أن منها هذه وما هي موجودة فيها أيضًا استخرجها، وهذا بحث للطلاب خذوه.

" فَهَذَا مَا تَيَسَّرَ مِنْ أَسَانِيدِنَا بِالْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي أَشَرْنَا إِلَيْهَا، وَجُمْلَةُ مَا تَحَرَّرَ عَنْهُمْ مِنَ الطُّرُقِ -بِالتَّقْرِيبِ- نَحْوُ أَلْفِ طَرِيقٍ، وَهِيَ أَصَحُّ مَا يُوجَدُ الْيَوْمَ فِي الدُّنْيَا وَأَعْلَاهُ" يعني كلام ابن الجزري (وهي أصح) ونلاحظ هنا أنه هناك قال في إجابته عن أسئلة المسائل التبريزية، عندما قال: وأنا لم أتتبع كل الصحيح، وإن مد الله في العمر سأؤلف كتابًا أتَّبع فيه كل الصحيح، فهنا يقول: (وهي أصح) معناه أنه ترك أسانيد صحيحة.

"وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاها" وأيضًا أصح ما يوجد اليوم معناه: أن هذه الطرق موجودة في عصر ابن الجزري، مقروء بها ومعروفة عند أهل

التخصص، يعني ليست من عند ابن الجزري وحده.

"لَمْ نَذْكُرْ فِيهَا إِلَّا مَنْ ثَبَتَ عِنْدَنَا، أَوْ عِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَنَا مِنْ أَئِمَّتِنَا عَدَالَتُهُ " يعني ثبتت عدالته عندنا " وَتَحَقَّقَ لُقِيُّهُ لِمَنْ أَخَذَ عَنْهُ، وَصَحَّتْ مُعَاصَرَتُهُ"، المعاصرة، وهذه قلناها قديمًا، أتذكر الآن في مسألة الشيخ العراقي مع الشيخ الهذلي: الشيخ الهذلي في [الكامل] يعني العراقي صاحب [ الإشارة] ينقل عنه بواسطة، بواسطة القلقندزي، وهناك الشيخ ابن الجزري تكلم عن الكتاب كتاب الإشارة، قال: إنه قرأه عليه الهذلي، وقلنا: إن هذا من حيث المعاصرة موجودة، يعني هو عاش معه خمسًا وعشرين سنة في المنطقة التي هو فيه، فهنا صحَّت المعاصرة.

ممكن اللقي ما تحقق، أو ما عندنا كتب تقول باللّقيّ، لكن المعاصرة صحّت، فماذا يمنع؟.. هل يُعقل أن الشيخ الهذلي يجلس خمسًا وعشرين سنة في المشرق، وهو خرج من بلاده في بسكرة بالجزائر، وذهب إلى آسيا (المشرق) للتلقي.

الإمام الهذلي يعني خرج من بسكرة -في الجزائر الآن-، وذهب إلى المشرق: ذهب إلى غزنه -وهي الآن في الاتحاد السوفيتي وغيره- للقي المشايخ، وهو في هذه المنطقة في العراق، والعراق قديمًا يعني إذا قيل العراق يعني تدخل فيه ما هو الآن بلاد فارس وما هو في بلاد طاجكستان؛ وتلك الأماكن كلها داخلة في العراق في ذلك الزمان، فهذه خمس وعشرين سنة؛ فلا يعقل أن يكون الهذلي سامع عن ابن نصر العراقي وكان إمام عصره، وكان في بغداد أيضًا العراقي! ألم يذهب له؟

ولهذا نقول: أن هذه العبارة المفروض أن ننتبه إليها في دراسة الأسانيد أيضا، في أسانيد ابن الجزري، "لَمْ نَذْكُرْ فِيهَا إِلَّا مَنْ ثَبَتَ عِنْدَنَا، أَوْ عِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَنَا مِنْ أَئِمَّتِنَا عَدَالَتُهُ " يعني ثبت عندنا أنه عدلٌ "وتحقق لُقِيُّه لمن أخَذَ عنه، وصحَّت مُعاصرتُه؛ وَهَذَا الْتِزَامٌ لَمْ يَقَعْ لِغَيْرِنَا مِمَّنْ أَلَّفَ فِي هَذَا الْعِلْمِ" يعني في علم القراءات.

**طبعًا بعض المعاصرين يقول**: أن هذه شروط ابن الجزري؛ هذه ليست شروط ابن الجزري، الشرط الأساسي الذي هو أهم من هذا كله هو إسناد الأداء، ابن الجزري روى هذه الأسانيد بطريق الأداء، وطبعًا –لاشك- هنا نشم رائحة تأثر الإمام بن الجزري بمنهج المحدثين.

يعني هنا صبغة المحدثين في هذه الشروط واضحة نعم؛ لأن هناك خلافًا بين الإمام البخاري والإمام مسلم: أحدهما لا يكتفي بالمعاصرة وإنما لابُدَّ من اللُّقي، أعتقد الإمام البخاري لابد من اللقي، وإذا ثبتت المعاصرة وما ثبت اللقي -لا أريد أن أتكلم في غير فني لأن من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب- لكنَّ واحدا منهم أعتقد أنه البخاري واحد من الإمامين يعني لم ير صحة المعاصرة، وأعتقد الإمام مسلم –رحمة الله عليه- يرى المعاصرة.

**الطالب**: المعاصرة ليست اللقي.

**الشيخ**: نعم المعاصرة ليست اللقي.

**الطالب**: لا، المعاصرة لابد أن يكون نفس التاريخ عايش ونفس الوقت، أما اللقي.

**الشيخ**: لا تلزم اللقي، إمكان اللقي، لكن لا يلزم منها اللقي: يعني الآن نحن الآن عشنا مع الشيخ الزيات، طبعًا الشيخ الزيات التقينا معه لكن مثلًا عشنا مع الشيخ عبد الحميد الاسكندراني رحمة الله عليه، يعني أدركنا معه ربما ثلاثين سنة ومع ذلك ما التقينا به، والشيخ إبراهيم السمنودي، عشنا معه ربما أربعين سنة.

ولُقِيُّ المشايخ رزقٌ يسوقه الله لمن يشاء من عباده، وهذه بركة وكرامة من الله عَزَّوَجَلَّ أن الواحد يكرمه الله عَزَّوَجَلَّ بأن يرى هؤلاء العلماء وهؤلاء أهل القرآن، فبالنسبة للعبد الضعيف مع الشيخ إبراهيم السمنودي مع الشيخ عبد الحميد

الاسكندراني رحمة الله عليهما عاصرناهم لكن لم نلتق بهم؛ فالمعاصرة لا يلزم منها اللقي، -والله أعلم-.

"وَمَنْ نَظَرَ أَسَانِيدَ كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ، وَأَحَاطَ بِتَرَاجِمَ الرُّوَاةِ عِلْمًا؛ عَرَفَ قَدْرَ مَا سَبَرْنَا وَنَقَّحْنَا واعتبرنا وَصَحَّحْنَا" هذه كلها مسائل الذي يتكلم على أسانيد ابن الجزري ولم ينتبه إليها ولم يراعها، سيلخبط الأسانيد؛ لأن ابن الجزري عمل سبرًا، والسبر هو أنك تجمع ثم تقسم -طبعًا هذا من مصطلحات الأصوليين- السبر والتقسيم "ونَقَّحنا" ونقحنا يعني: هذبنا، وهذا قد يُفهم منه الأسانيد التي صحَّحها ابن الجزري عن [الكامل] وعن [الجامع] قد تدخل تحت هذا، الأسانيد التي عند الهذلي، ومخالفة للنسخة التي وصلتنا من الهذلي، والأسانيد التي يسردها [الجامع] احتمال أن تكون من هذا التنقيح.

**واعتبرنا، والاعتبار أيضًا**: لا شك أنه منهج المحدثين أو مصطلحات المحدثين "وصحَّحنا" معناه أنه صحَّح أوهام بعض أسانيد أصحاب الكتب، "وَهَذَا عِلْمٌ أُهْمِلَ" إذا كان ابن الجزري يقول: هذا علم أُهمل! فكيف نحن الآن؟ إذا كان العلم في ذلك الزمن يؤخذ عن العلماء وعن المشايخ وبالتلقي؛ الآن نحن نأخذه عن الكتب.

يعني حتى الآن كبار علماء القراءات قليلٌ منهم من يهتم بهذا الجانب، يعني لا نعلم أحدًا ممن يهتم بالأسانيد وتنقيحها كابن الجزري رحمه الله عليه.

**الطالب**: وإذا اهتم أتى بالعجائب.

**الشيخ**: وإذا اهتم أتى بالعجائب!.

"وهذا علمٌ أهمل وَبَابٌ أُغْلِقَ، وَهُوَ السَّبَبُ الْأَعْظَمُ فِي تَرْكِ كَثِيرٍ مِنَ الْقِرَاءَاتِ، وَاللهُ تَعَالَى يَحْفَظُ مَا بَقِيَ."وسبحان الله حفظ الله ما بقي من هذه

الأسانيد ومن هذه القراءات بهذا الكتاب.

"وَإِذَا كَانَ صِحَّةُ السَّنَدِ مِنْ أَرْكَانِ الْقِرَاءَةِ -كَمَا تَقَدَّمَ- تَعَيَّنَ أَنْ يُعْرَفَ حَالُ رِجَالِ الْقِرَاءَاتِ كَمَا يُعْرَفُ أَحْوَالُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، لَا جَرَمَ، اعْتَنَى النَّاسُ بِذَلِكَ قَدِيمًا، وَكان حَرَصُ الْأَئِمَّةُ عَلَى ضَبْطِه عَظِيمًا، وَأَفْضَلُ مَنْ عَلِمْنَاهُ تَعَاطَى ذَلِكَ وَحَقَّقَهُ، وَقَيَّدَ شَوَارِدَهُ وَمُطْلَقَهُ، إِمَامَا الْغَرْبِ وَالشَّرْقِ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ الثِّقَةُ - أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّانِيُّ - مُؤَلِّفُ [التيسير وَجَامِعِ الْبَيَانِ وَتَارِيخِ الْقُرَّاءِ] وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَمَنِ انْتَهَى إِلَيْهِ تَحْقِيقُ هَذَا الْعِلْمِ وَضَبْطُهُ وَإِتْقَانُهُ بِبِلَادِ الْأَنْدَلُسِ وَالْقُطْرِ الْغَرْبِيِّ، وَالْحَافِظُ الْكَبِيرُ - أَبُو الْعَلَاءِ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَطَّارُ الْهَمْذَانِيُّ - مُؤَلِّفُ [الْغَايَةِ]".



# الدرس الخامس والثلاثون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم وعلى من والاه- وأهلًا ومرحبًا بكم في هذه الأمسية المباركة والدرس الجديد -إن شاء الله- الذي نواصل به قراءة كتاب [النشر للقراءات العشر] للإمام ابن الجزري، بعد انقطاع دام أسبوعين تقريبًا، ونختم الليلة -بإذن الله تعالى- ما كتبه الإمام ابن الجزري حول الأسانيد عمومًا؛ لأنه بقي لنا شيء.

طبعًا انتهينا من قراءة أسانيد القراء -هذه انتهينا منها-، لكن بعد ذلك الشيخ ابن الجزري كتب مقالًا فيها أو واصل من خلال ما يتعلق بالإسناد، وفضيلة الإسناد، والإسناد العالي وغير ذلك، وذكر لنا أيضًا نماذج وأخبرنا أن له أسانيد عالية سواء في بعض القراءات أو في بعض سور القرآن، وفي الحديث أيضًا، وبعد ذلك، بعد أن انتهى من هذا الموضوع شرع في الكلام عن مخارج الحروف و-إن شاء الله- ما يتعلق بمخارج الحروف سيكون هو بداية درسنا للأسبوع المقبل -بإذن الله تعالى-.

فنختم الليلة -إن شاء الله- كل ما يتعلق بالأسانيد عند ابن الجزري، فنقول:

۞ **قال الإمام ابن الجزري** رحمه الله عليه بعد أن قال: " وَمَنْ أَرَادَ الْإِحَاطَةَ بِذَلِكَ فَعَلَيْهِ بِكِتَابِنَا [غَايَةُ النِّهَايَةِ فِي أَسْمَاءِ رِجَالِ الْقِرَاءَاتِ أُولِي الرِّوَايَةِ وَالدِّرَايَةِ] ".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"وَأَعْلَى مَا وَقَعَ لَنَا بِاتِّصَالِ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ عِنْدَ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ أَنَّ بَيْنِي وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وَذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ عَاصِمٍ مِنْ رِوَايَةِ حَفْصٍ وَقِرَاءَةِ يَعْقُوبَ مِنْ وَرَايَةِ رُوَيْسٍ، وَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَيَقَعُ لَنَا مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا لِثُبُوتِ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ يَقَعُ لَنَا فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ الْهَاشِمِيِّ عَنِ الْأُشْنَانِيِّ، وَمِنْ طَرِيقِ هُبَيْرَةَ عَنْ حَفْصٍ مُتَّصِلًا، وَهُوَ مِنْ كِفَايَةِ سِبْطِ الْخَيَّاطِ، لكن وقع لي من طريق الملنجي عن الهاشمي عن الأشناني عن عبيد عن حفص عن عاصم اثنا عشرة رجلًا ثقات بالإجازة"**

**أولًا**: ننبه إلى أن هذه العبارة الأخيرة، وهي قوله: "لكن وقع لي من طريق الملنجي عن الهاشمي عن الأشناني عن عبيد عن حفص عن عاصم اثنا عشر رجلًا ثقات بالإجازة"، هذا المقطع لا يوجد في النسخة المطبوعة من [النشر]، ولا يوجد حسب النسخ الخطية التي وقفت عليها، وهي تقارب العشرين نسخة، لا يوجد إلا في نسختين، وموجود فيهما في المتن.

ولهذا -في ذلك الزمن- ارتأيت أن توضع في المتن؛ ومن أراد أن يضعها في الحاشية فله ذلك، المهم أنها من كلام ابن الجزري رحمة الله عليه موجود في نسختين، وعندنا ما يؤيّده من كلام ابن الجزري في كتبه الأخرى.

**أولًا**: قوله -رحمة الله عليه- أن بيني وبين الرسول ﷺ أربعة عشر رجلًا، هؤلاء الأربعة عشر رجلًا ذكرهم الشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليه- في كتابه [الأربعون العوالي]، فقال: -وأقرأ لكم النص-: **(قرأت على ابن البغدادي، وهو قرأ على تقي الدين الصائغ، وهو قرأ على الكمال ابن فارس، وهو قرأ على الكندي، وهو قرأ على السبط، وهو قرأ على الشريف الكارزيني، وهو قرأ على أبي الحسن علي**

**بن صالح الهاشمي على الأشناني على عبيد على حفص على عاصم على أبي عبد الرحمن السلمي على عليٍّ وابن مسعود وعثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ على رسول الله ﷺ)**

فهؤلاء أربعة عشر رجلًا بين النبي ﷺ وبين ابن الجزري في رواية حفصٍ عن عاصم، وأيضًا قال: **(وبيني وبين عاصم عشرة رجال)** أيضًا نفس هذا السند لو عددنا نجد أن بين ابن الجزري وبين حفص وبين عاصم عشرة رجالٍ، فبينه وبين النبي ﷺ أربعة عشر ثقاتٍ باتصال التلاوة، هكذا قال في كتابه [الأربعون العوالي].

وقال أيضًا: **( ووقع لي إسناد فيه بيني وبين الرسول ﷺ ثلاثة عشر رجلًا بالسماع والإجازة والتلاوة)** وهو ما ذكره هنا عن طريق الملنجي وإسناده الذي هو عن طريق الملنجي، يقول الشيخ وأيضًا في كتابه [الأربعون العوالي]: **( وقرأت الفاتحة على عمر بن الحسن المزّي وهو عن ابن البخاري)** فابن البخاري يقول: **(أخبرنا أو أنبأنا أبو المكارم في كتابه، أنبأنا الحسن بن أحمد الحداد قال: قرأت القرآن كله على أبي عبد الله أحمد بن محمد بن الحسن بن يزده الملنجي)** قال: **(قرأت القرآن كله على أبي الحسن علي بن أحمد الهاشمي، قال قرأت القرآن كله على الأشناني على عبيد على حفص على عاصم على السلمي على علي وابن مسعود وعثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ)**

فهذا الإسناد عن الملنجي لاحظنا أنه إسناد بالإجازة كما ذكر الشيخ هنا -رحمة الله عليه وعلى رجال سنده-، وهذا أيضًا في [الأربعون العوالي] صفحة ثمانية وتسعين.

ثم قال: **"وَهَذِهِ أَسَانِيدُ لَا يُوجَدُ الْيَوْمَ أَعْلَى مِنْهَا، بل لا يوجد ما يساويها الآن، وَلَقَدْ وَقَعَ لَنَا فِي بَعْضِهَا الْمُسَاوَاةُ وَالْمُصَافَحَةُ لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيِّ رَحِمَهُٱللَّهُ وَلِبَعْضِ شُيُوخِهِ -كَمَا بَيَّنْتُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الموضعِ-"**

حقيقةً، قوله: (كما بيّنت ذلك في غير هذا الموضع) هو بيّنه في كتابه [الأربعون العوالي]، وأيضًا أقرأ لكم ما ذكره هناك؛ لعل الكتاب يكون غير موجود عند بعضنا، قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر أربعة أسانيد عالية له في القرآن الكريم: ( **وكلٌ من هذه الأربعة لا أُشارك فيها**) يعني ذكر الأربعة أسانيد العالية، ومن ضمنها إسناد الملنجي هذا، وإسناد ثلاثة عشر أو أربعة عشر رجلًا عن حفص.

قال: ( **وكلٌّ من هذه الأسانيد الأربعة لا أُشارك فيه، وقد ساويت في هذا الإسناد الأخير**) وهو يقصد إسناد قراءته على ابن هبل، وقراءة ابن هبل على ابن البخاري، وابن البخاري على الكندي على السبط من كتاب [الإيجاز].

يقول: (**كأني رويت عن الشاطبي وأجازني بها أعلى أسانيده وقراءته على ابن هذيل، وباعتبار قراءته على شيخه النفزي عن ابن غلام الفرس عن أبي داود وابن الدوش عن الداني كأني أنا**) هذا كلام ابن الجزري (**كأني أنا وهو** ) أي الشاطبي ( **أخذنا القراءة عن النفزي -وتوفي النفزي في حدود سنة خمسمائة وستين والشاطبي توفي سنة خمسمائة وتسعين-**) هذا كلام الشيخ.

فلاحظ هذا العلو الكبير؛ فكأن الشيخ ابن الجزري اختصر، -يعني بين وفاة النفزي خمسمائة وستين وولادة ابن الجزري سبعمائة وخمسين، كم سنة؟ يعني تقريبًا مائة وتسعين سنة؛ فكأنه قرأ عليه.

ثم قال ابن الجزري رحمة الله عليه: (**وفي الإسناد الثالث**) والإسناد الثالث عنده هو: من قراءته عن ابن هلال على أبي الفضل على ابن سكين على الهمذاني عن الحداد يقول: (**وقع لنا مصافحة للشاطبي**) يعني هناك إسناد من هذه الأسانيد الأربعة وقع لنا مصافحة للشاطبي، (**وفي الإسناد الرابع وقع لنا مساواة للشاطبي**).

وطبعًا المصافحة والمساواة هذه من مصطلحات علم الحديث، فالمساواة

عندهم كما قال ابن حجررحمه الله عليه طبعًا من تكلم في غير فنه جاء بالعجائب، ونحن حتى لا نقع في العجائب ننقل نصوص العلماء الذين هم في العلوم الأخرى؛ حتى نأمن أن نقع في هذا الخطأ أو في هذا الوهم؛ لأنه لا نجتهد إلا فيما هو في تخصصنا؛ فالإنسان يجتهد في تخصصه؛ لأنه يعرف مصطلحات كل قوم ويعرف مرادهم، لكن العلوم الأخرى: كل علمٍ له مصطلحاته الخاصة به، وكل مؤلف يفهم عن المؤلف الآخر في نفس التخصص.

فلهذا في مثل هذه الأمور ننقل نص العلماء؛ حتى لا تكون العهدة على المتكلم، فالمساوة قالوا: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره كأن يروي مثلًا: يروي شيخ من الشيوخ حديثًا أو كأن يروي النسائي -رحمه الله عليه- إمام من أي أئمة الحديث كأن يروي النسائي أو الترمذي أو غيره يروي حديثًا بينه وبين النبي ﷺ مثلًا أحد عشر رجلًا؛ فيقع لغيره -أي لغير النسائي- شخص آخر نفس هذا الحديث بإسنادٍ آخر يعني غير إسناد النسائي كمثال؛ ويكون بينه وبين النبي ﷺ أحد عشر رجلًا، فيكون هذا الشيخ تساوى مع الإمام النسائي في هذا العدد؛ فهذه مساواة فيقول: فلان مثلًا نقول مثلًا: أمير الدين مثلًا تساوى مع النسائي في هذا، أو ابن الجزري تساوى مع الشاطبي.

يعني روى الإسناد بنفس العدد من غير الإسناد الذي روى به الإمام الشاطبي.

أما المصافحة فقالوا: هي الاستواء مع تلميذ ذلك الشيخ، يعني أن أستوي مع تلميذ النسائي: فإذا استويت مع الشيخ نفسه فهذه مساواة؛ وإذا استويت مع تلميذه فهذه مصافحة.

**نعم، فيقول**: ولهذا سميت مصافحة، قالوا: وسميت مصافحة لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من يتلاقيان، فإذا تلاقى اثنان؛ كلٌ منهما يصافح

الآخر، والشيخ يقول: **(ونحن في هذه الصورة كأنّا لقينا النسائي فكأنّا صافحناه)** إذًا هذا توضيح مختصر لمراد الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه.

والشيخ يقول: "وَوَقَعَ لِي بَعْضُ الْقُرْآنِ كَذَلِكَ، وَأَعْلَى مِنْ ذَلِكَ: فَوَقَعَتْ لِي سُورَةُ الصَّفِّ مُسَلْسَلَةً مُتَّصِلَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا ثِقَاتٍ، وَسُورَةُ الْكَوْثَرِ مُسْنَدَةً بِأَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، من مسند الإمام أحمد، وفي قوة عشرة من معجم ابن جميع"

طبعًا أيضًا ما بين النجمتين يعني من (وسورة الكوثر مسندة بأحد عشر رجلًا من عبارة من مسند الإمام أحمد) فهذه موجودة في نسختين فقط.

" وَهَذَا أَعْلَى مَا يَكُونُ" إذًا قلنا عبارة: لكن وقع لي من طريق الملنجي؛ هذه ليست موجودة إلا في نسختين: يعني بعد كلمة سبط الخياط في جميع النسخ إلا هاتين النسختين، وهذه أسانيد لا توجد اليوم، فهذه الزيادة ليست موجودة إلا في نسختين، وأيضًا مسندة بأحد عشر رجلًا من مسند الإمام أحمد في قوة عشرة من معجم ابن جميع؛ هذه أيضًا موجودة في نسختين فقط.

"وهذا أعلى ما يكون مِنْ جِهَةِ الْقُرْآنِ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فَوَقَعَ لِي صَحِيحًا فِي غَيْرِ مَا حَدِيثٍ عَشْرَةُ رِجَالٍ ثِقَاتٍ بِاتِّصَالِ السَّمَاعِ وَالْمُشَافَهَةِ وَاللُّقِيِّ وَالِاجْتِمَاعِ.

فَأَمَّا سُورَةُ الصَّفِّ، فَأَخْبَرَنِي بِهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الشُّيُوخِ الثِّقَاتِ بِمِصْرَ وَدِمَشْقَ وَبَعْلَبَكَّ وَالْحِجَازِ مِنْهُمُ: الْمُسْنِدُ الصَّالِحُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صِدِّيقِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الصُّوفِيُّ الْمُؤَذِّنُ، بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ فِي يَوْمِ الْأَحَدِ الرَّابِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَتِسْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ تُجَاهَ الْكَعْبَةِ الْمعظمة، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي طَالِبِ بْنِ نِعْمَةَ الصَّالِحِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُنَجَّا

عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ اللَّتِيِّ"

وهكذا ضبطوها بتشديد اللام مفتوحة (اللَّ) وكسر التاء مخففة ثم بعدها ياء النسبة أو ياء النسب المشددة ابن الاتي؛ وقالوا: اللتي على وزن غني هو في اللغة: الملازم للموضع، أو هذا أحد معانيها.

" الْحَرِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْوَقْتِ عَبْدُ الْأَوَّلِ بْنُ عِيسَى بْنِ شُعَيْبٍ الصُّوفِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّاوُدِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمُّوَيْهِ السَّرْخَسِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عِمْرَانَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ بْنِ الْعَبَّاسِ السَّمَرْقَنْدِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّرَامِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ"

طبعًا هذا هو الصواب في هذ السند: الأوزاعي عن يحيي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام -كما سيأتي ببحث المؤلف بعد قليل-.

" قَالَ: قَعَدْنَا نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَتَذَاكَرْنَا فَقُلْنَا: لَوْ نَعْلَمُ أَيَّ الْأَعْمَالِ أَحَبَّ إِلَى اللهِ -تَعَالَى- لَعَمِلْنَاهُ، فَأَنْزَلَ - سُبْحَانَهُ -: (سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ) حَتَّى خَتَمَهَا، قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى خَتَمَهَا، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَقَرَأَهَا علينا ابْنُ سَلَامٍ، قَالَ يَحْيَى: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا أَبُو سَلَمَةَ، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا يَحْيَى."

إذًا هذا مسلسل، " قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا الْأَوْزَاعِيُّ. قَالَ الدَّرَامِيُّ: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ كَثِيرٍ قَالَ السَّمَرْقَنْدِيُّ: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا الدَّرِامِيُّ قَالَ السَّرَخْسِيُّ: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا السَّمَرْقَنْدِيُّ. قَالَ الدَّاوُدِيُّ: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا السَّرَخْسِيُّ. قَالَ عَبْدُ الْأَوَّلِ: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا الدَّاوُدِيُّ، قَالَ ابْنُ اللَّتِيِّ: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا عَبْدُ الْأَوَّلِ. قَالَ ابْنُ نِعْمَةَ الصَّالِحِيُّ: فَقَرَأَهَا

عَلَيْنَا ابْنُ اللَّتِّيِّ، قَالَ: شَيْخُنَا ابْنُ صِدِّيقٍ فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ نِعْمَةَ (قُلْتُ: أَنَا) " أي ابن الجزري.

"فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ صِدِّيقٍ تُجَاهَ الْكَعْبَةِ الْمُعَظَّمَةِ. هَذَا حَدِيثٌ جَلِيلٌ كُلُّ رِجَالِ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ، وَرُوِّيتُهُ أَيْضًا بِأَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْإِسْنَادِ بِاعْتِبَارِ تَقَدُّمِ سَمَاعِ مَنْ حَدَّثَنِي بِهِ وَجَلَالَتِهِ وَجَلَالَةِ شُيُوخِهِمْ وَتَقَدُّمِهِمْ، إِلَّا أَنِّي ذَكَرْتُ هَذِهِ الطُّرُقَ لِعِظَمِ الْمَكَانِ الَّذِي سَمِعْتُهَا بِهِ" وهو تجاه الكعبة المعظمة.

" مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَعَالِي رِوَايَاتِي وَلَا أَرْفَعَ سَمَاعًا، وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي جَامِعِهِ عَنِ الدَّارِمِيِّ كَمَا أَخْرَجْنَاهُ فَوَافَقْنَاهُ بِعُلُوٍّ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-، وَقَالَ:" أي الترمذي " قَدْ خُولِفَ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، فَرَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ، أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ." هو اختلط فيه على الأوزاعي على وجهين، يعني توضيح هذا الكلام:

الأوزاعي عن يحيي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام -وهذا هو الصواب الذي ذكرناه- والشيخ يقول: إنه وافق فيه الترمذي، لكن هناك من رواه الأوزاعي عن يحيي بن كثير، لكنه شك فيمن بعد ابن كثير: هل هو أبو سلمة عن عبد الله ابن سلام -كما هو عند الترمذي-، أو هل هو ابن أبي كثير عن هلال ابن أبي ميمونة عن عطاء ابن يسار عن سلام؟، وهذا كما يقول المؤلف بعد قليل: رواه ابن المبارك.

"(قُلْتُ:) " أي ابن الجزري "كَذَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ بِهِ مُسَلْسَلًا، وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، (ثَنَا)" أي حدثنا " ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ، فَتَابَعَ ابْنُ الْمُبَارَكِ مُحَمَّدَ بْنَ كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَزَادَ

بِرِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ عَنِ ابْنِ سَلَامٍ؛ فَيَكُونُ الْأَوْزَاعِيُّ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ يَحْيَى وَمِنْ عَطَاءٍ جَمِيعًا.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: أَيْضًا رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ نَحْوًا مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ.

(قُلْتُ:)" أي ابن الجزري " وَكَذَا رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مَزْيَدٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ كَمَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ سَوَاءٌ، وَبِهَذِهِ الْمُتَابَعَاتِ حَسُنَ الْحَدِيثُ وَارْتَقَى عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ.

وَأَمَّا سُورَةُ الْكَوْثَرِ، فَأَخْبَرَنِي بِهَا الشَّيْخُ الرُّحْلَةُ أَبُو عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ قُدَامَةَ الْمُقَدَّسِيُّ الْحَنْبَلِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بِسَفْحِ قَاسِيُونَ مِن دَيْرِ الْحَنَابِلَةِ" وطبعًا دير الحنابلة دير أي: جمع ديِّرة بتشديد الياء وطبعًا هذا اسم موضع كان موجودًا في زمن المؤلف، وليس هو من دارات العرب، لأن دارات العرب هناك دارات مشهورة أعتقد ألف فيها الإمام الأصمعي، حتى ألف رسالة بعنوان [دارات العرب] بهذا العنوان.

" ظَاهِرَ دِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْحَنْبَلِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ بِالسَّفْحِ"

هي بالجمع ديرة، فربما يعني تكون إذا كانت مفردة تكون دير، ولهذا أيضًا يجمعوها دارات التي هي دارة، هل الألف في دارة هي أصلها ياء؟ -الله أعلم-، لكن رسالة الأصمعي أعتقد أنها [دارات العرب] هكذا، ربما تجمع أيضًا أديرة.

" أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْحَنْبَلِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ بِالسَّفْحِ أَيْضًا ظَاهِرَ دِمَشْقَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ حَنْبَلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَنْبَلِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ ظَاهِرَ دِمَشْقَ مِنَ السَّفْحِ" أي من سفح قاسيون" أَخْبَرَنَا هِبَةُ اللهِ بْنُ الْحُصَيْنِ الْحَنْبَلِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ بِبَغْدَادَ -مَدِينَةِ السَّلَامِ-، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ الْمَذْهَبِ

الْحَنْبَلِيُّ قِرَاءَةً عليه بِبَغْدَادَ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مَالِكٍ الْقَطِيعِيُّ الْحَنْبَلِيِّ بِبَغْدَادَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ بِبَغْدَادَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي بِبَغْدَادَ، (ثَنَا) مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَغْفَى رَسُولُ اللهِ ﷺ إِغْفَاءَةً فَرَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا - إِمَّا - قَالَ لَهُمْ - وَإِمَّا - قَالُوا: لَهُ: لِمَ ضَحِكْتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنِّي أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آنِفًا سُورَةٌ؛ فَقَرَأَ، يَعْنِي (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) حَتَّى خَتَمَهَا قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَا الْكَوْثَرُ؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: هُوَ نَهْرٌ أَعْطَانِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ فِي الْجَنَّةِ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، آنِيَتُهُ عَدَدُ الْكَوَاكِبِ، يُخْتَلَجُ الْعَبْدُ مِنْهُمْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي؛ فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ". هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ وَعَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ كِلَاهُمَا عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ عَنْ أَنَسٍ."

"وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَسْمَلَةَ نَزَلَتْ مَعَ السُّورَةِ، وَفِي كَوْنِهَا مِنْهَا، أَوْ فِي أَوَّلِهَا احْتِمَالٌ، وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ مَدَنِيَّةٌ، وَقَدْ أَجْمَعَ مَنْ نَعْرِفُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَدَدِ وَالنُّزُولِ عَلَى أَنَّهَا مَكِّيَّةٌ، -وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ-"

اعترض الشهاب الخفاجي على قول المؤلف بالإجماع فقال: (**فيه نظرٌ مع وجود الاختلاف فيها**) قلت: ويمكن الجواب عن المؤلف أن هذا الاعتراض لا يُسلَّم؛ لأن المؤلف خص الإجماع بمن يعرفه من علماء العدد، لأنه قال (**وأجمع من نعرفه**) ولم يجعله عامًّا؛ مع التنبيه على أن الخفاجي رَحِمَهُ اللَّهُ لم ينقل هذه العبارة أعني: من علماء العدد -والله أعلم-، وهذا التعليق للعبد الضعيف.

" - وَأَمَّا الْحَدِيثُ - فَمِنْهُ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الشُّيُوخِ الثِّقَاتِ الْمُسْنِدِينَ مِنْهُمْ: الرَّئِيسُ الْكَبِيرُ الأصيل أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ سُلَيْمَانَ

الْأَنْصَارِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وأنا أسمع فِي يَوْمِ السَّبْتَ ثَامِنَ عَشَرَ مِنْ رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ بِدَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَفِيَّةِ دَاخِلَ دِمَشْقَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ بِسْفَحِ قَاسِيُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْيَمَنِ زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ الْكِنْدِيُّ وَغَيْرُهُ، أَخْبَرَنَا الْقَاضِي، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ الْبَرْمَكِيُّ الْفَقِيهُ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَوسِيٍّ. ثِنَا أَبُو مُسْلِمٍ إبراهيم بن عبدالله بن مسلم الْكَجِّيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيُّ، ثنا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا. قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَنْصُرُهُ مَظْلُومًا، فَكَيْفَ أَنْصُرُهُ ظَالِمًا؟

قَالَ: تَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ؛ فَذَلِكَ نَصْرُكَ إِيَّاهُ. هَذَا حَدِيثٌ صحيح مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ مُسَدَّدٍ عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ بِهِ، فَكَأَنَّ شُيُوخَنَا سَمِعُوهُ مِنَ الْكُشْمِيهَنِّي؛ هكذا ضبطوه الكشميهني بضم الكاف وسكون الشين وبعدها ميمٌ مكسورة بعدها ياء ساكنة بعدها هاء مفتوحة بعدها نون مشددة (الْكُشْمِيهَنِّي)، نعم هكذا، ونقلت أيضًا يعني هكذا ضبطوه بالحروف لم يضبطوه بالحركات وإنما ضبطوه بالحروف يراجع الأنساب ومعجم البلدان وغيره.

" وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ" طبعًا الكشميهني هي قرية من قرى مرو " وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ الْمُؤَدِّبِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ كَمَا أَخْرَجْنَاهُ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. فَوَقَعَ لَنَا بدلًا عَالِيًا جِدًّا " طبعًا، و(بدلًا) أيضًا من مصطلحات علم الحديث -ذكرناها في أول الكتاب-.

" حَتَّى كَأَنَّا سَمِعْنَاهُ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْفَتْحِ الْكَرُوخِيِّ وتوفي الكَرُوخِيُّ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ" يعني الشيخ يقول: حتى كأنّا سمعناه من أصحاب أبي

الفتح الكروخي، والكروخي مات سنة خمسمائة وثمانية وأربعين، فيقول الشيخ: " فَبَيْنِي وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ عَشْرَةُ رِجَالٍ ثِقَاتٍ عُدُولٍ، وَهَذَا سَنَدٌ لَمْ يُوجَدِ الْيَوْمَ فِي الدُّنْيَا أَعْلَى مِنْهُ وَلا أَقْرَبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ فَعَيْنَايَ عَاشِرُ عَيْنٍ رَأَتْ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ. "

لكن وجدت بعد ذلك -كما هو في الحاشية رقم اثنين-: جاء في ترجمة أبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بقطب الدين النهرواني، وهو كان حيًّا من سنة تسعمائة وسبعة عشر، وتوفي سنة تسعمائة وتسعين من الهجرة يعني بعد ابن الجزري؛ لأن ابن الجزري توفي ثماني مائة وثلاثة وثلاثين، وهذا ولد سنة تسعمائة وسبعة عشر.

فوجدت في ترجمته في [فهرس الفهارس] للكتاني، الجزء الثاني صفحة تسعمائة وسبعة وأربعين، وجدت أن له مسلسلًا عُشاريًا بينه وبين النبي ﷺ عشرة أنفس قال: -الله أعلم- أن هذا الكلام للكتاني، يقول: ( **وقد افتخر قبل هذا**) أي قبل هذا الوقت (**بنحو مائة وخمسين عامًا بعُشاري السند رواه الحافظ بن الجزري في [النشر]**)

فقطب الدين النهرواني ولد بعد وفاة ابن الجزري بسبعين سنة تقريبًا؛ فهذا عنده مسلسل عشاري بينه وبين النبي عشرة هذا ذكره الشيخ الكتاني -رحمة الله عليه- في كتابه [فهرس الفهارس] -والله أعلم-.

يقول الشيخ ابن الجزري: " وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذِهِ الطرف؛ -وَإِنْ كُنْتُ خَرَجْتُ عَنْ مَقْصُودِ الْكِتَابِ- لِيُعْلَمَ مِقْدَارُ عُلُوِّ الْإِسْنَادِ، وَأَنَّهُ كَمَا قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ -: الْإِسْنَادُ الْعَالِي قُرْبَةٌ إِلَى اللهِ -تَعَالَى- وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ، وَرُوِّينَا عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ: مَا تَشْتَهِي؟ فَقَالَ: بَيْتٌ خَالٍ وَإِسْنَادٌ عَالٍ. وَقَالَ أَحْمَدُ

بْنُ حَنْبَلٍ: الْإِسْنَادُ الْعَالِي سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَفَ. وَقَدْ رَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مِصْرَ"

طبعًا في حاشية من حواشي [النشر] مكتوب: لعلها إلى الشام، وقضية مصر واقعة أخرى.

" وَقَدْ رَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مِصْرَ لِحَدِيثٍ وَاحِدٍ بَلَغَهُ عَنْ مَسْلَمَةَ بْنِ مُخَلَّدٍ " طبعًا هنا تعليق طويل -الله أعلم- لا نضيع فيه الوقت.

" وَلَا يُقَالُ: إِنَّمَا رَحَلَ لِشَكِّهِ فِي رِوَايَةِ مَنْ رَوَاهُ لَهُ عَنْهُ فَأَرَادَ تَحْقِيقَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُصَدِّقِ الرَّاوِيَ لَمْ يَرْحَلْ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِهِ، وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ الْإِسْنَادَ خِصِّيصَةُ اللهِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ وَسُنَّةٌ بَالِغَةٌ مِنَ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَطَلَبُ الْعُلُوِّ فِيهِ سُنَّةٌ مَرْغُوبٌ فِيهَا، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ لِأُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ أَنْ تُسْنِدَ عَنْ نَبِيِّهَا إِسْنَادًا مُتَّصِلًا غَيْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وَالْعُلُوُّ يَنْقَسِمُ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:

أَجَلُّهَا الْقُرْبُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَمِنْ ثَمَّ تَدَاعَتْ رَغَبَاتُ الْأَئِمَّةِ وَالنُّقَّادِ، وَالْجَهَابِذَةِ وَالْحُفَّاظِ مِنْ مَشَايِخِ الْإِسْلَامِ إِلَى الرِّحْلَةِ إِلَى أَقْطَارِ الْأَمْصَارِ، وَلَمْ يُعد أَحَدٌ مِنْهُمْ كَامِلًا إِلَّا بَعْدَ رِحْلَتِهِ، وَلَا وَصَلَ مَنْ وَصَلَ إِلَى مَقْصُودِهِ إِلَّا بَعْدَ هِجْرَتِهِ، نَسْأَلُ اللهَ -تَعَالَى- أَنْ يُوَفِّقَنَا لِأَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَيْهِ، وَلِأَنْفَعِ الْعُلُومِ لَدَيْهِ؛ فَإِنَّهُ مَالِكُ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

وَلَا بَأْسَ بِتَقْدِيمِ فَوَائِدَ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا لِمُرِيدِ هَذَا الْعِلْمِ قَبْلَ الْأَخْذِ فِيهِ: كَالْكَلَامِ عَلَى مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَصِفَاتِهَا، وَكَيْفَ يَنْبَغِي أَنْ يُقْرَأَ الْقُرْآنَ: مِنَ التَّحْقِيقِ، وَالْحَدَرِ، وَالتَّرْتِيلِ، وَالتَّصْحِيحِ، وَالتَّجْوِيدِ، وَالْوَقْفِ، وَالِابْتِدَاءِ، مُلَخَّصًا مُخْتَصَرًا، إِذْ بَسْطُ ذَلِكَ بِحَقِّهِ ذَكَرْتُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فَأَقُولُ:".

فيقول الشيخ "أما مخارج الحروف" وهذه -إن شاء الله- نبدأ بها الحصة المقبلة -إن شاء الله- ونكتفي بذلك هنا، طبعًا هنا هذه الخاتمة التي ختم بها الشيخ كلامه عن الأسانيد يبين لنا: أن مخارج الحروف ليست من مفردات علم القراءات -كما سيأتينا أيضًا في الوقف والابتداء أنه ليس من مفردات علم التجويد وإنما هي أشياء مكملة ومحسنة له-، ولهذا يقول: هذه فوائد لابد من معرفتها لمريد هذا العلم لمن يريد علم القراءة، نعم، أو كمدخل.

س: شيخنا، هل علم التجويد لازم؟

ش: التجويد أساسي؛ كيف أقرأ القرآن قبل أن أتعلم التجويد؟ ثم بعد ذلك طبعًا سيطيل النفس بعض الشيء في مخارج الحروف وصفاتها، ثم سيدخل في التجويد، وسيطيل أيضًا في التفخيم والترقيق، ثم سيذكر الوقف والابتداء، ثم بعد ذلك سيدخل في بداية ما يتعلق بالقراءة وهو باب الاستعاذة، والصفحة ستمائة وأربع وعشرون، ونحن الآن في صفحة خمسمائة وست وعشرين يعني تقريبًا مائة صفحة متعلقة بمخارج الحروف يعني في هذه المقدمة حقيقة.

ولهذا نلاحظ أن الشيخ ابن الجزري هو ذكر المقدمة لكتابه شملت عدة علوم، فمن بداية الكتاب إلى هنا لا أدري كم صفحة؟ مائتا صفحة على طبعة الشيخ الضباع

يعني مائتين وثلاثة وأربعون صفحة هذا جيد يعني اعتمدنا على ترقيم الهوامش على ترقيم طبعة الشيخ الضباع.

هذه علامة الطبعة طبعة الضباع، ولهذا -سبحان الله- تفيدنا كثيرًا -إن شاء الله-.

فكانت فكرتها حلوة وهذه طبعًا من فكرة شيخنا الدكتور إبراهيم الدوسري -

حفظه الله-، نقول: مائتين وثلاثة وأربعون صفحة، وتقريبًا هي نصف المجلد، فتقريبًا ربع الكتاب يعني ربع كتاب [النشر] عبارة عن مقدمة للنشر، يعني لو أن الشيخ يعني فقط لم يُرِد هذه المقدمة، ولو أراد فقط أن يدخل في القراءة كانت المقدمة صفحتين أو ثلاث صفحات، ثم يذكر إسناده، ثم يذكر البسملة و و، و، لكن جعل ما يقارب ربع كتابه هو عبارة عن مدخل لهذا الكتاب العظيم، وهو كتاب [النشر] الذي نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يوفقنا لفهمه، وأن يوفقنا لختمه أيضًا، ويفتح علينا في القرآن الكريم وعلومه، ويرزقنا حسن الفهم عن العلماء.

فقصارى مرادنا وقصارى جهدنا أن نفهم ما يريد العلماء من كلامهم، فإذا فهمنا كلام العلماء فهذا بحد ذاته إنجاز، هذا -والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم- وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

❀◊❀



# الدرس السادس والثلاثون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، نبدأ اليوم -إن شاء الله- بقراءة مخارج الحروف، وإذا سمح الوقت -إن شاء الله نقرأ أيضًا الصفات-،

**فقال ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ( أَمَّا مَخَارِجُ الْحُرُوفِ:

فَقَدِ اخْتَلَفُوا فِي عَدَدِهَا، فَالصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَنَا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ: كَالْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، وَمَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ، وَأَبِي الْحَسَنِ شُرَيْحٍ وَغَيْرِهِمْ، سَبْعَةَ عَشَرَ مَخْرَجًا، وَهَذَا الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ حَيْثُ الِاخْتِبَارُ، وَهُوَ الَّذِي أَثْبَتَهُ أَبُو عَلِيِّ بْنُ سِينَا فِي مُؤَلَّفٍ أَفْرَدَهُ فِي مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَصِفَاتِهَا.

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ وَالْقُرَّاءِ: هِيَ سِتَّةَ عَشَرَ؛ فَأَسْقَطُوا مَخْرَجَ الْحُرُوفِ الْجَوْفِيَّةِ الَّتِي هِيَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ، وَجَعَلُوا مَخْرَجَ " الْأَلِفِ" مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ، وَ " الْوَاوِ " مِنْ مَخْرَجِ الْمُتَحَرِّكَةِ) أي من مخرج الواو المتحركة ( وَكَذَلِكَ " الْيَاءُ ") أي وكذلك الياء جعلوها من مخرج الياء المتحركة.

( وَذَهَبَ قُطْرُبٌ) وهو من أئمة اللغة، ( وَالْجَرْمِيُّ وَالْفَرَّاءُ) وهما من أئمة النحو ( وَابْنُ دُرَيْدٍ) وهو من أئمة اللغة،( إِلَى أَنَّهَا أَرْبَعَةَ عَشَرَ؛ فَأَسْقَطُوا مَخْرَجَ النُّونِ وَاللَّامِ وَالرَّاءِ وَجَعَلُوهَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا الْأَوَّلُ) أي أنها سبعة عشر ( لِظُهُورِ ذَلِكَ فِي الِاخْتِبَارِ.)

**هنا وقفة قصيرة -إن شاء الله- نلاحظ أن الشيخ يقول**: إن القول المختار عنده هو سبعة عشر، أن مخارج الحروف سبعة عشر، وقال: إن هذا المذهب هو مذهب الخليل ابن أحمد ومكي ابن أبي طالب والإمام الهذلي والإمام ابن شريح وغيرهم، وموجود عندما وثَّقنا هذا الكلام، وجدت أن ما ذكره المؤلف عن الخليل من أنها سبعة عشر، الموجود في المراجع يختلف، المشهور عنه أنها ستة عشر، ولكن ليس هذا هو القصد، القصد هو الرد على من يقول، وخاصة بعض الذين حققوا بعض كتب التجويد وأيضًا الدكتور/ أيمن في تحقيقه للنشر، وأيضًا الشيخ الذي حقق [شرح الشاطبية] للجعبري أو السيد فرغلي، فرغلي عرباوي -حفظهم الله جميعًا-.

وبالذات الشيخ أيمن والشيخ عرباوي، ذكرا طبعًا هذا القول أنه لا يصح، أو أن هذا القول لم يقلْه أحدٌ قبل ابن الجزري، وهذه أعتقد أنها عبارة الشيخ عرباوي؛ حتى لا ننسب إليه ما لم يقله، لكن عندنا عبارة هذا مفهومها، أن القول بأنها سبعة عشر هذا القول لم يقلْ به أحدٌ قبل ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والعجب والغرابة أن الشيخ هذا نفسه -الشيخ عرباوي حفظه الله- هو نفسه حقق كتاب الجعبري [شرح الشاطبية] للجعبري، والجعبري صرح بأنها سبعة عشر، أن مذهب الخليل سبعة عشر، فالجعبري يرد على هؤلاء بأن هناك من يقول: بأنها سبعة عشر، وهناك من ينسبها إلى الخليل سبعة عشر.

**الذي يهمنا هو هذه النقطة**: أن الإمام ابن الجزري ليس وحده هو الذي يقول بأن مخارج الحروف سبعة عشر، وليس الوحيد الذي نسب هذا القول إلى الخليل ابن أحمد، فقاله قبله شيخه ابن الجندي أيضًا في كتابه [البستان]، وربما أيضًا في شرحه على [الشاطبية والجوهر النضيد]، وأيضًا الخليل ابن أحمد.

لكن أقدم من وجدته ذكر عدد المخارج عند الخليل هو ما نقله الإمام أبو

حيان -رحمة الله عليه- في كتابه [تذكرة النحاة] نقلًا عن كتاب هو سماه [الزهكال] في حصر الحروف والمصادر والأفعال، حقيقة (الزهكال) هذه لم أعرف معناها، وبحثت عنها في الكتب، فما وجدتها في كتب اللغة والتصريف فما وجدتها.

فربما الطبعة من كتاب [تذكرة النحاة] ربما كان فيها هذا الاسم مصحَّفًا -والله أعلم-، المهم أن هذا الكتاب لإمام من أئمة اللغة وهو أبو أسامة جُنادة بن محمد اللغوي، لما تكلم عن مخارج الحروف ذكر ثلاثة أسانيد عن الخليل ابن أحمد: إسناد عن الأخفش، وإسناد عن أبي المظفر، المهم أن سندين من هذه الأسانيد الثلاثة ليس فيها تعيين لعدد المخارج.

**الخليل يذكر يقول**: المخارج كذا وكذا، لكن لم يذكروا أن الخليل يقول: أنها ستة عشر أو سبعة عشر، لكن إسناده -أي إسناد أبي أسامة جنادة- بإسناده عن الأخفش، الأخفش يقول: سألت الخليل عن حروف المعجم وعن أحيازها ومجاريها، وقالوا: الأحياز المخارج، ومجاريها إلى الفم فقال: الحروف العربية -وهذا كلام الخليل ابن أحمد- نقله عنه الأخفش بن سعيد، ونقله أبو حيان بواسطة كتاب [الزهكال].

**المهم الخليل يقول**: الحروف العربية فثمانية وعشرون أصلًا، ولها ستةَ عَشرَ حيِّزًا، إذًا هذا نص قديم جدًا -إذا صح-، والأخفش ينقل عن الخليل مباشرة، فهل الخليل بن أحمد لما أخبر الأخفش بأن عدد الحروف ستة عشر، أخبره قبل أن يقرر ويكتب ما في العين أم بعده؟ لا ندري، لكن بعض العلماء فهموا -ومنهم الجعبري- أن عدم ذكر سيبويه لمخرج الحروف الجوفية، وذكرها عند الخليل؛ يكون هذا الوجه هو الوجه السابع عشر الزائد على الأوجه الستة عشر، الذي يهمنا هو هذه النقطة: وهي أن النقول تتضارب عن الخليل بن أحمد، عندنا نص صريح الآن عن الأخفش أنه يقول: أن الخليل يقول: إنها ستة عشر، والجعبري يقول

الخليل يقول: إنها عنده سبعة عشر مخرجًا، وعندنا أيضًا من كتب في هذا المجال، لما رجعت إلى هذا الموضوع؛ وجدت أن بعضهم يقول: الموجود في [العين] هو أحد عشر مخرجًا، وطبعًا هذا بالاقتضاء، وهذا لا يُعتمد، ما ذكره الشيخ في [العين] أرى أنه لا يُعتمد لماذا؟

لأن الكلام الذي يُقال حول كتاب [العين] هل هو أساسٌ للخليل أم لا، هل هو كتب بعضه وترك بعضه، هذا الخلاف معروف ومشهور، لكن الذي صار عليه أهل القراءات بعد ابن الجزري هو اعتمادهم على أن المخارج (سبعةَ عشرَ مخرجًا) وليست (ستة عشر مخرجًا)، وعرفنا أن الوجه الزائد على الأوجه الستة عشر أو المخارج الستة عشر التي ذكرها سيبويه، الوجه الزائد عليها هو أنه: لم يَعُدَّ مخارج الجوف، وإنما جعل مخارج الجوف مع حروفها.

ولاشك أن هناك فرقًا بين حروف المد -كحروف مد- وبين هذه الحروف وهي محركة، بعد ذلك الجرمي والقرطبي يقول: إنها أربعةَ عشرَ وإلى غير ذلك.

طبعًا الرسالة التي أشار إليها الشيخ وهي تأليف ابن سينا -رحمة الله عليه- إن كان مات على الإسلام، لأنهم يقولون: أن هناك رواية تقول: أنه تاب في آخر حياته ورجع، ونرجو له ذلك، ونترحم عليه وعلى غيره من هذا الباب، وعفا الله عنّا وعنه وعن المسلمين جميعًا.

**هذه الرسالة -حقيقة لما بحثت وجدت رساله له بهذا العنوان**: بأنها في مخارج الحروف وصفاتها، لكن يذكرون أن له رسالة وقد طُبعت، وطُبعت على نسختين- حقيقة على نسختين مختلفتين كثيرًا، فقال الأساتذة الذين حققوا هذه الرسالة وطبعوها: كل نسخة على حدة في مجلدٍ واحد، هي رسالة صغيرة جدًا، لكن لم يعتمدوا فيها التحقيق من حيث إنهم يختارون متنًا من هذيْن المتنيْن، لا، وإنما

طبعوها على نسخة ألف مثلًا؛ جعلوها متنًا خاصًا، ولما انتهت ألحقوا بها النسخة الثانية، وفيها بعض الخلافات في بعض المسائل العلمية.

هذا إذا كان هذه الرسالة هي المقصودة بكلام الشيخ ابن الجزري؛ لأنه حقيقة لما رجعت إليها ما وجدت فيها، هو أشار إلى مخارج الحروف لكن لم يُشِر إلى هذه القضية التي من أجلها الشيخ ابن الجزري يقول: وهو الذي أثبتَهُ، الضمير في (أثبته) يعود على القول بأنها سبعة عشر مخرجًا، فيقول: هو الذي أثبته أي: هذا القول بأنها سبعة عشر مخرجًا أثبته أبو علي ابن سينا في رسالته [مخارج الحروف وصفاتها].

الرسالة التي طبعت لابن سينا -وفيها ذكر المخارج والصفات- ليس فيها هذه الجزئية، ليس فيها تعرض بأن المخارج عددها كذا أو كذا -والله أعلم-.

**ط**: إذا كتاب [العين] لا نجد أنه قال أحد عشر...

**ش**: ما نجد أحد عشر لأنهم مختلفون: بعضهم يقول أحد عشر، وبعضهم يقول عشرة، وكل واحد حسب فهمه، وحسب تعداده لهذه المخارج، و لما جاء واحد مثل محدثكم -لا يفهم في هذه الأمور كثيرًا- وجدتها أكثر من عشرين، لكن ما هو ضابط المخارج التي اعتمدوا عليها؛ ولهذا الذين درسوا كتاب [العين] بعضهم يقول عدد المخارج فيه كذا، وبعضهم عدد مخارج الحروف كذا، وهم من أهل التخصص.

**فلهذا نقول**: ربما يكون هذا القول نُقل عن الخليل ابن أحمد عن طريق المجالس أو عن طريق الدروس، وربما لم يسجله، أو ربما -كما يظهر من صنيع الجعبري- أنه فهم، لأن الجعبري فهم، يقول: إنها بذكره لمخرج الجوف أصبحت سبعة عشر مخرجًا.

قال الشيخ:

(وَاخْتِيارُ مَخْرَجِ الْحَرفِ مُحَقِّقًا) كيف نعرف مخرج الحرف؟:( هُوَ أَنْ تَلْفِظَ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَتَأْتِيَ بِالْحُرُفِ بَعْدَهَا سَاكِنًا أَوْ مُشَدَّدًا، وَهُوَ أَبْيَنُ مُلَاحَظًا فِيهِ صِفَاتُ ذَلِكَ الْحُرُفِ) وهذا يختلف، أظن أن هذا كلام الخليل، لكن عند سيبويه يقول العكس، سيبويه في الكتاب يقول العكس: تذكر الحرف وبعد ذلك تثبت عليه الألف، -فالله أعلم- هل هو سيبويه، لكن هذا قاله الأعلم الشنتمري لكن لا أدري هل هو كلام الأعلم الشنتمري كلام نصه أم ينقله عن سيبويه، أنا لم أتأكد لكن الكلام موجود في كتاب [النكت] على سيبويه للأعلم الشنتمري، يقول: (قا) حتى هو قال بهذه الحركات الثلاثة (قا، قي، قو) وهكذا.

فهذه الهيئة تختلف عن الهيئة التي ذكرها الشيخ هنا، وربما تكون هي عن الخليل ابن أحمد.

(الْمَخْرَجُ الْأَوَّلُ- الْجَوْفُ: وَهُوَ لِلْأَلِفِ وَالْوَاوِ السَّاكِنَةِ الْمَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا، وَالْيَاءِ السَّاكِنَةِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ تُسَمَّى حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ، وَتُسَمَّى الْهَوَائِيَّةَ وَالْجَوْفِيَّةَ. قَالَ الْخَلِيلُ: وَإِنَّمَا نُسِبْنَ إِلَى الْجَوْفِ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ انْقِطَاعِ مَخْرَجِهِنَّ. وقَالَ مَكِّيٌّ: وَزَادَ غَيْرُ الْخَلِيلِ مَعَهُنَّ الْهَمْزَةُ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَهَا مِنَ الصَّدْرِ، وَهُوَ يَتَّصِلُ بِالْجَوْفِ.

قُلْتُ:) أي ابن الجزري ( الصَّوَابُ اخْتِصَاصُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِالْجَوْفِ دُونَ الْهَمْزَةِ، لِأَنَّهُنَّ أَصْوَاتٌ لَا يَعْتَمِدْنَ عَلَى مَكَانٍ حَتَّى يَتَّصِلْنَ بِالْهَوَاءِ بِخِلَافِ الْهَمْزَةِ.

الْمَخْرَجُ الثَّانِي- أَقْصَى الْحَلْقِ: وَهُوَ لِلْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ. فَقِيلَ: عَلَى مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقِيلَ: الْهَمْزَةُ أَوَّلُ.

الْمَخْرَجُ الثَّالِثُ - وَسَطُ الْحَلْقِ: وَهُوَ لِلْعَيْنِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَتَيْنِ، فَنَصَّ مَكِّيٌّ

عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ قَبْلَ الْحَاءِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ وَغَيْرِهِ، وَنَصَّ شُرَيْحٌ عَلَى أَنَّ الْحَاءَ قَبْلُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَهْدَوِيِّ وَغَيْرِهِ.

الْمَخْرَجُ الرَّابِعُ- أَدْنَى الْحَلْقِ إِلَى الْفَمِ: وَهُوَ لِلْغَيْنِ وَالْخَاءِ، وَنَصَّ شُرَيْحٌ عَلَى أَنَّ الْغَيْنَ قَبْلَ الحاء، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ أَيْضًا، وَنَصَّ مَكِّيٌّ عَلَى تَقْدِيمِ الْخَاءِ، وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خَرُوفٍ النَّحْوِيُّ: إِنَّ سِيبَوَيْهِ لَمْ يَقْصِدْ تَرْتِيبًا فِيمَا هُوَ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ. قُلْتُ:) أي: ابن الجزري ( وَهَذِهِ السِّتَّةُ الْأَحْرُفُ الْمُخْتَصَّةُ بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْمَخَارِجِ: هِيَ الْحُرُوفُ الْحَلْقِيَّةُ.

الْمَخْرَجُ الْخَامِسُ- أَقْصَى اللِّسَانِ مِمَّا يَلِي الْحَلْقَ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنَكِ: وَهُوَ لِلْقَافِ، وَقَالَ شُرَيْحٌ: إِنَّ مَخْرَجَهَا مِنَ اللَّهَاةِ مِمَّا يَلِي الْحَلْقَ وَمَخْرَجَ الْخَاءِ.

المخرج السادس- أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك: وهو للكاف، وهذان الحرفان يُقال لكلٍّ منهما لَهَوِيٌّ نِسبةً إلى اللهاة وهي بين الفم والحلْق)

هنا في نسخة الدكتور/ أيمن في تحقيقه للنشر لما جاء عند المخرج السادس، ابن الجزري يقول: "أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلًا وما يليه من الحنك وهو للكاف"، هنا انتهى الكلام في جميع النسخ، جميع النسخ التي عندي: ثمانية عشر نسخة كلها متفقة على ذلك وهو للكاف بعده "وهذان الحرفان"، الشيخ أيمن بعد قوله: "وهو للكاف" في المتن فتح قوسين وكتب بينهما: "وقال شريح إن مخرجها من اللّهاة مما يلي الحنك"؛ هذه زيادة، وطبعًا الشيخ يقول: ما بين المعكوفتين من ألف فقط، من نسخة واحدة عنده من النسخ الأربعة.

حقيقة استوقفتني هذه الزيادة، أولًا: هي ليست موجودة في النسخ الأربعة التي

عند الشيخ وهي موجودة في نسخة واحدة من هذه النسخ التي رمز إليها بالألف، وهذه النسخة حتى الشيخ الدكتور/ أيمن جعلها -لما جاء يتكلم عن النسخ التي اعتمد عليها- جعلها آخر النسخ التي ذكرها.

لكن وجدت نسخة واحدة من النسخ الموجودة عندي لما جاءت تتكلم عن المخرج الخامس وهو أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك، وهو للقاف، طبعًا أنا رجعت إلى ثمانية عشر نسخة، سبعة عشر نسخة فيها الكلام الموجود الآن أمامكم في الكتاب، النسخة هذه، وهي نسخة أهداها إليَّ زميلنا الأستاذ الدكتور/ خالد أبو الجود، وإذا كان يسمعني فأقول له: يا دكتور خالد أنت رمزت إلى هذه النسخة بالألف، فهل هذه هي نفس النسخة التي يرجع إليها الدكتور/ أيمن؟

الله أعلم، الذي يظهر في المقارنة، أنا قارنت بين هذا الموضع وموضعٍ آخر، سيأتي أيضًا الدكتور/ أيمن ورجح فيه ما في النسخة ألف، فكنت أظن أنهما نسخة واحدة، لكن اتضح أن بينهما خلاف...

والذي يهمنا الآن: جميع النسخ التي عندي ما عدا واحدة، فيها للقاف، وقال شريح: إن مخرجها من اللهاة إلى نهاية ما ذكرناه منذ قليل، هذه النسخة بعد كلمة **"وهو للقاف"** - هذه النسخة -وهي نسخة قديمة- نقلت من أصلٍ مكتوب سنة ثمانمائة وخمس وعشرين تقريبًا.

بعد قوله: **" فوق الحنك وهو للقاف"** هنا في المتن وُضع سهمٌ على جهة اليمين؛ معناه أن فيه سقطًا، وكُتب في الحاشية على اليمين: **"الحلق وهو للقاف والحلق ومخرج الخاء، والْمَخْرَجُ السَّادِسُ - أَقْصَى اللِّسَانِ مِنْ أَسْفَلِ مَخْرَجِ الْقَافِ مِنَ اللِّسَانِ قَلِيلًا وَمَا يَلِيهِ مِنَ الْحَنَكِ - وَهُوَ لِلْكَافِ"** ثم بعد ذلك نرجع إلى "وقال شريح...".

**ط**: فيه تقديم وتأخير يا شيخ؟

**ش**: نعم، لاحظتم -إن شاء الله- يكون الوصف واضحًا، في هذه النسخة بعد كلمة **"فوقه من الحنك وهو للقاف"** الذي هو في المخرج الخامس، بعد "وهو للقاف" في هذه النسخة حدث سقط وانتبه إليها الناسخ فوضع سهمًا وأشار إلى اليمين في الحاشية وكتب كل هذا الكلام، إلى... وأدخل المخرج السادس.

عبارة " **وقال شريح إن مخرجها من اللهاة مما يلي الحلق"** هذا موجود حسب هذه النسخة موجود في المخرج السادس، أنا أخاف أن تكون النسخة التي عند الدكتور/ أيمن، أخاف أن تكون منقولة من هذه النسخة.

والملحوظة الثانية أيضًا: في تحقيق الدكتور/ أيمن أنه بدا في هذه النسخة المحققة أن هناك نصين نقلهما ابن الجزري عن شريح؛ وهذا ليس موجودًا في النسخ: فشريح نصه منقول عنه في المخرج الخامس، فهذه النسخة التي عند الدكتور/ أيمن هل فيها نص شريح في المخرج الخامس ونقل عنه ابن الجزري هذا في المخرج السادس؟ هذه ثمانية عشر نسخة غير موجود فيها.

الله أعلم ربما يكون هذا هو سبب الإشكال عند النسخة التي اعتمدها الدكتور/ أيمن، إلا إذا كانت النسخة التي عند الدكتور/ أيمن، التي رمز لها بالألف، وجاء بها بهذا النص الذي أقحمه وجعله هنا، إلا إذا كان الكلام موجودًا فيها في متنها، إذا كان موجود في متنها؛ هذا أيضًا كلام آخر.

فالذي يظهر لنا الآن استنادًا إلى هذه النسخة، أخاف أن يكون الموجود في النسخة التي عند الدكتور/ أيمن نقْلًا من هذه النسخة التي الكلام فيها في الحاشية وليس في المتن، ولما نقلها في الحاشية أدمج بين نصي ابن الجزري -والله أعلم-.

(الْمَخْرَجُ السَّابِعُ- لِلْجِيمِ وَالشِّينِ الْمُعْجَمَةِ، وَالْيَاءِ غَيْرِ الْمَدِّيَّةِ: مِنْ وَسَطِ

اللِّسَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَسَطِ الْحَنَكِ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْجِيمَ قَبْلَهما، وَقَالَ الْمَهْدَوِيُّ: إِنَّ الشِّينَ تَلِي الْكَافَ، وَالْجِيمَ وَالْيَاءَ يَلِيَانِ الشِّينَ، وَهَذِهِ هِيَ الْحُرُوفُ الشَّجَرِيَّةُ)

طبعًا نحن علقنا خلال النسخ وهنا في الكتاب لا نرجع إلى التعليقات التي لا تفيدنا كثيرًا.

(الْمَخْرَجُ الثَّامِنُ- لِلضَّادِ الْمُعْجَمَةِ: مِنْ أَوَّلِ حَافَّةِ اللِّسَانِ وَمَا يَلِيهِ مِنَ الْأَضْرَاسِ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَمِنَ الْأَيْمَنِ عِنْدَ الْأَقَلِّ) يعني: عند الأقل من الناس أو عند الأكثر من الناس ( وَكَلَامُ سِيبَوَيْهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَكُونُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَقَالَ الْخَلِيلُ: إِنَّهَا أَيْضًا شَجَرِيَّةٌ يعني مِنْ مَخْرَجِ الثَّلَاثَةِ قَبْلَها، وَالشَّجْرُ عِنْدَهُ) أي: عند الخليل (هو مَفْرَجُ الْفَمِ - أَيْ مَفْتَحُهُ - وَقَالَ غَيْرُ الْخَلِيلِ:) وهو أبو عمرو الشيباني (وَهُوَ مَجْمَعُ اللَّحْيَيْنِ عِنْدَ الْعَنْفَقَةِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ تَكُنِ الضَّادُ مِنْهُ)

إذًا غير الخليل هذا عرفناه وهو: أبو عمرو الشيباني صاحب كتاب [الجيم] كما صرح به أبو العلاء الهمذاني في تمهيده.

(الْمَخْرَجُ التَّاسِعُ- لِلَّامُ: مِنْ حَافَّةِ اللِّسَانِ مِنْ أَدْنَاهَا إِلَى مُنْتَهَى طَرَفِهِ وَمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا يَلِيهَا مِنَ الْحَنَكِ الْأَعْلَى، مِمَّا فُوَيْقَ الضَّاحِكِ وَالنَّابِ وَالرَّبَاعِيَةِ وَالثَّنِيَّةِ.

الْمَخْرَجُ الْعَاشِرُ- لِلنُّونِ: مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فَوْقَ الثَّنَايَا أَسْفَلَ اللَّامِ قَلِيلًا.

الْمَخْرَجُ الْحَادِيَ عَشَرَ- لِلرَّاءِ: وَهُوَ مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فُوَيْقَ الثَّنَايَا الْعُلْيَا، غَيْرَ أَنَّهَا أَدْخَلُ فِي ظَهْرِ اللِّسَانِ قَلِيلًا، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةَ يُقَالُ لَهَا: الذَّلَقِيَّةِ، نِسْبَةً إِلَى مَوْضِعِ مَخْرَجِهَا، وَهُوَ طَرَفُ اللِّسَانِ. إِذْ طَرَفُ كُلِّ شَيْءٍ ذَلَقُهُ.

الْمَخْرَجُ الثَّانِي عَشَرَ- لِلطَّاءِ وَالدَّالِ وَالتَّاءِ: مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأُصُولِ الثَّنَايَا

الْعُلْيَا مُصْعِدًا إِلَى جِهَةِ الْحَنَكِ، وَيُقَالُ لِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ النَّطْعِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ نَطْعِ الْغَارِ الْأَعْلَى، وَهُوَ سَقْفُهُ.

الْمَخْرَجُ الثَّالِثَ عَشَرَ- لِحُرُوفِ الصَّفِيرِ وَهِيَ (الصَّادُ وَالسِّينُ وَالزَّايُ): " مِنْ بَيْنِ طَرَفِ اللِّسَانِ وفُوَيْقَ الثَّنَايَا السُّفْلَى" وَيُقَالُ فِي الزَّايِ زَاءٌ بِالْمَدِّ، وَزِيٌّ بِالْكَسْرِ وَالتَّشْدِيدِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَحْرُفُ هِيَ الْأَسَلِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ أَسَلَةِ اللِّسَانِ، وَهُوَ مُسْتَدَقُّهُ)

حقيقة و(زيٍّ) بالكسر والتشديد، قديمًا وثَّقتُ النص من كتاب [الارتشاف] ارتشاف الضَرَب لأبي حيان، لكن عند المراجعة اتضح أن بالكسر والتشديد هذا ليس من كلام أبي حيان؛ هذا من كلام الشيخ ابن الجزري.

الذي عند ابي حيان: **"ويُقال في الزاي زاءٌ بالمد وزيّ"**؛ ولم يضبط الزاي، وحقيقة رجعت إلى الكتب القديمة، إلى كتب المعاجم أو بعضها حقيقة رجعت إلى [تاج العروس والصِّحَاح]؛ فما وجدتهم يقولون بالكسر: يذكرون خمس لغات، والعجب أن الإمام الزبيدي رحمة الله عليه في كتابه [تاج العروس] لما جاء يتكلم عن اللغات في هذا الحرف نقل خمس لغات، ونقل هذا القول وهو زِيٍّ بالكسر والتشديد، نقلها عن شيخه -وشيخه هو واحد من علماء المغرب-، وشيخه نقلها من كتاب [النشر].

حتى الزبيدي في [تاج العروس ] يقول: فيها خمس لغات زاءٌ وزاي وزيٌّ، وذكر الثلاثة الأولى وقال: وزيٌّ بالكسر، ويقول: قال شيخنا -اللغات هذه ينقلها عن شيخه-، ويقول: قال شيخنا وزيٌّ بالكسر من [النشر]، أخذها من كتاب النشر، ولم يُعلق؛ هذا الإشكال عندي:

فمعلوم أن شيخه، يعني شيخ الزبيدي مغرمٌ بتعقب الفيروز آبادي في

القاموس؛ لأن عنده شرح على القاموس، ويتعقبه دائمًا حتى في بعض الحالات التي يكون الصواب فيها مع القاموس، ومع ذلك الشيخ يسهو.

والعجب أن الزبيدي نفسه أيضًا مغرمٌ بتعقب شيخه، دائمًا يتعقب شيخه بل ويُخَطِّؤُه أحيانًا، فلما خطَّأه في هذه المسألة -عفوًا هو لم يخطئْه وإنما يقول: إن من منهجه أنه دائمًا يتعقب شيخه-، لكن في هذه الجزئية: لا شيخه علَّق عليها، ولا الزبيدي نفسه علَّق عليها.

لا الزبيدي علَّق ولا شيخُه علَّق، والأدهى من ذلك: أنهم نقلوها من كتابٍ ليس من مَظانِ كتب اللغة، كتاب [النشر] ليس من كتب اللغة؛ ومع ذلك الزبيدي نقل منه هذه الكلمة ولم يُعلِّق عليها، فعدم تعليقه عليها هل هو ارتضاءٌ لها؟ لا أدري، وهل ابن الجزري لما قال: وزيّ بالكسر والتشديد هل يقصد هذا؟ الله أعلم، لكن الموجود في كتب اللغة أنهم يقولون زيٌّ كطي (بالفتح)، فهل ابن الجزري سبق قلمه أراد أن يكتب بالفتح وزي بالفتح والتشديد فسبق قلمه وكتب بالكسر؟ الله أعلم.

**ط**: هل علق عليه في التمهيد؟

**ش**:ما رأيته، فهذه المسألة تحتاج إلى، وأنا كنت أظن أن الشيخ نقلها عن أبي حيان، لكن أبا حيان لم يرو ولم يذكر الحركات؛ وإنما قال: زاي وياء، ولم يضبطْها لا بالحروف ولا بالحركات، والعجب كما قلت: أن أئمة اللغة نقلوها عن النشر ولم يعلقوا عليها.

**ط**: المفترض أن يراجعون أئمة اللغة من قبل ابن الجزري.

**ش**: والزبيدي معروف طبعًا مكث ثلاثين سنة أو أكثر في تأليف كتابه، واهتم بأنه يجعل في كل نهاية حرف يجعل مستدركًا، أو كل نهاية مادة يجعل فيها

مستدركًا على القاموس: ما فاته القاموس، أو لم يذكره القاموس، حتى ربما الإنسان أن يخرج كتابًا من [تاج العروس]: مستدركات الزبيدي على القاموس نفسه. نعم، ومع ذلك لما جاء يتكلم عن المستدرك لم يذكرها، والقاموس لم يذكرها، القاموس لم يذكر (زيّ) بالكسر في معنى (الزاي)، لكن (زيٌّ) في اللغة موجودة.

**الزي وهو**: اللّباس، هذا ليس هو المقصود، المقصود هنا أن حرف (الزاي) هذا هل يُقال فيه (الزاي) ويقال فيه (الزيّ) أم لا؟ في هذه الجزئية: كسر الزاي مع التشديد في اسم الحرف، ليس في معنى الكلمة.

**س**: ممكن تقدم في الحاشية فقط.

**ش**: كيف؟

**ط**: تقدم الحاشية عند و(زيّ).

**ش**: أي حاشية؟

**ط**: حاشية ٤.

**ش**: لا، ما انتبهت هذا إلا بعد كم سنة، هنا نهاية كلام [الارتشاف] (وزي)، هل أبو حيان يقصد وزيَ كما هو مكتوب في كتب اللغة؟ لأنهم يقولون: وزي كطي يمثلونها بهذه الكلمة.

**ط**: ممكن تقول: إن عند أبي حيان زيّ كطيّ فقط.

**ش**: هو ما قال: كطي.

**ط**: ما في كتب ألف كتب نبه على زي كطي؟

**ش**: لا، هذا الباب ابن الجزري اعتمد فيه كثيرًا على أبي حيان في كتابيْه

[النكت الحِسام] وكتاب [ارتشاف الضرب]؛ ولهذا تجد كثيرًا من الحواشي، النصَّ موجودًا في الارتشاف.

**ط**: لابد أن يكتمل تحقيق التذييل والتكميل الذي هو أصل الارتشاف الذي هو قبل مخارج.. لعله يصرح به في الأصل.

**ش**: وسيأتي الآن نص آخر يدل على اعتماد ابن الجزري على النقل من هذا الكتاب.

(الْمَخْرَجُ الرَّابِعَ عَشَرَ- لِلظَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ: " مِنْ بَيْنِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَطْرَافِ الثَّنَايَا الْعُلْيَا "، وَيُقَالُ لَهَا: اللِّثَوِيَّةُ. نِسْبَةً إِلَى اللِّثَةِ، وَهُوَ اللَّحْمُ الْمُرَكَّبُ فِيهِ الْأَسْنَانُ.

الْمَخْرَجُ الْخَامِسَ عَشَرَ- لِلْفَاءِ: " مِنْ بَاطِنِ الشَّفَةِ السُّفْلَى وَأَطْرَافِ الثَّنَايَا الْعُلْيَا ".

الْمَخْرَجُ السَّادِسَ عَشَرَ- لِلْوَاوِ غَيْرِ الْمَدِّيَّةِ وَالْبَاءِ وَالْمِيمِ: مما بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ، فَيَنْطَبِقَانِ فِى الْبَاءِ وَالْمِيمِ؛ وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ الْأَحْرُفُ يُقَالُ لَهَا: الشَّفَهِيَّةُ وَالشَّفَوِيَّةُ، نِسْبَةً إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي تَخْرُجُ مِنْهُ، وَهُوَ الشَّفَتَانِ.

الْمَخْرَجُ السَّابِعَ عَشَرَ- الْخَيْشُومُ: وَهُوَ لِلْغُنَّةِ وَهِيَ تَكُونُ فِي النُّونِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَتَيْنِ حَالَةَ الْإِخْفَاءِ) مثل: عنك ومنك ( أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ مِنَ الْإِدْغَامِ بِالْغُنَّةِ، فَإِنَّ مَخْرَجَ هَذَيْنَ الْحَرْفَيْنِ يَتَحَوَّلُ مِنْ مَخْرَجِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَنْ مَخْرَجِهِمَا الْأَصْلِيِّ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ كَمَا يَتَحَوَّلُ مَخْرَجُ حُرُوفِ الْمَدِّ مِنْ مَخْرَجِهِمَا إِلَى الْجَوْفِ عَلَى الصَّوَابِ) وبسبب هذا هو جعل المخارج سبعة عشر ( وَقَوْلُ سِيبَوَيْهِ: إِنَّ مَخْرَجَ النُّونِ السَّاكِنَةِ مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ الْمُتَحَرِّكَةِ، إِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ النُّونَ السَّاكِنَةَ الْمُظْهَرَةَ.

وَلِبَعْضِ هَذِهِ الْحُرُوفِ فُرُوعٌ صَحَّتِ الْقِرَاءَةُ بِهَا، فَمِنْ ذَلِكَ: الْهَمْزَةُ الْمُسَهَّلَةُ

بَيْنَ بَيْنَ، فَهِيَ فَرْعٌ عَنِ الْهَمْزَةِ الْمُحَقَّقَةِ، وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ أَنَّهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ نَظَرًا إِلَى مُطْلَقِ التَّسْهِيلِ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ) وقلنا غيره هذا المراد به الإمام السيرافي في شرحه على الكتاب لسيبويه ( إِلَى أَنَّهَا ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ؛ نَظَرًا إِلَى التَّفْسِيرِ بِالْأَلِفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ) هذه الكلمة في جميع النسخ الخطية هي التفسير، طبعًا في جميع نسخ التفسير إلا النسخة التي يرمز لها الدكتور/ أيمن في تحقيقه ب(نسخة ألف)، نسخة ألف عنده حذف كلمة التفسير ووضع بدلًا منها التغيير.

والنسخة التي عندي نسخة الدكتور/ خالد أبو الجود التي رمز لها ب(ألف) كنت أظنها هي نفس النسخة (ألف) التي عند الدكتور/ أيمن، لكن في هذا الموضع لا، الموضع هذا النسخة هذه للدكتور خالد فيها التفسير؛ فأصبحت سبعة عشر نسخة تقريبًا، كلها فيها كلمة التفسير.

هذا النص منقول عن أبي حيان في كتابه [الارتشاف]، وفيه بدل كلمةِ التفسير كلمةُ التقييد: فهل هي التقييد، هل هي التفسير، هل هي التغيير؟ حقيقة لا أدري، لكن وضعتها كما هي في جميع النسخ لابن الجزري؛ لأنها كلها تعطي معنى.

لأن هذه الهمزة قد تُسهل بالواو، وقد تُسهل بالألف، المعنى ما فيه إشكال لكن النص نفسه، فابن الجزري اختار هذه الكلمة: (التفسير) ولا يمكن أن نقول: إنها تصحيف؛ لأنه لو كان تصحيفًا ما تكون في جميع النسخ الخطية؛ فوجودها في هذا العدد الهائل من النسخ الخطية -وهي تقريبًا سبعة عشر نسخة- فهذا معناه أن الكلام كلام ابن الجزري وليس تصحيفًا.

**ط**: يمكن أن كلمة التفسير تُحمل على التأويل تُؤوّل بكذا يحمل معنى؟

**ش**: ممكن، والكلام أصله أساسًا -حتى أبو حيان أخذه من الأعلم الشنتمري-، طبعًا أنا قديمًا كتبت له أنه هو كلام الأعلم الشنتمري؛ وهذا غير

صحيح، الآن اتضح لما وجدت -طبعًا ذاك الزمن ما كان موجودًا كتاب شرح السيرافي-، والآن لما رجعت إلى كتاب شرح السيرافي وجدت هذا الكلام أصله له، الكلام الملتحق في الحاشية أنه للسهيلي عفوًا، النكت على سيبويه للسهيلي ليست للشنتمري، الشنتمري شرح الأبيات.

إذا كنا قلنا النكت على سيبويه للشنتمري فهذا سبق لسان، الصواب أن كتاب النكت لسيبويه هو للسهيلي، فالنكت في تفسير كتاب سيبويه للسهيلي، السهيلي هذا الكلام الذي نقلته عنه هو كلام الإمام السيرافي؛ ونرد المعلومات لأصحابها.

قال الشيخ ابن الجزري ( وَمِنْهُ) أي من هذه الحروف التي هي فروع وصَحّت بها القراءة ( أَلِفَا الْإِمَالَةِ وَالتَّفْخِيمِ: وَهُمَا فَرْعَانِ عَنِ الْأَلِفِ الْمُنْتَصِبَةِ، وَإِمَالَةُ بَيْنَ بَيْنَ لَمْ يَعْتَدَّهَا سِيبَوَيْهِ، وَإِنَّمَا اعْتَدَّ الْإِمَالَةَ الْمَحْضَةَ، وَقَالَ: الَّتِي تُمَالُ إِمَالَةً شَدِيدَةً كَأَنَّهَا حَرْفٌ آخَرُ قَرُبَ مِنَ الْيَاءِ.

وَمِنْهُ الصَّادُ الْمُشَمَّمَةُ، وَهِيَ الَّتِي بَيْنَ الصَّادِ وَالزَّايِ فَرْعٌ عَنِ الصَّادِ الْخَالِصَةِ أو عَنِ الزَّايِ.

وَمِنْهُ اللَّامُ الْمُفَخَّمَةُ، فَرْعٌ عَنِ الْمُرَقَّقَةِ، وَذَلِكَ فِي اسْمِ اللهِ -تَعَالَى-: بَعْدَ فَتْحَةٍ وَضَمَّةٍ، فِيمَا صَحَّتِ الرِّوَايَةُ بِهِ عَنْ وَرْشٍ -حَسْبَمَا نَقَلَهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مِنْ مَشْيَخَةِ الْمِصْرِيِّينَ-.

وَأَمَّا صِفَاتُ الْحُرُوفِ:

فَمِنْهَا الْمَجْهُورَةُ وَضِدُّهَا الْمَهْمُوسَةُ، وَالْهَمْسُ مِنْ صِفَاتِ الضَّعْفِ)

**ط**: ومنه، وذلك في اسم الله تعالى بعد فتحة وضمة الكلام انتهى، وفيما صحت الرواية فيه عن ورش مثل: الصلاة.

ش: لا، الصلاة هذه تدخل في التي قبلها.

ط: يدخل بعد فتحة وضمة فصلة، وبدأ بكلام جديد.

ش: ومنه واللام المفخمة واللام فيما صحت الرواية به.

ش: (فَمِنْهَا الْمَجْهُورَةُ وَضِدُّهَا الْمَهْمُوسَةُ، وَالْهَمْسُ مِنْ صِفَاتِ الضَّعْفِ كَمَا أَنَّ الْجَهْرَ مِنْ صِفَاتِ الْقُوَّةِ، وَالْمَهْمُوسَةُ عَشَرَةٌ: يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ، وَالْهَمْسُ الصَّوْتُ الْخَفِيُّ، فَإِذَا جَرَى مَعَ الْحَرْفِ النَّفَسُ لِضَعْفِ الِاعْتِمَادِ عَلَيْهِ كَانَ مَهْمُوسًا، وَالصَّادُ وَالْخَاءُ الْمُعْجَمَةُ أَقْوَى مِمَّا عَدَاهُمَا، وَإِذَا مَنَعَ الْحَرْفُ النَّفَسَ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهُ حَتَّى يَنْقَضِيَ الِاعْتِمَادُ كَانَ مَجْهُورًا. قَالَ سِيبَوَيْهِ: إِلَّا أَنَّ النُّونَ وَالْمِيمَ قَدْ يَعْتَمِدُ لَهُمَا فِي الْفَمِ وَالْخَيَاشِيمِ؛ فَيَصِيرُ فِيهِمَا غُنَّةٌ.

وَمِنْهَا الْحُرُوفُ الرَّخْوَةُ، وَضِدُّهَا الشَّدِيدَةُ وَالْمُتَوَسِّطَةُ، فَالشَّدِيدَةُ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ: أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ، وَالشِّدَّةُ: امْتِنَاعُ الصَّوْتِ أَنْ يَجْرِيَ فِي الْحُرُوفِ، وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْقُوَّةِ.

وَالْمُتَوَسِّطَةُ بَيْنَ الشِّدَّةِ وَالرَّخَاوَةِ خَمْسَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: لِنْ عُمَرُ، وَأَضَافَ بَعْضُهُمْ إِلَيْهَا الْيَاءَ وَالْوَاوَ.

وَالْمَهْمُوسَةُ كُلُّهَا غَيْرُ التَّاءِ وَالْكَافِ رَخْوَةٌ، وَالْمَجْهُورَةُ الرَّخْوَةُ خَمْسَةٌ: الْغَيْنُ، وَالضَّادُ، وَالظَّاءُ، وَالذَّالُ الْمُعْجَمَاتُ، وَالرَّاءُ.

وَالْمَجْهُورَةُ الشَّدِيدَةُ سِتَّةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: طَبَقٌ أَجِدْ.

وَمِنْهُ الْحُرُوفُ الْمُسْتَفِلَةُ وَضِدُّهَا الْمُسْتَعْلِيَةُ، وَالِاسْتِعْلَاءُ مِنْ صِفَاتِ الْقُوَّةِ، وَهِيَ سَبْعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ. وَهِيَ حُرُوفُ التَّفْخِيمِ عَلَى الصَّوَابِ وَأَعْلَاهَا الطَّاءُ، كَمَا أَنَّ أَسْفَلَ الْمُسْتَفِلَةِ الْيَاءُ، وَقِيلَ: حُرُوفُ التَّفْخِيمِ هِيَ حُرُوفُ الْإِطْبَاقِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا أَقْوَاهَا تَفْخِيمًا، وَزَادَ مَكِّيٌّ عَلَيْهَا الْأَلِفَ، وَهُوَ وَهْمٌ، فَإِنَّ الْأَلِفَ تَتْبَعُ مَا قَبْلَهَا فَلَا تُوصَفُ بِتَرْقِيقٍ وَلَا تَفْخِيمٍ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

**"وَمِنْهَا الْحُرُوفُ الْمُنْفَتِحَةُ" وَضِدُّهَا: الْمُنْطَبِقَةُ وَالْمُطْبِقَةُ: وَالِانْطِبَاقُ مِنْ صِفَاتِ الْقُوَّةِ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: الصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ. ومنها الحروف المصمتة وضدها المغلقة أي المتطرفة وهي ستة يجمعها قولك فر من لب)**

قديمًا كانوا يدرسونا فِرَّ من لُب...، هنا في [النشر] فَرَّ؛ لأن هكذا ضُبطت في نسختين هكذا فرَّ من لَبَّ، هذا النوع خذ كل كلمة واشرحها، حتى أعتقد ربما الإمام أبو شامة أو واحد من علماء التجويد لما جاء يشرح: خص ضغط قظ؛ تكلف، هي كلمة تُجمع لكي نحفظها فقط.

أنا حاولتها مرة مع الطلاب أول سنة أدرس في الشاطبية في دال قد، وذال إذ؛ ما ركبت معي، فقلت لهم: الدال مع الجيم، ثم لما تأتي لتركبها فما لها معنى، لكن لما تأخذها كلمة كلمة ربما فر من لب.... ربما تكون رموزًا...

**" ثلاثة من طرف اللسان، وثلاثة من طرف الشفتين، ولا توجد كلمة رباعية فما فوقها بناؤها من الحروف المصمتة لثقلها إلا ماندر"** هذا كلام الشيخ الخليل، **"من ذلك: عسجد، وعسطوس، وقيل: إنهما ليستا أصلين، بل ملحقتان في كلامهم، وذلك لسهولة هذه الحروف؛ فلذلك ينطق بها سهلة"** طبعا من قوله:" ومنها الحروف المصمتة إلى قوله: فلذلك ينطق بها سهلة" هذه كلها سقطت من النسخة المطبوعة التي هي نسخة الشيخ الضباع، فالعالم جلس ربما خمسين سنة، ستين سنة على هذه النسخة، وهذا النص غير موجود فيها.

**ط**: في جميع النسخ الثمانية عشر موجودة؟

**ش**: موجودة في جميع النسخ؛ فهو سقط من المطبعة ليس إلا.

**ط**: بعضهم ينتقد ابن الجزري في ذكر المصمت، يقول: ليس لها أثر في النطق.

**ش**: من يقول؟

**ط**: بعض المعاصرين، يقول: ليس له أثر في النطق، مثل: الرخاوة، والشدة، والاستعلاء، أما الاصمات والإذلاق ليس لها أثر..

**ش**: ومن قالها قبله؟

**ط**: انفرد بها.

ش: ابن الجزري متى توفي؟ ثمانمائة وثلاثة وثلاثون وكتابه درسته الأمة، وفي زمن العلماء وطلاب العلم أكثر من هذا الزمن، أو العلم أقوى، لكن دعنا نقل: العلم في ذلك الزمن أقوى ولم تتأثر، لكن لا أحب أن أتكلم في غير تخصُّصي: علم الصوتيات له نظرته، وأهل التجويد بالأداء لهم أداؤهم، وابن الجزري -كما هو واضح- اعتمد على أصولٍ قبله، هل كلامهم صحيح أو غير صحيح؟ نحن مع ابن الجزري، كما يقول المغاربة نحن خليليون على مختصر خليل رجحوا مختصر خليل فهم عليه، ونحن جزريون.

(وَحُرُوفُ الصَّفِيرِ) طبعًا مخارج الحروف والصفات: أنا لا أحب الكلام فيها كثيرًا، ولا أقول ليس عن عجز لا، بل عن عجز؛ لأن هذه المخارج هي لا تؤخذ، الكلام النظري عادي سهل جدًّا تستطيع أن تشرح، لكن المخارج لا تؤخذ إلا بالمشافهة، والنطق الصحيح لا يؤخذ إلا بالمشافهة، ولهذا -سبحان الله-، الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ من حكمته أن يقيض لهذه الأمة من يحفظ عليها كتابها، قيض أيضًا شيوخًا متقنين في هذه الجزئيات، هناك قراء متقنون، وعندهم ملكة أنهم يشرحون هذه الحروف والمخارج، أنا شخصيًا تصدّعني، لكن ما يقوله ابن الجزري؛ أنا وراءه، ولهذا -من باب الإنصاف- حتى ننصف غير أهل القراءات، وبالذات المتخصصين في علم الصوتيات؛ هذا علمهم، هم درسوا هذا العلم، نحن ما درسنا علم الصوتيات: فجيلي مثلًا غير المتخصصين، لو تكلم أهل القراءة ما درسوا علم صوتيات، ولا درسوا دراسات صوتية ولا غيره.

**فهذا علم أنا شخصيًا لا أعرفه، لكن تقول لي مثلًا**: من أين مخرج القاف؟ أُجيب لك من ابن الجزري، تقول لي: انطق القاف؛ انطق القاف، لكن تقول: أين لسانك في القاف؟ أقول لك ما أدري، عندما أقول: (وقال الله)، وتقول أين لسانك؟ أو (ولا الضالين)، أين لسانك؟ لا أدري. فدراستنا نحن نظرية وأداؤنا تطبيقي، هم دراستهم نظرية والتطبيق عندهم يكون عن طريق الصوتيات والأجهزة...

**لاحظ أيضًا**: تأثرهم بالمذاهب الغربية، ومهما كان النطق -نطق الغرب- نطق غير العربي ليس كنطق العربي، فما يمكن إنسان بريطاني كمثال، بريطاني الخلقة والسمع، سيقرأ القرآن مثل ما يقرأه عربيٌّ قح؛ لن تكون المخارج والصفات.

**ط**: حضرت محاضرة مرة يشرح فيها المخارج والصفات، ويذكر فيها أن.. حق هذا ينطق بهذه الطريقة، وحرف القاف كذا، وحرف الجيم كذا، ينطق بهذه الطريقة المهم، في نهاية المحاضرة قلت له: كما نلزم النحاة أنهم يتحاكمن القرآن ولا يتحاكم القرآن إليهم، ونلزم علماء الأصوات أن يتحاكموا إلى المنقول من القرّاء؛ لأن لا يتحاكم القرآن إلا ما نقله لنا القراء، واحد يقول لي: القاف هي كذا والضاد هي كذا لا، ما هو موجود هو الذي يُتحاكم إليه.

**ش**: ولهذا أنت تلاحظ اختلاف العلماء السابقين الذين ابتكروا هذه، والحقيقة المخارج أول من تكلم فيها هو الإمام الخليل ابن أحمد، هو الذي فتَّق هذا الباب، ومع ذلك سيبويه تلميذه يخالفه، والخليل عربي، وسيبويه غير عربي، ولكنه رضع العربية، ومن خالف سيبويه ومن خالف الخليل!...

فالقضية ليست شرعًا منزّلا، وليست أن واحدًا يحاول أن يلزم الأمة برأيه؛ صعبة، والأدهى من هذا -وهذا مع الأسف في بعض قنوات التجويد-، بعض المشايخ الذين يدرسون التجويد -ولا داعي لذكرهم لأنهم كثر-، كل شيخ عنده

دراسة في التجويد يوحي لطلابه، كأنه يقول: إخراج هذا الحرف أو هذه الصفة أو هذا النطق هو النطق الصحيح.

ملايين المشايخ الذين درسوا القرآن قبل ولادتك يخالفونك، فإلزام الأمة أو تصوير المسألة للعوام هذه هي الإشكالية، وخطورة الفضائيات هي هذه: أنها لا تخاطب طلاب العلم بل تخاطب الناس جميعًا، المتلقي قد يكون جلسة واحدة فيها خمسة أشخاص متلقون: قد يكون هذا المتحدث لا يجرؤ أن يكون طالبًا من طلابه، وواحد آخر يرى أن هذا العالم لا أحد بقدره.

وهذه المشكلة أن العامي لما يرى شيخًا -ولهذا أنا دائمًا أقول في المجالس: يا إخواني، -الزملاء الذين يشتغلون في هذا المجال- أعط معلوماتك للأمة على مذهب الإمام الشافعيرحمه الله عليه على أنها صواب تحتمل الخطأ، المشكلة أننا نعطي معلوماتنا على أنها صواب لا تحتمل الخطأ، ليس لا تحتمل الخطأ فحسب، بل لا تحتمل المناقشة، لو كانت تحتمل الخطأ سهلة.

أنت كونك أعطيت فرصة أنك تعمل برنامجًا تعطي للأمة مذهبك وفهمك فقط، -والله أنا لا أقصد شخصًا معينًا بعينه-.

**ط**: الإشكالية ممكن تكون الفكرة جاءت من نفسه لم يتلقها بهذه الطريقة وجلس بعد ذلك نظام.

**ش**: أخبرني شخص والعهدة عليه قال: رأيت محاضرة في التجويد لبعض الشيوخ، وكان يشرح أو يتكلم عن الإشمام، فجاء وطبّق الإشمام، والعهدة على هذا الأخ الذي أخبرني، أنا ما رأيت ذلك، ولا بحثت عنه حقيقة، لكن لا أستبعد -والله أعلم- العهدة عليه كما يقول الإمام الطبري.

**فيقول**: أنه بعد أن انتهى من تطبيق الإشمام بأنواعه، سواء عند الوقف أو

غيره... قال: وهذا هو الإشمام الذي كان ينطق به رسول الله ﷺ، هل هذا الكلام صحيح؟ هل هذا الكلام يجرؤ أحد أن يقوله؟ فالله أعلم.

**فأنا قصدي -وبالذات التجويد:** مخارج الحروف، والصفات-؛ ولذلك نجد الكثير من الناس يهتم بها، القرآن لا يؤخذ عن طريق الكتب، القرآن لا يؤخذ إلا بالتلقِّي من الشيوخ، وليس كل شيخ، يأتيك شيخ حافظ للقرآن، لكن ما حفظ القرآن على شيخٍ، ولكن حفظ القرآن بالسماع، وأنا أعرف أُناسًا حِفِظوا القرآن بالسماع.

**أنا أعرف شخصًا حفظ القرآن عن طريق الإذاعة، ويُقال:** إن شيخنا الدكتور/ عبد العزيز قارئ -حفظه الله- إذا لم يكن حفظ القرآن كله، فحفظ جُلَّ القرآن عن طريق السماع من والده، كان يجلس ويردد، لكن أنت استمعت من الشيخ، وصحح لك الشيخ، لكنك تأتي وتأخذ عن الكتب هذه إشكالية، الإشكالية هي هذه، أنك تفهم نص سيبويه عكس ما يفهمه زميلك، ثم تقول أو زميلك يقول: هذا هو مقصد سيبويه.

ولهذا لما كتبنا مقالة قبل فترة، وذكرنا هذه الجزئية، أن لا أحد يحق له أن يقول: إن نطقي هو كنطق النبي ﷺ حتى ولا كنطق الشيخ المتولي، الذي ما بيننا وبينه مائة سنه، ولا نطقك أنت كشيخك الذي علّمك القرآن؛ فتختصر ألف وأربعمائة سنة، هل اللغة الآن هل حروفنا الآن حروف نطقها كنطق العرب الأقحاح، العرب الأقحاح من سنة مائة وخمسين انتهى كل شيء.

أصبحت اللغة تُعَلَّم، وتتعلمها، قبلها اللغة كانت تُرضَع الشخص يرضع العربية من لبان أمه.

**ط:** انفرد الثقة الأمة تقول بشيء واحد فقط واثنين وثلاثة وخمسة وعشرة شاذ

هؤلاء حكمهم شاذ.

**ش**: ولهذا ابن الجزري يخالف الجعبري، الجعبري يخالف الشاطبي؛ لأن هذه كلها في إطار في دائرة المسموح بها، وما رأينا أن الشيخ ابن الجزري يقول: أن هذا القول هو هكذا، هو يقول لك: هذا الصواب عندي، أو هذا الأرجح عندي،(عندي)؛ لا تلزم الأمة به.

وهل كل ما رجَّحه الداني أو ابن الجزري هو الراجح؟ العالم ليس من أدلة الترجيح، كلام العالم هو الذي من أدلة الترجيح، هذا موضوع ثان؛ لا تفتح لنا مواضيع أخرى.

(وَحُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ وَيُقَالُ: اللَّقْلَقَةُ) القلقلة واللقلقة بتقديم اللام أو تقديم القاف (خَمْسٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: قُطْبُ جَدٍّ، وَأَضَافَ بَعْضُهُمْ إِلَيْهَا الْهَمْزَةَ لِأَنَّهَا مَجْهُورَةٌ شَدِيدَةٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا الْجُمْهُورُ لِمَا يَدْخُلُهَا)

الجُمهور طبعًا بضم الجيم الصواب الجمهور بضم الجيم.

**ط**: الداني أضاف التاء في قطب جد.

**ش**: أعتقد أنه.. طبعًا الداني حتى سيبويه أيضًا ذكر التاء إلى غير ذلك، (وإنما لم يذكرها الجمهور لما يدخلها مِنَ التَّخْفِيفِ حَالَةَ السُّكُونِ؛ فَفَارَقَتْ أَخَوَاتِهَا، وَلِمَا يَعْتَرِيهَا مِنَ الْإِعْلَالِ، وَذَكَرَ سِيبَوَيْهِ مَعَهَا التَّاءَ -مَعَ أَنَّهَا الْمَهْمُوسَةُ- وَذَكَرَ لَهَا نَفْخًا، وَهُوَ قَوِيٌّ فِي الِاخْتِيَارِ، وَذَكَرَ الْمُبَرِّدُ مِنْهَا الْكَافَ، إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَهَا دُونَ الْقَافِ.

قَالَ: وَهَذِهِ الْقَلْقَلَةُ بَعْضُهَا أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ، وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا إِذَا سَكَنَتْ ضَعُفَتْ فَاشْتَبَهَتْ بِغَيْرِهَا، فَيَحْتَاجُ إِلَى ظُهُورِ صَوْتٍ يُشْبِهُ النَّبْرَةَ حَالَ سُكُونِهِنَّ فِي الْوَقْتِ وَغَيْرِهِ، وَإِلَى زِيَادَةِ إِتْمَامِ النُّطْقِ بِهِنَّ؛ فَذَلِكَ الصَّوْتُ فِي سُكُونِهِنَّ أَبْيَنُ مِنْهُ فِي حَرَكَتِهِنَّ، وَهُوَ فِي الْوَقْفِ أَمْكَنُ، وَأَصْلُ هَذِهِ الْحُرُوفِ

الْقَافُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ سَاكِنًا إِلَّا مَعَ صَوْتٍ زَائِدٍ لِشِدَّةِ اسْتِعْلَائِهِ.) قال هناك في الحاشية: صرح بهذا الشيخ ابن الجندي في البستان -والله أعلم- هل الشيخ يقصده أو لا يقصده؟ لا أدري.

( وَذَهَبَ مُتَأَخِّرُو أَئِمَّتِنَا إِلَى تَخْصِيصِ الْقَلْقَلَةِ بِالْوَقْفِ) ابن الجندي يقول هذا الكلام، ( تَمَسُّكًا بِظَاهِرِ مَا رَأَوْهُ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ: أَنَّ الْقَلْقَلَةَ تَظْهَرُ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي الْوَقْفِ؛ فَظَنُّوا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَقْفِ ضِدُّ الْوَصْلِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ سِوَى السُّكُونِ، فَإِنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ يُطْلِقُونَ الْوَقْفَ عَلَى السُّكُونِ، وَقَوَّى الشُّبْهَةَ فِي ذَلِكَ: كَوْنُ الْقَلْقَلَةِ فِي الْوَقْفِ الْعُرْفِيِّ أَبْيَنَ، وَحُسْبَانُهُمْ أَنَّ الْقَلْقَلَةَ حَرَكَةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَقَدْ قَالَ الْخَلِيلُ: الْقَلْقَلَةُ: شِدَّةُ الصِّيَاحِ، وَاللَّقْلَقَةُ: شِدَّةُ الصَّوْتِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ شُرَيْحُ بْنُ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي كِتَابِهِ " نِهَايَةُ الْإِتْقَانِ فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ " لَمَّا ذَكَرَ أَحْرُفَ الْقَلْقَلَةِ الْخَمْسَةَ فَقَالَ: وَهِيَ مُتَوَسِّطَةٌ كَبَاءِ " الْأَبْوَابِ "......، وَجِيمِ لم يخرج) هكذا في جميع النسخ لم يخرج، وهي كلمة طبعًا بهذه الطريقة ليست في القرآن الكريم، فربما (ومن يخرج من بيته مهاجرًا ) لكن في جميع النسخ لم يخرج بلم.

**ط**: حتى الأقواس.

**ش**: هذا شغلهم لا شغلي أنا، أنا كتبت في جميع النسخ ما هو الخطأ إذا لا يوجد هذا التركيب في القرآن الكريم.

( وَدَالِ " مَدَدْنَا "، وَقَافِ " خَلَقْنَا، وَطَاءِ " أَطْوَارًا "، وَمُتَطَرِّفَةٌ كَبَاءِ " لَمْ يَتُبْ "، وَجِيم " لَمْ يَخْرُجْ "، وَدَالِ " لَقَدْ "، وَقَافِ " مَنْ يُشَاقِقْ " وَطَاءِ " لَا تُشْطِطْ "، فَالْقَلْقَلَةُ هُنَا أَبْيَنُ فِي الْوَقْفِ فِي الْمُتَطَرِّفَةِ مِنَ الْمُتَوَسِّطَةِ انْتَهَى. وَهُوَ عَيْنُ مَا قَالَهُ الْمُبَرِّدُ وَنَصُّ فِيمَا قُلْنَاهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَحُرُوفُ الْمَدِّ: هِيَ الْحُرُوفُ الْجَوْفِيَّةُ وَهِيَ الْهَوَائِيَّةُ، -وَتَقَدَّمَتْ أَوَّلًا- وَأَمْكَنُهُنَّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ (الْأَلِفُ) وَأَبْعَدَ ابْنُ الْفَحَّامِ فَقَالَ: أَمْكَنُهُنَّ فِي الْمَدِّ: (الْوَاوُ، ثُمَّ الْيَاءُ، ثُمَّ الْأَلِفُ)، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْفَتْحَةَ مِنَ الْأَلِفِ وَالضَّمَّةَ مِنَ الْوَاوِ وَالْكَسْرَةَ مِنَ الْيَاءِ.

فَالْحُرُوفِ عَلَى هَذَا عِنْدَهُمْ قَبْلَ الْحَرَكَاتِ، وَقِيلَ: عَكْسُ ذَلِكَ، وَقِيلَ: لَيْسَتِ الْحَرَكَاتُ مَأْخُوذَةً مِنَ الْحُرُوفِ، وَلَا الْحُرُوفُ مَأْخُوذَةً مِنَ الْحَرَكَاتِ، وَصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ.)

(وَالْحُرُوفُ الْخَفِيَّةُ أَرْبَعَةٌ: الْهَاءُ، وَحُرُوفُ الْمَدِّ، سُمِّيَتْ خَفِيَّةً؛ لِأَنَّهَا تَخْفَى فِي اللَّفْظِ إِذَا انْدَرَجَتْ بَعْدَ حَرْفٍ قَبْلَهَا؛ وَلِخَفَاءِ الْهَاءِ قَوِيَتْ بِالصِّلَةِ، وَقَوِيَتْ حُرُوفُ الْمَدِّ بِالْمَدِّ عِنْدَ الْهَمْزَةِ.

وَحَرْفَا اللِّينِ: الْوَاوُ، وَالْيَاءُ السَّاكِنَتَانِ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهُمَا، وَحَرْفَا الِانْحِرَافِ: اللَّامُ، وَالرَّاءُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: اللَّامُ فَقَطْ، وَنُسِبَ إِلَى الْبَصْرِيِّينَ، وَسُمِّيَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمَا انْحَرَفَا عَنْ مَخْرَجِهِمَا حَتَّى اتَّصَلَا بِمَخْرَجِ غَيْرِهِمَا.

وَحَرْفَا الْغُنَّةِ هُمَا: النُّونُ، وَالْمِيمُ، وَيُقَالُ لَهُمَا: الْأَغَنَّانِ؛ لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْغُنَّةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْخَيْشُومِ.)

**ط**: ويقال لهما الأغنَّان.

**ش**: أنا ماذا قلت الأغَنَّان كل واحد فيهما أغن.

(وَالْحَرْفُ الْمُكَرَّرُ هُوَ الرَّاءُ.) نبهونا على كل لحنٍ وكل خطإٍ حتى المستمع، طبعًا القارئ الذي يقرأ الكتاب، ليس القارئ المقصود به القارئ المصطلح بالقرآن، هذه الكلمة قالها المبرد أو الفراء؛ كان في مجلس ويقرأ من كتاب على الخليفة فلحن، فقال: مثلك يلحن؟ قال: أنا لو تكلمت ما ألحن، لكن أما سمعت

يا أمير المؤمنين (ألحن بالقارئ).

فهو ليس المقصود القارئ: قارئ القرآن؛ المقصود الذي هو في حالتنا الآن.. الذي يقرأ كتابًا قد يلحن.

(والحرف المكرر هو الراء، قَالَ سِيبَوَيْهِ وَغَيْرُهُ: هُوَ حَرْفٌ شَدِيدٌ جَرَى فِيهِ الصَّوْتُ لِتَكَرُّرِهِ وَانْحِرَافِهِ إِلَى اللَّامِ؛ فَصَارَ كَالرَّخْوَةِ، وَلَوْ لَمْ يُكَرَّرْ لَمْ يَجْرِ فِيهِ الصَّوْتُ، وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ:) بينهم أبو حيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: وقال السيمري وشريح.

(وقال المحققون:) السيمري وشريح -الله أعلم-، فهذان عرفنا أسميهما، وربما يكون هناك غيرهما، ( هُوَ بَيْنَ الشِّدَّةِ وَالرَّخَاوَةِ. وَظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ أَنَّ التَّكْرِيرَ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ فِي الرَّاءِ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ، فَتَكْرِيرُهَا رُبُوُّهَا فِي اللَّفْظِ لَا إِعَادَةٌ بَعْدَ قَطْعِهَا وَيَتَحَفَّظُونَ من الراء مِنْ تَكْرِيرِهَا -خُصُوصًا إِذَا شُدِّدَتْ- وَيَعُدُّونَ ذَلِكَ عَيْبًا فِي الْقِرَاءَةِ؛ وَبِذَلِكَ قَرَأْنَا عَلَى جَمِيعِ مَنْ قَرَأْنَا عَلَيْهِ وَبِهِ نَأْخُذُ) مثل الرّحمن الرحيم أو الرحمن.

(وَحُرُوفُ التَّفَشِّي هُوَ الشِّينُ اتِّفَاقًا ؛ لِأَنَّهُ تَفَشَّى فِي مَخْرَجِهِ حَتَّى اتَّصَلَ بِمَخْرَجِ الظاءِ، وَأَضَافَ بَعْضُهُمْ إِلَيْهَا: الْفَاءَ، وَالضَّادَ، وَبَعْضَهم: الرَّاءِ، وَالصَّادَ، وَالسِّينَ، وَالْيَاءَ وَالثَّاءَ، وَالْمِيمَ.

وَالْحَرْفُ الْمُسْتَطِيلُ هُوَ الضَّادُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَطَالَ عَنِ الْفَمِ عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ حَتَّى اتَّصَلَ بِمَخْرَجِ اللَّامِ، وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْقُوَّةِ بِالْجَهْرِ وَالْإِطْبَاقِ وَالِاسْتِعْلَاءِ)

(وَأَمَّا كَيْفَ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ) فهذا -إن شاء الله- نأخذه الحصة القادمة -بإذن الله تعالى-، ويكون النشاط -إن شاء الله- أفضل من ذلك. هناك تعليق مهم نرجع إليه، وهو قوله ص ٥٤١ قول الشيخ: (وَأَبْعَدَ ابْنُ الْفَحَّامِ فَقَالَ: أَمْكَنُهُنَّ فِي الْمَدِّ: الْوَاوُ، ثُمَّ الْيَاءُ) طبعًا الشيخ قال في جميع النسخ النشرية التي عندي هكذا: "وأبعد

ابن الفحام" ابن الجزري قال: ابن الفحام، -والله أعلم- طبعًا لما رجعنا إلى ابن الفحام، كتابه [التجريد] ليس فيه هذا الكلام، (ليس أمكنهن في المد الواو ثم الياء ثم الألف)؛ هذا ليس موجودًا في التجريد، لكن لما رجعنا إلى نص ابن الجزري، والمصدر كان كتاب [الارتشاف] و [النكت الحسان] أيضًا وجدت أبا حيان يقول: وقال: وذهب صاحب الاقتضاء وهو أبو بكر الصقلّي؛ ثم ذكر الكلام هذا: (أمكنهن في المد الواو..).

**طبعًا هنا ملاحظة:** قديمًا كتبت أن صاحب هذا القول هو عمر بن خلف الصقلّي؛ هذا الكلام غير صحيح، أنا قلته قبل عشرين سنة أثناء الكلام في هذا، اتبعت فيه محقق كتاب [الارتشاف] -ارتشاف الضرب- فإنه ذكر أن المقصود به هو عمر بن الخليفة الصقلّي، طبعًا ذلك الزمن قبل عشرين سنة الواحد مازال ليس عنده ممارسة في التحقيق كثيرًا؛ لكن اتضح أنه خطأ.

**والعجب أن الصواب مذكور بعدها بسطر!؛ الشيخ أبو حيان يقول:** إن هذا القول هو لصاحب كتاب [الاقتداء]، وأيضًا بعد ذلك رجعنا إلى ابن الباذش؛ فلما رجعت إلى كتاب تحقيق الدكتور/ أيمن، فوجدته يقول: طبعًا هو ليس ابن الفحام هذا أكيد، ليس المقصود ابن الفحام، لكن الشيخ يقول نقلت كلامه طيب، فالشيخ ابن الباذش -معنى كلامه-: وأخبرنا شيخنا أبو القاسم عن أبي بكر الصقلي أنه كان يقول: أمكنهن في المد الواو ثم الياء وذكر ذلك في كتابه [الاقتداء]، إذًا عرفنا أن المقصود ليس ابن الفحام، وإنما هو أبو بكر الصقلي صاحب كتاب الاقتداء؛ وهذا صرح به ابن الباذش وصرح به أبو حيان في كتابيه: ابن الباذش في كتابه [الإقناع]، وأبو حيان في كتابيه [ارتشاف الضرب، والنكت الحسان].

لكن لاحظت أن الدكتور/ أيمن قال: وقال شيخنا أبو القاسم، وجعل أبو بكر الصقلي هذا جعله محمد بن أبي الحسن المعروف بابن نبت العروق -وهو شيخ

لابن بليمة-؛ لأنه قال: وأبو بكر الصقلّي ترجم له في [غاية النهاية] لما رجعت إلى المصدر الذي ذكره وجدته ابن نبت العروق -والله أعلم- هذا لا أراه؛ إنما أرى أبا بكر الصقلي إمامًا مشهورًا في اللغة في عصره، من أئمة اللغة، ومشهورًا بابن البر، وهو محمد بن علي ابن الحسن الصقلي؛ لكن لازال البحث جاريًا.

-**كما يقول شيخنا عبد الرازق رحمة الله عليه**-: لازال البحث جاريًا، فلازال البحث جاريًا عن مصدر يذكر لنا إن له كتابًا فيه بعنوان [الاقتداء]؛ ما وجدت حقيقة، لكن ترجمته وخاصة أنه توفي سنة أربعمائة وستين من الهجرة، وهو شيخ للإمام ابن القطَّاع جعفر، وهو صاحب كتاب [الأفعال] فهذا من شيوخه، -والله أعلم- يغلب على الظن أنه هو هذا الرجل؛ لأن ترجمته توحي بأنه كان أحد أئمة اللسان، وكانت تؤخذ عنه اللغة، فربما يكون هو الذي ذكره.

**أما ابن نبت العروق**: فهو رجلٌ غير معروف، ترجم له ابن الجزري في سطر ونصف ولم يذكر له، نحن نعرف أنه هو شيخ ابن الباذش -وإن كان الشيخ ابن الجزري لم يذكر ذلك-، لم يذكر أنه شيخٌ لأبي القاسم ابن الحصّاب.. لكن -الله أعلم- ربما يكون الأقرب هو محمد بن علي بن الحسن التميمي الصقلّي.

طبعًا كان إمامًا من أئمة اللغة، لكن -عفا الله عنا وعنه- كان متلبِّسًا بذنبٍ، نسأل الله أن يغفره له.

**ط**: مات أربعمائة؟

**ش**: أربعمائة وستين من الهجرة.

**ط**: أبو بكر الصقلي؟

**ش**: نعم، أبو بكر الصقلي، اسمه محمد بن على بن الحسن بن علي أبو بكر ابن البر، وهو تعبني حقيقة في البحث -وبالذات في الشاملة- وان كنت لا أرجع

إليها إلا بعد ما أجد الكتب، فكتبت محمد بن علي بن الحسن؛ ما أجاب لي، ربما بعد ساعة أوساعة وربع جاءت ترجمة قال: وشيخه أبو بكر المعروف بابن البر الصقلي؛ فوضعت كلمة ابن البر فجاءني بترجمته، إذا بحثت عنه بمحمد بن علي بن الحسن بن علي يأتي لك ملايين بهذا الاسم، فالشاملة اكتب ابن البر وليس عبد البر.

طبعًا هم في بعض الكتب يكتبون ابن البَر (بفتح الباء)، وفي بعضهم يقول: ابن البِر فما أدري ما هو الصواب حقيقة؛ لأني وجدت كتبًا تضبط بالكسر وكتب تضبط بالفتح، وما وجدت من يضبطه بالحروف، فهو أصلًا قيرواني، هو من أهل القيروان، لكنه ذهب إلى صقلية، وكان أحد أئمة اللغة، وكان من شيوخ الإمام القطّاع.

**ط**: شيخنا ممكن نبحث في الشاملة عن اسم محمد بن علي كذا الصقلي، نكتب في الخانة الأولى: محمد بن علي، والخانة الثانية في الشاملة اكتب: الصقلّي، فيطلع لك: محمد بن علي القريب من كلمة الصقلي.

**ش**: أنا لا أكتبها إلا مرة واحدة.

**ط**: لا تكتب محمد بن علي فقط، وتحتها الصقلي سيخرج لك كل من يدور في هذا الفلك.

**ش**: طيب سنجرب، طبعًا هذه اكتبوا الاسم، فإذا وجدتم فائدة بعد ذلك، لهذا كتبت: كلمة (الاقتداء)، (كتاب الاقتداء)، (صاحب الاقتداء)، هو غالبًا أنه في اللغة؛ لأن هذا الرجل لغوي، وليس من أهل القراءات؛ لأن ترجمته تقول: أنه ليس عنده جهود في القراءات، -فالله أعلم- ربما شرح سيبويه، ربما كان له رأيه، هذا والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.




والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومَن والاه.

مسّاكم الله جميعًا بكل خير الإخوة الحضور، والإخوة الذين يسمعوننا، والذين يتابعون هذه الدروس.

الليلة -إنْ شاء الله- نبدأ بما كتبه الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه في قوله: (وَأَمَّا كَيْفَ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ فَإِنَّ كَلَامَ اللهِ تَعَالَى يُقْرَأُ بِالتَّحْقِيقِ وَبِالْحَدَرِ وَبِالتَّدْوِيرِ)، وهذه الأنواع الثلاثة ممكن أن تسميها مقامات، المهم: التحقيق والحدر والتدوير.

(وَبِالتَّدْوِيرِ: الَّذِي هُوَ التَّوَسُّطُ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ) أي: بين حالتي (التحقيق، والحدر)، (مُرَتَّلًا مُجَوَّدًا بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا)، لحون العرب: اللحون ليس المقصود بها اللحن الذي يعرف الآن في الموسيقى: أنه لحن معين بنوتة معينة موسيقية لا، لا، وإنَّما (بِلُحُونِ الْعَرَبِ) يعني: طريقة نطق العرب بهذه الكلمات.

(وَأَصْوَاتِهَا، وَتَحْسِينِ اللَّفْظِ وَالصَّوْتِ بِحَسَبِ الِاسْتِطَاعَةِ)؛ لأنه إذا زاد عن هذه الاستطاعة أصبح تكلفًا، وهذا ما يقع فيه كثيرٌ من النَّاس الآن مع الأسف: يحاول أنْ يزين صوته أو يزين أداءَه، ثم بعد ذلك هذه المحاولة تؤدي به إلى عكس ما هو مطلوبٌ منه.

الآن الشيخ بدأ يشرح هذا التحقيق والحدر والتدوير فقال: (أَمَّا التَّحْقِيقُ: فَهُوَ مَصْدَرٌ مَنْ حَقَّقْتَ الشَّيْءَ تَحْقِيقًا إِذَا بَلَغْتَ يَقِينَهُ) يعني: حقيقته، (وَمَعْنَاهُ: الْمُبَالَغَةُ فِي الْإِتْيَانِ بِالشَّيْءِ عَلَى حَقِّهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِيهِ وَلَا نُقْصَانٍ مِنْهُ)، فما معنى المبالغة في الإتيان بالشيء ومن غير زيادة؟ المبالغة في الشيء: يعني الزيادة فيه.

**ولهذا نحن نقول**: التكلف هو أنك تحاول أنْ تنطق الحرف نطقًا صحيحًا، هذه المحاولة إذا زادت عن حدها انقلبت إلى ضدها، (فَهُوَ بُلُوغُ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ وَالْوُقُوفُ عَلَى كُنْهِهِ وَالْوُصُولُ إِلَى نِهَايَةِ شَأْنِهِ، وَهُوَ عِنْدُهُمْ) أي: عند أهل هذا الفن، وهو علم التجويد (عِبَارَةٌ عَنْ إِعْطَاءِ كُلِّ حَرْفٍ حَقَّهُ مِنْ إِشْبَاعِ الْمَدِّ، وَتَحْقِيقِ الْهَمْزِ، وَإِتْمَامِ الْحَرَكَاتِ، وَاعْتِمَادِ الْإِظْهَارِ وَالتَّشْدِيدَاتِ، وَتَوْفِيَةِ الْغُنَّاتِ، وَتَفْكِيكِ الْحُرُوفِ، وَهُوَ بَيَانُهَا وَإِخْرَاجُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ: بِالسَّكْتِ، وَالتَّرَسُّلِ، وَالْيُسْرِ، وَالتُّؤَدَةِ، وَمُلَاحَظَةُ الْجَائِزِ مِنَ الْوُقُوفِ، وَلَا يَكُونُ غَالِبًا مَعَهُ قَصْرٌ وَلَا اخْتِلَاسٌ وَلَا إِسْكَانُ مُحَرَّكٍ وَلَا إِدْغَامُهُ).

ربما -والله أعلم- هذا الكلام فيه رائحةٌ لكلام مماثل له لأبي الفضل الرازي رحمة الله عليه (فَالتَّحْقِيقُ يَكُونُ لِرِيَاضَةِ الْأَلْسُنِ وَتَقْوِيمِ الْأَلْفَاظِ وَإِقَامَةِ الْقِرَاءَةِ بِغَايَةِ التَّرْتِيلِ، وَهُوَ الَّذِي يُسْتَحْسَنُ وَيُسْتَحَبُّ الْأَخْذُ بِهِ عَلَى الْمُتَعَلِّمِينَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَجَاوَزَ فِيهِ إِلَى حَدِّ الْإِفْرَاطِ مِنْ تَحْرِيكِ السَّوَاكِنِ، وَتَوْلِيدِ الْحُرُوفِ مِنَ الْحَرَكَاتِ، وَتَكْرِيرِ الرَّاءَاتِ، وَتَطْنِينِ النُّونَاتِ بِالْمُبَالَغَةِ فِي الْغُنَّاتِ، كَمَا رُوِّينَاه عَنْ حَمْزَةَ الَّذِي هُوَ إِمَامُ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ قَالَ لِبَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ يُبَالِغُ فِي ذَلِكَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مَا كَانَ فَوْقَ الْجُعُودَةِ فَهُوَ قَطَطٌ، وَمَا كَانَ فَوْقَ الْبَيَاضِ فَهُوَ بَرَصٌ، وَمَا كَانَ فَوْقَ الْقِرَاءَةِ فَلَيْسَ بِقِرَاءَةٍ).

وهذه العبارة نقلها أيضًا الشيخ ابن القاضي رحمة الله عليه في كتابه [الفجر الساطع]-أعتقد- وزاد عليها بعدما نقل كلام حمزة (وَمَا كَانَ فَوْقَ الْبَيَاضِ فَهُوَ

بَرَصٌ، وَمَا كَانَ فَوْقَ الْقِرَاءَةِ فَلَيْسَ بِقِرَاءَةٍ) قال: وهذه ربما هي من مبتكرات ابن القاضي رحمه الله عليه قال: (**وما كان فوق المد فهو صياحٌ**) يعني: المد إذا زاد صار صياحًا ما صار مدًّا، أعتقد أنها في [الفجر الساطع]، لكن المهم أن الكلمة له -لا شك في ذلك-.

(قُلْتُ:) أي ابن الجزري (وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّرْتِيلِ، وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ، فَهُوَ مَذْهَبُ حَمْزَةَ)، طبعًا وهذا النوع من القراءة، وهو التحقيق (فهو) طبعًا هذا إدخال الفاء هنا مختلفٌ فيه عند النحويين؛ وهو جائز -لا شك في ذلك-، (فَهُوَ مَذْهَبُ حَمْزَةَ وَوَرْشٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْهُ، وَقُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَالْأَعْشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَبَعْضِ طُرُقِ الْأُشْنَانِيِّ عَنْ حَفْصٍ، وَبَعْضِ الْمِصْرِيِّينَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ، وَأَكْثَرِ طرق الْعِرَاقِيِّينَ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ مِمَّا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى-، قَرَأْتُ الْقُرْآنَ كُلَّهُ).

الآن الشيخ يذكر سنده بهذا (قَرَأْتُ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمِصْرِيِّ بالتَّحْقِيقَ، وَقَرَأَه عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَدْلِ التَّحْقِيقَ)، طبعًا الأول هو ابن الصائغ، والثاني هو الصائغ.

(وَقَرَأَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ شُجَاعٍ التَّحْقِيقَ، وَقَرَأَ عَلَى الشَّاطِبِيِّ التَّحْقِيقَ، وَقَرَأَ عَلَى ابْنِ هُذَيْلٍ التَّحْقِيقَ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي دَاوُدَ التَّحْقِيقَ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ التَّحْقِيقَ، وَقَرَأَ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ التَّحْقِيقَ، وَقَرَأَ عَلَى عَمْرِو بْنِ عِرَاكٍ)، هنا الدكتور/ أيمن في نسخته زاد (عمر بن محمد)؛ ف(ابن محمد) هذه ليست في جميع النسخ.

(وَقَرَأَ عَلَى عَمْرِو بْنِ عِرَاكٍ التَّحْقِيقَ، وَقَرَأَ عَلَى حَمْدَانَ بْنِ عَوْنٍ التَّحْقِيقَ، وَقَرَأَ عَلَى إِسْمَاعِيلَ النَّحَّاسِ التَّحْقِيقَ، وَقَرَأَ عَلَى الْأَزْرَقِ التَّحْقِيقَ، وَقَرَأَ عَلَى وَرْشٍ

التَّحْقِيقَ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى نَافِعٍ التَّحْقِيقَ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى الْخَمْسَةِ التَّحْقِيقَ)، وعندنا في الحاشية ذكرنا منهم هؤلاء الخمسة.

(وَأَخْبَرَهُ الْخَمْسَةُ أَنَّهُمْ قَرَأُوا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ التَّحْقِيقَ، وَأَخْبَرَهُمْ عَبْدُ اللهِ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ التَّحْقِيقَ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي أُبَيٌّ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ التَّحْقِيقَ، قَالَ: وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَي التَّحْقِيق.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ لَا أَعْلَمُهُ يُحْفَظُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ مُسْتَقِيمُ الْإِسْنَادِ)، طبعًا حقيقةً هذا السند الذي ذكره الشيخ عن الداني يختلف عن الإسناد الذي ذكره الداني في كتابيْه، سواء أكان في كتابه [التحديد] أو في كتابه [جامع البيان].

فهنا الشيخ ابن الجزري يرويه عن الداني عن فارس بن أحمد، وفارس عن عمرو بن عراك، وعمرو بن عراك عن حمدان بن عون، بينما قال الداني: (**حدثنا فارس حدثنا عمر بن محمد**) وهو ابن عراك، (**حدثنا الحسن بن أبي الحسن العسكري**)، لاحظ: سند الداني هو عمرو بن عراك عن حمدان بن عون، بينما سند الداني في كتابيْه عن عمر بن عراك عن الحسن بن أبي الحسن العسكري.

قال: (**حدثنا محمد بن الحسن بن عُمير، قال: حدثنا عبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، قال: قرأت على أبي التحقيق، وأخبرني أنه قرأ على ورشٍ التحقيق**)، ومن ثمَّ يتفق سند ابن الجزري الذي ذكره هنا، أما المذكور هنا فهو سندٌ آخر للمؤلف حيث قال: (**أخبرني أبو محمد بن أبي بكر عن عثمان بن محمد المالكي**).

في كتاب [غاية النهاية] الشيخ ابن الجزري ذكر هذا الإسناد الذي ذكره هنا عن الصائغ؛ لكنه هناك ذكره عن محمد بن مالك عن أبي إسحاق عن أبي عبد الله بن الأندلسي عن أحمد بن محمد عن الداني قال: (**حدثنا فارس**)، ثم ذكر تتمة

السند كما هو هنا.

إذًا السند هذا يختلف عن السند الذي ذكره الداني في [جامع البيان].

(وَقَالَ فِي كِتَابِ التحديد) أي: وقال الداني في كتاب [التحديد] (بَعْدَ إِسْنَادِهِ هَذَا الْحَدِيثَ: هَذَا الْخَبَرُ الْوَارِدُ بِتَوْقِيفِ قِرَاءَةِ التَّحْقِيقِ مِنَ الْأَخْبَارِ الْغَرِيبَةِ، وَالسُّنَنِ الْعَزِيزَةِ، لَا تُوجَدُ رِوَايَتُهُ إِلَّا عِنْدَ الْمُكْثِرِينَ الْبَاحِثِينَ، وَلَا يُكْتُبُ إِلَّا عَنِ الْحُفَّاظِ الْمَاهِرِينَ، وَهُوَ أَصْلٌ كَبِيرٌ فِي وُجُوبِ اسْتِعْمَالِ قِرَاءَةِ التَّحْقِيقِ، وَتَعَلُّمِ الْإِتْقَانِ وَالتَّجْوِيدِ؛ لِاتِّصَالِ سَنَدِهِ، وَعَدَالَةِ نَقَلَتِهِ، وَلَا أَعْلَمُهُ يَأْتِي مُتَّصِلًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. انْتَهَى.

وَقَالَ بَعْدَ إِيرَادِهِ لَهُ فِي [جَامِعِ الْبَيَانِ]:)، وذكرنا جامع البيان ليس هو نفس السند الذي ذكره هنا.

(وَقَالَ بَعْدَ إِيرَادِهِ لَهُ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ: هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ لَا أَعْلَمُهُ يُحْفَظُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ مُسْتَقِيمُ الْإِسْنَادِ، وَالْخَمْسَةُ الَّذِينَ أَشَارَ إِلَيْهِمْ).

**الطالب**: ما دام الداني قال: (**لا يحفظ إلا من هذا الوجه**).

**الشيخ**: (وَهُوَ مُسْتَقِيمُ الْإِسْنَادِ).

**الطالب**: كيف يختلف بعد ورش، فالداني يرويه عن ابن أبي طيبة عن ورش صحيح؟

**الشيخ**: نعم، لكنه من عند ورش.

**الطالب**: بعد ورش؟

**الشيخ**: ورش عن نافع على التحقيق.

**الطالب**: قبل ورش؟

**الشيخ**: لا، لا.

**الطالب**: في السند الذي ذكره الداني ابن الجزري عن حمدان بن عون إسماعيل بن حميد الأزرق عن ورش.

**الشيخ**: إلى قبل نافع، يعني إلى ورش متفق، ابن الجزري عنده إسنادان عن الداني: أحدهما هذا الذي ذكره هنا، وهذا يختلف عن الذي ذكره الداني، والآخر الذي ذكره في [غاية النهاية] ويتفق مع الذي ذكره الداني في [جامع البيان]، فابن الجزري وصل إلى الداني من طريقين: بإسناده عن شيخه ابن الصائغ، وبإسناده الآخر عن أبي محمد بن أبي بكر عن عثمان بن محمد المالكي.

لكن إذا وصل إلى نافع أو إلى ورش؛ فيكون عنده عن الأزرق عن ورش، وعنده عن أبي داود بن أبي طيبة عن ورش، فإذا وصل إلى ورش يكون إسنادًا واحدًا: ربما يقصد أنه إلا من هذا الوجه، يعني إلا من وجه ورش، فالذي ذكره إلا عن ورش سواءً بإسناده الذي ذكره ابن الجزري أو بإسناده الآخر، هذا الذي يظهر -والله أعلم-، أو تسألون متخصّصًا في الحديث هل هذا يصح: إذا قلنا: إنه من ورش ثم إذا بقية منتهى السند؟

**الطالب**: التحويل يا شيخ ممكن؟

**الشيخ**: لكنه ما حوَّل، فيقول: لا أعلمه يُحفظ إلا من هذا الوجه، ما هو هذا الوجه؟ فالوجه -الله أعلم- أنه من عند ورش إلى نافع، أو مثلًا لا يُحفظ إلا من طريق الأزرق أو ابن أبي داود عن ورش، هل يُحفظ مثلًا عن نافع من طريق آخر غير ورش؛ فيكون وجه آخر، لا أدري، هذه صنعة حديثية؛ فلا نستطيع أنْ نتكلم فيها لدقتها.

ولا شك أنّ الشيخ الإمام أبا عمرو الداني له مشاركة في علم الحديث، حتى إنه

أَلَّف في المصطلح أيضًا أَلَّفَ كتابًا في هذا.

**الطالب**: شيخنا، الأخذ عن نافع في الإسنادين: ورش وأبو طيبة أم مَن؟

**الشيخ**: الذي هنا (**وقرأ الأزرق على ورش**)، والإسناد الآخر: داود بن أبي طيبة عن أبيه عن ورش، إذًا ليس عن الأزرق عن ورش، يعني ورش جاء عنه من طريقين:

- من طريق الأزرق.

- ومن طريق ابن أبي طيبة.

**الطالب**: يعني ممكن هو تفرُّد نافع يمكن الغرابة هنا تأتي: نافع روى عن خمسة، فهؤلاء الخمسة يكون مفترض لهم أكثر من طريق، فهو نافع يتفرد بهذا فقط فلا يحفظ؟

**الشيخ**: فلا يحفظ إلا عن طريق نافع.

**الطالب**: نعم، ممكن هذا؟

**الشيخ**: ما أدري.

**الطالب**: لأنّ هذا غريب.

**الشيخ**: ما أدري، لا نستطيع أنْ نتكلم في مصطلح الحديث: هل هو عن نافع فمقصوده عن نافع أوعن ورش؟ لا أدري.

(وَالْخَمْسَةُ الَّذِينَ أَشَارَ إِلَيْهِمْ نَافِعٌ هُمْ: أَبُو جَعْفَرٍ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، وَيَزِيدُ بْنُ رُومَانَ، وَشَيْبَةُ بْنُ نِصَاحٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزَ الْأَعْرَجُ، وَمُسْلِمُ بْنُ جُنْدَبٍ، كَمَا سَمَّاهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيُّ) لا، هو المسَيِّبي؛ لأنه عنده هناك أثر صحيحٌ عنه يقول: "**سيَّب الله**" لا، هذا سعيد بن المسيب، "**والإخفاء روى المسيبي**"، -

الله أعلم- هل هو المسَيِّب أم المسَيَّب، لكن هو أصله المسيبي نسبة إلى المسيب، -فالله أعلم- ربما يكون بكسر الياء؛ لأنه **"سيَّب الله مَنْ سيَّبني"**، فربما يكون المسَيِّبي.

(عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَافِعٍ).

**الطالب**: في الدرر ذكروا الروايتين.

**الشيخ**: **"والإخفاء روى المسيبي"**، هذه يضبطها الشيخ المنتوري لو رجعنا إليه ربما روايات [الدرر اللوامع] حلاوتها الشيخ المنتوري أجاد فيها رحمة الله عليه فكان يضبط حتى ولو اختلاف في الحركات بين رواية النظم، لكن الذي نعرفه من زمن، أول ما حفظناه [الدرر اللوامع]: **"والإخفاء روى المسيِّبي"**.

(وَأَمَّا الْحَدَرُ فَهُوَ مَصْدَرٌ مِنْ حَدَرَ -بِالْفَتْحِ يَحْدُرُ بِالضَّمِّ-)، أي الدال، (إِذَا أَسْرَعَ فَهُوَ مِنَ الْحُدُورِ الَّذِي هُوَ الْهُبُوطُ؛ لِأَنَّ الْإِسْرَاعَ مِنْ لَازِمِهِ بِخِلَافِ الصُّعُودِ؛ فَهُوَ عِنْدُهُمْ)، أي: الحدر، (عِبَارَةٌ عَنْ: إِدْرَاجِ الْقِرَاءَةِ، وَسُرْعَتِهَا، وَتَخْفِيفِهَا بِالْقَصْرِ وَالتَّسْكِينِ وَالِاخْتِلَاسِ وَالْبَدَلِ وَالْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ، وَتَخْفِيفِ الْهَمْزِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا صَحَّتْ بِهِ الرِّوَايَةُ، وَوَرَدَتْ بِهِ الْقِرَاءَةُ مَعَ إِيثَارِ الْوَصْلِ، وَإِقَامَةِ الْإِعْرَابِ وَمُرَاعَاةِ تَقْوِيمِ اللَّفْظِ، وَتَمَكُّنِ الْحُرُوفِ)، وإنْ كان النصب أيضًا يجوز، مراعاة تمكين فيكون منصوب بها؛ لكن النصب ربما يكون ضعيفًا عند النحويين لكنه جائز -لا شكَّ في ذلك-.

(وَهُوَ عِنْدُهُمْ ضِدُّ التَّحْقِيقِ، فَالْحَدَرُ يَكُونُ لِتَكْثِيرِ الْحَسَنَاتِ فِي الْقِرَاءَةِ، وَحَوْزِ فَضِيلَةِ التِّلَاوَةِ، وَلْيَحْتَرِزْ فِيهِ عَنْ بَتْرِ حُرُوفِ الْمَدِّ، وَذَهَابِ صَوْتِ الْغُنَّةِ، وَاخْتِلَاسِ أَكْثَرِ الْحَرَكَاتِ، وَعَنِ التَّفْرِيطِ إِلَى غَايَةٍ لَا تَصِحُّ بِهَا الْقِرَاءَةُ، وَلَا تُوصَفُ بِهَا التِّلَاوَةُ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ التَّرْتِيلِ؛ فَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ" أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: قَرَأْتُ الْمُفَصَّلَ اللَّيْلَةَ فِي رَكْعَةٍ فَقَالَ: هَذًّا كَهَذِّ الشِّعْرِ. (الْحَدِيثَ)، قُلْتُ:)، أي: ابن الجزري.

(وَهَذَا النَّوْعُ، وَهُوَ الْحَدَرُ: مَذْهَبُ ابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَسَائِرِ مَنْ قَصَرَ الْمُنْفَصِلَ: كَأَبِي عَمْرٍو، وَيَعْقُوبَ، وَقَالُونَ، وَالْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ وَرْشٍ فِي الْأَشْهَرِ عَنْهُمْ، وَكَالْوَلِيِّ عَنْ حَفْصٍ، وَكَأَكْثَرِ الْعِرَاقِيِّينَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ.

وَأَمَّا التَّدْوِيرُ: فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّوَسُّطِ بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ مِنَ التَّحْقِيقِ وَالْحَدَرِ، وَهُوَ الَّذِي وَرَدَ عَنْ أَكْثَرِ الْأَئِمَّةِ مِمَّنْ رَوَى مَدَّ الْمُنْفَصِلِ وَلَمْ يَبْلُغْ فِيهِ إِلَى الْإِشْبَاعِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَائِرِ الْقُرَّاءِ؛ وَصَحَّ عَنْ جَمِيعِ الْأَئِمَّةِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْأَدَاءِ.

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَنْثُرُوهُ -يَعْنِي الْقُرْآنَ- نَثْرَ الدَّقَلِ وَلَا تَهُذُّوهُ هَذَّ الشِّعْرِ. (الْحَدِيثَ) وَسَيَأْتِي بِتَمَامِهِ)، طبعًا الشيخ ابن الجزري رحمه الله عليه نسي ما كمل، يعني ليس فيما تبقى من الكتاب ذكرٌ لتمام هذا الحديث.

طبعًا هنا في التدوير قصة أيضًا ربما يكون ابن السلار ذكرها، المهم مذكورة عن حمزة رحمه الله عليه أنه كان في المسجد، أو أنه يقول: جاءه في المنام -الإمام حمزة- اثنان من الجن، فقالا له: يا حمزة، أنت أقرأُ البشر -أقرأ البشر في هذا العصر-، وأنا وهذا كلٌ منَّا يدَّعي أننا أقرأُ أهل الجن، فنريد أنْ نقرأ عليك؛ وتحكم بيننا مَن الأحسن فينا؟ من مقرئ الجن؟

**فقال له: اقرأ، فقرأ، فاستمع إليه فقال له**: أحسنت، وقرأ الثاني قال له: اقرأ، قال له: أحسنت، قال: كلاكما، فلما استيقظ حمزة أخبر تلاميذه بهذا المنام، فقال له بعض تلاميذه: لكن يا شيخ، حقيقةً أيهما كان هو المقرئ الأول ولا الثاني؟ فقال له: اسكت لعل أحدهما الآن يسمعنا، يقول حمزة: حتى لا يخبطني، يخبط يعني: يضرب.

فالله أعلم، الذي ترجم له أو ذكر هذه القصة، فلما كان يتكلم على مسألة الحدر والتحقيق والتدوير وهذا.

(وَأَمَّا التَّرْتِيلُ فَهُوَ مَصْدَرٌ مِنْ رَتَّلَ فُلَانٌ كَلَامَهُ إِذَا أَتْبَعَ بَعْضَهُ بَعْضًا عَلَى مُكْثٍ وَتَفَهُّمٍ مِنْ غَيْرِ عَجَلَةٍ، وَهُوَ الَّذِي نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان:٣٢]، وَرُوِّينَا عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ أَنْ يُقْرَأَ الْقُرْآنُ كَمَا أُنْزِلَ» أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ.

وَقَدْ أَمَرَ اللهُ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل:٤].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَيِّنْهُ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: تَأَنَّ فِيهِ، وَقَالَ الضَّحَّاكُ: انْبِذْهُ حَرْفًا حَرْفًا، يَقُولُ تَعَالَى تَلَبَّثْ فِي قِرَاءَتِهِ وَتَمَهَّلْ فِيهَا، وَافْصِلِ الْحَرْفَ مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ سُبْحَانَهُ عَلَى الْأَمْرِ بِالْفِعْلِ حَتَّى أَكَّدَهُ بِالْمَصْدَرِ).

(وَرَتِّلِ): الفعل، (تَرْتِيلًا): المصدر.

(اهْتِمَامًا بِهِ وَتَعْظِيمًا لَهُ لِيَكُونَ ذَلِكَ عَوْنًا عَلَى تَدَبُّرِ الْقُرْآنِ وَتَفَهُّمِهِ، وَكَذَلِكَ كَانَ ﷺ يَقْرَأُ؛ فَفِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ يَعْلَى بْنِ مملك أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ قِرَاءَةِ النبيّ ﷺ، فَإِذَا هِيَ تَنْعَتُ قِرَاءَةً مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ السُّورَةَ حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلَ مِنْهَا.

وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ بِآيَةٍ يُرَدِّدُهَا حَتَّى أَصْبَحَ ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة:١١٨] رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ).

طبعًا هناك تنبيه في جميع المصادر المذكورة وغيرها أنّ الراوي هو أبو ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وليس أبا الدرداء -والله أعلم-.

(وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: كَانَتْ

مَدًّا، ثُمَّ قَرَأَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١] يَمُدُّ اللهَ)، أي: لفظ الجلالة، (وَيَمُدُّ الرَّحْمَنَ)، ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة:١]، (وَيَمُدُّ الرَّحِيمَ)، (الرَّحِيمِ) [الفاتحة:١]، (فَالتَّحْقِيقُ دَاخِلٌ فِي التَّرْتِيلِ كَمَا قَدَّمْنَا -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي الْأَفْضَلِ: هَلِ التَّرْتِيلُ وَقِلَّةُ الْقِرَاءَةِ، أَوِ السُّرْعَةُ مَعَ كَثْرَةِ الْقِرَاءَةِ؟)، أيهما أفضل: الترتيل مع قلة القراءة أو السرعة مع كثرة القراءة؟

(فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ كَثْرَةَ الْقِرَاءَةِ أَفْضَلُ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللهِ فَلَهُ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا» الْحَدِيثَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَرَوَاهُ غَيْرُهُ: «بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ»؛ وَلِأَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَرَأَهُ فِي رَكْعَةٍ)، ياألله! (وَذَكَرُوا آثَارًا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ فِي كَثْرَةِ الْقِرَاءَةِ، وَالصَّحِيحُ -بَلِ الصَّوَابُ- مَا عَلَيْهِ مُعْظَمُ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَهُوَ: أَنَّ التَّرْتِيلَ وَالتَّدْبرَ مَعَ قِلَّةِ الْقِرَاءَةِ أَفْضَلُ مِنَ السُّرْعَةِ مَعَ كَثْرَتِهَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْقُرْآنِ فَهْمُهُ وَالتَّفَقُّهُ فِيهِ وَالْعَمَلُ بِهِ، وَتِلَاوَتُهُ وَحِفْظُهُ وَسِيلَةٌ إِلَى مَعَانِيهِ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ مَنْصُوصًا عَنِ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَسُئِلَ مُجَاهِدٌ عَنْ رَجُلَيْنِ: قَرَأَ أَحَدُهُمَا الْبَقَرَةَ، وَالْآخَرُ الْبَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ فِي الصَّلَاةِ، وَرُكُوعُهُمَا وَسُجُودُهُمَا وَاحِدٌ، فَقَالَ: الَّذِي قَرَأَ الْبَقَرَةَ وَحْدَهَا أَفْضَلُ.

وَلِذَلِكَ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ يُرَدِّدُ الْآيَةَ الْوَاحِدَةَ إِلَى الصَّبَاحِ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَزَلَ الْقُرْآنُ لِيُعْمَلَ بِهِ؛ فَاتَّخِذُوا تِلَاوَتَهُ عَمَلًا.

وَرُوِّينَا عَنِ الإمام مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ رحمة الله عليه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَأَنْ أَقْرَأَ فِي لَيْلَتِي حَتَّى أُصْبِحَ (إِذَا زُلْزِلَتِ، وَالْقَارِعَةُ))، أي: أنْ أقرأ في الليلة الواحدة هاتين السورتين، (لَا أَزِيدُ عَلَيْهِمَا وَأَتَرَدَّدُ فِيهِمَا وَأَتَفَكَّرُ أَحَبُّ إِلَيَّ، لَأَنْ أَقْرَأَ فِي لَيْلَتِي مِنْ أَنْ أَهُذَّ الْقُرْآنَ هَذًّا، أَوْ قَالَ: أَنْثُرُهُ نَثْرًا، وَأَحْسَنَ بَعْضُ أَئِمَّتِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ)، في حاشية من

حواشي نسخ [النشر] ذلك البعض هو الشيخ شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي بكر بن أيوب بن القيم الجوزية، ابن القيم رحمة الله عليه، وفي [بحر الجوامع] هو ابن الجوزي، -والله أعلم- أنه ربما تصحيف.

(وَأَحْسَنَ بَعْضُ أَئِمَّتِنَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ فَقَالَ: إِنَّ ثَوَابَ قِرَاءَةِ التَّرْتِيلِ وَالتَّدَبُّرِ أَجَلُّ وَأَرْفَعُ قَدْرًا، وَإِنَّ ثَوَابَ كَثْرَةِ الْقِرَاءَةِ أَكْثَرُ عَدَدًا، فَالْأَوَّلُ كَمَنْ تَصَدَّقَ بِجَوْهَرَةٍ عَظِيمَةٍ، أَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا قِيمَتُهُ نَفِيسَةٌ جِدًّا، وَالثَّانِي كَمَنْ تَصَدَّقَ بِعَدَدٍ كَثِيرٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ، أَوْ أَعْتَقَ عَدَدًا مِنَ الْعَبِيدِ قِيمَتُهُمْ رَخِيصَةٌ)، والنقل حرفيًا من كتاب [زاد المعاد] لابن القيم، ربما يكون هذا الكلام أصلًا لابن القيم، وربما يكون أخذه من ابن الجوزي -الله أعلم-.

**الطالب**: أنّ الأول هو الصحيح؟

**الشيخ**: الآن جاء على بالي احتمال نقله منه، احتمال ما أدري، حتى لا نظلم ابن الجوزي.

(وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَاعْلَمْ أَنَّ التَّرْتِيلَ مُسْتَحَبٌّ -لَا لِمُجَرَّدِ التَّدَبُّرِ-، فَإِنَّ الْعَجَمِيَّ الَّذِي لَا يَفْهَمُ مَعْنَى الْقُرْآنِ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَيْضًا فِي الْقِرَاءَةِ التَّرْتِيلُ وَالتُّؤَدَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى التَّوْقِيرِ وَالِاحْتِرَامِ، وَأَشَدُّ تَأْثِيرًا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْهَذْرَمَةِ وَالِاسْتِعْجَالِ، وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ)، وبعضهم هو: الإمام الداني، (بَيْنَ التَّرْتِيلِ وَالتَّحْقِيقِ: أَنَّ التَّحْقِيقَ يَكُونُ لِلرِّيَاضَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّمْرِينِ، وَالتَّرْتِيلَ يَكُونُ لِلتَّدْبرِ وَالتَّفَكُّرِ وَالِاسْتِنْبَاطِ؛ فَكُلُّ تَحْقِيقٍ تَرْتِيلٌ، وَلَيْسَ كُلُّ تَرْتِيلٍ تَحْقِيقًا، وَجَاءَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل:٤]، فَقَالَ: التَّرْتِيلُ تَجْوِيدُ الْحُرُوفِ وَمَعْرِفَةُ الْوُقُوفِ)، بعضنا يقول: هذا من قطع الإسناد.

(وَحَيْثُ انْتَهَى بِنَا الْقَوْلُ إِلَى هُنَا فَلْنَذْكُرْ فَصْلًا فِي التَّجْوِيدِ يَكُونُ جَامِعًا

لِلْمَقَاصِدِ حَاوِيًا لِلْفَوَائِدِ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ أَفْرَدْنَا لِذَلِكَ كِتَابَنَا: [التَّمْهِيدُ فِي التَّجْوِيدِ]، وَهُوَ مِمَّا أَلَّفْنَاهُ حَالَ اشْتِغَالِنَا بِهَذَا الْعِلْمِ فِي سِنِّ الْبُلُوغِ؛ إِذِ الْقَصْدُ أَنْ يَكُونَ كِتَابُنَا هَذَا جَامِعًا مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْقَارِئُ وَالْمُقْرِئُ.

أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْمُقْرِئُ الْمُجَوِّدُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الشَّامِيُّ بِقِرَاءَةِ ابْنِ أَبِي الْفَتْحِ عَلَيْهِ، أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ الْمُقْرِئُ شَيْخُ التَّجْوِيدِ أَبُو حَيَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْأَنْدَلُسِيُّ -سَمَاعًا-، أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْمُقْرِئُ الْمُجَوِّدُ أَبُو سَهْلٍ الْيُسْرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْغِرْنَاطِيُّ -قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ-، أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْمُقْرِئُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْعَافِيَةِ -بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ-، أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْمُقْرِئُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الزَّنْجَانِيُّ (ح)، وَأَعْلَى مِنْ هَذَا قَرَأْتُ عَلَى شَيْخِنَا الْمُقْرِئِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ الْحَلَبِيِّ: أَنْبَأَنك عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيُّ عَنْ شَيْخِ الشُّيُوخِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ وَغَيْرِهِ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ شَيْخُ الْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ أَبُو الْكَرَمِ بْنُ الْحَسَنِ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بُنْدَارِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ رُزْبَةَ الْبَزَّازُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُعَلَّى الشُّونِيزِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْمَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، عَنْ جُوَيْبِرٍ عَنِ الضَّحَّاكِ قال: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ: "جَوِّدُوا الْقُرْآنَ، وَزَيِّنُوهُ بِأَحْسَنِ الْأَصْوَاتِ، وَأَعْرِبُوهُ، فَإِنَّهُ عَرَبِيٌّ؛ وَاللهُ يُحِبُّ أَنْ يُعْرَبَ بِهِ").

طبعًا (جَوِّدُوا) فيها اختلاف كثير بين الروايات: هل هي جوّدوا أم جرّدوا، بحث طويل.

(فَالتَّجْوِيدُ: مَصْدَرٌ مِنْ جَوَّدَ تَجْوِيدًا، وَالِاسْمُ مِنْهُ: الْجَوْدَةُ ضِدُّ الرَّدَاءَةِ، يُقَالُ: جَوَّدَ فُلَانٌ فِي كَذَا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ جَيِّدًا؛ فَهُوَ عِنْدَهُمْ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِتْيَانِ بِالْقِرَاءَةِ مُجَوَّدَةَ الْأَلْفَاظِ بَرِيئَةٍ مِنَ الرَّدَاءَةِ فِي النُّطْقِ، وَمَعْنَاهُ: انْتِهَاءُ الْغَايَةِ فِي التَّصْحِيحِ، وَبُلُوغُ

النِّهَايَةِ فِي التَّحْسِينِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأُمَّةَ كَمَا هُمْ مُتَعَبِّدُونَ بِفَهْمِ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِقَامَةِ حُدُودِهِ هم مُتَعَبِّدُونَ بِتَصْحِيحِ أَلْفَاظِهِ، وَإِقَامَةِ حُرُوفِهِ عَلَى الصِّفَةِ الْمُتَلَقَّاةِ مِنْ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْحَضْرَةِ النَّبَوِيَّةِ الْأَفْصَحِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهَا وَلَا الْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَالنَّاس فِي ذَلِكَ: بَيْنَ مُحْسِنٍ مَأْجُورٍ، وَمُسِيءٍ آثِمٍ أَوْ مَعْذُورٍ؛ فَمَنْ قَدَرَ عَلَى تَصْحِيحِ كَلَامِ اللهِ -تَعَالَى- بِاللَّفْظِ الصَّحِيحِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ، وَعَدَلَ إِلَى اللَّفْظِ الْفَاسِدِ الْعَجَمِيِّ، أَوِ النَّبَطِيِّ الْقَبِيحِ؛ اسْتِغْنَاءً بِنَفْسِهِ، وَاسْتِبْدَادًا بِرَأْيِهِ وَحَدْسِهِ، وَاتِّكَالًا عَلَى مَا أَلِفَ مِنْ حِفْظِهِ، وَاسْتِكْبَارًا عَنِ الرُّجُوعِ إِلَى عَالِمٍ يُوقِفُهُ عَلَى صَحِيحِ لَفْظِهِ؛ فَإِنَّهُ مُقَصِّرٌ بِلَا شَكٍّ، وَآثِمٌ بِلَا رَيْبٍ، وَغَاشٌّ بِلَا مِرْيَةٍ، فَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ: لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»).

والله هذا الكلام خطير يا إخوان، أحيانًا -مع الأسف- نلحظ بعض المنتسبين إلى طلاب العلم الشرعي في غير القراءات: المنتسبون مثلًا في تخصص عقيدة، متخصص شريعة، متخصص الفقه إلى غير ذلك؛ نجدهم يكاد أنْ يكون هذا الكلام ينطبق على بعضهم، عندما تصحح له آيةً في القرآن من حيث الغُنّة، من حيث التجويد، من حيث المد؛ يزدري ويستقلل هذا، يعني كأنه يقلل من هذا -والله أعلم-، فهذا الكلام الآن ذكرني ببعض مَن حصل منه هذا أمامي، نسأل الله العفو لي وله وللمسلمين جميعًا.

(أَمَّا مَنْ كَانَ لَا يُطَاوِعُهُ لِسَانُهُ، أَوْ لَا يَجِدُ مَنْ يَهْدِيهِ إِلَى الصَّوَابِ بَيَانُهُ، فَإِنَّ اللهَ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا؛ وَلِهَذَا أَجْمَعَ مَنْ نَعْلَمُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا تَصِحُّ صَلَاةُ قَارِئٍ خَلْفَ أُمِّيٍّ، وَهُوَ مَنْ لَا يُحْسِنُ الْقِرَاءَةَ، وَاخْتَلَفُوا فِي صَلَاةِ مَنْ يُبَدِلُ حَرْفًا بِغَيْرِهِ -سَوَاءٌ تَجَانَسَا أَمْ تَقَارُبَا-، وَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ عَدَمُ الصِّحَّةِ: كَمَنْ قَرَأَ: الْحَمْدُ بِالْعَيْنِ)، أي: العمد، (أَوِ الدِّينِ بِالتَّاءِ) التين.

(أَوِ الْمَغْضُوبِ بِالْخَاءِ) المخضوب، (أَوْ الظَّاءِ) المغظوب، طبعًا (حرف الظاء) ابن كثير كأنه أفتى بما يخالف هذا الكلام.

**الطالب**: قال: يجوز إنْ كان يرى أنّ هذا هو الظاء وهو يقصد الضاد.

**الشيخ**: الظاء.

**الطالب**: يعني الذين يقولون بهذا الوصف يقولون: هذا هو الظاء هذا هو المرسوم اسمه الظاء.

**الشيخ**: أين الظاء؟

**الطالب**: يقولون بينهما تقارب.

**الشيخ**: بينهما تقارب معناه: أنّ بينهما تخالف، اختلاف.

**الطالب**: هذا الذي أنهم لا يسلموا بها؟

**الشيخ**: لا يسلّموا، هو واحدة من اثنتين -إذا جئناها بالجدل-: أنت تقول لي: المغضوب أن هذا هو الضاد، ظهرك انطق لي إياها! ظهرك (بالظاء) وليس (بالضاد) ظهرك ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح:٣].

**الطالب**: وضل وظل؟ يقولون هذه الضاد مشهورة، هذه الدال مفخمة.

**الشيخ**: ما عندنا إشكالية، لكن لا بُدَّ أنْ يكون بينهما خلافٌ؛ وإلا كان المخرج واحدًا بصيغة واحدة.

**الطالب**: الذي يجمعها يا شيخ، يقول: ولا بالظاء.

**الشيخ**: صار حرفين؛ زاد في كتاب الله.

**الطالب**: يا شيخنا، إني حضرت مرة محاضرة في علم الأصوات وجلس

يتكلم، فقلت له كما أنْ أقول لأهل النحو: ارجعوا تحاكموا إلى القرآن لا القرآن يتحاكم إلى النحو، فكذلك علم الأصوات يتحاكم إلى القرآن ما يقرؤونه هذا هو؛ اكتشافكم من النظريات لا تطبق على القرآن.

**الشيخ**: ولهذا -الله أعلم-، يعني نحن لما كنا صغارًا ربما قبل عشرين سنة؛ ما كنا نسمع بهذا، كان المسلمون كلهم في بلاد العالم الإسلامي كله نطقهم واحد في الضاد وفي الضالين في الظالين نطق واحد.

**الطالب**: خلاف قديم.

**الشيخ**: الخلاف نظري لكن نطق في التطبيق، ما سمعنا أحدًا قبل عشرين سنة، ما سمعت ولا أحد: لا من الشاميين، ولا من المصريين، ولا من أهل الجزيرة العربية، ولا من المشارقة، ولا من المغاربة؛ ما سمعنا أحدًا يقول: (ولا الظالين) -في القراءة طبعًا لا أتكلم عن اللغة-.

**الطالب**: يمكن من المناطق النائية البعيدة عن الحرم؟

**الشيخ**: عندك مصر، عندك الشام، عندك المغرب.

الآن بدأت تنتشر يقول لك: هذا ما هو بضاد، هذا النطق المتلقى من مئات السنين، لا، وبعضهم يريد أنْ يطمس هذا التلقّي لمجرد أنّ عالمًا أو رجلًا رحمة الله عليه غير عربي -وهذا ليس قدحًا فيه- بل هو عالم من علماء المسلمين، لكنه اختار هذا القول بأنه يقول: (ولا الظالين)، ما عنده من الأدلة إلا أنّ هذا الشيخ وهو شيخه قال: (ولا الظالين)؛ هذا الرجل ليس عربيًا.

هذا المتلقى عن الأمة كلها عشرات السنين، بل مئات السنين، ينسب لدرجة أنّ أحدًا اجتهد أنّ هذا ليس هو النطق الصحيح؛ وهذه آفة المسائل العلمية التي يُبحث فيها لتقليل ما أجمع عليه العلماء، وإلا الكتاتيب في مصر، والكتاتيب في

الشام، والكتاتيب في المغرب، والكتاتيب في موريتانيا، والكتاتيب في أي مكان من العالم، في إندونيسيا في الباكستان، ما كانت عندهم هذه الإشكالية.

**فمعناه:** أنّ هؤلاء الذين حاولوا أنْ يجمعوا بين علم الصوتيات وبين علم التجويد عند القُراء؛ فأفسدوا علينا -أفسدوا على أهل القراءات- هذا النطق الصحيح المتلقّي من قبل، وبنوه على نظرياتٍ أعجميةٍ أوروبيةٍ، ومناهج أوروبية.

**الطالب:** مرة واحد قال لواحد: أنت مقتنع به في الكتاتيب حفظها للأطفال، ما يستطيع، يعني: هل ما في أحد من العلماء كان في كتبه كتب هذا العلماء المتقدمون؟

**الشيخ:** كيف؟

**الطالب:** يعني إلى خلاف؟ تفسير ابن كثير ذكر هذا.

**الشيخ:** ابن كثير تكلم على مسألة الحكم الفقهي فيمن يبدل الضاد الظاء مثل: (ولا الظالين)، وترى الخلاف في الفاتحة فقط؛ لأنّ هي التي تتحكم في صحة الصلاة من عدمها، لأنّ الخلل في الفاتحة ليس كالخلل في غير الفاتحة.

**الطالب:** جزاه الله خيرًا يقول: بما أنّ القُراء اتفقوا في جميع مواضع القرآن على نطق الضاد ضادًا والظاء ظاءً إلا في موضعٍ واحد فرَّقوا فيه؛ فهذا دليلٌ على أنّ الضاد تبقى ضاد والظاء ظاء بينهما فرق، واختلافهم في موضعٍ محدودٍ واحدٍ، واتفاقهم في جميع المواضع، وتفريقهم في هذا الموضع بين الضاد والظاء دليل على أنّ الصفة المتلقاة مضبوطة؟

**الشيخ:** لا شكَّ في ذلك، والقرآن مُتلقَّى، القرآن هو العلم الوحيد الذي أُخذ بالتلقي، ولم تدخله الوجادة نهائيًا، الحديث دخلته الوجادة، دخلته الوجادة يعني: تُعُلِّم من الكتب، مصطلح الحديث تعلم من الكتب، النحو تعلم من الكتب،

القرآن لم يُتعلم من الكتب، ولن يُتعلم من الكتب، القرآن لا يُتعلم من الكتب، القرآن رواية، متلقى.

وسبحان الله من حفظ الله عَزَّوَجَلَّ لهذا القرآن الكريم، ولكيفية هذه القراءة؛ المسلمون على اختلاف ألسنتهم وألوانهم وأصولهم: الإفريقي، الهندي، الشنقيطي، الباكستاني، العربي وغيره، لكن هناك قاسما مشتركا بينهم في النطق في القرآن الكريم؛ ولهذا تجد الأعجمي الذي لا يفهم كلمة واحدة في العربية، لكن إذا قرأ المصحف يقرأ القرآن بكل فصاحةٍ؛ لأنه تُعُلم بالصواب، الذي علَّمه قد يكون شيخه العاشر هو العربي، وربما شيخه وشيخ شيخه ليس عربيًا.

لكن القرآن يؤخذ بالتلقّي، وهذا التلقّي أقوى من كل البحوث وكل النظريات التي أتت والتي ستأتي.

**الطالب**: الساجقلي زاده ما هو شيخ يعني؟

**الشيخ**: ما أدري، المشكلة أنّ كتب التجويد كلها نظرية، الذي ما عنده تلقٍّ لا يستطيع أنْ يفهم كتب التجويد، والآن نجد في كتب التجويد، حتى نجد شيوخا ومجازين وقرأوا على شيوخ بالتلقي، فهمهم لنص ساجقلي أو فهمهم لنص الأزميري أو فهمهم لكلام ابن الجزري مختلفًا، أنت تفهمه وأنا أفهمه بطريقة!.

لكن كيف أنت تلقيت، وكيف أنا تلقيت، نكاد نكون متفقين على كيفية النطق، فأهل القراءات -مع الأسف- أو بعض أهل القراءات، أو بعض أهل التجويد، لما لبسوا لباس علم الصوتيات، مثلما نقول: خربت الذي جاء يقلّد الطير؛ فما قدر أن يقلد الطير وخربت، ومشيته الأساسية خربت عليه.

ما حافظ على ما تلقاه عن شيوخه، ولا وصل وفهم ما قالته الدراسات الصوتية، ولا يستطيع أنْ يطبقه على الواقع في التلاوة، أنا أتكلم في الأداء، وإلا

سيكون هو جاء به من عنده، أئمة علماء الصوت.

**الطالب**: مسألة أنّ القراءة المنطوقة، المتلقى من شيخه قد تكون موافقة لما كتبه علماء التجويد؟

**الشيخ**: هم كتبوه ووصفوه، الآن منطقيًا ما كتبه سيبويه هل الذي كتبه سيبويه وسيبويه كتب في عصره، وأهل عصره يفهمونه، والعلماء الذين في مرتبة سيبويه ناقشوه، بعضهم سلم بما يقول به وبعضهم لم يسلم بما قال به، لكن القصد الذي أريد أنْ أصل إليه هل فهمنا نحن الآن في هذا العصر لكلام سيبويه كما فهمه المبرّد والأخفش وخالفوه فيه؟ ليس بصحيح.

وسيبويه نفسه لم يكن عربيًا، سيبويه ناقل؛ فهذا الوصف لكلام العرب هو نقله بدقةٍ وأمانةٍ؛ ولهذا العلماء -كما قلنا سابقًا- سيبويه لا شكَّ أنه صادق، ولا شكَّ أنه أمين، ولا شكَّ أنه ثقة وفوق الثقة، لكن يجب أنْ نفرق في سيبويه -وهذا يقوله علماء التخصص: ليس كلامه، سيبويه مقدمٌ فيما ينقله؛ لأنه صادقٌ في نقله-.

فسيبويه إذا قال: قالت العرب: كذا؛ فهو صادق -لا شكَّ في ذلك-، لكن لو قال اجتهد هو، العلماء لا يناقشون سيبويه في نقله، العلماء يناقشون سيبويه في اجتهاده وفي رأيه.

**الطالب**: يصدقونه فيما ينقله مبحوث معهم فيما يقولون باجتهادهم؟.

**الشيخ**: فيما يقوله باجتهاده، فسيبويه -وهنا لا بُدَّ أنْ نفرّق-، يعني سيبويه ربما ينقل لك نصًّا عن كلام العرب، لكن يأتي ويشرح أويفهم منه شيئًا آخر، هذا الفهم -فهم سيبويه- يخالفه غيره فيه؛ ولهذا نجد كثيرًا ممن خالف سيبويه، حتى من علماء عصره يخالفونه، هم لم يخالفوه فيما قال إنه نقل عن العرب، يعني إذا قال: سمعت العرب ما أحد يأتي يقول: لا، سيبويه كذاب؛ أنت ما سمعت من العرب،

لا أحد يقدر أن يقول له ذلك، هم يناقشوه.

هذا الذي أنت سمعته من العرب، أو هذا النطق الذي سمعته ونقلته عن العرب؛ لما تأتي وتشرحه لي حسب فهمك أنت؛ أنا أناقشك في فهمك، يعني العلماء يناقشون سيبويه في فهمه وليس في نقله، لكن المعاصرين الآن أخذوا كل شيء؛ ما عندنا إشكالية، لكن لا تطبقوه في القرآن، دعوا القرآن، القرآن ميزته التلقّي، ويؤخذ بالتلقّي.

فهذه الميزة التي أعطاها الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ للقرآن هي طريق من طرق الحفظ لهذا الكتاب الكريم، وإذا شُوِّشَ علينا بما هو موجود الآن، انظروا إلى التشويش الآن: أصبح بعضهم حتى إنه تأتيه الوسوسة في الصلاة، هل أنا قلت: الضالين ولا الظالين، هل هذا ضاد أم لا، حتى مرة قلت لواحد: يا أخي، انطق لي الضاد، يقول لي: الضاد، هذه ليست ضادًا، قلت له: انطق لي؛ فعوج فمه وعوج لسانه وأدخل لسانه يمينًا وشمالًا، اشرح لي، وما تقدر تشرح لي!.

لكن هل أنت قرأت بهذا على شيوخك، وهل شيوخك الذين أقرأوك قرأوا بهذا على شيوخهم؟ عندنا في القراءات وفي القرآن هذا هو الأساس، هذا هو المصدر أنه متلقًى عن الشيوخ.

**الطالب**: الاختلاف عند الفقهاء؟

**الشيخ**: في الظاء.

**الطالب**: في سورة الفاتحة؟

**الشيخ**: في الفاتحة عند جل الفقهاء: إذا لم تصحح تبطُل الصلاةُ بها، ومن ضمنها.

**الطالب**: إذا قرأ الضالين بالظاء؟

**الشيخ**: إذا يستطيع أنْ يقرأ بالضاد طبعًا، غير متأول هذا الكلام.

**الطالب**: إذا كان هو يرى رأيه؟

**الشيخ**: بناءً على ماذا، على رأيه ما هو؟

**الطالب**: على ما تلقى من شيخه.

**الشيخ**: القرآن يُقرأ كما قرأت به على شيخك.

**الطالب**: هو هكذا يقول.

**الشيخ**: إذا قرأ العهدة على شيخه، لكن واحد يستطيع أنْ يقول: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧] ويقول: (ولا الظالين) وهو يتعمد يُخاف عليه الكفر -والعياذ بالله-؛ لأنه أبدل حرفًا مكان حرفٍ، المجتهد ما أحد يستطيع أنْ يقول فيه شيئًا، لكن مَن هو المجتهد؟

**الطالب**: الفقهاء قديمًا عندما حكموا بهذا يكون وجود خلاف بين القُراء يعني مثلًا؟

**الشيخ**: لا، لا خلاف بين القُراء.

**الطالب**: لماذا أجاز الفقهاء عنه؟

**الشيخ**: الفقهاء ينظرون للنص ليس بنظرتنا نحن له، الفقيه يحفظ القرآن، ويستخرج منه: قد تجد فقيهًا لا يحفظ القرآن، وقد تجد فقيهًا قراءته للقرآن ليست بذاك، وهذا في العصور الماضية كثير، فما بالك الآن! الفقه شيء؛ ولهذا مهمة أهل القراءات ما هو الفقه؟ نحن مهمتنا: أنّ هذه الكلمة القرآنية قراءتها بالصحة هي هكذا، هذه مهمة المقرئ.

مهمة القُراء أنهم ينقلون القراءة كما كان النبي ﷺ يقرأ بها، ينقلون صحة

القراءة أو القراءة الصحيحة، ما يُفهم منها: هذه مهمة المفسر، مهمة الفقيه، هذه ليست إشكالية، ليست مهمتنا نحن؛ ولهذا الفقيه ينظر إلى -ليس له علاقة بما يقول أهل القرآن: أنّ هذا الضاد أنه مفخم أم مثقل- هذا ما له علاقة به، له علاقة أنّ هذا النطق يحرف المعنى أم لا يحرف المعنى، هو يبحث هنا في هذه الجزئية، هذا هو الفقيه؛ حتى يعطي حكمًا شرعيًّا.

**الطالب**: كذلك لما نقول مثلًا: القراءة هل القراءة هذه تجوز في الصلاة أم لا تجوز المد، لو قرأ بالكسر، هل الصلاة جائزة أم غير جائزة؟

**الشيخ**: الصلاة جائزة، ليس فيها أي مشكلة، حتى لو دبشت: قرأت بداية الآية برواية ورش وختمتها برواية حمزة أو بقراءة حمزة؛ الفقيه ما له شغل فيه، ما دام أنها قرآن ثبتت قرآن، لكن عندكم أنتم تقولون: كذاب في الرواية، قصدي أنتم أهل التحريرات ليس أهل القراءات، فنظرة الفقيه تختلف.

**الطالب**: من ناحية الحلال والحرام يجوز أو لا يجوز، صحةً؟

**الشيخ**: ولهذا لما الواحد يخرج عن فنه، ويتفلسف أو ويتفقه في علمٍ آخر لم يؤهَّل له، يأتي -كما قال الشيخ- بالعجائب.

**قال ابن الجزري رحمة الله عليه:** (**وَلِذَلِكَ عَدَّ الْعُلَمَاءُ الْقِرَاءَةَ بِغَيْرِ تَجْوِيدٍ لَحْنًا، وَعَدُّوا الْقَارِئَ بِهَا لَحَّانًا**)، هؤلاء هم الفقهاء أم القُراء؟ (**وَقَسَّمُوا اللَّحْنَ إِلَى جَلِيٍّ وَخَفِيٍّ، وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّهِ وَتَعْرِيفِهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ اللَّحْنَ فِيهِمَا: خَلَلٌ يَطْرَأُ عَلَى الْأَلْفَاظِ فَيُخِلُّ، إِلَّا أَنَّ الْجَلِيَّ: يُخِلُّ إِخْلَالًا ظَاهِرًا يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرُهُمْ، وَأَنَّ الْخَفِيَّ: يُخِلُّ إِخْلَالًا يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ وَأَئِمَّةُ الْأَدَاءِ الَّذِينَ تَلَقَّوْا مِنْ أفواه الْعُلَمَاءِ، وَضَبَطُوا عَنْ أَلْفَاظِ أَهْلِ الْأَدَاءِ، الَّذِينَ تُرْتَضَى تِلَاوَتُهُمْ، وَيُوثَقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ.**

يأتي أحد الشيوخ -مهما كان مع جلالة علمه وقدره- ولا ينطق الحروف العربية نطقًا صحيحًا، ويُقدَّم قوله في مسائل مثل هذه؛ طامة كبرى!.

(وَلَمْ يَخْرُجُوا عَنِ الْقَوَاعِدِ الصَّحِيحَةِ، وَالنُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ، فَأَعْطَوْا كُلَّ حَرْفٍ حَقَّهُ، وَنَزَّلُوهُ مَنْزِلَتَهُ وَأَوْصَلُوهُ مُسْتَحَقَّهُ، مِنَ التَّجْوِيدِ وَالْإِتْقَانِ، وَالتَّرْتِيلِ وَالْإِحْسَانِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ نَصْرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الشِّيرَازِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُوَضِّح فِي وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ، فِي فَصْلِ التَّجْوِيدِ مِنْهُ بَعْدَ ذِكْرِهِ التَّرْتِيلَ وَالْحَدَرَ وَلُزُومَ التَّجْوِيدِ فِيهِما، قَالَ: فَإِنَّ حُسْنَ الْأَدَاءِ فَرْضٌ فِي الْقِرَاءَةِ، وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِئِ أَنْ يَتْلُوَ الْقُرْآنَ حَقَّ تِلَاوَتِهِ؛ صِيَانَةً لِلْقُرْآنِ عَنْ أَنْ يَجِدَ اللَّحْنُ وَالتَّغْيِيرُ إِلَيْهِ سَبِيلًا، عَلَى أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدِ اخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ حُسْنِ الْأَدَاءِ فِي الْقُرْآنِ: فذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مَقْصُورٌ عَلَى مَا يَلْزَمُ الْمُكَلَّفُ قِرَاءَتَهُ فِي الْمُفْتَرَضَاتِ؛ فَإِنَّ تَجْوِيدَ اللَّفْظِ وَتَقْوِيمَ الْحُرُوفِ وَحُسْنَ الْأَدَاءِ وَاجِبٌ فِيهِ فَحَسْبُ، وَذَهَبَ الْآخَرُونَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مَنْ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ كَيْفَمَا كَانَ؛ لِأَنَّهُ لَا رُخْصَةَ فِي تَغْيِيرِ اللَّفْظِ بِالْقُرْآنِ وَتَعْوِيجِهِ وَاتِّخَاذِ اللَّحْنِ سَبِيلًا إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر:٢٨]، انْتَهَى.

وَهَذَا الْخِلَافُ عَلَى هذا الوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ غَرِيبٌ، وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي هُوَ الصَّحِيحُ -بَلِ الصَّوَابُ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ-، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْحُجَّةُ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ فِي تَجْوِيدِهِ، وَصَوَّبَ مَا صَوَّبْنَاهُ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

فَالتَّجْوِيدُ: هُوَ حِلْيَةُ التِّلَاوَةِ، وَزِينَةُ الْقِرَاءَةِ، وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حُقُوقَهَا وَتَرْتِيبُهَا ومَرَاتِبَهَا، وَرَدُّ الْحَرْفِ إِلَى مَخْرَجِهِ وَأَصْلِهِ، وَإِلْحَاقُهُ بِنَظِيرِهِ، وَتَصْحِيحُ لَفْظِهِ، وَتَلْطِيفُ النُّطْقِ بِهِ عَلَى حَالِ صِيغَتِهِ، وَكَمَالِ هَيْئَتِهِ، مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا

تَعَسُّفٍ، وَلَا إِفْرَاطٍ وَلَا تَكَلُّفٍ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْ قِرَاءَةَ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ»، يَعْنِي: عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ، وَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ أُعْطِيَ حَظًّا عَظِيمًا فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ وَتَرْتِيلِهِ وَتَحْقِيقِهِ كَمَا أَنْزَلَهُ اللهُ -تَعَالَى-، وَنَاهِيكَ بِرَجُلٍ أَحَبَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْمَعَ الْقُرْآنَ مِنْهُ، وَلَمَّا قَرَأَ أَبْكَى رَسُولَ اللهِ ﷺ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ).

ثم يأتي واحد بعد ألف وأربعمائة سنة ويقول لك: هذا النطق هو نطق النبي ﷺ ونطق ابن مسعود!!!

(وَرُوِّينَا بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ قَالَ: صَلَّى بِنَا ابْنُ مَسْعُودٍ الْمَغْرِبَ بِـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، ولَوَدِدْتُ)، طبعًا في المطبوع (ووالله) يعني في المطبوع بدل (ولَوَدِدْتُ) فيها (ووالله) وليست في جميع النسخ، والدكتور/ أيمن اعتمدها وذكرها في كتابه نقلًا عن حاشية (ألف) التي ذكرناها الحصة الماضية.

(ولَوَدِدْتُ أَنَّهُ قَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ حُسْنِ صَوْتِهِ وَتَرْتِيلِهِ.

(قُلْتُ: وَهَذِهِ سُنَّةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِيمَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مُجَوَّدًا مُصَحَّحًا كَمَا أُنْزِلَ، تَلْتَذُّ الْأَسْمَاعُ بِتِلَاوَتِهِ، وَتَخْشَعُ الْقُلُوبُ عِنْدَ قِرَاءَتِهِ، حَتَّى يَكَادَ أَنْ يَسْلُبَ الْعُقُولَ، وَيَأْخُذَ بِالْأَلْبَابِ، سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِ اللهِ تَعَالَى يُودِعُهُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَقَدْ أَدْرَكْنَا مِنْ شُيُوخِنَا مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُسْنُ صَوْتٍ وَلَا مَعْرِفَةٌ بِالْأَلْحَانِ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ جَيِّدَ الْأَدَاءِ، قَيِّمًا بِاللَّفْظِ، فَكَانَ إِذَا قَرَأَ أَطْرَبَ الْمَسَامِعَ).

**طبعًا الطرب هو:** خفةٌ تلحق الشخصَ من فرحٍ أو من حزنٍ.

(وَأَخَذَ مِنَ الْقُلُوبِ بِالْمَجَامِعِ، وَكَانَ الْخَلْقُ يَزْدَحِمُونَ عَلَيْهِ، وَيَجْتَمِعُونَ عَلَى الِاسْتِمَاعِ إِلَيْهِ، أُمَمٌ مِنَ الْخَوَاصِّ وَالْعَوَامِّ، يَشْتَرِكُ فِي ذَلِكَ مِنْ يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّ وَمَنْ لَا

يَعْرِفُهُ مِنْ سَائِرِ الْأَنَامِ؛ مَعَ تَرْكِهِمْ جَمَاعَاتٍ مِنْ ذَوِي الْأَصْوَاتِ الْحِسَانِ، عَارِفِينَ بِالْمَقَامَاتِ وَالْأَلْحَانِ؛ لِخُرُوجِهِمْ عَنِ التَّجْوِيدِ وَالْإِتْقَانِ).

نفهم من هذا أنّ المقامات عند ابن الجزري صحيحة وجائزة لكن لا تخرج عن التجويد، انتهينا؛ لأنهم هم تركوا هذا كما قال الشيخ: (عَارِفِينَ بِالْمَقَامَاتِ)، فمعرفتهم بالمقامات ليست هي السبب في تركهم أو ترك النَّاس الحضور إليهم، إنَّما خروجهم عن التجويد هو السبب، إذًا تبقى المقامات كما هي.

(وَأَخْبَرَنِي جَمَاعَةٌ مِنْ شُيُوخِي وَغَيْرِهِمْ أَخْبَارًا بَلَغَتِ التَّوَاتُرَ عَنْ شَيْخِهِمُ الْإِمَامِ تَقِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّائِغِ الْمِصْرِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وَكَانَ أُسْتَاذًا فِي التَّجْوِيدِ أَنَّهُ قَرَأَ يَوْمًا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل:٢٠]، وَكَرَّرَ هَذِهِ الْآيَةَ؛ فَنَزَلَ طَائِرٌ عَلَى رَأْسِ الشَّيْخِ يَسْمَعُ قِرَاءَتَهُ حَتَّى أَكْمَلَهَا، فَنَظَرُوا إِلَيْهِ فَإِذَا هُوَ هُدْهُدٌ.

وَبَلَغَنَا عَنِ الْأُسْتَاذِ الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِسِبْطِ الْخَيَّاطِ مُؤَلِّفِ الْمُبْهِجِ وَغَيْرِهِ فِي الْقِرَاءَاتِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّهُ كَانَ قَدْ أُعْطِيَ مِنْ ذَلِكَ حَظًّا عَظِيمًا، وَأَنَّهُ أَسْلَمَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ سَمَاعِ قِرَاءَتِهِ، وَآخِرُ مَنْ عَلِمْنَاهُ بَلَغَ النِّهَايَةَ فِي ذَلِكَ الشَّيْخُ بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بُصْخَانَ شَيْخُ الشَّامِ، وَالشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحِكْرِيُّ شَيْخُ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ -رَحِمَهُمَا اللهُ-، وَأَمَّا الْيَوْمُ فَهَذَا بَابٌ أُغْلِقَ، وَطَرِيقٌ سُدَّ، نَسْأَلُ اللهَ التَّوْفِيقَ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ قُصُورِ الْهِمَمِ، وَنَفَاقِ سور الْجَهْلِ فِي الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ).

**ابن الجزري يقول لك**: هذا الباب قفل، الآن عندنا كل واحد مقرئ.

**الطالب**: لكن نسمع إنّ الشيخ عبد الباسط لما كان يذهب في الدول الغربية ويقرأ فهناك ناس أسلموا على حسن صوته.

**الشيخ**: لا شك في ذلك أنّ صوته جميل، يعني لا شكَّ أنّ صوته جميل مما لا شك أنه أسلم عليه، ربما يكون له وعلى نعمة من الله عَزَّوَجَلَّ؛ ولهذا الشيخ محمود سويلم رحمه الله عليه ذكر لنا قصة ما دام ذكرنا له نكتة نذكرها؛ وهذه مناسبة له، يقول: إن واحدًا مسيحيًا جاء للقاهرة، ثم كان يريد يذهب إلى مكان في ذاك الزمن كان هناك -الله يكرم السامعين- العربية بالحمار، فيقول: مشي من مكان فكان مصادفًا أذان صلاة الظهر، وكان المؤذن صوته جميلًا جدًّا؛ فالخواجة يسأل هذا الشيخ الذي معه قال له: ما هذا؟ قال له: هذا أذان المسلمين النداء للصلاة، قال له: والله، هذا شيء جميل، قال له: ما رأيك تدخل الإسلام؟ قال: والله حلو، فدخل في الإسلام، مشي قليلا، وشوية داخل في شارع ثاني حصل إمام مسجد ثاني يؤذن والصوت ما هو جميل، فسأله قال له: ما هذا يا شيخ؟ فيقول الشيخ المصري ما أجابه، فأخذ السوط وضرب به -أكرم الله السامعين- الحمار، وقال له: شي يا حمار قبل الخواجة ما يرجع في كلامه.٥٦:٤٢

القصة أنه دخل الإسلام بجمال صوت المؤذن، فخاف أنه كمان يحصله صوت ليس حلوًا؛ فيخرج عن الإسلام، ولا شكَّ أنّ جمال الصوت -وأنا مرة شاهدت برنامج في (اليوتيوب) لكن هو كان برنامج تلفزيوني في دولة أوروبية، المهم فإحدى الفتيات طلبت من المخرج، البرنامج هذا كان يحكي الذي يفوز أو الذي يفعل كذا، أنه يطلب أي طلب؛ والإدارة تحقق له هذا الطلب، فجاءت فتاة والظاهر أنها كانت قد زارت دول عربية وسمعت الأذان، فأُعجبت به فلما رجعت إلى بلدها صادف أنها كانت في هذا، فقالت: طلبي أني أريد أسمع الأذان مباشرةً، وطبعًا هي مسيحية، نسأل الله السلامة والعافية.

في هولندا أو في فرنسا، المهم هذه الدول الأوروبية التي فيها مسلمين، فالمقدم هذا استغرب، قال: من أين نأتي لك بمؤذن؟ فسأل فكان في شخص مغربي أو

جزائري فسأل قال: في مسلم؟ قال له: نعم، فجاء هذا المغربي أو الجزائري، وهذا موجود على اليوتيوب، فالمهم سبحان الله جاء وأذن، أحضروا له الميكرفون وهذا وأذن بصوت حقيقةً رائع وجميل جدًّا، لدرجة أنّ هؤلاء النصارى، لدرجة أنّ ما تسمع ولا حس، وطبعًا كانت في صورة عليهم متأثرين.

- وطبعًا هم لا يفهمون ما يُقال، لكن ربما جرس الكلمات مع النغم مع جمال صوت المؤذن، ربما يكون هو سبب، فجمال الصوت قد يكون سبب في دخول الإسلام لغير المسلمين، وهذه نعمة عندنا نحن لا ننتبه إليها -مع الأسف-.

وسبط الخياط الشيخ ابن الجزري يقول: أسلم عليه اليهود والنصارى من سماع قراءته، الله لا يحرمنا.

(وَلَا أَعْلَمُ سَبَبًا لِبُلُوغِ نِهَايَةِ الْإِتْقَانِ وَالتَّجْوِيدِ، وَوُصُولِ غَايَةِ التَّصْحِيحِ والتسديد، مِثْلَ رِيَاضَةِ الْأَلْسُنِ، وَالتَّكْرَارِ عَلَى اللَّفْظِ الْمُتَلَقَّى مِنْ فَمِ الْمُحْسِنِ، وَأَنْتَ تَرَى تَجْوِيدَ حُرُوفِ الْكِتَابَةِ كَيْفَ يَبْلُغُ بها الْكَاتِبُ بِالرِّيَاضَةِ وَتَوْقِيفِ الْأُسْتَاذِ، وَلِلَّهِ دَرُّ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حَيْثُ يَقُولُ: لَيْسَ بَيْنَ التَّجْوِيدِ وَتَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ بِفَكِّهِ، فَلَقَدْ صَدَقَ وَبَصَّرَ، وَأَوْجَزَ فِي الْقَوْلِ وَمَا قَصَّرَ.

فَلَيْسَ التَّجْوِيدُ بِتَمْضِيغِ اللِّسَانِ، وَلَا بِتَقْعِيرِ الْفَمِ، وَلَا بِتَعْوِيجِ الْفَكِّ، وَلَا بِتَرْعِيدِ الصَّوْتِ، وَلَا بِتَمْطِيطِ الشَّدِّ، وَلَا بِتَقْطِيعِ الْمَدِّ، وَلَا بِتَطْنِينِ الْغُنَّاتِ، وَلَا بِحَصْرَمَةِ الرَّاءَاتِ: قِرَاءَةٌ تَنْفِرُ عَنْهَا الطِّبَاعُ، وَتَمُجُّهَا الْقُلُوبُ وَالْأَسْمَاعُ، بَلِ الْقِرَاءَةُ السَّهْلَةُ الْعَذْبَةُ الْحُلْوَةُ اللَّطِيفَةُ، الَّتِي لَا مَضْغَ فِيهَا وَلَا لَوْكَ، وَلَا تَعَسُّفَ وَلَا تَكَلُّفَ، وَلَا تَصَنُّعَ وَلَا تَنَطُّعَ، لَا تَخْرُجُ عَنْ طِبَاعِ الْعَرَبِ، وَكَلَامِ الْفُصَحَاءِ بِوَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ وَالْأَدَاءِ؛ -وَهَا نَحْنُ نُشِيرُ إِلَى جُمَلٍ مِنْ ذَلِكَ بِحَسْبِ التَّفْصِيلِ، نُقَدِّمُ الْأَهَمَّ فَالْأَهَمَّ فَنَقُولُ:).

**ونقف هنا -إنْ شاء الله- ونكمل -إنْ شاء الله- الحصة المقبلة بإذن الله تعالى.**



# الدرس الثامن والثلاثين

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومَن والاه.

مسّاكم الله جميعًا بكل خير.

ونواصل إنْ شاء الله اليوم قراءة كلام ابن الجزري في كتابه [النشر]، وقفنا عند قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَنَقُولُ: أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى مُرِيدِ إِتْقَانِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ تَصْحِيحُ إِخْرَاجِ كُلِّ حَرْفٍ مِنْ مَخْرَجِهِ الْمُخْتَصِّ بِهِ تَصْحِيحًا يَمْتَازُ بِهِ عَنْ مُقَارِبِهِ، وَتَوْفِيَةُ كُلِّ حَرْفٍ صِفَتَهُ الْمَعْرُوفَةَ بِهِ تَوْفِيَةً تُخْرِجُهُ عَنْ مُجَانِسِهِ؛ يُعْمِلُ لِسَانَهُ وَفَمَهُ بِالرِّيَاضَةِ فِي ذَلِكَ إِعْمَالًا يُصَيِّرُ ذَلِكَ لَهُ طَبْعًا وَسَلِيقَةً.

فَكُلُّ حَرْفٍ شَارَكَ غَيْرَهُ فِي المَخْرَجِ، فَإِنَّهُ لَا يَمْتَازُ عَنْ مُشَارِكِهِ إِلَّا بِالصِّفَاتِ، وَكُلُّ حَرْفٍ شَارَكَ غَيْرَهُ فِي صِفَاتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَمْتَازُ عَنْهُ إِلَّا بِالْمَخْرَجِ، (كَالْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ) اشْتَرَكَا مَخْرَجًا وَانْفِتَاحًا وَاسْتِفَالًا، وَانْفَرَدَتِ الْهَمْزَةُ بِالْجَهْرِ وَالشِّدَّةِ، (وَالْعَيْنِ وَالْحَاءِ) اشْتَرَكَا مَخْرَجًا وَاسْتِفَالًا وانفتاحًا، وَانْفَرَدَتِ الْحَاءُ بِالْهَمْسِ وَالرَّخَاوَةِ الْخَالِصَةِ، (وَالْغَيْنِ وَالْخَاءِ) اشْتَرَكَا مَخْرَجًا وَرَخَاوَةً وَاسْتِعْلَاءً وَانْفِتَاحًا، وَانْفَرَدَتِ الْغَيْنُ بِالْجَهْرِ، (وَالْجِيمِ وَالشِّينِ وَالْيَاءِ) اشْتَرَكَتْ مَخْرَجًا وَانْفِتَاحًا وَاسْتِفَالًا، وَانْفَرَدَتِ الْجِيمُ بِالشِّدَّةِ، وَاشْتَرَكَتْ مَعَ الْيَاءِ فِي الْجَهْرِ، وَانْفَرَدَتِ الشِّينُ

بِالْهَمْسِ وَالتَّفَشِّي، وَاشْتَرَكَتْ مَعَ الْيَاءِ فِي الرَّخَاوَةِ، (وَالضَّادِ وَالظَّاءِ) اشْتَرَكَا صِفَةً جَهْرًا وَرَخَاوَةً وَاسْتِعْلَاءً وَإِطْبَاقًا، وَافْتَرَقَا مَخْرَجًا، وَانْفَرَدَتِ الضَّادُ بِالِاسْتِطَالَةِ، (وَالطَّاءِ وَالدَّالِ وَالتَّاءِ) اشْتَرَكَتْ مَخْرَجًا وَشِدَّةً، وَانْفَرَدَتِ الطَّاءُ بِالْإِطْبَاقِ وَالِاسْتِعْلَاءِ، وَاشْتَرَكَتْ مَعَ الدَّالِ فِي الْجَهْرِ، وَانْفَرَدَتِ التَّاءُ بِالْهَمْسِ، وَاشْتَرَكَتْ مَعَ الدَّالِ فِي الِانْفِتَاحِ وَالِاسْتِفَالِ، (وَالظَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ) اشْتَرَكَتْ مَخْرَجًا وَرَخَاوَةً، وَانْفَرَدَتِ الظَّاءُ بِالِاسْتِعْلَاءِ وَالْإِطْبَاقِ، وَاشْتَرَكَتْ مَعَ الذَّالِ فِي الْجَهْرِ، وَانْفَرَدَتِ الثَّاءُ بِالْهَمْسِ، وَاشْتَرَكَتْ مَعَ الذَّالِ اسْتِفَالًا وَانْفِتَاحًا، (وَالصَّادِ وَالزَّايِ وَالسِّينِ) اشْتَرَكَتْ مَخْرَجًا وَرَخَاوَةً وَصَفِيرًا، وَانْفَرَدَتِ الصَّادُ بِالْإِطْبَاقِ وَالِاسْتِعْلَاءِ، وَاشْتَرَكَتْ مَعَ السِّينِ فِي الْهَمْسِ، وَانْفَرَدَتِ الزَّايُ بِالْجَهْرِ، وَاشْتَرَكَتْ مَعَ السِّينِ فِي الِانْفِتَاحِ وَالِاسْتِفَالِ، وَكُلُّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ مِمَّا تَقَدَّمَ.

فَإِذَا أَحْكَمَ الْقَارِئُ النُّطْقَ بِكُلِّ حَرْفٍ عَلَى حِدَتِهِ مُوفٍ حَقَّهُ فَلْيُعْمِلْ نَفْسَهُ بِإِحْكَامِهِ حَالَةَ التَّرْكِيبِ؛ لِأَنَّهُ يَنْشَأُ عَنِ التَّرْكِيبِ مَا لَمْ يَكُنْ حَالَةَ الْإِفْرَادِ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ، فَكَمْ مِمَّنْ يُحْسِنُ الْحُرُوفَ مُفْرَدَةً وَلَا يُحْسِنُهَا مُرَكَّبَةً بِحَسَبِ مَا يُجَاوِرُهَا مِنْ مُجَانِسٍ وَمُقَارِبٍ، وَقَوِيٍّ وَضَعِيفٍ، وَمُفَخَّمٍ وَمُرَقَّقٍ، فَيَجْذِبُ الْقَوِيُّ الضَّعِيفَ وَيَغْلِبُ الْمُفَخَّمُ الْمُرَقَّقَ، فَيَصْعُبُ عَلَى اللِّسَانِ النُّطْقُ بِذَلِكَ عَلَى حَقِّهِ إِلَّا بِالرِّيَاضَةِ الشَّدِيدَةِ حَالَةَ التَّرْكِيبِ.

فَمَنْ أَحْكَمَ صِحَّةَ التلفظِ حَالَةَ التَّرْكِيبِ حَصَّلَ حَقِيقَةَ التَّجْوِيدِ بِالْإِتْقَانِ وَالتَّدْرِيبِ، وَسَنُورِدُ لَكَ مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ كَافٍ -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى- بَعْدَ قَاعِدَةٍ نَذْكُرُهَا، وَهِيَ).

**طالب**: يا شيخ، لو سمحت هناك سؤال خارج المجال لما قال: (فَإِذَا أَحْكَمَ الْقَارِئُ النُّطْقَ بِكُلِّ حَرْفٍ عَلَى حِدَتِهِ مُوفٍ حَقَّهُ) (مُوفٍ).

**الشيخ**: مُوُفٍ ولا مُوَفٍ من وفى ولا من أوفى؟

**طالب**: ما هو محلها يعني هذه تعتبر نصب حال أم، ولماذا ذكرها مقصورة، إذا كانت حالًا؟

**الشيخ**: (فَإِذَا أَحْكَمَ) النص أين هو؟

**طالب**: الفقرة الأخيرة في صفحة خمسمائة وستين.

**الشيخ**: (فَإِذَا أَحْكَمَ) صح؟

**طالب**: نعم.

**الشيخ**: (فَكَمْ مِمَّنْ يُحْسِنُ الْحُرُوفَ).

**طالب**: (فَإِذَا أَحْكَمَ).

**الشيخ**: (فَإِذَا أَحْكَمَ الْقَارِئُ النُّطْقَ بِكُلِّ حَرْفٍ) نعم.

**طالب**: (مُوفٍ حَقَّهُ) فما هو محل (مُوفٍ) من الإعراب؟

**الشيخ**: أصلها (مُوفٍ حَقَّهُ فَإِذَا أَحْكَمَ الْقَارِئُ النُّطْقَ بِكُلِّ حَرْفٍ عَلَى حِدَتِهِ) ووفاه حقه موفيٌ حقه.

**طالب**: يعني تكون مرفوعة؟

**الشيخ**: ممكن.

**طالب**: إذًا المرفوعة ترجع إلى أي شيء؟

**الشيخ**: سنقول: موفيٌ؟

**طالب**: لا، طبعًا هي إذا كانت مرفوعة تقصر عند موفٍ، لكن هي ترجع إلى أي شيء؟

**الشيخ**: يعني موفٍ حقه في النطق بالحرف.

(بَعْدَ قَاعِدَةٍ نَذْكُرُهَا، وَهِيَ أَنَّ أَصْلَ الْخَلَلِ الْوَارِدِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْقُرَّاءِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ وَمَا الْتَحَقَ بِهَا هُوَ إِطْلَاقُ التَّفْخِيمَاتِ) طبعًا في هذه البلاد وهي بلاد الشام، (هُوَ إِطْلَاقُ التَّفْخِيمَاتِ وَالتَّغْلِيظَاتِ عَلَى طَرِيقَةٍ أَلِفَتْهَا الطِّبَاعَاتُ، تُلُقِّيَتْ مِنَ الْعَجَمِ، وَاعْتَادَتْهَا النَّبَطُ وَاكْتَسَبَهَا بَعْضُ الْعَرَبِ)، يا سلام هذا الكلام الشيخ الآن يتكلم عن بلده هو وهو الشام في ذلك الزمان؛ معناه أنّ أهل الشام في ذلك الزمن ما كانوا فصحاء! هذا كلام ابن الجزري في هذه البلاد؛ فمعناه أنّ هذه الانتقاد الذي ينتقده الشيخ.

**طالب**: تركيا؟

**الشيخ**: لا، لا، هو ألّف الكتاب في [النشر]، في هذه البلاد عنده في الشام.

**طالب**: بورصة.

**الشيخ**: مَن؟

**طالب**: ابن الجزري هذا.

**طالب آخر**: نعم، في [النشر] أليس [النشر] ألف في بورصة؟

**الشيخ**: [النشر] بدأه في بورصة نعم.

**طالب**: يعني في تركيا عمومًا.

**الشيخ**: نعم، نعم، إذًا خلاص أهل الشام.

**طالب**: لكن حتى هو قال: بعض العرب حتى العرب لم يسلموا منه.

**الشيخ**: ممكن.

**طالب**: نعم.

**الشيخ**: المهم هي هذه المنطقة، فماذا يقول لو جاء الآن في هذا الزمن، في كل الدول العربية، وليس في الشام أو في تركيا أو في مصر، إذا كانت مصر الآن القراءات حفظت فيها -إلا مَن سلّم الله- اللسان العربي فيها، طبعًا في قراءة القرآن شيء آخر نحن نتكلم على خارج قراءة القرآن، فهذا الوضع الآن لو جاء وطبَّقه على الواقع في جميع الدول العربية ماذا كان سيكتب؟

(تُلُقِّيَتْ مِنَ الْعَجَمِ، وَاعْتَادَتْهَا النَّبَطُ وَاكْتَسَبَهَا بَعْضُ الْعَرَبِ، حَيْثُ لَمْ يوَقَّفُوا عَلَى الصَّوَابِ)، طبعًا هذا (يَوقَّفُوا) هذا الضبط من إحدى النسخ وهي النسخة التي قُرأت على المؤلف في خمسين مجلسًا؛ هكذا ضبطت.

(عَلَى الصَّوَابِ مِمَّنْ يُرْجَعُ إِلَى عِلْمِهِ، وَيُوثَقُ بِفَضْلِهِ وَفَهْمِهِ، وَإِذَا انْتَهَى الْحَالُ إِلَى هَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ قَانُونٍ صَحِيحٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَمِيزَانٍ مُسْتَقِيمٍ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، نُوَضِّحُهُ مُسْتَوْفًا -إِنْ شَاءَ اللهُ- فِي أَبْوَابِ الْإِمَالَةِ وَالتَّرْقِيقِ وَنُشِيرُ إِلَى مُهِمِّهِ هُنَا.

فَاعْلَمْ أَنَّ الْحُرُوفَ الْمُسْتَفِلَةَ كُلَّهَا مُرَقَّقَةٌ لَا يَجُوزُ تَفْخِيمُ شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا اللَّامَ مِنَ اسْمِ اللهِ -تَعَالَى- بَعْدَ فَتْحَةٍ، أَوْ ضَمَّةٍ إِجْمَاعًا، أَوْ بعد بَعْضِ حُرُوفِ الْإِطْبَاقِ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ وَإِلَّا الرَّاءَ الْمَضْمُومَةَ، أَوِ الْمَفْتُوحَةَ مُطْلَقًا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ وَالسَّاكِنَةَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي بَابِهِ -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى-، وَالْحُرُوفُ الْمُسْتَعْلِيَةُ كُلُّهَا مُفَخَّمَةٌ لَا يُسْتَثْنَى شَيْءٌ مِنْهَا فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تُوصَفُ بِتَرْقِيقٍ وَلَا تَفْخِيمٍ، بَلْ بِحَسَبِ مَا يَتَقَدَّمُهَا فَإِنَّهَا تَتْبَعُهُ تَرْقِيقًا وَتَفْخِيمًا) طبعًا هو في بداية كتاب [التمهيد] ذكر عكس ذلك، وبين ما كتبه في [التمهيد] وما كتبه هنا يعني تقريبًا ربما ثلاثين سنة أو حاجة وأربعين؛ لأنه ألف [التمهيد] وعمره ١٨ سنة، وهذا في الأربعين من عمره تقريبًا أو الخمسين من عمره.

**طالب**: نعم؛ لأنّ هو عمل الطيبة سبعمائة.

**الشيخ**: سبعمائة تسعة وتسعين.

**طالب**: ٤٨.

**الشيخ**: [النشر]؟

**طالب**: ٤٨.

**الشيخ**: تقريبًا، يعني عمره ٤٨ سنة.

**طالب**: ثلاثين سنة.

**طالب آخر**: لا، هنا في الطيبة من شعبان وصل سنة تسعٍ وتسعين سنة.

**الشيخ**: ٧٩٩.

**طالب**: نعم.

(وَمَا وَقَعَ فِي كَلَامِ بَعْضِ أَئِمَّتِنَا).

**طالب**: الجزرية.

**الشيخ**: مالها؟ الجزرية -الله أعلم- كأني قرأت أنها مرت بتعديلات أو مرت بنظر.

**طالب**: هذه المسألة لعلها من مذهب التمهيد، قوله التمهيد.

**الشيخ**: لا، لا، هو في [التمهيد] أنّ الألف تُرقق دائمًا.

**طالب**: وحاذرن تفخيم لفظ الألف.

**الشيخ**: وبخاصةٍ بعد حرف الاستعلاء، أنا كاتب: التمهيد ألفه -كما ذكر- قبل سن البلوغ بالتحديد سنة ٧٦٩ أي وعمره ١٨ سنة، (وَمَا وَقَعَ فِي كَلَامِ بَعْضِ

أَئِمَّتِنَا)، -والله أعلم- أنه يقصد الإمام الجعبري، (وَمَا وَقَعَ فِي كَلَامِ بَعْضِ أَئِمَّتِنَا مِنْ إِطْلَاقِ تَرْقِيقِهَا؛ فَإِنَّمَا يُرِيدُونَ التَّحْذِيرَ مِمَّا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَجَمِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي لَفْظِهَا إِلَى أَنْ يُصَيِّرُوهَا كَالْوَاوِ)، وهذه موجودة في اللغة الفارسية، (أَوْ يُرِيدُونَ التَّنْبِيهَ عَلَى مَا هِيَ مُرَقَّقَةٌ فِيهِ، وَأَمَّا نَصُّ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ).

**طالب**: كيف تضبطها هذه (مِمَّا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَجَمِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي)؟

**الشيخ**: لو لاحظت الآن اللغة الفارسية تجد أنه الألف عندهم كأنه واو مدية ما أدري الألف، الألف في اللغة الفارسية فيها.

**طالب**: شبه واو.

**الشيخ**: نعم، تسمعها أيضًا في الأذان أيضًا لاحظوها.

(وَأَمَّا نَصُّ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ)، -الله أعلم- أنه يقصد شيخه ابن الجندي،

(وَأَمَّا نَصُّ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى تَرْقِيقِهَا بَعْدَ الْحُرُوفِ الْمُفَخَّمَةِ فَهُوَ شَيْءٌ وَهِمَ فِيهِ، وَلَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ مُعَاصِرِيهِ).

**طالب**: لكن كيف يقول؟.

**الشيخ**: قوله: (بَعْضِ أَئِمَّتِنَا) هو الإمام الجعبري حيث لقب عنه ذلك، والمراد ب(بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ): الإمام ابن الجندي حيث نقل عنه قوله: **"وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأً"**.

**طالب**: هو يا شخنا يقول:

**الشيخ**: نحن قلنا: هو كان يقول بهذا.

**طالب**: نعم وتراجع.

**الشيخ**: لكن هنا في [النشر].

**طالب**: تراجع.

**الشيخ**: نعم.

**طالب**: لا أقصد هو يقول: (وَأَمَّا نَصُّ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى تَرْقِيقِهَا بَعْدَ الْحُرُوفِ الْمُفَخَّمَةِ فَهُوَ شَيْءٌ وَهِمَ فِيهِ).

**الشيخ**: يبقى المتأخرين هو وابن الجندي، هو وشيخه.

**طالب**: نعم، كأنه يصرح بنفسه هنا.

(وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ مُعَاصِرِيهِ، وَرَأَيْتُ مِنْ ذَلِكَ تَأْلِيفًا لِلْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ بُصْخَانَ سَمَّاهُ: "التَّذْكِرَةُ وَالتَّبْصِرَةُ لِمَنْ نَسِيَ تَفْخِيمَ الْأَلِفِ أَوْ أَنْكَرَهُ" قَالَ فِيهِ: اعْلَمْ أَيُّهَا الْقَارِئُ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ تَفْخِيمَ الْأَلِفِ فَإِنْكَارُهُ صَادِرٌ عَنْ جَهْلِهِ، أَوْ غِلَظِ طِبَاعِهِ، أَوْ عَدَمِ اطِّلَاعِهِ، أَوْ تَمَسُّكِهِ بِبَعْضِ كُتُبِ التَّجْوِيدِ الَّتِي أَهْمَلَ مُصَنِّفُوهَا فيها التَّصْرِيحَ بِذِكْرِ تَفْخِيمِ الْأَلِفِ).

**طالب**: وقفتم على التأليف هل هو موجود؟

**الشيخ**: لا، أنا ما وقفت عليه ما أدري أموجود أم لا، لكن ما هو البحث الذي حققه الدكتور أحمد سليمان.

(ثُمَّ قَالَ:) أي: ابن بصخان رَحِمَهُ اللَّهُ، (وَالدَّلِيلُ عَلَى جَهْلِهِ) يعني جهل هذا القارئ (أَنَّهُ يَدَّعِي أَنَّ الْأَلِفَ فِي قِرَاءَةِ وَرْشٍ طَالَ وَفِصَالًا وَمَا أَشْبَهَهُمَا مُرَقَّقَةٌ، وَتَرْقِيقُهَا غَيْرُ مُمْكِنٍ؛ لِوُقُوعِهَا بَيْنَ حَرْفَيْنِ مُغَلَّظَيْنِ) يعني يقول: قال، هو يقول: قَ، قَ.

**الشيخ**: هو الآن لأنه ينكر على مَن يقول بترقيقها.

**طالب**: فيقول قال: ورش بالفخم يعني لم يُعطَ واو، وا كيف يرقق الألف.

**الشيخ:** لكن كيف سترقق الألف قَال؟

**طالب:** لكن لازم يفخم اللام.

**الشيخ:** هو سيقول: (قا)

(وَالدَّلِيلُ عَلَى غِلَظِ طَبْعِهِ أَنَّهُ لَا يُفَرِّقُ فِي لَفْظِهِ بَيْنَ أَلْفِ (قَالَ) وَأَلْفِ (حَالَ) حَالَةَ التجويد، وَالدَّلِيلُ عَلَى عَدَمِ اطِّلَاعِهِ أَنَّ أَكْثَرَ النُّحَاةِ نَصُّوا فِي كُتُبِهِمْ عَلَى تَفْخِيمِ الْأَلِفِ، ثُمَّ سَاقَ نُصُوصَ أَئِمَّةِ اللِّسَانِ فِي ذَلِكَ)

والله، ليت الشيخ نقل لنا بعض هذه النصوص.

(وَوَقَفَ عَلَيْهِ أُسْتَاذُ الْعَرَبِيَّةِ وَالْقِرَاءَاتِ أَبُو حَيَّانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فَكَتَبَ عَلَيْهِ: طَالَعْتُهُ فَرَأَيْتُهُ قَدْ حَازَ إِلَى صِحَّةِ النَّقْلِ كَمَالَ الدِّرَايَةِ، وَبَلَغَ فِي حُسْنِهِ الْغَايَةَ، فَـ(الْهَمْزَةُ) إِذَا ابْتَدَأَ بِهَا الْقَارِئُ مِنْ كَلِمَةٍ فَلْيَلْفِظْ بِهَا سَلِسَةً فِي النُّطْقِ، سَهْلَةً فِي الذَّوْقِ، وَلْيَتَحَفَّظْ مِنْ تَغْلِيظِ النُّطْقِ بِهَا نَحْوَ: الْحَمْدُ، الَّذِينَ، أَأَنْذَرْتَهُمْ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا أَتَى بَعْدَهَا (أَلْفٌ)، نَحْوَ: وآتى، وَآيَاتٍ، وَآمِّينَ، فَإِنْ جاءَ بعدها حَرْفٌ مُغَلَظٌ كَانَ التَّحَفُّظُ آكَدَ، نَحْوَ: اللهُ، اللَّهُمَّ، أَوْ مُفَخَّمٌ نَحْوَ: الطَّلَاقُ، واصْطَفَى، وَأَصْلَحَ، فَإِنْ كَانَ حَرْفًا مُجَانِسُهَا، أَوْ مُقَارِبُهَا كَانَ التَّحَفُّظُ بِسُهُولَتِهَا أَشَدَّ، وَبِتَرْقِيقِهَا).

**طالب:** اصطفى تكون.

**الشيخ:** ما سمعت.

**طالب:** اصطفى عندما ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ﴾ [آل عمران:٣٣].

**طالب:** لكن مكتوب البقرة.

**الشيخ:** الله يهديك يا أبو علي.

**طالب:** هذا يكون على موضعٍ.

**الشيخ**: لا.

**طالب**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران:٣٣].

**الشيخ**: لماذا هذه؟

**طالب**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ﴾ [البقرة:١٣٢].

**طالب آخر**: نعم، نعم، لكن هو يتكلم عن الهمزة المفتوحة هي محل.

**الشيخ**: عفوًا، ما سمعت، ماذا؟

**طالب**: هي محل.

**الشيخ**: نعم، ما شيء.

**طالب**: في قوله: (اصْطَفَى) ألا يكون اصطفى وهو موضعٌ للصفا حتى يناسب أنْ كل الأمثلة المذكورة فيها همزة مفتوحة؟

**الشيخ**: نعم، فهو يقول:

**طالب**: يعني فيقول هنا.

**طالب**: لا، كلمة اصطفى هنا تبدأ بهمزة وصل محصورة اصطفى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ [البقرة:١٣٢].

**الشيخ**: الأصبهاني.

**طالب**: لكن في البقرة مخرجة على.

**طالب آخر**: تضبط بهمزة القطع.

**طالب**: تضبط على أنها مفتوحة اصطفى.

**الشيخ**: ما كنت أريد أنْ أقول هذا الكلام! لكن ألزمتمونا بقوله، فكثير من تخريجات وذكر أرقام السور والآيات؛ هذا ليس من صنيع المحقق، هذا من صنيع اللجنة العلمية التي في المجمع، ولهذا أقول: -مع الأسف- تدخلوا في أشياء ليست موجودة عندي في الرسالة التي سلمتها لهم، وكلمات ضبطوها على غير مراد ابن الجزري؛ فقط لأنهم كانوا يعتمدون على المصحف الآلي.

**فمثل هذا**: ذكر السورة، وذكر رقم الآية لا أدري عنه شيئًا -طبعًا ليس في كل المواضع وإنما في مثل هذه المواضع التي فيها فقط تعداد كلمات-؛ فمَن عنده هذه النسخة يأخذ حذره من هذا الشيء؛ لأنه ربما أحيانًا تأتينا كلمة معينة ابن الجزري يقصدها، ولكنها مكررة في سورة أخرى، ابن الجزري يقصد هذه؛ فيضعون السورة التي غير مرادة، فهذا شغل فني لا نضيِّع فيه الوقت.

(اهْدِنَا، أَعُوذُ، أَعْطَى، أَحَطْتُ، أَحَقُّ؛ فَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَنْطِقُ بِهَا فِي ذَلِكَ كَالْمُتَهَوِّعِ.

وكَذَلك الْبَاءُ: إِذَا أَتَى بَعْدَهَا حَرْفٌ مُفَخَّمٌ نَحْوَ: بَطَلَ، بَغَى، وَبصَلِهَا، فَإِنْ حَالَ بَيْنَهُمَا أَلِفٌ كَانَ التَّحَفُّظُ بِتَرْقِيقِهَا أَبْلَغَ نَحْوَ: وباطِلٌ، وبَاغٍ، وَالْأَسْبَاطُ، فَكَيْفَ إِذَا وَلِيَهَا حَرْفَانِ مُفَخَّمَانِ نَحْوَ: وبَرَق، وَالْبَقَرَ، بَلْ طُبِعَ).

**طالب**: يا شيخ، قوله: (كَالْمُتَهَوِّعِ)؟

**الشيخ**: المتهوع هو هاع.

**طالب**: حرف العين يعني.

**الشيخ**: التهوع: هو الصوت عندما يضع الشخص إصبعه على لسانه فهذا الصوت هو التهوع.

**طالب**: يريد يتقيأ بذاته.

**الشيخ**: نعم، هو ليس -أكرم الله السامع- ليس هو التقيؤ لذاته، وإنما الصوت الذي يسبق هذا هاع.

**طالب**: لأنّ حرف العين، لأنهم يقولون من صفات العين التهوع.

**الشيخ**: ولولا التهوع التي فيها لكانت همزة هاع؟ ما أدري.

**طالب**: يعني هو يقلب الهمزة إلى عين؟

**الشيخ**: لكن كيف يعني سيقول: أعَ، أعوذ، أعوذ؟

**طالب**: عامن هو يقول.

**الشيخ**: هذه عند غير العرب، نلاحظها عند غير العرب -عند الأفارقة بالذات-، الأفارقة غير الناطقين بالعربية ذاتها -وليس كلهم طبعًا- وإنما مَن تعلم العربية فيقول: عامن الرسول، وإذا نبهته بأنها ﴿ءَامَنَّا﴾، يقول: (آمَنَ)، لكن لو ترك فينطق الهمزة عينًا.

**طالب**: يعني (أَنْعَمْتَ) مَن يقصد يجعل الهمزة في محلها، ثم يقلب العين همزة، أو يجعل العين همزةً والعين.

**الشيخ**: (أَنْعَمْتَ)، لكن ما أدري.

(**بَلْ طُبِعَ، عِنْدَ مَنْ أَدْغَمَ، وَلْيَحْذَرْ فِي تَرْقِيقِهَا مِنْ ذَهَابِ شِدَّتِهَا كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَغَارِبَةِ، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ حَرْفًا خَفِيًّا نَحْوَ: بِهِمْ**)، المغاربة ماذا يقولون فيها؟ طبعًا المغاربة في ذلك الزمن، فالمغاربة في ذلك الزمن: تدخل على تونس على الجزائر على الأندلس كله، وإنْ كانت تونس يسمونها إفريقيا.

(**لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ حَرْفًا خَفِيًا نَحْوَ: بِهِمْ وَبِهِ، وَبِهَا -دُونَ- بَالِغُ، وَ(بَاسِطٌ)، وَ(بَارِئِكُمْ) [البقرة:٥٤]، أَوْ ضَعِيفًا نَحْوَ: بِثَلَاثَةِ، وَبِذِي، وَ(بِسَاحَتِهِمْ)**

[الصافات:١٧٧]، وَإِذَا سَكَنَتْ كَانَ التَّحَفُّظُ بِمَا فِيهَا مِنَ الشِّدَّةِ وَالْجَهْرِ أَشَدَّ)، يعني أصعب موقع في [النشر] على النفس هو هذا المبحث، لو جاز لنا أنْ نتركه تركناه لكن لا نستطيع؛ نحن يجب أن نقرأ الكتاب كله.

(وَإِذَا سَكَنَتْ كَانَ التَّحَفُّظُ بِمَا فِيهَا مِنَ الشِّدَّةِ وَالْجَهْرِ أَشَدَّ نَحْوَ: رَبْوَةٍ، وَ (الْخَبْءَ)، وَقَبْلُ، وَ (بِالصَّبْرِ)، فَانْصَبْ، فَارْغَبْ، (وَكَذَلِكَ) الْحُكْمُ فِي سَائِرِ حُرُوفِ الْقَلْقَلَةِ؛ لِاجْتِمَاعِ الشِّدَّةِ وَالْجَهْرِ فِيهَا نَحْوَ: (يَجْعَلُونَ، الْحِجْرِ، الْفَجْرِ، وَجْهِكَ، النَّجْدَيْنِ، وَمَنْ يَخْرُجْ)، وَنَحْوَ: (تدْرَءُونَ، وَالْعَدْلِ، والْقَدْرِ، وَعَدْوًا، قَدْ نَرَى، وَاقْصِدْ)، (يُطْعِمُونِ، وَالْبَطْشَةَ، وَمَطْلَعِ، إِطْعَامُ، وَبِمَا لَمْ تُحِطْ، و(يَقْطَعُونَ، وَقْرًا، وَبَقْلِهَا، إِنْ يَسْرِقْ).

والتَّاءُ: يَتَحَفَّظُ بِمَا فِيهَا مِنَ الشِّدَّةِ لِئَلَّا تَصِيرَ رَخْوَةً، كَمَا يَنْطِقُ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ، وَرُبَّمَا جُعِلَتْ سِينًا، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً نَحْوَ: فِتْنَةٌ، فَتْرَةٍ، يَتْلُونَ، وَاتْلُ عَلَيْهِمْ؛ وَلِذَا أَدْخَلَهَا سِيبَوَيْهِ فِي جُمْلَةِ حُرُوفِ الْقَلْقَلَةِ، وَلْيَكُنِ التَّحَفُّظُ بِهَا إِذَا تَكَرَّرَتْ آكَدَ نَحْوَ: تَوَفَّاهُمُ، تَتَوَلَّوْا، كِدْتَ، تَرْكَنُ، الرَّاجِفَةُ تَتْبَعُهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا تَكَرَّرَ مِنْ مِثْلَيْنِ نَحْوَ: ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، (حَاجَجْتُمْ)، وَلَا أَبْرَحُ حَتَّى، وَ(يَرْتَدد)، وَأَخِي اشْدُدْ، صَدَدْنَاكُمْ، وَعَدَّدَهُ، مُمَدَّدَةٍ، ذِي الذِّكْرِ، مُحَرَّرًا، وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ، بِشَرَرٍ، (فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ)، (شَطَطًا)، ونَطْبَعُ عَلَى، (يُخَفِّفُ)، وَلْيَسْتَعْفِفِ، (تَعْرِفُ فِي)، حَقَّ قَدْرِهِ، بِالْحَقِّ قالوا، مَنَاسِكَكُمْ، (إِنَّكِ كُنْتِ)، وَ(لَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ)، (جِبَاهُهُمْ ووجوههم، (فِيهِ هُدًى)، (فاعْبُدُوهُ هَذَا)، (وُورِيَ)، (يَسْتَحِي)، (يُحْيِيكُمْ)، (وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ)، إِنَّ وَلِيَّ اللهُ، وَ(حُيِّيتُمْ)؛ لِصُعُوبَةِ اللَّفْظِ بِالْمُكَرَّرِ عَلَى اللِّسَانِ.

قَالُوا: هُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ فِي الْقَيْدِ).

طبعًا هذا الكلام (قَالُوا) هذه العبارة للخليل ابن أحمد بعد التشبيه الذي سيذكره.

(قَالُوا: هُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ فِي الْقَيْدِ يَرْفَعُ رِجْلَهُ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا وَيَرُدُّهَا فِي كُلِّ مَرَّةٍ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي رَفَعَهَا مِنْهُ؛ وَلِذَلِكَ آثَرَ أَبُو عَمْرٍو وَغَيْرُهُ الْإِدْغَامَ بِشَرْطِهِ تَخْفِيفًا)

طبعًا بعد أنْ رووه روايةً،

(وَيُعْتَنَى بِبَيَانِهَا وَتَلْخِيصِهَا مُرَقَّقَةً إِذَا أَتَى بَعْدَهَا حَرْفُ إِطْبَاقٍ وَلَا سِيَّمَا الطَّاءُ الَّتِي شَارَكَتْهَا فِي الْمَخْرَجِ، وَذَلِكَ نَحْوَ: أَفَتَطْمَعُونَ، وَتَطْهِيرًا، وَلَا تَطْغَوْا، وَتَصْدِيَةً، وَتَصُدُّونَ وَتُظْلَمُونَ.

وَالثَّاءُ حَرْفٌ ضَعِيفٌ، فَإِذَا وَقَعَ سَاكِنًا فَلْيَحْتَفِظْ فِي بَيَانِهِ، لَا سِيَّمَا إِذَا أَتَى بَعْدَهُ حَرْفٌ يُقَارِبُهُ، وَقُرِئَ بِالْإِظْهَارِ نَحْوَ: يَلْهَثْ ذَلِكَ، لَبِثْتَ، لَبِثْتُمْ، وَكَذَا إِنْ أَتَى قَبْلَ حَرْفِ اسْتِعْلَاءٍ وَجَبَ التَّحَرُّزُ فِي بَيَانِهِ؛ لِضَعْفِهِ وَقُوَّةِ الِاسْتِعْلَاءِ بَعْدَهُ، نَحْوَ: أَثْخَنْتُمُوهُمْ، إِنْ يَثْقَفُوكُمْ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعَجَمِ لَا يَتَحَفَّظُونَ مِنْ بَيَانِهَا فَيُخْرِجُونَهَا سِينًا خَالِصَةً)، الآن المغاربة ينطقوها تاء.

**طالب**: الثاء؟

**الشيخ**: في غير القرآن.

**طالب**:تاء؟

**الشيخ**: لا، لا، المغاربة تاء، يعني لو قلت.

**طالب**: في مصر كأنها سين.

**الشيخ**: لا، في مصر بالسين.

**طالب**: وبالزاي ذلك.

**الشيخ**: هنا أيضًا أهل الحجاز لهجتنا في المدينة والحجاز عمومًا المدينة ومكة اللهجة العامية؛ نطق الثاء تاء، فنقول: التلاجة، أهل المدينة تلاتمائة تلاتة

وتلاتين، مثل هذا، فأقول لو جاء ابن الجزري في هذا الزمان الذي كتب فيه هذا الكلام لو جاء في هذا الزمن ماذا سيقول؟

(**وَالْجِيمُ يَجِبُ أَنْ يَتَحَفَّظَ بِإِخْرَاجِهَا**).

**طالب**: من هذا الباب يعني يرجع إليه الكلام الذي ذكرناه على الضاد والظاء في الصلاة؛ لأنّ كثيرًا من الناس تسمعهم في الحرم يصلون ولا الظالين نظل، يعني طبعًا ليسوا طلبة علم أو لهم علاقة، لكن لهجتهم لا تساعدهم في نطق الضاد أو في نطق الزاي مثلًا، وكثير ممّن سمعته يجاهد في إخراج الضاد؛ ولا يفلح فيخرجها زايًا على لهجته الأصلية، كالهنود مثلًا أو من أمثالهم.

(**وَالْجِيمُ يَجِبُ أَنْ يَتَحَفَّظَ بِإِخْرَاجِهَا مِنْ مَخْرَجِهَا**)، قال البقاعي في التعليق على هذا: "**هذه الجيم لم نأخذ عن أحدٍ يقيم لفظها على ما ينبغي إلا ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ **وذلك أنها حرفٌ من جملة صفاته: الشدة**"، قال: "**وكل مَن أدركناه سواه يمكِّن مدَّ الصوت بما ينطق به منها عند الإسكان**"، نحن نقول: هذا مبالغة من الشيخ البقاعي رحمة الله عليه يعني في زمن الشيخ ابن الجزري ما أحد ينطق الجيم نطقًا صحيحًا إلا ابن الجزري! يعني هو يقول: شيوخه، لكن كذلك شيوخه ما كان فيهم أحد يتقن إلا ابن الجزري!

**طالب**: من أين تعلم، هذا هو السؤال؟

**الشيخ**: هو من تلاميذ الشيخ صدقة المسحراني.

**طالب**: المسحراني.

**الشيخ**: المسحراء هي أصلها المسحارى المسحاري؛ لأنّ هي مسحرة وليست مسحراء، المهم فهو من شيوخه، وقرأ عليه يعني قرأ عليه الكلام.

(**فَرُبَّمَا خَرَجَتْ مِنْ دُونِ مَخْرَجِهَا فَيَنْتَشِرُ بِهَا اللِّسَانُ فَتَصِيرُ مَمْزُوجَةً بِالشِّينِ**

(كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ).

**طالب**: والغرب المغرب.

**الشيخ**: جعل، (وَرُبَّمَا نَبَا بِهَا) طبعًا الجيم هذا -سبحان الله- [حرف الجيم] العرب اهتموا به، حتى إنّ أبا عمرو الشيباني من أئمة اللغة سمى كتابه [الجيم]، -وسبحان الله- وقع أيضًا فيه مناظرات وتآليف في موريتانيا قبل ربما مائة سنة، وانقسم الناس فريقين، أيهما نقول مثلًا نقول: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر:١]، أم (إِذَا جاءَ نَصْرُ اللهِ)، وكل مجموعة تقول: لا، النطق هذا خطأ، وأُلِّفت فيها رسائل، ودرسوها -ليس فقط دراسة قراءات وإنما دراسة فقهية، بُنيت عليها أحكام فقهية-؛ لأنه إذا جاء بها معطشة؛ فهذا ليس هو القرآن وليس هو كلام العرب كمثال.

**طالب**: نحن عندنا الجيم يقرأها بالكاف، يعني مثلًا بدل أن يقول: الجمل نقول الكمل.

**الشيخ**: أنتم بالجيم تقولوا القمل.

**طالب**: نعم؛ كأنها قريبة من الكاف.

**الشيخ**: هما القدماء يسموها قاف معقودة، وهذه الجيم المصرية جيم عربية أصلًا فصيحة، حتى ابن دريد في [الجمهرة] يقول: إنها لغةٌ قديمةٌ يمنيةٌ، يعني أهل اليمن.

**طالب**: الحضارمة.

**الشيخ**: ممكن، فهي لغة قديمة، هي صحيحة، لكن لا، لكن لم ينزل بها القرآن؛ هذا القصد، (وَرُبَّمَا نَبَا بِهَا اللِّسَانُ فَأَخْرَجَهَا).

**طالب**: كلمة جرير عند الحضارمة.

**الشيخ**: جرير، الحضارمة يختلفون عن المصريين فهم يبدلون الجيم قأ، المصاري يبدلون القاف جأ.

**طالب**: همزة.

**الشيخ**: لا، لا، المصريون يبدلون القاف همزة، وهذه أيضًا القاف الحضرمية الآن موجودة عند الحضارمة، وموجودة الآن حتى عندنا في الحجاز مثلًا يقول لك: هو أنا أقول لك، هي المفروض يقول لك، قال لك، فهو يقول: قال لك، يقول لك، وسبحان الله الإمام الزبيدي في [تاج العروس] ذكر فيها رسالة فقهية بين عالميْن اختلفا فأحدهما ألَّف: هل يجوز في القرآن أنْ نقول -كما في اللهجة العامية مثلًا-: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ﴾ [النحل:٥١] نقول: وقال الله لا تتخذوا، لكن -سبحان الله- نسيت اسم هذه الرسالة.

**طالب**: لكن مذكورة في [تاج العروس]؟

**الشيخ**: في [تاج العروس] موجودة نعم، في [تاج العروس] موجودة وذكر اسمها، وذكر اسم المؤلف فيها دراسة فقهية.

**طالب**: بالنسبة للمغاربة؟

**الشيخ**: في القاف أم في الجيم؟ أنا أعرف المغاربة يبحثون في الجيم، في القاف.

**طالب**: شيئًا مشهودة في القاف المعقودة.

**الشيخ**: إذًا هو احتمال يكون ذكرها، هو جاء بعد الزبيدي؛ فاحتمال يكون أشار إليها، المهم من وقف على هذا العنوان -عنوان هذه الرسالة- أنا أتذكر أنها في [تاج العروس].

(وَإِذَا سَكَنَتْ وَأَتَى بَعْدَهَا بَعْضُ الْحُرُوفِ الْمَهْمُوسَةِ)، طبعًا هنا كما يفعله بعض الناس وهو موجود كثيرًا في بوادي اليمن هذا الذي كنا نقوله، (وَإِذَا سَكَنَتْ وَأَتَى بَعْدَهَا بَعْضُ الْحُرُوفِ الْمَهْمُوسَةِ كَانَ الِاحْتِرَازُ بِجَهْرِهَا وَشِدَّتِهَا أَبْلَغَ نَحْوَ: اجْتَمَعُوا، اجْتَنِبُوا، (خَرَجْتْ)، خرجت، (تَجْرِي)، (تُجْزَوْنَ)، رجْرًا، (رِجْسًا)؛ لِئَلَّا تَضْعُفَ فَتُمْزَجَ بِالشِّينِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مُشَدَّدَةً نَحْوُ: الْحَجَّ، (أَتُحَاجُّونِّي)، وَحَاجَّهُ -لَا سِيَّمَا- نَحْوَ لُجِّيٍّ، وَيُوَجِّهْهُ؛ لِأَجْلِ مُجَانَسَةِ الْيَاءِ وَخَفَاءِ الْهَاءِ.

وَالْحَاءُ تَجِبُ الْعِنَايَةُ بِإِظْهَارِهَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا مُجَانِسُهَا، أَوْ مُقَارِبُهَا، لَا سِيَّمَا إِذَا سَكَنَتْ نَحْوَ: فَاصْفَحْ عَنْهُمْ، وَفسَبِّحْهُ، فَكَثِيرٌ مَا يَقْلِبُونَهَا فِي الْأَوَّلِ عَيْنًا وَيُدْغِمُونَهَا، وَكَذَلِكَ يَقْلِبُونَ الْهَاءَ فِي "وَسَبِّحْهُ")، وهذا موجود إلى الآن -سبحان الله- في بعض الشاميين: في بعض السوريين، وبعض الأردنيين، فمثلًا لو قلت له مثلًا قل: ﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ﴾ [الزخرف:٨٩]، يقول لك: فاصفح عنه، وهي لغةٌ ذكرها سيبويه، هي لغة أيضًا، لكنها لم ينزل بها القرآن، وأشار إليها سيبويه أيضًا.

(وَكَذَلِكَ يَقْلِبُونَ الْهَاءَ فِي: "وَسَبِّحْهُ" حَاءً؛ لِضَعْفِ الْهَاءِ وَقُوَّةِ الْحَاءِ فَتَجْذِبُهَا فَيَنْطِقُونَ بِحَاءٍ مُشَدَّدَةٍ؛ وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِجْمَاعًا)، طبعًا لا يجوز قراءةً، (وكَذَلِكَ يَجِبُ الِاعْتِنَاءُ بِتَرْقِيقِهَا إِذَا جَاوَرَهَا حَرْفُ الِاسْتِعْلَاءِ نَحْوَ: أَحَطتُ، وَ(الْحَقُّ)، فَإِنِ اكْتَنَفَهَا حَرْفَانِ كَانَ ذَلِكَ أَوْجَبَ نَحْوَ: حَصْحَصَ.

وَالْخَاءُ: يَجِبُ تَفْخِيمُهَا وَسَائِرُ حُرُوفِ الِاسْتِعْلَاءِ، وَتَفْخِيمُهَا إِذَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً أَبْلَغُ، وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا أَلِفٌ أَمْكَنُ نَحْوَ: خَلَقَ)، يعني أمكن (وَ(غَلَبَ)، وَطَغَى، وَ(صَعدًا)، وَضَرَبَ، وَ(خَالِقُ)، وَ(صَادِقَ)، (ضَالِّينَ)، وَطَائِفٌ وَ(ظَالِمٌ)).

**طالب**: صعيدًا في المطبوع صعيدًا.

**طالب**: لعلها صعيدًا تكون، هي صعيدًا عند الرؤية، لو كانت صعيدًا تكون

وكلمة طغى هذه في القرآن لماذا تكتب بالألف؟

**الشيخ**: ما أدري.

**طالب**: مكتوبة في القرآن بالألف.

**الشيخ**: ما أدري.

**طالب**: أنتم إذا وجدتموها في النسخة التي اعتمدتم عليها بالياء.

**الشيخ**: لا، لا نحن نعتمد الخط الإملائي المعاصر إلا في رسم المصحف على المصحف، الكلمات القرآنية تُكتب على رسم المصحف.

**طالب**: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا﴾ [الحاقة:١١].

**الشيخ**: وهذا كان السبب فيه أنهم.

**طالب**: لأنّ طغى في القرآن بالألف ليست بالياء، فلذلك لم يكتبها هنا.

**الشيخ**: أسأل المجمع.

(قَالَ ابْنُ الطَّحَّانِ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي تَجْوِيدِهِ: الْمُفَخَّمَاتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: ضَرْبٌ يَتَمَكَّنُ التَّفْخِيمُ فِيهِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَحَدُ حُرُوفِ الِاسْتِعْلَاءِ مَفْتُوحًا، وَضَرْبٌ دُونَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يَقَعَ مَضْمُومًا، وَضَرْبٌ دُونَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَكْسُورًا. انْتَهَى.

وَالدَّالُ: فَإِذَا كَانَتْ بَدَلًا مِنْ تَاءٍ وَجَبَ بَيَانُهَا؛ لِئَلَّا يَمِيلَ اللِّسَانُ بِهَا إِلَى أَصْلِهَا نَحْوَ: مُزْدَجَرٌ، وَتَزْدَرِي.

وَالذَّالُ: يُعْتَنَى بِإِظْهَارِهَا إِذَا سَكَنَتْ وَأَتَى بَعْدَهَا نُونٌ، نَحْوَ: فَنَبَذْنَاهُ، وَإِذْ نَتَقْنَا، وَكَذَلِكَ يُعْتَنَى بِتَرْقِيقِهَا وَبَيَانِ انْفِتَاحِهَا وَاسْتِفَالِهَا إِذَا جَاوَرَهَا حَرْفٌ مُفَخَّمٌ وَإِلَّا رُبَّمَا انْقَلَبَتْ ظَاءً نَحْوَ: ذَرْهُمْ، وَذَرْهُ، وَ(أَنْذَرْتُكُمْ)، (الْأَذْقَانِ)، وَلَا سِيَّمَا فِي نَحْوِ: الْمُنْذَرِينَ، وَمَحذورًا، وَذَلَّلْنَاها؛ لِئَلَّا تَشْتَبِهَ بِنَحْوِ: الْمُنْظَرِينَ، وَ(مَحْظُورًا)، وَظَلَّلْنَا،

وَبَعْضُ النَّبَطِ يَنْطِقُ بِهَا دَالًّا مُهْمَلَةً)، محدورًا، مندرين.

(وَبَعْضُ الْعَجَمِ يَجْعَلُهَا زَايًا، فَلْيَتَحَفَّظْ مِنْ ذَاكَ).

**طالب:** بعض النبط ينطق هم سكان بلاد الشام، النبط الذين هم بعض النبط هم سكان بلاد الشام.

**الشيخ:** هل هم قوم، هل هم جنس من البشر، هل هم قبائل؟

**طالب:** نبط.

**الشيخ:** كانوا بوادي؟

**طالب:** شمال العراق.

**طالب:** نعم.

**طالب:** الشيخ أيمن يقول: هم قومٌ من العجم سكنوا سواد العراق، سواد المدينة العراق أو أي مكان؟

**الشيخ:** سواد العراق -الله أعلم- هي أي جهة، لكنها مرتفعة بالعراق.

**طالب:** أو مدينة.

**الشيخ:** لا، ليست مدينة؛ هو مكان يدخل فيه عدة أماكن.

**طالب:** يقول الدكتور/ الحميري:إنهم هم الذين علموا العرب الكتابة.

**الشيخ:** ما أدري.

**طالب آخر:** يعني العرب أخذوا الكتابة منهم.

**الشيخ:** ما أدري -الله أعلم-.

**طالب:** من الموصل.

**طالب**: يعني من باب.

**الشيخ**: ما أدري.

(وَالرَّاءُ: انْفَرَدَ بِكَوْنِهِ مُكَرَّرًا صِفَةً لَازِمَةً لَهُ لِغِلَظِهِ.

قَالَ سِيبَوَيْهِ: إِذَا تَكَلَّمْتَ بِهَا خَرَجَتْ كَأَنَّهَا مُضَاعَفَةٌ، وَقَدْ تَوَهَّمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ حَقِيقَةَ التَّكْرِيرِ تَرْعِيدُ اللِّسَانِ بِهَا الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ، فَأَظْهَرَ ذَلِكَ حَالَ تَشْدِيدِهَا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْأَنْدَلُسِيِّينَ)، ذكر أبو حيان أنّ هذا الذي ذهب إلى ذلك هو: ابن شريح.

(وَالصَّوَابُ التَّحَفُّظُ مِنْ ذَلِكَ بِإِخْفَاءِ تَكْرِيرِهَا كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ، وَقَدْ يُبَالِغُ قَوْمٌ فِي إِخْفَاءِ تَكْرِيرِهَا مُشَدَّدَةً؛ فَيَأْتِي بِهَا مُحَصْرَمَةً شَبِيهَةً بِالطَّاءِ، وَذَلِكَ خَطَأٌ لَا يَجُوزُ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَلْفِظَ بِهَا مُشَدَّدَةً تَشْدِيدًا يَنْبُو بِهَا اللِّسَانُ نَبْوَةً وَاحِدَةً وَارْتِفَاعًا وَاحِدًا مِنْ غَيْرِ مُبَالَغَةٍ فِي الْحَصْرِ وَالْعُسْرِ، نَحْوَ: الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَخَرَّ مُوسَى، وَلْيَحْتَرِزْ حَالَ تَرْقِيقِهَا مِنْ نُحُولِهَا نُحُولًا يُذْهِبُ أَثَرَهَا، وَيَنْقُلُ لَفْظَهَا عَنْ مَخْرَجِهَا - كَمَا يُعَانِيهِ بَعْضُ الْغَافِلِينَ-) نسأل الله السلامة.

(وَالزَّايُ: يَتَحَفَّظُ بِبَيَانِ جَهْرِهَا، لَا سِيَّمَا إِذَا سَكَنَتْ نَحْوَ: تَزْدَرِي، (أَزْكَى)، (رِزْقًا)، (مُزْجَاةٍ)، (لَيُزْلِقُونَكَ)، (وِزْرَكَ)، وَلْيَكُنِ التَّحَفُّظُ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ مُجَاوِرُهَا حَرْفًا مَهْمُوسًا آكَدُ؛ لِئَلَّا يَقْرُبَ مِنَ السِّينِ نَحْوَ: (مَا كَنَزْتُمْ).

وَالسِّينُ يُعْتَنَى بِبَيَانِ انْفِتَاحِهَا وَاسْتِفَالِهَا إِذَا أَتَى بَعْدَهَا حَرْفُ إِطْبَاقٍ؛ لِئَلَّا تَجْذِبَهَا قُوَّتُهُ فَتَقْلِبَهَا صَادًا نَحْوَ: بَسْطَةً، (مَسْطُورًا)، (تَسْتَطِعْ)، أَقْسَطُ، وَكَذَلِكَ نَحْوَ: لَسَلَّطَهُمْ، (سُلْطَان)، (تُسَاقِطْ)، وَيَتَحَفَّظُ بِبَيَانِ هَمْسِهَا إِذَا أَتَى بَعْدَهَا غَيْرُ ذَلِكَ نَحْوُ: مُسْتَقِيمٌ، (مَسْجِدٍ).

فَرُبَّمَا ضَارَعَتْ فِي ذَلِكَ الزَّايَ وَالْجِيمَ نَحْوَ: وَأَسَرُّوا، يُسَبِّحُونَ، عَسَى،

(قَسَمْنَا)؛ لِئَلَّا يَشْتَبِهَ بِنَحْوِ: وَأَصَرُّوا، وَ(يُصْبِحُونَ)، وَعَصَى، وَ (قَصَمْنَا).

وَالشِّينُ: انْفَرَدَتْ بِصِفَةِ التَّفَشِّي فَلْيُعْنَ بِبَيَانِهِ، لَا سِيَّمَا فِي حَالِ تَشْدِيدِهَا، أَوْ سُكُونِهَا نَحْوَ: فَبَشَّرْنَاهُ، (اشْتَرَاهُ)، (يَشْرَبُونَ)، (اشْدُدْ)، (الرُّشْدُ)، وَلَا سِيَّمَا فِي الْوَقْفِ وَفِي نَحْوِ: (شَجَرَ بَيْنَهُمْ)، (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ)، فَلْيَكُنِ الْبَيَانُ أَوْكَدَ لِلتَّجَانُسِ.

وَالصَّادُ: لِيَحْتَرِزْ حَالَ سُكُونِهَا إِذَا أَتَى بَعْدَهَا تَاءٌ أَنْ تَقْرُبَ مِنَ السِّينِ نَحْوُ: وَلَوْ حَرَصْتَ، وَ (حَرَصْتُمْ)، أَوْ طَاءٌ أَنْ تَقْرُبَ مِنَ الزَّايِ نَحْوَ: اصْطَفَى، (يَصْطَفِي)، أَوْ دَالٌ أَنْ يَدْخُلَهَا التَّشْرِيبُ عِنْدَ مَنْ لَا يُجِيزُهُ نَحْوَ: اصْدُقْ، (يُصْدِرَ))، التشريب هو الإشمام.

(وَتَصْدِيَةً.

وَالضَّادُ: انْفَرَدَت بِالِاسْتِطَالَةِ، وَلَيْسَ فِي الْحُرُوفِ مَا يَعْسُرُ عَلَى اللِّسَانِ مِثْلُهُ، فَإِنَّ أَلْسِنَةَ النَّاسِ فِيهِ مُخْتَلِفَةٌ، وَقَلَّ مَنْ يُحْسِنُهُ: فَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرِجُهُ ظَاءً، ومِنْهُمْ مَنْ يُخْرِجُهُ طَاءً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْزُجُهُ بِالذَّالِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ لَامًا مُفَخَّمَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يُشِمُّهُ الزَّايَ؛ وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَالْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ «أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ» لَا أَصْلَ لَهُ؛ وَلَا يَصِحُّ).

يعني لا يصح متنًا فهو حديث عن النبيّ ﷺ لكن ليس صحيحًا، النبيّ ﷺ هو أفصح مَن نطق بالضاد، فالمعنى صحيح لكن الحديث ليس عن النبيّ ﷺ.

(فَلْيَحْذَرْ مَنْ قَلَبَهُ إِلَى الظَّاءِ، لَا سِيَّمَا فِيمَا يَشْتَبِهُ بِلَفْظِهِ نَحْوَ: ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ﴾ [الإسراء:٦٧]، يَشْتَبِهُ بِقَوْلِهِ: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [الزخرف:١٧]، وَلْيُعْمِلِ الرِّيَاضَةَ فِي إِحْكَامِ لَفْظِهِ، خُصُوصًا إِذَا جَاوَرَهُ ظَاءٌ نَحْوَ: ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح:٣])، ماذا سيقولون؟

(﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾ [الفرقان:٢٧]، أَوْ حَرْفٌ مُفَخَّمٌ نَحْوَ: (أَرْضُ اللهِ)، أَوْ حَرْفٌ يُجَانِسُ مَا يُشْبِهُهُ نَحْوَ: (الْأَرْضِ ذَهَبًا)، وَكَذَا إِذَا سَكَنَ وَأَتَى بَعْدَهُ حَرْفُ إِطْبَاقٍ، نَحْوَ: فَمَنِ اضْطُرَّ، أَوْ غَيْرُهُ نَحْوَ: أَفَضْتُمْ، وخُضتُم، وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ، وَفِي تَضْلِيلٍ) لا أعرف لماذا جعلها خفيفة.

(وَالطَّاءُ: أَقْوَى الْحُرُوفِ تَفْخِيمًا؛ فَلْتُوفَ حَقَّهَا، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ مُشَدَّدَةً، نَحْوَ: اطَّيَّرْنَا، أَنْ يَطَّوَّفَ، وَإِذَا سَكَنَتْ وَأَتَى بَعْدَهَا تَاءٌ وَجَبَ إِدْغَامُهَا إِدْغَامًا غَيْرَ مُسْتَكْمَلٍ، بَلْ تَبْقَى مَعَهُ صِفَةُ الْإِطْبَاقِ وَالِاسْتِعْلَاءِ لِقُوَّةِ الطَّاءِ وَضَعْفِ التَّاءِ، وَلَوْلَا التَّجَانُسُ لَمْ يَسُغِ الْإِدْغَامُ لِذَلِكَ، نَحْوَ: بسطت أحطت فَرَّطْتُ، كَمَا يُحْكَمُ ذَلِكَ فِي الْمُشَافَهَةِ.

وَالظَّاءُ: يَتَحَفَّظُ بِبَيَانِهَا إِذَا سَكَنَتْ وَأَتَى بَعْدَهَا تَاءٌ، نَحْوَ: أَوَعَظْتَ، وَلَا ثَانِيَ لَهُ، وَإِظْهَارُهَا مِمَّا لَا خِلَافَ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ فِيهِ، نَعَمْ، قَرَأْنَا بِإِدْغَامِهِ عَنِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ مَعَ إِبْقَاءِ صِفَةِ التَّفْخِيمِ.

وَالْعَيْنُ: يَحْتَرِزُ مِنْ تَفْخِيمِهَا، لَا سِيَّمَا إِذَا أَتَى بَعْدَهَا أَلِفٌ نَحْوَ: الْعَالَمِينَ، وَإِذَا سَكَنَتْ وَأَتَى بَعْدَهَا حَرْفٌ مَهْمُوسٌ فَلْيُبَيِّنْ جَهْرَهَا وَمَا فِيهَا مِنَ الشِّدَّةِ، نَحْوَ: الْمُعْتَدِينَ، وَلَا تَعْتَدُوا، وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا غَيْنٌ وَجَبَ إِظْهَارُهَا؛ لِئَلَّا يُبَادِرَ اللِّسَانُ لِلْإِدْغَامِ لِقُرْبِ الْمَخْرَجِ نَحْوَ: وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ.

وَالْغَيْنُ: يَجِبُ إِظْهَارُهَا عِنْدَ كُلِّ حَرْفٍ لَاقَاهَا، وَذَلِكَ آكَدُ فِي حُرُوفِ الْحَلْقِ، وَحَالَةُ الْإِسْكَانِ أَوْجَبُ، وَلْيَحْتَرِزْ مَعَ ذَلِكَ مِنْ تَحْرِيكِهَا، لَا سِيَّمَا إِذَا اجْتَمَعَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَمْثِلَةُ ذَلِكَ نَحْوَ: يَغْشَى، (أَفْرِغْ عَلَيْنَا)، (الْمَغْضُوبِ)، (ضِغْثًا)، يَغْفِرْ، فرغْت، (وَأَغْطَشَ)، وَلْيَكُنِ اعْتِنَاؤُهُ بِإِظْهَارِ: لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا أَبْلَغَ، وَحِرْصُهُ عَلَى سُكُونِهِ أَشَدَّ؛ لِقُرْبِ مَا بَيْنَ الْغَيْنِ وَالْقَافِ مَخْرَجًا وَصِفَةً.

وَالْفَاءُ: فَيَجِبُ إِظْهَارُهَا عِنْدَ الْمِيمِ وَالْوَاوِ، نَحْوَ: تَلْقَفُ مَا، وَ (لَا تَخَفْ)، وَلَا، فَلْيَحْرِصْ عَلَى ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْبَاءِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ، نَحْوَ: نَخْسِفْ بِهِمُ، وَلَا ثَانِيَ لَهُ.

وَالْقَافُ: فَلْيُتَحَرَّزْ عَلَى تَوْفِيَتِهَا حَقَّهَا كَامِلًا، وَلْيُتَحَفَّظْ مِمَّا يَأْتِي بِهِ بَعْضُ الْأَعْرَابِ وَبَعْضُ الْمَغَارِبَةِ فِي إِذْهَابِ صِفَةِ الِاسْتِعْلَاءِ مِنْهَا، حَتَّى تَصِيرَ كَالْكَافِ الصَّمَّاءِ، وَإِذَا لَقِيَهَا كَافٌ لِغَيْرِ الْمُدْغِمِ، نَحْوَ: (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ، وَخَلَقَكُمْ).

فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً قَبْلَ الْكَافِ كَمَا هِيَ فِي قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات:٢٠]؛ فَلَا خِلَافَ فِي إِدْغَامِهَا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِبْقَاءِ صِفَةِ الِاسْتِعْلَاءِ مَعَ ذَلِكَ: فَذَهَبَ مَكِّيٌّ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا بَاقِيَةٌ مَعَ الْإِدْغَامِ كَهِيَ فِي: (أَحَطتُ، وَبَسَطْتَ)، وَذَهَبَ الدَّانِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى إِدْغَامِهِ إدغامًا مَحْضًا؛ وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ أَصَحُّ قِيَاسًا عَلَى مَا أَجْمَعُوا فِي بَابِ الْمُحَرَّكِ لِلْمُدْغِمِ مِنْ: (خَلَقَكُمْ، وَرَزَقَكُمْ، وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ)، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (أَحَطتُ) وَبَابِهِ أَنَّ الطَّاءَ زَادَتْ بِالْإِطْبَاقِ، -وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهَا أَيْضًا آخِرَ بَابِ حُرُوفٍ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا-.

وَالْكَافُ: فَلْيُعْنَ بِمَا فِيهَا مِنَ الشِّدَّةِ وَالْهَمْسِ؛ لِئَلَّا يُذْهَبَ بِهَا إِلَى الْكَافِ الصَّمَّاءِ الثَّابِتَةِ فِي بَعْضِ لُغَاتِ الْعَجَمِ، فَإِنَّ تلك الْكَافَ غَيْرُ جَائِزَةٍ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَلْيُحْذَرْ مِنْ إِجْرَاءِ الصَّوْتِ مَعَهَا -كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّبَطِ وَالْأَعَاجِمِ-، وَلَا سِيَّمَا إِذَا تَكَرَّرَتْ، أَوْ شُدِّدَتْ، أَوْ جَاوَرَهَا حَرْفٌ مَهْمُوسٌ نَحوَ، (بِشِرْكِكُمْ) وَ(يُدْرِكُكُمُ)، (نكْتَلْ)، (كُشِطَتْ).

وَاللَّامُ: يَحْسُنُ تَرْقِيقُهَا، لَا سِيَّمَا إِذَا جَاوَرَتْ حَرْفَ).

**طالب**: ماذا يقصد (لِئَلَّا يُذْهَبَ بِهَا إِلَى الْكَافِ الصَّمَّاءِ) هل هي القاف؟

**الشيخ**: ما أدري، يعني يقول: بشرككم.

**طالب**: الكاف الصماء.

**الشيخ**: بشرككم، يعني يقول: بشرككم.

**طالب**: كاف.

**الشيخ**: يعني تكون كأنها قاف.

**طالب**: هي قاف من دون تفخيم؟

**الشيخ**: هذا يقرره واحد دارس للصوتيات.

(وَاللَّامُ: يَحْسُنُ تَرْقِيقُهَا، لَا سِيَّمَا إِذَا جَاوَرَتْ حَرْفَ تَفْخِيمٍ، نَحْوَ: (وَلَا الضَّالِّينَ، وَعَلَى اللهِ، وَجَعَلَ اللهُ، وَاللَّطِيفُ، فَاخْتَلَطَ، وَلْيَتَلَطَّفْ، وَلَسَلَّطَهُمْ)، وَإِذَا سَكَنَتْ وَأَتَى بَعْدَهَا نُونٌ فَلْيَحْرِصْ عَلَى إِظْهَارِهَا مَعَ رِعَايَةِ السُّكُونِ، وَلْيَحْذَرْ مِنَ الَّذِي يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَجَمِ مِنْ قَصْدِ قَلْقَلَتِهَا حِرْصًا عَلَى الْإِظْهَارِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ، وَلَمْ يَرِدْ بِنَصٍّ وَلَا أَدَاءٍ، وَذَلِكَ نَحْوَ: (جَعَلْنَا، وَأَنْزَلْنَا، وَظَلَّلْنَا، وَفَضَّلْنَا، قُلَ نَعَمْ، وَمِثْلُ ذَلِكَ، قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)، وَأَمَّا (قُلْ رَبِّي) فَلَا خِلَافَ فِي إِدْغَامِهِ؛ لِشِدَّةِ الْقُرْبِ وَقُوَّةِ الرَّاءِ؛ وَلِذَلِكَ تُدْغَمُ لَامُ التَّعْرِيفِ فِي أَرْبَعَةَ عَشَرَ حَرْفًا وَهِيَ: التَّاءُ، وَالثَّاءُ، وَالدَّالُ، وَالذَّالُ، وَالرَّاءُ، وَالزَّايُ، وَالسِّينُ، وَالشِّينُ، وَالصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ، وَاللَّامُ، وَالنُّونُ، وَيُقَالُ لَهَا: الشَّمْسِيَّةُ لِإِدْغَامِهَا، وَتَظْهَرُ عِنْدَ بَاقِي الْحُرُوفِ وَهِيَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ أَيْضًا؛ وَتُسَمَّى الْقَمَرِيَّةَ لِإِظْهَارِهَا، وَأَمَّا لَامُ هَلْ وَبَلْ فَسَيَأْتِي ذِكْرُهَا فِي بَابِهَا.

وَالْمِيمُ: حَرْفٌ أَغَنُّ وَتَظْهَرُ غُنَّتُهُ مِنَ الْخَيْشُومِ إِذَا كَانَ مُدْغَمًا، أَوْ مُخَفًّيا، فَإِنْ أَتَى مُحَرَّكًا فَلْيُحْذَرْ مِنْ تَفْخِيمِهِ وَلَا سِيَّمَا إِذَا أَتَى بَعْدَهُ حَرْفٌ مُفَخَّمٌ، نَحْوَ: مَخْمَصَةٍ، ومَرَضٌ، وَمَرْيَمَ، وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ، فَإِنْ أَتَى بَعْدَهُ أَلِفٌ كَانَ التَّحَرُّزُ مِنَ التَّفْخِيمِ آكَدَ، فَكَثِيرًا مَا يَجْرِي ذَلِكَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ خُصُوصًا الْأَعَاجِمَ، نَحْوَ: مَالِكِ،

وبِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ سَاكِنًا فَلَهُ أَحْكَامٌ ثَلَاثَةٌ:

- (الْأَوَّلُ- الْإِدْغَامُ باء بِالْغُنَّةِ عِنْدَ مِيمٍ مِثْلِهِ: كَإِدْغَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ الْمِيمِ، وَيُطْلَقُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مِيمٍ مُشَدَّدَةٍ، نَحْوَ: دَمَّرَ، يُعَمَّرُ، حَمَّالَةَ، صم، ألم، وَهَمَّ، أَمْ مَنْ أَسَّسَ.

- (الثَّانِي- الْإِخْفَاءُ عِنْدَ الْبَاءِ: عَلَى مَا اخْتَارَهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، وَذَلِكَ مَذْهَبُ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَدَاءِ بِمِصْرَ وَالشَّامِ وَالْأَنْدَلُسِ وَسَائِرِ الْبِلَادِ الْغَرْبِيَّةِ، وَذَلِكَ نَحْوَ: يَعْتَصِمْ بِاللهِ، رَبَّهُمْ بِهِمْ، يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ.

فَتَظْهَرُ الْغُنَّةُ بها، إِذْ ذَاكَ إِظْهَارَهَا بَعْدَ الْقَلْبِ فِي نَحْوِ: مِنْ بَعْدِ، أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ، وَقَدْ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ كَأَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْمُنَادِي وَغَيْرِهِ إِلَى إِظْهَارِهَا عِنْدَهَا إِظْهَارًا تَامًّا وهو اخْتِيَارُ مَكِّيٍّ).

يعني (رَبَّهُمْ بِهِمْ، يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ، بِأَسْمَائِهِمْ، أَنْبِئْهُمْ به).

(وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَدَاءِ بِالْعِرَاقِ وَسَائِرِ الْبِلَادِ الشَّرْقِيَّةِ، وَحَكَى أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ التَّائِبُ إِجْمَاعَ الْقُرَّاءِ عَلَيْهِ.

(قُلْتُ: وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ مَأْخُوذٌ بِهِمَا، إِلَّا أَنَّ الْإِخْفَاءَ أَوْلَى لِلْإِجْمَاعِ عَلَى إِخْفَائِهَا عِنْدَ الْقَلْبِ، وَعَلَى إِخْفَائِهَا فِي مَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو حَالَةَ الْإِدْغَامِ فِي نَحْوِ: أَعْلَمُ بِالشَّاكِرِينَ).

**طالب**: نظم الميم الساكنة وأشار إلى الخلاف في الباء في بيتٍ واحد أحكام الميم الساكنة في البيت قال:

وَأَخْفِ أَخْرَى عِنْدَ بَا وَأَدْغِمَا ... فِي الْمِيمِ وَالإظْهَارُ مَعْ سِوَاهُمَا

**الشيخ**: ماذا يعني؟

**طالب**: (**وَأَخْفِ أَحْرَى عِنْدَ بَا**)، الأحرى بالإخفاء، والوجه الأقرب هو الإظهار الذي أشار له هنا، (**وَأَدْغِمَا فِي المِيمِ**) الميم بالإدغام.

**الشيخ**: يعني ما هي الخلاصة؟

**طالب**: الخلاصة أنّ هو ذكر أبيات الميم الساكنة كلها في بيتٍ واحد.

**الشيخ**: يعني يريد يقول الفرجة صح ولا خطأ؟

**طالب**: لا، ما يتكلم عن الفرجة.

**الشيخ**: يتكلم عن الإدغام أنّ هذا ﴿يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٠١] أنه صواب؟

**طالب**: لا، لا، أنا قصدي في هذا الشاهد أنّ الشيخ السمنودي نظم أحكام الميم الساكنة في بيت واحد، بخلاف علماء التجويد نظمناه في أكثر من بيت، هذا قصدي.

**الشيخ**: الآن ذكرتني بالشيخ ابن حزم: كان يأتي إلى بعض شعراء الأندلس، معروفون أنهم يحاولون جمع التشبيهات، البطران منهم الذي يحضر مثلًا ثمانِي تشبيهات مثلًا في ثلاثة أبيات أربعة أبيات بيتين، فهو مرة فرح فأحضر أربعة تشبيهات في بيت واحد، فأنت جيد أنك ذكرتني أنّ الشيخ أحضرها في بيت واحد.

**طالب**: الله يحفظكم، نذكر القراءة بالفرجة والإطباق في البلدان الحالية أو قبل سنوات يعني؟

**الشيخ**: ما أدري؟

**طالب**: اختلاف البلدان لكم كلام فيها؟

**الشيخ**: ما أدري والله.

**طالب**: مثلًا في باكستان، في المغرب، في تركيا.

**الشيخ**: ما أدرى والله.

**طالب**: ما تذكرون هذا الشيء.

**الشيخ**: ما أدري والله.

**طالب**: يعني ما يقرأ به المشايخ يعني.

**الشيخ**: ينطبق على المشايخ المصريين من يوم ما بدأنا نحفظ القرآن.

**طالب**: بالفرجة.

**الشيخ**: بالوجهين ولا كنا نعرف مسألة أنّ هذه فرجة وهذه إطباق وهذا كذا، ما كانوا يتركونا، وحقيقةً وطوال عمري لم أهتم بمسألة الفرجة أو عدم الفرجة، حتى خرجت هذه الفرية على الشيخ، فأنا أتكلم -لا أقول إنني أقول إنّ الفرجة هي الصح والإطباق خطأ، أو الإطباق هو الصح والفرجة-، هذا اللحن أنا لا علاقة لي به، أنا لي علاقة بالدفاع عن الشيخ عامر في هذه الفرية التي افتريت عليه؛ لا يقبلها العقل ولا يقبلها البحث العلمي.

**طالب**: أنت قرأت يا شيخ في الوجهين يعني على المشايخ؟

**الشيخ**: نعم.

**طالب**: الشيخ النصر.

**الشيخ**: من؟

**طالب**: الشيخ النصر.

**الشيخ**: لا، لا النصر ما قرأت عليه هذا.

**طالب**: الشيخ عبد الرحيم.

**الشيخ**: الشيخ عبد الرحيم العالمي، والشيخ عبد الرحيم لما سألته يقول: لما وصلنا لأول موضع قال له: تقرأ بالوجهين قال له: حتى مَن يعترض على هذا.

**الشيخ**: والشيخ عبد الرحيم هو شيخي، والشيخ عبد الرحيم عنده عدم الفرجة أقوى.

**طالب**: من الإطباق.

**الشيخ**: نعم.

**طالب**: لا يلزم بها؟

**الشيخ**: لا، ما أحد يلزم، ما أظن أنّ أحدًا يلزم أحدًا.

**طالب**: في الشام كثير الإطباق؟

**الشيخ**: أنا لا أدري، لكن على حسب كلام الدكتور/ أيمن أنه جلس عشرين سنة معناه أنه قرأ على شيوخه بالفرجة وعلى الشيوخ المصريين بالفرجة، هو الشيخ أيمن يقول: تراجع عن الفرجة بعد عشرين سنة، فمعناه أنه في بداية حياته الشيوخ الذين قرأ عليهم قرأ عليهم بالفرجة، فمعناه أنّ شيوخ الشام كانت عندهم الفرجة.

لا أدري، يعني أنا حقيقةً هذا الموضوع، يعني أنا أراه أنه من فروض الكفاية؛ فإذا كان في الأمة مَن يقوم به فقد كفاك.

**طالب**: ذكرت يذكرون بيتًا فيها أو لا؟

**الشيخ**: لا ما أدري، المنظومة حققتها الدكتورة/ رحاب.

**طالب**: المفيد.

**الشيخ**: ما أدري والله.

**طالب**: الدكتور/ أيمن يا شيخ هو الذي حققها.

**الشيخ**: لا.

**طالب**: حقق المنظومة نفسها.

**الشيخ**: لا يا شيخ، الشيخ أيمن من المناصرين الذين يقولون الفرجة غير صحيحة، إذًا ماذا قال في هذا البيت؟

**طالب**: يذكر محقق المنظومة.

**الشيخ**: ما أدري والله.

**طالب**: شرح غاية المريد في شرح المفيد.

**الشيخ**: لا، أنا رأيت نسخة ورقية من المنظومة أيضًا لكن نسيت البيت.

**طالب**: غاية المريد في شرح المفيد.

**الشيخ**: يعني حتى الدكتورة -الله يسعدها إن شاء الله ويحفظها يعني- كان في تعليقها على هذا قالت: كم هذا الفرجة واضح، كان القول بالفرجة واضحًا.

**طالب**: ذكر الإطباق أو ذكر الوجهين؟

**الشيخ**: قال: قال شيخي الشيخ محمد إمام ما يدري رحمة الله عليه فإذا سئل سؤالًا ما عنده جواب يقول يعني باللهجة العامية يقول لك: "ما هتوكلني النار"، ما هتوكلني، توكلني: يعني: تجعل النار تأكلني؛ لأنه إذا قال شيئًا أنا ما أعرف، فما أدري، لا أتذكر يعني حتى البيت للطيب لا أتذكره لو أتذكره كنا نعرف ماذا؟ هل

ذكر الوجهين؟.

لكن الذي في الذاكرة لا شك أنه صرح، والدكتورة أيضًا -الله يسعدها- علقت في التعليق: أن هذا لا يفهم منه إلا، فإذا رجعت لتحقيقها ممكن -إنْ شاء الله- تكون الصورة واضحة.

**طالب**: يا شيخ، المسألة التي وقفنا في القراءة عندها؟

**الشيخ**: (وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ).

**طالب**: أنّ الإخفاء عند الباء فيه وجهان: فيه الإخفاء وفيه الإظهار.

**الشيخ**: فيه الإخفاء وفيه الإظهار، هو الشيخ وذهب.

**طالب**: يَعتَصم بالله ويِعَتصِم بالله.

**الشيخ**: يعتصم بالله، إذًا أين الغنة؟

**طالب**: بدون غنة.

**الشيخ**: ما يقول به غنة، أين الغنة؟

**طالب**: هو يكون بإظهارها إظهارًا تامًا، هذا يقول:

(ذَهَبَ جَمَاعَةٌ كَأَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْمُنَادِي وَغَيْرِهِ إِلَى إِظْهَارِهَا عِنْدَهَا إِظْهَارًا تَامًّا، وهو اخْتِيَارُ مَكِّيٍّ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَدَاءِ بِالْعِرَاقِ وَسَائِرِ الْبِلَادِ الشَّرْقِيَّةِ، وَحَكَى أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ التَّائِبُ إِجْمَاعَ الْقُرَّاءِ عَلَيْهِ.

(قُلْتُ): وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ مَأْخُوذٌ بِهِمَا، إِلَّا أَنَّ الْإِخْفَاءَ أَوْلَى).

**الشيخ**: هذا نراها لما نأتي عند بابها ماذا سيقول؟.

**طالب**: في الإقلاب.

**الشيخ**: في الإقلاب لأنّه هنا سيعيد الذكر هناك.

**طالب**: يعني القراءة لا أحد قرأ بها بالإظهار؟

**الشيخ**: يعتصم بالله؟ ما أدري.

**طالب**: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر:١٦].

**الشيخ**: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر:١٦]، لا أحد قرأ بها.

**طالب**: الآن لا نقرأ به.

**الشيخ**: هذا الوجه لا يقرأ به.

**طالب**: لكنه مذكور قديمًا يعني مختلف فيه، لكن هو كان كاتصال سند.

**الشيخ**: إذا كان هذا هو المقصود من كلام الشيخ ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر:١٦].

**طالب**: فهو غير متصل الإسناد؟

**الشيخ**: ما أدري، ما هتوكلني النار!.

(- (الْحُكْمُ الثَّالِثُ): إِظْهَارُهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرُفِ نَحْوَ: (الْحَمْدُ، وَأَنْعَمْتَ، وَهُمْ يُوقِنُونَ، وَلَهُمْ عَذَابٌ، أَنَّهُمْ هُمُ، أَأَنْذَرْتَهُمْ))، انظر هنا قال الإظهار.

((عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ مَعَكُمْ إِنَّمَا)، وَلَا سِيَّمَا إِذَا أَتَى بَعْدَهَا فَاءٌ أَوْ وَاوٌ، فَلْيُعْنَ بِإِظْهَارِهَا لِئَلَّا يَسْبِقَ اللِّسَانُ إِلَى الْإِخْفَاءِ لِقُرْبِ الْمَخْرَجَيْنِ، نَحْوَ: لَهُمْ فِيهَا، وَيَمُدُّهُمْ فِي، عَلَيْهِمْ وَمَا، أَنْفُسَهُمْ وَمَا، فَيَتَعَمَّلُ اللِّسَانُ عِنْدَهُمَا مَا لَا يَتَعَمَّلُ فِي غَيْرِهِمَا، وَإِذَا أَظْهَرْتَ فِي ذَلِكَ فَلْيَتَحَفَّظْ بِإِسْكَانِهَا وَلْيَحْتَرِزْ مِنْ تَحْرِيكِهَا.

وَالنُّونُ: حَرْفٌ أَغَنُّ آصَلُ فِي الْغُنَّةِ مِنَ الْمِيمِ لِقُرْبِهِ مِنَ الْخَيْشُومِ، فَلْيَتَحَفَّظْ مِنْ تَفْخِيمِهِ إِذَا كَانَ مُتَحَرِّكًا، لَا سِيَّمَا إِنْ جَاءَ بَعْدَهُ أَلِفٌ، نَحْوَ: أَنَا، أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ، إِنَّ

اللهَ، وَنَصْرُ، وَنَكَصَ، وَنَرَى، وَسَنَذْكُرُ أَحْكَامَهَا سَاكِنَةً فِي بَابِهِ -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى-، وَلْيَحْتَرِزْ مِنْ إِخْفَائِهَا حَالَةَ الْوَقْفِ، عَلَى نَحْوِ: الْعَالَمِينَ، يُؤْمِنُونَ، الظَّالِمُونَ، فَلْيُعْنَ بِبَيَانِهَا، فَكَثِيرًا مَا يَتْرُكُونَ ذَلِكَ؛ فَلَا يُسْمِعُونَهَا حَالَةَ الْوَقْفِ.

وَالْهَاءُ: يُعْتَنَى بِهَا مَخْرَجًا وَصِفَةً لِبُعْدِهَا وَخَفَائِهَا، فَكَمْ مِنْ مُقَصِّرٍ فِيهَا يُخْرِجُهَا كَالْمَمْزُوجَةِ بِالْكَافِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ مَكْسُورَةً، نَحْوَ: عَلَيْهِمْ، قُلُوبِهِمْ، سَمْعُهُمْ أَبْصَارُهُمْ، وَكَذَلِكَ إِذَا جَاوَرَهَا مَا قَارَبَهَا صِفَةً أَوْ مَخْرَجًا؛ فَلْيَكُنِ التَّحَفُّظُ بِبَيَانِهَا آكَدَ، نَحْوَ: وَعْدَ اللهِ حَقٌّ، وَمَعَهُمُ الْكِتَابُ، وَسَبِّحْهُ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ أَلِفَيْنِ نَحْوَ: بَنَاهَا، طَحَاهَا، ضُحَاهَا.

فَقَدِ اجْتَمَعَ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ خَفِيَّةٍ، وَلْيَكُنِ التَّحَفُّظُ بِبَيَانِهَا سَاكِنَةً أَوْجَبَ، نَحْوَ: اهْدِنَا، عَهْدًا، يَسْتَهْزِئُ، اهْتَدَى، كَالْعِهْنِ، وَلْيَخْلُصْ لَفْظُهَا مُشَدَّدَةً غَيْرَ مَشُوبَةٍ بِتَفْخِيمٍ، نَحْوَ: أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ، وَلْيَحْتَرِزْ مِنْ فَكِّ إِدْغَامِهَا عِنْدَ نُطْقِهِ بِهَا كَذَلِكَ، وإذا كَانَتْ كُتِبَتْ بِهَائَيْنِ، فَإِنَّ اللَّفْظَ بِهَاءٍ وَاحِدَةٍ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَهِّلِ﴾ [الطارق:١٧]، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي إِدْغَامِ: (مَالِيَهْ هَلَكَ) وَإِظْهَارِهِ مَعَ اجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ؛ وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْإِظْهَارِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأُولَى مِنْهُمَا هَاءُ سَكْتٍ -وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ-.

الْوَاوُ: فَإِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً، أَوْ مَكْسُورَةً تَحَفَّظَ فِي بَيَانِهَا مِنْ أَنْ يُخَالِطَهَا لَفْظٌ غَيْرَهَا، أَوْ يَقْصُرَ اللَّفْظُ عَنْ حَقِّهَا، نَحْوَ: تَفَاوُتٍ، وَوُجُوهٌ، وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ، وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ، وَلْيَكُنِ التَّحَفُّظُ بِهَا حَالَ تَكْرِرِهَا أَشَدَّ، نَحْوَ: وُورِيَ، وَلْيَحْتَرِزْ مِنْ مَضْغِهَا حَالَ تَشْدِيدِهَا، نَحْوَ: عَدُوًّا وَحَزَنًا، وَغَدَوْا، وَأُفَوِّضُ، وَوَلَّوْا، وَاتَّقُوا، وَآمَنُوا، لَا كَمَا يَلْفِظُ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ، فَإِنْ سَكَنَتْ وَانْضَمَّ مَا قَبْلَهَا وَجَبَ تَمْكِينُهَا بِحَسَبِ مَا فِيهَا مِنَ الْمَدِّ، وَاعْتَنِ بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ؛ لِتَخْرُجَ الْوَاوُ مِنْ بَيْنِهِمَا صَحِيحَةً مُمْكِنَةً، فإذا جَاءَ بَعْدَهَا وَاوٌ أُخْرَى وَجَبَ إِظْهَارُهَا، وَاللَّفْظُ بِكُلٍّ مِنْهُمَا، نَحْوَ: آمَنُوا وَعَمِلُوا، قَالُوا

وَهُمْ.

وَالْيَاءُ: فَلْيَعْتَنِ بِإِخْرَاجِهَا مُحَرَّكَةً بِلُطْفٍ وَيُسْرٍ خَفِيفَةً نَحْوَ: تَرَينَّ وَ (لَاشِيَةَ)، مَعَايِشَ، وَلْيَحْتَرِزْ مِنْ قَلْبِهَا فِيهِمَا هَمْزَةً، وَلِيُحْسِنْ فِي تَمْكِينِهَا إِذَا جَاءَتْ حَرْفَ مَدٍّ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا يَاءٌ مُحَرَّكَةٌ، نَحْوَ: فِي يَوْمِ، الَّذِي يُوَسْوِسُ، وَإِذَا أَتَتْ مُشَدَّدَةً؛ فَلْيَتَحَفَّظْ مِنْ لَوْكِهَا وَمَطِّهَا، نَحْوَ: إِيَّاكَ، عِتِيًّا، وَبِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا، فَكَثِيرًا مَا يَتَوَاهَنُ فِي تَشْدِيدِهَا وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ أُخْتِهَا؛ فَيَلْفِظُ بِهِمَا لَيِّنَتَيْنِ مَمْضُوغَتَيْنِ، فَيَجِبُ أَنْ يَنْبُوَ اللِّسَانُ بِهِمَا نَبْوَةً وَاحِدَةً وحركة واحدة، وَبَعْضُ الْقُرَّاءِ يُبَالِغُ فِي تَشْدِيدِهَا: فَيُحَصْرِمُهَا وَلَيْتَهُ لَوْ يُخَضْرِمُهَا)، يعني يجعلها وسطًا -بيْنَ بيْنَ-.

((فَهَذَا) مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى تَجْوِيدِ الْحُرُوفِ مُرَكَّبَةً، وَالْمُشَافَهَةُ)، وهذا هو بيت القصيد كله (الْمُشَافَهَةُ تَكْشِفُ حَقِيقَةَ ذَلِكَ، وَالرِّيَاضَةُ تُوَصِّلُ إِلَيْهِ، - وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى-)، طبعًا هنا لما جاء كان يتكلم على اللام ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف:١٩] لكن ما ذكرها الشيخ صح؟ ما مرت معنا كلمة (وليتلطف).

**طالب**: في اللام.

**الشيخ**: في اللام ذكر لأنّ كان عندي فيها تعليق.

**طالب**: نعم، ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف:١٩] السطر الثاني.

**طالب آخر**: خمسمائة وثمانية وسبعين.

**الشيخ**: ثمانية وسبعين جاء ب﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف:١٩]؟

**طالب**: نعم، ذكرها.

**طالب آخر**: كالجزرية.

**الشيخ**: ﴿وَلۡيَتَلَطَّفۡ﴾ [الكهف:١٩]، التعليق الذي كنت أريد أنْ أقوله: الشيخ ابن الناظم رحمه الله عليه في شرحه [الطيبة] الذي بعض الناس إلى الآن لا زال يتغنى بعدم نسبته إليه.

المهم، عند هذا البيت ذكر يقول: ورأيت في المنام سنة سبعمائة -وأعتقد- وتسعين، يقول: رأيت في المنام، كأنه يقرأ وبجواره رجل -فلا أدري الآن تشوّش عليّ هل كان يقرأ والرجل بجانبه يسمع أو الرجل يقرأ والشيخ يسمع، فالمهم أعتقد أنّ الشيخ ابن الناظم كان يقرأ ﴿وَلۡيَتَلَطَّفۡ﴾ [الكهف:١٩]، فالمهم أنّ الشيخ لفظ بها، يعني أحد هو لا يعرفه هو ما ذكر.

يعني ما ذكر مَن هو هذا الشيخ، لكن فيقول: كأني فهمت منه أنه يطلب مني أنْ أنطقها نطقًا صحيحًا، لو حسبنا الغرض من هذا المنام لو حسبنا السنة التي ذكرها فهو يقول: رأيت في المنام سنة سبعمائة وتسعين يعني عمره يمكن كان ١٦ سنة، ولو قلنا إنْ طاهر بن عرب كان عمره وقتها: ست سنوات، يعني طاهر بن عرب في هذه السنة كان عمره ست سنوات، فهل يُعقل؟ طبعًا في المنامات كل شيء يصح.

لكن الشيخ طاهر بن عرب لم يذكر هذه لما جاء يتكلم على كلمة ﴿وَلۡيَتَلَطَّفۡ﴾ [الكهف:١٩] ما جاء، لم يتكلم عليها في شرحه على الطاهرية -منظومته الطاهرية-، فمَن يقول: إنّ هذا الكلام الذي هو لابن الناظم هو لطاهر بن عرب؛ فلماذا لم يذكرها في شرحه؟ -والله أعلم-.

೫◈೫



# الدرس التاسع والثلاثون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه.

مسّاكم الله جميعًا بكل خير، وقبل أن نبدأ قراءة الدرس اليوم يسعدني أن أُرحّب بثلاثة ضيوف، مشايخ جاءوا إلى المدينة، وشرَّفونا بزيارتهم في هذا المركز، وبحضور هذا الدرس، وهم -الحمد لله- من جمهورية الصومال، وجاءوا على برنامج الاستقطاب لقراءة القرآن وختمة القرآن الكريم في المدينة المنورة، فباسمي شخصيًا ونيابةً عن زملائي في هذا الدرس وفي المقارئ القرآنية أُرحّب بهم في هذا المكان وفي مدينة رسول الله ﷺ.

**قال الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

وأما الوقف والابتداء فلهما حالتان:

الأولى- معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به.

الثانية- كيف يُوقف؟ وكيف يُبتدأُ؟ وهذه -أي الثانية- تتعلّق بالقراءات، وسيأتي ذكرها -إن شاء الله تعالى- في بابي: الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ، وَمَرْسُومِ الْخَطِّ.). وباب مرسوم الخط.

(وَالْكَلَامُ هُنَا عَلَى مَعْرِفَةِ مَا يُوقَفُ عَلَيْهِ وَيُبْتَدَأُ بِهِ). التي هي الحالة الأولى.

(وَقَدْ أَلَّفَ الْأَئِمَّةُ فِيهَا كُتُبًا قَدِيمًا وَحَدِيثًا وَمُخْتَصَرًا وَمُطَوَّلًا أَتَيْتُ عَلَى مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، وَاسْتَقْصَيْتُهُ فِي كِتَابِ [الِاهْتِدَا إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالِابْتِدَا]).

الله أعلم هذا الكتاب إلى الآن لم نقف عليه، ولا ندري: هل هو موجود أم غير موجود؟، وهناك كتاب بإحدى مكتبات تونس بهذا العنوان على أنها نص كتاب ابن الجزري، ثم اتضح أنها ليست له بعد أن وقفنا عليه وتحصّلنا عليه، -الله أعلم- هل هذا الكتاب موجود أم غير موجود؟ شخصيًا إلى الآن لا أعرف.

(وَذَكَرْتُ فِي أَوَّلِهِ مُقَدِّمَتَيْنِ، جَمَعْتُ بِهِمَا أَنْوَاعًا مِنَ الْفَوَائِدِ، ثُمَّ اسْتَوْعَبْتُ أَوْقَافَ الْقُرْآنِ سُورَةً سُورَةً، وَهَا أَنَا أُشِيرُ إِلَى زُبَدِ مَا فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ فَأَقُولُ:).

كلمة (زُبَدِ) هكذا هي مضبوطة في النُّسَخ الخطيّة.

(لَمَّا لَمْ يُمْكِنِ لِلْقَارِئِ أَنْ يَقْرَأَ السُّورَةَ، أَوِ الْقِصَّةَ فِي نَفَسٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَجُزِ التَّنَفُّسُ بَيْنَ كَلِمَتَيْنِ حَالَةَ الْوَصْلِ، بَلْ ذَلِكَ كَالتَّنَفُّسِ فِي أَثْنَاءِ الْكَلِمَةِ؛ وَجَبَ حِينَئِذٍ اخْتِيَارُ وَقْفٍ لِلتَّنَفُّسِ وَالِاسْتِرَاحَةِ، وَتَعَيَّنَ ارْتِضَاءُ ابْتِدَاءٍ بَعْدَ التَّنَفُّسِ وَالِاسْتِرَاحَةِ، وَتَحَتَّمَ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ مِمَّا يُحِيلُ بِالْمَعْنَى وَلَا يُخِلُّ بِالْفَهْمِ؛ إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد؛ ولذلك حض الأئمة على تعلمه) أي: تعلم الوقف والابتداء (ومعرفته كما قدمنا عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله: الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف، وروينا عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي ﷺ فيُتعلم حلالها وحرامها، وأمرها وزاجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها، ففي كلام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح: كأبي جعفر، يزيد بن القعقاع، إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب

الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة،وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز ألا يجيز أحدا إلا بعد معرفته الوقف والابتداء.

هل هذا الشرط الآن موجود؟ هل كل المجيزين الآن..هل كل المقرئين الذين يجيزون تلاميذهم، هل مازالوا محافظين على هذا الشرط؟!

وَكَانَ أَئِمَّتُنَا يُوقِفُونَنَا عِنْدَ كُلِّ حَرْفٍ وَيُشِيرُونَ إِلَيْنَا فِيهِ بِالْأَصَابِعِ، سُنَّةً أَخَذُوهَا كَذَلِكَ عَنْ شُيُوخِهِمُ الْأَوَّلِينَ- رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ-)

طبعًا هذه موجودة الآن، موجودة عند المشايخ، وبالذات المشايخ المصريون الذين درسنا عليهم، عند الوقف يشير.

(وَصَحَّ عِنْدَنَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَهُوَ مِنْ أَئِمَّةِ التَّابِعِينَ -عِلْمًا وَفِقْهًا وَمُقْتَدًى- أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قَرَأْتَ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:٢٦] فَلَا تَسْكُتْ حَتَّى تَقْرَأَ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]).

﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:٢٦]، أليست رأس آية؟ وهذا سيأتي، مبحثه سيأتي.

(وَقَدِ اصْطَلَحَ الْأَئِمَّةُ لِأَنْوَاعِ أَقْسَامِ الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ أَسْمَاءَ، وَأَكْثَرَ فِي ذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ طَيْفُورٍ السَّنْجَاوَنْدِيُّ، وَخَرَجَ فِي مَوَاضِعَ عَنْ حَدِّ مَا اصْطَلَحَهُ وَاخْتَارَهُ، كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ: [الِاهْتِدَاءُ]، وَأَكْثَرُ مَا ذَكَرَ النَّاسُ فِي أَقْسَامِهِ غَيْرُ مُنْضَبِطٍ وَلَا مُنْحَصِرٍ.

وَأَقْرَبُ مَا قُلْتُهُ فِي ضَبْطِهِ أَنَّ الْوَقْفَ يَنْقَسِمُ إِلَى:

اخْتِيَارِيٍّ وَاضْطِرَارِيٍّ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِمَّا أَنْ يَتِمَّ أَوْ لا)

**الطالب**: كتاب الاهتداء هل موجود أم ما زال مفقودا؟

**الشيخ**: ذكرنا في بداية الدرس أن ما ذكره أنه -حسب علمي- إلى الآن غير موجود.

(لِأَنَّ الْكَلَامَ إِمَّا أَنْ يَتِمَّ أَوَّ لا). أو لا يتم.

(فَإِنْ تَمَّ كَانَ اخْتِيَارِيًّا، وَكَوْنُهُ تَامًّا لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِمَا بَعْدَهُ -الْبَتَّةَ- أَيْ: لَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، فَهُوَ الْوَقْفُ الَّذِي اصْطَلَحَ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ بِالتَّامِّ لِتَمَامِهِ الْمُطْلَقِ، يُوقَفُ عَلَيْهِ وَيُبْتَدَأُ بِمَا بَعْدَهُ).

سيذكر الشيخ أمثلة لكل ذلك.

(وَإِنْ كَانَ لَهُ تَعَلُّقٌ): أي: وإن كان للكلام تعلقٌ.

(فَلَا يَخْلُو هَذَا التَّعَلُّقُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَقَطْ، وَهُوَ الْوَقْفُ الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ بِالْكَافِي؛ لِلِاكْتِفَاءِ بِهِ واستغنائه عَمَّا بَعْدَهُ، وَاسْتِغْنَاءِ مَا بَعْدَهُ عَنْهُ، وَهُوَ كَالتَّامِّ فِي جَوَازِ الْوَقْفِ عَلَيْهِ، وَالِابْتِدَاءِ بِمَا بَعْدَهُ.

وَإِنْ كَانَ التَّعَلُّقُ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ فَهُوَ الْوَقْفُ الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ بِالْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ حَسَنٌ مُفِيدٌ يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ دُونَ الِابْتِدَاءِ بِمَا بَعْدَهُ لِلتَّعَلُّقِ اللَّفْظِيِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَأْسَ آيَةٍ).

وحطوا خطين حُمر تحت (رأس آية)؛ لأنه سيأتينا كلام يخالف هذا الكلام.

(فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي اخْتِيَارِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْأَدَاءِ لِمَجِيئِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ- رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَرَأَ قَطَّعَ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً يَقُولُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] ثُمَّ يَقِفُ، ثُمَّ يَقُولُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ثُمَّ يَقِفُ، ثُمَّ يَقُولُ ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣-٤].

طبعًا ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] ويقف، ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]

ويقف، لكن ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣-٤] الشيخ لم يذكر بينهما أنه يقف، فلا أدري هل هي من المجمع أو لا....

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ سَاكِتًا عَلَيْهِ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.).

**طبعًا الآن الشيخ يقول**: إنه يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء، هنا الآن قرر جواز الوقف على رأس الآية. وطبعًا هنا الأمثلة التي يذكرها الآن ما فيها إشكالية، لكن ستأتينا مثل: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [الماعون:٤] هذه رأس آية، ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾ [الماعون:٥] [الماعون:٥] رأس آية، سنعلم ماذا يقول فيها؟، فهل هو الوقف مطلقًا على رأس الآية دون استثناء، سواء أكان الوقف قبيحًا؟، طبعًا هذا قبيحًا مصطلح عندهم، يقصدون به ما سيذكره الشيخ.

**الطالب**: مرتبط بما بعده ﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة:٢١٩] ﴿فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۗ﴾ [البقرة:٢٢٠]

**الشيخ**: سنأتي عندها نرى الشيخ ماذا يقول.

(وَلِذَلِكَ عَدَّ بَعْضُهُمُ الْوَقْفَ عَلَى رُءُوسِ الْآيِ فِي ذَلِكَ سُنَّةً، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو:).

أبو عمرو هو: ابن العلاء.

(وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَاخْتَارَهُ أَيْضًا الْبَيْهَقِيُّ فِي [شُعَبِ الْإِيمَانِ]، أي: في كتابه [شعب الإيمان]، وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَقَالُوا: الأفضل الوقف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها، قالوا: واتباع هدي رسول الله ﷺ وسنته أولى).

إذا الآن الشيخ ماذا يقرر؟ أن هؤلاء العلماء قالوا: الوقف على رؤوس الآي وإن تعلقت بما بعدها؛ فمعناه: أن الوقف على رؤوس الآي مطلقا ولا يستثنى منه- سواء أكان ما الابتداء بما بعده يدخل تحت القبح أو غير ذلك-.

(وَإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطراريًا، وهُوَ الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ بِالْقَبِيحِ لَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ الْوَقْفِ عَلَيْهِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ مِنَ انْقِطَاعِ نَفَسٍ وَنَحْوِهِ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، أَوْ لِفَسَادِ الْمَعْنَى.

فَالْوَقْفُ التَّامُّ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي رُءُوسِ الْآيِ، وَانْقِضَاءِ الْقَصَصِ، نَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١]، وَالِابْتِدَاءِ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، وَنَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤] وَالِابْتِدَاءِ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، وَنَحْوَ ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة:٥] وَالِابْتِدَاءِ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة:٦]، وَنَحْوَ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٠] وَالِابْتِدَاءِ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة:٢١]، وَنَحْوَ ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٩] وَالِابْتِدَاءِ ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣٠]، وَنَحْوَ ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة:٤٦] وَالِابْتِدَاءِ ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ﴾ [البقرة:٤٧].

وَقَدْ تَكُونُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْفَاصِلَةِ نَحْوَ ﴿وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ [النمل:٣٤] هَذَا انْقِضَاءُ حِكَايَةِ كَلَامِ بِلْقِيسَ، ثُمَّ قَالَ- تعَالَى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ رَأْسُ آيَةٍ).

طبعًا خلاف بين المفسرين هل (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ) من تتمة الكلام بلقيس أو أن كلام بلقيس انتهى عند ﴿وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ [النمل:٣٤]، ثم الله قال مصدقًا لها: (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ)، خلاف بين المفسرين.

وطبعًا سيأتينا كثير من هذه الأمثلة ليس ما يذكره المؤلف -رحمة الله عليه- أو ما يقرره الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- في هذا المبحث كاملًا، ما سيذكره مقررًا له هو ليس بإجماع، سواءً أكان عند القراء أو عند المفسرين أو عند النحويين، فنأخذ كل هذا على بالنا، فما يذكره الشيخ هو اختيارٌ له، وإلا فالمفسرون مختلفون في مثل هذه، والنحويون مختلفون في مسائل سيأتي إليها، وعلماء القراءات نفسهم مختلفون -فيما سيأتي- في بعض الكلمات التي يقول: إنه لا يوقف عليها، نجد مثلًا كبار علماء الوقف والابتداء كابن الانباري نقلًا عن الداني، الداني ينقل عن الأنباري خلاف ما يقول الشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليهم جميعًا-، فنقول: لا يفهم أحد أن ما يقرره الشيخ هنا مُجمَع عليه عند العلماء.

(وَقَدْ يَكُونُ وَسَطَ الْآيَةِ نَحْوَ ﴿لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ﴾ [الفرقان:٢٩] هُوَ تَمَامُ حِكَايَةِ قَوْلِ الظَّالِمِ وَهُوَ أُبَيُّ بْنُ خَلَفٍ، ثُمَّ قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا﴾ [الفرقان:٢٩]).

**على هذه قلنا**: كذا قال المؤلف، وهو يخالف ما عليه جمهور المفسرين من أن الظالم هو عقبة بن أبي معيط -والله أعلم-، هذا من باب التوثيق، ليس إلا.

(وَقَدْ يَكُونُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْآيَةِ بِكَلِمَةٍ نَحْوَ: ﴿لَّمۡ نَجۡعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتۡرٗا﴾ [الكهف:٩٠] آخِرَ الْآيَةِ.

**وتمام الكلام كذلك، أي**: أمر ذي القرنين كذلك، أي: كما وصفه تعظيمًا لأمره.

(أَوْ كَذَلِكَ كَانَ خَبَرُهُمْ، عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَ الْمُفَسِّرِينَ فِي تَقْدِيرِهِ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ التَّمَامُ، وَنَحْوَ ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ﴾ [الصافات:١٣٧]، وَهُوَ آخِرُ الْآيَةِ، والتَّمَامِ ﴿وَبِٱلَّيۡلِۗ﴾ [الصافات:١٣٨]، أَيْ: مُصْبِحِينَ وَمُلَيِّلِينَ).

في الليل وفي الصباح.

(وَنَحْوَ: ﴿وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ﴾ [الزخرف:٣٤] آخَرَ الْآيَةِ، وَالتَّمَامُ ﴿وَزُخْرُفًاۚ﴾ [الزخرف:٣٥]، وَقَدْ يَكُونُ الْوَقْفُ تَامًّا عَلَى تَفْسِيرٍ، أَوْ إِعْرَابٍ وَيَكُونُ غَيْرَ تَامٍّ عَلَى آخَرَ نَحْوَ ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران:٧] وَقْفٌ تَامٌّ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ مُسْتَأْنَفٌ).

﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران:٧] ابتداء، كلام مبتدأ مستأنف.

(وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمْ وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وبِهِ وَقَالَ نَافِعٌ وَالْكِسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ وَالْفَرَّاءُ وَالْأَخْفَشُ وَأَبُو حَاتِمٍ وَسِوَاهُمْ مِنْ أَئِمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، قَالَ عُرْوَةُ:). أي: ابن الزبير.

(وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ لَا يَعْلَمُونَ التَّأْوِيلَ، وَلَكِنْ يَقُولُونَ: آمَنَّا بِهِ، وَهُوَ غَيْرُ تَامٍّ عِنْدَ آخَرِينَ، وَالتَّمَامُ عِنْدَهُمْ عَلَى (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ).

﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران:٧] فيكون الواو هنا عاطفة.

(فَهُوَ عِنْدُهُمْ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْحَاجِبِ وَغَيْرِهِ، وَنَحْوَ (الم)، وَنَحْوَهُ مِنْ حُرُوفِ الْهِجَاءِ فَوَاتِحِ السُّوَرِ، الْوَقْفُ عَلَيْهَا تَامٌّ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ، أَوِ الْخَبَرُ مَحْذُوفًا، أَيْ: هَذَا (الم)، أَوْ ألم هَذَا، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ، أَيْ: قُلْ (الم) عَلَى اسْتِئْنَافِ مَا بَعْدَهَا، وَغَيْرُ تَامٍّ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا هُوَ الْخَبَرَ.

وَقَدْ يَكُونُ الْوَقْفُ تَامًّا عَلَى قِرَاءَةٍ وَغَيْرَ تَامٍّ عَلَى أُخْرَى، نَحْوَ: ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمۡنًا﴾ [البقرة:١٢٥] تَامٌّ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَ خَاءَ (وَاتَّخِذُوا).

(وَكَافِيًا عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ فَتَحَهَا، وَنَحْوَ ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [إبراهيم:١] تَامٌّ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ الِاسْمَ الْجَلِيلَ بَعْدَهَا، وَحَسَنٌ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ خَفَضَ.)

إلى صراط العزيز الحميد (اللهِ)، الى صراط العزيز الحميد (اللهُ).

(وَقَدْ يَتَفَاضَلُ التَّامُّ فِي التَّمَامِ نَحْوَ (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) كِلَاهُمَا تَامٌّ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَتَمُّ مِنَ الثَّانِي؛ لِاشْتِرَاكِ الثَّانِي فِيمَا بَعْدَهُ فِي مَعْنَى الْخِطَابِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ.

وَالْوَقْفُ الْكَافِي يُكْثِرُ فِي الْفَوَاصِلِ وَغَيْرِهَا، نَحْوَ ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة:٣]، وَعَلَى: (مِنْ قَبْلِكَ)، وَ ﴿عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾ [البقرة:٥]، وَكَذَا: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة:٩]، وَكَذَا: (إِلَّا أَنْفُسَهُمْ)، وَكَذَا: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ﴾ [البقرة:١١]؛ هَذَا كُلُّهُ كَلَامٌ مَفْهُومٌ، وَالَّذِي بَعْدَهُ كَلَامٌ مُسْتَغْنٍ عَمَّا قَبْلَهُ لَفْظًا، وَإِنِ اتَّصَلَ مَعْنًى.

وَقَدْ يَتَفَاضَلُ فِي الْكِفَايَةِ كَتَفَاضُلِ التَّامِّ، نَحْوَ ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ﴾ [البقرة:١٠] كَافٍ ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ﴾ أَكْفَى مِنْهُ ﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾ أَكْفَى مِنْهُمَا، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ التَّفَاضُلُ فِي رُءُوسِ الْآيِ، نَحْوَ (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ) كَافٍ ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:١٣] أَكْفَى.

وَنَحْوَ (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ) كَافٍ، وَ﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة:٩٤] أَكْفَى، وَنَحْوَ (رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) كَافٍ ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٢٧] أَكْفَى.

وَقَدْ يَكُونُ الْوَقْفُ كَافِيًا عَلَى تَفْسِيرٍ، أَوْ إِعْرَابٍ، وَيَكُونُ غَيْرَ كَافٍ عَلَى آخَرَ).

**يعني**: على تفسير آخر، وعلى إعرابٍ آخر.

(نَحْو ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة:١٠٢] كَافٍ: إِذَا جَعَلْتَ- مَا -بَعْدَهُ نَافِيَةً).

﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ﴾ ليست، (ما) هنا كلمة قرآنية، ليس جعلتم ما بعده، فما هذه المفروض يضعونها بين القوسين، قرآنية.

إذا جعلت ما في قوله -تعالى-: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ﴾ (ما) -هذه هي المقصودة بقوله بعده- نافية.

(فَإِنْ جُعِلَتْ مَوْصُولَةً كَانَ حَسَنًا فَلَا يُبْتَدَأُ بِهَا، وَنَحْوَ ﴿وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة:٤] كَافٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة:٥]، وَحَسَنٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ خَبَرُ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣] أَوْ خَبَرُ ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة:٤].

وَقَدْ يَكُونُ كَافِيًا عَلَى قِرَاءَةٍ وغَيْرَ كَافٍ عَلَى قِرَاءَةٍ أُخْرَى، نَحْوَ: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ﴾ [البقرة:١٣٩] كَافٍ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ [البقرة:١٤٠] بِالْخِطَابِ، وَتَامٌّ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ (بالغيب)، وَهُوَ نَظِيرُ مَا قَدَّمْنَا فِي التَّامِّ، وَنَحْوَ ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٨٤] كَافٍ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ (فَيَغْفِرُ) (وَيُعَذِّبُ)، وَحَسَنٌ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ جَزَمَ، وَنَحْوَ ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ [آل عمران:١٧١] كَافٍ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَ (وَأَنَّ)، وَحَسَنٌ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَتْحِ.

وَالْوَقْفُ الْحَسَنُ:

نَحْوَ: الْوَقْفِ عَلَى (بِسْمِ اللهِ)، وَعَلَى (الْحَمْدُ لِلَّهِ)، وَعَلَى (رَبِّ الْعَالَمِينَ)، وَعَلَى (الرَّحْمَنِ)، وَعَلَى: (الرَّحِيمِ)، وَعلى (الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)، وَ(أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)، الْوَقْفُ عَلَى ذَلِكَ وَمَا أَشْبَهَهُ حَسَنٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ ذَلِكَ يُفْهَمُ، وَلَكِنَّ الِابْتِدَاءَ بِـ (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، وَ(رَبِّ الْعَالَمِينَ)، وَ(مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، وَ(صِرَاطَ الَّذِينَ)، وَ(غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) لَا يَحْسُنُ لِتَعَلُّقِهِ لَفْظًا، فَإِنَّهُ تَابِعٌ لِمَا قَبْلَهُ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ رَأْسَ آيَةٍ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ وَأَنَّهُ سُنَّةٌ).

إذًا هذا الموضع الثاني الذي يقرر فيه أن الوقوف على رأس الآية سُنَّة.

(وَقَدْ يَكُونُ الْوَقْفُ حَسَنًا عَلَى تَقْدِيرٍ، وَكَافِيًا عَلَى آخَرَ، وَتَامًّا عَلَى غَيْرِهِمَا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا إِذَا جَعَلَ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣] نَعْتًا ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وَأَنْ يَكُونَ كَافِيًا إِذَا جَعَلَ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ رَفْعًا بِمَعْنَى: هُمُ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ، أَوْ نَصْبًا بِتَقْدِيرِ أَعْنِي (الَّذِينَ).

أيضًا المفروض كلمة (الَّذِينَ) نحطها بين قوسين..

(وَأَنْ يَكُونَ تَامًّا إِذَا جَعَلَ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مُبْتَدَأً، وَخَبَرُهُ (أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ).

وَالْوَقْفُ الْقَبِيحُ:

نَحْوَ: الْوَقْفِ عَلَى: (بِسْمِ)، وَعَلَى: (الْحَمْدُ)، وَعَلَى: (رَبِّ)، وَ (مَالِكَ) و (يَوْمَ)، وَ(إِيَّاكَ)، وَ (صِرَاطَ الَّذِينَ)).

يعني: تقف على صراط الذين.

(وَ (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ)؛ فَكُلُّ هَذَا لَا يَتِمُّ عَلَيْهِ كَلَامٌ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنًى.

وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهُ أَقْبَحَ مِنْ بَعْضٍ: كَالْوَقْفِ عَلَى مَا يُحِيلُ الْمَعْنَى، نحو: (وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ)).

تقف على كلمة (وَلِأَبَوَيْهِ).

(فَإِنَّ الْمَعْنَى بِهَذَا الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْبِنْتَ مُشْتَرِكَةٌ فِي النِّصْفِ مَعَ أَبَوَيْهِ).

وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه.

(وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّ النِّصْفَ لِلْبِنْتِ دُونَ الْأَبَوَيْنِ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْأَبَوَيْنِ بِمَا يَجِبُ لَهُمَا مَعَ الْوَلَدِ. وَكَذَا الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام:٣٦] إِذِ الْوَقْفُ عَلَيْهِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمَوْتَى يَسْتَجِيبُونَ مَعَ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ).

أيضًا هذا فيه خلاف بين المفسرين.

(بَلِ الْمَعْنَى أَنَّ الْمَوْتَى لَا يَسْتَجِيبُونَ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يُبْعَثُونَ مُسْتَأْنِفٌ بِهِمْ،

نقول: (إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ)، (وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللهُ).

**الطالب**: هل هذا يكون فيه لبس في المعنى.

**الشيخ**: لا هو ليس فيه لبس، المهم أن لا تجعل الموتى -على كلام الشيخ أو على كلام العلماء الذين اختاروا أن (الموتى) لا يُوقَف عليها- لا تقف عليها بحيث إنها لا تعطي معنى أنهم هم الذين يستجيبون، لكن إذا وصلتها بما بعدها لأصبح المعنى أنهم يُبعثون، والموتى سيبعثون -لا شك في ذلك-.

(وَأَقْبَحُ مِنْ هَذَا مَا يُحِيلُ الْمَعْنَى وَيُؤَدِّي إِلَى مَا لَا يَلِيقُ -وَالْعِيَاذُ بِاللهِ تَعَالَى-، نَحْوَ: الْوَقْفِ عَلَى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾ [البقرة:٢٦]، و﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ﴾

[البقرة:٢٥٨]، وَ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِى﴾ [المائدة:٥١]، وَ ﴿لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ﴾ [النحل:٣٨]، وَ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوۡءِۖ وَلِلَّهِ﴾ [النحل:٦٠]، وَ﴿فَوَيۡلٌ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [الماعون:٤].

هذه التي كنا ننبه عليها في وقف السنة، جاء بها هنا أنها لا تليق؛ لأنها أقبح من القبح، ولأنها تحيل المعنى وتؤدي إلى ما لا يليق بالله.

(فَالْوَقْفُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ لَا يَجُوزُ إِلَّا اضْطِرَارًا لِانْقِطَاعِ النَّفَسِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ عَارِضٍ لَا يُمْكِنُهُ الْوَصْلُ مَعَهُ؛ فَهَذَا حُكْمُ الْوَقْفِ اخْتِيَارِيًّا وَاضْطِرَارِيًّا.).

طبعًا (لا يجوز): هنا الشيخ يتكلم عليه من حيث الصناعة، وليس من حيث الحكم الفقهي، يعني هذا لا يجوز صناعة وليس شرعًا إلا إذا كان مع التعمد؛ لأن ما يوقف عليه ويحيل المعنى، وخاصة فيما يتعلق بذات الله عَزَّوَجَلَّ أو غيره، إذا كان مع التعمد ويحيل المعنى؛ فهنا قد يُخاف على صاحبه الكفر، لماذا؟ لأنه وقف أو بدأ بما يحيل المعنى مع تعمده فكأنه يُكذِّب القرآن في ذلك.

وضربنا لها مثالًا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلۡفَٰحِشَةُ فِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:١٩]، فالذي يبدأ ب (الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) مع التعمد؛ هذا تغيير المعنى.

فكذلك هنا، الشيخ يتكلم عليه شرعًا، وحقيقةً وجدت نصًّا للإمام ابن العربي -رَحِمَهُ اللَّهُ عليه- في كتابه [أحكام القرآن]، وإن كان نصًّا طويلًا سأقرأه بالنص؛ لأنه مفيد -إن شاء الله- في مسألتنا هذه، مما يدل على أن القضية قضية صناعة وليس فقهًا.

الشيخ ابن العربي يقول في كتابه [أحكام القرآن] في بداية سورة قريش، لإيلاف

قريش عند كلمة (إيلاف) قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونقرأ بالنص:

(وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَهُ): يعني كلمة ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ١ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ﴾ [قريش:١-٢] متعلق بما قبله بسورة ﴿فَجَعَلَهُمۡ كَعَصۡفٖ مَّأۡكُولِۭ﴾ [الفيل:٥] (ل).

فيقول الشيخ: وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْله -تَعَالَي: ﴿فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ﴾ [قريش:٣]، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالسُّورَةِ الْأُخْرَى، وهي سورة: الفيل، وَقَدْ قُطِعَ عَنْهُ بِكَلَامٍ مبتدئ وَاسْتِئْنَافِ بَيَانٍ، وَسَطْرِ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.).

يعني هذه كلها أمور قطعت بين سورة الفيل وبين لإيلاف قريش.

(وَقَدْ قُطِعَ عَنْهُ بِكَلَامٍ مبتدئ وَاسْتِئْنَافِ بَيَانٍ، وَسَطْرٍ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَهِيَ :الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ جَوَازُ الْوَقْفِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ).

وانظر: الشيخ ابن الجزري كان يتكلم من حيث صناعة علم القراءات والوقف والابتداء، الشيخ هنا يتكلم من حيث الصناعة الفقهية.

فالشيخ يقول: جَوَازُ الْوَقْفِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَيْسَتْ الْمَوَاقِفُ الَّتِي تَنْزِعُ بِهَا الْقُرَّاءُ شَرْعًا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مَرْوِيًّا).

يعني هذا الكلام الذي يذكره العلماء الوقف والابتداء، أن هذا يوقف عليه؛ هذا ليس شرعًا مرويًا عن النبي ﷺ.

(وَإِنَّمَا أَرَادُوا بِهِ تَعْلِيمَ الطَّلَبَةِ الْمَعَانِيَ).

**هذا هو قصد العلماء**: أنهم يعلموننا كيف نقف ونراعي المعنى.

(فَإِذَا عَلِمُوهَا) أي: الطلاب، علموا هذه المعاني.

(وَقِفُوا حَيْثُ شَاءُوا؛ فَأَمَّا الْوَقْفُ عِنْدَ انْقِطَاعِ النَّفَسِ فَلَا خِلَافَ فِيهِ، وَلَا تعد مَا قَبْلَهُ إِذَا اعْتَرَاكَ ذَلِكَ).يعني إذا اعتراك انقطاع النفس ( ولكن ابدأ حيث وقف بك نفسك؛ وهذا رأيي فيه، ولا دليل على ما قالوه، أي علماء الوقف والابتداء

فالكلمة التي انقطع النفس الكلمة التي بعدها تصلح للابتداء فيها يسميها العلماء القبح والذي لا يجوز أن تقف عليه.

(وَلَا دَلِيلَ عَلَى مَا قَالُوهُ بِحَالٍ، وَلَكِنِّي أَعْتَمِدُ الْوَقْفَ عَلَى ما تقدَّم، كَرَاهِيَةَ الْخُرُوجِ عَنْهُمْ).

أنظر كلام العلماء، فالشيخ نظر لها، ولهذا الشيخ ابن العربي هو مفسر، وإن كان آتاه الله العلوم الأخرى، لكنه ضعيف في الأدب.

أقول هذا لأن الإمام ابن السيد البطلايوسي -رحمة الله عليه- شرح ديوان أبي العلاء المعري، وقام الشيخ ابن العربي- رحمة الله عليه- وعمل انتقادا للبطلايوسي وتتبع أخطاءه أحيانًا في العروض، أحيانًا في اللغة، أحيانًا في كذا؛ فألف البطليوسي أيضا ردا على تخطئة الشيخ ابن العربي-رحمة الله عليهم جميعا- طبعا رد الشيخ البطليوسي وصلنا ومطبوع ومحقق، من يقرأه يجد أن الصواب معه، طبعا كل الأخطاء أدبية؛ ومن لم يعرف الأدب فلا عيب عليه، ولهذا من يمر عليه مسألة من حيث الشعر أو الأدب للشيخ ابن العربي يأخذها من أصحابها، أما إن كانت المسألة مثل هذه مسألة فقهية؛ فهو من الأئمة المعتمدين الذين قبلت الأمة آراءهم وأقوالهم، فهو يرى أن هذا الذي يقوله علماء الوقف والابتداء – كما قال الشيخ ابن الجزري-: ليس شرعا من النبي ﷺ، ورغم ذلك الشيخ يقول: (وأنا أتبعه وآخذ به كراهة الخروج عنهم ) يعني كراهة الخروج عن هؤلاء العلماء وهؤلاء الأئمة، وهذه الكلمة -بحد ذاتها- الإنسان يستطيع أن يعمل لها محاضرة

يعني انظر إلى هذا العالم الجبل الذي هو من جبال العلم وهو الإمام ابن العربي -بعد أن يقرر رأيه- يقول: ولا أسمح لنفسي أن أخالف علماء؛ كأنه يقول لك: أنا لا أخرج عن علماء التخصص، ولو خالفتهم سأتبعهم كراهة أن أخرج عنهم، أما نحن الآن -مع الأسف- الواحد منا يعطي رأيه فيقول: قال ابن الجزري وقال الداني وقال أبو الفضل الخزاعي وقال ابن شاذان وقال ابن شملول...ووو؛ ثم يأتي فيقول وقلت:.... والذي أراه هو الصواب..فلنستح على أنفسنا!.

**فقصدي أن أقول**: الشيخ يقول: لا يجوز اضطرارا؛ نحملها أنها من حيث الصناعة وليس من حيث الفقه: كالمسألة التي كنا نتكلم فيها: مسألة خلط القراءات وكلام ابن الجزري الذي مر معنا سابقا؛ ولهذا من يريد أن يستفيد من كلام العلماء ينزل كل نص في منزلته:يعني مسألة يتكلم فيها إمام من أئمة القراءة نعلم أن يقرر فيها ما يراه أهل هذا العلم؛ ولا نخرجه عن هذا العلم لندخلها في علم آخر كالفقه أو غير ذلك.

**ثم قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

**(وأما الابتداء فلا يكون إلا اختياريا لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة؛ فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى موف بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماما وكفاية وحسنا وقبحا بحسب التمام وعدمه،وفساد المعنى وإحالته، نحو الوقف على (ومن الناس)؛ فإن الابتداء ب(الناس) قبيح و(من) تام؛ فلو وقف على (من يقول) كان الابتداء ب(يقول) أحسن من ابتدائه ب(من)، وكذا الوقف على (ختم الله)، والابتداء ب(الله) أقبح، وب(ختم) كافٍ، والوقف على (عزير ابن) و (المسيح ابن) قبيح والابتدا ب (ابن) أقبح والابتداء ب (عزير) و (المسيح) أقبح منهما ولو وقف على (ما وعدنا الله) ضرورة كان الابتداء بالجلالة** أي لفظ الجلالة الله، **قبيحا وب (وعدنا) أقبح منه و ب( ما) أقبح منهما.**

(وَالْوَقْفُ عَلَى ﴿بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ﴾ [البقرة:١٢٠] لِلضَّرُورَةِ، وَالِابْتِدَاءِ بِمَا بَعْدَهُ قَبِيحٌ. وَكَذَا بِمَا قَبْلَهُ بل مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ.

(وَقَدْ يَكُونُ الْوَقْفُ حَسَنًا وَالِابْتِدَاءُ بِهِ قَبِيحًا، نَحْوَ ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ﴾ [الممتحنة:١] الْوَقْفُ عَلَيْهِ حَسَنٌ لِتَمَامِ الْكَلَامِ، وَالِابْتِدَاءُ بِهِ قَبِيحٌ لِفَسَادِ الْمَعْنَى، إِذْ يَصِيرُ تَحْذِيرًا مِنَ الْإِيمَانِ بِاللهِ -تَعَالَى-).

لأنك لو قلت: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ﴾ [الممتحنة:١] يعني وإياكم يخرجونه، يخرجون الرسول ويخرجونكم، لكن لو بدأت: (وإياكم أن تؤمنوا) فالمعنى تغير نهائيًا، فهذا الذي نقول: إذا كان بالتعمد يكفر؛ لأنه في الحقيقة، كما سيقرر الشيخ رحمة الله عليه ليس في القرآن وقف واجبٌ ولا ابتداء واجب؛ فهذه كلها للمعاني.

**الطالب**: أحد الطلاب كان يصلي يقف ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى تَكْذِيبٍ﴾ [البروج:١٩]، ويتوهم أنه يُقسم، لكن القسم مرفوع.

**الشيخ**: مرفوع والعرب لم ترفع المُقسَم به.

**الطالب**: وكان يتوهم أنه يُقسم، حتى نبهته عنها.

**الشيخ**: ولهذا أخذ العلم عن الصحف مشكلة.

**الطالب**: نريد كلمة عن التعسف والإغراب

**الشيخ**: سيأتي معنا.

(وقَدْ يَكُونُ الْوَقْفُ قَبِيحًا وَالِابْتِدَاءُ بِهِ جَيِّدًا).

إذاً (جيدًا) هذا مصطلح جديد ما جاء به، ما ذكره أولًا!، فهل يقصد به من قابل الوقف قبيح يكون جيدًا يكون حسنًا أو تامًا؛ لأنه ما ذكره في الأقسام.

(وقَدْ يَكُونُ الْوَقْفُ قَبِيحًا وَالِابْتِدَاءُ بِهِ جَيِّدًا، نَحْوَ ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا﴾ [يس:٥٢] فَإِنَّ الْوَقْفَ عَلَى هَذَا قَبِيحٌ عِنْدَنَا؛ لِفَصْلِهِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ، وَلِأَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى (مَرْقَدِنَا) وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ، وَالِابْتِدَاءُ بِ (هَذَا) كَافٍ أَوْ تَامٌّ؛ لِأَنَّهُ وَمَا بَعْدَهُ جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ رَدَّ بِهَا قَوْلَهُمْ.).

**وطبعًا هذه قلنا:** من الأشياء التي وقع فيها خلاف بين المُعربين وبين المفسِّرين، والشيخ الداني نفسه في كتابه [المُكتفي] ذكر القولَيْن، وذكر مَن يُلزم الوقف على هذا، ومَن يُلزم الوقف بما بعده، لكنها على قراءة السكت، على قراءة مَن يقرأ بالسكت وهو حفص ممتازة جدًا، ﴿قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا﴾ [يس:٥٢]، هذا، فيخرج عن هذا كله.

(تنبيهات:

أَوَّلُهَا- قَوْلُ الْأَئِمَّةِ: لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَلَا عَلَى الْفِعْلِ دُونَ الْفَاعِلِ، وَلَا عَلَى الْفَاعِلِ دُونَ الْمَفْعُولِ، وَلَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ دُونَ الْخَبَرِ، وَلَا عَلَى نَحْوِ كَانَ وَإِنَّ وَأَخَوَاتِهِمَا دُونَ أَسْمَائِهِمَا).

يعني: لا تقف على (كان) دون أن تقف على اسمها، ولا على (إن) دون أن تقف على اسمها.

(وَلَا عَلَى النَّعْتِ دُونَ الْمَنْعُوتِ، وَلَا عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ دُونَ الْمَعْطُوفِ، وَلَا عَلَى الْقَسَمِ دُونَ جَوَابِهِ، وَلَا عَلَى حَرْفٍ دُونَ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ، إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرُوهُ).

الله أعلم أن هذا الكلام ربما يكون أول مَن قاله: هل هو ابن الانباري، ابن الانباري ذكره، لكن أيهما الأول، أيهما المقدم، ابن الانباري أو ابن سعدان.

**الطالب:** ابن سعدان ٢١٠.

**الشيخ**: ابن سعدان قبل الانباري؟

**الطالب**: الانباري بعد ٣٠٠.

**الشيخ**: إذًا ابن سعدان قال هذا قبل ابن الانباري، ابن عوص قبل ابن الانباري ولا بعده؟

**الطالب**: بعده.

**الشيخ**: لكن ابن سعدان الذي كتابه أو كتيبه [الوقف والابتداء]

**الطالب**: ابن سعدان صغير، أما الانباري كبير.

**الشيخ**: ابن الانباري مجلدان، إذًا يكون ابن سعدان ربما من أوائل.

**الطالب**: وصلنا مطبوع الآن، وهو أول مَن وصلنا.

**الشيخ**: طبعًا بعد ذلك أخذه ابن الانباري، وأخذه أبو الفضل الخزاعي، وأخذه الداني و و و...

(إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرُوهُ وَبَسَطُوهُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ الْجَوَازَ الْأَدَائِيَّ).

وهو الذي كنا نسميه قبل قليل الجواز الصناعي، أي: صناعة، في تخصص علم القراءات؛ لأن الجواز مصطلحٌ فقهي، المشهور أن الجواز مصطلح فقهي عند الفقهاء، حتى العامي لو قلت له: هل هذا يجوز أو لا يجوز؟ هو يفهم مباشرة الجواز الشرعي في الفقه، هل هذا يجوز لا تكون إذا فعلته لا تكن مخالفًا للشرع، فهو الجواز عند الفقهاء.

**الطالب**: مصطلحات الفقهاء في علم القراءات دراسة.

**الشيخ**: علم القراءات تدرس مصطلحاتهم عند الفقهاء، ومصطلحاتهم عند المحدّثين، ومصطلحاتهم عند النحويين.

**الطالب**: نعم، هو فقط

**الشيخ**: فهنا الشيخ يقول: (إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ الْجَوَازَ الْأَدَائِيَّ، وَهُوَ الَّذِي يَحْسُنُ فِي الْقِرَاءَةِ، وَيَرُوقُ فِي التِّلَاوَةِ).

نفس الكلام أو معنى الكلام الذي نقلناه عن ابن العربي -رحمه الله عليه-.

(وَلَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ حَرَامٌ، وَلَا مَكْرُوهٌ).

لأن مسألة حرام هذا مصطلح فقهي، حرام يعني: يأثم مَن فعله، ويؤجر مَن تركه.

(وَلَا مَكْرُوهٌ، وَلَا مَا يُؤَثِّمُ، بَلْ أَرَادُوا بِذَلِكَ الْوَقْفَ الِاخْتِيَارِيَّ الَّذِي يُبْتَدَأُ بِمَا بَعْدَهُ.).

إذًا، ننتبه إلى هذه النقطة -كما قال الشيخ- المقصود بهذا الجواز أو عدم الجواز أنه المقصود به من حيث الصناعة، من حيث صناعة أهل القراءات، ولا يقصدون به الجواز في الشريعة أو في الفقه، أو الحرام شرعًا.

(وَكَذَلِكَ لَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ الْبَتَّةَ).

**الشيخ**: ولهذا بعض المبتدئين يقول: لا تقف هنا، صعبة!.

**الطالب**: (البتة) ضبطوها هنا بالهمزة، وتقدم في موضعٍ آخر بغير همزة.

**الشيخ**: في ذلك الزمن كنت أرى أن همزة (البتة) قطع، وهذا أخذته من دكتور -رحمه الله عليه- ولم يدرس لي لكنه من رتبة شيوخي، وهو الدكتور بابكر دوشين -رحمه الله عليه-، من السودان، وكان أستاذ النحو أو اللغة والبلاغة في الجامعة الإسلامية في كلية اللغة، وكنا نراقب أيام الاختبارات، وأثناء الحديث جاءت كلمة (البتة) فلفظتها أمامه، وأيامها كنت اشتغل في الماجستير، فلفظتها بهمزة وصل، فقال لي: لا، (ألبتة) همزة قطع.

لكن فهمت منه أن همزة الوصل لا تجوز، وبعد زمن، بعد أن ألتقينا اتضح أنه الأصوب أنها همزة قطعٍ، طبعًا هذا -كما قلت- في ذلك الزمن، وهذا الكلام قديم، قبل أكثر من ثلاثين سنة، أيامها كنت طالبًا في الدراسة.

**الطالب**: أوشكنا على...

**الشيخ**: العريس لم يولد قطعًا، فهي -الله أعلم- فيها الوجهان، يجوز فيها همزة القطع، لكن الذي أخذته عن هذا الشيخ بهمزة قطع، لا أدري أيهما أقوى عندهم، هل الأولى أنها همزة وصل أم همزة قطع؟، حقيقة ما أدري، ولهذا تجدها مرة مكتوبة بهمزة وصل ومرة مكتوبة بهمزة قطع: همزة القطع مني، همزة الوصل ربما من المطبعة، هذا الذي اعتقده في ذلك الزمن.

**الطالب**: هل لها شيء أو كذا ربطها مثلًا بشيء؟

**الشيخ**: لا أدري، لكن هذا الشيخ -رحمة الله عليه- كان إمامًا وكان مطَّلعًا لدرجة أن سيارته كانت عبارة عن مكتبة متنقلة، فأمّهات كتب التخصص في سيارته، طبعًا جلست معه كثيرًا، فمرة اختلفت معه في كلمة فقال لي: نأتي بالحكم، فخرجنا من المبنى وذهب بي إلى سيارته، فأنا قلت: الحكم هذا الذي يذهب بنا إليه الشيخ أين هو؟ نركب السيارة ونبحث، فما فهمت مقصده، المهم لما وصلنا السيارة أخرج المفتاح وفتح الشنطة، نحن نسميها شنطة السيارة.

طبعًا المعروف أن شنطة السيارة ماذا يكون فيها؟ فيها الكوفر والاستبن، الكوفر الاحتياطي، وعدة البانشر، وإذا بالشيخ بدون مبالغة رصص - ما أكون بالغت إذا قلت-: ربما عشرين كتابا، ألفية ابن مالك وشروحها، القاموس المحيط، الكامل في المبرّد، هذا الذي لاحظت، وأخرج الكتاب وأوقفني على الكلمة.

ولهذا أخذت المعلومة منه وسلّمت له بها، لكن بعد ذلك الإنسان أحيانًا في البداية يحتاج إلى القول المشهور أو القول الأصح، أو القول الأفصح، ثم بعد ذلك مع مرور الزمن ومع كثرة المطالعات يتضح له أن هناك في المسألة أكثر من قولٍ.

(فَإِنَّهُ حَيْثُ اضْطَرَّ الْقَارِئُ إِلَى الْوَقْفِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ قَطْعِ نَفَسٍ، أَوْ نَحْوِهِ مِنْ تَعْلِيمٍ، أَوِ اخْتِبَارٍ جَازَ لَهُ الْوَقْفُ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ يَعْتَمِدُ فِي الِابْتِدَاءِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْعَوْدِ إِلَى مَا قَبْلُ فَيَبْتَدِئُ بِهِ).

هذا قلنا: يخالف ما ذكره الشيخ ابن العربي الآن، الشيخ ابن العربي يقول: في هذه السورة، الشيخ ابن الجزري عند أهل القراءات يقول: إذا وقفت على الكلمة التي انقطع فيها النفس أنك ترجع وتعيد كلمة قبلها، ما تبدأ بالكلمة التي وقفت عندها، فالشيخ واضح.

(اللَّهُمَّ إِلَّا مَنْ يَقْصِدُ بِذَلِكَ تَحْرِيفَ الْمَعْنَى عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَخِلَافَ الْمَعْنَى).

ويقصد خلاف المعنى.

(الَّذِي أَرَادَ اللهُ –تَعَالَى-؛ فَإِنَّهُ –وَالْعِيَاذُ بِاللهِ- يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَيَجِبُ رَدْعُهُ بِحَسَبِهِ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ الْمُطَهَّرَةُ. وَاللهُ –تَعَالَى- أَعْلَمُ).

**الطالب**: أقسام الشريعة يقال إنها....

**الطالب**: غيره صرح بذلك، هل هذا الكلام لابن الداني أو من كلام ابن الجزري؟

**الشيخ**: صرح الداني بكفره، أنه مَن يقف على هذا متعمدًا تحريف المعنى؛ الشيخ الداني حكم عليه بالكفر، طبعا يجب ردعه قبل أن يُحكَم عليه بكفره، كأنهم يقولون له: يستتاب وكذا؛ لأنه مَن حرف معنى كلام الله –تعالى- متعمدًا وليس

جاهلًا، هذا كأن فيه تكذيبًا لكلام الله عَزَّوَجَلَّ.

**الطالب**: أن يفعل أفعال الكفر وهو يعرف أنها كفر.

**الشيخ**: يتعمد.

(ثَانِيهَا: لَيْسَ كُلُّ مَا يَتَعَسَّفُهُ بَعْضُ الْمُعْرِبِينَ أَوْ يَتَكَلَّفُهُ بَعْضُ الْقُرَّاءِ).

ضع سطرين تحت: يتكلفه القراء.

(أَوْ يَتَأَوَّلُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ مِمَّا يَقْتَضِي وَقْفًا أَوْ ابْتِدَاءً؛ يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَمِدَ الْوَقْفُ عَلَيْهِ.)

(ليس كل ما يتعصبه هؤلاء يَنْبَغِي تَعَمُّدُ الْوَقْفَ عَلَيْهِ، بَلْ يَنْبَغِي تَحَرِّي الْمَعْنَى الْأَتَمِّ وَالْوَقْفِ الْأَوْجَهِ، وَذَلِكَ نَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى ﴿وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ﴾).

**الطالب**: وقوف الهبطي الآن أنه لا بد أن كل وقف يحتاج إلى تقدير.

**الشيخ**: أولًا نقول: وقوف الإمام الهبطي، أو نقول: الإمام، الإمام الهبطي وقوفه كثُر فيها الكلام عند المشارطة، والسبب -والله أعلم- مَن جهل شيئًا عاداه، لا يعرفون، والإمام الهبطي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه- أهل عصره وأهل بلده سلّموا له برتبة العلم، وأوقافه -طبعًا لست أنا مَن يتكلم عن أوقاف الهبطي وإنما أنا أنقل ما ذكره هؤلاء العلماء الذين كتبوا عن ذلك-.

وما اطلعتُ عليه في بعض وقوفه؛ فوجدته رجلًا فاهمًا، وعيب في حق الإمام الهبطي أن واحد مثلي يقول: أنه وجده عالمًا، هذا عيب، الإمام الهبطي أكبر وأعظم وأجلّ من أن مثلي يقول له: إنه عالم، لكن حقيقةً مَن يأخذ أقواله ويزنها مع أقوال العلماء الكبار، ولا أقول: العلماء المتأخرون، وإنما أقول: العلماء الكبار يجد أن هذا الرجل أعطاه الله فهمًا وعلمًا.

ربما بعض أوقافه أو بعض ما يذكره هي ليس خطأً، حقيقةً لا نجد فيه الخطأ، لكن نجد فيه الوجهَ الغامض، ولا يجب على العالم أن يكون كلامه كله واضحًا لكل الناس، بعض الناس -وهذا نجده كثير في الرسائل العلمية-، الرسائل العلمية عندما يأتي واحد يقول: مبحث الملحوظات على المؤلف، أو المآخذ على المؤلف؛ نجد بعض الطلاب وبعض الباحثين ينسى نفسه، ويجعل نفسه حكمًا على هذا العالم وعلى هذا الكتاب، الذي هو بعد ذلك سيأكل عيشًا من خلال هذا الكتاب، ومع ذلك يضع نفسه موضع الحكم بين المؤلف وكتابه.

**لا نقول**: العلماء معصومون، لا نقول بذلك، لكن نقول: مَن يُبيِّن ملحوظات عالم يجب أن يكون في مكانته، أو يجب أن ينقل عمَّن هو في مكانته، ولا يعامله بفهمي أنا لكلامه -وهذه هي الإشكالية-؛ ولهذا بعض الناس بعض الباحثين لا ينتبه إلى هذه الجزئية، لا ينتبه إلى مسألة المآخذ على الكتاب -وأنا ضد كلمة مآخذ- لكن نقول: الملحوظات على الكتاب، والملحوظات في هذا البحث.

فهذه المسألة: مَن نحن حتى نحكم على العلماء الكبار السابقين؟ فمهما أوتينا من العلم قصارى جهدنا، وفضلٌ من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى علينا أن يرزقنا فهم كلام هؤلاء العلماء الأئمة، العلماء الكبار فضل من الله أن يرزقنا أن نفهم كلامهم، لا أن نعُد عليهم ولا أن نعترض عليهم.

وليس معنى هذا الكلام العصمة وادّعاء العصمة لأحد، لا، وإنما عندما أقول: فلان يؤاخذ عليه بكذا آتي بدليل علميٍ من إمامٍ مُعتَبرٍ في مكانته؛ ولهذا الإمام الهبطي -رحمه الله عليه- بعض أوقافه فيها غموض، وهذا الغموض لـمَّا يتصدى له مَن أوتي فهمًا في اللغة، ومَن أوتي فهمًا في كتاب الله -تعالى-، ومَن أوتي فهمًا في أساليب العرب، سيدرك أنها ليست أمورًا غامضة، وليست أوقافًا غامضة.

مَن يعترض على الهِبطي -وأنا لا أُعيِّن أحدًا بعينه، لكن أتكلم كلامًا عامًا-، مَن يعترض على أوقاف الهبطي عليه أن يُقوِّي نفسَه في علوم الآلة، العلوم المساعدة؛ لأن الشيخ بنى مكانته العلمية، وبنى مستواه العلمي بهذه الأمور.

مثل الإمام الجعبري -رحمه الله عليه-، فيأتينا شخص يقول: والله، أسلوب الجعبري غامض، يا أخي هل فهمت الأصول كما فهمها الجعبري؟ هل درست البلاغة وربنا أعطاك ومدَّك بالبلاغة، والبلاغة علمٌ ذوقيٌ، هل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعطاك من الذوق في البلاغة وأساليب العرب، ومعرفة تفنُّن العرب في كلامها كما أعطى للجعبري؟

لمَّا تصل هذه المرحلة، وتكون هذه العلوم -علوم الآلة- عندك ولو كنت مشاركًا فيها، ولا أقول لك: تكون عالمًا تعرفها بمستوى عال، ولكن عندما يكون مستوىً يسمح لك؛ تلك الساعة يحق لك أن تقول: الجعبري أسلوبه غامض.

الجعبري أسلوبه الغامض هو لم يكتبه لك؛ هذه هي الإشكالية: فبعض العلماء ما ألَّفوا كتبهم لطلبة العلم المبتدئين، إنما ألَّفوها إلا للعلماء، ولهذا نعترض كثيرًا على مسألة تحقيق كتب الإمام الجعبري بالذات؛ لأن الإمام الجعبري مَن يحقق كتبه، أي كتاب من كتبه، يجب أن يكون له مشاركة في النحو، مشاركة في البلاغة، مشاركة في أساليب العرب في كلامهم، حتى يفهم؛ لأن الشيخ يكتب على هذا المستوى، الشيخ لا يكتب كما يكتب ابن الجزري كتابه [النشر]، (كلمة وردّ غطاها) وتكون واضحة.

**فالخلاصة**: أوقاف الهبطي -رحمه الله عليه- يكفي أن علماء عصره سلّموا له بها، ويكفي أن علماء بلده في هذا الزمان أيضًا سلموا له بها، ومَن يرد أن يدرس يدرس، باب العلم وباب المدارسة لا يُغلَق، والله أعلم.

**الطالب**: الإمام الشاطبي أبو إسحاق -على جلالة قدره- يقول: ونحن معاشر المقلدة لو صح لنا فهم كلام الأئمة لكان ذلك في..

**الشيخ**: ولهذا الإمام الشاطبي، وهو عالمٌ أصوليٌ، عالمٌ في الأصول، ورغم ذلك أيضًا الإمام الشاطبي صاحب [الاعتصام]، بعض العلماء ينتقد عليه، الشاطبي الذي نتكلم عليه الذي شرح الشاطبية، هو نفس صاحب [الموافقات] و [الاعتصام]، يؤاخذ عليه، ولسنا نحن الذين نؤاخذ عليه وإنما العلماء أمثاله؛ لأنه كان يؤلِّف كتبه من علمه، من فكره، فما عنده مراجع، فهو حافظ لهذا العلم، وحافظ المراجع، لكنه لا ينقل منها، ينقل من المراجع بحفظه؛ وهذه نقطة ضعف، هذه في البحث العلمي نقطة ضعف.

فالكتاب كلما كانت مصادره ومراجعه قليلة أو نادرة، أو كلما كان الإمام معتمدًا على حفظه ففيه للرأي وللمقال مجال، ومع ذلك هذا الإمام الكبير الذي ذكَّرنا به الشيخ -وكلنا نعرف مكانته، ولا يجهله طالب علمٍ-، إذا كان يُسلِّم لهؤلاء العلماء السابقين الذين قبله، أيحق لنا بعد ذلك؟، هو كان في القرن السادس أو السابع، بين السابع والثامن تقريبًا؛ ماذا يقول لو جاء الآن ورأى أنصاف طلاب العلم -مثل محدثكم- يتكلم ويناقش بعض العلماء الكبار قبله؟ ماذا ستكون الحال؟

فكما قلنا قبل قليل، والشيخ -الحمد لله- ذكر أنها للشاطبي -رحمه الله عليه- لو ربنا أكرمنا ورزقنا فهم كلام العلماء؛ هذا -في حد ذاته- فضلٌ، نسأل الله ألا يحرمنا ولا يحرمكم فهم كلامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

(وارحمنا أنت والابتداء مولانا فانصرنا يعني على يا مولانا وَنَحْوَ ثم جاءوك يحلفون ثم الابتداء (بالله إن أردنا إلا إحسانا)، ونحو (وإذ قال لقمان لابنه وهو

يعظه يابني لا تشرك) ثم الابتداء (بالله إن الشرك) على معنى القسم طبعا هذا كله يقول الشيخ: إنه تعسف من بعض المعرضين، أو تكلف من بعض المقرئين، ونحو (فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح) ونحو ﴿فَٱنتَقَمۡنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْۖ وَكَانَ حَقًّا ﴾ [الروم:٤٧] وَيُبْتَدَأُ ﴿عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ ﴾ [البقرة:١٥٨].).

(وَ ﴿عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الروم:٤٧] بِمَعْنَى وَاجِبٌ أَوْ لَازِمٌ، وَنَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام:٣] وَالِابْتِدَاءِ ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ ﴾ [الأنعام:٣]).

**الطالب**: هذا للهبطي في ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ ﴾

**الشيخ**: لها وجه، ستجد لها أوجها.

(وَأَشَدُّ قُبْحًا مِنْ ذَلِكَ الْوَقْفُ عَلَى ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [الأنعام:٣] وَالِابْتِدَاءِ ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ﴾ [الأنعام:٣]، وَنَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ ﴾ [القصص:٦٨] مَعَ وَصْلِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَيَخۡتَارُۗ ﴾ [القصص:٦٨] عَلَى أَنَّ: (مَا) مَوْصُولَةٌ.).

طبعًا هنا -سبحان الله- مرة ناقشت رسالة دكتوراه في هذا المجال، وجاء هذا المثال، لكن لا أتذكر الآن التفاصيل، لكن أتذكر أنه وجهٌ ممنوعٌ؛ لأنه وجه المعتزلة وقال به الزمخشري على أنه للمعتزلة، -وسبحان الله- وأنه لا يقف عليه إلا المبتدئ، كان الباحث -عفا الله عني وعنه- وعن أمة محمد ﷺ، أنه سفَّه أحد القولَيْن الجائزيْن بعبارات شديدة جدًا: بدعة، ومعتزلة، إلى غير ذلك في هذه الآية، ولما رجعت للتوثيق -وهذا من باب الأمانة العلمية- أيَّ مَن يناقش رسالة علمية يجب أن يوثّق كل ما يراه؛ ولا يحكم برأيه وبعلمه، فلما رجعت إلى لطبري؛

فوجدت الطبري يقوّي ويرجح أو ما قاله الزمخشري، وإن كان الزمخشري بعد الطبري، فهل بترجيح الإمام الطبري واختياره لهذا القول يكون معتزليًا ومبتدعا؟ أبدًا!.

وهناك مسألة أخرى -لا أتذكرها الآن-: الزمخشري -عفا الله عنا وعنه وغفر لنا وله وللمسلمين جميعًا-، خالف مذهبه الاعتزالي -عفا الله عنا وعنهم جميعًا-، واختار قول أهل السنة، فهل الزمخشري، فأقول للباحث الذي كنت أناقشه في هذه المسألة: هل الطبري أصبح معتزليًّا، والزمخشري أصبح سنيًّا باختياره؟ هذه أوجه إعراب!.

صحيح أن هناك مسائل ربما يكون للمعتقد مدخل فيها، وهذه قلة، لكن غالبية إعراب القرآن، غالبيته هي مسألة إعراب، والإعراب ذوق، وخلاف الإعراب اختلاف في المعنى وزيادة في المعنى، فلو اختار الشيخ قولًا لا نحكم عليه بأنه من الفرقة الفلانية: معتزلة أو كذا، لا نحكم على هذا الإعراب إلا إن كانت في مسائل واضحة وفيها التكلف.

فمثل هذه ليس فيها تكلف، سواءً أكانت موصولة أو نافية أو غير ذلك، لكن مثلًا لو أعربوا ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤] هذا تكلف!، فبأي إقناع ستقنعني، المعتزلي بأي إقناع سيقنع (وَكَلَّمَ اللهَ مُوسَى تَكْلِيمًا). هذا واضح أن الغرض في اختيار هذا الاعراب هو الدفاع عن المعتقد -والعياذ بالله-، نسأل الله السلامة والعافية؛ فلننتبه إلى من هذه الجزئية.

فهذه الدروس -ولله الحمد والمنّة- يتابعها طلاب وطالبات مازالوا في بداية الطلب في تحقيق الرسائل وفي المعاملات مع المخطوطات ومع الكتب؛ فنحاول كلما نجد فرصة فيها إشارة منهجية لمسألة معينة أن نجعلها أمامهم.

(وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا﴾: [الإنسان:١٨] إِنَّ الْوَقْفَ عَلَى (تُسَمَّى) أَيْ: عَيْنًا مُسَمَّاةً مَعْرُوفَةً، وَالِابْتِدَاءُ سَلْ سَبِيلًا -هَكَذِا جُمْلَةٌ أَمْرِيَةٌ-، أَيِ: اسْأَلْ طَرِيقًا مُوَصِّلَةً إِلَيْهَا، وَهَذَا -مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّحْرِيفِ- يُبْطِلُهُ إِجْمَاعُ الْمَصَاحِفِ عَلَى أَنَّهُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ).

طبعًا هذه منسوبة إلى سيدنا علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، منسوب في قراءة الشواذ أنه قرأ (سَلْ سَبِيلًا)، لكن النسبة إليه قد لا تصح، لكن في كتب الشواذ يقولون: وقرأ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكن هل هذا الصحيح؟ هذا الذي لا يصح -والله أعلم-.

(وَهَذَا -مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّحْرِيفِ- يُبْطِلُهُ إِجْمَاعُ الْمَصَاحِفِ عَلَى أَنَّهُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ).

ولهذا يقول: نقل هذا الوجه الزمخشري وذكر أنه معزو إلى علي بن أبي طالب، ثم شنع على قائله غاية التشنيع، وقال: هذا غير مستقيم على ظاهره، ثم وجَّهَه من حيث العربية وقال: هو في العربية تكلفٌ وابتداعٌ، وعزْوُه إلى مثل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أبدع، يعني: أبدع في التفاسير، لكن في كتب القراءات الشاذة يقولون: قرأ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وهذا لا يصح.

(وَمِنْ ذَلِكَ الْوَقْفُ عَلَى ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة:٢] وَالِابْتِدَاءِ ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، وَهَذَا يَرُدُّهُ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: فِي سُورَةِ السَّجْدَةِ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [السجدة:٢]).

**الشيخ**: هذه المسألة مشهورة.

**الطالب**: للهبطي؟

**الشيخ**: وغير الهبطي.

(وَمِنْ ذَلِكَ تَعَسُّفُ بَعْضِهِمْ، إِذَا وَقَفَ عَلَى ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ﴾ [التكوير:٢٩] أي يَبْتَدِئَ ﴿ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٩] وَيُبْقِي (يَشَاءُ) بِغَيْرِ فَاعِلٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَمَا أَشْبَهَهُ تَمَحُّلٌ وَتَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ يُعْرَفُ أَكْثَرُهُ بِالسِّبَاقِ وَالسِّيَاقِ.).

والله تعالى أعلم، ونقف هنا حتى لا يُمَلَّ الدرس، ونسأل الله القبول.

❀◊❀



## الدرس الأربعون!!

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه، السلام عليكم ورحمة الله -تعالى- وبركاته جميعًا.

نواصل -إن شاء الله- كلام ابن الجزري -رحمة الله عليه- في كتابه [النشر]، ونبدأ الليلة بقراءة باب [اختلافهم في الاستعاذة].

**قال ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

(بَابُ اخْتِلَافِهِمْ فِي الِاسْتِعَاذَةِ: وَالْكَلَامُ عَلَيْهَا مِنْ وُجُوهٍ). أي: على الاستعاذة.

(الْأَوَّلُ) يعني الوجه الأول.

(فِي صِيغَتِهَا، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

الْأُولَى: أَنَّ الْمُخْتَارَ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ مِنْ حَيْثُ الرِّوَايَةِ (أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) -كَمَا وَرَدَ فِي سُورَةِ النَّحْلِ-)

في قوله -تعالى-: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل:٩٨].

(فَقَدْ حَكَى الْأُسْتَاذُ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سِوَارٍ). صاحب كتاب [المستنير].

(وَأَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ). صاحب كتاب [الإرشاد] و [الكفاية الكبرى].

(وَغَيْرُهُمَا الِاتِّفَاقَ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ بِعَيْنِهِ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ فِي كِتَابِهِ جَمَالُ الْقُرَّاءِ إِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ هُوَ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ أَنَّهُ الْمُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الْحُذَّاقِ دُونَ غَيْرِهِ). أي: دون لفظٍ غيره.

(وَهُوَ). أي: هذا اللفظ المختار.

(وَهُوَ الْمَأْخُوذُ بِهِ عِنْدَ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ: كَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ، وَقَدْ وَرَدَ النَّصُّ بِذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلَانِ عِنْدَ النبيّ ﷺ وَنَحْنُ عِنْدَهُ جُلُوسٌ، وَأَحَدُهُمَا يَسُبُّ صَاحِبَهُ مُغْضَبًا قَدِ احْمَرَّ وَجْهُهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا لَذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُهُ- لَوْ قَالَ- أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»

الْحَدِيثَ لَفْظُ الْبُخَارِيِّ فِي بَابِ الْحَذَرِ مِنَ الْغَضَبِ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ، وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَذَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ فِي [عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ]). أي: في كتاب [عمل اليوم والليلة].

(وَهَذَا لَفْظُهُ أيضًا).

طبعًا هنا كلمة (أيضًا) في بعض النسخ الخطية ليست هذه الكلمة موجودة أصلًا، يعني (وهذا لفظه وأبو داود ورواه أيضًا)، وفي بعض النسخ: (وهذا لفظه نصًّا)، وفي بعض النسخ: (وهذا لفظه أيضًا)، يعني بمجموع نسخ النشر تقريبًا العشرون نسخة، الذي وقفت عليه تقريبًا ثلاث نسخ ليس فيها هذه الكلمة، يعني كلمة (أيضًا) ليست موجودة فيها، وليست فيها كلمة (نصًّا)، يعني: (وهذا لفظه وأبو داود ورواه).

وطبعًا هذه النسخ التي ليس فيها كلمة (أيضًا)، وليس فيها كلمة (نصًّا) لا

تركب مع (وهذا لفظه وأبو داود)، لا تأتي، يعني المفروض (وأبو داود) لا بد أن يكون كلامًا مستأنفًا.

**الطالب**: هناك نقطة؟

**الشيخ**: (وهذا لفظه أيضًا) لفظ النسائي.

**الطالب**: لما نقول: (وهذا لفظه وأبو داود) ووضعنا نقطة بعد (أبو داود)؟

**الشيخ**: الآن قصدي نحذف كلمة (أيضًا)، على هذه الثلاث النسخ التي ليس فيها (أيضًا) ويكون (هذا لفظه أيضًا) انتهى الكلام. (وأبو داود ورواه أيضًا الترمذي)

**الطالب**: لا، بعد أبو داوود نضع نقطة.

**الشيخ**: النقطة قبل أبو داوود أم بعده؟

**الطالب**: بعد (أبو داود).

**الطالب**: تكون معطوف على رواه أحمد والنسائي.

**الشيخ**: ورواه أحمد والنسائي وأبو داود، المهم أنا قصدي الإشارة إلى أن اختلاف النسخ في هذه، هناك تكفي (سين) والمطبوع (نصًا)، وكذلك أيضًا الدكتور أيمن –حفظه الله- في تحقيقه اختار كلمة (نصًّا)، ونسخ ليس فيها لا (نصًا) ولا (أيضًا).

**الطالب**: نضع نقطة بعد أبو داوود من أجل (ورواه)، أبو داوود ورواه، نضع نقطة وتكون جملة جديدة.

**الشيخ**: لكن هذا يعني النقطة لو لم تكن في كلمة (أيضًا) أو كلمة (نصًا)، لكن بوجود إحدى الكلمتين.

(وَأَبُو دَاوُدَ وَرَوَاهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ بِمَعْنَاهُ. وَرُوِيَ هَذَا اللَّفْظَ مِنَ التَّعَوُّذِ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، وَمِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنِ السُّلَمِيِّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ.).

**الطالب**: في الهامش وفي المطبوع (نصًا) وهو تحريف.

**الشيخ**: وهو التحريف، إذًا هو التحريف، احذف كلمة وهو تحريف وفي نسخةٍ.

**الطالب**: الآن صارت عندنا (سين)، والمطبوع، وثلاث نسخ، يعني أربع نسخ من النشر فيها كلمة (نصًا)، إذًا هو تحريف ما بعدها.

**الطالب**: وفي نسخ (نصًا).

**الطالب**: وفي المطبوع (نصًا)؛ لأنه إحدى النسخ.

**الشيخ**: وهو في بعض النسخ؛ لأنها ليست واحدة.

(وَقَدْ رَوَى أَبُو الْفَضْلِ الْخُزَاعِيُّ عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ الْحُبَابِ عَنْ رَوْحِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى يَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيِّ فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ. فَقَالَ لِي: قُلْ أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى سَلَّامٍ أَبِي الْمُنْذِرِ، فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ، قُلْ أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ هَكَذَا أَخَذْتُهُ عَنْ جِبْرِيلَ عَنْ مِيكَائِيلَ عَنِ اللَّوْحِ

الْمَحْفُوظِ.

حَدِيثٌ غَرِيبٌ جَيِّدُ الْإِسْنَادِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَرُوِّينَاهُ مُسَلْسَلًا مِنْ طَرِيقِ رَوْحٍ أَيْضًا قَرَأْتُ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْعَارِفِ الزَّاهِدِ جَمَالِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ، مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَمَّالِيِّ النَّسَائِيِّ) خمس محمدات غير الكُنية.

(أَبِي مُحَمَّدٍ، مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ)

وابن الجزري ثلاثة محمدات، والنويري أربعة، وهذا الشيخ الجمال النسائي خمسة، ومر عليّ في الضوء اللامع سبعة، (محمد بن محمد) سبعة.

**الطالب**: أظن الدكتور محمد سالم [د:٢٨:٧]

**الشيخ**: الدكتور محمد سالم محيسن مثل ابن الجزري، أخبرني فقال لي: أنا اسمي مثل ابن الجزري، فهو السبب أطلع له السبعة، فقلت له: يا شيخ، الضوء اللامع فيه سبعة، يجازيه عني هو جميع مشايخي خير الجزاء، يرحم الأموات ويطول عمر الباقيين يا رب.

(جَمَالِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ، مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَمَّالِيِّ النَّسَائِيِّ) طبعًا في بعض النسخ الجمال النسائي، وبعض النسخ الجمالي بياء النسبة.

(مُشَافَهَةً فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ -شَيْخِ السُّنَّةِ- سَعِيدِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكَازَرُونِيِّ فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ).

طبعًا هذا النص الذي نقله الشيخ عن أبو الفضل الخزاعي هو ليس موجودا في هذا، فقد يقول في كتابه [الاستعاذة]؛ لأنه أفردها بكتاب، فربما يكون منه.

(فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الرَّبِيعِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ أَبِي الْجَيْشِ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى وَالِدِي: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى مُحْيِي الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَوْزِيِّ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى وَالِدِي: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى الْبَغْدَادِيِّ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْبَاقِي الْأَنْصَارِيِّ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى هَنَّادِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّسَفِيِّ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى مَحْمُودِ بْنِ الْمُثَنَّى بْنِ الْمُغِيرَةِ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عِصْمَةَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السِّجْزِيِّ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَجْلَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الزَّنْجَانِيِّ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَهْوَازِيِّ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بِسْطَامٍ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى رَوْحِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى سَلَّامِ بْنِ الْمُنْذِرِ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ

مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى جِبْرِيلَ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ لِي: قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، ثُمَّ قَالَ لِي: جِبْرِيلُ؛ هَكَذَا أَخَذْتُ عَنْ مِيكَائِيلَ، وَأَخَذَهَا مِيكَائِيلُ عَنِ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ.

**الطالب**: شيخنا جبريل يأخذ عن ميكائيل، وميكائيل عن اللوح المحفوظ؟

**الشيخ**: لا أدري، هذه صنعة حديثية، هكذا رووه لنا، مَن عنده مناقشة يناقش أهل الحديث.

**الطالب**: شيخ تذكرت موقف حدث من امرأة مسنَّة ذهبت فجلست في (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، فقالت المرأة: أعوذ.. أعوذ فقال ثالث مرة: أعوذ بالله، يعني ما أكثر من الاستعاذة.

**قال ابن الجزري** رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَقَدْ أَخْبَرَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ أَعْلَى مِنْ هَذَا شَيْخَايَ الْإِمَامَانِ: الْوَلِيُّ الصَّالِحُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ رَجَبٍ الْمُقْرِئُ وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَالْمُحَدِّثُ الْكَبِيرُ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ السُّومَرِيُّ الْبَغْدَادِيَّانِ -فِيمَا شَافَهَنِي بِهِ-، وَقَرَآ عَلَى أَبِي الرَّبِيعِ بْنِ أَبِي الْجَيْشِ الْمَذْكُورِ، وَأَخْبَرَنِي بِهِ عَالِيًا جِدًّا جَمَاعَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ مِنْهُمْ: أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد بن أَمِيلَةَ المراغي، وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، عن شيخه الإمام أبي الحسن علي بن أحمد بن عبدالرحمن بن الْبُخَارِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْإِمَامُ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ، وَرَوَى

الْخُزَاعِيُّ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ [المنتهى] بِإِسْنَادٍ غَرِيبٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، عَمَّنْ أَخَذْتَ هَذَا؟ قُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ كَمَا أَمَرَكَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ).

وطبعًا هذا أيضًا ليس في [المنتهى]، فلعله في كتابه الخاص بالاستعاذة.

(الثَّانِيَةُ). أي: المسألة الثانية.

**الطالب**: صفحة ستمائة وخمس وعشرون.

**الشيخ**: إذًا المسألة الثانية؛ لأنها من الوجه الأول.

(دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى صِيغَةِ الِاسْتِعَاذَةِ بِهَذَا اللَّفْظِ بِعَيْنِهِ مُشْكِلَةٌ). إذًا دعوى الإجماع مشكلة.

(وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ عَلَى أَنَّهُ الْمُخْتَارُ؛ فَقَدْ وَرَدَ تَغْيِيرُ هَذَا اللَّفْظِ وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ وَالنَّقْصُ مِنْهُ -كَمَا سَنَذْكُرُهُ وَنُبَيِّنُ صَوَابَهُ-، وَأَمَّا أَعُوذُ فَقَدْ نُقِلَ عَنْ حَمْزَةَ فِيهِ، أَسْتَعِيذُ، وَنَسْتَعِيذُ، وَاسْتَعَذْتُ؛ وَلَا يَصِحُّ، وَقَدِ اخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ كَصَاحِبِ الْهِدَايَةِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ قَالَ: لِمُطَابَقَةِ لَفْظِ الْقُرْآنِ يَعْنِي قَوْلَهُ -تَعَالَى-: ﴿فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ﴾ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وَقَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ: عُذْتُ بِفُلَانٍ وَاسْتَعَذْتُ بِهِ، أَيْ: لَجَأْتُ إِلَيْهِ، مَرْدُودٌ عِنْدَ أَئِمَّةِ اللِّسَانِ، بَلْ لَا يَجْزِي ذَلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ، كَمَا لَا يَجْزِي: أَتَعَوَّذُ، وَلَا تَعَوَّذْتُ، وَذَلِكَ لِنُكْتَةٍ ذَكَرَهَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْعَلَّامَةُ أَبُو أُمَامَةَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الواحد بْنِ النَّقَّاشِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي كِتَابِهِ [اللَّاحِقُ السَّابِقُ وَالنَّاطِقُ الصَّادِقُ] فِي التَّفْسِيرِ، فَقَالَ: بَيَانُ الْحِكْمَةِ الَّتِي لِأَجْلِهَا لَمْ تَدْخُلِ السِّينُ وَالتَّاءُ فِي فِعْلِ الْمُسْتَعِيذِ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ، وقَدْ قِيلَ لَهُ: اسْتَعِذْ، بَلْ لَا يُقَالُ إِلَّا: أَعُوذُ دُونَ أَسْتَعِيذُ وَأَتَعَوَّذُ وَاسْتَعَذْتُ وَتَعَوَّذْتُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ السِّينَ وَالتَّاءَ شَأْنُهُمَا الدَّلَالَةُ عَلَى الطَّلَبِ، فَوَرَدَتَا فِي

الأمر إِيذَانًا بِطَلَبِ التَّعَوُّذِ: فَمَعْنَى اسْتَعِذْ بِاللهِ: أَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يُعِيذَكَ. فَامْتِثَالُ الْأَمْرِ هُوَ أَنْ يَقُولَ: أَعُوذُ بِاللهِ؛ لِأَنَّ قَائِلَهُ مُتَعَوِّذٌ، أَوْ مُسْتَعِيذٌ قَدْ عَاذَ وَالْتَجَأَ؛ وَالْقَائِلُ أَسْتَعِيذُ بِاللهِ لَيْسَ بِعَائِذٍ، إِنَّمَا هُوَ طَالِبٌ الْعِيَاذَ به، كَمَا تَقُولُ: أَسْتَخِيرُ، أَيْ: أَطْلُبُ خِيرَتَهُ، وَأَسْتَقِيلُهُ أَيْ: أَطْلُبُ إِقَالَتَهُ، وَأَسْتَغْفِرُهُ أَيْ: أَطْلُبُ مَغْفِرَتَهُ؛ فدخلت فِي فِعْلِ الْأَمْرِ إِيذَانًا بِطَلَبِ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْمُعَاذ به.

فَإِذَا قَالَ الْمَأْمُورُ: أَعُوذُ بِاللهِ؛ فَقَدِ امْتَثَلَ مَا طُلِبَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ طُلِبَ مِنْهُ نَفْسُ الِاعْتِصَامِ وَالِالْتِجَاءِ، وَفَرْقٌ بَيْنَ الِاعْتِصَامِ وَبَيْنَ طَلَبِ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ الْمُسْتَعِيذُ هَارِبًا مُلْتَجِئًا مُعْتَصِمًا بِاللهِ أَتَى بِالْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى طَلَبِ ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ. قَالَ:). أي: أبو أمامة.

(وَالْحِكْمَةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا امْتَثَلَ الْمُسْتَغْفِرُ الْأَمْرَ بِقَوْلِهِ لَهَا: أَسْتَغْفِرُ اللهَ أَنَّهُ طُلِبَ الْمَغْفِرَةَ الَّتِي لَا تَتَأَتَّى إِلَّا مِنْهُ، بِخِلَافِ الْعِيَاذِ وَاللُّجْأِ وَالِاعْتِصَامِ؛ فَامْتَثَلَ الْأَمْرَ بِقَوْلِهِ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ، أَيْ: أَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَغْفِرَ لِي، انْتَهَى.

-وَلِلَّهِ دَرُّهُ مَا أَلْطَفَهُ وَأَحْسَنَهُ-، فَإِنْ قِيلَ فَمَا تَقُولُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَارَةَ، ثَنَا أَبُو رَوْقٍ، عَنِ الضِّحَاكِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَوَّلُ مَا نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ اسْتَعِذْ، قَالَ: أَسْتَعِيذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. ثُمَّ قَالَ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ؟ قُلْتُ: مَا أَعْظَمَهُ مُسَاعِدًا لِمَنْ قَالَ بِهِ لَوْ صَحَّ). يعني لم يصح.

(فَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا الْحَافِظُ أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ إِيرَادِهِ: وَهَذَا إِسْنَادٌ غَرِيبٌ. قَالَ: وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ لِيُعْرَفَ؛ فَإِنَّ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفًا وَانْقِطَاعًا. قُلْتُ:).

أي: ابن الجزري.

(وَمَعَ ضَعْفِهِ وَانْقِطَاعِهِ وَكَوْنِهِ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ؛ فَإِنَّ الْحَافِظَ أَبَا عَمْرٍو الدَّانِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رَوَاهُ عَلَى الصَّوَابِ من حديث أبي روق أيضا الضحاك، عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنه قال: : أَوَّلُ مَا نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ عَلَى النبي ﷺ علمه الاستعاذة، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ثم قال: قل: بسم الله الرحمن الرحيم

وَالْقَصْدُ أَنَّ الَّذِي تَوَاتَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّعَوُّذِ لِلْقِرَاءَةِ وَلِسَائِرِ تَعَوُّذَاتِهِ مِنْ رِوَايَاتٍ لَا تُحْصَى كَثْرَةً ذَكَرْنَاهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ هُوَ لَفْظُ: أَعُوذُ، وَهُوَ الَّذِي أَمَرَهُ اللهُ –تَعَالَى– بِهِ وَعَلَّمَهُ إِيَّاهُ فَقَالَ –تعالى–: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنۡ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [المؤمنون:٩٧]، ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ﴾ [الفلق: ١]، ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: ١]، وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ عَنْ مُوسَى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ [البقرة:٦٧]، ﴿إِنِّي عُذۡتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم ﴾ [غافر:٢٧]، وَعَنْ مَرْيَمَ عَلَيْهَاٱلسَّلَامُ ﴿أَعُوذُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ مِنكَ ﴾ [مريم:١٨] وَفِي صَحِيحِ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، قُلْنَا: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، قَالَ: تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنَ الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ. قُلْنَا: نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، قال: تعوّذوا بالله من فتنة الدجّال، قالوا:نعوذ بالله من فتنة الدجال.).

**الطالب**: قل أعوذ برب الفلق استدلال في محله موفق هذا الاستدلال، لأنه بدل أستعيذ قال ﴿أَعُوذُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ مِنكَ ﴾ [مريم:١٨]، ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: ١].

فَلَمْ يَقُولُوا فِي شَيْءٍ مِنْ جَوَابِهِ ﷺ: نَتَعَوَّذُ بِاللهِ، وَلَا تَعَوَّذْنَا –عَلَى طِبْقِ اللَّفْظِ الَّذِي أُمِرُوا بِهِ–، كَمَا أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَقُلْ: أَسْتَعِيذُ بِاللهِ، وَلَا اسْتَعَذْتُ –عَلَى طِبْقِ اللَّفْظِ

الَّذِي أَمَرَهُ اللهُ بِهِ-، وَلَا كَانَ ﷺ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَعْدِلُونَ عَنِ اللَّفْظِ الْمُطَابِقِ الْأَوَّلَى الْمُخْتَارِ إِلَى غَيْرِهِ، بَلْ كَانُوا هُمْ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ، وَأَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ، وَأَعْرَفَ بِمُرَادِ اللهِ -تَعَالَى-، كَيْفَ وَقَدْ عَلَّمَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ كَيْفَ يُسْتَعَاذُ، فَقَالَ: إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنْ أَرْبَعٍ: يقول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ؛ وَلَا أَصْرَحَ مِنْ ذَلِكَ.

وَأَمَّا بِاللهِ) التي هي: أعوذ بالله.

(فَقَدْ جَاءَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ: أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ، وَقَيَّدَهُ بَعْضُهُمْ عنه بِصَلَاةِ التَّطَوُّعِ، وَرَوَاهُ أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ عَنِ ابْنِ وَاصِلٍ وَغَيْرُهُ عَنْ حَمْزَةَ -وَفِي صِحَّةِ ذَلِكَ عَنْهُمَا نَظَرٌ-، وَأَمَّا الرَّجِيمُ فَقَدْ ذَكَرَ الْهُذَلِيُّ فِي كَامِلِهِ عَنْ شِبْلِ بْنِ حُمَيْدٍ -يَعْنِي ابْنَ قَيْسٍ-: أَعُوذُ بِاللهِ الْقَادِرِ مِنَ الشَّيْطَانِ الْغَادِرِ، وَحُكِيَ أَيْضًا عَنْ ابن زَيْدٍ عَنْ أَبِي السَّمَّال: أَعُوذُ بِاللهِ الْقَوِيِّ مِنَ الشَّيْطَانِ الْغَوِيِّ؛ وَكِلَاهُمَا لَا يَصِحُّ.

وَأَمَّا تَغْيِيرُهُمَا (بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ وَنَحْوِهِ): فَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَهْ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ أَنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَةَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَهَذَا لَفْظُهُ وَالتِّرْمِذِيُّ بِمَا مَعْنَاهُ، وَقَالَ: مُرْسَلٌ؛ يَعْنِي أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَلْقَ مُعَاذًا؛ لِأَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ سَنَةِ عِشْرِينَ.

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ أَيْضًا بِهَذَا اللَّفْظِ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الْقُرَّاءِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا خَرَجَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ اعْصِمْنِي مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ، وَهَذَا لَفْظُهُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الرَّجِيمِ، وَفِي كِتَابِ ابْنِ السُّنِّيِّ: اللَّهُمَّ أَعِذْنِي مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ، (الحديث).»).

**الطالب**: كلمة الحديث لما ننتهي.

**الشيخ**: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ» الحديث، لازم نقرأ، لأننا نقرأ كلام ابن الجزري.

**الطالب**: أو الحديثِ، تكملة الحديثِ، أو الحديثْ؛ سكّنْ تَسلَمْ.

(وَرَوَى الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ تَعَوَّذَ فِي الْمَكْتُوبَةِ رَافِعًا صَوْتَهُ: رَبَّنَا إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.

وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فِى صِيغَةِ الِاسْتِعَاذَةِ: فَقَدْ وَرَدَتْ بِأَلْفَاظٍ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِتَنْزِيهِ اللهِ - تَعَالَى-:

الْأَوَّلُ- أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ). إذًا أضاف (السميع العليم).

(نَصَّ عَلَيْهَا الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي [جَامِعِهِ]، وَقَالَ: إِنَّ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ عَامَّةَ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ وَالْعِرَاقِيِّينَ وَالشَّامِ، وَرَوَاهُ أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ أَدَاءً» عَنِ الْأَزْرَقِ بْنِ الصَّبَّاحِ).

طبعًا هنا أيضًا: هذه من المواضع التي اختلفت فيها النسخ، لاحظ هنا يقول: في جميع النسخ، في المطبوع، المقصود بها: السبع نسخ أو الثماني نسخ التي حُقِّق عليها الكتاب، بعد ذلك ربنا أكرمنا بعشر نسخ أخرى، فجميع النسخ التي وقفت عليها في ذلك الزمان أنها هكذا: (أداءً عن الأزرق بن الصبَّاح).

وبعد ذلك العبد الضعيف علّق يقول: لعله سهو من المؤلف صوابه: المنذر ابن الصباّح، ثم أخذ القراءة عن حمزة -والله أعلم-، ولكن بعد ذلك تيسرت كتب ومنها [سوق العروس]، لم يكن موجودًا أثناء التحقيق، وبعد ذلك بسنوات - بحمد الله- ربنا أكرمنا بنسخةٍ منه.

وطبعًا و [سوق العروس] لأبي معشر من المصادر المهمة في مرويات الأهوازي؛٢٥:٢٢ لأن الأهوازي كتب له أسانيدَه وكتب له مروياتِه، وهو ينقل القراءات من طريق الأهوازي إجازةً؛ ولهذا يقول: وكتب لي الأهوازي في جميع الطرق؛ ولهذا نعده مصدر من مصادر أبي علي الأهوازي، يعني هو الروذباري في مرتبةٍ واحدة إلا أن الروذباري أعلى؛ لأنه تتلمذ مباشرة على الأهوازي، وعاش معه وأخذ عنه مباشرة، وأبو معشر لم يلقَ الأهوازي -الله أعلم- لم يلقه -حسب كلام [سوق العروس]- وإنما يروي عنه كتابةً، فهو استدعى منه الإجازة وكتب له إجازته.

ففي [سوق العروس]، طبعًا لما ذكر الأهوازي قال: (الأزرق وابن الصبّاح)، يعني هنا حرف عطف بين (الأزرق) وكلمة (ابن)، والذي في الروذباري (إبراهيم بن علي الأزرق)، والذي في سند أبي معشر: (إسحاق بن الأزرق)، يعني هذا الموضع: (ورواه أبو علي الأهوازي أداءً عن الأزرق بن الصباح) بالنسبة لي من المواضع المُشكلة، تحتاج إلى إعادة نظر -والله أعلم-.

**الطالب**: أنا تهت معكم شيخنا.

**الشيخ**: رحم الله أمرءًا عرف قدر نفسه، أبو علي الأهوازي الذي في [النشر]: (أبو علي الأهوازي أداءً عن الأزرق بن الصباح).

**الطالب**: كل نسخ النشر موجودة غالبًا يعني.

**الشيخ**: الآن في عشر نسخ هذا أكيد، -فإن شاء الله- الحصة القادمة سنرجع إلى النسخ العشر الباقية، فإذا وجدته في نسخة واحدة (و) إذا وجدت نسخة واحدة تختلف، -إن شاء الله- ذكروني نفيدكم بها -إن شاء الله-.

**الطالب**: نسخة الشيخ؟

**الشيخ**: نسخة الشيخ أيضًا وضع (و)، لكن لم يذكر الشيخ الخلاف.

**الطالب**: علق عليه؟

**الشيخ**: الأزرق بن الصباح، المتن أول شيء.

**الطالب**: ورواه أبو عليٍّ الأهوازي اداءً عن الأزرق وابن الصباح.

**الشيخ**: نعم، (الواو) هذه من أين أتى بها الشيخ؟

**الطالب**: هو قال: عن الأزرق.

**الشيخ**: وضعها بين قوسين؟ غريبة!

**الطالب**: لا، ابن الصباح موجودة لكن الواو مختلف فيها.

**الشيخ**: أنا قصدي في طبعة الدكتور/ أيمن هل (الواو) بينهم؟

**الطالب**: في النسخة التي اعتمد عليها لكن.

**الشيخ**: ذكر خلاف النسخ؟ أنا لم أرجع له.

**الطالب**: ذكر أن رجلًا.

**الشيخ**: نحن الآن نتكلم قبل الترجمة، الآن نتكلم عن (الواو)، هل هو في نسخ عند الشيخ؟

**الطالب**: لا، لم يذكر.

**الشيخ**: هو غالبًا ليس من النسخ التي عنده؛ لأن النسخ الخمسة التي اعتمد عليها الدكتور موجودة عندي، فهذه الثماني نسخ من ضمنها الخمس نسخ التي اعتمد عليها، بل إن واحدة من النسخ وهي التي الشيخ أيضًا قال: إنها من النسخ القويّة التي هي النسخة الظاهرية، يعني أنا صورتها من الشيخ نفسه بمقابل، صور

مني كتاب [المنهاج لبغية المحتاج]، وصور لي نسخة الظاهرية في ذلك الزمن -جزاه الله خيرًا-، إلا النسخة التي يقول: إنها نسخة خاصة؛ لا أعرفها -الله أعلم- ليست عندي، ولا أعلم هل هي نسخة الشيخ.

أيضًا عندي نسخة خاصة ليست موجودة في الفهارس، وصورها لي -جزاه الله خيرًا- الشيخ محمد تميم الزعبي، لكن حقيقةً لم أجد وقتًا حتى هي الآن ليست موجودة عندي لأني أعطيتها لزميل له اهتمام بالنشر، فلا أعرف: هل النسخة الخاصة التي عند الشيخ تميم التي أهداني إياها، هل هي نفس النسخة الخاصة التي ذكرها الشيخ؟

طبعًا الشيخ ذكر هذه النسخة وحسب معلوماتي متأخرة جدًا ألف وثلاثمائة تقريبًا، فهل (الواو) هذه موجودة في هذه النسخة الخاصة؟ هذا لا أعرفه، لكن صنيع الشيخ يدل على أنها موجودة في نسخة عنده؛ لأن الشيخ ما زاده عن المتن، أو ما زاده في المتن من خارج النسخ العادة يجعله بين معكوفتيْن.

لكن هذا الموضع بالنسبة للنشر، أنا لا أتكلم عن تصحيح [النشر]، أتكلم عن النسخ الخطية التي في [النشر] (الأزرق بن الصباح)، -وإن شاء الله- الحصة القادمة ربما أحاول من الليلة نرجع ما نتذكر، نرجع إلى النسخ الباقية فنراها، ولعله سهو من المؤلف، لا أدري، هذا الكلام كتبناه قديمًا، -فإن شاء الله- يتضح لنا أنه ليس سهوًا من المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

**وما ذكره المؤلف في ترجمة حمزة**: الاثنين يكنَّيان بالأزرق هما: إبراهيم بن علي، وإسحاق بن يوسف، ولعلهما ليسا مراديْن، نحن قلنا: الذي في الروذباري: الذي روى هذا هو: إبراهيم بن علي الأزرق، والذي عند أبي معشر: هو إسحاق بن الأزرق، يعني هذان الاثنان اللذان رويا عن سُليم عن حمزة، هل الأهوازي أو الشيخ ابن الجزري يقول: أداءً عن الأزرق، ويقصد الاثنين معًا؟

**الطالب**: في كلمة هنا، كلمة (كلاهما عن حمزة) تعود إلى مَن؟

**الشيخ**: (عن الأزرق بن الصباح عن الرفاعي عن سليم –كلاهما–) يعني سُليم والرفاعي، الرفاعي عن حمزة.

**الطالب**: لا، الرفاعي عن سليم.

**الشيخ**: الرفاعي عن سُليم.

**الطالب**: هل ممكن يكون الأزرق والرفاعي كلاهما عن سليم.

**الطالب**: موجود شيخنا في المتن.

**الشيخ**: أنا لم أرجع إلى النسخة، في هذا الباب كله لم أراجع هذه المسألة، ما جاء على بالي أن أراجع فيها، تذكرت الآن، وإن كان كتبته في صفحة الفيسبوك، الكلمة التي اختلفنا فيها الأسبوع الماضي التي هي سابعًا وثامنًا والتقديم والتأخير، وكنا في الدرس قلنا: أن نسخة الشيخ أيمن مع نسخة الضباع فيها تقديم وتأخير، يعني سابعًا مكتوبة في ثامنًا، وثامنًا مكتوبة في سابعًا، بعد نهاية الدرس تواصلت مع الدكتور خالد، أو رجعت إلى نسخة الدكتور خالد، فوجدت نسخة الدكتور خالد أبو الجود –حفظه الله– متفقة مع نسخة الشيخ أيمن ومع نسخة الضباع، حقيقةً استغربت أيضًا فتواصلت معه؛ فأخبرني –إن شاء الله– سيرجع إلى النسخ الخطية ويفيدني.

لكن كما قلت أحيانًا الباحث تأتيه مسألة لا يستطيع أن ينام إلا قبل ما يبحث عنها، فرجعت وعندي نسخة مصورة من طبعة الشيخ دهمان –رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه–، فرجعت إليها في نفس الوقت؛ فوجدت أيضًا التقديم والتأخير الذي في المطبوع موجودًا في نسخة دهمان، ثم قلت: أرجع إلى نسختين من النسخ الخطية، فرجعت في نفس الليلة إلى نسختين خطيتين؛ فوجدت فيهما التقديم والتأخير غير موجود.

اليوم الآخر: أراجع النسخ التي لم أكن معتمدًا عليها، فالخلاصة: وجدت تقريبًا ثلاثة نسخ فيها التقديم والتأخير، يعني تتفق مع نسخة المطبوع، ومع نسخة الدكتور أيمن، ومع نسخة الدكتور خالد، ومع نسخة الشيخ دهمان، فاتضح أن هذا التقديم والتأخير أيضًا هو موجود في نسخ [النشر].

الخلاف قديم، لكن النسخ القوية هي هذه، أنه فيها كما هو في طبعة المجمع -والله أعلم-، وطبعًا ربما يعني الدكتور أيمن والدكتور خالد والشيخ دهمان والشيخ ضباع ربما رأوا أن هذا الترتيب حيث إنه موجود في النسخ؛ فيروا أن هذا الترتيب هو الأصوب، فقط من باب التنويه؛ لأن الحصة الماضية ذكرنا فقط نسخة الدكتور أيمن، لكن اتضح أن هذا في النسخ الخطية، واتضح أنه أيضًا في نسخة تحقيق الدكتور خالد أبو الجود، ونسخة الشيخ الضباع، ونسخة الشيخ دهمان.

أيضًا هذه من المواضع التي تحتاج الرجوع إلى النسخ.

**الطالب**: كلمة (كلا) دليل على إرداته الأزرق وابن الصباح؟

**الشيخ**: هذا المفروض، أنت قلت: الدكتور أيمن لا توجد كلمة (كلاهما).

**الطالب**: موجودة في بعض النسخ عنده، وبعض النسخ غير موجودة.

**الشيخ**: ماذا يقول الشيخ؟ إذا كان في نسخة (ألف) التي هي النسخة الخاصة عنده.

**الطالب**: قال فيها: و(شين) زيادة كلاهما، فقط نسختين، والأولى عدمها، لأن الراويين عن حمزة هما ثلاثة.

**الشيخ**: مَن هم؟

**الطالب**: الأزرق، وابن الصباح، وسُليم

**الشيخ**: (الواو) هذه من أين أتى بها الشيخ، هم ثلاثة على كلام الشيخ.

**الطالب**: وابن؟

**الشيخ**: نعم، قبل (الواو) هذه، الدكتور اعتمد فيها على أي نسخة؟ نحن لا نجزم لكن نتكلم على أنها إذا كانت موجودة في النسخ ولو في نسختيح هذا يشفع لي إقحام (الواو)، وإذا كانت غير موجودة في النسخ، إذًا لا يحق أن نُقحِم (الواو)، وإذا كانت (الواو) غير موجودة في النسخ، إذًا لا يصح القول بأنهم ثلاثة.

**الطالب**: الخزاعي ذكر هذا الاسناد؟

**الشيخ**: الخزاعي ما اطلعت عليه، أتكلم عن الروذباري.

**الطالب**: الشيخ أحال ما نشره عن الخزاعي.

**الشيخ**: لا أدري، لم أرجع إلى [المنتهى]، حيث إنه غير موجود هنا، طبعًا ذلك الوقت [المنتهى] لم أطلع عليه إلا مرة واحدة أو مرتين، وذكرتُ لكم القصة، يعني طلبت من المحقق الدكتور الزميل شفاعت، واعتذر عن الاطلاع عن الكتاب، -وسبحان الله- بعد عشرين سنة تقريبًا أو خمسة عشر سنة يُسرَق الكتاب منه؛ ويُطبَع باسم هذا السارق، التي هي الطبعة التجارية، وهذا تحقيق الدكتور شفاعت، أنا ناس الآن من المحقق الذي وضع اسمه عليه؛ هو فقط حذف اسم الدكتور أحمد شفاعت، ووضع اسمه؛ وإلا التعليق والأخطاء والتعليقات القوية كلها، وهذا لا أقوله من فراغ، يعني أخذت النسخة بعد ذلك، استعرتها من مكتبة (كلية القرآن)، واستعرت الرسالة لشفاعت بعد ما طُبِعَ الكتاب، وقابلته مع المطبوع، فالتعليقات هي هي وكله؛ فهذه الطبعة مسروقة -لا شك في ذلك-.

فلا أدري هل [المنتهى] ذكر هذا لا أدري لم أرجع إليه؛ وهذه فائدة هذه الدروس، يعني نتعاون جميعًا في البحث في مثل هذه الأمور، -وإن شاء الله-

بالنسبة للنسخ الخطية أنا أكفيكموها، وبعد ذلك مَن عنده مصدر آخر ينقل عنه.

**الطالب**: كتاب [الاستعانة] موجود للشيخ الخزاعي؟

**الشيخ**: لا، -حسب علمي- إنه غير موجود، قد يكون غير مفقود لكن مجهول المكان، في [المنتهى] غير موجود المعلومات.

(وَرَوَاهُ أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ أَدَاءً عَنِ الْأَزْرَقِ بْنِ الصَّبَّاحِ وَعَنِ الرِّفَاعِيِّ عَنْ سُلَيْمٍ وَكِلَاهُمَا عَنْ حَمْزَةَ وَنَصًّا) يعني أداءً عن الأزرق، ورواه نصًّا عن أبي حاتم.

(وَرَوَاهُ الْخُزَاعِيُّ عَنْ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ وَرْشٍ أَدَاءً.) إذًا الشيخ هنا أحال، ولهذا كان المفروض نرجع إلى الخزاعي، فليس عندي؛ ولهذا يُراجع [المنتهى].

(قُلْتُ) أي: ابن الجزري.

(وَقَرَأْتُ، أَنَا بِهِ فِي اخْتِيَارِ أَبِي حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيِّ، وَرِوَايَةُ حَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ هُبَيْرَةَ. وَقَدْ رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ، وَأَحْمَدُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هُوَ أَشْهَرُ حَدِيثٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَفِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، ثُمَّ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْحَشْرِ، وَكَّلَ اللهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ حَتَّى يُمْسِيَ»). يصلون: يعني يدعون له.

(«وَإِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مَاتَ شَهِيدًا، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُمْسِي كَانَ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

الثَّانِي) الثاني: من الزيادات.

(أَعُوذُ بِاللهِ الْعَظِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ: ذَكَرَهُ الدَّانِيُّ أَيْضًا فِي جَامِعِهِ عَنْ أَهْلِ

مِصْرَ وَسَائِرِ بِلَادِ الْمغْرِبِ، وَقَالَ: إِنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ مِنْهُمْ أَكْثَرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَحكَاهُ أَبُو مَعْشَرٍ والطَّبَرِيُّ فِي [سَوْقِ الْعَرُوسِ] عَنْ أَهْلِ مِصْرَ أَيْضًا، وَعَنْ قُنْبُلٍ وَالزَّيْنَبِيِّ). الزينبي عن ابن كثير.

**الطالب:** [د:٢٥:٣٩] من [سوق العروس].

**الشيخ:** وحكاه ابن معشر هنا رقم اثنين، يراجع [سوق العروس].

(وَرَوَاهُ الْأَهْوَازِيُّ عَنْ الْمِصْرِيِّينَ عَنْ وَرْشٍ، وَقَالَ: عَلَى ذَلِكَ وَجَدْتُ أَهْلَ الشَّامِ فِي الِاسْتِعَاذَةِ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَقْرَأْ بِهَا عَلَيْهِمْ مِنْ طَرِيقِ الْأَدَاءِ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ). لم يقرأ من طريق الأداء.

(وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ يَخْتَارُونَهُ، وَرَوَاهُ أَدَاءً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ جُبَيْرٍ فِي اخْتِيَارِهِ، وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، وَأَبِي بَحْرِيَّةَ، وَابْنِ مَنَاذِرَ، وَحكَاهُ الْخُزَاعِيُّ عَنِ الزَّيْنَبِيِّ عَنْ قُنْبُلٍ، وَرَوَاهُ أَبُو الْعِزِّ أَدَاءً عَنْ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ وَرْشٍ، وَرَوَاهُ الْهُذَلِيُّ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ الزَّيْنَبِيِّ.).

إذًا أيضًا يُراجع [المنتهى].

(الثَّالِثُ- أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. إِنَّ اللهَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ: رَوَاهُ الْأَهْوَازِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَذَكَرَهُ أَبُو مَعْشَرٍ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ، وَرُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْهُذَلِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَشَيْبَةَ وَنَافِعٍ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ وَرْشٍ، وَحكَاهُ الْخُزَاعِيُّ وَأَبُو الْكَرَمِ الشَّهْرُزُورِيُّ عَنْ رِجَالِهِمَا عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكِسَائِيُّ وَحَمْزَةُ فِي أَحَدِ وُجُوهِهِ. وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَمُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ وَابْنِ سِيرِينَ وَالثَّوْرِيِّ وَقَرَأْتُ أَنَا بِهِ فِي قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ، إِلَّا أَنِّي فِي رِوَايَةِ الشَّنَبُوذِيِّ عَنْهُ أُدْغِمَتِ الْهَاءُ فِي الْهَاءِ.

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (إن اللهَ هو السميع العليم)

الرَّابِعُ:- أَعُوذُ بِاللهِ العظيم السَّمِيعِ الْعَلِيم مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم: رَوَاهُ الْخُزَاعِيُّ عَنْ هُبَيْرَةَ عَنْ حَفْصٍ، قَالَ: وَكَذَا فِي حِفْظِي عَنِ ابْنِ الشَّارِبِ عَنِ الزَّيْنَبِيِّ عَنْ قُنْبُلٍ، وَذَكَرَهُ الْهُذَلِيُّ عَنْ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ وَرْشٍ.

الْخَامِسُ- أَعُوذُ بِاللهِ الْعَظِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ إِنَّ اللهَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ: رَوَاهُ الْهُذَلِيُّ عَنِ الزَّيْنَبِيِّ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ.

السَّادِسُ:- أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيم مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم، إِنَّ اللهَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ: ذَكَرَهُ الْأَهْوَازِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ، وَقَرَأْتُ بِهِ فِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

السَّابِعُ:- أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم، وَأَسْتَفْتِحُ اللهَ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ. رَوَاهُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيُّ، عَنْ شَيْخِهِ أَبِي بَكْرٍ الْخُوَارَزْمِيِّ، عَنِ ابْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ إِدْرِيسَ، عَنْ خَلَفٍ، عَنْ حَمْزَةَ.

الثَّامِنُ- أَعُوذُ بِاللهِ الْعَظِيم، وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيم، وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيم مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الدُّخُولِ إِلَى الْمَسْجِدِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ: «إِذَا قَالَ ذَلِكَ، قَالَ الشَّيْطَانُ: حُفِظَ مِنِّي سَائِرَ الْيَوْمِ» إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.).

**الطالب**: يا شيخ في رقم ثمانية، لماذا ابن الجزري وضع [د:٤١:٥٥] الاستعاذة عند القراء؟

**الشيخ**: ربما يتكلم عن حكم الزيادة مطلقًا.

(وَوَرَدَتْ بِأَلْفَاظٍ تَتَعَلَّقُ بِشَتْمِ الشَّيْطَانِ نَحْوُ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم الْخَبِيثِ الْمُخْبِثِ، وَالرِّجْسِ النَّجِسِ، كَمَا رَوَيْنَاهُ فِي كِتَابَي الدُّعَاءِ لِأَبِي الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيِّ، وَعَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ لِأَبِي بَكْرِ بْنِ السُّنِّيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرِّجْسِ النَّجِسِ

الْخَبِيثِ الْمُخْبِثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ». وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَوَرَدَتْ أَيْضًا بِأَلْفَاظٍ تَتَعَلَّقُ بِمَا يُسْتَعَاذُ مِنْهُ، فَفِي حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ: «مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْثِهِ وَنَفْخِهِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحَيْهِمَا. وَكَذَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَهَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ».

وَفَسَّرُوهُ فَقَالُوا: هَمْزُهُ الْجُنُونُ، وَنَفْثُهُ الشِّعْرُ، وَنَفْخُهُ الْكِبْرُ.

وَأَمَّا النَّقْصُ طبعا هناك كان يتكلم الزيادة؛ هنا النقص. فلم يتعرض للتنبيه عليه أكثر أئمتنا، وكلام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقتضي عدمه؛ والصحيح جوازه، لما ورد؛ فقد نص الحلواني في جمعه على جواز ذلك فقال: وليس للاستعاذة حدٌّ يُنتهى إليه: من شاء زاد ومن شاء نقص؛ أي بحسب الرواية -كما سيأتي-.

وفي سنن أبي داود، من حديث جبير بن مطعم: أعوذ بالله من (الشَّيْطَانِ) مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الرَّجِيمِ، وَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُهُ، وَتَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: اللَّهُمَّ اعْصِمْنِي مِنَ الشَّيْطَانِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الرَّجِيمِ.

فَهَذَا الَّذِي أَعْلَمُهُ وَرَدَ فِي الِاسْتِعَاذَةِ مِنَ الشَّيْطَانِ فِي حَالِ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهَا.

أنظر، قال: وغيرها!

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْدَلَ عَمَّا صَحَّ مِنْهَا حَسْبَمَا ذَكَرْنَاهُ مُبَيَّنًا، وَلَا يُعْدَلُ عَمَّا وَرَدَ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، فَإِنَّمَا نَحْنُ مُتَّبِعُونَ لَا مُبْتَدِعُونَ.).

اللهم اجعلنا من المتبعين، ولا تجعلنا من المبتدعين.

(قَالَ الْجَعْبَرِيُّ فِي شَرْحِ قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ:

وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهًا فَلَسْتَ مُجَهَّلًا ***

هَذِهِ الزِّيَادَةُ وَإِنْ أَطْلَقَهَا وَخَصَّهَا؛ فَهِيَ مُقَيَّدَةٌ بِالرِّوَايَةِ، وَعَامَّةٌ فِي غَيْرِ التَّنْزِيهِ.

الثَّانِي- وهو: الوجه الثاني

فِي حُكْمِ الْجَهْرِ بها وَالْإِخْفَاءِ، أي والإخفاء بها، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى- أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْقُرَّاءَة: هُوَ الْجَهْرُ بِهَا عَنْ جَمِيعِ الْقُرَّاءِ، لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا مَا جَاءَ عَنْ حَمْزَةَ وَغَيْرِهِ مِمَّا نَذْكُرُهُ، وَفِي كُلِّ حَالٍ مِنْ أَحْوَالِ الْقِرَاءَةِ -كَمَا نَذْكُرُهُ-، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي [جَامِعِهِ]: لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي الْجَهْرِ بِالِاسْتِعَاذَةِ عِنْدَ افْتِتَاحِ الْقُرْآنِ، وَعِنْدَ ابْتِدَاءِ كُلِّ قَارِئٍ بِعَرْضٍ، أَوْ دَرْسٍ، أَوْ تَلْقِينٍ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا جَاءَ عَنْ نَافِعٍ وَحَمْزَةَ، ثُمَّ رُوِيَ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِيِّ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ اسْتِعَاذَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: أَيَجْهَرُونَ بِهَا أَمْ يُخْفُونَهَا؟ قَالَ: مَا كُنَّا نَجْهَرُ، وَلَا نُخْفِي، مَا كُنَّا نَسْتَعِيذُ أَلْبَتَّةَ.

وَرَوَى عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ كَانَ يُخْفِي الِاسْتِعَاذَةَ وَيَجْهَرُ بِالْبَسْمَلَةِ عِنْدَ افْتِتَاحِ السُّوَرِ وَرُؤُوسِ الأثمنة فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ.).

هذه الكلمة: (ورؤوس الأثمنة) وردت في كثير، أتذكر يعني في ثلاثة أو أربع مواضع من [النشر]، واختلفت النسخ فيها، يعني أحيانًا عند الداني (ورؤوس الآيِّ)، وفي [التيسير] (رؤوس الأثمنة)، وفي المطبوع التي هي طبعة الشيخ دهمان (الآيات)، سيأتينا هناك في باب أعتقد في باب الإمالة، ستأتينا في موضعين أيضًا اختلفت فيها؛ لكن هي (رؤوس الأثمنة) الذي نسميه (رؤوس الثُمن)، المشارقة ما عندهم ثُمن عندهم ربع.

**الطالب**: ثمن وربع وجزء.

**الشيخ**: الرُبع عند المغاربة ثمنان، وأهل المغرب طبعًا موريتانيا الشناقطة يحفظون القرآن بالثمن، يمكن الجزائر والمغرب ونحوه.

**الطالب**: أقل وحدة يعني.

**الشيخ**: نعم، لأن الحزب بدلًا من أربع أرباع ثماني أثمان، بل تجد بعضهم لا يعرف الأرباع، لكن يقول: الثمن فانتصر مثلًا، ثمن كذا، ثمن يوصيكم الله، وهكذا.

(وَرُوِيَ أَيْضًا عَنِ الْحُلْوَانِيِّ قال: قَالَ خَلَفٌ: كُنَّا نَقْرَأُ عَلَى سُلَيْمٍ؛ فَنُخْفِي التَّعَوُّذَ، وَنَجْهَرُ بِالْبَسْمَلَةِ فِي الْحَمْدُ -خَاصَّةً-، وَنُخْفِي التَّعَوُّذَ وَالْبَسْمَلَةَ فِي سَائِرِ الْقُرْآنِ نَجْهَرُ بِرُءُوسِ أَثْمِنَتِهَا، وَكَانُوا يَقْرَءُونَهَا عَلَى حَمْزَةَ، فَيَفْعَلُونَ ذَلِكَ، قَالَ الْحُلْوَانِيُّ: وَقَرَأْتُ عَلَى خَلَّادٍ؛ فَفَعَلْتُ ذَلِكَ. قُلْتُ:) أي: ابن الجزري.

(صَحَّ إِخْفَاءُ التَّعَوُّذِ مِنْ رِوَايَةِ الْمُسَيَّبِيِّ عَنْ نَافِعٍ، وَانْفَرَدَ بِهِ الْوَلِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ نَافِعٍ، وَكَذَا الْأَهْوَازِيُّ عَنْ يُونُسَ، عَنْ وَرْشٍ، وَقَدْ وَرَدَ مِنْ طُرُقِ كِتَابِنَا عَنْ حَمْزَةَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِخْفَاؤُهُ، حَيْثُ قَرَأَ الْقَارِئُ مُطْلَقًا- أَيْ فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ وَغَيْرِهَا- وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ عَنْ حَمْزَةَ مِنْ رِوَايَتَيْ خَلَفٍ وَخَلَّادٍ سَوَاه.

وَكَذَا رَوَاه الْخُزَاعِيُّ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ خَلَفٍ وَخَلَّادٍ، وَكَذَا ذَكَرَ الْهُذَلِيُّ فِي [كَامِلِهِ] وَهِيَ رِوَايَةُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زَرْبِيٍّ، عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْ حَمْزَةَ.

الثَّانِي:- الْجَهْرُ بِالتَّعَوُّذِ فِي أَوَّلِ (الْفَاتِحَةِ) فَقَطْ، وَإِخْفَاؤُهُ فِي سَائِرِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ فِي [الْمُبْهِجِ] عَنْ خَلَفٍ، عَنْ سُلَيْمٍ، وَفِي اخْتِيَارِهِ وَهِيَ رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ لَاحِقٍ التَّمِيمِيِّ، عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْ حَمْزَةَ).

وهذا هو المعتمد -الظاهر- عند الشيخ.

(وَرَوَاهُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي كِتَابِهِ).

**الشيخ**: هل هو كتابه [المدخل]؟

**الطالب**: [المدخل في القراءات]؟

**الشيخ**: اسمه المدخل، لكن لا أدري هل في القراءات من نفس العنوان أم لا؟

**الطالب**: طريق الدارقطني؟

**الشيخ**: إذا كانوا ربما، وطبعًا مرت معنا في الاسانيد طريقين أو ثلاثة عن طريق الدارقطني، وستأتينا في باب صلة الميم أيضًا.

(وَرَوَاهُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي كِتَابِهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْمُنَادِي، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، عَنْ خَلَفٍ، عَنْ سُلَيْم، عَنْ حَمْزَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَجْهَرُ بِالِاسْتِعَاذَةِ وَالْبَسْمَلَةِ فِي أَوَّلِ سُورَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، ثُمَّ يُخْفِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، قال الحلواني: وَقَرَأْتُ عَلَى خَلَّادٍ فَلَمْ يُغَيِّرْ عَلَيَّ، وَقَالَ لِي: كَانَ سُلَيْمٌ يَجْهَرُ فِيهِمَا جَمِيعًا، وَلَا يُنْكِرُ عَلَى مَنْ جَهَرَ وَلَا عَلَى مَنْ أَخْفَى، وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الصَّفْرَاوِيُّ فِي الْإِعْلَانِ: وَاخْتُلِفَ عَنْهُ- يَعْنِي عَنْ حَمْزَةَ- أَنَّهُ كَانَ يُخْفِيهَا عِنْدَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ -كَسَائِرِ الْمَوَاضِعِ- أَوْ يَسْتَثْنِي فَاتِحَةَ الْكِتَابِ؛ فَيَجْهَرُ بِالتَّعَوُّذِ عِنْدَهَا؛ فَرُوِيَ عَنْهُ الْوَجْهَانِ جَمِيعًا. انْتَهَى).

**الطالب**: رقم واحد في شروط أهل سنن سُليم يجهر فيهما جميعا؛ أرى أنه الأصوب.

**الشيخ**: (كَانَ سُلَيْمٌ يَجْهَرُ فِيهِمَا جَمِيعًا) وفي الحاشية يجيزهما؟

**الطالب**: هنا للتسهيل.

**الشيخ**: لا، هو في جامع البيان (يجيزهما)، (كان سُليم يجيزهما) بدل (يجهر فيهما)، هذه النسخة الخطية التي عندي -قبل أن يطبع الكتاب-، فلو نراجع أيضًا

المطبوع ونرى ماذا قال المشايخ الذين حققوا الكتاب.

(وَقَدِ انْفَرَدَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الطَّبَرِيُّ، عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، عَنْ قَالُونَ بِإِخْفَائِهَا فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ.

ذكرنا أنه قد يكون ذكر هذه في كتاب [الاستبصار]، لكن -الله أعلم- أنه يعني جُل منقولات ابن الجزري عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري هي من كتاب [المستنير]-الله أعلم-.

(الثَّانِيَةُ- أَطْلَقُوا اخْتِيَارَ الْجَهْرِ بِالِاسْتِعَاذَةِ مُطْلَقًا، وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ، وَقَدْ قَيَّدَهُ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه بحَضْرَةِ مَنْ يَسْمَعُ قِرَاءَتَهُ -وَلَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ-، قَالَ: لِأَنَّ الْجَهْرَ بِالتَّعَوُّذِ إِظْهَارٌ لِشَعَارِ الْقِرَاءَةِ: كَالْجَهْرِ بِالتَّلْبِيَةِ وَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ، وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّ السَّامِعَ يُنْصِتُ لِلْقِرَاءَةِ مِنْ أَوَّلِهَا لَا يَفُوتُهُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَإِذَا أَخْفَى التَّعَوُّذَ لَمْ يَعْلَمِ السَّامِعُ بِالْقِرَاءَةِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ فَاتَهُ مِنَ الْمَقْرُوءِ شَيْءٌ.

وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْفَارِقُ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَفِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ الْمُخْتَارَ فِي الصَّلَاةِ الْإِخْفَاءُ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُومَ مُنْصِتٌ مِنْ أَوَّلِ الْإِحْرَامِ بِالصَّلَاةِ، وَقَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا تَعَوَّذَ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي يُسِرُّ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ أَسَرَّ بِالتَّعَوُّذِ، فَإِنْ تَعَوَّذَ فِي الَّتِي يَجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَهَلْ يَجْهَرُ؟ فِيهِ خِلَافٌ؛ مِنْ أَصْحَابِنَا)

أي: الشافعية.

(مَنْ قَالَ: يُسِرُّ، وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لِلشَّافِعِيِّ: فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَسْتَوِي الْجَهْرُ وَالْإِسْرَارُ، وَهُوَ نَصُّهُ فِي [الْأُمِّ]). أي: نص الشافعي في كتابه [الأم].

(وَالثَّانِي: يُسَنُّ الْجَهْرُ، وَهُوَ نَصُّهُ فِي [الْإِمْلَاءِ]. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَجْهَرُ.

صَحَّحَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ إِمَامُ أَصْحَابِنَا الْعِرَاقِيِّينَ، وَصَاحِبُهُ الْمَحَامِلِيُّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَفْعَلُهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكان ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُسِرُّ؛ وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ جُمْهُورِ أَصْحَابِنَا، وَهُوَ الْمُخْتَارُ.

قُلْتُ.) أي: ابن الجزري.٥٤:٠٠

(حَكَى صَاحِبُ الْبَيَانِ الْقَوْلَيْنِ عَلَى وَجْهٍ آخَرَ، فَقَالَ:

أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ- أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالسِّرِّ -وَلَا تَرْجِيحَ-.

- وَالثَّانِي- يُسْتَحَبُّ فِيهِ الْجَهْرُ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الطَّبَرِيِّ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فِيهِ الْإِسْرَارُ؛ وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ.

وَمِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا الْإِخْفَاءُ إِذَا قَرَأَ خَالِيًا، سَوَاءٌ أَقَرَأَ جَهْرًا أَوْ سِرًّا، وَمِنْهَا إِذَا قَرَأَ سِرًّا؛ فَإِنَّهُ يُسِرُّ أَيْضًا، وَمِنْهَا إِذَا قَرَأَ فِي الدَّوْرِ -وَلَمْ يَكُنْ فِي قِرَاءَتِهِ مُبْتَدِئًا-؛ يُسِرُّ بِالتَّعَوُّذِ؛ لِتَتَّصِلَ الْقِرَاءَةُ وَلَا يَتَخَلَّلَهَا أَجْنَبِيٌّ).

هذه كثير من الطلاب لا ينتبه لها، يعني لاحظت ذلك عند الطلاب، يقرأ وينتهي ثم بعده، حتى أما أقول له وسط السورة، وبعضهم تقول له يقول لك: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [النحل:٩٨]، طيب استعذ في سرك يا أخي!.

(وَلَا يَتَخَلَّلَهَا أَجْنَبِيٌّ؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ اسْتُحِبَّ الْجَهْرُ وهُوَ الْإِنْصَاتُ فُقِدَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ.

الثَّالِثَةُ- اخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِي الْمُرَادِ بِالْإِخْفَاءِ: فَقَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ: هُوَ الْكِتْمَانُ، وَعَلَيْهِ حَمَلَ كَلَامَ الشَّاطِبِيِّ أَكْثَرُ الشُّرَّاحِ، فَعَلَى هَذَا يَكْفِي فِيهِ الذِّكْرُ فِي النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ تَلَفُّظٍ، وَقَالَ الْجُمْهُورُ: الْمُرَادُ بِهِ الْإِسْرَارُ، وَعَلَيْهِ حَمَلَ الْجَعْبَرِيُّ كَلَامَ الشَّاطِبِيِّ، فَلَا يَكْفِي فِيهِ التَّلَفُّظُ وَإِسْمَاعُ نَفْسِهِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ نُصُوصَ

الْمُتَقَدِّمِينَ كُلَّهَا عَلَى جَعْلِهِ ضِدًّا لِلْجَهْرِ؛ وَكَوْنُهُ ضِدًّا لِلْجَهْرِ يَقْتَضِي الْإِسْرَارَ بِهِ، وَاللهُ –تَعَالَى – أَعْلَمُ.

فَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِيِّ مَا كُنَّا نَجْهَرُ، وَلَا نُخْفِي، مَا كُنَّا نَسْتَعِيذُ أَلْبَتَّةَ- فَمُرَادُهُ التَّرْكُ رَأْسًا كَمَا هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كَمَا سَيَأْتِي.

الثَّالِثُ- فِي مَحِلِّهَا:

وَهُوَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ إِجْمَاعًا، وَلَا يَصِحُّ قَوْلٌ بِخِلَافِهِ، عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ، وَإِنَّمَا آفَةُ الْعِلْمِ التَّقْلِيدُ، قَدْ نُسِبَ إِلَى حَمْزَةَ وَأَبِي حَاتِمٍ، وَنُقِلَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وَابْنِ سِيرِينَ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ، وَذُكِرَ أَنَّهُ مَذْهَبُ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ الظَّاهِرِيِّ وَجَمَاعَتِهِ؛ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْآيَةِ وَهُوَ: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [النحل:٩٨] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الِاسْتِعَاذَةَ مَحَلُّهَا بَعْدَ الْقِرَاءَةِ. وَحُكِيَ قَوْلٌ آخَرُ، وَهُوَ الِاسْتِعَاذَةُ قَبْلُ وَبَعْدُ). يعني: قبل القراءة، وبعد القراءة.

(ذَكَرَهُ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ، وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِن هَذَا عَمَّنْ نُقِلَ عَنْهُ، وَلَا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ لَهُمْ، وأَمَّا حَمْزَةُ وَأَبُو حَاتِمٍ: فَالَّذِي ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُما هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ، فَقَالَ فِي [كَامِلِهِ]: قَالَ حَمْزَةُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ قَلُوقَا: إِنَّمَا يُتَعَوَّذُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْقُرْآنِ، قال: وَبِهِ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ. ٥٧:٢٢

قُلْتُ: أَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ قَلُوقَا، عَنْ حَمْزَةَ فَهِيَ مُنْقَطِعَةٌ فِي الْكَامِلِ؛ لَا يَصِحُّ إِسْنَادُهَا، وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَنْ حَمْزَةَ مِنَ الْأَئِمَّةِ: كَالْحَافِظِينَ: أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ، وَأَبِي الْعَلَاءِ الْهَمْذَانِيِّ، وَأَبِي طَاهِرِ بْنِ سَوَّارٍ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَغَيْرِهِمْ- لَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ عَنْهُ، وَلَا عَرَّجُوا عَلَيْهِ.

وَأَمَّا أَبُو حَاتِمٍ فَإِنَّ الَّذِينَ ذَكَرُوا رِوَايَتَهُ وَاخْتِيَارَهُ: كَابْنِ سَوَّارٍ، وَابْنِ مِهْرَانَ، وَأَبِي مَعْشَرٍ الطَّبَرِيِّ، وَالْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيِّ، وَغَيْرِهِمْ- لَمْ يَذْكُرُوا عنه شَيْئًا، وَلَا

حَكَوْهُ، وَأَمَّا أَبُو هُرَيْرَةَ فَالَّذِي نُقِلَ عَنْهُ رَوَاه الشَّافِعِيُّ).

طبعًا (رواة الشافعي) هذه ليست من عندي، هذه من عند المجمع؛ وإلا الموجود في الرسالة المطبوعة في الأصل وفي النسخ (الذي نُقِل عنه رواه الشافعي)، وأما هنا الذي في المطبوع (رواة الشافعي)، نسخة الشيخ أيمن ماذا مكتوب؟ المهم هذه من المجمع، ليست من العبد الضعيف.

(وَأَمَّا أَبُو هُرَيْرَةَ فَالَّذِي نُقِلَ عَنْهُ رَوَاه الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَهُوَ يَؤُمُّ النَّاسَ رَافِعًا صَوْتَهُ رَبَّنَا إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ فِي الْمَكْتُوبَةِ إِذَا فَرَغَ مِنْ أُمِّ الْقُرْآنِ.

وَهَذَا إِسْنَادُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدٍ هُوَ الْأَسْلَمِيُّ، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ النَّقْلِ وَالْحَدِيثِ عَلَى ضَعْفِهِ، وَلَمْ يُوَثِّقْهُ سِوَى الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ قَدَرِيًّا رَافِضِيًّا مَأْبُونًا كُلُّ بَلَاءٍ فِيهِ، أعوذ بالله وَصَالِحُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ الْكُوفِيُّ ضَعِيفٌ وَاهٍ، وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى أن الِاسْتِعَاذَةِ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ، بَلْ يَدُلُّ على أَنَّهُ كَانَ يَسْتَعِيذُ إِذَا فَرَغَ مِنْ أُمِّ الْقُرْآنِ، أَيْ لِلسُّورَةِ الْأُخْرَى؛ وَذَلِكَ وَاضِحٌ.

فَأَمَّا أَبُو هُرَيْرَةَ: فَهُوَ مِمَّنْ عُرِفَ بِالْجَهْرِ بِالِاسْتِعَاذَةِ، وَأَمَّا ابْنُ سِيرِينَ وَالنَّخَعِيُّ؛ فَلَا يَصِحُّ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِنْدَ أَهْلِ النَّقْلِ.

وَأَمَّا مَالِكٌ فَقَدْ حَكَاهُ عَنْهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي الْمَجْمُوعَةِ، وَكَفَى فِي الرَّدِّ وَالشَّنَاعَةِ عَلَى قَائِلِهِ).

طبعا (فِي الْمَجْمُوعَةِ) يعني هذا النص (ملخص التعليق) ربما يفهم منه أحد أن (المجموعة) كتاب لأبي بكر بن العربي، فكان التعليق: عبارة المؤلف تُفهِم أن المجموعة هي لابن العربي، وأنه حكى فيها هذا القول؛ وهذا ليس كذلك:

المجموعة اسم كتاب مشهور في الفقه المالكي ألَّفه محمد بن إبراهيم بن عبدوس المتوفى سنة ٢٦٠، وهو من أوثق وأكبر وأعلم تلاميذ سحنون [د:٤٢:٥٨] قال عياض: ألف ابن عبدوس [المجموعة]، كتاب شريف على مذهب مالك وأصحابه، أعجلته المنية قبل تمامه، قال: وهي نحو خمسين كتابًا" انتهى، وتصويب عبارة المؤلف هو التعبير بـ (عن المجموعة) بدل (في)، وقد حكاه القاضي في المجموعة، عن المجموعة -الله أعلم-، يعني هذا احتمال.

"لأن ابن العربي حكى هذا عنها": الإمام ابن العربي حكى هذا القول عن المجموعة وليس في المجموعة، ونصُّ عبارته، أي: عبارة ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ومن أغرب ما وجدناه قول مالك في المجموعة في تفسير هذه الآية: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل:٩٨]، قال: ذلك بعد قراءة أم القرآن لمن قرأ في الصلاة، وهذا قول لم يرد به أثرٌ ولا يعقبه نظر قال: والله أعلم بسر هذه الرواية".

إذًا يكون صواب عبارة ابن الجزري إن حُقَّ لنا -ولا يحق لنا طبعًا-، نقول: أبو بكر بن العربي عن المجموعة، وكفى في الرد والشناعة.

**الطالب**: [د: ١:٠٠:٠٥] في بعض المواضع، حروف الجر؟

**الشيخ**: لا أدري هنا السياق: هل إذا قلنا في هنا بمعنى (عن) تصح؟ لا أدري.

(وَأَمَّا دَاوُدُ وَأَصْحَابُهُ). أي: داود الظاهري -رحمة الله عليه-.

(فَهَذِهِ كُتُبُهُمْ مَوْجُودَةٌ لَا تُعَدُّ كَثْرَةً) يعني كثيرة، ومعنى (لا تعد كثرة) أن المذهب الظاهري في ذلك الزمن كان مازال موجودًا).

(لَا تُعَدُّ كَثْرَةً، لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا أَحَدٌ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. وَنَصَّ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إِمَامُ أَهْلِ الظَّاهِرِ عَلَى التَّعَوُّذِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ ذَلِكَ).

**يعني ما قال:** قبل وبعد.

(وَأَمَّا الِاسْتِدْلَالُ بِظَاهِرِ الْآيَةِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ هِيَ جَارِيَةٌ عَلَى أَصْلِ لِسَانِ الْعَرَبِ وَعُرْفِهِ، وَتَقْدِيرُهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ: إِذَا أَرَدْتَ الْقِرَاءَةَ فَاسْتَعِذْ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة:٦]، وَكَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»، وَعِنْدِي) أي: عند ابن الجزري.

(أَنَّ الْأَحْسَنَ فِي تَقْدِيرِهَا: إِذَا ابْتَدَأْتَ وَشَرَعْتَ، كَمَا فِي حَدِيثِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَصَلَّى الصُّبْحَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ. أَيْ: أَخَذَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِهِ، وَلَا يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِغَيْرِ ذَلِكَ. وَهَذَا بِخِلَافِ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ صَلَّاهَا بِالْغَدِ بَعْدَ أَنْ أَسْفَرَ. فَإِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا: الِابْتِدَاءُ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ: الِانْتِهَاءُ.

ثُمَّ إِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي شُرِعَتِ الِاسْتِعَاذَةُ لَهُ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةُ الْفَمِ مِمَّا كَانَ يَتَعَاطَاهُ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ وَتَطْيِيبٌ لَهُ، وَتَهَيُّؤٌ لِتِلَاوَةِ كَلَامِ اللهِ -تَعَالَى-، فَهِيَ الْتِجَاءٌ إِلَى اللهِ -تَعَالَى-، وَاعْتِصَامٌ بِجَنَابِهِ مِنْ خَلَلٍ يَطْرَأُ عَلَيْهِ، أَوْ خَطَإٍ يَحْصُلُ مِنْهُ فِي الْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهَا، وَإِقْرَارٌ لَهُ بِالْقُدْرَةِ، وَاعْتِرَافٌ لِلْعَبْدِ بِالضَّعْفِ وَالْعَجْزِ عَنْ هَذَا الْعَدُوِّ الْبَاطِنِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهِ وَمَنْعِهِ إِلَّا اللهُ -تعالى- الَّذِي خَلَقَهُ، فَهُوَ لَا يَقْبَلُ مُصَانَعَةً، وَلَا يُدَارَى بِإِحْسَانٍ، وَلَا يَقْبَلُ رِشْوَةً، وَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ جَمِيلٌ، بِخِلَافِ الْعَدُوِّ الظَّاهِرِ مِنْ جِنْسِ الْإِنْسَانِ، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيُ الثَّلَاثُ مِنَ الْقُرْآنِ، الَّتِي أَرْشَدَ فِيهَا إِلَى رَدِّ الْعَدُوِّ الْإِنْسَانِيِّ والشيطان، فَقَالَ تَعَالَى -فِي الْأَعْرَافِ-: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف:١٩٩] فَهَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَدُوِّ الْإِنْسَانِيِّ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف:٢٠٠] -الْآيَةَ-، وَقَالَ -فِي الْمُؤْمِنُونَ-: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ﴾ [المؤمنون:٩٦] ثُمَّ قَالَ: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ﴾ [المؤمنون:٩٧]-الْآيَةَ-، وَقَالَ فِي

فُصِّلَتِ ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ﴾ [فصلت:٣٤] –الْآيَاتِ–، وَقُلْتُ: أي: ابن الجزري فِي ذَلِكَ وَفِيهِ أَحْسَنُ الِاكْتِفَاءِ).

**الاكتفاء**: مصطلح من مصلحات البلاغة، حذف الكلام لدلالة الباقي على المحذوف منه.

(وَفِيهِ أَحْسَنُ الِاكْتِفَاءِ وَأَمْلَحُ الِاقْتِفَاءِ:

شَيْطَانُنَا الْمُغْوِي عَدُوٌّ فَاعْتَصِمْ بِاللهِ مِنْهُ وَالْتَجِي وَتَعَوَّذِ

وَعَدُوُّكَ الْإِنْسِيَّ دَارِ وِدَادَهُ تَمْلِكْهُ وَادْفَعْ بِالَّتِي فَإِذَا الَّذِي.).

يعني: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ﴾ [فصلت:٣٤].

(الرَّابِعُ فِي الْوَقْفِ عَلَى الِاسْتِعَاذَةِ

وَقَلَّ مَنْ تَعَرَّضَ لِذَلِكَ مِنْ مُؤَلِّفِي الْكُتُبِ، وَيَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى الِاسْتِعَاذَةِ وَالِابْتِدَاءُ بِمَا بَعْدَهَا بَسْمَلَةً كَانَ أَوْ غَيْرَهَا، وَيَجُوزُ وَصْلُها بِمَا بَعْدَهَا، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الدَّانِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ الْأَوْلَى: وَصْلُهَا بِالْبَسْمَلَةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ الِاكْتِفَاءُ).

وهو المختار، وقلنا ويُسمَى أيضًا: المكتفي، –والله أعلم– اتضح أنه ليس كذلك.

هو مطبوع كتاب بعنوان [المكتفى] ومطبوع كتاب بعنوان [الاكتفاء]، وهذه من المسائل التي تناقشنا فيها مع اللجنة العلمية في المجمع، أنهم يقولون: إنهما كتاب واحد؛ والذي يظهر أنهما ليسا كتابا واحدا، لكن لا أتذكر الأدلة، لكن مما أتذكره: أن النصوص التي نسبها الشيخ ابن الجزري إلى الاكتفاء ليست موجودة، ولكن موجودة في [المكتفى].

**الطالب**: قد يكون نقلها عن [الاكتفاء].

**الشيخ**: ممكن.

**الطالب**: نحذف هذه الحاشية؟

**الشيخ**: سبحان الله حُقِّقَت في قسم الدراسة، وذكرت هذه القضية، فهذا كان قبل، -سبحان الله- جلَّ مَن لا يسهو، يعني التحقيق كان بعد، أول شيء بدأته بالتحقيق ثم بالدراسة، في أثناء الدراسة.

**الطالب**: بعض النسخ الخطية؟

**الشيخ**: النسخة الخطية للمُكتفى وللاكتفاء، لكن الظاهر يعني وقفت على النص أو النصين: موجودة في أحدهما، وغير موجودة في الآخر.

عنده فيها يعني فيه ملحوظات، أنا اعتمدت على نفس الكلام عنده، وعلى نفس النسخة واتضح أنه شيء يخالفه، لكن موجود في الرسالة وفي الدراسة، لكن لا أتذكر.

**الطالب**: مثل [إيضاح الكنوز].

**الشيخ**: ماذا فيه؟

**الطالب**: يعني المُحقق عكس الاسم. الطالب: [د:١:٠٦:٠٢]

**الشيخ**: جلَّ مَن لا يسهو؛ ولهذا المفروض -وإن كان أراها أحيانًا في بعض مواقع النت وهذا-، لكن يحتاج أن تكتب فيه بحثًا عن تعقبات المحققين في غفلاتهم، في سهوهم، في أخطائهم.

**الطالب**: بحث؟ [د:١:٠٦:٣٥]

**الشيخ**: ممتاز جدًا، بالعكس هذا يُثري الجانب العلمي في هذا التخصص.

**الطالب**: على التحقيق في هذه الأخطاء.

**الشيخ**: أكيد بلا شك.

❁ **قال ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَظَاهِرُ كَلَامِ الدَّانِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ الْأَوْلَى وَصْلُهَا بِالْبَسْمَلَةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ [الِاكْتِفَاءُ]:

الْوَقْفُ عَلَى آخِرِ التَّعَوُّذِ تَامٌّ، وَعَلَى آخِرِ التسمية أَتَمُّ. وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ: الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ الْبَاذِشِ، وَرَجَّحَ الْوَقْفَ لِمَنْ مَذْهَبُهُ التَّرْتِيلُ، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ الْإِقْنَاعُ : ولَكَ أَنْ تَصِلَهَا- أَيِ: الِاسْتِعَاذَةَ- بالبسملة فِي نَفَسٍ وَاحِدٍ؛ وَهُوَ أَتَمُّ، وَلَكَ أَنْ تَسْكُتَ عَلَيْهَا، وَلَا تَصِلَهَا بالبسملة، وَذَلِكَ أَشْبَهُ بِمَذْهَبِ أَهْلِ التَّرْتِيلِ. فَأَمَّا مَنْ لَمْ يُسَمِّ- يَعْنِي مَعَ الِاسْتِعَاذَةِ- فَالْأَشْبَهُ عِنْدِي أَنْ يَسْكُتَ عَلَيْهَا، وَلَا يَصِلَهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَيَجُوزُ وَصْلُهَا. قُلْتُ). أي: ابن الجزري.

(وهَذَا أَحْسَنُ مَا يُقَالُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَمُرَادُهُ بِالسَّكْتِ الْوَقْفُ؛ لِإِطْلَاقِهِ، وَلِقَوْلِهِ فِي نَفَسٍ وَاحِدٍ. وَكَذَلِكَ نَظَمَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو حَيَّانَ فِي قَصِيدَتِهِ حَيْثُ قَالَ:

وَقِفْ بَعْدُ أَوْ صِلَا ***

وَعَلَى الْوَصْلِ لَوِ الْتَقَى مَعَ الْمِيمِ مِثْلُهَا نَحْوُ: الرَّجِيمِ).

**الطالب**: الرحيم ما ننسخ، بسم الله الرحمن الرحيم ما ننسخ.

**الشيخ**: لا، المفروض الرجيم ما ننسخ؛ لأن الكلام في الاستعاذة، وهذا نبهني عليه أحد الإخوان في الكويت -جزاه الله خيرًا-، طبعًا في هذا أيضًا نشكر بعض طلاب العلم في الكويت، أنا حقيقة لا أعرفهم، أعرف شخصًا واحدًا هو الذي يتواصل معي، فجزاهم الله خيرًا، عندهم يقرأون كتاب [النشر]، هم خمسة -

حسب ما علمت-، يعني خمسة مشايخ يتدارسون كتاب [النشر]، وكلٌّ منهم عنده نسخة من المطبوعات المختلفة، ويتدارسونها فيما بينهم ويخرجون الفروق بين النسخ المطبوعة، وأحيانًا يُشركوني معهم عن طريق الشخص هذا، والله لا أدري: هل يحق لي أن أذكر اسمه أم لا؟ لكن إذا أذِنَ لي بذكر اسمه أكون له من الشاكرين، ربما يسمع هذه المحاضرة؛ فهذه من الأشياء التي نبهوني عليها، العلم رحِمٌ، فمن هنا نشكر كل مَن نبَّهني على خطأٍ في هذه الطبعة، أو سهو، أو غفلة، أو تحريف، أو تصحيف، فجزاه الله كل خير، وستأتينا مواضع كثيرة فيها تنبيه من بعض الزملاء نبهوني عليها.

**الطالب**: شيخنا هي تكون (الرحيم)؛ لأن في السطر الثالث (ونحو الرحيم القارعة)

**الشيخ**: لا، هو الكلام على مَن لم يُبسْمِل، وَعَلَى الْوَصْلِ لَوِ الْتَقَى مَعَ الْمِيمِ مِثْلِهَا نَحْوُ: الرَّحِيمِ

**الطالب**: ما في إشكال، نقول: هي الرجيم، في السطر الثالث من بداية الصفحة، ونحو الرحيم القارعة.

**الشيخ**: وَعَلَى الْوَصْلِ لَوِ الْتَقَى مَعَ الْمِيمِ مِثْلِهَا نَحْوُ: الرَّحِيمِ مَا نَنْسَخْ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ ما ننسخ.

(أَدْغَمَ لِمَنْ مَذْهَبُهُ الْإِدْغَامُ، كَمَا يَجِبُ حَذْفُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي نَحْوِ: الرَّحِيمِ).

**الشيخ**: هنا الرحيم واضحة، يعني لو نقرأ بالبسملة الرحيم القارعة.

**الطالب**: إذًا هنا هذه الرحيم تكون هذه الرحيم؛ لأن الكلام كله يتكلم في مسألة واحدة: هل هي الرحيم أو الرجيم؟، لو عددناها الرجيم، هي نفسها، الرجيم القارعة، لا ينفع لابد من البسملة في بداية السور، قال: [د:٠٥:١١:١] هذه

الإشكالية، وتحتاج مراجعة.

**الطالب**: يتكلم عن الاستعاذة مع البسملة، الاستعاذة مع البسملة، لعله واصل إلى ما بعد البسملة.

**الشيخ**: إذًا نرجع للنسخ.

**الطالب**: لأن في نسخة مكتوب الفقرة الثانية الرجيم بسم الله.

**الشيخ**: هذه فائدة المدارسة.

(وَقَدْ وَرَدَ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقَصَبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ غَالِبٍ، عَنْ شُجَاعٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو: أَنَّهُ كَانَ يُخْفِي الْمِيمَ مِنَ الرَّجِيمِ عِنْدَ بَاءِ بِسْمِ اللهِ).

**الطالب**: [د:٣٥:١١:١] إلا؟

**الشيخ**: (لِمَنْ مَذْهَبُهُ الْإِدْغَامُ، كَمَا يَجِبُ حَذْفُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي نَحْوِ: الرَّحِيمِ اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَنَحْوِ: الرَّحِيمِ الْقَارِعَةُ. وَقَدْ وَرَدَ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقَصَبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ غَالِبٍ، عَنْ شُجَاعٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ يُخْفِي الْمِيمَ مِنَ الرَّجِيمِ عِنْدَ بَاءِ بِسْمِ اللهِ).

**الطالب**: هذه الرجيم.

**الشيخ**: هو طبعًا محمد بن غالب شجاع ليس من طرق النشر.

(وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ شَيْطَا، وَأَكْثَرُ الْعِرَاقِيِّينَ سِوَى وَصْلِ الِاسْتِعَاذَةِ بِالْبَسْمَلَةِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الْبَسْمَلَةِ.

الْخَامِسُ- فِي ذكر الِاسْتِعَاذَةِ اسْتِحْبَابًا وَوُجُوبًا: وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تَعَلُّقَ لِلْقِرَاءَاتِ بِهَا، وَلَكِنْ لَمَّا ذَكَرَهَا شُرَّاحُ الشَّاطِبِيَّةِ لَمْ يَخْلُ كِتَابُنَا مِنْ ذِكْرِهَا؛ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْفَوَائِدِ. وَقَدْ تَكَفَّلَ أَئِمَّةُ التَّفْسِيرِ وَالْفُقَهَاءِ بِالْكَلَامِ فِيهَا، وَنُشِيرُ إِلَى مُلَخَّصِ مَا

ذُكِرَ فِي حُكْمِ الِاسْتِعَاذَةِ اسْتِحْبَابًا وَوُجُوبًا فِيهَا مِنْ مَسَائِلَ:

الْأُولَى- ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الِاسْتِعَاذَةَ مُسْتَحَبَّةٌ فِي الْقِرَاءَةِ بِكُلِّ حَالٍ: فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِ الصَّلَاةِ، وَحَمَلُوا الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ عَلَى النَّدْبِ، وَذَهَبَ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَصْحَابُهُ إِلَى وُجُوبِهَا حَمْلًا لِلْأَمْرِ عَلَى الْوُجُوبِ -كَمَا هُوَ الْأَصْلُ-؛ حَتَّى أَبْطَلُوا صَلَاةَ مَنْ لَمْ يَسْتَعِذْ. وَقَدْ جَنَحَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ- رَحِمَهُ ٱللَّهُ- إِلَى الْقَوْلِ بِالْوُجُوبِ، وَحَكَاهُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَاحْتَجَّ لَهُ بِظَاهِرِ الْآيَةِ مِنْ حَدِيثُ الْأَمْرُ؛ وَالْأَمْرُ ظَاهِرُهُ الْوُجُوبُ، وَبِمُوَاظَبَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهَا؛ وَلِأَنَّهَا تَدْرَأُ شَرَّ الشَّيْطَانِ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ؛ فَهُوَ وَاجِبٌ). هذه قاعدة أصولية.

(وَلِأَنَّ الِاسْتِعَاذَةَ أَحْوَطُ، وَهُوَ أَحَدُ مَسَالِكِ الْوُجُوبِ، وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِذَا تَعَوَّذَ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي عُمُرِهِ؛ فَقَدْ كَفَى فِي إِسْقَاطِ الْوُجُوبِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دُونَ أُمَّتِهِ، حَكَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ شَيْخُنَا الْإِمَامُ عِمَادُ الدِّينِ بْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ.

الثَّانِيَةُ- الِاسْتِعَاذَةُ فِي الصَّلَاةِ لِلْقِرَاءَةِ -لَا لِلصَّلَاةِ-. وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: كَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: هِيَ لِلصَّلَاةِ، فَعَلَى هَذَا يَتَعَوَّذُ الْمَأْمُومُ -وَإِنْ كَانَ لَا يَقْرَأُ-، وَيَتَعَوَّذُ فِي الْعِيدَيْنِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، وَقَبْلَ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ.

ثُمَّ إِذَا قُلْنَا: بِأَنَّ الِاسْتِعَاذَةَ لِلْقِرَاءَةِ فَقَطْ، فَهَلْ قِرَاءَةُ الصَّلَاةِ قِرَاءَةٌ وَاحِدَةٌ فَتَكْفِي الِاسْتِعَاذَةُ فِي أَوَّلِ رَكْعَةٍ، أَوْ قِرَاءَةُ كُلِّ رَكْعَةٍ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا فَلَا يَكْفِي؟ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ، وَهُمَا رِوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ، وَالْأَرْجَحُ الْأَوَّلُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ، وَلَمْ يَسْكُتْ؛ وَلِأَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّلِ الْقِرَاءَتَيْنِ أَجْنَبِيٌّ، بَلْ تَخَلَّلَهُمَا ذِكْرٌ، فَهِيَ كَالْقِرَاءَةِ الْوَاحِدَةِ: حَمْدٌ لِلَّهِ، أَوْ تَسْبِيحٌ، أَوْ تَهْلِيلٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

وَرَجَّحَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ الثَّانِيَ، وَأَمَّا الْإِمَامُ مَالِكٌ فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يُسْتَعَاذُ إِلَّا فِي قِيَامِ رَمَضَانَ فَقَطْ، وَهُوَ قَوْلٌ لا يُعْرَفُ لِمَنْ قَبْلَهُ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةَ بِـ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَرَأَى أَنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَرْكِ التَّعَوُّذِ، فَأَمَّا قِيَامُ رَمَضَانَ فَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ الْأَغْلَبَ عَلَيْهِ جَانِبُ الْقِرَاءَةِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

الثَّالِثَةُ إِذَا قَرَأَ جَمَاعَةٌ جُمْلَةً: هَلْ يَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدٍ منهم الِاسْتِعَاذَةُ، أَوْ تَكْفِي اسْتِعَاذَةُ بَعْضِهِمْ؟ لَمْ أَجِدْ فِيهَا نَصًّا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ كفاية وأن تكون عَيْنًا عَلَى كُلٍّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ بِالْوُجُوبِ وَالِاسْتِحْبَابِ، وَالظَّاهِرُ الِاسْتِعَاذَةُ لِكُلِّ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ اعْتِصَامُ الْقَارِئِ وَالْتِجَاؤُهُ بِاللهِ -تَعَالَى- مِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ -كَمَا تَقَدَّمَ-، فَلَا يَكُونُ تَعَوُّذُ وَاحِدٍ كَافِيًا عَنْ آخَرَ -كَمَا اخْتَرْنَاهُ فِي التَّسْمِيَةِ عَلَى الْأَكْلِ-، وَذَكَرْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ سُنَنِ الْكِفَايَة، وَاللهُ أَعْلَمُ.).

**الطالب**: شيخنا هذا الكلام يخالف ما قال إذا كان في الدور، يعني هنا الآن يجب كل واحد يستعيذ بنفسه، وفي الدور قال: لا يستعيذ.

**الطالب**: يتكلم عن وجوب الاستحباب.

(الرَّابِعَةُ: إِذَا قَطَعَ الْقَارِئُ الْقِرَاءَةَ لِعَارِضٍ مِنْ سُؤَالٍ، أَوْ كَلَامٍ يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ لم لَمْ يُعِدِ الِاسْتِعَاذَةَ، وَذلك بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ أَجْنَبِيًّا، وَلَوْ رَدًّا لِلسَّلَامِ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ الِاسْتِعَاذَةَ، وَكَذَا لَوْ كَانَ الْقَطْعُ إِعْرَاضًا عَنِ الْقِرَاءَةِ كَمَا تَقَدَّمَ، -وَاللهُ أَعْلَمُ- . وَقِيلَ: يَسْتَعِيذُ، وَاسْتُدِلَّ لَهُ بِمَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا.). أي: الشافعية، والله -تعالى- أعلم. والحصة المقبلة نبدأ بالبسملة، وطبعًا البسملة هي من مهمات القراء، يعني هي من علم القراءة، أما التعوذ من باب الآداب، يعني الاستعاذة هي من آداب القراءة، أما البسملة فهي من الرواية. والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

﴿◊﴾



# الدرس الحادي والأربعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه، مسّاكم الله جميعًا بكل خير: أيها الأخوة الحضور، والمستمعون، وكل مَن يسمعنا.

نبدأ اليوم -إن شاء الله- في قراءة باب [اختلافهم في البسملة].

**قال الإمام ابن الجزري** -رحمه الله عليه-: (بَابُ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْبَسْمَلَةِ: وَالْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي فُصُولٍ).

**طبعًا البسملة لاحظوا كتب القراءات بعضهم يقول:** (البسملة) وبعضهم يقول: (التسمية)، فالقدماء بعضهم كمكي وغيره يقول: باب التسمية وبعضهم يقول: باب البسملة، وكلاهما مصدر، والبسملة هي -كما قال بعض علماء اللغة كالزَّجَّاج وغيره يقول-: "إن العرب لم تتكلّم بهذا الوزن (بسملة = فعللة) وإنما هو من باب النحت.

**والنحت هو:** عبارة عن الدمج بين كلمتين بحيث أنك تخرج كلمة واحدة منهما.

**فالبسملة هي:** قولك: (بسم الله الرحمن الرحيم) ومنها البيت المشهور المنسوب إلى عمر بن أبي ربيعة -رحمه الله عليه-:

قــد بَسْــمَلَت ليلــى غــداةَ لِقيتُهــا فيــا حبَّــذا ذاكَ الحبيــب المُبَسْــمِلُ.

وأيضًا منها الحوقلة والهيعلة والحيعلى، وأيضًا هناك لها شاهد أنشده ابن مجاهد -رحمة الله عليه-:

أقُــولُ لَهــا ودَمْــعُ العَــيْنِ جــارٍ ألــم يَحْزُنْــكِ حَيْعَلَــةُ المُنــادِي.

فهذا النحت تكلمت به العرب، ومنه أيضًا حتى في الإسلام الهيللة قولك: (لا إله إلا الله)، والحيعلة قولك:

(حي على) وهكذا.

**وهنا البسملة هو قولك:** (بسم الله)، فهذه البسملة أو إثبات البسملة (بسم الله الرحمن الرحيم) اختلفالقرّاءفيها، وهي: أي هذا الباب، باب البسملة هو أول أبواب القراءة؛ لأن باب التعوُّذ، التعوذ ليس من القراءة، وإنما هو من آداب القراءة، أما البسملة فهي من صميم اختلاف القراء؛ لأن بعض القرّاء يثبتونها بين السورتين، وبعض القرّاء لا يثبتونها -كما سيأتي-، وسيأتي كلام الشيخ متى نُبسمِل ومتى لا نُبسمِل؟

(بَابُ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْبَسْمَلَةِ: وَالْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي فُصُولٍ:

الْأَوَّلُ- بَيْنَ السُّورَتَيْنِ)

طبعًا هنا الدكتور/ أيمن وغيره يكتب الفصل الأول، فيضيف كلمة (الفصل الأول، الثاني، الثالث، الرابع) يضيف كلمة (الفصل)؛ وهذا -كما قلنا-: تَعَدٍّ على المؤلِّف.

(وَقَدِ اخْتَلَفُوا فِي الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِالْبَسْمَلَةِ وَبِغَيْرِهَا وَفِي الْوَصْلِ بَيْنَهُمَا:

- فَفَصَلَ بِالْبَسْمَلَةِ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ إِلَّا بَيْنَ الْأَنْفَالِ وَبَرَاءَةٍ ابْنُ كَثِيرٍ، وَعَاصِمٌ، وَالْكِسَائِيُّ.

- وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَقَالُونُ والْأَصْبَهَانِيُّ عَنْ وَرْشٍ.

- وَوَصَلَ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ حَمْزَةُ.

- وَاخْتُلِفَ عَنْ خَلَفٍ فِي اخْتِيَارِهِ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالسَّكْتِ، فَنَصَّ لَهُ أَكْثَرُ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى الْوَصْلِ كحمزة، وَهُوَ الَّذِي فِي [الْمُسْتَنِيرِ]، وَالْمُبْهِجِ، وَكِفَايَةِ سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَغَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ]، وَنَصَّ لَهُ صَاحِبُ [الإرشاد] عَلَى السَّكْتِ)

طبعا [الإرشاد] ليس فيه رواية إدريس أصلًا، الشيخ يقول: (، وَنَصَّ لَهُ صَاحِبُ [الإرشاد])، كلام الشيخ معناه أنه: لمَن يقرأ لخلف من طريق [الإرشاد] لا يُبسمل لإدريس؛ لأن إدريس غير موجود في [الإرشاد]، وهذه مسألة يقع فيها أصحاب التحريرات، فيحررون على رواية إدريس ومن طريق [الإرشاد]، هذا الإشكال! هذا إشكال يُوجَّه لأهل التحريرات الذين يقرءون -من طريق [الإرشاد]- لخلف من روايتيْه، أي: ورّاق وإدريس من طريق [الإرشاد].٦:١٠

وأعتقد أن الشيخ الإزميري والشيخ المتولي -رحمة الله عليهما- اختلفوا في هذه المسألة في المأخذ، فأعتقد أنه الشيخ الإزميري أخذ بها، معنى كلامه يقول: نقرأ بها لإدريس تبعًا لابن الجزري -رحمه الله عليه-، والشيخ المتولي -رحمه الله عليه- كأنه قال: لا، طبعًا أذكر كلامهم من الذاكرة -إذا خانت الذاكرة قليلًا- لكن هذه خلاصة الخلاف بين الشيْخيْن.

**الشيخ المتولي يقول:** نحمل كلام ابن الجزري، يعني نعامله معاملة المطلق والمقيَّد، فمعنى كلام الشيخ المتولي: أنك لا تقرأ لإدريس فتُقيد قوله: (خلف) تقيده بالرواية التي جاءت في إسحاق فقط، وهذا خلاف بين هذين الإماميْن الجليليْن -رحمة الله عليهما- ونفعنا بعلمهما، فالذي يهمنا هنا في هذه المحاضرات: هو التنبيه على أن [الإرشاد] ليس فيه إدريس...

**وهناك حل آخر**: يُحتمَل أن الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- هنا قال: (وَنَصَّ لَهُ صَاحِبُ [الإرشاد])، لم يقل: (وهو الذي في [الإرشاد])، يعني هناك قال: وهو الذي في [المستنير، والمبهج]، وهنا أسند إلى صاحب الكتاب، ونحن قلنا: هذه من الألفاظ الدقيقة التي يجب ننتبه إليها في التعامل مع كلام ابن الجزري؛ لأنه أحيانًا إذا قال: في الكتاب كذا، وقال: وهو مذهب صاحب الكتاب الفلاني، لا يعني بالضرورة أن يكون مذهبه في الكتاب المذكور، وإنما يكون مذهب صاحبه: قد يكون وصله إليه أداءً، وقد يكون وصله إليه من كتابه الآخر الذي هو [الإرشاد الكبير].

**ونحن قلنا**: إن الصواب -والله أعلم-: أن صاحب [الإرشاد] له إرشادان: [الإرشاد الكبير]، وهذا أشار إليه الشيخ الإزميري -رحمه الله عليه-، وقبله أشار إليه شيخ الإمام ابن الجزري وهو ابن الجندي في كتابه [البستان]، وله [الإرشاد الصغير] وهو هذا الذي وصلنا.

**فهل الشيخ ابن الجزري يقصد**: (وَنَصَّ لَهُ صَاحِبُ [الإرشاد]) [الإرشاد الكبير]؟ احتمال؛ لأن هذا [الإرشاد الصغير] الذي وصلنا ليس فيه رواية إدريس أصلًا.

**الطالب**: الشيخ يقول: (وَنَصَّ لَهُ صَاحِبُ [الإرشاد]) لماذا لا نحمل الكلام هنا صاحب [الإرشاد] أنه أبو العلاء، بدلا أن يقول: أبو العلاء يكون طريق أداء كما تذكرون.

**قال الشيخ**: احتمال، نحن قلنا هذا؛ لأنه قال: (صاحب)، فيكون مسند إلى الشيخ.

**الطالب**: قال قبله الذي في [المستنير].

**الشيخ**: نحن قلنا هذا الكلام.

(وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ الآخِذِينَ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ). **أي**: **بقراءة خلف**.

(كَابْنِ الْكَدِّيِّ، وَابْنِ الْكَالِّ، وَابْنِ زُرَيْقٍ الْحَدَّادِ، وَأَبِي الْحَسَنِ الدِّيوَانِيِّ، وَابْنِ مُؤْمِنٍ صَاحِبِ [الْكَنْزِ]، وَغَيْرِهِمْ).

جميع نسخ [النشر] (وابن مؤمن)، وطبعًا في طبعة الشيخ الدكتور/ خالد والدكتور/ أيمن -الله أعلم- لا أدري الدكتور/ خالد لا أتذكر، لكن الدكتور/ أيمن جعلها (وابن عبد المؤمن) الذي هو اسمه، هو اسمه (عبد المؤمن)، لكن في نصوص ثانية في [النشر] وفي [الغاية] أحيانًا يسميه (ابن مؤمن).

**لكن الذي يهمنا نحن هنا**: نحافظ على نص، ولهذا نحن نركز في هذه الخلافات، التدخلات التي حصلت من بعض الباحثين -وإن كان منهج كما يقول بعضهم-، لكن من حقِّنا أن نُبيّن أن ابن الجزري قال: (وابن مؤمن)؛ لم يقل: (وابن عبد المؤمن) وإن كان اسمه (عبد المؤمن) -لا شك في ذلك-، لكن مراعاة نص الإمام صاحب الكتاب هذا حقه العلمي، ولو نصحِّح نُصحِّح في الحاشية كما ذكرنا سابقًا.

(وَاخْتُلِفَ أَيْضًا عَنِ الْبَاقِينَ، وَهُمْ: أَبُو عَمْرٍو، وَابْنُ عَامِرٍ، وَيَعْقُوبُ، وَوَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالسَّكْتِ وَالْبَسْمَلَةِ.

فَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَقَطَعَ لَهُ بِالْوَصْلِ صَاحِبُ [الْعُنْوَانِ]، وَصَاحِبُ [الْوَجِيزِ])

**طبعًا الشيخ يقول**: (صَاحِبُ [الْوَجِيزِ]) والمقصود به: الإمام الأهوازي، وننبِّه هنا أن المؤلف أي: ابن الجزري لم يختر أيَّ طريقٍ من [الوجيز] في قراءة أبي عمرو؛ مما يعني أن هذا خارجٌ عن طرقه.

**إذًا نستفيد من هذا**: أن الإمام ابن الجزري هنا عندما يذكر مثل هذه الأشياء هو

لا يتقيَّد بطرقه التي ذكرها هناك، وإلا ولو كان يتقيَّد بطرقه التي ذكرها هنا التي هي الطرق النصيَّة التي في الكتب لمَا كان له أن يذكر [الإرشاد] لإدريس، وما كان له أن يذكر [الوجيز] وهو ليس من طرقه.

فقوله: (فَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَقَطَعَ لَهُ بِالْوَصْلِ صَاحِبُ [الْوَجِيزِ])، ما علاقة [الوجيز] بطرق [النشر]؟ أوضحت المسألة؟

**الطالب**: نعم يا شيخ، المسألة وضحت لكن مثلًا عندنا: حفص عن عاصم، حفص عن عاصم له قراءة عن عاصم بطريقة معينة، فجاء ابن ضر وأخذها عن غير عاصم، ومعتمدة عندنا.

**الشيخ**: لا أعرف في هذا إلا في كلمة (ضر).

**الطالب**: هل يمكن أن نقول ابن الجزري ذكر الأسانيد المعتمدة عنده في هذا، ثم الكتب الأخرى هل يأخذ منها اختيارات ويضمنها الطريق؟

**الشيخ**: كل ما في [النشر] فهو اختياره، وكل مخالفة ابن الجزري لطرقه هذا اختيارٌ منه، وطرقه التي لم يذكرها، نحن قلنا: وهذه لو ينتبه إليها كثير ممَن يتعاطى العمل مع [النشر]، أو ممَن يتعامل مع التحريرات -بالذات-؛ تحل له المشكلة كبيرة.

**القراء الكبار وأقصد المؤلفين، المؤلفون الكبار**: كالداني، كالهذلي، كالمصباح، هؤلاء الكبار، لم يلتزموا بوضع أسانيدهم التي قرأوا بها القرآن كلها في كتبهم، كل واحدٍ منهم اتضح -ومن خلال طريق ابن الجزري- اتضح أن بعضهم له أسانيد قرأ بها القرآن على شيوخه ولم يضعها في كتابه، وكذلك [الإرشاد] أبو العز، وكذلك سبط الخياط.

فهناك طرق -وهذا كما قلنا: في درسٍ سابق- هذا من بيان علو مكانة الإمام

ابن الجزري -رحمة الله عليه-، ومدى التفضُّل الذي تفضَّل الله به عليه بأن جعله هو الرجل الذي تتصل منه إلى النبي ﷺ أسانيد الروايات المتواترة النصية والأدائية، ولا أعلم واحدًا له هذا بعد ابن الجزري.

**فابن الجزري** -رحمة الله عليه- حافظ لنا، طبعًا بإرادة الله عَزَّوَجَلَّ، حافظ لنا على حفظ هذه الأسانيد الأدائية التي قرأ بها ابن الجزري، والتي قرأ بها الداني، ولم يجعلها في كتبه كلها، مر معنا أكثر من طريق ليست موجودة في [المفردات]، وليست موجودة في [الجامع]، وليست موجودة في [التيسير].

كذلك أبو العز ليست موجودة في [الإرشاد] إلى غير ذلك مما سبق سابقًا، لكن ابن الجزري أوصلها من ابن الجزري إلى الداني إلى النبي ﷺ، فهذا يحل لنا هذه المشكلة، لمّا نأتي إلى مثل هذه المسائل التي يذكرها هنا، ويذكر فيها أسماء كتب هي ليست مذكورة عنده في الطرق، لماذا جاء بها هنا؟ هل جاء بها هنا من باب المتابعات والشواهد؟ احتمال؛ لأنه قال: سيسلك هذا المسلك، قال: سيسلك مسلكًا، أو يلتزم بالتحرير، ويلتزم بالمتابعات والشواهد.

هل يقصد بها أنها وصلته أيضًا بطريق الأداء ولكنه لم يضعها في [النشر]؟ احتمال، كما قلنا: القصة المشهورة أو القضية المشهورة أو المسألة المشهورة وهي: إثبات الغُنَّة للأزرق التي أنكرها الإمام المتولي وغيره من العلماء المتأخرين، وقالوا: لا تثبُت الغنَّةُ للأزرق، ابن الجزري أثبتها في الطيبة وأثبتها في [النشر].

ومع ذلك هي طريقٌ أدائيٌ لابن الجزري، وقرأ بها من كتاب [الموجز]، بإسناده المتصل عن طريق شيخه ابن اللبان إلى الأهوازي إلى ورشٍ إلى النبي ﷺ، هذه مسائل تُبيِّن لنا هذه المنهجية عند هذا الإمام في كتابه هذا.

أما أننا نريد أن نأخذ كلام ابن الجزري ونطبقه فقط على كتبه التي في الأسانيد، وما خرج عن الأسانيد نقول: هذا غير معتمد؟! أرى أنه تعدٍّ على ابن الجزري؛ لأن ابن الجزري لمَّا أَلَّف هذا الكتاب أَلَّفه ليُقرِئ به ويقرَأُ به، وأجاز بكل ما فيه، هو لم يُجِزْ به فقط بكل أسانيده؛ لأنه قال: قرأ عليّ بمضمن [النشر]، وعدة الطلاب الذين قرأوا على الإمام ابن الجزري وأجازهم بالطيبة وب [النشر]، أجازهم بالطيبة، هل قال لهم: هذا الوجه الذي في الطيبة لا تقرؤوا به؟ هل أجازه لمّا وصلوا إلى غنة الأزرق قال لهم: لا أجيزكم بذلك؟، لا، أجازهم، بمعنى أن ابن الجزري يقدِّم الأداء الذي تلا به على شيوخه بالسند المتصل إلى النبي ﷺ كما يقدم النص.

وهذه المسألة دقيقة جدًا، وبهذا نذكر أنه هناك رسالة على وشك -إن شاء الله- الانتهاء منها: (دراسة النص والأداء)، رسالة أعتقد دكتوراه أو ماجستير في جامعة الأميرة نورة، رسالة عن (دراسة النص والأداء)، وهذان المصطلحان مهمان جدًّا لمَن يتعاطى مع [النشر] ومع كتب القراءات الكبار، أما مَن يتعاطى مع [التيسير] يظل في [التيسير] -خير وبركة- أما مَن يتعاطى مع [الشاطبية] لا، لابد أن يفهم هذه المسائل وهذه النقاط.

**فقول الشيخ ابن الجزري**: (وصاحب الوجيز)، [الوجيز] ليس له علاقة بأبي عمرو، ابن الجزري لمَّا جاء يتكلم على أسانيد قراءة أبي عمرو سواءً عن الدوري أو السوسي، لم يختر أي طريق من كتاب [الوجيز]، لماذا جاء به هنا وقال لنا: إن صاحب [الوجيز] قطع لأبي عمرو بالوصل؟ أنه رواه أداءً أو أنه يريد أن يؤكد هذا القول أن أبا عمروٍ له الوصل، بدليل أن صاحب [الوجيز] ذكره وغيره من العلماء، -والله أعلم-.

(وَهُوَ أَحَدُ) أي هذا الوصل، قطع له بالوصل.

(وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي [جَامِعِ الْبَيَانِ]لِلدَّانِيِّ) أيضًا [جامع البيان] ليس من أصول [النشر]، في أي طريقٍ من الطرق، لماذا جاء به هنا؟

**الطالب**: شيخنا، لِمَ لَمْ يختره ابن الجزري من الأساس؟

**الشيخ**: ربما لم يصله -الله أعلم-، يعني ربما لم يصله مُسندًا، الكتاب عنده -لا شك- أن [جامع البيان] عند ابن الجزري، لكن ما وصله أحدٌ، هذا الذي أتخيله، وإلا الكتاب عنده، وأكاد أجزم بأن ابن الجزري معتمد، لا أقول لك: خمسون في المائة لكن ثلاثون في المائة أو أربعون في المائة معتمد في المتابعات والشواهد على [جامع البيان]، بل إن كثيرًا من المسائل التي يحررها هي تحريرات للإمام أبي عمرو الداني في [الجامع].

**فهذا معناه**: أن كتاب [الجامع] كان موجودًا عنده، لكن لم يكن موجودًا عنده إسناد بقراءة القرآن بمضمَّن الكتاب كله، ولهذا لما جاء يتكلم عليه لم يقل: وقرأت القرآن بمضمَّنه كاملًا أو قرأت به القرآن، قال: قرأت به بما دخل في تلاوتي عن طريق الإعلان، وحتى نعرف -كما قلنا سابقًا- ما هي الطرق التي هي من [جامع البيان] في [النشر] لابد أن نعرف ما هي الطرق التي قرأ بها الصفراوي من [جامع البيان].

المشكلة أنه قِسم الأسانيد في كتاب [الإعلان] للصفراوي إلى الآن لم نجده، ربما لو وُجِدَ سنعرف، وإذا وُجِدَ سنعرف ما هي الطرق التي قرأ ابن الجزري بمضمنها؟ لأنه قال: قرأت بما دخل في تلاوتي، وفي تلاوة صاحب [الإعلان]، النص موجود لكن هذا معناه.

**الطالب**: في الجزء الأول.

**الشيخ**: نعم، في الجزء الأول.

(وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي [جَامِعِ الْبَيَانِ]لِلدَّانِيِّ وَبِهِ). أي: بهذا الوصل.

(قَرَأَ على شَيْخُهُ الْفَارِسِيُّ). أي: الداني قرأ على شيخه الفارسي، سيأتينا أيضًا كلمة موجودة هنا وسقطت من المطبوع عن طريق المجمع، فتُراجع.

**الطالب**: وهذا يحتمل فارس بن أحمد، ويحتمل الفارسي.

**الشيخ**: لا، الفارس، ربما الفارسيُّ أقرب، فتراجع.١٩:٥٣

(عَنْ أَبِي طَاهِرٍ، وَهُوَ طَرِيقُ أَبِي إِسْحَاقَ والطَّبَرِيِّ فِي [الْمُسْتَنِيرِ] وَغَيْرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ [الْكَافِي]، وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي [الشاطبية]، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي، وَهُوَ أَحَدُ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ فِي الْهِدَايَةِ، وَبِهِ قَطَعَ فِي غَايَةِ الِاخْتِصَارِ لِغَيْرِ السُّوسِيِّ، وَبِهِ قَطَعَ الْحَضْرَمِيُّ فِي الْمُفِيدِ لِلدُّورِيِّ عَنْهُ). الحضرمي هو صاحب كتاب [المفيد]، وكتاب [المفيد] ليس له أي طريق في [النشر]، يعني كتاب [المفيد] مثل [المنتهى] للخُزاعي، ليس له أي طريق أي: لم يسند ابن الجزري عنه أي طريق في قسم الأسانيد.

**الطالب**: موجود أم مفقود شيخنا؟

**الشيخ**: هو في كتاب طُبِعَ، رسالة دكتوراه، لا أدري أين طُبِعَ، في اليمن أو في العراق، المهم طُبِع، الكتاب مطبوع بعنوان [المفيد] للحضرمي، موجود، لكن ليس فيه أسانيد، -والله أعلم- هل هو هو؛ لأن المحقق -الله أعلم- إذا لم تخُنِّي الذاكرة، المحقق الفاضل يقول: كأنه حققه على نسخة فريدةٍ أو شيء هكذا، لكن هل هو هذا، ودائمًا النسخ الفريدة فيها ما فيها.

(وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ صَاحِبُ [الْهِدَايَةِ] فِي الْوَجْهِ الثَّانِي، [وَ [التَّبْصِرَةِ] وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ، وَتَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ وَالإرشاد] لِابْنِ غَلْبُونَ [وَالتَّذْكِرَةِ]، وَهُوَ الَّذِي فِي [الْمُسْتَنِيرِ]).

لكن نحتاج نرجع إلى كتاب [الإرشاد] لابن غلبون، ربما ابن الجزري أخذ منه طريقين تقريبًا، هل هذان الطريقان لأبي عمرو أم لا؟

(وَهُوَ الَّذِي فِي [الْمُسْتَنِيرِ] وَ [الرَّوْضَةِ] وَسَائِرِ كُتُبِ الْعِرَاقِيِّينَ لِغَيْرِ ابْنِ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ، وَفِي [الْكَافِي] أَيْضًا، وَقَالَ: إِنَّهُ أُخِذَ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ).

[الكافي] هذا القول الذي هو للكافي، ابن شريح قال: إنه أي: السكت،

**الطالب**: الخلاصة أن ابن الجزري عندما يعزو لا يلتزم طرقًا من طرقه، كذلك لا يلتزم الحصر وهو مسند له عشرة كتب، لا يشترط أنه يعزو للعشرة كتب.

**الشيخ**: أبدًا، بل يعزو إلى كتب لم يذكرها في الأسانيد كما مر معنا، هذه منهجيته.

**الطالب**: لما يقول: وسائر كتب العراقيين، كأنه مثلًا يحرر كتابًا عراقيًّا فيأخذ منه.

**الشيخ**: المحررون ألزموا أنفسهم بما لم يلزمهم الله به.

(وَقَالَ: إِنَّهُ). أي: [الكافي].

(وَقَالَ: إِنَّهُ من أخذ الْبَغْدَادِيِّينَ).

طبعًا [الإرشاد] لابن غلبون ليس له أي طريق في قراءة أبي عمرو، وأما [التذكرة] طبعًا لابن غلبون فلها طريق واحد عن الدوري وليس عن السوسي.

**الشيخ يقول**: (وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ) أي: لأبي عمرو و [الإرشاد] لابن غلبون، والتذكرة، [الإرشاد] لابن غلبون ليس له أي طريق في قراءة أبي عمرو، يعني مثل [الوجيز]، إذا هذا الكتاب أيضا ليس له علاقة بالأداء بالطرق النصية، و [التذكرة] لها طريقٌ واحد عن الدوري وليس عن السوسي، أنت قلت لنا: أبو عمرو معناه أنه

الدوري والسوسي، وضحت المنهجية الآن؟

**الطالب**: ذكرتم فيه اسم الكتب، [المفيد] للحضرمي له نسخة خطية في [الجامع الكبير] بصنعاء.

**الشيخ**: هذا كلام قبل عشرين سنة، لكن حُقِّق بعد ذلك، والذي حققها على هذه المسألة، مع احترامي له نسيت اسم المحقق، لكن هو الطبعة الوحيدة لهذا الكتاب الذي رأيته، وقدم دارسة جيدة لكن في النفس من النسخة الفريدة.....................

(وَفِي [الْكَافِي] أَيْضًا، وَقَالَ: إِنَّهُ من أخذ الْبَغْدَادِيِّينَ).

طبعًا هنا الدكتور/ أيمن نقل عبارة [الكافي]، وأيضًا العبد الضعيف نقلها، وعبارة [الكافي]: "والبغداديون يأخذون في قراءة أبي عمرو بسكتة بين السورتين"، طبعا هذا التوضيح أنا أرجع عنه حقيقةً؛ لأن هذا الكلام كُتِبَ قبل عشرين سنة.- فكما قلت-.. هناك أشياء الواحد كان يكتبها ثم بعد الاطلاع يتضح أن ما كتبه يحتاج إلى إعادة نظر، بل إعادة أنظار!.

**الطالب**: ما هي الإشكالية؟

**الشيخ**: الإشكالية الآن نذكرها، الشيخ يقول: (وَفِي [الْكَافِي] أَيْضًا، وَقَالَ: إِنَّهُ مِنْ أُخِذَ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ)، بعد ذلك أنا علَّقت والدكتور/ أيمن علَّق بإحضار نص [الكافي]: "والبغداديون يأخذون في قراءة أبي عمرو بسكتة بين السورتيْن".

هذا الكلام يُفهَم منه: أن البغداديين يأخذون في قراءة أبي عمرو، الحقيقة مقصود [الكافي] -والله أعلم- أن البغداديين المقصود بهم هو: رواية الدوري؛ لأن السوسي لا يقال عنه البغداديين، يقال عنه: الرَّقِّي، طريق الرَّقيِّين.

وهذا -مع الأسف- في ذلك الوقت لم نكن نعرف هذا الشيء، فكأنه قال:

الكافي يقول: إنه من أخذ البغداديين، يعني: من أخذ البغداديين في رواية الدوري؛ لأن البغداديين، وأحفظ النص عن شارح [التيسير] الإمام المالقي، يعني ذكر أن البغداديين.. طبعًا لا أعتقد أنه في هذا الموضع لكن في كتابه لما جاء نص عن الإمام الدّاني، وقال: البغداديين، قال: أي: رواية الدوري، وهو معروف أيضًا هو الذي يستخدمه دائمًا ابن الجزري والداني وغيرهم فيما يخص السوسي، لا ينسبونه إلى بغداد وإنما ينسبونه إلى الرَّقة، وضحت الإشكالية؟

**الطالب**: تقريبًا في [التيسير] استعملوه في المد هذه، قد يكون في المد استعمل الرقيين والبغداديين.

**الشيخ**: لكن الذي يهمني أن المالقي وضَّح أن المقصود بالبغداديين رواية الدوري، فربما الكافي يقصد هذا الشيء؛ لأنه كأنه مصطلح عندهم في ذلك الوقت، هذا احتمال قابل للتصويب وقابل للخطأ.

**الطالب**: في الدرة؟

**الشيخ**: الرَّقيين.

**الطالب**: في البغداديين، موجود في الدرة هذا الكلام؟

**الشيخ**: نعم، لكن ليس في هذا الموضع.

**الطالب**: ليس هناك إشكال، موجود في [الدر النضير].

**الطالب**: أسانيد [التيسير].

**الشيخ**: لا، لكن لا أدري بالضبط....

**قال الشيخ**: (وَهُوَ الَّذِي). أي: القطع له بالسَّكت، أي لأبي عمرو بالسكت.

(وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الدَّانِيُّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي الْفَتْحِ وَابْنِ خَاقَانَ،

وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ [التيسير] بِسِوَاهُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْآخَرُ فِي [الشاطبية]).

معناه: أن الشاطبي عنده وجهين.

(وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ [التَّجْرِيدِ] عَلَى الْفَارِسِيِّ لِلدُّورِيِّ، وَقَطَعَ بِهِ فِي [غَايَةِ الِاخْتِصَارِ] لِلدُّورِيِّ أَيْضًا).

وهذا يؤكد على أن البغداديين المقصود به الدوري.

(وَقَطَعَ لَهُ بِالْبَسْمَلَةِ صَاحِبُ [الْهَادِي] وَصَاحِبُ [الْهِدَايَةِ] فِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ [الْكَافِي]).

**وعبارته**: (واختياري الأخذ لجماعة القرّاء إلا حمزة بالفصل بها بين كل سورتين إلا بين الأنفال وبراءة وبه قرأتُ على أكثر مَن قرأتُ عليه).

(وَهُوَ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ، وَهُوَ الَّذِي فِي [غَايَةِ الِاخْتِصَارِ] لِلسُّوسِيِّ، وَقَالَ الْخُزَاعِيُّ، وَالْأَهْوَازِيُّ وَمَكِّيٌّ، وَابْنُ سُفْيَانَ، وَالْهُذَلِيُّ: وَالتَّسْمِيَةُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَأَمَّا ابْنُ عَامِرٍ).

ذكرت هنا أن قول الأهوازي لم أجده في [الوجيز]، وقول الخزاعي موجود في [المنتهى]، لكن يُنَبَّه على أن المؤلف لم يأخذ أي طريقٍ من هذا الكتاب وهو الخزاعي، والخزاعي مر معنا، و [الموجز] و [الإرشاد] لابن غلبون، لا علاقة لها بالطرق، و [المفيد] للحضرمي.

(وَأَمَّا ابْنُ عَامِرٍ فَقَطَعَ لَهُ بِالْوَصْلِ صَاحِبُ [الْهِدَايَةِ]، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي [الْكَافِي]).

الهداية منها طريقان في [النشر] في قراءة ابن عامر، وهما من رواية ابن ذكْوان، فهشام فيها ليس من طريق [النشر].

**الطالب**: في الهامش؟؟.

**الشيخ**: نعم.

وأما الكافي فله في [النشر] طريقٌ واحد عن ابن عامر من رواية هشام، وعليه فابن ذكوان فيه ليس من طريق هذا الكتاب.

ونقرأ هذا الكلام؛ حتى تتضح منهجية ابن الجزري -رحمه الله عليه-، فاعذروني إن أطلنا في ذكر أو في قراءة بعض التعليقات وهي -إن شاء الله- ذات أهمية.

(وَأَمَّا ابْنُ عَامِرٍ فَقَطَعَ لَهُ بِالْوَصْلِ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي [الْكَافِي] وَ [الشاطبية]، وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ).

في نسختين من [النشر] (صاحبا) بالتثنية (وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ صَاحِبَا التَّلْخِيصِ) يعني اثنين، وما أثبتُّه أصح، طبعًا ما أثبتُّه من عندي وإنما أثبته منه نسخة الزاي.

**الطالب**: غير الزاي والراء.

**الشيخ**: غير الزاي والراء؛ لأن نسخة السين هذه هي أقوى النسخ التي رأيتها - والله أعلم-، (بل هو الصحيح لا غيرُ) خلافًا لمَن؟ لابن هشام، ابن هشام يقول: لا تقل: لا غيرُ، قل: لا غيرَ.

**الطالب**: هو قال: لا غيرَ؟

**الشيخ**: هو قال: لا غيرَ، قل: لا غير هذه من لحن الفقهاء، وطبعًا -رحمه الله عليه- كأنه نسي شاهد التسهيل:

جَـوابٌ بـه تَنْجُـو اعْتَمِـدْ فَوَرَبِّنـا لَعَـنْ عَمَـل أَسْـلَفْتَ لا غيرُ تُسْـأَلُ.

فتكلمت به العرب، ويقول: لحن الفقهاء، والعرب لم تتكلم به، وابن مالك -رحمه الله عليه- في [التسهيل] جاء بهذا الشاهد. -وجلَّ مَن لا يسهو-.

(بل هو الصحيح لأن المقصود هو تلخيص العبارات لابن بليمة لا تلخيص أبي معشر، قال أبو معشر: الباقون يعني: غير حمزة وأبو عمرو وورش يجهرون بها عند الرؤوس السور فقط وهو الاختيار؛ ولهذا اخترنا كلمة (صاحب)؛ لأن التي في النسخة الأصلية التي اعتُبِرَت هي الأصل في التحقيق.

(وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ صَاحِبَ [التَّلْخِيصِ وَ [التَّبْصِرَةِ]، وَابْنَا غَلْبُونَ، وَاخْتِيَارُ الدَّانِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ [التيسير] بِسِوَاهُ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْآخَرُ فِي [الشاطبية]).

**الطالب**: شيخنا هو كتاب ابن بليمة اسمه: تلخيص العبارات والثاني اسمه: التلخيص في القراءات الثمان، هو لما يقول: التلخيص، يعني لو غير هذا الموضع، فلما يقول: التلخيص ينصرف الذهن لأبي معشر أم لابن بليمة؟

**الشيخ**: عند ابن الجزري إذا قال (التلخيص) -الله أعلم-؛ لأن تلخيص ابن بليمة لابد أن يقول: تلخيص ابن بليمة، أما أبي معشر فهو يقول: التلخيص، وهذا في مواضع؛ حتى إنه من الأسباب التي كتبناها قديمًا؛ حتى نغري بها المجلس العلمي الذي يوافق على البحث، كتبنا أنه أحيانًا يستخدم عبارة ما يعرف المراد منها، ومن ضمنها هذه، كأن يقول مثلًا: وفي [الإرشادين]، أي إرشادين؟ ويقول: وفي [الإرشاد]، لا تعرف هل هو إرشاد أبي العز، لكن غالبًا إذا قال: [الإرشاد] أنه المقصود أبو العز، كذلك التلخيص، لكن الغالبية -الله أعلم- أنه إذا كان يقصد ابن بليمة لابد أن يقول تلخيص ابن بليمة

**الطالب**: لماذا رجحتم أنه تلخيص ابن بليمة؟

**الشيخ**: الترجيح هذا؛ لأنه مذهبه يخالف، الباقون يعني غير حمزة وأبي عمرو وورش يجهرون بها على رؤوس الآيات.

**الطالب**: لأنه المقصود هو تلخيص العبارات لابن بليمة لا تلخيص أبي معشر، فيكون كلمة (التلخيص) فوق، هو لم يقيّدها هنا

**الشيخ**: هي المشكلة قال صاحبا التلخيص، وقال: صاحب التلخيص، مَن هو صاحب التلخيص؟ لما نرجع إلى الكتابيْن نجد تلخيص ابن بليمة هو الذي يتوافق مع ما ذكره الشيخ.

**الطالب**: شيخنا، لو نحن حملناه قطع له بالسكت: صاحب، يعني يكون طريقا أدائيا، ليس المقصود وقطع له بالسكت في التلخيص، ويكون (صاحبا) تنفع؟.

**الشيخ**: ممكن، لا أقول لك: كل ما أقوله هو الصواب، احتمال، لكن نحن نتكلم في إطار ما تسمح به المراجع والمصادر، وما يسمح به السياق الموجود في كلام ابن الجزري.

(وَقطَعَ لَهُ بِالْبَسْمَلَةِ صَاحِبُ [الْعُنْوَانِ]، وَصَاحِبُ [التَّجْرِيدِ]، وَجَمِيعُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْآخَرُ فِي [الْكَافِي]، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَنِ الْفَارِسِيِّ وَأَبِي الْفَتْحِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرِ الْمَالِكِيُّ فِي [الرَّوْضَةِ] سِوَاهُ، وَهُوَ الَّذِي فِي [الْكَامِلِ]، وَأَمَّا يَعْقُوبُ فَقَطَعَ لَهُ بِالْوَصْلِ صَاحِبُ [غَايَةِ الِاخْتِصَارِ]، وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ صَاحِبُ [الْمُسْتَنِيرِ، وَالإرشاد، وَالْكِفَايَةِ] وَسَائِرُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَقَطَعَ لَهُ بِالْبَسْمَلَةِ صَاحِبُ [التَّذْكِرَةِ]، وَالدَّانِيُّ وَابْنُ الْفَحَّامِ وَابْنُ شُرَيْحٍ، وَصَاحِبُ [الْوَجِيزِ، وَالْكَامِلِ]).

**لاحظ هنا ما قال**: وابن الفحام في مفردته.

**الطالب**: أطلقه.

**الشيخ**: احتمال قال: غالبًا أنه يعني المفردة؛ لأن [التجريد] ليس فيه قراءة يعقوب....

(وَأَمَّا وَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ: فَقَطَعَ لَهُ بِالْوَصْلِ صَاحِبُ [الْهِدَايَةِ]، وَصَاحِبُ

[الْعُنْوَانِ]، والْحَضْرَمِيُّ صَاحِبُ [الْمُفِيدِ]).

**الطالب**: لعله [المفيد] لأحد آخر.

**الشيخ**: لكن قال: والحضرمي، وهناك قال: الحضرمي، صاحب [المفيد]، في المطبوع وصاحب بإثبات (واو) العاطفة، وهو خطأ؛ لأن الحضرمي نفسه صاحب **المفيد**.... (والْحَضْرَمِيُّ صَاحِبُ الْمُفِيدِ).

**الشيخ**: هنا (واو) وصاحب، (والحضرمي وصاحب المفيد) طبعًا في المطبوع فقط، أما في النُسخ الباقية، نسخة الشيخ أيمن فيها واو أم لا؟

**الطالب**: بدون واو.

(وَهُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ [الْكَافِي]، وَأَحَدُ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ فِي [الشاطبية]، وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ ابْنَا غَلْبُونَ، وَابْنُ بَلِّيمَةَ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ، وَهُوَ الَّذِي فِي [التيسير]، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى جَمِيعِ شُيُوخِهِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي [الشاطبية] وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي [التَّبْصِرَةِ] مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ، وَهُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ [الْكَامِلِ] الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ لَهُ غَيْرَهُ، وَقَطَعَ لَهُ بِالْبَسْمَلَةِ صَاحِبُ [التَّبْصِرَةِ] مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي عَدِيٍّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ [الْكَافِي]، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّالِثُ فِي [الشاطبية]، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ أَبُو غَانِمٍ وَأَبُو بَكْرٍ الْأُذْفُوِيُّ وَغَيْرُهُمَا عَنِ الْأَزْرَقِ.).

**الطالب**: يا شيخ لاحظت أن ابن الجزري في قول الشاطبي:

وَلاَ نَصَّ كَلاَّ حُبَّ وجْهٌ ذَكَرْتُهُ  وَفِيهاَ خِلاَفٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلاَ

يعتبر الرموز، لماذا؟ لأنه ذكر أن الشاطبي أخذ بوجهين من أبي عمرو وابن عامر، أما ورش فأخذ له الثلاثة، وهو مذهب الذين يقولون بالرموز.

(وَفِيهاَ خِلاَفٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلاَ) فيزاد البسملة لورش، ولا يُذكَر لأبي عمرو ولا ابن عامر.

**الشيخ:** حرر لنا هذا وأحضر لنا عبارة.

**الطالب:** لا، [د:٣٧:٢٥]

**الشيخ:** هذا تحرير، تحارير الكتابة حتى يكون أمكن.

**الطالب:** شيخنا هو قال: إن ابن معقل هو أحد [د:٣٧:٣٠] [الشاطبية] على اختيار الشاطبي، وقطع له بالسكت ابن غلبون وابن بليمة صاحب بالتلخيص].

**الطالب:** وهو الذي في [التيسير].

**الشيخ:** هو يتكلم على مذهب ابن الجزري.

**الطالب:** قال: وهو أحد الوجهين للشاطبي وابن عامر، وهو أحد الوجهين في الكافي والشاطبي، أما في ورش: وهو أحد الوجوه الثلاثة في [الشاطبية]، والشراح مختلفون في هذه، هل له رمز، والشراح مختلفون في هذه، هل هي.. أم رمز، وعليه يترتب، تعتبر البسملة من زيادة [د:٣٨:١٢].

**الشيخ:** هل هي رواية أم اختيار بالنسبة لورش.

(الثَّانِي: أَنَّ الْآخِذِينَ).

الأول الذي هو في أول الكتاب الذي هو بين السورتين.

(الثَّانِي: أَنَّ الْآخِذِينَ بِالْوَصْلِ لِمَنْ ذَكَرَ: مِنْ حَمْزَةَ أو أَبِي عَمْرٍو، أو ابْنِ عَامِرٍ، أَوْ يَعْقُوبَ، أَوْ وَرْشٍ اخْتَارَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ). أي: من القرّاء المؤلفين.

(لَهُمْ). أي لهؤلاء: حمزة وابو عمرو وابن عامر وورش.

(السَّكْتَ بَيْنَ الْمُدَّثِّرِ، وَ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]- وَبَيْنَ -الِانْفِطَارِ وَ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، - وَبَيْنَ وَالْفَجْرِ، وَ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾

[البلد:١]- وَبَيْنَ (وَالْعَصْرِ)، وَ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، كَصَاحِبِ [الْهِدَايَةِ] وَابْنَيْ غَلْبُونَ، وَصَاحِبِ [الْمُبْهِجِ] وَصَاحِبِ [التَّبْصِرَةِ]، وَصَاحِبِ [الإرشاد]، وَصَاحِبِ [الْمُفِيدِ]، وَنَصَّ عَلَيْهِ أَبُو مَعْشَرٍ فِي جَامِعِهِ وَصَاحِبُ [التَّجْرِيدِ] وَصَاحِبُ [التيسير]، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الشَّاطِبِيُّ، وَنَقَلَ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ فِي غَيْرِ الْعَصْرِ، وَالْهُمَزَةِ).

طبعًا مذهب ابن مجاهد هذا ليس من السبعة، بل ليس فيها ذكر التعوذ والبسملة أيضًا؛ تُراجع ويُتأكَّد منها.

(وَكَذَا اخْتَارَهُ ابْنُ شَيْطَا صَاحِبُ التَّذْكَارِ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ، وَكَذَا الْآخِذُونَ بِالسَّكْتِ لِمَنْ ذَكَرَ: مِنْ أَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، وَيَعْقُوبَ، وَوَرْشٍ، اخْتَارَ).

لاحظ أن الثلاثة مذكورون في الوصل، ومذكورون في السَّكت.

**الطالب**: لماذا لم يذكر خلف العاشر؟

**الشيخ**: لأنه ما خالف.

**الطالب**: الآخذون بالسكت لمن ذكر، لماذا لم يضع خلف العاشر، أليس خلف العاشر له لسكت مع قول ابن هشام؟

**الشيخ**: ممكن.

(وَكَذَا الْآخِذُونَ بِالسَّكْتِ لِمَنْ ذَكَرَ مِنْ أَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، وَيَعْقُوبَ، وَوَرْشٍ، اخْتَارَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ).

ربما لأنه لم ترد عنده.

**الطالب**: لم ترد بالبسملة؟

**الشيخ:** لا، لم ترد عنه هذه الأمور عنده، يعني ابن الجزري.

**الطالب:** في الثاني قال: قبل الآخذين بالوصل لمن ذكر من حمزة، ولم يذكر خلف العاشر، خلف العاشر عنده الوصل.

**الشيخ:** خلف العاشر يُبسمِل.

**الطالب:** خلف العاشر الوصل والسكت.

**الشيخ:** أئمة حز.

**الطالب:** موافق لحمزة، لم يذكره لا في الوصل ولا في السكت، فهو لم يذكر خلف فوق ولا في الوصل ولا في السكت.

**الشيخ:** ربما لأنه متفق مع حمزة.

**الطالب:** متفق معه في الوصل، والسكت من [الإرشاد]؟

**الشيخ:** [الإرشاد]....

**الشيخ:** نبحث منهج ابن الجزري، ما هو مذهب ابن الجزري في هذا؟

**الطالب:** في خلف العاشر؟

**الشيخ:** نعم.

(اخْتَارَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ لَهُمُ الْبَسْمَلَةَ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الْمَوَاضِعِ كَابْنَيْ غَلْبُونَ، وَصَاحِبِ الْهِدَايَةِ، وَمَكِّيٍّ صَاحِبِ [التَّبْصِرَةِ]، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَخَلَفِ بْنِ خَاقَانَ، وَإِنَّمَا اخْتَارُوا ذَلِكَ لِبَشَاعَةِ).

طبعًا هذا اللفظ مذكور عندهم كثيرًا.

(لِبَشَاعَةِ وُقُوعِ مِثْلِ ذَلِكَ إِذَا قِيلَ: (وأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ لَا) أَوِ: (وادْخُلِي جَنَّتِي لَا)

أَوْ: (لِلَّهِ وَيْلٌ) أَوْ: (وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَيْلٌ)، مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ؛ فَفَصَلُوا بِالْبَسْمَلَةِ لِلسَّاكِتِ، وَبِالسَّكْتِ لِلْوَاصِلِ، وَلَمْ يُمْكِنْهُمُ الْبَسْمَلَةُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنْهُ النَّصُّ بِعَدَمِ الْبَسْمَلَةِ، فَلَوْ بَسْمَلُوا لَصَادَمُوا النَّصَّ بِالِاخْتِيَارِ؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى عَدَمِ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَابْنِ سُفْيَانَ صَاحِبِ [الْهَادِي]، وَأَبِي الطَّاهِرِ صَاحِبِ [الْعُنْوَانِ] وَشَيْخِهِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الطَّرَسُوسِيِّ وصَاحِبِ [الْمُسْتَنِيرِ] وَالإرشاد، وَالْكِفَايَةِ]، وَسَائِرِ الْعِرَاقِيِّينَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ وَالْمُحَقِّقِينَ، وَاللهُ -تَعَالَى- أَعْلَمُ.).

**طبعًا العبارة هنا للفقرة الماضية:** (فَلَوْ بَسْمَلُوا لَصَادَمُوا النَّصَّ بِالِاخْتِيَارِ) يعني هم قالوا: نحن نُثبِت البسملة بين هذه السورة؛ حتى لا نقع في هذا القُبح، البشاعة -بشاعة اللفظ- كما قال ابن بري: "للفصل بين النفي والإثبات والصبر واسم الله والويلات".

**يعني هذه العلة، يقول:** إذا قلنا: وأهل المغفرة، وإذا قلنا مباشرة: لا أقسم وأهل المغفرة: لا، فكأننا نفينا المغفرة، وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ وَيْلٌ، كأننا أثبتنا الويل للفظ الجلالة، والعصر نفسها.

**الطالب:** لأن وصف الرحيم معتبر.

**الشيخ:** نعم، فالعلماء ردُّوا عليهم هذا؛ لأنكم أنتم هربتم من هذا القبح، إذا أثبتم البسملة فوقعتهم في النفي، فتقول مثلًا: (وأهل المغفرة، بسم الله الرحمن الرحيم، لا)؛ كأنك نفيت الرحمة، وإذا كان لفظ الجلالة: (بسم الله الرحمن الرحيم، ويلٌ)؛ كأنك أثبت الويل، هناك بيت لابن بري:

والسكت أولى عند كل ذي نظر ... لأن وصفه الرحيم معتبر.

يعني المسألة لا هي مسألة عقل ولا مسألة منطق، المسألة مسألة رواية.

الطالب: حتى في الفقرة التي (فَفَصَلُوا بِالْبَسْمَلَةِ لِلسَّكتِ، وَبِالسَّكْتِ لِلْوَصِلِ، وَلَمْ يُمْكِنْهُمُ الْبَسْمَلَةُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنْهُ النَّصُّ بِعَدَمِ الْبَسْمَلَةِ، فَلَوْ بَسْمَلُوا لَصَادَمُوا النَّصَّ بِالِاخْتِيَارِ)......

**الشيخ**: وإثبات البسملة أيضًا فيه ما فيه.

تَنْبِيهَاتٌ: ٤٦:٠٠

الأول: تَخْصِيصُ السَّكْتِ وَالْبَسْمَلَةِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ مُفَرَّعٌ عَلَى الْوَصْلِ وَالسَّكْتِ مُطْلَقًا. فَمَنْ خَصَّهَا بِالسَّكْتِ، فَإِنَّ مَذْهَبَهُ فِي غَيْرِهَا الْوَصْلُ، وَمَنْ خَصَّهَا بِالْبَسْمَلَةِ فَمَذْهَبُهُ فِي غَيْرِهَا السَّكْتُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يَرْوِي الْبَسْمَلَةَ لِأَصْحَابِ الْوَصْلِ كَمَا تَوَهَّمَهُ الْمُنْتَجَبُ، وَابْنُ بُصْخَانَ؛ فَافْهَمْ ذَلِكَ، فَقَدْ أَحْسَنَ الْجَعْبَرِيُّ فِي فَهْمِهِ مَا شَاءَ وَأَجَادَ الصَّوَابَ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَانْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ بِإِضَافَتِهِ إِلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ مَوْضِعًا خَامِسًا، وَهُوَ الْبَسْمَلَةُ بَيْنَ الْأَحْقَافِ وَالْقِتَالِ عَنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ وَرْشٍ وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ أَبُو الْكَرَمِ، وَكَذَلِكَ انْفَرَدَ صَاحِبُ التَّذْكِرَةِ بِاخْتِيَارِ الْوَصْلِ لِمَنْ سَكَتَ مِنْ أَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، وَوَرْشٍ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ، وَهِيَ: الْأَنْفَالُ بِبَرَاءَةَ، وَالْأَحْقَافُ بِالَّذِينَ كَفَرُوا) يعني بسورة محمد ﷺ.

(وَاقْتَرَبَتْ بِالرَّحْمَنِ، وَالْوَاقِعَةُ بِالْحَدِيدِ، وَالْفِيلُ بِـ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ. قَالَ: لِحُسْنِ). أي: صاحب التذكرة.

(قَالَ: لِحُسْنِ ذَلِكَ بِمُشَاكَلَةِ آخِرِ السُّورَةِ لِأَوَّلِ الَّتِي تَلِيهَا.

ثَانِيهَا- أَنَّهُ تَقَدَّمَ تَعْرِيفُ السَّكْتِ، وَأَنَّ الشَّرْطَ فِيهِ يَكُونُ مِنْ دُونِ تَنَفُّسٍ).

النسخ الخطية كلها (من دون تنفس)، وطبعًا (وأن الشرط) لا أدري في نسخة الدكتور/ أيمن، ونسخة الدكتور/ خالد (وأن المشترط) هنا تدخل في النسخ (وأن

المشترط فيه)، لكن (وأن الشرط) هو الذي في النسخ.

**الطالب**: من دون نفس؟

**الشيخ**: لا، من دون تنفس، حتى رجعت إليها للتأكد فوجدتها: (من دون تنفس) حتى في (غين) وفي (سين) وإلى غير ذلك.

(وَأَنَّ كَلَامَ أَئِمَّتِنَا مُخْتَلَفٌ فِي طُولِ زَمَنِهِ وَقِصَرِهُ، وَحِكَايَةُ) أي: وتقدّم.

(وَحِكَايَةُ قَوْلِ سِبْطِ الْخَيَّاطِ: وإِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ قَوْلِه: طُولِ زَمَنِ السَّكْتِ بِقَدْرِ الْبَسْمَلَةِ).

هذا مر هناك، كلامهم مر في صفحة ٦١٩ و٦٢٢، طبعًا هنا الشيخ أيمن يعني الذي يظهر من قوله هو (أن) فهو (أن) هذه من الشيخ أيمن ليست من النسخ، ثم قال: إنه زيادةٌ للإيضاح، لكن لو حذفناها هل يتغير المعنى؟ لا يتغير، ولو تغير المعنى ليس من حقنا أن نُصحِّح كلام العلماء في كتبهم.

**الطالب**: أين كانت الزيادة موضوعة؟

**الشيخ**: (إن الذي يظهر من قوله) وبعد ذلك (هو أن).

**الطالب**: في زيادة (هو أن)؟

**الشيخ**: نعم، في الزيادة.

(وإِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ قَوْلِه طُولِ زَمَنِ السَّكْتِ بِقَدْرِ الْبَسْمَلَةِ) هذا كلام ابن الجزري.

**الطالب**: لو وضعنا الزيادة بين معكوفتين، ونقول الزيادة للإيضاح هذا قد يكون خالف منهج التحقيق أم يصلح؟

**الشيخ**: هذا لم يقل به إلا المتأخرون، يعني الأساتذة الكبار في علم التحقيق

المعاصر مثل عبدالسلام هارون -رحمة الله عليه-، مثل الدكتور/ بشار عواد -حفظه الله-، يعني هؤلاء العلماء الكبار يقولون: لا إشكال، تضع في النص مثل ما تريد وتصحِّح.

**الطالب:** وتضعه بين معكوفتين؟

**الشيخ:** طبعًا تضعه بين معكوفتين، وتكتب تحت هذه الزيادة للإيضاح، وهذه الزيادة لابدَّ منها، مع أنني راجعتها من كلام الدكتور/ بشار عواد -الله يحفظه- وينفعنا بعلمه، فوجدته في البداية يذكر كلامًا، معنى كلامه عنده كتاب اسمه (تحقيق النصوص) بين المحققين، لكنه كتاب ممتاز لا يستغني عنه مَن يتولى في هذا الموضوع، فيقول، يعني معنى كلامه أنا أقوله بالعامية، أخذت الفكرة، ما أكون مخطئا يعني في موضع من المواضع في مقدمة الكتاب، فلا أدري هل هو مذهبه، لكن أعتقد أنه ليس مذهب الدكتور/؛ لأن مذهب الدكتور/ في الأخير يقول: لابد من أن نصحح النسخة الخطية نصححها للقارئ.

هل نصحح للقارئ بوضع كلام لغير المؤلف في كتابه؟ لم تصبح تصحيحات، وإبقاء الخطأ في كتب العلماء هذا في حد ذاته شيء ممتاز، لكن أين غير الممتاز؟ أننا نترك الخطأ ولا نعلِّق ولا نُبيِّن أنه خطأ.

العلماء السابقون هل تركوا أخطاء العلماء الذين قبلهم؟ لم يتركوا، بما فيهم الإمام ابن الجزري، ابن الجزري -رحمة الله عليه- لم يترك أخطاء العلماء الآخرين في كتبهم، وإنما نبَّه عليها، ولهذا عندما ينقل أقوالهم يأتي ويعقب بالتصحيح والتصويب، وهذا هو -والله أعلم- الصواب، أما هذا المنهج فقد تكلمت فيه كثيرًا.

**الطالب:** المؤلف أخطأ [د:١٠:٥٠]

**الشيخ**: ضربت عليه مثالًا: مسألة ابن ثوبان وابن هويان: لما نصحح نص ابن غلبون وحذفنا التعليقات، الذهبي يقول لك: ابن ثوبان، تأتي أنت وتضع المتن أنه ابن بويان هو يقول لك: ابن ثوبان، هو خطأه، هو مقتنع أنه ابن ثوبان، هذا سهو، إذا صحَّحنا كلام العلماء معناه أن هذا العالم لا يسهو ولا يخطئ! هذا غير صحيح، هذا كلامه هو مقتنع به، وسيأتينا الآن مسألة ثانية تُبيِّن خطأ هذا المنهج.

**الطالب**:... ذكر نص شرحه أحد الأفاضل عبد الله الشرقاوي كان شيخًا من مشايخ الأزهر، في النص المشروح يقول: هذا ما ظهر للمؤلف ومن ظهر له خلاف هذا فالأجر له في إلحاقه بهذا المحل، قال: قوله: بهذا المحل أي: على هامش المتن أو هامش الشرح، أو في تأليف لذلك الشخص.

**الشيخ**: وهذا هو الصحيح، إلحاق، ثم إنه قال: إلحاق، لماذا سموه اللحق؟ اللحق هذا معروف عند المخطوطات وكل مَن كتب في هذا القاضي عياض، وابن الجزري، أنك تُلحِق، واللحق: أنك تشير إلى المكان الذي فيه الخطأ، الكلمة التي فيها خطأ أو فيها السقط أو فيها النقص، تطلع بسهم وتضعه، اختلفوا عليه: هل هو على اليمين أو على الشمال، المهم أنك لا تكتبه في النص، تكتبه في الحاشية، هل هي أعلى أسفل، تكتبه هكذا أم وأنت نازل، يعني هم اختلفوا في هذه الكيفية وشرحوها لنا؛ ولهذا سموه لحاق، اللحق: أنك تُلحِق هذا الصواب، ليس معناه ما يفعله الآن المعاصرون أن اللحق يكون في المتن، ونضع عليه بين قوسين. أتعبت نفسك!

**الطالب**: وليس المراد إلحاقه بصلب المتن أو الشرح؛ لأن ذلك لا يجوز لما يلزم عليه من عدم الوثوق بنسبة شيء إلى المؤلفين؛ لاحتمال أن يكون ما وجد مثبتًا من كلامهم من إصلاح مَن وقف على كتبهم.

**الشيخ**: أول مرة أسمع هذا النص، أرسله لي وأنزله على صفحتك حتى يُستفاد منه.

(وَقَدْ قَالَ أَيْضًا فِي كِفَايَتِهِ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ). الذي هو سبط الخياط.

(مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو إِسْرَارُهَا بينهما، أَيْ: إِسْرَارُ الْبَسْمَلَةِ).

هنا في كلمة (بينهما) في نسخة من النسخ التي عليها خط ابن الجزري مكتوب فوق كلمة (بينهما) بخط رقيق، يعني بالريشة فوق السطر أي: السورتين، وروى عن أبي عمرو إسرارها بينهما أي: السورتين، بخط رقيق، هذا ليس كلام ابن الجزري؛ هذا الناسخ

**الطالب**: هذا فائدة النص؛ لأن لما الأئمة يصلوا في التراويح مثلًا عند جزء عم يخفون البسملة، أقول: لماذا يخفوا البسملة؟ كل القرّاء مشوا بالجهر، لماذا يخفوا؟ هذا دليل، في جزء النبأ هذا كنت أعترض وأقول: هذا قرآن وهذا قرأن لماذا يصير هكذا، هذا حجة لهم.

(قُلْتُ) أي: ابن الجزري.

(وَالَّذِي قَرَأْتُ بِهِ وَآخُذُ: السَّكْتُ عَنْ جَمِيعِ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ السَّكْتُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ سَكْتًا يَسِيرًا مِنْ دُونِ تَنَفُّسٍ قَدْرَ السَّكْتِ لِأَجْلِ الْهَمْزِ، عَنْ حَمْزَةَ وَغَيْرِهِ حَتَّى إِنِّي)

هذه لغة المجمع وليست لغتي.

**الطالب**: على اعتبار معنى حتى هذه عاطفة وكذا.

(حَتَّى أَنِّي أَخْرَجْتُ وَجْهَ حَمْزَةَ مَعَ وَجْهِ وَرْشٍ بَيْنَ سُورَتَيْ وَالضُّحَى، وَأَلَمْ نَشْرَحْ عَلَى جَمِيعِ مَنْ قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ مِنْ شُيُوخِي، وَهُوَ الصَّوَابُ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

الثَّالِثُ: أَنَّ كُلًّا مِنَ الْفَاصِلِينَ بِالْبَسْمَلَةِ، وَالْوَاصِلِينَ، وَالسَّاكِتِينَ إِذَا ابْتَدَأَ سُورَةً

مِنَ السُّوَرِ بَسْمَلَ بِلَا خِلَافٍ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، إِلَّا إِذَا ابْتَدَأَ بَرَاءَةٌ -كَمَا سَيَأْتِي-، سَوَاءٌ أَكَانَ الِابْتِدَاءُ عَنْ وَقْفٍ أَو قَطْعٍ).

**الطالب**: قوله: (حَتَّى إِنِّي أَخْرَجْتُ وَجْهَ حَمْزَةَ مَعَ وَجْهِ وَرْشٍ بَيْنَ سُورَتَيْ (الضُّحَى، وَأَلَمْ نَشْرَحْ) عَلَى ذلك يؤخذ منه: أن زمن السكت عن الهمز هو نفسه زمن السكت بين السورتين.

(أَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ فَصَلَ بِهَا؛ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ أَلْغَاهَا؛ فَلِلتَّبَرُّكِ وَالتَّيَمُّنِ، وَلِمُوَافَقَةِ خَطِّ الْمُصْحَفِ الكريم؛ لِأَنَّهَا عِنْدَ مَنْ أَلْغَاهَا إِنَّمَا كُتِبَتْ لِأَوَّلِ السُّورَةِ تَبَرُّكًا، وَهُوَ لَمْ يُلْغِهَا فِي حَالَةِ الْوَصْلِ إِلَّا لِكَوْنِهِ لَمْ يَبْتَدِئْ، فَلَمَّا ابْتَدَأَ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِهَا؛ لِئَلَّا يُخَالِفَ الْمُصْحَفَ وَصْلًا وَوَقْفًا، فَيَخْرُجُ عَنِ الْإِجْمَاعِ، فَكَأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ كَهَمَزَاتِ الْوَصْلِ -تُحْذَفُ وَصْلًا وَتُثْبَتُ ابْتِدَاءً-؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ خِلَافٌ فِي إِثْبَاتِ الْبَسْمَلَةِ أَوَّلَ الْفَاتِحَةِ؛ سَوَاءٌ أُوصِلَتْ بِسُورَةِ النَّاسِ قَبْلَهَا أَوِ ابْتُدِئَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا وَلَوْ وُصِلَتْ لَفْظًا فَإِنَّهَا مُبْتَدَأٌ بِهَا حُكْمًا؛ وَلِذَلِكَ كَانَ الْوَاصِلُ هُنَا حَالًّا مُرْتَحِلًا.

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْخَرَقِيُّ عَنِ ابْنِ سَيْفٍ، عَنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ وَرْشٍ أَنَّهُ تَرَكَ الْبَسْمَلَةَ أَوَّلَ الْفَاتِحَةِ؛ فَالْخَرَقِيُّ هُوَ شَيْخُ الْأَهْوَازِيِّ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْقَاسِمِ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْأَهْوَازِيِّ؛ وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ عَنْ وَرْشٍ، بَلِ الْمُتَوَاتِرُ عَنْهُ خِلَافُهُ). ٥٨:٠٠

**الطالب**: الصفحة التي قبلها في الفقرة الأخيرة (أَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ فَصَلَ بِهَا فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ أَلْغَاهَا؛ فَلِلتَّبَرُّكِ وَالتَّيَمُّنِ وَلِمُوَافَقَةِ خَطِّ الْمُصْحَفِ الكريم) هذه العبارة كيف يلغي البسملة ويقول: للتبرك والتيمن في المصحف؛ لأنها عند مَن ألغاها كُتبت له أول السورة تبركًا، هل التبرك والتيمن هل تكون مكتوبة فقط ولا قراءة؟

**الطالب**: إذا بدأ جاء بها للتبرك والتيمن.

**الطالب**: إذا ابتدأ بسورة من السور بسمل بها، طيب هذا يسوغ على الذين يبسملون بين السورتين، فكيف يسوغ على الذين لا يبسملون؟ قال: للتبرك والتيمن.

في حالة البدء يبسمل للتبرك والتيمن، لأنه إذا ألغاها بين السورتين، مثل حمزة مثلًا، إذا بدأ بها فيكون للتبرك.

**الشيخ**: طبعًا هنا (وما رواه الخرقي) فهذا للشيخ الأهوازي، أيضًا الروذباري نقل أيضًا أقرأه أبو علي الأهوازي في هذا، حتى أقرأه، يقول الروذباري: أقرأني أبو علي الأهوازي عن عبد الله بن مالك عن الأزرق بترك التسمية في أول فاتحة الكتاب، ولم يكن [الموجز] عندي فأوثق منه هذا النص، لا أدري موجود في [الموجز] أم لا؟

(قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي كِتَابِهِ الْمُوجَزُ: اعْلَمْ أَنَّ عَامَّةَ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ مَشْيَخَةِ الْمِصْرِيِّينَ رَوَوْا أَدَاءً عَنْ أَسْلَافِهِمْ، عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنْ وَرْشٍ أَنَّهُ كَانَ يَتْرُكُ الْبَسْمَلَةَ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ إِلَّا فِي أَوَّلِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ يُبَسْمِلُ فِي أَوَّلِهَا؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ الْقُرْآنِ، فَلَيْسَ قَبْلَهَا سُورَةٌ يُوصَلُ آخِرُهَا بِهَا. هَكَذَا قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ خَاقَانَ، وَابْنِ غَلْبُونَ، وَفَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَحَكَوْا ذَلِكَ عَنْ قِرَاءَتِهِمْ مُتَّصِلًا، وَانْفَرَدَ صَاحِبُ [الْكَافِي] بِعَدَمِ الْبَسْمَلَةِ لِحَمْزَةَ فِي ابْتِدَاءِ السُّوَرِ سِوَى الْفَاتِحَةِ).

**الطالب**: في منتصف الفقرة الأخيرة (يخرج عن الإجماع فكأن..)؟

**الشيخ**: فكأن ذلك عنده، لا.

**الطالب**: فكان.

**الشيخ**: عندي فكأن ذلك، أما فكان ذلك عنده فلا.

**الطالب**: يصح الوجهان؟

**الشيخ**: نحن هنا للمدارسة، وانفرد صاحب الكافي حتى الأهوازي ذكر ذلك.

(وَانْفَرَدَ صَاحِبُ [الْكَافِي] بِعَدَمِ الْبَسْمَلَةِ لِحَمْزَةَ فِي ابْتِدَاءِ السُّوَرِ سِوَى الْفَاتِحَةِ).

يعني لا يُبسمِل إلا في الفاتحة، مثل الذي رواه الأهوازي عن الخرقي عن ورش، على ترك البسملة، وهذا بعدم البسملة سوى الفاتحة.

**الطالب**: واستثنى كل القرآن عند الخرقي.

**الشيخ**: هنا (وَانْفَرَدَ صَاحِبُ [الْكَافِي] بِعَدَمِ الْبَسْمَلَةِ لِحَمْزَةَ فِي ابْتِدَاءِ السُّوَرِ سِوَى الْفَاتِحَةِ)، إلا الفاتحة لا يُبسمِل فيها، أين الاختلاف؟ هو حمزة لا يُبسمل بين السورتين، أم في حالة الابتداء، في ابتداء السور.

(وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ وَلَدُهُ أَبُو الْحَسَنِ شُرَيْحٌ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ الْبَاذِشِ مِنْ أَنَّهُ مَنْ كَانَ يَأْخُذُ لِحَمْزَةَ بِوَصْلِ السُّورَةِ بِالسُّورَةِ لَا يَلْتَزِمُ بِالْوَصْلِ أَلْبَتَّةَ، بَلْ آخِرُ السُّورَةِ عِنْدَهُ كَآخِرِ آيَةٍ، وَأَوَّلُ السُّورَةِ الْأُخْرَى كَأَوَّلِ آيَةٍ أُخْرَى).

نسيت أشير في أي نسخة موجودة، (بل آخر سورة عنده كأخر آية، وأول السورة الأخرى) هنا سقَط، وانفرد صاحب [الكافي] قبل نهايتها بسطر ونصف، في المراجعة ورجعت ووجدت هنا سقط نص، كلمتان أو ثلاث كلمات، لكن نسيت شرح النص، عندك النسخة الثانية، وانفرد صاحب الكافي، قبل نهاية الفقرة بسطرين. إشارة النص إليها.

**الشيخ**: بل آخر...

**الطالب**: بل آخر السورة عنده كآخر آيةٍ، وأول السورة عنده كأول آيةٍ أخرى.

**الشيخ**: أنا نسيت هذه النسخة، إذًا تُراجع النسخة.

**الطالب**: معنى ذلك أنه يقول: أن حمزة ما عنده شأن يسكت ويأخذ نفس بين الآيات، السور عنده كبين الآيات.

**الشيخ**: نعم.

(فَكَمَا لَا يَلْتَزِمُ لَهُ وَلَا لِغَيْرِهِ وَصْلَ الْآيَاتِ بَعْضِهِنَّ بِبَعْضٍ كَذَا لَا يَلْتَزِمُ لَهُ وَصْلَ السُّورَةِ حَتْمًا، بَلْ إِنْ وَصَلَ فَحَسَنٌ وَإِنْ تَرَكَ فَحَسَنٌ.).

**الطالب**: وهذا في جميع النسخ.

(قُلْتُ: حُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ حَمْزَةَ: الْقُرْآنُ عِنْدِي كَسُورَةٍ وَاحِدَةٍ. فَإِذَا قَرَأْتُ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فِي أَوَّلِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ أَجْزَأَنِي).

طبعًا هنا الإمام أبو معشر الطبري ذكر هذا الكلام عن حمزة، وعلَّق عليه وقال: لو فُرِضَ أن أحدًا من الخلق استطاع أن يقرأ من (بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين) إلى (من الجنة والناس) في نفس واحد، لكان هذا هو المقصود، لكن هذا ليس باستطاعة أحدٍ من الخلق"، فعلَّق عليه بكلام جيد.

(وَلَا حُجَّةَ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ كَلَامَ حَمْزَةَ يُحْمَلُ عَلَى حَالَةِ الْوَصْلِ لَا الِابْتِدَاءِ؛ لِإِجْمَاعِ أَهْلِ النَّقْلِ عَلَى ذَلِكَ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

**الطالب**: لماذا ابن الجزري رجح كلام حمزة، هل كان كلام حمزة جيدًا؟

**الشيخ**: عندكم ليس جيدا.

(الرَّابِعُ: لَا خِلَافَ فِي حَذْفِ الْبَسْمَلَةِ بَيْنَ الْأَنْفَالِ وَبَرَاءَةَ، عَنْ كُلِّ مَنْ بَسْمَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ. وَكَذَلِكَ فِي الِابْتِدَاءِ بِبَرَاءَةَ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَمِمَّنْ حَكَى بِالْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ، وَابْنُ الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ، وَمَكِّيٌّ،

وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ الَّذِي لَا يُوجَدُ نَصٌّ بِخِلَافِهِ، وَقَدْ حَاوَلَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ الْبَسْمَلَةِ فِي أَوَّلِهَا.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ: إِنَّهُ الْقِيَاسُ، قَالَ: لِأَنَّ إِسْقَاطَهَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِأَنَّ بَرَاءَةَ نَزَلَتْ بِالسَّيْفِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْطَعُوا بِأَنَّهَا سُورَةٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا دُونَ الْأَنْفَالِ، فَإِنْ كَانَ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي السَّيْفِ؛ فَذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِمَنْ نَزَلَتْ فِيهِ، وَنَحْنُ إِنَّمَا نُسَمِّي لِلتَّبَرُّكِ، وَإِنْ كَانَ إِسْقَاطُهَا لِأَنَّهُ لَمْ يُقْطَعْ بِأَنَّهَا سُورَةٌ وَحْدَهَا، فَالتَّسْمِيَةُ فِي أَوَائِلِ الْأَجْزَاءِ جَائِزَةٌ. وَقَدْ عُلِمَ الْغَرَضُ بِإِسْقَاطِهَا، فَلَا مَانِعَ مِنَ التَّسْمِيَةِ.

قُلْتُ: لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: يُمْنَعُ تظَاهِرِ النُّصُوصِ،

يعني يمنع ذلك تظاهر النصوص

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ: فَأَمَّا بَرَاءَةٌ: فَالْقُرَّاءُ مُجْمِعُونَ عَلَى تَرْكِ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَنْفَالِ بِالْبَسْمَلَةِ. وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الْبَسْمَلَةِ فِي أَوَّلِهَا فِي حَالَ الِابْتِدَاءِ بِهَا سِوَى مَنْ رَأَى الْبَسْمَلَةَ فِي حَالِ الِابْتِدَاءِ بِأَوْسَاطِ السُّوَرِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِهَا مِنْ أَوَّلِ بَرَاءَةَ عِنْدَ مَنْ جَعَلَهَا وَالْأَنْفَالَ سُورَةً وَاحِدَةً، وَلَا يُبْتَدَأُ بِهَا فِي قَوْلِ مَنْ جَعَلَ عِلَّةَ تَرْكِت، يحطبة فِي أَوَّلِهَا أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي السَّيْفِ.

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ بْنِ شَيْطَا: وَلَوْ أَنَّ قَارِئًا ابْتَدَأَ قِرَاءَتَهُ مِنْ أَوَّلِ التَّوْبَةِ فَاسْتَعَاذَ وَوَصَلَ الِاسْتِعَاذَةَ بِالتَّسْمِيَةِ مُتَبَرِّكًا بِهَا، ثُمَّ تَلَا السُّورَةَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَرَجٌ -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى-، كَمَا يَجُوزُ لَهُ إِذَا ابْتَدَأَ مِنْ بَعْضِ سُورَةٍ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْمَحْذُورُ أَنْ يَصِلَ آخِرَ الْأَنْفَالِ بِأَوَّلِ بَرَاءَةَ، ثُمَّ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِالْبَسْمَلَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِدْعَةٌ وَضَلَالٌ وَخَرْقٌ لِلْإِجْمَاعِ، وَمُخَالِفٌ لِلْمُصْحَفِ.

قُلْتُ: وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ لَهُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْبَسْمَلَةِ (أَوَّلَهَا) أَنَّهُ خَرْقٌ لِلْإِجْمَاعِ وَمُخَالِفٌ لِلْمُصْحَفِ، وَلَا تُصَادَمُ النُّصُوصُ بِالْآرَاءِ)؛ هذه قاعدة.

(وَمَا رَوَاهُ الْأَهْوَازِيُّ فِي كِتَابِهِ [الاتضَاحُ]، عَنْ أَبِي بَكْرٍ مِنَ الْبَسْمَلَةِ (أَوَّلَهَا) فَلَا يَصِحُّ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شَرِّ الِابْتِدَاعِ.)

نقف على الخامس -إن شاء الله-، ونبدأ به الحصة القادمة حتى لا نطيلَ عليكم، وعلى الأخوة الحضور، والحصة القادمة -إن شاء الله- نُكمِل حتى نهاية الباب.

نسأل الله القبول، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتنا وحسناتكم وحسنات مَن يسمع وحسنات مَن كان السبب في هذا.

**الطالب**: أول البسملة، صفحة كم؟

**الطالب**: ٥٩.

**الطالب**: الكلام على ذلك في فصول: الأول بين السورتين، وبعدها الثاني: قال: في فصول الثالث والرابع، قال بعد التنبيهات: أولها وثانيها، ما قال ثالثها،

**الشيخ**: التنبيهات داخلة في الثاني.

**الطالب**: قال أولها ثم قال: ثانيها.

**الشيخ**: قال: تنبيهان بالنون، وذكر أي نسخة؟

**الطالب**: قال الأول والثاني ثم سكت، الثالث هو الفصل الثالث.

**الشيخ**: ثانيها هو الثاني التنبيهات، هنا نراجع عليها هل هي تنبيهان أو تنبيهات.

٨٠♦٥٣



# الدرس الثاني والأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، مسّاكم الله جميعًا بكل خير، الإخوة الكرام، نواصل قراءة كتاب [النشر] في القراءات العشر، ونعلق عليه بما يفتح الله.

نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يفتح علينا وعليكم في العلم، وبالذات علم القرآن، وعلم السنة، ويجعل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كل ما يعلمنا إياه يجعله حجةً لنا لا علينا.

اللهم اجعل عملنا خالصًا لوجهك الكريم، واجعل علمنا حجةً لنا يوم القيامة، وانفع به والدينا، ومشايخنا.

اللهم اجعل كل ما نقوله خالصًا لوجهك الكريم، وكل ما نجتهد فيه مما يقبل الاجتهاد؛ فهو خالصٌ لوجهك الكريم، وتجاوز عنا في ما أخطأنا فيه، وفيما لم نفهمه، وقلنا فيه برأينا، وإن كنا -ولله الحمد والمنَّة- لا نقول شيئًا إلا وعندنا من العلماء السابقين من سبقنا إليه، فنحن متبعون له، ولا نعلم مسألةً خالفنا فيها أحدًا من العلماء، بل عِلمُنا هو اختيار ما نراه صوابًا من كلام العلماء، فقد يقول الإمام ابن الجزري كلامًا، ويقول الإمام الداني كلامًا آخرَ، فنحن نختار ما نراه الأقرب من كلام أحد الشيخيْن، أما أننا نقول رأيًا أو كلامًا اجتهادًالم يسبقنا أحدٌ إليه؛ فمعاذ الله أن نكون من أولئك.

اللهم اجعل قولنا وعملنا خالصًا لوجهك الكريم، وجازِ اللهم مشايخنا عنا خير الجزاء، مشايخنا الذين علمونا، ومشايخنا الأئمة الذين نتعلم من كتبهم، فهؤلاء لهم الحق علينا كحقهم أو كحق والدينا علينا.

رحم الله الأموات وأطال الله عمر الباقين، ونفع بهم الإسلام والمسلمين.

وقفنا عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو في صفحة (٣/ ٦٧٠) طبعة المجمع.

❁ **قال ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

((الْخَامِسُ) يَجُوزُ فِي الِابْتِدَاءِ بِأَوْسَاطِ السُّوَرِ مُطْلَقًا سِوَى (بَرَاءَةَ) الْبَسْمَلَةُ وَعَدَمُهَا لِكُلٍّ مِنَ الْقُرَّاءِ تَخْيِيرًا. وَعَلَى اخْتِيَارِ الْبَسْمَلَةِ جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ،)

**تخييرًا**: معناها أنها ليست روايةً وإنما هو اختيارٌ منهم.

**وجمهور العراقيين** هم: سبط الخياط، وأبو الكرم، وهؤلاء العلماء.

(وَعَلَى اخْتِيَارِ عَدَمِهَا جُمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ وَأَهْلُ الْأَنْدَلُسِ،)

**جمهور المغاربة** مثل: الهادي، ابن سفيان، والكامل.

**والأندلس**: الشيخ الداني ومدرسته (د٩:٤).

(وقَالَ ابْنُ شَيْطَا عَلَى أَنَّنِي قَرَأْتُ عَلَى جَمِيعِ شُيُوخِنَا فِي كُلِّ الْقِرَاءَاتِ عَنْ جَمِيعِ الْأَئِمَّةِ الْفَاصِلِينَ بِالتَّسْمِيَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ، وَالتَّارِكِينَ لَهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِمْ بِالِاسْتِعَاذَةِ).

**يعني**: اعلم أني قرأت على جميع شيوخنا بالاستعاذة.

(مَوْصُولَةً بِالبسْمِلةِ مَجْهُورًا بِهِمَا).

**أي**: بالاستعاذة، والبسملة.

(سَوَاءٌ كَانَ الْمَبْدُوءُ بِهِ أَوَّلَ سُورَةٍ، أَوْ بَعْضَ سُورَةٍ، قَالَ أي: ابن شيطا: وَلَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ قَرَأَ عَلَى شُيُوخِهِ إِلَّا كَذَلِكَ. انْتَهَى.

وَهُوَ نَصٌّ أي كلام الشيخ: ابن شيطا فِي وَصْلِ الِاسْتِعَاذَةِ بِالْبَسْمَلَةِ -كَمَا سَيَأْتِي-، وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ فِي " الْجَامِعِ ": وبغير بَسْمَلَةٍ ابتدأت رءوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذاهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع من التَّسمية).

طبعا هنا في جميع نسخ [النشر]: (وقال ابن فارس في "الجامع") والمعروف في كتب ابن الجزري أو مصادر ابن الجزري ابن فارس هو صاحب كتاب [الجامع]، و [التبصرة]، لكن هذا النص لم يصلنا أو ليس موجودًا في كتاب الجامع لابن فارس الذي طُبع وحُقِّق، وكما قلت النسخ كلها ابن فارس، لكن الدكتور أيمن، والدكتور خالد - حفظهم الله - حذفا كلمة (وقال ابن فارس) وكتبا بدلًا منه (وقال الداني)؛ لأن النص موجود في [جامع البيان] (وقال ابن فارس) في جميع النسخ (ابن فارس).

الإخوان الذين حققوا أو اعتنوا ب [النشر] جعل ابن فارس سهوًا من المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكتبوا بدلًا منه الداني، وهذا النص موجود في [جامع البيان] -كما قلنا وذكرنا سابقًا- نصُّ ابن فارس لم أقف عليه في النسخة التي لدي من الجامع، وأيضًا ليست في التبصرة لابن فارس، ويظهر أنه سبق قلم أو سهوٌ من المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فبدلا من أن يكتب (الداني) كتب (ابن فارس)، لكن الإشكال أننا لا نغير في النَّص.

الدكتور أيمن والدكتور خالد غيَّرا في المتن، وابن الجزري لم يقل: (وقال الداني في الجامع) حتى وإن كان أخطأ.

**وقال الشيخ ابن القاضي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **ناقلًا عن المنطوري:** ذهب أبو داود -من أصحاب الداني هو (أبي داود ابن أبي نجاح)- إلى اختيار البسملة في أوائل الأجزاء، وقال في الطُرَر على [جامع البيان]، يعني (عنده مؤلف عمل له طُرر يعني: تعليقات) قال: وأنا أختار الابتداء بالبسملة بعد الاستعاذة في أوائل الأجزاء وغيرها.

طبعًا هنا الشيخ الجزري يقول: (وقال ابن فارس في [الجامع] وبغير بسملةٍ) الموجود هناك في الجامع (بغير تسميةٍ)، وهذا النص أيضًا ذكره الإمام الداني في كتابه (إيجاز البيان).

**نعود إلى كلام الشيخ ابن الجزري يقول:** (**وَقَالَ مَكِّيٌّ فِي تَبْصِرَتِهِ: فَإِذَا ابْتَدَأَ الْقَارِئُ بِغَيْرِ أَوَّلِ سُورَةٍ عَوَّذَ فَقَطْ**).

يعني: تعوذ.

(**هَذِهِ عَادَةُ الْقُرَّاءِ، ثُمَّ قَالَ: وَبِتَرْكِ التَّسْمِيَةِ فِي أَوَائِلِ السُّوَرِ قَرَأْتُ، وَقَالَ ابْنُ الْفَحَّامِ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ - يَعْنِي ابْنَ نَفِيسٍ - أَوَّلَ حِزْبِي مِنْ وَسَطِ سُورَةٍ، فَبَسْمَلْتُ، فَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيَّ وَأَتْبَعْتُ ذَلِكَ**).

**يعني:** وأتبعت ذلك قائلًا له:

(**هَلْ آخُذُ ذَلِكَ عَنْهُ عَلَى طَرِيقِ الرِّوَايَةِ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتَ التَّبَرُّكَ، ثُمَّ مَنَعَنِي بَعْدَ ذَلِكَ،**).

طبعًا هنا في طبعة المجمع سقطت عبارة (ثم منعني بعد ذلك)؛ وهذا السقط من المجمع، أما النسخة التي أعطيت لهم فيها النص كما هو (ثم منعني بعد ذلك)، ونحاول في هذه -كما جرينا على العادة-: السقط الذي كان سببه المحقق سيذكر، والذي كان سببه المجمع سيذكر، فهذه العبارة (ثم منعني بعد ذلك)

موجودة في الأصل الذي أعطي لطبعة المجمع.

(وَقَالَ: أَخَافُ أَنْ تَقُولَ رِوَايَةً، قَالَ: وَقَرَأْتُ بِذَلِكَ عَلَى غَيْرِهِ، فَقَالَ: مَا أَمْنَعُ، وَأَمَّا قَرَأْتُ بِهَذَا فَلَا. انْتَهَى، وهو صريح في منعه رواية).

طبعًا هنا في طبعة الدكتور أيمن بعد قوله (فقال) قال: أما التبرك، فوضعها في المتن، وقال تكملةٌ من [التجريد]، وكما قلنا: هذا المنهج ابن الجزري ينقل عن [التجريد] -أي نعم-، لكنه ينقل بتصرف، فإذا كان صاحب الكتاب ينقل بتصرف؛ لا يحق لأحدٍ أن يُدخل فيه ما تركه عمدًا.

**فقال: ما أمنع، وأما قرأت بهذا فلا**: إذًا هذا معناه أنه اختيارٌ له، واستدركه في الأخير، فقال: لا أمنع حتى لا تقول: إني رويتها عن مشايخي، وإنما هو اختيارٌ منه.

(وقال الداني في جامعه: وبغير تسمية ابتدأت رءوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكُل، وهو الذي أختار، ولا أمنع من التسمية).

وهذا نفس النص الذي نقلوه قبل قليل عاد لنفس النص، وهذا يدل على أن (وقال: ابن فارس)، وربما سبق قلم من الشيخ أو يدل على أنه لابن فارس في الجامع نسخة وقعت له، وإلا النصان قريبان من بعض، ربما النص في صفحةٍ واحدة أو ورقةٍ واحدة من المخطوط؛ وهذا مظنة أنه ما يكون هناك سهوٌ، -والله أعلم-.

((قُلْتُ): وَأَطْلَقَ التَّخْيِيرَ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا: أَبُو مَعْشَرٍ الطَّبَرِيُّ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ، وَأَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي " التَّيْسِيرِ "، وَمِنْهُمْ مِنْ ذَكَرَ الْبَسْمَلَةَ وَعَدَمَهَا عَلَى وَجْهٍ آخَرَ وَهُوَ التَّفْصِيلُ، فَيَأْتِي بِالْبَسْمَلَةِ عَمَّنْ فَصَلَ بِهَا بَيْنَ السُّورَتَيْنِ: كَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَيَتْرُكُهَا عَمَّنْ لَمْ يَفْصِلْ بِهَا كَحَمْزَةَ وَخَلَفٍ وَهُوَ اخْتِيَارُ سِبْطِ الْخَيَّاطِ وَأَبِي عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيِّ بْنِ الْبَاذِشِ، يُتْبِعُونَ وَسَطَ السُّورَةِ بِأَوَّلِهَا).

وطبعًا أبو جعفر ابن الباذش ليس من أسانيده، يعني: ليس من أصوله، وهذا – إن شاء الله – سنركز عليه عندما نبدأ في الحروف، سنبين – إن شاء الله – عندما تأتينا نصوص – بإذن الله تعالى –؛ حتى يُستفاد منها، وهي مهمة جدًا، سنبين عندما يذكر أسماء مثل هذه: وأبي جعفر ابن الباذش، ويدخله ضمن الذين ليس من أصوله، نشير إلى ذلك.

لماذا؟ حتى لا يأتي واحد ويقول: أنا أقرأ بهذا على مذهب أبي جعفر ابن الباذش، ويجعله من طرق [النشر]، وهو ليس من طرقه.

**الطالب**: وكان شيخا في النحو؟

**الشيخ**: نعم، وإن كان شيخًا في النحو أكثر منه في القراءات.

(وَقَدْ كَانَ الشَّاطِبِيُّ يَأْمُرُ بِالْبَسْمَلَةِ بَعْدَ الِاسْتِعَاذَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)، وَقَوْلِهِ: (إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ) وَنَحْوِهِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْبَشَاعَةِ، وَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ أَبُو الْجُودِ غِيَاثُ بْنُ فَارِسٍ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ مَكِّيٍّ فِي غَيْرِ " التَّبْصِرَةِ ".

(قُلْتُ): وَيَنْبَغِي قِيَاسًا أَنْ يُنْهَى عَنِ الْبَسْمَلَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ).

**قلت**: أي: ابن الجزري.

على القياس عندما تقول ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ قياسًا على البسملة في قوله تعالى: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ﴾ يعني لا تقل: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ﴾؛ لأن الشيطان جنب الرحيم معًا.

(وَقَوْلِهِ: لَعَنَهُ اللهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِلْبَشَاعَةِ أَيْضًا).

لا تقول (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَعَنَهُ اللهُ) لا يكون الضمير يعود على الرحيم.

((السَّادِسُ) الِابْتِدَاءُ بِالْآيِ وَسَطَ بَرَاءَةَ قَلَّ مَنْ تَعَرَّضَ لِلنَّصِّ عَلَيْهَا، وَلَمْ أَرَ فِيهَا نَصًّا لِأَحَدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ: التَّخْيِيرُ فِيهَا، وَعَلَى جَوَازِ الْبَسْمَلَةِ فِيهَا نَصَّ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ فِي كِتَابِهِ " جَمَالُ الْقُرَّاءِ " حَيْثُ قَالَ: أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ بِغَيْرِ خِلَافٍ أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً) وَفِي نَظَائِرِهَا مِنَ الْآيِ، وَإِلَى مَنْعِهَا جَنَحَ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَعْبَرِيُّ، فَقَالَ رَادًّا عَلَى السَّخَاوِيِّ: إِنْ كَانَ نَقْلًا؛ فَمُسَلَّمٌ).

يعني هذا كلام السخاوي إن كان نقله من باب أنه نقله عن غيره كروايةٍ فمسلّم (وَإِلَّا) يعني لم يكن نقلًا يعني: كان مجرد اجتهادٍ من السخاوي.

(فَرَدٌّ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَفرِيعٌ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ وَتَصَادُمٌ لِتَعْلِيلِهِ. قُلْتُ: أي ابن الجزري وَكِلَاهُمَا يُحْتَمَلُ، والصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَرْكِ الْبَسْمَلَةِ فِي أَوْسَاطٍ غَيْرِ بَرَاءَةَ لَا إِشْكَالَ فِي تَرْكِهَا عِنْدَهُ فِي وَسَطِ بَرَاءَةَ، وَكَذَا لَا إِشْكَالَ فِي تَرْكِهَا فِيهَا عِنْدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى التَّفْصِيلِ، إِذِ الْبَسْمَلَةُ عِنْدَهُمْ فِي وَسَطِ السُّورَةِ تَبَعٌ لِأَوَّلِهَا، وَلَا تَجُوزُ الْبَسْمَلَةُ أَوَّلَهَا فَكَذَلِكَ وَسَطُهَا، وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْبَسْمَلَةِ فِي الْأَجْزَاءِ مُطْلَقًا، فَإِنِ اعْتَبَرَ بَقَاءَ أَثَرِ الْعِلَّةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا حُذِفَتِ الْبَسْمَلَةُ مِنْ أَوَّلِهَا، وَهِيَ نُزُولُهَا بِالسَّيْفِ: كَالشَّاطِبِيِّ، وَمَنْ سَلَكَ مَسْلَكَهُ لَمْ يُبَسْمِلْ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَبِرْ بَقَاءَ أَثَرِهَا، أَوْ لَمْ يَرَهَا عِلَّةً بَسْمَلَ بِلَا نَظَرٍ، -وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ-).

يعني مسألة اجتهادية. ١٥:٥٥

((السَّابِعُ) إِذَا فَصَلَ بِالْبَسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ أَمْكَنَ أَرْبَعَةَ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ- (أَوْلَاهَا)).

يعني هو أوْلى الأقوال.

(قَطْعُهَا عَنِ الْمَاضِيَةِ وَوَصْلُهَا بِالْآتِيَةِ.

وَالثَّانِي- وَصْلُهَا بِالْمَاضِيَةِ وَبِالْآتِيَةِ.

وَالثَّالِثُ- قَطْعُهَا عَنِ الْمَاضِيَةِ وَعَنِ الْآتِيَةِ.

وَهُوَ مِمَّا لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِي جَوَازِهِ إِلَّا مَا انْفَرَدَ بِهِ مَكِّيٌّ؛ فَإِنَّهُ نَصَّ فِي " التَّبْصِرَةِ " عَلَى جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ وَمَنْعِ الرَّابِعِ، وَسَكَتَ عَنْ هَذَا الثَّالِثِ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ شَيْئًا.

وَقَالَ فِي " الْكَشْفِ " مَا نَصُّهُ: إِنَّهُ أَتَى بِالْبَسْمَلَةِ عَلَى إِرَادَةِ التَّبَرُّكِ بِذِكْرِ اللهِ وَصِفَاتِهِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَإِثْبَاتِهَا لِلاستفْتَاحِ فِي الْمُصْحَفِ، فَهِيَ لِلابْتِدَاءِ بِالسُّورَةِ؛ فَلَا يُوقفُ عَلَى التَّسْمِيَةِ دُونَ أَنْ تُوصَلَ بِأَوَّلِ السُّورَةِ. انْتَهَى).

طبعًا في الكشف الجزء رقم ١ صفحة ١٣، ويظهر أن المؤلف فيما أرى - والله أعلم- أنه نقل النص بواسطة (الدر النثير) للمشابهة بينهما بحذف كلمة أسماء، يعني: في أسماء الله -تعالى- كلمة أسماء حذفت في قوله: بذكر أسماء الله -تعالى-.

طبعًا والصفات في أول الكلام (وإثباتها) للاستفتاح، طبعًا المشايخ كتبوها (ولإثباتها)، لا أدري أي النسخ التي اعتُبرت، مع أن وجود،عندك الدكتور عبدالرحمن (ولإثباتها) قال في الكشف ما نصه: أنه أوتي بالبسملة على إرادة التبرك بذكر الله، طبعًا كلام مكي بذكر أسماء الله، المالقي نقل: بذكر أسماء الله، وابن الجزري نقل: بذكر الله؛ فاحتمال أنه (ولإثباتها).

الذي في نسخ [النشر] (وإثباتها)، أما في مكي للاستفتاح، في [الكشف] (ولثباتها).

**الطالب**: (د ١٨:٢٠).

**الشيخ**: لا، الكشف المطبوع الذي حققه محي الدين: (ولثباتها)؛ فإذا تأكدت

منها وتفيدنا، -ربما السهو مني-، لكن الذي رجعت إليه [الكشف] (ولثباتها) والذي في [الكشف] (ولثباتها)، وابن الجزري هنا يقول (ولإثباتها)، وهذه العبارة هي أقرب لنص المالقي، -والله أعلم-.

(وَهُوَ صَرِيحٌ فِي اقْتِضَاءِ مَنْعِ الْوَجْهَيْنِ: الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ. وَهَذَا مِنْ أَفْرَادِهِ) يعني: انفرد به.

(-كَمَا سَنُوَضِّحُهُ فِي بَابِ التَّكْبِيرِ آخِرَ الْكِتَابِ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى-. وَالرَّابِعُ وَصْلُهَا بِالْمَاضِيَةِ وَقَطْعُهَا عَنِ الْآتِيَةِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْبَسْمَلَةَ لِأَوَائِلِ السُّوَرِ لَا لِأَوَاخِرِهَا، قَالَ: صَاحِبُ " التَّيْسِيرِ ": وَالْقَطْعُ عَلَيْهَا إِذَا وُصِلَتْ بِأَوَاخِرِ السُّوَرِ غَيْرُ جَائِزٍ.

تَنْبِيهَاتٌ

(أَوَّلُهَا) أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَطْعِ الْمَذْكُورِ هُوَ الْوَقْفُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّاطِبِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ، قَالَ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ: وَاخْتِيَارِي فِي مَذْهَبِ مَنْ فَصَّلَ أَنْ يَقِفَ الْقَارِئُ عَلَى آخِرِ السُّورَةِ وَيَقْطَعَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْتَدِئُ بِالتَّسْمِيَةِ مَوْصُولَةً بِأَوَّلِ السُّورَةِ الْأُخْرَى. انْتَهَى).١٩:٣٨

إذًا لأنه سيأتينا من قطعوا والذي يقطع، فغالبًا أن الشيخ مراده بالقطع هو: الوقف، وليس السكت.

**الطالب**: هل هناك لبس؟

**الشيخ**: هو ربما الذي لبس على الشيخين، والشيخ خالد، وعلى المتكلم ربما النص بحد ذاته حرفيًا في الداني.

طبعًا نحن نقدم كلام ابن الجزري -لا شك في ذلك-.

**الطالب**: (د ٣٧:٢٠).

**الشيخ**: يعني هذا ما ظن انهما نقلان مختلفان، والنص واحد، قد يكونان –كما قال– مصدرهم واحد، مثلًا: لو مقدمة كتاب الحاج ابن عمرو ابن ظافر المغازلي المنهاج لو قرأت مقدمته في الأسانيد، وفي التواريخ، وكله، طبق الأصل من غاية الاختصار، طبعًا هو عمرو ابن ظافر من طبقة شيوخ أبي العلى، لكن ابن العلى ما ذكر أنه أخذه من المالقي، لكن قد يكون مصدرهما واحد، –والله أعلم–.

وإلا لو رأينا هذا النص في كتاب المنهاج عمرو ابن ظافر ونفس الترتيب، ونفس المعلومات أخذها أبو العلاء نقول: أنه أخذها من المنهاج قد يكون أخذها من نفس المصدر الذي أخذ منه صاحب المنهاج –والله أعلم–.

المشكلة أننا نحكم بمنهجنا نحن في هذا العصر لا نحكم بمنهج العلماء في زمنهم، لا شك أن كل فترة من الفترات في طرائق تختلف في التأليف، يعني حتى الداني أنظر منهجه في التأليف مع منهج مكي مع منهج المشارقة الذي في ذلك الزمن، المناهج تختلف، فهذا قد يكون منهج ابن الجزري، –والله أعلم–.

(وَذَلِكَ أَوْضَحُ).

أي: أن المراد بالقطع هو الوقف.

(وَإِنَّمَا نَبَّهْتُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْجَعْبَرِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ السَّكْتُ الْمَعْرُوفُ، فَقَالَ فِي قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ: " فَلَا تَقِفَنَّ "، وَلَوْ قَالَ: فَلَا تَسْكُتَنَّ لَكَانَ أَسَدَّ).

طبعًا هنا دافع ابن المبارك عن الجعبري بما حاصله، وابن المبارك من علماء المغرب، والمغاربة لا شك أنهم أكثر اعتناءً واهتمامًا بالإمام الجعبري، ولا أستطيع أن أقول: إنهم أحسن فهمًا من المشارقة لكلام الجعبري، ولكن لا شك أنهم يفضلونهم.

(هذا في رأيي الشخصي -والله أعلم-) السبب الذي يجعل المغاربة يهتمون بالجعبري لأنه من الأئمة القلائل الذي أدخل العلوم المساعدة في كتبه، فالجعبري، يعني طالب القراءات لوحده لا يستفاد منه يستفيد منه فقط أن فلانًا قرأ وفلانًا قرأ، الجعبري لم يجعل كتابه بهذا، الجعبري جعل كتابه للرواية والدراية، والبلاغة، والصياغة الأداء، وصياغة الأسلوب هذا كله عند الجعبري جديدٌ في منهجية المشارقة في التأليف، ولهذا لما كان المغاربة أشد اعتناءً بالعلوم المساعدة الذي نسميه علوم الآلة (اللغة، والنحو،، الأصول وكذا كذا) لما كان اعتناؤهم شديدًا وكان العالم فيهم يتخرج عَلَمًا، يعني العالم في القراءات [أنا أتكلم عن هذا الزمن لا أتكلم عن هذا لكي لا تقول: من باب المحاباة، أتكلم عن علماء المغاربة ما بين القرن السابع الهجري إلى القرن الثاني عشر والثالث عشر ربما الآن لكن لا نعرف، لكن نحن نتكلم عن التراث] فلما كان علماء المغاربة يهتمون بعلوم الآلة ما وجدوا (حسب رأيي الشخصي) من يتأهل لأن تُدرس كتبه إلا الجعبري، وإلا لو أخذت أي كتاب من كتب القراءات: شروح الشاطبية وغيرها، حتى شرح أبو شامة، حتى شرح السخاوي؛ لو أخذته ما هو بذاك الصعوبة، فالعالم ير أنهم لا يضيعون الوقت في مثل.. لأنها أُلفت للمبتدئين، لكن العالم الحقيقي هو الذي يناقش الجعبري، ولهذا الحواشي على شرح الجعبري كثرت، فمعناه أن هذه عقول، يعني أنت عندما تجد كتابًا معينًا تكثر عليه الحواشي، العلماء – رحمة الله عليهم – الظن بهم أنهم ما يُضيعوا أوقاتهم في مسائل إلا وهي مسائل تحتاج إلى.. يعني أنظر إلى [الكشاف] للزمخشري – رحمة الله عليه – انظر إلى كم من الحواشي لولا أنه كتاب مهمٌ في بابه لما أقيمت عليه الحواشي.

فهو رد الشيخ هنا لا يقال نعم، السبب أني وجدت ابن المبارك يقول -دافع ابن المبارك عن الجعبري، وحاصله-: أن الجعبري أراد تأكيد المعنى بالنَّهي عن

الأضعف، الذي يُفهم النهي عن الأقوى بالأحرى من باب أوْلى، لا لينص على أن الموضع محل سكتٍ، ونظر بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ بخلاف قول الشاطبي، فإنه لا يلزم منه نفي السكت، يعني كلام الشاطبي لا يلزم منه أنه نفى السكت، وكلام يُطرب -لا شك في ذلك-.

**الطالب**: هل هذه صنعة القارئ؟

**الشيخ**: نعم، هذه صنعة القارئ؛ مهمة القارئ أو طالب علم القراءات أن يعرف أن هذه الكلمة فيها قراءة أو ما فيها قراءة، قراءة صحيحة، أو قراءة غير صحيحة، لكن عندما تأتي إلى باب الدراية رواية واحدة لا تكفي، يعني مثل: الفرق بين طالب ختم بالقراءة السبع أو بالقراءة العشر من طريق الطيبة، وحافظ الطيبة وحافظ الشاطبية، لكن عندما تقول له: اشرح لي؟

هو يعرف أن هذه القراءة فيها كلمة، فيها كذا، فيها كذا، وعندما يشرح مثلًا إذا لم يكن باللغة العربية سيكون أسلوبه غير، إذا لم يكن في البلاغة شرح الأبيات، إعرابها، وهذه ليست من مهمات القارئ، لكنها من مكملات القارئ -لا شك في ذلك-، لهذا تجد العلماء الكبار: السخاء، أبو شامة وغيرهم يعتنون بالإعراب، صحيح أن بعضهم بالغ فيه لكن بعضهم لم يبالغ فيه، لماذا؟

حتى الطالب بتدرب، لكن من الأشياء التي أحيانًا نأسف عليها، أنك تحضر مناقشة دكتوراه: دكتور في اللغة العربية، دكتور في القراءات وهو يَلْحَن، عيب -لا شك أنها عيب-، ولهذا هي علوم مكملة لبعضها، لكن لو أردنا التخصص فقط، قراءات يكفيني أن أعرف هذه الكلمة فيها قراءة أو ليس فيها قراءة، لكن العلماء تخطَّوْا هذه، شراح الكتب، ومؤلفو الكتب تخطَّوْا هذه، وإلا سهلٌ أنك تذكر لي قرأ فلان يعني مثل تأليف الإمام الذهبي في القراءات السبع.

(التلويح) اعتقد الذي حققه زميلنا الدكتور يوسف رداد، أي واحد يستطيع أن يؤلفه، على قول قريبتنا العجوز عمرها ٩٠ سنة رأت كتابًا واحدًا من المشايخ ألف كتاب وينقل، قال ابن كثير: كذا، وقال فلان كذا، وقال الشيخ الأمين كذا فقط، وما يعلق، فقالت لي: هذا هو التأليف؟ قلت: نعم، مكتوب عليه أنه تأليفه، قالت لي: أنا أقدر أؤلف إذا كان هذا هو التأليف.

فهذا كتاب (التلويحات) سهل، (كلمة ورد غطاها)، مالك يقرأ فلان كذا كذا، لكن العلماء لا يُضيِّعون وقتهم في هذا، هذا باب الرواية لكن العلماء يبحثون في باب الدراية، ولا شك أن علماء القراءات -بحد ذاتها-: مهمة للمفسر، ومهمة للفقيه، ومهمة للنحو.

**الطالب**: (د ٢٩: ٥١).

**الشيخ**: طالب علم القراءات لا يحتاج أبدًا لأن يعرف: أن المبتدأ مرفوع والخبر مرفوع، ولا يحتاج أن يعرف: ضرب زيدٌ عمرًا، لكن عيبا أن يكون واحد قراءات ولا يعرف: ضرب زيدٌ...، هو لا يحتاج أي شيء إلا أن مالكا قرأ فلان وفلان بكذا، (الأرحام) قرأ فلان وفلان بكذا، يعني هذه مهمة القارئ؛ حتى يكون قارئًا ومقرئا لابد أن يعرف هذا النوع من العلم، أما ما زاد عن ذلك، هل نقول مثلًا لطالب القراءات لابد أن تعرف آراء العلماء معنى (يطهُرن، ويطهرن)؟

ما علاقة (يطْهُرن، ويطَهْرن)، مهمته أن يقول لنا هذه (يطْهُرن) فيها كذا قراءة، وهذه (يطَهْرن) فيها كذا قراءة.

هل نلزم طالب علم القراءات بأن يقول (**وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**) ما إعراب تساءلون، والأرحامَ، والأرحامِ؟ لكنه عيب أن لا يعرفها.

الإمام ابن الجزري – رحمه الله عليه – عندما جاء يتكلم عن خلط الطرق،

الخلط، والتلفيق، ما قدر أن يقول أنه حرام، لكن ماذا قال؟

بالنسبة لها من القراءات معيب، عيب في الرواية لكن حرام؟ ليس حراما، لكن كذب؟ ليس كذبا، كله في النهاية يصب على أنه قرآن كريم، كلام الله عَزَّوَجَلَّ.

لما تكلمت عن الجعبد هذا من هذه الناحية، من ناحية باب الدراية، وإلا الرواية العلماء كلهم على رتبة واحدة، ليس فقط العلماء، ونحن طلاب العلم الصغار الذين في تخصص القراءات مثلنا مثلهم، لكن هم تميزوا بالرواية.

**❁ قال الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن نقل كلام الجعبري:**

(وَذَلِكَ وَهْمٌ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ أَحَدٌ إِلَيْهِ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ السَّخَاوِيِّ، حَيْثُ قَالَ: فَإِذَا لَمْ يَصِلْهَا بِآخِرِ سُورَةٍ جَازَ أَنْ يَسْكُتَ عَلَيْهَا، فَلَمْ يَتَأَمَّلْهُ، وَلَوْ تَأَمَّلَهُ لَعَلِمَ أَنَّ مُرَادَهُ بِالسَّكْتِ والْوَقْفُ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ: اخْتَارَ الْأَئِمَّةُ لِمَنْ يَفْصِلُ بِالتَّسْمِيَةِ أَنْ يَقِفَ الْقَارِئُ عَلَى أَوَاخِرِ السُّوَرِ، ثُمَّ يَبْتَدِئُ بِالتَّسْمِيَةِ.

(ثَانِيهَا) تَجُوزُ الْأَوْجُهُ الْأَرْبَعَةُ فِي الْبَسْمَلَةِ مَعَ الِاسْتِعَاذَةِ مِنَ الْوَصْلِ بِالِاسْتِعَاذَةِ وَالْآيَةِ، وَمَنْ قَطَعَهَا عَنْ الِاسْتِعَاذَةِ وَالْآيَةِ، وَمَنْ قَطَعَهَا عَنِ الِاسْتِعَاذَةِ وَوَصَلَهَا بِالْآيَةِ، وَمَنْ عَكَسَهُ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ فِي الِاسْتِعَاذَةِ، وَإِلَى قَوْلِ ابْنِ شَيْطَا فِي الْفَصْلِ الْخَامِسِ قَرِيبًا فِي قَطْعِهِ بِوَصْلِ الْجَمِيعِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَقَالَ ابْنُ الْبَاذِشِ: إِنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْجَمِيعِ أَشْبَهُ بِمَذْهَبِ أَهْلِ التَّرْتِيلِ.

(ثَالِثُهَا) إِنَّ هَذِهِ الْأَوْجُهَ وَنَحْوَهَا الْوَارِدَةَ عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ، إِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِهَا مَعْرِفَةُ جَوَازِ الْقِرَاءَةِ بِكُلٍّ مِنْهَا عَلَى وَجْهِ الْإِبَاحَةِ -لَا عَلَى وَجْهِ ذِكْرِ الْخُلْفِ-، فَبِأَيِّ وَجْهٍ قُرِئَ مِنْهَا جَازَ، وَلَا احْتِيَاجَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ إِذَا قُصِدَ اسْتِيعَابُ الْأَوْجُهِ حَالَةَ الْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ. وَكَذَلِكَ سَبِيلُ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ مِنَ الْوَقْفِ بِالسُّكُونِ وَبِالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ، وَكَالْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ فِي الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَقْفًا إِذَا

كَانَ أَحَدُهُمَا حَرْفَ مَدٍّ أَوْ لِينٍ، وَكَذَلِكَ كَانَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ لَا يَأْخُذُ مِنْهَا إِلَّا بِالْأَصَحِّ الْأَقْوَى، وَيَجْعَلُ الْبَاقِي مَأْذُونًا فِيهِ، وَبَعْضٌ لَا يَلْتَزِمُ شَيْئًا، بَلْ يَتْرُكُ الْقَارِئَ يَقْرَأُ مَا شَاءَ مِنْهَا، إِذْ كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ مَأْذُونٌ فِيهِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، وَكَانَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا يَرَى أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَوْجُهِ عَلَى وَجْهٍ آخَرَ، فَيَقْرَأُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا فِي مَوْضِعٍ وَبِآخَرَ فِي غَيْرِهِ؛ لِيَجْمَعَ الْجَمِيعَ الْمُشَافَهَةُ، وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا).

طبعًا في نسختين مهمتين، وكذا في بعض (أشياخنا)، وغالبية النسخ (أصحابنا) بدل (أشياخنا)، أما النسخة الأساس التي عليها خط ابن الجزري وقرأت عليه فهي (أشياخنا).

(يَرَى الْجَمْعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَوَّلِ مَوْضِعٍ وَرَدَتْ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ مَا عَلَى وَجْهِ الْإِعْلَامِ وَالتَّعْلِيمِ وَشُمُولِ الرِّوَايَةِ).

هذا هو الصواب.

(أَمَّا مَنْ يَأْخُذُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ).

حتى لو كان أثناء الجمع.

(فَلَا يَعْتَمِدُهُ إِلَّا مُتَكَلِّفٌ غَيْرُ عَارِفٍ بِحَقِيقَةِ أَوْجُهِ الْخِلَافِ، وَإِنَّمَا سَاغَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَوْجُهِ فِي نَحْوِ التَّسْهِيلِ فِي وَقْفِ حَمْزَةَ لِتَدْرِيبِ الْقَارِئِ الْمُبْتَدِئِ وَرِيَاضَتِهِ عَلَى الْأَوْجُهِ الْعَرِيبَةِ).

وفي نسخة الغريبة.

(لِيَجْرِيَ لِسَانُهُ وَيَعْتَادَ التَّلَفُّظَ بِهَا بِلَا كُلْفَةٍ، فَيَكُونَ عَلَى سَبِيلِ التَّعْلِيمِ؛ فَلِذَلِكَ لَا يُكَلَّفُ الْعَارِفُ بِجَمْعِهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، بَلْ هُوَ بِحَسَبِ مَا تَقَدَّمَ).

يعني: بعض الشيوخ يأتيه طالب مجتهد يقرأ عليه ختمة كاملة، ويجعله في كل

مكان يطبق الأوجه، وهذا تضييع للوقت، اجعله يطبق أوجه حمزة كمثال سواء من الطيبة أو من غيرها، اجعله يطبق الجزء الأول.

طيب بعد ذلك، هذا الوقت الذي يصرف في أن يأتي بكل الأوجه أولى منه في أن تصرفه في ختمة أخرى بروايةٍ أخرى.

(وَلَقَدْ بَلَغَنِي عَنْ جُلَّةِ مَشْيَخَةِ الْأَنْدَلُسِ - حَمَاهَا اللهُ - أَنَّهُمْ لَا يَأْخُذُونَ فِي وَجْهَيِ الْإِسْكَانِ وَالصِّلَةِ مِنْ مِيمِ الْجَمْعِ لِقَالُونَ إِلَّا بِوَجْهٍ وَاحِدٍ مُعْتَمِدِينَ ظَاهِرَ قَوْلَيِ الشَّاطِبِيِّ وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلَا، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ).

طبعًا هنا دكتور أيمن يقول: الصحيح أنها وجها أداءٍ، لا وجها تخييرٍ في تحقيقه على [النشر].

**الشيخ ابن الجزري يقول**: أن جلة الأندلس يقولون: إنها تخيير، وشيخنا يعترض ويقول: الصحيح أنها وجها أداءٍ، لا وجه تخييرٍ.

لو كانت أداءً عندهم ما خيروا بل هما وجها تخييرٍ...

**الشيخ**: لكن ابن الجزري هو يقول بلغنا، فهل المغاربة في ذلك الزمن، ومشيخة الأندلسيين في هذا الزمن يقرأون بنفس الطريقة التي عليها المغاربة الآن؟

الإسناد شيء لكن طريقة الأداء، يعني هل طريقتهم الموجودة الآن هي نفسها التي هي مأخوذة بالتسلسل نفس الطريقة التي كانت في زمن ابن الجزري؟

طبعًا الدكتور أيمن -والصحيح أنها وجه أداءٍ لا وجه تخيير-، يقول العبد الضعيف: بل هنا وجها تخييرٌ.

**قال ابن مجاهد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال**: إسماعيل ابن جعفر، وقالون، وابن جماز، والمسيبي: بالهاء المكسورة، والميم المرفوعةٌ أو المنجزمةٌ؛ أنت فيها مخير.

**وقال أحمد ابن قالون عن أبيه**: كان نافعٌ لا يُعيب الميم، لأن الصلة، فهذا يدل على أن قراءته بالإسكان، يعني روايته بالإسكان وخير بما ما لم يرو، هذا كله كلام ابن مجاهد في كتابه (السبعة).

**الداني يقول**: كان يخير في ضم الميم وإسكانها.

**قالون**: كان يخير في ضم الميم وإسكانها قال: وخُيِّرت أنا عند قراءتي له فاخترت الضم ولا أمنع الإسكان.

**ويقول مكي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: روى أبو نشيطٍ عن قالون: أنه خير في ضم الميم وإسكانها.

**ابن القاضي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **يقول**: عبارة التخيير يُراعى فيها أصل الرواية عن قالون، وعبارة الخلاف يراعى فيها اختيار القُرَّاءِ من حيث خصوا الإسكان لأبي نشيط، والضم للحلواني؛ فكلاهما روايتان مختلفتان عن قالون.

**فالقصد**: أن كلام جلة الأندلسيين الذين قالهم الجزري عنهم: أنها تخييرٌ عندهما، أن الصلة هذه تخيير وليست أداء، وهم يتبعون الداني في مدرسة الداني، وابن مجاهد.

**الشيخ**: وابن القاضي قد يكون أخذه من المنطور لا أدري، لكن وقفت على النص عنده.

ولا أرى أن مثل هذا التعليق على كلام ان الجزري أنه الصحيح عن العوج.

(رَابِعُهَا) يَجُوزُ بَيْنَ (الْأَنْفَالِ) وَ(بَرَاءَةَ) إِذَا لَمْ يَقْطَعْ).

**أي**: إذالم يقف.

(عَلَى آخِرِ الْأَنْفَالِ كُلٌّ مِنَ الْوَصْلِ وَالسَّكْتِ وَالْوَقْفِ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ. أَمَّا

الْوَصْلُ لَهُمْ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ جَائِزًا مَعَ وُجُودِ الْبَسْمَلَةِ، فَجَوَازُهُ مَعَ عَدَمِهَا أَوْلَى عَنِ الْفَاصِلِينَ وَالْوَاصِلِينَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ لَمْ يَفْصِلْ، وَهُوَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ يَصِلُ أَظْهَرُ، وَأَمَّا السَّكْتُ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ عَنْ أَصْحَابِ السَّكْتِ، وَأَمَّا عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْفَاصِلِينَ وَالْوَاصِلِينَ فَمَنْ نَصَّ عَلَيْهِ لَهُمْ وَلِسَائِرِ الْقُرَّاءِ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ فِي تَبْصِرَتِهِ، فَقَالَ: وَأَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْأَنْفَالِ وَبَرَاءَةَ؛ لِإِجْمَاعِ الْمَصَاحِفِ عَلَى تَرْكِ التَّسْمِيَةِ بَيْنَهُمَا. فَأَمَّا السَّكْتُ بَيْنَهُمَا: فَقَدْ قَرَأْتُ بِهِ لِجَمَاعَتِهِمْ، وَلَيْسَ هُوَ مَنْصُوصًا).

**يعني**: قرأ به أداءً وليس منصوصًا في الكتب.

(وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ فِي رَوْضَتِهِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ: أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ بِسَكْتَةٍ بَيْنَهُمَا لِحَمْزَةَ وَحْدَهُ. فَقَالَ: وَكَانَ حَمْزَةُ وَخَلَفٌ وَالْأَعْمَشُ يَصِلُونَ السُّورَةَ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ الْحَمَّامِيُّ، عَنْ حَمْزَةَ أَنَّهُ سَكَتَ بَيْنَ الْأَنْفَالِ وَالتَّوْبَةِ؛ وَعَلَيْهِ أُعَوِّلُ. انْتَهَى.

وَإِذَا أُخِذَ بِالسَّكْتِ عَنْ حَمْزَةَ فَالْأَخْذُ عَنْ غَيْرِهِ أَحْرَى. قَالَ الْأُسْتَاذُ الْمُحَقِّقُ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ الْقَصَّاعِ فِي كِتَابِهِ " الِاسْتِبْصَارُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ": وَاخْتُلِفَ فِي وَصْلِ (الْأَنْفَالِ) بِـ(التَّوْبَةِ): فَبَعْضُهُمْ يَرَى وَصْلَهُمَا، وَيَتَبَيَّنُ الْإِعْرَابَ، وَبَعْضُهُمْ يَرَى السَّكْتَ بَيْنَهُمَا. انْتَهَى.

(قُلْتُ): وَإِذَا قُرِئَ بِالسَّكْتِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَلَا يَتَأَتَّى وَجْهُ إِسْرَارِ الْبَسْمَلَةِ عَلَى مَذْهَبِ سِبْطِ الْخَيَّاطِ الْمُتَقَدِّمِ؛ إِذْ لَا بَسْمَلَةَ بَيْنَهُمَا يَسْكُتُ بِقَدْرِهَا، فَاعْلَمْ ذَلِكَ).

لأن عنده السكت: أنك تسكت وتقول: على وقت معين (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ).

(وَأَمَّا الْوَقْفُ فَهُوَ الْأَقْيَسُ).

**أي**: الوجه الثالث.

(وَهُوَ الْأَشْبَهُ بِمَذْهَبِ أَهْلِ التَّرْتِيلِ، وَهُوَ اخْتِيَارِي فِي مَذْهَبِ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ أَوَاخِرَ السُّوَرِ مِنْ أَتَمِّ التَّمَامِ. وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنْهُ فِي مَذْهَبِ مَنْ لَمْ يَفْصِلْ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى آخِرِ السُّوَرِ لَلَزِمَتِ الْبَسْمَلَةُ أَوَائِلَ السُّوَرِ، وَمِنْ أَجْلِ الِابْتِدَاءِ. وَإِنْ لَمْ يُؤْتَ بِهَا خُولِفَ الرَّسْمُ فِي الْحَالَتَيْنِ -كَمَا تَقَدَّمَ-، وَاللَّازِمُ هُنَا مُنْتَفٍ).

وهو وجود البسملة بين السورتين.

(وَالْمُقْتَضَى لِلْوَقْفِ قَائِمٌ).

أن السور الوقف عليها من أتم التَّمام.

(فَمِنْ ثَمَّ اخْتَرْنَا الْوَقْفَ وَلَا نَمْنَعُ غَيْرَهُ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.).

طبعًا النسخ هنا اختلفت كان عندي في نسخة (س) (أجزنا)، وفي نسخة من نسخ شرح الطيبة كذلك، فمن ثم أجيز الوقف، وعند الإزميري في [تقريب حسون المقاصد] (اخترنا)، وربما يكون هذا هو السبب.

طبعًا هذا الكلام قديمًا، لكن الآن؛ لأن ذلك الزمن كان عندي فقط خمس نسخ، لكن بعد ذلك ربنا أكرمنا بما يقرب من عشرين نسخة، ومن ضمن هذه النسخ التي فيها خط المؤلف عندما رجعت إليها فيها (أجزنا) في (غ) و(س)؛ ولهذا – إن شاء الله – في الطبعة الثانية نكتب (أجزنا) بدل (اخترنا).

**الشيخ**: وأنا رأيت أنه (اخترنا) قديمًا أنا رشحت (اخترنا) - سبحان الله – عندما رأيت هذه النسخة (س) وهي نسخة قُرأت على المؤلف، ونسخة (غ) هذه قُرأت على المؤلف، وفيها (أجزنا)، ولا نمنع حتى تكون المقابلة بين الجواز والمنع، قلت: هذا ربما يكون هو المرجح، وزميلي قال: (اخترنا)، والطالب (أُجيز)، يعني كأنه قال الجواز، فكأن النسخة التي عند ابن الجزري كان فيها أجزنا.

((خَامِسُهَا) مَا ذُكِرَ مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ: هُوَ عَامٌّ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ سَوَاءٌ أَكَانَتَا مُرَتَّبَتَيْنِ، أَوْ غَيْرَ مُرَتَّبَتَيْنِ، فَلَوْ وَصَلَ آخِرَ (الْفَاتِحَةِ) مُبْتَدِئًا بِـ(آلِ عِمْرَانَ)، أَوْ آخِرَ (آلِ عِمْرَانَ) بِ(الْأَنْعَامِ) - جَازَتِ الْبَسْمَلَةُ وَعَدَمُهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَلَوْ وُصِلَتِ (التَّوْبَةُ) بِآخِرِ سُورَةٍ سِوَى (الْأَنْفَالِ) فَالْحُكْمُ كَمَا لَوْ وُصِلَتْ بِالْأَنْفَالِ، أَمَّا لَوْ وُصِلَتِ السُّورَةُ بِأَوَّلِهَا -كَأَنْ كُرِّرَتْ مَثَلًا كَمَا تُكَرَّرُ سُورَةُ الْإِخْلَاصِ- فَلَمْ أَجِدْ فِيهِ نَصًّا).

**يعني**: واحد قرأ الإخلاص ويريد أن يقرأ مرةً أخرى، يبسمل أم لا.

(وَالَّذِي يَظْهَرُ الْبَسْمَلَةُ قَطْعًا؛ فَإِنَّ السُّورَةَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ مُبْتَدِئَةٌ، كَمَا لَوْ وُصِلَتِ النَّاسُ بِالْفَاتِحَةِ، وَمُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ الْجَعْبَرِيُّ عُمُومُ الْحُكْمِ؛ وَفِيهِ نَظَرٌ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ فِي مَذْهَبِ الْفُقَهَاءِ عِنْدَ مَنْ يَعُدُّهَا آيَةً، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ عَلَى مَذَاهِبِ الْقُرَّاءِ).

طبعًا كلام ابن الجزري – رحمة الله عليه – تعقبه أيضًا إمامٌ أو عالمٌ من علماء المغاربة في ذلك الزمن، بقوله: ما فهمه الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قوله (**والحكم عام**): أنه راجعٌ لوصل طرفيها، ونظر فيه، يعني في قوله: (وفيه نظر)، وتكلف (الشيخ يقول: ابن الجزري تكلف في هذا الجواب) وتكلف في الجواب عنه بقوله: إلا أن يريد مذهب الفقهاء إلى آخره.

(لا يظهر) يعني: ما فهمه الشيخ ابن لجزري لا يظهر، إذ لا بينيةَ هناك، بل المراد بقوله، أي: بقول الجعبري: والحكم عام في المرتبيتين، وغيرهما للفاصلين بها، والتاركين لها، ولا يرجع للمنفردة المكررة التي وصل طرفاها، لأنها فاتتها البينية، إذ لا بينية، والكلام مفروضٌ في البينية، يعني بين السورتين، وأما حكم المكررة فمن قوله: ولابد منها في ابتداءك السورة.. إلخ.

فقوله: (والحكم عام) في المرتبتين وغيرهما، وقوله: لكن أخرج وصل

طرفيها هو مفهوم البينية صرح به ولا إشكال.

من باب الأمانة العلمية إذا رأينا من العلماء الذين لهم قولٌ وشهد علماء عصرهم بالعلم والإتقان، إذا رأينا نصًا يُخالف ابن الجزري نذكره -من باب الأمانة العلمية- وهذا يُخالف، وطبعًا ترى ابن الجزري عند المغاربة ليس مثل ابن الجزري عند المشارقة.

(وَكَذَلِكَ يَجُوزُ إِجْرَاءُ أَحْوَالِ الْوَصْلِ فِي آخِرِ السُّورَةِ الْمُوصَلِ طَرَفَاهَا مِنْ إِعْرَابٍ وَتَنْوِينٍ، -وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ-.

(الثَّامِنُ) فِي حُكْمِهَا، وَهَلْ هِيَ آيَةٌ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ كُتِبَتْ فِيهِ أَمْ لَا؟ وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا، وَبُسِطَ الْقَوْلُ فِيهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَا تَعَلُّقَ لِلْقِرَاءَةِ بِذَلِكَ).

وهذا الذي كنا نذكره منذ قليل، القارئ ليست مهمته أن يعرف (الحكم، والواجب، والندب).

(إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا جَرَتْ عَادَةُ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ لِلتَّعَرُّضِ لِذَلِكَ لَمْ نُخْلِ كِتَابَنَا مِنْهُ؛ لِتَعْرِفَ مَذَاهِبَ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا، فَنَقُولُ: اخْتُلِفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ:

(أَحَدُهَا) أَنَّهَا آيَةٌ مِنَ (الْفَاتِحَةِ) فَقَطْ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْكُوفَةِ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ، وَرُوِيَ قَوْلًا لِلشَّافِعِيِّ.

(الثَّانِي) أَنَّهَا آيَةٌ مِنْ أَوَّلِ (الْفَاتِحَةِ)، وَمِنْ أَوَّلِ سُورَةٍ، وَهُوَ الْأَصَحُّ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَمَنْ وَافَقَهُ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَنُسِبَ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ.

(الثَّالِثُ) أَنَّهَا آيَةٌ مِنْ أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ، بَعْضُ آيَةٍ مِنْ غَيْرِهَا، وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ.

(الرَّابِعُ) أَنَّهَا آيَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ -لَا مِنْهَا-، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ، وَقَالَ دَاوُدُ وَأَصْحَابُهُ، وَحَكَاهُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ).

الجصاص - رحمة الله عليه -.

(عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْكَرْخِيِّ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ.

(الْخَامِسُ) أَنَّهَا لَيْسَتْ بِآيَةٍ وَلَا بَعْضِ آيَةٍ مِنْ أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ، وَلَا مِنْ أَوَّلِ غَيْرِهَا، وَإِنَّمَا كُتِبَتْ لِلتَّيَمُّنِ وَالتَّبَرُّكِ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ، وَذَلِكَ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ).

وذلك مع إجماع العلماء كلهم.

(عَلَى أَنَّهَا بَعْضُ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ، وَأَنَّ بَعْضَهَا آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ.

(قُلْتُ): وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ تَرْجِعُ إِلَى النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَالَّذِي نَعْتَقِدُهُ أَنَّ كِلَيْهِمَا صَحِيحٌ، وَأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ حَقٌّ، فَيَكُونُ الِاخْتِلَافُ فِيهِمَا كَاخْتِلَافِ الْقِرَاءَاتِ. قَالَ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَاتَّفَقَ الْقُرَّاءُ عَلَيْهَا فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ، فَإِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ، وَعَاصِمًا، وَالْكِسَائِيَّ يَعْتَقِدُونَهَا آيَةً مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ سُورَةٍ، وَوَافَقَهُمْ حَمْزَةُ عَلَى الْفَاتِحَةِ خَاصَّةً. قَالَ: وَأَبُو عَمْرٍو، وَقَالُونُ، وَمَنْ تَابَعَهُ مِنْ قُرَّاءِ الْمَدِينَةِ: لَا يَعْتَقِدُونَهَا آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ. انْتَهَى. وَيُحْتَاجُ إِلَى تَعَقُّبٍ).

أي: كلام السخاوي يحتاج إلى تعقبٍ.

(فَلَوْ قَالَ: يَعْتَقِدُونَهَا مِنَ الْقُرْآنِ أَوَّلَ كُلِّ سُورَةٍ لِيَعُمَّ كَوْنَهَا آيَةً مِنْهَا أَوْ فِيهَا، أَوْ بَعْضَ آيَةٍ - لَكَانَ أَسَدَّ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ عَدَّهَا آيَةً مِنْ كُلِّ سُورَةٍ سِوَى الْفَاتِحَةِ نَصًّا).

يعني لا نعلم نصًا أن أحدًا منهم قال هذا من باب النص.

(وَقَوْلُهُ: إِنَّ قَالُونَ وَمَنْ تَابَعَهُ مِنْ قُرَّاءِ الْمَدِينَةِ لَا يَعْتَقِدُونَهَا آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ؛ فَفِيهِ نَظَرٌ، إِذْ قَدْ صَحَّ نَصًّا أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْمُسَيَّبِيَّ أَوْثَقَ أَصْحَابِ نَافِعٍ وَأَجَلَّهُمْ، قَالَ: سَأَلْتُ نَافِعًا، عَنْ قِرَاءَةِ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)؛ فَأَمَرَنِي بِهَا، وَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّهَا آيَةٌ مِنَ السَّبْعِ الْمَثَانِي، وَأَنَّ اللهَ أَنْزَلَهَا. رَوَى ذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ، عَنْ شَيْخِهِ مُوسَى بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي عَمِّ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَرُوِّيا).

هذا هو الصحيح بالتثنية، وفي إحدى النسخ، وفي المطبوع (روينا).

(أَيْضًا عَنِ الْمُسَيَّبِيِّ قَالَ: كُنَّا نَقْرَأُ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أَوَّلَ (فَاتِحَةِ الْكِتَابِ)، وَفِي أَوَّلِ سُورَةِ (الْبَقَرَةِ)، وَبَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي الْعَرْضِ وَالصَّلَاةِ، هَكَذَا كَانَ مَذْهَبُ الْقُرَّاءِ بِالْمَدِينَةِ قَالَ: وَفُقَهَاءُ الْمَدِينَةِ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ.

(قُلْتُ): وَحَكَى أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ، عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَأَلَ نَافِعًا عَنِ الْبَسْمَلَةِ فَقَالَ: السُّنَّةُ الْجَهْرُ بِهَا، فَسَلَّمَ إِلَيْهِ، وَقَالَ: كُلُّ عِلْمٍ يُسْأَلُ عَنْهُ أَهْلُهُ).

والله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم و- إن شاء الله- الحصة القادمة نبدأ من اختلافهم في سورة (أم القرآن)، ويكون أول درسٍ -إن شاء الله- في صميم التلاوة أو صميم القراءات.



# الدرس الثالث والأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، مسَّاكُم الله جميعًا بكل خير: الإخوة الحضور، والإخوة المُشاهدون، وكل من يسمعنا في هذه الدروس المُباركة -إن شاء الله-.

**اليوم -إن شاء الله- نستطيع أن نقول:** هذه أول حلقة أو أول محاضرة فيما يتعلق بالقراءات وحروفها كقراءات، أما الدروس الماضية وبداية الكتاب إلى هنا فهذه عبارة عن نسميها كمدخلٍ لعلم القراءة، فالشيخ ذكر فيها الأسانيد، وذكر فيها ما يتعلق بالمخارج.. إلى غير ذلك.

من هنا يبدأ في كتاب القراءات في، ولهذا نحن ما نجد أيضًا كُتب القراءات عندما ينتهون من ذكر أسانيدهم مُباشرة يذكرون اختلاف القراء في سورة أم القرآن وهي (الفاتحة)، فهذا هو المُتعلق بالقراءات أصالةً.

وقبل أن نبدأ بقراءة هذا الباب نريد أن ننبه إلى أننا سنجد بدايةً من هذا الدرس إلى أن ننتهي منه -إن شاء الله- في نهاية الكتاب إلى باب التكبير، أقول: يجب أن ننتبه إلى بعض المسائل التي سيتضح من خلالها منهجية الإمام ابن الجزري في تعامله مع القراءات عمومًا، وفي تعامله مع منهجيته في كتابه [النشر] بالذات.

الإمام ابن الجزري -كما لاحظنا سابقًا- لما جاء يذكر الطرق حاول أن يذكر

لنا جميع الكتب والمصادر التي روى منها هذا الطريق، فيقول مثلًا: الطريق الفُلاني أو الكتاب الفُلاني قرأت به على كذا كذا، عندما يأتي للأسانيد من طريق فُلان وهي: قرأ الداني، قرأ على فلان على فلان، من كتاب [التجريد] كذا كذا، من كتاب [المصباح]، وهكذا، فهو في الطرق والأسانيد التزم بأن يذكر أو يجمع لنا كل مصادر هذا الطريق.

هنا عند ذكره للحروف وللأحكام لم يلتزم لنا بشيءٍ، فلا نرى يعني لا يُشاهد في الكتاب أنه عندما يذكر كلمة لا يلتزم بأن يذكر لنا هذه الكلمة: قرأها فلان وفلان من الكتاب الفلاني والكتاب الفلاني والكتاب الفلاني -أبدًا-، هنا يُركّز على الخلاف دائر بين القراء، فيقول مثلًا: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قرأ فلان وفلان وفلان بكذا، وقرأ فلان وفلان وفلان بكذا، لا يلتزم بأن يقول لنا: قرأ مالكي فلان، قرأ مالكي وهي من كتاب كذا من كتاب [المصباح] ووو... إلى غيره، وإنما أحيانًا يكتفي بذكر كتابٍ أو كتابيْن كمصدرين لهذه القراءة أو ثلاثة مصادر.

الأغرب من هذا، أنه في هذه الحالة أنه يذكر لنا -وبشكلٍ كثيرٍ-: يذكر لنا المُتابعات والشواهد، فيذكر المُتابعات والشواهد أكثر من ذكره للأصالة، وهذا سنعرف مثاله اليوم -إن شاء الله-.

فمثلًا يأتيك بكلمة: قرأ فلان وفُلان من الكُتب المُعتمدة عنده، ويذكر لك كتابًا واحدًا، لكن بعد ذلك يقول: وهي رواية فُلان وفُلان وفُلان، فيجمع لك خمسة أو ستة شواهد أو ست متابعات كي يؤكد لك هذه القراءة.

طبعًا هذه المسألة بعض الناس يرى أنها سهلة، وهي لا، هي مُهمةٌ جدًا، وخاصةً لأهل التحريرات؛ لأن بعض المُبتدئين في التحريرات الذين لم يُدركوا منهجية ابن الجزري،

**أولًا:** لا يُفرق بين هو من أصول [النشر]، وبين ما هو ليس من أصول [النشر].

ونحن بإذن الله -تعالى- في هذه الدروس نُحاول أن نلتزم -قدر المُستطاع-، إلا إذا فاتنا عن طريق الغفلة والسهوة والنسيان، لكن كمنهج -بإذن الله تعالى- سنكفي السامعين هذه النقطة، سنسدها -إن شاء الله-.

فكل ما يذكره ابن الجزري من المتابعات والشواهد أو من غيرها سنُبين هل هذا الطريق هو من أصول [النشر]، أو ليس من أصول [النشر] -بإذن الله تعالى-، هذا كمنهج، ربما إذا فاتنا من باب الغفلة والسهو نُعذر في ذلك -إن شاء الله-.

هذه مُهمتها ما هي؟

أنها تحفظ لنا وبالذات -كما قلت- عند أهل التحريرات، تحفظ لنا ألا نُدخلَ في [النشر] ما ليس من أُصول [النشر]، ومثلًا لو ضربنا مثالًا الآن، لو قلنا مثلا: الشيخ سيقول لنا مثلًا - لما جاء يتكلم على السين-، فيقول: وهي رواية الحلواني عن القوّاس، ربما المُبتدئ يسمع عن الحلواني، وهو الحلواني من أصول [النشر]، لكنه في هذا الطريق هو ليس من أصول [النشر]، فالذي لا يُدرك ذلك ربما يعمل تحريرات أو ربما يذكر معلومات: أن رواية الحلواني عن القوّاس أنها من [النشر]، لماذا؟

لأن جُلَّ من يتعاطى مع [النشر] يتعاطى معه -كما قلنا سابقًا ومرارًا- على أنه كتاب توثيق معلومات، وهذا أي واحد يستطيع أن يعمله، يعني أي واحد مُتخصص في غير القراءات يستطيع أن يعمله، أي واحد خلاص يستطيع أن يرجع إلى [النشر] يُريد هذه المعلومة؛ يرجع للنشر سيجدها: انظر للنشر، الجزء الأول، صفحة كذا، وانتهينا.

لكن طالب علم القراءات لا ينظر إلى [النشر] بهذه الطريقة، [النشر] عنده ليس فقط كتاب توثيق، [النشر] عندي هو كتاب روايةٍ، وهذا الكتاب الذي أمامنا وهو [النشر] هو الكتاب الذي ختم الله به الرواية، لا يُوجد كتاب روايةٍ بعد ابن الجزري، فكل ما أُلِّفَ بعد ابن الجزري من مئات السنين إلى يومنا هذا من بعد ابن الجزري إلى يومنا هذا؛ هذه كلها كُتبٌ ليست كتب رواية، مهما كانت مكانة مؤلفيها -رحمة الله عليهم ورضي عنهم-.

طبعًا لا يأتي واحد ويقول: لا، المغاربة عندهم كذا، والمغاربة عندهم، لا نتكلم عن المغاربة، ولا نتكلم عن أسانيد المغاربة، نتكلم على [النشر]، وعلى أسانيد [النشر]، وكلامنا كله هو في هذه الدائرة أو وليس في دائرةٍ أخرى وليس في دائرة غيرها.

بعد هذه المقدمة نبدأ -إن شاء الله- بقراءة ما كتبه الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه في: ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ أُمِّ الْقُرْآنِ، طبعًا سورة أُم القرآن هي سورة (الفاتحة).

۞ **قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ أُمِّ الْقُرْآنِ.

اخْتَلَفُوا فِي (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ).

طبعًا هو الخلاف في كلمة (مالك)، وحقيقة لا أدري هل (يوم الدين) هي من [النشر] من كلام ابن الجزري أو من المجمع زادها عشان النقل أو لا؟

عندكم الشيخ في النسخ الأخرى؟

**طالب**: (مالك يوم الدين).

**الشيخ**: (مالك يوم الدين) إذًا ابن الجزري كتبها كُلها، إذًا الخلاف هو في كلمة

(مالك) واضح، وهذا من البدهيات.

اخْتَلَفُوا فِي (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) فَقَرَأَ عَاصِمٌ، وَالْكِسَائِيُّ، وَيَعْقُوبُ، وَخَلَفٌ بِالْأَلِفِ مَدًّا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ أَلْفٍ قَصْرًا.

طبعًا لاحظ هنا ما ذكر لنا، لا يحتاج أنه يذكر لك القارئ فُلان وفلان، يعني ما قال مثلًا: قراءة عاصم من الكتب الفلانية؛ لأن كُل الكتب أجمعت على هذا، وسنعرف أنه سيذكر هذه الكتب في حالة الاختلاف.

وَاخْتَلَفُوا فِي: الصِّرَاطِ، وَصِرَاطٍ.

طبعًا في المطبوع عندكم: الفاتحة، المفروض ما تُوضع أسماء السور.

وهذا مع الأسف من الملحوظات على هذه الطبعة، هذه زيادة، لماذا؟ لأنها ليست هي مُراد ابن الجزري؛ لأنه رُبما يُفهم منها: أن المقصود هو هذا اللفظ الذي في هذه السورة، وإنما لا يُفهم أنها لفظ عام، وهذه ليست من العبد الضعيف، وإنما هي من الطبعة.

وَاخْتَلَفُوا فِي: الصِّرَاطِ، وَصِرَاطٍ. فَرَوَاهُ رُوَيْسٌ حَيْثُ وَقَعَ وَكَيْفَ أَتَى بِالسِّينِ.

يعني رُويس يقرأ هاتين الكلمتين بالسين.

وَاخْتُلِفَ، عَنْ قُنْبُلٍ، فَرَوَاهُ عَنْهُ بِالسِّينِ كَذَلِكَ ابْنُ مُجَاهِدٍ وَهِيَ رِوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ ثَوْبَانَ.

لاحظوا معي رواية ابن مُجاهد، طبعًا [النشر] فيه طريقان عن قُنبل: طريق ابن مُجاهد، وطريق ابن شنبوذ.

فالأول طريق ابن مُجاهد رواه بالسين، وَهِيَ رِوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ ثَوْبَانَ.

حقيقةً الاسم هذا (ابن ثوبان) بالثاء المُثلثلة، وتصحفت في نسخة سين عندي

المُوحدة هي (ابن بُويان)، يعني في نسختين من [النشر] (ابن بُويان)، وقديمًا اخترت كلمة (ابن ثوبان) لأنها كانت عليها أكثر نسخ [النشر]، لكن حقيقةً لما رجعت إلى (جامع البيان) المطبوع، وإلى نسختين خطيتين منه وجدته يقول: ابن بويان، بالباء، كما هو في نسختين من [النشر]، يعني نسخة سين (ابن بُويان)، ونسخة أيضًا (ابن بُويان)، والنسخ الخطية نسختين خطيتين من جامع البيان (ابن بُويان)، وجامع البيان المطبوع (ابن بُويان)، وبقية النسخ المطبوعة من [النشر] (ابن ثوبان).

وحقيقة لا أعرف: هل المقصود (ابن بويان)؟ إذا كان الذي في جامع البيان هو الصواب فيكون هو (ابن بويان)، وهذا الذي أرى أنه هو الصواب -والله أعلم-، لكن لا بد من التنبيه على هذا.

ابْن بُويان عَنْ قُنْبُلٍ.

طبعًا ابن بويان عن قُنبل ليست من طُرق [النشر].

وَرِوَايَةُ الْحُلْوَانِيِّ عَنِ الْقَوَّاسِ.

أيضًا ليست من طرق [النشر].

وَرَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ شَنَبُوذَ بالصّاد، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الرُّوَاةِ عَنْ قُنْبُلٍ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ إِلَّا حَمْزَةَ.

إذًا هذه الطريق: ابن بُويان أو ابن ثوبان، والحلواني عن القواس،، ليستا من طُرق [النشر] التي اختارها للأساس.

**طالب**: شيخنا، كذلك أنه ذكر ابن مُجاهد، لما يقول: ذَلِكَ سَائِرُ الرُّوَاةِ، عَنْ قُنْبُلٍ هل هذه متابعة؟

**الشيخ**: أكيد هذه مُتابعة -لا شك في ذلك-، وأشرنا إليها، وموجودة أيضًا في بعض النسخ كحاشية مُتابعةً.

وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ إِلَّا حَمْزَةَ:

أي قرأ بالصاد، (**وَبِذَلِكَ**) أي بالصاد.

إِلَّا حَمْزَةَ، فَرَوَى عَنْهُ خَلَفٌ بِإِشْمَامِ الصَّادِ الزَّايَ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ:

**طبعًا الإشمام هنا هو: خلط حرفٍ بحرف**، ووجدت الشيخ الضباع هو أحسن من شرحه، أو أحسن من قرّبه لغيره، فيقول: "كنُطق عوامِّ مصر لحرف الظاء"، لما يقول لك: ظابط، هو حتى هو هكذا عبر بهذا، "كنطق عوامِّ مصر بحرف الظاء"، فالمصريون والشاميون أيضًا يقولون: الظاء، متظلمنيش، سيبك من الظلم، الظاهر أنه كذب، كذب: هذا زاي خالص، الظاهر: هذا الإشمام.

فالشيخ رحمة الله عليه الشيخ الضباع لا أدري هل هي من تأملاته رحمة الله عليه أو هل نقلها عن بعض شيوخه؟ لا أدري.

فَرَوَى عَنْهُ خَلَفٌ بِإِشْمَامِ الصَّادِ الزَّايَ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَاخْتُلِفَ عَنْ خَلَّادٍ فِي إِشْمَامِ الْأَوَّلِ فقط:

وهو (اهدنا الصراط)، الأول: من سورة الفاتحة طبعًا.

وَاخْتُلِفَ عَنْ خَلَّادٍ فِي إِشْمَامِ الْأَوَّلِ فَقَطْ:

هذا قوله.

أَوْ حَرْفَيِ الْفَاتِحَةِ خَاصَّةً:

أي اختلف عن خلاد في إشمام حرفي الفاتحة فقط، يعني: الموضع الأول، والموضع الثاني في سورة الفاتحة فقط.

أَوِ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ:

أيضًا معناه: أن خلاد يشُم المُعرّف باللام فقط -سواءً في الفاتحة أو في غير الفاتحة-.

على هذا القول معناه: أن (صِرَاطَ) لا إشمام فيها: لا التي في الفاتحة، ولا التي في غير الفاتحة.

أَوْ لَا إِشْمَامَ فِي شيءٍ:

هذا القول الرابع أن: خلاد ليس عنده إشمام.

**إذًا مذهب خلاد من حيث طريق [النشر]:**

- القول الأول- أن الإشمام في الصاد في (الصراط) في الموضع الأول فقط.
- القول الثاني- أن الإشمام في سورة (الفاتحة) فقط.
- القول الثالث- أن الإشمام في المُعرب فقط.
- القول الرابع- أنه لا إشمام أصلًا عندنا.

سيأتي ما يُفسر لنا أو يُبين لنا أو يُوثق لنا أصحاب المذاهب هذه كلها.

فقطع له بالإشمام في الْحَرْفِ الْأَوَّلِ حَسَبَ مَا فِي " [التيسير]" "وَالشَّاطِبِيَّةِ":

إذًا [الشاطبية، و [التيسير] قطعوا له بالإشمام في الحرف الأول، إشمام ابن خلاد.

وَبِذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، وَصَاحِبُ " [التجريد]" عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي، وَهِيَ رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخُنَيْسِيِّ، عَنْ خَلَّادٍ:

طبعًا هذه الرواية عن خلاد ليست من طُرق [النشر].

وَقَطَعَ لَهُ بِالْإِشْمَامِ فِي حَرْفَيِ الْفَاتِحَةِ فَقَطْ صَاحِبُ "الْعُنْوَانِ" وَالطَّرَسُوسِيُّ:

وهو شيخه صاحب كتاب [المُجتبى].

مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَاذَانَ عَنْهُ:

وطريق ابن شاذان عنه هي طريق صاحب [العنوان]، أو الطرسوسي من طريق ابن شاذان طريق العنوان، طبعًا [العنوان] ليس فيه أسانيد، كتاب [العنوان] ليس فيه أسانيد، وابن الجزري إنما أخذ أسانيده من كتابه الآخر وهو [الاكتفاء].

**طالب**: هل مطبوع؟

**الشيخ**: نعم، مطبوع، وحققته الدكتورة/ رحاب، وكنت ضمن أحد المُناقشين لاختبار المُناقشة، لكن طُبع؟ بعضه طُبع، قصدي هذا التحقيق ما رأيته مطبوعًا.

**الشيخ**: حققت التبصرة، وفي [الاكتفاء] كان أبو حاتم، التبصرة والجامع، لا ما حققت [الجامع، التبصرة] لابن فارس، طبعًا ناقشته في سنتين هذا، كنت أظن [الاكتفاء] من ضمنهم، لكن ما رأيته مطبوعًا، أو لا أتذكره.

ثم كتبت تعليقًا هنا: طريق العنوان والطراسوسي هو من قراءة العنوان على الطراسوسي، ومن قراءة الطراسوسي على السامري، ومن قراءة السامري على ابن شنبوذ، ومن قراءة ابن شنبوذ على ابن شاذان، ومن قراءة ابن شاذان عن خلاد، وهذه هي نفس طريق [التيسير] و [التجريد] عن فارس عن السامري.

وَصَاحِبُ " [المستنير]" مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْبَخْتَرِيِّ، عَنِ الْوَزَّانِ عَنْهُ، وَبِهِ قَطَعَ أَبُو الْعِزِّ والْأَهْوَازِيُّ عَنِ الْوَزَّانِ أَيْضًا، وَهِيَ –وفي بعض النسخ: وهو- طَرِيقُ ابْنِ حَامِدٍ، عَنِ الصَّوَّاف.

طبعًا هنا رقم عشرة، طبعًا قلنا: رواية الخُنيسي ليست عن الخلاد، وهنا وهي

طريق ابن حامد عن الصوّاف.

قبلها: (وَبِهِ قَطَعَ أَبُو الْعِزِّ) طبعًا هنا تعليق طويل جدًّا، لا أدري أنقرأه أو نتركه.

**طالب**: نقرأه.

**الشيخ**: نقرأه.

**طالب**: الخنيسي عن خلاد؟

**الشيخ**: عن خلاد، لا، الخُنيسي عن خلاد ليست من هُنا، لها مُتابعات هذه، كُل ما يذكره من الطرق التي ليست من أصوله فهي مُتابعات، يذكرها من باب المُتابعات.

في قوله (وَبِهِ قَطَعَ أَبُو الْعِزِّ): أبو العز قطع بإشمام حرفي الفاتحة لخلاد من طريق الوزَّان، والوزان هو المذكور قبل قليل في طريق ابن البختري عن ابن سليم.

**الاعتراف**: أن أبا العز رحمة الله عليه في كتابه [الإرشاد] أو في كتابه [الكفاية]، أبو العز لم يقطع لخلاد إلا بإشمام المُعرف فقط، حيث نصَّ على ذلك فقال: "روى فلان وفُلان وخلاد عن سليم عن حمزة بإشمام الزاي فيما كان فيه ألفٌ ولامٌ فقط".

طبعًا هنا الشيخ يقول: وَقَطَعَ لَهُ بِالْإِشْمَامِ فِي حَرْفَيِ الْفَاتِحَةِ فَقَطْ، وَبِهِ قَطَعَ أَبُو الْعِزِّ، وروى خلاد عن سُليم بإشمام الزاي فيما كان فيه ألفٌ ولامٌ فقط، إذًا هذا يُخالف عبارة ابن الجزري؛ لأن ابن الجزري يتكلم على الإشمام في حرفي الفاتحة وهو: الصراط، وصراط.

أبو العز في كتابه نص على أن خلاد عن سُليم عن حمزة بإشمام الزاي فيما كان فيه ألفٌ ولامٌ فقط، والذي قطع به أبو العز في إشمام حرفي الفاتحة إنما هو رواية

عليّ بن سلم، إذ قال: "وروى علي بن سلم إشمامها الزاي في الحمد خاصةً في الموضعين فقط".

فالذي قطع به أبو العز مما هو متفِقٌ مع كلام ابن الجزري هو من رواية علي بن سلم، ورواية علي بن سلم ليست من طرق [النشر]، فاتّضح من كلام أبي العز غيرُ ما ذكره عنه المؤلف.

**وقد يقول القائل: إن علي بن سلم قرأ على خلّادٍ كما أنه قرأ على سُليم؟**

فالجواب: أن ذلك صحيحٌ ولكن لا علاقة له هنا بهذه المسألة، حيث إن أبا العز جعل لكلٍّ من خلّاد وعليٍّ طريقًا عن سُليم حيث قال: "رواية خلاد يرويها أبو العز" عن أبي علي الهراس، عن الحمّالي، عن البكّار، عن الصوّاف، عن القاسم بن يزيد الوزّان، عن خلاد بن سُليم، وروايته أبو العز عن الهرّاس عن الجعفي، عن محمد بن الحسن، عن جعفر بن مُحمد الوزان، عن علي بن سلم، عن سُليم.

إذًا بالرجوع إلى الإرشاد: اتضح الخلاف في هذين الطريقين.

**أيضًا هناك وزّانان، الوزان اثنان:**

- **أولهما**- وهو الذي في رواية خلاد، وهو من طرق [النشر]، فاسمه: القاسم بن يزيد بن كُليب.
- **أما الثاني**- وهو الذي في رواية علي بن سلْم، فاسمه: جعفر بن مُحمد بن أحمد.

وثالثًا- من الاعتراضات أو من التوضيح لكلام ابن الجزري؛ لأن مثلنا لا يعترض على ابن الجزري، لكن رُبما كلامه كان يحتاج إلى تنبيه، **فثالثًا**: هذا المذكور عن أبي العز إنما هو من كتابه [الكفاية]، أما [الإرشاد] فليس فيه رواية

خلادٍ أصلًا.

إذًا (وَبِهِ قَطَعَ أَبُو الْعِزِّ): أي في كتابه [الكفاية الكُبرى]، أما [الإرشاد] فهذا الكلام كُله لا يشمله؛ لأنه ليس فيه أصلًا رواية خلاد.

**طالب**: شيخنا، في التعليق: فاتضح من كلام أبي العز.

قد يقول قائل: إن علي بن سلم قرأ على خلاد، لكن خلاد قرأ على من؟

قد يقول قائل: إن علي بن سلم قرأ على خلاد، فخلاد يكون قرأ على ابن سلم، وقرأ على سُليم.

**الشيخ**: فاتضح من كلام أبي العز غير ما ذكره عنه المؤلف، وقد يقول القائل: إن علي بن سلم قرأ على خلادٍ كما أنه قرأ على سُليم؟

**طالب**: هو خلاد الذي قرأ على عليّ، ليس علي الذي قرأ على خلاد، يعني خلاد أخذ عن حمزة بواسطة سُليم، فكذلك هنا هو الاعتراض أنه ممكن يكون علي بن سلم قرأ عليه أمام خلاد وليس العكس.

**الشيخ**: وهو الشيخ هنا ماذا يقول؟ روى خلاد عن سُليم، هذه ما عندنا إشكال فيها.

**طالب**: الذي قبلها قد يكون العكس، وقد يقول القائل: إن عليّ بن سلم قرأ على خلادٍ، والعكس: قد يقول قائل: إن خلاد قرأ على علي بن سلم.

**الشيخ**: تُراجع، ما شاء الله.

**طالب**: في الكتاب مكتوب أنه هو علي بن سلم، خلاد قرأ على علي بن سلم، علي بن سلم ليس من طُرق [النشر]، علي بن سلم يكون واسطة بين خلاد وبين حمزة، قد يكون الواسطة التي بين خلاد وبين حمزة، سُليم وعلي بن سلم، وعلي

بن سلم ليس من طُرق [النشر]، فلا يُعتبر، فلذلك الأصول.

**الشيخ**: جزاكم الله كل خير، ونفعنا الله وإياكم بما نسمع ونقول.

**طالب**: -أحسن الله إليكم-، في السطر الذي بعده: وروايته عن علي وأبي العز عن الهراس عن الجعفي، عن محمد بن الحسن، عن جعفر بن...

**الشيخ**: نشير عليها ونناقشها ونرجع إليها لما يكون في الوقت متسع.

وَقَطَعَ لَهُ بِالْإِشْمَامِ فِي الْمَعْرَّفِ بِاللَّامِ -خَاصَّةً هُنَا- وَفِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَهو طَرِيقُ بَكَّارٍ عَنِ الْوَزَّانِ، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ [التجريد] عَلَى الْفَارِسِيِّ وَالْمَالِكِيِّ، وَهُوَ الَّذِي فِي رَوْضَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ، وَطَرِيقُ ابْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ، عَنِ الصَّوَّافِ عَنِ الْوَزَّانِ، وَهِيَ رِوَايَةُ الدُّورِيِّ، عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْ حَمْزَةَ:

هذا كُله الدوري عن سُليم عن حمزة ليست من طُرق [النشر].

وَقَطَعَ لَهُ بِعَدَمِ الْإِشْمَامِ فِي الْجَمِيعِ صَاحِبُ "التَّبْصِرَةِ"، وَ "الْكَافِي"، وَ "التَّلْخِيصِ"، وَ "الْهِدَايَةِ"، وَ "التَّذْكِرَةِ"؟

وطبعًا (التذكرة) ليست من طرقه في رواية خلاد، يعني ليست من طرق ابن الجزري في رواية خلاد.

وَجُمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَهِيَ طَرِيقُ ابْنِ الْهَيْثَمِ وَالطَّلْحِيِّ، وَرِوَايَةُ الْحُلْوَانِيِّ، عَنْ خَلَّادٍ.

في قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والكافي)، (وَقَطَعَ لَهُ بِعَدَمِ الْإِشْمَامِ فِي الْجَمِيعِ صَاحِبُ "التَّبْصِرَةِ"، وَ "الْكَافِي").

طريق الكافي في [النشر] هو: ابن شُريح عن ابن نفيس عن السامرّي، ثم نفس إسناد [التيسير] و [الشاطبية] و [التجريد]، فكيف أولئك يروون الإشمام الأول في

الفاتحة فقط، السند هو واحد، لكن الكافي سنده مثل سند [التيسير]، وفي [التيسير] الإشمام في الموضع الأول فقط، الكافي الذي سنده نفس سند [التيسير] فيه إرشاد يقول: بعدم الإشمام في الجميع.

فكيف أولئك يروون الإشمام في الأول فقط، وهو -أي ابن شُريح- يروي عدم الإشمام مُطلقًا؟ الله أعلم، هذا ليس محل إشكال.

**طالب**: ليس محل إشكال، بس شيخنا: هل ممكن نقول أنه قال: صاحب التبصرة والكافي، هل يقصد الطرق العدائية ولا الطرق نفسها؟

**الشيخ**: لا، هو الغالب لما نقول: صاحب، الغالب أنها عدائية، هو تكلم على الكافي، هو ما قال: وصاحب الكافي، قال: والكافي.

الجواب -الله أعلم- ربما يكون صوابًا هو: أن طبعًا هي كلها عن ابن نفيس، يعني الطريقان سواءً في [التيسير] أو هذا عن ابن نفيس، لكن ربما يكون ابن نفيس روى عن السامري عدم الإشمام، وفارس عن السامري روى عنه الإشمام في الأول.

يعني القضية أن الاثنيْن تلميذان للسامري، فالسامري أعطى فارس رواية من وجه، وأعطى ابن نفيس الوجه الآخر.

إذًا الإسنادان الصحيح: أنهما مُتفقان كلاهما عن السامري، لكن تلميذي السامري ومنذ جاء الخلاف؛ نفهم من هذا أن السامري أقرأ بها هذا بهذا، وأقرأ ذلك بذاك، والله اعلم.

أيضّا يقول: "وَالتَّلْخِيص"، ابن بلِّيمة، طبعًا ليس فيه أسانيد، [التلخيص] لابن بليمة ليس فيه أسانيد.

قوله (وَالتَّلْخِيص) الذي هو: تلخيص العبارات، أما تلخيص لأبي معشر

فليس فيه رواية خلاد أصلًا، واضح، فنحن نتكلم على أن التلخيص هو، طبعا هنا والتلخيص ممكن يُفهم منها تلخيص ابن بليمة، وتلخيص أبي معشر، لكن تلخيص أبي معشر ما فيه رواية خلاد أصلًا، وإن كان ابن الجزري أخذ في رواية خلاد، أخذ عن ابن معشر ثلاث طُرق، وإن كان قال: إنها من التلخيص، لكن اتضح أنها ليست في التلخيص؛ لأن التلخيص ليس فيه رواية ابن خلاد، فربما جاء بها من طريق أدائية أخرى.

لكن نحن هنا نقول "وَالتَّلْخِيص" على أنه طريق ابن بليمة، وطريق ابن بليمة هو نفسه طريق الكافي عن ابن نفيس، فكيف ذكروا الإشمام فقط؟ ليست قضية.

يعني طريق ابن نفيس، يعني تلخيص ابن بليمة هو نفس طريق الكافي، ومع ذلك يعني صار ما صار، فيُجاب عنه -إن شاء الله-يكون ذلك.

**وَانْفَرَدَ ابْنُ عُبَيْدٍ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الصَّوَّافِ عَنِ الْوَزَّانِ عَنْهُ بِالْإِشْمَامِ فِي الْمُعَرَّفِ وَالْمُنَكَّرِ كَرِوَايَةِ خَلَفٍ عَنْ حَمْزَةَ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ.**

طبعًا ابن عُبيد عن الصواف طريقه في [النشر]، طبعًا ابن عُبيد طريقه الداني، من طريق الداني، ليس من [التيسير]، ابن الجزري قال: "قرأ بها ابن الداني".

فلما تكلم ابن الجزري على طريق ابن عُبيد قال: **"قرأ بها الداني على فارس، وقرأ بها ابن بليمة على محمد بن الحسن الصقلي، وقرأ بها على أبي العباس الصقلي، وقرأ على فارس"**.

إذًا الداني وابن بليمة التقيا عند فارس.

**"وقرأ فارسٌ على أبي الحسن الخُراساني، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن عُبيد البغدادي، وقرأ بها أبو علي الحسن والحُسين، وقرأ بها على الصواف"**.

طبعًا هنا قال: وَانْفَرَدَ ابْنُ عُبَيْدٍ، طبعًا ابن عُبيد في [النشر] هو فقط عن الداني، وعن ابن بليمة.

ابن بليمة: نأتي قبل ذلك ذكر لنا أن ابن بليمة عنده بعدم الإشمام.

وَانْفَرَدَ ابْنُ عُبَيْدٍ: (ابن عُبيد) ابن الجزري في [النشر] ذكره عن اثنين: الداني، وابن بليمة،

إذاً يُفهم من هذا أن ابن بليمة يعني يختلف في هذه الرواية عن الموجود في الرواية التي قبلها؛ لأنه هناك يقول: وَقَطَعَ لَهُ بِعَدَمِ الْإِشْمَامِ "التَّلْخِيصِ"، وهو ابن بليمة، وهنا يقول: وَانْفَرَدَ ابْنُ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الصَّوَّافِ عَنِ الْوَزَّانِ عَنْهُ بِالْإِشْمَامِ فِي الْمُعَرَّفِ وَالْمُنَكَّرِ، طبعًا هذا يدل على أنها وصلت لابن الجزري عن طريق الأداء.

كَرِوَايَةِ خَلَفٍ، عَنْ حَمْزَةَ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ.

قال الداني: "روى أبو علي الصواف عن القاسم بن يزيد عنه –أي عن خلاد– كرواية خلف"، هذا الكلام من كتابه الجامع.

قال العبد الضعيف: "المؤلف ذكر أن طريق ابن عُبيد هي عن الداني وابن بليمة، لكن الذي في تلخيص ابن بليمة هو عدم الإشمام أصلًا –كما ذكر– بل قراءتها بالصاد، فهذا يدل على أن هذا الطريق للمؤلف –أي لابن الجزري– عن ابن بليمة إنما هو وصله عن طريق الأداء، ولم يذكر الداني في المفردات هذا الوجه، مع أنه ذكر الإسناد".

يعني هذا مذكور في [الجامع]، لكن في كتابه [المُفردات] عنده نفس السند لابن عُبيد، ولكنه لم يذكر هذا عن خلاد.

❁ **قال المؤلف ابن الجزري:** وَهُوَ ظَاهِرُ "الْمُبْهِجِ".

يعني وهو ظاهر كلام سبط الخياط في كتابه [المُبهج].

عَنِ ابْنِ الْهَيْثَمِ.

طبعًا لاحظوا: هو ما قال: وهو نص، قال: وهو ظاهر؛ لأن كلمة ظاهر هي في المرتبة الثانية بعد النص؛ لأنه لم ينص عليها.

طبعًا هو ظاهر لأنه، "أي لأن [المُبهج] لم يُدخله -أي لم يُدخل ابن عُبيد- ضمن الذين استثني لهم بالإشمام"، فبعد أن ذكر الإشمام وذكر القائلين به -وليس معهم ابن عُبيد- قال: "فالباقون بالصاد الخالصة فيهما"، ومن ضمن الباقين: ابن عُبيد.

قبل أن ننتقل إلى العبارة الثانية أو المسألة الثانية وهي: ضم الهاء وكسرها، نعود قليلًا إلى مسألة الإشمام في الحرف الأول لخلاد من كتاب [التيسير] والشاطبية].

فقطع له بالإشمام فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ حَسَبَ مَا فِي " [التيسير]" "وَالشَّاطِبِيَّةِ".

الشيخ الضباع رحمه الله طبعًا تبعًا للشيخ المتولي -رحمة الله عليهما-، وجاء بعدهما أيضًا الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله.

طبعًا الشيخ عبد الفتاح القاضي تبعًا للشيخ الضباع يعني يقول كلامًا معناه: أن ذِكرَ الإمام الشاطبي الإشمام في الموضع الأول فقط لخلاد قصورٌ، فكان على الناظم رحمه الله أن يذكر الإشمام أيضًا في الموضع الثاني.

هذا ذكره في كتاب [الوافي]، ويغلب على الظن أنه أخذه من الشيخ الضباع في شرحه للكشاف المنير، وكلاهما تبعًا للشيخ المتولي رحمه الله.

الإمام المتولي رحمه الله عليه يقول -وهذا نص أقرأه بالنص بالحرف-، هذا كلام الشيخ المتولي رحمه الله عليه: **"دقيقة"** يعني مسألة دقيقة، **"لم أر من تعرض لها، قد علمتَ"** أي: طالب القراءات، **"أن الداني قرأ على أبي الفتح بإشمام الحرف الأول"** وهو: الصراط، أبو الفتح هو فارس، **"وعلى أبي الحسن"** وهو: طاهر ابن غلبون، **"بعدم الإشمام، وليس في الشاطبية كأصلها"** أي: ك [التيسير]، **"سوى الإشمام الذي هو عن أبي الفتح"** يعني [الشاطبية] ليس فيها إلا الإشمام لخلاد في الموضع الأول، و [التيسير] ليس فيه إلا الإشمام في الموضع الأول، **"وفيهما"** أي في [الشاطبية و [التيسير] **"السكت على (أل)"** يعني من ناحية الأرض، العباد، الآخرة، **"وشيء"** شيءٌ، شيءٍ، شيئًا، كيفما جاءت، **"وبه"** أي بهذا السكت، **"قرأ"** أي: الداني **"على أبي الحسن"** أي: طاهر ابن غلبون، "

**"وبه قرأ على أبي الحسن، وعدمه وبه قرأ على أبي الفتح"** يعني: وفيهما أي: في [الشاطبية والتيسير]، السكت على (أل) وشيءٍ، وبه قرأ على أبي الحسن، وفيهما؛ أي: في [الشاطبية و [التيسير]، عدمه؛ أي عدم السكت، وبه قرأ على أبي الفتح فارس.

**"فكيف"** هذا كلام الشيخ المتولي، **"فكيف يتأتى أخذ السكت الذي هو عن أبي الحسن"**، طاهر ابن غلبون، **"على الإشمام الذي هو عن أبي الفتح"**.

إذًا نحن في [الشاطبية] نقرأ بالسكت أيضًا لخلاد.

**الجواب** -هذا كلام الشيخ المتولي-: **"الأولى والمُخلص عندي أن يُؤخذ بعدم الإشمام أيضًا؛ لتتم الطريقان، فيُؤخذ بالسكت على عدم الإشمام، وبعدم السكت على الإشمام؛ فرارًا من التركيب، والله المُوفق"**.

أعيد النص من دون تعليق:

قال الشيخ المتولي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"دقيقة لم أر من تعرض لها، قد علمتَ أن الداني قرأ على أبي الفتح بإشمام الحرف الأول، وعلى أبي الحسن بعدم الإشمام، وليس بالشاطبية كأصلها سوى الإشمام الذي هو عن أبي الفتح، وفيهما السكت على (أل) و(شيء)، وبه قرأ على أبي الحسن وعدمه، وبه قرأ على أبي الفتح، فكيف يتأتى أخذ السكت الذي هو عن أبي الحسن على الإشمام الذي هو عن أبي الفتح؟**

**الجواب: الأوْلى والمُخلص عندي أن يُؤخذ بعدم الإشمام أيضًا؛ لتتم الطريقان، فيُؤخذ بالسكت على عدم الإشمام، وبعدم السكت على الإشمام؛ فِرارًا من التركيب، والله المُوفق. انتهى".**

هذا كلام الشيخ في [الروض النضير]، بتحقيق حبيبنا الدكتور/ خالد أبو الجود.

التعليق على هذا الكلام، وكان تعليقًا طويلًا؛ فلخصته قلت: أقرأه بالنص أفضل من شرحه، ثم إذا فيه عبارة غير واضحة نُعيد:

**"المُلاحظ أن ما قرأه الداني على أبي الحسن ليس من طريق [التيسير] في رواية خلاد، بل وليس من طريق [النشر] أيضًا، صحيحٌ أن الداني عن أبي الحسن في رواية خلاد هو من طريق [النشر]، لكن ليس من طُرق ابن شنبوذ الذي هو طريق [التيسير]، وإنما من طريق ابن الهيثم".**

**فإذا أخذنا بقول المتولي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإننا سنقع فيما يُحذّرنا هو نفسه منه،** وهو الوقوع في التركيب والخلط، **فإننا سنقع فيما يُحذرنا هو نفسه منه دائمًا وما صرح به هنا وهو: التركيب والخلط، وما قاله الشيخ المتولي** رحمة الله عليه **وتبعه الشيخ الضباع والشيخ القاضي -رحمة الله عليهم جميعا- ونفعنا بعلمهم، من أن لخلادٍ** وجهين:

السكت على (أل) و(شيء) من طريق أبي الحسن، يُقال فيه: طريق أبي الحسن -كما قلنا- ليست من [التيسير]، وما أشار إليه المتولي من وجود السكت في [التيسير] والشاطبية من قراءة الداني على أبي الحسن فيُجاب عنه: بالنسبة للتيسير، فإن الداني ذكره حكاية؛ لأنه قال: اعلم أن حمزة من رواية خلف كان يسقط، ثم ذكر مذهب خلف.

**ثم قال: وقرأت على أبي الحسن من الروايتين بالسكوت على (لام المعرفة)، وعلى (شيءٍ وشيئًا) حيث وقع ناظري.**

طبعًا هذا ذكره حكاية، لماذا؟ لأنه ليس له إسناد في قسم الإسناد في [التيسير] لم يُسند عن خلاد من طريق شيخه أبي الحسن، فعرفنا أن هذا إنما هو حكايةٌ وليست من أسانيده.

فقوله: **من الروايتيْن لا يدخل فيه خلاد؛ لأنه صرح في روايته**؛ أي في رواية خلاد، **الداني صرَّح أنه أخذها عن أبي الفتح فقط.**

**ملحوظة: الداني ذكر في الجامع -أي جامع البيان- أنه قرأ عن أبي الحسن من روايتين بالسكت على أل فقط، وأشار هنا في [التيسير] لما ذكر، فأيهما الصواب؟**

يعني هنا يقول: على أنه على (أل وشيء)، وفي الجامع ذكر أنه قرأ على أبي الحسن وطاهر بن غلبون بالسكت على (أل) فقط، ولم يذكر (شيء).

الجواب: أجاب عنه الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه بأنه قال: **فإما أن يكون سقط ذكر (شيءٍ) من الكُتّاب، كي يُوافق [التيسير]**، أي من النُسّاخ، يعني يكون ابن الجزري في [الجامع] ذكر أنه قرأ أن الروايتين عن أبي الحسن السكت على (أل وشيء)، لكن سقطت كلمة (شيء) من النُسَّاخ؛ هذا احتمال، **أو يكون مع المد (شيءٌ) فيُراد التذكرة.**

**الخلاصة**: اتباع الشيخ المتولي رحمه الله عليه في هذه المسألة يُؤدي إلى التفخيم، بل يجعلنا نقرأ بروايةٍ ليست في [التيسير] ولا في [الطيبة].

ونسأل الله أن يكون هذا -إذا كان هذا صوابًا- أن يتقبله وينفعنا به.

وعندنا آخر التحريرات من صنيع هذا.

لو سلمنا للشيخ المتولي -كما قلنا- سنقرأ بشيءٍ ليس في هذا، وليس في [الطيبة].

**طالب**: في الإسناد يا شيخنا، في [التيسير] عن أبي الفتح، إسناد خلاد عن طريق أبي الفتح؟

**الشيخ**: نعم، من طريق أبي الفتح، والمشكلة أن هذه صنعة أهل التحريرات، يعني صنعة أهل التحريرات -طبعًا المتأخرون منهم وبالذات المُعاصرون-، يعني كثيرٌ منهم وحتى من يُري أنه هو المُدافع عن التحريرات، ولا أتكلم من فراغ، يعني يُري نفسه أو يرى نفسه أو يُري غيرَه أنه هو المدافع عن التحريرات، شُغل التحريرات كله أسانيد، فهؤلاء المتأخرون ليس عندهم شيءٌ الذي هو اختيار ابن الجزري، هذا ليس عندهم، بل إنهم يتقبلون اختيار الإزميري واختيار المتولي -رحمة الله عليهم جميعًا-، ولا يتقبلون اختيار ابن الجزري الذي هو الأصل، فالإزميري والمتولي -وهما كمثالٍ فقط، وإلا كل من يقول بقولهما في المسائل التي اجتهدا فيها-، هؤلاء ليسوا أصحاب رواية، وهم باجتهادهم خرجوا عن هذه الرواية.

هم يقولون: القراءة لا تُقرأ من الكُتب، وهم يقرأون بها من الكتب؛ هذه هي الإشكالية.

### لماذا لا نتفق على المنهج العلمي؟

المنهج العلمي أنتم تُطبقونه كما يحلوا لكم، وتُطبقونه على مسائل مُعينة، وإن كانت مسائل التحريرات كلها أكثرها إنما هي في المدود، هذا ليس تحريرات، المد، القصر يأتي عليه كذا، وفويق القصر يأتي عليه كذا، وفويق التوسط، يعني هذا النوع من التحريرات، لا أنكره ولا أتعامل معه، ولا أرى أنه تحرير، لكن التحرير في مثل هذه: أنك تمنع كلمة أو إشمام، الإشمام ليس مثل فُويق التوسط، أو دون التوسط، أو مثل المد.

فالشيخ يُريد أن ينفيَ شيئًا مقروءًا به، ويُزيله بهذا الاجتهاد، وهذا ليس مُحاكمة لعلماء التحريرات، وإنما هي بيانٌ لهذا المنهج، إما أننا نتبع الأسانيد، وإذا اختلفت الأسانيد واختلف الاختيار فأنتم أحرار، خُذوا ما يسركم، لكن أننا لا نأخذ بالأسانيد، ولا نأخذ بالاختيار لابن الجزري؛ هذه هي التي أرى أنها الطامة الكُبرى.

طبعًا الطامة الكُبرى في جزئيات التحريرات، وإلا العلماء كلهم يعني بركتنا، لكن -كما قال الإمام مالك-: كل يُؤخذ من قوله ويُترك، ولا يأتي أحد ويقول: أنت تقول: ابن الجزري معصوم، لا عصمة ياأيها المسلمون.

اشهدوا أن فلانًا العبد الضعيف لا يُؤمن بعصمة أحدٍ بعد رسول الله ﷺ، هذه شهادة، ومن اتهمني بأني أقول: أن ابن الجزري معصوم فحسبي وحسبه الوقوف بين يدي الله عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة، ائتني بمسألة أخطأ فيها ابن الجزري ورأيتني أتبعها، لكن تتعلم كتاب ابن الجزري، ومنهجية ابن الجزري، وتخرج عن رواية ابن الجزري؛ وتُريد أن أُسلم لك على أي أساس،؟ هذه هي الإشكالية، أبَى من أبَى، ورَضِي من رَضِي.

وفي النهاية: كلنا -إن شاء الله- خدمٌ لكتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وهذه مسائل خلافية لا تُفسد للود قضية -على الأقل عند العبد الضعيف-: لا تُفسد ودي لأي أحدٍ من أهل القرآن مهما كان، فيكفيه شرفًا أن في صدره كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا يجعلنا نُجله ونحترمه.

لكن الشيخ الإزميري، والشيخ المتولي، والشيخ ابن الجزري، ووو، ليس أحدٌ فوق العلم، العلم لله.

وَاخْتَلَفُوا.

أي القرّاء العشرة.

فِي ضَمِّ الْهَاءِ وَكَسْرِهَا مِنْ ضَمِيرِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ يَاءٍ سَاكِنَةٍ نَحْوُ: عَلَيْهِمْ، وَإِلَيْهِمْ:

يعني شوف كاتب (الفاتحة)، المفروض ما يكتب شيء، يعني أنها كلمة عامة مُكررة عشرات المرات.

**طالب**: المفروض يكتب (وغيرها).

**الشيخ**: هذا تصرف.

وَإِلَيْهِمْ وَلَدَيْهِمْ، وَعَلَيْهِمَا وَإِلَيْهِمَا.

في جميع نُسخ [النشر] (وإليهما)، ما أدري لماذا هذه الطبعة يعني شالوا منها كلمة (إليهما)، يعني لا أدري اللجنة العلمية التي تولت هذا التصحيح لماذا حذفوا كلمة (وإليهما)؟، ليس لهم حق أبدًا.

نعم، لكن في جميع نسخ [النشر] (إليهما)، طبعًا هذه اللفظة (إليهما) ليست في القرآن، والعجب أن هذا ليس من عند ابن الجزري.

**طالب**: من مصدره.

**الشيخ**: من مصدره الأساس، لست متأكدًا من ابن مُجاهد، لكن ابن غلبون (إليهما)، الداني (إليهما)، مفردة يعقوب (إليهما)، ربما يعني لو رجعت إلى كُتب القراءات يكفي أن أقرب شيء ابن غلبون -وربما قبله- كلها فيه (إليهما)، يعني يُمثلون بهذه الكلمة، وهي ليست من القرآن، وربما أخذها الأول على أنها من باب التمثيل، ولا يقصدون أنها من باب التلاوة، يعني هذا كردٍ أدبي على هؤلاء الأدباء، فلا يحق لهؤلاء، لا يحق لهم أن يحذفوها حقيقةً، ووهي موجودة في كل النسخ.

(وإليهما) موجودة حتى في النسخة التي أُعطيت، ومكتوب عليها تعليق أنها ليست من القرآن، فلا أدري، المهم يعني توضع هنا بين كلمة (وعليهما) وكلمة (وإليهم) تُنطق كلمة (وإليهما) لكن لا توضع على أنها قوس قرآني، لا تضعها بالهلال أو يضعها بين أي شيء، بين قوسين، أي شيء كي يُفهم أنها ليست من القرآن.

لكن أمانة على النسخة يجب أن تُكتب، هذا خطأ العلماء تداركوه، ويُذكرنا بالخطأ الذي أشنع من هذا وهو في كتاب -ذكرناها سابقًا- في كتاب [الرسالة] للإمام الشافعي رحمة الله عليه، تحقيق الشيخ محمود شاكر.

في الرسالة وجد الشيخ محمود شاكر أن الإمام الشافعي رحمة الله عليه استشهد بآية وركّب فيها آية أخرى، يعني أول الآية آية من سورة وركب فيها آية أخرى مُشابهة لها من سورة أخرى، والرسالة هذه قُرأت في مجالس على مدى سبعمائة سنة حتى وصلت إلى زمن ابن جماعة رحمة الله عليه والعلماء سجلوها بالسماع، ولم ينتبه لها إلا الشيخ محمود شاكر رحمة الله عليه ووضعها كما هي، وبين تحت أن هذا خطأ، يعني ما هو من النُسَّاخ، هذا من الشافعي نفسه رحمة الله عليه، صحيح أنه إمام،

هذا خطأ في القرآن، لكن هذه كلمة يعني ليست كمثل تلك، فالمفروض أنها تبقى.

**طالب**: هنا يا شيخنا في نسخة قال: (إليه).

**الشيخ**: (ما) لوحدها.

لا لا، أنا رأيت (إليه ما) رأيته لكن ما أدري أين رأيته، إليه ما، ما تأتي.

**طالب**: هو السياق في الأول الثلاث كلمات الأول، وألف الاثنين (عليهما، إليهما) هما في النسخة.

**الشيخ**: لا لا، لكن هو الشيخ يعني لا أقول الشيخ؛ لأنني لا أعرف من هو، لكن اللجنة حذفت له الكلمة من هذه الطبعة، وهذا خطأ أُحمِّله لها؛ لست ممن يُغير أخطاء العلماء في كتبهم.

وَفِيهِمَا، وَعَلَيْهِنَّ، وَإِلَيْهِنَّ، وَفِيهِنَّ، وَأَبِيهِمْ، وَصَيَاصِيهِمْ، وَبِجَنَّتَيْهِمْ، وَتَرْمِيهِمْ، وَمَا نُرِيهِمْ، وَبَيْنَ أَيْدِيهِنَّ، وَشِبْهُ ذَلِكَ. فَقَرَأَ يَعْقُوبُ جَمِيعَ ذَلِكَ بِضَمِّ الْهَاءِ، وَافَقَهُ حَمْزَةُ فِي: عَلَيْهِمْ، وَإِلَيْهِمْ، وَلَدَيْهِمْ فَقَطْ:

تقريبًا وضعوا [الفاتحة، والممتحنة، وآل عمران].

**طالب**: سبق توثيقه.

**الشيخ**: فَإِنْ سَقَطَتْ مِنْهُ الْيَاءُ لِعِلَّةٍ جَزَمَ، أَوْ بِنَاءً نَحْوُ: وَإِنْ يَأْتِهِمْ، وَيُخْزِهِمْ:

ويأتيهم.

**طالب**: بعض العلماء الذين ذكروا إليهما قد يكون السياق مع ذكره لها، لكن هنا في تعداد الكلمات هو تعداد الكلمات القرآنية، فالخلط بينها هذا مُشكل.

**الشيخ**: لكن نفس الشيء، يعني هذا السياق الآن لما تأتي عند هذه المسألة في كتب القراءات تجد نفسَ الشيء: واختلفوا في ضم الهاء وكسرها نحو: عليهم،

عليهما، بل يأتوك بعليهما، ويأتوك بإليهما مباشرةً، فكأنهم يقولون: أنهم من مصدرٍ واحد.

لكن أميل كما قال الدكتور: يقصدون بها التمثيل، لكن يُشوِّش على هذا أنها ضمن آيات قرآنية -جَلَّ من لا يسهو-، وإلا هي كل كتب القراءات التي وقفنا عليها يعني جُلُّها، لكن لا شك الداني وقع فيها، ابن غلبون وقع فيها، المفردات لابن الفحام فيها، الإرشاد في كتبه وقع فيها، في الكفاية نفس الشيء.

فإن سقطت الياء في (وإن يأتهم) يعني أصلها (وإن يأتيهم)، (يُخزهم- يُخزيهم).

أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ.

بعنب لولا الجازم يكون يكفيهم، وهكذا.

فَاسْتَفْتِهِمْ، و(فَآتِهِمْ)، فَإِنَّ رُوَيْسًا يَضُمُّ الْهَاءَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَّا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [الأنفال:١٦]، فَإِنَّه كَسْرَهَا بِلَا خِلَافٍ.

وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

أي عن رُويسٍ.

فِي وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ، وَيُغْنِهِمُ اللهُ، وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ، وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ -وَكِلَاهُمَا فِي غَافِرٍ-، فَكَسَرَ الْهَاءَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ عَنِ النَّخاسِ.

وَكَذَلِكَ رَوَى الْهُذَلِيُّ عَنِ الْحَمَّامِيِّ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُوَلِ، وَكَذَا نَصَّ الْأَهْوَازِيُّ، وَقَالَ الْهُذَلِيُّ: هَكَذَا أُخِذَ عَلَيْنَا فِي التِّلَاوَةِ؛ وَلَمْ نَجِدْهُ فِي الْأَصْلِ مَكْتُوبًا.

وهذا نص على الكلام الذي كُنا ندندن حوله كثيرًا، وهو: النص والأداء.

وهَكَذَا أُخِذَ عَلَيْنَا فِي التِّلَاوَةِ.

أي الأداء.

وَلَمْ نَجِدْهُ فِي الْأَصْلِ مَكْتُوبًا.

أي في النص، ونفس هذا المعنى مُقرر عند ابن الجزري -كما سنعرض-، وعند الداني وغيرهما.

طبعًا هذا الخلاف، اختلف عنه: القاضي من طريق فَكَسَرَ الْهَاءَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ عَنِ النُّخَاسِ، هذا الكلام مذكورٌ في كتاب الكفاية الكبرى، وأما الذي في الإرشاد فهو كسر الهاء.

**أقول لكم قاعدة:** غالبًا إذا رأيت قضية فيها القاضي أبو العلاء عن النخاس غالبًا يعني رأيت قضية مُشكلة كانفراد مثلًا القاضي عن النخاس أو كذا، فعليك بكتب أبي العز، والمصدر الثانوي عليك بكتاب [الكنز]؛ لأن كتاب الكنز من الكتب المُوثّقة لأبي العز، أبو القلامسي.

وأيضًا حتى لا نكتم العلم: من أراد أن يدرس [الدرة]؛ عليه أن تكون كتب أبي العز وكتاب [الكنز] أمام عينيْه.

الآن كثير من أصحاب التحريرات وحتى غير أهل التحريرات٠٠:٥٨ر يرى أن [الدرة] مرتبطة فقط بتحرير [التيسير]، وهذا قصورٌ، لا أقول قصورًا فقط، وإنما أقول: قصورٌ شديدٌ، فالإمام أبو العز رحمه الله عليه وكتب أبي العز وهي: الإرشاد والكفاية الكبرى، والكتب المُحيطة التي أخذت عن أبي العز، كالبطايقي، وكأبي العلاء في [الغاية]، هذه كُتب مساعدة، وابن الجزري رحمه الله عليه فيما أرى -والله أعلم-، وهذه إلى الآن متأكد منها سبعين في المائة؛ حتى لا يؤخذ عني شيء بالتهمة وبالظن، هذه المدرسة -وأعني مدرسة أبي العز-، من المدارس الخفية في منهج ابن الجزري في القراءات.

زَادَ ابْنُ خَيْرُونَ عَنْهُ:

أي عن روَيسٍ.

كَسْرَ الرَّابِعَةِ وَهِيَ: وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ، وَضَمَّ الْهَاءَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْجُمْهُورُ عَنْ رُوَيْسٍ، وَانْفَرَدَ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ يَعْقُوبَ بِضَمِّ الْهَاءِ فِي (بِبَغْيِهِمْ)، وَ (حُلِيِّهُمْ).

طبعًا هو يعقوب يقرأ (حَلْيِهم).

وَلَمْ يَرْوِ ذَلِكَ غَيْرُهُ.

طبعًا فارس بن أحمد ليس من طرق [النشر]، طبعًا هذا الكلام مذكور في [مفرد التعقيب] للداني فيها هذا الكلام، لكن هذه الطريق طريق فارس ليست، طبعًا المفردة كلها ليست من أصول [النشر]، المفردة [مفردة يعقوب] يعني - بعظمتها وكليتها- ليست من أصول [النشر]، يعني ابن الجزري لم يُصرّح بها.

هذا الطريق طريق الداني عن فارس في [النشر]: الداني قرأ على فارس، وفارس قرأ على عبد الباقي، وعبد الباقي قرأ على أبي الحسن علي بن محمد بن جعفر البغدادي، على أبي الحسن علي بن حمشان الجوهري، على ابن مُرسم، على التمار، على رويس.

وهذه الانفرادة التي ذكرها الشيخ ابن الجزري، وَانْفَرَدَ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ يَعْقُوبَ، خارجةٌ عن طريق [النشر]، وإن كانت موجودة في مفرد الداني؛ لأن إسناد الداني عن فارس هو من قراءة فارس على عبد الله بن الحسين السامري على التمار، وليس على عبد الباقي كما في [النشر].

يعني هذه [الانفرادة] ليست من الكتب التي في [النشر]، يعني العادة أن ابن الجزري رحمة الله عليه يذكر انفراده من كتابٍ من أصوله، يعني يقول لك: انفرد الهُذلي في [الكامل]، أو انفرد الأهوازي في [الوجيز]، لكن هنا هذه الانفرادة ليست من كتبه في الأصل.

وَانْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ، عَنْ يَعْقُوبَ بِكَسْرِ الْهَاءِ مِنْ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ.

**طبعًا المقصود:** (أيديهُن وأرجلهُن).

وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ فِي جَمِيعِ الْبَابِ.

طبعًا ابن مهران في [الغاية] قرأ على ابن مرسم عن التمار، وقرأ على هبة الله علن المُعدل، وقرأ على هبة الله علن الوكيل على روع، وهذه هي الطريقة [النشر]ية، يعني قراءة الهوذاني على هبة الله على الوكيل على روع هذه هي الطريقة التي ساق ابن مهران منها إسناده في هذا الطريق.

وَاخْتَلَفُوا فِي صِلَةِ مِيمِ الْجَمْعِ بِوَاوٍ وَإِسْكَانِهَا، وَإِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ مُحَرَّكٍ نَحْوُ: أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ، عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ؛ فَضَمَّ الْمِيمَ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ، وَوَصَلَهَا بِوَاوٍ فِي اللَّفْظِ وَصْلًا ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْ قَالُونَ فَقَطَعَ لَهُ بِالْإِسْكَانِ صَاحِبُ "الْكَافِي"، وَهُوَ الَّذِي فِي "الْعُنْوَانِ"، وَكَذَا قَطَعَ فِي "الْهِدَايَةِ" مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَهُوَ الِاخْتِيَارُ لَهُ فِي "التَّبْصِرَةِ"، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي "الْإِرْشَادِ" غَيْرَهُ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ، عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ، وَصَاحِبِ " [التجريد]" عَنِ ابْنِ نَفِيسٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ وَعَلَيْهِ، وَعَلَى الْفَارِسِيِّ وَالْمَالِكِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ، وَبه قَرَأَ الْهُذَلِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ.

**هنا تعليقات كثيرة، نأخذها واحدًا واحدًا:**

**أولًا-** وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ.

الداني على أبي الحسن عن أبي نشيط ليست في [التيسير] ولا في [النشر]، يعني هذه الطريق الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ ليست في [النشر]، ولا في

[التيسير]؛ فطريقه فارس عن عبد الباقي، وليس عن السامري.

الداني على فارس، ثم يقول: وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وهو فارس، عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ.

الداني على فارس على عبد الباقي على أبي علي البغدادي على أبي بكر أحمد المنقي صاحب المشكاة، على ابن أبي مهران الجمال على الحلواني.

الداني على فارس، على عبد بن الحسين، على ابن شنبوذ، عن الجمال، عن الحلواني، هذا الطريق -يعني طبعًا هذه ليست في [النشر]-: طريق الحلواني، قراءة أبي الفتح على عبد الله بن الحُسين على الحلواني، من طريق الحلواني ليست في اليسير ولا في [النشر].

صاحب [التجريد] على أبي نفيس؛ هذه نشرية.

مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ وَعَلَيْهِ، وَعَلَى الْفَارِسِيِّ وَالْمَالِكِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ؛ هذه نشرية.

إذًا قراءة الداني عن أبي الحسن عن أبي نشيط، وأبي الفتح على الحلواني، طريق الحلواني، هذه ليست في [النشر]، وليست في [التيسير].

وَبِالصِّلَةِ: إذًا معناه أن الإسكات، طبعًا الشيخ هنا لم يذكر الإسناد لقالون، يعني ما ذكره، ربما سيذكره لاحقًا في [التخيير].

وَبِالصِّلَةِ -أي بصلة الميم- قَطَعَ صَاحِبُ "الْهِدَايَةِ" لِلْحُلْوَانِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ، عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ، وَعَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ مِنْ طَرِيقِ الْجَمَّالِ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الْهُذَلِيُّ أيضًا من طريق الحلواني.

أبو الفتح عن عبد الباقي وعن أبي الحسين عن الحلواني ليسا من [التيسير].

يعني الآن الشيخ ذكر شيخين للداني قرأ عليهما ب [الصّلة]، وليسا في [التيسير]، وذكر الشيخين في [الإسناد] وليس في [التيسير].

**طالب**: في [النشر] أم في [التيسير] شيخنا؟

**الشيخ**: لا، الأولى كانت في [النشر] و [التيسير]، يعني في طريقة ليست موجودة: لا في هذا ولا في ذاك.

وَأَطْلَقَ الْوَجْهَيْنِ عَنْ قَالُونَ بْنِ بَلِّيمَةَ صَاحِبِ "التَّلْخِيصِ" مِنَ الطَّرِيقَيْنِ، وَنَصَّ عَلَى الْخِلَافِ صَاحِبُ [التيسير] مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَأَطْلَقَ [التَّخْيِيرَ] لَهُ فِي "الشَّاطِبِيَّةِ"، وَكَذَا جُمْهُورُ الْأَئِمَّةِ الْعِرَاقِيِّينَ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ.

طبعًا هنا وَنَصَّ عَلَى الْخِلَافِ الذي هو عبارة الشيخ الداني قوله: قالون بخلاف عنه يضم الميم التي للجمع، نحو: عليهم أنذرتهم.

والطريق الثاني في [التيسير]: الداني على فارس، على عبد الباقي، على إبراهيم بن عُمر، على ابن بويان، على أبي الأشعث، على أبي نشيط.

إذًا ليس هناك لا الحلواني ولا السامري ولا شيء؛ طريق [التيسير] هو هذا، ونلاحظ أن الشيخ ابن الجزري رحمه الله أو الداني أيضًا رحمه الله في [التيسير] يقول: "قالون بخلافٍ عنه يضم الميم"، وذكر طريقًا واحدة، وهذا الطريق الذي هو الأصل [الصلة والإسكان]، لم يُذكر لما جاء يذكر أصحاب الصلة وأصحاب الإسكان، وإنما ذكر مذهبًا واحدًا؛ وهذا يدل على أن هذا تخيير وليس أداءً؛ لأنه قال: قالون بخلافٌ عنه يضم الميم وطريقه في [التيسير] واحدة، معروفة؛ الداني لم يذكر إلا طريقًا واحدة عن كل قارئ.

وَانْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ عَنِ الْهَاشِمِيِّ عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ بِعَدَمِ الصِّلَةِ مُطْلَقًا كَيْفَ وَقَعَتْ، إِلَّا

أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ هَمْزَةِ قَطْعٍ، -كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ النَّقْلِ-.

طبعًا طريق الهاشمي عن ابن جماز في قراءة أبي جعفر، طريق الهاشمي عن ابن جماز هو في [النشر] مذكور من ثلاثة كتب: من [المستنير]، والمصباح، والكامل].

هذا الكلام ابن جماز بعدم الصلة مطلقًا غير موجود في [المستنير]، لكنه موجودٌ في [المصباح والكامل]، يعني الكامل أو الهذلي لم ينفرد بهذا الطريق؛ لأنه موجودٌ في [المصباح]، إلا إذا كان مقصود ابن الجزري رحمه الله عليه: الطريق الأدائي عنه؛ لأنه هنا ما صرح ب [الكامل]، ما قال: وانفرد الهذلي في [الكامل]، يعني ما نسب [الانفرادة] إلى الكتاب، هل هذا نفسه؟ لا أدري، لكن لو كان يقصد الكتاب فأيضًا هذا الطريق ابن الجزري أخذه من كتاب [المستنير]، ومن كتاب [الكامل]، ومن كتاب [المصباح].

[الكامل] و [المصباح] فيهما هذا الشيء، فيهما أن: الهاشمي عن ابن الجماز قال بعدم الصلة مطلقًا،كيف وقعت؟ إلا أنه كيف يعني، يعني هذا الكلام موجود في [المصباح] وفي [الكامل].

وعبارة أبي الكرم في [المصباح]: "وأسكنها ابن جماز عند غير ألف القطع في جميع القرآن".

**أسكنها**: هي نفسها وعدم الصلة، فهذه عبارة أبي الكرم في [المصباح].

استمعت لمحاضرة للشيخ الأمين رحمه الله عليه في مسألة سبق اللسان يقول: يُريد أن يقول كما ذكرنا غزوة بدر في سورة الأنفال، فعكس، سبق اللسان، قال: كما ذكرنا سورة بدرٍ في غزوة الأنفال.

فأحيانًا الإنسان سبق اللسان مُشكلة.

**الشيخ**: خاصة من يُنقل عنه إملاءً، لكن الشيخ الأمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان كما سمعت وبلغ من تلاميذه كانوا يعرضون عليه ويُصحح، حتى أخبرني الدكتور أحمد المُقرئ -رحمة الله عليه- يقول: مرة حضر عنده درسًا كان معه الدكتور/ عبد الله أحد أبناء الشيخ، يقول: فجئنا لما ركبنا السيارة بعد الدرس كنا نسجل في شريط الكاسيت، فيقول: لما ركب معي وضعت الشريط في السيارة أسمعه، طبعًا هذا قبل ما ينتشر، فقعد يتكلم، وأثناء سبق اللسان صدر منه لحن وقال: سبحان الله أنا ألحن!، هو ما انتبه، طبعًا اللحن عند طبقة الشيخ الأمين وغيره عيب، اللحن عيب، فهو يعني عيب أنه يلحن.

باقي صفحة نخلصها بعدين نرجع؛ لأنه ما في تعليقات بعد كده.

**طالب**: ذكرتم أن الهاشمي عنه.

**الشيخ**: ما ندري، وقبل فترة قبل كم يوم أنا كتبت أن [الانفرادة] تحتاج إلى دراسة، حقيقة لا أعرف، إلى الآن ما توصلت -وهذا من سوء فهمي-: ما هي المنهجية التي سلكها ابن الجزري في تقرير هذه الانفرادة؟ يعني جاءت من عدة احتمالات، ثلاث احتمالات أو أربعة احتمالات حقيقة، أقول: لعله يقصد كذا؛ فأذكر الاحتمال الأول، لما نرجع أجده ينخرم، وهكذا، فلهذا أقول دائمًا: لو يُدرس.

ماجستير ولا دكتوراه؟

**طالب**: دكتوراه.

**الشيخ**: جميل، ما شاء الله، هذا يساعدني الحقيقة، أنا حقيقة ما وجدت إلا، يعني فيها احتمالات، لكن هذه الاحتمالات ممكن تركب معك هنا، وتركب هنا، وتركب هنا، لكن كأنها تركب نهائيًا؛ ما تجد.

يعني مثلًا أنا لاحظت في عدة مواطن، ومعنا المسجل ربما يسمعنا هذا الباحث فربما يضعها معنا، لكن الاحتمال أنا ما أقول: أنه صحيح، لكن موجود بكثرة، يقول مثلًا: وانفرد الهُذلي عن الهاشمي -كهذا المثال-.

**نحن قلنا**: الهاشمي عن ابن جماز من ثلاثة كتب: من [المستنير، والمصباح، والكامل]، معناه أنه حتى أعرف أن هذه انفرادة لازم أن أرجع إلى هذه الكتب الثلاثة، يعني لما يقول: وانفرد الهُذلي عن الهاشمي أول شيء ماذا أفعل؟

أذهب إلى قسم الأسانيد، طريق الهاشمي، أرى ما هي الكتب التي ذكرها ابن الجزري عن طريق الهاشمي، يعني لا نبحث عن انفرادة الهذلي مع طريق غير الكتب التي ذكرها.

يعني مثلًا الهاشمي من ثلاثة كتب: [المستنير، والمصباح والكامل]، إذًا لا أذهب إلى مثلًا كتاب [غاية الاختصار]، أو أذهب إلى كتاب [الإرشاد]؛ لا يعنيني، الذي يتضح بجلاء أن ابن الجزري لما نقول: (انفرد) هو انفرادة من هذه الطرق في هذه الرواية.

لما أذهب إليها آتي أحيانًا أجد -كمثال-: [المستنير] ما ذكر هذه الانفرادة، نحن قلنا: هذه الانفرادة نبحث عنها في ثلاثة كتب: [المستنير، والمصباح، والكامل].

[المستنير] لم يذكر هذه الانفرادة؛ لأنه انخرم، لكن غالبًا ابن الجزري في الترتيب هناك: [المستنير]، ثم [المصباح]، ثم [الكامل] -هذا هو ترتيبهم عند ابن الجزري-، غالبًا في هذه النقطة لو ابن الجزري قال: "وانفرد ابن سوار" كثيرًا تجد أن الثلاثة متفقين معه في الانفراد، لكن إذا كان المذكور صاحب [الانفرادة] ليس هو أول واحد في الترتيب وإنما هو الثاني أو الثالث قد يكون هو والذي قبله منفردين، مثل هذه.

يعني مثلًا قال: وانفرد الهُذلي) أنا أقول لك: هذا كمثال، هذا احتمال من الاحتمالات التي ربما ابن الجزري كان يقصدها.

"انفرد الهُذلي عن الهاشم عن ابن جماز"، رجعنا إلى الهاشمي وجدنا الترتيب هكذا: من كتاب [المستنير]، من كتاب [المصباح]، من كتاب [الكامل]، حسب هذه الرؤية، -والرؤية لم تتضح بعد- حسب ما ظهر منها أنه: إذا قال ابن الجزري: "وانفرد ابن سوار" فمعناه أن الثلاثة متفقون معه في الانفراد، إذا كان المذكور هو أول واحد في الترتيب المذكور هناك غالبًا يكون صحيحا.

لكن لو كان المذكور ليس الأول، يعني مثل هنا كما قال: الهذلي وهو رقم ثلاثة في الطريق، فوردت عنه وعن الذي قبله، ولا يشمل الأول.

لكن هذا يستطيع الواحد أن يحكم عليه باستقراء الكتاب كلِّه وإخراج كل الانفرادات واحدة واحدة، ودراستها، ودراسة كل ما يتحمل.

هذه قضية موجودة في عدة مسائل أو عدة أماكن لكنها قد تنخرم معك في بعض الحالات؛ فلا نستطيع أن نقول: أن هذه هي منهجية ابن الجزري، هل له منهجيات أخرى؟

حقيقة يعني والله حقيقة الواحد ما عنده وقت حتى يدرس هذا؛ لأن هذه ينبغى لها باحث واحد نشيط، وواحد فاضل وعنده دكتوراه، يبحث عن الدكتوراه؛ لأن حافز الشهادة هذا حافز قوي، لكن الحالات التي مثلي: تركنا الأبحاث، تركنا الرسائل، ما أصبح لدينا إلا أن ننشر هذا العلم الذي تعلمناه، فالذي تعلمناه قطرة من بحر، فمن يأتي بعدنا نشيطًا وعنده الحافز القوي؛ بإذن الله -تعالى- سيستطيع أن يُخرج لنا منهجية إن لم تكن مائة في المائة فإنها -بإذن الله- ستكون منهجية غالبها الصحة والصواب في منهجية ابن الجزري في [الانفرادة].

وطبعًا عليه أيضًا أن يضرب احتمالات أخرى، يعني أنا أقول: إن ابن الجزري يقصد الانفرادات التي يذكرها في طريقه، في الطريق المذكورة فقط، فعليه أن يضرب احتمالًا: هل هذا ينطبق على بقية الكتب أم لا؟ ربما كتاب ليس موجودًا في هذه الطرق ذكر هذه الانفرادة، لكن ذلك لا يلزم ابن الجزري، لأن ابن الجزري يُتعامل معه بطرقه التي ذكرها في كتبه، -والله أعلم-.

وَوَافَقَ وَرْشًا عَلَى الصِّلَةِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ مِيمِ الْجَمْعِ هَمْزَةُ قَطْعٍ نَحْوُ (عَلَيْهِمْ، أَأَنْذَرْتَهُمْ ) (مَعَكُمْ إِنَّمَا) (وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ)، وَالْبَاقُونَ بِإِسْكَانِ الْمِيمِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى إِسْكَانِهَا وَقْفًا.

وَاخْتَلَفُوا فِي كَسْرِ مِيمِ الْجَمْعِ وَضَمِّهَا وَضَمِّ مَا قَبْلَهَا وَكَسْرِهِ إِذَا كَانَ بَعْدَ الْمِيمِ سَاكِنٌ، وَكَانَ قَبْلَهَا هَاءٌ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ، أَوْ يَاءٌ سَاكِنَةٌ، وذلك نَحْوُ: قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ، وَبِهِمُ الْأَسْبَابُ، وَيُغْنِيَهُمُ اللهُ، وَيُرِيهِمُ اللهُ، وَعَلَيْهِمُ الْقِتَالُ، وَمِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي.

فَكَسَرَ الْمِيمَ وَالْهَاءَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَبُو عَمْرٍو.

وَضَمَّ الْمِيمَ وَكَسَرَ الْهَاءِ نَافِعٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَعَاصِمٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ.

وَضَمَّ الْمِيمَ وَالْهَاءَ جَمِيعًا حَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَخَلَفٌ.

وَأَتْبَعَ يَعْقُوبُ الْمِيمَ الْهَاءَ عَلَى أَصْلِهِ الْمُتَقَدِّمِ.

الميم: مفعول أول، والهاء: مفعول ثانٍ.

وَأَتْبَعَ يَعْقُوبُ الْمِيمَ الْهَاءَ عَلَى أَصْلِهِ الْمُتَقَدِّمِ فَضَمَّهَا.

ماذا يعني ب (وَأَتْبَعَ يَعْقُوبُ الْمِيمَ الْهَاءَ)؟ شرحها لنا.

فضَمَّها حَيْثُ ضَمَّ الْهَاءَ وَكَسَرَهَا حَيْثُ كَسَرَهَا، فَيَضُمُّ نَحْوَ: (يُرِيهِمُ اللهُ). (عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ).

لِوُجُودِ ضَمَّةِ الْهَاءِ، وَيَكْسِر نَحْوِ: (فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ)؛ لِوُجُودِ الْكَسْرَةِ، وَرُوَيْسٌ عَلَى الْخِلَافِ فِي (يُغْنِهِمُ اللهُ)، (يغنهم الله)؛ هَذَا حُكْمُ الْوَصْلِ، وَأَمَّا حُكْمُ الْوَقْفِ فَكُلُّهُمْ.

أي كُل القراء.

عَلَى إِسْكَانِ الْمِيمِ، وَهِيَ فِي الْهَاءِ عَلَى أُصُولِهِمْ، فَحَمْزَةُ يَضُمُّ نَحْوَ:: عَلَيْهُمُ الْقِتَالُ.

عليهمْ؛ إذا وقف.

وَإِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ.

إليهمْ؛ إذا وقف.

وَيَعْقُوبُ يَضُمُّ ذَلِكَ، وَيَضُمُّ فِي نَحْوِ يُرِيهِمُ اللهُ.

يُريهُم.

وَلَا يَهْدِيهِمُ اللهُ.

ولا يهديهُم الله.

وَرُوَيْسٌ فِي نَحْوِ: يُغْنِهِمُ اللهُ عَلَى أَصْلِهِ بين الْوَجْهَيْنِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى ضَمِّ الْمِيمِ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا ضَمٌّ -سَوَاءٌ أ كَانَ هَاءً أَمْ كَافًا أَمْ تَاءً- نَحْوَ: يَلْعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ، وَمِنْهُمُ الَّذِينَ، وَعَنْهُمُ ابْتِغَاءَ، وَعَلَيْكُمُ الْقِتَالُ، وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَإِذَا وَقَفُوا سَكَّنُوا الْمِيمَ.

والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد

**هذا والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم.**

❧◊☙



# الدرس الرابع والأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مسّاكم الله جميعًا بكل خير. نبدأ الليلة -إن شاء الله-بقراءة: باب اختلافهم في الإدغام الكبير، أو على منهج المُحدثين: **بَابُ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ** الأقوال كلها صحيحة.

## الإدغام:

**قال ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«الْإِدْغَامُ هُوَ اللَّفْظُ بِحَرْفَيْنِ حَرْفًا كَالثَّانِي مُشَدَّدًا وَيَنْقَسِمُ إِلَى كَبِيرٍ وَصَغِيرٍ.

(فَالْكَبِيرُ) مَا كَانَ الْأَوَّلُ مِنَ الْحَرْفَيْنِ فِيهِ مُتَحَرِّكًا، سَوَاءٌ أَكَانَا مِثْلَيْنِ أَمْ جِنْسَيْنِ أَمْ مُتَقَارِبَيْنِ، وَسُمِّيَ كَبِيرًا لِكَثْرَةِ وُقُوعِهِ، إِذِ الْحَرَكَةُ أَكْثَرُ مِنَ السُّكُونِ.

وَقِيلَ: لِتَأْثِيرِهِ فِي إِسْكَانِ الْمُتَحَرِّكِ قَبْلَ إِدْغَامِهِ. وَقِيلَ: لِمَا فِيهِ مِنَ الصُّعُوبَةِ. وَقِيلَ: لِشُمُولِهِ نَوْعَيِ الْمِثْلَيْنِ وَالْجِنْسَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ.

(وَالصَّغِيرُ) هُوَ الَّذِي».

أي والإدغام الصغير؟

«هُوَ الَّذِي يَكُونُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا سَاكِنًا وَسَيَأْتِي بَعْدَ بَابِ وَقْفِ حَمْزَةَ وَهِشَامٍ عَلَى الْهَمْزَةِ».

وفي بعض النسخ على الهمز بدون تاء.

«وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَنْقَسِمُ إِلَى جَائِزٍ وَوَاجِبٍ وَمُمْتَنِعٍ، كَمَا هُوَ مُفَصَّلٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ».

لاحظ معي: **عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ**؛ لأن هذا الباب باب الإدغام الكبير، وباب حَمْزَةَ وَهِشَامٍ هو باب من أبواب النحويين والصرفيين، فالنحويون يذكرونه دائمًا في آخر مؤلفاتهم، فيتبعونه بأبواب النحو.

«وَتَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ».

في نسخة المجمع: (**إِلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ في فصل التجويد**)، لكن الصواب في النسخة التي كتبها ابن الجزري -رحمه الله عليه- ووقفت عليها أخيرًا: (**وَتَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحُرُوفِ فِي فَصْلِ التَّجْوِيدِ**) هذه النسخة التي قُرئت على ابن الجزري، وبعضهم كتب لوحاتها بخط يده، ففيها: (**فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحُرُوفِ**).

«وَسَيَأْتِي تَتِمَّتُهُ فِي آخِرِ بَابِ الْإِدْغَامِ الصَّغِيرِ، وَالْكَلَامِ عِنْدَ الْقُرَّاءِ عَلَى الْجَائِزِ مِنْهُمَا بِشَرُوطِهِ عَمَّنْ وَرَدَ».

وفي بعض النسخ من [النشر]: **بشرطه**.

«عَمَّنْ وَرَدَ».

أي هذه النسخة التي تكلمنا فيها، التي نقول مجازًا: إنها نسخة ابن الجزري ليس من باب الحقيقة، وإنما من باب المجاز فيها: **بشرطه عمن ورد**.

«وَيَنْحَصِرُ الْكَلَامُ عَلَى الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ فِي فَصْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ: فِي رُوَاتِهِ.

وَالثَّانِي: فِي أَحْكَامِهِ.

فَأَمَّا رُوَاتُهُ فَالْمَشْهُورُ بِهِ وَالْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ وَالْمُخْتَصُّ بِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْعَشَرَةِ هُوَ: أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ وَلَيْسَ بِمُنْفَرِدٍ بِهِ، بَلْ قَدْ وَرَدَ أَيْضًا عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَابْنِ مُحَيْصِنٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَطَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، وَعِيسَى بْنِ عُمَرَ، وَمَسْلَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْفِهْرِيِّ، وَمَسْلَمَةَ بْنِ مُحَارِبٍ السَّدُوسِيِّ، وَيَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيِّ، وَغَيْرِهِمْ».

**لاحظ هنا**: الشيخ ابن الجزري قال عن أبي عمرو: **وَلَيْسَ بِمُنْفَرِدٍ بِهِ**، ثم ذكر من وافق أبا عمرو في الإدغام. ونلاحظ أنه ذكر آخر واحد منهم ذكره: يعقوب الحضرمي، هذا ما معناه؟

**طالب**: المختص به من الأئمة: يعقوب الحضرمي.

أخذتها من لساني، هذا ما معناه؟ نحن مر معنا الآن في دروس ماضية: ابن الجزري يذكر الحكم، ثم بعد ذلك يذكر بأشياء وكتب وطرق ليست من أصوله للدلالة على المتابعة، حسب منهجية ابن الجزري يكون يعقوب الحضرمي هنا الإدغام له ليس مقروء به، وإنما هو جاء به من باب المتابعة.

ولهذا الشيخ القسطلاني في كتابه: (لطائف الإشارات فيما يتعلق بالقراءات العشر) من حيث الفرش والأصول هو صورة مصغرة من [النشر]، هو مختصر من [النشر] بمعنى ما أتى بجديد من [النشر]، فنعتبره نسخة يُستأنس بها من ضمن نسخ [النشر].

هو كذلك كل من جاء بعد ابن الجزري فهو من [النشر] سواء القسطلاني أو المتولي رحمة الله على الجميع ونفعنا بعلمهم.

فالشيخ القسطلاني لما ذكر بمعنى خالف [النشر] هنا فمثلًا قال بعدما قال: **أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ** قال: **وَيَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيِّ** من طريق المصباح، طبعًا وَيَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيِّ من طريق المصباح هذا سيذكر في آخر الباب، فهو آتى به من هناك ووضعه هنا.

فهو على حسب كلام ابن الجزري هنا تأخيره ليعقوب الحضرمي يُفهم به مع الإضافة إلى، والمختص به من الأئمة العشرة هذا كله يؤكد ما نذهب إليه على أن الإدغام المطلق ليعقوب هو اختيار ابن الجزري وليس من [النشر].

**يأتي واحد ويقول لك:** ما الفرق؟ قل له: في فرق كبير، والفرق هو: على أصحاب التحريرات الذين يُلزمون ابن الجزري بأصوله، ويُلزمون أنفسهم ب [النشر]، وطرق [النشر]، وما خالف طرق [النشر] ولو قال به ابن الجزري لا يقرأون به، وهذا الإدغام، وسنأتي به عند موضعه سيكون ربما نجعل محاضرة في هذا الباب، لكن هنا فقط نُعطي هذه الإشارة أو هذه التلميحة من كلام ابن الجزري.

**وهنا يقول:** كيف يكون يعقوب مثل أبي عمرو في الإدغام الكبير؟ ويذكر أبا عمرو ويقول إنه هو المختص به من الأئمة العشرة، ثم يذكر المتابعات، ويذكر خمسة أو ستة ممن وافقه ثم بعد ذلك يرجع إلى يعقوب، وهذا كله حتى في منهجية التأليف غير صحيحة.

كما سنذكر هناك -إن شاء الله- أن ابن الجزري لما ينتهي من ذكر الإدغام الكبير لأبي عمرو، ثم يذكر ما وافقه فيه حمزة، ثم يذكر ما وافقه فيه رويس أو روح سواء على انفراد، بعدما يذكر هذا كله يأتي ويقول: وروى صاحب المصباح أن يعقوب كأبي عمرو بن العلاء.

ثم بعد ذلك يجعلون يعقوب في الإدغام الكبير، الإدغام المطلق يجعلونه مثل أبي عمرو البصري، دعوها لما يأتي وقتها، الآن إشارة بسيطة ولكن بحيث تكون التلميحة وضحت.

وطبعًا الشيخ ابن الجزري بمعنى في هذه معلومة أيضًا هو مأخوذة من الداني أو من غيره؛ لأن الداني ذكرها في كتاب **الإدغام الكبير**، وذكر أن أبا عمرو البصري ليس هو المنفرد بهذا، وذكر هؤلاء الأئمة.

**لكن الفرق بين ابن الجزري والداني**: أن الداني لما ذكر كل واحد منهم بمعنى الحسن، وابن محيصن والأعمش بل وذكر أيضًا ابن كثير، الداني ذكر ابن كثير في باب الإدغام الكبير، بمعنى في كتابه "الإدغام الكبير" ذكر إن مما ورد عنه الإدغام ابن كثير المكي، وذكر أيضًا أسانيده الداني إلى هؤلاء الأئمة.

طبعًا ابن الجزري من باب الاختصار لم يذكر ذلك.

**قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَوَجْهُهُ».

أي وجه الإدغام الكبير، أو وجه الإدغام.

«طَلَبُ التَّخْفِيفِ.

قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ: الْإِدْغَامُ كَلَامُ الْعَرَبِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَتِهَا، وَلَا يُحْسِنُونَ غَيْرَهُ، وَمِنْ شَوَاهِدِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَوْلُ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ:

وَتَذَكَّرَ رَبُّ الْخَوَرْنَقِ إِذْ فَكَّـرَ يَوْمًا وَلِلْهُدَى تَفْكِيرُ».

إذ فكَّر وتذكَّر رب، بمعنى ما قال: وتذكر ربَّ، فالشاهد هنا.

فالشيخ يقول: «قَوْلُهُ: "تَذَكَّرَ" فِعْلٌ مَاضٍ، وَ "رَبُّ" فَاعِلُهُ».

رب بمعنى صاحب الخورنق، الذي هو القصر.

نعم، الرواية هكذا، الشاهد هو: إدغام الراء من (تذكر) في الراء من (رب).

**طالب**: تُحرَّك الراء؟

**الشيخ**: لا، ما تُحرك.

**الشيخ**: لا لا، تذكر، «**قَوْلُهُ: "تَذَكَّرَ" فِعْلٌ مَاضٍ**».

هو أصل الكلام: تذكر ربه.

**طالب**: فعل ماضي؟

نعم، طبعًا أن قصدي **الشاهد في البيت** أنه البيت يُقرأ: وتذكر ربه. هذ هو الشاهد، إنه الشيخ جاء بقول عدي على استعمال العرب لهذا الإدغام في هذا البيت: وتذكر ربه.

«**وَقَالَ غَيْرُهُ:**».

**طالب**: كيف تضبط قوله تذكرْ أو تذكرَّ للماضي أم بالفتحة؟

نعم، هو الفعل تذكرَّ هذا الأصل.

**طالب**: بالسكون؟

لا أدري يمكن خطأ مني أو المجمع لا أدري، لكن تذكر هو فعل ماضي.

«**وَقَالَ غَيْرُهُ:**».

الذي يظهر له هو جرير بن الخرقاء العجلي، وليس كما ذكر الشيخ النويري، فالشيخ النويري في شرح الطيبة قال إنه للأعشى أو عكرمة على ما أعتقد.

**وَقَالَ غَيْرُهُ**؛ الذي هو جرير بن الخرقاء العجلي.

**عَشِيَّةَ تَمَنَّى**.

هذا الشاهد: عَشِيَّةْ تَمَنَّى.

عَشِيَّةْ تَمَنَّى أَنْ تَكُونَ حَمَامَةً بِمَكَّةَ يُؤْوِيكَ السِّتَارُ الْمُحَرَّمُ

الشيخ ما بيَّن الشاهد، لكن هذا هو الشاهد **عشية تمنى**؛ إدغام التاء من عشية في التاء من تمنى، (عشيةْ تَمنى).

«ثُمَّ إِنَّ لِمُؤَلِّفِي الْكُتُبِ وَمِنْ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ فِي ذِكْرِهِ طُرُقًا؛ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ أَلْبَتَّةَ كَمَا فَعَلَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِهِ».

طبعًا أبو عبيد، كتاب أبو عبيد ليس من أصول [النشر]، عندما نقول: ليس من أصول [النشر]؛ بمعنى لم يذكره ولم يأخذ منه أي طريق، هذا المقصود بأصول [النشر].

«وَابْنُ مُجَاهِدٍ فِي سَبْعَتِهِ».

ابن مجاهد بمعنى كلام المؤلف -والله أعلم-أنه يقصد أنه لم يُفرده في بكتاب، لم يفرده بباب أو بفصل وإلا ابن مجاهد ذكر الإدغام الكبير لأبي عمرو، بمعنى ذكره في أماكن متعددة من السبعة.

«وَمَكِّيٌّ فِي تَبْصِرَتِهِ».

ومكي ليس من أصول [النشر] في رواية السوسي.

«وَالطَّلَمَنْكِيُّ فِي رَوْضَتِهِ».

"الروضة" للطلمنكي ليست من طرق [النشر] في قراءة أبي عمرو، بل إنه ليس له إلا طريق واحدة إذا لم تخُنِّي الذاكرة وهي عن قالون.

«وَابْنُ سُفْيَانَ فِي هَادِيهِ».

"الهادي" لابن سفيان أيضًا ليس من أصول [النشر] في رواية السوسي

«وَابْنُ شُرَيْحٍ فِي كَافِيهِ».

أي في الكافي.

«وَالْمَهْدَوِيُّ فِي هِدَايَتِهِ».

أيضًا "الهداية" ليست من طرق [النشر] في قراءة أبي عمرو.

«وَأَبُو الطَّاهِرِ فِي عُنْوَانِهِ، وَأَبُو الطَّيِّبِ بْنُ غَلْبُونَ وَأَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ فِي إِرْشَادَيْهِمَا».

**وَأَبُو الطَّيِّبِ بْنُ غَلْبُونَ**، "الإرشاد" لابن غلبون ليس من طرق [النشر] في رواية أبي عمرو، و"الإرشاد" لأبي العز القلانسي ليس فيه رواية السوسي أصلًا.

«وَسِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي مُوجَزِهِ».

"الموجز" لسبط الخياط ليس من طرق [النشر]، ولا من أصوله.

«وَمَنْ تَبِعَهُمْ كَابْنِ الْكِنْدِيِّ».

والشيخ ابن الجزري قال إنها بسكون الياء: **الْكِنْدِيِّ**، بمعنى هكذا ضبطه المؤلف، كما هو في حاشية من حواشي [النشر] مكتوب بإسكان الياء كذا قال المصنف: **"نوَّر الله مرقده"**، هذا الكلام موجود في حاشية من حواشي [النشر].

«وَابْنِ زُرَيْقٍ، وَالْكَالِ».

في جميع النسخ: **وَالْكَال**، بمعنى في النسخ الخطية: **وَالْكَال**، طبعًا الدكتور/ أيمن أضاف كلمة ابن، وابن الكال، وهذا تدخل منه كما عادته.

«وَالدِّيوَانِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بِكَمَالِهِ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ وَهُمُ الْجُمْهُورُ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَهُ عَنِ الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ مَعًا كَأَبِي مَعْشَرٍ الطَّبَرِيِّ فِي تَلْخِيصِهِ».

أبي معشر الطبري في كتابه: "التلخيص" ليس من طرق السوسي بمعنى ليس من طرق [النشر] في رواية السوسي.

«وَالصَّفْرَاوِيِّ فِي إِعْلَانِهِ».

"الإعلان" للصفراوي أيضًا في رواية السوسي ليس من طرق [النشر].

وهنا نلاحظ أن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر كتبًا ليست من رواية أصوله في قراءة أبي عمرو:

- **كالروضة للطلمنكي.**
- **والإرشاد لابن غلبون.**

**ونلاحظ أنه ذكر كتبًا ليست من أصوله في رواية السوسي:**

- **كالهادي.**
- **والتلخيص لأبي معشر**
- **والإعلان.**

لماذا لم يذكر كتبًا على أصوله مثل [الكامل] كمثال؟ [الكامل] من أصوله في روايتين، أو غير ذلك، فهذا كله من باب تأكيد هذه المعلومة إن مؤلف الكتب من أئمة القراءة عمومًا، بمعنى لا يقصد من أئمة القراءة مؤلف الكتب في كتابه، وإنما يقصد على العموم أنهم لم يذكروه نهائيًا سواء كانوا على طرق من الكتب التي استقى منها الطرق، أو كان من الكتب التي يذكرها ولكن لم يأخذ منها طرقًا في رواية السوسي وغيرها، بمعنى هذه منهجية فقط ليس إلا والله أعلم، هذا الذي فهمته منه من صنيعه هذا.

«وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّ بِهِ السُّوسِيَّ وَحْدَهُ كَصَاحِبِ " [التيسير]"، وَشَيْخِهِ أَبِي

الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ، وَالشَّاطِبِيِّ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ عَنِ السُّوسِيِّ، وَلَا الدُّورِيِّ، بَلْ ذَكَرَهُ عَنْ غَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ الْيَزِيدِيِّ وَشُجَاعٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو كَصَاحِبِ " [التجريد]" وَالْمَالِكِيِّ صَاحِبِ "الرَّوْضَةِ"، وَذَلِكَ كُلُّهُ بِحَسَبِ مَا وَصَلَ إِلَيْهِمْ مَرْوِيًّا، وَصَحَّ لَدَيْهِمْ مُسْنَدًا».

وهذا كلام مهم جدًا، لأن هؤلاء كل واحد حسب ما وصل إليه، وصح لديه بالإسناد.

**طالب**: كصاحب [التيسير] وشيخه أبي الحسن، والشاطبي.

**الشيخ**: ومن تبعهم.

طالب: بمعنى هذا [التيسير] أطلق أبي عمرو...

نعم،، كصنيعه بمعنى [التيسير] عبارته أسنده إلى الجميع، ومنهم من خص به السوسي لكن الشيخ هنا، حسنًا إنك نبهتنا عليها.

وهو هنا صاحب [التيسير] اللفظ لفظه يدخل فيه السوسي والدوري، لكن بارتباط ما ذكره في الإدغام مع ما ذكره في الهمز المفرد فهم العلماء من بعده أنه خاص بالدوري، وهذا ما فهمه الشاطبي وكان يُقرئ به، فيقرأ للسوسي بسبب ما كان موجودًا في باب الهمز المفرد؛ لأنه ذكر له الإبدال مع الاتفاق أو شبه الإجماع ما نقول إجماع، مع شبه الإجماع الذي سيذكره المؤلف بعد قليل وهو أنه المعروف عند أهل القراءات قديمًا هو الإدغام مع الإبدال.

فلو أخذنا [التيسير] الإدغام مع الإبدال لا يتأتَّى إلا مع الدوري، فربما الإدغام مع الإبدال لا يتأتَّى إلا للسوسي، أما الإظهار مع الهمز فيأتي للدوري.

فقصده ربما يكون هذا هو السبب في تعديل ابن الجزري أي في صياغته لمذهب [التيسير]، ويمكن أيضًا كصاحب [التيسير] فيكون كلام الداني في غير

[التيسير]، لكن كل كتب الداني التي في القراءات السبع الإدغام فيها لأبي عمرو.

«وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ الْإِدْغَامَ وَرَوَاهُ لَا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ مَعَهُ إِبْدَالَ الْهَمْزِ السَّاكِنِ كَمَا ذَكَرَ مَنْ لَمْ يَذْكُرِ الْإِدْغَامَ إِبْدَالَهُ مَعَ الْإِظْهَارِ، فَثَبَتَ حِينَئِذٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مَعَ الْإِدْغَامِ وَعَدَمِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ:

(الْأُولَى): الْإِظْهَارُ مَعَ الْإِبْدَالِ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعِرَاقِيِّينَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بِكَمَالِهِ، وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ عَنِ السُّوسِيِّ فِي " [التجريد]" "وَالتَّذْكَارِ"، وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي " [التيسير]" الْمُصَرَّحِ بِهِ فِي أَسَانِيدِهِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ».

**طالب**: هل السوسي... وجهان....؟

نعم، الْإِظْهَارُ مَعَ الْإِبْدَالِ.

«وَفِي "جَامِعِ الْبَيَانِ" مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ».

طبعًا البيان ليس لنا علاقة به.

«وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ مَكِّيٌّ وَالْمَهْدَوِيُّ وَصَاحِبُ "الْعُنْوَانِ" وَ "الْكَافِي"، وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ لَمْ يَذْكُرِ الْإِدْغَامَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو سِوَاهُ وَجْهًا وَاحِدًا، وَكَذَلِكَ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ أَبُو الْعِزِّ فِي إِرْشَادِهِ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ خَصَّ ذَلِكَ بِالسُّوسِيِّ كَصَاحِبِ "الْعُنْوَانِ" وَ "الْكَافِي" وَبَعْضَهُمْ عَمَّ أَبَا عَمْرٍو كَمَكِّيٍّ وَأَبِي الْعِزِّ فِي إِرْشَادِهِ».

ونحن قلنا الإرشاد ليس فيه رواية السوسي، ولهذا قال للشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ويوهم ظاهر عبارة [النشر] بمعنى يكون السوسي في الإرشاد، ثم ذكر ما ذكره المؤلف، وتوهيم المؤلف هنا قد يُدفع بأن المؤلف يقصد الإرشاد الكبير، ولا يكون هناك وهم.

«(الثَّانِيَةُ): الْإِدْغَامُ مَعَ الْإِبْدَالِ، وَهُوَ الَّذِي فِي جَمِيعِ كُتُبِ أَصْحَابِ الْإِدْغَامِ مِنْ رِوَايَتَيِ الدُّورِيِّ، وَالسُّوسِيِّ جَمِيعًا، وَنَصَّ عَلَيْهِ عَنْهُمَا جَمِيعًا الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ تِلَاوَةً، وَهُوَ الَّذِي عَنِ السُّوسِيِّ فِي "التَّذْكِرَةِ" لِابْنِ غَلْبُونَ وَ "الشَّاطِبِيَّةِ" وَمُفْرَدَاتِ الدَّانِيِّ».

كنا كتبنا قديمًا لعل المؤلف ابن الجزري -رحمة الله عليه- اعتمد هنا على حفظه، فإن الإدغام الكبير ليس في المفردات بدليل تصريح الداني نفسه، قال: "فأما في الادغام للمثلين المتحركين والمتقابلين فقد بسطناه في غير هذا الكتاب، وإنما لم نذكره هنا لأن الطالبين لمذهبه قلَّ ما يقرأون به لصعوبته وتشابهه، فلا يضبطه إلا من تفرَّس في القراءة وتعمَّق في العربية؛ فتركنا ذكرَه في هذا الكتاب لذلك".

وقال أيضًا -أي: الداني-: "فأما مذهبه؛ أي أبو عمرو في إدغام الحروف المتحركة فقد أفردنا لذلك كتابًا بسطناه فيه، وقد ذكرنا منه ما فيه كفاية في كتاب [التيسير] لاختلاف مذاهب القراء".

يظهر من هذا النص أنه بمعنى مفردات الداني ليس فيها باب الإدغام، أو هل ابن الجزري اكتفى بإحالة الدني في المفردات بإحالته على ما في [التيسير] فيكون مذهبه كما هو؟ الله أعلم، لكن الأمانة العلمية تُحتم أن نقول إن مفردات الداني التي وصلتنا ليس فيها الإدغام الكبير.

«وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي عَنْهُ فِي " [التيسير]" وَ "التَّذْكَارُ"، وَهُوَ الْمَأْخُوذُ بِهِ الْيَوْمَ فِي الْأَمْصَارِ مِنْ طَرِيقِ "الشَّاطِبِيَّةِ" "وَ [التيسير]"، وَإِنَّمَا تَبِعُوا فِي ذَلِكَ الشَّاطِبِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

**طالب**: الإدغام مع الإبدال... ومن قرأ في المفردات لا يقرأ في...؟

**الشيخ**: الشيخ هو يقول لك: الإدغام مع الإبدال، وهو الذي في جميع كتب

أصحاب الإدغام. المفردات هل فيها إدغام مع إبدال؟

**طالب:** ذكر أنه... إدغام؟

**الشيخ:** نعم،، الداني ما ذكر الإدغام.

**طالب:** هل معناه أنه يُقرأ به من هذه الطريق الذي ذكره أم عدل عنه فيصير إلى طريق آخر.

**الشيخ:** لا أدري.

**طالب:** لأنه قال: "لأن الطالبين لمذهبه قلَّ ما يقرأون به لصعوبته وتشابهه؛ فلا يضبطه إلا من تفرَّس في القراءة وتعمَّق في العربية؛ فتركنا ذكره في هذا الكتاب لذلك".

**الشيخ:** نعم،، ترك ذكره في كتابه المفردات، فمعناه أنه المفردات ليس فيها الإدغام، والإشكال؟

نحن نتعامل مع النصوص الظاهرة لكن ماذا كان مقصود الشيخ؟ لا أدري.

«قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي آخِرِ بَابِ الْإِدْغَامِ مَنْ شَرْحِهِ».

**طالب:** هل الصعوبة مندبة للترك، بمعنى كونه صعبًا هل هذ لا يُتقنه؟

**الشيخ:** خذ الكتاب أمامك كي يُسمع الصوت.

**طالب:** أحسن الله إليك يا شيخ، أنا استشكلت كلام الداني هنا يا شيخ، وقال إنه تركه بسبب صعوبة من يقرأه أو صعوبة من يضبطه، فهل الصعوبة موجبة للترك، أم ماذا يقصد هنا؟

**الشيخ:** الصعوبة ليست موجبة لترك ما يُقرأ، لكن الله أعلم، طبعًا هذا السؤال حلو وإن كان جاء فجأة، بعض العلماء يذهب إلى أن الإدغام لأبي عمرو ليس

واجبًا، وممن قال ذلك الإمام الملاقيفي في شرحه للتيسير، فكيف أنت الإمام الملاقيفي تأتي وتقول لنا -في شرحك للتيسير-: إن الإدغام لا؛ ولهذا سيأتينا نص نقله ابن الجزري عن الإمام الداني عن شيخه فارس، لا أدري سيأتينا النص هل هو ابن مجاهد أو أبو عمرو نفسه أنه كان لا يُقرئ، أبو الفتح كان لا يُقرئ، نعم، ناسٍ أين هو، **"وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو يُقْرِئُ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ الْمَاهِرَ النِّحْرِيرَ الَّذِي عَرَفَ وُجُوهَ الْقِرَاءَاتِ وَلُغَاتِ الْعَرَبِ"** الذي لا يعرف بمعني الغير متصف بهذه الأوصاف لم يكن يُقرئه بالإدغام الكبير.

هل لأنه صعب؟ الداني اختار عدم ذكره ربما إنه في هذه المفردات لم يرد أن يذكره، ذكره في الجامع، وذكره في [التيسير]، لكن رأي إنه في تأليفه هذا الذي هو المفردات لا يريد أن يذكره حتى يُشوِّش على الطلاب، فهو غرض في التأليف عنده -رحمة الله عليه-.

ليس لأنه لا يقرأ فيه، بل لأنه ربما بمعنى هذا من يريد أن يقرأ في المفردات في هذا الكتاب بالمفردات لا يقرأ بالإدغام كأن هذا قصد الداني -رحمة الله عليه-.

**طالب:** شيخنا هو في الأصل عنده وجهين.

**الشيخ:** هو من؟

طالب: أبو عمرو البصري. عنده وجهين: فالداني لما ألف اختار له الإظهار فقط في هذا الكتاب المُبسط، وفي الكتاب الكبير ارجع إلى الخلافات.

**الشيخ:** ونحن قلنا: إنها هنا في المفرد هذا الوجه ليس لأنه يقرأ به أو لا يقرأ به. بمعنى: كل واحد يؤلف في الكتاب، ثم بعد ذلك يختصر منه شيئًا معينًا، ليس لأن ما لم يذكره لا يُقرأ به.

**طالب:** هل هو يقصد في التأليف؟

**الشيخ**: نعم، في التأليف؛ ليس إلا.

«قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي آخِرِ بَابِ الْإِدْغَامِ مَنْ شَرْحِهِ: وَكَانَ أَبُو الْقَاسِمِ -يَعْنِي الشَّاطِبِيَّ- يُقْرِئُ بِالْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ مِنْ طَرِيقِ السُّوسِيِّ؛ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ قَرَأَ. وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ: وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو يُقْرِئُ».

أبو عمرو البصري.

«يُقْرِئُ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ الْمَاهِرَ النِّحْرِيرَ الَّذِي عَرَفَ وُجُوهَ الْقِرَاءَاتِ وَلُغَاتِ الْعَرَبِ».

والله هذا المشكلة الآن، لو هذا الكلام صحيح لا أحد يقرأ، طبعًا لا أحد يقرأ بهذا الإدغام، ليس ما أحد ولكن قليل ما، حتى ما أحد يقول: لا.

«(الثَّالِثَةُ) الْإِظْهَارُ مَعَ الْهَمْزِ، وَهُوَ الْأَصْلُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَالثَّابِتُ عَنْهُ فِي جَمِيعِ الطُّرُقِ، وَقِرَاءَةُ الْعَامَّةِ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي عَنِ السُّوسِيِّ فِي " [التجريد]" وَلِلدُّورِيِّ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَذْكُرِ الْإِدْغَامَ كَالْمَهْدَوِيِّ، وَمَكِّيٍّ، وَابْنِ شُرَيْحٍ، وَغَيْرِهِمْ.

وَهُوَ الَّذِي فِي " [التيسير]" عَنِ الدُّورِيِّ مِنْ قِرَاءَةِ الدَّانِيِّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ».

الذي هو الخوانستي.

«وَبَقِيَتْ طَرِيقٌ رَابِعَةٌ، وَهِيَ الْإِدْغَامُ مَعَ الْهَمْزِ مَمْنُوعٌ مِنْهَا عِنْدَ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ، لَمْ يُجِزْهَا أَحَدٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، وَقَدِ انْفَرَدَ بِذِكْرِهَا الْهُذَلِيُّ فِي كَامِلِهِ، فَقَالَ: وَرُبَّمَا همزَ وَأَدْغِمَ الْمُتَحَرِّكُ، هَكَذَا قَرَأْنَا عَلَى ابْنِ هَاشِمٍ، عَلَى الْأَنْطَاكِيِّ، عَلَى ابْنِ بُدْهُنٍ، عَلَى ابْنِ مُجَاهِدٍ عَلَى أَبِي الزَّعْرَاءِ عَلَى الدُّورِيِّ».

قبل أن نواصل الكلام هنا، الشيخ يقول: **وَقَدِ انْفَرَدَ بِذِكْرِهَا الْهُذَلِيُّ فِي كَامِلِهِ؛** حقيقة الواسطي في كتابه "الكنز" ذكر من، ذكر الله أعلم أنه شُريح ربما أقرأ لكم النص، بمعنى ذكر شيخًا آخر غير الهذلي، لكن ربما الشيخ يقصد من كتبه بمعنى يقصد انفرد [الكامل] من أصوله أي من أصول [النشر].

**قال الواسطي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الأكثرين –طبعًا كلام ثم قال الأكثرين، والأكثرين ليست بداية الكلام وإنما كلام متعلق بما قبلها، لذلك لا يقول أحد الأكثرون لا، كذا كذا الأكثرين–.

قال: "الأكثرين لم يذكروا الجمع بين الإدغام والهمز غير الهذلي وأبي محمد البغدادي؛ الذي هو سبط الخياط، أما الهذلي فنقله عن ابن بدهن عن الدوري، وأما أبو محمد –الذي هو سبط خياط– فقال: قرأت على شيخنا الشريف الذي هو أبو الفضل عبد القاهر بالتحقيق والتخفيف عن جميع من قرأت عليه لأبي عمرو مع الإدغام والإظهار".

العبارة وسيأتي طبعًا ها هي الإشكالية التي ستعرف بعد قليل بمعنى هذه العبارة: "بالتحقيق والتخفيف عن جميع من قرأت عليه لأبي عمرو مع الإدغام والإظهار"؛ هذه العبارة الإمام الواسطي فهم منها شيئًا، والإمام الداني فهم منها شيئًا آخر؛

- **الإمام الواسطي صاحب الكنز فهم منها أن الإدغام مع الهمز.**
- **ابن الجزري فهم غير ذلك، وسيأتي؛ لأنه سيرد على هذه العبارة.**

"مع الإدغام والإظهار وبه"؛ الكلام لصاحب الكنز، لا عفوًا، الكلام لسبط الخياط نقلًا عن الكنز، لا لا عفوًا.

الكلام لصاحب الكنز: قرأت على شيخنا الشريف؛ سبط الخياط يقول:

"قرأت على شيخنا الشريف بالتحقيق والتخفيف عن جميع من قرأت عليه لأبي عمرو مع الإدغام والإظهار، وبه قرأت"؛ أي صاحب الكنز: "وبه قرأت على شيخنا أبي العباس أحمد بن غزال عن شيخه الشريف أبي جعفر، عن أبي محمد، عن شيخه الإمام عبد القاهر بن عبد السلام العباسي عن الكارزيني، عن المطوعي، عن أبي فرح، وابن مجاهد، والصوّاف بأسانيدهم".

إذًا هذا النص أن الهذلي وسبط الخياط نقلا الإدغام مع الهمز، نرجع إلى كلام ابن الجزري، طبعًا المؤلف سيناقش هذا النص بعد قليل.

«(قُلْتُ)؛ أي ابن الجزري: كَذَا ذَكَرَهُ الْهُذَلِيُّ، وهُوَ وَهْمٌ عَنْهُ عَنِ ابْنِ هَاشِمٍ الْمَذْكُورِ، عَنْ هَذَا الْأَنْطَاكِيِّ».

بما أنه جاء عن سبط الخياط إذًا ما أصبح وهم، بمعنى اتفاق سبط الخياط ربما يكون وهم منه عن ابن هاشم، يكون هذا الوهم حق ابن الجزري، حق الهُذلي.

«لِأَنَّ ابْنَ هَاشِمٍ الْمَذْكُورَ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ الْمِصْرِيُّ يُعْرَفُ بِتَاجِ الْأَئِمَّةِ، أُسْتَاذٌ مَشْهُورٌ ضَابِطٌ، قَرَأَ عَلَيْهِ وَأَخَذَ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ، كَالْأُسْتَاذِ أَبِي عَمْرٍو الطَّلَمَنْكِيِّ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ شُرَيْحٍ وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْفَحَّامِ، وَغَيْرِهِمْ، وَلَمْ يَحْكِ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْهُ مَا حَكَاهُ الْهُذَلِيُّ، وَلَا ذَكَرَهُ أَلْبَتَّةَ.

وَشَيْخُهُ الْأَنْطَاكِيُّ هُوَ الْحَسَنُ بْنُ سُلَيْمَانَ أُسْتَاذٌ مَاهِرٌ حَافِظٌ، أَخَذَ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ: كَأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ، وَمُوسَى بْنِ الْحُسَيْنِ الْمُعَدَّلِ الشَّرِيفِ صَاحِبِ "الرَّوْضَةِ"».

وطبعًا ذكر إن هناك أصول [النشر] أو في [النشر] فيه اختلاف مرة يجعله شيخه، ومرة جعله تلميذه.

«وَمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْقَزْوِينِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ ذَلِكَ عَنْهُ، وَشَيْخُهُ ابْنُ بُدْهُنٍ هُوَ أَبُو الْفَتْحِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغْدَادِيُّ إِمَامٌ مُتْقِنٌ مَشْهُورٌ، أَحْذَقُ أَصْحَابِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، أَخَذَ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ كَأَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنعم، بْنِ غَلْبُونَ، وَابْنِهِ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرٍ، وَعُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الْقَيْسِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، لَمْ يَرْوِ أَحَدٌ مِنْهُمْ ذَلِكَ عَنْهُ.

وَشَيْخُهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ شَيْخُ الصَّنْعَةِ وَإِمَامُ السَّبْعَةِ، نَقَلَ عَنْهُ خَلْقٌ لَا يُحْصَوْنَ، وَلَمْ يَنْقُلْ ذَلِكَ أَحَدٌ عَنْهُ».

لكن الشيخ الكارزيني نقل عنه وعن ابن فرح، وعن ابن مجاهد، فالنقل في المبهج بمعنى أكيد بن الجزري اطلع على النص في المبهج هذا أكيد، لكن في الكنز لا أدري، فكيف يفوته بمعنى كيف هنا يقول إن ابن مجاهد لم ينقل عنه أحد، وإلا سبط الخياط ما قال: عن ابن مجاهد، عن الكارزيني عن المطوع عن ابن فرح وابن مجاهد، فجلَّ من لا يسهو.

**طالب**: النص هذا الذي ذكرتموه عن سبط الخياط، هو قال قرأت بالهمز والتخفيف.

**الشيخ**: هو بالتحقيق والتخفيف، سبط، ما اسمه، الواسطي فهم منه الإدغام والهمز.

**طالب**: لكن هل هذا يعد تصريحًا؟

**الشيخ**: لكن عند ابن الجزري لا، ابن الجزري يقول لك: هذا ما هو صريح، لكن العبارة فيها، أنا قصدي الواسطي نقل عن سبط الخياط عن ابن مجاهد، والواسطي فهم هذا، وبه قرأ على شيخه، فمعناه إنه السند من عند الواسطي إلى الكارزيني إلى ابن مجاهد هو بالإدغام مع الهمز؛ لأنه يقول: وبه قرأت، لأنه هو

فهم التحقيق مع هذا أنه هو الإدغام مع الهمز.

فيكون نقل عن ابن مجاهد والشيخ هنا يقول: ولم ينقل ذلك أحد عنه، إلا إذا كان المقصود من هؤلاء الذين هم في سند الهذلي، وإلا مطلقًا سبط الخياط، وابن الجزري اطَّلع على هذا النص كما سيأتي، لكن يقول أنه ليس نصًا صريحًا.

«وَكَذَلِكَ أَغْرَبَ».

من الغرابة.

«الْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ الْوَاسِطِيُّ حَيْثُ قَالَ: أَقْرَأَنِي أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْيَسَعَ الْأَنْطَاكِيُّ، عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَجْرَمِ الْأَنْطَاكِيِّ، عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ الْيَزِيدِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بِالْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ مَعَ الْهَمْزِ، قَالَ الْقَاضِي: وَلَمْ يُقْرِئْنَا أَحَدٌ مِنْ شُيُوخِنَا بِالْإِدْغَامِ مَعَ الْهَمْزِ إِلَّا هَذَا الشَّيْخُ».

إذًا هذا صار ثلاثة شيوخ:

- الهذلي.
- والواسطي صاحب الكنز.
- وأبو العلاء أيضًا.

«(قُلْتُ): وَلَا يُتَابَعُ أَيْضًا هَذَا الشَّيْخُ وَلَا الرَّاوِي عَنْهُ عَلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى خِلَافِهِ أَئِمَّةُ الْأَمْصَارِ فِي سَائِرِ الْأَعْصَارِ».

والله هذه العبارة مشكلة عندي، استوقفتني بعض الوقت، **وَلَا يُتَابَعُ أَيْضًا هَذَا الشَّيْخُ وَلَا الرَّاوِي عَنْهُ عَلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى خِلَافِهِ أَئِمَّةُ الْأَمْصَارِ**؛ نحن مرت معنا، أو ستمر معنا حروف ليس فيها إلا راوي واحد، ويخالف ما غيره، بمعنى

يُخالف غيره، -إن شاء الله-لما يأتي مكانها ربما نُعلق عليها.

«قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ: وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَأْخُذُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بِالْهَمْزِ وَبِإِدْغَامِ الْمُتَحَرِّكَاتِ، وَلَا أَعْرِفُ لِذَلِكَ رَاوِيًا عَنْهُ. انْتَهَى.

نَاهِيكَ بِهَذَا مِنَ الْأَهْوَازِيِّ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ أَحَدٌ فِيمَا نَعْلَمُ مِثْلَمَا قَرَأَ، وَقَدْ حَكَى الْأُسْتَاذُ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ الْبَاذِشِ، عَنْ شَيْخِهِ شُرَيْحِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ كَانَ يُجِيزُ الْهَمْزَ مَعَ الْإِدْغَامِ، فَقَالَ فِي بَابِ الْإِدْغَامِ مِنْ إِقْنَاعِهِ».

أي من كتاب "الإقناع".

«بَعْدَ حِكَايَتِهِ كَلَامَ الْأَهْوَازِيِّ الْمَذْكُورَ: وَالنَّاسُ عَلَى مَا ذَكَرَ الْأَهْوَازِيُّ، إِلَّا أَنَّ شُرَيْحَ بْنَ مُحَمَّدٍ».

صاحب كتاب "الكافي".

«أَجَازَ لِيَ الْإِدْغَامَ مَعَ الْهَمْزِ، قَالَ: وَمَا سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ».

طبعًا ما وضعه في كتابه، بمعنى لم يجعل هذا، وإنما أجازه.

«(قُلْتُ): وَقَدْ قَصَدَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ التَّغْرِيبَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ مُعْتَمِدًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْهُذَلِيُّ، فَكَانَ بَعْضُ شُيُوخِنَا يُقْرِئُنَا عَنْهُ بِذَلِكَ، وَأَخَذَ عَلَيَّ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْجَنَدِيِّ بِذَلِكَ عِنْدَمَا قَرَأْتُ عَلَيْهِ بِالْمُبْهِجِ مُتَمَسِّكًا بِمَا فِيهِ مِنَ الْعِبَارَةِ الْمُحْتَمَلَةِ.

حَيْثُ قَالَ فِي بَابِ الْإِدْغَامِ: إِنَّهُ قَرَأَ مِنْ رِوَايَةِ السُّوسِيِّ بِالْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ وَبِالْهَمْزِ وَتَرْكِهِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا تَصْرِيحٌ بِذَلِكَ».

طبعًا الواسطي فهم أنه تصريح.

«بَلِ الصَّوَابُ».

**طالب**: الشيخ ابن الجزري رووا بهذا.

**الشيخ**: عندما قرأت عليه.

«بَلِ الصَّوَابُ: الرُّجُوعُ إِلَى مَا عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ وَجُمْهُورُ الْأُمَّةِ وَنُصُوصُ أَصْحَابِهِ هُوَ الصَّحِيحُ، فَقَدْ رَوَى الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ إِذَا أَدْرَجَ الْقِرَاءَةَ، أَوْ أَدْغَمَ لَمْ يَهْمِزْ كُلَّ هَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ؛ فَلِذَلِكَ تَعَيَّنَ لَهُ الْقَصْرُ أَيْضًا حَالَةَ الْإِدْغَامِ كَمَا سَيَأْتِي تَحْقِيقُ ذَلِكَ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(وَأَمَّا أَحْكَامُ الْإِدْغَامِ) فَإِنَّ لَهُ شَرْطًا».

**طالب**: شيخنا هو الآن يقول: ما في أحد يقرأ بالإدغام مع الهمز، يعقوب الآن يعقوب يقول بالإدغام ويحقق الهمز، أم يقصد عن أبي عمرو؟

**الشيخ**: لما يقول لك: وهو كمال لأبي العلاء، هذه مشكلة عندهم، إذا قلت: يُدغم أبو عمر المأخوذ له بالإدغام والإبدال، فإذا أخذوا ليعقوب بالإدغام والهمز ما صار مثل أبي عمرو، بمعنى ردوا على أنفسهم بأنفسهم.

**طالب**: نعم، هذا هي الإشكال الآن.

**الشيخ**: اسأله.

**طالب**: هل القصد هنا يكون كقصد ابن الجزري عن أبي عمرو فقط الذي هو قراءة أبي عمرو والدوري والسوسي.

**الشيخ**: حقيقة مر معي هذا الإشكال، ما رأيت بمعنى ما رأيت من يشفي فيه الغليل، قبل فترة بسيطة كنا نتناقش فيه، فإذا أخذوا بعبارة بمعنى ظاهر العبارة وقيل لأبي عمرو ما لأبي العلاء، وقيل ليعقوب ما لأبي العلاء فمعناه فإنه مثله، في الإدغام وفي الهمز، في الإدغام وما يترتب على الإدغام؛ لأن الإبدال مترتب على، أو نفي الهمز مترتب على الإدغام، فما أخذوا بالإدغام يعقوب، وأخذوا له بالهمز انتفت المثلية بمعنى انتفى أن يكون يعقوب مثل أبي عمرو، وهذا لا أدري كيف يحلون هذا الإشكال.

إما أنهم يريحون نفسهم ويقرأون الإدغام ليعقوب فما ذُكر عنه الإدغام، وإما أن يقرأون ليعقوب بالإدغام كما يقرأون لأبي عمرو، أما إذا قرأوا ليعقوب بالإدغام مع الهمز.

والشيخ قبل قليل مر معنا أنه لا يُعرف أن جُل القراء مجمعون على أنه بمعنى حتى قبل أن يذكر التفصيل قال: **وَكُلٌّ مَنْ ذَكَرَ الْإِدْغَامَ**؛ إلا إذا كان هنا يقصد لأبي عمرو فقط، فأصلًا هذه القضية قضية الإدغام المطلق ليعقوب مشكلة عند أهل التحريرات.

«(وَأَمَّا أَحْكَامُ الْإِدْغَامِ) فَإِنَّ لَهُ شَرْطًا وَسَبَبًا وَمَانِعًا».

بمعنى:

- شروط.
- وأسباب.
- ومعاني.

«فَشَرْطُهُ فِي الْمُدْغَمِ أَنْ يَلْتَقِيَ الْحَرْفَانِ خَطًّا لَا لَفْظًا، لِيَدْخُلَ نَحْوُ: إِنَّهُ هُوَ».

بمعنى فهم يعتبرون الفاصلة، وما يعتبرون...

«وَيَخرُجَ نَحْوُ: أَنَا نَذِيرٌ».

طبعًا أنا نذير في اللفظ ملتقيّة، لكن في الخط لا.

«وَفِي الْمُدْغَمِ فِيهِ كَوْنُهُ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفٍ إِنْ كَانَا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لِيَدْخُلَ نَحْوُ: خَلَقَكُمْ وَيَخْرُجَ نَحْوُ: يَرْزُقُكُمْ وَسَبَبُهُ التَّمَاثُلُ وَالتَّجَانُسُ وَالتَّقَارُبُ، قِيلَ: وَالتَّشَارُكُ وَالتَّلَاصُقُ وَالتَّكَافُؤُ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الِاكْتِفَاءِ بِالتَّمَاثُلِ وَالتَّقَارُبِ.

فَالتَّمَاثُلُ أَنْ يَتَّفِقَا مَخْرَجًا وَصِفَةً كَالْبَاءِ فِي الْبَاءِ، وَالتَّاءِ فِي التَّاءِ، وَسَائِرِ الْمُتَمَاثِلِينَ.

وَالتَّجَانُسُ أَنْ يَتَّفِقَا مَخْرَجًا وَيَخْتَلِفَا صِفَةً كَالذَّالِ فِي الثَّاءِ، وَالثَّاءِ فِي الظَّاءِ، وَالتَّاءِ فِي الدَّالِ.

وَالتَّقَارُبُ أَنْ يَتَقَارَبَا مَخْرَجًا، أَوْ صِفَةً، أَوْ مَخْرَجًا وَصِفَةً كَمَا سَيَأْتِي.

وَمَوَانِعُهُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا ثَلَاثَةٌ:

- كَوْنُ الْأَوَّلِ تَاءَ ضَمِيرٍ.
- أَوْ مُشَدَّدًا.
- أَوْ مُنَوَّنًا.

أَمَّا تَاءُ الضَّمِيرِ فَسَوَاءٌ كَانَ مُتَكَلِّمًا أَوْ مُخَاطَبًا نَحْوُ: كُنْتُ تُرَابًا».

هذا متكلم.

«أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ».

مخاطب.

«خَلَقْتَ طِينًا جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا، وَأَمَّا الْمُشَدَّدُ فَنَحْوُ رَبِّ بِمَا، مَسَّ سَقَرَ، فَتَمَّ مِيقَاتُ، الْحَقُّ كَمَنْ، أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا، وَهَمَّ بِهَا، وَلَيْسَ إِنَّ وَلِيِّيَ اللهُ مِنْ بَابِ الْإِدْغَامِ؛ فَلِذَلِكَ نَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ - -إن شاء الله-تَعَالَى-».

بمعنى في صورته.

«وَأَمَّا الْمُنَوَّنُ فَنَحْوُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، سَمِيعٌ عَلِيمٌ، وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ، نعم،ةٌ تَمُنُّهَا، فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ، شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ، رَجُلٌ رَشِيدٌ، لَذِكْرٌ لَكَ، كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ، لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ».

**لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ** هذه اجعلوها آيتين؛ لأن التمثيل ما يركب إلا بتوصلهما

بصلتهما، لا لا هو الشيخ هنا على ترك البسملة في الوصل بمعنى مقصود الشيخ على تمثيل مأكول في وصلها: "**لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ**"، وهو الذي وهم فيه الجعبري.

«وَقَدْ وَهِمَ فِيهِ الْجَعْبَرِيُّ، وَتَقَدَّمَهُ إِلَى ذَلِكَ الْهُذَلِيُّ».

حقيقة ما وجدت في كتاب الجعبري الذي هو شرح الشاطبية، ما وجدت هذا الكلام فربما ذكره في مكان آخر في الشرح أو هذا.

«وَتَقَدَّمَهُ إِلَى ذَلِكَ الْهُذَلِيُّ».

أما الهذلي فذكره، فطبعًا على كلام الهذلي: **كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ، لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ**؛ يذهب التنوين، وطبعًا هذا غير صحيح الشيخ يقول.

«وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ: الْجَزْمُ. قِيلَ: وَقِلَّةُ الْحُرُوفِ وَتَوَالِي الْإِعْلَالِ وَمَصِيرُهُ إِلَى حَرْفِ مَدٍّ.

وَاخْتُصَّ بَعْضُ الْمُتَقَارِبَيْنِ بِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ، أَوْ بِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ، أَوْ بِهِمَا كِلَيْهِمَا، أَوْ بِفَقْدِ الْمُجَاوِرِ، أَوْ عَدَمِ التَّكَرُّرِ».

هذه كلها أسباب.

«وَاعْلَمْ أَنَّ مَا تَكَافَأَ فِي الْمَنْزِلَةِ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُتَقَارِبَةِ فَإِدْغَامُهُ جَائِزٌ، وَمَا زَادَ صَوْتُهُ فَإِدْغَامُهُ مُمْتَنِعٌ؛ لِلْإِخْلَالِ الَّذِي يَلْحَقُهُ، وَإِدْغَامُ الْأَنْقَصِ صَوْتًا فِي الْأَزْيَدِ جَائِزٌ مُخْتَارٌ لِخُرُوجِهِ مِنْ حَالِ الضَّعْفِ إِلَى حَالِ الْقُوَّةِ».

طبعًا هذا النص الشيخ أخذه من الإمام الداني في كتابه: "جامع البيان"، وأيضًا ذكره أيضًا في كتابه: "الإدغام"، لكن أخذه من السياق، فربما لو قرأنا السياق للداني ربما تكون الصورة أوضح، فالشيخ يقول: "قال العبد الضعيف: هذا الكلام مأخوذ من سياق كلام الداني وانتهى كلامه على كلمة" هو ذكر الداني عند كلامه

على كلمة: ذي العرش سبيلًا.

**فقال أي الداني**: "وأما الشين فكانوا يدغمونها أي أبي عمرو في السين ذي العرش سبيلًا لا غير اليزيدي" بمعنى اليزيدي فقط كان يُدغم ذي العرش سبيلًا.

قال: "وروى عنه ذلك بالإدغام من أجل التفشي، والإدغام لا يمتنع لأجل سفير السين وهو زيادة صوت كالتفشي، وما تكافأ في المنزلة من الحروف"، فإذًا قوله: ما تكافأ في المنزلة كأنه بمعنى توضيح من الداني أو شرح أو تعليق على الإدغام في: ذي العرش سبيلا.

لكن الشيخ هنا جعله كما قلنا بمعنى أخذ القاعدة.

«فَأَمَّا الْجَزْمُ فَوَرَدَ فِي الْمُتَمَاثِلَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ، ويَخْلُ لَكُمْ، وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا، وَفِي الْمُتَجَانِسَيْنِ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ».

لأنه معتل الآخر.

«أُلْحِقَ بِهِ وَآتِ ذَا الْقُرْبَى».

لقلة حروف الكلمة أو لِقُوَّةِ الْكَسْرَةِ، طبعًا لقوة الكسرة لكن أُلحق به، لماذا أُلحقوه به؟ لقلة حروف الكلمة، بمعنى لماذا ألحقوه به: ولتأتِ طائفة، وإلا كلام ابن الجزري: «**أُلْحِقَ بِهِ وَآتِ ذَا الْقُرْبَى**»؛ لقوة الكسرة أي في التاء.

«وَفِي الْمُتَقَارِبَيْنِ فِي قَوْلِهِ: وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً».

ولكن الذي نص عليه أو الذي رأيت الداني نص عليه حروف الكلمة، فهذا كلام ابن الجزري، عفوًا كلام الداني في "الجامع".

هناك في تعليق: "وما زاد صوته فإدغامه ممتنع للإخلال الذي يلحقه" طبعًا الشيخ الداني يقول: وهو ذهاب صوته في الإدغام، قال عندما كان يتكلم على: إن

الله لا يظلم الناس شيئًا، ويا أيها الناس ضرب؛ إدغام السين في الضاد، وبعدها قال: "لا أعلم خلافًا في إظهاره في نص ولا أداء"؛ الذي هو: لا يظلم الناس شيئًا، "لا أعلم خلافًا في إظهاره في نص ولا أداء، وكذلك لا خلاف في إظهار السن عند التاء والضاد والطاء؛ لئلا يذهب صفير السين في الإدغام" بمعنى تأكيد للكلام الذي كان يقوله الأول الذي هو إدغام صوت.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَفِي الْمُتَقَارِبَيْنِ فِي قَوْلِهِ: وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً، فَأَكْثَرُهُمْ عَلَى الِاعْتِدَادِ بِهِ مَانِعًا مُطْلَقًا، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُجَاهِدٍ وَأَصْحَابِهِ وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَعْتَدَّ بِهِ مُطْلَقًا، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ شَنَبُوذَ وَأَبِي بَكْرٍ الدَّاجُونِيِّ».

قال الداني: "ابن مجاهد وأصحابه لا يرون إدغامه"؛ الذي هو الجزم، "لما يلحقه من إعلانين أو أكثر إذا أدغما، أما ابْنِ شَنَبُوذَ وَالدَّاجُونِيِّ وغيرهما يرون إدغامهما من أجل التماثل والتقارب وأنهم بمستطاع الإشارة إلى حركتهما مع الإدغام إن كان مضمومًا أو مكسورًا.

وإن كان مفتوحًا أجمعوا على إظهاره لخفة الفتحة، وتعذر الإشارة إليها إذا أدغما" نحو: كنت ترجو، كنت تدري، كنت ثاويًا، لم يؤت سعة، وسيأتي الكلام على سعة عند الشيخ بعد قليل.

«وَالْمَشْهُورُ الِاعْتِدَادُ بِهِ فِي الْمُتَقَارِبَيْنِ».

أي الاعتداد في الجزم.

«وَإِجْرَاءُ الْوَجْهَيْنِ فِي غَيْرِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مَفْتُوحًا بَعْدَ سَاكِنٍ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْخِلَافُ فِي يُؤْتَ سَعَةً ضَعِيفًا، وَفِي غَيْرِهِ قَوِيًّا، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى كُلٍّ مِنْ ذَلِكَ مُفَصَّلًا».

هذا كل الكلام سيأتي به المؤلف بعد قليل.

«فَإِنْ وُجِدَ الشَّرْطُ وَالسَّبَبُ وَارْتَفَعَ الْمَانِعُ جَازَ الْإِدْغَامُ، فَإِنْ كَانَا مِثْلَيْنِ أُسْكِنَ

الْأَوَّلُ وَأُدْغِمَ، وَإِنْ كَانَا غَيْرَ مِثْلَيْنِ قُلِبَ كَالثَّانِي وَأُسْكِنَ، ثُمَّ أُدْغِمَ».

بمعنى ثلاثة أشياء.

«وَارْتَفَعَ اللِّسَانُ عَنْهُمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ وَقْفٍ عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَا فَصْلٍ بِحَرَكَةٍ، وَلَا رَوْمٍ، وَلَيْسَ بِإِدْخَالِ حَرْفٍ بِحَرْفٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ».

**الله أعلم لعله يقصد**: الملاقيفي.

«بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّ الْحَرْفَيْنِ مَلْفُوظٌ بِهِمَا كَمَا وَصَفْنَا طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ، وَلَمْ يُدْغَمْ».

أي: أبو عمر.

«مِنَ الْمِثْلَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: مَنَاسِكَكُمْ فِي الْبَقَرَةِ، وَمَا سَلَكَكُمْ فِي الْمُدَّثِّرِ، وَأُظْهِرَ مَا عَدَاهُمَا نَحْوُ: جِبَاهُهُمْ وَوُجُوهُهُمْ، وَأَتُحَاجُّونَنَا، وَبِشِرْكِكُمْ وَشِبْهُهُ، إِذَا عُلِمَ ذَلِكَ فَلْيُعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْحُرُوفِ الْأَلِفَ وَالْهَمْزَةَ لَا يُدْغَمَانِ، وَلَا يُدْغَمُ فِيهِمَا.

وَمِنْهَا خَمْسَةُ أَحْرُفٍ لَمْ تَلْقَ مِثْلَهَا، وَلَا جِنْسَهَا، وَلَا مُقَارِبَهَا، فَيُدْغَمُ فِيهَا، وَهِيَ: الْخَاءُ، وَالزَّايُ، وَالصَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ.

وَمِنْهَا سِتَّةُ أَحْرُفٍ لَقِيَتْ مِثْلَهَا وَلَمْ تَلْقَ جِنْسَهَا، وَلَا مُقَارِبَهَا وَهِيَ: الْعَيْنُ، وَالْغَيْنُ، وَالْفَاءُ، وَالْهَاءُ، وَالْوَاوُ، وَالْيَاءُ.

وَمِنْهَا خَمْسَةٌ لَقِيَتْ مُجَانِسَهَا، أَوْ مُقَارِبَهَا وَلَمْ تَلْقَ مِثْلَهَا وَهِيَ: الْجِيمُ، وَالشِّينُ، وَالدَّالُ، وَالذَّالُ، وَالضَّادُ.

وَبَقِيَ مِنَ الْحُرُوفِ أَحَدَ عَشَرَ حَرْفًا لَقِيَتْ مِثْلَهَا، أَوْ مُقَارِبَهَا، أَوْ مُجَانَسَهَا وَهِيَ: الْبَاءُ، وَالتَّاءُ، وَالثَّاءُ، وَالْحَاءُ، وَالرَّاءُ، وَالسِّينُ، وَالْقَافُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَالْمِيمُ، وَالنُّونُ.

فَجُمْلَةُ اللَّاقِي مِثْلَهُ مُتَحَرِّكًا سَبْعَةَ عَشَرَ، وَجُمْلَةُ اللَّاقِي مُجَانِسَهُ أَوْ مُقَارِبَهُ سِتَّةَ عَشَرَ حَرْفًا. تَفْصِيلُ السَّبْعَةَ عَشَرَ اللَّاقِيَةَ مِثْلَهَا».

سيفصل الآن كل حرف ماذا لقاه؟

«"فَالْبَاءُ" نَحْوُ: قَوْلِهِ تَعَالَى: لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ، الْكِتَابَ بِالْحَقِّ، وَجُمْلَةُ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ سَبْعَةٌ وَخَمْسُونَ حَرْفًا عِنْدَ مَنْ يُبَسْمِلُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ، أَوْ عِنْدَ مَنْ بَسْمَلَ إِذَا لَمْ يَصِلْ آخِرَ السُّورَةِ بِالْبَسْمَلَةِ، وَهِيَ عِنْدَهُ إِذَا وَصَلَ تِسْعَةً وَخَمْسُونَ حَرْفًا لِزِيَادَةِ آخِرِ الرَّعْدِ وَإِبْرَاهِيمَ.

"وَالتَّاءُ"، نَحْوُ: (الْمَوْتُ تَحْسَبُونَهُمَا)، وَنَحْوُ: (الشَّوْكَةِ تَكُونُ)، مِمَّا يَنْقَلِبُ فِي الْوَقْفِ هَاءً، وَجُمْلَةُ الْجَمِيعِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ حَرْفًا.

"وَالثَّاءُ"، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ: (حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ) فِي الْبَقَرَةِ وَفِي النِّسَاءِ: وَثَالِثُ ثَلَاثَةٍ.

"وَالْحَاءُ"، فِي مَوْضِعَيْنِ: (النِّكَاحِ حَتَّى)، (وَلَا أَبْرَحُ حَتَّى) فِي الْكَهْفِ».

طبعًا هذه في البقرة، وهذه في الكهف.

«"وَالرَّاءُ" نَحْوُ: (شَهْرُ رَمَضَانَ)، الْأَبْرَارِ رَبَّنَا وَجُمْلَتُهُ خَمْسٌ وَثَلَاثُونَ حَرْفًا.

"وَالسِّينُ" النَّاسَ سُكَارَى، لِلنَّاسِ سَوَاءً، الشَّمْسَ سِرَاجًا فِي نُوحٍ ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ لَا غَيْرَ.

"وَالْعَيْنُ" يَشْفَعُ عِنْدَهُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ حَرْفًا.

"وَالْغَيْنُ"، وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ لَا غَيْرَ، وَاخْتُلِفَ فِيهِ لِحَذْفِ لَامِهِ بِالْجَزْمِ، فَرَوَى إِدْغَامَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْجَوْهَرِيُّ، عَنْ أَبِي طَاهِرٍ، وَأبو مُحَمَّدٍ الْكَاتِبِ، وَابْنِ أَبِي عمر النَّقَّاشِ كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، وَنَصَّ عَلَيْهِمْ بِالْإِدْغَامِ وَجْهًا وَاحِدًا

الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ وَأَبُو الْعِزِّ، وَابْنُ الْفَحَّامِ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ».

طبعًا هنا في جميع نسخ [النشر]: وابن أبي عمر النَّقاش، وحتى أيضًا في النسخ التي عند الدكتور/ أيمن، والدكتور/ خالد.

لكن طبعًا الشيخ/ أيمن حذف كلمة عمر، ووضع بدلًا منها مرة؛ وابن أبي مرة، طبعًا كل النسخ، أنا قلت: كل النسخ فيها (وابن أبي عمر النقاش) صفحة ٥، كذا في -لا لا-، كل النسخ مرة، كل النسخ ما عدا نسخة واحدة مما وقفت عليها، لا، ليس نسخة واحدة، نسختين؛ (سين)، والنسخة الثانية الجديدة هذه وفيها: ابن أبي عمر.

نعم، الاعتراض على أيمن ليس في هذا، طبعًا كل النسخ صحيحة، جل النسخ ما عدا النسختين؛ سين، طبعًا سين لم تكن من النسخ التي اعتمد عليها الدكتور/ أيمن، وأعتقد النسخة الثانية لا أدري هل كانت عندهم أم لا، المهم هاتان نسختان وهما نسختان قويتان فيه، بقية النسخ: وابن أبي مرة.

**لكن الإشكال**؛ إن الدكتور/ أيمن يقول: قوله ابن أبي مرة يعني به محمد بن عبد اللاه، وعادة ما يُسميه الجزري طبعًا هذا كلام الشيخ أيمن، "قوله؛ أي ابن الجزري، ابن أبي مرة أي محمد بن عبد اللاه ثم ذكر الاسم كله، قال: عادة أي قال الدكتور/ أيمن: عادة ما يُسميه الجزري ابن أبي عمر، ولم أجد في ترجمته ولا في [النشر] في مواضع كثيرة الذي تكرر اسمه ذكره تسميته باسم أبي مرة.

**فالظاهر**: أنه سبق قلم من الجزري، أراد أن يقول ابن أبي عمر كما اعتاد.

وهذا الكلام ما يعجب الواحد، أنه يقول: فالظاهر أنه سبق قلم من الجزري، أراد أن يقول ابن أبي عمر كما اعتاد، وفي ذهنه ابن أبي مرة، فكتب ابن أبي مرة.

يعني هذا الوصف لو قيل لأي أحد، لكن بغض النظر عن هذا كله، قلنا

نسختان من [النشر] فيهما: وابن أبي عمر، إذًا التعليق هذا لا يلزم ابن الجزري، بمعنى هذا التعليق الذي فيه ما فيه، وأنه سبق قلم، وأنه كان في ذهنه كذا ثم كتب كذا، اتضح أن ابن الجزري بريء منه؛ لأنه موجود في نسختين، وربما لو اطلعنا على نسخ غيرهما ربما نجد ما يُعضد ذلك.

**لكن العجب إن الشيخ يقول:** "أنه لم يجد في ترجمته"، ربما الشيخ يُعذر في مسألة أن أبا عمر موجود في نسختين، ربما نسختان ليست عنده، وهذا يُعذر فيه، لكن لا يُعذر الشيخ، ولا من كتب التعليق في تحقيقه سواء كتبه الشيخ أو غيره لا يُعذر في قوله: لم أجد في ترجمته ولا في [النشر].

لكن في ترجمة الذهبي، وابن الجزري في "الغاية"، أنقل نص الذهبي يقول: هو "محمد بن عبد اللاه بن محمد بن أبي مرة، ويُعرف أيضًا بابن أبي عمر"، ونفس النص نقله أي ابن الجزري في "غاية النهاية".

فابن الجزري بمعنى هذا الرجل يُقال له: ابن أبي عمر، ويُقال له: ابن أبي مرة، فادعاء سبق القلم، لنفرض أنه ليس موجودًا في النسخ، لنفرض أن ابن الجزري اختار واحدًا منهما، بمعنى فلو قال: ابن أبي مرة صح، ولو قال: ابن أبي عمر لا تؤخذ عليه، فهذا النص غريب، أو هذا التعليق غريب.

**الشيخ**: هو نسخ [النشر] أو جُل نسخ [النشر] ابن أبي مرة، لكن الشيخ يقول: إن هذا ابن أبي مرة ما.

ويُقال: ابن أبي عمر، نحن الإشكال على التعليق، ليس الإشكال على أنه اختار ابن أبي مرة أو ابن أبي عمر، لا، التعليق على أن الشيخ ابن الجزري سبق قلم، هو ليس سبق قلم، بمعنى اتضح الآن أنه ليس سبق قلم، لنقول وجوده في النسختين، لكن يُعذر كما قلنا.

لكن كتب التراجم وأهمها "غاية النهاية" والذهبي "معرفة القراء الكبار" نصا على هاتين يعني الكنيتين؛ ابن أبي عمر، وابن أبي مرة، إذًا ليس في سبق قلم، ما دام أن ابن الجزري قال في "غاية النهاية" يقال له كذا، ويُقال له كذا إذًا لا يُتهم، أو لا يُنتقد بمسألة سبق قلم، -وسيأتينا مثال آخر على هذه الجزئية بالذات بعد قليل-.

لكن هو الشيخ كأنه بلغته واحدة، والثانية سها عنها، لا شك في ذلك، بمعنى تعليقه أنه لم يجده لا في ترجمته ولا في [النشر] هذا سبق قلم من الدكتور -حفظه الله-؛ لأن الظن به أن يكون قرأ ترجمته في "غاية النهاية"، ولكن ربما لم ينتبه إليها، وإلا في "غاية النهاية" وفي الذهبي الاثنتان جنب بعض، ويُقال: ابن أبي مرة، ويُقال: ابن أبي عمر بمعنى قصد التعليق ليس من باب تصحيح المعلومة للدكتور، وإنما من باب نقد ابن الجزري بأنه سبق قلم، بمعنى سبق قلم لا يصح.

**طالب**: هل هما كنيتان؟ أما إحداهما لقب والثانية كنية؟ حسب الترجمة.

**الشيخ**: ما بدأ بأب، معنى نص الذهبي: محمد بن عبد اللاه بن محمد بن أبي مرة، ويُعرَف أيضًا بابن أبي عمر، ابن أبي مرة، ويُعرف أيضًا بابن أبي عمر هذا كلام الذهبي.

بمعنى التسرع إلى هذه الأمور صعبة بعض الشيء.

«وَرَوَى إِظْهَارَهُ سَائِرُ أَصْحَابِ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَنَصَّ عَلَيْهِ بِالْإِظْهَارِ ابْنُ شَيْطَا وَأَبُو الْفَضْلِ الْخُزَاعِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ».

طبعًا أبو الفضل الخزاعي ليس من أصول [النشر].

«وَرَوَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا أَبُو بَكْرٍ الشَّذَائِيُّ، وَنَصَّ عَلَيْهِمَا أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، وَابْنُ سَوَّارٍ وَأَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيِّ، وَسِبْطُ الْخَيَّاطِ وَغَيْرُهُمْ.

(قُلْتُ): ».

أي: ابن الجزري.

«وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ فِيهِ فِيمَا هُوَ مِثْلُهُ مِمَّا يَأْتِي مِنَ الْمَجْزُومِ. "وَالْفَاءُ" نَحْوُ: وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ، وَجُمْلَتُهُ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا.

"وَالْقَافُ" خَمْسَةُ مَوَاضِعَ، الرِّزْقِ قُلْ، أَفَاقَ قَالَ، يُنْفِقُ قُرُبَاتٍ، الْغَرَقُ قَالَ، طَرَائِقَ قِدَدًا.

"وَالْكَافُ" نَحْوُ: رَبَّكَ كَثِيرًا، إِنَّكِ كُنْتِ وَجُمْلَتُهُ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ حَرْفًا، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي يَكُ كَاذِبًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي يَبْتَغِ غَيْرَ وَأَظْهَرَ يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ لِكَوْنِ النُّونِ قَبْلَهَا مُخْفَاةً عِنْدَهَا.

فَلَوْ أَخْفَاهَا عَلَى الْمُخْتَارِ عِنْدَهُمْ كَمَا سَيَأْتِي لَوَالَى بَيْنَ إِخْفَائَيْنِ. وَلَوْ أَدْغَمَهُمَا لَوَالَى بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ، وَانْفَرَدَ الْخُزَاعِيُّ».

طبعًا الخزاعي ليس من أصوله.

«عَنِ الشَّذَائِيِّ عَنِ ابْنِ شَنَبُوذَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنِ الدُّورِيِّ بِإِدْغَامِهِ».

طبعًا الخزاعي إذا كان الشيخ يقصد مطلقًا، فالأهوازي أيضًا كما ذكر الجامع: للروضة باري بمعنى ذكر أنه قرأ بهذا الطريق على الأهوازي، وعلى شيخه الذي هو تلميذ للخزاعي، بمعنى قرأ بطريق الخزاعي، وبطريق الأهوازي، وفيهما هذا الشيء.

«وَلَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ عَنِ الدُّورِيِّ سِوَاهُ».

سواه أي سوى القاسم، لكن أبو معشر الطبري في كتابه "الجامع" قال: "القاسمان عن الدوري، وابن المنادي عن شجاع بالإدغام".

«وَلَا نَعْلَمُهُ».

الكلام للشيخ.

«ولا نعلمه وَرَدَ عَنِ السُّوسِيِّ أَلْبَتَّةَ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ، عَنْ مَدْيَنَ، عَنْ أَصْحَابِهِ».

طبعًا أصحابهم هم:

- **المعدل عن أبي أيوب عن اليزيد.**
- **وإبراهيم بن محمد.**
- **وأخوه أحمد عن اليزيد.**

بمعنى هؤلاء أصحاب مدين في [التجريد].

«وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللهُ بْنُ عُمَرَ الزَّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَمْرٍو، قَالَ الدَّانِيُّ: وَالْأَخْذُ وَالْعَمَلُ بِخِلَافِهِ».

طبعًا هنا أيضًا هذه من المواضع التي انتقد فيها الدكتور/ أيمن الشيخ ابن الجزري، ولا يُسلَّم له انتقاده.

قال الدكتور في تعليقه عن قوله مدين، قال: "طريق مدين في [التجريد]، لكني لم أجد فيه ما عزاه الجزري له، ومظنته الصفحات"، وذكر عدة أرقام الصفحات التي هي مظنة لذكر هذا الكلام.

طبعًا الشيخ كان يريد أن يقول أن هذا الذي عزاه ابن الجزري غير موجود في [التجريد].

"الذي عزاه ابن الجزري لا نعلمه ورد عن السوسي البتة، وإنما رواه أبو القاسم ابن الفحام عن مدين"؛ بمعنى أبو القاسم في [التجريد] روى عن مدين

ماذا؟ الإظهار، عفوًا روى عنه الإدغام؛ لأن الكلام عن الإدغام، "لم يروه أحد عنه، ولا نعلمه أي الإدغام، روى عن السوسي البتة؛ طبعًا الإدغام في: يحزنك كفره، وإنما رواه أبو القاسم الفحام عن مدين" الشيخ يقول: لم يجد هذا الذي عزاه ابن الجزري؛ بمعنى لم يجد عزو الجزري الإدغام لمدين في كتاب [التجريد].

طبعًا نحن ذكرنا سابقًا عبارة ابن الجزري -رحمة الله عليه-، طبعًا هذه المسألة الرد فيه طويل بعض الشيء، ولكن أُحيل إلى المقال المكتوب في الصفحة في الفيس بوك هناك، وهنا في الدرس نأخذه باختصار.

**نحن قلنا الشيخ ابن الجزري يقول**: إن كتاب [التجريد] من أشكل كتب القراءات وصعوبة، والشيخ ألف كتابًا وسماه "التقييد في الخُلف بين الشاطبية و [التجريد]"، لماذا؟ لأن كتاب [التجريد] من أشكل كتب القراءات حلًّا ومعرفة.

ولهذا يقول:" يظهر -والله أعلم-أن كتاب التقييد مدسوس في [النشر]" الله أعلم ربما، لكن بالنسبة لهذه المسألة هذا الإدغام الذي ذكره ابن الجزري عن الفحام عن مدين موجود في [التجريد]، لكن الشيخ يقول لم يجده، النص ابن الفحام يقول في [التجريد]: "الكاف تُدغم في مثلها سواء تحرَّك ما قبلها أو سكن نحو: نسبحك كثيرًا، إليك كما".

إذًا نسبحك كثيرًا مثال للمتحرك، إليك كما مثال للساكن، انتهى الكلام هنا، ولم يستثني يحزنك كفره.

فابن الجزري أخذها من هذا الكلام، أن الكاف، وهو طبعًا الإدغام غي [التجريد] هو عن مدين، بمعنى ليس عن السوسي، [التجريد] ليس فيه السوسي بالإدغام كما ذكر المؤلف في البداية، لكن الشيخ يقول: إن مدين يُدغم الكاف في

مثلها سواء تحرَّك ما قبلها أو ساكن.

**والدليل على أنه لم يستثن**: أن شيخه الفارسيّ في كتابه "الجامع" استثنى، بمعنى قال الكاف تُدغم في الكاف الساكنة إلا يحزنك، وكذلك "الروضة المعدل" استثنى، فهؤلاء الذين رووا استثناء كلمة: (يحزنك) [التجريد] عن مدين لم يروها.

ولهذا نقول دائمًا، ولهذا نقول خاصة لإخواننا الطلاب المبتدئين في دراسة القراءات بمعنى كن على حذر من كل ما يقوله ابن الجزري عن [التجريد]، سيُتعبك إذا لم تنتبه، وإذا قال ابن الجزري شيئًا حكمًا من [التجريد] يجب أن تقرأه مرات ومرات، وتقرأ كلام [التجريد] مراتٍ ومرات؛ حتى ننتبه إليه.

**الدليل**: **عبارة ابن الجزري**؛ إذا كان ابن الجزري -رحمه الله عليه- وهو الذي أتاه الله الفهم، والدقة، والخبرة أيضًا بكتب القراءات يقول: "إن هذا الكتاب من أشكل كتب القراءات حلًّا ومعرفة"، فما بالنا نحن الذين لا نزال في بداية الطريق.

**وبالذات يقول**: هذه خصوصية في [التجريد]، أحكام ابن الجزري في [التجريد] قبل أن نطعن فيها، أو قبل أن نتهم فيها ابن الجزري أنه سبق قلم، أو أنه ليس فيه، أو أنه غلط، أو أنه خطأ، أو أنه يجب أن نقف عند هذا النص مرات وكمرات حتى يتضح لنا، وهذا أيضًا مجرد بالاستقراء، و-إن شاء الله-في أماكن معينة سنضرب لكم مثالًا، ونذكره لكم -إن شاء الله-.

عبارة [التجريد] تُخالف ما ذكره في [النشر] عنه، لكن عند التدقيق والمراجعة يتضح لك فهم ابن الجزري -رحمه الله عليه- لهذا الكتاب، "وكلامه إن كتاب [التجريد] من أشكل القراءات" لم يقلها من هواه، ولم يقلها من فراغ.

«"وَاللَّامُ" نَحْوُ: (لَا قِبَلَ لَهُمْ)، جَعَلَ لَكَ وَجُمْلَتُهُ مِائَتَانِ وَعِشْرُونَ حَرْفًا».

**طالب**: ما وجه الصعوبة في كتاب " [التجريد]" هل هي من جهة نقله عن مشايخه عن القراءة، أم من جهة صعوبته في ألفاظه وفهمها؟

**الشيخ**: هذا هو من جهة صياغته، وربما أنا أخاف أن لا يكون هو السبب الذي تأثر به الجعبري، ولكن الجعبري أكثر غموضًا من [التجريد].

بمعنى مثل هذا النص الآن، الشيخ/ أيمن لم ينتبه إليه مع إنه واضح الوضوح.

لكن ستأتينا مسائل، لا أدري في هذا الجزء أو في غيره، الشيخ ينسب أشياء للتجريد، وكنا زمان نقول لا غير فيه، لكن لما رجعنا إليه بتؤدة اتضح أن كلام الجزري صحيح، وهذا -إن شاء الله-في وقته.

❁ **قال ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَاخْتُلِفَ مِنْهَا عَنْهُ فِي يَخْلُ لَكُمْ، وَآلَ لُوطٍ، أَمَّا يَحِلُّ فَهُوَ مِنَ الْمَجْزُومِ وَتَقَدَّمَ، وَأَمَّا آلَ لُوطٍ».

بقي كثير؟ نأخذ آل لوط ونقف عندها، آل لوط صفحتان إذًا نقف عندها، عند: «**وَأَمَّا آلَ لُوطٍ فَأَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ**»؛ إذًا نقف هنا؛ حتى لا نُصاب بالملل.

إذًا نقف هنا -إن شاء الله-، ونبدأ -إن شاء الله-الحصة القادمة من قوله: «**وَأَمَّا آلَ لُوطٍ فَأَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ**»، ونسأل الله التوفيق والسداد، وأن يتقبل منا ما قلنا وما سمعنا وأن ينفعنا بكل ذلك، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

❧◊☙



# الدرس الخامس والأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، مسَّاكم الله جميعًا بكل خير، ونواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب النشر في القراءات العشر، وكنا وقفنا المحاضرة الماضية عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأما آل لوط

**قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَمَّا آلَ لُوطٍ فَأَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ، مِنْهَا فِي الْحِجْرِ حرفان مَوْضِعَانِ وَوَاحِدٌ فِي النَّمْلِ، وَآخَرُ فِي الْقَمَرِ، فَرَوَى إِدْغَامَهُ.

أي إدغام اللام من كلمة آل باللام من كلمة لوط، آل لوط.

فَرَوَى إِدْغَامَهُ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ وَأَبُو الْفَتْحِ بْنُ شَيْطَا عَنِ الْحَمَّامِيِّ وَابْنِ الْعَلَّافِ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنِ ابْنِ فَرَحٍ عَنِ الدُّورِيِّ.

إذًا من يوم ما رأينا ابن العلاف أنها ليست نشرية، عفوا أنا قصدي أن ابن العلاف عن ابن فرح عن الدوري ليست نشرية، سيأتينا بعد ذلك طريق آخر.

وأَبُو الْفَتْحِ بْنُ شَيْطَا عَنِ الْحَمَّامِيِّ وَابْنِ الْعَلَّافِ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنِ ابْنِ فَرَحٍ عَنِ الدُّورِيِّ.

إذًا قلنا ابن العلاف عن ابن فرح ليست من طرق النشر.

وَرَوَاهُ أَيْضًا ابْنُ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ وَبِذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِيُّ، وَكَذَا رَوَاهُ شُجَاعٌ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو.

طبعًا شجاع عن أبي عمرو ليست من النشر؛ لأن أبا عمرو أخذ في النشر عن اليزيدي فقط، فرواية شجاع ومدين والحسين هذه كلها ليست طرق نشرية، و كذا أي الإدغام

رَوَاهُ شُجَاعٌ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَمَدْيَنَ، وَالْحُسَيْنِ بْنِ شَرِيكٍ الْآدَمِيِّ، عَنْ أَصْحَابِهِمَا، وَالْحَسَنُ بْنُ بَشَّارٍ الْعَلَّافُ عَنِ الدُّورِيِّ، وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ جُبَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الْيَزِيدِيِّ.

طبعًا اليزيدي في النشر ليس عنه إلا الدوري والسوسي، فكل أحد غير الدوري من هؤلاء المذكورين ليس من طرق النشر.

وَهو رِوَايَةُ أَبِي زَيْدٍ وَابْنِ وَافِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي عَمْرٍو.

أيضًا هذا كله ليس من طرق النشر.

وَرَوَى إِظْهَارَهُ سَائِرُ الْجَمَاعَةِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَرَوَاهُ، عَنْ عِصْمَةَ وَمُعَاذٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو نَصًّا.

طبعًا هنا الدكتور/ أيمن هنا هذه من المواضع التي غلَّط فيها الدكتور أيمن ابْنِ الْجَزَرِيِّ ولو ضمنًا، ولكن ربما يكون أنه لم يتمعن في القراءة، في قراءة كلام ابْنِ الْجَزَرِيِّ، فيقول الشيخ الدكتور أيمن في تعليقه، هذه العبارةُ النشرية غير صحيحة.

هو يتكلم عن: وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَرَوَاهُ، عَنْ عِصْمَةَ وَمُعَاذٍ، عَنْ أَبِي

عَمْرٍو نَصًّا؛ تكلم عن هذه الجزئية يقول هذه العبارة النشرية غير صحيحة.

فظاهرها أن ابن مجاهد الذي روى عن المذكورين الإظهار في آل لوط، وإنما هي منقولة من جامع البيان، قال الداني عن الإظهار، عن إظهار آل لوط: وإنما رواه عن أبي عمروٍ معاذ بن معاذ العنبري ثم قال: وقد رويَّ الإدغام في ذلك منصوصًا عن أبي عمروٍ عصمة بن عروة الفقيمي.

لاحظ هنا هذا التعليق فيه مسائل، أو فيه الجزم بعدة نقاط، الدكتور أيمن في تعليقه يعني جزم بثلاثة أشياء كلها لا تُسلَّم له، لكن نرى أن:

**الملحوظة الأولى**: أنه في الجزم بأن عبارة النشر غير صحيحة، وذلك في قوله: هذه العبارة النشرية غير صحيحة، هذا جزم، هذا الجزم واضح.

**ثانيًا**: فيه الجزم بأن كلام ابْنِ الْجَزَرِيِّ مأخوذٌ من أبي عمرو الداني من جامع البيان، وهذا في قوله وإنما هي منقولةٌ من جامع البيان، هذا الجزم.

**الثالث**: فيه الجزم بأن الإدغام لعصمة وليس الإظهار.

طبعًا ابْنِ الْجَزَرِيِّ يقول: إن عصمة له الإظهار يعني عبارة ابْنِ الْجَزَرِيِّ وروى إظهاره أي الإظهار في آل لوط، وروى إظهاره فلان وفلان، ورواه عَنْ عِصْمَةَ وَمُعَاذٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو.

أي ابْنِ الْجَزَرِيِّ يقول الإظهار عن عصمة، الدكتور أيمن –حفظه الله- يقول: يجزم ليس يقول، يجزم بأن الإدغام لعصمة، إذًا هذه الذين عندهم هذه الطبعة طبعة الدكتور أيمن في هذا التعليق، هذه العبارة النشرية غير صحيحة، ابْنِ الْجَزَرِيِّ نقل كلامه عن جامع البيان، الجزم بأن الإدغام لعصمة وليس الإظهار، خلافًا لابْنِ الْجَزَرِيِّ.

**الجزم في المسألة الأولى**: الجزم بأن عبارة النشر غير صحيحة؛ أي الدكتور

أيمن كتب له هذا التعليق، سواء كان الدكتور أو أحد تلاميذه لو قال: ظاهر العبارة النشرية غير صحيحة يعني يسلم، أي يخفف النقد.

لكن الجزم بأنها غير صحيحة هكذا غير مقبولة، وسنعرف الآن أن الصواب مع ابْنِ الْجَزَرِيِّ، لو قال ظاهر العبارة غير صحيح كان أحسن، ومع هذا فالعبارة النشرية صحيحة ولا غبار عليها، فعصمة روى الإدغام لكن ليس من طريق الداني كما فهم الدكتور. عفوا، فروى الإظهار

الإمام الهذلي يقول: واتفقوا؛ أي الرواة عن أبي عمرو إلا أبا الزعراء وعصمة على الإدغام في آل لوط.

إذًا الهذلي روى الإظهار لعصمة، ابن الباذش وكلامه هو الواضح الصحيح الذي لا يحتمل التأويل وأما آل لوطٍ، فنحن قلنا فعصمة، سبق لساني فقلت فعصمة روى الإدغام لكن ليس من طريق الداني، لا هو روى الإظهار لكن ليس من طريق الداني، تصحيح للعبارة.

الآن ابن الباذش يقول: **وأما آل لوطٍ**، هذا سأقرأ النص كلام ابن الباذش في كتابه الاقناع: **وأما آل لوطٍ، ففي تعليقي عن أبي حاتم من كتاب القراءات له**؛ أي القراءة لأبي حاتم السجستاني عن عصمة بن عروة أن أبا عمروٍ كان يُظهر، ويعتل بقلة الحروف، وهي العبارة التي سيذكرها الإمام ابْنِ الْجَزَرِيِّ مما يدل على أن ابْنِ الْجَزَرِيِّ كان ينقل من الإقناع، -والله أعلم- لكن يهمنا النص.

**وأما آل لوطٍ، ففي تعليقي**؛ أي تعليق ابن الباذش **عن أبي حاتم من كتاب القراءات له عن عصمة بن عروة أن أبا عمروٍ كان يُظهر، ويعتل بقلة الحروف، وبه الأخذ لأبي الزعراء، لأن ابن مجاهد وأصحابه ذهبوا إليه.**

ثم يقول كلام، **وقد ذكر غيري، وهو أبو عمرو الداني**؛ لاحظ هذا كلام ابن الباذش.

**وقد ذكر غيري، وهو أبو عمرو الداني عن عصمة فيه الإدغام، وقد أخبرت بما عندي الآن فيه، وإلى الإدغام ذهب الداني، وعليه ذهب أبي** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

إذًا ابْنِ الْجَزَرِيِّ لم ينقل الإظهار لعصمة من جامع البيان وكلام الشيخ ابن الباذش رحمه الله عليه صريحٌ في أن عصمة روى الإظهار خلافًا لرواية الإمام الداني عنه، فالهذلي روى لعصمة الإظهار، وابن الباذش روى عن أبي حاتم السجستاني الإظهار، هذا يدل على أن ابْنِ الْجَزَرِيِّ لم يأخذ هذا الكلام، لم يأخذه من جامع البيان كما قال الدكتور.

أيضًا الإمام ابن الجندي رحمه الله عليه وهو شيخ للإمام ابْنِ الْجَزَرِيِّ يقول: **وقد رواه أي الإدغام عن أبي عمرو عصمة بن عروة في روايةٍ.**

طبعًا هذا معناه ماذا؟ أنه أيضًا روى الإظهار في روايةٍ أخرى أي له الخلاف، فاتضح من هذه النصوص المختصرة أن العبارة النشرية صحيحةٌ، العبارة ما هي؟ عبارة ابْنِ الْجَزَرِيِّ أن عصمة روى الإظهار عن أبي عمرو، هذا كلام ابْنِ الْجَزَرِيِّ هذه هي العبارة النشرية.

**الدكتور أيمن يقول:** هذه العبارة النشرية غير صحيحة، فهذه النصوص اتضح فيها أن العبارة النشرية وهي أن عصمة روى الإظهار عن أبي عمرو صحيحٌ أو صحيحةٌ ولا يقدح فيها كون الداني لم يروها، فقد وصلت لابْنِ الْجَزَرِيِّ من طريقٍ آخر، غير طريق أبي عمرو الداني حسب الذي وقع لنا هنا أنها وصلت إليه من طريق ابن الهذلي، أنها وصلت إليه من طريق القراءات لحاتم السجستاني، من طريق ابن الباذش رحمه الله عليه، وأيضًا عبارة ابن الجندي وهو شيخ لابْنِ الْجَزَرِيِّ أيضًا عبارة يعني ظلمًا فيها الإظهار لعصمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ومع هذا، وبعد هذا كله نقول: أيضًا عصمة ليست من طرق النشر.

لكن التسرع للحكم على كلام ابْنِ الْجَزَرِيِّ بأنه غير صحيح وأنه صعب جدًا، إذًا اتضح أن العبارة النشرية صحيحة، اتضح أن كلام ابْنِ الْجَزَرِيِّ غير منقول أو ليس منقولًا من جامع البيان، واتضح أن عصمة بنفسه روى الإدغام، روى الإظهار عن أبي عمرو البصري.

هذا كتاب الإدغام للداني وكانت طبعة غير محققة في ذلك الوقت، وسمعت بعد ذلك أنه حُقِق لكن لم أرجع إليه، فالأسبوع الماضي وجدُته في النت محققًا، فكل المنقولات التي هنا هي عن الطبعة القديمة هي غير محققة.

والله لا أدري هل كان المطبوع أو المخطوط، الإدغام له نابع لكن لو نقلت عن الإدغام للصرافي أقول للصرافي، لكن الإدغام هنا (١٢:٤٥) معناه هنا الإدغام للداني.

قد يكون المطبوع لكن طبعة تجارية رديئة، هو الذي بعمرو البصري لا أدري! والله لا أدري شككت الآن يا شيخ؛ لأن الكلام هذا قبل ٢٢ سنة، لا أدري هل هو المقصود الذي بعمرو الداني أو بعمرو...؛ لكن غالبًا أنه الإدغام الذي بعمرو الداني.

لأني تذكرت أن الإمام أبو عمرو البصري عنده إدغام، لكن كان ذاك الزمن المطبوع بهذا العنوان، أعتقد لكن نسيت.

**قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاخْتَلَفَ الْمُظْهِرُونَ فِي مَانِعِ إِدْغَامِهِ.

يعني إدغام آل لوطٍ.

فَرَوَى ابْنُ مُجَاهِدٍ، عَنْ عِصْمَةَ بْنِ عُرْوَةَ الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو.

نفس القضية عن ابن مجاهد.

عَنْ عِصْمَةَ بْنِ عُرْوَةَ الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو: لَا أُدْغِمُهَا لِقِلَّةِ حُرُوفِهَا.

وهذا نص العبارة التي نقلها من؟ نقلها ابن الباذش قبل قليل؛ لأنه قال: واعتل بقلة الحروف، فهذا دليل على أن...، أو استئناس بأن ابْنِ الْجَزَرِيِّ لم يرجع إلى الجامع البيان في هذه الجزئية.

لأن الجامع البيان ابن مجاهد ليس فيه ابن مجاهد أنه يروي عن عصمة، فنلزم ابْنِ الْجَزَرِيِّ بشيء لا يلزمه مشكلة.

وَرَدَّ الدَّانِيُّ هَذَا الْمَانِعَ بِإِدْغَامِ لَكَ كَيْدًا إِجْمَاعًا، إِذْ هُوَ أَقَلُّ حُرُوفًا مِنْ "آلَ" فَإِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ عَلَى وَزْنِ قَالَ لَفْظًا، وَإِنْ كَانَ رَسْمُهَا بِحَرْفَيْنِ اخْتِصَارًا.

قَالَ الدَّانِيُّ: وَإِذَا صَحَّ الْإِظْهَارُ فِيهِ بِالنَّصِّ وَلَا أَعْلَمُهُ مِنْ طَرِيقِ الْيَزِيدِيِّ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ اعْتِلَالِ عَيْنِهِ بدلا.

لاحظ الشيخ ابن الداني يقول: لا أعلمه، لكن غيره علمه. والله أعلم.

وَلَا أَعْلَمُهُ مِنْ طَرِيقِ الْيَزِيدِيِّ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ اعْتِلَالِ عَيْنِهِ بِالْبَدَلِ إِذَ كَانَتْ هَاءً.

أي أصلها أهل.

عَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْأَصْلُ " هْلُ"، وَوَاوًا عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَصْلُ "أَوْلُ"، فَأُبْدِلَتِ الْهَاءُ هَمْزَةً لِقُرْبِ مَخْرَجِيهِما، وَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ أَلِفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ ذَلِكَ كَسَائِرِ الْمُعْتَلِّ الَّذِي يُؤَثِّرُ الْإِظْهَارُ فِيهِ لِلتَّغْيِيرِ الَّذِي لَحِقَهُ لَا لِقِلَّةِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ.

طبعًا هذا كله اختلاف بين الصرفيين.

(قُلْتُ):

أي ابْن الْجَزَرِيِّ.

وَلَعَلَّ أَبَا عَمْرٍو أَرَادَ بِقَوْلِهِ: لِقِلَّةِ حُرُوفِهَا، أَيْ: لِقِلَّةِ دَوْرِهَا فِي الْقُرْآنِ.

فيكون المقصود هنا بالحروف التي هي الكلمة القرآنية.

فَإِنَّ قِلَّةَ الدَّوْرِ وَكَثْرَتَهُ مُعْتَبَرٌ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمُتَقَارِبَيْنِ، عَلَى أَنَّ أَبَا عَمْرٍو مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَلَعَلَّهُ أَيْضًا رَاعَى كَثْرَةَ الإِعْلَالِ وَقِلَّةَ الْحُرُوفِ مَعَ اتِّبَاعِ الرِّوَايَةِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

"وَالْمِيمُ" نَحْوُ (الرَّحِيمِ مَلِكِ)، آدَمُ مِنْ رَبِّهِ وَجُمْلَتُهُ مِائَةٌ وَتِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ حَرْفًا.

طبعًا أنا ما أهتم بمسألة العدد، فلهذا صحتها على ابْنِ الْجَزَرِيِّ.

" وَالنُّونُ" نَحْوُ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ، وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَجُمْلَتُهُ أحد و سَبْعُونَ حَرْفًا.

"وَالْوَاوُ" نَحْوُ هُوَ وَالَّذِينَ، هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ مِمَّا قَبْلَ الْوَاوِ فِيهِ مَضْمُومٌ، وَجَمْلَتُهُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ حَرْفًا، وَنَحْوُ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ وَالْعَفْوَ وَأْمُرْ مِمَّا قَبْلَهَا سَاكِنٌ وَجُمْلَتُهُ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ تَتِمَّةُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ حَرْفًا.

وَقَدِ اُخْتُلِفَ فِيمَا قَبْلَ الْوَاوِ مَضْمُومٌ.

الذي قلنا قبل الواو مضموم الذي هو "وهو"، هو والملائكة، معها واو فتكون ساكنة على قراءة أبي عمرو.

وَقَدِ اخْتُلِفَ فِيمَا قَبْلَ الْوَاوِ مَضْمُومٌ، فَرَوَى إِدْغَامَهُ ابْنُ فَرَحٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ إِلَّا الْعَطَّارَ وَابْنَ شَيْطَا عَنِ الْحَمَّامِي، عَنْ زَيْدٍ عَنْهُ، وَكَذَا أَبُو الزَّعْرَاءِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَيْطَا

عَنِ ابْنِ الْعَلَّافِ، عَنْ أَبِي طَاهِرٍ.

طبعًا قول الشيخ ابْنِ الْجَزَرِيِّ: (إِلَّا الْعَطَّارَ وَابْنَ شَيْطَا عَنِ الْحَمَّامِي، عَنْ زَيْدٍ عَنْهُ)؛ ذكر الشيخ (١٧:٣٥) في كتاب الأسانيد أنها من قراءة ابن سوار عليهما من كتاب المستنير، قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: طريق الحمامي عن زيدٍ من كتاب كذا كذا، ثم قال: ومن كتاب المستنير، قرأ بها ابن سوار على الشرمقاني والخياط، وأبي علي العطار وابن شيطا، انتهى كلامه.

لكن يظهر أن الإظهار من المستنير فقط، عن أبي علي العطار، أما ابن شيطا فلعل المؤلف - وهذا كلام العبد الضعيف- فلعل المؤلف ذكر له الإظهار من كتابه التذكار، طبعًا هذه الطريقة الحمامي عن زيد، ابْنِ الْجَزَرِيِّ أخذها من كتاب المستنير يعني ابن شيطا مأخوذ من كتابه المستنير، ومأخوذ من كتاب التذكار نفسه.

فابن شيطا موجودٌ في سند المستنير، وموجودٌ في سند التذكار، لكن في المستنير الإمام ابن سوار –رحمة الله عليه– لم ينقل عنه ما نقله المؤلف هنا، وضحت؟ يعني هنا الشيخ يقول: (فَرَوَى إِدْغَامَهُ ابْنُ فَرَحٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ إِلَّا الْعَطَّارَ وَابْنَ شَيْطَا عَنِ الْحَمَّامِي، عَنْ زَيْدٍ عَنْهُ).

العطار ما لنا شغل فيه نتكلم عن ابن شيطا، ابن شيطا له طريقٌ في المستنير، وله طريق في كتاب التذكار؛ لأن بعد ما انتهى ابْنِ الْجَزَرِيِّ من كتابه المستنير قال: ومن كتاب التذكار.

فابن شيطا عبارة عن **طريقين حقيقة:**

- **طريق جاء عن الكتاب المستنير.**
- **والطريق الثاني الذي هو من كتابه.**

المفروض يكون له الإظهار في الكتابين، لكنه في المستنير ليس هو أي لم يذكره ابن سوار مع من؟ أي لم يذكره مع العطار، وضحت؟

لأن ابن سوار يقول، ونقلت النص لابن سوار من كتاب المستنير يقول: كذا كذا **هو والذين روى شجاعٌ وفلان وفلان**، يتكلم عن هذا، **وابن فرح غير الحمامي فيما ذكره أبو علي العطار إدغامها**.

معناه أنه أبو علي العطار مذهبه في المستنير الإظهار، وقد اُختلف روى إدغامه إلا العطار، لكن الشيخ ابْنِ الْجَزَرِيِّ يقول: (**إِلَّا الْعَطَّارَ وَابْنَ شَيْطَا**).

ابن شيطا في المستنير ليس له الإظهار؛ لأن عبارة المستنير هو والذين شجاع وكذا، وابن فرح غير الحمامي، فيما ذكره أبو علي العطار.

هل ابْنِ الْجَزَرِيِّ يعني أخذ من عبارة ابن سوار غير الحمامي وطبقها على الاثنين، على ابن شيطا وعلى العطار، أنا لا أعتقد ذلك، يقول: فيما ذكره أبو علي.

والمفروض أبو علي العطار، فالمفروض يكون أبو علي العطار وابن شيطا، أي الذي روى الإظهار في المستنير كما صرح ابن سوار هو من؟ أبو علي العطار، وليس ابن شيطا، نعم كله عن الحمامي عن زيد، المستنير استثنى، قال: فيما ذكره أبو علي العطار، يعني ما قال وابن فرح غير الحمامي أي لو قال فيما ذكره أبو علي العطار، ما كان في إشكال، يعني لو كانت عبارة المستنير وهو وابن شجاع وابن فرح غير الحمامي روى إدغامها ما في إشكال.

يدخل ابن شيطا ويدخل أبو علي العطار، لكن نص المستنير قال: وابن فرح غير الحمامي وزاد هذه العبارة فيما ذكره أبو علي العطار، معناه ابن شيطا لم يذكره إذا أخذنا بمفهوم المخالفة.

لا نحن نقصد هذه الخطوة لا نقول أي صواب، ما يَهمني نقطة واحدة، أن

الشيخ يقول: (ابْنَ شَيْطَا عَنِ الْحَمَّامِي، عَنْ زَيْدٍ عَنْهُ)؛ حتى نقربها لأنه في بعض الأحيان الكلام في الأسانيد أحيانًا مشوش.

الشيخ ابْنِ الْجَزَرِيِّ ماذا يقول؟ (رَوَى إِدْغَامَهُ)؛ الذي قبل الواو مضموم الذي هو: هو والملائكة، ابْنِ الْجَزَرِيِّ يقول: هو والملائكة اُختلف فيها، أي هم والملائكة أو هو والملائكة، من روى الإدغام؟ يقول: ابن فرح من جميع طرق ابن فرح، إلا من؟ إلا العطار وابن شيطا.

من أي الطرق التي عن ابن فرح؟ (عَنِ الْحَمَّامِي، عَنْ زَيْدٍ عَنْهُ) عن ابن فرح، أي أن هذا الكلام، أي أن ابن فرح كل الطرق عن ابن فرح فيها الإدغام إلا من؟ العطار وابن شيطا، العطار وابن شيطا عندهم الإظهار، هذه الخطوة الأولى انتهينا منها.

العطار وابن شيطا في كتاب النشر، أي في هذا الطريق في هذا الإسناد من كتاب ذكر عدة كتب، لكن من ضمنها كتاب المستنير، وأقصد ابن فرح عن الحمامي عن زيد، هذا في المستنير الذي يهمنا هنا هذا المذكورين، ابن سوار في المستنير والتذكار.

أي أبو العلاء العطار وابن شيطا موجودين في هذين الكتابين، ما هم موجودين في الجامع والخياط، وإن كان من الطرق لكن ما لنا علاقة فيه؛ لأنه ما له علاقة بالعطار، فالعطار وابن شيطا في هذا الطريق من كتابين، أقصد ابن شيطا من كتابين.

المستنير و...، المفترض أن المستنير حسب كلام ابْنِ الْجَزَرِيِّ أنه في المستنير ابن شيطا يقول له الإظهار، أليس كذلك؟ لأن الطريقين لأن الشخصين ابن شيطا موجود في المستنير وموجود في كتاب التذكار.

رجعنا إلى المستنير، طبعًا التذكار غير موجود ما ندري، رجعنا إلى المستنير

وجدنا المستنير ماذا يقول؟ ابن سوار ماذا يقول؟ هو والذين روى شجاع وفلان وفلان، ثم قال: وابن فرح غير الحمامي فيما ذكره أبو علي العطار، رووا ماذا؟

رووا إدغامها، ويعني أبو علي العطار في المستنير يروي الإظهار كما قال الشيخ ابْنِ الْجَزَرِيِّ، لو أخذنا بمفهوم الكلام بمفهوم مخالفة الكلام المستنير، معناه أن ابن شيطا يدخل مع الذين يدغمون فيكون مخالف لكلام الشيخ ابْنِ الْجَزَرِيِّ هنا.

فالله أعلم أن ابْنِ الْجَزَرِيِّ، طبعًا إلا إذا قلنا ابْنِ الْجَزَرِيِّ أخذ كلمة غير الحمامي بمطلقها، لكن في المستنير ابن سوار استثنى أبو علي العطار، قال الذي يروي الإظهار عن الحمامي أبو علي العطار، فالله أعلم أن ابن شيطا، ابن فرح من جميع طرقه إلا العطار من كتاب المستنير، وابن شيطا من كتابه التذكار.

لأن عبارة المستنير لا تسمح بأن يكون ابن شيطا له الإدغام، عفوا، لا تسمح بأن يكون ابن شيطا له الإظهار في المستنير، أي ابن سوار قرأ على ابن شيطا في المستنير بالإدغام.

عرفتم الإشكال الذي هو الرد؟ الآن النقاش.

-لا لأنه كلمة فيما ذكره أبو علي كلمة معترضة، الخبر إدغامها، نص العبارة هو والذين روى شجاع وفلان وفلان، وابن فرح غير الحمامي فيما ذكره أبو علي روى ماذا؟ روى إدغامها، أي العبارة هناك في المستنير ما هو روى هو والذي روى شجاع وابن فرح غير الحمامي بالإدغام، وبعد ذلك فيما ذكره أبو علي، هو ابن فرح غير الحمامي و هو كلام ابن سوار.

أي رواية ابن فرح غير الحمامي في المستنير، غير الحمامي فيما ذكره أبو علي العطار بالإدغام، أي الحمامي فيما ذكره أبو علي العطار بالإظهار، وهو المتفق هنا

مع هذا، لكن ابن شيطا الإشكالية أن ابن سوار لم يستثني ابن شيطا.

نعم، هو قرأ على أربعة من ضمنهم ابن شيطا وأبو علي العطار.

**طالب**: (٢٧:٥٣) من جميع الطرق أنها بالإدغام إلا الحمامي (٢٧:٥٩)؟

**الشيخ**: لا هو يقول لك وابن فرح، انظر الحمامي عن زيد، المشكلة عندنا لو عندنا الجزء الذي فيه الأسانيد تتضح المسألة، الحمامي عن زيد من المستنير، إذا لم تخنني الذاكرة. طبعًا المستنير والتذكار هذا أكيد، لا شك في ذلك.

وأعتقد الجامع للخياط، لكن هنا الشيخ يقول: وابن الفرح من جميع طرقه، أي يدخل فيها المستنير، ويدخل فيها التذكار، ويدخل فيها الجامع، جامع الخياط، ويدخل فيهم كتاب ثالث رابع ناسي ما هو، المهم وروى ابن فرح من جميع طرقه؛ أي من هذه الكتب كلها إلا العطار و ابن شيطا عن الحمامي عن زيد عنه.

العطار وابن شيطا في المستنير وفي التذكار، عفوًا ابن شيطا في المستنير وفي التذكار، العطار في المستنير فقط، الكلام الذي نسبه ابْنِ الْجَزَرِيِّ هنا للعطار موجود في المستنير، ما فيه إشكال؛ لأن عبارة ابن سوار واضحة، وابن فرح غير الحمامي بالإدغام، غير الحمامي فيما ذكره أبو علي العطار؛ أي أبو علي العطار قال لابن سوار أنه الحمامي يقرأ (٢٩:١٤).

فهل ابْنِ الْجَزَرِيِّ فهم بهذه العبارة غير ابن الحمامي الاستثناء هذا فهم منه دخول ابن شيطا، لا أدري، ولهذا نقول ظاهر عبارة المستنير، أن الإظهار لأبي علي العطار وليس لابن شيطا، وابن شيطا يقول ابْنِ الْجَزَرِيِّ: على الإظهار هنا من كتابه التذكار.

لأن احتمال أنه يعني قرأ بالإظهار أو الإدغام فوضعه في كتابه، وأقرأ ابن سوار

برواية أخرى عنده بالإدغام، يعني هذا الإشكال الذي –والله أعلم–.

**وعليه يقول ابن شيطا:** له الإدغام والعطار له الإظهار من المستنير، –والله أعلم–، والمشكلة مع أهل التحريرات ما تعرضوا لها.

–لا هو ما قال، يوجد عندنا الجزء الأول الذي فيه الأسانيد، أشر على صفحتك حتى نستخرجها سريعًا حتى لا نضيع عليكم الوقت، ربما لو قرأنا الأسانيد تكون أسهل.

هذا قراءة أبو جعفر، الصوري ابن عامر وكان يرى الجواز، في رواية قُمبل (٤٠:٣٠).

هي رواية من قلنا؟ ابن فرح، (٤٥:٣٠) من طريق الحمامي وهي الثانية عن زيج من اثني عشر طريقًا ومن كتاب المستنير نعم، هذه هي التي هي طريق الحمامي وهي الثانية عن زيدٍ من ١٢ طريقة من التجريد و... ما لنا شغل.

بعد ذلك يقول: ومن كتاب المستنير قرأ بها أبي سوار على أبي علي الشرمقاني وأبي الحسن الخياط، وأبي علي العطار، وأبي الفتح بن شيطا، وبعدها قال: ومن كتاب التذكار لابن شيطا، طبعًا هي هذه الطريقة هي الحمامي عن زيد، الشيخ يقول: من ١٢ طريق، طبعًا التجريد ما فيه لا العطار ولا ابن شيطا.

الروضة والمالكي بعدها نفس الشيء، أبو علي العطار وابن شيطا لا يوجدان إلا في المستنير والتذكار، لما رجعنا للمستنير، عفوا بالنسبة لأبي علي العطار الكلام موجود أنه مستثنى من الإدغام فمعنى أن له الإظهار، لكن التذكار ابن شيطا مسكوت عنه، فربما يكون هنا الشيخ لأن ابْنِ الْجَزَرِيِّ ما من منهجيته ألا يلتزم في كل مرة بأن يقول لك من هذا الكتاب أو من هذا الكتاب، أو من هذا الطريق أو من هذا الطريق.

لكن كأنه يقول لك ارجع من باب الأسانيد ستجد، رجعنا إلى باب الأسانيد وجدنا أبو علي العطار له الإظهار كما قال، ووجدنا ابن شيطا حسب عبارة المستنير له الإدغام، وابن شيطا فيكون ابْنِ الْجَزَرِيِّ كلام نسب الإظهار لابن شيطا من كتابه التذكار -والله أعلم-.

نواصل كلام الشيخ:

وَكَذَا أَبُو الزَّعْرَاءِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَيْطَا عَنِ ابْنِ الْعَلَّافِ، عَنْ أَبِي طَاهِرٍ، عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ.

هذه طريق نشرية وهي أيضًا من كتاب التذكار والمستنير، -إن شاء الله-يعطونا الخطاب.... كتاب (٣٢:٥٩).

وَابْنِ جَرِيرٍ عَنِ السُّوسِيِّ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ بْنِ بَشَّارٍ عَنِ الدُّورِيِّ وَابْنِ رُومِيٍّ وَابْنِ جُبَيْرٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الْيَزِيدِيِّ.

(الْحَسَنِ بْنِ بَشَّارٍ عَنِ الدُّورِيِّ) ليست نشرية، و(وَابْنِ رُومِيٍّ)، (وَابْنِ جُبَيْرٍ)، ليست نشرية كلاهما عن اليزيدي، أي هذه كلها ليست من طرق النشر.

وَبِهِ قَرَأَ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ وَطَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ. وَبِهِ قَرَأَ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ

هذا هو طريق التيسير من قراءة فارس بن أحمد على (٣٣:٤٠) على ابن جرير على السوسي.

أما الإظهار فهو أو الداني أو التيسير فيه من طريق الإجازة للتلاوة؛ لأن الداني مُجاز به أو أُخبر أخبره محمد بن أحمد عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو.

إذًا طريق الزعراء وكذا أبي الزعراء هو موجود في التيسير، لكنه ليس تلاوةً

وإنما هو إجازة فليس في التيسير طريقٌ عن السوسي بالإظهار تلاوةً ليس في التيسير، طبعًا هذا كلام العبد الضعيف.

ليس في التيسير طريقٌ عن السوسي بالإظهار تلاوةً ومع هذا قال الداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هو والذين أي وأمثالها ابن مجاهد يأخذ بالإظهار، وكان غيره يأخذ بالإدغام وبذلك قرأتُ وهو القياس، انتهى كلام الشيخ الداني -رحمة الله عليه-.

فعلى مذهب التحريرات لا يجوز الإظهار، والشيخ صرَّح بأنه..، فأنا أقصد أن السوسي ليس له الإظهار في التيسير، والشيخ ابْنِ الْجَزَرِيِّ يقول: ابن مجاهد يأخذ بالإظهار وغيره، وبذلك قرأت أي قرأ بالإظهار في هو والذين...، كلام الداني في التيسير يأخذ، ابن مجاهد يأخذ بالإظهار وكان غيره بالإدغام، و بذلك قرأت.

أي الذي قرأه بالإظهار أو بالإدغام؟ بالإدغام، ونحن عندما نقرأ بالشاطبية وها هو (٣٦:٠٣) ومن يُظهر (٣٦:٠٤)، هنا من الشاطبية الوجهان، لا هذاك تعليل، أنا أقصد من الشاطبية نقرأ فيها من الوجهين، وهو (٣٦:١٩) أدغم، ومن يُظهر؟ كأن في ذاكرتي أن الشاطبية فيها الوجهان.

وآل لوطٍ فيها الوجهان، وإظهار آل لوطٍ لكونه قليل حروفٍ لكونه قليلة حروف الرد لمن من تنبل(٣٦:٤٩) كيدًا ولو حج مثلًا بإعلاء هذا لصح واعتلى.

وإظهار آل لوط لكونها قليلة حروفٍ رد ماذا؟ رد الإظهار لكونه أقل حروف، هو يرد على الذين يقولون: إن فيه الإظهار لأن حروفه قليلة فهو يرد على العلة لا يرد على الإدغام أو على الإظهار.

وهذه المسائل التي هي تحتاج إلى كما نقول: تحتاج إشمام رائحة النحو كما قلنا هناك في (٣٧:٤٤) هؤلاء ردوا ماذا؟ إذًا كلام الشاطبي ليس على رد الوجه، لا لا لأن الرواية إذا ثبتت العلة مسألة ثانوية، علة الوجه والعلل، أي نحن لا ندغم إلا

العلة كذا، نحن أي شيء نثبت الإدغام أو نثبت الإظهار ثم بعد ذلك نبحث عن العلة، لكن ما نذر العلة وفيها الإظهار وليس هناك علة في الإدغام فنمنع الإدغام، لكن إذا ثبت الإدغام نبحث عن العلة، هذه العلة قد تكون صحيحة وقد تكون غير صحيحة.

لو نرجع لأبي شامة فلا يُعتد..، أنا أتكلم عن الشاطبية.

صفحة كم؟....سنرجع

قال:

وَبِهِ قَرَأَ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ وَطَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ.

قلنا فارس بن أحمد الذي هو طريق الإدغام، وطاهر بن غلبون الذي هو طاهر بن غلبون في التيسير هو إجازة وليس تلاوة، وهو قراءة الداني أو إجازة ابن غلبون للداني من عبد الله الداني عن ابن غلبون عن عبد الله بن المبارك عن جعفر بن سليمان عن السوسي عن اليزيدي عن أبي عمروٍ.

وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ شَنَبُوذَ وَالْجِلَّةِ مِنَ الْمِصْرِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ.

وروى إظهاره سائر البغدادين سوى من ذكرنا وهو اختيار ابن مجاهد وأكثر أصحابه.

الشيخ يقول: ابن مجاهد كان يأخذ بالإظهار، وأكثر أصحابه واختلفوا في مانع الإدغام، فالأكثرون منهم على أن ذلك من أجل أن الرواية تسكن الإدغام، فتصير بمنزلة الواو التي هي حرف مدٍ ولين، في نحو قوله -تَعَالَى-: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [البقرة: ٢٥].

مما لا يُغم إجماعًا من أجل المد، إجماعًا، طبعًا عند قوله تُسكن الإدغام أي

رجعت للإمام الصرافي فقال: إدغام الواو في نحو هو والذين قبيحٌ جدًا، طبعًا نحويًّا؛ لأن الهاء مضمومة، وإذا أردنا إدغام الواو سكنت الإدغام فيكون الواو منقلبة بعد ضمة فيصير الإدغام أثقل هذا معنى كلام مجاهد، يعني الصرافي أخذ كلام ابن مجاهد ونمقّه بهذا.

ثم قال أي ابن مجاهد **إنما تُدغم ليخف وإذا كان الإظهار أخف كان أولى ألا يُتجاوز**، طبعًا ما لنا عمل في التعليلات، **ورد المحققون ذلك بالإجماع على جواز إدغام نحو** ﴿نُودِىَ يَـٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه: ١١]؛ و ﴿أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ﴾ [الروم: ٤٣]؛ **ولا فرق بين الواو والياء مع أن تسكينها للإدغام عارض، وقيل لقلة حروفه.**

**ورُد بما تقدم.**

إذًا الرد هذا على التوجيه ليس على حكم الإظهار والإدغام -والله أعلم-، **والصحيح اعتبار المانعين جميعًا**؛ المانعين اللذان هما أن تسكن الإدغام أو قلة الحروف.

**وإن كانوا ضعيفين فإن الضعيف إذا اجتمع إلى ضعيفٍ أكسبه قوة، وقد قيل: وضعيفان يغلبان قويًا، على أن الداني قال في جامع البيان: وبالوجهين قرأت ذلك وأختار الإدغام لاطراده وجريه على قياس نظائره ثم قال: فإن سكن ما قبل الواو وسواء كان هاء أو غيرها، فلا خلاف في إدغام الواو في مثلها وذلك نحو** ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ [الأنعام: ١٢٧]و ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩]؛ **قلت**؛ أي ابْنِ الْجَزَرِيِّ: **وإنما نبه على ما قبل الواو فيه ساكن وسوى فيه بين الهاء وغيرها من أجل ما رواه بعضهم من الإظهار في** ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ [الأنعام: ١٢٧] **في الأنعام،** ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ﴾ [النحل: ٦٣]**في النحل** ﴿وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمۡۗ﴾ [الشورى: ٢٢] **في الشورى.**

فلا يعتد بهذا الخلاف لضعف حجته وانفراد روايته عن الجادة، فإن الذي ذُكِر في هو المضموم الهاء مفقود هنا وإن قيل بتوالي الإعلال فيلزم مثله في نحو: فهي يومئذٍ، وقد أجمعوا على جواز إدغامه فلا فرق.

من أجل ما رواه بعضهم من الإظهار، حقيقةً أكثر العراقيين ذكروا هذا الشيء، ذكروا الإظهار في هذه الثلاثة، حتى إنهم لما يذكرون الإدغام يذكرون واحدة فيها الخلاف، لكن يقول: وأجمعوا على إظهار﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ [الأنعام: ١٢٧]، ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ﴾ [النحل: ٦٣]، ﴿وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمۡۗ﴾ [الشورى: ٢٢].

ولهذا يقول أبو (٤٣:٢٨) في جامع العروس: امتنع بعض العلماء من إدغامها من جهة سكون الهاء فيهن، قبل (٤٣:٣٥).

قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ: قَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ: إِدْغَامُهُنَّ قِيَاسُ مَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ مِنْهُنَّ سَاكِنٌ كَمَا هُوَ فِي ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ﴾ [الأعراف: ١٩٩]؛ وَ﴿مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِۚ﴾؛ قَالَ: وَأَقْرَأَنَا ابْنُ حَبَشٍ عَنْهُ بِالْإِظْهَارِ.

في المصباح يقول القاضي أبو العلاء وقد قرأنا على ابن حبش بإظهار ما أدغمه ابن العلاف في الثلاثة مواضع انتهى كلامه.

قلت: الذي أدغمه ابن العلاف هو: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ [الأنعام: ١٢٧]، ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ﴾ [النحل: ٦٣]، ﴿وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمۡۗ﴾ [الشورى: ٢٢]؛ أي نفس الكلام.

قال: وأقرأنا ابن حبش عنه بالإظهار أي في هذه الثلاثة.

وَوَقَعَ فِي تَجْرِيدِ ابْنِ الْفَحَّامِ أَنَّ شَيْخَهُ عَبْدَ الْبَاقِي رَوَى فِيهِنَّ الْإِظْهَارَ، وَصَوَابُهُ أَنَّ عَبْدَ الْبَاقِي يَرْوِي إِدْغَامَهُنَّ، وَأَنَّ شَيْخَهُ الْفَارِسِيَّ يَرْوِي إِظْهَارَهُنَّ فَسَبَقَ الْقَلَمُ سَهْوًا، وَالسَّهْوُ قَدْ يَكُونُ فِي الْخَطِّ، وَقَدْ يَكُونُ فِي اللَّفْظِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْحِفْظِ.

الحقيقة طبعًا التجريد ليس من طرق النشر في الإدغام لأن التجريد ليس في الإدغام عن الدوري والسوسي كما ذكر المؤلف، فإنه فيه الإدغام عن شجاع وعن ال(٤٥:٢٩)، لأن الإدغام هو من غير طريق الدوري والسوسي، وروايته عن عبد الباقي، يعني هنا هذه المسألة لما جئت أو فقها من كتاب التجريد وجدت فيه كلام أحب أن أعرضه على أهل القراءات حتى يصوبوه أو يقيموه.

الشيخ يقول: وقع في تجريد ابن الفحام أن شيخه ابن عبد الباقي روى فيهن الإظهار، طبعًا هذا النص صريح، يعني التجريد ابن الفحام قال: وعبد الباقي بالإظهار، ما في إشكال، لكن الشيخ يقول: إن هذا (**فَسَبَقَ الْقَلَمُ**)؛ يعني ابن الفحام بدل ما يكتب الفارسي كتب عبد الباقي، لكن الحقيقة لما رجعت للتجريد وجدت ابن الفحام في روايته الإدغام في إسناد الإدغام ذكر عدة طرق.

يعني عدة روايات، في آخر رواية أبي حمدون عن اليزيدي، وأبي أيوب عن اليزيدي وإبراهيم بن محمد عن اليزيدي، وأحمد عن اليزيدي.

هؤلاء الأربعة كلهم من قراءة ابن الفحام على الفارسي أي بسند الفارسي، وبعد ذكر إسناد رواية شجاع، ورواية شجاع هي الرواية التي فيها إسناد لابن الفحام عن عبد الباقي، فذكر له ثلاثة أسانيد، فالشيخ يقول، وهذا ابن الفحام يقول في رواية ابن شجاع: **قرأت على عبد الباقي بالإظهار والهمزة**.

طبعًا هذا من؟ هذا عندنا نحن في الشاطبية أنه الدوري، ثم قرأ عليه أي ثم ابن الفحام قرأ على عبد الباقي بالإبدال والإدغام.

الإظهار والهمزة من قراءة عبد الباقي عن الخرساني عن صالح عن بن الحباب عن بن غالب عن شجاع.

ثم قرأ عليه مرة أخرى الشيخ يقول: قرأت عليه بالإبدال والإدغام بنفس

السند، أي عبد الباقي عن الخرساني عن ابن صالح عن ابن الحباب عن بن غالب عن شجاع.

ثم بسندٍ آخر عن الخرساني لكنه في النهاية عن زيد بن أبي بلال عن القصباني عن بن غالب، عن شجاع.

بعد ذلك ذكر إسناد الفارسي أيضًا في رواية شجاع لكن من طريق الحمامي، فلما قال الشيخ صاحب التجريد لمَّا قال وعبد الباقي بالإظهار هنا ذكره لمَّا ذكر أن أبا عمرو، طبعًا من رواية شجاع وأصحاب الإدغام، أنه يدغم في كذا وكذا وكذا ثم قال، وذكر هذه الثلاثة ثم قال: وكان عبد الباقي يقرأهن بالإظهار أو بهذا المعنى، المهم أن عبد الباقي يقرأها بالإظهار، لا يمكن أن نطبق كلام ابن الفحام على واحد من الثلاثة طرق فيكون هو يقصد ذلك أو كما قال الشيخ الجزري أن العبارة صحيحة لكن العبارة فيها سبق القلم.

هذه تحتاج إلى انتباه، لكن الوقت ما كان يُسعف حتى نرجع إلى غير كتاب التجريد، والصحيح لكن طبعًا كلام ابْنِ الْجَزَرِيِّ هو المقدم، والصحيح أن لا فرق هذا كلام ابْنِ الْجَزَرِيِّ.

**وَالصَّحِيحُ أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ** ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ [الأنعام: ١٢٧]، ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ﴾ [الأعراف: ١٩٩]؛ **و بَيْنَ** ﴿فَهِيَ يَوۡمَئِذٍ﴾ [الحاقة: ١٦]؛ **إِذْ لَا يَصِحُّ نَصٌّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَأَصْحَابِهِ بِخِلَافِهِ، وَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ جُبَيْرٍ وَابْنِ سَعْدَانَ عَنِ الْيَزِيدِيِّ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ، وَاللهُ أَعْلَمُ.**

ماذا يقصد فلا يصح؟ أي ماذا يقصد بعدم الصحة، طبعًا هذه الكتب روت هذا الشيء، هل أنه لا يصح من طرقنا، أحيانًا إذا كان يريد ذلك يقوله ويُصرِح، ولا يصح من طرقنا غير كذا، لكن هذا ابن جبير وابن سعدان وابن اليزيدي، هذه

الطرق كان يُقرأ بها في ذلك في زمنها ومعتمدة وقرأ بها كبار العلماء في كتبهم كالمصباح وغيره، فالله يعلم أن قوله لا يصح من طرقنا -والله أعلم-.

وإلا ثبوتها عن اليزيدي من هذه الطرق صحيحة، ثم قال:

"وَالْهَاءُ" نَحْوُ فِيهِ هُدًى جَاوَزَهُ هُوَ لِعِبَادَتِهِ هَلْ وَتُحْذَفُ الصِّلَةُ وَتُدْغَمُ لِلِالْتِقَاءِ خَطًّا؛ وَلِأَنَّ الصِّلَةَ عِبَارَةٌ عَنْ إِشْبَاعِ حَرَكَةِ الْهَاءِ تَقْوِيَةً لَهَا، فَلَمْ يَكُنْ لَهَا اسْتِقْلَالٌ، وَلِهَذَا تُحْذَفُ لِلسَّاكِنِ؛ فَلِذَلِكَ لَمَّ يُعْتَدَّ بِهَا، وَقَدْ حَكَى الدَّانِيُّ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْتَارُ تَرْكَ الْإِدْغَامِ فِي هَذَا الضَّرْبِ وَيَقُولُ: إِنَّ شَرْطَ الْإِدْغَامِ أَنْ تَسْقُطَ لَهُ الْحَرَكَةُ مِنَ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ لَا غَيْرَ، وَإِدْغَامُ: جَاوَزَهُ هُوَ وَنَظَائِرُهُ يُوجِبُ سُقُوطَ الْوَاوِ الَّتِي بَيْنَ الْهَائَيْنِ وَإِسْقَاطَ حَرَكَةِ الْهَاءِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ شَرْطِ الْإِدْغَامِ. قَالَ: وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى مَا قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَ ذَلِكَ.

(قُلْتُ):

أي ابْنِ الْجَزَرِيِّ.

مِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ إِدْغَامِهِ أَيْضًا أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ وَأَصْحَابُهُ، وَالصَّوَابُ إِدْغَامُهُ، فَقَدَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ الْبَلْخِيُّ.

طبعًا في جميع النسخ البلخي كما ثبتناها، وفي كتب تراجمه في الكتب التي ترجمت له الثلجي وفي كتاب مر علينا في كتاب التراجم كتاب فيه "الجواهر المضية في تراجم الحنفية"، ذكره مرتين:

ففي موضع يقول الثلجي وضبطه بالحروف بعدها قال: ويقال البلخي وهو خطأ، قال صاحب الجواهر المضية، وهذا صاحب الجواهر توفيَّ سنة ٧٧٥ يقول: الثلجي ويصححه بعضهم بالبلخي وهو غلط.

ثم لما جاء يترجم له طبعًا هذا الكلام ذكره (٥٣:٠٨) لما كان يذكر أحد

تلاميذ الثلجي هذا، يعني ذكر تلاميذه قال: ومثله من الشيوخ فلان وفلان والثلجي وبعضهم يصححه يقال البلخي وهو غلط.

لكن جاء يُترجم له قال: الثلجي ويقال البلخي، وهنا لمَّا ذكره، لم يُغلّطه ولم يقول أنه تصحيح -والله أعلم-.

لكن كتب التراجم على أنه، فربما يكون الجواهر المضية، ربما يكون هو مصدر ابْنِ الْجَزَرِيِّ، أو المصدر الذي نقله عنه صاحب الجواهر المضية -والله أعلم-.

المهم حافظنا على نص ابْنِ الْجَزَرِيِّ إن كان صوابًا فصواب، وإن كان خطأ فالعهدة عليه.

**فَقَدَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ الْبَلْخِيُّ، إِدْغَامَهُ نَصًّا عَنِ الْيَزِيدِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي قَوْلِهِ: إِلَهَهُ هَوَاهُ وَرَوَاهُ الْعَبَّاسُ، وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ أَيْضًا، عَنْ أَبِي عَمْرٍو إِدْغَامَ "إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ"، وَلَمْ يَأْتِ عَنْهُ نَصٌّ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَجُمْلَةُ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ خَمْسَةٌ وَتِسْعُونَ حَرْفًا، انْفَرَدَ الْكَارَزِينِيُّ بِإِظْهَارِ جَاوَزَهُ هُوَ دُونَ سَائِرِ الْبَابِ، ذَكَرَ أَنَّهُ قَرَأَهُ عَلَى أَصْحَابِ ابْنِ مُجَاهِدٍ بِالْإِظْهَارِ، حَكَى ذَلِكَ عَنْهُ سِبْطُ الْخَيَّاطِ.**

طبعًا هنا في رقم (٦) علقت قديمًا الذي حكاه سبط الخياط هو الإدغام وعبارته: جاوزه هو فقرأت بالإدغام، هذا كله يُحذف، هذا كله غير صحيح.

كيف؟ وكلام المؤلف هو الصواب، نعم فقلت كلام المؤلف هو الصواب حيث جاء في نسخة أحمد خيري كلام المبهج بما يوافق كلام المؤلف، قال: فقرأت بالإدغام إلا على أصحاب ابن مجاهد، هذا قول الكارزيني.

فالنسخة التي كنت أرجع إليها سقط منها كلمة إلا، النص عبارة المُبهج فقرأت بالإدغام إلا؛ الذي سقط كلمة "إلا"، إلا على أصحاب ابن مجاهد، هذا قول الكارزيني، انتهى كلام المبهج.

وطبعًا هنا الذي نبهني على هذا، هو الأخ الكريم رضوان البكري -الله يسلمه-، جاء بالنص وصوره لي من هذه المخطوطة من مخطوطة إحدى النسخ الخطية لأحمد خيري، فجزاه الله خيرًا، وذلك في ليلة ٢٦-٨-١٤٣٩، أي بعد ما كتبنا هذا الكلام.

هذا سُلِم للجامعة أي هذه الرسالة سُلِمت لجامعة الإمام في شهر أعتقد في شهر شعبان أو في بداية شهر شوال، غير متذكر في سنة ١٤٢١، والكلام هذا كُتِب قبلها لما وصلت إلى هذا المكان كان في بداية البحث أي قل ١٤١٩، من لحظتها لم أرجع إلى هذا.

فربما بعد ٢٠ سنة - الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ - يكرمنا بالأخ رضوان البكري، ويمكن وقتها لم (٥٦:٣٨) فنبلغه سلامي من هذا المكان، وجزاه عنا خيرًا على هذا التنبيه، فالنسخة التي كنت أرجع إليها سقط منها كلمة "إلا".

من رضوان؟ -ما شاء الله تبارك الله- الدكتوراة -إن شاء الله-...

(قُلْتُ): وَالصَّوَابُ مَا عَلَيْهِ

هذا كلام ابْنِ الْجَزَرِيِّ.

(قُلْتُ): وَالصَّوَابُ مَا عَلَيْهِ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ إِدْغَامِ الْبَابِ كُلِّهِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

"وَالْيَاءُ" ثَمَانِيَةُ مَوَاضِعَ يَأْتِي يَوْمٌ فِي الْبَقَرَةِ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَالرُّومِ، وَالشُّورَى ﴿وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِئِذٍۚ﴾ [هود: ٦٦]، ﴿وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ﴾ [النحل: ٩٠] ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه: ١١]، ﴿فَهِيَ يَوۡمَئِذٖ وَاهِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٦]، وَقَدْ ذَكَرَ الدَّانِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلَهُ -تَعَالَى-: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ [الطلاق: ٤] فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ، وَنَصَّ لَهُ عَلَى إِظْهَارِهِ وَجْهًا وَاحِدًا عَلَى مَذْهَبِهِ فِي إِبْدَالِهَا يَاءً سَاكِنَةً.

وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ، وَالصَّفْرَاوِيُّ، وَأَصْحَابُهُمْ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ إِظْهَارُهَا لِلْبَزِّيِّ أَيْضًا وَتَعَقَّبَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ الْبَاذِشِ، وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْأَنْدَلُسِيِّينَ وَلَمْ يَجْعَلُوهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ، بَلْ جَعَلُوهُ مِنَ الْإِدْغَامِ الصَّغِيرِ، وَأَوْجَبُوا إِدْغَامَهُ فِي مَذْهَبِ مَنْ سَكَّنَ الْيَاءَ مُبْدَلَةً وَصَوَّبَهُ أَبُو شَامَةَ فَقَالَ: الصَّوَابُ.

وَصَوَّبَهُ أَبُو شَامَةَ فَقَالَ: الصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ لَا مَدْخَلَ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي هَذَا الْبَابِ بِنَفْيٍ، أَوْ إِثْبَاتٍ، فَإِنَّ الْيَاءَ سَاكِنَةٌ وَبَابَ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ مُخْتَصٌّ بِإِدْغَامِ الْمُتَحَرِّكِ، وَإِنَّمَا مَوْضِعُ ذِكْرِ هَذِهِ قَوْلُهُ: وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ.

قَالَ: وَعِنْدَ ذَلِكَ يَجِبُ إِدْغَامُهُ لِسُكُونِ الْأَوَّلِ وَقَبْلَهُ حَرْفُ مَدٍّ فَالْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ عَلَى حَدِّهِمَا، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَكُلٌّ مِنْ وِجْهَتَيِ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ مَأْخُوذٌ بِهِ وَبِهِمَا قَرَأْتُ عَلَى أَصْحَابِ أَبِي حَيَّانَ.

ما دام ما قرأت على أبي حيان أي ما من طرقه.

عَنْ قِرَاءَتِهِمْ بِذَلِكَ عَلَيْهِ، فَوَجْهُ الْإِظْهَارِ تَوَالِي الْإِعْلَالِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

إذا رأيت أبو حيان فاعلم أنه ليس من طرقه، وغالبًا الشيخ يذكر كلمة أصحاب أبي حيان في سنده في المصباح، فاحتمال أن يكون هذا من كتاب المصباح لكن ليس من الطرق التي اختارها -والله أعلم-.

مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ اللَّايْ كَمَا قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكُوفِيُّونَ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِتَطَرُّفِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا قَرَأَ نَافِعٌ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ وَرْشٍ وَابْنُ كَثِيرٍ فِي رِوَايَةِ قُنْبُلٍ وَغَيْرِهِ وَيَعْقُوبُ، ثُمَّ خُفِّفَتِ الْهَمْزَةُ لِثِقَلِهَا وَحَشْوِهَا، فَأُبْدِلَتْ يَاءً سَاكِنَةً عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ فَحَصَلَ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِعْلَالَانِ، فَلَمْ تَكُنْ لِتُعَلَّ ثَالِثًا بِالْإِدْغَامِ.

طبعًا وحشوها كل النسخ وحشوها، طبعًا الدكتور أيمن حذف هذه الكلمة وحشوها، ووضع بدلًا منها وجُسُوها بالجيم والسين، جسوها؛ طبعًا هو ليس له مستند، أي ليس له مستند علمي في التحقيق.

أي ليست موجودة في نسخة واحدة مما وقفنا عليه من نسخ النشر، وليست موجودة في المصدر الذي ينقل عنه ابْنِ الْجَزَرِيِّ؛ لأن إن خالفت النص وإن كان هذا المذهب ضعيف في التحقيق، أنه مثلًا ابْنِ الْجَزَرِيِّ ينقل عن جامع البيان، ثم في منقول ابْنِ الْجَزَرِيِّ يخالف ما في الداني.

بعضهم يقول لك تُغير لأن هذا الأصل وهذا غير صحيح أي لا يرجع إلى أصل إلا إذا كان النص مبتور ولا كذا مع أيضًا لا يكون في متن، لكن هنا الذي حدث أفظع من ذلك الشيخ حذف كلمة وحشوها الموجودة في النسخ الخطية الخمسة عند الدكتور التي اعتمدها، والموجود في ١٩ نسخة أو أقل شيء منها ١١ نسخة غير النسخ الخمسة التي اعتمد عليها وثماني نسخ من التي اعتمد عليها العبد الضعيف ليست موجودة فيها، وفوقها أيضًا خمس نسخ أخرى ليست موجودة فيها، أي ١٩ نسخة تقريبًا أو ١٥ نسخة من النشر ليس فيها "وجسوها".

الشيخ اختار كلمة "وجسوها" ووضعها، نجزم قطعًا بأن ابن الْجَزَرِيِّ لم يقل وجسوها، يعني هذا أدنى شيء أقل شيء، أن ابْنِ الْجَزَرِيِّ لم يقل وجسوها، إذًا هذه الكلمة دخيلة على ابْنِ الْجَزَرِيِّ، ليس من حق أي أحد تصحيح كلام ابْنِ الْجَزَرِيِّ بحذف كلمة ووضع كلمة بدلا منها، فإذا كانت موجودة في نسخة فيعني أنه بالكاد يُسلَم، فما بالك موجودة في النسخ وليست موجودة في الأصل الذي ينقل منه ابْنِ الْجَزَرِيِّ وهو جامع البيان.

**الشيخ يقول:** حذف كلمة وحشوها ووضع كلمة وجسوها، تبعًا لمن؟ للدكتور غانم الحمد –حفظه الله– وهو شيخنا وأستاذنا.

الدكتور غانم –الله يحفظه ويسلمه وينفعنا بعلمه ويبارك فيه ويطيل عمره وينفع به الأمة– كان يحقق متن كتاب التحديد للداني، واعترضت هذه الكلمة عنده فجاءت عنده في النص، الكلمة في كتاب التحديد كما يقول الدكتور غانم –الله يحفظه–.

الكلمة في كتاب التحديد غير منقوطة، أي حاء وسين واو هاء، أي غير منقوطة، طبعًا الشيخ غانم –الله يحفظه– تبع منهج أن الكلمة غير منقوطة في هذا الكتاب الذي أنت تعمل عليه غير منقوطة.

فالشيخ اجتهد نتكلم عن الدكتور/ غانم –الله يحفظه– اجتهد ورأى أن أقرب تشكيل للحروف وتنقيط للحروف هو كلمة: وجسوها، وأن نضع نقطة فقط على الجيم، لاحظ التحديد ما فيه وجسوها ولا حشوها ما فيها ولا شيء، كلمة من غير نقاط.

الشيخ الدكتور غانم –الله يحفظه– ترجح عنده أو رأى أنه أقرب معنى يصادفه أو يناسب هذه أنها تكون وجسوه.

جاء الشيخ الدكتور أيمن واتبع الدكتور غانم في هذا المجال أي في هذا النص.

الدكتور غانم يُعذر لأنه يحقق التحديد والنسخ التي عنده ما فيها لا أتصور لو كانت في نسخة من النسخ التي كان الشيخ يشتغل عليها ومنقوطة أنه يظهر عنها، لكن هذه الكلمة بالنسبة لما هنا في النشر مختلفة نهائيًا، أيضًا هناك مما اعتمد عليه الدكتور أيمن أيضًا في تغييره لهذه الكلمة هو وجد بيتين للداني ففيها كلمة حسوها، أي فيها كلمة جسوها.

–الله أعلم– قد تكون التي هناك هي المصفحة، ومما ذلك وكلمة أخرى ذكرها الإمام مكي ولما تدرس هذا السياق الذي جاء به مكي لا ينطبق على

مسألتنا هذه وهذا المذكور في البحث بالتفصيل لا نُضيع الوقت فيه -إن شاء الله-.

نقرأ نهاية الصفحة، وهذه العبارة عند الداني ويستخدمها كثيرًا..

الثَّانِي: أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْيَاءِ الْهَمْزَةُ فَإِبْدَالُهَا وَتَسْكِينُهَا عَارِضٌ وَلَمْ يُعْتَدَّ بِالْعَارِضِ فِيهَا فَعُومِلَتِ الْهَمْزَةُ وَهِيَ مُبْدَلَةٌ مُعَامَلَتُهَا وَهِيَ مُحَقَّقَةٌ ظَاهِرَةٌ لِأَنَّهَا فِي النِّيَّةِ، وَالْمُرَادُ وَالتَّقْدِيرُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تُدْغَمْ.

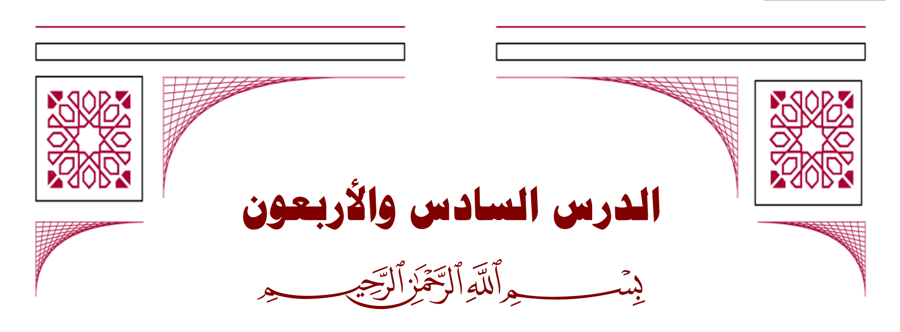
وَوَجْهُ الْإِدْغَامِ ظَاهِرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ سَبَبَ الْإِدْغَامِ قَوِيٌّ بِاجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ، وَسَبْقِ أَحَدِهِمَا بِالسُّكُونِ فَحَسُنَ الِاعْتِدَادُ بِالْعَارِضِ لِذَلِكَ، وَذَلِكَ أَصْلٌ مُطَّرِدٌ عِنْدَهُمْ غَيْرُ مُنْخَرِمٍ، أَلَا تَرَى إِلَى إِدْغَامِ (رُؤْيَايَ) فِي مَذْهَبِ أَبِي جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ وَكَيْفَ عُومِلَتِ الْهَمْزَةُ الْمُبْدَلَةُ وَاوًا مُعَامَلَةَ الْأَصْلِيَّةِ، وَفُعِلَ بِهَا كَمَا فُعِلَ فِي (مَقْضِيًّا) وَ(وَلِيًّا) فَأُبْدِلَتْ يَاءً مِنْ أَجْلِ الْيَاءِ بَعْدَهَا وَأُدْغِمَتْ فِيهَا.

الثَّانِي: أَنَّ اللَّايْ بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ مِنْ غَيْرِ هَمْزَةٍ لُغَةٌ ثَابِتَةٌ فِي اللَّائِي، قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ: هِيَ لُغَةُ قُرَيْشٍ، فَعَلَى هَذَا يَجِبُ الْإِدْغَامُ عَلَى حدا بِلَا نَظَرٍ، وَيَكُونُ مِنَ الْإِدْغَامِ الصَّغِيرِ.

وَإِنَّمَا أُظْهِرَتْ فِي قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ وَابْنِ عَامِرٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا وَقَعَتْ حَرْفَ مَدٍّ فَامْتَنَعَ إِدْغَامُهَا لِذَلِكَ، فَجُمْلَةُ الْحُرُوفِ الْمُدْغَمَةِ فِي مِثْلِهَا عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ مُجَاهِدٍ بِمَا فِيهِ مِنَ الْحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ سَبْعُمِائَةٍ وَتِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ حَرْفًا، -وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ-.

-والله أعلم- طبعًا هذا العدد دقيق مائة بالمائة أو -الله أعلم-، وبهذا نقف هنا ونبدأ إن شاء الله الدرس القادم في ذكر المتقاربين، كتاب الإدغام مزعج هو جميل وجيد لأنه لغة.

**هذا والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم وصلى اللهم وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.**



# الدرس السادس والأربعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ والصلاة والسلام على رَسُولُ اللهِ وعلى آله وصحبه ومن والاه، مساكم الله جميعًا بكل خير في درس النشر.

طبعًا قبل أن نبدأ بباب ذكر المتقاربين، الحصة الماضية اختلفنا في كلمة التي هي في صفحة ٧٢٠، في كلمة ﴿رُؤْيَايَ﴾؛ التي هي عند أحدهما أن سبب الإدغام قويٌّ باجتماع المثلين، وسبق أحدهما بالسكون فحصل كذا، ألا ترى إلى إدغام ﴿رُؤْيَايَ﴾ الطبعة هذه مكتوب فيها ﴿رُؤْيَايَ﴾ لكن هي الرؤية في جميع المخلوقات.

وفي الرسالة الأصل أيضًا، يعني رجعت إلى الرسالة الأصل الذي سلمت لهم، ففيها الرؤية فهذه من المطبعة نفسها، طبعًا الإمام ابن الجزري على مذهب الإمام الشافعي في مسألة الحروف الزائدة على الكلمة الألف واللام، الواو واو العطف ثم والفاء، القدماء ما كانوا يكتبون هذه الواوات الزائدة أو الفاءات أو لام التعريف، فيذكروا الكلمة لوحدها بغرض الاستشهاد، وليس لغرض التلاوة كما يقولون.

وأعتقد واحد فيكم نزل فيها مقال، أنت نزلت بها مقال يا شيخ؟ (١:٥٦).

مسألة هذه أنه مثلًا في المخطوطات أو أنا أحلت على الشيخ أحمد شاكر ذكرها، لكن لا أتذكر...، في المخطوط رؤية أو في المخطوطات، وفي الرسالة نفس الشيء رؤية.

وعلى حدا أيضًا في المخطوط على حدٍ، وهذه التي هي في السطر الثالث، النية والمراد والتقدير، كل النسخ والتقدير بالواو، كل النسخ الخطية التي عندي طبعًا احتمال في النشر يمكن لو خمسين نسخة أو أكثر، لكن التي عندي وتقريبًا تقارب ١٨ نسخة في النية والمراد والتقدير بالواو.

يعني ليس في نسخة الدكتور أيمن، أعتقد نسخة الدكتور خالد، والتقدير واو، ونسخة دكتور أيمن بدون الواو، وجعلها خبر، أي قال والمراد في النية والمراد، والمراد التقدير، أعتقد أنه كان يقصد هذا، واضح.

اليوم نبدأ -إن شاء الله- بذكر المتقاربين، قال الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه-: [ذِكْرُ الْمُتَقَارِبَيْنِ]، وَهُمَا عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا مِنْ كَلِمَةٍ، وَالثَّانِي مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَمَّا مَا هُوَ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يُدْغَمْ إِلَّا الْقَافُ فِي الْكَافِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَ الْقَافِ، وَكَانَ بَعْدَ الْكَافِ مِيمُ جَمْعٍ نَحْوُ (خَلَقَكُمْ)، (رَزَقَكُمُ)، (صَدَقَكُمُ)، (وَاثَقَكُمْ)، (سَبَقَكُمْ) وَلَا مَاضِيَ غَيْرُهُنَّ.

وليس ماضي غيرهن.

وَنَحْوُ (يَخْلُقُكُمْ)، (يَرْزُقُكُمْ)، (فتُغْرِقَكُمْ) وَلَا مُضَارِعَ غَيْرُهُنَّ وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ثَمَانِيَةٌ، وَمَا تَكَرَّرَ مِنْهُ سَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ حَرْفًا، فَإِنْ سُكِّنَ مَا قَبْلَ الْقَافِ، أَوْ لَمْ يَأْتِ بَعْدَ الْكَافِ مِيمُ جَمْعٍ نَحْوُ (مِيثَاقَكُمْ)، (مَا خَلْقُكُمْ)، (بِوَرِقِكُمْ)، (صَدِيقِكُمْ)، (خَلَقَكَ)، (نَرْزُقُكَ).

فإن سكن ما قبل القاف أو لم يأتي بعد الكاف ميم جمع.

لَمْ يُخْتَلَفْ فِي إِظْهَارِهِ، وَاخْتُلِفَ فِيمَا إِذَا كَانَ بَعْدَهَا نُونُ جَمْعٍ، وَهُوَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدَةٍ (طَلَّقَكُنَّ) فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ، فَرَوَاهُ عَنْهُ بِالْإِظْهَارِ عَامَّةُ أَصْحَابِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْهُ، عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ عَنِ الدُّورِيِّ، وَهُوَ رِوَايَةُ عَامَّةِ الْعِرَاقِيِّينَ عَنِ السُّوسِيِّ وَرِوَايَةُ مَدْيَنَ، عَنْ أَصْحَابِهِ.

طبعًا مدين ما هو من رواة النشر.

قَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ: أَلْزَمَ الْيَزِيدِيُّ أَبَا عَمْرٍو إِدْغَامَ (طَلَّقَكُنَّ) فَإِلْزَامُهُ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُدْغِمْهُ، وَرَوَاهُ بِالْإِدْغَامِ ابْنُ فَرَحٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ النَّقَّاشُ وَالْجَلَّاءُ وَأَبُو طَاهِرِ بْنُ عُمَرَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْجَوْهَرِيِّ وَابْنِ شَيْطَا، ثَلَاثَتُهُمْ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ بَشَّارٍ عَنِ الدُّورِيِّ.

طبعًا ابن بشار عن الدوري ليست نشريه.

وَالْكَارَزِينِيُّ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنِ السُّوسِيِّ، وَالْخُزَاعِيِّ، عَنِ ابْنِ حَبَشٍ، عَنِ السُّوسِيِّ وَسَائِرِ الْعِرَاقِيِّينَ، عَنْ أَصْحَابِهِمْ وَرِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ، عَنْ شُجَاعٍ.

طبعًا هنا هذا المقطع فيه كلام، (وَرَوَاهُ بِالْإِدْغَامِ ابْنُ فَرَحٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ النَّقَّاشُ وَالْجَلَّاءُ)؛ في نسخة الدكتور أيمن أو علق الدكتور أيمن -حفظه الله-، فيقول هناك اثنان، وهذا نص كلامه، هناك اثنان من طرق الدوري عن أبي عمروٍ في النشر، يُطلق على كلٍ منهما الجلاء، وكلاهما يروي عن ابن مجاهد، علي بن عبد الله الجلاء من جامع البيان، ولم يصرح الداني، فكانت قراءته لهذا الحرف من هذا الطريق بالإظهار أم بالإدغام أم بالوجهين، بل صرح بالوجهين فيما قرأه أبو الفتح فارس بن أحمد على كلٍ من السامري، وعبد الباقي بن حسن وسكت عما قرأه على غيرهما.

**والثاني**: أحمد بن إبراهيم الجلاء من المستنير، وهي بالإدغام وتخفيف الهمز، ثم نص ابن سوارٍ كما نص ابن سوار، ولم أجد، والكلام للدكتور أيمن -حفظه الله-: ولم أجد فيما رجعت له من مصادر ما يبين أي الطريقين هنا، -والله أعلم-.

إذًا هذا من؟ هذا كلام الدكتور في هذه الجزئية، نقول -والله أعلم- طبعًا الدكتور يقول: ما عرف لم يعرف أو أن الداني لم ينص على أي الجلاءين هو

المراد، أما عند العبد الضعيف -الله أعلم-، أن المراد هو أبو بكر الجلاء الذي هو في كتاب المستنير، والدليل على ذلك:

١-الإمام الداني صرَّح في كتبه وخصوصًا الجامع الذي رجع إليه الدكتور أن عامة أصحاب ابن مجاهد بالإظهار.

٢-الداني في الجامع روى عن طريق أبي الحسن الجلاء، والسامري عن بن مجاهد، ولم يروي عن ابن مجاهدٍ إلا من هذين الطريقين، فيكون هو المقصود بكلام الداني؛ لأن الجلاء الذي في جامع البيان هو عن ابن مجاهد، وما في جلاء عن ابن مجاهد إلا في هذا الطريق، فلما يقول الإمام الداني روى عامة أصحاب ابن مجاهد بالإظهار، فهذا معناه ابن الجلاء والسامري، فاتضح أن الجلاء الذي في جامع البيان لا يروي الإدغام وإنما يروي الإظهار؛ لأنه هو المعني بقول الداني أصحاب ابن مجاهد.

٣-ابن سوار في المستنير ذكر أن الجلاء عن ابن مجاهد له الإدغام، وهذا نص عبارته، واختلف عنه أي عن أبي عمروٍ في قوله -تَعَالَى- ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ فأدغمه بإجماع غير مدين والجوهري عن أبي طاهر عن ابن مجاهد، إذًا معناه أن الجلاء الذي في المستنير بالإظهار، لأنه يكون بالإدغام، لأنه يقول: فأدغمه بإجماع كل الرواة غير مدين، والجوهري عن أبي عمرو، ومعلوم أن الجلاء الذي في المستنير هو أبي بكر وليس الجلاء الذي في جامع البيان، وضحت؟

يعني عندنا جلاءين كما قال الدكتور أيمن، ما في إشكال في ذلك، وفي النشر الجلاءان واحد في المستنير، وواحد في جامع البيان، طبعًا الدكتور في تعليقه على النشر لم يحدد، أو لم يرى له لم يعرف أي الجلاءين هو المقصود، وعبارة ابن الجزري عامة؛ لأنه قال، وما قال أبو الحسن أو قال: أبو بكر الجلاء، وإلا ما كان في إشكال، لكن الجزري يقول: بالإدغام الجلاء.

وعندنا اثنين جلاء، واحد في المستنير، والآخر في جامع البيان، يعني لنعرف من هو المقصود الجلاء المقصود في النشر، إذًا لابد أن نرجع للكتابين، فنرى أي جلاءٍ في الكتابين، يروي هذا الإدغام، رجعنا إلى جامع البيان، فوجدنا النص الصريح من الداني أن الجلاء الذي هو في طريقه من طرقه من أنه يروي الإظهار.

لأنه يقول: ورواه بالإظهار كما نقل المؤلف قبل قليل قال: فرواه عنه بالإظهار عامة أصحاب ابن مجاهد، وعامة أصحاب ابن مجاهد في جامع البيان للداني هما اثنان فقط، السامري وأبو الحسن الجلاء، فهذا معناه أنه الجلاء الذي في جامع البيان بالإظهار، والجلاء الذي في المستنير، نص عبارة ابن سوار أنه بالإدغام.

لأنه يقول: فرواه بالإدغام، فأدغمه بالإجماع غير مدين، والجوهري عن أبي طاهر عن ابن مجاهد، إذًا هذا نص، أنه الجلاء والجلاء الذي في المستنير هو أبو بكر الذي هو قلنا أبو بكر، أبو بكر الجلاء هو موجود في النشر، وهو الموجود في المستنير، وأدخله ابن سوار ضمن الذين يقرأون بالإدغام.

إذًا بهذا يتضح كلام الشيخ ابن الجزري -رحمه الله عليه- أن المقصود بالجلاء هنا، هو الذي من طريق المستنير -والله أعلم-، أيضًا عندنا في النشر، النشر فيه جلاءان، الجلاء الذي هو في طريق الداني الذي هو في جامع البيان، هو ما قال في جامع البيان، الشيخ قال: ومن طريق الداني أو من قراءة الداني، الذي اختلفنا فيها من قبل التي فيها الداني على فارس، في النشر بس ما عندي الجزء هذا، الذي فيه إنه ظاهر عبارة ابن الجزري أن الجلاء قرأ على فارس، تذكرونها كانت في العبارة الظاهرة، ونحن قلنا لا.

المهم فالجلاء الذي من طرق الداني الذي هو أبو الحسن الجلاء هو هنا في النشر من طريق الداني فقط، هو أساسًا ابن الجزري لو قال: وابن أبي عمر النقاش

مثلًا وأبو بكر الجلاء، انتهت القضية ما في إشكال؛ لأنه صرح به، واحد أبو بكر وواحد أبو الحسن.

لكن هو قال والجلاء وسكت، هذا هو الذي سبب الإشكال عند الدكتور، ويعني كتب هذا التعليق.

نلاحظ أيضًا إن الشيخ ابن الجزري هنا ذكر الجلاء، وذكر ابن أبي عمر النقاش، وذكر أبو طاهر، ابن عمر الذي هو ابن أبي هاشم، هؤلاء الثلاثة، هم أيضًا مذكورون في المستنير عند ابن سوار، يعني الداني لم يذكروا هؤلاء، هذا يستأنس به من باب الاستئناس، فموافقة ابن الجزري لما في المستنير، من ذكرٍ لهؤلاء الثلاثة، الجلاء والنقاش وأبو طاهر.

إذًا هذا الذي يظهر –والله أعلم- إذًا المقصود بالجلاء هنا هو صاحب، هو الذي من طريق المستنير.

التعليق الثاني في قوله: (وَالْكَارَزِينِيُّ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنِ السُّوسِيِّ، وَالْخُزَاعِيِّ، عَنِ ابْنِ حَبَشٍ)؛ طبعًا التعليق رقم ثلاثة مكتوب في تاء وكذا في المطبوع عن...، طبعًا هذا اختلفت فيه نسخ النشر، يعني نسخ النشر نفسها اختلفت، النسخ القوية عندي فيها: (وَالْخُزَاعِيِّ)؛ في بعض النسخ عندي ورجعت إليها، وكما قلت يعني فيها كلمة عن، يعني الخزاعي عن ابن حبش في تاء وكذا في المطبوع عن.

طبعًا الدكتور أيمن –حفظه الله- اختار (وَالْخُزَاعِيِّ، عَنِ ابْنِ حَبَشٍ) عن السوسي، وماذا قال في الحاشية، علق أعتقد، قال: في ثلاث نسخ وابن حبش وهو غلط لأن الخزاعي نص في المنتهى على أنه قرأ طلقن بالإدغام من طريق السوسي، وهو يروي **هذه الرواية من طريقين:**

**الأولى:** طريق المطوع وهي بالإظهار.

**والثانية**: طريق ابن حبش وهي بالإدغام، فتعين أنه يعنيها، وهذه الأخيرة، مشرية منتقاة من الكامل للهزلي بإسناده للخزاعي.

إذًا الشيخ يرى أن (وَالْخُزَاعِيِّ، عَنِ ابْنِ حَبَشٍ) أنها خطأ، -الله أعلم- أنها ليست خطأ، بل صواب، لماذا، أو لأي شيء؟

أولًا: جل النسخ ونسخ مسموعة ومقروءة على ابن الجزري، ويعني هذا اختلاف النسخ، يعني أنا ما أقول الذي اختاره الشيخ الدكتور (وَالْخُزَاعِيِّ، عَنِ)؛ أنه خطأ لأنه موجود في النسخ، لكن تغليط (ابْنِ حَبَشٍ)؛ هو المعقب عليه، واضح؟ يعني نعقب على تغليط وابن حبش.

لأن الواو غلط، الواو ليس غلط، لماذا ليس غلط؟ أقول: -والله أعلم- ليس غلطًا بل الصواب وابن حبش كما في جل النسخ من النشر، ولو قلنا عن يعني لو قرأناها كما هي موجودة في بعض النسخ: (وَالْخُزَاعِيِّ، عَنِ ابْنِ حَبَشٍ)؛ لفهم أن الإدغام فقط عن طريق الخزاعي عن ابن حبش، طبعًا هذه طريقة نشريه، الخزاعي عن ابن حبش نشريه، لكنها ليست من كتاب منتهى...، الشيخ ابن الجزري لم يسندها إلى المنتهى.

لكنها موجودة في هذا، ولو قلنا عن، يعني لو كان كما هو موجود في بعض النسخ (وَالْخُزَاعِيِّ، عَنِ ابْنِ حَبَشٍ) ربما يُفهم منها الاقتصار على هذه الطريقة، أنه هذا الإدغام إنما هو من طريق الخزاعي عن ابن حبش، ونحن لاحظنا عندنا كتاب الأسانيد في الجزء الماضي أنه الشيخ قال لما تكلم على، لما جاء يتكلم على طريق ابن حبش، قال: وطريق الخزاعي من الكامل وذكر بعض الكتب، أعتقد المستنير، بس ما أدري سجلته أم لا.

ذكر لما جاء يتكلم عن طريق ابن حبش، طريق الخزاعي وقال من قراءة الهذلي من الكامل، طريقة الهزلي وذكر إسناده، بعدين من طريق القاضي وجعلها

من المصباح، القاضي أبو العلاء الواسطي، وجعلها من المصباح، وغاية أبي العلاء وكفاية أبي العز، يعني هذه أو هؤلاء الطرق الخزاعي الذي هو من كتاب الكامل، وطريق القاضي أبي العلاء، وهي من المصباح، وغاية أبي العلاء وكفاية أبو العز.

هذه الكتب وطبعًا الذي قبلها أيضًا كانت عن طريق ابن حبش لكن عن طريق أبي المظفر، وذكرها الشيخ من كتاب التجريد، يعني ومن عدة كتب، أبو المظفر عن ابن حبش، وبعدين الخزاعي عن ابن حبش، القاضي أبو العلاء عن ابن حبش، لما رجعنا لتوثيق هذه المعلومة، وجدت أن الكتب التي عن ابن حبش المذكورة في النشر قبل أن يقول طريق الخزاعي هذه كلها بالإظهار.

التي هي طريق المظفر عن ابن حبش، لكن الكتب المذكورة من قوله طريق الخزاعي التي هي الكامل، التي هي غاية أبي العلاء، التي هي كفاية أبي العز، التي هي المصباح، هذه كلها عن ابن حبش فيها الإدغام.

فلو قلنا إنك قوله وابن حبش بالواو أنها خطأ معناه إنه الإدغام ليس موجود لا في المصباح، وليس موجودًا لا في غاية أبي العلاء، ولا موجودًا في كفاية أبو العز، عندكم المكان الذي فيه الطرق؟ نعم المجلد الأول.

المهم أحاول أصورها لكم، ثم لما يعني ترجعون تشاهدونها، لما جاء يتكلم عن ابن حبش اثنين أبو المظفر، وذكر له عدة كتب، هذه كلها لما رجعت إليها عن طريق أبو المظفر، هذه كلها بالإظهار، بعدين قال: طريق الخزاعي، وهو ذكر هذه الكتب التي ذكرناها الآن، من طريق الخزاعي إلى نهاية الإسناد هذه كلها كتبٌ فيها الإدغام، فنقول: والخزاعي، وابن حبش حتى لا يُفهم أن المقصود ابن حبش الذي من طريق الخزاعي فقط، فيكون الإدغام عن ابن حبش عن السوسي من كتاب الكامل فقط.

لو قلنا عن بهذا المعنى معناه أنه ما في إدغام في المصباح، ما في إدغام في غاية أبي العلاء، ما في إدغام في كفاية أبي العز، وهذا غير صحيح، وهذه منهجية من منهجيات ابن الجزري التي يجب أن ننتبه إليها، وهذا الدرس من هنا إلى نهاية الباب ستأتينا منهجية أخرى ننتبه إليها واضح، فلا أقول إنه اختيار الخزاعي عن ابن حبش لا أقول أنه خطأ لأنه موجود في النسخ، ولا نخطئ أي نسخةٍ مهما كانت ضعيفة أو غير ضعيفة لا نخطئها، لكن نخطأ التعليق الذي كتبه الدكتور وقال: إن الواو خطأ أو إنه غلط، وليس خطأ وليس خطأ، وله وجه في الصواب، أو من الصواب.

يُفهم من التخصيص، لما نقول: (وَالْخُزَاعِيِّ، عَنِ ابْنِ حَبَشٍ) عن السوسي، التقييد، أي ما تعطي بالواو، لكن الواو يعطيك أنه....

يعني طرق ابن حبش المذكورة بعد الخزاعي، وهذا سيأتينا أيضًا في الانفرادات كما يقول انفرد فلان، نجد أنه هو لم ينفرد، لكنه إذا كان مذكور أول واحد نجد الانفرادات موجودة فيمن معه، ما أقول إنها منهجية منضبطة مائة في المائة، عند ابن الجزري هذا لا ندعيه، لأن منهجية الانفردات عند ابن الجزري إلى الآن لا أعرفها، لكن هذه أحيانًا نأخذها ونطبقها، ونجدها تكون صحيحة.

فقصدي التعليق كله على إنه وابن حبش ليس غلط، أي لها وجهٌ، وهو وجه قوي في الصواب -والله أعلم-، واضح؟

قَالَ الدَّانِيُّ: وَبِالْوَجْهَيْنِ قَرَأْتُهُ أَنَا وَأَخْتَارُ الْإِدْغَامِ؛ لِأَنَّهُ قَدِ اجْتَمَعَ فِي الْكَلِمَةِ ثِقَلَانِ: ثِقَلُ الْجَمْعِ، وَثِقَلُ التَّأْنِيثِ. فَوَجَبَ أَنْ يُخَفَّفَ بِالْإِدْغَامِ عَلَى أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ الْفَضْلِ قَدْ رَوَى الْإِدْغَامَ فِي ذَلِكَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو نَصًّا، انْتَهَى.

وَعَلَى إِطْلَاقِ الْوَجْهَيْنِ فِيهَا مَنْ عَلِمْنَاهُ مِنَ الْقُرَّاءِ بِالْأَمْصَارِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَأَمَّا مَا هُوَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، فَإِنَّ الْمُدْغَمَ فِي مُجَانَسَةٍ أَوْ مُقَارَبَةٍ سِتَّةَ عَشَرَ حَرْفًا، وَهِيَ: الْبَاءُ، وَالتَّاءُ، وَالثَّاءُ، وَالْجِيمُ، وَالْحَاءُ، وَالدَّالُ، وَالذَّالُ، وَالرَّاءُ، وَالسِّينُ، وَالشِّينُ، وَالضَّادُ، وَالْقَافُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَالْمِيمُ، وَالنُّونُ، وَقَدْ جُمِعَتْ فِي كَلِمِ: «رَضِّ سَنَشُدُّ حُجَّتَكَ بِذُلِّ قُثَمَ» فَكَانَ يُدْغِمُ.

(٢٥:٤٦).

هَذِهِ السِّتَّةَ عَشَرَ فِيمَا جَانَسَهَا، أَوْ قَارَبَهَا إِلَّا الْمِيمَ إِذَا تَقَدَّمَتِ الْبَاءَ، فَإِنَّهُ يَحْذِفُ حَرَكَتَهَا فَقَطْ، وَيُخْفِيهَا وَيُدْغِمُ مَا عَدَاهَا مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ مِنَ الْمَوَانِعِ الثَّلَاثَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ مَانِعٌ اخْتُصَّ بِبَعْضِهَا، أَوْ مَانِعٌ اخْتُلِفَ فِيهِ كَمَا سَيَأْتِي مُبَيَّنًا.

فَالْبَاءُ تُدْغَمُ فِي الْمِيمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ فَقَطْ، وَذَلِكَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ؛ مَوْضِعٌ فِي آلِ عِمْرَانَ، وَمَوْضِعَانِ فِي الْمَائِدَةِ، وَمَوْضِعٌ فِي الْعَنْكَبُوتِ، وَمَوْضِعٌ فِي الْفَتْحِ، وَإِنَّمَا اخْتُصَّتْ بِالْإِدْغَامِ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ مُوَافَقَةً لِمَا جَاوَرَهَا وَهُوَ (يَرْحَمُ مَنْ)، (وَيَغْفِرُ لِمَنْ) أَمَّا قَبْلَهَا، أَوْ بَعْدَهَا فَطُرِدَ الْإِدْغَامُ لِذَلِكَ، وَمِنْ ثَمَّ أُظْهِرَ مَا عَدَا ذَلِكَ نَحْوُ: (ضُرِبَ مَثَلٌ)، (سَنَكْتُبُ مَا)، لِفَقْدِ الْمُجَاوِرِ، وَهَذَا مِمَّا لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، وَقد رُوِّينَا عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ قَالَ الْيَزِيدِيُّ، إِنَّمَا أُدْغِمَ (وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) مِنْ أَجْلِ كَسْرَةِ الذَّالِ وَرَدَّ الدَّانِيُّ هَذِهِ الْعِلَّةَ بِنَحْوِ (وَكُذِّبَ مُوسَى) وَ(يَضْرِبَ مَثَلًا)، قِيلَ: إِنَّمَا أَرَادَ الْيَزِيدِيُّ إِذَا انْضَمَّتِ الْبَاءُ بَعْدَ كَسْرَةٍ، وَرَدَّهُ أَيْضًا الدَّانِيُّ بِإِدْغَامِهِ (زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ).

قُلْتُ؛ أي ابن الجزري، وَالْعِلَّةُ الْجَيِّدَةُ فِيهِ مَعَ صِحَّةِ النَّقْلِ وَوُجُودِ الْمُجَاوِرِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِهِ أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْآدَمِيَّ رَوَى عَنِ ابْنِ سَعْدَانَ، عَنِ الْيَزِيدِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ أَدْغَمَ (فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ) فِي الْمَائِدَةِ، وَالْبَاءُ فِي ذَلِكَ مَفْتُوحَةٌ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا مِنْ أَجْلِ مُجَاوَرَةِ (بَعْدَ ظُلْمِهِ) الْمُدْغَمَةِ فِي مَذْهَبِهِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ مَعَ إِدْغَامِهِ حَرْفَ الْمَائِدَةِ أَظْهَرَ (وَمَنْ تَابَ مَعَكَ) فِي هُودٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَالتَّاءُ؛ وهذه فيها كلام كثير التاء هذه، تُدْغَمُ فِي عَشَرَةِ أَحْرُفٍ، وَهِيَ: الثَّاءُ، وَالْجِيمُ، وَالذَّالُ، وَالزَّايُ، وَالسِّينُ، وَالصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ، فَالثَّاءُ نَحْوُ (بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ) وَجُمْلَتُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ حَرْفًا، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ: فِي (الزَّكَاةَ ثُمَّ) وَ(التَّوْرَاةَ ثُمَّ) لِمَانِعِ كَوْنِهِمَا مِنَ الْمَفْتُوحِ بَعْدَ سَاكِنٍ، فَرَوَى إِدْغَامَهُمَا لِلتَّقَارُبِ ابْنُ حَبَشٍ مِنْ طَرِيقِي الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ.

وهذه نشريه.

وَبِذَلِكَ، قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ وَهِيَ رِوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ جُبَيْرٍ وَابْنِ رُومِيٍّ عَنِ الْيَزِيدِيِّ.

وهذه ليست نشريه طبعًا.

وَرِوَايَةُ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنِ الدُّورِيِّ وَمَدْيَنَ.

وهذا من المستنير.

وَالْآدَمِيِّ، عَنْ أَصْحَابِهِمَا وَرِوَايَةُ الشَّذَائِيِّ عَنِ الشُّونِيزِيِّ وَأَبُو اللَّيْثِ، كِلَاهُمَا عَنْ شُجَاعٍ، وَرَوَى أَصْحَابُ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْهُ الْإِظْهَارَ لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ بَعْدَ السُّكُونِ، وَهِيَ رِوَايَةُ أَوْلَادِ الْيَزِيدِيِّ عَنْهُ، وَاخْتِيَارُ ابْنِ مُجَاهِدٍ.

نأتي إلى تعليق ربما يأخذ مننا وقت، الشيخ يقول: (فَرَوَى إِدْغَامَهُمَا لِلتَّقَارُبِ ابْنُ حَبَشٍ مِنْ طَرِيقِ الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ)؛ هنا علق الشيخ أيمن في تحقيقه للنشر قال: يروي ابن حبش في روايتي الدوري والسوسي، يروي ابن حبش في رواية الدوري والسوسي، إلا أن طريقه عن الدوري ليست من طرق النشر، وقول ابن الجزري ابن حبش من طريق الدوري والسوسي تجوزًا في العبارة، أي في طريقه عن كلٍ منهما، انتهى.

هذا كلام الدكتور، أي فيه مسألتان يقول: طريق الدوري يعني ابن حبش عن الدوري ليست من طرق النشر، وهذا حقيقةً سهوًا منه -حفظه الله- وجل من لا يسهو، بل هي نشريه، وهي الطريق رقم ٥٣٣ في تعداده، في تعداد الدكتور أيمن، ابن الجزري ذكر تقريبًا سبعة طرق مع بعض قال: طرق ابن الشارب وابن حبش وهكذا، فهذا سهو منه.

يعني قوله ابن حبش طريقه عن الدوري ليست من طرق النشر، لا موجودة في النشر، وبالتحديد رقم ٥٣٣ في طبعة الدكتور أيمن، رقم الطريق ٥٣٣ نجد هذه الطريق.

فهي عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري، وقوله أي قول الدكتور أيمن، تجوز في العبارة يعني غير صحيح، هذا ليس تجوزًا هذا واقع الحقيقة.

نأتي إلى التعليق الآخر: وبذلك قرأ الداني من الطريقين، طبعًا هنا الدكتور أيمن -حفظه الله- في طبعته علق تعليقًا طويلًا، علق تعليقًا طويلًا جدًا نقل كلام الداني في جامع البيان، ونقل كلامه أيضًا في كتاب الإدغام، ونقل كلامه في التيسير، طبعًا كلامه النصوص هي مشابهة لما ذكره الشيخ الجزري هنا، لكن يهمنا التعليق، يعني ما يهمنا نقل كلام الداني، المهم الشيخ الدكتور أيمن بعدما علق، بعد أن نقل ماذا قال؟ الشيخ يقول: بعد أن نقل كلام الداني في الجامع والتيسير والإدغام الكبير، قال: والنصوص ترجعون إليها تجدون كلامه.

قال: هكذا والكلام هذا للدكتور أيمن، لم يصرح الداني في كل هذه النصوص التي ذكرها طبعًا بتسمية الطريق التي قرأ منها بالإدغام، أهي عن الدوري والسوسي كما هو الظاهر، طبعًا عندهم، وعليه أي على هذا الظاهر، فذلك مقصود الجزريُّ، طبعًا هو ما يقول ابن الجزري يقول الجزريُّ، في ناس قبله منهم شارح الشاطبي (٣٣:٠٤) في بعض النصوص يقول: الجزريُّ.

بقوله: وبذلك قرأ الداني من الطريقين، يقول بعد أن نقل كلام الداني من كتبه هذه النصوص لم يُصرح الداني فيها بتسمية الطريق التي قرأ فيها بالإدغام أهي عن الدوري والسوسي كما هو ظاهر عبارة ابن الجزري، أم أن الداني يعني طريق كلٍ من ابن حبش بإسناده عن كل من الدوري والسوسي كما هو في بعض الكتب.

الداني كما هو في بعض الكتب كالمنتهى للخزاعي مثلًا إلا أني؛ والكلام هذا للدكتور، إلا أني لم أجد طريق ابن حبش عن الدوري في شيء من كتب الداني المطبوعة نفس الشيء، أي أن ابن حبش ليس موجودًا في كتب الداني، وعليه والكلام للدكتور فالأرجح يعني في قول ابن الجزري وبذلك قرأ الداني من طريقين، ما هو الأرجح عند الدكتور أن معنى قول ابن الجزري بذلك قرأ الداني من الطريقين أي من طريق الروايتين، التي هي الدوري والسوسي، تجوزًا في العبارة، وأخذ الجزري ذلك من عموم كلام الداني –والله أعلم–.

هذه الخلاصة أن قول ابن الجزري، وبذلك قرأ الداني من الطريقين، الشيخ أيمن ترجح عنده أن المقصود الروايتين، يعني وبذلك قرأ الداني من رواية السوسي ومن رواية الدوري، لكن الشيخ ابن الجزري تجوز، يعني استخدم الطريقين من باب التجوز في العبارة بدلا من أن يقول من الروايتين، قال من الطريقين، مثل ما ذكر في التعليق السابق، وأخذ ابن الجزري ذلك من عموم أن معنى قول ابن الجزري أي من الطريقين توجزًا في العبارة، وأخذ الجزري ذلك من عموم كلام الداني، أي ابن الجزري جمع كلام الداني وطلع بهذه النتيجة.

**قلت، العبد الضعيف يقول**: كل هذا التعليق الطويل وهو تعليق طويل يمكن أخذ أكثر من ثلاثة أو أربع صفحات، فيه نظر، بل فيه قلة في تمعن في كلام ابن الجزري والداني، ولو أن كاتب هذا التعليق، تمعن في كلام ابن الجزري وكلام الداني لما احتاج إلى القول بأن في العبارة تجوزًا، بل كلامهما صحيحٌ حقيقةً وبيان

ذلك ابن الجزري يقول: وبذلك قرأ الداني من الطريقين.

تلخيص المسألة، لما جئت ألخصها وجدت أنها مما تتلخص إلا بكتابتها، فسيكون الكلام طويل بعض الشيء، اعذرونا.

لبيان ذلك ابن الجزري يقولك وبذلك قرأ الداني من الطريقين، وبذلك أي بالإدغام، إذًا هو آخر شيء مذكور بالإدغام، وبذلك أي وبالإدغام قرأ الداني من الطريقين الذين هما المذكوران بعده مباشرةً، ما معنى هذا؟ معنى هذا أن عبارة: وبذلك قرأ الداني من الطريقين، لا علاقة لها بالكلام المذكور قبلها، وهي: فروى إدغامهما للتقارب ابن حبش من طريق الدوري والسوسي.

فروى إدغامهما للتقارب ابن حبش من طريق الدوري والسوسي، انتهى الكلام.

وبذلك كلام جديد عند ابن الجزري، لماذا كلام جديد لأنه بذلك قرأ من الطريقين، ما هما هذان الطريقان؟ هي رواية أحمد بن جبير كما سنرى الآن، واضح، وسبب الإشكال –والله أعلم- عند التعليق عند الدكتور أيمن، أنه ظن وكما ظن غيره، والمتكلم ممن ظن ذلك وبذلك قرأ الداني من الطريقين مرتبطة بابن حبش عن الدوري و إلى غير ذلك.

هذا ليس صحيحًا، وسيظهر الآن أن هذا الكلام أو هذا الفهم غير صحيح، نقول: وبيان ذلك أن ابن الجزري يقول: (وَبِذَلِكَ، قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ)؛ وبالإدغام قرأ الداني من الطريقين، اللذين هما المذكورين بعده مباشرةً وهما: طريق ابن جبير عن اليزيدي، والثانية: القاسم عن الدوري عن اليزيدي.

وهذا يوضحه الإمام الداني نفسه، قال: فأما ((الزَّكَاةَ ثُمَّ) وَ(التَّوْرَاةَ ثُمَّ))؛ فروى أحمد بن جبير، ومحمد بن رومي عن اليزيدي، والقاسم بن عبد الوارث

عن أبي عمر عن اليزيدي إدغام التاء في الثاء من أجل التقارب، وبذلك قرأت.

**هنا يأتي واحد يقول:** أنت تقول طريقين اللذين هما ابن جبير والقاسم، والداني يقول: يقول ابن جبير وابن رومي، ابن جبير عن اليزيدي، وابن رومي عن اليزيدي، نقول: نحن قلنا اثنين؛ لأن ابن رومي لا طريق له ولا سند له في جمع البيان في قراءة أبي عمرو نهائي، ابن الجزري لما جاء يتكلم لما ذكر طرقه عن أبي عمروٍ لم يذكر إلا فيما يخص هذه الأسماء فقط ابن جبير هو الذي من طرق الجامع، والقاسم هو الذي من طرق الجامع، ومع ذلك الطريقان كلاهما أجاز أخبار أي ليس تلاوة، فلهذا نقول: هو يقصد هذين الطريقين.

أخرجنا ابن الرومي لأن ذكره عند الداني إنما هو من باب المتابعات، وقلت مسألة في جامع البيان إلا وتجد ابن الرومي له ذكرٌ فيها، الداني في كتاب الجامع يعني كل شوية مهتم بذكر رواية ابن الرومي، ومع ذلك في قسم الأسانيد من الجامع الذي وصلنا إذا كان هناك سقط لا ندري، لكن الجامع الذي وصلنا، النسخ التي وصلتنا من جامع البيان، ليس فيها طريقٌ لابن الرومي في قراءة أبي عمرو، لكنه موجود بكثرة في الجامع، موجود في باب الإدغام، موجود حتى في الفرش، لكن هذا كله للمتابعة، أما من حيث الإسناد، من حيث الأسانيد ليس فيه إلا ابن جبير، وابن جبير عن اليزيدي، والقاسم عن الدوري.

وهنا ربما يسأل أو يُسأل المذكورون ثلاثة: ابن جبير، وابن رومي، والقاسم، فكيف يكون أو كيف تكون الثلاثة طريقين؟ الجواب: المقصود هو طريق ابن جبير والقاسم أما ابن الرومي فليس له ذكر في طرق جامع البيان، إذ الموجود فيه طريق ابن جبير عن اليزيدي وهي كلها من الداني إلى ابن جبير بالإخبار، ثم ابن جبير يقول: قرأت عن اليزيدي، أما القاسم عن الدوري عن اليزيدي فهي أيضًا بالإخبار قال الداني: وأما أصول الإدغام لأبي عمرو فحدثنا بها أيضًا الفارسي إلى

القاسم، قال حدثنا الدوري عن اليزيد عن أبي عمرو.

**الذي يظهر كالقول الأول، -الله أعلم- بعد البحث اتضح لي احتمالان، أن لها احتمالين:**

**الاحتمال الأول**: هو الذي ذكرته الآن، أن المقصود بالطريقين، طريق ابن جبير عن اليزيدي وطريق القاسم عن الدوري عن اليزيدي، هذا الذي يظهر لي أو يُحتمل عندي، لكن هناك احتمال وربما أراه أقوى، وهو أن مراد ابن الجزري بقوله: وبذلك قرأ الداني من الطريقين، أي طريق أبي الفتح فارس، وطريق أبي الحسن بن غلبون لماذا؟ أو ما الدليل على هذا؟ أو من أين يُستسقى هذا الكلام من كلام الداني؟ أقول: والله لا يحاسبنا بما نقول إذا لم يكن صوابًا، قال العبد الضعيف: ولا يبعد أن يكون مراد ابن الجزري بالطريقين، طريق أبي الفتح فارس، وطريق أبي الحسن طاهر بن غلبون، فإن الداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ذكر في آخر عبارة في باب إسناد قراءة أبي عمرو لما جاءتكم الأسانيد، وقبل أن يقفل على إسناد أبي عمرو ويذهب إلى إسناد ابن عامر آخر شيء يقال.

يعني بعد أن ذكر الطرق والأسانيد كلها قال: وعرضت أنا أي الداني، حروف الإدغام حرفًا حرفًا من أول القرآن إلى آخره على أبي الحسن أي طاهر بن غلبون، وأخذت عنه أصولها، وذكر أشياء أخرى، قال: وعرضتها أيضًا على أبي الفتح حرفًا حرفًا من أول القرآن إلى آخره مرتين، من بعد أن قرأت القرآن كله بها عليه، وفي رواية الذين ذكرتهم من الرواة عن اليزيد وشجاع وعبد الوارث، والْحَمْدُ لِلَّهِ -تَعَالَى-.

هذا معناه أن الداني قرأ بكل ما كان عن اليزيد من الإدغام قرأه على هذين الشيخين، فهل يكون مراد ابن الجزري قرأ الداني من الطريقين، هو طريق ابن الفتح وأنا أرى أن هذا قوي جدًا، بل يكاد يكون عندي أقوى، لماذا؟ لأنه معروفٌ

إذا قال الطريقين فهما طريق أبو الفتح فارس، يعني حتى المبتدئ في الشاطبية أو في التيسير، إذا قال الداني من الطريقين معروف إنه طريق أبو الفتح، وطريق أبو فارس، ويكون هذا النص هو الدليل، لكن ما أستطيع أن أجزم، لكن نقول أن حمل كلام ابن الجزري على الطريقين بأنها للدوري والسوسي يعني الحقيقة لا وجه له عندي، يعني يكون، ولذلك قرأ من الطريقين؛ لأن الأصل القول بعدم الجواز، القول بعدم المجاز، يعني المجاز لا يذهب إليه أو التجوز لا يُذهب إليه مع القرينة، يعني لا يذهب إليه إلا عند حالات معينة.

الآن عندنا نصوص تؤكد على أنه لا مجاز في العبارة، لأنه ممكن أنها تحمل، الطريقان ممكن أنها تحمل على طريق ابن جبير عن اليزيدي وطريق القاسم عن الدوري عن اليزيدي ممكن أن تحمل، وممكن أن تحمل على أبي الفتح فارس وأبي الحسن طاهر بن غلبون، ولهذا نقول أن حمل كلام ابن الجزري على الطريقين بأنهما للدوري والسوسي لا وجه له، إذ لا ذكر للسوسي هنا، فالقاسم هو عن الدوري، وابن جبير عن اليزيدي مباشرة، يعني ما دخل السوسي، واضح؟ السوسي لا علاقة له في هذا الباب.

فنقول إنها من الطريقين يعني من الروايتين، أي رواية الدوري والسوسي، يعني أدخلنا السوسي بما ليس له وجهٌ يدل عليه، وابن الجزري والداني قبله في الجامع البيان يقول: ابن جبير، وو...، فالقاسم هو عن الدوري، وابن الجبير عن اليزيدي واليزيدي عن أبي عمرو مباشرة، واتضح أيضًا أن ابن حبش عشان نقول أن الكلام ليس معطوفًا على ذلك، وإنما هو كلام جديد، أن ابن حبش لا وجه له هنا، إذا ليس هو في الجامع أصلا، وهذا قد صرح الدكتور نفسه، الدكتور أيمن نفسه قد صرح بأن ابن حبش لا يوجد في كتب الداني، واضح؟ فإذًا لا يمكن أن تكون معطوفة على طريق من طرق ابن حبش عند الداني.

**فلا يحتاج إلى هذا التجوز، الخلاصة:**

١-السوسي ليس مرادًا وكذلك ابن حبش، ليس مرادين في هذه، ولهذا قرأ الداني من الطريقين السوسي وابن حبش غير يعني ليس مرادين، لا شك في ذلك، -والله أعلم-.

٢-الطريقان هما واحدمن اثنين، إما أنه طريق ابن الجبير عن اليزيدي، وإما أنه الدوري عن اليزيدي، والدوري عن اليزيدي الدوري من طريق القاسم، القاسم عن الدوري عن اليزيدي، هذا احتمال، أو يكون المقصود بالطريقين طريق أبي الفتح فارس، وطريق أبي الحسن طاهر بن غلبون، وتكون عبارة، وبذلك قرأ الداني بداية كلامٍ مرتبطٌ به ما بعده، وليس كلامًا هو مرتبطٌ بما قبله.

هذا يعني ما ظهر للعبد الضعيف، فإن كان صوابًا فالْحَمْدُ لِلَّهِ، وإن كان غير ذلك فنستغفر الله ونتوب إليه من كل ما نقول ولم يكن صوابًا، والله -تَعَالَى- أعلم.

**طالب:** (٤٦:٤٩).

**الشيخ:** ابن حبش عنده إظهار وعنده إدغام، نعم في عن الدوري وعن السوسي، وكتب قلنا ابن حبش المظفر عن ابن حبش بالإظهار، التجريد يمكن التجريد والمستنير أيضًا والجامع الخياط، الجامع الخياط هو نفسه جامع ابن فارس، جامع ابن فارس أيضًا المظفر، طريق المظفر عن ابن حبش بالإظهار.

فيكون ابن حبش هو الذي من طريق الدوري والسوسي، وهذا يعزز القول بأنه بذلك كلام جديد، يعني لا علاقة للداني بابن حبش، طبعًا عندنا أبو الليث.

**طالب:** (٤٦:٥٠).

**الشيخ:** أبو الفتح هذه أظهر.

**طالب**: (٥٨:٥٠).

**الشيخ**: لا لا نفس الكلام، الشيخ الداني يقول: إن قراءته على أبو الفتح وعلى ابن غلبون، كل ما قرأه على اليزيدي من هذين الطريقين، وهذان الطريقين ابن الجبير والقاسم، كله في النهاية، تأتي عند اليزيدي فداخلة فيه -والله أعلم- طبعًا أبو الليث في جميع النسخ أبو الليث، وأبو الليث كلاهما عن شجاع، يعني كل النسخ جاءت بالرفع، وروية الشذائي عن الشنبوذي رواه أبو الليث، وطبعًا الدكتور عدلها، الدكتور جعلها بالجر، الدكتور جعلها وأبو الليثِ، طبعًا مخالفة من حيث أنه غيّر النص، وبعد ذلك يقول هو الوجه.

وأبو الليث لها وجه وهذه الإشكالية، يعني نحن نصحح كتب العلماء بما نراه صوابًا حتى وإن كان كلام ابن الجزري صوابًا، يعني أبو الليث صواب، يعني المبتدئ أو من شم راحة النحو لا يستطيع أن يقول ليس لها وجه، واضح؟

فتغييرها بأبو الليث هذا يعني تفقه لا داعي له، وأيضًا أعتقد أيضًا مر معنا كذلك هناك لما كان يتكلم على القراءات السبع، أو القراءات السبع، يعني حذفها وأضاف إليها وقال هذا هو الوجه، وتلك أيضًا لها وجه، فيعني حتى الذين يقولون النصوص لا تغير، ما دام لها وجه لا تغير، يعني اجتمعت النسخ عليها وهي لها وجه، لماذا لا نقول ابن الجزري يقصد هذا، ومشهور في كتب الأدب ليس في كتب الأدب، في كتب النحو مثلًا.

من علي بن أبي طالب، معاوية بن أبي سفيان، فوجهها فابن الجزري ومثل ابن الجزري هؤلاء العلماء الكبار، يعني لا يتعقبون بمثل هذه، هذه مبادئ في النحو، هذا قصدي -والله أعلم-، خاصةً أن النسخ يعني متفقة عليها، ما أدري الدكتور عنده نسخ أيضًا متفق عليها ولا تبع نسخة من النسخ، نسخها كلها (٥٣:٣١).

روايته عن كذا وكذا، روايته عن (٥٣:٥٥) وأبي الليث، على من يثبت كلا الألف، على العموم النحو ما يُخطأ، مر عليَّ زمان أنه ما يقال الشذائي الهمزة، وإنما يقال الشذاي لكن ناسي مصدرها موجودة في الذاكرة لكن مصدرها ناسي.

السؤال ماذا؟ لا الشذائي عن الشنوذي وأبو الليث عن شجاع، وهي رواية الشذائي ممكن، كذا بالرفع في جميع النسخ، لا أستغفر الله في نسخة واحدة فيها أبو الليث، إن رجعت لجنس طابق، لكنه قاعد يعيد قدر الإمكان، يعني يقابل بين النسخ التي لا مقابل عليها قديمًا، فوجدت في نسخة فيها أيضًا وأبو الليث، ولذلك قلت كذا بالرفع في جميع النسخ إلا نسخة (٥٥:١٥).

ولها وجه وهو الحكاية، أو على تقديره ورواه أبو الليث، الآن تمشي بما أنها في نسخة من النسخ، لكن الآن عندك عشر نسخ، هذه نسخة قديمة، يعني قريبة مننا، يعني ما هي قريبة من ابن الجزري، عن الشنوذي رواية الشذائي عن الشنوذي، وأبو الليث.

**طالب**: (٥٥:٥٧).

**الشيخ**: الشذائي عن الشنوذي وأبو الليث كلاهما عن شجاع، ترى أنه ممكن يكون ورواية أبو الليث، يعني رواية الشذائي عن الشنوذي عن شجاع، ورواية أبو الليث عن شجاع، والله أعلم.

**قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَانْفَرَدَ ابْنُ شَنَبُوذَ بِإِدْغَامِ (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ) فِي الْإِنْسَانِ، وَهُوَ مِنْ تَاءِ الْمُضْمَرِ، وَكَذَا رَوَى أَبُو زَيْدٍ، عَنْ شُجَاعٍ وَالْخُزَاعِيُّ، عَنِ الشَّذَائِيِّ، عَنْ شُجَاعٍ، وَعَنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الدُّورِيِّ، وَذَلِكَ مُخَالِفٌ لِمَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو وَأُصُولِهِ وَالْمَأْخُوذُ بِهِ هُوَ الْإِظْهَارُ حِفْظًا لِلْأُصُولِ وَرَعْيًا لِلنُّصُوصِ، -وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ-.

**طبعًا هنا الشيخ يقول**: ينفرد ابن شنبوذ من كتابين، يعني في النشر من كتابين، من كتاب المبهج، وكتاب المصباح، يعني في مبحث الطرق، وهذان الكتابان أعني المبهج والمصباح، ليس فيهما هذه الانفرادات، وهذا قلنا الذي نقول أنه في منهجية في ابن الجزري نتنبه إليها، وليس فيهما هذه الانفرادات، يعني في المبهج لم يقل أن ابن شنبوذ روى الإدغام في ﴿رَأَيْتَ ثَمَّ﴾؛ وكذلك المصباح قال جعل هذه الانفرادة عن ابن شاذان، وابن شاذان في المصباح عن خلاد عن اليزيدي.

أو عن خلاد عن السوسي، واضح؟ بل فيه في المصباح ابن شاذان عن خلاد عن اليزيدي وخلاد عن اليزيدي وطبعًا خلاد عن اليزيدي ليست من أصول النشر، لكن يظهر طبعًا في البداية ربما، يعني في البداية لما رجعنا لنعرف ابن شنبوذ من أي الطرق، من أي الكتب وجدناه في المصباح وفي المبهج، فوجدنا في المصباح يقول: ابن شاذان، أي سبق للذهن لماذا لا يكون هناك تصحيف من ابن شاذان ويكون الشيخ ابن الجزري بدلا من ابن شاذان قال ابن شنبوذ.

أو لماذا لا يكون المصباح بدل ما يقول ابن شنبوذ قال ابن شاذان لكن حقيقة مقثل هذه الأمور لا يُلجأ إليها إذا كان نص معتمد، ووجدت هذا النص المعتمد من الكتب المهمة الأساسية عند ابن الجزري وهو الكتاب الجامع جامع البيان، فالشيخ الداني هو الذي ذكر هذا فقال، أي الداني يقول: أما (٥٨:٥٥) ﴿رَأَيْتَ ثَمَّ﴾؛ فمظهران لأن التاء للخطاب على أن ابن شنبوذ قد كان يأخذ بإدغام الحرف الذي في الإنسان، أي الذي في سورة الإنسان وهو ﴿رَأَيْتَ ثَمَّ﴾؛ وذلك مخالفةٌ لمذهب أبي عمرو المتفق عليه، ونفس عبارة ابن الجزري وذلك مخالفٌ لمذهب أبي عمرو البصري، فيظهر أن ابن شنبوذ أو مصدر هذه الانفراد هو كلام أبي عمرو الداني، مع أن ابن شنبوذ ليس من رواة، يعني في طريق ابن شنبوذ ليس هناك ذكر للداني في النشر ما أخذ منه في هذا الطريق.

أيضًا إذا كان مقصود ابن الجزري أن ابن شنبوذ فقط هو الذي رواه فيكون هذا الكلام يعني فيه أيضًا فيه نظر، لماذا؟ لأن ابن الباذش -رحمة الله عليه- قال: وأما ﴿رَأَيْتَ ثَمَّ﴾؛ فرواه الداجوني عن السوسي مدغمًا، إذًا يكون هنا لم ينفرد ابن شنبوذ فقط إنما الداجوني عن السوسي، وطبعًا الداجوني عن السوسي ليست من طرق النشر كما أن ابن شنبوذ ف هذه الانفراد ليست من طرق النشر، فهذا نفهم منه أنه لا يلزم في ابن الجزري إذا ذكر انفرادة لا يلزم أنها تكون من أصول كتابه، وإنما ربما يقصد بها الإفادة العامة، وإن كان غالبًا أنه يقصد الانفراد من خلال طرقه لأن وجدنا الانفراد من خلال كتبه، لكننا إذا خرجنا عن طرقه نجد أن هذه ليست انفرد.

لكن من خلال كتبه أو من خلال طرقه تكون انفراد، -والله أعلم-.

إذًا نقف هنا، -والله أعلم-، هذا ونسأل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ القبول وأن ينفعنا بما نقول ونسمع وأن يجعل ذلك خالصًا لوجهه الكريم وأن يتقبله منا يوم لا ينفع مال ولا بنون، وآخر دعوانا أن الْحَمْدُ لِلَّهِ، وصَلَّى اللهُ وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.





# الدرس السابع والأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رَسُولُ اللهِ، وعلى آله وصحبه ومن والاه، مساكم الله جميعًا بكل خير.

نواصل -إن شاء الله- قراءة ما تبقى من باب المتقاربين، ونقرأ ما يسمح به الوقت، لأن أيضا المقدار المتبقي يظهر أنه ليس قليلًا، لكن نسأل الله أن يبارك لنا ولكم في الوقت وفيما نقول ونسمع.

**قال ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عليه** -: وَفِي الْجِيمِ نَحْوُ: (الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ) وَجُمْلَتُهُ سَبْعَةَ عَشَرَ حَرْفًا.

صفحة ٧٢٧.

قال: وَفِي الذَّالِ نَحْوُ: (السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ)، (وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ) وَجُمْلَتُهُ تِسْعَةُ أَحْرُفٍ وَاخْتُلِفَ فِي (وَآتِ ذَا الْقُرْبَى) فِي الْمَوْضِعَيْنِ

يعني في الإسراء والروم.

لِكَوْنِهِمَا مِنَ الْمَجْزُومِ، أَوْ مِمَّا حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَجْزُومِ، فَكَانَ ابْنُ مُجَاهِدٍ وَأَصْحَابُهُ وَابْنُ الْمُنَادِي وَكَثِيرٌ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ يَأْخُذُونَهُ بِالْإِظْهَارِ مِنْ أَجْلِ النَّقْصِ وَقِلَّةِ الْحُرُوفِ.

إذًا هذه هي العلة.

**وَكَانَ ابْنُ شَنَبُوذَ وَأَصْحَابُهُ، وَأَبُو بَكْرٍ الدَّاجُونِيُّ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ يَأْخُذُونَهُ بِالْإِدْغَامِ**

إذًا ابن مجاهد وأصحابه بالإظهار، وابن شنبوذ بالإدغام.

**لِلتَّقَارُبِ وَقُوَّةِ الْكَسْرِ، وَبِالْوَجْهَيْنِ قَرَأَ الدَّانِيُّ وَبِهِمَا أَخَذَ الشَّاطِبِيُّ وَأَكْثَرُ الْمُقْرِئِينَ، وَفِي الزَّايِ فِي ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ (بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا)، (فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا)، (إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا) وَفِي السِّينِ نَحْوُ (الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ)، وَ(السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ) وَجُمْلَتُهُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ حَرْفًا، وَفِي الشِّينِ ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ: (السَّاعَةِ شَيْءٌ)، (بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ) مَوْضِعَانِ وَاخْتُلِفَ فِي (جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا) فِي (كهيعص) مريم.**

لا أدري لماذا كتبوا مريم ما في كهيعص إلا في مريم، لا يوجد إلا مريم لا تراجع، يعني لا توجد كهيعص إلا في مريم، هذا ليس منضبطًا لأن أحيانًا ابن الجزري يكتب السورة ويجعلونها بين قوسين بخطٍ رقيق، فيفهم منها على المنهج أنها ابن الجزري لم يسمي السورة، بينما في المخطوط هو سمى السورة، لكن الحمد لله إن هذه الطبعة الأولى، وإن شاء الله ربنا يكرمنا بالطبعة الثانية نسدرك كل شيء.

**فَرَوَاهُ بِالْإِظْهَارِ، وَرَوَاهُ بِالْإِدْغَامِ لِقُوَّةِ الْكَسْرَةِ وَهِيَ رِوَايَةُ مَدْيَنَ، عَنْ أَصْحَابِهِ.**

طبعًا مدين ما هو من طرق الشاطبي.

**وَبِالْوَجْهَيْنِ قَرَأَ الدَّانِيُّ وَابْنُ الْفَحَّامِ الصَّقَلِّيُّ، وَبِهِمَا أَخَذَ الشَّاطِبِيُّ وَسَائِرُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَفِي الصَّادِ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ: (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا)، (وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا)، (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا) وَفِي الضَّادِ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ: (وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا).**

طبعًا هذه العبارة، وفي العاديات موضعٌ واحدٌ والعاديات ضبحًا في الضاد موضع واحد، والعاديات ضبحًا، هذا السطر غير موجود في النسخ الخطية، وطبعًا

هو موجود عندي هنا في هذه الطبعة هنا أنا جعلته في المتن لأنه كان مغلوبًا على أمره حسب المنهج حق الدراسة، لكن هو لا يوجد إلا في حاشية واحدة من الحواشي التي وصلتنا من النسخ التي وصلتنا وقفت على حاشية واحدة فيها هذا الموضع في الحاشية وليس في المتن، ولهذا اعتمدته هنا.

وبعدين رجعت إلى نسخة الشيخ أيمن فوجدته أيضًا يشير إلى أنه غير موجود إلا في نسخة التي جعلها أو رمز لها في نسخة ألف، طبعًا وهذه النسخة ألف عند الدكتور أيمن -الله يسلمه- طبعًا هي نسخة خاصة كما ذكر الشيخ في بيان النسخ التي اعتمد عليها خمسة نسخ، فقال عن هذه النسخة إن هذه النسخة في مكتبته الخاصة، هذه النسخة كتبت سنة ألف ومائتان أو ألف وثلاثمائة وقليل، المهم متأخرة جدًا، المشكلة دونت تاريخها ثم نسيته، لكنها بعد ألف ومائتان، حتى تكون العبارة أوضح.

والنسخ الأربع الأخرى التي اعتمد عليها الدكتور هذا موجود عنده في مقدمة تحقيقه النسخ الأربعة كلها كلها كتبت قبل سنة ٩٩٠، يعني كلها كتبت ما بين ثماني مائة شوية وعشرين إلى ثماني مائة وثماني وتسعين.

يعني ما وصلت سنة ٩٠٠، هذه الأربع نسخ من الخمسة نسخ التي اعتمد عليها، بالإضافة إلى النسخ الموجودة عندنا ما يوجد هذا الكلام إلا في متن واحدة، إلا في حاشية متن حاشية نسخةٍ منهم، فمعناه إنه كل أو جل أو مجموع النسخ النشرية القديمة التي قبل سنة ٩٠٠ وحتى التي بعد سنة الألف كلها ليس فيها هذا الكلام، وفي الضاد موضع واحد والعاديات ضبحًا فحقيقةً محله ليس المتن هنا، وإنما المفروض أن يكون في الحاشية، والطبعة الثانية -إن شاء الله- إن ربنا كتب فسنجعلها في الحاشية؛ لأنها حقيقةً تسعة وتسعون في المائة أنها ليست من كلام ابن الجزري، نسيها أوثق غفل عنها هذا شيء آخر واضح؟، المهم أنه

لم يكتبها في النشر هذا القصد، هل الموجود في متن الحاشية، أو الموجود في المتن الذي كتب في النسخة ألف عند الدكتور أيمن هل هي من فعل النساخ، هل هي من فعل الشيخ الذي كان مقرئ تلاميذه على هذه النسخة، هذا شيء آخر، واضح؟.

وَفِي الطَّاءِ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ: (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ)، (وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى) وَ(الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ)، وَاخْتُلِفَ فِي (وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ)، وَمِنْ أَجْلِ الْجَزْمِ، فَرَوَاهُ بِالْإِدْغَامِ مَنْ رَوَى إِدْغَامَ الْمَجْزُومِ مِنَ الْمِثْلَيْنِ، وَأَظْهَرَه مَنْ أَظْهَرَ سَائِرَ الْمَجْزُومَاتِ، إِلَّا أَنَّ الْإِدْغَامَ يَقْوِى هُنَا مِنْ أَجْلِ التَّجَانُسِ وَقُوَّةِ الْكَسْرِ وَالطَّاءِ، وَرَوَاهُ الدَّانِيُّ وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ بِالْوَجْهَيْنِ، قَالَ الْخُزَاعِيُّ: سَمِعْتُ الشَّذَائِيَّ يَقُولُ: كَانَ ابْنُ مُجَاهِدٍ يَأْخُذُ بِالْإِدْغَامِ قَدِيمًا، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِظْهَارِ، وَبِهِ قَرَأْتُ عَلَيْهِ.

**طبعًا هنا الدكتور أيمن يقول:** لم أجده في المنتهى الخزاعي، يعني هذا الكلام الذي نقله ابن الجزري عن الخزاعي، الشيخ يقول: الدكتور أيمن يقول: لم أجده في المنتهى للخزاعي، ونص ما وجدته يعني نقل النص الذي الموجود في كتاب المنتهى، وهو التاء يدغمها في مثلها تحرك أو سكن ما قبلها، ثم قال: واختلف عنه أي المنتهى الخزاعي يقول: واختلف عنه في الطاء، فقرأت على أبي علي بن حبش وأبي محمد بن الكاتب كلاهما، طبعًا كلاهما من كلام الدكتور وليست من كلام الخزاعي عن أبي عمر الدوري، طبعًا الدوري من كلام الدكتور وليس من كلام الخزاعي، (وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ) مُدْغَمًا وقرأت على آخرين بالإظهار.

طبعًا يعني هذا الكلام هو طبعًا الشيخ يقول لم يجد في المنتهى هذا الكلام، أولًا ابن الجزري ما ذكر أن هذا الكلام من المنتهى، إذًا تعليق أو إدخال نص من المنتهى فيه ولو شيء من المخالفة لابن الجزري كأنه تعقيب على ابن الجزري، لأن الخزاعي يقول أن ابن مجاهد كان يأخذ بالإدغام قديمًا ثم رجع إلى الإظهار، لكن النص الذي في المنتهى ما فيه مسألة قديمًا وما فيه مسألة الرجوع، إذًا معناه إن

هذا التعليق يعني كأنه اعتراض أو تعقب على ابن الجزري مع أن هذا النص مشهورٌ عن الخزاعي فيما سمعه من الشذائي عن ابن مجاهد.

أولًا كما قلت ابن الجزري لم يقل أنه من المنتهى وابن الجزري أيضًا لم يذكر طبعًا مسألة كلاهما والدوري ما لنا علاقة به، هذا تدخل في النص ما لنا شغل فيه.

لكن النص الذي نقله ابن الجزري على الخزاعي ذكره الإمام الروذباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالنص، الروذباري في كتابه الجامع، الروذباري تلميذ لتلميذ الخزاعي، يعني الإمام الخزاعي هو شيخٌ لشيخ الروذباري، الروذباري يقول: وسمعت، هذا أبو بكر الروذباري يقول في كتابه الجامع، وسمعت أبا بكر المروزي يقول: سمعت الخزاعي يقول: سمعت الشذائي يقول: كان شيخنا أبو بكر ابن مجاهد يأخذ فيما تقدم من عمره بإدغام ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ ثم رجع إلا الأخذ بالإظهار.

إذًا هذا نص نفس النص الذي نقله ابن الجزري عن الخزاعي، ويعني كان الأولى توثيق هذه المعلومة من هذا الكتاب، خاصة أن الكتاب الجامع هو موجود في مكتبة الدكتور أيمن ولا شك في ذلك، فالتعليق أرى أنه غير مناسب في هذه الجزئية، فالخزاعي نقل عن الشذائي، والشذائي سمع من ابن مجاهد أنه كان يأخذ، كان ابن مجاهد يأخذ بالإدغام قديمًا ثم رجع إلى الإظهار، فهذا نفس الكلام الذي نقله الشيخ ابن الجزري، يعني مخالف تمامًا للنص المعلق عليه؛ لأن النص الذي في المنتهى أنه قرأ على ابن حبش بكذا، بالإدغام وقرأ على آخرين غير ابن حبش بالإظهار، هذا النص ليس هو الذي يريده ابن الجزري، ابن الجزري يريد هذه الجزئية أنه ابن مجاهد كان يأخذ قديمًا يعني لا يريد مسألة قراءة الخزاعي كيف قرأ، واضح؟

وهذه مشكلة لما تعلق على نص فيما ليس هو مراد المؤلف مشكلة، يعني بعضهم يرى أن هذه سهلة، هي ليست سهلة، لأن المقصود هنا المقصود هو رواية

ابن مجهد وليس رواية الخزاعي، النص الذي عُلِق ابن الجزري يريد أن يقول لنا أن ابن مجاهد لم يكن يأخذ بالإدغام قديمًا ثم رجع إلى الإظهار، هذا الذي يرده ابن الجزري، يريد أن يفيدنا بهذه المعلومة عن ابن مجاهد، لكن التعليق عليه حتى وإن كان للمعلق قال أنه لم يجده إدخال ما وجده لا علاقة له بما يريده ابن الجزري واضح؟ طبعًا هذه مسائل أحيانًا ننبه عليها لمن يسمعنا إذا كان من المبتدئين في مسألة التحقيق أو مسألة التعامل، فذكرها من باب المدارسة ليس من باب التعقب، التعقب ليس هو الخطوة الأولى، ما نتعقب به بعض من كتب في النشر فهو المسألة الثانية، إلا في المسائل التي يتضح أنها خطأ فيكون التعقيب هو الأساس، -والله أعلم-.

وَقَالَ ابْنُ سَوَّارٍ: أَنَا

أي أخبرنا أو أنبأنا.

أَبُو عَلِيٍّ الْعَطَّارُ، أَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الطَّبَرِيُّ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ الْوَلِيُّ، ثَنَا ابْنُ فَرَحٍ.

أي حدثنا.

عَنِ الدُّورِيِّ، عَنِ الْيَزِيدِيِّ (وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ) مُدْغَمٌ فِيمَا قَرَأْتُ بِهِ عَلَيْهِ، وَانْفَرَدَ ابْنُ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ بِإِظْهَارِ (الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ) مِنْ أَجْلِ خِفَّةِ الْفَتْحَةِ وَسُكُونِ مَا قَبْلُ، وَأَدْغَمَهُ سَائِرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ أَجْلِ التَّجَانُسِ وَقُوَّةِ الطَّاءِ، وَأما قَوْلَهُ تَعَالَى فِي النِّسَاءِ: (بَيَّتَ طَائِفَةٌ) فَإِنَّهُ يُدْغِمُ التَّاءَ فِي الطَّاءِ فِي وجهي الْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ جَمِيعًا

طبعًا هذه زيادة ليست في...، وإلا جميع النسخ في الإدغام، نسخة الدكتور أيمن زاد في كلمة وجهي، في وجهي الإدغام والإظهار جميعًا.

فكلمة وجهي ليست في النسخ.

وَأَجْمَعَ مَنْ رَوَى الْإِظْهَارَ عَنْهُ عَلَى إِدْغَامِهِ. قَالَ الدَّانِيُّ: وَلَمْ يُدْغِمْ مِنَ الْحُرُوفِ

الْمُتَحَرِّكَةِ إِذَا قُرِأَ بِالْإِظْهَارِ غَيْرُهُ، انْتَهَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ:

ربما يكون هو الداني.

هُوَ مِنَ السَّوَاكِنِ مِنْ قَوْلِهِمْ: بَيَّاهُ وَتَبَيَّاهُ، إِذَا تَعَمَّدَهُ

أي أيضًا بعضهم يفسرها بقصد، التعمد والقصد.

فَتَكُونُ التَّاءُ عَلَى هَذَا لِلتَّأْنِيثِ مِثْلُ وَدَّتْ طَائِفَةٌ وَأَنْشَدُوا:

بَاتَتْ تَبَيَّا حَوْضَهَا عُكُوفَا مِثْلَ الصُّفُوفِ لَاقَتِ الصُّفُوفَا

يَصِفُ إِبِلًا اعْتَمَدَتْ حَوْضَهَا لِتَشْرَبَ الْمَاءَ، وَالْعُكُوفُ الْإِقْبَالُ عَلَى الشَّيْءِ.

وطبعًا هذه أصلها باء ياء ياء، "بيي"، والكلمة أيضًا مستخدمة كثيرًا في الشعر، وفي الشواهد.

لمَّا تَبَيَّنْا أَخا تَمِيمِ، أَعْطى عَطاءَ اللَّحِزِ اللَّئِيمِ، لما تبيينا أي لما قصدنا أخا تميم.

وَفِي الظَّاءِ فِي مَوْضِعَيْنِ (الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي) فِي النِّسَاءِ وَالنَّحْلِ.

ومنه حياك الله وبياك، وأعتقد أنه أول شاهدٍ استشهد به المفضّل في كتابه ليس المفضل الضبي، المفضل بن سلمة، عنده كتاب نسيت اسمه كتاب في اللغة من أقدم الكتب فكان هذا الشاهد من أوائل الأبيات، وهي حيّاك وبيّاك.

حتى أنه يقال أن هذا الكتاب الذي هو المفضل أبو سلمة، أن ابن الأنباري في كتابه الزاهر إما أنه أخذه برمته أو أنه اختصره وله قصة تُذكر بعدئذ -إن شاء الله-.

وَالثَّاءُ تُدْغَمُ فِي خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، هِيَ: التَّاءُ، وَالذَّالُ، وَالسِّينُ، وَالشِّينُ، وَالضاد..، فَفِي التَّاءِ فِي مَوْضِعَيْنِ (حَيْثُ تُؤْمَرُونَ) وَ(الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ) وَفِي الذَّالِ حَرْفٌ وَاحِدٌ الْحَرْثُ ذَلِكَ.

وأعتقد أنها كمان في مخطوط الحرف ذلك بدون واو.

**وَفِي السِّينِ فِي أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ)، (حَيْثُ سَكَنْتُمْ)، (الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ)، (مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا) وَفِي الشِّينِ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ: (حَيْثُ شِئْتُمَا)، (حَيْثُ شِئْتُمْ) فِي الْبَقَرَةِ وَالْأَعْرَافِ (ثَلَاثُ شُعَبٍ) وَفِي الضَّادِ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ (حَدِيثُ ضَيْفِ) وَالْجِيمُ تُدْغَمُ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي الشِّينِ (أَخْرَجَ شَطْأَهُ) وَفِي التَّاءِ (ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ).**

كتابه اسمه الفاخر، كتاب الفاخر للمفضل.

**وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي (أَخْرَجَ شَطْأَهُ) فَأَظْهَرَهُ ابْنُ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْكَاتِبُ، عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ عَنِ الدُّورِيِّ، وَهُوَ رِوَايَةُ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ بَشَّارٍ، عَنِ الدُّورِيِّ**

طبعًا هذه كلها ليست من طرق النشر.

**وَمَدْيَنُ، عَنْ أَصْحَابِهِ، وَابْنُ جُبَيْرٍ عَنِ الْيَزِيدِيِّ، وَابْنُ وَاقِدٍ، عَنْ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو.**

الذي هو العباس بن فضل.

**وَالْخُزَاعِيُّ، عَنْ شُجَاعٍ.**

وشجاع ليس من النشر.

**وَأَدْغَمَهُ سَائِرُ أَصْحَابِ الْإِدْغَامِ، وَهُوَ الَّذِي قَرَأَ بِهِ الدَّانِيُّ وَأَصْحَابُهُ وَلَمْ يَذْكُرُوا غَيْرَهُ، قُلْتُ:**

أي ابن الجزري.

**وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ نَصَّ عَلَيْهِمَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَرَوَاهُمَا جَمِيعًا الشَّذَائِيُّ وَقَالَ:**

قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ مُجَاهِدٍ مُدْغَمًا وَمُظْهَرًا. قَالَ: وَقَدْ كَانَ قَدِيمًا يَأْخُذُهُ مُدْغَمًا.

أيضًا الذي هو من؟ ابن مجاهد، إذًا الآن مر معنا أن ابن مجاهد يعني عنده زي ما نقول "قديم وحديث"

انْتَهَى، وَلَمْ يَخْتَلِفْ عَنْهُ أَحَدٌ مِنْ طَرَفِنَا فِي إِدْغَامِ (الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ)، وَإِظْهَارِ (وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا)، وَ(مُخْرَجَ صِدْقٍ) وَاللهُ أَعْلَمُ. نَعَمْ، قَالَ الدَّانِيُّ: وَإِدْغَامُ الْجِيمِ فِي التَّاءِ قَبِيحٌ لِتَبَاعُدِ مَا بَيْنَهُمَا فِي الْمَخْرَجِ

ولاحظ معي هنا حكم على هذا الإدغام بأنه قبيح، وهذا الذي كنا نقول، إذا هذا نص يضاف أيضًا لنصوص التي أشرنا إليها قديمًا أن بعض علماء القراءات نفسهم كانوا يطعن في بعض القراءات، فالطعن فيها أو وصفها بهذه الأوصاف، أو تقليلها ليس من باب الرواية وإنما هو من باب الدراية، فحتى لا يُظلم النحويين، لأن بعض المبتدئين من الطلبة، وكنا كذلك في ذلك الزمن نظن أن الذي يطعن في القراءة هم فقط أهل النحو، حتى إن بعض مشايخنا كان يتشدد و و و، ولكن بعد ذلك لما اتسع البحث اتضح لنا أن أهل القراءات وأئمة من أهل القراءات، يعني منهم الداني هنا، ومنهم ابن مجاهد، ومنهم أبو شامة ومنهم مكي بن أبي طالب يعني عندهم في توجيههم لبعض القراءات يقللون منها، تقليلهم إنما هو من حيث الدراية وليس من حيث الرواية.

يمكن وصلت ما بين ٤٥ إلى ٥٠ مسألة –والله أعلم-.

قَالَ الدَّانِيُّ: وَإِدْغَامُ الْجِيمِ فِي التَّاءِ قَبِيحٌ لِتَبَاعُدِ مَا بَيْنَهُمَا فِي الْمَخْرَجِ إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لِكَوْنِهِمَا مِنْ مَخْرَجِ الشِّينُ، وَالشِّينُ لِتَفَشِّيهَا تَتَّصِلُ بِمَخْرَجِ التَّاءِ، فَأَجْرَى لَهَا حُكْمَهَا وَأُدْغِمَتْ فِي التَّاءِ لِذَلِكَ.

قَالَ:

أي الدَّانِيُّ

وَجَاءَ بِذَلِكَ نَصًّا الْيَزِيدِيِّ وابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ.

كل النسخ حقة النشر وابنه عبد الرحمن، والموجود في كتب التراجم هو ابنه أبو عبد الرحمن.

وَسَائِرُ أَصْحَابِهِ، فَقَالُوا عَنْهُ: كَانَ يُدْغِمُ الْجِيمَ فِي التَّاءِ، وَالتَّاءَ فِي الْجِيمِ.

يعني يدغم الجيم في التاء ويدغم التاء في الجيم،

وَالْحَاءُ تُدْغَمُ فِي الْعَيْنِ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ) فَقَطْ؛ لِطُولِ الْكَلِمَةِ وَتَكْرَارِ الْحَاءِ؛ وَلِذَلِكَ يَظْهَرُ فِيمَا عَدَاهُ نَحْوُ (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ)، وَ(الْمَسِيحُ عِيسَى)، وَ(الرِّيحَ عَاصِفَةً)، (وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ) لِوُجُودِ الْمَانِعِ، وَقَدْ رَوَى إِدْغَامَ (زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ) مَنْصُوصًا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْيَزِيدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قُلْتُ:

أي ابن الجزري

وَهُوَ مِمَّا وَرَدَ فيه الْخِلَافُ، عَنْ أَصْحَابِ الْإِدْغَامِ، فَرَوَى إِدْغَامَهُ عَامَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمِيعُ طُرُقِ ابْنِ فَرَحٍ عَنِ الدُّورِيِّ وَابْنِ جَرِيرٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ عَنِ السُّوسِيِّ

ابن جرير الرقي، وليس ابن جرير الطبري.

وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ، عَنْ أَصْحَابِ الْإِدْغَامِ، وَعَلَيْهِ أَصْحَابُهُ، وَرَوَى إِظْهَارَهُ جَمِهور الْعِرَاقِيِّينَ، منْ جَمِيعِ طُرُقِ أَبِي الزَّعْرَاءِ عَنِ الدُّورِيِّ، وَمِنْ جَمِيعِ طُرُقِ السُّوسِيِّ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ مَأْخُوذٌ بِهِمَا

ما هما الوجهان؟ في أي شيء؟ هو يقول: [وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ مَأْخُوذٌ بِهِمَا]؛

قلنا الوجهان الإظهار والإدغام، في أي شيء؟ وقال (زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ) وانتهى، نحن ما لنا شغل في الطيب نحن لنا شغل في هذا النص.

يعني [وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ مَأْخُوذٌ بِهِمَا]؛ مأخوذٌ بهما في ماذا؟ في أي كلمة هل في (زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ) فقط؟ هو قال: [وَالْحَاءُ تُدْغَمُ فِي الْعَيْنِ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ)]؛ علل الكلمة، ولذلك يُظهر فيما عداه.

عن أصحابه والوجهان إذًا عن زحزح عن النار، وقد ألاحظ أيضًا من باب التنبيه، وقد روى إدغام زحزح منصوصًا، وروى إدغامه عامة أهل الأداء، إذًا معناه أنه الإظهار والإدغام منصوصين وفي الأداء، وروى إظهاره جمهور العراقيين من جميع الطرق.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ مُجَاهِدٍ سَمِعْتُ أَبَا الزَّعْرَاءِ يَقُولُ: سَمِعْتُ الدُّورِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْيَزِيدِيَّ يَقُولُ: مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُدْغِمُ الْحَاءَ فِي الْعَيْنِ نَحْوُ (فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ)، وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو لَا يَرَى ذَلِكَ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَرَى ذَلِكَ قِيَاسًا، بَلْ يَقْصُرُهُ عَلَى السَّمَاعِ بِدَلِيلِ صِحَّةِ الْإِدْغَامِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو نَفْسِهِ مِنْ رِوَايَةِ شُجَاعٍ وَعَبَّاسٍ، وَأَبِي زَيْدٍ، وَعَنِ الْيَزِيدِيِّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ وَمَدْيَنَ و الْآدَمِيِّ.

فمعناه أنه لا يرى ذلك قياسًا بل يقصره على السماع، والسماع الذي عندنا هو عبارة عن الأداء، بدليل صحة الإدغام عن أبي عمرو، من رواية شجاع، هل يفهم منها مفهوم المخالفة؟ أكيد في رواية شجاع لا شك في ذلك، أو في رواية غير الدوري والسوسي عن اليزيدي.

وَقَدْ رَوَى الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنِ الدُّورِيِّ إِدْغَامَ (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ)، وَ(الْمَسِيحُ عِيسَى)، وَ(الرِّيحَ عَاصِفَةً) وَرَوَاهُ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ، عَنْ شُجَاعٍ وَعُبَيْدِ اللهِ فِي: فَلَا جَنَاحَ، وَالْمَسِيحَ، وَالْإِظْهَارُ هُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ

الإظهار في ماذا؟ في هذه الكلمات.

وَيُقَوِّيهِ وَيُعَضِّدُهُ الْإِجْمَاعُ عَلَى إِظْهَارِ الْحَاءِ السَّاكِنَةِ الَّتِي إِدْغَامُهَا آكَدُ مِنَ الْمُتَحَرِّكَةِ فِي قَوْلِهِ: فَاصْفَحْ عَنْهُمْ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ إِدْغَامَ الْحَاءِ فِي الْعَيْنِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، بَلْ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَالدَّالُ تُدْغَمُ فِي عَشَرَةِ أَحْرُفٍ: التَّاءُ، وَالثَّاءُ، وَالْجِيمُ، وَالذَّالُ، وَالزَّايُ، وَالسِّينُ، وَالشِّينُ، وَالصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالظَّاءُ بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتِ الدَّالُ إِلَّا إِذَا فُتِحَتْ وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ فَإِنَّهَا لَا تُدْغَمُ إِلَّا فِي التَّاءِ، فَإِنَّهَا تُدْغَمُ فِيهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ لِلتَّجَانُسِ، فَفِي التَّاءِ خَمْسَةُ مَوَاضِعَ (الْمَسَاجِدِ تِلْكَ)، (مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ)، (كَادَ تزِيغُ) ، (بَعْدَ تَوْكِيدِهَا)، (تَكَادُ تَمَيَّزُ).

(الْمَسَاجِدِ تِلْكَ)؛ هذه مكسورة، كاد قبلها ساكن، بعد قبلها ساكن (تَكَادُ تَمَيَّزُ) قبلها ساكن.

وَفِي الثَّاءِ مَوْضِعَانِ (يُرِيدُ ثَوَابَ)، (لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ) وَفِي الْجِيمِ مَوْضِعَانِ: (دَاوُدُ جَالُوتَ)، (دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً)، وَقَدْ رُوِيَ إِظْهَارُ هَذَا الْحَرْفِ عَنِ الدُّورِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، وَعَنِ السُّوسِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْخُزَاعِيِّ مِنْ أَجْلِ اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنَ، وَالصَّحِيحُ

طبعًا السوسي من طريق الخزاعي هو عن ابن حبش عن السوسي.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ هُوَ فِي الْإِخْفَاءِ وَالْإِدْغَامِ مِنْ كَوْنِ السَّاكِنِ قَبْلَهُ حَرْفًا صَحِيحًا كَمَا سَيَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ آخِرَ الْبَابِ. إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ ابْنُ شَنَبُوذَ وَابْنُ الْمُنَادِي وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ وَبِهِ نَأْخُذُ وَلَهُ نَخْتَارُ لِقُوَّةِ الْكَسْرَةِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَفِي الذَّالِ نَحْوُ: مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ، وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ، وَجُمْلَتُهُ سِتَّةَ عَشَرَ مَوْضِعًا، وَفِي الزَّايِ مَوْضِعَانِ (تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)، وَ(يَكَادُ زَيْتُهَا)، وَفِي السِّينِ أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ: (فِي الْأَصْفَادِ سَرَابِيلُهُمْ)، (كَيْدُ سَاحِرٍ)، (عَدَدَ سِنِينَ)، (يَكَادُ سَنَا) وَلَمْ يَذْكُرِ الدَّانِيُّ (كَيْدُ سَاحِرٍ) بَلْ تَرَكَهُ سَهْوًا.

لكنه ذكر في كتابه التفصيل كما ذكر ذلك عنه المالقي إذًا ربما تركه سهوًا في الجامع أو في التيسير لكن الإمام المالقي قال: إن الداني ذكره في كتابه التفصيل.

ربما لا أدري لكن هو يقول: [وَلَمْ يَذْكُرِ الدَّانِيُّ (كَيْدُ سَاحِرٍ)]؛ لكنه لم يذكر كيد ساحر.

نحن قصدنا الشيخ ابن الجزري يقول الداني لم يذكر (كَيْدُ سَاحِرٍ)؛ ماذا يقصد ابن الجزري هل ابن الجزري لم يذكره في الجامع أو في كتاب الإدغام الكبير، أو لم يذكره في التيسير لا أدري، لكن حتى لا يُفهم أنه لم يذكره البتة، فالشيخ المالقي قال: وهذا ربما يكون هو المصدر الذي نقل منه ابن الجزري –الله أعلم– المالقي يقول: إن الداني ذكره في كتاب التفصيل، فحتى لا يكون يعني لا يُفهم إن الداني لم يذكرها نهائيًا هذا القصد.

قَالَ: وَيُدْغَمُ الدَّالُ فِي السِّينِ بَعْدَ السَّاكِنِ فِي مَوْضِعَيْنِ: (فِي الْأَصْفَادِ سَرَابِيلُهُمْ)،(يَكَادُ سَنَا برقه) لا غير.

قلنا لا غير كلام لابن هشام غير مسلم بعلوم، من باب التذكير ليس إلا، جوابًا، تنجو به، يعتمد، فوربنا، لأنعم أسلفت لا غير... (٢٩:٥٠) هذا الشاهد الذي...، لكن يؤخذ منه نقول ابن هشام لا يراه لأنه في موضع تحقيق المسألة أنكره؛ لأن المسألة كما هي قاعدة عند العلماء. المسائل تؤخذ من مظانها لا من مظانهم، لا من غير مظانهم، فهو لما يتكلم على كلمة الغير ويذكر هذا النهار لا غير أنه لحن،

لو ذكر بعد ذلك لا غير يكون هو ليس مذهبه وإنما يذكره من باب المشاكلة أو من باب الشهرة، لكن هو لما أتى يحددها ذكر الحكم فيها، أكيد لا شك في ذلك.

وفِي الشِينِ بَعْدَ السَّاكِنِ فِي مَوْضِعَيْنِ: (وَشَهِدَ شَاهِدٌ) فِي الْحَرْفَيْنِ مِنْ يُوسُفَ وَالْأَحْقَافِ، وَفِي الصَّادِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: (نَفْقِدُ صُوَاعَ)، (فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)، وَ(وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ)، (مَقْعَدِ صِدْقٍ)، وَفِي الضَّادِ ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ: مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ فِي وَحم السَّجْدَةِ وَمِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ فِي الرُّومِ، وَفِي الظَّاءِ ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ (يُرِيدُ ظُلْمًا) فِي آلِ عِمْرَانَ وَغَافِرٍ وَ(مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ) فِي الْمَائِدَةِ، وَالذَّالُ تُدْغَمُ فِي السِّينِ فِي قَوْلِهِ: فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي مَوْضِعَي الْكَهْفِ وَفِي الصَّادِ مَوْضِعٌ فِي قَوْلِهِ: مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَالرَّاءَ تُدْغَمُ إِذَا تَحَرَّكَتْ فِي اللَّامِ بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتْ هِيَ نَحْوُ (أَطْهَرُ لَكُمْ)، (لِيَغْفِرَ لَكَ) فَإِنْ سُكِّنَ مَا قَبْلَهَا وَتَحَرَّكَتْ هِيَ بِضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ أُدْغِمَ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ: الْمَصِيرُ لَا يُكَلِّفُ، وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ، وَجُمْلَةُ الْمُدْغَمِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ وَثَمَانُونَ حَرْفًا.

طبعًا يقول الداني لها ستة وثمانين.

وَأَجْمَعُوا عَلَى إِظْهَارِهَا إِذَا فُتِحَتْ وَسُكِّنَ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ (وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا)، وَ(الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا)، وَ(الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ)، (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ) إِلَّا مَا رُوِيَ، عَنْ شُجَاعٍ وَمَدْيَنَ مِنْ إِدْغَامِ الثَّلَاثَةِ الْأُوَلِ.

التي هي [(وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا)، وَ(الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا)، وَ(الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ)].

وَسَيَأْتِي حُكْمُهَا إِذَا سُكِّنَتْ فِي الْإِدْغَامِ الصَّغِيرِ.

وطبعًا هذه القصة -الله أعلم- قد يكون من ابن بصحان؛ لأن ابن بصحان كان يقرأ من طريق الشاطبية، يجيز الإدغام [(وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا)]؛ وقاموا عليه الشيوخ في ذلك الزمن، فقصة مشهورة يعني وأنه، ثم يقولون يعني أنه أنف ولا عنف،

بعدين رجع أيضًا إلى...، كان اجتهادًا منه، فهي من الشاطبية غير مقروء بها، لكنه ربما يكون على رواية شجاع.

وَالسِّينُ تُدْغَمُ فِي الزَّايِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، قَوْلُهُ: (وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ) لَا غَيْرَ، وَفِي الشِّينِ قَوْلُهُ: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِيهِ. فَرَوَى إِظْهَارَهُ ابْنُ حَبَشٍ، عَنْ أَصْحَابِهِ فِي رِوَايَتَي الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ وَابْنُ شَيْطَا، عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ فِي رِوَايَةِ الدُّورِيِّ وَالْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ، عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ الدُّورِيِّ وَالْقَاسِمُ بْنُ بَشَّارٍ عَنْهُ،

طبعًا هذا الاسم من أصول النشر.

وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ جُبَيْرٍ عَنِ الْيَزِيدِيِّ، ليس من النشر، وَأَبِي اللَّيْثِ، ليس من النشر، عَنْ شُجَاعٍ، وَابْنِ وَاقِدٍ، عَنْ عَبَّاسٍ، ليس من النشر، وَأَدْغَمَهَا سَائِرُ الْمُدْغِمِينَ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ قَالَ:

أي الداني.

وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ عَنِ الْيَزِيدِيِّ، وَعَنْ شُجَاعٍ، وَكَانَ ابْنُ مُجَاهِدٍ يُخَيِّرُ فِيهَا يَقُولُ: إِنْ شِئْتَ أَدْغَمْتَهَا، وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهَا، وَقَالَ الشَّذَائِيُّ: أَخَذَهُ علي ابْنُ مُجَاهِدٍ أَوَّلًا بِالْإِظْهَارِ وَآخِرًا بِالْإِدْغَامِ، وَأَطْلَقَ الشَّاطِبِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ فِيهَا الْخِلَافَ.

الآن مرت معنا ثلاثة مسائل، نسمع أحد من الحاضرين أو من الذين يتابعون هذه الدروس، إذًا هذه جيدة لتكون فكرة بحث من البحوث الصغيرة الترقيات جيدة، المسائل هذه التي كان ابن مجاهد يقرأ فيها قديمًا بكذا وفي آخر عمره رجع في كذا، جيدة والله حتى لو جاءت خمسة مسائل أو عشرة مسائل أعتقد أنها ستكون أكثر، خاصة إذا رجعنا إلى كتب المبسوط أيضًا لابن مهران مر معنا شيء في هذا، فتجمع. يكون جيد جدا، ابن المجاهد بين القديم والحديث، أو ابن مجاهد في

الأول وفي الجديد، في القديم والجديد، إذًا لو تجمع كلها تكون فكرة ممتازة جدًا حوث صغيرة ٢٠ صفحة أو ٣٠ صفحة.

هذه تدرس لأنه اختيار ابن مجاهد اختيار، أو ربما أنه يعني ترجح لديه أحد الأحكام المتأخر ترجح عنده عن الأول -الله أعلم- لكن هذا يحتاج إلى..، لكن هذه تكررت معي لو أحد يكتب فيها يكون جيد، لأنها تجمع ويعلق عليها ويرى أيهما، ويحاول يدرس ما العلة لماذا؟ واضح؟

وَأَجْمَعُوا عَلَى إِظْهَارِ (لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا) لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ بَعْدَ السُّكُونِ، وَالشِّينُ تُدْغَمُ فِي السّين فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ: (إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا) لا غَيْرَ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِيهِ، فَرَوَى إِدْغَامَهُ مَنْصُوصًا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْيَزِيدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ شَيْطَا مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ، عَنِ الدُّورِيِّ وَالنَّهْرَوَانِيِّ عَنِ ابْنِ فَرَحٍ عَنِ الدُّورِيِّ،، وَأَبِي الْحَسَنِ الثَّغْرِيِّ، عَنِ السُّوسِيِّ وَالدُّورِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ مَنْ طُرُقِ الْيَزِيدِيِّ وَشُجَاعٍ، وَرَوَى إِظْهَارَهُ سَائِرُ أَصْحَابِ الْإِدْغَامِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَبِهِ قَرَأَ الشَّذَائِيُّ، عَنْ سَائِرِ أَصْحَابِ أَبِي عَمْرٍو، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي طَاهِرِ بْنِ سَوَارٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَجْلِ زِيَادَةِ الشِّينِ بِالتَّفَشِّي.

قُلْتُ:

أي ابن الجزري.

وَلَا يُمْنَعُ الْإِدْغَامُ مِنْ أَجْلِ صَفِيرِ السِّينِ، فَحَصَلَ التَّكَافُؤُ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، قَرَأْتُ بِهِمَا وَبِهِمَا آخُذُ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-، وَالضَّادُ تُدْغَمُ فِي الشِّينِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ: لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ، فِي النُّورِ حَسْبُ، لَا غَيْرَ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِيهِ، فَرَوَى إِدْغَامَهُ مَنْصُوصًا أَبُو شُعَيْبٍ السُّوسِيُّ، عَنِ الْيَزِيدِيِّ، قَالَ الدَّانِيُّ: وَلَمْ يَرْوِهِ غَيْرُهُ.

قُلْتُ:

أي ابن الجزري.

يَعْنِي مَنْصُوصًا.

يعني نصًا.

وَإِلَّا فَرَوَى إِدْغَامَهُ أَدَاءً ابْنُ شَيْطَا.

لاحظ لم يروى منصوصًا يعني ما في كتاب من الكتب ذكر إنه يرويه لكنه هذا الحكم مأخوذٌ بالشيخ عن الشيخ بالتلقي بالأداء، وهذا يفيدنا في التحريرات الذين يستدركون على رأيهم، يستدركون على ابن الجزري بأنه يذكر قولًا وليس موجودًا في أصوله فنقول الرد عليه أنه جاءه من طريق الأداء، كما جاءه هذا القول الذي يذكره وكثيرًا، وهناك رسالة علمية أيضا في والله لقد نسيت، هل في جامعة الأميرة نورا، أو في جامعة الإمام، رسالة بعنوان النص والأداء من خلال جامع البيان، وإذا ما كانت انتهت فهي على وشك الانتهاء، وستكون رسالة قيمة -إن شاء الله-، يعني درست الرسالة دُرِس فيها النص والأداء، الله يوفق من يقوم بها.

قلت:

أي ابن الجزري.

يَعْنِي مَنْصُوصًا وَإِلَّا فَرَوَى إِدْغَامَهُ أَدَاءً ابْنُ شَيْطَا عَنِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ، عَنِ الدُّورِيِّ وَابْنِ سَوَّارٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِ ابْنِ فَرَحٍ سِوَى الْحَمَّامِيِّ، وَرَوَاهُ أَيْضًا شُجَاعٌ وَالْآدَمِيُّ، عَنْ صَاحِبَيْهِ، وَبَكْرَانُ، عَنْ صَاحِبَيْهِ وَالزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ وَالْفَحَّامُ، عَنْ عَبَّاسٍ، وَرَوَى إِظْهَارَهُ سَائِرُ رُوَاةِ الْإِدْغَامِ، وَقَالَ الدَّانِيُّ: وَبِالْإِدْغَامِ قَرَأْتُ، وَبَلَغَنِي عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يُمَكِّنُ مِنْ إِدْغَامِهَا إِلَّا حَاذِقًا قَالَ: وَقِيَاسُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي النَّحْلِ: (وَالْأَرْضِ شَيْئًا). وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِي إِظْهَارِهِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا الْجَمْعَ بَيْنَ اللُّغَتَيْنِ مَعَ الْإِعْلَامِ بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ لَيْسَتْ بِالْقِيَاسِ دُونَ الْأَثَرِ، قلت:

أي ابن الجزري.

قُلْتُ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي الْفَرْقِ: إِنَّ الْإِدْغَامَ لَمَّا كَانَ الْقَارِئُ يَحْتَاجُ إِلَى التَّحَفُّظِ فِي التَّلَفُّظِ به اجتلب بعد الرأي يَحْتَاجُ إِلَى التَّحَفُّظِ فِي التَّلَفُّظِ بِهَا مِنْ ظُهُورِ تَكْرَارِهَا، وَأَمَّا (الْأَرْضَ شَقًّا) فَلِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ بَعْدَ السُّكُونِ عَلَى أَنَّهُ قَدِ انْفَرَدَ الْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ عَنِ ابْنِ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ بِإِدْغَامِهِ، وَتَابَعَهُ الْآدَمِيُّ، عَنْ صَاحِبَيْهِ، فَخَالَفَا سَائِرَ الرُّوَاةِ، وَالْعَمَلُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَالْقَافُ تُدْغَمُ فِي الْكَافِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ يُنْفِقُ كَيْفَ وَجُمْلَتُهُ أَحَدَ عَشَرَ حَرْفًا، فَإِنْ سُكِّنَ مَا قَبْلَهَا تُدْغَمُ نَحْوُ (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي)، وَالْكَافُ تُدْغَمُ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا فِي الْقَافِ نَحْوُ (وَنُقَدِّسُ لَكَ)، قَالَ: وَجَمْلَتُهُ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ حَرْفًا، فَإِنْ سُكِّنَ مَا قَبْلَهَا لَمْ يُدْغَمْ نَحْوُ (إِلَيْكَ قَالَ)، (يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ)، (وَتَرَكُوكَ قَائِمًا)، وَاللَّامُ تُدْغَمُ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا فِي الرَّاءِ بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتْ هِيَ، نَحْوُ (رُسُلُ رَبِّكَ)، (كَمَثَلِ رِيحٍ)، (أَنْزَلَ رَبُّكُمْ) وَجُمْلَتُهُ أَرْبَعَةٌ وَثَمَانُونَ حَرْفًا، كَجُمْلَةِ الرَّاءِ فِي اللَّامِ سَوَاءً، فَإِنْ سُكِّنَ مَا قَبْلَهَا أَدْغَمَهَا- مَضْمُومَةً كَانَتْ أَوْمَكْسُورَةً- نَحْوُ (يَقُولُ رَبَّنَا)، (سَبِيلِ رَبِّكَ) فَإِنِ انْفَتَحَتْ بَعْدَ السَّاكِنِ لَمْ تُدْغَمْ نَحْوُ (فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ) إِلَّا لَامَ قَالَ، فَإِنَّهَا تُدْغَمُ حَيْثُ وَقَعَتْ؛ لِكَثْرَةِ دَوْرِهَا نَحْوُ (قَالَ رَبِّ)، (قَالَ رَبُّكُمْ)، (وَقَالَ رَجُلٌ)، (قَالَ رَجُلَانِ)، وَالْمِيمُ تُسَكَّنُ عِنْدَ الْبَاءِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا تَخْفِيفًا لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ، فَتُخْفَى إِذْ ذَاكَ بِغُنَّةٍ نَحْوُ: (يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)، (بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ)، (مَرْيَمَ بُهْتَانًا) وَجُمْلَتُهُ ثَمَانِيَةٌ وَسَبْعُونَ حَرْفًا، فَإِنْ سُكِّنَ مَا قَبْلَهَا أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ، إِلَّا مَا رَوَاهُ الْقَصَبَانِيُّ، عَنْ شُجَاعٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنَ الْإِخْفَاءِ بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ أَوِ اللِّينِ نَحْوُ (الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ)، (الْيَوْمَ بِجَالُوتَ) وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ طُرُقِ كِتَابِنَا، وَقَدْ عَبَّرَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ.

منهم اليزيدي كما صرح بذلك الإمام الداني في جامع البيان.

وَقَدْ عَبَّرَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ عَنْ هَذَا الْإِخْفَاءِ بِالْإِدْغَامِ، وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرْتُهُ، وَفِي ذَلِكَ كَلَامٌ لَا يَسَعُ هَذَا الْمَوْضِعَ بَسْطُهُ، فَنَذْكُرُهُ فِي غَيْرِهِ، -وَاللهُ الْمُوَفِّقُ-.

وَالنُّونُ تُدْغَمُ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا فِي الرَّاءِ وَاللَّامِ، فَفِي الرَّاءِ فِي خَمْسَةِ أَحْرُفٍ (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ)، (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ)، (خَزَائِنَ رَحْمَةِ) فِي الْإِسْرَاءِ وَص (خَزَائِنُ رَبِّكَ) فِي الطُّورِ، فَإِنْ سُكِّنَ مَا قَبْلَهَا أُظْهِرَتْ بِغَيْرِ خُلْفٍ نَحْوُ: (بِإِذْنِ رَبِّهِمْ)، (يَخَافُونَ رَبَّهُمْ) وَفِي اللَّامِ نَحْوُ (لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ)، (تَبَيَّنَ لَهُ)، (زُيِّنَ لِلَّذِينَ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ حَرْفًا.

فإن سكن ما قبلها أظهرت حتى نفرق بين النون وبين اللام.

فَإِنْ سُكِّنَ مَا قَبْلَهَا لَمْ تُدْغَمْ إِلَّا فِي كَلِمَةِ نَحْنُ حَيْثُ وَقَعَتْ وَجُمْلَتُهُ عَشَرَةُ مَوَاضِعَ، فِي الْبَقَرَةِ أَرْبَعَةٌ: (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) حَرْفَانِ (وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ)، (وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ) وَفِي آلِ عِمْرَانَ (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) وَفِي الْأَعْرَافِ (فَمَا نَحْنُ لَكَ) وَفِي يُونُسَ (وَمَا نَحْنُ لَكُمَا) وَفِي هُودٍ (وَمَا نَحْنُ لَكَ) وَفِي الْمُؤْمِنُونَ (وَمَا نَحْنُ لَهُ) وَفِي الْعَنْكَبُوتِ (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) رَوَى ذَلِكَ مَنْصُوصًا أَصْحَابُ الْيَزِيدِيِّ عَنْهُ سِوَى ابْنِ جُبَيْرٍ، وَاخْتُلِفَ فِي عِلَّةِ تَخْصِيصِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ بِالْإِدْغَامِ، فَقِيلَ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ، وَيُرَدُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ فَإِنَّهُ مُظْهَرٌ، وَقَالَ الدَّانِيُّ: لِلُزُومِ حَرَكَتِهَا وَامْتِنَاعِهَا مِنَ الِانْتِقَالِ مِنَ الضَّمِّ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَيْسَ مَا عَدَاهَا كَذَلِكَ، قُلْتُ:

أي ابن الجزري.

قُلْتُ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ لِتَكْرَارِ النُّونِ فِيهَا وَكَثْرَةُ دَوْرِهَا، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا هَذِهِ رِوَايَةُ الْجُمْهُورِ عَنِ الْيَزِيدِيِّ، وَقَدِ انْفَرَدَ الْكَارَزِينِيُّ عَنِ السُّوسِيِّ، بِإِظْهَارِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ لسكون لِكَوْنِ مَا قَبْلَ النُّونِ طَرْدًا لِلْقَاعِدَةِ، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْخُزَاعِيُّ عَنِ ابْنِ حَبَشٍ، عَنْ شُجَاعٍ، وَعَنِ السُّوسِيِّ، وَرَوَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنِ الْيَزِيدِيِّ،

كَمَا انْفَرَدَ مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، عَنْ شُجَاعٍ بِإِدْغَامِ مَا قَبْلَهُ سَاكِنٌ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ (مُسْلِمَيْنِ لَكَ)، وَ(مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ) وَلَمْ يَسْتَثْنِ مِنْ ذَلِكَ سِوَى (أَرْضَعْنَ لَكُمْ) فَأَظْهَرَهُ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَالْمَأْخُوذُ بِهِ مِنْ طُرُقِ كِتَابِنَا، -وَاللهُ تعالى أَعْلَمُ-.

قَالَ ابْنُ شَيْطَا: فَجَمِيعُ بَابِ الْمُتَقَارِبَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ وَكَلِمَتَيْنِ وَخَمْسِمِائَةِ حَرْفٍ وَسِتَّةٍ وَأَرْبَعُونَ حَرْفًا. قَالَ: فَتَكَامَلَ جَمِيعُ مَا فِي بَابِ الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ أَلْفَ حَرْفٍ وَمِائَتَيْنِ وَخَمْسٌ وَتِسْعُونَ حَرْفًا، وَقَالَ الدَّانِيُّ: وَقَدْ حَصَّلْنَا جَمِيعَ مَا أَدْغَمَهُ أَبُو عَمْرٍو مِنَ الْحُرُوفِ الْمُتَحَرِّكَةِ، فَوَجَدْنَاهُ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ مُجَاهِدٍ أَلْفَ حَرْفٍ وَمِائَتَيْنِ وَثَلَاثَةً وَسَبْعِينَ حَرْفًا.

ابن شيطا كم يقول ألف ومائتان وخمسة وتسعين، ابن مجاهد يقول ألف ومائتان وثلاثة وسبعين، كم الفرق؟ ٢٢ حرف يمكن.

قَالَ:

أي الداني.

وَعَلَى مَا أَقْرَأنَاهُ أَلْفُ حَرْفٍ وَثَلَاثُمِائَةِ حَرْفٍ وَخَمْسَةُ أَحْرُفٍ.

زاد على ابن شيطا كم؟ ١٠، وعلى ابن مجاهد كم؟ ٣٢.

قَالَ:

أي الداني.

و جَمِيعُ مَا وَقَعَ الِاخْتِلَافُ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْأَدَاءِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ حَرْفًا، قُلْتُ:

أي ابن الجزري.

كَذَا قَالَ فِي التَّيْسِيرِ وَجَامِعِ الْبَيَانِ وَغَيْرِهِمَا، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ مُجَاهِدٍ أَلْفُ حَرْفٍ وَمِائَتَيْنِ وَسَبْعَةٍ وَسَبْعِينَ حَرْفًا؛

يعني لا هو ابن شيطا، ولا هو ابن مجاهد، ولا هو الداني.

وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ مُجَاهِدٍ أَلْفُ حَرْفٍ وَمِائَتَيْنِ وَسَبْعَةٍ وَسَبْعِينَ حَرْفًا، لِأَنَّ الَّذِي أَظْهَرَهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ، لَا اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ. وَهِيَ عِشْرُونَ مِنَ الْمِثْلَيْنِ (ومن يَبْتَغِ غَيْرَ)، وَ(يَخْلُ لَكُمْ)، وَ(يَكُ كَاذِبًا)، وَ(آلَ لُوطٍ) أَرْبَعَةٌ، وَهُوَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَمِنَ الْمُتَقَارِبَيْنَ ثَمَانِيَةٌ (الزَّكَاةَ ثُمَّ)، (وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ)، (وَآتِ ذَا الْقُرْبَى)، وَ(الرَّأْسُ شَيْبًا)، وَ(جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا)، وَ(التَّوْرَاةَ ثُمَّ)، وَ(طَلَّقَكُنَّ) وَأَنْ يُقَالُ: وَجَمِيعُ مَا أَدْغَمَهُ عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِ ابْنِ مُجَاهِدٍ إِذَا وَصَلَ السُّورَةَ بِالسُّورَةِ أَلْفُ حَرْفٍ وَثَلَاثُمِائَةٍ وَأَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ.

إذًا أنقص شوية هذاك يقول ألف وسبعة.

لِدُخُولِ آخِرِ الْقَدْرِ بِـ (لَمْ يَكُنْ).

سلامٌ هي حتى مطلع الفجر لم يكن.

وَعَلَى رِوَايَةِ مَنْ بَسْمَلَ إِذَا وَصَلَ آخِرَ السُّورَةِ بِالْبَسْمَلَةِ.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ.

أَلْفٌ وَثَلَاثُمِائَةٍ وَخَمْسَةُ أَحْرُفٍ لِدُخُولِ آخِرِ الرَّعْدِ بِأَوَّلِ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَآخِرِ إِبْرَاهِيمَ بِأَوَّلِ الْحِجْرِ، وَعَلَى رِوَايَةِ مَنْ فَصَلَ بِالسَّكْتِ وَلَمْ يُبَسْمِلْ أَلْفٌ وَثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ، كَذَا حَقَّقَ وَحَرَّرَ مَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَى تَحْقِيقِ ذَلِكَ، فَلْيَعْتَبِرْ سُورَةً سُورَةً، وَلْيَجْمَعْ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَيُضَافُ إِلَى ذَلِكَ (وَاللَّائِي يَئِسْنَ) عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ، -وَاللهُ تعالى أَعْلَمُ-.

طبعًا هنا علقنا على ما قررناه زمان علقت قلت العجب من أن قوله كذا قال في التيسير، يعني من قوله قال في التيسير، إلى هنا سقط من زاي وضاء وكتب في

الحاشية.

التي هي قلت كذا في التيسير، يعني هذه الصفحة كاملة وهذا يعني كله سقط من النسختين قويتين من النشر وأُلحق بالحاشية، نقف هنا عند الفصل، ونجعل الحصة القادمة -إن شاء الله- حتى الفصل يظهر أنه طويل جدًا.

كم صفحة يعني، تقريبا كثير؟ من ٧٤٧ إلى ٧٦٤، إذًا نقف هنا -إن شاء الله- نحاول أن نجمع بين التطويل غير ممل والاختصار غير المخل، والله أعلم.

**إلى هنا نقف ونكمل إن شاء الله الحصة القادمة، بإذن الله تعالى، هذا والله تَعَالَى وتعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.**





# الدرس الثامن والأربعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه مساكم الله جميعا بكل خير نبدأ إن شاء الله بقراءة الفصل الأخير من كتاب الإدغام الكبير.

**قال الإمام ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

## فصل

اعلم أنه ورد النص عن أبي عمرو من رواية أصحاب اليزيدي عنه، وعن شجاع أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله، أو مقاربه، وسواء سكن ما قبل الأول، أو تحرك إذا كان مرفوعا أو مجرورا - أشار إلى حركته، وقد اختلف أئمتنا في المراد بهذه الإشارة؛ فحمله ابن مجاهد على الروم، فقال: كان أبو عمرو يشم الحرف الأول المدغم إعرابه في الرفع والخفض، ولا يشم في النصب، وهذا صريح في جعله إياه روما، وتسمية الروم إشماما كما هو -يعني صريح في تسمية الروم إشماما- كما هو في مذهب الكوفيين وحمله أبو الفرج الشنبوذي على أنه الإشمام فقال: الإشارة للرفع في المدغم مرئية لا مسموعة، وإلى الخفض مضمرة في النفس غير مرئية ولا مسموعة. وهذا صريح في جعله إياه إشماما على مذهب البصريين.

طبعًا هنا الدكتور أيمن يقول: لم أعثر على توثيق لهذا النص عن الشنبوذي في مظانه من المصادر التي انتقى الجزري منها قراءة أبي عمرو من طريق الشنبوذي

وهي المستنير وغاية الاختصار، والمبهج، والمصباح.

يعني ذكر هذا في الجزء الثاني صفحة ٩٤٨ يمكن في الحاشية رقم (١).

طبعا هذا النص موجود وابن الجزري أخذه بالنص من كتاب المصباح، الله أعلم أخذه من المصباح أو أخذه من الجعبري احتمال، لكن النص عن الشنبوذي موثق في كتاب المصباح، والمصباح كما يقول الدكتور أيمن: من الطرق التي هي مظان هذا، واضح؟

إذن لم يعثر على توثيق لهذا النص من كتب ابن الجزري التي انتقى الجزري منها قراءة أبي عمر؟ لاء موجود في المصباح، حسنا.

وموجود أيضًا في المصباح تحقيق شيخنا الدكتور إبراهيم الدوسري حفظه الله الجزء الثاني صفحة ١٦٧، وانظر -أيضًا- الإقناع، وموجود -أيضًا- في الجعبري تحقيق الشيخ فرغد الجزء الأول صفحة ٤٩٠.

قول الشنبوذي هذا كان الرسالة، في ذلك الزمن الكتاب لم يطبع، فكان العزو إلى رسالة الدكتور إبراهيم فكانت في ثلاثة مجلدات لكن الآن أعطيتكم التوثيق المطبوع الجزء الثاني صفحة ١٦٧، المطبوع الجديد الآن تحقيق الدكتور إبراهيم -حفظه الله- شيخنا، أما الطبعة الثانية المسروقة هناك طبعة أخرى مسروقه أيضًا ثلاثة مجلدات لا أعرف لن نرجع إليها لا أدري هي كم. إذا النص بحروفه في المصباح.

**قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

**وحمله الجمهور على الروم والإشمام جميعا، فقال أبو عمرو الداني: والإشارة عندنا تكون روما وإشماما، والروم آكد في البيان عن كيفية الحركة ؛ لأنه يقرع السمع، غير أن الإدغام الصحيح والتشديد التام يمتنعان معه، ويصحان مع الإشمام ؛ لأنه إعمال العضو وتهيئته من غير صوت خارج إلى اللفظ فلا يقرع**

السمع، ويمتنع في المخفوض لبعد ذلك العضو من مخرج الخفض، فإن كان الحرف الأول منصوبًا لم يشر إلى حركته لخفته.

قلت -أي ابن الجزري-: وهذا أقرب إلى معنى الإشارة ؛ لأنه أعم في اللفظ وأصوب في العبارة وتشهد له القراءتان الصحيحتان المجمع عليهما عن الأئمة السبعة وغيرهم في (□)، وهو من الإدغام الكبير كما سيأتي. فإنهما بعينهما هما المشار إليهما في قول الجمهور في إدغام أبي عمرو.

ومما يدل على صحة ذلك أن الحرف المُسَكن للإدغام يشبه المُسَكن للوقف من حيث إن سكون كل منهما عارض له؛ ولذلك أجري فيه المد وضده الجاريان في سكون الوقف

كما سيأتي قريبًا. نعم، يمتنع الإدغام الصحيح مع الروم دون الإشمام، إذ هو -قال الأستاذ الدكتور: أي الروم- **هنا عبارة عن الإخفاء** -قال الأستاذ الدكتور: وهذا أشار إليه السخاوي- والنطق ببعض الحركة، فيكون مذهبًا آخر غير الإدغام، وغير الإظهار.

قال الأستاذ الدكتور: طبعا عند كلمة الإخفاء في إحدى النسخ الخطية للنشر كتب فوقها بخط رقيق أي الاختلاس أي الإخفاء هو الاختلاس يعني هو المقصود به وهذا هو الصحيح.

فإن قيل: فإذا أُجري الحرف المسكن للإدغام مجرى المسكن للوقف في الروم والإشمام والمد وضده فهلاّ أجري فيه ترك الروم والإشمام ويكون هو الأصل في الإدغام كما هو الأصل في الوقف؟

(قلت): ومن يمنع ذلك وهو الأصل المقروء به والمأخوذ عند عامة أهل الأداء في كل ما نعلمه من الأمصار وأهل التحقيق من أئمة الأداء بين من نص عليه

كما هي رواية ابن جرير، عن السوسي فيما ذكره الأستاذ أبو عبد الله بن القصاع، وعليه كثير من العراقيين، عن شجاع وغيره، وبين من ذكره مع الروم والإشمام كالأستاذ أبي جعفر بن الباذش، ومن تبعه ونحا نحوه، وبين من أجراه على أصل الإدغام ولم يعول على الروم والإشمام ولا ذكرهما البتة: كأبي القاسم الهذلي والحافظ أبي العلاء، وكثير من الأئمة، وبين من ذكرهما نصا، ولم يمنع غيرهما كما فعل أبو عمرو الداني، ومن معه من الجمهور، مع أن الذي وصل إلينا عنهم أداءً -قال الأستاذ الدكتور: وضع خطًا أحمر تحت كلمة أداءً، إذن وصلنا عنهم أداء- هو الأخذ بالأصل، لا نعلم بين أحد ممن أخذنا عنه من أهل الأداء خلافـًا في جواز ذلك، ولم يعول منهم على الروم والإشمام إلا حاذق قصد البيان والتعليم، وعلى ترك الروم والإشمام سائر رواة الإدغام، عن أبي عمرو، وهو الذي لا يوجد نص عنهم بخلافه، -قال الأستاذ الدكتور: هناك الأداء وهنا نص- ثم إن الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو أجمعوا على استثناء الميم عند مثلها وعند الباء، وعلى استثناء الباء عند مثلها وعند الميم. قالوا: لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين.

قلت – قال الأستاذ الدكتور:أي ابن الجزري-: وهذا إنما يتجه إذا قيل بأن المراد بالإشارة الإشمام، إذ تعسر الإشارة بالشفة والباء والميم من حروف الشفة، والإشارة غير النطق بالحرف، فيتعذر فعلهما معا في الإدغام من حيث إنه وصل، ولا يتعذر ذلك في الوقف ؛ لأن الإشمام فيه ضم الشفتين بعد سكون الحرف، فلا يقعان معا، واختلفوا في استثناء الفاء في الفاء فاستثناها أيضا غير واحد كأبي طاهر بن السوار في (المستنير)، وأبي العز القَلَانِسي في (الكفاية) وابن الفحام وغيرهم ؛ لأن مخرجها من مخرج الميم والباء، فلا فرق، ومثال ذلك: (يعلم ما)، (أعلم بما)، (نصيب برحمتنا)، و (يعذب من)، (تعرف في ) وانفرد أبو الكرم في

(المصباح) في الإشارة بمذهب آخر، فذكر: إن جاورت ضمة، أو واوا مدية نحو (يشكر لنفسه)، (وينشر رحمته)، (فاعبدوه) هذا ما لم يشر إلى بيان حركة الإدغام، وإن لم تجاوره نحو (يشفع عنده)، (ينفق كيف)، (كيد ساحر)، ونحن له أشار إلى الحركة بالروم والإشمام، وكأنه نقل ذلك من الوقف، وحكى ابن سوار، عن أبي علي العطار، عن أبي أحمد عبد السلام بن الحسين البصري أنه كان يأخذ بالإشارة في الميم عند الميم، وينكر على من يخل بذلك، وقال: هكذا قرأت على جميع من قرأت عليه الإدغام، وهذا يدل على أن المراد بالإشارة الروم، والله أعلم.

تنبيهات

الأول: لا يخلو ما قبل الحرف المدغم إما أن يكون محركا، أو ساكنا، فإن كان محركا فلا كلام فيه، وإن كان ساكنا فلا يخلو إما أن يكون معتلا، أو صحيحا، فإن كان معتلا، فإن الإدغام معه ممكن حسن لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه، وهي المد والتوسط، والقصر، كجوازها في الوقف، إذ كان حكم المسكن للإدغام كالمسكن للوقف كما تقدم، وممن نص على ذلك الحافظ أبو العلاء الهمذاني فيما نقله عنه أبو إسحاق الجعبري، وهو ظاهر لا نعلم نصًا بخلافه، وذلك نحو (الرحيم ملك)، (قال لهم)، (يقول ربنا)، وكذا لو انفتح ما قبل الواو والياء نحو (قوم موسى)، (كيف فعل)، والمد أرجح من القصر، ونص عليه أبو القاسم الهذلي، ولو قيل باختيار المد في حرف المد والتوسط في حرف اللين لكان له وجه؛ لما يأتي في باب المد، وإن كان الساكن حرفا صحيحا فإن الإدغام الصحيح معه يعسر؛ لكونه جمعًا بين ساكنين أولهما ليس بحرف علة، فكان الآخذون فيه بالإدغام الصحيح قليلين، بل أكثر المحققين من المتأخرين على الإخفاء، وهو الروم المتقدم، ويعبر عنه بالاختلاس، وحملوا ما وقع في عبارة المتقدمين بالإدغام على المجاز، وذلك نحو (شهر رمضان)، (الرعب بما)،

(العلم ما لك)، (المهد صبيا)، (بعد ظلمه)، (والعفو وأمر)، (زادته هذه) قلت – أي ابن الجزري-: وكلاهما ثابت صحيح مأخوذ به، والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء، والنصوص مجتمعة عليه، وسيأتي تتمة الكلام على ذلك عند ذكر (نعمّا) إذ السكون فيها كالسكون فيهن، وخص بعضهم هذا النوع منه بالإظهار، وإن لم يرد الروم فقد أبعد، والله أعلم.

(الثاني) كل من أدغم الراء في مثلها، أو في اللام أبقى إمالة الألف قبلها نحو (فقنا عذاب النار ربنا)، (والنهار لآيات)، من حيث إن الإدغام عارض والأصل عدم الاعتداد. وروى ابن حبش عن السوسي فتح ذلك حالة الإدغام اعتدادا بالعارض، وسيأتي الكلام على ذلك بحقه في باب الإمالة، والله الموفق.

(الثالث) أجمع رواة الإدغام، عن أبي عمرو، على إدغام القاف في الكاف إدغاما كاملا تذهب معه صفة الاستعلاء ولفظها، ليس بين أئمتنا في ذلك خلاف، وبه ورد الأداء وصح النقل، وبه قرأنا وبه نأخذ، -قال الأستاذ الدكتور: لاحظ هذه الألفاظ كلها- ولم نعلم أحدا خالف في ذلك، وإنما خالف من خالف في (ألم نخلقكم) ممن لم يروي إدغام أبي عمرو، والله أعلم. وكذلك أجمعوا على إدغام النون في اللام والراء إدغاما خالصا كاملا من غير غنة. من روى الغنة عنه في النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء ومن لم يروها، كما سيأتي ذكر من روى الغنة في ذلك في باب أحكام النون الساكنة والتنوين، فاعلم ذلك، والله تعالى أعلم.

(فهذا مذهب أبي عمرو بن العلاء) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإدغام الكبير.

قد حررناه مستوفى بحمد الله تعالى ومنّه وها نحن نتبعه بأحرف تتعلق بالإدغام الكبير. منها ما وافق بعضهم عليها أبا عمرو، ومنها ما انفرد بها عنه، نذكرها مستوفاة إن شاء الله تعالى. فوافقه حمزة على إدغام التاء من غير إشارة في أربعة مواضع: (والصافات صفا فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا)، و(والذاريات ذروا)

واختلف عن خلاد عنه في: (فالملقيات ذكرا)، و(فالمغيرات صبحا) فرواهما بالإدغام أبو بكر بن مهران، عن أصحابه عن الوزان، عن خلاد وأبو الفتح فارس بن أحمد عن أصحابه عن خلاد، وبه قرأ الداني عليه، وروى أبو إسحاق الطبري، -قال الأستاذ الدكتور: طبعاً أبو إسحاق الطبري حيكون من المستنير- عن البختري، عن الوزان، عن خلاد إدغام (فالملقيات ذكرا). وروى سائر الرواة، عن خلاد إظهارهما، وذكر الوجهين عنه أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه، وانفرد ابن خيرون عنه بإدغام: (والعاديات ضبحا) ووافقه يعقوب -قال الأستاذ الدكتور: وركزوا معنا من هنا سيبدأ يذكر مذهب يعقوب- على إدغام الباء في موضع واحد، وهو (والصاحب بالجنب) في النساء، واختص دونه بإدغام التاء في حرف واحد وهو تتمارى من قوله: (فبأي آلاء ربك تتمارى) ووافقه رويس -قال الأستاذ الدكتور: ثم لاحظ هنا واختص دونه بإدغام التاء في تتمارى- ووافقه رويس على إدغام أربعة أحرف بلا خلاف منها الكاف، في الكاف ثلاثة أحرف وهي: (كي نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا إنك كنت بنا بصيرا) في سورة طه، والرابع الباء (فلا أنساب بينهم) في سورة المؤمنين، واختص عنه بإدغام التاء في موضع واحد، وهو قوله تعالى: (ثم تتفكروا) في سورة سبأ، وزاد الجمهور عنه إدغام اثني عشر حرفا، وهي: (لذهب بسمعهم) في البقرة، (وجعل لكم جميع ما) في النحل وهي ثمانية مواضع، (ولا قبل لهم بها) في النمل (وأنه هو أغنى، وأنه هو رب الشعرى) وهما الأخيران من سورة النجم، فأدغمها أبو القاسم النخاس من جميع طرقه، وكذلك الجوهري كلاهما عن التمار، وهو الذي لم يذكر في (المستنير) و (الإرشادين) -قال الأستاذ الدكتور: طبعا في المطبوع و (الإرشاد)، المطبوع اللي هو طبعة الشيخ الضباع، وطبعة الشيخ دهمان (الإرشاد)، لكن الموجود في المخطوطات (الإرشادين)، الله أعلم الذي أرجحه في قوله (والإرشادين)، إذا لم يذكر ابن غلبون فالمقصود به الإرشاد الصغير والكبير لأبي العز صاحب الـ... نعم والله أعلم، طبعا تبعا

للأزميري، وتبعا لابن الجندي في كتابه (البستان) فهو أقدم من صرح بالإرشاد الكبير في ما اطلعت عليه، والله أعلم طيب- والداني وابن الفحام وأكثر أهل الأداء، عن رويس سواه، -قال الأستاذ الدكتور: طبعا الكلام مقصود- وهو الذي لم يذكر في (المستنير) و (الإرشادين) و(المبهج)، و (التذكرة)، والداني وابن الفحام وأكثر أهل الأداء، عن رويس سواه -قال الأستاذ الدكتور: لم يذكر سواه نعم- وكذا في (الروضة) غير أنه ذكر في جعل التخيير عن الحمَّامي، وذكرها الهذلي من طريق الحمامي، عن أصحابه عنه، رواه أبو الطيب وابن مقسم كلاهما عن التمار عنه بالإظهار، واختلف عنه في أربعة عشر حرفًا وهي ثلاثة في البقرة؛ (فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم)، و(العذاب بالمغفرة)، وبعدها (نزَّل الكتاب بالحق، وإن الذين) وفي الأعراف (من جهنم مهاد) وفي الكهف (لا مبدل لكلماته)، وفي مريم (فتمثل لها)، وفي طه: (ولتصنع على عيني)، وفي النمل: (وأنزل لكم)، وكذلك في الزمر، وفي الروم: (كذلك كانوا)، وفي الشورى: (جعل لكم من أنفسكم)، وفي النجم: (وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا) وهما الحرفان الأولان، وفي الانفطار: (ركبك كلا) فروى أبو العز في كفايته، عن القاضي أبي العلاء إدغام (الكتاب بأيديهم)، وهو الذي في (المبهج) عن رويس.

وروى صاحب (الإرشادين) -قال الأستاذ الدكتور: وهذا دليل على أنه أبو العز، طبعـًا بعضهم يقول لك هذه من باب المجاز أن المقصود الإرشاد الكفاية لكن في مواضع ليست موجودة في الكفاية.- وروى صاحب (الإرشادين) عن القاضي أيضـًا إدغام (والعذاب بالمغفرة) ورواه أيضـًا -قال الأستاذ الدكتور: في تاء وسين والمطبوع (الإرشاد) بالإفراد وهو تحريف نعم....

قال سائل:....

قال الأستاذ الدكتور: ما لها؟ في المطبوع الإرشاد! لا الأولى النسخ الخطية ما

فيها خلاف بينها نعم، وهذه في بعض النسخ الخطية (الإرشادين)، وفي بعض النسخ (الإرشاد)، نعم- ورواه أيضا في (الكفاية) عن الكَارَزَينِيُّ، وهو الذي في (التذكرة) و (المصباح) و (التلخيص)، عن رويس. وروى النخاس في (الإرشادين) و(المصباح) و (غاية أبي العلاء) إدغام (نزل الكتاب بالحق وإن الذين) واستثنى ذلك الكَارَزَينيُّ في (الكفاية) عن النخاس، وهو الصحيح، وذكره في (الإرشاد) للقاضي، ولم يذكر في (الروضة) عن رويس في إدغامه خلافا، ونُص عليه للحمامي في (الكامل)، ولم يذكر في (المستنير) عن رويس سواه. وروى النخاس، من غير طريق الكارزيني إدغام (جهنم مهاد) وذكره في (الكامل) عن الحمامي، وهو الذي في (المصباح) و (الروضة) و (المستنير)، عن رويس. وروى الكارزيني عن النخاس إدغام لا مبدل لكلماته، وكذا هو في (المبهج) و (الكفاية) ومفردة ابن الفحام ولم يذكر في التذكرة سواه.

وروى أبو عمرو الداني، وابن الفحام إدغام (فتمثل لها)، (ولتصنع على) الحرفين كليهما، وهو الذي في (التذكرة) و (المبهج). وروى طاهر بن غلبون وابن الفحام إدغام (وأنزل لكم) في الموضعين، وهو الذي في (المبهج)، وفي (الكفاية) عن الكارزيني. وروى الأهوازي، وعبد الباري إدغام (كذلك كانوا)، وهو الذي في (التذكرة ) و (المبهج)، وروى صاحب (المبهج) إدغام (جعل لكم) في الشورى، وهو الذي في (التذكرة)، ورواه في (الكفاية) عن الكارزيني، وروى إدغام الموضعين (وأنه هو) الأولين من النجم أبو العلاء في غايته عن النخاس، وهو الذي في (الإرشادين) و (المستنير) و الروضة، وروى الأهوازي إدغام (ركبك كلا)، وهو الذي في (المبهج). وروى الباقون عن رويس إظهار جميع ذلك، والوجهان عنه صحيحان، وقد روى أبو القاسم بن الفحام عن الكارزيني إدغام (جعل لكم) جميع ما في القرآن، وهو ستة وعشرون حرفا. منها الثمانية المتقدمة في النحل،

**وحرف الشورى، وسبعة عشر حرفًا سوى ذلك، وهي في البقرة حرف: (جعل لكم الأرض)، وفي الأنعام (جعل لكم النجوم)، وفي يونس (جعل لكم الليل)، وفي الإسراء (وجعل لهم أجلا)،** - قال الأستاذ الدكتور: ونلاحظ هنا أنه (جعل لهم) واضح؟ بينما الشيخ أبو القاسم انفرد عن الكارزيني بإدغام (جعل لكم) وهذا في جميع النسخ، ما عدا نسخة، وجدت نسخة ليس فيها هذا المثال، قوله وفي الإسراء: (وجعل لهم أجلاً) هذا ليس موجوداً في إحدى النسخ التي وقفت عليها، واضح؟-

**قال سائل:.....**

قال الأستاذ الدكتور: ((**وقد روى أبو القاسم بن الفحام عن الكارزيني إدغام (جعل لكم) جميع ما في القرآن، وهو ستة وعشرون حرفًا**)) والله ما عديت، أنا ما أعد إذا قال ابن الجزري: كذا، كذا ما أعد؛ لأنه جنني في عده في الطرق ما عرفت ضبطه، ولهذا في التحقيق لم أركز على مسألة أنه هل هذا العدد صحيح أو غير صحيح، لا أدري، فهو يقول ستة وعشرون لكن لا أدري هل هي أقل أم أكثر.

**قال سائل:...**

**قال الأستاذ الدكتور:** هو نص يقول: ستة وعشرون حرفا، لكن المذكورة.

**قال سائل:...**

**قال الأستاذ الدكتور:** هاه؟ هل السرد ستة وعشرين؟ ما ادري والله.

ناقص أو زائد، ما أدري.

ستة وعشرين بـ(جعل لهم أجلاً)؟ طيب عدوها بعدين نشوفها.

**وفي طه (جعل لكم الأرض)، وفي الفرقان (جعل لكم الليل)، وفي القصص**

(جعل لكم الليل)، وفي السجدة (وجعل لكم السمع)، وفي يس (جعل لكم من)، وفي غافر ثلاثة، وفي الزخرف ثلاثة، وفي الملك حرفان، وفي نوح (جعل لكم الأرض بساطا)، وروى أبو علي في روضته، وابن الفحام أيضا التخيير فيها عن الحمامي، أي في غير التسعة المتقدمة أولا، وإلا فلا خلاف عنه في التسعة المذكورة، وكذا روى الأهوازي، عن رويس إدغام (جعل لكم) مطلقا يعني في الستة والعشرين كما ذكر ابن الفحام، وانفرد الأهوازي بإدغام الباء في الباء في جميع القرآن، عن رويس إلا قوله تعالى في سورة الأنعام: (ولا نكذب بآيات ربنا) وانفرد عبد الباري بإدغام (فتلقى آدم من ربه) في البقرة (ولا نكذب بآيات ربنا) في الأنعام، وانفرد القاضي أبو العلاء عنه أيضا بإدغام (أن تقع على الأرض) في الحج (وطبع على قلوبهم) جميع ما في القرآن، وجاوزه هو، وانفرد ابن العلاّف بإدغام (ومن عاقب بمثل ما)، وذكر صاحب (المصباح)، عن رويس وروح وغيرهما وجميع رواة يعقوب إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو من حروف المعجم، أي: من المثلين والمتقاربين، وذكره -قال الأستاذ الدكتور: أي هذا الذي ذكره صاحب المصباح- ذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه المطلوب في قراءة يعقوب، وبه قرأنا على أصحابه عنه، وربما أخذنا عنه به، وحكاه الإمام أبو الفضل الرازي، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز.

(قلت) -قال الأستاذ الدكتور: أي ابن الجزري-: هو رواية الزبيري، عن روح ورويس وسائر أصحابه، عن يعقوب.

**قال الأستاذ الدكتور:** هذا النص هو الذي جعل أصحاب التحريرات يقولون بالإدغام المطلق ليعقوب، والذي نقول وندين الله به وهو الذي يرتضيه البحث العلمي وعلى منهجية ابن الجزري نفسه، أن الإدغام المطلق الكبير ليعقوب ليس من طريق النشر، لكنه اختيار للإمام ابن الجزري، وهذا دليل يُستدل به على أن

منهج التحريرات في كثير من مسائله منهج مضطرب. لماذا؟ لأنهم يحكمون ابن الجزري على مصادره وعلى كتبه.

هذا الإدغام الكبير المطلق ليعقوب الشيخ بين لنا من أين جاء به، فقال: جاء به من كتاب المطلوب، وكتاب المطلوب ليس من أسانيد ابن الجزري، يعني ليس من أصول النشر، هذه نقطة.

**النقطة الثانية**: الشيخ ذكر المصباح، طيب. المصباح بالنسبة للإمام ابن الجزري طريق ابن الجزري إلى المصباح لا يمر –قصدي في الأسانيد– لا يمر على الإمام أبي حيان، وهذا الإدغام إنما جاء للإمام ابن الجزري من طريق أبي حيان الموصلة إلى المصباح، إذن هذا الطريق ابن الجزري لم يجعله في النشر.

**بعد ذلك الشيخ يقول**: وذكر صاحب المصباح، لاحظ معي، لو أخذنا الباب من أوله نجد أن ابن الجزري وكل القراء يجعلون الإدغام الكبير لمن؟

للإمام أبي عمر، الإمام ابن الجزري هنا في النشر، جعله للإمام أبي عمر، فجعل الأصل هو "أبو عمرو" هل يعقل لو كان الإمام يعقوب يتفق مع أبي عمر في الإدغام الكبير، حذو القذة بالقذة، لو كان يتفق معه مطلقا، هل يفرده، أم يقول في البداية الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب أو للبصريين، لكن الأمام أبو عمرو، الإمام ابن الجزري يذكر لنا أنه خاص بأبي عمرو، ثم يذكر لنا الروايات والطرق التي روت الإدغام عن أبي عمرو ثم لما ينتهي من أبي عمرو يقول: وافقه بعض القراء في بعض الكلمات، ويأتي بحمزة، ويذكر بعض الكلمات التي وافق فيها حمزة أبا عمرو. ثم بعد ذلك يذكر المسائل التي وافق فيها رويس أبا عمرو، ثم الكلمات التي وافق فيها روح أبا عمرو، ثم بعد ذلك –أي إذا انتهى من هذا– يأتي ويقول وذكر صاحب المصباح أن يعقوب يدغم كل ما أدغمه أبو عمرو، هذه ما طريقة في التأليف.

فلو كان الإدغام الكبير مقروء به عند ابن الجزري في النشر لما جعله بهذه الطريقة، هذه نقطة.

**النقطة الثانية**: هو يقول هو رواية الزبيري عن روح، طيب قبل أن نأتي إلى هذه لا نزال في النقطة الأولى حقت المصباح، على كلام ابن الجزري، وعلى كلام أصحاب التحريرات الذين يقولون: إن الإدغام المطلق -المشكلة أن يكتبون ذلك في كتبهم، وفي تحريراتهم، ويصرحون به-، ويقولون: إن الإدغام الكبير المطلق ليعقوب هو من طريق المصباح، والله ليس في المصباح، لو رجعت إلى المصباح، المفروض من يقرأ هذا النص، ومن يقرأ عبارتهم، أن الإدغام المطلق الكبير ليعقوب كأبي عمر البصري أنه من المصباح، المفروض أن يكون في المصباح.

رجعنا إلى المصباح لم نجد فيه تصريح بأن أبا الكرم روى الإدغام الكبير المطلق ليعقوب كأبي عمرو، بل فعل ما فعله ابن الجزري، جعل الباب خاص لأبي عمرو ثم ذكر من وافقه، ثم ذكر من، يعني كرويس وحمزة و، و، و...

بعد أن انتهى من ذلك، قال -اللي هو صاحب المصباح-:

وذكر أبو علي الأهوازي أن رجال يعقوب -قال الأستاذ الدكتور: ورجال يعقوب من هم؟، المصباح عندما يقول لك رجال يعقوب، لا يقصد رويس، وروح، إنما يقصد الزبيري، ويقصد -لا إله إلا الله محمد رسول الله- ابن أخ يعقوب زيد، زيد ابن أخ يعقوب، والمهم يقصد خمسة رجال غير رويس وروح، هؤلاء هم أصحاب يعقوب في المصباح.

**وقول ابن الجزري**: وهو رواية الزبيري عن روح ورويس دليل على هذا، هي رواية الزبيري.

**النقطة الثانية**: لا يوجد في كتاب من كتب القراءات من ذكر أن يعقوب أو أن

رويس يقرأ جميع الإدغام كما يقرأه أبو عمر لا يوجد نهائيا، هذا دليل على أن الإمام ابن الجزري يعني جاء بهذه العبارة، جاء بهذه العبارة هي من باب المتابعات التي كثيرا ما يذكرها، طيب قد يأتي واحد محرر، ويقول: وماذا تقول في قوله في: وقيل في الطيبة وقيل عن يعقوب مالي ابن العلا هذا نص صريح وقيل، عادي ما في أي إشكالية نفس الكلام، وذكر صاحب المصباح هي وقيل عن يعقوب عن ابن العلاء، لا تدل على القراءة ولا تدل على الإقراء، ولو سلمنا جدلا ونقرأ به لا نقرأه أنه من النشر وإنما نقرأه أنه اختيار لابن الجزري، وخروج من ابن الجزري عن طريق كتابه، وهذه هي قاصمة الظهر عند المحررين إذا كان منهجكم صحيحا، لا تقرؤون بهذا؛ لأنكم لو قرأتم به تلزمون أنفسكم بأنكم تقرؤون بكل ما يذكر في الشاطبية مما تمنعونه، وتقرؤون بكل ما في النشر مما تمنعونه بحجة أنه ليس من طريقه.

هذا الإدغام ليس من طريق ابن الجزري في النشر، يعني لا نقول أن ابن الجزري لم يقرأ ليعقوب بالإدغام الكبير المطلق لا، لا نقول ذلك نقول قرأ به، لكنه لم يسنده في النشر هذي هي الإشكالية، وإن ما نقرأ به تبعـًا لابن الجزري، ابن الجزري في النشر في الطيبة اختار

أن يذكر هذا الإدغام، مع ضعف العبارة، على فرض ولو جاء بها بعبارة قوية كما سيأتينا أيضـًا في باب السكت في هاء كالعالمين، وغيرها، واضح؟ طيب.

نكمل بعد ذلك إذا كان هنالك نقاش، نجعله بعد الانتهاء أليس هذا أفضل؟ لم يبق إلا قليل بعد كذلك ما في تعليقات. لكن دوّن السؤال حتى لا ننسى.

**(تنبيه) إذا ابتدئ ليعقوب بقوله تعالى: (تتمارى) المتقدمة، ولرويس بقوله تعالى: (تتفكروا) ابتدئ بالتائين جميعا مظهرتين لموافقة الرسم والأصل، فإن الإدغام إنما يتأتى في الوصل، وهذا بخلاف الابتداء بتاءات البزي الآتية في البقرة،**

**فإنها مرسومة بتاء واحدة، فكان الابتداء كذلك موافقة للرسم، فلفظ الجميع في الوصل واحد، والابتداء مختلف لما ذكرنا، والله أعلم.**

**وبقي من هذا الباب خمسة بأحرف.**

**(الأول): (بيت طائفة منهم) في النساء أدغم التاء منه في الطاء أبو عمرو وحمزة، وليس إدغامه لأبي عمرو كإدغام باقي الباب، بل كل أصحاب أبي عمرو مجمعون على إدغامه من أدغم منهم الإدغام الكبير، ومن أظهره، وكذلك قال الداني: ولم يدغم أبو عمرو من الحروف المتحركة إذا قرأ بالإظهار سواه. انتهى، كما ذكرنا في التاء من المتقاربين، وقد قدمنا أن بعضهم جعله عنده من السواكن، ولم يجعله من الكبير.**

**قال الأستاذ الدكتور**: أدغم التاء منه في الطاء أبو عمرو وحمزة، لماذا لم يقل: ويعقوب؟

مادام يوافقه، هو يقول كل ما يدغمه أبو عمرو يدغمه يعقوب.

عبارتهم قوية جدا.

**(الثاني) (أتعدانني) في الأحقاف أدغم النون في النون هشام عن ابن عامر، وهي قراءة الحسن، وحكاها أبو حاتم**، -قال الأستاذ الدكتور: طيب لماذا لم يقل أيضا حسنا- **وحكاها أبو حاتم عن نافع**، -قال الأستاذ الدكتور: وهذا كله طبعا من باب متابعات- **ورواها محبوب، عن أبي عمرو وسلام ومحبوب عن ابن كثير**، - قال الأستاذ الدكتور: هذه كلها ليست طرق نشرية- **وقرأ الباقون بالإظهار، وكلهم كسر النون الأولى.**

**(الثالث): (أتمدونني) في النمل أدغم النون في النون حمزة ويعقوب، وقرأ الباقون بالإظهار**، -قال الأستاذ الدكتور: إذن معناه أبو عمرو لا يدغم.

**قال أحد الحاضرين:.....**

**قال الأستاذ الدكتور:** لكن يقول لك بقي من هذا الباب خمسة أحرف، يعني هي من باب الإدغام الكبير.

**قال أحد الحاضرين:.....**

**قال الأستاذ الدكتور:** إذن قولهم يقولوا: يدغموا كل ما ادغمه أبو عمرو.

**قال أحد الحاضرين:.....**

**قال الأستاذ الدكتور:** لكن يعقوب يدغمها.

**- وهي بنونين في جميع المصاحف، وسيأتي الكلام على بابها في الزوائد، ولا خلاف عمن أدغمها في مد الألف والواو للساكنين.**

**(الرابع): (قال ما مكنني) في الكهف، قرأ ابن كثير بإظهار النونين، وكذا هي في مصاحف أهل مكة، وقرأ الباقون بالإدغام وهي في مصاحفهم بنون واحدة.**

**(الخامس): (ما لك لا تأمنا) في يوسف، أجمعوا على إدغامه واختلفوا في اللفظ به، فقرأ أبو جعفر بإدغامه إدغاما محضا من غير إشارة، بل يلفظ بالنون مفتوحة مشددة، وقرأ الباقون بالإشارة واختلفوا فيها، فبعضهم يجعلها روما، فتكون حينئذ إخفاء، ولا يتم معها الإدغام الصحيح** –قال الأستاذ الدكتور: لأن الروم فيه حركة– **كما قدمنا في إدغام أبي عمرو، وبعضهم يجعلها إشماما، فيشير إلى ضم النون بعد الإدغام، فيصح معه حينئذ الإدغام كما تقدم، وبالأول** –قال الأستاذ الدكتور: ماذا هو؟ الذي هو يجعلها روما، فتكون إخفاء أي اختلاسا– **وبالأول قطع الشاطبي، وقال الداني: إنه الذي ذهب إليه أكثر العلماء من القراء النحويين، قال: وهو الذي أختاره وأقول به. قال:** –قال الأستاذ الدكتور أي الداني– **وهو قول أبي محمد اليزيدي، وأبي حاتم النحوي، وأبي بكر بن مجاهد،**

**وأبي الطيب أحمد بن يعقوب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي بكر بن أشتة، وغيرهم من الجلة، قال:** -قال الأستاذ الدكتور: أي الداني- **وبه ورد النص، عن نافع من طريق ورش، انتهى.**

**وبالقول الثاني الذي هو الإشمام قطع سائر أئمة أهل الأداء من مؤلفي الكتب، وحكاه أيضا الشاطبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **وهو اختياري** -قال الأستاذ الدكتور: اختياري أي ابن الجزري-؛ **لأني لم أجد نصا يقتضي خلافه ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام وأصرح في اتباع الرسم، وبه ورد نص الأصبهاني وانفرد ابن مهران، عن قالون بالإدغام المحض كقراءة أبي جعفر، وهي رواية أبي عون عن الحلواني وأبي سليمان وغيره، عن قالون، والجمهور على خلافه، والله أعلم.**

قال الأستاذ الدكتور: وبهذا ننتهي من باب الإدغام ونبدأ إن شاء الله في المحاضرة بعد الأسبوع القادم إن شاء الله الأسبوع القادم سنتوقف قليلا إجازة، ثم الأسبوع بعد القادم نبدأ إن شاء الله إذا ربنا كتب الحياة، ونبدأ باب هاء الكناية إن شاء الله.

نسأل الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يتقبل منا ومنكم ومن السامعين، وأن ينفعنا بما قلنا، وأن يتجاوز عما فيه من خطأ ونسيان ولغوٍ وغير ذلك، وأخر دعوانا أن الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

❧◊☙



# الدرس التاسع والاربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، مسَّاكُم الله جميعاً بكل خير، ونواصل إن شاء الله قراءة كتاب النشر بعد انقطاع أسبوع، ونبدأ الليلة إن شاء الله بباب هاء الكناية.

**قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

باب هاء الكناية

وهي عبارة أي هاء الكناية

وهي عبارة عن هاء الضمير التي يكنى بها المفرد المذكر الغائب، وهي تأتي على قسمين؛ الأول: قبل متحرك، والثاني: قبل ساكن، فالتي قبل متحرك إن تقدمها متحرك وهو فتح أو ضم فالأصل أن توصل بواو لجميع القراء نحو ((إنه هو))، ((إنه أنا))، ((قال له صاحبه وهو))، وإن كان المتحرك قبلها كسرا فالأصل أن توصل بياء عن الجميع نحو ((يضل به كثيرا))، و ((في ربه إذ قال))، أن آتاه، طبعاً نجد في طبعة المجلد مكتوب أن ربه آتاه في نسخة الضباع.

هذه حقيقة، هذا لم يكتبه ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في ربه لم يتمثل بها الإمام الجزري بها رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بل تمثل بـه هو في ربه إذ قال. طبعا هذا النص غير موجود في القرآن الكريم، ((في ربه إذ قال))غير موجود في القرآن الكريم، لهذا في المجمع

النسخة التي حققها الدكتور أيمن لذلك أثبت في المتن ثم علق وقال هذا النص أو هذا الأسلوب أو هذا اللفظ غير موجود في القرآن وربما كان هذا وجهة نظر الشيخ الضباع المجمع بعد كذا أو اللجنة العلمية في المجمع لكن هذا ليس صنيع ابن الجزري وليس صنيع المحقق ولو سألوني عنه لما وافقتم عليه هذا ابن الجزري أخطأ في النص وهو ليس معصوما وهذا يضاف إلى اللفظ الأول الذي سبق معنا هنا وليس من النساخ، لا يمكن أن يعتبر من النساخ، لأن جميع النسخ الخطية ثابت فيها هذا النص.

**ثم إن القول في قوله**: ربه أن أتاه هو الأقرب، إذ قال له ربه أسلم قال، طيب لماذا لا يكون ابن الجزري يقصد هذا، إذ قال له ربه أسلم. قال له ربه أسلم قال.

لكن الذي يهمنا هو هذا أن هذا اللفظ في جميع النسخ الخطية ابن الجزري رحمة الله عليه سبق قلمه في إذ قال.

طيب.

وَقَوْمِهِ إِنَّنِي، وَإِنْ تَقَدَّمَهَا سَاكِنٌ فَإِنَّهُمُ اخْتَلَفُوا فِي صِلَتِهَا وَعَدَمِ صِلَتِهَا كَمَا سَنُبَيِّنُهُ، وَأَمَّا الَّتِي قَبْلَ سَاكِنٍ، فَإِنْ تَقَدَّمَهَا كَسْرَةٌ أَوْ يَاءٌ سَاكِنَةٌ، فَالْأَصْلُ أَنْ تُكْسَرَ هَاؤُهُ مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ عَنِ الْجَمِيعِ نَحْوُ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ، مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ، بِهِ اللهُ، عَلَيْهِ اللهَ، وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ

وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ، وَإِنْ تَقَدَّمَهَا فَتْحٌ أَوْ ضَمٌّ أَوْ سَاكِنٌ غَيْرُ الْيَاءِ فَالْأَصْلُ ضَمُّهُ مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ عَنْ كُلِّ الْقُرَّاءِ نَحْوُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ، وَلَهُ الْمُلْكُ، تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ، قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ، يَعْلَمْهُ اللهُ، تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ.

وَقَدْ خَرَجَ مَوَاضِعُ عنْ هَذِهِ الْأُصُولِ الْمَذْكُورَةِ، نَذْكُرُهَا مُسْتَوْفَاةً إِنْ شَاءَ اللهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ نُبَيِّنَ اخْتِلَافَهُمْ فِي الْهَاءِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ كُلِّ سَاكِنٍ قَبْلَ مُتَحَرِّكٍ، فَنَقُولُ:

لَا يَخْلُو السَّاكِنُ قَبْلَ الْهَاءِ مِنْ أَنْ يَكُونَ يَاءً، أَوْ غَيْرَهَا، فَإِنْ كَانَ يَاءً، فَإِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ يَصِلُ الْهَاءَ بِيَاءٍ فِي الْوَصْلِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ يَاءٍ وَصَلَهَا ابْنُ كَثِيرٍ أَيْضًا بِوَاوٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ فِيهِ هُدًى، عَلَيْهِ آيَةٌ، مِنْهُ آيَاتٌ، اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى، خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَى. وَالْبَاقُونَ يَكْسِرُونَهَا بَعْدَ الْيَاءِ، وَيَضُمُّونَهَا بَعْدَ غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ، إِلَّا أَنَّ حَفْصًا يَضُمُّهَا فِي مَوْضِعَيْنِ: وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ، وَعَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ، وَافَقَهُ حَفْصٌ عَلَى الصِّلَةِ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: فِيهِ مُهَانًا.

وَأَمَّا مَا خَرَجَ مِنَ الْمُتَحَرِّكِ مَا قَبْلَهُ وَهُوَ قَبْلَ مُتَحَرِّكٍ وَعِدَّتُهُ اثْنَا عَشَرَ حَرْفًا فِي عِشْرِينَ مَوْضِعًا: يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ، وَلَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ فِي آلِ عِمْرَانَ وَنُؤْتِهِ مِنْهَا فِي آلِ عِمْرَانَ وَالشُّورَى، وَنُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ، وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا، (وَيَتَّقِهِ) فِي النُّورِ، وَ (فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ)، وَيَرْضَهُ لَكُمْ فِي الزُّمَرِ، وَ (أَنْ لَمْ يَرَهُ) فِي الْبَلَدِ، –ب وَخَيْرًا يَرَهُ فِي الزَّلْزَلَةِ، وَ (أَرْجِهِ) فِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعَرَاءِ، وَبِيَدِهِ فِي مَوْضِعَيِ الْبَقَرَةِ، وَحَرْفِ الْمُؤْمِنُونَ، وَيس، وَتُرْزَقَانِهِ فِي يُوسُفَ.

فَسَكَّنَ الْهَاءَ مِنْ (يُؤَدِّهْ)، وَ (نُؤْتِهْ)، وَ (نُوَلِّهْ)، وَ (نُصْلِهْ) أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَأَبُو بَكْرٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَهِشَامٍ، فَأَسْكَنَهَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَبُو الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الرَّازِيُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِمَا عَنْ أَصْحَابِهِمَا، عَنْ عِيسَى بْنِ وَرْدَانَ، وَكَذَلِكَ رَوَى الْهَاشِمِيُّ عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْهُ، وَأَسْكَنَهَا عَنْ هِشَامٍ الدَّاجُونِيُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ.

وَكَسَرَ الْهَاءَ فِيهَا مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ يَعْقُوبُ وَقَالُونُ وَأَبُو جَعْفَرٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْعَلَّافِ وَابْنِ مِهْرَانَ وَالْخَبَّازِيِّ وَالْوَرَّاقِ وَهِبَةُ اللهِ عَنْ أَصْحَابِهِمْ، عَنِ الْفَضْلِ، عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ.

طبعًا هبة الله هو لا يروي عن الفضل، وإنما يروي عن أصحابه عن ابن وردان، فالله أعلم ربما كما ما قلنا سابقًا يظهر من عمل ابن الجزري أنه كان

يشتغل بنظام البطاقات فالله أعلم فربما يعني تقدمت هبة الله يعني ليس هذا مكانها، واضح؟

لأنه هو يقول عن أصحابه عن ابن وردان، واضح؟

وَمِنْ طَرِيقِ الدُّورِيِّ عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ سَوَّارٍ، عَنِ الْهَاشِمِيِّ عَنْهُ، وَاخْتُلِفَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، عَنْ هِشَامٍ، فَرَوَى عَنْهُ كَذَلِكَ بِالْقَصْرِ ابْنُ عَبْدَانَ وَابْنُ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْجَمَّالِ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّامَرِّيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي " التَّيْسِيرِ " سِوَاهُ، وَرَوَى النَّقَّاشُ وَأَحْمَدُ الرَّازِيُّ، وَابْنُ شَنَبُوذَ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِمْ عَنِ الْجَمَّالِ بِإِشْبَاعِ كَسْرَةِ الْهَاءِ فِي الْأَرْبَعَةِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ سَائِرُ الْمُؤَلِّفِينَ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ وَالشَّامِيِّينَ وَالْمِصْرِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، عَنْ هِشَامٍ سِوَاهُ.

(قُلْتُ) -أي ابن الجزري-: وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، ذَكَرَهُمَا الشَّاطِبِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَاخْتُلِفَ عَنِ الصُّورِيِّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، فَرَوَى الْخَمْسَةُ

طبعاً الخمسة مذكورون في الحاشية وكلهم من طريق الكامل

فَرَوَى الْخَمْسَةُ عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ عَنْهُ بِالِاخْتِلَاسِ، وَكَذَا رَوَى زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ مِنْ طَرِيقِ غَيْرِ أَبِي الْعِزِّ، وَأَبُو بَكْرٍ الْقَبَّابُ كِلَاهُمَا عَنِ الرَّمْلِيِّ، عَنِ الصُّورِيِّ، وَبِذَلِكَ قَطَعَ لَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ وَصَاحِبُ " الْإِرْشَادِ "، فِيمَا رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ يزَيْدٍ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ صَاحِبُ " الْمُبهجِ " عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ سِوَاهُ.

**طالب:** (٠٠:٠٩:٢١).

**الشيخ:** عفواً؛ فِيمَا رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدٍ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ صَاحِبُ " الْمُبهَجِ " عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ سِوَاهُ، وَهُوَ رِوَايَةُ التَغْلُبِيِّ، عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَرَوَى عَنْهُ زَيْدٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعِزِّ وَغَيْرِهِ بِالْإِشْبَاعِ. وَكَذَا رَوَى الْأَخْفَشُ مِنْ جَمِيعِ

طُرُقِهِ لِابْنِ ذَكْوَانَ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ، فَيَكُونُ لِأَبِي جَعْفَرٍ وَجْهَانِ، هُمَا الْإِسْكَانُ وَالِاخْتِلَاسُ، وَلِابْنِ ذَكْوَان وَجْهَانِ، وَهُمَا الصِّلَةُ وَالِاخْتِلَاسُ، وَلِهِشَامٍ الثَّلَاثَةُ: الْإِسْكَانُ وَالِاخْتِلَاسُ وَالصِّلَةُ.

طبعًا هذه الأوجه الثلاثة هي الأوجه الدائرة في خلاف العلماء في هذا الباب، يعني خلاف العلماء في هاء الكناية يدور حول الإسكان مثلاً: فيه مثلاً، أو الصلة، أو..؟

**طالب**: الاختلاس.

الاختلاس؛ الاختلاس قد يكون، إذ كان بالكسرة -إذا كان الحرف مكسورا- فالاختلاس يكون بإثبات الكسرة فقط بدون زيادة عليها، وإذا كان الهاء مضموما، ويذكر بعض العلماء الذين اختلسوه -أيضـًا- فقط يثبتون الضمة من غير زيادة.

الصلة؛ هي الزيادة في الصوت، فإذا كان مكسورا نزيد الصوت في الكسرة.

**مثلا**: (فيه هدى)، (فيهي هدى)، هذا لو كان هناك من يقرأها بالاختلاس فيه إثبات الهاء فقط، إثبات الكسرة.

لكن ابن كثير يقرأها بالصلة (فيه) -هيي-، هذه هي الصلة، فهذه المصطلحات ستأتي معنا

والشيخ سيذكرها كثيرا، فنكون على بينة من معناها إذن الخلاف في هذا الباب دائر بين ثلاثة مسائل، إما أن القراء يسكنون الهاء، وإما أنهم يختلسونها، والاختلاس هو إثبات الحركة كما هي وسيأتينا أيضا أن هذا الاختلاس بعضهم يسميه القصر، بعضهم يسميه القصر، أيضا هو نفس القضية، والصلة يعني الزيادة في الصوت، يعني إثبات الصلة في، سواء إذا كانت كسرة نصلها حتى يتولد منها ياء، وإذا كانت ضمة نزيد أيضا في الصوت ونصله حتى يتولد منه واو.

❁ **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَانْفَرَدَ بِذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الشَّذَائِيُّ عَنِ ابْنِ بُويَانَ، عَنْ أَبِي نَشِيطٍ، عَنْ قَالُونَ، فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ، عَنْ أَبِي نَشِيطٍ، وَكَذَا اخْتِلَافُهُمْ فِي (فَأَلْقِهِ)، إِلَّا أَنَّ حَفْصًا سَكَّنَ الْهَاءَ مَعَ مَنْ أَسْكَنَ، فَيَكُونُ عَاصِمٌ بِكَمَالِهِ يُسَكِّنُهَا، وَكَذَا سَكَّنَهَا الْحَنْبَلِيُّ، عَنْ هِبَةِ اللهِ فِي رِوَايَةِ عِيسَى بْنِ وَرْدَانَ مَعَ مَنْ أَسْكَنَهَا عَنْهُ، فَيَكُونُ عَلَى إِسْكَانِهَا النَّهْرَوَانِيُّ، وَابْنُ هَارُونَ، وَالْحَنْبَلِيُّ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ، وَيَكُونُ عَلَى قَصْرِهَا عَنْهُ ابْنُ الْعَلَّافِ، وَابْنُ مِهْرَانَ وَالْحَمَّامِيُّ، وَكَذَا رَوَى الْأَهْوَازِيُّ عَنْهُ.

وَسَكَّنَ الْهَاءَ مِنْ (يَتَّقْهْ) أَبُو عَمْرٍو، وَأَبُو بَكْرٍ.

وَاخْتُلِفَ، عَنْ هِشَامٍ، وَخَلَّادٍ، وَابْنِ وَرْدَانَ، فَأَمَّا هِشَامٌ فَالْخِلَافُ عَنْهُ كَالْخِلَافِ فِي الْخَمْسَةِ الْأَحْرُفِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِأَوْجُهِهِ الثَّلَاثَةِ، وَأَمَّا خَلَّادٌ فَنَصَّ عَلَى الْإِسْكَانِ لَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ وَأَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ فِي كِفَايَتِهِ.

طبعـًا هنا الشيخ يقول: أبو بكر بن مهران.

قد يكون في الغاية وقد يكون في غير الغاية، فإذا ما وجدناه في الغاية لا نلزمه بأن يكون في الغاية، لكن لو قال ابن الجزري في غاية ابن مهران فيكون الطريق، هو طريق غاية ابن مهران.

وأبو العز الْقَلَانِسِيُّ في كفايته، هنا صرح باسم الكتاب.

وَأَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَصَاحِبُ " الْمُبْهِجِ " وَ " الرَّوْضَةِ "، وَسَائِرُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَهُوَ الَّذِي قَرَأَ بِهِ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَبِهِ قَرَأَ ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى الْفَارِسِيِّ، وَالْمَالِكِيّ عَنِ الْحَمَّامِيِّ، إِلَّا أَنَّ سِبطَ الْخَيَّاطِ ذَكَرَ الْإِسْكَانَ، عَنْ حَمْزَةَ بِكَمَالِهِ، وَهُوَ سَهْوٌ، فَقَدْ نَصَّ شَيْخُهُ الشَّرِيفُ أَبُو الْفَضْلِ الذي هو عبد القاهر.

عَلَى الْإِسْكَانِ لِخَلَّادٍ وَحْدَهُ، وَنَصَّ لَهُ عَلَى الصِّلَةِ صَاحِبَا "التَّلْخِيصِ"

اللي هو التلخيص لابن بَلِّيمة، والتلخيص لأبي معشر الطبري؛ ولهذا قال صاحبا، يعني صاحبا كتابي التلخيص.

وَصَاحِبُ "الْعُنْوَانِ" وَ "التَّبْصِرَةِ" وَ "الْهِدَايَةِ" وَ "الْكَفِاية" وَ "التَّذْكِرَةِ"، وَسَائِرُ الْمَغَارِبَةِ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَنَصَّ لَهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا صَاحِبُ "التَّيْسِيرِ"، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ، في قوله: (... وَيَتَّقِهْ حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلَا)

وَأَمَّا ابْنُ وَرْدَانَ فَرَوَى عَنْهُ الْإِسْكَانَ النَّهْرَوَانِيُّ، وَابْنُ هَارُونَ الرَّازِيُّ، وَهِبَةُ اللهِ، وَهُوَ الَّذِي نَصَّ له عَلَيْهِ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَرَوَى عَنْهُ الْإِشْبَاعَ الإشباع: هو الصلة، الإشباع نفس الصلة.

وَرَوَى عَنْهُ الْإِشْبَاعَ ابْنُ مِهْرَانَ وَابْنُ الْعَلَّافِ، وَالْوَرَّاقُ، وَرَوَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا الْخَبَّازِيُّ، وَكَسَرَ الْهَاءَ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ -يعني فقط إثبات الكسرة من غير زيادة- يَعْقُوبُ وَقَالُونُ وَحَفْصٌ، إِلَّا أَنَّ حَفْصًا يُسَكِّنُ الْقاف قَبْلَهَا، وَوَافَقَهُمْ عَلَى كَسْرِ الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ هِشَامٌ فِي أَحَدِ أَوْجُهِهِ الثَّلَاثَة الْمُتَقَدِّمَةِ، وَاخْتُلِفَ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ وَابْنِ جَمَّازٍ، فَأَمَّا ابْنُ ذَكْوَانَ فَالْخِلَافُ عَنْهُ كَالْخِلَافِ فِي الْخَمْسَةِ الْأَحْرُفِ الْمُتَقَدَّمَةِ، وَأَمَّا ابْنُ جَمَّازٍ فَرَوَى عَنْهُ الدُّورِيُّ وَالْهَاشِمِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْجَمَّالِ قَصْرَ الْهَاءِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرِ الْهُذَلِيُّ عَنْهُ سِوَاهُ. وَرَوَى عَنْهُ الْهَاشِمِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ رَزِينٍ إِشْبَاعَ كَسْرَةِ الْهَاءِ، وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ لَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ الْقَصَّاعِ، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ سَوَّارٍ عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ سِوَاهُ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ.

**طالب:** (٠٠:١٥:٣٨).

**الشيخ:** ما هي، القصاع؟

**طالب:** (٠٠:١٥:٤١)

**الشيخ:** لا لا، القصاع ليس من أصول النشر، لكن ابن الجزري معتمد عليه في التحرير وفي المتابعات وفي الشواهد. واضح؟

وحقيقةً من كثرة نقل الإمام ابن الجزري عن ابن القصاع رحمة الله عليه في كتابه، يدل على أن هذا الكتاب يعني كان يعني من الكتب المهمة، وهو الآن في عداد المفقود، يعني في عداد الكتب المفقودة، لا يعرف في الفهارس، ويعني نسأل الله أن يخرج لنا كل الكتب، كتب التراث من علم القراءات نسأل الله أن ما كان منها مفقوداً نسأل الله أن ييسره للأمة، ففيها علم كثير عرفنا ذلك من خلال الكتب التي نقلت عنها.

وَانْفَرَدَ الشَّذَائِيُّ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ، عَنْ قَالُونَ بِذَلِكَ، كَانْفِرَادِهِ فِي الْخَمْسَةِ الْأَحْرُفِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَيَكُونُ لِكُلٍّ مِنْ خَلَّادٍ وَابْنِ وَرْدَانَ وَجْهَانِ: الْإِسْكَانُ وَالْإِشْبَاعُ، وَيَكُونُ لِكُلٍّ مِنِ ابْنِ ذَكْوَانَ وَابْنِ جَمَّاز وَجْهَانِ: الْقَصْرُ وَالْإِشْبَاعُ، وَيَكُونُ لِهِشَامٍ كُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ.

وَسَكَّنَ الْهَاءَ مِنْ يَرْضَهُ السُّوسِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنِ الدُّورِيِّ، وَهِشَام، وَأَبِي بَكْرٍ، وَابْنِ جَمَّازٍ، فَأَمَّا الدُّورِيُّ فَرَوَى عَنْهُ الْإِسْكَانَ أَبُو الزَّعْرَاءِ مِنْ طَرِيقِ الْمُعَدَّلِ وَابْنُ فَرَحٍ مِنْ طَرِيقِ الْمُطَّوِّعِيِّ، عَنْهُ، وَمِنْ طَرِيقِ بَكْرِ بْنِ شَاذَانَ الْقَطَّانِ وَأَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ، عَنْ زَيْدِ عن ابْنِ فَرَحٍ عَنْهُ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ صَاحِبُ " الْعُنْوَانِ " سِوَاهُ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ فَرَحٍ، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ " التَّجْرِيدِ" عَلَى الْفَارِسِيِّ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْقَاسِمِ الْعَلَّافِ، وَعُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكَاغِدِيِّ، كِلَاهُمَا عَنِ الدُّورِيِّ.

طبعـًا هنا في جميع نسخ النشر: (**وهي رواية القاسم العلاف**)، الدكتور أيمن في

طبعته يقول: **كذا في نسخ النشر رواية القاسم العلاف عن الدوري، ولم أجد القاسم العلاف في كتب التراجم ولا كتب القراءات التي رجعت إليها، وفيها ممن يروي** – يعني ممن يروي كتب القراءات– **وفيها ممن يروي عن الدوري القاسم بن عبد الوارث، والحسن بن علي العلاف وهما وإن لم يكونا من طُرق النشر، إلا أن الجزري كثيراً ما يذكر روايتيهما عن الدوري من باب التقوية والفائدة، فلعل الجزرية –والكلام للشيخ– سها عن كونهما اثنين حتى حين كتابة هذه الفقرة، ولولا قوله كلاهما** –يعني لولا قول ابن الجزري كلاهما عن الدوري، أي أن الشيخ أيمن يقول: لولا عبارة ابن الجزري كلاهما–، **لقلت إن واو العطف سقطت من النسخ، وأن أصل العبارة** –يعني أصل عبارة ابن الجزري، التي (وهي رواية القاسم العلاف) أصلها– **وهي رواية القاسم والعلاف.**

انتهى كلامه حفظه الله، طبعـاً هذا التعليق ليس منطقًا.

يعني هذا التعليق من يريد أن يُلزم ابن الجزري بما لا يلزمه، ويريد أن يُخطئ ابن الجزري فيما ليس هو مخطئ فيه.

يعني الشيخ يقول إنه القاسم العلاف لم يجد، ولم يجد من تلاميذ الدوري غير القاسم بن عبد الوارث، والحسن بن علي العلاف، طيب الحسن بن علي العلاف، الشيخ يقول القاسم لم يقل الحسن بن علي، وقول الشيخ: أن الجزري كثيرا ما يذكر روايتهما عن الدوري، هذا الكلام أيضـاً فيه نظر؛ لأن ابن الجزري غالبا في النشر إذا أراد القاسم بن عبد الوارث يصرح به، ومر معنا كثيراً في باب الإدغام رواية القاسم، فيقول: رواية القاسم ويكتفي بعدم ذكر اسم أبيه؛ اكتفاءً بشهرته. وأحيانـًا يقول: القاسم بن عبد الوارث، لكن هنا الشيخ ابن الجزري ما قال: (وهي رواية القاسم) وسكت، ولم يقل (رواية القاسم بن عبد الوارث) وسكت وإنما قال: (وهي رواية القاسم العلاف)؛ فبعيد أن يكون ابن الجزري

يقصد القاسم بن عبد الوارث هذه نقطة، النقطة الثانية: الشيخ يقول: ولم أجد القاسم العلاف لم أجده في كتب التراجم، ولا كتب القراءات التي رجعت إليها وفيها ممن يروي -يعني وفيها يعني كتب القراءات- ممن يروى عن الدوري، القاسم بن عبد الوارث طبعاً الشيخ يعني ربما فاته.

الإمام أبو معشر الطبري، وقبله الإمام الروذباري في كتابه الجامع ذكروا طُرق قاسم آخر غير القاسم بن عبد الوارث ممن روى عن الدوري مباشرة، وهو عن طريق الأهوازي.

القاسم المذكور عند أبي معشر وعند أبي جعفر، وعند أبي بكر الروذباري -رحمة الله عليهم جميعا- هو من طريق الأهوازي، فنقول: قول الشيخ: **(لم أجد)** يعني عدم وجودك له لا يلزم منه تخطئة ابن الجزري، أو عدم صحة كلام ابن الجزري، قصارى ما في الأمر أنك لم تجد، لكن هناك قاسم آخر صرحت كتب القراءات بطرقه بروايته عن الدوري مباشرة، وهو القاسم بن زكريا بن عيسى المقرئ، وموجود ترجمته في غاية النهاية، يعني ابن الجزري يعني وجد ابن الجزري نقل عنه، يعني ذكر له ترجمة، وهو بينه وبين... أبو علي الأهوازي يروي عنه بواسطة رجل، الله أعلم قد يكون الغضائري، والغضائري هذا قرأ على القاسم بن زكريا بقراءته عن الدوري، قرأ عليه سنة ٣١٣هـ، لكن هذا يدل على أن القاسم بن زكريا تلميذ الإمام الدوري كان حياَ سنة ٣١٣هـ، وموجود -أيضا- ترجمته في تاريخ الإسلام للإمام الذهبي رحمة الله عليه، واضح؟

هل القاسم بن زكريا بن عيسى هو القاسم العلاف، لا أستطيع أن أجزم لا أدري، قد يكون هو العلاف -الله أعلم- لا أدري، لكن الذي يهمنا أنه ليس هو المقصود، سبب التعليق وسبب التعقب في ما ذكره الدكتور أيمن سويد هو محاولة النص عنده في تخطئة ابن الجزري، ابن الجزري لم يخطئ في هذه الكلمة، فكون

أن الشيخ سها لا لم يسه؛ لأن هناك قاسم آخر يروي عن الدوري ليس القاسم بن عبد الوارث، فصرف النظر عن احتمالية أنه القاسم بن عبد الوارث أو أنه ابن الجزري أنه كان يذكر ثم سهى أعتقد أنه هذا لا يُعلق به، ولا يتعقب به أو بمثله على كلام ابن الجزري رحمة الله عليه.

**حسنا، ثم قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

**وَرَوَى عَنْهُ الصِّلَةَ ابْنُ مُجَاهِدٍ** اللي هو الدوري، **عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ، وَزَيْدُ بْنُ أَبِي بِلَالٍ عَنِ ابْنِ فَرَحٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْقَطَّانِ وَالْحَمَّامِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى مَنْ قَرَأَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزَّعْرَاءِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ فِي " الْهِدَايَةِ "، وَ " التَّبْصِرَةِ "، وَ " الْكَافِي "، وَ " التَّلْخِيصِ "، وَسَائِرُ الْمِصْرِيِّينَ والْمَغَارِبَةِ عَنِ الدُّورِيِّ سِوَاهُ،** ولا وسائر المصريين والمغاربة

في المطبوع (من) بدلا من (و)، المطبوع اللي هو طبعة الشيخ دهمان، وطبعة الشيخ الضباع.

لكن في النسخ الخطية: وسائر المصريين والمغاربة.

**طالب:** (٠٠:٢٥:٤٥)

**الشيخ:** وسائر المصريين من المغاربة عن الدوري سواه، ما... (٠٠:٢٥:٤٩).

طبعاَ طبعة الشيخ الضباع، وطبعة الشيخ دهمان –الله أعلم- يعني هما طبعة واحدة ليس هناك بينهما فرق، وإذا كان هناك فرق ربما يكون في كلمة أو كلمتين، وإلا فالتصحيف، يعني يتفقان على التصحيف، وعلى سقط بعض العبارات، والله أعلم.

**وَذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا عَنْهُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ**

**طالب**: (١٦:٢٦:٠٠)

**الشيخ**: حسب التاريخ المكتوب عليها هي قبل طبعة الشيخ الضباع بما يقارب خمسة عشر عاما أو هكذا ربما، وهناك قصة ذكرها الشيخ أيمن سويد لا أدري عنه ما كان مستنده، هل نقلها عن بعض شيوخه أم، لا أدري.

طبعا سمعتها منه من فمه بأذنيّ، لكن لا أتذكر إذا كان أسندها، يعني لا أتذكر مصدره فيها ما هو.

وَهُوَ ظَاهِرُ " التَّيْسِيرِ "، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ " التَّجْرِيدِ " عَلَى ابْنِ نَفِيسٍ وَعَبْدِ الْبَاقِي، وَأَمَّا هِشَامٌ فَرَوَى عَنْهُ الْإِسْكَانَ صَاحِبُ " التَّيْسِيرِ " مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَظَاهِرُهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدَانَ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ.

وَقَدْ كَشَفْتُهُ مِنْ " جَامِعِ الْبَيَانِ " فَوَجَدْتُهُ قَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ -أي فارس-، عَنْ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ خلِيعٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، وَلَيْسَ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي طُرُقِ " التَّيْسِيرِ " وَلَا " الشَّاطِبِيَّةِ ". وَقَدْ قَالَ الدَّانِيُّ: إِنَّ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ مُحَمَّدٍ لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ، وَقَدْ تَتَبَّعْتُ رِوَايَةَ الْإِسْكَانِ عَنْ هِشَامٍ فَلَمْ أَجِدْهَا فِي غَيْرِ مَا ذَكَرْتُ سِوَى مَا رَوَاهُ الْهُذَلِيُّ، عَنْ زَيْدٍ وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَلْخِيِّ، عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، حسنا، الشيخ يقول:

**وَأَمَّا هِشَامٌ فَرَوَى عَنْهُ الْإِسْكَانَ صَاحِبُ " التَّيْسِيرِ " مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ**، لأن الشيخ الداني في التيسير قال: وقرأت على أبي الفتح وسكت.

سكوته، طبعـًا كلام الداني هذا ذكره في الفرش، لما جاء يتكلم عن الكلمة في مكانها في الفرش.

قال: قرأت بكذا على أبي الفتح، هذا يفهم منه أن مقصوده قراءته على أبي

الفتح بالسند الذي ذكره في إسناد رواية هشام، لكن هو لم يقصد هذا، الشيخ الداني لم يقصد هذا، ولهذا الشيخ يقول: وظاهره يعني ظاهر عبارة الداني أنه قرأ الإسكان على أبي الفتح لما جاء يتكلم عليها في سورتها، يقول: وقرأت على أبي الفتح بالإسكان. ظاهر كلام الداني هذا ظاهره أنه المقصود به في إسناده عنه في طريق التيسير، لكن الشيخ يقول: وقد كشفته من جامع البيان فوجدته نص -أي الداني- نص على أنه من قراءته على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن، لأن إسناد الداني في التيسير هو من قراءته على أبي الفتح، لكن من قراءة أبي الفتح على السماري -عبد الله بن الحسين السامري- وليس من قراءة أبي الفتح على عبد الباقي بن الحسن الخرساني، وضحت؟

**فقول الشيخ**: (وظاهره) أن يكون الضمير هذا (وظاهره) يعود على ماذا؟ على رواية الإسكان للداني وإسنادها بالفتح، ظاهر هذا الإسناد أنه الإسناد المذكور في طريق التيسير لكنه ليس كذلك؛ لأن الداني صرح في كتابه جامع البيان أنه قرأ بالإسكان، على أبي الفتح على عبد الباقي بن الحسن إسناد بالفتح على عبد الباقي بن الحسن، ليس هو طريق التيسير، طريق التيسير هو قراءة الداني على أبي الفتح على عبد الله بن الحسين السامري هذا طريق التيسير، وهذه تلزم المحررين أصحاب التحريرات إذا قرأوا بالإسكان لهشام يكونوا قد خرجوا عن طريق التيسير، أليس كذلك؟ طيب. الإشكالية أني رجعت إلى كتاب المفردات فوجدت الإمام الداني رحمة الله عليه يذكر ثلاثة أسانيد، أسانيد تلاوة ليس إجازة، أسانيد التلاوة في رواية هشام في كتاب المفردات ذكر عن هشام ثلاثة طرق.

**طالب**: أسانيد.

**الشيخ**: ثلاثة أسانيد؛ اثنان عن أبي الفتح، واحدة عن أبي الحسن الذي هو طاهر بن غلبون. الإسنادان عن أبي الفتح أحدهما هذا الطريق الذي ذكره الشيخ،

وهو أبو الفتح عن عبد الباقي بن الحسن عن أبي الحسن بن خُليع، عن مسلم بن عبيد الله، والإسناد الثاني هو الإسناد الذي ذكره في التيسير. هذا في قسم الأسانيد في كتاب المفردات، لما جاء يذكر الكلمة في مكانها، في صورتها، ذكر نفس عبارة أعتقد أنه إن لم تخني الذاكرة مع الأسف ما سجلتها، لكن أعتقد أنه ذكر أنه قال في كتاب التعريف، قال: عن هشام أنه قرأ بالإسكان يعني في التيسير قال: قرأت بالإسكان على أبي الفتح، عفواً، قال: قراءتي على أبي الفتح، لكن في المفردات لم يذكر أبا الفتح، وإنما قال: هشام يقرأ بالإسكان، لو أخذنا هذا الكلام على إطلاقه، لو أخذنا هذه العبارة الموجودة.

**الشيخ**: أنت عندك الشاملة؟

**الطالب**: أنا عندي كتاب التعريف.

**الشيخ**: ليس التعريف، المفردات مفردة ابن عامر للداني.

حسنا انظر التعريف، ليس التعريف، التعريف خاص بنافع.

**الطالب**: التعريف للداني.

**الشيخ**: التعريف للداني لكنه خاص بنافع.

لا، أنا أتكلم عن المفردات مفردات أبي نافع.

لما جاء يذكرها في كتاب المفردات لم يذكر أبا الفتح، وإنما قال: وقرأ -أي هو، أي هشام- بالإسكان، وسكت. في التيسير لما جاء يذكر الكلمة.

قال: وقرأت على أبي الفتح بالإسكان.

لاحظ صنيع الداني: الآن عندنا ثلاثة كتب للداني؛ التيسير، والمفردات، وجامع البيان.

طيب، نأخذ التيسير أول شيء.

**التيسير يقول:** وبالإسكان قرأت على أبي الفتح، الكلام عن هشام، قرأت على أبي الفتح بالإسكان، واضح؟

طيب، هذه العبارة ما معناها؟ معناها أن طريق الداني في كتابه التيسير بالإسكان، لكن هذا غير صحيح؛ لأن الإمام ابن الجزري قال: وظاهره أن يكون من طريق ابن عبدان، ابن عبدان اللي هو طريق التيسير، الشيخ ابن الجزري لما شك في هذا وأراد أن يعلق على هذه العبارة عند الداني ذهب إلى ماذا؟ ذهب إلى كتاب جامع البيان؛ لأن كتاب جامع البيان فيه تفصيل في طرق الداني، يعني التيسير هذا مختصر، مختصر جداً، لكن كتاب جامع البيان الداني لا أقول أنه سجل فيه كل طرقه وكل أسانيده لا أقول ذلك، وإنما أقول يعني سجل فيه جُلّ مروياته، وفصّل فيه ما أبهمه في بعض كتبه الأخرى، مثل هذه المسألة، هذه المسألة ذكرها في التيسير على العموم، قال: وأقرأني أبو الفتح بالإسكان، هذا عموم لكن في جامع البيان فصّل، قال: قرأت بالإسكان على أبي الفتح، عن عبد الباقي بن الحسن، عن أبي الحسن الخُليع، عن، عن، إلى أن وصل إلى نهاية السند هذا التفصيل ما هو موجود في التيسير، وهذا التفصيل يدل على أن قراءة أبي الفتح التي ذكرها في التيسير هي خروج عن طريقه، لاحظ معي، نقول: هذا الطريق الذي في التيسير خروج من الداني عن طريق التيسير على كلام ابن الجزري، وإلا القضية فيها بعض الكلام. حسنًا، جامع البيان فيه هذا التفصيل فيه أنه قرأ بالإسكان على أبي الفتح، وأبو الفتح قرأ على عبد الباقي بن الحسن، وعبد الحسن قرأ بهذا الإسناد الذي ذكره ابن الجزري هنا، إذن ما هو موجود في جامع البيان يفهم منه -إذا كان توضيحاً لكتاب التيسير- يفهم منه أن المذكور الإسكان المذكور لهشام في التيسير خارج عن طريق التيسير. إذا رجعنا للكتاب الثالث، وهو المفردات ابن

الجزري ذكر إسنادين لأبي الفتح؛ أحدهما من قراءته على عبد الله بن حسين السامري، إلى ابن عبدان، إلى نهاية الإسناد كما هو في التيسير. والإسناد الثاني من قراءة الداني على أبي الفتح على عبد الباقي بن الحسن كما هو في جامع البيان. حسنا، لو سلمنا لابن الجزري رحمة الله عليه بما في جامع البيان فقط، نقول إن الطريق الذي في التيسير خارج عن طريق الداني، ونقول الطريق الموجود في المفردات هو نفسه طريق التيسير، هل فهمتم شيء؟

هل فهمتم الإشكال؟

**طالب:** (٠٠:٣٧:١٤)

**الشيخ:** لا، ما نستطيع أن نجزم أنه خرج.

**طالب:** الإسناد يعني الإسناد

**الشيخ:** حسنا نوضحها على نحو أكثر تفصيلا؛ لأن الكلام في الأسانيد أحيانا صعب بعض الشيء، عندنا كتاب التيسير، وكتاب جامع البيان، وكتاب المفردات. كتاب التيسير إسناد الداني فيه يهمنا شخصين منه، الداني قرأ على أبي الفتح على عبد الله بن الحسين، بنهايته عن ابن عبدان. هذا طريق ماذا؟ هذا طريق التيسير.

المفردات فيها طريقان، هذا الطريق الموجود في التيسير الذي هو الداني، عن أبي الفتح، عن السامري، كذا، كذا، عن ابن عبدان، عن هشام، واضح؟ هذا أحد الإسنادين في المفردات.

الإسناد الثاني؛ الداني، عن أبي الفتح، عن عبد الباقي بن الحسن، عن أبي الحسين، عن، عن، عن عبيد الله بن محمد، أين هذا؟ في المفردات، المفردات فيها طريقان أبو الفتح عن عبد الباقي، وأبو الفتح عن عبد الله بن حسين السماري، يهمنا هذه الجزئية فقط، المفردات كم إسناد فيها لهشام بالنسبة عن أبي الفتح؟

اثنان ابو الفتح عن السامري، وأبو الفتح عن عبد الباقي واضح، إذن اختلفا هذا إسناد وهذا إسناد. طيب، التيسير كم إسناد فيها؟ واحد، الداني عن من؟ عن السامري. قصدي أبو الفتح عن من؟ عن السامري وضحت؟ التيسير فيها أبو الفتح عن السامري هذه سهلة، المفردات فيها اثنان أبو الفتح عن السامري، وأبو الفتح عن عبد الباقي. المفردات فيها اثنان أبو الفتح عن السامري، وأبو الفتح عن عبد الباقي.

**الشيخ**: التيسير فيها أبو الفتح عن من؟

**طالب**: السامري.

**الشيخ**: طيب.

أي كتاب بقي؟

**طالب**: جامع البيان.

جامع البيان لـمّا جاء يذكر هذه الكلمة في سورتها، قال: وقرأت بالإسكان، معنى كلامه، خلاصة كلامه أن الشيخ الداني يقول: وقرأت على أبي الفتح، عن عبد الباقي، عن أصحابه بالإسكان. إذن أخذ طريق ماذا؟ عبد الباقي الموجود أين؟ في المفردات، طيب. معناه أنه إلى الآن معنى هذا الكلام إن الداني قرأ على أبي الفتح بالإسكان ليس من طريق السامري وإنما من طريق عبد الباقي، واضح؟ معنى هذا الكلام -أيضـًا- أن الإسكان ليس من طريق التيسير؛ لأن طريق التيسير أبو الفتح عن السماري، والتيسير يقول الإسكان على أبي الفتح إذن ليس هو أبو الفتح عن السامري، وإنما هو أبو الفتح عن عبد الباقي. ولهذا نستطيع أن نقول من يقرأ للداني من كتاب جامع البيان سيقرأ بالإسكان لأبي الفتح عن عبد الباقي، ومن يقرأ في التيسير، ويقرأ بالإسكان عن أبي الفتح بطريق التيسير يكون خرج عن

طريقه؛ لأن طريق التيسير المذكور هو عن أبي الفتح عن السامري، والداني لم يقرأ بالإسكان على أبي الفتح من قراءته على السامري، وإنما قرأ بالإسكان على أبي الفتح من قراءته على عبد الباقي.

إذن الإسكان في التيسير خروج عن طريقه لكن في المفردات هو ذكر هذين الطريقين، ولما جاء إلى ذكر الكلمة في سورتها لم يصرح ولم يفصل، وإنما قال: قرأ هشام بالإسكان، ما معنى عدم تصريحه في المفردات، ما معنى عدم تصريحه لأبي الفتح؟ معناه أنه أيضًا قرأ عن أبي الفتح بنفس طريق الإسناد بالإسكان، هذا الذي يفهم. يا ليت كان معنا المفردات حتى.

**طالب:** (٠٠:٤١:٤٦)

**الشيخ:** الجامع! لا، لا المفردات موجود. وضحت الإشكالية هذه، حسنا.

التعليق الثاني هو قول الشيخ ابن الجزري: وجعفر بن محمد البلخي، طيب الدكتور أيمن يقول، وطبعًا، ها!

**طالب:** (٠٠:٤٢:١١)

**الشيخ:** الذي يظهر، نعم جيد ذكرتنا بالتلخيص، حسنا.

الذي يظهر ماذا؟

على كلام ابن الجزري، الإسكان خروج من الداني عن طريقه في التيسير؛ لأن ابن الجزري صرح بأن قراءة الداني على أبي الفتح التي في التيسير هي من قراءته على عبد الباقي، وهذا يكون خروج عن التيسير، وعلى أهل التحريرات إذ لا يقرأون بالإسكان إذا كنتم تقولون أنكم لا تقرأون إلا بما ذكره صاحب الطريق إذن لا تقرأون بالإسكان؛ لأن الإسكان خروج عن طريقه، يعني هذه نتيجة كلام ابن الجزري رحمة الله عليه، ابن الجزري بين أن مقصود التيسير هو أبو الفتح عن عبد

الباقي، وليس أبو الفتح عن السامري. لكن نحن نقرأ بالوجهين، يعني نحن نقرأ بالإسكان لهشام، ما أحد يستطيع أن لا يقرأ به، أليس كذلك؟

طيب، الشيخ يقول: وقد تتبعت رواية الإسكان عن هشام، فلم أجدها في غير ما ذكرت سوى ما رواه الهذلي عن زيد، وجعفر بن محمد البلخي، هذا أيضًا هنا فيها كلام كثير نوعا ما.

طبعًا نحن من عادتنا إذا وجدنا تعليقًا يتعلق بالنشر، سواء عند أيمن أو عند غيره من المشايخ حفظهم الله جميعا، ونفعنا بعلمهم جميعا، من باب المثابرة في العلم ومن باب المذاكرة –أيضًا– في العلم، من باب يعني توجيه الطلبة وخاصة المبتدئين في هذا العلم إلى بعض خفايا هذه النصوص، لأن آفة العلم هو التقليد كما يقولون، وربما عالمٍ، ولا عالمُ.

**طالب:** (٠٠:٠٤٤:١٩)

**الشيخ:** الوجهان جائزان ربما، بسبب الميم هذه (ما). طيب.

**طالب:** (٠٠:٠٤٤:٢٦)

يعني الوجهان صحيحان، ربما عالمٍ، وربما عالمٌ.

هل يجوز النصب؟

**طالب:** (٠٠:٠٤٤:٣٦)

والله بيت امروؤ القيس في معلقته، لا ما له علاقة، بداية المعلقة.

**طالب:** (٠٠:٠٤٥:٥٤)

**الشيخ:** نعم، ومرضعٍ..، ربما. طيب، طيب، المهم.

الشيخ يقول: فلهذا نعترض ليس من باب الاعتراض على الشيخ، أو الشخص

بحد ذاته نحن نعترض على الكلام المذكور تعليقا على كلام ابن الجزري، ونحن كلنا طلاب علم نبحث في هذا الكتاب عن ابن الجزري وهذا المثال الذي سأذكره سيبين اختلاف الناس في فهم بعض جزئيات كلام ابن الجزري.

**مثلاً: الشيخ ابن الجزري يقول:** وجعفر بن محمد البلخي.

الشيخ أيمن يقول: الذي في الكامل هو أحمد بن إبراهيم بن الهيثم عن الحلواني عن هشام، أما الذي سماه الجزري جعفر بن محمد البلخي -الذي هو معنا- فلم أجد له ذكراً في غاية النهاية، وفيها -أي في غاية النهاية- جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي يروي عن الحلواني وليس المقصود هنا، فبناء على ما سبق -والكلام للشيخ أيمن- فبناء على ما سبق يكون صواب عبارة النشر سوى ما رواه الهذلي عن زيد وأحمد بن إبراهيم البلخي، عن هشام.

انتهى كلامه.

وهذه إشكالية عند الدكتور حقيقةً إذ لا يترك مجال لإبقاء النص كما هو، وهذه آفة عند بعض أهل التحقيقات في هذا العصر سواء الشيخ أو غيره يعني ليس من حقنا أن نغير، من حقنا أن نعقب لا يحق لشخص أن يغير كلام ابن الجزري، أو أن يقول الصواب كذا، وكذا، ابن الجزري وغيره من العلماء الكبار كلامهم يؤخذ كما هو، إن كان صواباً يُتعبد الله بهذا الصواب، وإن كان خطأ يُبين هذا الخطأ ويبقى كما هو، طيب، هذا كلام الشيخ في تحقيقه للنشر.

هناك باحث آخر وهو الذي حقق كتاب الكامل، وحقق غاية النهاية، وهو عمرو عبد الله، أو أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله، نعم عمرو بن عبد الله -حفظه الله- لاحظ الشيخ أيمن يقول: إن الذي في الهذلي هو أحمد بن إبراهيم، وصواب ابن الجزري أن لا يقول جعفر بن محمد، وإنما يكون الصواب هو أحمد بن، يعني

الصواب أن نغير كلام ابن الجزري الذي قال فيه جعفر بن محمد بن الهيثم، ونضع بدلاً منه أحمد بن كذا، هذا اجتهاد من؟ الشيخ الدكتور أيمن سويد حفظه الله، لكن محقق الكامل عمرو بن عبد الله يقول، -وأنا أنقل كلامه بالنص-عند جعفر بن محمد بن الهيثم هذا، قال: الصواب عندي هو عبد الله بن أحمد بن إبراهيم، يعني الدكتور أيمن يقول: هو أحمد بن إبراهيم. الشيخ مع احترامي للقبه العلمي أنا لا أعرف هل هو دكتور أو غير دكتور حتى أحتفظ له بحقه العلمي، لكن هو لم يكتب اللقب العلمي؛ ولهذا هو شيخ، وكلمة شيخ عندي أفضل من كلمة دكتور، وأفضل من لقب. طيب، ولو عرفت لقبه العلم لناديته به، والرجل لا شك أن له جهدا في تحقيق الكامل، وغاية النهاية، وذكر أنه أيضا أن تحقيقه على النشر سيصدر قريبا، ونتمنى أن نرى ذلك، لكن" يا خوفي" وهذه كلمة أقولها له لعل أحد تلاميذه يسمعها، فينقلها له، فيقول: يا خوفي يا سيدنا الشيخ عمرو عبد الله يا خوفي يكون تعليقك على النشر كتعليقك على الكامل، في بعض المسائل العلمية المختصة بالرجال. الشيخ أنا والله لا أعرفه -يعلم الله- أني لا أعرف هذا الشخص أو هذا الرجل الفاضل لا أعرفه، وإنما اطلعت على عمله في هذين الكتابين ويظهر والله أعلم أنه رجل متمكن في علم الرجال، لكن علم القراءات لا يخضع لعلم الرجال فربما تكون هذه نقطة -فيما أرى- أنها نقطة الضعف في تعليقاته على كتاب الكامل، وهو يرى أنها هي القمة، هذا لا نختلف أو نتفق لكن هذا كوصف مختصر لعمله، أنه يعني تركيزه على علم الرجال، وعلم الرجال لا ينفع إلا في علم الحديث إذا انتقلنا به إلى علم القراءات أفسدنا كل شيء.

طيب، في هذه الجزئية نرى الشيخ أيمن يرى أن صواب كلام ابن الجزري أنه، طبعـًا ابن الجزري يقول: جعفر بن محمد بن الهيثم هذا كلام ابن الجزري طيب، الشيخ أيمن يقول: لاء، هذا ليس الصواب، الصواب المفروض أن ابن الجزري

يقول: أحمد بن إبراهيم بن الهيثم.

**الشيخ عمرو في تعليقه على كتاب الكامل يقول:** الصواب أنه عبد الله بن أحمد بن إبراهيم.

**أصبح عندنا ثلاثة أشخاص؛ ابن الجزري:** جعفر بن محمد، أيمن: أحمد بن إبراهيم. عمرو بن عبد الله يقول: عبد الله بن أحمد بن إبراهيم. طيب نكمل قراءة كلام الشيخ عمرو ثم نعلق، قال: وقد وهم ابن الجزري في تسميته -هذا تعليقه على طبعاً ذكره في كتابه الكامل في تعليقه على الكامل وثم استطرد وأدخل ابن الجزري- يقول: وقد وهِم ولا وهَم أيهما أصح وهم؛ لأنه حرف حلق صح؟، طيب وهم ابن الجزري في تسميته جعفر بن محمد البلخي يعني الشيخ أيمن يعني قال أن الصواب كذا وسكت يعني وقف الشيخ عمرو لا، أنا أحبك لله وفي الله الشيخ عمرو، لكن العلم حلو، والمناقشات العلمية حلوة، الشيخ عمر غير الاسم، وقال إن الصواب أنه عبد الله، ثم بعد ذلك يصف الشيخ ابن الجزري بالوهم، فيقول: وقد وهم ابن الجزري في تسميته جعفر بن محمد، والصواب هو عبد الله بن أحمد بن إبراهيم المشهور بدلبة، وقال -أي عمرو بن عبد الله-: انفرد الهذلي عن هشام بالإسكان، وخالف سائر الرواة عنه، والهذلي ضعيف لا يقبل انفراده. قال - هذه عبارات أنا أخذتها من تعليقه، يعني ما بين هذه العبارات كلمات استطرادية حذفتها اختصاراً للوقت لكن الذي يهمني هو ما يخص الهذلي في هذه الجزئية-، الشيخ يقول: إن الهذلي انفرد عن هشام بالإسكان، والهذلي ضعيف لا يقبل انفراده، أو لا يُقبل تفرده، قال -أي الباحث عمرو بن عبد الله-: والطريق الذي أسنده ابن الجزري عن زيد هو من الطُرق الثلاثة التي شهد ابن الجزري نفسه أنها منقطعة.

طبعاً هو الشيخ يقصد الطرق لثلاثة اللي هي طريق الحسن بن خشيش،

وطريق ابن الصقر، وطريق يعقوب. والعجب إن الدكتور والشيخ عمرو يعني يأخذ هذا الكلام الذي ذكره ابن الجزري في تراجم هؤلاء، لأن ابن الجزري لما ذكر هؤلاء الثلاثة في تراجمهم في غاية النهاية ذكر في كل واحد منهما، كان يقول: ومن أبعد البعيد قراءته على زيد.

يعني الحسن بن خشيش غير محتمل أنه يقرأ على زيد، يعقوب ومن أبعد البعيد أنه قرأ على زيد، والثالث كذا، ثم في النشر ابن الجزري اختار ثلاثة طرق من قراءة هؤلاء الثلاثة على زيد، وهذه ذكرناه زمان، ودرسناها لما كنا في قسم الأسانيد، يعني هذه الإشكالية عند الشيخ عمرو بن عبد الله يعني لم يدرسها حقيقة؛ لأنه وجد كلامين متناقضين، ولا شك في ذلك الكلامان متناقضان، إذا أخذنا كلام ابن الجزري في غاية النهاية من أن هؤلاء الثلاثة من أبعد البعيد أن يقرأوا على زيد، ثم يأتينا في النشر ويذكر لنا هؤلاء الثلاثة أنفسهم، وأنهم قرأوا على زيد هذا كلام فيه تناقض، أو في ظاهره تناقض،فأيهما نأخذ بقولك يا شيخنا ابن الجزري؟ هل نأخذ بكلامك في غاية النهاية، وتكون هذه الطرق الثلاثة التي في النشر منقطعة لأنا لو أخذنا بما في الغاية تكون هذه الثلاثة طرق منقطعة؛ لأنه قال هؤلاء الثلاثة لم يقرأوا على زيد، بل قال: أنهم لم يدركوا أحدا من أصحابه، ابن الجزري يقول – لا أذكر العبارة بالضبط- لكن معناها هو هذا أنهم لم يدركوا أحداً من أصحاب زيد فضلا على أن يكونوا أدركوا أصحاب زيد، وهذا الكلام في غاية النهاية غير صحيح، في النشر الشيخ ابن الجزري أثبت قراءة هؤلاء الثلاثة وهذا هو الصحيح لأن ابن الجزري اشترط في كل الطرق الأداء، واشترط أن يكون كل إسناد الطريق كل واحد منهما أن يكون التقى مع من قبله، فالذي في غاية النهاية كلام غير محرر، والكلام الذي في النشر هو المحرر، وهذه القاعدة فاتت هذا المعلق حفظه الله، يعني فاته التعليق، أو فاتته هذه الجزئية، لأن المسألة تؤخذ من

مظانها لا من لا مظانها كما يقول الأصوليون، و مظنه الشخص أنه قرأ على فلان أم لم يقرأ عليه هو هنا وليست كتب التراجم، وأسانيد القرآن وأسانيد القراءات لا تؤخذ من كتب التراجم، كتب التراجم إنما هي لثبت أن فلان قرأ على فلان وقد يكون لم يقرأ عليه، لكن كتب الأسانيد وبالذات أسانيد العلماء المحررين، لابد لا أقول إنها قرآن ليس فيها خطأ، لكن إذا تعارضت هؤلاء الأسانيد مع هذه نأخذ مما في أسانيد ابن الجزري، وأنا أتكلم على أسانيد ابن الجزري وأسانيد هؤلاء العلماء الكبار.

لأن هؤلاء العلماء الكبار لا شك أنهم أعلم منا بأسانيدهم، أنا ما أتكلم على من جاء بعد ابن الجزري، أتكلم على ابن الجزري ومن كان قبله من العلماء، إذا شك في طبقة واحدة من إسناده يذكر ذلك ولا يخاف، ولا يتعبد الله بهذا، ولا يجيز بهذا الإسناد إلا بعد أن يقول وفي هذا، يعني وفي إسناد كذا والصحيح كذا، ومن يريد أن يعلم هذا فليرجع إلى كتب الكبار حقت الأسانيد، يرجع للمنتهى للخزاعي، ارجع لجامع البيان، ارجع إلى كذا، لكن تأتي وتبني وتنسف ثلاث أسانيد من كتاب النشر ابن الجزري صححها قرأ بها وارتضاها، وتقدم كلامه في غاية النهاية الذي هو كتب تراجم ولم يحرر، ابن الجزري كما نقول دائما مكث ما يقارب من خمس وثلاثين سنة في كتاب النشر ولم يغير منه، فلو كان يرى ما يراه بعض المعاصرين، لغير، فالمهم الشيخ يقول إن هؤلاء الثلاثة الأسانيد ابن الجزري حكم عليهم بالانقطاع في غاية النهاية، طيب يقال لهم وابن الجزري ذكر هذه الثلاث الأسانيد في النشر وبين لنا أنه لم يذكر في هذه الأسانيد إلا من ثبت لنا ثقته وعدالته فما كتبه في غاية النهاية ربما يكون سهوا ربما يكون في مرحلة من المراحل لأن غاية النهاية كان ابن الجزري يعني لم يحرره نهائياً وابن الجزري كان في غاية النهاية فقط يأخذ كثير من الأسانيد من كتب القراءات، لكن هذا

الكتاب هذا كتاب محرر، وهذا الكتاب هو الذي تلقته الأمة بالقبول وهذه الأسانيد هي التي تلقتها الأمة بالقبول ومن الكذب التاريخي أن نغير هذه الأسانيد، هذا كذب على ابن الجزري، وحذف أسانيد ابن الجزري ووضع أسانيد بدالها هذا كذب في التاريخ، ومع الأسف وجدت إسنادين قبل فترة لا يمران على ابن الجزري ولا على الداني ولا على الشاطبية في القراءات السابع، وفي القراءات العشر لا يمران على ابن الجزري، فكر طيب هذا السند يقرأ بطريق من؟ وهذه الأحرف التي وصلتنا هي ليست الأحرف التي وصلتنا من هذه الطرق فكون الشيخ هنا يقدم غاية النهاية هذا خطأ منهجي هذا غلط لا شك في ذلك، الشيخ بعد ذلك يقول وعليه يعني انظر إلى الطامة الثانية وهذا الكلام للشيخ عمرو بن عبد الله، يقول: وعليه فلا يصح -وهذا موجود في تحقيقه- فلا يصح أن يؤخذ بالإسكان عن هشام من طريق النشر وإن كان صحيحا كما قال ابن الجزري هذا كلامه ليس كلامي، يعني هذا نَقَل نقْل حرفي وليس بالمعنى فلا يصح أن يُقرأ بالإسكان، طيب لنفرض أن الكلام هذا كله الذي ذكره عمرو والذي ذكره أيمن كله كلام صحيح، ابن الجزري اختاره في النشر وذكره في النشر كيف تلغيه من النشر، ابن الجزري خرج عن طرقه في النشر كما غيره من العلماء أصحاب الاختيار كما خرجوا من طريقهم، فالآن تنسف وتقول لي لا يصح أخذ الإسكان لهشام من طريق النشر إذن قل أيضا لا يجوز أن يؤخذ الإسكان من طريق التيسير؛ لأنه خارج عن طريق التيسير، هذه إشكالية.

المشكلة أننا نأخذ من الكتب ونترك رواية العلماء هذا الذي عند ابن الجزري رواية حتى وإن خالفت كتب المراجع والمصادر، وهذا الذي لم ينتبه إليه بعض الباحثين مع الأسف، الباحثون، جل الباحثين إنما هم كُتّابيون صح كذا ولا كُتْبيون، يعني أصحاب كتب، يعني عند المحدثين أصحاب وجادة، رجعنا إلى

المصادر وجدنا ما يخالف ابن الجزري ننسف ابن الجزري الذي قرأ بالإسكان لهشام من طريق النشر وأجاز به وقرأه من طريق الطيبة وأجاز به والأمة كلها قرأت به يعني يأتي ويُنسف هذا الوجه بكلمة ليس صحيح.

**يقول**: وعليه فلا يصح أن يؤخذ بالإسكان عن هشام من طريق النشر وإن كان صحيحا، انتهى كلامه.

**يقول العبد الضعيف**: كل هذا الاجتهاد إن سلمنا أنه اجتهاد مبني على أسس علمية للمجتهد وليست كذلك، لكن من باب الجدل ومن باب الفرض ومن باب التنزل ومن باب المذاكرة ومن باب المناقشة، نقول كل هذا الاجتهاد لا يلزم ابن الجزري، فابن الجزري رحمة الله عليه أدرى برجاله وبرجال كتابه النشر من غيره، وأدرى بأسانيده من غيره، ولا تُنسف أسانيد ابن الجزري بالرجوع إلى الكتب، وأقل ما يقال في هذا هو أنه خروجٌ -طبعا إن سلمنا هذا كله على التنزل- وأقل ما يقال في هذا أنها خروج من ابن الجزري عن طريقه في النشر، طرقه التي في النشر وقد خرج في أكثر من مسألة، خرج في هاء السكت ليعقوب، وخرج في الإدغام المطلق ليعقوب، و (٠١:٠٣:١٩) كلمات في الفرش خرج فيها عن طريقه.

هذه عادة أهل الاختيار، ابن الجزري صاحب اختيار، ما قرره ابن الجزري في كتابه النشر لا يُلغى ولا يُنسخ، لا ينسخه إلا إذا عاد ابن الجزري للحياة مرة أخرى، فيا ليت الباحثين في كتاب النشر، يعني يا ليتهم يلزمون الوقار قليلا -وهم أهل وقار لكن قصدي المعنى المجازي- ناقش ابن الجزري كما تشاء، وخَطِئ ابن الجزري إن كان مخطئ خَطِئه كما تشاء لكن لا يحق لك أن تُلغي روايته. الإشكالية ليست في أن ابن الجزري أخطأ أم لم يخطئ، الإشكالية في أن بعض الباحثين يبحث ويجتهد، و،و، و، وهو كله في إطار البحث في الكتب، وليس في الرواية، وهذا فارق جوهري بيننا وبين ابن الجزري، ابن الجزري كما نقول دائماً

صاحب رواية، ليس صاحب كتاب وليس صاحب وجادة، خَطِئ ابن الجزري كما تقول، لكن لا يحق لك أن تلغي وجهاً أثبته ابن الجزري لا يحق لك، لأن هذه رواية ابن الجزري لم تصح عندك هذا شيء يخصك ابحث واقرأ وانقل القراءات عن الشيوخ كما نقلها ابن الجزري ثم جِئْنا برواياتك، وهل الكتب التي اطلعت عليها هي نفس الكتب التي اطلع عليها ابن الجزري؟

ابن الجزري اطلع على (٥٦) كتاب انت ما عندك إلا (١١) كتاب أو (١٣) كتاب أو (٢٠) كتاب، وابن الجزري في مثل هذه السياقات لا يلتزم بأن يذكر كل ما في كتبه ومصادره، بل يخرج عنها ويذكرها من باب المشاهدات، ومن باب سمها كما تشاء.

طيب، والذي يظهر عند العبد الضعيف والله أعلم أن كلام ابن الجزري كلام صحيح، والمقصود هو جعفر بن محمد بن الهيثم كما قال ابن الجزري، ليس عبد الله بن أحمد، وليس أحمد بن إبراهيم، بل هو جعفر بن محمد كما قال الشيخ وفي ترجمته – أي ترجمة ابن الجزري لجعفر بن محمد بن الهيثم طبعا لم يذكر البلخي– نقل أن الأهوازي قال: إنه قرأ على هشام مباشرة، عقب عليه ابن الجزري رحمة الله عليه، قال: ولا يصح، وإنما أخذ عن الحلواني عنه. هذه العبارة يعني لا شك أنها مُرجِّحة؛ لأن المقصود جعفر بن محمد بن الهيثم، مسألة النسبة إلى البلخي أم لغير البلخي هذه لا تقدم ولا تأخر، قد يكون بلخيا من ترجم له بلخيا وقد يترجم له شخص آخر بأنه بغدادي، وكثير من العلماء تتغير نسبتهم كما مر معنا في درس قبل الماضي أو درس قريب جداً، الثلجي والبلخي، وأن بعضهم يسميه الثلجي وبعضهم يسميه البلخي إلى غير ذلك، فالنسبة لا تغير في الأسماء، فهذا الشخص جعفر بن محمد بن الهيثم ترجم له ابن الجزري ونقل عن الأهوازي أنه يقول الأهوازي هو الذي يقول إن هذا جعفر قرأ على هشام، الشيخ

الجزري يقول لك: لا، الصحيح أنه قرأ عن الحلواني عن هشام وهو يعني وهو الشخص المراد هنا فهذا اللف والدوران كله بالنسبة لمحاولة التعقب على ابن الجزري الله أعلم أنها لا تسلم، نعم.

وما رَوَاهُ الْأَهْوَازِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ هِشَامٍ،

والله أعلم قد يكون هذا هو مصدر ابن الجزري كتب الأهوازي، ربما يكون والله أعلم لا أدري.

عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ هِشَامٍ، وَذَكَرَهُ فِي مُفْرَدِةِ ابْنُ عَامِرٍ،

وأيضـًا هذ المفردة للأهوازي، مفردة ابن عامر للأهوازي مع الأسف لم تصلنا إلى الآن.

عَنِ الْأَخْفَشِ، وَعَنْ هِبَةِ اللهِ، وَالدَّاجُونِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الطَّبَرِيُّ فِي جَامِعِهِ، وَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو الْكَرَمِ فِي هَاءِ الْكِنَايَةِ مِنَ " الْمِصْبَاحِ "، عَنِ الْأَخْفَشِ، عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ لَهُ عِنْدَ ذِكْرِهِ

طبعـًا (عند ذكره) موجودة في جميع النُسخ في طبعة المجمع سقطت كلمة (عند ذكره) وهذه يعني نبهني عليها أحد المشايخ حفظه الله. واضح؟

عفواً، عفوا، عفوا، لا، ليس -أنا كاتب التعليق حتى لا أنساه- ليس من المجمع هذا الخطأ مني من الأصل يعني الرسالة عندي سقطت مني كلمة (عند ذكره).

هذه المرة يسامحني المجمع، لا، لا، اللجنة العلمية في المجمع تسامحني.

**طالب**: (٠١:٠٨:٤١)

**الشيخ**: بعد كلمة (له)، ولم يذكره له بعده، بعد كلمة له تكتب (عند ذكره)،

(عند ذكره) هي التي سقطت مني، وجزاه الله خيراً من نبهني عليها، لأن رجعت للنسخ الخطية فوجدتها مكتوبة فيها فرجعت إلى الأصل الذي سُلم للمجمع فوجدت السقط من هذه النسخة.

إذن يكون الكلام:

وَلَمْ يَذْكُرْهُ لَهُ عِنْدَ ذِكْرِهِ فِي الزُّمَرِ، أي سورة الزمر.

وَلَيْسَ ذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ طُرُقِنَا، إذن هذا كله من باب المتابعات والشواهد.

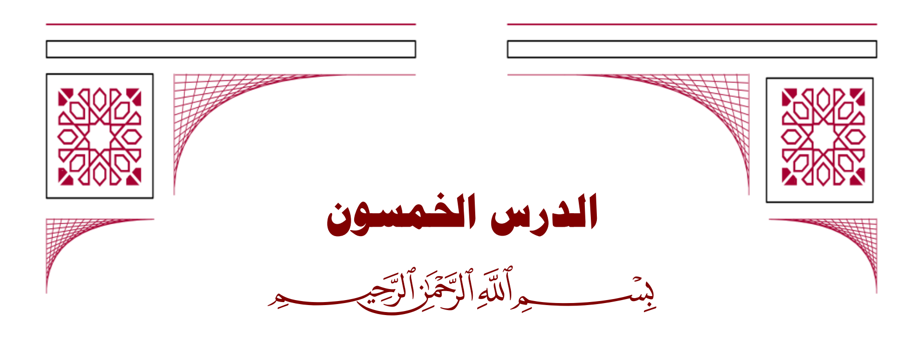
وَفِي ثُبُوتِهِ عَنِ الدَّاجُونِيِّ عِنْدِي نَظَرٌ، وَلَوْلَا شُهْرَتُهُ، عَنْ هِشَامٍ وَصِحَّتُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَمْ نَذْكُرْهُ. وَرَوَى الِاخْتِلَاسَ سَائِرُ الرُّوَاةِ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الْأَمْصَارِ فِي سَائِرِ مُؤَلَّفَاتِهِمْ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ونقف هنا، واضح؟

قليل دائم خيرٌ من كثير يجلب الملل، ونقف هنا ونكمل إن شاء الله الحصة القادمة..

**هذا وآخر دعوانا الحمد لله، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا على نبينا محمد.**

۞



# الدرس الخمسون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، مساكم الله جميعا بكل خير، ونواصل إن شاء الله قراءة كتاب النشر في القراءات العشر، ونبدأ الليلة إن شاء الله وهي ليلة الإثنين ليلة ١٤ من شهر شوال سنة ١٤٤٠ من الهجرة، وهذا الدرس هو أول درس بعد العودة من إجازة رمضان والعيد، وقفنا عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: باب المد والقصر.

## بَابُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ

وَالْمَدُّ فِي هَذَا الْبَابِ عِبَارَةٌ عَنْ زِيَادَةِ مَطٍّ فِي حَرْفِ الْمَدِّ

(زِيَادَةِ مَطٍّ) كذا في جميع النسخ بالطاء، (مطٍ) وهي تؤدي نفس معنى المد.

(فِي حَرْفِ الْمَدِّ) يعني نلاحظ أنه هو المقصود بالمد في هذا الباب هو تلك الزيادة الزائدة على حرف المد الطبيعي هاء.

وَالْمَدُّ فِي هَذَا الْبَابِ عِبَارَةٌ عَنْ زِيَادَةِ مَطٍّ فِي حَرْفِ الْمَدِّ

يعني مثلاً عندنا حرفان القاف واللام، قاف مفتوحة بعدها لام مفتوحة، لو نطقناها نقول: (قَلَ). لو مددنا القاف أو أثبتنا حرف المد بين الحرفين نقول: (قال)، هذا هو المد الطبيعي (قال)، إثبات حرف المد كما هو أو هذا الصوت أو هذا المط الخاص بهذا الحرف، لكن لو قلنا: (قآل). لاحظ هذه الزيادة هي التي

يتكلم عليها القراء، القراء لا يتكلمون في الألف مثل الألف في (قال)، يتكلمون في الصوت الزائد على صوت الألف، هذه الزيادة هي التي يبحث عنها سواء في كانت في المنفصل أو المتصل أو في اللازم كما سيبين المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

**قال المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْمَدُّ فِي هَذَا الْبَابِ عِبَارَةٌ عَنْ زِيَادَةِ مَطٍّ فِي حَرْفِ الْمَدِّ عَلَى الْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ، وَهُوَ الَّذِي لَا تَقُومُ ذَاتُ حَرْفِ الْمَدِّ دُونَهُ.

وَالْقَصْرُ أي في هذا الباب -أيضا-.

وَالْقَصْرُ عِبَارَةٌ عَنْ تَرْكِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ لاحظ ما قال: عن ترك حرف المد، وإنما قال: عن ترك الزيادة التي على حرف المد.

وَإِبْقَاءِ الْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ عَلَى حَالِهِ، وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ حُرُوفِ الْمَدِّ وَهِيَ الْحُرُوفُ الْجَوْفِيَّةُ "الْأَلِفُ"، وَلَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً، وَلَا يَكُونُ قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحٌ

طبعا هذا تحصيل حاصل؛ لأنه لا يوجد ألف إلا وهو ساكن، ولا يوجد ألف إلا وقبله متحرك. ألف متحرك (٠٠:٠٣:٢٠) هو ساكن، والذي قبله متحرك. لأنه لو تحرك ما صار يقال له ألف، ولو جاء الحرف الذي قبله غير مفتوح، -أيضـًا- ما صار يسمى ألف.

" وَالْوَاوُ " السَّاكِنَةُ الْمَضْمُومُ مَا قَبْلَهَا " وَالْيَاءُ " السَّاكِنَةُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا،

إذن هذان القيدان بالنسبة للواو والياء، لابد منهما.

وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِسَبَبٍ.

(وَالسَّبَبُ) إِمَّا لَفْظِيٌّ، وَإِمَّا مَعْنَوِيٌّ (فَاللَّفْظِيُّ) إِمَّا هَمْزَةٌ وَإِمَّا سكونٌ

طبعا عندي هنا (وإما سكونٌ) وكتبت في الحاشية تحت؛ من (ز)، وفي بقية

النُسخ: (ساكن). والنسخة التي وصلتنا أخيرا، التي قلنا نسميها: نسخة ابن الجزري، وهي ليست نسخة ابن الجزري كاملة بخطه، وإنما في بعض اللوحات عليها في كتبها بنفسه وقُرأت عليه وهي (وإما ساكن)، فاختلاف النُسخ بعضها (وإما سكون) وبعضها (وإما ساكن).

(أَمَّا الْهَمْزَةُ)، فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ قَبْلُ نَحْوُ (آدَمَ).

يعني تكون الهمزة قبل حرف المد.

وَ(رَأَى)، وَ (الإِيمَانٍ)، وَ(خَاطِئِينَ)، وَ(أُوتِيَ)، وَ(الْمَوْءُودَةُ) وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ بَعْدُ، أي بعد حرف المد.

**طالب:** (٠٠:٠٤:٥٨)

**الشيخ:** والله عندي في المطبوع (الخَاطِئين)، لكن لما رجعت في النسخة الخطية الجديدة هذه بدون ألف ولام، وهذا هو الصواب. إدخال حروف الزوائد في هذه الطبعة هي من صنيع المجمع، وليست من صنيع الباحث، يعني في النسخ الخطية خاطئين.

وكما قلنا هذا منهج الإمام الشافعي وكل مناهج العلماء أنهم يعني يحذفون الحروف الزائدة؛ (أل) التعريف، الواو، الفاء، وهكذا.

كذلك (الموءودة) في النسخ الخطية (موءودة) وهكذا.

طيب.

وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ بَعْدُ، وَهِيَ فِي ذَلِكَ عَلَى قِسْمَيْنِ: (أَحَدُهُمَا) أَنْ يَكُونَ مَعَهَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَيُسَمَّى مُتَّصِلًا (وَالثَّانِي) أَنْ يَكُونَ حرف المدِّ آخر كلمة، وَالْهَمْزَةُ أَوَّلَ كَلِمَةٍ أُخْرَى، وَيُسَمَّى مُنْفَصِلًا. فَمَا كَانَ الْهَمْزُ فِيهِ مُتَقَدِّمًا سَيُفْرَدُ بِالْكَلَامِ بَعْدُ.

فالْمُتَّصِلُ نَحْوُ: (أُولَئِكَ)، (أَوْلِيَاء)، (يَشَاء اللهُ)، (السُّوأَى)، (مِنْ سُوءٍ)، (لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ)، (يُضِيءُ)، (سِيئَتْ)، (بُيُوتَ النَّبِيءِ) فِي قِرَاءَةِ مَنْ هَمَزَ، وَالْمُنْفَصِلُ نَحْوُ: (بِمَا أُنْزِلَ)، (يَا أَيُّهَا)، (قَالُوا آمَنَّا)، (وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ). وَنَحْوُ: (عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لم)، (لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ)، (إِذَا زُلْزِلَتِ )عِنْدَ مَنْ وَصَلَ الْمِيمَ، أَوْ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ (وفِي أَنْفُسِكُمْ)، (بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ)، وَنَحْوُ: (اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ) عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَ الْيَاءَ، وَسَوَاءٌ كَانَ حَرْفُ الْمَدِّ ثَابِتًا رَسْمًا، أَمْ سَاقِطًا مِنْهُ ثَابِتًا لَفْظًا كَمَا مَثَّلْنَا بِهِ، وَوَجْهُ الْمَدِّ لِأَجْلِ الْهَمْزِ أَنَّ حَرْفَ الْمَدِّ خَفِيٌّ، وَالْهَمْزُ صَعْبٌ، فَزِيدَ فِي الْخَفِيِّ لِيُتَمَكَّنَ مِنَ النُّطْقِ بِالصَّعْبِ، وَأَمَّا السَّاكِنُ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَازِمًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَارِضًا، وَهُوَ فِي قِسْمَيْهِ إِمَّا مُدْغَمٌ، أَوْ غَيْرُ مُدْغَمٍ، فَالسَّاكِنُ اللَّازِمُ الْمُدْغَمُ نَحْوُ: الضَّالِّينَ، دَابَّةٍ، آلذَّكَرَيْنِ، عِنْدَ مَنْ أَبْدَلَ (وَاللَّذَانِّ)، وَ (هَذَانِّ) عِنْدَ مَنْ شَدَّدَ، وَ(تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ)، وَ (أَتَعِدَانِّي) عِنْدَ مَنْ أَدْغَمَ، وَنَحْوُ: (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا) عِنْدَ حَمْزَةَ، وَنَحْوُ: (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا) عِنْدَ مَنْ أَدْغَمَ، عَنْ خَلَّادٍ، وَنَحْوُ (فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ) عِنْدَ رُوَيْسٍ، وَنَحْوُ: (وَالْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ) عِنْدَ مَنْ أَدْغَمَهُ عَنْ رُوَيْسٍ، وَنَحْو: (وَلَا تَّيَمَّمُوا)، (وَلَا تَّعَاوَنُوا)، (عَنْهُ تَّلَهَّى)، (كُنْتُمْ تَّمَنَّوْنَ)، (فَظَلْتُمْ تَّفَكَّهُونَ) عِنْدَ الْبَزِّيِّ، وَالسَّاكِنُ الْعَارِضُ الْمُدْغَمُ نَحْوُ: (قَالَ لَهُمْ)، (قَالَ رَبُّكُمْ)، (يَقُولُ لَهُ)، (فِيهِ هُدًى)، أو (يُرِد ظُلْما)، و (يُرِيدُ ظُلْمًا)، (فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ)، (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا) عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو إِذَا أَدْغَمَ، لاحظ هناك عند حمزة وهنا عند أبي عمرو.

وَالسَّاكِنُ اللَّازِمُ غَيْرُ الْمُدْغَمِ نَحْوُ: (لَامْ. مِيمْ. صَادْ. نُونْ) مِنْ فَوَاتِحِ السُّوَرِ، ونَحْوُ: (وَمَحْيَايْ) فِي قِرَاءَةِ مَنْ سَكَّنَ الْيَاءَ، وَنَحْوُ: (اللَّايْ) فِي قِرَاءَةِ مَنْ أَبْدَلَ الْهَمْزَةَ يَاءً سَاكِنَةً، وَنَحْوُ (آنْذَرْتَهُمْ)، و (آشْفَقْتُمْ) عِنْدَ مَنْ أَبْدَلَ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ أَلِفًا، وَنَحْوَ: (هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ)، (جَا أَمْرُنَا) عِنْدَ مَنْ أَبْدَلَ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ الْمَفْتُوحَةَ أَلِفًا

وَالْمَكْسُورَةَ يَاءً، وَالسَّاكِنُ الْعَارِضُ غَيْرُ الْمُدْغَمِ نَحْوُ: (الرَّحْمَنُ)، (الْمِهَادُ)، (الْعِبَادِ)، (الدِّينِ)، (نَسْتَعِينُ)، (يُوقِنُونَ)، (الْكَفُورُ) وَنَحْوُ: (بِيرٍ)، (الذِّيبُ)، (الضَّانِ) عِنْدَ مَنْ أَبْدَلَ الْهَمْزَةَ، وَذَلِكَ حَالَةَ الْوَقْفِ بِالسُّكُونِ، أَوْ بِالْإِشْمَامِ فِيمَا يَصِحُّ فِيهِ، وَوَجْهُ الْمَدِّ لِلسَّاكِنِ التَّمَكُّنُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، فَكَأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ حَرَكَةٍ. وَقَدْ أَجْمَعَ الْأَئِمَّةُ عَلَى مَدِّ أي على زيادة مط كما قال في أول الباب.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْأَئِمَّةُ عَلَى مَدِّ نَوْعَيِ الْمُتَّصِلِ وَذِي السَّاكِنِ اللَّازِمِ، وَإِنِ اخْتَلَفَتْ آرَاءُ أَهْلِ الْأَدَاءِ، أَوْ آرَاءُ بَعْضِهِمْ فِي قَدْرِ ذَلِكَ الْمَدِّ عَلَى مَا سَنُبَيِّنُهُ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِمَا أي المتصل واللازم وَلَا فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْقَصْرُ، وَاخْتَلَفُوا فِي مَدِّ النَّوْعَيْنِ الْآخَرَيْنِ، وَهُمَا الْمُنْفَصِلُ وَذُو السَّاكِنِ الْعَارِضِ وَفِي قَصْرِهِمَا، وَالْقَائِلُونَ بِمَدِّهِمَا اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي قَدْرِ ذَلِكَ الْمَدِّ كَمَا سَنُوَضِّحُهُ. فَأَمَّا الْمُتَّصِلُ فَاتَّفَقَ أَئِمَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنْهُمْ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَغَارِبَةِ عَلَى مَدِّهِ قَدْرًا وَاحِدًا مُشْبَعًا مِنْ غَيْرِ إِفْحَاشٍ وَلَا خُرُوجٍ عَنْ مِنْهَاجِ الْعَرَبِيَّةِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ شَيْطَا، وَأَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ وَأَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ وَأَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ وَأَبُو مَعْشَرٍ الطَّبَرِيُّ وَأَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْذَانِيُّ وَغَيْرُهُمْ، حَتَّى بَالَغَ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ رَادًّا عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْعِرَاقِيِّ، حَيْثُ ذَكَرَ تَفَاوُتَ الْمَرَاتِبِ فِي مَدِّهِ، فَقَالَ مَا نَصُّهُ: وَقَدْ ذَكَرَ الْعِرَاقِيُّ أَنَّ الِاخْتِلَافَ فِي مَدِّ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ كَالِاخْتِلَافِ فِي مَدِّ كَلِمَتَيْنِ، قَالَ: وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا لِغَيْرِهِ، وَطَالَمَا مَارَسْتُ الْكُتُبَ وَالْعُلَمَاءَ فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يَجْعَلُ مَدَّ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ كَمَدِّ الْكَلِمَتَيْنِ إِلَّا الْعِرَاقِيَّ، بَلْ فَصَلُوا بَيْنَهُمَا. انْتَهَى.

وَلَمَّا وَقَفَ طبعـًا سنرجع إلى هذه القضية.

وَلَمَّا وَقَفَ أَبُو شَامَةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَلَى كَلَامِ الْهُذَلِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ يَعْنِي أَنَّ فِي

الْمُتَّصِلِ قَصْرًا، فَقَالَ فِي شَرْحِهِ: وَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَى فِيهِ الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ فِي كَلِمَتَيْنِ، ثُمَّ نَقَلَ ذَلِكَ، عَنْ حِكَايَةِ الْهُذَلِيِّ عَنِ الْعِرَاقِيِّ. وَهَذَا شَيْءٌ لَمْ يَقْصِدْهُ الْهُذَلِيُّ وَلَا ذَكَرَهُ الْعِرَاقِيُّ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْعِرَاقِيُّ التَّفَاوُتَ فِي مَدِّهِ فَقَطْ، وَقَدْ رَأَيْتُ كَلَامَهُ فِي كِتَابِهِ " الْإِشَارَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ " وَكَلَامَ ابْنِهِ عَبْدِ الْحَمِيدِ فِي مُخْتَصَرِهَا " الْبِشَارَةُ " فَرَأَيْتُهُ ذَكَرَ مَرَاتِبَ الْمَدِّ فِي الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ ثَلَاثَةً: طُولِيٌّ، وَوَسَطِيٌّ، وَدُونَ ذَلِكَ. ثُمَّ ذَكَرَ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ مَا هُوَ مِنْ كَلِمَةٍ فَيُمَدُّ وَمَا هُوَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَيُقْصَرُ، قَالَ: وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ غَيْرَ وَرْشٍ وَسَهْلٍ وَيَعْقُوبَ، وَاخْتُلِفَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَهَذَا نَصٌّ فِيمَا قُلْنَاهُ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يُعْتَقَدَ أَنَّ قَصْرَ الْمُتَّصِلِ جَائِزٌ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْقُرَّاءِ، وَقَدْ تَتَبَّعْتُهُ فَلَمْ أَجِدْهُ فِي قِرَاءَةٍ صَحِيحَةٍ وَلَا شَاذَّةٍ، بَلْ رَأَيْتُ النَّصَّ بِمَدِّهِ؛ وَرَدَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

نعود إلى ذلك. طبعا هنا حقيقةً خلاصة هذا الكلام من قوله: حتى بالغ أبو القاسم الهُذلي.

**ابن الجزري يقول**: إن أبا القاسم الهذلي رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر عن أبي نصر العراقي، وهذه مسألة يعني حقيقةً أرجو أن لا أكون شاذا فيها؛ لأني لم أجد أحداً ذكر الكلام الذي سأذكره.

وهو قد يكون صوابا -أو- ما سأذكره قد يكون صوابا، وقد يكون غير ذلك.

الشيخ ابن الجزري يقول: إن الهذلي نقل عن أبي نصر العراقي أنه ذكر تفاوت المراتب في مد المنفصل، يعني الهذلي يقول: إن العراقي يقول يجوز قصر المتصل. -الكلام في المتصل- الهُذلي قال هذا الكلام عن من؟ عن العراقي، وعلق عليه بقوله: ولم أسمع هذا لغيره، حقيقةً هنا تعليق طويل كُتب قبل عشرين سنة تقريبا، خلاصته، خلاصة هذا الكلام أن أولا: المقصود بالعراقي في كلام الهذلي ليس هو "أبو نصر العراقي" صاحب كتاب الإشارة. الذي أميل إليه أن

المراد بالعراقي ليس هو "أبو نصر العراقي" كما قال الشيخ ابن الجزري رحمة الله عليه، وإنما المقصود بالعراقي هو الإمام أبو علي المالكي صاحب الروضة، وهو شيخ الهذلي، وهو الذي نُقل عنه ذكر التفاوت في المد المتصل. هذه خلاصة المسألة، فقول ابن الجزري: حتى بالغ أبو القاسم الهُذلي في تقرير ذلك راداً على أبي نصر، هذه (أبي نصر) هذه من عند ابن الجزري ليست من الهذلي.

يعني الهذلي قال: وذكر العراقي، ابن الجزري ظن أن المقصود بالعراقي هو أبو نصر

طيب: نقرأ التعليق حتى تكون الصورة أوضح.

"ذكر المؤلف –أي ابن الجزري- هنا في النشر، وفي غاية النهاية، ذكر رد الهُذلي على العراقي وحكايته عن نفسه –أي عن المؤلف نفسه- أنه لم يجد ما ذَكر عن العراقي، إذ قال في ترجمة العراقي في غاية النهاية، قال: وهو الذي حكى عنه الهُذلي أن الاختلاف في مد المتصل كالاختلاف في المنفصل وأنكر ذلك عليه، ثم ذكر الكلام الذي ذكره هنا.

**الذي يُحتمل عند البحث وعند العبد الضعيف أن الهذلي يقصد شيخه أبا علي المالكي صاحب كتاب الروضة، ولا يقصد شيخه أبا نصر العراقي؛ وذلك لوجوه:**

**الوجه الأول**: أن الهُذلي قال في كتابه الكامل، قال: العراقي فقط، ولم يذكره بكنية ولم يذكره باسم، وإنما قال: العراقي، وتكرر هذا معه كثيراً في كتابه الكامل. هذه واحدة.

إذن أبو نصر العراقي لم يقلها الهذلي، وإنما قال الهذلي العراقي فقط.

**النقطة الثانية**: أنا أبا علي المالكي صاحب كتاب الروضة صرح بالاختلاف أو الخلاف في المتصل، فقال: وقد ذهب غير أصحابنا في هذا النوع –أي المد

المتصل- أنه مختلف في مده وقصره.

إذن الإمام الهُذلي أو عفوا الإمام أبو علي المالكي نص على أن غير أصحابه ذكروا الاختلاف في المد المتصل بين مده وقصره وهذا نص في المسألة.

**النقطة الثالثة**: أن العراقي كما صرح ابن الجزري رحمة الله عليه لم يذكر سوى الاختلاف في المراتب ويبعد -حسب رأي العبد الضعيف- أن تخون دلائل ألفاظه فهم الإمام الهُذلي، وهو المطلع الممارس للكتب والعلماء حتى قال عنه ابن ماكولا: كان يُدرّس علم النحو ويفهم الكلام.

**النقطة الرابعة**: أن وصف الهُذلي لصاحب هذا القول بالعراقي ربما يكون من باب التدليس احتراماً لشيخه، أبي علي المالكي، فهو بغدادي ونهاية الأمر هو عراقي.

**النقطة الخامسة**: نسب الصفراوي، الإمام الصفراوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه التقريب والبيان نسب ترك زيادة المد المتصل وأنه يعامل كالمنفصل نسبه إلى أبي علي المالكي في الروضة، إذن الإمام أبو علي المالكي نفسه ذكر في كتابه الروضة الخلاف في المد المتصل وأن هناك من يقول بقصره، الإمام الصفراوي نقل عن أبي علي المالكي هذا القول أيضا.

-أيضا- لو فسرنا كلمة (أسمع) في قول الهذلي: و(لم أسمع هذا لغيره)، لو فسرناها على الحقيقة لا على المجاز فإنها لا تنطبق إلا على المالكي، أما العراقي فلا، والله أعلم.

خُلاصة هذا الكلام؛ أن الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه وهذا الذي نميل إليه، أن الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه -تسرع في الحكم على عبارة الهُذلي بقوله: (العراقي)، وظن أنه أبو نصر، وأن الإمام الهُذلي لا يقصد أبا نصر العراقي، وإنما

يقصد أبا علي المالكي، والاثنان شيخاه، يعني أبو علي المالكي، وأبو نصر العراقي كلٌ منهما شيخ للهذلي، لكن لمّا كان الإمام ابن الجزري سيرد على شيخه أبو علي المالكي في هذا القول الذي لم يسمع أحد غيره قاله ربما دلسه، فبدل أن يقول: أبو علي، قال: العراقي، وهذا النوع من التدليس عند الشيوخ مع تلاميذهم معروف في كتب العلماء والله أعلم، هذا الذي نميل إليه، أن الذي يقول بقصر المنفصل هو أبو علي المالكي وليس "أبو نصر العراقي"، طيب.

**طالب**: يعني موجود في الروضة؟

**الشيخ**: موجود في الروضة نعم، نعم.

موجود في الروضة بس مع الأسف أنا كنت أرجع للروضة أيام زمان كانت الرسالة، رسالة الدكتوراه.

لكن الآن لا أدري هي في الجزء الأول أو في الثاني، لكنها في باب المد إذا رجعت إلى باب المد تجد عبارة أبو علي المالكي لأنه قال: وقد ذهب غير أصحابنا في هذا النوع، أي المتصل أنه مختلف في مده وقصره.

هذا نص كلام أبو علي في الروضة، فإذا رجعت إلى باب القصر، المد والقصر في الروضة ستجدونه.

طيب، هناك أيضـًا تعليق على قول ابن الجزري رحمة الله عليه: **"فوجب ألا يعتقد أن قصر المتصل جائز عند أحد من القراء، وقد تتبعته فلم أجده"**.

الضمير في قوله: (فلم أجده) هذا الضمير احتمال أنه يعود على الجواز؛ يعني إن الإمام ابن الجزري تتبع القول بقصر المتصل، ومن قال بأنه جائز ولم يجد أحداً نص على الجواز فنقول: إذا كان الضمير في قوله: (فلم أجده) عائداً على الجواز فهذا صحيح مسلَّم به، إذ لم يجز أحد قصر المتصل. وإن كان عائداً على

وجود القول بقصر المتصل.

هناك فرق بين كون الكلام أنه لم يجد أحداً جوزه، أو أنه لم يجد أحدا ذكره، فذِكر الحُكم ليس دليلاً على تجويزه.

فإذا كان يقصد ابن الجزري أن الضمير في (أجده) عائدا على وجود القول بالقصر، فهذا فيه نظر، لماذا؟ لأن أبا علي المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والدَّاني، والصفراوي قد حكوه -يعني حكوا وذكروا القول بقصر المتصل- لم يجيزوه وإنما ذكروه، ولهذا وحكموا على عدم صحته، بل نصوا على شذوذه. يعني قلنا الضمير هذا له احتمال، يعني هل ابن الجزري تتبعه فلم أجد الجواز؟ -من يقول بجوازه – أو فلم أجد أحداً ذكر قصر المتصل؟ الصواب أن المقصود به هو الجواز؛ لأنه لم يجزه أحد، والذين ذكروه اتفقوا على عدم صحته.

❁ **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"بَلْ رَأَيْتُ النَّصَّ بِمَدِّهِ؛ وَرَدَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الصَّالِحِيُّ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ وَشَافَهَنِي بِهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيِّ، أخبرنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الْكَرَّانِيُّ فِي كِتَابِهِ، أخبرنَا مَحْمُودُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّيْرَفِيُّ، أخبرنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَصْبَهَانِيُّ، أخبرنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَافِظُ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّايِغُ الْمَكِّيُّ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثَنَا شِهَابُ بْنُ خِرَاشٍ، حَدَّثَنِي مَسْعُودُ بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيُّ قَالَ: كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُقْرِئُ رَجُلًا، فَقَرَأَ الرَّجُلُ: إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ مُرْسَلَةً، يعني هكذا: (للفقراء والمساكين).

فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا هَكَذَا أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: كَيْفَ أَقْرَأَكَهَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ: أَقْرَأَنِيهَا " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ " فَمَدُّوهَا"

هَذَا حَدِيثٌ جَلِيلٌ حُجَّةٌ وَنَصٌّ فِي الْبَابِ، رِجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ. رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ، وَذَهَبَ الْآخَرُونَ مَعَ مَنْ قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ آنِفًا إِلَى تَفَاضُلِ مَرَاتِبِ الْمَدِّ فِيهِ كَتَفَاضُلِهَا عِنْدَهُمْ فِي الْمُنْفَصِلِ، وَاخْتَلَفُوا عَلَى كَمْ مَرْتَبَةٍ هُوَ؟ طيب نكمل إلى حد ما نصل "والمد الساكن اللازم".

فَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ، وَالْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ بَلِّيمَةَ، وَأَبُو جَعْفَرِ بْنُ الْبَاذِشِ، وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهَا أَرْبَعُ مَرَاتِبَ: إِشْبَاعٌ، ثُمَّ دُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ دُونَهُ، ثُمَّ دُونَهُ، وَلَيْسَ بَعْدَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ إِلَّا الْقَصْرُ، وَهُوَ تَرْكُ الْمَدِّ الْعَرَضِيِّ. وَظَاهِرُ كَلَامِ التَّيْسِيرِ أَنَّ بَيْنَهُمَا مَرْتَبَةً أُخْرَى، وَأَقْرَأَنِي بِذَلِكَ بَعْضُ شُيُوخِنَا عَمَلًا بِظَاهِرِ لَفْظِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ، بَلْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ طريقِهِ إِلَّا بِأَرْبَعِ مَرَاتِبَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ صَاحِبُ " التَّيْسِيرِ " فِي غَيْرِهِ، فَقَالَ فِي الْمُفْرَدَاتِ – لكن هنا- هذه مشكلة. كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ صَاحِبُ " التَّيْسِيرِ " فِي غَيْرِهِ، طيب هو في التيسير ما ذكر هذه المراتب، فكيف تأخذ بطريق التيسير من طُرق أخرى، في كتب أخرى؟ حتى وإن كانت للداني، وهذه مسألة يعني تَرُد على المحررين، فابن الجزري هنا يقول لا يصح؟ الموجود في التيسير هو: يعني ليست أربعة مراتب، فالشيخ ابن الجزري هنا أدخل في التيسير من خارج طُرق التيسير.

فَقَالَ فِي الْمُفْرَدَاتِ مِنْ تَأْلِيفِهِ: إِنَّهُ قَرَأَ لِلسُّوسِيِّ وَابْنِ كَثِيرٍ بِقَصْرِ الْمُنْفَصِلِ وَبِمَدٍّ مُتَوَسِّطٍ فِي الْمُتَّصِلِ، وَأَنَّهُ قَرَأَ عَنِ الدُّورِيِّ وَقَالُونَ عَلَى جَمِيعِ شُيُوخِهِ بِمَدٍّ مُتَوَسِّطٍ فِي الْمُتَّصِلِ، لَمْ يُخْتَلَفْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ. قَالَ: وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا عَنْهُمَا فِي الْمُنْفَصِلِ، وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي جَامِعِهِ وَزَادَ فِيهِ فِي الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ جَمِيعًا مَرْتَبَةً خَامِسَةً، هِيَ أَطْوَلُ مِنَ الْأُولَى لِمَنْ سَكَتَ عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ، وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ طَرِيقِ الشَّمُّونِيِّ، عَنِ الْأَعْشَى، عَنْهُ، وَمِنْ رِوَايَةِ حَفْصٍ طَرِيقِ الْأُشْنَانِيِّ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنْهُ، وَمِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ خَلَّادٍ، عَنْ حَمْزَةَ، وَمِنْ رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ عَنِ

الْكِسَائِيِّ؛ طبعـًا هذه كلها في بعضها كلها طرق تتابع من المتابعات.

لِأَنَّ هَؤُلَاءِ إِذَا مَدُّوا الْمَدَّ الْمُشْبَعَ عَلَى قَدْرِ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى يزيدُون التَّمْكِينَ الَّذِي هُوَ قَدْرُ زمن السَّكْتِ، وَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ تَجْرِي لِكُلِّ مَنْ رَوَى السَّكْتَ عَلَى الْمَدِّ، وَأَشْبَعَ الْمَدَّ كَمَا سَيَأْتِي، طبعا في المطبوع سقط كلمة (المد) وَأَشْبَعَ الْمَدَّ موجودة في نسخة ابن الجزري.

وَذَهَبَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ فِي الْبَسِيطِ، وَأَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّام، وَالْأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ وَأَبُو نَصْرٍ الْعِرَاقِيُّ، وَابْنُهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ وَأَبُو الْفَخْرِ الْجَاجَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّ مَرَاتِبَهُ ثَلَاثٌ: وُسْطَى، وَفَوْقَهَا، وَدُونَهَا. فَأَسْقَطُوا الْمَرْتَبَةَ الْعُلْيَا حَتَّى قَدَّرَهُ ابْنُ مِهْرَانَ بِأَلِفَيْنِ، ثُمَّ بِثَلَاثَةٍ، ثُمَّ بِأَرْبَعَةٍ. وَذَهَبَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ وَأَبُو الْقَاسِمِ الطَّرَسُوسِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ بْنُ خَلَفٍ وغيرهم، إِلَى أَنَّهُ عَلَى مَرْتَبَتَيْنِ: طُولَى، وَوُسْطَى، فَأَسْقَطُوا الدُّنْيَا وَمَا فَوْقَ الْوُسْطَى، وَسَيَأْتِي تَعْيِينُ قَدْرِ الْمَرْتَبَةِ فِي الْمُنْفَصِلِ، وَقَدْ وَرَدَ عَنْ خَلَفٍ، عَنْ سُلَيْم أنه قَالَ: أَطْوَلُ الْمَدِّ عِنْدَ حَمْزَةَ الْمَفْتُوحُ نَحْوُ (تِلْقَاءَ أَصْحَابِ)، وَ (جَاءَ أَحَدَهُمْ)، (يَا أَيُّهَا) قَالَ: وَالْمَدُّ الَّذِي دُونَ ذَلِكَ (خَائِفِينَ)، وَ (الْمَلَائِكَةُ)، (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ) قَالَ: وَأَقْصَرُ الْمَدِّ (أُولَئِكَ) وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ، بَلِ الْمَأْخُوذُ بِهِ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْأَمْصَارِ فِي سَائِرِ الْأَعْصَارِ خِلَافُهُ؛ إِذِ النَّظَرُ يَرُدُّهُ، وَالْقِيَاسُ يَأْبَاهُ، وَالنَّقْلُ الْمُتَوَاتِرُ يُخَالِفُهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ (أُولَئِكَ) وَ (خَائِفِينَ) فَإِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِمَا بَعْدَ الْأَلِفِ مَكْسُورَةٌ، والله أعلم". نقف هنا.

طبعـًا هنا في كلمة (الملائكة)، في تعليق للدكتور أيمن، عندك النُسخة؟

**طالب:** (٠٠:٢٩:٥٨)

**الشيخ:** في كلمة (أولئك) كأنه أنكر، أو كأنه لم يصحح هذا النقل عن خلف.

ماشي.

في الحاشية عند كلمة (أولئك)، أو (الملائكة).

**طالب:** (أولئك).

**الشيخ:** (أولئك)، نعم ماذا قال؟

**طالب:** واقصر المد (أولئك).

**الشيخ:** واقصر المد (أولئك)، نعم تعليقه؟

**طالب:** (٠٠:٣٠:٢٤)

"وكذا جاء هذا المثال في نُسخ الست الخطية بل وفي نسخ السبعة لابن مجاهد، والمبسوط لابن مهران، والمنتهى للخزاعي، وجامع البيان للداني، والإشارة لأبي نصر العراقي، والكامل للهذلي، والروضة للمعدل، وسوق العروس المعروف بجامع ابن معشر، والمستنير لابن سوار، والمبهج لسبط الخياط، والمصباح للشهرزوري، غاية الاختصار لأبي العلاء، وصوابه كما في الإقناع لابن الباذش هو (أولياء أولئك) والمقصود به الهمزة المضمومة من (أولياءُ) فأتي مد (أولئك)؛ لأن مراد حمزة والله أعلم أن أطول المد ما كان قبل همزة مفتوحة، دونه ما كان قبل همزة مكسورة".

**الشيخ:** نعم، هذا الكلام كله غير صحيح يعني الذي يعقل كل الكتب التي ذكرها الشيخ، كلها -يعني- كلها أخطأت إلا ابن الباذش لما ذكر (أولياء أولئك)، يعني الشيخ ذكر ربما كل كتب القراءات، السبعة، والمنتهى للخزاعي، و، و، و، بل والكتب التي لم يذكرها كالجامع للروذباري وغيره.

كلها، الشيخ يقصد أقصر المد كلمة (أولئك) بذاتها وليس كلمة (أولياء أولئك)، لا.

وهذا الرد عليه بالتفصيل موجود في الموقع مع البحوث، لكن فقط أحببت أن أنبه إلى أن هذا التعليق هنا غير صحيح، يعني لو كان الخطأ في واحد، يعني لو كانت القضية معكوسة نقول ربما.

يعني لو كان كل الكتب التي ذكرت (أولياء أولئك)، والنشر والإقناع هما الوحيدين الذين مثلاً ذكروا أولئك، نقول هذا خطأ من النشر أو من ابن الباذش. أما أنو أهل القراءات كلهم يروونه ولو رجعنا إلى كتاب الجامع للروذباري فيه تفصيل في هذه القضية، والله أعلم.

فالقصد أنه ليس المراد (أولياء أولئك)، وإنما المقصود كلمة (أولئك) بحد ذاتها.

**والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.**





# الدرس الواحد والخمسون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومن والاه.

مساكم الله جميعًا بكل خير، الإخوة الحضور وكل من يستمع إلينا ويُشاهِدنا في هذا البث.

**وقفنا عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب المدِ والقصرِ، عند قوله:**

(وَأَمَّا الْمَدُّ لِلسَّاكِنِ اللَّازِمِ فِي قِسْمَيْهِ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا الْمَدُّ اللَّازِمُ إِمَّا عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مُضَافٍ، وإما لِكَوْنِهِ يَلْزَمُ فِي كُلِّ قِرَاءَةٍ عَلَى قَدْرٍ وَاحِدٍ.

وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: مَدُّ الْعَدْلِ؛ لِأَنَّهُ يَعْدِلُ حَرَكَةً.

فَإِنَّ الْقُرَّاءَ يُجْمِعُونَ عَلَى مَدِّهِ مُشْبَعًا قَدْرًا وَاحِدًا مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ، ولَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا سَلَفًا وَلَا خَلَفًا، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْفَخْرِ حَامِدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حُسْنَوَيْهِ الْجَاجَانِيُّ فِي كِتَابِهِ "حِلْيَةُ الْقُرَّاءِ" نَصًّا، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مِهْرَانَ)

يعني الجاجاني أبو الفخر حامد ذكر ما سيذكرهُ الآن، ذكره نصًا عن أَبِي بَكْرِ بْنِ مِهْرَانَ:

(حَيْثُ قَالَ: وَالْقُرَّاءُ مُخْتَلِفُونَ فِي مِقْدَارِهِ، فَالْمُحَقِّقُونَ يَمُدُّونَ عَلَيه قَدْرِ أَرْبَعِ أَلِفَاتٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُدُّ عَلَى قَدْرِ ثَلَاثِ أَلِفَاتٍ، وَالْحَادِرُونَ يَمُدُّونَ عَلَيْهِ أَلِفَيْنِ)

طبعًا لما قال (وَالْحَادِرُونَ) عرفنا أن المقصود بقوله: (الْمُحَقِّقُونَ) يعني هم الذين يُقابلون أهل الحدر، يعني الذين يقرأون بالتحقيق ليس المقصود يعني المحققون في البحث، الباحثين والعُلماء، وإنما يقصد أصحابُ التحقيق مُقابلةً مع قوله: (وَالْحَادِرُونَ).

(إِحْدَاهُمَا الْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ الْمُحَرَّكِ وَالثَّانِيَةُ الْمَدَّةُ الَّتِي أُدْخِلَتْ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ لِتَعْدِلَ، ثُمَّ قَالَ الْجَاجَانِيُّ: وَعَلَيْهِ -يَعْنِي وَعَلَى الْمَرْتَبَةِ الدُّنْيَا-)

طبعًا (يَعْنِي وَعَلَى الْمَرْتَبَةِ الدُّنْيَا) هذا من كلام ابن الجزري، يعني كلمة اعتراضية.

(قَوْلُ أَبِي مُزَاحِمٍ) يعني كأن الجاجاني قال: (وعَليه قَوْلُ أَبِي مُزَاحِمٍ الْخَاقَانِيِّ فِي قَصِيدَتِهِ:

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ كَانَ مِنْ قَبْلِ مُدْغَمٍ ... كَآخِرِ مَا فِي الْحَمْدِ فَامْدُدْهُ وَاسْتَجْرِ

مَـــدَدْتَ لِأَنَّ السَّـــاكِنَيْنِ تَلَاقَيَـــا ... فَصَارَ كَتَحْرِيكٍ كَذَا قَالَ ذُو الْخَبَرِ

طبعًا: (وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ) يعني الرواية المشهورة، وحرفُ لينٍ مُدغَمٍ.

وحقيقةً في كثير من النسخ، من نسخ الخاقانية حرف لين بدلًا من حرفُ مدٍ.

(قُلْتُ) أي ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(وَظَاهِرُ عِبَارَةِ صَاحِبِ "التَّجْرِيدِ" أَيْضًا أَنَّ الْمَرَاتِبَ تَتَفَاوَتُ كَتَفَاوُتِهَا فِي الْمُتَّصِلِ.

وَفَحْوَى كَلَامِ أَبِي عليٍ) لاحِظ هناك بالنسبة للتجريد قال: (وَظَاهِرُ عِبَارَةِ صَاحِبِ "التَّجْرِيدِ").

وهنا ابْنِ بَلِّيمَةَ قال: (وَفَحْوَى كَلَامِ) يعني هذه مصطلحات لها دلالتُها؛ لأن

عندنا النص وعندنا الظاهِر وعندنا المُؤول وعندنا المُجمل وعندنا البيان وعندنا فحوى، فحوى الخطاب، وخلاف الأصوليين هل فحوى الخطاب يُعتبر من الأدلة أم لا؟ ويستدل بها أم لا؟ إلى غير ذلك.

الذي يهمُنا هنا هو تركيز ابن الجزري رحمه الله عليه في دقتهِ في العبارة: (وَظَاهِرُ عِبَارَةِ صَاحِبِ "التَّجْرِيدِ") كذا.

(وَفَحْوَى كَلَامِ أَبِي عَلى الْحَسَنِ بْنِ بَلِّيمَةَ فِي تَلْخِيصِهِ تُعْطِيهِ، وَالْآخِرونَ مِنَ الْأَئِمَّةِ بِالْأَمْصَارِ عَلَى خِلَافِهِ)

**طبعًا هنا باختصار شديد جدًا الدكتور أيمن في تحقيقهِ "لكتاب النشر" ذكر هنا تعليقًا طويلًا خلاصتهُ وسجلت نقطتين فقط، يعني خلاصة هذا التعليق:**

**أن هذا النص الذي يقول فيه الإمام ابن الجزري** رحمه الله عليه: الشيخ يقول: "عن تلخيص بْنِ بَلِّيمَةَ ما هو إلا تلخيصٌ لكتاب التذكرةِ لابن غلبون، ثم ذكر كلام أبي الحسن طاهر بن غلبون صاحب التذكرة، ثم بعد ذلك ذكر كلام ابن غلبون فيما يتعلق بهذا الباب –باب المد المُنفصل والمُتصل– ثم –أي ابن غلبون– ذكر ما يتعلق بباب البدل، بمد البدل، ثم بعد ذلك رجع إلى المد اللازم".

يعني هذا الصنيع بهذه الطريقة هو صنيع الإمام أبي الحسن طاهر بن غلبون في كتابه "التذكرة".

استنتج الشيخ الدكتور أيمن أن ما يذكره ان الجزري عن ابن بليمة أنه قصورٌ من ابن بليمة واختصارٌ مُخلٌ –طبعًا هو ما قال اختصار مُخل لكن قال عبارة بهذا المعنى–، فكأنه يقول: إن ابن ليمةَ لم يذكر هذا التفاوت.

**الشيخ ابن الجزري يقول:** (وَفَحْوَى كَلَامِ بْنِ بَلِّيمَةَ تُعْطِيهِ) يعني تُعطي هذا التفاوت في المد اللازم، كلام ابن الجزري: (وَفَحْوَى كَلَامِ أبي علي الْحَسَنِ بْنِ

بَلِّيمَةَ تُعْطِيهِ) هذا الضمير يعود على التفاوت في المد اللازم.

يعني كأن ابن الجزري يقول: عبارة الإمام ابن بليمةَ في كتابه "التلخيص" تُعطي الدلالة على التفاوت في المد اللازم.

**الدكتور يقول**: هذا الكلام غير دقيق، وطبعًا أنا أقول: كلام الدكتور غير دقيق وليس كلام ابن بليمة هو الذي غير دقيق.

**أولًا**: لِنفرض ونتفق مع الدكتور على أن كتاب تلخيص ابن بليمة هو اختصار لكتاب "التذكرة" من باب الفرض الجدلي عندي وإلا ليس كذلك.

كون التشابه في كثير من العبارات حتى لو كانت باصطلاحات هذا لا يدل على أن هذا الكتاب مُختصرٌ من ذلك الكتاب.

"كتاب التذكرة" لابن غلبون هذا كتاب رواية لا شك في ذلك، "وكتاب تلخيص ابن بليمة" لا شك أنه كتاب راوية.

حتى لو ابن بليمة اختصر كتاب التذكرة فهو قد أضاف عليه من رواياتهِ الأخرى، لو رجعنا إلى قراءة حمزة أسانيد قراءة حمزة في كتاب النشر- سنجد أنه أخذ عن تلخيص ابن بليمة أو أخذ عن ابن بليمة؛ لأن ابن بليمة في التلخيص لم يذكر الأسانيد، لكن قال، صرح بأنه من تلخيص ابن بليمة يعني أخذ عن ابن بليمة تقريبًا ست طرق في رواية حمزة، في قراءة حمزة من الروايتين، اثنتان منها عن ابن غلبون.

ابن ليمة لم يأخذ مباشرةً عن ابن غلبون وإنما أخذ عنه بواسطة الإمام القزويني، فهناك طريقانِ من ابن بليمةَ عن القزويني من قراءته على أبي الحسن طاهر ابن غلبون.

وبقيت أربع طرق في النشر ابن الجزري أخذها عن ابن بليمةَ وليست من

طريق ابن غلبون.

إذًا ما وجدنا ما يُخالف، إذ وجدنا شيئًا يذكره ابن بليمة يُخالِفَ ما يذكرهُ ابن غلبون فهذا ليس دليلًا على أن ابن بليمة قد أخطأ في الاختصار أو قد اختصر اختصارًا مُخلًا غير صحيح، لا، بل إنه ذكر مروياتِهِ حتى وإن خالفت شيخهُ ابن غلبون، خاصةً وأن ابن بليمةَ رحمه الله عليه لم يذكر في مقدمة كتابهِ أن كتابه هذا تلخيصٌ من ابن غلبون.

هذا باختصار، طبعًا هو عبارة الإمام ابن بليمة ما هي؟

أنه لما ذكر المد المنفصل ثم ذكر المد المتصل وتفاوت العلماء في المد المتصل، يعني قال: (أَطولُهُم مدًا وَرشٌ وحمزة ثُمَّ عَاصِم،...) هذا الاختلاف في المراتب، بعد أن ذكر وانتهى من المد المتصل، ماذا قال؟

قال: (وَكَذلَك أيضًا يَمُدونَ نَحو حَاد والضالين) وذكر أمثلة للمد المتصل.

وكذلك أيضًا الدكتور أيمن في تعليقِهِ في النشر يقول: "إنه من قرأ كلام ابن بليمة وقرأ هذه العبارة -وهي عبارة ابن بليمة-: وَكَذلِك أَيضًا يَمُدونَ) يفهم منها التفاوت في المد، وهذا ليس صحيحًا وإنما سببه أن ابن بليمة اختصر".

طبعًا نقول: حتى وإن كان اختصر، ابن بليمة ذكرَ تقاوت الرُتب في المد المُتصل، ثم قال: (وَكَذلَك أيضًا يَمُدونَ) وجاء إذًا (كَذَلِك) كاف التشبيه ما معناها؟ اسم الإشارة ذلك؟ أيضًا ما معناها؟

إذا كان الإمام ابن بليمة يكتب بالعربية، مَن يفهم العربية لا يفهم إلا أن هذا العطف معطوفٌ على ذلك الاختلاف في المراتِب، (وَكَذلِك) ما هو الذي (وَكذلك)؟

نحن عندنا أقرب شيء مذكور أو آخر شيء مذكور هو المراتب في المد

المتصل:جاءَ وشَاءَ، وقال: إن ورش وحمزة أطولهم ثم عاصم، ثم الكسائي، ثم ثم..

بعدها قال: (وَكَذلَك أيضًا يَمُدونَ) إذًا ماذا نفهم من هذا؟ لا يُفهم منها أساسًا إلا (وَكَذلِك) أي كذلك الاختلاف في الرُتب في المتصلِ هو واقعٌ في المد اللازم.

القصد إنه عبارة ابن الجزري بل عبارة ابن بليمة لا تدل على أنه اختصر اختصارًا مُخلًا، ولا تدل على أن فهم ابن الجزري ليس صحيحًا بل فهمه صحيح، بل أي مبتدئٍ في اللغة العربية إذا قيل له: (وَكَذلَك أيضًا) في أي شيءٍ معطوفٍ عليه، (وَكَذلَك أيضًا) إذًا فلان.

أنا عندما أقول: "فلان يقصُر وفلان يُوسط وكذلك فلان" ماذا نفهم منه؟

نفهم منه أن كذلك فلان الأخير مثل الذي قبله وانتهت القضية، يعني فقصد هذا التعليق يعني كغيره من بعض التعليقات التي فيها وجهة نظر والله تعالى أعلم.

**نرجع إلى كلام ابن الجزري** رحمة الله عليه**، قال:**

(نَعَمْ، اخْتَلَفَتْ آرَاءُ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ أَئِمَّتِنَا فِي تَعْيِينِ هَذَا الْقَدْرِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، فَالْمُحَقِّقُونَ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ الْإِشْبَاعُ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى إِطْلَاقِ تَمْكِينِ الْمَدِّ فِيهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ دُونَ مَا مُدَّ لِلْهَمْزة، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْأُسْتَاذُ الْعَلَّامَةُ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ فِي قَصِيدَتِهِ بِقَوْلِهِ:

وَالْمَدُّ مِنْ قَبْلِ الْمُسَكَّنِ دُونَ مَا ... قَدْ مُدَّ لِلْهَمَزَاتِ بِاسْتِيقَانِ

يَعْنِي أَنَّهُ دُونَ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ وَفَوْقَ التَّوَسُّطِ وَكُلُّ ذَلِكَ قَرِيبٌ)

يعني الخلاف كأنه خلافٌ يعني ليس ذا أهمية.

(ثُمَّ اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي تَفَاضُلِ ذَلِكَ عَلَى بَعْضٍ، فَذَهَبَ كَثِيرٌ إِلَى أَنَّ مَدَّ الْمُدْغَمِ

مِنْهُ أَشْبَعُ تَمْكِينًا مِنَ الْمُظْهَرِ) وهذا كله كلام نظري.

(مِنْ أَجْلِ الْإِدْغَامِ، لِاتِّصَالِ الصَّوْتِ فِيهِ وَانْقِطَاعِهِ فِي الْمُظْهَرِ، فَعَلَى هَذَا يُزَادُ إِشْبَاعُ لَامٍ عَلَى إِشْبَاعِ مِيمٍ مِنْ أَجْلِ الْإِدْغَامِ) فِي (الم).

(وَكَذَلِكَ (دَابَّةٍ) بِالنِّسْبَةِ إِلَى (مَحْيَايْ) عِنْدَ مَنْ أَسْكَنَ، وَيَنْقُصُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ (صَادْ ذِكْرُ، وَسِينْ مِيمْ، ونُونْ وَالْقَلَمِ) عِنْدَ مَنْ أَظْهَرَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ أَدْغَمَ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيِّ، ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ.

وَمَذْهَبُ ابْنِ مُجَاهِدٍ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ الشَّذَائِيُّ، وَمَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ شُرَيْحٍ، وَقَبِلَهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ وَجَوَّدَهُ، وَقَالَ: بِهِ كَانَ يَقُولُ شَيْخُنَا الْحَسَنُ بْنُ سُلَيْمَانَ، يَعْنِي الْأَنْطَاكِيَّ، وَقَالَ: وَإِيَّاهُ كَانَ يَخْتَارُ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى عَكْسِ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّ الْمَدَّ فِي غَيْرِ الْمُدْغَمِ فَوْقَ الْمُدْغَمِ، وَقَالَ؛ لِأَنَّ الْمُدْغَمَ يَتَحَصَّنُ وَيَقْوَى بِالْحَرْفِ الْمُدْغَمِ فِيهِ بِحَرَكَتِهِ.

فَكَأَنَّ الْحَرَكَةَ فِي الْمُدْغَمِ فِيهِ حَاصِلَةٌ فِي الْمُدْغَمِ، فَقَوِيَ بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ وَإِنْ كَانَ الْإِدْغَامُ يُخْفِي الْحَرْفَ، وَذَكَرَهُ أَبُو الْعِزِّ فِي كِفَايَتِهِ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ مَدِّ الْمُدْغِمِ وَالْمُظْهِرِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ؛ إِذِ الْمُوجِبُ لِلْمَدِّ هُوَ الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ وَالْتِقَاؤُهُمَا مَوْجُودٌ، فَلَا مَعْنًى لِلتَّفْصِيلِ بَيْنَ ذَلِكَ وهذا الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَئِمَّةِ الْعِرَاقِيِّينَ قَاطِبَةً، وَلَا يُعْرَفُ نَصٌّ عَنْ أَحَدٍ مِنْ مُؤَلِّفِيهِمْ بِاخْتِيَارِ خِلَافِهِ.

قَالَ الدَّانِيُّ: وَهَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ شُيُوخِنَا، وَبِهِ قَرَأْتُ عَلَى أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا الْبَغْدَادِيِّينَ وَالْمِصْرِيِّينَ، قَالَ: وَإِلَيْهِ كَانَ يَذهب مُحمد بن علي، وعَلي بن بِشر يعني الأَنطَاكِي نَزيل الأَنْدَلُس.

وَأَمَّا الْمُنْفَصِلُ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: مَدُّ الْبَسْطِ؛ لِأَنَّهُ يَبْسُطُ بَيْنَ الكَلِمَتَيْنِ، وَيُقَالُ: مَدُّ الْمُنفَصِلِ؛ لِأَنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ، وَيُقَالُ لَهُ: الاعْتِبَارُ؛ لِاعْتِبَارِ الْكَلِمَتَيْنِ مِنْ

كَلِمَةٍ، وَيُقَالُ: مَدُّ حَرْفٍ لِحَرْفٍ، أَيْ: مَدُّ كَلِمَةٍ لِكَلِمَةٍ، وَيُقَالُ: الْمَدُّ الْجَائِزُ مِنْ أَجْلِ الْخِلَافِ فِي مَدِّهِ وَقَصْرِهِ.

وَقَدِ اخْتَلَفَتِ الْعِبَارَاتُ فِي مِقْدَارِ مَدِّهِ اخْتِلَافًا لَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ وَلَا يَصِحُّ جَمْعُهُ.

فَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ مَرْتَبَةً لِقَارِئٍ إِلَّا وَذَكَرَ غَيْرُهُ لِذَلِكَ الْقَارِئِ مَا فَوْقَهَا أَوْ مَا دُونَهَا، وَهَا أَنَا أَذْكُرُ مَا جَنَحُوا إِلَيْهِ، وَأُثْبِتُ مَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ مِنْ ذَلِكَ.

فَأَمَّا ابْنُ مُجَاهِدٍ، وَالطَّرَسُوسِيُّ، وَأَبُو الطَّاهِرِ بْنُ خَلَفٍ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ كَأَبِي طَاهِرِ بْنِ سَوَّارٍ وَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ فَارِسٍ، وَابْنِ خَيْرُونَ، وَغَيْرِهِمْ فَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ مِنْ سِوَى الْقَصْرِ غَيْرَ مَرْتَبَتَيْنِ، طُولَى وَوُسْطَى.

وَذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ الصَّقَلِّيُّ مَرَاتِبَ غَيْرَ الْقَصْرِ، وَهِيَ التَوَسُطُ، وَفَوْقَهُ قَلِيلًا، وَفَوْقَهُ) يعني التوسط، وفوق التوسط، وفوق فوق التوسط.

طبعًا سيأتي ابن الجزري في النهاية يقول: هذا لا طائِل تحته، لكن نحن نمشي نتبرك بقراءة كلام العلماء، ولا شك أن فيها فائدة ولو من باب العلمِ النظري.

وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَيْنَ التَّوَسُّطِ وَالْقَصْرِ، وَكَذَا ذَكَرَ صَاحِبُ "الْوَجِيزِ" أَنَّهَا ثَلَاثُ مَرَاتِبَ، إِلَّا أَنَّهُ أَسْقَطَ الْعُلْيَا، فَذَكَرَ مَا فَوْقَ الْقَصْرِ وَفَوْقَهُ، وَهُوَ التَّوَسُّطُ وَفَوْقَهُ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ مِهْرَانَ، وَالْعِرَاقِيُّ، وَابْنُهُ وَغَيْرُهُمْ، وَكَذَا ذَكَرَ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ شَيْطَا، وَلَكِنَّهُ أَسْقَطَ مَا دُونَ الْعُلْيَا، فَذَكَرَ الْقَصْرَ، وَفَوْقَهُ والتَّوَسُّطُ وَالطُّولَى، فَكُلُّ هَؤُلَاءِ ذَكَرَ ثَلَاثَ مَرَاتِبَ سِوَى الْقَصْرِ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَعْيِينِهَا.

وَذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي تَيْسِيرِهِ، وَمَكِّيٌّ فِي تَبْصِرَتِهِ، وَصَاحِبُ "الْكَافِي"، وَ "الْهَادِي" وَ "الْهِدَايَةِ" وَ "تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ"، وَأَكْثَرُ الْمَغَارِبَةِ، وَسِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي مُبْهَجِهِ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْمَالِكِيُّ فِي رَوْضَتِهِ، وَبَعْضُ الْمَشَارِقَةِ - أَنَّهَا أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ:

مَا فَوْقَ الْقَصْرِ، وَفَوْقَهُ) يعني فوق القصر وفوق فوق القصرِ.

(وَهُوَ التَّوَسُّطُ وَفَوْقَهُ) إذًا ما فوق القصر والتوسط وفوق التوسط.

(وَالْإِشْبَاعُ، وَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو مَعْشَرٍ الطَّبَرِيُّ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْقَصْرَ الْمَحْضَ كَمَا فَعَلَ صَاحِبُهُ الْهُذَلِيُّ كَمَا سَيَأْتِي)

طبعًا هنا الكلام الذي قرأناه والذي سنقرأه حقيقةً فيه كثيرٌ من الاعتراضات على تعليقات الدكتور أيمن في كتابِهِ، يعني هنا في هذا الباب بالذات باب المد يعني علَّق تعليقات قد تكون تصل إلى عشرين تعليقًا تقريبًا.

بعضها لا شك أنه أخطأ في فهمِهِ لكلام ابن الجزري وكلام الأئمةِ في هذا، واختصارًا للوقت لا نستطيع هنا في هذه الدروس، يعني لا نستطيع أن نتتبع كل مسألةٍ كان فيها النقاش، ولهذا كُتِب هذا المقال وموجودٌ على الصفحة في تويتر وفي فيس بوك، هذا والله ليس من باب الدعاية، لا، وإنما مُحافظةً على الوقت في هذا الدرس نُحيط إلى هذا البحث؛ ففيه جُمِعت كل وجهات النظر التي يرى المتحدث أن الدكتور أيمن –حفظه الله– يعني قد جانبه الصواب في تعليقهِ عليها.

بعضها مسائل هنا مضت وبعضها سيأتي؛ ولهذا في هذه الدروس لن نتوقف عندها كثيرًا.

(وَذَكَرَهَا الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي "جَامِعِ الْبَيَانِ" خَمْسَ مَرَاتِبَ سِوَى الْقَصْرِ، فَزَادَ مَرْتَبَةً سَادِسَةً فَوْقَ الطُّولَى الَّتِي ذَكَرَهَا فِي "التَّيْسِيرِ". وَكَذَا ذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ فِي غَايَتِهِ وَتَبِعَهُمَا فِي ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ فِي كَامِلِهِ، وَزَادَ مَرْتَبَةً سَابِعَةً، وَهِيَ إِفْرَاطٌ وَقَدْرُهَا سِتُّ أَلِفَاتٍ، وَانْفَرَدَ بِذَلِكَ، عَنْ وَرْشٍ وَعَزَا ذَلِكَ إِلَى ابْنِ نَفِيسٍ، وَابْنِ سُفْيَانَ وَابْنِ غَلْبُونَ، وَالْحَدَّادِ –يَعْنِي إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَمْرٍو– وَقَدْ وَهِمَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَصْرَ فِيهِ الْبَتَّةَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْقُرَّاءِ، وَاتَّفَقَ هُوَ – أي الهُذلي– وَأَبُو مَعْشَرٍ الطَّبَرِيُّ عَلَى ذَلِكَ وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِمَا

أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَصْرُ الْمُنْفَصِلِ الْبَتَّةَ، وَأَنَّهُ عِنْدَهُمَا كَالْمُتَّصِلِ فِي "التَّيْسِيرِ"، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَزَادَ أَبُو الْأَهْوَازِيِّ مَرْتَبَةً ثَامِنَةً دُونَ الْقَصْرِ وَهِيَ الْبَتْرُ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ وَالْهَاشِمِيِّ)

طبعًا هذه كلها ليس من طريق ابن الجزري، الذين سيذكرهم أن لهم البترَ هذه كلها من باب التبرع ومن باب ماذا نُسميه؟ المُتابعات وغيره.

(عَنِ الْحُلْوَانِيِّ وَالْهَاشِمِيِّ كِلَاهُمَا عَنِ الْقَوَّاسِ، عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ فِي جَمِيعِ مَا كَانَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، قَالَ: وَالْبَتْرُ هُوَ حَذْفُ الْأَلِفِ) يعني بدل ما نقول: قَالَ، نقول: قَلَ.

(وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ مِنْ سَائِرِهِنَّ.

قَالَ: وَاسْتَثْنَى الْحُلْوَانِيُّ عَنِ الْقَوَّاسِ الْأَلِفَ وَمَدَّهَا مَدًّا وَسَطًا فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ لَا غَيْرَ؛ قَوْلُهُ: (يَا آدَمُ) حَيْثُ كَانَ، وَ (يَا أُخْتَ هَارُونَ) وَ (يَا أَيُّهَا) حَيْثُ كَانَ، وَبَاقِي الْبَابِ بِالْبَتْرِ.

(قُلْتُ): أي ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(اسْتِثْنَاءُ الْحُلْوَانِيِّ هَذِهِ الْكَلِمَ لَيْسَ لِكَوْنِهَا مُنْفَصِلَةٌ، وَإِنَّمَا كَانَ الْحُلْوَانِيُّ يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا مِنَ الْمُتَّصِلِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا اتَّصَلَتْ رَسْمًا، فَمَثَّلَ فِي جَامِعِهِ الْمُتَّصِلَ بِـ (السَّمَاءِ):

طبعًا الجامع هنا للحُلواني.

(وَ (مَاءً)، وَ (نِدَاءً)، وَ (يَا أُخْتَ)، وَ (يَا أَيُّهَا)، وَ(يَا آدَمُ) قَالَ الدَّانِيُّ: وَقَدْ غَلِطَ فِي ذَلِكَ) طبعًا هذا الكلام كله كلام الإمام أبي عمرو الداني في الجامع.

(قُلْتُ): أي ابن الجزري.

(وَلَيْسَ الْبَتْرُ مَا انْفَرَدَ بِهِ الْأَهْوَازِيُّ فَقَطْ، حَكَاهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ مِنْ

رِوَايَةِ الْقَوَّاسِ، عَنِ الْخُزَاعِيِّ عَنِ الْهَاشِمِيِّ عَنْهُ، وَعَنِ الْحُلْوَانِيِّ، وَمِنْ رِوَايَةِ قُنْبُلٍ، عَنِ ابْنِ شَنَبُوذَ، عَنْهُمْ، ثُمَّ قَالَ الدَّانِيُّ: وَهَكَذَا مَكْرُوهٌ قَبِيحٌ، لَا يُعملُ عَلَيْهِ، وَلَا يُؤْخَذُ بِهِ؛ إِذْ هُوَ لَحْنٌ لَا يَجُوزُ بِوَجْهٍ وَلَا تَحِلُّ الْقِرَاءَةُ بِهِ.

قَالَ: وَلَعَلَّهُم أَرَادُوا حَذْفَ الزِّيَادَةِ لِحَرْفِ الْمَدِّ وَإِسْقَاطِهَا، فَعَبَّرُوا عَنْ ذَلِكَ بِحَذْفِ حَرْفِ الْمَدِّ وَإِسْقَاطِهِ مَجَازًا.

(قُلْتُ): أي ابن الجزري.

(وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ أَرَادُوا حَذْفَ الزِّيَادَةِ كَمَا قَالَ الدَّانِيُّ: قَوْلُ الْحُلْوَانِيِّ فِيمَا رَوَاهُ الْأَهْوَازِيُّ، عَنْهُ، عَنِ الْقَوَّاسِ حَيْثُ اسْتَثْنَى الْكَلِمَ الثَّلَاثَ وَمَدَّهَا مَدًّا وَسَطًا كَمَا قَدَّمْنَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَهَا أَنَا أَذْكُرُ كُلًّا مِنْ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ عَلَى التَّعْيِينِ وَمَذَاهِبَ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِيهَا لِكُلٍّ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ وَرُوَاتِهِمْ، مُنَبِّهًا عَلَى الْأَوْلَى مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ أَذْكُرُ النُّصُوصَ؛ لِيَأْخُذَ الْمُتْقِنُ بِمَا هُوَ أَقْرَبُ، وَيَرْتفعَ عَنِ التَّقْلِيدِ إِلَى الْأَصْوَبِ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ)

لاحِظ هنا أنه قال: (أذكر مَذَاهِبَ أَهْلِ الْأَدَاءِ ثُمَّ أَذْكُرُ النُّصُوصَ)، يعني هذا التنبيه لمن يقول: ليس هناك شيء اسمه أداء ونص، وإنما هما شيءٌ واحد، وهذا غير صحيح.

(فَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى، قَصْرُ الْمُنْفَصِلِ، وَهِيَ حَذْفُ الْمَدِّ الْعَرَضِيِّ، وَإِبْقَاءُ ذَاتِ حَرْفِ الْمَدِّ عَلَى مَا فِيهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَذَلِكَ هُوَ الْقَصْرُ الْمَحْضُ، وَهِيَ لِأَبِي جَعْفَرٍ وَابْنِ كَثِيرٍ بِكَمَالِهَا مِنْ جَمِيعِ مَا عَلِمْنَاهُ وَرُوِّينَاهُ مِنَ الْكُتُبِ وَالطُّرُقِ) لاحِظ (وَرُوِّينَاهُ).

(حَسْبَمَا تَضَمَّنَهُ كِتَابُنَا سِوَى تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ، وَكَامِلِ الْهُذَلِيِّ، فَإِنَّ عِبَارَتَهُمَا تَقْتَضِي الزِّيَادَةَ لَهُ عَلَى الْقَصْرِ الْمَحْضِ، كَمَا سَيَأْتِي نَصُّهُمَا، وَاخْتُلِفَ، عَنْ قَالُونَ)

طبعًا هنا أيضًا الدكتور أيمن لم يُعجبه هذا الكلام واستدرك على الإمام ابن الجزري بأنَّ كلام تلخيص أبي معشر، يعني ما فهمه ابن الجزري من كلام أبي معشر ليس صحيحًا، وكما قلت الرد عليه في مكانهِ هناك.

(وَاخْتُلِفَ، عَنْ قَالُونَ وَالْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ وَرْشٍ، وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَتَيْهِ، وَعَنْ يَعْقُوبَ، وَعَنْ هِشَامٍ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ. وَعَنْ حَفْصٍ، مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو، أَمَّا قَالُونُ فَقَطَعَ لَهُ بِالْقَصْرِ أَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ وَأَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ وَأَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ وَأَبُو الْعِزِّ فِي إِرْشَادَيْهِ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ.

وَكَذَلِكَ ابْنُ فَارِسٍ فِي جَامِعِهِ، وَالْأَهْوَازِيُّ فِي وَجِيزِهِ، وَسِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي مُبْهِجِهِ مِنْ طَرِيقَيْهِ، وَابْنُ خَيْرُونَ فِي كِفَايَتِهِ، وَجُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ.

وَكَذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّرَسُوسِيُّ، وَأَبُو الطَّاهِرِ بْنُ خَلَفٍ، وَبَعْضُ الْمَغَارِبَةِ، وَقَطَعَ لَهُ بِهِ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ ابْنُ الْفَحَّامِ صَاحِبُ "التَّجْرِيدِ"، وَ "مَكِّيٌّ" صَاحِبُ "التَّبْصِرَةِ"، وَ "الْمَهْدَوِيُّ" صَاحِبُ "الْهِدَايَةِ"، وَابْنُ بَلِّيمَةَ فِي تَلْخِيصِهِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ كَابْنَيْ غَلْبُونَ وَالصَّفْرَاوِيُّ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي "التَّيْسِيرِ" وَ "الشَّاطِبِيَّةِ"، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَأَمَّا الْأَصْبَهَانِيُّ، عَنْ وَرْشٍ فَقَطَعَ لَهُ بِالْقَصْرِ أَكْثَرُ الْمُؤَلِّفِينَ مِنَ الْمَشَارِقَةِ وَالْمَغَارِبَةِ، كَابْنِ مُجَاهِدٍ، وَابْنِ مِهْرَانَ، وَابْنِ سَوَّارٍ وَصَاحِبِ " الرَّوْضَةِ "، وَأَبِي الْعِزِّ وَابْنِ فَارِسٍ، وَسِبْطِ الْخَيَّاطِ وَالدَّانِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي الْإِعْلَانِ، نَصَّ عَلَيْهِمَا تَخْيِيرًا بَعدَ ذِكْرِهِ الْقَصْرَ.

وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَقَطَعَ لَهُ بِالْقَصْرِ مِنْ رِوَايَتَيْهِ ابْنُ مِهْرَانَ، وَابْنُ سَوَّارٍ وَابْنُ فَارِسٍ وَأَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ وَأَبُو الْعِزِّ، وَابْنُ خَيْرُونَ، وَالْأَهْوَازِيُّ، وَصَاحِبُ "الْعُنْوَانِ"، وَشَيْخُهُ، وَالْأَكْثَرُونَ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ) لاحِظ (مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ).

(وَفِي "جَامِعِ الْبَيَانِ" مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ أَيْضًا، وَفِي "التَّجْرِيدِ" وَ "الْمُبْهِجِ" وَ "التَّذْكَارِ"، إِلَّا أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِوَجْهِ الْإِدْغَامِ.

نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سِبطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْفَتْحِ بْنُ شَيْطَا، وَالْقَصَّاعُ فِي طُرُقِ التَّجْرِيدِ وَغَيْرُهُمْ.

وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا نَعْلَمُ نَصًّا بِخِلَافِهِ، وَهُوَ الَّذِي نَقْرَأُ بِهِ وَنَأْخُذُ، وَقَطَعَ لَهُ بِالْقَصْرِ مِنْ رِوَايَةِ السُّوسِيِّ فَقَطِ ابْنُ سُفْيَانَ وَابْنُ شُرَيْحٍ، وَالْمَهْدَوِيُّ، وَمَكِّيٌّ، وَصَاحِبَا "التَّيْسِيرِ" وَ "الشَّاطِبِيَّةِ"، وَابْنُ بَلِّيمَةَ، وَسَائِرُ الْمَغَارِبَةِ. وَكَذَلك ابْنَا غَلْبُونَ، وَالْفُرَاوِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْهُ، وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِلدُّورِيِّ فِي "الْكَافِي" وَ "الْإِعْلَانِ" وَ "الشَّاطِبِيَّةِ" وَغَيْرِهِمَا.

وَأَمَّا يَعْقُوبُ فَقَطَعَ لَهُ بِالْقَصْرِ ابْنُ سَوَّارٍ، وَالْمَالِكِيُّ وَابْنُ خَيْرُونَ وَأَبُو الْعِزِّ، وَجُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَكَذَلِكَ الْأَهْوَازِيُّ وَابْنَا غَلْبُونَ، وَصَاحِبُ "التَّجْرِيدِ" فِي مُفْرَدَتِهِ، وَكَذَلِكَ الدَّانِيُّ، وَابْنُ شُرَيْحٍ، وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْهُم.

وَأَمَّا هِشَامٌ فَقَطَعَ لَهُ بِالْقَصْرِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدَانَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ، وَقَطَعَ لَهُ بِهِ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ ابْنُ خَيْرُونَ، وَابْنُ سَوَّارٍ، وَالْأَهْوَازِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْعِرَاقِيِّينَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ مِنْ سَائِرِ طُرُقِهِ، وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ مِهْرَانَ لِهِشَامٍ بِكَمَالِهِ، وَكَذَلِكَ فِي "الْوَجِيزِ".

وَأَمَّا حَفْصٌ فَقَطَعَ لَهُ بِالْقَصْرِ أَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ مِنْ طَرِيقِ زَرْعَانَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْهُ، وَكَذَلِكَ ابْنُ فَارِسٍ فِي جَامِعِهِ، وَكَذَلِكَ صَاحِبُ "الْمُسْتَنِيرِ" مِنْ طَرِيقِ الْحَمَّامِيِّ، عَنِ الْوَلِيِّ، عَنْهُ، وَكَذَلِكَ أَبُو الْعِزِّ مِنْ طَرِيقِ الْفِيلِ، عَنْهُ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْعِرَاقِيِّينَ مِنْ طَرِيقِ الْفِيلِ.

(وَالْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ) فَوْقَ الْقَصْرِ قَلِيلًا) في النسخة التي عليها خط ابن الجزري:

(فُويقَ ٱلْقَصْرِ) يعني هذه النسخة لم تكن موجودة عندي أيام البحث.

وكما قلت: هذه النسخة التي قُرأت على ابن الجزري وفي بعض لوحاتِها بخط ابن الجزري نفسه مكتوب فيها: (فُويقَ ٱلْقَصْرِ).

**(وَالْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ) فَوْقَ الْقَصْرِ قَلِيلًا وَقُدِّرَتْ بِأَلِفَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ بِأَلِفٍ وَنِصْفٍ وَهُوَ مَذْهَبُ الْهُذَلِيِّ، وَعَبَّرَ عَنْهَا ابْنُ شَيْطَا بِزِيَادَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ، وَسَبْطُ الْخَيَّاطِ بِزِيَادَةٍ أَدْنَى وَأَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ بِالتَّمْكِينِ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ)**

(بِالتَّمْكِينِ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ) طبعًا هذا المصطلح سيأتينا كثيرًا، مدُّ حرفٍ لحرفٍ ولا يُمكنون.... إلى غير ذلك.

يعني قصد التمكين سيأتي، وحقيقةً أنا لا أعرف يعني الخلاف الذي فيه، مع أن ابن مُجاهد رحمه الله عليه يقول: "التمكينُ منزلةٌ بين المَدِّ والقصرِ عند أهل الأداء".

وهذا النص قال ابن مجاهد ونقله عنه أبو الفضل الخُزاعي ونقله عنه أيضًا بسندهِ الروزبادي ونقله عنه أيضًا الإمام الداني في كتابه "جامع البيان".

وهذا نص صريح في المقصودِ بالتمكينِ كما سيأتي -إن شاء الله-.

**سؤال:** (٥٦:٣٠).

**الشيخ:** بس ما ذكر أن المقصود به: منزلةٌ بين المَدِّ والقصرِ.

**أحد المستمعين:** صفحة ٧٩٣، (٣١:١٩).

**الشيخ:** خفيفة أيضا، يُفهم، التمكين ليس مدًا طبيعيًا، التمكين زيادة عن المد الطبيعي.

المد الطبيعي هو إبقاء حرف المد كما هو، هذا هو الطبيعي: قَلَ، هذا هو المد

الطبيعي المُتفق عليه.

التمكين ليس (قَا) بحيث إنك تمده أربع حركات، وإنما أنك تزيد هذا الألف الذي هو الأصل قال، هذا هو الحرف المدي أن تُزيده قليلًا، الذي يُسموه فوق القصرِ أو فويق القصرِ.

مع إن فوق القصر وفويق القصر، أنا شخصيًا ما أعرف كي تأتي.

**سؤال:** هل من كلمة تمكين يعني (٣٢:٠٨).

**الشيخ:** لا، وهذا الذي أوقع بعض الشيوخ، أنه ذهب إلى القواميس ونظر ما معنى التمكين؛ فيقولك: التمكين في الشيء تثبيته....، والكلام هذا وفهِم منه أن التمكين هو المد المتصل، أربع حركات أو إشباع ست حركات.

هذا مُصطلح لغوي، لكن هنا يتكلمون بمصطلح العلم نفسه، بمصطلح أهل القراءات، وأهم شيء وأخطر شيء عدم الاهتمام بهذه المصطلحات.

الكتاب ليس في اللغة العربية حتى نبحث عن التمكين، يعني من أجل أن نعرف التمكين نبحث عنه لغويًا، لكن عند أهل الصناعة ماذا يقصدون به؟

مثل الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه لما قال:

**والأخذ بالتجويدِ حَتمٌ لازمُ     مَنْ لَم يُجوِّد القرآنَ آثِمُ**

هل هو الإثم الشرعي؟ بعض العلماء حتى وأعتقد منهم الشيخ زكريا الأنصاري رحمة الله عليه، قال: "الإثم هنا المقصود به الإثم صناعةً وليس شرعًا"، وإن كان يُخالَف في هذا شيء ثاني.

لكن أنا قصدي إن المُصطلحات لا يُنظر إليها بالتعريف اللغوي، نتفق على أن لها معناها اللُغوي، لكن ثُمَّ بعد ذلك ماذا يُقصد بها؟

مثل: كلمة "الوقف" الحبس هو وقف، لكن عند أهل القراءات يقصدون به ما لم يقصده الفقيه، والكلمة هي هي ومعناها في اللغة واحد، فهذا مُصطلح.

**سؤال:** كلام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (التمكين الذي هو قدر زمن السكت)؟

**الشيخ:** لأنهم يزيدون التمكين والذي هو قدر زمن السكت الذي هو هذه الزيادة، يزيدون التمكين الذي هو أنت الحين الزمن الذي تسكت فيه هل هو بمقدار ألف؟ (**عِوَجًا**)، (**قِيَمًا**)، عوجاااا قيمااااا، طبعا هذا يحتاج شخص يكون متخصص في علم الصوتيات قدر زمن السكت معناه إنه قدر بسيط جدًا لا يصل إلى ألف؛ لأنه لو كان إنه يصل إلى ألف لقال لك: ألفين.

**يعني ما يقول لك:** أنهم يزيدون التمكين الذي هو قدر زمن السكت، يقول لك: خلاص يزيدون التمكين بألف، وتنتهي القضية.

فمعناه إن هذا الذي هو قدر زمن السكت أقل من ألف، هذا الذي أفهمه، والله أعلم.

**سؤال:** (٣٥:٠٢).

**الشيخ:** لا، يعني أنت قصدك إن الإمام ابن الجزري لما قال المقصود بالتمكين هو: قدر زمن السكت؟

حسنا، وكيف يُقابل مع كلام ابن مُجاهد والخُزاعي، أن التمكينُ منزلةٌ بين المد والقصرِ؟ إذن فوق القصرِ.

القصر مصطلح هو شرح لنا إياه، قال: القصر في هذا الباب عند أهل القراء هو إثبات الألف، إثبات حرف المد، هذا هو القصر، في أول الباب لما جاء يتكلم عليه، قال: (**وَالْقَصْرُ عِبَارَةٌ عَنْ تَرْكِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ -يعني الألف- وَإِبْقَاءِ الْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ عَلَى حَالِهِ**) هذا هو القصر.

**سؤال:** بخلاف البتر؟

**الشيخ:** لا البتر تحذف الألف كله، تحذف حرف المد، يعني (يقولُ)، وتُصبِح: (يقُل)، كأنه فعل مضارع مجزوم، أو (قَالَ) كأنه (قَل)، (قيلَ) كأنه (قِل)، يعني بتُبتر، بتحذفه نهائيًا.

**سؤال:** (٣٦:٢٤)

**الشيخ:** هو توضيح، أنا أرى أنه توضيح لها، وما هي بعيدة من مسألة المنزلة بين المنزلتين، طبعًا المنزلة بين المد والقصر.

ابن جني عنده في كتابه الخصائص وهو يعني فلسفة اللغة وهذا، فيه منزلة بين المنزلتين، بغض النظر عن المصطلح في العقيدة وهذا.

**والتمكين من غير إشباع**

(ثُمَّ هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ هِيَ فِي الْمُتَّصِلِ لِأَصْحَابِ قَصْرِ الْمُنْفَصِلِ مِثْلِ الدُّورِيِّ، وَالسُّوسِيِّ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ مَرَاتِبَ الْمُتَّصِلِ أَرْبَعًا كَصَاحِبِ "التَّيْسِيرِ" وَ "التَّذْكِرَةِ"، وَ "تَلْخِيصِ" الْعِبَارَاتِ وَغَيْرِهِمْ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهِيَ فِي الْمُنْفَصِلِ عِنْدَ صَاحِبِ "التَّيْسِيرِ" لِأَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ، وَذَلِكَ قِرَاءَتُهُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي الْقَاسِمِ الْفَارِسِيِّ وَلِقَالُونَ بِخِلَافٍ عَنْهُ فِيهِ.

وَبِهَذِهِ الْمَرْتَبَةِ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ وَهِيَ فِي "الْهَادِي" وَ "الْهِدَايَةِ" وَ "التَّبْصِرَةِ"، وَ "تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ"، والتذكرة وَعَامَّةِ كُتُبِ وَالِدِ الْمَغَارِبَةِ لَقَالُونَ، والدوري بِلَا خِلَافٍ.

وَكَذَا فِي "الْكَافِي"، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: وَقَرَأْتُ لَهما بِالْقَصْرِ.

وَهِيَ فِي "الْمُبْهِجِ" لِيَعْقُوبَ، وَهِشَامٍ وَحَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو، وَلِأَبِي عَمْرٍو

إِذَا أَظْهَرَ، وَفِي "التَّذْكَارِ" لِنَافِعٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَالْحُلْوَانِيِّ، عَنْ هِشَامٍ وَالْحَمَّامِيِّ، عَنِ الْوَلِيِّ، عَنْ حَفْصٍ وَلِأَبِي عَمْرٍو إِذَا ظَهَرَ، وَفِي "الرَّوْضَةِ" لِخَلَفٍ، وَفِي اخْتِيَارِهِ، وَلِلْكِسَائِيِّ سِوَى قُتَيْبَةَ، وَفِي "غَايَةِ" أَبِي الْعَلَاءِ لِأَبِي جَعْفَرٍ وَنَافِعٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَيَعْقُوبَ، وَالْحُلْوَانِيِّ، عَنْ هِشَامٍ، وَالْوَلِيِّ، عَنْ حَفْصٍ)

أيضًا هنا في تعليق الدكتور أيمن بالنسبة (وَالْوَلِيِّ، عَنْ حَفْصٍ) فيه كلامٍ عنده.

(وَفِي "تَلْخِيصِ الطَّبَرِيِّ" لِابْنِ كَثِيرٍ، وَلِنَافِعٍ غَيْرِ وَرْشٍ وَلِلْحُلْوَانِيِّ، عَنْ هِشَامٍ، وَلِأَبِي عَمْرٍو وَيَعْقُوبَ، وَفِي "الْكَامِلِ" لِقَالُونَ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ وَأَبِي نَشِيطٍ، وَلِلسُّوسِيِّ وَغَيْرِهِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَلِلْحُلْوَانِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ -يَعْنِي فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ- وَلِلْقَوَّاسِ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ -يَعْنِي قُنْبُلًا وَأَصْحَابَهُ.

وَالْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ: فَوْقَهَا قَلِيلًا) إذًا عندنا القصر وفوق القصرِ وفوق فوق القصرِ.

(وَهِيَ التَّوَسُّطُ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَقُدِّرَتْ بِثَلَاثِ أَلِفَاتٍ) إذًا لاحِظ ما في فويق القصر؛ لأن أنا مر عليَّ عند بعض الكتب التحريرات المعاصرة من عنده (فوق القصر) ومن عنده (فويق القصرِ)، و(والتوسط، وفويق التوسط، وفوق التوسط) ما أدري موجود هذا الكلام عند بعض المتأخرين.

وَالْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ فَوْقَهَا قَلِيلًا، وَهِيَ التَّوَسُّطُ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَقُدِّرَتْ بِثَلَاثِ أَلِفَاتٍ وَقَدَّرَهَا الْهُذَلِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَلِفَيْنِ وَنِصْفٍ)

وأنا يعني أعجب ترى بعض هذه الكتب التي ذكرها أو بعض الطرق التي ذكرها، بعضها ترى ليس على أصلهِ، ليس على أصل النشر، فتحريرها، من يُريد أن يُحرِرها يجب أن يستخرج كل ما هو من طريقِ النشر وكل ما هو تبرع به ليس من طريقِ النشرِ، والله أعلم.

(وَنَقَلَ عَنْ شَيْخِهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيْرَائِيِّ الذَّرَّاعِ قَدْرَ أَلِفَيْنِ. وَهُوَ مِمَّنْ

يَقُولُ: إِنَّ الَّتِي قَبْلَهَا قَدْرُ أَلِفٍ وَنِصْفٍ، ثُمَّ هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ فِي "التَّيْسِيرِ" وَ "التَّذْكِرَةِ" وَ "تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ" لِابْنِ عَامِرٍ وَالْكِسَائِيِّ فِي الضَّرْبَيْنِ، وَكَذَا فِي "جَامِعِ الْبَيَانِ" سِوَى قُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ. وَهِيَ عِنْدَ ابْنِ مُجَاهِدٍ لِلْبَاقِينَ سِوَى حَمْزَةَ وَالْأَعْشى، وَسِوَى مَنْ قَصَرَ، وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَبِي عَمْرٍو مِنْ جِهَةِ الْأَدَاءِ.

وَكَذَلِكَ هِيَ لِلْبَاقِينَ سِوَى حَمْزَةَ وَوَرْشٍ، أَيْ: مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ الْمَدَّ فِي الضَّرْبَيْنِ مَرْتَبَتَيْنِ: طُولَى وَوُسْطَى، كَصَاحِبِ "الْعُنْوَانِ" وَشَيْخِهِ الطَّرَسُوسِيِّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّاطِبِيِّ.

وَكَذَلِكَ هِيَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ فِي الْمُتَّصِلِ لِمَنْ قَصَرَ الْمُنْفَصِلَ، وَهِيَ فِيهِمَا عِنْدَ صَاحِبِ "التَّجْرِيدِ" لِلْكِسَائِيِّ، وَلِعَاصِمٍ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي)

طبعًا هناك في التجريد ولعاصم من طريق: يعني طريق عُبيد عن حفص.

(وَلِابْنِ عَامِرٍ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْفَارِسِيِّ وَلِأَبِي نَشِيطٍ، عَنْ قَالُونَ، وَلِلْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ وَرْشٍ، وَلِأَبِي عَمْرٍو بِكَمَالِهِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْفَارِسِيِّ وَالْمَالِكِيِّ، يَعْنِي مِنْ رِوَايَةِ الْإِظْهَارِ، وَهِيَ فِي الْمُنْفَصِلِ عِنْدَ صَاحِبِ "الْمُبْهِجِ" لِلْكُوفِيِّينَ سِوَى حَمْزَةَ، وَسِوَى عَمْرٍو، عَنْ حَفْصٍ، وَلِابْنِ عَامِرٍ سِوَى هِشَامٍ، وعِندَ صاحِب "الْمُسْتَنِيرِ" لِلْعَبْسِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ، وَلِعَلِيِّ بْنِ سِلمٍ، عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْهُ، وَلِسَائِرِ مَنْ يَقْصُرُهُ سِوَى حَمْزَةَ غَيْرَ مَنْ تَقَدَّمَ عَنْهُ، وَغَيْرَ الْأَعْشَى وَقُتَيْبَةَ وَالْحَمَّامِيِّ، عَنِ النَّقَّاشِ، عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ.

وَكَذَا فِي جَامِعِ ابْنِ فَارِسٍ سِوَى حَمْزَةَ وَالْأَعْشَى، وَكَذَا عِنْدَ ابْنِ خَيْرُونَ سِوَى حَمْزَةَ وَالْأَعْشَى وَالْمِصْرِيِّينَ، عَنْ وَرْشٍ، وَفِي "الرَّوْضَةِ" لِعَاصِمٍ سِوَى الْأَعْشَى، وَلِقُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَالْمِصْرِيِّينَ، عَنْ وَرْشٍ، وَفِي " الرَّوْضَةِ " لِعَاصِمٍ سِوَى الْأَعْشَى، وَلِقُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَفِي "الْوَجِيزِ" لِلْكِسَائِيِّ وَابْنِ ذَكْوَانَ، وَفِي إِرْشَادِ

أَبِي الْعِزِّ لِمَنْ يَمُدُّ الْمُنْفَصِلَ سِوَى حَمْزَةَ وَالْأَخْفَشِ، عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَهِيَ فِي "الْكَامِلِ" لِابْنِ عَامِرٍ، وَلِلْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ وَرْشٍ وَلِبَقِيَّةِ أَصْحَابِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَلِلدُّورِيِّ وَغَيْرِهِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَلِحَفْصٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ عَمْرٍو، وَلِبَاقِي أَصْحَابِ ابْنِ كَثِيرٍ يَعْنِي الْبَزِّيَّ، وَغَيْرِهِ.

وفِي "مَبْسُوطِ" ابْنِ مِهْرَانَ) طبعًا ("مَبْسُوطِ" ابْنِ مِهْرَانَ) ما هو من كتب النشر.

(لِسَائِرِ الْقُرَّاءِ غَيْرَ وَرْشٍ، وَحَمْزَةَ، وَالْأَعْشَى، وَفِي " رَوْضَةِ " أَبِي عَلِيٍّ، لِعَاصِمٍ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ الْأَعْشَى.

وَالْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ: فَوْقَهَا قَلِيلًا) أي فوق التوسط.

(وَقُدِّرَتْ بِأَرْبَعِ أَلِفَاتٍ عِنْدَ بَعْضِ مَنْ قَدَّرَ الثَّالِثَةَ بِثَلَاثٍ) أي التوسط.

(وَبَعْضُهُمْ بِثَلَاثٍ وَنِصْفٍ، وَقَالَ الْهُذَلِيُّ: مِقْدَارُ ثَلَاثِ أَلِفَاتٍ عِنْدَ الْجَمِيعِ، أَيْ: عِنْدَ مَنْ قَدَّرَ الثَّالِثَةَ بِأَلِفَيْنِ وَبألفين ونِصْفٍ، ثُمَّ هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ فِي الضَّرْبَيْنِ لِعَاصِمٍ عِنْدَ صَاحِبِ "التَّيْسِيرِ" وَ "التَّذْكِرَةِ"، وَابْنِ بَلِّيمَةَ، وَكَذَا فِي "التَّجْرِيدِ" مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي، وَلِابْنِ عَامِرٍ أَيْضًا مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْفَارِسِيِّ سِوَى النَّقَّاشِ، عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، عَنْ هِشَامٍ كَمَا سَيَأْتِي.

وَهِيَ فِي الْمُنْفَصِلِ لِعَاصِمٍ أَيْضًا عِنْدَ صَاحِبِ "الْوَجِيزِ" وَ "الْكِفَايَةِ الْكُبْرَى" وَ "الْهَادِي"، وَ "الْهِدَايَةِ" وَ "الْكَافِي" وَ "التَّبْصِرَةِ"، وَعِنْدَ ابْنِ خَيْرُونَ لِعَاصِمٍ، وَلِحَمْزَةَ مِنْ طَرِيقِ الرَّزَّازِ، عَنْ إِدْرِيسَ، عَنْ خَلَفٍ، عَنْهُ، وَفِي غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ لِحَمْزَةَ وَحْدَهُ، وَفِي تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ لِوَرْشٍ وَحْدَهُ، وَفِي "الْكَامِلِ" لِأَبِي بَكْرٍ، وَلِحَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدٍ، وَلِلْأَخْفَشِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَلِلدُّورِيِّ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَفِي مَبْسُوطِ ابْنِ مِهْرَانَ لِلْأَعْشَى، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَفِي رَوْضَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ لِابْنِ عَامِرٍ فَقَطْ،

وَلَمْ يَكُنْ طَرِيقُ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ فِيهَا، بَلِ الدَّاجُونِيِّ فَقَطْ.

وَالْمَرْتَبَةُ الْخَامِسَةُ: فَوْقَهَا قَلِيلًا، وَقُدِّرَتْ بِخَمْسِ أَلِفَاتٍ، وَبِأَرْبَعٍ وَنِصْفٍ، وَبِأَرْبَعٍ بِحَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِي تَقْدِيرِ مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ فِي الضَّرْبَيْنِ لِحَمْزَةَ وَلِوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ عِنْدَ صَاحِبِ "التَّيْسِيرِ" وَ "التَّذْكِرَةِ" وَ "تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ"، وَ "الْعُنْوَانِ" وَشَيْخِهِ، وَغَيْرِهِمْ، وَفِي "جَامِعِ الْبَيَانِ" لِحَمْزَةَ مِنْ رِوَايَةِ خَلَّادٍ وَوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْمِصْرِيِّينَ، وَفِي " التَّجْرِيدِ " لِحَمْزَةَ وَوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ وَيُونُسَ)

طبعًا يونس ما من طرق النشرِ.

(وَلِهِشَامٍ مِنْ طَرِيقِ النَّقَّاشِ، عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، وَهِيَ قِرَاءَتُهُ عَلَى الْفَارِسِيِّ، انْفَرَدَ بِذَلِكَ عَنْهُ فِي "الرَّوْضَةِ " لِأَبِي عَلِيٍّ لِحَمْزَةَ وَالْأَعْشَى فَقَطْ، وَهِيَ فِي الْمُنْفَصِلِ عِنْدَ صَاحِبِ "الْمُبْهِجِ" لِحَمْزَةَ وَحْدَهُ، وَفِي "الْمُسْتَنِيرِ" لِحَمْزَةَ سِوَى الْعَبْسِيِّ وَعَلِيِّ بْنِ سَلْمٍ، وعَنْ سُلَيْمٍ عَنْهُ، وَلِقُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَلِلْأَعْشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: وَكَذَلِكَ ذَكَرَ شُيُوخُنَا عَنِ الْحَمَّامِيِّ، عَنِ النَّقَّاشِ، عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَفِي "الرَّوْضَةِ" لِحَمْزَةَ وَالْأَعْشَى، وَكَذَا فِي جَامِعِ ابْنِ فَارِسٍ، وَفِي إِرْشَادِ أَبِي الْعِزِّ لِحَمْزَةَ وَالْأَخْفَشِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَفِي كِفَايَتِهِ لِحَمْزَةَ، وَالْأَعْشَى، وَقُتَيْبَةَ وَالْحَمَّامِيِّ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ -يَعْنِي فِي رِوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ- وَفِي كِتَابَيِ ابْنِ خَيْرُونَ لِحَمْزَةَ وَالْأَعْشَى وَقُتَيْبَةَ وَالْمِصْرِيِّينَ عَنْ وَرْشٍ، وَفِي غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ لِلْأَعْشَى وَحْدَهُ، وَفِي تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ لِحَمْزَةَ وَحْدَهُ.

وَكَذَا فِي مَبْسُوطِ ابْنِ مِهْرَانَ، وَفِي "الْوَجِيزِ" لِحَمْزَةَ وَوَرْشٍ، وَفِي "التَّذْكَارِ" لِحَمْزَةَ وَالْأَعْشَى وَقُتَيْبَةَ وَالْحَمَّامِيِّ، عَنِ النَّقَّاشِ، عَنِ الْأَخْفَشِ، عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَفِي "الْكَامِلِ" لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ لِحَمْزَةَ فِي الْمَرْتَبَةِ الْآتِيَةِ، وَهُمْ مَنْ لَمْ يَسْكُتْ عَنْهُ، وَلِلْأَعْشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَلِقُتَيْبَةَ غَيْرَ النَّهَاوَنْدِيِّ.

وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ فِي الْمُتَّصِلِ لِلْجَمَاعَةِ كُلِّهِمْ، عَنْدَ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ

فِيهِ تَفَاوُتًا، وَإِلَّا فَيَلْزَمُهُمْ تَفْضِيلُ مَدِّ الْمُنْفَصِلِ، إِذْ لَا مَرْتَبَةَ فَوْقَ هَذِهِ لِغَيْرِ أَصْحَابِ السَّكْتِ فِي الْمَشْهُورِ وَلَا قَائِلَ بِهِ.

وَكَذَا يَكُونُ لَهُمْ أَجْمَعِينَ فِي الْمَدِّ اللَّازِمِ واللَّازِمِ الْمَذْكُورِ، إِذْ سَبَبُهُ أَقْوَى بِالْإِجْمَاعِ.

مَرْتَبَةٌ سَادِسَةٌ: فَوْقَ ذَلِكَ قَدَّرَهَا الْهُذَلِيُّ بِخَمْسِ أَلِفَاتٍ، وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ غَلْبُونَ، وَقِيلَ بِأَقَلَّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَهِيَ فِي "الْكَامِلِ" لِلْهُذَلِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ لِرَجَاءٍ وَابْنِ قَلُوقَا، وَابْنِ رَزِينٍ) هذه كلها ليست طرق عن حمزة في النشر.

(وَخَلَفٍ، مِنْ طَرِيقِ إِدْرِيسَ وَالْمُحَفِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ السَّكْتِ عَنْهُ، وَلِلشَّمُونِيِّ عَنِ الْأَعْشَى غَيْرِ ابْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، وَلِلزَّنْدِ وَلِأُبَيٍّ، عَنْ قُتَيْبَةَ، وَلِوَرْشٍ غَيْرِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْهُ، وَغَيْرِ مَنْ يَأْتِي فِي الْمَرْتَبَةِ السَّابِعَةِ، وَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ أَيْضًا فِي غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ لِقُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَفِي مَبْسُوطِ ابْنِ مِهْرَانَ لِوَرْشٍ، وَهِيَ أَيْضًا فِي "جَامِعِ الْبَيَانِ" لِحَمْزَةَ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ خَلَّادٍ وَلِأَبِي بَكْرٍ مِنْ رِوَايَةِ الشَّمُونِيِّ، عَنِ الْأَعْشَى، عَنْهُ وَلِحَفْصٍ فِي رِوَايَةِ الْأُشْنَانِيِّ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنْهُ، وَلِلْكِسَائِيِّ فِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ؛ قال: لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَسْكُتُونَ عَلَى السَّاكِنِ، بَلِ الْهَمْزَةُ فَهُمْ لِذَلِكَ أَشَدُّ تَحْقِيقًا وَأَبْلَغُ تَمْكِينًا.

(قُلْتُ): أي ابن الجزري.

(وَقَدْ خَالَفَ هَذَا الْقَوْلَ فِي "التَّيْسِيرِ" وَمُفْرَدَاتِهِ فَجَعَلَ مَدَّ حَمْزَةَ فِي رِوَايَةِ خَلَفٍ وَخَلَّادٍ وَسَائِرِ رُوَاتِهِ وَاحِدًا.

وَالصَّوَابُ -وَاللهُ أَعْلَمُ- أَنَّ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ، إِنَّمَا تَتَأَتَّى لِأَصْحَابِ السَّكْتِ مُطْلَقًا، فَإِنَّ مَنْ يَسْكُتُ عَلَى حَرفِ الْمَدِّ قَبْلَ الْهَمْزِ كَمَا يَسْكُتُ عَلَى السَّاكِنِ غَيْرِهِ قَبْلَ الْهَمْزِ -لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ زِيَادَةِ قَدْرَ السَّكْتِ بَعْدَ الْمَدِّ، فَمَنْ أَلْحَقَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ بِالْمَدِّ زَادَ مَرْتَبَةً عَلَى الْمَرْتَبَةِ الْخَامِسَةِ، وَمَنْ لَمْ يُلْحِقْهَا بِالْمَدِّ لَمْ يَتَجَاوَزِ الْمَرْتَبَةَ الْخَامِسَةَ،

وَمَنْ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَدْ عَدَلَ عَنِ الْأَصْوَبِ وَالْأَقْوَى، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

مَرْتَبَةٌ سَابِعَةٌ: فَوْقَ ذَلِكَ وَهِيَ الْإِفْرَاطُ قَدَّرَهَا الْهُذَلِيُّ بِسِتِّ أَلِفَاتٍ، وَذَكَرَهَا فِي كَامِلِهِ لِوَرْشٍ فِيمَا رَوَاهُ الْحَدَّادُ، وَابْنُ نَفِيسٍ،، وَابْنُ سُفْيَانَ وَابْنُ غَلْبُونَ، وَقَدْ وهِمَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، وَانْفَرَدَ بِهَذِهِ الْمَرْتَبَةِ، وَشَذَّ عَنْ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ، فَالْأَدَاءُ عَنْهُمْ مُسْتَفِيضٌ، وَنُصُوصُهُمْ صَرِيحَةٌ بِخِلَافِ مَا ذَكَرَهُ، وَلَمْ يَتَجَاوَزْ أَحَدٌ مِنْهُمُ الْمَرْتَبَةَ الْخَامِسَةَ، وَكُلُّهُمْ سَوَّى بَيْنَ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ وَبَيْنَ حَمْزَةَ، وَسَيَأْتِي حِكَايَةُ نُصُوصِهِمْ، وَاللهُ الْمُوَفِّقُ.

(وَاعْلَمْ) أَنَّ هَذَا الِاخْتِلَافَ فِي تَقْدِيرِ الْمَرَاتِبِ بِالْأَلِفَاتِ لَا تَحْقِيقَ وَرَاءَهُ، بَلْ يَرْجِعُ إِلَى أَنْ يَكُونَ لَفْظِيًّا، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَرْتَبَةَ الدُّنْيَا وَهِيَ الْقَصْرُ، إِذَا زِيدَ عَلَيْهَا أَدْنَى زِيَادَةٍ صَارَتْ ثَانِيَةً) يعني راحت على التوسط علطول.

(ثُمَّ كَذَلِكَ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْقُصْوَى، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ بِعَيْنِهَا إِنْ قُدِّرَتْ بِأَلِفٍ أَوْ بِنِصْفِ أَلِفٍ هِيَ وَاحِدَةٌ، فَالْمُقَدَّرُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ، وَالْمُحَقَّقُ إِنَّمَا هُوَ الزِّيَادَةُ، وَهَذَا مِمَّا تَحْكُمُهُ الْمُشَافَهَةُ، وَتُوَضِّحُهُ الْحِكَايَةُ، وَيُبَيِّنُهُ الِاخْتِبَارُ، وَيَكْشِفُهُ الْحِس)

**لو كان لنا أن نُضيف نقول:** "وهو ما يؤخذ بالتلقي عن الشيخِ لا من الكُتب، ومن أرادَ ضبط هذه المراتب حتى عند من يقول بهذه المراتب لا بد أن يأخذها عن الشيخ، يأخذها من الشيوخ ولا يأخذها من الكُتب فيُحاول أن يُطبقها، لا بد أن يأخذها بالتلقي فيسمعها بأُذنِهِ من الشيخ، والله أعلم".

(قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا كُلُّهُ جَارٍ عَلَى طِبَاعِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ فِي تَفْكِيكِ الْحُرُوفِ، وَتَخلِيصِ السَّوَاكِنِ، وَتَحْقِيقِ الْقِرَاءَةِ، وَحَدْرِهَا، وَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ مَذْهَبٌ يُسْرِفُ فِيهِ عَلَى غَيْرِهِ إِسْرَافًا يَخْرُجُ عَنِ الْمُتَعَارَفِ فِي اللُّغَةِ وَالْمُتَعَالَمِ فِي الْقِرَاءَةِ، بَلْ ذَلِكَ قَرِيبٌ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ، وَالْمُشَافَهَةُ تُوَضِّحُ حَقِيقَةَ ذَلِكَ

وَالْحِكَايَةُ تُبَيِّنُ كَيْفِيَّتَهُ.

(قُلْتُ): اي ابن الجزري.

(وَرُبَّمَا بَالَغَ الْأُسْتَاذُ عَلَى الْمُتَعَلِّمِ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّجْوِيدِ وَالْمَدِّ وَالتَّفْكِيكِ؛ لِيَأْتِيَ بِالْقَدْرِ الْجَائِزِ الْمَقْصُودِ، كَمَا أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ الدَّقَّاقُ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بِالْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ، عَنِ الْإِمَامِ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضْلٍ الْوَاسِطِيِّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيٍّ الصُّوفِيِّ)

وهذا النص يُضاف إلى النص الذي هناك في إسناد كتاب الغاية، لما الدكتور أيمن أنكر هذا السند ويقول: إنه جعل هذا السند عن عبد الواحد وليس عن ابن سُكينة، عبد الوهاب بن علي الذي هو ابن سُكينة، لما أنكر قراءة هلال الدقاق على هذا، فهذا أيضًا بالإضافة إلى السند الموجود في النشر وبالإضافة إلى الموجود في كتاب غاية النهاية بالإضافة إلى الموجود أيضًا في كتاب جامع الأساليب، هذا النص أيضًا دليلٌ على ذلك، والله أعلم.

(أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَطَّارُ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَصْبَهَانِيُّ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ الْبَاطِرْقَانِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جعْفَرٍ الْمُقْرِي الْجُرْجَانِيُّ) اللي هو الخُزاعي أبو الفضل.

(حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ الشَّذَائِيُّ، حَدَثَنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ شَنَبُوذَ إِمْلَاءً، حدثنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَثَنَا أَبُو حَمْدُونَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمٌ قَالَ: سَمِعْتُ حَمْزَةَ يَقُولُ: إِنَّمَا أَزِيدُ عَلَى الْغُلَامِ فِي الْمَدِّ لِيَأْتِيَ بِالْمَعْنَى، انْتَهَى.

وَرُوِّينَا، عَنْ حَمْزَةَ أَيْضًا أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ عَلَيْهِ، فَجَعَلَ يَمُدُّ، فَقَالَ لَهُ حَمْزَةُ: لَا تَفْعَلْ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مَا كَانَ فَوْقَ الْبَيَاضِ فَهُوَ بَرَصٌ، وَمَا كَانَ فَوْقَ الْجُعُودَةِ فَهُوَ قَطِطٌ، وَمَا كَانَ فَوْقَ الْقِرَاءَةِ فَلَيْسَ بِقِرَاءَةٍ)

أضف ليها كما قلنا في محاضرة سابقة، الإمام ابن القاضي رحمة الله عليه عالِم المغرب، ابن الجزري الصغير، أضاف: "وما زادَ على المدِّ فهو صياح" يعني ذكرها في كتابِهِ الفجر الساطع أعتقد.

(قُلْتُ): أي ابن الجزري.

(فَالْأَوَّلُ لَمَّا لَمْ يُوَفِّ الْحَقَّ زَادَ عَلَيْهِ لِيُوَفِّيَهُ.

وَالثَّانِي: لَمَّا زَادَ عَلَى الْحَقِّ لِيَهْدِيَهُ، فَلَا يَكُونُ تَفْرِيطٌ وَلَا إِفْرَاطٌ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا رَوَى الدُّورِيُّ، عَنْ سُلَيْمٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ الثَّوْرِيُّ لِحَمْزَةَ، وَهُوَ يُقْرِئُ: يَا أَبَا عِمَارَةَ مَا هَذَا الْهَمْزُ وَالْقَطْعُ وَالشِّدَّةُ؟ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ هَذِهِ رِيَاضَةٌ لِلْمُتَعَلِّمِ، وَهَا نَحْنُ نَذْكُرُ مِنْ نُصُوصِ الْأَئِمَّةِ)

فالآن سيذكر هذه النصوص يعني من الكتب، يعني هو كان يقول: مذهب فلان كذا ومذهب فلان كذا، الدرس القادم -إن شاء الله- سنُلاحظ أنه يقول: "يقول المكي في كتابه كذا ويقول الهُذلي في كتابه كذا".

فينقل النصوص من كُتب العلماء -رحمة الله عليهم-.

والله أعلم.

وَعِنْدَ صَاحِبِ مَذْهَبُ الْهُذَلِيِّ، وَعَبَّرَ عَنْهُ ابْنُ شَيْطَا بِزِيَادَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ، وَسَبْطُ الْخَيَّاطِ بِزِيَادَةٍ أَدْنَى وَأَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ بِالتَّمْكِينِ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ، ثُمَّ هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ هِيَ فِي الْمُتَّصِلِ لِأَصْحَابِ قَصْرِ الْمُنْفَصِلِ مِثْلِ الدُّورِيِّ، وَالسُّوسِيِّ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ مَرَاتِبَ الْمُتَّصِلِ أَرْبَعًا كَصَاحِبِ " التَّيْسِيرِ " وَ " التَّذْكِرَةِ "، وَ " تَلْخِيصِ " الْعِبَارَاتِ وَغَيْرِهِمْ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهِيَ فِي الْمُنْفَصِلِ عِنْدَ صَاحِبِ " التَّيْسِيرِ " لِأَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ، وَذَلِكَ قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي الْقَاسِمِ الْفَارِسِيِّ وَلِقَالُونَ بِخِلَافٍ عَنْهُ فِيهِ، وَبِهَذِهِ الْمَرْتَبَةِ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ

وَهِيَ فِي " الْهَادِي " وَ " الْهِدَايَةِ " وَ " التَّبْصِرَةِ "، وَ " تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ " وَعَامَّةِ كُتُبِ وَالِدِ الْمَغَارِبَةِ لَقَالُونَ، وَرُوِيَ بِلَا خِلَافٍبَعْدَ ذِكْرِهِ الْقَصْرَ، وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَقَطَعَ لَهُ بِالْقَصْرِ مِنْ رِوَايَتَيْهِ ابْنُ مِهْرَانَ، وَابْنُ سَوَّارٍ وَابْنُ فَارِسٍ وَأَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ وَأَبُو الْعِزِّ، وَابْنُ خَيْرُونَ، وَالْأَهْوَازِيُّ، وَصَاحِبُ " الْعُنْوَانِ "، وَشَيْخُهُ، وَالْأَكْثَرُونَ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ، وَفِي " جَامِعِ الْبَيَانِ " مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ أَيْضًا، وَفِي " التَّجْرِيدِ " وَ " الْمُبْهِجِ " وَ " التَّذْكَارِ "، إِلَّا أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِوَجْهِ الْإِدْغَامِ. نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْفَتْحِ بْنُ شَيْطَا، وَالْقَصَّاعُ فِي طُرُقِ التَّجْرِيدِ وَغَيْرُهُمْ.

۞



# الدرس الثاني والخمسون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آلهِ وصحبهِ ومن والاه.

نواصل –إن شاء الله– قراءة كتاب النشر.

**قال الإمام ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَهَا نَحْنُ نَذْكُرُ مِنْ نُصُوصِ الْأَئِمَّةِ ما حضرنا كما وعدنا فقال أبو الحسن ابن غلبون في "التَّذْكِرَةِ" إِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ وَأَبَا شُعَيْبٍ).

أي السوسي.

(وَقَالُونَ، سِوَى أَبِي نَشِيطٍ وَيَعْقُوبَ - يَمُدُّونَ أَحْرُفَ الْمَدِّ إِذَا كُنَّ مَعَ الْهَمْزَةِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مَدًّا وَسَطًا، وَيَتْرُكُونَ مَدَّهَا زِيَادَةً عَلَى مَا فِيهِنَّ مِنَ الْمَدِّ وَاللِّينِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ الْهَمْزَةِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، قَالَ).

أي ابن غلبون في التذكرة.

(وَقَرَأَ الْبَاقُونَ وَأَبُو نَشِيطٍ، عَنْ قَالُونَ، وَالدُّورِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بِمَدِّ حَرْفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ الْهَمْزِ فِي هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ مَدًّا وَاحِدًا مُشْبَعًا غَيْرَ أَنَّهُمْ يَتَفَاضَلُونَ فِي الْمَدِّ، فَأَشْبَعُهُمْ مَدًّا وَرْشٌ وَحَمْزَةُ، ثُمَّ عَاصِمٌ دُونَ مَدِّهِمَا قَلِيلًا، ثُمَّ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكِسَائِيُّ دُونَ مَدِّهِ قَلِيلًا، ثُمَّ أَبُو نَشِيطٍ عَنْ قَالُونَ، وَالدُّورِيُّ، عَنْ أَبِي

عَمْرٍو دُونَ مَدِّهِمَا قَلِيلًا.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي التَّيْسِيرِ: إِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ وَقَالُونَ -بِخِلَافٍ عَنْهُ- وَأَبَا شُعَيْبٍ وَغَيْرَهُ عَنِ الْيَزِيدِيِّ يَقْصُرُونَ حَرْفَ الْمَدِّ، فَلَا يَزِيدُونَهُ تَمْكِينًا عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْمَدِّ الَّذِي لَا يُوصَلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِهِ، وَمَثَّلَ الْمُنْفَصِلَ ثُمَّ قَالَ: وَالْبَاقُونَ يُطَوِّلُونَ حَرْفَ الْمَدِّ فِي ذَلِكَ زِيَادَةً، وَأَطْوَلُهُمْ مَدًّا فِي الضَّرْبَيْنِ جَمِيعًا وَرْشٌ وَحَمْزَةُ، وَدُونَهُمَا عَاصِمٌ، وَدُونَهُ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكِسَائِيُّ، وَدُونَهُمَا أَبُو عَمْرٍو مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَقَالُونُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ بِخِلَافٍ عَنْهُ.

وَقَالَ فِي" جَامِعِ الْبَيَانِ": وَأَشْبَعُ الْقُرَاءَ مَدًّا وَأَزْيَدُهُمْ تَمْكِينًا فِي الضَّرْبَيْنِ جَمِيعًا مِنَ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ حَمْزَةُ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ خَلَّادٍ وَأَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَةِ الشَّمُونِيِّ عَنِ الْأَعْشَى، عَنْهُ، وَحَفْصٌ فِي رِوَايَةِ الْأُشْنَانِيِّ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنْهُ).

طبعًا بعد كلمة: (عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنْهُ)؛ الدكتور أيمن زاد والكسائي في رواية قتيبة، وعلَّق قال: تكملة من جامع البيان يُفتقر إليها، وهذا غير صحيح، ابن الجزري حتى وإن كان النص في جامع البيان، وهذا قلناه مرارًا لا علاقة للكسائي في رواية قتيبة، ابن الجزري لا يريدها، فاختصرها.

فإضافتها في كتاب ابن الجزري خاصةً أن جميع النسخ الخطية متفقة على عدم ذكر هذه الزيادة.

(قَالَ: وَدُونَهُمْ فِي الْإِشْبَاعِ وَالتَّمْكِينِ حَمْزَةُ فِي رِوَايَةِ خَلَّادٍ وَنَافِعٌ فِي رِوَايَةِ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْمِصْرِيِّينَ، وَدُونَهُمَا عَاصِمٌ فِي غير رِوَايَةِ الشَّمُونِيِّ عَنِ الْأَعْشَى، وَفِي غَيْرِ رِوَايَةِ الْأُشْنَانِيِّ، عَنْ حَفْصٍ، وَدُونَهُ الْكِسَائِيُّ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ وَابْنِ عَامِرٍ، وَدُونَهُمَا أَبُو عَمْرٍو مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَسَائِرِ الْبَغْدَادِيِّينَ، وَنَافِعٌ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي نَشِيطٍ عَنْ قَالُونَ).

أيضًا هنا بعد كلمة قالون، أضاف الدكتور أيمن زيادة من عنده، فقال: (عنه من

قراءة أبي الحسن لأني قرأت عليه من غير تمييزٍ في روايته).

**طبعًا عبارة عنه من قراءة أبي الحسن لأني قرأت عليه من غير تمييز في روايته،** هذه العبارة هي عبارة الإمام الداني ابن الجزري لم ينقلها، فلا يصح إدخالها في كتابه النشر، لكن الأعجب من ذلك، ومسألة الزيادة في المتن كثيرًا في هذا التحقيق أعني تحقيق الدكتور أيمن.

لكن العجب أنه عمل حاشيةً وعند كلمة أبي الحسن، يعني هو: أضاف كلمة عنه من قراءتي على أبي الحسن، لأني قرأت عليه من غير تمييزٍ في رواية، جاء عند كلمة أبي الحسن، وعمل أيضًا حاشية، فقال: "يعني طاهر ابن غلبون، ولم يُسند الداني طريق أبي نشيط عن قالون من قراءته عليه في جامع البيان ولا التيسير ولا التعريف.

وأسندها في المفردات السبع ونسب له فيها مرتبةً فويق القصر مثلما فعل هنا، فذكره لهذه الطريق من جامع البيان خروجٌ عن طريقه-أي في رواية أبي نشيط)،

**المهم يعني هذا التعليق ما علاقة كتاب النشر به؟ يعني هنا ملحظ، تنبيهان أو ملحظان:**

**الملحظ الأول:** هو إضافة هذا الكلام على متن النشر.

يعني إضافة هذا الكلام، يعني هو تدخل في كلام ابن الجزري، ثم عمل حاشية على هذا الكلام الذي لا علاقة لابن الجزري به، فكان الأولى، وهذا أقوله يعني لإخواني المبتدئين في علم التحقيق والتعامل مع النسخ، يعني كان الأولى أن هذه الزيادة، حتى ولو كانت توضيحية، حتى ولو كانت لابد منها.

لكن لا تُجعل في المتن، وإنما تُجعل في الحاشية وينقل كل ما يريده في الحاشية، ثم يعلق عليه في الحاشية، لأنَّ الذي سيفتح هذا الكتاب ويقرأ هذا

التعليق في الحاشية، أول ما يتبادر إلى ذهنه أنه تعليقٌ على كلام ابن الجزري، بينما هو تعليقٌ على كلامٍ مضافٍ على كلام ابن الجزري، وليس على كلام ابن الجزري.

وهذه مشكلة يعني آفة التعامل مع نصوص العلماء، وهذا المنهج اللي هو منهج التحقيق، يعني منهج...

(قال): أي ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(قَالَ: وَدُونَهُمَا ابْنُ كَثِيرٍ وَمَنْ تَابَعَهُ عَلَى التَّمَيُّزِ بَيْنَ مَا كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ، وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ فِي التَّبْصِرَةِ: إِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ وَأَبَا عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ الْعِرَاقِيِّينَ -يَعْنِي السُّوسِيَّ وَالْحُلْوَانِيَّ- عَنْ قَالُونَ يَقْصُرُونَ الْمُنْفَصِلَ، وَأَبَا نَشِيطٍ، عَنْ قَالُونَ وَأَبَا عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ الْعِرَاقِيِّينَ -يَعْنِي الدُّورِيَّ- بِالْمَدِّ مَدًّا مُتَمَكِّنًا، وَكَذَلِكَ ابْنُ عَامِرٍ، وَالْكِسَائِيُّ غَيْرَ أَنَّهُمَا أَزْيَدُ قَلِيلًا وَمِثْلُهُمَا عَاصِمٌ غَيْرَ أَنَّهُ أَزْيَدُ قَلِيلًا، وَمِثْلُهُ وَرْشٌ وَحَمْزَةُ غَيْرَ أَنَّهُمَا أَمْكَنُ قَلِيلًا.

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ فِي "الْهِدَايَةِ" وَأَطْوَلُهُمْ يَعْنِي فِي الْمُنْفَصِلِ حَمْزَةُ وَوَرْشٌ، ثُمَّ عَاصِمٌ، ثُمَّ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكِسَائِيُّ، ثُمَّ أَبُو نَشِيطٍ وَالدُّورِيُّ عَنِ الْيَزِيدِيِّ، ثُمَّ الْبَاقُونَ.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ شُرَيْحٍ فِي "الْكَافِي" عَنِ الْمُنْفَصِلِ: فَوَرْشٌ وَحَمْزَةُ أَطْوَلُهُمْ مَدًّا، وَعَاصِمٌ دُونَهُمَا، وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكِسَائِيُّ دُونَهُ، وَقَالُونُ وَالدُّورِيُّ عَنِ الْيَزِيدِيِّ دُونَهُمَا، وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو شُعَيْبٍ أَقَلُّهُمْ مَدًّا، وَقَدْ قَرَأْتُ لَقَالُونَ وَالدُّورِيِّ عَنِ الْيَزِيدِيِّ كَابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي شُعَيْبٍ قَالَ: وَإِنَّمَا يُشْبَعُ الْمَدُّ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ، أَوْ حَرْفٌ سَاكِنٌ مُدْغَمٌ، أَم غَيْرُ مُدْغَمٍ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ فِي "الْوَجِيزِ" إِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ وَأَبَا عَمْرٍو، وَيَعْقُوبَ، وَقَالُونَ، وَهِشَامًا لَا يَمُدُّونَ الْمُنْفَصِلَ،

وَإِنَّ أَطْوَلَهُمْ مَدًّا حَمْزَةُ وَوَرْشٌ، وَإِنَّ عَاصِمًا أَلْطَفُ مَدًّا).

ألطف يعني أقل.

(وَإِنَّ الْكِسَائِيَّ وَابْنَ ذَكْوَانَ أَلْطَفُ مِنْهُ مَدًّا، قَالَ: فَإِذَا كَانَ حَرْفُ الْمَدِّ مَعَ الْهَمْزَةِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَجْمَعُوا عَلَى مَدِّهِ زِيَادَةً، وَيَتَفَاضَلُونَ فِي ذَلِكَ عَلَى قَدْرِ مَذَاهِبِهِمْ فِي التَّجْوِيدِ وَالتَّحْقِيقِ، انْتَهَى.

وَهَذَا يَقْتَضِي التَّفَاوُتَ أَيْضًا فِي الْمُتَّصِلِ كَالْجَمَاعَةِ، وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ فِي "التَّجْرِيدِ" إِنَّ حَمْزَةَ وَالنَّقَّاشَ، عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، عَنْ هِشَامٍ وَيُونُسَ وَالْأَزْرَقَ، عَنْ وَرْشٍ يَمُدُّونَ الضَّرْبَيْنِ مَدًّا مُشْبَعًا تَامًّا، وَيَلِيهِمْ عَبْدُ الْبَاقِي، عَنْ عَاصِمٍ).

أي عن عبيد عن حفص عن عاصم.

(وَالْفَارِسِيُّ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ).

والفارسي من طريق سلم عن الحلواني عن هشام.

(سِوَى النَّقَّاشِ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، عَنْ هِشَامٍ، وَيَلِيهِمُ الْكِسَائِيُّ وَعَبْدُ الْبَاقِي عَنِ ابْنِ عَامِرٍ وَأَبُو نَشِيطٍ الْأَصْبَهَانِيُّ، عَنْ وَرْشٍ وَأَبُو الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيُّ).

طبعًا أضاف الدكتور أيمن عن أبي عمرو، كلمة عن أبي عمرو ليست في نسخ النشر.

(وأبو الحسين الفارسي يَعْنِي مِنْ طُرُقِ الْإِظْهَارِ، وَالْبَاقُونَ وَهُمُ ابْنُ كَثِيرٍ وَالْقَاضِي وَالْحُلْوَانِيُّ، عَنْ قَالُونَ وَأَبُو عَمْرٍو يَعْنِي مِنْ طُرُقِ الْإِدْغَامِ، وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْبَاقِي وَابْنِ نَفِيسٍ، عَنْ أَصْحَابِهِمْ عَنْهُ مِثْلُهُمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَمُدُّونَ حَرْفًا لِحَرْف).

هذا النص (وقال أبو القاسم بن الفحام في التجريد)، لو رجعت إلى التجريد، لا أكاد أجزم أنك لا تستطيع أن تستخرج هذا الكلام، ويعني أرى -والله أعلم-

مجرد تخمين أن هذا الكلام إنما هو من تحرير ابن الجزري لكلام التجريد في كتابه الذي قلناه زمان، أن ابن الجزري ألف كتاب التقييد في الخلف بين الشاطبية والتجريد، لأن قلنا دائمًا ابن الجزري له تعامل خاص مع التجريد، والتجريد كما قال ابن الجزري: دقيقٌ، وأنه من أشكل كتب القراءات.

ولاحظنا بعض النماذج من هذه الإشكالات، في باب الإدغام، عندما يعني الدكتور أيمن أوغيره، وكذلك الذين أخرجوا لنا أسانيد بالقراءات السبعة بطريق ابن الفحام وجعلوها من رواية السوسي والدوري، وهذا ذكرناه سابقًا، وهذا مثال لصحة كلام ابن الجزري في أنَّ التجريد كتابٌ عبارته مغلقة ومشكل.

-فالله أعلم- طبعًا كتاب التقييد غير موجود، يعني التقييد في الخلف بين الشاطبية والتجريد، غير موجود، لم نطلع عليه، لكن -الله أعلم- أن هذا من المسائل التي حررها فيه.

لأنه حقيقةً إذا رجعت إلى التجريد يعني تحتاج إلى وقت حتى تركب هذا الكلام على ما هو في التجريد -والله أعلم-.

(وَقَالَ أَبُو مَعْشَرٍ الطَّبَرِيُّ فِي "التَّلْخِيصِ": إِنَّ حِجَازِيًّا غَيْرَ وَرْشٍ وَالْحُلْوَانِيِّ، عَنْ هِشَامٍ يَتْرُكُونَ الْمَدَّ حَرْفًا لِحَرْفٍ وَيُمَكِّنُونَ تَمْكِينًا.

وَإِنَّ عَاصِمًا وَالْكِسَائِيَّ وَابْنَ عَامِرٍ إِلَّا الْحُلْوَانِيَّ يَمُدُّونَ وَسَطًا فَوْقَ الْأَوْلَى قَلِيلًا، وَإِنَّ حَمْزَةَ وَوَرْشًا يَمُدَّانِ مَدًّا تَامًّا، وَإِنَّ حَمْزَةَ أَطْوَلُ مَدًّا، انْتَهَى.

وَهُوَ يَقْتَضِي عَدَمَ الْقَصْرِ الْمَحْضِ).

طبعًا هنا الشيخ أيمن يعني شنع حقيقة في تعليقه شنع على الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- لأن الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- بعد كلمة يمدون وسطًا؛ قال: "فوق الأولى قليلًا"، وجعل هذه الكلمة كلمة اعتراضية.

الدكتور أيمن في تحقيقه ونقول دائمًا الدكتور أيمن، نتعقب تحقيق الدكتور أيمن لأنه الوحيد الذي قام بدراسةٍ لكتاب النشر، أما الطبعات الأخرى ليس فيها تعليقٌ على كلام ابن الجزري لا سلبًا ولا إيجابًا.

فهذه التعليقات، ليس المقصود منها شخص أو ذات الدكتور، حاشا وكلا، إنما المقصود منها: هذا التعليق الذي في كتابه، فهي من باب مدارسة عبارات ابن الجزري مع من فهم منها -كما نزعم-.

وقد يكون هذا الزعم في غير محله لكن هذا الذي يتبادر وهذا الذي يظهر، نزعم أن بعض هذه التعليقات ليست صائبةً في حق ابن الجزري، من ضمنها هذا النص.

الإمام ابن الجزري قال: فوق الأولى قليلا.

**الدكتور أيمن علق قال**: ليست، وأقرأ هذا التعليق بعد أن نمقته، قال: ليست عبارة فوق الأولى قليلا، وهي عبارة ابن الجزري فوق الأولى قليلا هذه عبارة ابن الجزري، الدكتور يقول: ليست عبارة ابن الجزري فوق الأولى قليلا من كلام أبي معشر، ما أحد قال إنها من كلام أبي معشر، وإنما هو توضيحٌ من الدكتور أيمن بأن هذا الكلام ليس كلام أبي معشر.

وإنما هي من زيادات ابن الجزري أو من زيادات الجزري، لأنه لا يقول ابن الجزري يقول الجزري.

وإنما هي من زيادات الجزري، لا إشكال في هذا الكلام إلى الآن، لكن يقول: "وهي زيادةٌ خطيرةٌ وتقولٌ على أبي معشر"، لاحظ: زيادةٌ خطيرة، وتقولٌ على أبي معشر!!!.

يا شيخنا ما كان هناك عبارة أفضل من هذه، "وهي زيادة خطيرةٌ وتقول على

أبي معشر نتج عنها نفي مرتبة القصر المحض من التلخيص"، وأنا أقرأ كلام الدكتور، وهي زيادة خطيرة وتقولٌ على أبي معشر نتج عنها؛ أي عن هذه الزيادة الخطيرة، وعن هذا التقول على أبي معشر، نتج عنه: أن ابن الجزري نفى مرتبة القصر المحض من التلخيص!

**كيف، والكلام للدكتور**: "كيف وأبو معشر يقول: يتركون المد حرفًا لحرفٍ ويمكنون تمكينًا.

**ثم فسرها بقوله**: أي أبو معشر فسر عبارته تلك بقوله: ومعنى التمكين: كما يخرج من الفم على حسب صوت القارئ، انتهى؛ طبعًا انتهى النقل الذي نقله الدكتور أيمن من كلام أبي معشر.

ثم واصل التعليق على ابن الجزري في قوله: "ولم ينقل الجزري هذه العبارة، وهذا غريب منه! رَحِمَهُ ٱللَّهُ".

إذًا نقرأ التعليق مرة واحدة، يقول الدكتور أيمن –حفظه الله-: "ليست عبارة (فوق الأولى قليلا) من كلام أبي معشر، وإنما هي من زيادة الجزري؛ وهي زيادة خطيرة وتقوّل على أبي معشر، نتج عنها نفيُ مرتبة القصر المحض من التلخيص! كيف وأبو معشر يقول: "يتركون المد حرفًا لحرف ويمكّنون تمكينًا" ثم فسرها بقوله: "ومعنى التمكين كما يخرج من الفم على حسب صوت القارئ" انتهى، ولم ينقل الجزري هذه العبارة، وهذا غريب منه! رَحِمَهُ ٱللَّهُ".

هنا انتهى الكلام، لازال ثم قال الدكتور، النص لا زال، ثم قال الدكتور: "فالقصر ثابت من تلخيص أبي معشر لحجازي غير ورش، وللحلواني عن هشام، -والله أعلم-" انتهى.

يعني انتهى التعليق ثم أحال على التعليق رقم (١٢٥٨).

هذا كله كان كلام الدكتور أيمن –حفظه الله- تعليقًا على عبارة ابن الجزري: (فوق الأولى قليلًا).

أقول أنظر أخي الكريم إلى هذه العبارات في حق الإمام ابن الجزري أو في التعليق سمها كما تشاء، **زيادة خطيرة، تقول على أبي معشر** نفي مرتبة القصر المحض من التلخيص، ثم العبارة الأخير: هذا غريبٌ منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فالقصر ثابت من تلخيص أبي معشر لحجازي عير ورش عن الحلواني عن هشام.

خمس جملٍ:

**١-زيادة خطيرة!**

**٢-تقوّل على أبي معشر!**

**٣-نفي مرتبة القصر المحض من التلخيص!**

**٤-غريب من ابن الجزري.**

**٥-فالقصر ثابت من تلخيص أبي معشر.**

لاحظ أنها خمس فقراتٍ أو خمس جملٍ، فيما أرى أنها بعيدة عن التحقيق وهي كلها مبنية على فهمٍ عند الدكتور الذي علق بهذا التعليق، ألزم به ابن الجزري، يعني الدكتور أيمن فهم ثم بفهمه ألزم ابن الجزري، وإلزام ابن الجزري عادةٌ تكررت في هذا التحقيق.

أما قوله، أي قول الدكتور –حفظه الله- زيادة خطيرةٌ يعني عبارة فوق الأولى قليلا لأنه يقول هذه الزيادة فوق الأولى قليلا هذه العبارة هي التي زادها ابن الجزري على أبي معشر.

أما قوله: (زيادٌ خطيرةٌ) فيقال أين الخطورة في هذه الكلمة؟، وهي كلمةٌ جاء

بها ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، للتفسير والبيان، وهي كلمةٌ صحيحة معنى فسر بها ابن الجزري عبارة أبي معشر: مدًا ووسطًا.

إذًا لما قال أبو معشر: يمدون وسطًا ابن الجزري علق ووضح أن المقصود بكلمة يمدون وسطًا أي فوق الأولى قليلًا، أولئك يتركون حرف لحرف، ويمكنون تمكينًا، بعد عاصم الكسائي بن عامر يمدون وسطًا، فجاء ابن الجزري وقال لك: هذا المد وسط هو فوق المرتبة التي قبله.

ليقول فسر بها ابن الجزري عبارة أبي معشر: مدًا وسطًا، كأنه يقول لنا: إنَّ مد عاصم ومن معه الذي وصفه أبو معشر بأنه مدًا وسطًا هو مدٌ فوق مد المذكورين قبله، الذي قال عنه أبو معشر لا يمدون حرف بحرف بل يمكنون.

فأبو معشر لم يثبت مد حرف بحرفٍ وإنما أثبت التمكين، وهو مدٌ فوق المد المنفي، أما القول أو قول الدكتور: نتج عنه نفي مرتبة القصر المحض، فأقول: ابن الجزري –رحمة الله عليه– لم ينفى مرتبة القصر، بل أبو معشر نفسه هو الذي لم يصرح بها، وفهم ابن الجزري من عدم التصريح بها فهمٌ صحيح، قائم على الأدلة العلمية الصريحة أصولا، وقراءةً.

ومن يثبت القصر المحض عند أبي معشر فعليه إثبات ذلك بعبارةٍ صحيحةٍ صريحةٍ من كلامه، أي من كلام أبي معشر، وإلا كان كلامه ادعاءً لا غير.

وأما فهم الدكتور أيمن –حفظه الله– لعبارة التمكين، على أنها القصر، وهذا هو الإشكال، يعني هذا الرأي الذي رآه الدكتور أيمن أنَّ التمكين لا يُقصد به فوق القصر، هو سبب الإشكال في هذه التعليقات كلها في باب المد المنفصل، وهذا نلحظه من أول تعليقٍ له، مع أنه بعد ذلك هناك فيه تعليقاتٍ أخرى.

**يُفهم منها**: أنه يقول بأن التمكين فوق القصر، لكن التعليقات الأولى عند ذكر

أول كلمةٍ للتمكين، وأنا أتكلم من الذاكرة الآن- أنه ينفي أن يكون التمكين بمعنى فوق القصر.

وهذا سبب هذه الإشكالات في هذه التعليقات، فأقول: وأما فهم الدكتور لعبارة التمكين على أنها القصر، ومحاولته أي محاولة الدكتور إلزام ابن الجزري بهذا الفهم الذي أراه خاطئًا هو فهمٌ في غير محله، لأنَّ مراد أبي معشر بالتمكين ليس كما فُهِم، بل مراده الزيادة كما أسلفنا... طبعًا أنا هذا الكلام مقتضب من تعليقٍ كتبته في بحثٍ آخر.

أما قوله: أي قول الدكتور: وهذا غريبٌ منه! رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيقال فيه بل الغريب هو فهمها على أن المقصود منها هو القصر المحض، أما فهمها على أنها زيادة على القدر الطبيعي فهو الصواب –إن شاء الله-.

أيضًا: هذا التفسير من أبي معشر يخالف التفسير عن مكي بن أبي طالب رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث يجعله تفسيرًا لقولهم ترك المد حرفا لحرف.

**قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أي مكي) قرأ ابن كثير و و و ثم قال: يمد كما يُخرج من اللفظ، أو كما يخرج من اللفظ، وقد ترجم قومٌ –وهذا كلام مكي، وقد ترجم قومٌ في هذا بترك المد، وهو غلطٌ أما قوله: (فالقصر المحض من التلخيص لأبي معشر) يقال: إثبات ذلك من كلام أبي معشر، سواء كان نصًا أو منطوقًا أو مفهومًا دونه خرط القتاد، وعلى فرض أنه صحيح، وهذا نختم به هذا التعليق، وعلى فرض أنه صحيح، وهو ليس كذلك طبعًا، فلا يُقرأ به لأن ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يقرأ به ولم يختره –والله تعالى أعلم-.

طبعًا: هذا تعليق مختصر، وموجود في الصفحة مناقشة أكثر في هذه المسألة، فالخلاصة أنَّ قول ابن الجزري: (فوق الأولى قليلًا) هذه كلمة توضيحية من ابن

الجزري صحيحةٌ سليمةٌ كان الأولى على الدكتور أن يناقشه في إطار، ويبني عليها أو يعلق عليها ويناقش فيها كلام ابن الجزري، أمَّا الاعتراض عليه ومحاولة نصر أن ينصر رأيا ابن الجزري لم يقصده ولا يؤخذ صراحةً، يعني لا يؤخذ من كلام أبي معشر لا نصًا ولا منطوقًا ولا مفهومًا، -والله أعلم-.

(وَقَالَ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ الْبَاذِشِ فِي "الْإِقْنَاعِ":وَأَطْوَلُ الْقُرَّاءِ مَدًّا فِي الضَّرْبَيْنِ وَرْشٌ وَحَمْزَةُ، وَمَدُّهُمَا مُتَقَارِبٌ، قَالَ: وَيَلِيهِمَا عَاصِمٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ صَاحِبَ مَدٍّ، وَقَطْعٍ، وَقِرَاءَةٍ شَدِيدَةٍ، وَيَلِيهِ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكِسَائِيُّ، قَالَ:).

أي ابن الباذش رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(وَعَلَى مَا قَرَأْتُ بِهِ لِلْحُلْوَانِيِّ، عَنْ هِشَامٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدَانَ مِنْ تَرْكِ مَدِّ حَرْفٍ لِحَرْفٍ يَكُونُ مد ابْنُ عَامِرٍ دُونَ مَدِّ الْكِسَائِيِّ، وَيَلِيهِمَا أَبُو عَمْرٍو مِنْ طَرِيقَي ابْنِ مُجَاهِدٍ، والبغداديين عَنْ أَبِي عَمْرٍو).

البغداديين أي الدوري، من طريق الدوري أو رواية الدوري، كما شرحها قبل قليل، الرقيين: السوسي، والعراقيين: الدوري، وهذا أعتقد أنه الأصل فيه لابن مجاهد في السبعة، نعم البغدادي الدوري، والرقيين السوسي، وكما أيضًا وضحها أيضًا المالقي -رحمة الله عليه- في شرحه للتيسير.

(وَقَالُونَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ الْفَرْضِيِّ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى التَّقْرِيبِ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ).

طبعًا ثم قال: وهذا كله على التقريب أي ثم قال: يظن أن القائل هو ابن الباذش، بينما هذه العبارة، (وهذا كله على التقريب من غير إفراط) في عبارة للإمام الداني.

(وَقَالَ ابْنُ شَيْطَا: إِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ يَأْتِي بِحَرْفِ الْمَدِّ فِي الْمُنْفَصِلِ عَلَى صِيغَتِهِ).

يعني من غير زيادةٍ.

(مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَإِنَّ مَدَنِيًّا وَالْحُلْوَانِيَّ لِهِشَام وَالْحَمَّامِيَّ عَنِ الْوَلِيِّ، عَنْ حَفْصٍ يَأْتُونَ فِي ذَلِكَ بِزِيَادَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ، وَأَبُو عُمَرَو لَهُ مَذْهَبَانِ أَحَدُهُمَا كَابْنِ كَثِيرٍ يَخُصُّ بِهِ الْإِدْغَامَ، وَالثَّانِي كَنَافِعٍ وَمَنْ تَابَعَهُ بَلْ أَتَمُّ مِنْهُ يَخُصُّ بِهِ الْإِظْهَار قال).

أي ابن شيطا.

(وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْهُ، وَبِهِ أَقْرَأَ ابْنُ مُجَاهِدٍ أَصْحَابَهُ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَالْبَاقُونَ بِمَدٍّ مُشْبَعٍ غَيْرِ فَاحِشٍ وَلَا مُجَاوِزٍ لِلْحَدِّ، وَأَتَمُّهُمْ مَدًّا حَمْزَةُ، وَالْأَعْشَى وَقُتَيْبَةُ وَالْحَمَّامِيُّ، عَنِ النَّقَّاشِ، عَنِ الْأَخْفَشِ، عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَبَاقِيهِمْ يَتَقَارَبُونَ فِيهِ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا قَصْرَ فِي الْمُنْفَصِلِ لِغَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ فِي "الْغَايَةِ" بَعْدَ ذِكْرِهِ الْمُنْفَصِلَ وَتَمْثِيلِهِ: فَقَرَأَ بِتَمْكِينِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مَدٍّ حِجَازِيٍّ، وَالْحُلْوَانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، وَالْوَلِيُّ، عَنْ حَفْصٍ وَأَقْصَرُهُمْ مَدًّا مَكِّيٌّ.

ثُمَّ قَالَ: الْبَاقُونَ بِالْمَدِّ الْمُسْتَوْفَى فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مَعَ التَّمْكِينِ، وَأَطْوَلُهُمْ مَدًّا حَمْزَةُ، ثُمَّ الْأَعْشَى، ثُمَّ قُتَيْبَةُ، قَالَ: وَأَجْمَعَ الْقُرَّاءُ عَلَى إِتْمَامِ الْمَدِّ وَإِشْبَاعِهِ، فِيمَا كَانَ حَرْفُ الْمَدِّ وَالْهَمْزَةِ بَعْدَهُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا أَيْضًا صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ، وَقَالَ سِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي "الْمُبْهِجِ" بَعْدَ ذِكْرِهِ الْمُنْفَصِلَ، فَكَانَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ مُحَيْصِنٍ يُمَكِّنَانِ هَذِهِ الْحُرُوفَ تَمْكِينًا يَسِيرًا سَهْلًا، قَالَ: وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ فِي ذَلِكَ، بَلْ يَقْصُرَانِهَا قَصْرًا مَحْضًا، بمعْنى أَنَّهُمَا يَنْطِقَانِ بِأَحْرُفِ الْمَدِّ فِي هَذَا الْفَصْلِ عَلَى صُورَتِهِنَّ فِي الْخَطِّ).

نلاحظ هنا كلام السبط "يمكنان هذه الحروف تمكينًا يسيرًا سهلًا، وبعد ذلك قال: المحققون يقصرونها قصرًا محضًا.

القصر المحض هنا اللي هو حركتان، القصر المعروف، التمكين اليسير

السهيل واضح الكلام أنه يُقصد به فوق ذلك.

(وَكَانَ نَافِعٌ إِلَّا أَبَا سُلَيْمَانَ وَأَبَا مَرْوَانَ جَمِيعًا، عَنْ قَالُونَ وَهِشَامٍ وَحَفْصٍ فِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ الصَّبَّاحِ وَيَعْقُوبُ يَمُدُّونَهَا مَدًّا مُتَوَسِّطًا، فَيُنَفِّسُونَ مَدَّهَا تَنْفِيسًا).

وهذا أيضًا دلالة على أنه يأخذ راحته شوية.

(قَالَ: وَكَانَ لِأَبِي عَمْرٍو فِي مَدِّهِنَّ مَذْهَبَانِ: أَحَدُهُمَا الْقَصْرُ عَلَى نَحْوِ قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ إِذَا أَدْغَمَ الْمُتَحَرِّكَاتِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّذَائِيُّ، وَأَمَّا الْمُطَّوِّعِيُّ فَمَا عَرَفْتُ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو نَصًّا، وَالَّذِي قَرَأْتُ بِهِ عَلَى شيخنا الشريف).

العباسي طبعًا.

(شَيْخِنَا الشَّرِيفِ بِالْمَدِّ الْحَسَنِ كَنَافِعٍ وَمُتَابِعِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ إِلَّا الشَّنَبُوذِيَّ عَنِ الْأَعْمَشِ وَعَمْرِو بْنِ الصَّبَّاحِ وَابْنِ عَامِرٍ إِلَّا هِشَامًا وَأَبُو سُلَيْمَانَ وَأَبُو مَرْوَانَ، عَنْ قَالُونَ يَمُدُّونَ مَدًّا تَامًّا حَسَنًا مُشْبَعًا مِنْ غَيْرِ فُحْشٍ فِيهِ، وَكَانَ أَتَمُّهُمْ مَدًّا وَأَزْيَدُهُمْ فِيهِ حَدًّا وَتَمَطِّيًا حَمْزَةَ، وَيُقَارِبُهُ قُتَيْبَةُ وَيُدَانِيهِمَا ابْنُ عَامِرٍ غَيْرَ هِشَامٍ.

ثُمَّ قَالَ: وَاتَّفَقُوا عَلَى تَمْكِينِ هَذِهِ الْحُرُوفِ التَّمْكِينَ الْوَافِيَ، وَأَنْ تمَدَّ الْمَدُّ الشَّافِي بِشَرْطِ أَنْ يَصْحَبَهَا مَعَهَا فِي الْكَلِمَةِ هَمْزَةٌ، أَوْ مُدْغَمٌ.

وَقَالَ فِي كِفَايَتِهِ: اخْتَلَفُوا فِي الْمَدِّ وَالْقَصْرِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبَ -يَعْنِي فِي الْمُنْفَصِلِ- فَكَانَ عَاصِمٌ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ يَمُدُّونَ هَذَا النَّوْعَ مَدًّا حَسَنًا تَامًّا، وَالْبَاقُونَ يُمَكِّنُونَ هَذَا النَّوْعَ تَمْكِينًا سَهْلًا، إِلَّا أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ أَقْصَرُهُمْ تَمْكِينًا، فَإِنِ اتَّفَقَ حَرْفُ الْمَدِّ وَالْهَمْزِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَجْمَعُوا عَلَى مَدِّ حَرْفِ الْمَدِّ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، وَيَتَفَاوَتُ تَقْدِيرُ الْمَدِّ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَالْمُشَافَهَةُ تُبَيِّنُ ذَلِكَ، انْتَهَى.

وَهَذَا صَرِيحٌ فِي التَّفَاوُتِ فِي الْمُتَّصِلِ، وَقَالَ أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ فِي إِرْشَادِهِ عَنِ الْمُنْفَصِلِ: كَانَ أَهْلُ الْحِجَازِ وَالْبَصْرَةِ يُمَكِّنُونَ هَذِهِ الْحُرُوفَ مِنْ غَيْرِ مَدٍّ، وَالْبَاقُونَ

بِالْمَدِّ، إِلَّا أَنَّ حَمْزَةَ وَالْأَخْفَشَ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ أَطْوَلُهُمْ مَدًّا، وَقَالَ فِي كِفَايَتِهِ: قَرَأَ الْوَلِيُّ، عَنْ حَفْصٍ وَأَهْلِ الْحِجَازِ وَالْبَصْرَةِ، وَابْنِ عَبْدَانَ، عَنْ هِشَامٍ بِتَمْكِينِ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ مِنْ غَيْرِ مَدٍّ -يَعْنِي الْمُنْفَصِلَ وَمِثْلَهُ.

ثُمَّ قَالَ: إِلَّا أَنَّ حَمْزَةَ وَالْأَعْشَى أَطْوَلُهُمْ مَدًّا، وَقُتَيْبَةُ أَطْوَلُ أَصْحَابِ الْكِسَائِيِّ مَدًّا، وَكَذَلِكَ الحمامي عَنِ ابْنِ عَامِرٍ -يَعْنِي فِي رِوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ-.

ثُمَّ قَالَ الْآخَرُونَ بِالْمَدِّ الْمُتَوَسِّطِ، وَأَطْوَلُهُمْ مَدًّا عَاصِمٌ، انْتَهَى.

وَهُوَ صَرِيحٌ بِتَطْوِيلِ مَدِّ عَاصِمٍ عَلَى الْآخَرِينَ، خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ فِي "الْإِرْشَادِ").

يعني ما ذكره في الإرشاد الرواية، وما ذكره في الكفاية رواية له أخرى.

(وَقَالَ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ فِي "الْمُسْتَنِيرِ" عَنِ الْمُنْفَصِلِ: إِنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ غَيْرَ الْأَزْرَقِ وَأَبِي الْأَزْهَرِ، عَنْ وَرْشٍ، وَالْحُلْوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ، وَالْوَلِيِّ عَنْ حَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ الْحَمَّامِيِّ، وَأَهْلَ الْبَصْرَةِ يُمَكِّنُونَ الْحَرْفَ مِنْ غَيْرِ مَدٍّ.

وَقَالَ: وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُولَ اللَّفْظَ بِهِ كَاللَّفْظِ بِهِنَّ عِنْدَ لِقَائِهِنَّ سَائِرَ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَحَمْزَةُ غَيْرَ الْعَبْسِيِّ وَعَلِيُّ بْنُ سَلْمٍ، وَالْأَعْشَى وَقُتَيْبَةُ يَمُدُّونَ مَدًّا مُشْبَعًا مِنْ غَيْرِ تَمْطِيطٍ وَلَا إِفْرَاطٍ كَانَ.

قال: وَكَذَلِكَ ذَكَرَ أَشْيَاخُنَا، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ فِي رِوَايَةِ النَّقَاشِ، عَنِ الْأَخْفَشِ الْبَاقُونَ بِالتَّمْكِينِ وَالْمَدِّ دُونَ مَدِّ حَمْزَةَ وَمُوَافِقِيهِ.

قَالَ: وَأَحْسَنُ الْمَدِّ مِنْ كِتَابِ اللهِ عِنْدَ اسْتِقْبَالِ هَمْزَةٍ أَوْ إِدْغَامٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (حَادَّ اللّهَ)، (وَلَا الضَّالِّينَ)، (طَائِعِينَ)، (وَالْقَائِمِينَ).

ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ وَالْهَمْزَةُ فِي كَلِمَةٍ فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي الْمَدِّ

وَالتَّمْكِينِ. انْتَهَى. وَيُفْهَمُ مِنْهُ الْخِلَافُ فِيمَا كَانَ السَّاكِنُ فِي كَلِمَتَيْنِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-)

**طبعًا هنا زاد الدكتور أيمن**: كلمة (والهمز) فيما إذا كان الساكن والهمز في كلمتين، طبعًا علق بأنه أيضًا كأن كلام ابن الجزري يقول: "إنه لا داعي لهذا الفهم الاستنباطي بعد تصريح ابن سوار في النقول السابقة عنه بتفاوت القراء في مقدار المنفصل"!! مشكلة والله!.

(وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ فَارِسٍ).

إذًا ننهي المنفصل أحسن.

(وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ فَارِسٍ فِي "الْجَامِعِ": إِنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ وَالْبَصْرَةِ وَالْوَلِيَّ عَنْ حَفْصٍ، وَقُتَيْبَةَ -يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمَرْزُبَانِ- لَا يَمُدُّونَ حَرْفًا لِحَرْفٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبَاقُونَ بِإِشْبَاعِ الْمَدِّ، وَأَطْوَلُهُمْ مَدًّا حَمْزَةُ وَالْأَعْشَى، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْمَالِكِيُّ فِي "الرَّوْضَةِ": فَكَانَ أَطْوَلُ الْجَمَاعَةِ مَدًّا حَمْزَةَ وَالْأَعْشَى وَابْنُ عَامِرٍ دُونَهُمَا، وَعَاصِمٌ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ الْأَعْشَى دُونَهُ، وَالْكِسَائِيُّ دُونَهُ غَيْرُ أَنَّ قُتَيْبَةَ أَطْوَلُ أَصْحَابِ الْكِسَائِيِّ مَدًّا، انْتَهَى.

وَإِنَّمَا ذُكِرَ ذَلِكَ فِي الْمُنْفَصِلِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مِهْرَانَ فِي الْغَايَةِ (بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ) مَدُّ حَرْفٍ لِحَرْفٍ كُوفِيٍّ وَوَرْشٌ وَابْنُ ذَكْوَانَ، انْتَهَى.

وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ فِي "الْمَبْسُوطِ" عَنِ الْمُنْفَصِلِ: أَبُو جَعْفَرٍ، وَنَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ لَا يَمُدُّونَ حَرْفًا لِحَرْفٍ.

قَالَ: وَأَمَّا عَاصِمٌ، وَحَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ وَابْنُ عَامِرٍ، وَنَافِعٌ بِرِوَايَةِ وَرْشٍ فَإِنَّهُمْ يَمُدُّونَ ذَلِكَ، وَوَرْشٌ أَطْوَلُهُمْ مَدًّا، ثُمَّ حَمْزَةُ، ثُمَّ عَاصِمٌ بِرِوَايَةِ الْأَعْشَى.

الْبَاقُونَ يَمُدُّونَ مَدًّا وَسَطًا لَا إِفْرَاطَ فِيهِ.

ثُمَّ قَالَ عَنِ الْمُتَّصِلِ: وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي مَدِّ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْمَدَّةُ وَالْهَمْزَةُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُفَرِّطُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي مَذَاهِبِهِمْ فِي مَدِّ الْكَلِمَتَيْنِ، انْتَهَى.

وَهُوَ نَصٌّ فِي تَفَاوُتِ الْمُتَّصِلِ، وَفِي اتِّفَاقِ هِشَامٍ وَابْنِ ذَكْوَانَ، وَوَرْشٍ مِنْ طَرِيقَيْهِ عَلَى مَدِّ الْمُنْفَصِلِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلَفٍ فِي "الْعُنْوَانِ": إِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ وَقَالُونَ وَأَبَا عَمْرٍو يَتْرُكُ الزِّيَادَةَ فِي الْمُنْفَصِلِ وَيَمُدُّ الْمُتَّصِلَ زِيَادَةً مُشْبَعَةً، وَإِنَّ الْبَاقِينَ بِالْمَدِّ الْمُشْبَعِ فِي الضَّرْبَيْنِ، وَأَطْوَلُهُمْ مَدًّا وَرْشٌ وَحَمْزَةُ، وكَذَا ذَكَرَ فِي "الِاكْتِفَاءِ").

أي في كتابه الآخر الاكتفاء.

(وَكَذَا نَصَّ شَيْخُهُ عَبْدُ الْجَبَّارِ الطَّرَسُوسِيُّ فِي "الْمُجْتَبَى": (فَهَذَا مَا حَضَرَنِي مِنْ نُصُوصِهِمْ) وَلَا يَخْفَى مَا فِيهَا مِنَ الِاخْتِلَافِ الشَّدِيدِ فِي تَفَاوُتِ الْمَرَاتِبِ، وَإِنَّهُ مَا مِنْ مَرْتَبَةٍ ذُكِرَتْ لِشَخْصٍ مِنَ الْقُرَّاءِ إِلَّا وَذُكِرَ لَهُ مَا يَلِيهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ قُرْبِ كُلِّ مَرْتَبَةٍ مِمَّا يَلِيهَا).

**يعني وكل ذلك يدل على:**

(وَإِنَّ مِثْلَ هَذَا التَّفَاوُتِ لَا يَكَادُ يَنْضَبِطُ، وَالْمُنْضَبِطُ مِنْ ذَلِكَ غَالِبًا هُوَ الْقَصْرُ الْمَحْضُ).

وفعلًا يعني الآن من يأتي طالب ويقرأ أمامك وتقرئه بقصر المنفصل، إذا زاد على المقدار في المد المنفصل تفطن له، تميز يعني تعرف أن هذا قصر، يعني لا يوجد قارئان يختلفان في السمع في مقدار المد المنفصل، أما مسألة فويقه وفوقه هذه هي التي يقصدها الشيخ، فيقول: وأن مثل هذا التفاوت، أي في المراتب، لا

يكاد ينضبط، إذًا ما هو المنضبط، يا سيدنا الشيخ الجزري؟

قال: (وَالْمُنْضَبِطُ مِنْ ذَلِكَ غَالِبًا هُوَ الْقَصْرُ الْمَحْضُ وَالْمَدُّ الْمُشْبَعُ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ عُرْفًا، وَالتَّوَسُّطُ بَيْنَ ذَلِكَ. وَهَذِهِ الْمَرَاتِبُ تَجْرِي فِي الْمُنْفَصِلِ، وَيَجْرِي مِنْهَا فِي الْمُتَّصِلِ الِاثْنَانِ الْأَخِيرَانِ، وَهُمَا الْإِشْبَاعُ وَالتَّوَسُّطُ.

يَسْتَوِي فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ أَكْثَرُ النَّاسِ، وَيَشْتَرِكُ فِي ضَبْطِهِ غَالِبُهُمْ، وَتَحْكُمُ الْمُشَافَهَةُ حَقِيقَتَهُ، وَيُبَيِّنُ الْأَدَاءُ كَيْفِيَّتَهُ، وَلَا يَكَادُ تَخْفَى مَعْرِفَتُهُ عَن أَحَدٍ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَئِمَّتِنَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ وَأَبُو الْقَاسِمِ الطَّرَسُوسِيُّ.

وَصَاحِبُهُ أَبُو الطَّاهِرِ بْنُ خَلَفٍ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ فِي قَصِيدَتِهِ فِي الضَّرْبَيْنِ تَفَاوُتًا، وَلَا نَبَّهَ عَلَيْهِ، بَلْ جَعَلَ ذَلِكَ مِمَّا تَحْكُمُهُ الْمُشَافَهَةُ فِي الْأَدَاءِ، وَبِهِ أَيْضًا كَانَ يَأْخُذُ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْجُودِ غِيَاثُ بْنُ فَارِسٍ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ الْمُحَقِّقِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَصَّاعِ الدِّمَشْقِيِّ، وَقَالَ: هَذَا الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ، وَلَا يَكَادُ يَتَحَقَّقُ غَيْرُه، (قُلْتُ):

أي ابن الجزري، ونختم بهذه الفقرة.

(وَهُوَ الَّذِي أَمِيلُ إِلَيْهِ، وَآخُذُ بِهِ غَالِبًا، وَأُعَوِّلُ عَلَيْهِ، فَآخُذُ فِي الْمُنْفَصِلِ بِالْقَصْرِ الْمَحْضِ لِابْنِ كَثِيرٍ وَابْنِ جَعْفَرٍ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عَنْهُمَا؛ عَمَلًا بِالنُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ وَالرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَلِقَالُونَ).

يعني وآخذ لقالون.

(بِالْخِلَافِ مِنْ طَرِيقَيْهِ، وَكَذَلِكَ).

أي وكذلك آخذ في المنفصل.

(لِيَعْقُوبَ مِنْ رِوَايَتَيْهِ جَمِيعًا بَيْنَ الطُّرُقِ، وَلِأَبِي عَمْرٍو).

أي وكذلك آخذ في المنفصل لأبي عمرو.

(إِذَا أَدْغَمَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ).

أي آخذ له بالقصر المحض.

(عَمَلًا بِنُصُوصِ مَنْ تَقَدَّمَ، وَأَجْرَى الْخِلَافَ عَنْهُ مَعَ الْإِظْهَارِ).

يعني إذا قرأ بالإدغام القصر، والإظهار يوجب الخلاف.

(لِثُبُوتِهِ نَصًّا وَأَدَاءً، وَكَذَلِكَ أَخَذَ بِالْخِلَافِ، عَنْ حَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ الصَّبَّاحِ، عَنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَكَذَا أَخَذَ بِالْخِلَافِ عَنْ هِشَامٍ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ جمعًا بَيْنَ طَرِيقَيِ الْمَشَارِقَةِ وَالْمَغَارِبَةِ واعْتِمَادًا عَلَى ثُبُوتِ الْقَصْرِ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْعِرَاقِيِّينَ قَاطِبَةً).

نكمل الصفحة حتى نصل للمد الساكن، لأن هذا الكلام القادم كله بيان أخذ ابن الجزري.

(وَأَمَّا الْأَصْبَهَانِيُّ، عَنْ وَرْشٍ فَإِنِّي آخُذُ لَهُ بِالْخِلَافِ لَقَالُونَ؛ لِثُبُوتِ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا عَنْهُ نَصًّا كَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْقَصْرُ أَشْهَرَ عَنْهُ، إِلَّا أَنَّ مِنْ عَادَتِنَا الْجَمْعُ بَيْنَ مَا ثَبَتَ وَصَحَّ مَنْ طُرُقِنَا، لَا نَتَخَطَّاهُ وَلَا نَخْلِطُهُ بِسِوَاهُ.

ثُمَّ إِنِّي آخُذُ فِي الضَّرْبَيْنِ بِالْمَدِّ الْمُشْبَعِ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ لِحَمْزَةَ وَوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ عَلَى السَّوَاءِ، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ كَمَا قَدَّمْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْعِرَاقِيِّينَ.

وَآخُذُ لَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا وَمِنْ غَيْرِهَا، وَلِسَائِرِ الْقُرَّاءِ مِمَّنْ مَدَّ الْمُنْفَصِلَ بِالتَّوَسُّطِ فِي الْمَرْتَبَتَيْنِ، وَبِهِ آخُذُ أَيْضًا فِي الْمُتَّصِلِ لِأَصْحَابِ الْقَصْرِ

قَاطِبَةً.

وَهَذَا الَّذِي أَجْنَحُ إِلَيْهِ وَأَعْتَمِدُ غَالِبًا عَلَيْهِ).

لاحظ غالبًا.

(مَعَ أَنِّي لَا أَمْنَعُ الْأَخْذَ بِتَفَاوُتِ الْمَرَاتِبِ وَلَا أَرُدُّهُ، كَيْفَ وَقَدْ قَرَأْتُ بِهِ عَلَى عَامَّةِ شُيُوخِي، وَصَحَّ عِنْدِي نَصًّا وَأَدَاءً عَمَّنْ قَدَّمْتُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ).

نلاحظ هنا، وهذه تهم أهل القراءات: الأخذ بالتفاوت، الشيخ لا يمنعه، ولا يرده وقرأ به على عامة شيوخه وصح عنده نصًا وأداءً عمن قدمه، لكنه لم يجنح إليه ولم يعتمد عليه غالبًا.

لاحظ يعني تعجبني هذه النصوص تبين رأيه وتبين مأخذ المذهب الذي يأخذه قال: ذا الذي أجنح إليه، معناه إنك لما تأخذ بتفاوت المراتب، أنت تكون لم تقرأ بما كان ابن الجزري يقرأ به غالبًا.

**ولم تأخذ بالذي اختاره، لأنه لما يقول**: وهذا الذي أجنح إليه، يعني هذا الذي أميل إليه، لكنه لم يمنع الأخذ بتفاوت، معناه أن الأخذ بتفاوت المراتب بالنسبة لابن الجزري مسألة ثانوية، ومن يقرأ به الآن فمسألته في التحريرات فيها نظر.

وإذا أخذت به يعني بتفاوت المراتب في المنفصل.

(وَإِذَا أَخَذْتُ بِهِ كَانَ الْقَصْرُ فِي الْمُنْفَصِلِ لِمَنْ ذَكَرْتُهُ عَنْهُ كَابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَأَصْحَابِ الْخِلَافِ كَقَالُونَ وَأَبِي عَمْرٍو، وَمَنْ تَبِعَهُمَا، ثُمَّ فَوْقَ الْقَصْرِ قَلِيلًا فِي الْمُتَّصِلِ لِمَنْ قَصَرَ الْمُنْفَصِلَ، وَفِي الضَّرْبَيْنِ لِأَصْحَابِ الْخِلَافِ فِيهِ.

ثُمَّ فَوْقَهَا قَلِيلًا لِلْكِسَائِيِّ وَخَلَفٍ وَلِابْنِ عَامِرٍ سِوَى مَنْ قَدَّمْنَا عَنْهُ فِي الرِّوَايَتَيْنِ، ثُمَّ فَوْقَهَا قَلِيلًا لِعَاصِمٍ.

ثُمَّ فَوْقَهَا قَلِيلًا لِحَمْزَةَ وَوَرْشٍ وَالْأَخْفَشِ، عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الْعِرَاقِيِّينَ وَلَيْسَ عِنْدِي).

أي عند ابن الجزري.

(وليس عندي فَوْقَ هَذِهِ مَرْتَبَةٌ إِلَّا لِمَنْ يَسْكُتُ عَلَى الْمَدِّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَسَيَأْتِي، هَذَا إِذَا أَخَذْتَ بِالتَّفَاوُتِ بِالضَّرْبَيْنِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الدَّانِيِّ وَغَيْرِهِ).

معناه إذا لم يأخذ به ما يأخذ بهذا.

(أَمَّا إِذَا أَخَذْتَ بِالتَّفَاوُتِ فِي الْمُنْفَصِلِ فَقَطْ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ مَنْ ذَكَرْتُ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ مَرَاتِبَهُ عِنْدِي فِي الْمُنْفَصِلِ كَمَا ذَكَرْتُ آنِفًا، وَيَكُونُ الْمُتَّصِلُ بِالْإِشْبَاعِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكَذَلِكَ لَا أَمْنَعُ التَّفَاوُتَ فِي الْمَدِّ اللَّازِمِ عَلَى مَا قَدَّمْتُ، غير أَنِّي أَخْتَارُ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ).

إذًا الآن لا أحد يقرأ التفاوت في المد اللازم، مرتبة واحدة، وابن الجزري لا يمنع الأخذ به، لكنه لم يعمل به، بينما فوق القصر وفويق القصر و المراتب الموجودة الأخرى يأخذون بها، وهي وابن الجزري لم يجنح إليها.

وإنما المرجح عنده أو الذي كان يقرأ به.

(وَقَدِ انْفَرَدَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ فِي "التَّجْرِيدِ" عَنِ الْفَارِسِيِّ، عَنِ الشَّرِيفِ الزَّيْدِيِّ، عَنِ النَّقَّاشِ، عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، عَنْ هِشَامٍ بِإِشْبَاعِ الْمَدِّ فِي الضَّرْبَيْنِ، فَخَالَفَ سَائِرَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ.

(تَنْبِيهٌ)

مَنْ ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ تَفَاوُتِ الْمُتَّصِلِ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ فِيهِ الْإِشْبَاعُ كَأَعْلَى مَرَاتِبِ الْمُنْفَصِلِ، وَإِلَّا يَلْزَمُ مِنْهُ تَفْضِيلُ الْمُنْفَصِلِ على المتصل، وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ، فَيُعْلَمُ،

وَبِهَذَا يَتَّضِحُ أَنَّ الْمَدَّ السَّاكِنِ اللَّازِمِ هُوَ الْإِشْبَاعُ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

وأما المد الساكن العارض فنأخذه -إن شاء الله- الحصة القادمة، هذا والله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم-، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.



# الدرس الثالث والخمسون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاةُ والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مساكم الله جميعًا بكل خير، الإخوة الحضور والمستمعون.

**ووقفنا عند قول ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا الْمَدُّ لِلسَّاكِنِ الْعَارِضِ)

**قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَأَمَّا الْمَدُّ لِلسَّاكِنِ الْعَارِضِ وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: الْجَائِزُ وَالْعَارِضُ، فَإِنَّ لِأَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ فِيهِ ثَلَاثَ مَذَاهِبٍ:

(الْأَوَّلُ) الْإِشْبَاعُ كَاللَّازِمِ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ اعْتِدَادًا بِالْعَارِضِ.

قَالَ الدَّانِيُّ: وَهُوَ مَذْهَبُ الْقُدَمَاءِ مِنْ مَشْيَخَةِ الْمِصْرِيِّينَ، قَالَ: وَبِذَلِكَ كُنْتُ أَقِفُ عَلَى الْخَاقَانِيِّ يَعْنِي خَلَفَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيَّ.

(قُلْتُ): أي ابن الجزري.

(وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّاطِبِيِّ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ، وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي " الْكَافِي "، وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ لِأَصْحَابِ التَّحْقِيقِ كَحَمْزَةَ وَوَرْشٍ وَالْأَخْفَشِ، عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الْعِرَاقِيِّينَ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ عَاصِمٍ وَغَيْرِهِ.

(الثَّانِي) التَّوَسُّطُ لِمُرَاعَاةِ اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ وَمُلَاحَظَةِ كَوْنِهِ عَارِضًا.

وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُجَاهِدٍ وَأَصْحَابِهِ، وَاخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ الشَّذَائِيِّ، وَالْأَهْوَازِيِّ وَابْنِ شَيْطَا وَالشَّاطِبِيِّ أَيْضًا، وَالدَّانِيِّ، قَالَ -أي الداني-: وَبِذَلِكَ كُنْتُ أَقِفُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي الْفَتْحِ وَأَبِي الْقَاسِمِ - يَعْنِي عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ خُوَاسْتِيَّ الْفَارِسِيَّ، قَالَ: وَبِهِ حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ شَاكِرٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ - يَعْنِي الشَّذَائِيَّ، قَالَ: وَهُوَ اخْتِيَارُهُ.

قَالَ: وَعَلَى ذَلِكَ ابْنُ مُجَاهِدٍ وَعَامَّةُ أَصْحَابِهِ.

(قُلْتُ): أي ابن الجزري.

(هُوَ الَّذِي فِي "التَّبْصِرَةِ"، وَاخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ لِأَصْحَابِ التَّوَسُّطِ وَتَدْوِيرِ الْقِرَاءَةِ كَالْكِسَائِيِّ وَخَلَفٍ فِي اخْتِيَارِهِ، وَابْنِ عَامِرٍ فِي مَشْهُورِ طُرُقِهِ، وَعَاصِمٍ فِي عَامَّةِ رِوَايَاتِهِ.

(الثَّالِثُ) الْقَصْرُ ؛ لِأَنَّ السُّكُونَ عَارِضٌ فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَلِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ مِمَّا يَخْتَصُّ بِالْوَقْفِ نَحْوُ: (الْقَدْرِ) (وَالْفَجْرِ).

وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْحُصْرِيِّ، قَالَ فِي قَصِيدَتِهِ:

وَإِنْ يَتَطَرَّقْ عِنْدَ وَقْفِكَ سَاكِنٌ ... فَقِفْ دُونَ مَدٍّ ذَاكَ رَأْيِي بِلَا فَخْرِ

فَجَمْعُكَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ يَجُوزُ إِنْ ... وَقَفْتَ وَهَذَا مِنْ كَلَامِهِمُ الْحُرِّ

وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي إِسْحَاقَ الْجَعْبَرِيِّ وَغَيْرِهِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي فِي "الْكَافِي".

وَقَدْ كَرِهَ ذَلِكَ الْأَهْوَازِيُّ وَقَالَ: رَأَيْتُ مِنَ الشُّيُوخِ مَنْ يَكْرَهُ الْمَدَّ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا طَالَبْتَهُ بِاللَّفْظِ، قَالَهُ: فِي الْوَقْفِ بِأَدْنَى تَمْكِينٍ مِنَ اللَّفْظِ، بِخِلَافِ مَا يُعَبَّرُ بِهِ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَرْفُضْهُ الشَّاطِبِيُّ، وَاخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ لِأَصْحَابِ الْحَدْرِ وَالتَّخْفِيفِ مِمَّنْ قَصَرَ

الْمُنْفَصِلَ كَأَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَمْرٍو، وَيَعْقُوبَ، وَقَالُونَ.

قَالَ الدَّانِيُّ: وَكُنْتُ أَرَى أَبَا عَلِيٍّ شَيْخَنَا يَأْخُذُ بِهِ فِي مَذَاهِبِهِمْ، وَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ)

(قُلْتُ): أي ابن الجزري.

(الصَّحِيحُ جَوَازُ كُلٍّ مِنَ الثَّلَاثَةِ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ؛ لِعُمُومِ قَاعِدَةِ الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ وَعَدَمِهِ عَنِ الْجَمِيعِ إِلَّا عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَ تَفَاوُتَ الْمَرَاتِبِ فِي اللَّازِمِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ لِكُلِّ ذِي مَرْتَبَةٍ فِي اللَّازِمِ تِلْكَ الْمَرْتَبَةُ وَمَا دُونَهَا؛ لِلْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَلَا يَجُوزُ مَا فَوْقَهَا بِحَالٍ )

ودرسنا المحاضرة الماضية أخذنا فيها تفاوت المد اللازم.

(كَمَا سَيَأْتِي إِيضَاحُهُ آخِرَ الْبَابِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ عُرُوضِ سُكُونِ الْوَقْفِ وَبَيْنَ عُرُوضِ سُكُونِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ لِأَبِي عَمْرٍو، فَأَجْرَى الثَّلَاثَةَ لَهُ فِي الْوَقْفِ) أي القصر والإشباع والتوسط.

(وَخَصَّ الْإِدْغَامَ بِالْمَدِّ وَأَلْحَقَهُ بِاللَّازِمِ كَمَا فَعَلَ أَبُو شَامَةَ فِي بَابِ الْمَدِّ، وَالصَّوَابُ أَنَّ سُكُونَ إِدْغَامِ أَبِي عَمْرٍو عَارِضٌ كَالسُّكُونِ فِي الْوَقْفِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ إِجْرَاءُ أَحْكَامِ الْوَقْفِ عَلَيْهِ مِنَ الْإِسْكَانِ وَالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ كَمَا تَقَدَّمَ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ الْجَعْبَرِيُّ: وَلِأَبِي عَمْرٍو فِي الْإِدْغَامِ إِذَا كَانَ قَبْلَهُ حَرْفُ مَدٍّ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الْقَصْرُ وَالتَّوَسُّطُ وَالْمَدُّ كَالْوَقْفِ، ثُمَّ مِثْلُهُ، وَقَالَ: نَصَّ عَلَيْهَا أَبُو الْعَلَاءِ.

قَالَ: وَالْمَفْهُومُ مِنْ عِبَارَةِ النَّاظِمِ -يَعْنِي الشَّاطِبِيَّ- فِي بَابِ الْمَدِّ) المدُّ، يعني والمفهوم من عبارة الناظم المدُّ.

(قُلْتُ): أَمَّا مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْعَلَاءِ فَتَقَدَّمَ أَخِرَ بَابِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ، وَأَمَّا الشَّاطِبِيُّ فَنَصُّهُ عَلَى كَوْنِ الْإِدْغَامِ عَارِضًا، قَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ الْمَدُّ وَغَيْرُهُ، عَلَى أَنَّ الشَّاطِبِيَّ لَمْ يَذْكُرْ فِي كُلِّ سَاكِنِ الْوَقْفِ قَصْرًا، بَلْ ذَكَرَ وَجْهَيْنِ، وَهُمَا الطُّولُ وَالتَّوَسُّطُ، كَمَا نَصَّ السَّخَاوِيُّ فِي شَرْحِهِ، وَهُوَ أَخْبَرُ بِكَلَامِ شَيْخِهِ وَمُرَادِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ فِي شَرْحِ كَلَامِهِ؛ لِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، فَإِنَّهُ يُرِيدُ الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ مِنَ الطُّولِ وَالتَّوَسُّطِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: وَالطُّولُ) أي بدليل قول الشاطبي، الضمير في (قَوْلِهِ) يعود على الشاطبي.

(وَالطُّولُ فُضِّل، وَلَوْ أَرَادَ الْقَصْرَ لَقَالَ: وَالْمَدُّ فَضِّل.

فَمُقْتَضَى اخْتِيَارِ الشَّاطِبِيِّ عَدَمُ الْقَصْرِ فِي سُكُونِ الْوَقْفِ، فَكَذَلِكَ سُكُونُ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ عِنْدَهُ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عِنْدَ مَنْ رَوَى الْإِشَارَةَ فِي الْإِدْغَامِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا) لِحَمْزَةَ مُلْحَقًا بِاللَّازِمِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَمْثِلَتِنَا، فَلَا يَجُوزُ لَهُ فِيهِ إِلَّا مَا يَجُوزُ فِي (دَابَّةٍ) وَ (الْحَاقَّةُ).

**أحد المستمعين: (٠٦:٠٤)**

الإشارة إذا أُطلقت هكذا يعي تُطلق على الروم والإشمام، كلاهما يُسمى إشارة، وهذا مما أخذه الشيخ ابن الجزري رحمه الله عليه على الشاطبي، أعتقد مرَّ معنا في باب الإدغام، يقول: إن الشاطبي فهم أن الإشارة تُطلق على الروم أو على الإشمام، وهو اختلاف، لكن إذا كان الكلام عن الروم وجاءت لهم الإشارة؛ فيكون مقصوده الروم..

وإذا كان الإشمام وجاء لفظ الإشارة فيُقصد به الإشارة؛ لأن الإشارة بمفردها هكذا، يعني تُطلق على الروم وتُطلق على الإشمام، والسياق هو الذي يُحدد أي النوعين هو المراد، والله أعلم.

(فَلَا يَجُوزُ لَهُ فِيهِ إِلَّا مَا يَجُوزُ فِي (دَابَّةٍ) وَ (الْحَاقَّةُ).

وَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ لَهُ فِي الرَّوْمِ كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ.

فَلَا فَرْقَ حِينَئِذٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (أَتُمِدُّونَنِي) لَهُ وَلِيَعْقُوبَ كَمَا لَا فَرْقَ لَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (لَامْ) مِنْ (الم))

أيضًا بالنسبة لحمزة (أَتُمِدُّون).

(وَكَذَلِكَ حُكْمُ إِدْغَامِ (أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ) وَنَحْوِهِ لِرُوَيْسٍ، وَ (أَتَعِدَانِّي) لِهِشَامٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ (أَتَأْمُرُونِّي) وَتَاءَاتِ الْبَزِّيِّ وَغَيْرِهِ.

أَمَّا أَبُو عَمْرٍو، فَإِنَّ مَنْ رَوَى الْإِشَارَةَ عَنْهُ فِي الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ كَصَاحِبِ "التَّيْسِيرِ" وَ "الشَّاطِبِيَّةِ" وَالْجُمْهُورِ، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَقْفِ، وَمَهْمَا كَانَ مَذْهَبُهُ فِي الْوَقْفِ فَكَذَلِكَ فِي الْإِدْغَامِ، إِنْ مَدًّا فَمَدٌّ، وَإِنَّ قَصْرًا فَقَصْرٌ، وَلذلك لَمْ نَرَ أَحَدًا مِنْهُمْ نَصَّ عَلَى الْمَدِّ فِي الْإِدْغَامِ إِلَّا وَيَرَى الْمَدَّ فِي الْوَقْفِ كَأَبِي الْعِزِّ، وَسِبْطِ الْخَيَّاطِ وَأَبِي الْفَضْلِ الرَّازِيِّ، وَالْجَاجَانِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ ذَكَرَ الْمَدَّ فِي الْإِدْغَامِ وَهُوَ يَرَى الْقَصْرَ فِي الْوَقْفِ.

وَأَمَّا مَنْ لا يَرَى الْإِشَارَةَ فِي الْإِدْغَامِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُلْحِقَهُ بِاللَّازِمِ؛ لِجَرْيِهِ مَجْرَاهُ لَفْظًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذَا جَائِزٌ وَذَاكَ وَاجِبٌ، فَإِنِ أَلْحَقَهُ بِهِ، وَكَانَ مِمَّنْ يَرَى التَّفَاوُتَ فِي مَرَاتِبِ المد اللَّازِمِ كَابْنِ مِهْرَانَ وَصَاحِبِ "التَّجْرِيدِ" أَخَذَ لَهُ فِيهِ بِمَرْتَبَتِهِ فِي اللَّازِمِ، وَهُوَ الدُّنْيَا -يعني القصوى- قَوْلًا وَاحِدًا، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَرَى التَّفَاوُتَ فِيهِ كَالْهُذَلِيِّ أَخَذَ لَهُ بِالْعُلْيَا؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ ؛ وَلِذَلِكَ نَصَّ الْهُذَلِيُّ فِي الْإِدْغَامِ عَلَى الْمَدِّ فَقَطْ، وَلَمْ يُلْحِقْهُ بِاللَّازِمِ، بَلْ أَجْرَاهُ مَجْرَى الْوَقْفِ، وَالْحُكْمُ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَالْأَوْجُهُ فِي ذَلِكَ أَوْجُهُ اخْتِيَارٍ لَا أَوْجُهُ اخْتِلَافٍ، فَبِأَيِّ وَجْهٍ قَرَأَ أَجْزَأَ، وَاللهُ أَعْلَمُ)

**إذًا القاعدة، الخلاصة**: أن هذه كلها هي إنما هي أوجه اختيار.

(**قُلْتُ**): أي ابن الجزري.

(وَالِاخْتِيَارُ هُوَ الْأَوَّلُ أَخْذًا بِالْمَشْهُورِ، وَعَمَلًا بِمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ؛ طَرْدًا لِلْقِيَاسِ وَمُوَافَقَةً لِأَكْثَرِ النَّاسِ.

(فَإِنْ قُلت) لِمَ ثَبَتَ حَرْفُ الْمَدِّ مِنَ الصِّلَةِ وَغَيْرِهَا مَعَ لِقَائِهِ السَّاكِنَ الْمُدْغَمَ فِيتَاءَاتِ الْبَزِّيِّ وَغَيْرِه حَتَّى احْتِيجَ فِي ذَلِكَ إِلَى زِيَادَةِ الْمَدِّ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَهَلَّا حُذِفَ حَرْفُ الْمَدِّ على الأصلِ كما حُذِف فِي نَحْوِ (وَمِنْهُمُ الَّذِينَ)، وَ (يَعْلَمْهُ اللهُ)، (وَلَا الَّذِينَ).

(فَالْجَوَابُ) أَنَّ الْإِدْغَامَ فِي ذَلِكَ طَارِئٌ عَلَى حَرْفِ الْمَدِّ، فَلَمْ يُحْذَفْ لِأَجْلِهِ، فَهُوَ مِثْلُ إِدْغَام (دَابَّةٍ) وَ (الصَّاخَّةُ) فَلَمْ يُحْذَفْ حَرْفُ الْمَدِّ خَوْفًا مِنَ الْإِجْحَافِ بِاجْتِمَاعِ إِدْغَام طَارِئٍ وَحَذْفٍ، وَأَمَّا إِدْغَامُ اللَّامِ فِي (الَّذِينَ) وَ (الدَّارُ) وَنَحْوِهِ فَأَصْلٌ لَازِمٌ، وَلَيْسَ بِطَارِئٍ عَلَى حَرْفِ الْمَدِّ، فَإِنَّهُ كَذَلِكَ أَبَدًا - كَانَ قَبْلَهُ حَرْفُ مَدٍّ أَوَ لَمْ يَكُنْ، فَحَذْفُ حَرْفِ الْمَدِّ لِلسَّاكِنِ طَرْدًا لِلْقَاعِدَةِ فَلَمْ يَقْرَأْ (وَمِنْهُمُ الَّذِينَ) كَمَا لَمْ يَثْبُتْ حَرْفُ الْمَدِّ فِي نَحْوِ (قَالُوا اطَّيَّرْنَا)، وَ (ادْخُلَا النَّارَ) وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الدَّانِيُّ حَيْثُ قَالَ فِي " جَامِعِ الْبَيَانِ ": وَإِذَا وَقَعَ قَبْلَ التَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ حَرْفُ مَدٍّ وَلِينٍ -أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ- نَحْوُ ("وَلَا تَيَمَّمُوا"، وَ "عَنْهُ تَلَهَّى") وَشِبْهُهُمَا أُثْبِتَ فِي اللَّفْظِ؛ لِكَوْنِ التَّشْدِيدِ عَارِضًا، فَلَمْ يُعْتَدَّ بِهِ فِي حَذْفِهِ، وَزِيدَ فِي تَمْكِينِهِ لِيَتَمَيَّزَ بِذَلِكَ السَّاكِنَانِ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ فَلَا يَلْتَقِيَا، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي (اثْنَا عَشَرَ) فِي قِرَاءَةِ مَنْ سَكَّنَ الْعَيْنَ، نَصَّ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ فِي "الْجَامِعِ".

فَصْلٌ: وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِيهِ حَرْفُ الْمَدِّ بَعْدَ الْهَمْزِ نَحْوُ مَا مَثَّلْنَا بِهِ أَوَّلًا، فَإِنَّ لِوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ مَذْهَبًا اخْتَصَّ بِهِ، سَوَاءٌ كَانَتِ الْهَمْزَةُ فِي ذَلِكَ ثَابِتَةً عِنْدَهُ، أَوْ

مُغَيَّرَةً فِي مَذْهَبِهِ، فَالثَّابِتَةُ نَحْوُ (آمَنُوا) وَ (نَأَى)، وَ (سَوْآتِهِمَا)، وَ (اتِيَا)، وَ(لِإِيلَافِ)، وَ (دُعَائِي)، وَ (الْمُسْتَهْزِئِينَ)، (وَالنَّبِيئِينَ)، (وَآتُوا)، وَ (يَئُوسًا)، وَ (النَّبِيئُونَ).

وَالْمُغَيَّرَةُ لَهُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ (أَأَمِنتُمْ) فِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعَرَاءِ وَ (أَآلِهَتُنَا، جَاءَ آلَ لُوطٍ) فِي الْحِجْرِ، (جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ) فِي الْقَمَرِ.

أَوْ بِالْبَدَلِ، وَهُوَ (هَؤُلَاءِ آلِهَةً) فِي الْأَنْبِيَاءِ، وَ (مِنَ السَّمَاءِ آيَةً)، أَوْ بِالنَّقْلِ نَحْوُ (الْآخِرَةُ، الْآنَ، الْإِيمَانَ، الْأُولَى، مَنْ آمَنَ، بَنِي آدَمَ، أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ، قُلْ إِي وَرَبِّي، قَدْ أُوتِيتَ) وَشِبْهُ ذَلِكَ، فَإِنَّ وَرْشًا مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ مَدَّ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِي ذَلِكَ، فَرَوَى الْمَدَّ فِي جَمِيعِ الْبَابِ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ سُفْيَانَ صَاحِبُ "الْهَادِي"، وَأَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ صَاحِبُ "التَّبْصِرَةِ"، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ شُرَيْحٍ صَاحِبُ "الْكَافِي"، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ صَاحِبُ "الْهِدَايَةِ"، وَأَبُو الطَّاهِرِ بْنُ خَلَفٍ صَاحِبُ " الْعُنْوَانِ"، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ -طبعًا صاحب الكامل- وَأَبُو الْفَضْلِ الْخُزَاعِيُّ وَأَبُو الْحَسَنِ الْحُصْرِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ صَاحِبُ "التَّجْرِيدِ"، وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ بَلِّيمَةَ صَاحِبُ "التَّلْخِيصِ"، وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَخَلَفُ بْنُ خَاقَانَ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ سَائِرِ الْمِصْرِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ زِيَادَةَ الْمَدِّ -يعني روى المد- فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي قَدْرِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، فَذَهَبَ الْهُذَلِيُّ فِيمَا رَوَاهُ، عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَمْرٍو إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَاشِدٍ الْحَدَّادِ إِلَى الْإِشْبَاعِ الْمُفْرِطِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُهُ عَنْهُ فِي الْمَدِّ الْمُنْفَصِلِ كَمَا تَقَدَّمَ.

قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ سُفْيَانَ الْقَرَوِيِّ وَأَبِي الْحُسَيْنِ -يَعْنِي الْخَبَّازِيَّ- عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيِّ يَعْنِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يُوسُفَ أَحَدَ أَصْحَابِ ابْنِ هِلَالٍ، وَذَهَبَ جُمْهُورُ مَنْ ذَكَرْنَا إِلَى أَنَّهُ الْإِشْبَاعُ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ، وَسَوَّوْا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ عَلَى الْهَمْزَةِ، وَهُوَ أَيْضًا ظَاهِرُ عِبَارَةِ "التَّبْصِرَةِ" وَ "التَّجْرِيدِ"، وَذَهَبَ الدَّانِيُّ، وَالْأَهْوَازِيُّ، وَابْنُ بَلِّيمَةَ وَأَبُو عَلِيٍّ الْهَرَّاسُ فِيمَا رَوَاهُ عَنِ ابْنِ عَدِيٍّ إِلَى التَّوَسُّطِ،

وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ بَلِّيمَةَ، وَذَكَرَ أَبُو شَامَةَ أَنَّ مَكِّيًّا ذَكَرَ كُلًّا مِنَ الْإِشْبَاعِ وَالتَّوَسُّطِ، وَذَكَرَ السَّخَاوِيُّ عَنْهُ الْإِشْبَاعَ فَقَطْ.

(قُلْتُ): أي ابن الجزري.

(وَقَفْتُ لَهُ عَلَى مُؤَلَّفٍ انْتَصَرَ فِيهِ لِلْمَدِّ فِي ذَلِكَ وَرَدَّ عَلَى مَنْ رَدَّهُ، أَحْسَنَ فِي ذَلِكَ وَبَالَغَ فِيهِ، وَعِبَارَتُهُ فِي "التَّبْصِرَةِ" تَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَبِالْإِشْبَاعِ قَرَأْتُ مِنْ طَرِيقِهِ)

**أحد المستمعين: (١٤:٢٢)**

(وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ بَلِّيمَةَ) هو طبعًا كان هناك تعليق قديم، قول المؤلف: إن اختيار ابن بليمة التوسط يُخالف نص عبارة ابن بليمة نفسه، إذ قال: وأما همزة (آمَنَ الرَّسُولُ)، ( وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) على قراءة نافع فإن بعض شيوخنا يُشيرون بمدةً يسيرة وبعضهم يمنعونه، والقصر والله أعلم أصوب؛ لعلة الفرق بين الخبر والاستخبار، تلخيص العبارات".

طبعًا هذا التعليق كتبته قديمًا يمكن قبل اثنين وعشرين سنة، لكن لاحظنا أن الإمام ابن الجزري يقول: (وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ بَلِّيمَةَ) ولم يذكر التلخيص، فربما يعني وصله بطريق الأداء، لو كان الشيخ ابن الجزري قال: إنه اختيار أبي علي الحسن بن بليمة في التلخيص لاعتُبِر أو لنقول: إن اختلاف النسخ التلخيص التي وصلت لابن الجزري، لكن هنا لا شك أنه هو: (وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ بَلِّيمَةَ) الأقوى أنه وصل إلى ابن الجزري أداءً ولم يذكره ابن بليمة في كتابه.

(أَبُو عَلِيٍّ الْهَرَّاسُ) هذا الذي هو يخص الواسطي، نعم هو أبو علي غلام الهراس.

طبعًا دكتور أيمن أضاف كلمة غلام وهي ليست موجودة في جميع النسخ، ومثل هذا مُستعمَل، هو كُنيته أبو علي، وهو غلام الهراس، شهرته: غلام الهراس، لكن إذا قال: أبو علي الهراس ربما حتى يُميز بينه وبين أبو علي الأهوازي كمثال، يعني لا أعتبره خطأ؛ لأنه مستخدم ومستعمل، والله أعلم.

لكن حسب النسخ الموجودة في النشر التي وقفت عليها لا توجد كلمة غلام.

**قال ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَذَهَبَ إِلَى الْقَصْرِ فِيهِ) أي في مد البدل.

(أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ، وَرَدَّ فِي تَذْكِرَتِهِ عَلَى مَنْ رَوَى الْمَدَّ وَأَخَذَ بِهِ، وَغَلَّطَ أَصْحَابَهُ)

**أحد المستمعين:** (١٧:٠٣)

الذي نصَّ عليه أبو شامة أن مكي النص على المدِّ ولم يذكر أبو شامة التوسط، وذكر أبو شامة أن مكيًا ذكر كله من الإشباعِ والتوسط، بعد الرجوع إلى إبراز المعاني وجدنا أن أبو شامة نصَّ على أن مكي نصَّ على المدِّ، يعني التوسط لم يذكره أبو شامة، والله أعلم.

يمكن وذكر أبو شامة أن مكيًا ذكر كلًا... احتمال اختلاف النسخ أيضًا، لا أدري، أو سهو من الشيخ ابن الجزري، كل الاحتمالات في مثل هذه واردة، والله أعلم.

(وَذَهَبَ إِلَى الْقَصْرِ فِيهِ أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ، وَرَدَّ فِي تَذْكِرَتِهِ عَلَى مَنْ رَوَى الْمَدَّ وَأَخَذَ بِهِ، وَغَلَّطَ أَصْحَابَهُ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا ابْنُ بَلِّيمَةَ فِي تَلْخِيصِهِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّاطِبِيِّ حَسْبَ مَا نَقَلَهُ أَبُو شَامَةَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ السَّخَاوِيِّ، عَنْهُ، قَالَ أَبُو شَامَةَ: وَمَا قَالَ بِهِ ابْنُ غَلْبُونَ هُوَ الْحَقُّ. انْتَهَى)

طبعًا هذه الرسالة التي أشار إليها طُبِعت، طُبعت قديمًا يعين، التي هي رسالة

مكي في البدل، تمكين المد في (آتى)، طُبِعت سنة ألف وأربعمائة وأربعة، وكانت عندي لكن الآن لا توجد عندي، ولهذا ما.... الحمد لله أني وقفت عليها واقتنيتها ووثقت منها بعض ما ذكره الشيخ.

(وَهُوَ اخْتِيَارُ مَكِّيٍّ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْفَاسِيُّ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَدِ اخْتَارَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَعْبَرِيُّ، وَأَثْبَتَ الثَّلَاثَةَ) أي القصر والإشباع والتوسط.

(أَبُو الْقَاسِمِ الصَّفْرَاوِيُّ فِي إِعْلَانِهِ، وَالشَّاطِبِيُّ فِي قَصِيدَتِهِ، وَضَعَّفَ الْمَدَّ الطَّوِيلَ) ولهذا قال: (وقد يُروى لورش مطولًا).

(وَالْحَقَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ شَاعَ وَذَاعَ وَتَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، فَلَا وَجْهَ لِرَدِّهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَوْلَى مِنْهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ)

**طيب لو قلنا**: أن كلام الإمام الشاطبي: وقد يُروى لورشٍ مطولًا، على أن قد عنا ليست للتقييد، فينسجم معه كلام الشيخ ابن الجزري، لأن الشيخ ابن الجزري يقول: (وَضَعَّفَ الْمَدَّ الطَّوِيلَ) كأن الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه فَهِم أن قد هي للتقليل أو للتضعيف.

**وقد يُروى لورشٍ، في كلام الشاطبي:**

**وما بعدَ همزٍ ثابتٍ ومغيرٍ فقصرٌ وقد يُروى لورشٍ مطولًا**

كأن الإمام ابن الجزري فهم أن كلمة **قد** في بيت الشاطبي أنها للتضعيف؛ فلهذا قال: (وَضَعَّفَ الْمَدَّ الطَّوِيلَ).

طبعًا قد من معانيها، صحيح أن المعنى الأصلي لها هو هذا، لكنها قد تأتي أيضًا لغير التضعيف.

لو فسرنا كلام الإمام الشاطبي على أن قد ليست للتضعيف، يكون هو وابن

الجزري متفقين، (وَالْحَقَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ شَاعَ وَذَاعَ وَتَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ) يعي ربما أن نستطيع أن نجمع بين كلام الشيخ ابن الشاطبي وكلام الشيخ ابن الجزري، إذا اعتبرنا أن قد ليست للتضعيف.

ولكن لا شك أن فهم الإمام ابن الجزري أولى من فهمنا.

(وَالْحَقَ فِي ذَلِكَ) أي في المد البدل.

(أَنَّهُ شَاعَ وَذَاعَ وَتَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، فَلَا وَجْهَ لِرَدِّهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَوْلَى مِنْهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ)

(وَقَدِ اتَّفَقَ أَصْحَابُ الْمَدَ فِي هَذَا الْبَابِ، عَنْ وَرْشٍ عَلَى اسْتِثْنَاءِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَصْلَيْنِ مُطَّرِدَيْنِ، فَالْكَلِمَةُ (يُؤَاخِذُ) كَيْفَ وَقَعَتْ نَحْوَ: (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ، لَا تُؤَاخِذْنَا، وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ).

نَصَّ عَلَى اسْتِثْنَائِهَا الْمَهْدَوِيُّ، وَابْنُ سُفْيَانَ، وَمَكِّيٌّ وَابْنُ شُرَيْحٍ، وَكُلُّ مَنْ صَرَّحَ بِمَدِّ الْمُغَيَّرِ بِالْبَدَلِ، وَكَوْنُ صَاحِبِ "التَّيْسِيرِ" لَمْ يَذْكُرْهُ فِي "التَّيْسِيرِ"، فَإِنَّهُ اكْتَفَى بِذِكْرِهِ فِي غَيْرِهِ. وَكَأَنَّ الشَّاطِبِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ ظَنَّ بِكَوْنِهِ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي "التَّيْسِيرِ" أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْمَمْدُودِ لِوَرْشٍ بِمُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ، فَقَالَ: وَبَعْضُهُمْ: يُوَاخِذُكُمْ، أَيْ: وَبَعْضُ رُوَاةِ الْمَدِّ قَصَرَ "يُوَاخِذُ" وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ رُوَاةَ الْمَدِّ مُجْمِعُونَ عَلَى اسْتِثْنَاءِ "يُؤَاخِذُ" فَلَا خِلَافَ فِي قَصْرِهِ).

ما شاء الله استدراكات ابن الجزري على الشاطبي.

النشر حقيقةً يحتاج كثير، يعني يحتاج رسائل ماجيستير، طبعًا دكتوراه صعبة، لكن فيه موضوعات تستحق أن تكون بحث ماجيستير أو بحوث ترقية، لا شك بذلك.

(قَالَ الدَّانِيُّ فِي إِيجَازِهِ) يعني إيجاز البيان.

(أَجْمَعَ أَهْلُ الْأَدَاءِ عَلَى تَرْكِ زِيَادَةِ التَّمْكِينِ لِلْأَلْفِ فِي قَوْلِهِ: (لَا يُوَاخِذُكُمْ)، وَ (لَا تُوَاخِذْنَا)، وَ (لَوْ يُوَاخِذُ) حَيْثُ وَقَعَ.

قَالَ: وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ مِنْ "اخَذْتُ" غَيْرُ مَهْمُوزٍ، وَقَالَ فِي "الْمُفْرَدَاتِ": وَكُلُّهُمْ لَمْ يَزِدْ فِي تَمْكِينِ الْأَلِفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ) وَبَابِهِ.

وَكَذَلِكَ اسْتَثْنَاهَا فِي "جَامِعِ الْبَيَانِ" وَلَمْ يَحْكِ فِيهَا خِلَافًا).

**سؤال:** (٢٤:٣٠)

إيجاز البيان أستاذنا الله يذكره بالخير ويطول عمره ويحفظه الدكتور غانم الحمد، طبعها قبل فترة، تحصل على جزء من إيجاز البيان وطبعه، مطبوع.

المخطوط غير كامل ولكن.....

لا أدري أن هناك نسخة كاملة، حتى الإخوان في المغرب عندهم نسخة كاملة؟! حسب علمي أنه لا يوجد نسخة كاملة من إيجاز البيان.

**أحد المستمعين:** (٢٥:١٧)

أعتقد ما أدري والله، ناسي، (٢٥:٢٣) ورش قالون، (وَكُلُّهُمْ لَمْ يَزِدْ فِي تَمْكِينِ الْأَلِفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ) وَبَابِهِ.

وَكَذَلِكَ اسْتَثْنَاهَا فِي "جَامِعِ الْبَيَانِ" وَلَمْ يَحْكِ فِيهَا خِلَافًا).

قلت لم أجد ما ذكره المؤلف في المفردات للداني، يعني هو قال: (وَفِي "الْمُفْرَدَاتِ": وَكُلُّهُمْ لَمْ يَزِدْ)، يعني هذا النص لم أجده في المفردات، فمن وجده يُتحفنا به.

(وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ الْقَصَّاعِ: وَأَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الزِّيَادَةِ لِلْأَلْفِ فِي "يُوَاخِذُ" حَيْثُ وَقَعَ.

نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الدَّانِيُّ وَمَكِّيٌّ وَابْنُ سُفْيَانَ وَابْنُ شُرَيْحٍ.

(قُلْتُ): وَعَدَمُ اسْتِثْنَائِهِ فِي "التَّيْسِيرِ" إِمَّا لِكَوْنِهِ مِنْ: (وَاخَذَ) كَمَا ذَكَرَهُ فِي "الْإِيجَازِ" فَهُوَ غَيْرُ مَمْدُودٍ، أَوْ مِنْ أَجْلِ لُزُومِ الْبَدَلِ لَهُ فَهُوَ كَلُزُومِ النَّقْلِ فِي " تَرَى " فَلَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِثْنَائِهِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى نُصُوصِهِ فِي غَيْرِ "التَّيْسِيرِ"، وَاللهُ أَعْلَمُ).

طبعًا هنا في نقاش عند الجعبري في قوله: (وَبَعْضُهُمْ: يُوآخِذُكُمْ) أعتقد الجعبري كأنه يعني يميل إلى مخالفة الإمام الداني في هذه، ويقول: "وقوله: "وَبَعْضُهُمْ" ليس بعض الرواة وإنما بعض نقلة القراءات"، والله أعلم إنه كلام الشاطبي إذا وُجِد رواية أخرى غير طريق الداني؛ فهذا معناه أن الشاطبي قرأ بها.

**أحد المستمعين:** (٢٧:١٠).

نعم، هذا كلام زمان، إذًا تصانيف كلام الداني، إذًا يكون التعليق الفهرسي، النسخة التي كنت اعتمد عليها هي النسخة التي حققها الدكتور غانم، فربما تكون هي التي حققها الشيخ، لا أدري.

إذًا هي إيجاز البيان الغالب أنها في ورش، يعني ليس في قالون، فأنا لا أدري لماذا لم أُسجِل كلام الشيخ الجعبري، لكن يُرجع إليه، يعني يُستحسن الرجوع إليه في شرحه عند هذه الكلمة، (وَبَعْضُهُمْ: يُوآخِذُكُمْ)، فكأنه......

**أحد المستمعين:** (٢٨:٤٠)

نعم، نعم؛ لأنه يستدرك فيها وأحيانًا يُخالف أيضًا، يُخالف ويُخالف أبو شامة.

الجعبري مدرسة بمفرده، يعني لو عددنا مدارس القراءات نستطيع أن نقول:

الداني مدرسة، الشاطبي مدرسة، -والله أعلم-، وهذ رأيي الخاص، قد لا يُعجب الكثير من الناس: في المشرق العربي لولا الله ثم الشيخ الإمام الشاطبي لمَّا

قامت للإمام الداني مدرسة في المشرق.

**ومرت معي عبارة -لا أدري هل هي للإمام ابن الجزري أو لغيره-**: أنه هو الذي أشَهر التيسير" الإمام الشاطبي.

فحقيقةً يعني -أنا أتكلم عن المشرق؛ حتى لا يزعلون المغاربة الذين يسمعون هذا الدرس- فنقول: الإمام الداني لوحده مدرسة، الإمام الشاطبي مدرسة، الإمام الجعبري مدرسة، الإمام ابن الجزري مدرسة، هذه هي المدارس، يعني هذه هي المدارس التي لها تأثيرٌ في زمننا هذا.

**لو اعتبرنا الأئمة الكبار كل واحد منهم مدرسة**: الإمام الهُذلي، الهُذلي في زمنه مدرسة لكن الآن ولا شيء، يعني مدرسته اندثرت.

الإمام الأهوازي لا شك أنه مدرسة، الإمام أبو الفضل الخُزاعي لا شك أنه مدرسة، يعني هؤلاء أئمة هذا العلم وهذا الفن، لكن يعني تراثهم الأدائي، يعني تراثهم في الأداء لم يبق منه إلا القليل.

لكن الإمام الشاطبي والإمام الداني والإمام ابن الجزري أداؤهم ما زال موجودًا، ومروياتهم لا زالت موجودة، فلو اختصرنا نقول: مدارس الإقراء أو مدارس القراءات هي هذه الثلاثة وأخرجنا الجعبري بحكم أنه لا يمر على أسانيدنا، يعني لا نكون بالغنا، لكن ومع ذلك نستطيع أن نقول: الإمام الشاطبي والمام الداني والإمام ابن الجزري، هؤلاء هم مدرسة القراءات.

**الأئمة الآخرون إنما هم -مثل ما نقول-**: العلوم المساعدة لهذه المدرسة، ألا يقول لك: لكي يكون الواحد مفسر لا بد أن يُلِم بالعلوم المساعدة؟ طيب هذا التفسير، هذه المادة التفسيرية عند الإمام الشاطبي وعند الإمام الداني والإمام ابن الجزري، لا أحد يستطيع أن يُلِم بهذه المدرسة كدراية إلا إذا رجع إلى هذه العلوم

المساعدة، التي هي الأئمة هذه الكبار.

(وَأَمَّا الْأَصْلَانِ الْمُطَّرِدَانِ فَأَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْهَمْزِ سَاكِنٌ صَحِيحٌ، وَكِلَاهُمَا مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ (الْقُرْآنُ، وَ "الظَّمْآنُ") لا أدري لماذا جعلوا القرآن بداية كلام، صح؟ المفروض كلام متصل، معنى هذا من المُجمِع.

(وَ "مَسْئُولًا"، وَ "مَذْؤُمًا" وَ "مَسْئُولُونَ") وَاخْتُلِفَ فِي عِلَّةِ ذَلِكَ، فَقِيلَ: لِأَمْنِ إِخْفَاءٍ بَعْدَهُ، وَقِيلَ: لِتَوَهُّمِ النَّقْلِ، فَكَأَنَّ الْهَمْزَةَ مُعَرَّضَةٌ لِلْحَذْفِ) لكن هذه العلة موجودة.

**أحد المستمعين:** (٣٢:٣٤).

وهما من كلمة واحدة، ممكن نعم، بس هذه العلة الثانية لتوهم النقل موجودة، العلة موجودة في قراءة حمزة في الوقف: "مَسْئُولًا"، "مَذْؤُمًا"، فهو توجيه فقط، ولهذا نقول دائمًا: توجيه القراءات لا علاقة له بصحة القراءة، يعني لو صح التوجيه هل تصح القراءة؟ وإذا ما صح التوجيه لا تصح القراءة؟ لا، لا تلازم.

وهذا دليل على هذا، وأيضًا كلمة (رِئْيًا) ورئيا بإدغامه على قراءة قالون: وريا، في الوصل، وحمزة يقولون: لا يقرأها إلا في الوقف وفي الإدغام لا يقرأها؛ مخافة أن كذا...

طيب، هذا الذي خوفنا منه لحمزةَ في الوصل قرأ به قالون في الوصل، فهذا يدل على أن توجيه القراءات هو للاستئناس، لا لتقوية القراءة من حيث الرواية، وإنما لبيانِ أسلوبها الذي جاءت به على كلام العرب؛ ولهذا ما خيف منه في قراءةٍ قد يكون هو المقروء به في قراءةٍ أخرى والله أعلم.

(قُلْتُ): أي ابن الجزري.

(وظَهَرَ لِي فِي عِلَّةِ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ مَحْذُوفَةٌ رَسْمًا تُرِكَ زِيَادَةُ الْمَدِّ فِيهِ تَنْبِيهًا عَلَى ذَلِكَ، وَهَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ الصَّحِيحَةُ فِي اسْتِثْنَاءِ "إِسْرَائِيلَ" عِنْدَ مَنِ اسْتَثْنَاهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ، فَلَوْ كَانَ السَّاكِنُ قَبْلَ الْهَمْزَةِ حَرْفَ مَدٍّ أَوْ حَرْفَ لِينٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَثَلِنَا فَهُمْ) أي الرواةُ.

(عَنْهُ) أي عن ورشٍ.

(فِيهِ) أي في هذا.

(عَلَى أُصُولِهِمُ الْمَذْكُورَةِ.

وَانْفَرَدَ صَاحِبُ "الْكَافِي" فَلَمْ يَمُدَّ الْوَاوَ بَعْدَ الْهَمْزَةِ فِي "الْمَوْءُودَةِ" فَخَالَفَ سَائِرَ أَهْلِ الْأَدَاءِ الرَّاوِينَ مَدَّ هَذَا الْبَابِ عَنِ الْأَزْرَقِ)

حقيقةً كُتب هنا تعليق طويل نقرأه ونُعلِق عليه: عند قول ابن الجزري: (وَانْفَرَدَ صَاحِبُ "الْكَافِي" فَلَمْ يَمُدَّ الْوَاوَ بَعْدَ الْهَمْزَةِ فِي "الْمَوْءُودَةِ" فَخَالَفَ سَائِرَ أَهْلِ الْأَدَاءِ الرَّاوِينَ مَدَّ هَذَا الْبَابِ عَنِ الْأَزْرَقِ)

قلت قديمًا: ليس في الكافي المطروح ما يدل على ما ذكره عنه المؤلف من أنه لم يمد الواو بعد الهمزة، بل كلامه -أي الكافي- هو في الواو التي قبل الهمزةِ، قال: "وإذا انفتح ما قبل الواو والياء الساكنين، وجاء بعدهما همزةٌ في كلمةٍ واحدة، فورشٌ وحدهُ يَمُدها مدًا وسطًا نحو شي" إلى أن قال: "قرأت له أيضًا بإشباع المد في ذلك كلهِ، وخالف أصله في (مَوْئِلًا)، و (الْمَوْءُودَةُ)، و (سَوْآتُهُمَا)، و(سَوْآتِكُمْ)، فلم يمدهُنَّ، وقرأ الباقون ذلك كله بغير مدٍ".

**قال المالقي**: "نص الإمام بن شريح على الزيادة في ألف (سوآت)، فبقي (الْمَوْءُودَةُ) فالظاهر أنه بغير زيادةٍ عنده، مثل (مَذْؤُمًا) والله أعلم".

ثم وجدت ابن سفيان النص على عدم مد (الْمَوْءُودَةُ)، فقال: وخالف ورشٌ

أصله في (مَوْئِلًا)، و (سَوْآتُهُمَا)، و (الْمَوْءُودَةُ)، فلم يمد، فلعل في عبارة المؤلف سهوًا أو سبق قلمٍ من الهادي إلى الكافي، هذا إنَّ صحَّ أن عبارة الهادي تشمل الواو التي بعد الهمزة وليس التي قبلها.

وسبحان الله في ليلة الأربعاء، ٢٣-١٠-١٤٤٠، يعني في الشهر الماضي، يعني قبل أسبوعين تقريبًا، كان هناك مذاكرة مع حبيبنا وصديقنا رضوان البكري الذي هو الآن يشتغل على كتاب المفردات، **"المفردات في النشر"**، وهو يعني أحسبهُ من الصالحين وأحسبهُ يعني باحث جاد -ما شاء الله تبارك الله، الله يحفظه ويكثر من أمثاله- فعلقتُ عنه بأن (الْمَوْءُودَةُ) داخلة في الحكم وليست من حروف مدٍ ولين، بل حروف عنه، ولهذا الشيخ بحث بالمسألة، وحتى أخبرني بأنه يقول استغرب عني أنا والشيخ أيمن -حفظه الله- اتفقنا على أن الكلمة هذه ليست في الكافي المطبوع، لكن الشيخ رضوان...

**خلاصة المذاكرة وخلاصة البحث**: أنها تؤخذ من كلام الكافي، حتى من باب رد المسائل العلمية إلى أصحابها.

**أحد المستمعين**: (٣٦:٢٦)

والله أنا ما اطلعت على المسائل..، في رسالتين علميتين في أم القرى أعتقد أو واحدة في السودان، العنوان التي في أم القرى لم أطلع عليها، والكافي لابن شُريح أيضًا ما اطلعت عليه، ما طبعها الدكتور يمكن ما طبعها.

**أحد المستمعين**: (٣٦:٤٩)

موجودة في النت الرسالتين: الكافي والعنوان؟

**أحد المستمعين**: الكافي.

والعنوان؟ العنوان ما أدري الخطيب الذي حقق جامع البيان، رسالته

الماجيستير ما كان فيها؟

ورسالة الدكتور موجودة، الكافي، يعني لو أحد نزلها في النت موجودة، ممتاز جدا.

(وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ مُبْدَلَةً مِنَ التَّنْوِينِ فِي الْوَقْفِ نَحْوُ (دُعَاءً، وَنِدَاءً، وَهُزُوًا، وَمَلْجَأً) لِأَنَّهَا غَيْرُ لَازِمَةٍ، فَكَانَ ثُبُوتُهَا عَارِضًا، وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ).

وألف التنوينِ أعني المُبدلة لدى الوقوفِ لا تُمَد له

يعني هذا إجماع.

(ثُمَّ اخْتَلَفَ رُوَاةُ الْمَدِّ، عَنْ وَرْشٍ فِي ثَلَاثِ كَلِمٍ وَأَصْلٍ مُطَّرِدٍ.

(فَالْأُولَى) مِنَ الْكَلِمِ (إِسْرَائِيلَ) حَيْثُ وَقَعَتْ.

نَصَّ عَلَى اسْتِثْنَائِهَا أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ وَأَصْحَابُهُ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ فَلَمْ يَحْكِ فِيهَا خِلَافًا، وَوَجَّهَ بِطُولِ الْكَلِمَةِ وَكَثْرَةِ دَوْرِهَا وَثِقَلِهَا بِالْعُجْمَةِ، مَعَ أَنَّهَا أَكْثَرُ مَا تَجِيءُ مَعَ كَلِمَةِ (بَنِي) فَتَجْتَمِعُ ثَلَاثُ مَدَّاتٍ فَاسْتَثْنَى مَدَّ الْيَاءِ تَخْفِيفًا، وَنَصَّ عَلَى مدِّها ابْنُ سُفْيَانَ وَأَبُو طَاهِرِ بْنُ خَلَفٍ وَابْنُ شُرَيْحٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ مَكِّيٍّ، وَالْأَهْوَازِيِّ وَالْخُزَاعِيِّ وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْفَحَّامِ وَأَبِي الْحَسَنِ الْحُصْرِيِّ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَثْنُوهَا.

(وَالثَّانِيَةُ): (آلْآنَ) الْمُسْتَفْهَمُ بِهَا فِي حَرْفَيْ يُونُسَ (آلْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ)، (آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ))

ترى أنا ما أعرف ابن الجزري هل يذكر الكلمة في الآية القرآنية كلها، أم أنه يذكر الكلمة (آلْآنَ) فقط، فلا أدري

(أَعْنِي الْمَدَّ بَعْدَ اللَّامِ، فَنَصَّ عَلَى اسْتِثْنَائِهَا ابْنُ سُفْيَانَ وَالْمَهْدَوِيُّ وَابْنُ شُرَيْحٍ وَلَمْ يَسْتَثْنِهَا مَكِّيٌّ فِي كُتُبِهِ، وَلَا الدَّانِيُّ فِي تَيْسِيرِهِ، وَاسْتَثْنَاهَا فِي "الْجَامِعِ"، وَنَصَّ فِي غَيْرِهِمَا بِخِلَافٍ فِيهَا، فَقَالَ فِي "الْإِيجَازِ" وَ "الْمُفْرَدَاتِ": إِنَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ لَمْ يَزِدْ فِي تَمْكِينِهَا، وَأَجْرَى الْخِلَافَ فِيهَا الشَّاطِبِيُّ).

طبعًا أيضًا هذا النص في المفردات لم أجدهُ، فربما ابن الجزري ينقل عن المالقي، لا أدري.

(وَالثَّالِثَةُ): (عَادًا الْأُولَى) فِي سُورَةِ النَّجْمِ، لَمْ يَسْتَثْنِهَا صَاحِبُ "التَّيْسِيرِ" فِيهِ، وَاسْتَثْنَاهَا فِي جَامِعِهِ، وَنَصَّ عَلَى الْخِلَافِ فِي غَيْرِهِمَا كَحَرْفَيْ (آلْآنَ) فِي يُونُسَ.

وَنَصَّ عَلَى اسْتِثْنَائِهَا مَكِّيٌّ وَابْنُ سُفْيَانَ وَالْمَهْدَوِيُّ وَابْنُ شُرَيْحٍ، وَأَمَّا صَاحِبُ "الْعُنْوَانِ"، وَصَاحِبُ "الْكَامِلِ"، وَالْأَهْوَازِيُّ وَأَبُو مَعْشَرٍ وَابْنُ بَلِّيمَةَ فَلَمْ يَذْكُرُوا: (آلْآنَ) و (عَادًا الْأُولَى)، بَلْ وَلَا نَصُّوا عَلَى الْهَمْزِ الْمُغَيَّرِ فِي هَذَا الْبَابِ وَلَا تَعَرَّضُوا لَهُ بِمِثَالٍ وَلَا غَيْرِهِ.

وَإِنَّمَا ذَكَرُوا الْهَمْزَ الْمُحَقَّقَ وَمَثَّلُوا بِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ يَحْتَمِلُ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مُمَدًّا عَلَى الْقَاعِدَةِ الْآتِيَةِ آخِرَ الْبَابِ لِدُخُولِهِ فِي الْأَصْلِ الَّذِي ذَكَرُوهُ، إِذْ تَخْفِيفُ الْهَمْزِ بِالتَّلْيِينِ أَوِ الْبَدَلِ أَوِ النَّقْلِ عَارِضٌ، وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي الْقَاعِدَةِ، وَالِاحْتِمَالُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَمْدُودٍ لِعَدَمِ وُجُودِ هَمْزٍ مُحَقَّقٍ فِي اللَّفْظِ، وَالِاحْتِمَالَانِ مَعْمُولٌ بِهِمَا عِنْدَهُمْ، كَمَا تَمَهَّدَ فِي الْقَاعِدَةِ الْآتِيَةِ غَيْرَ أَنَّ الِاحْتِمَالَ الثَّانِيَ عِنْدِي أَقْوَى فِي مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوهُ وَلَمْ يُمَثِّلُوا بِشَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا اسْتَثْنَوْا مِنْهُ شَيْئًا حَتَّى وَلَا مِمَّا أُجْمِعَ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ ذَكَرَ الْقَصْرَ فِيمَا أَجْمَعَ عَلَى مَدِّهِ مِنَ الْمُتَّصِلِ إِذَا وَقَعَ قَبْلَ الْهَمْزِ الْمُغَيَّرِ، فَهَذَا أَوْلَى، -وهذا النص نحتاجه هناك- وَأَمَّا صَاحِبُ "التَّجْرِيدِ"، فَإِنَّهُ نَصَّ عَلَى الْمَدِّ فِي الْمُغَيَّرِ بِالنَّقْلِ فِي آخِرِ بَابِ النَّقْلِ، فَقَالَ: وَكَانَ وَرْشٌ إِذَا نَقَلَ حَرَكَةَ الْهَمْزِ الَّتِي

بَعْدَهَا حَرْفُ مَدٍّ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا أَبْقَى الْمَدَّ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ النَّقْلِ، انْتَهَى.

وَقِيَاسُ ذَلِكَ الْمُغَيَّرِ بِغَيْرِ النَّقْلِ، بَلْ هُوَ أَحْرَى، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَكَذَلِكَ الدَّانِيُّ فِي "التَّيْسِيرِ" وَفِي سَائِرِ كُتُبِهِ لَمْ يَنُصَّ إِلَّا عَلَى الْمُغَيَّرِ بِنَقْلٍ أَوْ بَدَلٍ، فَقَالَ: سَوَاءٌ كَانَتْ مُحَقَّقَةً، أَيِ الْهَمْزَةُ، أَوْ أُلْقِيَ حَرَكَتُهَا عَلَى سَاكِنٍ قَبْلَهَا، أَوْ أُبْدِلَتْ.

ثُمَّ مَثَّلَ بِالنَّوْعَيْنِ وَلَمْ يَنُصَّ عَلَى الْمُسَهَّلِ بَيْنَ بَيْنَ، وَلَا مَثَّلَ بِهِ، وَلَا تَعَرَّضَ أَلْبَتَّةَ إِلَيْهِ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَرْكُهُ ذِكْرَ هَذَا النَّوْعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى زِيَادَةَ التَّمْكِينِ فِيهِ، إِذْ لَوْ جَازَتْ زِيَادَةُ تَمْكِينِهِ لَكَانَ كَالْجَمْعِ بَيْنَ أَرْبَعِ أَلِفَاتٍ، وَهِيَ الْهَمْزَةُ الْمُحَقَّقَةُ وَالْمُسَهَّلَةُ بَيْنَ بَيْنَ، وَالْأَلِفُ المُبدلة، فَلَوْ مَدَّهَا لَكَانَتْ كَأَنَّهَا أَلِفَانِ، فَيَجْتَمِعُ أَرْبَعُ أَلِفَاتٍ، وَبِهَذَا عُلِّلَ تَرْكَ إِدْخَالِ الْأَلِفِ بَيْنِ الْهَمْزَتَيْنِ، فَيَجْتَمِعُ أَرْبَعُ أَلِفَاتٍ، وَبِهَذَا عَلَّلَ تَرْكَ إِدْخَالِ الْأَلِفِ بَيْنِ الْهَمْزَتَيْنِ فِي ذَلِكَ، كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ.

فَإِنْ قِيلَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَذَكَرَهُ مَعَ الْمُسْتَثْنَيَاتِ (فَيُمْكِنُ) أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَثْنَى مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ مَا قُدِّرَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا نَصَّ عَلَى التَّمْكِينِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ الْمُحَقَّقَةِ وَالْمُغَيَّرَةِ بِالنَّقْلِ أَوْ بِالْبَدَلِ خَاصَّةً، ثُمَّ اسْتَثْنَى مِمَّا بَعْدُ الْهَمْزَةِ الْمُحَقَّقَةِ، فَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْجِنْسِ، فَلَوْ نَصَّ عَلَى اسْتِثْنَاءِ مَا بَعْدَ الْهَمْزَةِ الْمُغَيَّرَةِ بَيْنَ بَيْنَ لَكَانَ اسْتِثْنَاءً مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، فَلَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ) هذا كلام منطقي، فيه رائحة أسلوب الجعبري.

(وَاسْتِثْنَاؤُهُ مَا بَعْدَ الْهَمْزَةِ الْمُجْتَلَبَةِ لِلِابْتِدَاءِ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ مُحَقَّقَةٌ) وفي بعض النسخ: (مُخَفَّفة).

(وَكَذَلِكَ مَنْ عَلِمْنَاهُ) ويُنبه على أن هذا السؤال والجواب عنه موجودٌ بنصهِ في الدر النثير.

(وَكَذَلِكَ مَنْ عَلِمْنَاهُ مِنْ صَاحِبِ "الْهِدَايَةِ" وَ "الْكَافِي" وَ "التَّبْصِرَةِ" وَغَيْرِهِمْ لَمْ يُمَثِّلُوا بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا النَّوْعِ، إِلَّا أَنَّ إِطْلَاقَهُمُ التَّسْهِيلَ قَدْ يَرْجِعُ إِدْخَالَ نَوْعٍ بَيْنَ بَيْنَ، وَإِنْ لَمْ يُمَثِّلُوا بِهِ)

طبعًا هذا السؤال وهذا الجواب، فإن قيل: والجواب، هذا كلام الدر النثير للإمام المالقي رحمة الله عليه.

(وبالْجُمْلَةُ فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ مُتَقَدِّمِي أَئِمَّتِنَا نَصَّ فِيهِ بِشَيْءٍ.

نَعَمْ عِبَارَةُ الشَّاطِبِيِّ صَرِيحَةٌ بِدُخُولِهِ؛ وَلِذَلِكَ مَثَّلَ بِهِ شُرَّاحُ كَلَامِهِ، وَهُوَ الَّذِي صَحَّ أَدَاءً، وَبِهِ يُؤْخَذُ، عَلَى أَنِّي لَا أَمْنَعُ إِجْرَاءَ الْخِلَافِ فِي الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ عَمَلًا بِظَوَاهِرِ عِبَارَاتِ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهَا، وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَاللهُ أَعْلَمُ).

إذًا ما هي الأنواع الثلاثة، التي هي: "إِسْرَائِيلَ"، و "آلْآنَ" و "عَادًا الْأُولَى"، مهمة عَادًا الْأُولَى؛ لأن فيها كلام سيأتي بعد قليل.

(تَنْبِيهٌ) إِجْرَاءُ الْوَجْهَيْنِ مِنَ الْمَدِّ وَضِدِّهِ مِنَ الْمُغَيَّرِ بِالنَّقْلِ، إِنَّمَا يَتَأَتَّى حَالَةَ الْوَصْلِ. أَمَّا حَالَةُ الِابْتِدَاءِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ لَامِ التَّعْرِيفِ فَإِنْ لَمْ يُعْتَدَّ بِالْعَارِضِ، فَالْوَجْهَانِ فِي نَحْوِ (الْآخِرَةُ)، (الْإِيمَانِ)، (الْمَوْلَى) جَارِيَانِ، وَإِنِ اعْتُدَّ بِالْعَارِضِ فَالْقَصْرُ) يعني لو بدأ (الْآخِرَةُ)، (الْأُولَى)، (الْإِيمَانِ).

(لِقُوَّةِ الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ فِي ذَلِكَ، وَلِعَدَمِ تَصَادُمِ الْأَصْلَيْنِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ التَّحْقِيقِ مِنْ أَئِمَّتِنَا.

قَالَ مَكِّيٌّ فِي "الْكَشْفِ": إِنَّ وَرْشًا لَا يَمُدُّ (الْأُولَى)، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَذْهَبِهِ مَدُّ حَرْفِ الْمَدِّ بَعْدَ الْهَمْزِ الْمُغَيَّرِ؛ لِأَنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ هَمْزًا مُغَيَّرًا إِلَّا أَنَّهُ قَدِ اعْتَدَّ بِحَرَكَةِ اللَّامِ، فَكَأَنْ لَا هَمْزَة فِي الْكَلِمَةِ، فَلَا مَدَّ، انْتَهَى).

طبعًا الكلام هذا -كلام مكي-، أولًا لاحظ إن الإمام ابن الجزري جعل

الكلام على كلمة (الْأُولَى)، (عَادًا الْأُولَى) بإدغامِ لامٍ، طبعًا ورش يقرأ (عَادًا الْأُولَى)، طيب لو بدأ (الْأُولَى)؟ (الْأُولَى) التي مع (عَادًا) بالرجوع إلى كتاب الكشف، لاحظت أنه هذا المذهب الذي يقوله ابن الجزري: (قَالَ مَكِّيٌّ فِي "الْكَشْفِ": إِنَّ وَرْشًا لَا يَمُدُّ (الْأُولَى)) ليس المقصود كلمة (الْأُولَى) في كل القرآن، الكلام على كلمة (الْأُولَى) التي مع (عَادًا)، التي هي في موضع النجم، ومع الأسف ما نقلت النص، وإن كنت أشرت إلى أنه يجب نقل نص كلام مكي؛ لأن مكي يُفرِق بين الابتداء بكلمة (الْأُولَى) في (عَادًا) التي في النجمِ، وبين غيرها من غير سورة النجم.

فكلمة (الْأُولَى) في سورة النجمِ يرى فيها القصر فقط، يعني لو بدأ بها يبدأ بالقصر (الْأُولَى)، يعني لا يوسِط ولا يُشبِع، وإن شاء الله لو تذكرت الحصة القادمة آتيكم بالنص، لكن أنا أذكر خلاصة مكي أو ما فهمته من كلام مكي، وبعضه بصريح العبارة؛ لأنه حتى هو سأله في الكشف، يعني في الكشف هو سأل هذا السؤال، يعني معنى سؤاله قال: "لماذا ورش لا يمُد (الْأُولَى) مع (عَادًا) لو بدأ بها وهو يمُد (الْأُولَى) في غيرها؟" وهذا نص صريح على أنه يقول بالفرق بين (الْأُولَى) في النجمِ وبين (الْأُولَى) في غيرها، لكن كلام الإمام ابن الجزري هنا يُفهَم منه أو على الأقل -العبد الضعيف- فَهِم منه أنه (الْأُولَى) بكل المواضع، يعني ﴿وَلَلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضحى:٤]، لو بدأت بكلمة (الْأُولَى) على وجه الاعتداد بالعارِض الذي هو (الْأُولَى) هذا الوجه الذي ابتدأت بهِ، لا يجوز لك التوسط والإشباع، لكن كلام مكي هو على كلمة (الْأُولَى) التي في النجم، هذا خلاصة كلام مكي.

أيضًا لمَّا رجعت إلى الجعبري يعني وجدت أنه في كلمة (الْأُولَى) التي في سورة النجم، طبعًا فيها وجهان: (الْأُولَى، الْأُولَى) ونصَّ في هذه الكلمة (الْأُولَى)

نصَّ على أن فيها الثلاثة أوجه مع ما تترتب عليه زوال مع الإمالةِ، لكن بعض المتأخرين أو بعض أهل التحريرات المتأخرين -حسب ما سمعت- أنهم يُجيزون القصر مع الفتح: (الْأُولَى).

الله أعلم الذي فهمته طبعًا هو ليس هناك رواية في هذه رواية، في هذه المسألة ليس هناك رواية، يعني ليس هناك رواية عند مكي وليس هناك رواية عند ابن الجزري فضلًا عن غيرهما.

يعني ابن الجزري لم يروِ لنا أنه قرأ على شيخٍ من شيوخه بهذه الأوجه في حالة الابتداء، وإنما هذه الأوجه التي قال بها إنما هي من باب الاجتهاد؛ ولهذا أهل التحريرات بنوّ عليها

أنهم لا يجوزُ إلا وجه واحد وهو القصر.

وهذا يُخالِف ما ذكره الإمام الجعبري رحمة الله عليه، لكن نُلخص هذا، الخلاصة: إن كلمة (الْأُولَى) التي مع (عَادًا) إذا بُدِأَ بها لورش بكلمة (الْأُولَى): الابتداءُ بها يختلف عن (الْأُولَى) في غيرِ النجمِ، هذه الخُلاصة التي خرجنا إليها من بحث هذه المسألة.

أحد المستمعين: (٤٨:٥٦).

هو الكشف ليس كتاب رواية، الكشف كتاب دراية، وهذا يدل على أنه لم يروِها، هذا توجيه، فهو قال: (وَإِنْ قِيل) فكتاب الكشف يعني كتب التوجيه لا تُؤخذ منها القراءة، والله أعلم.

والخلاصة كأن الإمام ابن الجزري يعني كأنه اختار مذهب مكي في هذه الكلمة، لكن كل هذا كله أردت التنبيه على أن كلمة (الْأُولَى) ليست مثل (الإِيمَانْ)، أو كلمة (الْأُولَى) المقصودة هنا هي كلمة (الْأُولَى) التي مع (عَادًا)؛

لأنها هي التي في البحث، الخلاف هو في كلمة (عَادًا الْأُولَى).

الشيخ ما يقول: (ثُمَّ اخْتَلَفَ رُوَاةُ الْمَدِّ، عَنْ وَرْشٍ فِي ثَلَاثِ كَلِمٍ) إذًا كلمة (الْأُولَى)

المُختَلف فيها بين الرواةِ هي التي في سورة النجم فقط، أما (الْأُولَى) في غير سورة النجم لا تدخل في هذا الكلام أو لا تدخل في هذا المبحث والله أعلم.

(وَأَمَّا الْأَصْلُ الْمُطَّرِدُ الَّذِي فِيهِ الْخِلَافُ فَهُوَ حَرْفُ الْمَدِّ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ حَالَةَ الِابْتِدَاءِ نَحْوُ (ايْتِ بِقُرْآنٍ، ايْتُونِي، اوْتُمِنَ، ايْذَنْ لِي) فَنَصَّ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ وَتَرْكِ الزِّيَادَةِ فِي مَدِّهِ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَمِيعِ كُتُبِهِ، وَأَبُو مَعْشَرٍ الطَّبَرِيُّ، وَالشَّاطِبِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَنَصَّ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا مِنَ الْمَدِّ، وَتَرَكَهُ ابْنُ سُفْيَانَ وَابْنُ شُرَيْحٍ وَمَكِّيٌّ، وَقَالَ فِي "التَّبْصِرَةِ": وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ حَسَنٌ، وَتَرْكُ الْمَدِّ أَقْيَسُ)

التبصرة عند مكي كتاب رواية، والكشف كتاب دراية.

(وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمَهْدَوِيُّ وَلَا ابْنُ الْفَحَّامِ وَلَا ابْنُ بَلِّيمَةَ وَلا صَاحِبُ " الْعُنْوَانِ "، وَلَا الْأَهْوَازِيُّ، وَيُحْتَمَلُ مَدُّهُ؛ لِدُخُولِهِ فِي الْقَاعِدَةِ، وَلَا يَضُرُّ عَدَمُ التَّمْثِيلِ بِهِ، وَيُحْتَمَلُ تَرْكُ الْمَدِّ.

وَأَنْ يَكُونُوا اسْتَغْنَوْا عَنْ ذَلِكَ بِمَا مَثَّلُوهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ الْأَوْلَى)

يعني إذًا (وَيُحْتَمَلُ تَرْكُ الْمَدِّ) يعني (وَهُوَ الْأَوْلَى) هل هي عائدة على ترك المد أو وَيُحْتَمَلُ تَرْكُ الْمَدِّ وَأَنْ يَكُونُوا اسْتَغْنَوْا عَنْ ذَلِكَ بِمَا مَثَّلُوهُ مِنْ غَيْرِهِ؟ واضح أنه الأولى هو ترك المدِّ؛ لأنه قال: (وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمَهْدَوِيُّ وَلَا ابْنُ الْفَحَّامِ وَلَا ابْنُ بَلِّيمَةَ وَصَاحِبُ "الْعُنْوَانِ") فيُحتمل مدهُ لدخولهِ في القاعدة.

(فَوَجْهُ الْمَدِّ وُجُودُ حَرْفِ مَدٍّ بَعْدَ هَمْزَةٍ مُحَقَّقَةٍ لَفْظًا، وَإِنْ عَرَضَتِ ابْتِدَاءً، وَوَجْهُ الْقَصْرِ كَوْنُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ عَارِضَةً وَالِابْتِدَاءُ بِهَا عَارِضٌ، فَلَمْ يُعْتَدَّ بِالْعَارِضِ،

وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا نَحْوُ (رَأَى الْقَمَرَ، وَرَأَى الشَّمْسَ، وَتَرَاءَى الْجَمْعَانِ) فِي الْوَقْفِ) يعني رَأَي ورَأَى وتَرَاءَى.

(فَإِنَّهُمْ فِيهِ عَلَى أُصُولِهِمُ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْإِشْبَاعِ وَالتَّوَسُّطِ وَالْقَصْرِ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، وَذَهَابُهَا وَصْلًا عَارِضٌ فَلَمْ يُعْتَدَّ بِهِ، وَهَذَا مِنَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا (مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ) فِي يُوسُفَ، (فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا) فِي نُوحٍ، حَالَةَ الْوَقْفِ (وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ رَبَّنَا) فِي إِبْرَاهِيمَ حَالَةَ الْوَصْلِ، فَكَذَلِكَ هُمْ فِيهَا عَلَى أُصُولِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ، عَنْ وَرْشٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي حَرْفِ الْمَدِّ مِنَ الْأُولَيَيْنِ الْإِسْكَانُ، وَالْفَتْحُ فِيهِمَا عَارِضٌ مِنْ أَجْلِ الْهَمْزَةِ، وَكَذَلِكَ حَذْفُ حَرْفِ الْمَدِّ فِي الثَّالِثَةِ عَارِضٌ حَالَةَ الوَقفِ اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ؛ لأنه لا يُثْبِتهُا، وَالْأَصْلُ إِثْبَاتُهَا فَجَرَتْ فِيهَا مَذَاهِبُهُمْ عَلَى الْأَصْلِ، وَلَمْ يُعْتَدَّ فِيهَا بِالْعَارِضِ، وَكَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ (مِنْ وَرَاءِ) فِي الْحَالَيْنِ، وَهَذَا مِمَّا لَمْ أَجِدْ فِيهِ نَصًّا لِأَحَدٍ، بَلْ قُلْتُهُ قِيَاسًا، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وَكَذَلِكَ أَخَذْتُهُ أَدَاءً عَنِ الشُّيُوخِ فِي (دُعَائِي) فِي إِبْرَاهِيمَ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُعْمَلَ بِخِلَافِهِ)

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وأما السبب المعنوي فإن شاء الله نبدأ به الحصة القادمة إن شاء الله.




الحمد لله، والصَّلاةُ والسَّلام على سيدنا رسول الله، وعلى آلهِ وصحبهِ ومن والاه.

**وقفنا عند قول ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَصْلٌ: وَأَمَّا السَّبَبُ الْمَعْنَوِيُّ) فهو يتكلم على المد.

**قال:** (فَصْلٌ: وَأَمَّا السَّبَبُ الْمَعْنَوِيُّ فَهُوَ قَصْدُ الْمُبَالَغَةِ فِي النَّفْيِ، وَهُوَ سَبَبٌ قَوِيٌّ مَقْصُودٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَإِنْ كَانَ أَضْعَفَ مِنَ السَّبَبِ اللَّفْظِيِّ عِنْدَ الْقُرَّاءِ، وَمِنْهُ مَدُّ التَّعْظِيمِ فِي نَحْوِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)، (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ)، وَهُوَ -أي مدُّ التعظيم- قَدْ وَرَدَ عَنْ أَصْحَابِ الْقَصْرِ فِي الْمُنْفَصِلِ لِهَذَا الْمَعْنَى، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو مَعْشَرٍ الطَّبَرِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ، وَابْنُ مِهْرَانَ، وَالْجَاجَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَقَرَأْتُ بِهِ مِنْ طَرِيقِهِمْ وَأَخْتَارُهُ).

**أحد المستمعين:** (٠١:٢٥).

**الشيخ:** (لِهَذَا الْمَعْنَى): أي للتعظيم.

طبعًا هذا المد معروف الآن ويقرؤون به من طريق الطيبة، وهو حقيقةً ليس من طرق النشر، مدَّ التعظيم ليس من طرق النشر وإنما هو اختيار لابن الجزري رحمة الله عليه.

وهذه المسألة تردُّ على أو يُناقش فيها أصحاب التحريرات الذين عندما يجمعون يجعلونه من هذه الكتب التي ذكرها الشيخ، فيجعلون مدَّ التعظيم من "الكامل"، ومدَّ التعظيم من "أبو معشر" إلى غير ذلك.

بالنسبة لـأبو معشر الطبري ذكره في كتاب "التلخيص" ذكره حكايةً لم يذكر رواية؛ ولهذا لمَّا انتهى من الباب قال: (وجاء عن مكيٍّ ويعقوبُ مدُّ (لا إله إلا الله) للتعظيم) هذه عبارة أبو معشر في كتاب "التلخيص"، وجاء عن مكيٍّ دلالة على الحكاية وليس دلالة على الرواية.

وأمَّا عبارة أبو معشر الطبري في "الجامع" -يعني في "سوق العروس" الذي هو الجامع- قال: (وروى الأهوازيُّ عن الحلواني عن القواس عن ابن كثيرٍ المدَّ في كلماتٍ: (يا آدم، يا أخت هارون، يا أيُّها الناس، ولقد تركناها آيةً، لا إله إلا الله، كيف حللنا؟) يعني كيف جاءت هذه الكلمات؟

أبو معشر الطبري حتى في كتابه "الجامع" جعلها حكاية؛ لأنه قال: (وروى الأهوازي)، وفي كتاب "التلخيص" قال: (وجاء عن مكيٍّ)، ومد التعظيم عن الأهوازي، وأبو معشر لا يروي عن الأهوازي روايةً وإنما يروي عنه إجازةً، يعني لا يروي عنه قراءةً، يعني لم يقرأ عن الأهوازي وإنما الإمام الأهوازي رحمه الله عليه كتب أسانيده وأجاز أبا معشر الطبري وأرسل له هذه الإجازة.

فأصبح أبو معشر الطبري في كتابه "الجامع" -سوق العروس- ينقل كل حاجة عن الأهوازي بالروية، وأخبرني إجازةً أو مكاتبةً وهكذا؛ ولهذا الشيخ ابن الجزري يقول: (وَأَخْتَارُهُ).

أمَّا أبو القاسم الهُذَلي فحقيقةً يقول ابن ربيعة عن البزِّي وابن حبشان عن أبي عمرو ويعقوب وزيد وقنبل طريق الربعي، وابن الصبَّاح يمدون (لا إله إلا الله)،

قالوا: (على التعظيم) هذه عبارة الهُذَلي في "الكامل".

أمَّا ابن مهران فلم يذكره لا في "الغاية" التي هي من أصول النشر، ولا في "المبسوط" وإنما ذكره في رسالته الصغيرة التي سمَّاها: "المدَّات" وهي ليست كتاب، هي عبارة عن خمس صفحات تقريبًا، هي رسالة صغيرة "المدَّات".

وكنَّا نظن أنها مفقودة، أو أنه كتاب كبير وأنه مفقود لكن بعد ذلك حُقِّقت وحقَّقها دكتور في العراق -حفظه الله- الدكتور: حسن خلف صالح الحلو، فحقَّق هذه الرسالة، والرسالة هي موجودة في كتب القراءات، لمَّا يذكرون كتب مد التعظيم ويأتون بهذه أنواع المدود في "المبهج" في "الاتقان" عند السيوطي، نحن كنَّا نظن أن هذه منقولاتهم، هذه هي نفس "رسالة المدَّات".

لمَّا أخذنا هذه المطبوعة وقابلناها معها هي نفسها، فمعناته: أن "رسالة المدَّات" هي رسالة صغيرة، هو ذكر فيها هذا الشيء، والمدَّات هذه التي ذكر فيها ابن مهران المد للتعظيم هو كان يتكلم على ألقاب المدود، هي رسالة في ألقاب المدود وليس رسالة في الرواية، يعني لم يقل: أني رويت هذا المد التعظيم أو غيره رويته وقرأت به على فلان على فلان، لا، هي رسالة صغيرة في أسماء المدود وفي ألقاب المدود.

**الخلاصة التي نريد أن نصل إليها**: أن هذا المد -مد التعظيم- وهو فقط الذي دال على إثبات الألوهية (لا إله إلا الله)، (لا إله إلا أنت) وهكذا هو اختيار لابن الجزري، وليس من طرق النشر، وإنما نقرأ به على أنه اختيارٌ لابن الجزري، اختيار للإمام ابن الجزري، وهذه من المسائل التي خرج فيها ابن الجزري عن طرقه في النشر التي اختارها.

**قال ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَيُقَالُ لَهُ): أي هذا المد مد التعظيم (وَيُقَالُ لَهُ

أَيْضًا: مَدُّ الْمُبَالَغَةِ، قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ فِي " كِتَابِ الْمَدَّاتِ"): هو حقيقةً رسالة ليس كتاب، لكن الكتاب حتى ولو كتبت ورقة هذا كتاب بمعنى مكتوب.

**الطالب**: (الكتاب) هو ما استقل بعنوان.

**الشيخ**: كتاب بمعنى مكتوب لأنه من الأوزان الخمسة التي هي على فِعال وهي بمعنى المفعول، (كتابٌ، وإمامٌ، وإلهٌ، ولباسٌ) باقي الخامسة إذا ذكرناها نأتي بها بعد ذلك.

فيقولون: هذه خمس كلمات، وبعض علماء اللغة يقولون: (لا يُقاس عليها)، يعني جاءت بمعنى على وزن فِعَال بمعنى مفعول: (كتاب، وإمام، ولباس، وإله). باقي واحدة

(فِي " كِتَابِ الْمَدَّاتِ" لَهُ: إِنَّمَا سُمِّيَ مَدَّ الْمُبَالَغَةِ؛ لِأَنَّهُ طَلَبٌ لِلْمُبَالَغَةِ فِي نَفْيِ إِلَهِيَّةِ سِوَى اللهِ سُبْحَانَهُ، قَالَ -أي ابن مهران-: وَهَذَا مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهَا تُمَدُّ عِنْدَ الدُّعَاءِ وَعِنْدَ الِاسْتِغَاثَةِ، وَعِنْدَ الْمُبَالَغَةِ فِي نَفْيِ شَيْءٍ، وَيَمُدُّونَ مَا لَا أَصْلَ لَهُ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ، قَالَ: وَالَّذِي لَهُ أَصْلٌ أَوْلَى وَأَحْرَى) طبعًا هذا النص موجود في هذه الرسالة المطبوعة.

((قُلْتُ) -أي ابن الجزري-: يُشِيرُ إِلَى كَوْنِهِ اجْتَمَعَ سَبَبَانِ: وَهُمَا الْمُبَالَغَةُ، وَوُجُودُ الْهَمْزِ كَمَا سَيَأْتِي، وَالَّذِي قَالَهُ فِي ذَلِكَ جَيِّدٌ ظَاهِرٌ، وَقَدِ اسْتَحَبَّ الْعُلَمَاءُ الْمُحَقِّقُونَ مَدَّ الصَّوْتِ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ إِشْعَارًا بِمَا ذَكَرْنَا وَبِغَيْرِهِ).

المفروض ما يذكر اسم السورة، أنا عندي في الطبعة هنا مكتوب: (الصافات) هذا ليس مني؛ لأن الشيخ لا يقصد بها الكلمة القرآنية، وإنما يقصد الكلمة هذه حتى في خارج القرآن.

(وَقَدِ اسْتَحَبَّ الْعُلَمَاءُ الْمُحَقِّقُونَ مَدَّ الصَّوْتِ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ إِشْعَارًا بِمَا ذَكَرْنَا

وَبِغَيْرِهِ، قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي "الْأَذْكَارِ" -يعني في كتاب "الأذكار"-: وَلِهَذَا كَانَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ اسْتِحْبَابَ مَدِّ الذَّاكِرِ قَوْلَهُ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)): يا أخي ما هي كلمة قرآنية، النووي لا يقصد الكلمة قرآنية.

(لِمَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ التَّدَبُّرِ، قَالَ: وَأَقْوَالُ السَّلَفِ وَأَئِمَّةِ الْخَلَفِ فِي هَذَا مَشْهُورَةٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ، انْتَهَى): وهذا تراه إلى الآن موجود، إلى الآن موجود ونلاحظه في كثير من عباد الله الصالحين -نفعنا الله ببركاتهم- دائمًا نسمعهم يرفعون أصواتهم بذكر (لا إله إلا الله) نفعنا الله بعلمهم.

((قُلْتُ): ورَوَيْنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثَيْنِ مَرْفُوعَيْنِ أَحَدُهُمَا عَنِ ابْنِ عُمَرَ: مَنْ قَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)): يا أخي ليست قرآن لأجل أن توضع في الأقواس.

(مَنْ قَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ أَسْكَنَهُ اللهُ دَارَ الْجَلَالِ -دَارًا سَمَّى بِهَا نَفْسَهُ فَقَالَ: ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ-): (ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَام) ما هي قرآن؟ ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِى ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن:٧٨] على قراءة ابن عامر، المفروض يضعها بين قوسين قرآنيين على قراءة لو صحَّت، ولكن يمكن ابن عمر لا يقصد أيضًا الكلمة القرآنية وإنما يقصد الوصف لله عَزَّوَجَلَّ.

فقال: (ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَام) التي يقصد بها القرآن؛ لأنه قال: (سَمَّى بِهَا نَفْسَهُ).

(وَرَزَقَهُ النَّظَرَ إِلَى وَجْهِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ أَنَسٍ: مَنْ قَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) وَمَدَّهَا هَدَمَتْ لَهُ أَرْبَعَةَ آلَافِ ذَنْبٍ، وَكِلَاهُمَا ضَعِيفَانِ، وَلَكِنَّهُمَا فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ): وهذا المعروف، فضائل الأعمال كما قال ابن عبد البر: (إذا كان في فضائل الأعمال لا نسأل عن حال الراوي).

(وَقَدْ وَرَدَ مَدُّ الْمُبَالَغَةِ لِلنَّفْيِ فِي (لَا) الَّتِي لِلتَّبْرِئَةِ): إذن الآن انتهى من مد

التعظيم ودخل في المد الثاني وهو: "مد التبرئة".

(فِي نَحْوِ (لَا رَيْبَ فِيهِ)، (لَا شِيَةَ فِيهَا)، (لَا مَرَدَّ لَهُ)، (لَا جَرَمَ)، عَنْ حَمْزَةَ):

وهنا الإمام المتولي رحمه الله عليه في "الروض النظير" جمع كل هذه لاءات التبرئة في القرآن الكريم جمعها، ومذكورة لمن يريد أن يأخذها كلها.

(نَصَّ عَلَى ذَلِكَ لَهُ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ فِي "الْمُسْتَنِيرِ" وَنَصَّ عَلَيْهِ أَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي "الْمُبْهِجِ" مِنْ رِوَايَةِ خَلَفٍ، عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْهُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ فَارِسٍ فِي كِتَابِهِ "الْجَامِعِ" عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ سُلَيْمٍ، وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْخُزَاعِيُّ: قَرَأْتُ بِهِ أَدَاءً مِنْ طَرِيقِ خَلَفٍ، وَابْنِ سَعْدَانَ، وَخَلَّادٍ، وَابْنِ جُبَيْرٍ، وَرُوَيْمِ بْنِ يَزِيدَ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمْزَةَ.

(قُلْتُ) وَقَدْرُ الْمَدِّ فِي ذَلِكَ فِيمَا قَرَأْنَا بِهِ وَسَطٌ لَا يَبْلُغُ الْإِشْبَاعَ، وَهَذَا نَصَّ عَلَيْهِ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ الْقَصَّاعِ؛ وَذَلِكَ لِضَعْفِ سَبَبِهِ عَنْ سَبَبِ الْهَمْزِ، وَقَرَأْتُ بِالْمَدِّ أَيْضًا فِي (لَا رَيْبَ) فَقَطْ مِنْ كِتَابِ "الْكِفَايَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ السِّتِّ" لِحَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ هُبَيْرَةَ عَنْهُ.

(هَذَا) مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَدِّ فِي حُرُوفِ الْمَدِّ مُسْتَوْفًى، إِذْ لَا يَجُوزُ زِيَادَةٌ فِي حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ بِغَيْرِ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمَذْكُورَةِ).

- إمَّا السكون.
- وإمَّا الهمز.
- وإمَّا التعظيم.
- وإمَّا التبرئة.

(وَقَدِ انْفَرَدَ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ شُرَيْحٍ فِي "الْكَافِي" بِمَدِّ مَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ فِي

فَوَاتِحِ السُّوَرِ، فَحَكَى عَنْ رِوَايَةِ أَهْلِ الْمَغْرِبِ عَنْ وَرْشٍ أَنَّهُ يَمُدُّ ذَلِكَ كُلَّهُ، وَاسْتَثْنَى الرَّاءَ مِنْ (الر، وَالمر) وَالطَّاءَ وَالْهَاءَ مِنْ: (طه)): طبعًا هناك تعليق والله أعلم.

((قُلْتُ): وَكَأَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى وُجُودِ الْهَمْزِ مُقَدَّرًا بِحَسْبِ الْأَصْلِ، وَذَلِكَ شَاذٌّ لَا نَأْخُذُ بِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي إِلْحَاقِ حَرْفَي اللِّينِ بِهِا وَهُمَا الْيَاءُ وَالْوَاوُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهُمَا، فَوَرَدَتْ زِيَادَةُ الْمَدِّ فِيهِمَا بِسَبَبَيِ الْهَمْزِ وَالسُّكُونِ إِذَ كَانَا قَوِيَّيْنِ، وَإِنَّمَا اعْتُبِرَ شَرْطُ الْمَدِّ فِيهِمَا مَعَ ضَعْفِهِ بِتَغَيُّرِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا شَيْئًا مِنَ الْخَفَاءِ وَشَيْئًا مِنَ الْمَدِّ، وَإِنْ كَانَا أَنْقَصَ فِي الرُّتْبَةِ مِمَّا فِي حُرُوفِ الْمَدِّ؛ وَلِذَلِكَ جَازَ الْإِدْغَامُ فِي نَحْوِ (كَيْفَ فَعَلَ) بِلَا عُسْرٍ، وَلَمْ يَنْقُلِ الْحَرَكَةَ إِلَيْهِمَا فِي الْوَقْفِ نَحْوِ زَيْدٍ وَعَوْفٍ مَنْ نَقَلَ فِي نَحْوِ بَكْرٍ وَعَمْرٍو).

لأن هي أصلها بكرٌ وعمروٌ، بعض العرب إذا وقف على كلمة (بكر) ينقل الضمة حقت (الراء) على الكاف فيقولون: (بكُر) و (عمُرو) وهذا موجود إلى الآن حتى في العامية الآن هذا من هو؟ يقول لك: (بكُر).

(مَنْ نَقَلَ): يعني من نقل حركة الراء إلى الكاف، الكاف كان ساكن، أصل التسمية (بكرٌ)، و (عمروٌ) لكن ما نقلوا في كلمة زيد؟ لأجل الياء.

(وَتَعَاقَبَا مَعَ حُرُوفِ الْمَدِّ فِي الشِّعْرِ) طبعًا هذا الكلام هو تنميقٌ من الإمام ابن الجزري لكلام المهدوي في "شرح الهداية" بالتشابه، يعني التشابه متطابق إلى حدٍ كبير.

(وَتَعَاقَبَا مَعَ حُرُوفِ الْمَدِّ فِي الشِّعْرِ قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِيِّ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ: تُصَفِّقُهَا الرِّيَاحُ إِذَا جَرَيْنَا).

كـأن متـونهنَّ متـون غُـدُرٍ تُصَـفِّقُهَا الرِّيَـاحُ إِذَا جَرَيْنَـا

(مَعَ قَوْلِهِ: مَخَارِيقُ بِأَيْدِي اللَّاعِبِينَا): طبعًا هذه القصيدة قصيدة عمرو بن كلثوم هي مبنيةٌ على حرف المد قبل الياء، وفي بعض أبياتها أيضًا بدل الياء واو، لكن هذا البيت (تُصَفِّقُهَا الرِّيَاحُ إِذَا جَرَيْنَا) وهذا هو الذي يقصده الشيخ ابن الجزري أن هذا البيت الشاعر وهو عمرو بن كلثوم عمل فيه سناد، والسناد هو أن القصيدة كلها حروف المد ممدودة (اللاعبينا، الأندرينا)، لكن لمَّا جاء هنا قال: (جَرَيْنَا) المفروض يقول: (جرِينا) حتى تمشي الأبيات مثل بعض، لكن هو فتح ما قبل الياء.

طبعًا هذا من العيوب التي يقولها العلماء -علماء الشعر- يقولون أنها من العيوب، لكن عيب بشرط أنها ما تكثر، وطبعًا هذا لم يقع فيه عمرو بن كلثوم فقط، يعني حتى الشعراء وقع منهم هذا السناد.

(فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ: تُصَفِّقُهَا الرِّيَاحُ إِذَا جَرَيْنَا، مَعَ قَوْلِهِ: مَخَارِيقُ بِأَيْدِي اللَّاعِبِينَا): القصيدة كلها ماشية على وزن (لاعبينا) لكن هنا قال: (جَرَيْنَا) فخرج فاستخدم هذا.

(وَقَالُوا -أي العرب- فِي تَصْغِيرِ -يعني في تصغير كلمة- مِدَقٌّ وَأَصَمُّ): طبعًا عندنا في طبعة المجمَّع مكتوب بالضاد، طبعًا هذا ليس تصحيف، هذا اتباع للنسخة الأصل التي اعتُمِدت في ذلك الوقت، لمَّا وقفت على نسخة الشيخ التي قُرِأت على ابن الجزري أيضًا النسخة السين هذه التي اعتمدتها أصلًا مقروءة على ابن الجزري، لكن جُلَّ النسخ هي بالصاد وهذا هو الصواب، ليس (أضم) وإنما (أصم).

**والدليل على هذا**: كل كتب اللغة بدءا من سيبويه ومن نقل عنه إنما يستدلون بهذه الكلمة.

(وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِ مِدَقٍّ وَأَصَمٍّ: مُدَيْقٌّ -ليس مُدَيْق- الياء ساكنة والقاف مشدَّد-وَأُصَيْمّ) ليس وأصيم، طبعًا فيه نسخة من نسخ النشر الخطية وضِعَت شدة فوق الياء، وهي نسخة قوية لكن سبحان الله! فهذه لا شك أنها خطأ أو هي من الناسخ لا شك فيه، كلمة أُصيم وضِعت شدة على الياء (أُصيِّم) كأنك تقرأها (أُصيِّم) الشدة المفروض تكون على الميم وليس على الياء.

**أحد المستمعين:** (١٩:٠٠).

**الشيخ:** والله هي راكبة فوقها على طول كابسة.

**أحد المستمعين:** (١٩:٠٤). الحركة..... مع السرعة.

**الشيخ:** ممكن لكن التنبيه عليها لا بد منها؛ لأنها خطأ؛ لأن تصغير (أصم) ليس (أُصيم) ولا (أُصيِّم) وإنما (أُصَيْمٌّ) الياء ساكنة بعد فتحٍ وبعدها الميم المشدَّدة.

**وطبعًا الأصم:** الذي هو البيِّن ُالصمم، وأصل الكلمة من صمم، لكن لو قلنا على النسخة هذه (أُصيِّم) معناتها أنها من صوم أو من صام، أو من صيم وهذا غير صحيح.

طبعًا هذه الأبيات ونخرج قليلًا بالأدب، طبعًا قبل أن نذكر قصة الأدب نذكر الإمام سيبويه رحمة الله عليه ممَّا يدل على أن وضع الشدة خطأ في تلك النسخة: أن ياء التصغير لا تُحرك؛ ولهذا يقول سيبويه: (وياء التحقير لا تحرك).

طبعًا هذه القصيدة وهي قصيدة عمرو بن كلثوم، أو عمرو بن كلثوم نفسه وهذه القصيدة أيضًا ذكرها الإمام أبو العلاء المعري رحمة الله عليه وإن كان بعض الإخوان يزعل لمَّا نقول: أبو العلاء رحمة الله عليه، لكن نقول: أبو العلاء رحمة الله عليه

وبشار بن بُردة رحمة الله عليه هؤلاء شعراء لا نطلب منهم الولاية، المهم فنقول: أبو العلاء المعري عنده كتاب مهم جدًا وكل كتب أبو العلاء حقيقةً مهمة، من يريد أن يتقوَّى في اللغة فلا بد أن يطالع ما يكتبه أبو العلاء المعري سواءٌ نثرًا أو شعرًا.

عنده كتاب اسمه "رسالة الغفران"، هو تخيَّل أنه يوم القيامة وأنه راح الجنة، وفيه مجلس للأدباء في الجنة، شعراء ونقاد الشعر وأنهم جالسين قاعدين يتكلموا في مجلس أدبي، وينتقدون الشعر و...و، فأخذ كل شاعر يقول: أين فلان؟ اللي في الجنة يروح له في الجنة، واللي في النار يعني زي عمرو بن كلثوم هذا يعني اللي مشهود له أنهم في النار -والعياذ بالله- فيروح له ويناديه، فيقول: سألت عن عمرو بن كلثوم فقالوا لي: اذهب عنده، فأبو العلاء يقول لعمرو بن كلثوم -نقرأ النص أفضل حتى يكون أفضل.

(**يقول أبو العلاء المعري بعدما التقى فيسأل يقول**: يا ليت شعري ما فعل عمرو بن كلثوم؟ فيقال له: ها هو ذا من تحتك -يعني جنبك- إن شئت تحاوره فحاوره) طبعًا هذا كله خيال والقصد من هذه الرسالة، هذه الرسالة "رسالة الغفران"، و "رسالة الملائكة" أيضًا لأبي العلاء.

طبعًا "رسالة الغفران" لا علاقة لها بالغفران أن هؤلاء المذكورين أن الله يغفر لهم، لا علاقة له بذلك وإنما هو فقط لأنه مجلس كما قلنا في القيامة، ومجلس خيال وهو في الحقيقة لنقد الشعر، بيان أين المواضع التي أخذها علماء الشعر أو علماء النقد على شاعر ما أو في بيت ما، يعني جُل الكتاب في هذه الجزئية.

و"رسالة الملائكة" لا علاقة لها بالملائكة، ربما يكون لأنها أول كلمة كانت...هي لها علاقة بالتصريف، بعلم الصرف، يعني يحضر لك بيتا أو كلمة، أو عبارة أو...ويذكر خلاف العلماء في صرف هذه الكلمة، ما هي الحروف الزائدة فيها و.. و...و، وهذه عبقرية.

**الإمام الذهبي** رحمة الله عليه **لمَّا قال:** (الإمام أبو العلاء المعري من أذكياء الدنيا) من يقرأ كتبه وحياته... المحاضرة ليست عن أبي العلاء المعري، لكن نقول: (فيقال له إن شئت تحاوره فحاوره، فيقول أبو العلاء المعري: كيف أنت -راح عند عمرو بن كلثوم وقال له- قال له: كيف أنت أيُّها المصطبح بصحن الغانية - هذا مطلع قصيدته- ألا هُبّي بصحنك يعني يشير إلى هذه.

(والمغتبق من الدنيا الفانية لوددت أنك لم تساند في قولك: إذا جرينا) يعني هذا هو السبب كله، يعني يقول له: كنت أتمنى إنك ما تقول: إذا جرينا، ما ترتكب هذا الخطأ أو هذا العيب في قصيدتك.

فيقول له عمرو: (إنك قرير العين لا تشعر بما نحن فيه) -والعياذ بالله-، يعني هو يقول له: في جهنم، فهو يخاطب أبو العلاء المعري يقول: (إنك قرير العين) يعني مبسوط وما أنت حاسس باللي هو فيه نسأل الله السَّلامة والعافية (فاشغل نفسك بتمجيد الله، واترك ما ذهب فإنه لن يعود، وأمَّا ذكرك إسنادي فإن الإخوة) يكون أربع إخوان، (فإن الإخوة يكونون ثلاثة أو أربعة، ويكون فيهم الأعمى، أو الأعور فلا يُعابون بذلك، فكيف إذا بلغوا مائة).

يعني إذا كان أربع إخوان وفيهم واحد بعاهة -نسأل الله السلامة والعافية- الله يعفي عنَّا جميعًا، ويشفي جميع مرضى المسلمين، ما يُعاب الإخوان بهذا، فكيف إذا كان القصيدة فيها مائة بيت؟ يعني مائة بيت التي لو كانت القصيدة أربعة أبيات وما فيها إلا هذا العيب ما تعتبر عيب، فما بالك إذا كانت بمائة؟

ثمَّ بعد ذلك أبو العلاء المعري ذكر أشياء، فأنا حبيت فقط أنا نخرج؛ لأن هذه أول مرة يأتينا منفذ نستطيع أن نخرج به عن الجِد قليلًا، وهي فيها فائدة إن شاء الله.

نرجع إلى كلام الشيخ ابن الجزري:

(وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِ مِدَقّ وَأَصَمّ: مُدَيْقٌّ وَ أُصَيْمٌّ) ونُركِّز على هذا الضبط: ليس أصيم، وليس أُصيم، وليس أُصيِّم، وليس مُديق، وإنما بتسكين الياء وتشديد القاف والميم.

(فَجَمَعُوا بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ): وهذا الدليل: (فَجَمَعُوا بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ) الذي هو الياء والقاف في مُديق؛ لأنه كما قال الإمام سيبويه: أن كلمة مُدُق أو مُديق، مُدُق أصلها مُدقق (بقافين)، فأُدغم القاف في القاف فأصبحت قاف مشددة.

(وَأَجْرَوْهُمَا مَجْرَى حُرُوفِ الْمَدِّ؛ فَلِذَلِكَ حُمِلَا عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَا دُونَهَا فِي الرُّتْبَةِ لِقُرْبِهِمَا مِنْهَا، وَسَوَّغَ زِيَادَةَ الْمَدِّ فِيهِمَا سَبَبِيَّةُ الْهَمْزِ، وَقُوَّةِ اتِّصَالِهِ بِهِمَا فِي كَلِمَةٍ، وَقُوَّةِ سَبَبِيَّةِ السُّكُونِ، أَمَّا الْهَمْزُ فَإِنَّهُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفَيِ اللِّينِ مُتَّصِلًا مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ نَحْوُ (شَيْءٍ) كَيْفَ وَقَعَ (وَكَهَيْئَةٍ، وَسَوْءَةٍ، وَالسُّوءِ) فَقَدِ اخْتُلِفَ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فِي إِشْبَاعِ الْمَدِّ فِي ذَلِكَ، وَتَوَسُّطِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَذَهَبَ إِلَى الْإِشْبَاعِ - نعم هذا الكلام- فذهب إلى الإشباع فِيهِ الْمَهْدَوِيُّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الْحَسَنِ الْحُصْرِيِّ، وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي "الْهَادِي" وَ "الْكَافِي" وَ "الشَّاطِبِيَّةِ"، وَمُحْتَمَلٌ فِي "التَّجْرِيدِ" لاحظ لأننا سنرجع لها بعد شوية- وَذَهَبَ إِلَى التَّوَسُّطِ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ، وَأَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ خَلَفِ بْنِ خَاقَانَ، وَأَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي "الْكَافِي" وَ "الشَّاطِبِيَّةِ"، وَظَاهِرُ "التَّجْرِيدِ"، وَذَكَرَهُ أَيْضًا الْحُصْرِيُّ فِي قَصِيدَتِهِ).

الآن نلاحظ في "التجريد" الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه يقول بالنسبة للإشباع: (مُحْتَمَلٌ فِي "التَّجْرِيدِ")، وبالنسبة للتوسط: (ظَاهِرُ "التَّجْرِيدِ")، الدكتور: أيمن -الله يحفظه- لمَّا جاءوا إلى قول ابن الجزري: (وَظَاهِرُ

**"التَّجْرِيدِ"**) نقل كلام التجريد وهو هكذا بالنص، نص التجريد: (إذا تقدَّمت الهمزة حرف المدِّ واللين، أو انفتح ما قبل الياء والواو نحو آدم، وآزر، وشيء وكذا، فمذهب لورشٍ اختار مدَّه...).

**أحد المستمعين:** (٢٨:٥٢). منفرداً فاعرفه

**الشيخ:** منفردًا فاعرفه، أنا ما كتبت منفردًا، النص فيه كلمة منفردًا؟ طيب.

هذا كلام ابن الفحام، الدكتور: أيمن علَّق عليه بقوله: (لا أدري كيف جعل إمامُنا الجزريُّ ظاهر هذا النص التوسط في ذات اللين، وليس الطول) انتهى كلامه.

طبعًا ابن الجزري لمَّا قال: الاشباع، وأنا كتبت تغريده في هذا، لكن الآن جاء شيء جديد لم أكتبه في التغريدة، جعل إمامنا الجزري ظاهر هذا النص التوسط؛ لأن هو قال في المد قال: أنه محتمل، ابن الجزري قال: عبارة "التجريد" تحتمل المد، وظاهرها التوسط، كيف ظاهرها التوسط؟

**الشيخ:** ابن الفحَّام يقول: (فمذهبٌ لورشٍ اختار) ولم يقل: فمذهب ورشٍ، وأي أحد يتكلم العربية إذا سمع هذه الكلمة أو هذا الحكم مذهبٌ لفلانٍ، وسمع: هذا مذهب فلانٍ سيدرك أن هناك فرقًا بين العبارتين، (فمذهب ورشٍ) لا تعني مذهبٌ لورشٍ البتة، (مذهب ورشٍ) لا تحتمل إلا أن هذا مذهب ورش.

أمَّا (مذهبٌ لورشٍ) لو قلنا مثلًا: (هذا التوسط مذهب ورشٍ) لا تحتمل إلا أن ورش ليس له إلا التوسط، لكن لو قلنا: (التوسط مذهبٌ لورشٍ) لا تعني أن ورش ليس له إلا التوسط وإنما تعني ورشٌ له التوسط وغير التوسط.

**فعبارة ابن الفحام:** (فمذهبٌ) والعجب أن الدكتور الله يسلمه وضع تنوين على كلمة (فمذهبٌ) ونقلها ابن لام (فمذهبٌ لورشٍ) طبعًا الفحام ما ضبطها، لكن الدكتور: أيمن ضبطها، فمعناه أنه قرأها: (فمذهبٌ لورشٍ) هذا تنوين

وتنكير، والتنكير كما كنا نقول: التنكير فيه دلالةٌ على التعدد وعلى التكرار.

لكن بغضِّ النظر عن التنوين وعن غيره لمَّا نقول: (فمذهبٌ لفلان) لا يعني أنه ليس له مذهبًا آخر في المسألة، يعني عندما نقول وكما يقول الفقهاء وإن كان لغة الفقهاء ليست لغة عربية، يعني لا تَصحَّح بها اللغة العربية لكنها معروفة ومتداولة بين العلماء، يعني لا علاقة لها بالنحو، وابن هشام يغضب من لغة الفقهاء لكن هي لغة متداولة.

**عندما أقول مثلًا، لو قلت كمثال:** (الوضوء من أكل لحم الجزور مذهبٌ لمالك)، أو خليها على أشهر شيء: (القبض مذهبٌ لمالك)، و (القبض مذهب مالك) شتَّان بينهما، (القبض مذهبٌ لمالك) يعني الإمام مالك رحمه الله عنده في مذهبه، عنده القبض وعنده السدل، أنا ما لي علاقة أيهما أرجح ما أتكلم عن المسألة الفقهية، أتكلم على المثال، والمثال متعارف عليه، (القبض مذهبٌ لمالك) ليست هي (القبض مذهب مالك).

كذلك هنا: ابن الفحام يقول: إنه مذهبٌ لورشٍ اختار، ابن الجزري رحمه الله فهم هذا الفهم: إنه مذهبٌ لورشٍ اختار المد معناه أنه مذهبٌ لورشٍ آخر اختار التوسط، وكما نقول: لا يمكن أن يكون المسكوت عنه أنه القصر، لماذا؟ لكلمة (منفردًا) في نص "التجريد" قال: (منفردًا بذلك)، فورشٌ منفردٌ بالتوسط والإشباع.

**ابن الجزري يقول:** الإشباع محتمل، يعني عبارته تحتمله، والتوسط هو الظاهر، وهذا هو الصحيح؛ لأن ابن الفحام لمَّا قال: (**فمذهبٌ لورشٍ اختار المد**) هذا احتمال أنه اختار المد فقط، لكن لمَّا صار الظاهر... لمَّا صار أنه فيه احتمال آخر، أو فيه مسكوت عنه آخر، أو فيه مفهوم آخر يؤخذ منه قال: (وظاهر العبارة)

فالاحتمال مصطلح أصولي، والظاهر مصطلح أصولي.

وما زلت أقول: كلام ابن الجزري كلام واضح، وكلام صحيح من حيث اللغة ومن حيث الفهم.

**أحد المستمعين:** (٣٤:٥٠).

**الشيخ:** أفادت أن ابن الفحام لا يقصد القصر، يعني لا يتكلم على أن القصر مذهب لورش، هو يتكلم على أن ورش انفرد بهذين المذهبين: بالمدِّ الذي هو محتملٌ في كلامه، وبالتوسط الذي هو ظاهر كلامه.

**أحد المستمعين:** (٣٥:١٦). لماذا لا يذكر القصر؟

**الشيخ:** هو ذكره؛ لأنه قال: (**منفردًا**) فمعناه: أنه لم ينفرد عن القراء.

**أحد المستمعين:** (٣٥:٢٥)......ورش اختار مده منفردا

**الشيخ:** لكن الكلام الذي قبله قال... هو لمَّا جاء يتكلم هو وزَّع إلى أربع أقسام: قسمان مختَلفٌ فيهما، وقسمان غير مختلَف فيهما.

أنا ماني حافظ كلامه لكن أتخيل الصورة الآن، اللي باقي في الذاكرة أن القسمان المختلف فيهما عنده: (المنفصل، والبدل)، تكلَّم عن المنفصل، لمَّا جاء عند البدل فهذا المختلف في مدِّه، يعني مختلف عن ورش لمَّا جاء يتكلم عن البدل تكلم عليه من حيث التوسط والإشباع، القصر غير مختلف فيه ورش لا يختلف فيه مع القراء.

وسبب الخلاف في المد البدل: هو ورش، وخلاف ورش للقراء هو في التوسط والإشباع.

**أحد المستمعين:** (٣٦:١٦). هو يذهب إلى التوسط (التجريد)؟ أو المد ما هو ظاهر العبارة؟

**الشيخ**: ظاهرها كما قال ابن الجزري: ظاهرها التوسط، هو صرَّح بالمد.

**أحد المستمعين**: (٣٦:٣١). هذا الظاهر

**الشيخ**: لا، لا، هذا النص أو الاحتمال، العلماء...

**أحد المستمعين**: (٣٦:٤٣). الاحتمال لا نراه ظاهر العبارة أنه اختار المد

**الشيخ**: لا، لا، لا ليس ظاهر العبارة، هو قال: (**مذهبٌ**) الإشكالية ليست في كلم (**اختار**) الإشكالية في (**مذهبٌ ل**) الإشكالية هنا، فهو ذكر يعني لو أخذنا (**مذهبٌ لورشٍ مدُّه**) بدون كلمة (اختار) أو (اختيار) طبعًا هو الذي حقَّق الكتاب هو غيَّر كلمة (اختار) وجعلها (اختيار) (**فمذهبٌ لورشٍ اختيار**) طبعًا هذا هو تدخل منه في النص، بدليل هو بنفسه يقول مع احترامي له -الله يحفظه- هو يقول: (في جميع النسخ الخطية اختار) لكن هو وضع كلمة اختيار بين قوسين.

الذي يهمنا: كلام "التجريد" ليس نص، متى يكون كلام "التجريد" نص؟ لو أن ابن الفحام قال لمَّا ذكر هذا الكلام قال: (**فورشٌ يمدُّه**): هذا نص ما يحتمل، يعني النص هو الذي لا يدل إلا على مطابقة لفظه، هذا النص.

**أحد المستمعين**: (٣٨:٠٥).

**الشيخ**: تلك عشرة كاملة، هذا هو النص.

المشكلة: أنا نحن الآن بلهجتنا العامية حتى طلاب العلم معنا مع الأسف، وهذا خطأ في طلاب العلم، والعبد الضعيف طويلب علمٍ أولهم: أننا نستخدم مثل هذه ليست في محلها الذي ينبغي أن تُستخدم فيه، مثلًا عندما يقول: يقول لك: (هذا النص) هو قد لا يكون نص، هو قد يكون بيان مجمل ظاهر.

ولهذا تحصل ابن الجزري رحمة الله عليه بتأثره بعلم الأصول يُنزل العبارات

منازلها، هنا يقول محتمل، هنا يقول: ظاهر، مرَّ معنا هناك: ومقتضى، الاقتضاء هذا من أنواع الدلالات (الدلالة اللفظية، وغيرها)، فالمقتضى هذه مصطلحات، وحتى نفهم مراد ابن الجزري لازم نأخذها في سياقها.

**وهذه عبارة جميلة للدكتور**: أيمن أنا اطَّلعت عليها في كتابه مرتين لكن ما أذكر فين، المهم كلها في باب المد، لما جاء يعترض على ابن الجزري في تعقب الإمام ابن الجزري على الإمام الداني في -لا أذكر والله في أي مسألة- المهم عبارة كلامه أنه قال: (**وينبغي أن يُفهم كلام العلماء في سياقه**) عبارة بهذه، وهذه كلمة جميلة جدًا، وحقيقةً كلمة يستفاد منها.

ومع ذلك نقول: وينبغي أن يُفهم كلام العلماء في مصطلحات كلِّ علمٍ، فابن الجزري لمَّا يناقش المسألة مناقشة أصولية ويستخدم مصطذلحات الأصول يجب أن نفهم نص كلام ابن الجزري بهذه المصطلحات الأصولية، وعندما يتكلم بها بلغة الفقهاء يُفهم بها بلغة الفقهاء. (الظاهر في باب المد)

أنا قصدي التركيز على عبارة الشيخ ابن الجزري: في الإشباع قال: (**محتمل**)، وفي التوسط قال: (**ظاهر**)، ونختلف مع الدكتور: أيمن في إنه ظاهر عبارة ابن الفحام في قوله: (**فمذهبٌ لورشٍ**) أنه هذه هي التي يُفهم منها التوسط، يعني يُفهم من مسكوتها التوسط والله أعلم.

(**وَذَكَرَهُ أَيْضًا** -أي التوسط- **الْحُصْرِيُّ فِي قَصِيدَتِهِ مَعَ اخْتِيَارِهِ الْإِشْبَاعَ فَقَالَ:**

وَفِي مَدِّ عَيْنٍ ثُمَّ شَيْءٍ وَسَوْأَةٍ ... خِلَافٌ جَرَى بَيْنَ الْأَئِمَّةِ فِي مِصْرِ
فَقَالَ أُنَاسٌ مَدُّهُ مُتَوَسِّطٌ ... وَقَالَ أُنَاسٌ مُفْرَطٌ وَبِهِ أَقْرِي).

(**وَقَالَ أُنَاسٌ مُفْرَطٌ**): يعني مُشبع.

(**وَأَجْمَعُوا عَلَى اسْتِثْنَاءِ كَلِمَتَيْنِ مِنْ ذَلِكَ وَهُمَا (مَوْئِلًا) وَ (الْمَوْءُودَةُ) فَلَمْ يَزِدْ**

أَحَدٌ فِيهِمَا تَمْكِينًا عَلَى مَا فِيهِمَا مِنَ الصِّيغَةِ): (وإذا المَوْءودة) الواو ساكنة بعد فتحٍ.

(وَانْفَرَدَ صَاحِبُ "التَّجْرِيدِ" بِعَدَمِ اسْتِثْنَاءِ (مَوْئِلًا) فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ عَنِ الْأَزْرَقِ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَمْكِينِ وَاوِ (سَوْآتِ) مِنْ (سَوْآتِهِمَا) وَ (سَوْآتِكُمْ) فَنَصَّ عَلَى اسْتِثْنَائِهَا الْمَهْدَوِيُّ فِي "الْهِدَايَةِ"، وَابْنُ سُفْيَانَ فِي "الْهَادِي"، وَابْنُ شُرَيْحٍ فِي "الْكَافِي"، وَأَبُو مُحَمَّدٍ فِي "التَّبْصِرَةِ"، وَالْجُمْهُورُ، وَلَمْ يَسْتَثْنِهَا أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي "التَّيْسِيرِ" وَلَا فِي سَائِرِ كُتُبِهِ، وَكَذَلِكَ الْأَهْوَازِيُّ فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ، وَنَصَّ عَلَى الْخِلَافِ فِيهَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ).

حقيقةً ما قرأت في تراجم كل من ترجم للأهوازي حسب ما اطَّلعت عليه لم يذكر أن له كتابًا بهذا العنوان الكتاب الكبير، فالله أعلم قد يكون وصفًا، والذي جعلني أقول: أنه قد يكون وصفًا وليس اسمًا وليس عنوانًا هو ما ذكره الإمام السخاوي في كتابه "جمال القراء" يعني لمَّا جاء وتكلَّم عن كتاب "الإيضاح" وللأهوازي له كتاب "الإيضاح"، قال عنه السخاوي: (**الإيضاح من أحسن الكتب وأفضلها مشحونٌ بالفوائد**)، (مشحون) معناته أنه مليان، هل هو هذا الوصف مراد الشيخ ابن الجزري بالكبير؟ لا أدري.

لكن الذي أعرف أن كتب التراجم التي وصلت لنا وحتى كتاب "الجامع" للروذباري، وهو من أكثر كتب القراءات نقلًا عن الأهوازي؛ لأنه تلميذه مباشرةً الروذباري تلميذ للأهوازي مباشرة، وينقل عنه في كل كتبه: "الإيضاح، و "الاتضاح" و "الاقناع" وما إلى غير ذلك ما رأيته في مكانٍ واحدٍ قال الكتاب الكبير.

فلعلَّ هذا والله أعلم أن في (كتابه الكبير) هو وصف، هل المقصود به الإيضاح أو الاتضاح؟ لا أدري، لكن عبارة الشيخ السخاوي: (**مشحونٌ بالفوائد**) ربما

يُستأنس بها، أو ربما يُفهم منها، وهذه العبارة ذكرها الشيخ في "جمال القراء" ليست في "شرح الشاطبية" وإنما في كتابه "جمال القراء" والله أعلم.

(وَنَصَّ عَلَى الْخِلَافِ فِيهَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ هو الْمَدِّ الْمُتَوَسِّطِ وَالْقَصْرِ، فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى الْإِشْبَاعَ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا وَهُوَ يَسْتَثْنِي (سَوْآتٍ) فَعَلَى هَذَا لَا يَأْتِي فيها-وفي بعض النسخ لا يتأتى، ومنها النسخة التي وقفت عليها أخيرًا لابن الجزري: لا يتأتَّى- فِيهَا لِوَرْشٍ سِوَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ، وَهِيَ قَصْرُ الْوَاوِ مَعَ الثَّلَاثَةِ فِي الْهَمْزَةِ طَرِيقُ مَنْ قَدَّمْنَا، وَالرَّابِعُ التَّوَسُّطُ فِيهِمَا طَرِيقُ الدَّانِيِّ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ).

(طَرِيقُ الدَّانِيِّ) من أي كتب؟

(وَقَدْ نَظَمْتُ ذَلِكَ فِي بَيْتٍ وَهُوَ:

وَسَوْآتُ قَصْرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزِ ثَلِّثَا وَوَسْطُهُمَا فَالْكُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادِرِ).

**أحد المستمعين:** (٤٤:٤٠). هل هو في الجامع؟

**الشيخ:** والله ما أدري، ما راجعت لكن غالبًا الشيخ ابن الجزري مصادره في الداني، إمَّا كُتب الداني التي وصلتنا "الجامع" أو "المفردات" أو "التيسير" أو النقل الأدائي، لكن بما أنه قال: (طَرِيقُ الدَّانِيِّ) الله أعلم هل هو طريقٌ أدائيٌّ وصل إليه أم هو في كتابه حقيقةً ما حقَّقت هذه المسألة.

**أحد المستمعين:** (٤٥:١٠). الإعجاز البياني طريق الداني

**الشيخ:** ما أدري، احتمال، هل احتمال من كتبه، أو احتمال من أنه وصله رواية.

(وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى زِيَادَةِ الْمَدِّ فِي (شَيْءٍ) فَقَطْ -كلمة شيء-كَيْفَ أَتَى مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مَخْفُوضًا، وَقَصْرُ سَائِرِ الْبَابِ): أي وذهب آخرون إلى قصر سائر الباب.

(وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ وَأَبِي الطَّاهِرِ صَاحِبِ "الْعُنْوَانِ"، وَأَبِي الْقَاسِمِ الطَّرَسُوسِيِّ وَأَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ بَلِّيمَةَ صَاحِبِ "التَّلْخِيصِ"، وَأَبِي الْفَضْلِ الْخُزَاعِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ فِي قَدْرِ هَذَا الْمَدِّ، فَابْنُ بَلِّيمَةَ وَالْخُزَاعِيُّ وَابْنُ غَلْبُونَ يَرَوْنَ أَنَّهُ التَّوَسُّطُ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَيْهِ، وَالطَّرَسُوسِيُّ، وَصَاحِبُ "الْعُنْوَانِ" يَرَيَانِ أَنَّهُ الْإِشْبَاعُ، وَبِهِ قَرَأْتُ مِنْ طَرِيقِهِمَا، وَاخْتَلَفَ أَيْضًا بَعْضُ الْأَئِمَّةِ مِنَ الْمِصْرِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ فِي مَدِّ (شَيْءٍ) كَيْفَ أَتَى عَنْ حَمْزَةَ، فَذَهَبَ أَبُو الطَّيِّبِ بْنُ غَلْبُونَ وَصَاحِبُ "الْعُنْوَانِ"، وَأَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ بَلِّيمَةَ، وَغَيْرُهُمْ إِلَى مَدِّهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ نَصِّ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ فِي "التَّذْكِرَةِ"، وَذَهَبَ الْآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ السَّكْتُ دُونَ الْمَدِّ): يعني التوسط.

(وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلَ الدَّانِيُّ كَلَامَ ابْنِ غَلْبُونَ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَيْهِ، وَبِهِ آخُذُ أَنَا أَيْضًا): يعني بالنسبة لحمزة للمؤلف ابن الجزري يرى أنه السكت الذي دون المدِّ.

(وَقَالَ فِي "الْكَافِي": إِنَّهُ قَرَأَ الْوَجْهَيْنِ -يَعْنِي مِنَ الْمَدِّ وَالسَّكْتِ- وَهُمَا أَيْضًا فِي "التَّبْصِرَةِ"، وَالْمُرَادُ بِالْمَدِّ عِنْدَ مَنْ رَوَاهُ مِنْ هَؤُلَاءِ هُوَ التَّوَسُّطُ، وَبِهِ قَرَأْتُ مِنْ طُرِقِ مَنْ رَوَى الْمَدَّ، وَلَمْ يَرْوِهِ عَنْهُ إِلَّا مَنْ رَوَى السَّكْتَ فِي غَيْرِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ).

(وَإِذَا وَقَعَ الْهَمْزُ بِعَدِ حَرْفِ اللِّينِ مُنْفَصِلًا، فَأَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الزِّيَادَةِ نَحْوُ (خَلَوْا إِلَى، وَابْنَيْ آدَمَ) وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَا هَمْزَ بَعْدُهُ نَحْوُ (عَيْنًا، وَهَوْنًا) لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ لِمَا سَنَذْكُرُهُ، إِلَّا مَا جَاءَ مِنْ نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ فِي ذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ.

وَأَمَّا السُّكُونُ فَهُوَ عَلَى أَقْسَامِ الْمَدِّ أَيْضًا، لَازِمٌ وَعَارِضٌ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا مُشَدَّدٌ وَغَيْرُ مُشَدَّدٍ، فَاللَّازِمُ غَيْرُ الْمُشَدَّدِ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ (ع) مِنْ فَاتِحَةِ مَرْيَمَ -كهيع- وَالشُّورَى -عسق-، فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَدَاءِ فِي إِشْبَاعِهَا وَفِي تَوَسُّطِهَا، وَفِي قَصْرِهَا لِكُلٍّ مِنَ الْقُرَّاءِ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهَا مُجْرَى حَرْفِ الْمَدِّ، فَأَشْبَعَ مَدَّهَا لِالْتِقَاءِ

السَّاكِنَيْنِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُجَاهِدٍ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ الْأَنْطَاكِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ الْأُوذْفُوِيِّ، وَاخْتِيَارُ أَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ وَأَبِي الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيِّ، وَحَكَاهُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ عَنْ بَعْضِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ).

لاحظ: هناك يقول: (فَأَشْبَعَ مَدَّهَا **وهذا مذهب**) وهنا قال: (وَحَكَاهُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ عَنْ بَعْضِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ).

**ثمَّ قال:** (وَقَالَ: هُوَ قِيَاسُ قَوْلِ مَنْ رَوَى عَنْ وَرْشٍ الْمَدَّ فِي (شَيْءٍ، وَالسُّوءَ) وَشِبْهِهِمَا، وَذَكَرَهُ فِي "الْهِدَايَةِ" عَنْ وَرْشٍ وَحْدَهُ -يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ- وَكَذَا كَانَ يَأْخُذُ ابْنُ سُفْيَانَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ بِالتَّوَسُّطِ نَظَرًا لِفَتْحِ مَا قَبْلُ، وَرِعَايَةً لِلْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونَ، وَابْنِهِ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْطَاكِيِّ وَأَبِي الطَّاهِرِ صَاحِبِ "الْعُنْوَانِ"، وَأَبِي الْفَتْحِ بْنِ شَيْطَا وَأَبِي عَلِيٍّ صَاحِبِ "الرَّوْضَةِ"، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قِيَاسُ مَنْ رَوَى عَنْ وَرْشٍ التَّوَسُّطَ فِي (شَيْءٍ) وَبَابِهِ، وَهُوَ الْأَقْيَسُ لِغَيْرِهِ وَالْأَظْهَرُ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي "جَامِعِ الْبَيَانِ"، وَ "حِرْزِ الْأَمَانِيِّ"، وَ "التَّبْصِرَةِ"، وَغَيْرِها، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ عَنِ الْجَمِيعِ، وَفِي "الْكَافِي" عَنْ وَرْشٍ وَحْدَهُ بِخِلَافٍ، وَهَذَانَ الْوَجْهَانِ مُخْتَارَانِ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ عِنْدَ الْمِصْرِيِّينَ، وَالْمَغَارِبَةِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ، وَأَخَذَ بِطَرِيقِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهَا مَجْرَى الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ فَلَمْ يَزِدْ فِي تَمْكِينِهَا عَلَى مَا فِيهَا، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي طَاهِرِ بْنِ سَوَّارٍ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ سِبْطِ الْخَيَّاطِ وَأَبِي الْعَلَاءِ الْهَمْذَانِيِّ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي عِنْدَ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَاخْتِيَارُ مُتَأَخِّرِي الْعِرَاقِيِّينَ قَاطِبَةً، وَهُوَ فِي "الْهِدَايَةِ" وَ "الْهَادِي" وَ "الْكَافِي" لِغَيْرِ وَرْشٍ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِيهِ لِوَرْشٍ، وَقَالَ: لَمْ يُمَكِّنْ أَحَدٌ مَدَّهَا إِلَّا وَرْشًا بِاخْتِلَافٍ عَنْهُ.

(قُلْتُ): الْقَصْرُ فِي (عَيْنٍ)، عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ ابْنُ

شُرَيْحٍ، وَهُوَ مِمَّا يُنَافِي أُصُولَهُ إِلَّا عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى مَدَّ حَرْفِ اللِّينِ قَبْلَ الْهَمْزِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ السُّكُونِ أَقْوَى مِنْ سَبَبِ الْهَمْزِ، كما سيأتي وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَاللَّازِمُ الْمُشَدَّدُ فِي حَرْفَيْنِ (هَاتَيْنِّ) فِي الْقَصَصِ، (وَاللَّذَينِّ) فِي فُصِّلَتْ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ بِتَشْدِيدِ النُّونِ فَيَجْرِي لَهُ فِيهِمَا الثَّلَاثَةُ الْأَوْجُهِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ تَقَدَّمَ، وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْمَدَّ فِيهِمَا كَالْمَدِّ فِي (الضَّالِّينَ، وَهَذَانِّ) الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ فِي بَابِ الْمَدِّ، وَهُوَ ظَاهِرُ "التَّيْسِيرِ" وَنَصَّ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ مِنْ "جَامِعِ الْبَيَانِ" عَلَى الْإِشْبَاعِ فِي (هَذَانِّ) وَالتَّمْكِينِ فِيهِمَا، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي التَّوَسُّطِ).

أيضًا سبَّب لنا إشكال الشيخ ابن الجزري مع الدكتور: أيمن، عبارة الشيخ: (**قرأ ابن كثيرٍ** -الذي هو الداني- **قرأ ابن كثيرٍ (اللَّذانِّ وهذانِّ) بشديد النون من غير مدًّا ولا تمكينٍ قبلها في الكلِّ**) ونذكر فذانِّك في موضعٍ.

الشيخ ابن الجزري يقول: (**وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْمَدَّ فِيها**): ومراده بكلمة (**نَصَّ**): يعني ذكرها وأنها بعبارةٍ قد لا تحتمل إلا المد؛ لأن هذا هو النص.

**بدليل**: أنه بعد ذلك يقول: (**وَهُوَ ظَاهِرُ "التَّيْسِيرِ"**): انتقل من النص إلى الظاهر.

يقول: (**وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْمَدَّ فِيهِمَا كَالْمَدِّ فِي (الضَّالِّينَ، وَهَذَانِ) الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ فِي بَابِ الْمَدِّ، وَهُوَ ظَاهِرُ "التَّيْسِيرِ" وَنَصَّ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ مِنْ "جَامِعِ الْبَيَانِ" عَلَى الْإِشْبَاعِ فِي (هَذَانِّ) وَالتَّمْكِينِ فِيهِمَا**): أي في (هاتين، وهذين).

عبارة الداني في "الجامع": (**إذا وقع بعد حرف المدِّ واللين الثلاثة حرفٌ ساكنٌ مدغمٌ في كلمة فلا خلاف في تمكينهنَّ زيادةً على ما فيهنَّ من المدِّ من غير إفراطٍ**)

هل هذا النص هو الذي جعل الشيخ ابن الجزري يقول: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِي التَّوَسُّطِ)؟ الله أعلم، أنا فهمت أن هذا كلام الداني في "جامع البيان" أو عبارة الداني هي التي جعلت الشيخ ابن الجزري يقول: (وَهُوَ صَرِيحٌ): أي والنص الذي ذكره الداني في سورة النساء عن هاتين وعن اللذين، أن عبارة الداني في "جامع البيان" في سورة النساء صريحةٌ في التوسط.

الدكتور: أيمن ذهب إلى أن ما ذكره الإمام الداني رحمة الله عليه في "جامع البيان" في سورة النساء أنه سهوٌ منه رحمة الله عليه، يعني أيمن ذكر -مع التحفظ بالألقاب طبعًا، الشيخ أيمن أو الدكتور: أيمن، الألقاب محفوظة- فنقول: ذكر ما ذكره يعني جمع ذكر ما ذكره الشيخ الداني في باب المد، وما ذكره عن ابن كثير في كتاب "المفردات" بعدين كأنه ذهب إلى أن هذا الحكم الذي ذكره الداني في "الجامع" في النساء أنه سهوٌ منه، الله أعلم.

(وَلَمْ يَذْكُرْ سَائِرُ الْمُؤَلِّفِينَ فِيهِمَا إِشْبَاعًا وَلَا تَوَسُّطًا؛ فَلِذَلِكَ كَانَ الْقَصْرُ فِيهِمَا مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ.

وَأَمَّا السَّاكِنُ الْعَارِضُ غَيْرُ الْمُشَدَّدِ فَنَحْوُ (اللَّيْلِ، وَالْمَيْلِ، وَالْمَيْتِ، وَالْحُسْنَيَيْنِ، وَالْخَوْفِ، وَالْمَوْتِ، وَالطَّوْلِ) حَالَةَ الْوَقْفِ بِالْإِسْكَانِ، أَوْ بِالْإِشْمَامِ فِيمَا يَسُوغُ فِيهِ، فَقَدْ حَكَى فِيهِ الشَّاطِبِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَئِمَّةِ الْأَدَاءِ الثَّلَاثَةَ مَذَاهِبَ وَهِيَ: الْإِشْبَاعُ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ، وَهِيَ أَيْضًا لِوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فِي غَيْرِ مَا الْهَمْزَةُ فِيهِ مُتَطَرِّفَةٌ نَحْوُ (شَيْءٍ، وَالسُّوءَ) فَإِنَّ الْقَصْرَ يَمْتَنِعُ لَهُ فِي ذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي، وَالْإِشْبَاعُ فِيهِ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ بِشْرٍ، وَبَعْضِ مَنْ يَأْخُذُ بِالتَّحْقِيقِ وَإِشْبَاعِ التَّمْطِيطِ مِنَ الْمِصْرِيِّينَ وَأَضْرَابِهِمْ، وَالتَّوَسُّطُ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ، وَاخْتِيَارُ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ، وَبِهِ كَانَ يُقْرِئُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ الْقَصَّاعِ، عَنِ الْكَمَالِ الضَّرِيرِ عَنْهُ، قَالَ الدَّانِيُّ: الْمَدُّ فِي ذلك التَّمْكِينِ التَّوَسُّطُ مِنْ غَيْرِ

إِسْرَافٍ، وَبِهِ قَرَأْتُ).

لاحظ الشيخ هنا: لاحظ الكلام عن الكمال الضرير: (قَالَ الدَّانِيُّ: الْمَدُّ فِي ذلك التَّمْكِينُ المتَوَسِّطُ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ)، وهناك في عبارة التي قبل قليل في "جامع البيان": (أنه التمكين من غير إفراط) فربما يكون ابن الجزري يفهم من كلام الداني أنه عندما يقول: (مد من غير إفراط) يقصد به التوسط؛ ولهذا قال: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِي التَّوَسُّطِ)، وهنا جاء بهذه العبارة: (فِي التَّوَسُّطُ) والله أعلم، لكن التسرع مشكلة.

(وَالْقَصْرُ هُوَ مَذْهَبُ الْحُذَّاقِ كَأَبِي بَكْرٍ الشَّذَائِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ دَاوُدَ النَّقَّارِ وَأَبِي الْفَتْحِ ابْنِ شَيْطَا وَأَبِي مُحَمَّدٍ سِبْطِ الْخَيَّاطِ وَأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ شُرَيْحٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَأَكْثَرُهُمْ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنَّهَا جَارِيَةٌ مُجْرَى الصَّحِيحِ، وَبِهِ كَانَ يُقْرِئُ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْجُودِ الْمِصْرِيُّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْقَصَّاعِ عَنِ الْكَمَالِ الضَّرِيرِ عَنْهُ، وَهُوَ قَوْلُ النَّحْوِيِّينَ أَجْمَعِينَ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى الثَّلَاثَةِ جَمِيعًا الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ.

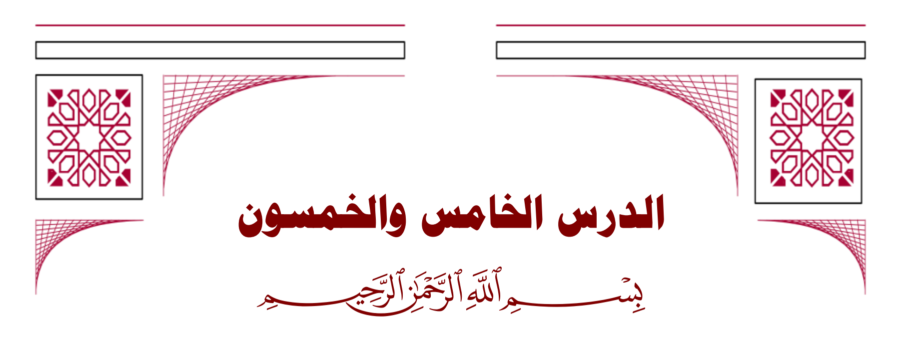
(قُلْتُ) -أي ابن الجزري-: وَالتَّحْقِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ الْأَوْجُهَ لَا تَسُوغُ إِلَّا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْإِشْبَاعِ فِي حَرْفِ الْمَدِّ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْقَصْرِ فِيهَا لَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا الْقَصْرُ فَقَطْ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى التَّوَسُّطِ فِيهَا فَلَا يَسُوغُ لَهُ هُنَا إِلَّا التَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ -اعْتَدَّ بِالْعَارِضِ أَوْ لَمْ يَعْتَدَّ- وَلَا يَسُوغُ لَهُ هُنَا إِشْبَاعٌ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ الْأَخْذُ بِهِ فِي هَذَا النَّوْعِ قَلِيلًا) وطبعًا هذا رأي الشيخ ابن الجزري.

ورأي ابن الجزري لا ينفي اختيار الأئمة قبله، عكس ما نجده الآن في بعض إخواننا أهل التحريرات يأخذون بما حقَّقه ابن الجزري واختاره، ويتركون ما اختاره بعض الأئمة وإن كان على شروطهم وإن كان في كتبهم، فكأن اختيار ابن الجزري واجتهاد ابن الجزري ينسخ، هو لا ينسخ هو يُبقى الحكم ذلك كما هو لكن هو يختاره.

(وَالْعَارِضُ الْمُشَدَّدُ نَحْوُ (اللَّيْلَ لِبَاسًا، كَيْفَ فَعَلَ، اللَّيْلُ رَأَى، بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ) عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو فِي الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَوْجُهُ سَائِغَةٌ فِيهَا كَمَا تَقَدَّمَ آنِفًا فِي الْعَارِضِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْقَصْرِ، وَمِمَّنْ نَقَلَ فِيهِ الْمَدَّ وَالتَّوَسُّطَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ الْقَصَّاعِ).

هذا والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم، ونقف هنا إن شاء الله ونأخذ إن شاء الله؛ لأنه بداية الفصل فنأخذها إن شاء الله الحصة القادمة بإذن الله تعالى.

***



# الدرس الخامس والخمسون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، مسَّاكم الله جميعًا بكل خير...

ونبدأ اليوم -إن شاء الله- الدرس [النشر] بعد التوقف لإجازة الحج، ونسأل الله سبحانه و تعالى أن يتقبَّل من الحجاج حجهم ومن العُبَّاد عباداتهم وطاعاتهم، وأن يتقبل منَّا كل قولٍ وعمل صالحين.

❁ **قال الإمام/ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فصلٌ في قواعد في هذا الباب مهمَّة).

(تَقَدَّمَ أَنَّ شَرْطَ الْمَدِّ حَرْفُهُ، وَأَنَّ سَبَبَهُ مُوجِبُهُ).

أي: طبعًا حرف المد "الألف والواو والياء" بالضوابط المعروفة، والسبب: الهمز أو السكون.

(فالشرط قد يكون لازمًا، فيلزم في كل حالٍ نحو: (أُوْلَئِكَ)، ﴿وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [سبأ:٥٢]، ﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة:١]، أو يرد على الأصل نحو: ﴿وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٧٥]) الصلة هذه ((وَأَمْرُهُ)، (بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ)) على من قرأ بصلة الميم.

(﴿بِهِۦٓ إِلَيۡكُمۡۚ﴾ [هود:٥٧]. وقد يكون عارضًا فيأتي في بعض الأحوال نحو:

﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة:٥٧]) يعني أصلها: "ملجأً"، لكن إذا وقفنا يأتي الشرط، فهو جاء هنا في العرض.

(نحو: ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة:٥٧] حالة الوقف، أو يجيء على غير الأصل نحو: (أَآَنْتُمْ) عند من فصل) أي: أدخل بين الهمزة المحققة والهمزة المسهلة أدخل ألفًا، بعضهم يسميه الإدخال وبعضهم يسميه الفصل.

(ونحو: (أَأَلِدُ)، ونحو: ﴿ءَأَمِنتُم﴾ [الملك:١٦]، و ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾ [السجدة:٥] عند من أبدل الثانية) أي: أبدل الهمزة الثانية في اجتماع الهمزتين من كلمة "السماء إلى" أبدلها ياءً، وقد قيل: بمحض المد عنها تبدَّل.

(فلا يتغير عن حالة السكون، وقد يكون مغيّرًا نحو: ﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥]) لأنه بالنسبة لحمزة، (﴿سُوٓءَ﴾ (الفتح ٦) في وقف حمزة، وهشام).

(وقد يكون قويًا فتكون حركة ما قبله من جنسه) مثل: بدأ وهكذا، (وقد يكون ضعيفًا فيخالف حركة ما قبله جنسه) مثل: خوف، بيت.

(وكذلك السبب) أي: الهمزة والسكون (قد يكون لازمًا نحو: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام:٨٠]، ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾. وقد يكون عارضًا نحو: ( والنجُومُ مُسَخَرَات)) حالة الإدغام والوقف، (﴿ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] حالة الابتداء. وقد يكون مغيّرًا نحو: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:١-٢] حالة الوصل، و ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة:٣١] حالة الوصل عند البزِّي، أو أبي عمرٍو).

طبعًا هنا في كل النسخ الخطية "أو" بهمزةٍ قبل الواو، "أو"، لكن وجدت في طبعة الدكتور/ أيمن: "حالة الوصل عند البزي وأبي عمرٍو" وهذا لا شك أنه خطأ، كل النُسخ حتى النُسخ الخطية التي اعتمد عليها الدكتور أيضًا فيها "أو"،

فهذا ربما سهوًا منه أو من الطابع، ولا يصح؛ لأن البزِّي وأبو عمرو غير متفقين في (﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة:٣١]). وقالون والبزي في الفتح وافق، وهذه مكسورة. إذًا البزِّي لا يوافق أبا عمرو في الإسقاط، وهذا لا شك أن الصواب هو ما في النُسخ الخطية كلها.

(وحالة الوقف عند حمزة، وقد يكون قويًا وقد يكون ضعيفًا، والقوة والضعف في السبب يتفاضل، فأقواه ما كان لفظيًا) أي: إما بهمزةٍ أو سكون، (ثم أقوى اللفظي ما كان ساكنًا أو متصلًا، وأقوى الساكن ما كان لازمًا وأضعفه ما كان عارضًا).

طبعًا..

أقـــوى المــــدود لازمٌ فمـــا اتصـــل     فعــــارضٌ فــــذو انفصـــالٍ فبــــدل

(وقد يتفاضل عند بعضهم لزومًا وعروضًا، فأقواه ما كان مدغمًا كما تقدَّم، ويتلو الساكن العارض ما كان منفصلًا، ويتلوه ما تقدم الهمز فيه على حرف المد) الذي هو البدل (وهو أضعفها). أي: البدل أضعف المدود.

(وإنما قلنا: اللفظي أقوى من المعنوي؛ لإجماعهم عليه)؛ لأن المعنوي غير مجمع عليه، عند ابن كثير وأبو معشر الطبري والهذلي كما ذكره الشيخ.

(وكان الساكن أقوى من الهمز؛ لأن المدَّ فيه يقوم مقام الحركة، فلا يُتمكن من النطق بالساكن بحقه إلا بالمدِّ؛ ولذلك اتفق الجمهور على مدِّه قدرًا واحدًا، وكان أقوى من المتصل لذلك، وكان المتصل أقوى من المنفصل؛ لإجماعهم على مدِّه، وإن اختلفوا في قدره، ولاختلافهم في مدِّ المنفصل وقصره. وكان المنفصل أقوى مما تقدم فيه الهمز؛ لإجماع من اختلف في المدِّ بعد الهمز على مدِّ المنفصل).

إجماع (على مد المنفصل).

(فمتى اجتمع الشرط) أي: الحروف، حروف المد، (والسبب) أي: الهمز والسكون (مع اللزوم والقوة لزم المدُّ ووجب اجماعًا).

(ومتى تخلف أحدهما أو اجتمعا ضعيفين أو غيَّر الشرط أو عرضٍ ولم يقوَ السبب امتنع المدُّ اجماعًا).

(ومتى ضعف أحدهما أو عرض السبب أو غُيِّر جاز المدُّ وعدمه على خلافٍ بينهم في ذلك كما سيأتي مُفصَّلًا).

(ومتى اجتمع سببان عُمل بأقواهما، وألغى أضعفهما إجماعًا، وهذا هو معنى قول الجعبري: "إن القوي ينسخ حكم الضعيف").

طبعًا هذه العبارة هنا كتبت قديمًا -أيام التحقيق- ما كانت... يعني كانت النسخة الموجودة من الجعبري حقيقةً يصعب الرجوع إليها؛ لأنها كانت نسخة ورقية متعاقبة الأوراق كما نسخة الكامل، فبحثت، لكن حقيقةً لم أجد هذا النص، لكن بعد ذلك لما طُبع الكتاب والحمد لله اطلعت عليه فوجدته، فالكلام هذا - اللي هو قول الجعبري: "إن القوي ينسخ حكم الضعيف"- ذكره الشيخ/ الجعبري رحمة الله عليه في الطبعة طبعًا المطبوعة في الجزء الثاني، صفحة (٥٤٣)، طبعة الشيخ/ فرغل، يعني هي الوحيدة التي عندي. والشيخ الجعبري طبعًا هو ذكرها عند قول الشاطبي:

كـجيء وعـن سـوءٍ وشـاع اتصـاله    ومفصـــوله في أمهـــا أمـــره إلـــى

ذكرها هنا، فيقول الشيخ الجعبري: (ونحو: (جَآءَ أَمْرُنَا)، ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف:٣٢]، ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [يوسف:٥٣]، متصلٌ لمن أثبت الهمزتين وإن خفَّف).

(ومن قرأ بهمزةٍ واحدةٍ إن حذفت الثانية فمتصل، أو الأولى فمتصلٌ عند الداني

وعندي) أي: عند الجعبري، (وعندي: أنه منفصلٌ؛ لأن القوي ينسخ الحكم الضعيف).

(قلت) والعبد الضعيف يقول: (الداني ذكر المد ثم القصر وقال: القولان صحيحان وقد قرأت بهما والأول أوجه) على أنها متصل.

(وقال الجعبري) في موضوعٍ آخر عند مسألة الهمزتين (والأوْلى: أن يكون منفصلًا؛ لأن المحققة خلفتها، والمحقق يترجح على المقدَّر).

فهذه من قواعد الإمام/ الجعبري رحمة الله عليه. إذن.. هنا قاعدتان: "القوي ينسخ حكم الضعيف"، و"المحقق يترجح على المقدَّر".

**وهناك في الطيبة الشيخ يقول:** وأقوى السببين يستقل، أي: يستقل بالعمل ويذهب حكم الضعيف، فقول الجعبري "إن القوي ينسخ حكم الضعيف" نظمه الشيخ وأقوى السببين يستقر.

(وَيَتَخَرَّجُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَسَائِلُ:

(الْأُولَى: لَا يَجُوزُ مَدُّ نَحْوِ: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة:١٤]، و ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة:٢٧] كَمَا تَقَدَّمَ، وَذَلِكَ لِضَعْفِ الشَّرْطِ بِاخْتِلَافِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهُ، وَالسَّبَبُ بِالِانْفِصَالِ، وَيَجُوزُ مَدُّ نَحْوِ ﴿سوأة﴾ [المائدة:٣١]، وَ "هَيْئَةٌ" لِوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ كَمَا تَقَدَّمَ؛ لِقُوَّةِ السَّبَبِ بِالِاتِّصَالِ، كَمَا يَجُوزُ مَدُّ "عَيْنٍ" وَ "هَذَيْنِ" فِي الْحَالَيْنِ وَنَحْوِ: الْمَوْتِ، وَاللَّيْلِ وَقْفًا لِقُوَّةِ السَّبَبِ بِالسُّكُونِ.

الثَّانِيَةُ: لَا يَجُوزُ الْمَدُّ فِي وَقْفِ حَمْزَةَ وَهِشَامٍ عَلَى نَحْوِ: ﴿وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النحل:٩٤]، ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾ [الحجرات:٩] حَالَةَ النَّقْلِ وإِنْ وقفَ بِالسُّكُونِ؛ لِتَغَيُّرِ حَرْفِ الْمَدِّ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَيْهِ، وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ إِذْ ذَاكَ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ؛

لِأَنَّ الْهَمْزَ لَمَّا زَالَ حُرِّكَ حَرْفُ الْمَدِّ، ثُمَّ سُكِّنَ حَرْفُ الْمَدِّ لِلْوَقْفِ.

أَمَّا قَوْلُ السَّخَاوِيِّ: وَتَقِفُ عَلَى ﴿ٱلْمُسِيٓءُ﴾ [غافر:٥٨] بِإِلْقَاءِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْيَاءِ وَحَذْفِ الْهَمْزَةِ، ثُمَّ تُسْكِنُ الْيَاءَ لِلْوَقْفِ وَلَا يَسْقُطُ الْمَدُّ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ وَإِنْ زَالَ سُكُونُهَا فَقَدْ عَادَ إِلَيْهَا، فَإِنْ أَرَادَ).

(إن عاد إليها) هذا نهاية كلام السخاوي، تعليق الشيخ -الذي هو جواب "أما"، وأما قول السخاوي كذا كذا، الشيخ يقول: (فَإِنْ أَرَادَ) أي: السخاوي ( فإن أراد الْمَدَّ الَّذِي كَانَ قَبْلَ النَّقْلِ وَهُوَ الزِّيَادَةُ عَلَى الْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ فَلَيْسَ بِجَيِّدٍ) هي أصلها: (﴿ٱلْمُسِيٓءُ﴾ [غافر:٥٨]) وبعدين أصبحت "المسيُ" وبعدين أصبحت "المسيْ".

(فَلَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي إِسْقَاطِهِ، وَإِنْ أَرَادَ الْمَدَّ الَّذِي هُوَ الصِّفَةُ اللَّازِمَةُ قَدْ عَادَ إِلَى الْيَاءِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ حَالَةَ حَرَكَتِهَا بِالنَّقْلِ فَمُسَلَّمٌ) وهذا واضح؛ (لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِثْلَ: "هُوَ وَهِيَ") المسي، (مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ: (وَهُوَ بِكُلِّ)، ﴿وَهِىَ تَجْرِى﴾ [هود:٤٢]، وَكَذَلك فِي قَوْلُهُ: ﴿لِيسوءوا﴾ [الإسراء:٧]).

وهذا الكلام أيضًا ربما يكون السخاوي أخذه من مكِّي في [**الكشف**]؛ فهو قارنت بينهما فربما يكون كلامه تبعًا لمكي، والله أعلم.

(الثَّالِثَةُ: لَا يَجُوزُ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ مَدُّ نَحْوِ: ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود:٧٢]، ﴿ءَأَمِنتُم﴾ [الملك:١٦]، وَ ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾، ﴿ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾ [السجدة:٥]، ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف:٣٢] حَالَةَ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ حَرْفَ مَدٍّ).

يعني ما نقول: أولياؤلئك.

( كَمَا يَجُوزُ لَهُ مَدُّ نَحْوِ (آمَنُوا)، (إِيمَانًا)، (أُوتِيَ) لِعُرُوضِ حَرْفِ الْمَدِّ

بِالْإِبْدَالِ، وَضِعْفِ السَّبَبِ) الذي هو الهمزة (بتَقَدُّمِهِ عَلَى الشَّرْطِ) الذي هو حرف المد.

(وَقِيلَ: لِلتَّكَافُؤِ، وَذَلِكَ أَنَّ إِبْدَالَهُ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَالْمَدُّ أَيْضًا غَيْرُ الْأَصْلِ، فَكَافَأَ الْقَصْرَ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ البدل الذي هو على غير الأصل فَلَمْ يُمَدَّ).

(وَيَرِدُ عَلَى هَذَا طَرْدًا نَحْوُ: (مَلْجأً)؛ فَإِنَّ إِبْدَالَ أَلِفِهِ عَلَى الْأَصْلِ وَقَصْرِهِ إِجْمَاعٌ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ عَكْسًا نَحْوُ: (أَأَنذَرْتَهُمْ)، ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾ [هود:٤٠]؛ فَإِنَّ إِبْدَالَ أَلِفِهِ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ وَمَدِّهِ إِجْمَاعٌ) للسكون بعده (فَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَنْعَ مَدِّهِ مِنْ ضَعْفِ سَبَبِهِ لِيَدْخُلَ نَحْوُ: (مَلْجأً) لِضَعْفِ السَّبَبِ، وَيَخْرُجُ نَحْوُ: (أَأَنذَرْتَهُمْ)).

طبعًا الشيخ ذكر السبب وذكر الشرط، فيعني السبب الذي هو الهمزة أو السكون، فإذا قال: (لضعف السبب) يعني: لضعف الهمزة والسكون.

(وَاخْتُلِفَ فِي نَحْوِ: (أَأَنْتُمْ)، (أَئِنَّا)، (أَأُنْزِلَ) فِي مَذْهَبِ مَنْ أَدْخَلَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ أَلِفًا مِنَ حيث إن الْأَلِفِ فِيهَا مقحمَةٌ، جِيءَ بِهَا لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ؛ لِثِقَلِ اجْتِمَاعِهِمَا، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الِاعْتِدَادِ بِهَا؛ لِقُوَّةِ سَبَبِيَّةِ الْهَمْزِ، وَوُقُوعِهِ بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ مِنْ كَلِمَةٍ، فَصَارَ مِنْ بَابِ الْمُتَّصِلِ، وَإِنْ كَانَتْ عَارِضَةً) يعني هو أصبح حرف مد بعده همزة.

(كَمَا اعْتَدَّ بِهَا مَنْ أَبْدَلَ وَمَدَّ لِسَبَبِيَّةِ السُّكُونِ، وَهَذَا مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ، مِنْهُمْ: أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ شُرَيْحٍ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي [الْكَافِي] فَقَالَ فِي بَابِ الْمَدِّ: فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ هِشَامًا إِذَا اسْتَفْهَمَ وَأَدْخَلَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ أَلِفًا يَمُدُّ الْأَلِفَ الَّتِي بعد الْهَمْزَةِ. قِيلَ: إِنَّمَا يَمُدُّ مِنْ أَجْلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ، فَهُوَ كَـ ﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة:١١٤] وَنَحْوِهِ.

وَقَال فِي بَابِ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ: إِنَّ قَالُونَ وَأَبَا عَمْرٍو وَهِشَامًا يُدْخِلُونَ بَيْنَهُمَا

أَلِفًا فَيَمُدُّونَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ [التَّيْسِيرِ] فِي مَسْأَلَةِ (هَاأَنْتُمْ) حَيْثُ قَالَ: وَمَنْ جَعَلَهَا -يَعْنِي الْهَاءَ- مُبْدَلَةً) في (هَاأَنْتُمْ)؛ لأن البعض يقول "ها" مُبدلة من همزة.

(وَكَانَ مِمَّنْ يَفْصِلُ بِالْأَلِفِ زَادَ فِي التَّمْكِينِ سَوَاءٌ أحقَّقَ الْهَمْزَةَ أَوْ لَيَّنَهَا).

(ليَّنها) يعني: سهَّلها.

(وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِي [جَامِعِ الْبَيَانِ] كَمَا سَيَأْتِي مُبَيَّنًا عِنْدَ ذِكْرِهَا فِي بَابِ الْهَمْزَةِ الْمُفْرَدَةِ -إِنْ شَاءَ اللهُ- وَقَالَ الْأُسْتَاذُ الْمُحَقِّقُ/ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي السَّدَادِ الْمَالِقِيُّ فِي شَرْحِ [التَّيْسِيرِ] مِنْ بَابِ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ، عِنْدَ قَوْلِهِ: وَقَالُونُ وَهِشَامٌ وَأَبُو عَمْرٍو يُدْخِلُونَهَا -أَيِ الْأَلِفَ- قَالَ: فَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ الْمَدُّ بَيْنَ الْمُحَقَّقَةِ وَالملَيَّنَةِ، إِلَّا أَنَّ مَدَّ هِشَامٍ أَطْوَلُ، وَمَدَّ السُّوسِيِّ أَقْصَرُ، وَمَدَّ قَالُونَ وَالدُّورِيِّ أَوْسَطُ، وَكُلُّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمَدِّ الْمُتَّصِلِ).

كل مد متصل حتى عند السوسي مد متصل، لكن بتفاوت المقادير.

(قُلْتُ) أي: ابن الجزري (إِنَّمَا جَعَلَ مَدَّ السُّوسِيِّ أَقْصَرَ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى ظَاهِرِ كَلَامِ [التَّيْسِيرِ] مِنْ جَعْلِ مَرَاتِبِ الْمُتَّصِلِ خَمْسَةً، وَالدُّنْيَا مِنْهَا لِمَنْ قَصَرَ الْمُنْفَصِلَ كَمَا قَدَّمْنَا، وَبِزِيَادَةِ الْمَدِّ قَرَأْتُ مِنْ طَرِيقِ [الْكَافِي] فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى عَدَمِ الِاعْتِدَادِ بِهَذِهِ الْأَلِفِ؛ لِعَرُوضِهَا وَلِضَعْفِ سَبَبِيَّةِ الْهَمْزِ عَنِ السُّكُونِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْعِرَاقِيِّينَ كَافَّةً وَجُمْهُورِ الْمِصْرِيِّينَ وَالشَّامِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ، وَعَامَّةِ أَهْلِ الْأَدَاءِ. وَحَكَى بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَلى ذَلِكَ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ/ أَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ أَبُو الْفَخْرِ حَامِدُ بْنُ حَسْنَوَيْهِ الْجَاجَانِيُّ فِي كِتَابِهِ [حِلْيَةُ الْقُرَّاءِ] عِنْدَ ذِكْرِهِ أَقْسَامَ الْمَدِّ: أَمَّا مَدُّ الْحَجْزِ، فَفِي مِثْلِ قَوْلِهِ: (أَأَنْذَرْتَهُمْ)، ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران:١٥]، "أَإِذَا" وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، قَالَ: وَإِنَّمَا سُمِّيَ مَدَّ الْحَجْزِ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ حَاجِزًا، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَثْقِلُ الْجَمْعَ

بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ، فَتُدْخِلُ بَيْنَهُمَا مَدَّةً تَكُونُ حَاجِزَةً بَيْنَهُمَا ومبعدةً لِإِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى).

لأن النطق بهمزتين فيه تكلُّف، ابن بر ماذا يقول؟

**والنطق بالهمز به تكلفٌ**

فكم إذا كان همزتين جنب بعض؟ هيكون... فلهذا العرب أدخلت هذه المدَّة.

(وَمِقْدَارُهُ أَلِفٌ تَامَّةٌ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الْحَجْزَ يَحْصُلُ بِهَذَا الْقَدْرِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الزِّيَادَةِ. انْتَهَى).

وهو [**حِلية القرَّاء**] مع الأسف إلى الآن لم نجد عنه خبرًا، ويظهر أنه كتابٌ يعني مليءٌ بالعلم والفوائد حسب ما نقل عنه الشيخ/ ابن الجزري، وأيضًا يظهر -والله أعلم- لا أدري، لكن يظهر -والله أعلم- من منقولات ابن الجزري أن مؤلفه ضمَّنه ما رواه عن أبي بكر بن مهران، يعني كما نقول: "كتاب الجامع للروذباري(١٩:١٢)، إن الإمام/ الروذباري رحمه الله عليه دوَّن في كتابه هذا [**الجامع**] منقولات وعلم أبي علي الأهوازي، فيظهر -والله أعلم- إنه الجاجاني في كتابه [**حلية القراء**] ربما يكون ضمَّن فيه علم ابن مهران رحمة الله عليه، والله أعلم. يعني نقوله من خلال النصوص ليس جزمًا؛ لأن الكتاب لم نقف عليه.

**طالب**: (١٩:٣٧).

**الشيخ**: ما أدري! لكن الشيخ ينقل عنه، الشيخ نقل عنه عدة مرات ليس في مسائل التجويد فقط، الله أعلم، يعني لا أدري ما هي مادة الكتاب.

طبعًا هنا هذا النص الدكتور/ أيمن يقول إنه لم يجد هذا النص في [**الغاية**] ولم يجده في [**المبسوط**]، يعني هذا النص الذي ذكره الشيخ قال الأستاذ أبو بكر بن

مهران فيما حكاه عنه أبو الفخر، طبعًا الإمام ابن الجزري ينقل عن ابن مهران بواسطة [**حلية القراء**]، لكن هذا النص أنا استغربت لما الدكتور أيمن يقول أنه لم يجده في [**الغاية**] و [**المبسوط**]، وهو فعلًا ليس في [**الغاية**] وليس في [**المبسوط**]، لكنه موجودٌ في الرسالة الصغيرة هذه التي يسميها "المدّات "، هم يقولون:" كتاب المدّات "، والدكتور/ أيمن –حفظه الله– يعني رجع إليه ووثَّق منه، يعني أعتقد في القصر أو حاجة... يعني مر معنا نص آخر والشيخ وثَّق منه ورجع إليه.

**طالب**: (٢٠:٤٥).

**الشيخ**: مَن؟ الشيخ أيمن؟ الله أعلم. طُبعت؟

**طالب**: نعم.

**الشيخ**: مطبوعة، طيب.. كويس، إذن.. ربما حققها بعد أن انتهى من كتاب النشر، لكن لا شك أنه وهو شغَّال على النشر عنده كتاب المدّات؛ لأن هو أحال عليه، فربما يكون نسي أو سهى، وإلا فالنص موجودٌ بحرفه في كتاب... هي رسالة، هي حقيقةً ليست كتاب، هي ربما لا تأتي صفحة ونصف، وكما قلنا سابقًا في درسٍ سابق كنا نظن أنه كتاب، لكن هو اتضح أنه ربما لا يزيد على (١٥٠) سطر، فهي رسالة.

**طالب**: (٢١:٣٠).

**الشيخ**: والتي حققها أيضًا الدكتورعراقي. نعم، حقَّقها قديمًا، حقَّقها وطبعها في مجلة عراقية.

**طالب**: (٢١:٤٥).

**الشيخ**: ما أدري والله! نسيت الاسم، يمكن الدكتور حسن خلف! المهم.. مطبوعة هي في مجلة، وأنا عندي صورة منها.

**طالب**: (٢١:٥٦).

**الشيخ**: أعتقد والله، غير متذكر الآن الاسم، لكن إن رجعت إليه فموجود النسخة، ومع الأسف الشيخ الإمام السيوطي رحمه الله عليه نقلها برُمتها، وأيضًا كتاب آخر في القراءات نقلها برُمتها، يعني هذه رسالة المدَّات التي كنا نظن أنها كتاب هي رسالة صغيرة وكانت أمامنا وأمام أعيننا، لكن ما نعرف... والسيوطي لما ذكرها ما قال كتاب المدَّات، قال: "قال ابن مهران" وجاء بكل... فنقلها حرفيًّا.

إذن.. الذي عنده نسخة الدكتور/ أيمن يوثِّق هذه المعلومة من كتاب المد، فهي موجود في رسالة المدَّات صفحة (١٨) أو أنا كاتب اسم المحقِّق، صفحة (١٨) في البحث الذي طبعه الدكتور/ حسين خلف صالح الحلو.

**طالب**: (٢٢:٥٤) اسمه كاملًا "حلية القراء زينة القراء" ذكر المؤلف أن فيه فوائد، يعني الإمام ابن الجزري روى كثيرًا في القراءات، ولم أعرف من قرأ عليه إلا أنه كان بعد الستمائة.

**الشيخ**: ستمائة! معناته إنه بعيد عن ابن مهران، لا...... أنا كنت أظنه إنه يكون تلميذه! فمادام ستمائة بعيد.

**طالب**: نقل عنه في النشر ثلاثة، مرتين في باب المد.

**الشيخ**: نعم، هو نقل أو (٢٣:٣٩).

**طالب**: تقدَّم (٧٩٥).

**الشيخ**: (٧٩٥)، يمكن (٧٩٥) يمكن هذا النص يمكن هو الذي وثَّقه الدكتور أيمن؟ لا، لا، هو ذكره لما الشيخ ذكر المدَّات، الشيخ فين ذكر المدّات؟ عند المد المعنوي -مد التعظيم- أعتقد إنه قال الشيخ صرَّح بكتاب المدّات، فهناك وثَّقه الشيخ أيمن.

**طالب:** (٢٤:٢٠) في مجلة.

**الشيخ:** نعم في مجلة، صور لي في مجلة علمية، لكن أي مجلة؟ بالله تذكرني عندما أعود للبيت أصور لك إياها، الصفحة (١٨)، وطبعًا الدكتور/ حسين خلف صالح الحلو.

**طالب:** (٢٤:٤٦).

**الشيخ:** والعجب! أنا كتبت أن الدكتور/ أيمن -الله يحفظه- نقل في الجزء الثاني صفحة (١١٠٨) حاشية (١) أحالها على المدَّات.

**طالب:** (٢٥:٠٤).

**الشيخ:** أعتقد، وأنا ما أظن.

**طالب:** (٢٥:٠٧) والمعنوي؟

**الشيخ:** أحاله على المدّات، بس ما أدري! واضح؟

**طالب:** (٢٥:١٣)

**الشيخ:** من هذا الموضع اللي نقرأه الآن؟

**طالب:** (٢٥:١٩)

**الشيخ:** إذن هنا الشيخ/ أيمن وثَّق من هنا، ثم يمكن نسي أو ما أدري.

**طالب:** ابن الجزري نصَّ على المصدر كتاب المدّات (٢٥:٣٨).

**الشيخ:** تمام، حلو، هنا يقول الشيخ: "لم أجده"، ذكر أيمن أنه لم يجد هذا النص في [**الغاية**] و [**المبسوط**]، يعني لو رجع إلى المدّات يجده؛ لأن هو الظن، وأما المد... والباب واحد، الله أعلم! قد يكون سقط منه سهوًا أو قد يكون... الله

أعلم! لكن فقط الذي عنده النسخة حتى يوثِّق من أن الكلام موجود في المدّات ليس إلا.

**طالب:** (١٣:٢٦).

**الشيخ:** نعم نعم، الرسالة نعم، ترى هي موجودة في السيوطي في الإتقان، يمكن حتى يمكن الزركشي نقلها، إذا كان السيوطي نقلها غالبًا يكون الزركشي نقلها، هي صغيرة قلت لك يعني يمكن ما تأخذ صفحتين.

نواصل.. **قال الشيخ/ ابن الجزري:** (وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ الْمَدَّ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ زِيَادَةً عَلَى حَرْفِ الْمَدِّ الثَّابِتِ؛ بَيَانًا لَهُ وَخَوْفًا مِنْ سُقُوطِهِ لِخَفَائِهِ، وَاسْتِعَانَةً عَلَى النُّطْقِ بِالْهَمْزِ بَعْدَهُ لِصُعُوبَتِهِ) أي: لصعوبة الهمزة.

(وَإِنَّمَا جِيءَ بِهَذِهِ الْأَلِفِ) التي هي الداخلة بين الهمزتين (زَائِدَةً بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ؛ فَصْلًا بَيْنَهُمَا وَاسْتِعَانَةً عَلَى الْإِتْيَانِ بِالثَّانِيَةِ، فَزِيَادَتُهَا هُنَا كَزِيَادَةِ الْمَدِّ على حَرْفِ الْمَدِّ ثَمَّ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ أُخْرَى، وَهَذَا هُوَ الْأَوْلَى بِالْقِيَاسِ وَالْأَدَاءِ).

(الرَّابِعَةُ: يَجُوزُ الْمَدُّ وَعَدَمُهُ لِعُرُوضِ السَّبَبِ، وَيَقْوَى بِحَسَبِ قُوَّتِهِ، وَيَضْعُفُ بِحَسَبَ ضَعْفِهِ، فَالْمَدُّ فِي نَحْوِ: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]) الذي هو مد عارض للسكون.

(﴿وَيُؤْمِنُونَ﴾ [غافر:٧]، وَقْفًا عِنْدَ مَنِ اعْتَدَّ بِسُكُونِهِ أَقْوَى مِنْهُ فِي نَحْوِ: "إِيذَنْ"، ﴿اؤْتُمِنَ﴾ [البقرة:٢٨٣]، ابْتِدَاءً عِنْدَ مَنِ اعْتَدَّ بِهَمْزِهِ؛ لِضَعْفِ سَبَبِ تَقَدُّمِ الْهَمْزِ عَنْ سُكُونِ الْوَقْفِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ الْأَصَحُّ) لأننا قلنا: البدل هو أضعف المدود، فـ ﴿اؤْتُمِنَ﴾ [البقرة:٢٨٣].

(ولذلك كان الأصح إِجْرَاءَ الثَّلَاثَةِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي) الذي هو العرض

والسكون (كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِنْ ثَمَّ جَرَتِ الثَّلَاثَةُ له ولغيره فِي الْوَقْفِ عَلَى "ايتِ" حَالَةَ الِابْتِدَاءِ) ايت بقرى، (لِقُوَّةِ سَبَبِ السُّكُونِ عَلَى سَبَبِ الْهَمْزِ الْمُتَقَدِّمِ، وَاللهُ أَعْلَمُ).

(الْخَامِسَةُ: يَجُوزُ الْمَدُّ وَعَدَمُهُ إِذَا غُيِّرَ سَبَبُ الْمَدِّ عَنْ صِفَتِهِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا كَانَ الْمَدُّ، سَوَاءٌ كَانَ السَّبَبُ هَمْزًا أَوْ سُكُونًا، وَسَوَاءٌ كَانَ تَغْيِيرُ الْهَمْزِ بَيْنَ بَيْنَ، أَوْ بِالْإِبْدَالِ، أَوْ النَّقْلِ، أَوْ بِالْحَذْفِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ وَوَقْفِ حَمْزَةَ وَهِشَامٍ وَقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَالْمَدُّ لِعَدَمِ الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ الَّذِي آلَ إِلَيْهِ اللَّفْظُ وَاسْتِصْحَابُ حَالِهِ فِيمَا كَانَ أَوَّلًا).

رجعنا للشيخ الإمام/ ابن الجزري في استخدامه مصطلحات الأصوليين؛ لأن استصحاب الحال الحكم الموجود الآن تنظر إلى الحكم الذي كان هو الأصل قبل وصول الحكم عليه، واختلفت حقيقةً لما رجعت إلى كتب الأصول لأجد تعريفًا لهذا الكلام أو لهذا المصطلح، عبارات شتى حقيقةً، لكن كما قال الشاعر:

**عبارتنا شتَّى وكلها تشير إلى هذا الجمال**

و ربما الاستصحاب يقول: "هو الحكم على الشيء بإبقائه على ما كان عليه"، والشيخ الأمثلة سيُمثِّلها، وطبعًا هذا ليس من مصطلحات القرَّاء، استصحاب الحال ليس من مصطلحات القرَّاء وإنما هو مما يعني...؛ ولهذا فهو ربما يكون نظري أكثر منه عملي.

(وَاسْتِصْحَابُ حَالِهِ فِيمَا كَانَ أَوَّلًا وَتَنْزِيلُ السَّبَبِ الْمُغَيَّرِ كَالثَّابِتِ) وهذا كله كلام الآن سيوضحه الشيخ.

(وَالْمَعْدُوم كَالْمَلْفُوظِ، وَالْقَصْرِ اعْتِدَادًا بِمَا عَرَضَ لَهُ مِنَ التَّغَيُّرِ وَالِاعْتِبَارِ بِمَا صَارَ إِلَيْهِ اللَّفْظُ. وَالْمَذْهَبَانِ قَوِيَّانِ) أي: يجوز المد وعدمه، (وَالنَّظَرَانِ صَحِيحَانِ مَشْهُورَانِ) يعني: سواء نظرت باستصحاب الحال أو لم تنظر إليه.

(مَعْمُولٌ بِهِمَا نَصًّا وَأَدَاءً، قَرَأْتُ بِهِمَا جَمِيعًا، وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ كَأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ، وَابْنِ شُرَيْحٍ وَأَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَالشَّاطِبِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَحُجَّتُهُمْ: أَنَّ مَنْ مَدَّ عَامَلَ الْأَصْلَ، وَمَنْ قَصَرَ عَامَلَ اللَّفْظَ، وَمُعَامَلَةُ الْأَصْلِ أَوْجَهُ وَأَقْيَسُ، وَهَذَا اخْتِيَارُ) أي "هذا" أي: المد (اختيار الْجَعْبَرِيِّ).

وعبارة الجعبري "اختيار المد"؛ لأن إلغاء العارض أكثر من اعتباره، والمد أولى إن تغيَّر السبب وبقي الأثر أو أقصى رحب.

(وَالتَّحْقِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: إن الأولى فِيمَا ذَهَبَ بِالتَّغَيُّرِ اعْتِبَاطًا هُوَ الثَّانِي).

(اعتباطًا) يعني: من غير سبب.

(وَفِيمَا بَقِيَ لَهُ أَثَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ: هُوَ الْأَوَّلُ؛ تَرْجِيحًا لِلْمَوْجُودِ عَلَى الْمَعْدُوم. فَقَدْ حَكَى أَبُو بَكْرٍ الدَّاجُونِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ جُبَيْرٍ عن أَصْحَابِهِ، عَنْ نَافِعٍ فِي الْهَمْزَتَيْنِ الْمُتَّفِقَتَيْنِ نَحْوُ: ﴿ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ﴾ [الحج:٦٥] قَالَ: يَهْمِزُونَ وَلَا يُطَوِّلُونَ "السَّمَاءِ" وَلَا يَهْمِزُونَهَا) يعني يقول: السما.

(وَهَذَا نَصٌّ مِنْهُ عَلَى الْقَصْرِ مِنْ أَجْلِ الْحَذْفِ، وَهُوَ عَيْنُ مَا قُلْنَاهُ).

**يعني مثلا**: عند حذف الهمزتين من كلمتين لأبي عمرو كمثال، فمثلا: جاء مثلا في الهمزتين المتفقتين في الحركة من كلمتين، فيقولون: يجوز لك فيها الوجهان: القصر والتوسط، فإذا استصحبت الحال يكون هناك توسط؛ لأن الهمزة في"جاء"، وإذا لم تستصحب الحال ونظرت إلى الحال الذي هو موجود فيها الآن هي همزة واحدة، فيحتمل أنها تكون في "جاء" واحتمال أنها تكون في "أحد"، وهذه مسألة نظرية. المهم.. الرواية جاءت بهذه الأوجه.

طالب: (٣٣:٠٥).

**الشيخ**: نعم، لأنه من الداجوني عن أحمد بن جبير، أحمد بن جبير يمكن عن قالون ما هو عن ورش.

**طالب**: يعني هذا الوصف الذي وصفه رواية (٣٣:٣٠).

**الشيخ**: نعم، وقد حكى... قال: "يهمزون ولا يطوِّلون"، ويدخل فيه قالون وغيره ممن يسقط إحدى الهمزتين، يعني ممن يسقط الهمزة ويمشي مع البزِّي، يمشي مع أبي عمرو.

**طالب**: يعني ورش قد يصلح (٣٣:٥٢)؟

**الشيخ**: لا، لا، ما يصلح لورش؛ لأن هو يقولك... هو هذا كله على حذف إحدى الهمزتين.

**طالب**: نص على الحذف؟

**الشيخ**: نعم، وهذا نصٌّ منه على القصر من أجل الحذف.

**طالب**: (٣٤:١١).

**الشيخ**: طبعًا من قوله: "وهذا نصٌّ منه على القصر"... إلى هنا...

**طالب**: كلمة تقع فيها النص (٣٤:٢٨).

**الشيخ**: لا، لا، تقع، همَ واضعون على قراءة نافع، على ضبط المغاربة، القاف نقطة فوق والفاء نقطة تحت.

**الشيخ الداني**: "وهذا نصٌّ منه على... إلى كلمة على" إلى هنا نصَّ الداني، وبعده -من بعد كلمة على- "وهذا نصٌّ منه على" انتهى كلام الداني. طبعًا كلمة "القصر من أجل الحذف" هذا كلام ابن الجزري ما هو كلام الداني، لكن النص هذا كله مأخوذ من الداني، فالشيخ/ ابن الجزري أخذ هذا النص من الداني لحد كلمة "وهذا نصٌّ منه على".

**نُكمِّل كلام الداني**: "وهذا نصٌّ منه على قصر الألف قبل الهمزة الساقطة

والمليَّنة، ولا أعلم أحدًا من الرواة نصَّ عليها بمدٍّ ولا بقصرٍ غيره" أي: غير الداجوني.

"وإنما يُتلقى الوجهان فيهما من أهل الأداء تلقيًا".

إذن.. الشيخ... طبعًا هو كلام الداني وأخذ منه، ولكن كأن الشيخ/ ابن الجزري يعني اختصر وأتى بالفائدة من كلام ابن الجزري في النهاية.

"وهذا نصٌّ منه على القصر من أجل الحذف وهو عين ما قلناه" هذا كلام ابن الجزري، وكلام الداني الذي ذكرته لكم قبل قليل.

(وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ: تَرْجِيحُ الْمَدِّ عَلَى الْقَصْرِ لِأَبِي جَعْفَرٍ فِي قِرَاءَتِهِ (إِسْرَائِيلَ) وَنَحْوِهِ بِالتَّلْيِينِ؛ لِوُجُودِ أَثَرِ الْهَمْزَةِ). طبعًا (بالتليين) يعني: بالتسهيل.

(وَمَنْعِ الْمَدِّ فِي "شُرَكَايَ" وَنَحْوِهِ فِي رِوَايَةِ مَنْ حَذَفَ الْهَمْزَةَ عَنِ الْبَزِّيِّ لِذَهَابِ الْهَمْزَةِ). ألا تعتبر هذه العبارة من ابن الجزري تقويةً للوجه الذي قال عنه الشاطبي أو الذي فُهم هلهلا هذا تقوية له، فهذا يعني أنه معتبر.

**طالب:** (٣٧:٠١).

**الشيخ:** لا، لا، مذكورة، ما ذكرها في الطيبة؟ لا أتذكر.

**طالب:** (٣٧:١٣).

**الشيخ:** نعم، نعم فيه، وهو المشكلة إننا لسنا من أهل الرواية، ونرجو أن نكون من أهل الدراية، وإلا لم أجد وجهًا لمنعها، (وفي "شركاي" الخُلف بالهمز هلهلا)، فهلهلا؛ المهلهل هو الوجه النحوي وليس الوجه الرواية، هذا خلاصة البحث.

(وَقَدْ يُعَارِضُ اسْتِصْحَابَ الْحُكْمِ مَانِعٌ آخَرُ، فَيَتَرَجَّحُ الِاعْتِدَادُ بِالْعَارِضِ، أَوْ يَمْتَنِعُ أَلْبَتَّةَ؛ وَلِذَلِكَ يَسْتَثْنِي جَمَاعَةٌ مِمَّنْ لَمْ يَعْتَدَّ بِالْعَارِضِ لِوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ [يونس:٥١] فِي مَوْضِعَيْ يُونُسَ لِعَارِضٍ غَلَبَهُ التَّخْفِيفُ بِالنَّقْلِ؛ وَلِذَلِكَ خَصَّ نَافِعٌ نَقْلَهَا مِنْ أَجْلِ تَوَالِي الْهَمَزَاتِ، فَأَشْبَهَتِ اللَّازِمَ، وَقِيلَ: لِثِقَلِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَدَّيْنِ، فَلَمْ يَعْتَدَّ بِالثَّانِيَةِ لِحُصُولِ الثِّقَلِ بِهَا، وَاسْتَثْنَى الْجُمْهُورُ مِنْهُمْ ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم:٥٠] لِغَلَبَةِ التَّغْيِيرِ، وَتَنْزِيلِهِ بِالْإِدْغَامِ مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى اسْتِثْنَاءِ (يُؤَاخِذُ)؛ لِلُزُومِ الْبَدَلِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ فِي الِابْتِدَاءِ بِنَحْوِ: (بِالإِيمَانِ)، (الأُولَى)، (آلآنَ) سِوَى الْقَصْرِ لِغَلَبَةِ الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ كَمَا قَدَّمْنَا).

**طالب**: وَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ فِي الِابْتِدَاءِ بِنَحْوِ: "الإيمان" أو (**بِالإِيمَانِ**)؟

**الشيخ**: لا، لا، هو المفروض على كلام الشيخ أنها تكون "الإيمان"؛ لأن وجود الباء لا داعي له، لكن هذا كما قلت من طبعة المجمَّع، وغالبًا أكاد أن أجزم الآن أن الشيخ/ ابن الجزري عندما استشهد لم يستشهد بالباء؛ حتى يسلَم له (٣٩:٠٧).

(تَنْبِيهٌ: لَا يَجُوزُ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ إِلَّا الْمَدُّ عَلَى اسْتِصْحَابِ الْحُكْمِ، أَوِ الْقَصْرُ عَلَى الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ، وَلَا يَجُوزُ التَّوَسُّطُ إِلَّا بِرِوَايَةٍ).

هذا معناه: أن الرواية منتفية عند ابن الجزري إلى الآن.

(وَلَا نَعْلَمُهَا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ عُرُوضِ الْمُوجِبِ وَتَغْيِيرِهِ وَاضِحٌ سَيَأْتِي فِي التَّنْبِيهِ الْعَاشِرِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَيَتَخَرَّجُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ فُرُوعٌ:

الْأَوَّلُ: إِذَا قُرِئَ لِأَبِي عَمْرٍو وَمَنْ وَافَقَهُ عَلَى نَحْوِ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾

[البقرة:٣١] بِحَذْفِ إِحْدَى الْهَمْزَتَيْنِ) ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ [البقرة:٣١] (فِي وَجْهِ قَصْرِ الْمُنْفَصِلِ وَقُدِّرَ حَذْفُ الْأُولَى فِيهَا عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ، فَالْقَصْرُ فِيهَا لِانْفِصَالِهِ مَعَ وَجْهَيِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ فِي "أُولَاءِ إِنْ كُنْتُمْ" لِعُرُوضِ الْحَذْفِ وَلِلِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ، وإِذَا قُرِئَ فِي وَجْهِ الْمَدِّ الْمُنْفَصِلِ فَالْمَدُّ فِي "هَا" مَعَ الْمَدِّ فِي "أُولَاءِ إِنْ" وَجْهًا وَاحِدًا، وَلَا يَجُوزُ الْمَدُّ فِي "هَا" مَعَ قَصْرِ "أُولَاءِ إِنْ"؛ لِأَنَّ "أُولَاءِ" لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا، فَإِنْ قُدِّرَ مُنْفَصِلًا مُدَّ مَعَ مَدِّ "هَا") في هؤلاء (أَوْ قُصِرَ مَعَ قَصْرِ "هَا"، وَإِنْ قُدِّرَ مُتَّصِلًا مُدَّ مَعَ قَصْرِ "هَا") -التي هي: "هؤلاء"- (فَلَا وَجْهَ حِينَئِذٍ لِمَدِّ "هَا" الْمُتَّفَقِ عَلَى انْفِصَالِهِ وَقَصْرِ "أُولَاءِ" الْمُخْتَلَفِ فِي اتِّصَالِهِ، وَيَكُونُ جَمِيعُ مَا فِيهِمَا ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ فَحَسْبُ).

وطبعًا هنا الشيخ/ الإزميري والشيخ/ المتولي -رحمة الله عليهما- لهما تعليقٌ؛ قال الإزميري: ((تنبيهٌ: منع ابن الجزري في النشر لقالون المد في "ها" مع قصر "أولاء" بقوله: والمد المتصل وإن غُيِّر...)) هذا لم يأتِ، نرجع لكلام ابن الجزري.

(الثَّانِي: إِذَا قُرِئَ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ لِقَالُونَ وَمَنْ وَافَقَهُ بِتَسْهِيلِ الْأُولَى -فَالْأَرْبَعَةُ أَوْجُهِ الْمَذْكُورَةُ جَائِزَةٌ، فَمَعَ قَصْرِ "هَا" الْمَدِّ وَالْقَصْرِ فِي "أُولَاءِ" وَمَعَ مَدِّ "هَا" كَذَلِكَ اسْتِصْحَابًا لِلْأَصْلِ إِلَّا اعْتِدَادًا بِالْعَارِضِ، إِلَّا أَنَّ الْمَدَّ فِي "هَا" مَعَ الْقَصْرِ فِي "أُولَاءِ" يَضْعُفُ بِاعْتِبَارِ أَنَّ سَبَبَ الِاتِّصَالِ -وَلَوْ تَغَيَّرَ- أَقْوَى مِنَ الِانْفِصَالِ؛ لِإِجْمَاعِ مَنْ رَأَى قَصْرَ الْمُنْفَصِلِ عَلَى جَوَازِ مَدِّ الْمُتَّصِلِ، وَإِنْ غُيِّرَ سَبَبُهُ دُونَ الْعَكْسِ، وَاللهُ أَعْلَمُ).

**هنا قال الإزميري**: منع ابن الجزري في النشر لقالون المد في "ها" مع قصر "أولاء" بقوله: والمد المتصل وإن غُيِّر أولى من المنفصل. ويلزم عليه أن يمنع المد في ﴿وَٱرۡحَمۡنَآۚ﴾ [البقرة:٢٨٦] آخر البقرة" ﴿وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ

عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا﴾ [البقرة:٢٨٦] "مع قصر الميم في قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:١-٢]"، قال: "ولم نقرأ بالمد في ها مع قصر أولاء لقالون، وكذا لا نقرئ به، ولكن لا يمكن الجواب للسائل سوى الأخذ".

يعني ما ألزم به ابن الجزري أجاب عنه أنه الأخذ -اللي هو الرواية- والعجب أن الشيخ/ المتولي رحمة الله عليه ذكر جواز هذا الوجه، يعني هذا الوجه الذي منعه الشيخ/ ابن الجزري ولم يأخذ الإزميري بغيره أو نقول: اتبعه الإزميري، الإزميري اتبع ابن الجزري فيه، الشيخ/ المتولي خرج عن الاثنين وقال بجواز هذا الوجه، وألزم... فنقول: ومع هذا فقد ذكر العلامة/ المتولي رَحِمَهُ ٱللَّهُ جواز هذا الوجه، وألزم المؤلف بما لا يلزمه؛ لأن القراءة سُنَّة متبعة لا تؤخذ بالاجتهاد، وقراءة ابن غازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الوجه على شيخه كما ذكر المتولي رحمة الله عليه لا تبيح هذا الوجه لغيره ممن لم يقرأ به متصلا.

هذا كان خلاصة التعليق على الشيخ/ المتولي، طبعًا ناقش الشيخ/ ابن الجزري في هذا الوجه، وقال إنه يجوز، واعتمد على رواية لابن غازي، وأين ابن غازي من ابن الجزري؟! ليس من طرقه أصلًا، ابن غازي اللي هو صاحب الإنشاد الشريد.

**طالب:** (٤٠:٤٤)

**الشيخ:** هذا الوجه الذي يقول فيه الشيخ أنه لقالون لا تقصر في هؤلاء مع أولاء، الشيخ/ ابن جزري يقول لك: لا، يجوز ذلك. اجتهادًا منه رحمة الله عليه، لا شك في ذلك، اجتهادٌ منه، والعجب أن الشيخ/ الإزميري لم يجتهد، مع أن الشيخ/ الإزميري رحمة الله عليه اجتهد في مسائل أخرى خالف فيها رواية ابن الجزري، وكان الأولى رحمة الله عليه وهو أعلم كان الأَوْلى أن يقف ويقول ليس لابن

الجزري سوى الأخذ، فهنا الفرق بين الشيخ/ الإزميري والشيخ/ المتولي - رحمة الله عليهما جميعًا ونفعنا بعلمهما-: إن الشيخ/ الإزميري لم يتعدَّ الرواية، والشيخ/ المتولي رحمة الله عليه أدخل الدراية، والدراية لا تُقدَّم على الرواية؛ لأن القراءة لا تؤخذ من الكتب ولا تؤخذ بالاجتهاد؛ ولهذا هذا الوجه الذي يقرأ به المحررون تبعًا للشيخ/ المتولي هذا خطأ لا شك في ذلك، وإن كان صوابًا عند قالون لكنه ليس مما وصلنا عن قالون، يعني منقطع، من باب الأدب نقول: منقطع الإسناد. يعني من باب الأدب مع مكانة الشيخ/ المتولي رحمة الله عليه نقول: هذا منقطع الإسناد. والله أعلم.

**أحد الطلاب:** (٤٦:٣٥).

**الشيخ:** نعم، نعم، هو يقول اعتمد على رواية ابن غازي، واحد من اثنين: إذا كان الشيخ/ المتولي رحمة الله عليه رواية ابن غازي هو بنفسه قرأ بها إلى ابن غازي ومن ابن الغازي إلى قالون، هذا ما فيه نقاش، النقاش: إنه الشيخ/ المتولي رحمة الله عليه أدخل الوجه الذي ارتضاه عن ابن غازي أدخله في النشر، يعني لو الشيخ/ المتولي يقول هذا يجوز لقالون خارج النشر. ما أحد يناقشه، نحن نناقش ما أُدخل في النشر، يعني أي تحرير أي مسألة من مسائل التحريرات خولفت أو تخالفت أو اختلفت مع النشر لا ندخلها في النشر، نناقشها في إدخالها في النشر، هي هذه الإشكالية، فالشيخ إذا كان عنده رواية خارج النشر هذا ما أحد يتكلم معه، ليس فقط الشيخ/ المتولي، أي إنسان عنده رواية بسنده قراءة حرف من القرآن أو رواية أو قراءة بسند إلى النبي ﷺ إلى القراء متصلة الإسناد صحيحة ما أحد يناقشه فيها، لكن نحن مرتبطون بالنشر، ورواياتنا وأسانيدنا كلها عن النشر، فالاعتراض على الشيخ/ المتولي: أنه أجاز هذا الوجه في النشر، والاعتراض على المحررين الذين

اتبعوه: أنهم جعلوه في النشر. فالآن أنت تقرأ به، يقول لك: هات الوجه الخاص بالشيخ المتولي؟ حسنا هذا وجه المتولي ليس وجه الشيخ/ ابن الجزري رحمة الله عليه، وهذه من المسائل التي اختلف فيها الشيخ/ الإزميري مع الشيخ المتولي/ رحمة الله عليهما جميعًا.

**طالب:** (٤٨:٣٣)

**الشيخ:** هو كأنه أجابك، قال لك: هذا لا يلزم ابن الجزري؛ لأنه لم يروه، أنت تروي لابن الجزري... يعني تلزمه... هي بعض الناس لا يفهم ما هو معنى الإلزام، أنا كيف الزم ابن الجزري؟ بغض النظر عن ابن الجزري، أي أحد، أنت تلزم الشخص بمنهجه هو وروايته هو، طيب.. إذا خالف هذا الذي هو ارتضاه لنفسه أنت تلزمه، يعني مثلًا: هم الآن يقولون: نحن نلزم ابن الجزري هذه الطرق أو هذه الأحكام التي يقولها ابن الجزري مثلًا وينسبها إلى [**المصباح**]، ونجد في المصباح ما يخالفها، نحن نلزم ابن الجزري بها. نحن نقول: لا تلزم ابن الجزري بها، لا يُلزم ابن الجزري بها؛ لأن ابن الجزري لم يقل لك أنه أخذ بكل ما في [**المصباح**]، وإنما قال لك: هذه هي مروياتي، هذا الكتاب [**النشر**] في الفرش وغيره في الوصول هذا هو الذي أنا أخذته أداءً. الذي في [**المصباح**] قد يكون ليس أداءً، وكثير موجود في [**المصباح**] ليس أداءً، ومن ضمنه: المسألتان الكبيرتان: مسألة "ها" السكت ليعقوب، ومسالة "الإدغام المطلق" ليعقوب، هي في [**المصباح**] لكنها ليست أداءً.

أتكلم عن "ها" السكت في العالمين ما أتكلم لما هو مما هو عمَّ، لا، أتكلم في العالمين، فأنا قصدي: ابن الجزري لا يُلزم إلا بما ألزم به نفسه، هو لم يُلزم نفسه، هو قال لك: هذه هي قراءتي، هو يقول: هذا الوجه أنا لم أقرأ به. تأتي أنت وتقول: لا، هذا الوجه يجوز أن تقرأ به. اقرأ به، لكن لا تقل إنه لابن الجزري؛ فابن

الجزري لا يلزم به.

**مثلًا**: (وَارْحَمْنَا)، طيب.. نأخذ كلام الشيخ/ المزولي(**٥٠:٤٣**): ويلزم عليه؛ لأن الشيخ يقول -ابن الجزري- المد لقالون في ها، يمتنع المد لقالون في ها، يعني ما نقول "هاااا" ما نمد، ونقصر "أولاءٍ"؛ لأنه حرف المد بعده همز مغيَّر، فصار فيه الوجهين: وجه القصر، والمد. فإذا مددت "ها" ما تقصر "أولاء"، طبعًا "هؤ" هذا مد منفصل فيه الوجهان، "لاء" لما سُهِّلت الهمزة صار فيها الوجهين، فهذه فيها وجهان وهذه فيها وجهان، هذه فيها القصر والتوسط وهذه فيها القصر والتوسط.

**الشيخ/ ابن الجزري يقول لك**: إذا وسطت "ها" -يعني مددتها، يعني إذا وسطتها يعني: مددتها- ما تقصر "أولاء"، يعني يمتنع الوجه حق القصر، ليش؟ لأن هي مثل "ها"، يعني هي فيها الوجهان، فكيف تقصر هذه على كل...؟ تمد "ها" ثم تقصر "لاء" فالشيخ يقول لك لازم تأخذهم الاثنتين مع بعض، عكس لو إنك قصرت الأولى فلك الوجهان في الثانية، فهذا كلام الشيخ/ ابن الجزري، فهو يقول: والمد المتصل وإن غُيِّر -المد المتصل الذي هو لاء- وإن غُيِّر؛ لأن "لاء" غُيِّرت الهمزة، فهو يبقى أوْلى من المنفصل، يعني يبقى أقوى من المنفصل.

"ويلزم عليه" -طبعًا "ويلزم عليه"هذا من كلام الشيخ/ الإزميري، "ويلزم عليه" أي: على ابن الجزري- "أن يمنع المد في ﴿وَٱرۡحَمۡنَآۚ﴾ [البقرة:٢٨٦]" -﴿وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة:٢٨٦] آخر البقرة- "مع قصر الميم في قوله: ﴿الٓمٓ ① ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:١-٢]" أين وجه الإلزام؟

**طالب**: وجه الإلزام: (**٥٣:٠٠**)، فامتناع المد في "ها" على قصر المتصل في

"لاء" (٥٣:١٤) أقوى من "ها" يلزم عليه أن يمتنع القصر في....

**الشيخ**: (وَارْحَمْنَا).

**أحد الطلاب**: يعني يمتنع القصر في الميم.

**الشيخ**: يلزم عليه أن يمنع المد في (وَارْحَمْنَا).

**طالب**: بسبب أن اللازم قد قُصر (٥٣:٣٠) فهو هذا هو وجه الإلزام.

**الشيخ**: في قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:١-٢] ولم نقرأ بالمد.

بس الصورتين مختلفتين نهائيًّا.

**أحد الطلاب**: كان الإزميري يرى أن هذا الوجه أوْلى مما ذكره ابن الجزري (٥٣:٤٤).

**الشيخ**: نعم، معروف، لكن الصورتين مختلفتين، يعني صورة "هؤلاء إن" الصورة هذه مختلفة عن هذه الصورة أن ﴿وَٱرْحَمْنَآ﴾ [البقرة:٢٨٦] و ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:١-٢].

**أحد الطلاب**: يعني مجتمعان في تغيُّر السكون، ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:١-٢] تغيَّر السكون بالحرف (٥٤:١١).

**الشيخ**: ولهذا الشيخ يقول: ولا يمكن الجواب للسائل، يعني حتى الشيخ/ الإزميري يعني ما... مع أن هو صاحب الإلزام، طيب.. كان المفروض إنه يحل الإلزام هذا، فما وجد له جوابًا، فيقول: "لا يمكن الجواب سوى الأخذ" يعني: سوى الرواية.

**أحد الطلاب**: (٥٤:٤٠)

**الشيخ**: ممكن، الله ينفعنا بعلمهم.

**طالب**: (٥٤:٥٣) لأنه لا يمتنع.

**الشيخ**: هو لا يمتنع، وإن غُيِّر أولى، الشيخ لا يمنع.

**أحد الطلاب**: كلامنا على ابن الجزري من الأول قال: "لأن المد في ها مع القصر أولاء يضعف" يعني كأنه وجهٌ ضعيف مع صحته، كان يمكن أن يُحمل عليه.

**الشيخ**: نعم، والعجب أنه الشيخ/ ابن الجزري عبَّر بالضعف، والشيخ/ الإزميري عبَّر بغير الأوْلى، الآن لما رجعنا لها فالشيخ يقول -ابن الجزري-: لأن المد في ها مع القصر في أولاء يضعف. الشيخ يقول: ابن الجزري منع المد في ها مع القصر في أولاء؛ لأن المد المتصل وإن غُيِّر أوْلى من المنفصل، ولو تغيَّر باعتبار إنه (٥٥:٥٣)، ولو تغير أقوى من الانفصال، فما في أولوية عند الشيخ ابن الجزري، في ضعف وقوة، وكلام الشيخ/ الإزميري فيه الأوْلى وغير الأوْلى، وغير الأوْلى أحيانًا يؤخذ به، يؤخذ بغير الأوْلى، لكن الضعف والقوة في القراءة ليس شيئًا واحدًا، فالله أعلم يعني عبارات الشيخ/ الإزميري في اعتراضه على الشيخ/ ابن الجزري أنا أقول لك: ما هي واضحة عندي! يعني لا أريد أن أقول أن هذا لا يلزم ابن الجزري ولا يسلَّم للشيخ الإزميري، لكن يعني... طيب.. نفكر فيها، أنا وجه الإلزام ليس واضح عندي، أنا أمامي مسألتان مختلفتان، الشيخ لم يقل الأوْلى، لو قال الأولى لكان يُقرأ به، لكن هي عند ابن الجزري لا يُقرأ، يقول: "يضعف"، إلا إذا قلنا أنه يضعف، لكن مشكلة الرواية الوجه إذا لم تأتِ به الرواية؛ ولهذا الشيخ/ ابن الجزري قبلها في التنبيه لما يقول: "ولا يجوز التوسط إلا برواية" يعني: الذي أجاز القصر وأجاز الإشباع معناه إن التوسط يُحتمل، لكن ابن الجزري ليس عنده فيه رواية؛ فلهذا الضعف يعني حتى من باب التوجيه قد لا يؤخذ به عند ابن الجزري رحمة الله عليه؛ لأنه نصَّ هو وقال: "إذا قُرئ بكذا ومع مد ها، فمع قصر كذا إلا أن المد في ها..." هو لم يمنع حقيقةً، صح؟ يعني حتى

عبارة ابن الجزري ليس فيها المانع، إذا قُرئ، هو يقول لك: "فلا وجه لمد ها" هذا بالنسبة لهناك، بالنسبة لأبي عمرو.

(الثَّالِثُ: إِذَا قُرِئَ "هَانْتُمْ هَؤُلَاءِ" لِأَبِي عَمْرٍو وَقَالُونَ، وَقُدِّرَ أَنَّ "هَا" فِي "هَانْتُمْ" لِلتَّنْبِيهِ، فَمَنْ مَدَّ الْمُنْفَصِلَ عَنْهُمَا جَازَ لَهُ فِي "هَانْتُمْ" وَجْهَانِ؛ لِتَغَيُّرِ الْهَمْزِ، وَمَنْ قَصَرَهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا الْقَصْرُ فِيهِمَا، وَلَا يَجُوزُ مَدُّ "هَا" مِنْ "هَانْتُمْ" وَقَصْرُ "هَا" مِنْ "هَؤُلَاءِ" إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ).

**طبعًا الخلاف في "هانتم"**: هل هي للتنبيه أو هل هي مبدلة من همزة؟ فمن قال إنها للتنبيه فهي حرف أساسي، يعني فهي "هانتم" هذا الحرف أساسي، من قال إن أصلها همزة فهنا صارت... يعني أُبدلت، وهذا طبعًا إنما هو من باب التوجيه وليس من باب الرواية.

(الرَّابِعُ: إِذَا قُرِئَ لِحَمْزَةَ وَهِشَامٍ فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ نَحْوُ: ﴿هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة:١٣]، ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ وَقْفًا فِي وَجْهِ الرَّوْمِ جَازَ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ عَلَى الْقَاعِدَةِ، وَإِذَا قُرِئَ بِالْبَدَلِ وَقُدِّرَ حَذْفُ الْمُبْدَلِ فَالْمَدُّ عَلَى الْمَرْجُوحِ وَالْقَصْرُ عَلَى الْأَرْجَحِ.

وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ هَذَا الْخِلَافِ فِي نَحْوِ: "هَؤُلَاءِ" إِذَا وُقِفَ عَلَيْهَا بِالرَّوْمِ لِحَمْزَةَ، وَسُهِّلَتِ الْهَمْزَةُ الْأُولَى لِتَوَسُّطِهَا بَعْدَ الْأَلِفِ). "هؤ".

(جَازَ فِي الْأَلِفَيْنِ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ مَعًا لِتَغَيُّرِ الْهَمْزَتَيْنِ بَعْدَ حَرْفَي الْمَدِّ، وَلَا يَجُوزُ مَدُّ أَحَدِهِمَا وَقَصْرُ الْآخَرِ مِنْ أَجْلِ التَّرْكِيبِ، وَإِنْ وَقَفَ بِالْبَدَلِ وَقُدِّرَ الْحَذْفُ كَمَا تَقَدَّمَ جَازَ فِي أَلِفِ "هَا" الْوَجْهَانِ مَعَ قَصْرِ أَلِفِ "أُولَاءِ" عَلَى الْأَرْجَحِ؛ لِبَقَاءِ أَثَرِ التَّغَيُّرِ فِي الْأُولَى وَذَهَابِهِ فِي الثَّانِيَةِ، وَجَازَ مَدُّهُمَا وَقَصْرُهُمَا كَمَا جَازَ فِي وَجْهِ الرَّوْمِ عَلَى وَجْهِ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ مَا بَقِيَ أَثَرُهُ وَذَهَبَ، وَاللهُ أَعْلَمُ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ بِحَقِّهِ فِي بَابِ وَقْفِ حَمْزَةَ وَهِشَامٍ).

(الْخَامِسُ: لَوْ وُقِفَ عَلَى زَكَرِيَّا لِهِشَامٍ فِي وَجْهِ التَّخْفِيفِ جَازَ حَالَةَ الْبَدَلِ الْمَدُّ

وَالْقَصْرُ جَرْيًا عَلَى الْقَاعِدَةِ، فَلَوْ وُقِفَ عَلَيْهِ لِحَمْزَةَ لَمْ يَجُزْ لَهُ سِوَى الْقَصْرِ؛ لِلُزُومِ التَّخْفِيفِ لُغَةً؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ لِوَرْشٍ فِي نَحْوِ "تَرَى" سِوَى الْقَصْرِ).

نقف هنا عند هذه نهاية الكلمة الخامسة، وطبعًا لكن هناك في تعليق: الشيخ/ أيمن يقول: أصل ترى "ترأى"، بوزن "تفعل"، ففي أصله همزٌ ممدودٌ. طبعًا هنا انتهى كلام الشيخ، طبعًا هذا الكلام من حيث التصريف غير صحيح؛ لأنه "ترى" ليس أصلها "ترأى"، طبعًا هو الفعل أصله "رأيَ" ليس رأى، فـ "رأى" هي الخطوة الثانية في التصريف، ليست هي الأصل، طبعًا نحن نعترض على كلمة "ففي أصله"، الاعتراض هو على إنه... يعني ربما مَن يرجع إلى تحقيق الدكتور فيقول: "ترأى" بوزن تفعل، ففي أصله همزة ممدودة، هي أصلها: "تَرْأَيُ" الهمزة ليست ممدودة، أصل الفعل "رأيَ" على وزن فَعَل، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فأُبدلت ألفًا، فمدت الهمزة هي المرحلة الثانية ليست المرحلة الأولى، فليس الأصل... طبعًا هذا بالنسبة للتصريف خطأ لا شك في ذلك، يعني حتى هو خطأ شنيع، عند أهل التصريف خطأ شنيع، وربما يقال إنه هذا أيضًا قصورٌ في تصريف الكلمة.

ولهذا الشيخ الإمام/ الجعبري رحمه الله عليه في شرحه للشاطبية ومر معنا في كذا موقع، يعني ينبِّه على أن من يتكلم في القراءات لا بد له من علمين: علم التصريف، وعلم النحو –الإعراب– علم التصريف لا بد منه، ويفيدنا أيضًا في... سيأتينا في باب الإمالة كمثال، يعني ما معنى شعلة؟ هيجينا كلمات على نفس الوزن لكنها في الأصل ليست فُعلة، فمن هنا نحتاج إلى علم التصريف، وهكذا.

ونقف هنا إن شاء الله.

**طالب**: الصواب؟

**الشيخ**: الصواب في ماذا؟

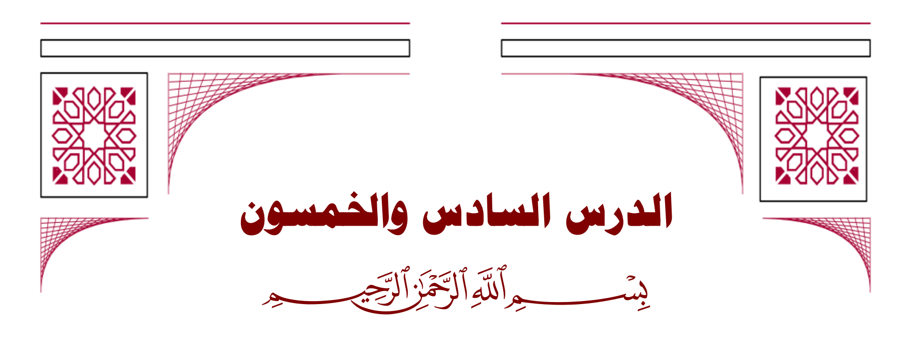
**طالب**: في التصريف؟

**الشيخ**: أصلها: الفعل "رأى"، الفعل "رأيَ" فَعَل، تحركت الياء وانفتح ما قبلها وهذه قاعدة عندهم: إذا تحركت الياء وانفتح ما قبلها الياء تُبدل ألفًا، فأصبحت: "ترأَى" أصبحت "رأى" هي بعد ما كانت "رأيَ" هذا هو الأصل الأول "رأَيَ"، وهذا في لغة العرب لا زال موجودًا إلى...، يعني في لغة العرب يستخدمون الفعل "رَأَيَ": "أُري عينيَّ ما لم ترأياه" ما قال ما لم تراه، "ما لم ترأياه". كلانا عالمٌ بالترَّهات.

فلما صارت "رَأَيَ" تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فصارت "رأى"، دخل عليها الفعل أي... دخلت عليها الياء أو التاء، أصلها "تَرَأَ" هذا الأصل، بعد ذلك العرب خففتها أو كثير من العرب خفَّفت وحذفت الياء في هذا، لكن بعض العرب أبقوا الأصل كما هو، بعض العرب أبقيا الياء في كل تصاريف الفعل، وسبحان الله لما رجعت إلى شواهد المغني للبغدادي -شرح أبيات المغني، لا الشواهد، هم يقولون شرح شواهد المغني خطأ؛ لأن التي في المغني أكثرها ليست شواهد وهي أبيات؛ لأنه فيها أبيات ليست من أبيات الشواهد، فيقولون: الصواب: أن يُقال "شرح"؛ ولهذا أعتقد الشيخ/ عبد القادر البغدادي الذي شرح الأبيات لم يسمه شرح شواهد المغني وإنما سماه "شرح أبيات المغني"؛ لأنه في أبيات ليست شواهد- فحقيقةً لما رجعت إليه وجدته نقل يعني أكثر من يمكن من بيتين أو ثلاثة أبيات شواهد على العرب الذين لم يحذفوا الياء من "رأى"، ومنها هذا البيت الذي ذكرته لكم الآن:

**أُري عينيَّ ما لم ترأياه**

وله قصة ظريفة نذكرها إن شاء الله وقت آخر إن شاء الله، هذا والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم، ونلتقي إن شاء الله الحصة القادمة.



# الدرس السادس والخمسون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومن والاه.

نواصل قراءة [كتاب النشر القراءات العشر].

**وقفنا عند التنبيه السادس**: قال الإمام ابن الجزري رحمةُ الله عليه: (السَّادِسُ لَا يَمْتَنِعُ بِعُمُومِ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ) التي هي القوة والضعف.

(إِجْرَاءُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ فِي حَرْفِ الْمَدِّ بَعْدَ الْهَمْزِ الْمُغَيَّرِ فِي مَذْهَبِ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، بَلِ الْقَصْرُ ظَاهِرُ عِبَارَةِ صَاحِبِ الْعُنْوَانِ وَالْكَامِلِ، وَالتَّلْخِيصِ، وَالْوَجِيزِ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَسْتَثْنِ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَا أَجْمَعَ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ (يُؤَاخِذُ) وَلَا مَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْ (آلْآنَ)، وَ(عَادًا الْأُولَى) وَلَا مَثَّلَ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْمُغَيَّرِ وَلَا تَعَرَّضُوا لَهُ، وَلَمْ يَنُصُّوا إِلَّا عَلَى الْهَمْزِ الْمُحَقَّقِ، وَلَا مَثَّلُوا إِلَّا بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا صَرِيحٌ، أَوْ كَالصَّرِيحِ فِي الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ، وَلَهُ وَجْهٌ قَوِيٌّ، وَهُوَ ضَعْفُ سَبَبِ الْمَدِّ بِالتَّقَدُّمِ وَضَعْفُهُ بِالتَّغَيُّرِ، وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ فِي نَحْوِ (مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ) فَمَنْ لَمْ يَعْتَدَّ بِالْعَارِضِ فِي (الْآخِرِ) سَاوَى بَيْنَ آمَنَّا وَبَيْنَ الْآخِرِ مَدًّا وَتَوَسُّطًا وَقَصْرًا) يعني إذا قصر (الْآخِرِ) يقصر (آمَنَّا)، وهكذا.

(وَمَنِ اعْتَدَّ بِهِ مَدَّ أو تَوَسَّطَ فِي (آمَنَّا) وَقَصَرَ فِي الْآخِرِ، وَلَكِنَّ الْعَمَلَ عَلَى عَدَمِ

الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ فِي الْبَابِ كُلِّهِ سِوَى مَا اسْتُثْنِيَ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَبِهِ قَرَأْتُ وَبِهِ آخُذُ، وَلَا أَمْنَعُ الِاعْتِدَادَ بِالْعَارِضِ خُصُوصًا مَنْ طُرُقِ مَنْ ذَكَرْتُ، وَاللهُ أَعْلَمُ) إذن الشيخ يقول: وبِهِ قرأت -العمل على عدم الاعتراض سوى الذي استُثنيَّ- (وبِهِ) أي بعدم الاعتداد بالعارض في الباب كله، إلا ما استثنيَّ بِهِ، الإمام قرأ: ( وَبِهِ آخُذُ، وَلَا أَمْنَعُ الِاعْتِدَادَ بِالْعَارِضِ) وهذا نفهم منه أنه يجوز أخذ وجهٍ لم يأخذه ابن الجزري؛ لأنه لا يمنعهُ، وعدم منعهِ لهُ دليلٌ على جوازهِ عنده.

**الطالب**: إذا نص عليه، إذا قال.....

**الشيخ**: يعني مثل هذه هو قرأ بعدم الاعتداد بالعارض إلا الذي استُثنيَّ، طيب هو يقول العمل على الاعتداد بالعارض عنده، وبه قرأ أي بعدم الاعتداد، وبِهِ يأخذ.

طيب ما حكم الاعتداد بالعارض عندهُ؟ هو بمفهوم عبارتهِ أنه لم يقرأ به ولم يأخذ، لكنه قال: ولا يمنعهُ.

طيب ولا يمنعهُ هذه هل نفهم منها جواز الاعتداد بالعارض؟ طبعًا لا شك أنه يُفهم بها؛ لأن ابن الجزري أجازهُ، وكونه لم يقرأ به ولم يأخذ بِهِ ونصَّ على أنه لا يمنعهُ؛ معناه أنه يُجيزه، وهذا نفهم منه هذه النقطة، وطبعًا هذه كلها مسائل تجويدية، هذه كلها مسائل معتمدة أكثرها عن الاجتهاد، فعندنا مسألة الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد بِهِ.

**الشيخ يقول**: عدم الاعتداد هو الذي قرأ بِهِ وهو الذي يأخذ بِهِ، يعني يقرأ به ويعملهُ في نفسه ويُعطيه لتلاميذهِ.

طيب ايه رأيك في الاعتداد بالعارض؟ الشيخ قال: أنا ما قرأت بِهِ، وما آخذ به، ولكن ما أمنعهُ، خاصة من طرق من ذكر، طيب هؤلاء الذين ذكر طرقهم اللي هما

الذين فوق: العنوان، الكامل، التلخيصين- هؤلاء ننظر هل هم من طرقهِ في الأسانيد؟ إذا كانوا من طرقهِ في الأسانيد فمعناه أنه واضح، معناه الأخذ به واضح لا شك في ذلك.

فمثل هذه النقطة يعني ممكن أنها تُدرَس عند ابن الجزري رحمةُ الله عليه، ولذلك نحن نقول دائمًا: مصطلحات ابن الجزري -والله الآن جاءتني هذه الفكرة لا أتذكر أن أحد جمع المصطلحات كلها الواردة في النشر، فياليت هذا والله الآن جاءتني الفكرة.

**فمثلًا**: نأخذ كل المصطلحات، حتى لو يكون مثلًا مصطلحات ابن الجزري في كتابهِ النشر، تدخل فيها المصطلحات الوصولية، والمصطلحات النحوية، والمصطلحات التجويدية،......، كله والله يطلع بحث ممتاز جدًا: مصطلحات ابن الجزري.

طبعًا نحن إلى الآن أكثر شيء يمر علينا المصطلحات الوصولية، والحديثية طبعًا في البداية، والآن في مسائل التجويد.

استصحاب الحال طبعًا أصولي، لكنه يدخل في التجويدي، علماء التجويد أدخلوه عندهم، وهكذا.

(السَّابِعُ (آلْآنَ) فِي مَوْضِعَيْ يُونُسَ إِذَا قُرِئَ لِنَافِعٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَجْهُ إِبْدَالِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ أَلِفًا، وَنَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ بَعْدَ اللَّامِ إِلَيْهَا -جَازَ لَهُمَا فِي هَذِهِ الْأَلِفِ الْمُبْدَلَةِ الْمَدُّ بِاعْتِبَارِ اسْتِصْحَابِ حُكْمِ الْمَدِّ لِلسَّاكِنِ) نحن قولنا: استصحاب الحكم الذي هو الحكم الأساسي الأول، الأصلي.

(وَالْقَصْرُ) أي جاز القصرُ، (بِاعْتِبَارِ الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَإِنْ وُقِفَ لَهُمَا عَلَيْهَا جَازَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْأَلِفِ

الَّتِي بَعْدَ اللَّامِ مَا يَجُوزُ لِسكَوْنِ الْوَقْفِ، وَهُوَ الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ، وَ هَذِهِ الستة تجُوزُ أَيْضًا لِحَمْزَةَ فِي حَالِ وَقْفِهِ بِالنَّقْلِ.

وَأَمَّا وَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فَلَهُ حُكْمٌ آخَرُ مِنْ حَيْثُ وُقُوعِ كُلٍّ مِنَ الْأَلِفَيْنِ بَعْدَ الْهَمْزِ، إِلَّا أَنَّ الْهَمْزَةَ الْأُولَى مُحَقَّقَةٌ، وَالثَّانِيَةَ مُغَيَّرَةٌ بِالنَّقْلِ.

وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي إِبْدَالِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ الَّتِي نَشَأَتْ عَنْهَا الْأَلِفُ الْأُولَى وَفِي تَسْهِيلِهَا بَيْنَ بَيْنَ، فَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى إِبْدَالَهَا لَازِمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ رَآهُ جَائِزًا، وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى تَسْهِيلَهَا لَازِمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ رَآهُ جَائِزًا، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي بَابِ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ) وهو هو الباب القادم إن شاء الله.

(فَعَلَى الْقَوْلِ بِلُزُومِ الْبَدَلِ يَلْتَحِقُ بِبَابِ حرف الْمَدِّ الْوَاقِعِ بَعْدَ هَمْزٍ وَيَصِيرُ حُكْمُهَا حُكْمَ (آمَنَ) فَيَجْرِي فِيهَا لِلْأَزْرَقِ الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ الْبَدَلِ يَلْتَحِقُ بَابَ (آنْذَرْتَهُمْ)، وَ(آلِدُ) لِلْأَزْرَقِ، عَنْ وَرْشٍ، فَيَجْرِي فِيهَا حُكْمُ الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ، فَيُقْصَرُ مِثْلُ (أَأَلِدُ) وَعَدَمُ الِاعْتِدَادِ بِهِ فَيُمَدُّ كَ (آنْذَرْتَهُمْ) وَلَا يَكُونُ مِنْ بَابِ (آمَنَ) وَشِبْهِهِ، فَذَلِكَ لَا يَجْرِي فِيهَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ تَوَسُّطٌ، وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ هَذَيْنِ التَّقْدِيرَيْنِ فِي الْأَلِفِ الْأُخْرَى، فَإِذَا قُرِئَ بِالْمَدِّ فِي الْأُولَى جَازَ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ، فَالْمَدُّ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ فِيهَا، وَعَلَى تَقْدِيرِ لُزُومِ الْبَدَلِ فِي الْأُولَى، وَعَلَى تَقْدِيرِ جَوَازِهِ فِيهَا إِنْ لَمْ يُعْتَدَّ بِالْعَارِضِ.

وَهَذَا فِي التَّبْصِرَةِ لِمَكِّيٍّ وَفِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَيُحْتَمَلُ لِصَاحِبِ التَّجْرِيدِ) أيضًا هذا الاحتمال من المصطلحات التي كنا نقول أنها تُدرس.

**الطالب**: (١٠:٥٧).

**الشيخ**: ما أدري والله، يمكن مأخوذة هكذا بالتدلي، ممكن، أو جاءت معها هكذا: مد، توسط وقصر، الله أعلم.

(وَهَذَا فِي التَّبْصِرَةِ لِمَكِّيٍّ وَفِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَيُحْتَمَلُ لِصَاحِبِ التَّجْرِيدِ وَالتَّوَسُّطُ فِي الثَّانِيَةِ مَعَ مَدِّ الْأُولَى بِهَذَيْنِ التَّقْدِيرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَهُوَ فِي التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالْقَصْرُ فِي الثَّانِيَةِ مَعَ مَدِ الْأُولَى، وَعَلَى تَقْدِيرِ الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ فِي الثَّانِيَةِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ لُزُومِ الْبَدَلِ فِي الْأُولَى، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ فِيهَا لِتَصَادُمِ الْمَذْهَبَيْنِ، وَهَذَا الْوَجْهُ فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَافِي وَفِي الشَّاطِبِيَّةِ أَيْضًا) معناه أن كله في الشاطبية.

(وَيُحْتَمَلُ لِصَاحِبِ تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ، وَالتَّجْرِيدِ وَالْوَجِيزِ، وَإِذَا قُرِئَ بِالتَّوَسُّطِ فِي الْأُولَى جَازَ فِي الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ، وَهُمَا التَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ، وَيَمْتَنِعُ الْمَدُّ فِيهَا مِنْ أَجْلِ التَّرْكِيبِ، فَتوَسط الْأُولَى عَلَى تَقْدِيرِ لُزُومِ الْبَدَلِ، وَتَوَسط الثَّانِيَةِ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ فِيهَا، وَهَذَا الْوَجْهُ طَرِيقُ أَبِي الْقَاسِمِ خَلَفِ بْنِ خَاقَانَ) وما مر معنا خلف بن خاقان إلا من كتب الداني، فمعناه أنه من طرق الداني، لكن هو في الجامع؟ هل هو في التيسير؟ هل هو....؟ لا.

(وَهُوَ أَيْضًا فِي التَّيْسِيرِ) إذن هذا دليل على أنه من (طَرِيقُ أَبِي الْقَاسِمِ خَلَفِ بْنِ خَاقَانَ) أنهُ من غير التيسير أو احتمال في التيسير.

(وَهُوَ أَيْضًا فِي التَّيْسِيرِ وَيخرّجُ مِنَ الشَّاطِبِيَّةِ) لاحظ (وَيخرجُ) ما قال: وظاهِر، يعني كأنه قال: هو احتمال يحتملهُ.

(وَيَخْرُجُ مِنَ الشَّاطِبِيَّةِ وَيَظْهَرُ مِنْ تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ) اليوم الشيخ يُكثِّر من الاصطلاحات.

(وَيَظْهَرُ مِنْ تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ وَالْوَجِيزِ، وَقَصْرُ الثَّانِيَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ فِيهَا، وَعَلَى تَقْدِيرِ لُزُومِ الْبَدَلِ فِي الْأُولَى، وَهُوَ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ، وَيخرّجُ مِنَ الشَّاطِبِيَّةِ، وَيُحْتَمَلُ مِنْ تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ وَالْوَجِيزِ.

وَإِذَا قُرِئَ بِقَصْرِ الْأُولَى جَازَ فِي الثَّانِيَةِ الْقَصْرُ لَيْسَ إِلَّا؛ لِأَنَّ قَصْرَ الْأُولَى إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ لُزُومِ الْبَدَلِ فَيَكُونُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ لَمْ يَرَ الْمَدَّ بَعْدَ الْهَمْزِ كَطَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ فَعَدَمُ جَوَازِهِ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ بَابِ أَوْلَى، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ جَوَازِ الْبَدَلِ وَالِاعْتِدَادِ مَعَهُ بِالْعَارِضِ كَظَاهِرِ مَا يَخْرُجُ مِنَ الشَّاطِبِيَّةِ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الِاعْتِدَادُ بِالْعَارِضِ فِي الثَّانِيَةِ أَوْلَى وَأَحْرَى فَيَمْتَنِعُ إِذًا مَعَ قَصْرِ الْأُولَى مَدُّ الثَّانِيَةِ وَتَوَسُّطُهَا، فَخُذْ تَحْرِيرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِجَمِيعِ أَوْجُهِهَا، وَطُرُقِهَا، وَتَقْدِيرَاتِهَا، وَمَا يَجُوزُ وَمَا يَمْتَنِعُ، فَلَسْتَ تَرَاهُ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَلِي فِيهَا إِمْلَاءٌ قَدِيمٌ لَمْ أَبْلُغْ فِيهِ هَذَا التَّحْقِيقَ، وَلِغَيْرِي عَلَيْهَا أَيْضًا كَلَامٌ مُفْرَدٌ بِهَا) هل هو الجعبري؟ (وَلِغَيْرِي عَلَيْهَا) هل غيرهُ هذا يقصد به الجعبري؟ الله أعلم.

**طالب: ١٤:٤٠**

(وَلِغَيْرِي عَلَيْهَا أَيْضًا كَلَامٌ مُفْرَدٌ بِهَا فَلَا يُعَوَّلُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرْتُ هُنَا، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ) والله لكن مشكلة هذه يا شيخ، (فَلَا يُعَوَّلُ) يعني العبارة قوية شوية، (فَلَا يُعَوَّلُ) طبعًا لا يحق لأي أحد أن المسائل الاجتهادية إذا حققها، حتى ولو بلغ غايتها في التحقيقِ ليس من حقهِ أن يحجر على الآخرين، فربما لو مُدَّ بهِ العمر واجتهد اجتهادًا آخر لنسف هذا الذي وصل إليهِ؛ ولهذا نقول: كلمة (فَلَا يُعَوَّلُ عَليهِ) رحمةُ الله على الشيخ، إلا إذا كان يقصد: فلا يُعول عليهِ من خلال طرقهِ هو، أو من خلال مذهبهِ هو، فهو حر في ذلك، أنه يقول: في مذهبي، أو لا يُنسب إليَّ، أو لا يُعول عليَّ غير هذا الكلام في شخصهِ؛ هذا ما في إشكال، لكن لو جاء عالمٌ وحقق المسألة ودرسها وتراءى لهم ما لم يتراءى لابن الجزري، هل نقول له: لا، ابن الجزري قال لا يُعول إلا على هذا؟! لكن هذه من العبارات رُبما التي......

(فَلَا يُعَوَّلُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرْتُ هُنَا، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ)

**الطالب**: (١٦:٥٨).

**الشيخ**: المشكلة أن كتابه ليس للطلاب، كتابه للعلماء أيضًا، بكن قوله: (وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ) هذا ينسف (فَلَا يُعَوَّلُ عَلَى) يعني كأنه قفل الباب ثُمَّ فتح لك نافذة، فإذا بحثت أيها الطالب أو أيها العالم إذا بحثت في هذه الكلمات وتراءى لك ما قلت لك عنه: أنه لا يُعول على خلافهِ، وتراءى لك حق الآخر وهو (وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ)؛ فعليك أن تتبع ما أداهُ إليك اجتهادك، يعني مثل ما يقول: خط الرجعة.

فالكلمة الأول حقيقةً لا شك أنها قوية، الكلمة الثانية: (وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ) هذا هو الميزان، أما أن يقول العالم أي عالم في أي مسألة من مسائل العلم وخاصةً الاجتهادية -لا أتكلم في النصوص، أتكلم عن الخلافات الاجتهادية- إذا قال فيها عالم قول ليس له أن يقول هذا القول هو: لا يُعول على خلافه، إذا قلت: لا يُعول على خلافهِ؛ نقلت الاجتهاد إلى مرتبة النص، ونقلت النص من المعصوم جعلته كالنص من غير المعصوم، وهذا غير صحيح.

وهذه طبعًا كلمة استطردنا فيها قليلًا؛ حتى نرد على بعض الشباب الذين تأخذهم الحمية؛ فيفرح بتحقيقهِ لمسألة، أو يفرح أن شيخه المُعين اختار مسألةً، ثُمَّ يأتي بمثل هذه العبارة، وهذا موجود مع الأسف، فهذا كان هو السبب في استطرادنا في هذه الكلمة.

(وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ) هذا هو الميزان، أيًا كان قائلهُ وأيًا كان المجتهد فيه.

نرجع لكلام الشيخ ابن الجزري رحمةُ الله عليه، يقول: **(وَقَدْ نَظَمْتُ هَذِهِ الْأَوْجَهَ الَّتِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَبْدَلَ، فَقُلْتُ:**

لِلْأَزْرَقِ فِي الْآنَ سِتَّةُ أَوْجُهٍ    عَلَى وَجْهِ إِبْدَالٍ لَدَى وَصْلِهِ تَجْرِي

فَمُــدَّ وَثَلِّــثْ ثَانِيًــا ثُــمَّ وَسِّــطَنْ    بِـهِ وَبِقَصْـرٍ ثُـمَّ بِالْقَصْـرِ مَـعَ قَصْـرِ

وَقَوْلِي لَدَى وَصْلِهِ قَيْدٌ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ وَقْفَهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ الْمُمْتَنِعَةَ حَالَةَ الْوَصْلِ تَجُوزُ لِكُلِّ مَنْ نَقَلَ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَقَوْلِي عَلَى وَجْهِ إِبْدَالٍ لِيُعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ السِّتَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ إِبْدَالِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ أَلِفًا، أَمَّا عَلَى وَجْهِ تَسْهِيلِهَا فَيَظْهَرُ لَه ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ فِي الْأَلِفِ الثَّانِيَةِ.

الْمَدُّ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ وَكَامِلِ الْهُذَلِي، وَيَحْتَمِلُهُ كِتَابُ الْعُنْوَانِ.

وَالتَّوَسُّطُ طَرِيقُ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، وَهُوَ فِي التَّيْسِيرِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ أَيْضًا.

وَالْقَصْرُ وَهُوَ غَرِيبٌ فِي طَرِيقِ الْأَزْرَقِ) وعندي في بعض النسخ، وخاصة التي عليها خط ابن الجزري: (فِي طرقي بالإفرادِ).

(لِأَنَّ أَبَا الْحَسَنِ طَاهِرَ بْنَ غَلْبُونَ وَابْنَ بَلِّيمَةَ اللَّذَيْنِ رَوَيَا عَنْهُ الْقَصْرَ فِي بَابِ آمَنَ مَذْهَبُهُمَا فِي هَمْزَةِ الْوَصْلِ الْإِبْدَالُ لَا التَّسْهِيلُ، وَلَكِنَّهُ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ مُخَرَّجٌ مِنِ اخْتِيَارِهِ، وَيَحْتَمِلُ احْتِمَالًا قَوِيًّا من الْعُنْوَانِ، نَعَمْ هُوَ طَرِيقُ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ وَرْشٍ، وَهُوَ أَيْضًا لِقَالُونَ وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ) وأعتقد أن الشيخ المتولي رحمةُ الله عليه عنده أيضًا رسالة في (الآن).

**الطالب**: (٢١:٤٢).

**الشيخ**: يا ليت الشيخ ابن الجزري اكتفى بذكرِ ما قرأ بهِ، فلا أدري والله.

**الطالب**: مكي....

**الشيخ**: مكي بحثها من حيث البدل فقط، ثلاثة البدل، أعتقد ذلك، أما نفس الكلمة هذه لا أدري.

أعتقد كتب فيها.. والله ما أدري كتب فيها أم...

تحريرات؟

تحريرات ابن الجزري في النشر يعني استخرجها كلها.. طبعت أم لم تطبع؟

(الثَّامِنُ إِذَا قُرِئَ الم بِالْوَصْلِ جَازَ لِكُلٍّ مِنَ الْقُرَّاءِ فِي الْيَاءِ مِنْ مِيمِ الْمَدُّ، وَالْقَصْرُ بِاعْتِبَارِ اسْتِصْحَابِ حُكْمِ الْمَدِّ وَالِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ لِوَرْشٍ وَمَنْ وَافَقَهُ عَنِ النَّقْلِ فِي (الم)، (أَحَسِبَ) الْوَجْهَانِ الْمَذْكُورَانِ بِالْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَمِمَّنْ) أيضًا في النسخة التي عليها خط ابن الجزري فيها (و)، (وَمِمَّنْ) طبعت المُجمع ما فيها (و).

(نَصَّ عَلَى تَرْكِ الْمَدِّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ النَّحاسُ) وليس النخاس، وهذه أيضًا من الأشياء التي صُحِحت.

(وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ خَيْرُونَ الْقَيْرَوَانِيُّ، عَنْ أَصْحَابِهِمَا، عَنْ وَرْشٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: وَالْوَجْهَانِ جَيِّدَانِ) وفي جامع البيان فيه: حسنان بدل جيدان، يعني عبارة الشيخ الداني في [جامع البيان]: والوجهان حسنان.

**الطالب**: (٢٤:٤٧).

**الشيخ**: يعني مأخوذٌ بهما، يعني وجههما قويٌّ، تنوع في العبارة، الجيد هو الحسن، طبعًا هذا كلهُ توجيه التوجيه لا علاقة لهُ بالروايةِ، يعني صحة الرواية أو صحة الوجه ليس مقصورًا على صحة التوجيه أو خطأ التوجيه، والتوجيه لا يُقدِم ولا يُؤخِر في قبول الرواية، لكن يُعضِد الوجه ويُقويها فقط من حيث التوجيه، وليس من حيث الرواية.

(وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى الْوَجْهَيْنِ أَيْضًا أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ. وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ فِي التَّذْكِرَةِ: وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ حَسَنٌ) هذا يدل على الشيخ الداني قال: حسنان.

(وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ حَسَنٌ غَيْرَ أَنِّي بِغَيْرِ مَدٍّ قَرَأْتُ فِيهِمَا، وَبِهِ آخُذُ.

(قُلْتُ) أي ابن الجزري.

(إِنَّمَا رُجِّحَ الْقَصْرُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ السَّاكِنَ ذَهَبَ بِالْحَرَكَةِ، وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْفَاسِيِّ: وَلَوْ أُخِذَ بِالتَّوَسُّطِ فِي ذَلِكَ مُرَاعَاةً لِجَانِبَيِ اللَّفْظِ وَالْحُكْمِ لَكَانَ وَجْهًا- فَإِنَّهُ) أي هذا اعتراض ابن الجزري أبي عبد الله الفاسي.

(فَإِنَّهُ تَفَقُّهٌ وَقِيَاسٌ لَا يُسَاعِدُهُ نَقْلٌ، وَسَيَأْتِي عِلَّةُ مَنْعِهِ وَالْفَرْقُ فِي التَّنْبِيهِ الْعَاشِرِ قَرِيبًا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

التَّاسِعُ إِذَا قُرِئَ لِوَرْشٍ بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْمُتَّفِقَتَيْنِ فِي كَلِمَتَيْنِ حَرْفَ مَدٍّ وَحُرِّكَ مَا بَعْدَ الْحَرْفِ الْمُبْدَلِ بِحَرَكَةٍ عَارِضَةٍ وَصْلًا، إِمَّا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ نَحْوُ (لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ) أَوْ بِإِبْقَاءِ الْحَرَكَةِ نَحْوُ عَلَى الْبِغَا إِنْ أَرَدْنَ، وَ(لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ) جَازَ الْقَصْرُ إِنِ اعْتُدَّ بِحَرَكَةِ الثَّانِي، فَيَصِيرُ مِثْلَ فِي السَّمَا إِلَهٌ، وَجَازَ الْمَدُّ إِنْ لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا فَيَصِيرُ مِثْلَ (هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ)، وَذَلِكَ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ.

الْعَاشِرُ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّوَسُّطُ فِيمَا تَغَيَّرَ سَبَبُ الْمَدِّ فِيهِ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَيَجُوزُ فِيمَا تَغَيَّرَ سَبَبُ الْقَصْرِ نَحْوُ (نَسْتَعِينُ). فِي الْوَقْفِ، وَإِنْ كَانَ كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ فِيهِمَا وَعَدَمِهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَدَّ فِي الْأَوَّلِ هُوَ الْأَصْلُ، ثُمَّ عَرَضَ التَّغْيِيرُ فِي السَّبَبِ، وَالْأَصْلُ أَنْ لَا يُعْتَدَّ بِالْعَارِضِ فَمُدَّ عَلَى الْأَصْلِ، وَحَيْثُ اعْتُدَّ بِالْعَارِضِ قُصِرَ إِذْ كَانَ الْقَصْرُ ضِدًّا لِلْمَدِّ، وَالْقَصْرُ لَا يَتَفَاوَتُ، وَأَمَّا الْقَصْرُ فِي الثَّانِي فَإِنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ عَدَمًا لِلاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ، فَهُوَ كَالْمَدِّ

فِي الْأَوَّلِ، ثُمَّ عَرَضَ سَبَبُ الْمَدِّ، وَحَيْثُ اعْتُدَّ بِالْعَارِضِ مَدَّ، وَإِنْ كَانَ ضِدًّا لِلْقَصْرِ، إِلَّا أَنَّهُ يَتَفَاوَتُ طُولًا وَتَوَسُّطًا، فَأَمْكَنَ التَّفَاوُتُ فِيهِ، وَاطَّرَدَتْ فِي ذَلِكَ الْقَاعِدَةُ، وَاللهُ أَعْلَمُ).

(الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ فِي الْعَمَلِ بِأَقْوَى السَّبَبَيْنِ) وهذا أيضًا مسألة تجويدية. (وَفِيهِ فُرُوعٌ:

الْأَوَّلُ إِذَا قُرِئَ نَحْوُ قَوْلِهِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)) الذي هو مد التعظيم، (وَ(لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)، وَ(لَا إِثْمَ عَلَيْهِ)) الذي هي مد التبرئة.

(لِحَمْزَةَ فِي مَذْهَبِ مَنْ رَوَى الْمَدَّ لِلْمُبَالَغَةِ عَنْهُ، فَإِنَّهُ يَجْتَمِعُ فِي ذَلِكَ السَّبَبُ اللَّفْظِيُّ وَالْمَعْنَوِيُّ، وَاللَّفْظِيُّ أَقْوَى كَمَا تَقَدَّمَ) اللفظي؛ لأنه حرف المد بعده همزة، والمعنوي و هو: ((لَا إِلَهَ)).

(فَيَمُدُّ لَهُ مَدًّا مُشْبَعًا عَلَى أَصْلِهِ فِي الْمَدِّ لِأَجْلِ الْهَمْزَةِ، كَمَا يَمُدُّ (بِمَا أُنْزِلَ)، وَيُلْغَى الْمَعْنَوِيُّ فَلَا يَقْرَأُ فِيهِ بِالتَّوَسُّطِ لَهُ كَمَا يَقْرَأُ (لَا رَيْبَ فِيهِ) وَ(لَا جَرَمَ) وَ(لَا عِوَجَ) وَشِبْهُهُ؛ إِعْمَالًا لِلْأَقْوَى وَإِلْغَاءً لِلْأَضْعَفِ.

الثَّانِي إِذَا وَقَفْتَ عَلَى نَحْوِ (يَشَاءُ)، (تَفِيءَ)، (السُّوءَ) بِالسُّكُونِ، لَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ عَلَى أَحَدٍ وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا لِلْوَقْفِ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ التَّوَسُّطُ وِفْقًا لِمَنْ مَذْهَبُهُ الْإِشْبَاعُ وَصْلًا، بَلْ يَجُوزُ عَكْسُهُ، وَهُوَ الْإِشْبَاعُ وِقفًا لِمَنْ مَذْهَبُهُ التَّوَسُّطُ وَصْلًا إِعْمَالًا لِلسَّبَبِ الْأَصْلِيِّ دُونَ السَّبَبِ الْعَارِضِ، فَلَوْ وَقَفَ الْقَارِئُ لِأَبِي عَمْرٍو مَثَلًا عَلَى (السَّمَاءِ) بِالسُّكُونِ، فَإِنْ لَمْ يُعْتَدَّ بِالْعَارِضِ كَانَ مِثْلُهُ فِي حَالَةِ الْوَصْلِ، وَيَكُونُ كَمَنْ وَقَفَ لَهُ عَلَى (الْكِتَابُ)، (الْحِسَابُ) بِالْقَصْرِ حَالَةَ السُّكُونِ، فَإِنِ اعْتُدَّ بِالْعَارِضِ زِيدَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْإِشْبَاعِ، وَيَكُونُ كَمَنْ وَقَفَ بِزِيَادَةِ الْمَدِّ فِي الْكِتَابِ وَالْحِسَابِ، وَلَوْ وَقَفَ مَثَلًا عَلَيْهِ لِوَرْشٍ لَمْ يَجُزْ لَهُ غَيْرُ الْإِشْبَاعِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ مَا دُونَ

ذَلِكَ مِنْ تَوَسُّطٍ أَوْ قَصْرٍ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ سُكُونِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْمَدِّ لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَلَمْ يَعْرِضْ حَالَةَ الْوَقْفِ، بَلِ ازْدَادَ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِهِ بِسُكُونِ الْوَقْفِ، وَلَمْ يَجُزْ لِوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فِي الْوَقْفِ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطُ، وَيَمْتَنِعُ لَهُ الْقَصْرُ وَ يَجُوزُ لِغَيْرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللهُ أَعْلَمُ).

يعني غير ورش يجوز له الثلاثة.

(الثَّالِثُ إِذَا وُقِفَ لِوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ عَلَى نَحْوِ (يَسْتَهْزِئُونَ)، (مُتَّكِئِينَ)، وَ(الْمَآبُ) فَمَنْ رَوَى عَنْهُ الْمَدَّ وَصْلًا وَقَفَ كَذَلِكَ، سَوَاءٌ اعْتَدَّ بِالْعَارِضِ، أَوْ لَمْ يَعْتَدَّ، وَمَنْ رَوَى التَّوَسُّطَ وَصْلًا وَقَفَ بِهِ إِنْ لَمْ يَعْتَدَّ بِالْعَارِضِ، وَبِالْمَدِّ إِنِ اعْتَدَّ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَنْ رَوَى الْقَصْرَ كَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ وَأَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ بَلِّيمَةَ وَقَفَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْتَدَّ بِالْعَارِضِ وَبِالتَّوَسُّطِ، أَوِ الْإِشْبَاعِ إِنِ اعْتَدَّ بِهِ، وَتَقَدَّمَ.

الرَّابِعُ إِذَا قُرِئَ لَهُ أَيْضًا) اللي هو ورش من طريق الأزرق.

((رَأَى أَيْدِيَهُمْ)، (وَجَاءُوا أَبَاهُمْ)، وَالسُّوءَى أَنْ كَذَّبُوا وَصْلًا مَدَّ وَجْهًا وَاحِدًا مُشْبَعًا عَمَلًا بِأَقْوَى السَّبَبَيْنِ، وَهُوَ الْمَدُّ لِأَجْلِ الْهَمْزِ بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ فِي أَيْدِيَهُمْ، وَأَبَاهُمْ، وَأَنْ كَذَّبُوا فَإِنْ وَقَفَ عَلَى (رَأَى)، (وَجَاءُوا)، وَ(السُّوءَى) جَازَتِ الثَّلَاثَةُ الْأَوْجُهِ بِسَبَبِ تَقَدُّمِ الْهَمْزِ عَلَى حَرْفِ الْمَدِّ، وَذَهَابِ سَبَبِيَّةِ الْهَمْزِ بَعْدَهُ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهُ فِي نَحْوِ (بُرَآءُ)، وَ(آمِّينَ الْبَيْتَ) إِلَّا الْإِشْبَاعُ وَجْهًا وَاحِدًا فِي الْحَالَيْنِ؛ تَغْلِيبًا لِأَقْوَى السَّبَبَيْنِ، وَهُوَ الْهَمْزُ وَالسُّكُونُ، وَأُلْغِيَ الْأَضْعَفُ، وَهُوَ تَقَدُّمُ الْهَمْزِ عَلَيْهِ.

الْخَامِسُ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْمُشَدَّدِ بِالسُّكُونِ نَحْوُ (صَوَافٍّ)، وَ(دَوَابٍّ)، وَ(تُبَشِّرُونَ) عِنْدَ مَنْ شَدَّدَ النُّونَ.

وَكَذَلِكَ اللَّذَانِ، وَاللَّذَيْنِ، وَهَاتَيْنِ فَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ لَا فَرْقَ فِي قَدْرِ هَذَا الْمَدِّ

وَقْفًا وَوَصْلًا، وَلَوْ قِيلَ بِزِيَادَتِهِ فِي الْوَقْفِ عَلَى قَدْرِهِ فِي الْوَصْلِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا، فَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ بِزِيَادَةِ مَا شُدِّدَ عَلَى غَيْرِ الْمُشَدَّدِ، وَزَادُوا مَدَّ لام مِنْ (الم) عَلَى مَدِّ ميم مِنْ أَجْلِ التَّشْدِيدِ، فَهَذَا أَوْلَى لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ سِوَاكِنَ. وَقَدْ ذَهَبَ الدَّانِيُّ إِلَى الْوَقْفِ بِالتَّخْفِيفِ فِي هَذَا النَّوْعِ مِنْ أَجْلِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ السَّوَاكِنِ مَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُهَا أَلِفًا، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْأَلِفِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ مِمَّا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ غَيْرَهُ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ فِي آخِرِ بَابِ الْوَقْفِ).

هذا والله تعالى أعلم، وبهذا نكون انتهينا من باب المد، ونبدأ إن شاء الله الحصة القادمة في (بَابٌ فِي الْهَمْزَتَيْنِ الْمُجْتَمِعَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ).

ﮂ ◊ ﮃ



# الدرس السابع والخمسون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام الأتمَّان الأكملان على سيدنا ونبيِّنا وحبيبنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

مسَّاكم الله جميعًا بكل خير، ونبدأ اليوم إن شاء الله بقراءة: [**بَابٌ فِي الهَمْزَتَيْنِ المُجْتَمعتينِ مِنْ كَلِمَةٍ**]، وهذا الباب حقيقةً أو باب الهمز عمومًا من الأبواب الأصول في علم القراءات، ومن الأبواب المهمة التي اهتم بها علماء القراءة.

وباب الهمز اهتمام القُراء بباب الهمز لم يأتِ تبعًا لاهتمام النحويين به، أو لنقل: لم يأتي لاهتمام التصريفين به؛ لأن حقيقةً الخلاف في الهمز هو من باب الصرف وليس من باب النحو، الخلاف الذي هو في التحقيق أو في الابدال هذه أمور متعلقةٌ بباب الصرف وليس بباب النحو.

**فنقول**: اهتمام القراء بهذا الباب لم يأتِ تبعًا لهؤلاء العلماء سواءٌ كانوا نحويين، أو سواءٌ كانوا صرفيين أو تصريفين، وإنما القراءات الثابتة المتواترة عن النَّبي ﷺ جاءت بهذه الأنواع في الهمز.

**۞ ونلاحظ أن القراء عندما يتكلمون على باب الهمز يجعلونه في خمسة أبواب:**

- فهذا الباب أولها: الذي هو باب الهمزتين من كلمة.
- ثمَّ باب الهمزتين من كلمتين.

- ثمَّ باب الهمز المفرد.
- ثمَّ باب النقل.
- ثمَّ باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

فهذه الأبواب الخمسة هي كلها في إطار الهمز لكن علماء القراءة كالداني في [التيسير] والشاطبي، ومن تبعهم من المؤلفين في القراءات سواءً نظمًا أو نثرًا اتَّبعوا هذا الترتيب يعني بدأوا بالكلام على: (باب الهمزتين من كلمة، ثمَّ باب الهمزتين من كلمتين، ثمَّ باب الهمز المفرد، ثمَّ باب النقل، ثمَّ باب حمزة وهشام) ويختمون بباب حمزة أو باب وقف حمزة وهشام يختمون به الكلام على الهمز مطلقًا.

وحرف الهمز معروفٌ عند القراء وعند العرب أنه حرفٌ النطق فيه تكلُّف يعني حرف ثقيل، فإذا كان همزة واحدة النطق فيها فيه صعوبة، وفيه تكلُّف فما بالك إذا اجتمعت همزتان؟ سيكون التكلُّف مضاعف؛ فلهذا العرب ليس كل العرب وإنما جُلُّ العرب تصرفوا في الهمزة الثانية فقالوا: بدل أن نتطق بهمزتين، والنطق بهمزتين متتاليتين يعني ليس بينهما فاصل، يعني مثل: (أَأَ)، أو (أُأُ)، أو (إِإِ) النطق بهمزتين متجاورتين ليس بينهما فاصل هذا فيه تكلُّف، فنخرج من هذا التكلُّف بأن نغير الهمزة الثانية، الهمزة الأولى لا تُغيَّر، فنغيِّر الهمزة الثانية.

فالهمزة الثانية هذه جاء التغيير فيها سواءً عند العرب في كلام العرب أو سواءٌ جاءت به القراءات القرآنية، فأحيانًا تكون الهمزة الثانية تُحذف، وهذا نوع من التغيير، ونوع من التخفيف، وأحيانًا تُبدل: (إمَّا ألفًا، أو ياء، أو واوًا) حسب ما سنعرف، وأحيانًا تُسهَّل بين بين يعني بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها وهكذا.

فهذه الأبواب الخمسة التي سنقرأها إن شاء الله، ونبدأ بالباب الأول منها اليوم وهو: [باب الهمزتين المجتمعتين من كلمتين]:

نقول: إنه قراءاته كلها صحيحةٌ متواترةٌ، طبعًا القراءات التي وردت، أو الهمزات التي ورد عن القراء التسهيل فيها أو الحذف فيها، أو الإبدال فيها هذا ثابتٌ صحيحٌ متواترٌ عن النَّبي ﷺ ليس من باب التأثر بلغة العرب، لا ليس كذلك، والقراء لم يتأثَّروا بكلام العرب، يعني ليست هناك قراءة قرأ بها القراء لأن العرب قالوا بها، أو لأن العرب استخدموا تلك الطريقة.

هذا لا يقوله إلا غير عالمٍ أو من لا يعرف علم القراءات ولا يعرف تاريخ القراءات، ولا يعرف أن القراءة إنما هي مأخوذةٌ بالسند المتصل من القراء على مرِّ العصور، يعني من المسلمين من زمننا هذا إلى النَّبي ﷺ، وكلُّ عصرٍ من هذه العصور أهل القرآن فيها وأهل القراءات فيها لم يقرأوا بالتشهي، ولم يقرأوا بالاجتهاد وإنما قرأوا بالنقل المنقول بالمشافهة عن شيوخهم، وشيوخهم عن شيوخهم، وهكذا حتى تصل السلسلة إلى النَّبي ﷺ فهو مصدر هذه القراءات، سواءً كانت فرشًا أو أصولا.

وبهذا نقول ونركِّز على هذه الجزئية؛ لأننا مع الأسف أصبحنا نقرأ في وسائل التواصل الاجتماعي من (تويتر، من فيسبوك، من مواقع) أصبحنا نقرأ أبحاثًا، ونقرأ مقالاتٍ فيها التشكيك بأن هذه القراءات سواءٌ كانت فرشًا أو أصولا أنها ليست عن النَّبي ﷺ، وهذا لا يقوله إلا جاهلٌ أو صاحب شبهةٍ.

وصاحب الشبهة إمَّا أن يكون منصفًا فإذا قُدِّمَ له ما يزيل هذه الشبهة يرجع ويُسلِّم بالحق، وإمَّا أنَّه صاحب شبهةٍ لا ينفع فيه لا العقل ولا النقل، وهذا نستعيذ بالله منه.

فلهذا نقول - وكلامي لأهل القراءات، ولمن هو منصفٌ من غير أهل القراءات-: لا تظن أن هناك كلمةً مدونةً في كتب القراءات ممَّا أجمع عليه أهل القراءات في كلِّ عصرٍ، لا أقول إن كل القراءات التي في كل كتب القراءات أنها صحيحة متواترة هذا لا يقوله إلا جاهل، ولا يقوله أحد، ولا يقوله من يُميِّز بين الصحيح وغير الصحيح، كتب القراءات الكبرى فيها قراءات صحيحة وفيها قراءات شاذة، هذا لا نتكلَّم فيها.

**لكن نقول**: القراءات التي أجمعت عليها الأمة في كلِّ عصرٍ ممَّا هو مدونٌ في كتب القراءات، هذه القراءات لأنها هي القراءات الصحيحة الثابتة عن النَّبي ﷺ ومأخوذةٌ بالتواتر عصرًا بعد عصرٍ وهكذا، فهذه ثابتةٌ عن النَّبي ﷺ ولا يشوش علينا متخصصٌ في الفقه، أو متخصصٌ في العقيدة، أو متخصصٌ في الحديث، أو متخصصٌ في اللغة والنحو والصرف فيقول: هذه القراءة غير صحيحة وغير ثابتة، حتى المُحدِّث الذي باب علمه وهو الحديث مبنيٌ على الصحة والسند، وهذه الضوابط لا يُقْبَلُ قولهم إذا أنكروا قراءةً صحيحةً ثابتةً عند القراء.

ولهذا نقول دائمًا: من يرجع إلى كتب الصحة في الحديث: (كصحيح البخاري، وصحيح الإمام مسلم)، وغيرهم من الكتب التسعة التي هي من أصحِّ الأحاديث عن النَّبي ﷺ نجد فيها بسندٍ صحيحٍ أن النَّبيَّ ﷺ قرأ كلمة كذا بكذا، هذه الكلمة ثابتة عن النَّبي ﷺ لكن لا نعتبرها قرآنًا، ولا تُعامل على أنها قراءة، القرآن هو ما أجمعت عليه الأمة وما أُخِذَ بالتواتر، وليس الذي يؤخذ بطريق الآحاد.

وإلا لاعتبرنا كل ما في كتب المسلمين المسندة الصحيحة قرآنٌ يُتعبَّد به وهذا لا يقوله أحدٌ حتى أهل الحديث لا يقولونه، فما بالك بغيرهم؟ فإذا كان كلام المحدِّثين الذين هم أقرب شأنًا بما يصحُّ عن النَّبي ﷺ إذا كان هذا كلامهم الذي

يُنكر أو بعضهم يُنكر فيه قراءةً عن النَّبي ﷺ بمجرد أنها لم تُنقل بالنقل الصحيح، إذا كانت نُقِلَت عند القراء بالتواتر هذا يُلغي ولو عند واحدٍ من أهل القراءات، يعني قراءةٍ واحدةٍ تلقاها أهل القراءات بالتواتر هذا ينسف كل ما عداه من أهل العلوم الأخرى، الهمز كذلك.

وأطلنا هذه المقدمة؛ لأن كثيرًا من الطاعنين في القراءات يطعن في القراءات المتعلقة بالهمزة، ونقول حتى نُطمئن من يسمع إلينا، ونطمئن من غير أهل القراءات: إن ما أثبته أهل القراءات من تحقيق الهمزتين، أو من تسهيل إحدى الهمزتين، أو من حذف إحدى الهمزتين، أو من إبدال إحدى الهمزتين إلى ياءٍ أو إلى حرفٍ آخر، إذا كان ممَّا تواتر عند القراء فهو كلام الله عَزَّوَجَلَّ ثابتٌ صحيحٌ عن النَّبي ﷺ لا يضرنا من خالفنا في ذلك، لا يضرُنا -النون هذه ليست نون العظمة حاشا وكلا- نحن نتكلم بنون العظمة وإنما نقول: لا يضرنا نحن أهل القراءات أهل هذا التخصص، القرآن يُنقل عن أهل القراءات، ولا يُنقل عن أهل العقيدة، ولا يُنقل عن أهل الفقه، ولا يُنقل عن أهل الحديث فضلا عن أهل اللغة.

**بعد هذه المقدمة نبدأ بقراءة كلام الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه فنقول:**

❁ **قال الإمام ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بابُ الهمزتين المجتمعتين من كلمة]:

**وتأتي الأولى منهما همزةٌ زائدةٌ للاستفهام ولغيره، ولا تكون إلا متحركةً ولا تكون همزة الاستفهام إلا مفتوحةً، وتأتي الثانية منهما متحركةً وساكنةً، فالمتحركة همزة قطعٍ، وهمزة وصلٍ.**

هذا كلام مجمل الشيخ الآن سيفصِّله بالتفصيل.

( [بابُ الهمزتين من كلمة]): الهمزة الأولى دائمًا مفتوحة كما قال الشيخ، ثمَّ بعد ذلك الهمزة الثانية هي التي تتغيَّر بالحركات، قد تكون: (مفتوحة، مضمومة،

مكسورة)، وهذا العموم الذي ذكره الشيخ يبدأ الآن بتفصيله.

❁ **فيقول الشيخ** رحمه الله عليه: فأما همزة القطع المتحركة بعد همزة الاستفهام فتأتي على ثلاثة أقسامٍ: مفتوحةً.

أي تأتي مفتوحةً.

ومكسورةً، ومضمومةً، فالمفتوحة على ضربين.

أي تأتي على ضربين.

ضربٌ اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضربٌ اختلفوا فيه.

وعلى ذِكر كلمة الاستفهام: هناك همزتان من كلمة العلماء علماء القراءة والمؤلفون لم يُدخِلوا هذه في باب الهمزتين من كلمة وإنما جعلوها في باب الفرش ولم يذكروها في باب الأصول، وهو المعروف عند أهل القراءات: (بباب الاستفهام المكرر): الذي هو مثل حكاية قول الكفار: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون:٨٢]، (أَئِذَا) (أَئِنَّا) وهكذا.

فهي همزتان: (أَئِذَا) ومثلًا: (أَئِنَّا) يعني ظاهرة أنها من كلمة واحدة، همزتان من كلمة واحدة، لكن القراء والمؤلفون من علم القراءات لم يذكروها في هذا الباب، وكذلك كلمة: (أَأُشْهِدُ) عند من يقرأ بها، هذا من باب الاستطراد وكلٌ سيأتي في بابه إن شاء الله.

**فالشيخ يقول:** المفتوحة على ضربين: ضربٌ اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضربٌ اختلفوا فيه، فالضرب الأول المتفق عليه: يأتي بعده ساكنٌ ومتحرك، فالساكن يكون صحيحًا وحرف مدٍّ، أمَّا الذي بعده ساكنٌ صحيحٌ من المتفق عليه.

طبعًا كلمة: (أمَّا الذي بعده ساكن): الذي عنده نسخة الشيخ الضبَّاع المطبوع

يجد أنه مكتوب فيه: (**أمَّا الذي بعد ساكنٍ**): نسخة الشيخ الضبَّاع وهي النسخة التجارية المشهورة والمعتمدة، وهي نسخة فيها خير وبركة لا شكَّ في ذلك، أهل القراءات اعتمدوا عليها لمدة سبعين سنة، ومهما صدرت من طبعاتٍ للنشر محقَّقة أو مكتوب عليها أنها محقَّقة فحقيقةً تبقى نسخة الشيخ الضبَّاع يعني فيها الخير والبركة، ولكن فيها بعض الكلمات سقط منها أو كذا وهذا لا يؤثر عليها إن شاء الله.

فمن هذه المواضع التي سقطت من الطباعة في نسخة الشيخ الضبَّاع هاء الضمير في كلمة: (**بعده**) فمن عنده هذه النسخة فيُصحِّح الصواب الموجود في جميع النسخ الخطية، (**أمَّا الذي بعده ساكنٌ صحيحٌ**) وهو الصواب إن شاء الله.

**من المتفق عليه فهو عشر كلم في ثمانية عشر موضعًا وهي: (أأنذرتهم): في البقرة ويس، و(أأنتم) في البقرة والفرقان، وأربعة مواضع في الواقعة، وموضعٌ في النازعات، و(أأسلمتم) في آل عمران، و(أأقررتم) فيها أيضًا، و(أأنت) في المائدة والأنبياء، و(أأرباب) في يوسف، و(أأسجد) في الإسراء، و(أأشكر) في النمل، و(أأتخذ) في يس، و(أأشفقتم) في المجادلة، فاختلفوا.**

أي القراء العشرة.

**في تخفيف.**

أي في تسهيل.

**الثانية منهما وتحقيقها، وإدخال ألفٍ بينهما.**

يعني باب الهمزتين من كلمة خلاف القراء إمَّا أنهم يعني بعضهم يُحقِّق الهمزتين (أأنذرتهم) كمثال، أو بعضهم يُسهِّل الثانية فيقول: (أأنذرتهم) مثلًا، (أأنتم)، (أأنت)، (أأنت) هذا التحقيق، (أأنت): هذا التسهيل، ومنهم من يُدخِل

ألف بين الهمزتين سواءً مع التحقيق أو مع التسهيل.

إذن خلاف القُراء دائرٌ بين تحقيق الهمزة الثانية أو تسهيلها، وبين الإدخال بين الهمزتين، (إدخال): يعني إثبات ألف ويُمد بمقدار حركتين إذا ما كان الحرف الذي بعده ساكن، مثلًا: (أأسلمتم)، (أأقررتم)، (أأربابٌ)، فإمَّا نحقق الهمزة الثانية، طبعًا الهمزة الأولى قلنا: محقَّقة مطلقًا ما تحتاج فيها كلام، الهمزة الثانية: إمَّا محقَّقة مع الإدخال وعدمه، أو مسهَّلة مع الإدخال وعدمه، وسيذكر الشيخ رحمه الله عليه من هو الذي يحقق مع الإدخال، ومن الذي يحقِّق من غير إدخال، ومن الذي يُسهِّل مع الإدخال، ومن الذي يُسهِّل من غير إدخال، لكن هذا الكلام على العموم الآن وكله سيأتيه التفصيل في كلام المؤلف رحمة الله عليه.

إذن اختلفوا في (**تخفيف**): أي تسهيل الثانية منهما، واختلفوا في تحقيقها، واختلفوا في إدخال ألفٍ بينهما -أي: بين الهمزتين-.

**بدأ الشيخ بالتفصيل**: **فسهَّلها بين الهمزة والألف.**

الذي هو تخفيف الثانية هو التسهيل.

**فسهَّلها بين الهمزة والألف: ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، ورويس، والأصبهاني عن ورش، واختُلِف عن الأزرق عنه.**

أي عن ورش.

**وعن هشام.**

يعني اختُلِفَ عن هشام.

**أما الأزرق فأبدلها.**

أي الهمزة الثانية.

عنه.

أي عن ورش، يعني الأزرق عن ورش (أبدلها): أي أبدل الهمزة الثانية ألفًا خالصةً، يعني: (أأنتم): هذه همزتان، الثانية تُبْدل ألفًا (أأنذرتهم) وطبعًا نمد لأن النون ساكنة فيكون من باب المد اللازم.

فأبدلها عنه ألفًا.

الإبدال ألفًا يعني: الهمزة تحذف الهمزة وتضع بدلا منها ألف، يعني تحولها إلى ألف.

فأبدلها عنه ألفًا خالصةً.

(خالصةً): يعني غير مسهَّلة وغير...

صاحب التيسير.

الذي هو الداني.

وابن سفيان.

الذي هو صاحب الهادي.

والمهدوي.

الذي هو صاحب الهداية.

ومكي.

صاحب التبصرة.

وابن الفحام.

صاحب التجريد.

وابن الباذش.

صاحب كتاب الإقناع.

وغيرهم.

طبعًا هنا لحظة: هنا فيه وقفتان عند كلمة (وابن الباذش): الدكتور أيمن في تحقيقه تعقَّب الإمام ابن الجزري رحمه الله في هذا الموضع، فالشيخ ابن الجزري يقول: أن ابن الباذش ذكر أن الأزرق يُبدل ألفًا، الدكتور علَّق فقال: (بل ذكر الوجهين في الإقناع)، يعني الشيخ ابن الجزري يقول: (ابن الباذش ذكر الإبدال)، والشيخ الدكتور أيمن كأنه تعقَّب الشيخ ابن الجزري ويقول: (لا، بل هو ذكر الوجهين).

ونقل كلام الشيخ ابن الباذش، فيقول الدكتور أيمن في تعليقه: (بل ذكر الوجهين في الإقناع، وعبارته -أي عبارة ابن الباذش في الإقناع- فورشٌ يُبدلها ألفًا هكذا رواية المصريين عنه، والقياس أن يكون بين بين -يعني بالتسهيل- وبه يأخذ له أبي رضي الله عنه في هذا الفصل، وبه قرأت عليه)، انتهى كلام الشيخ ابن الباذش الذي نقله عنه الدكتور أيمن.

فنقول: والله أعلم، يعني حقيقةً لا مكان لهذا الاعتراض على ابن الجزري في هذه الجزئية؛ لأن ابن الجزري ممكن أن يُقال ويُجاب عن ابن الجزري أنه يقصد ابن الباذش في نقله الإبدال ما هو روايةً عنده؛ بدليل أن الشيخ ابن الباذش رحمه الله قال: (والقياس بين بين)، فابن الباذش عنده جزءان:

- **عنده الإبدال إبدال الهمزة الثانية ألفًا- هذه روايةٌ عنده.**
- **ويرى أن التسهيل قياس.**

والذي يؤكِّد هذا: أن الشيخ ابن الجزري بعد قليل عندما يأتي ويذكر لنا من ذهب إلى التسهيل لم يذكر ابن الباذش.

ابن الباذش يقول: (والقياس بين بين)، يعني القياس بين بين الذي هو التسهيل، لماذا ابن الجزري أنت ذكرت ابن الباذش في وجه الإبدال، ونصصت على أنه ذكره ولم تنص على أنه ذكر التسهيل؟

الله أعلم نقول: السبب أن ابن الجزري ربما يكون فهم أن ابن الباذش يرى أن التسهيل بين بين عنده من باب القياس، وطبعًا الرواية مقدمةٌ على الوجه الذي يؤخذ بالرواية والأداء مقدمٌ على القياس، هذا فيما يمكن أن يُجاب عنه، أو ممكن أن يُجاب به الدكتور أيمن في تعقُّبه على الشيخ ابن الجزري.

**هناك احتمال آخر**: وحقيقةً هو احتمال لكن من باب الأمانة العلمية لا بد أن أذكره، لكن لا أرى أنه احتمال قوي، لماذا؟ لأن كل النسخ متفقة على أنه هو ابن الباذش، يعني كل نسخ النشر تذكر ابن البادش، لكن لمَّا نرجع إلى الكتب الأمهات نجد؛ ولهذا قلت احتمال، الله أعلم ربما يكون مقصد الشيخ ابن الجزري بدلا من أن يقول: (وابن الباذش)، ربما كان يريد أن يقول: (وابن شيطا)، احتمال لا نجزم بذلك، لماذا؟ لأن ابن شيطا له مزيَّة وهو: أنه من علماء العراق الذين لا يرون التسهيل وإنما يرون الإبدال، وهذا معنى كلام الشيخ الجعبري رحمه الله عليه.

يعني الجعبري رحمه الله عليه يقول: (إن جُل علماء العراقيين يأخذون أو رووا لورشٍ التسهيل، ولم يقل بالألف إلا ابن شيطا)، ونقل نصًّا عن ابن شيطا لكن مع الأسف لضيق الوقت لم أتمكن من النقل عنه، لكنه موجودٌ، من عنده كتاب [شرح الجعبري] في بداية كلامه على [باب الهمزتين من كلمة] ذكر هذا الكلام، ونقل نصًّا عن ابن شيطا، معنى النص أنا سأذكره بالمعنى: أنه لم يقرأ وأخاف أن أقول

حتى أنه قال حتى أنه لم يسمع، لكن الرجوع إلى النص ربما يكون أوضح.

المهم أن ابن شيطا هو من القلة إن لم يكن الوحيد على كلام الجعبري رحمة الله عليه ابن شيطا الوحيد من البغداديين أو العراقيين الذين رووا الألف ولم يروي التسهيل.

فالله أعلم هل ابن الجزري رحمة الله عليه كان يريد أن يقول: (وابن شيطا) حتى ينسجم مع ابن الفحام، ويكون فيه مزية؛ لأن ذكر ابن شيطا أكثر مزيةً من ذكر ابن الباذش، ابن الباذش ليس من طرق النشر، ابن الباذش في [الإقناع] ليس من طرق النشر، وذِكْرُه هنا إنما يكون من باب المتابعات كما قلنا، لكن لو ذكر ابن شيطا، ذِكْرُ ابن شيطا يكون من باب الرواية وليس من باب المتابعات، الله أعلم، هذا نقوله تخمينًا، وربما ابن الجزري لم يقصد أن يذكر ابن شيطا وإنما قصد أن يذكر ابن الباذش ويكون كلامه صحيح والله أعلم.

**طالب:** (٢٦:٤٨)

**الشيخ:** لأن هو أحيانًا ابن الجزري ما يعتمد ذكر كل أصحاب الوجه.

**طالب:** (٢٦:٥٩)

**الشيخ:** وغيره، لكن أنا استوقفتني عبارة الجعبري رحمة الله عليه؛ لأن عبارة مهمة جدًا وإدخالها في هذا الباب مهم جدًا.

**طالب:** (٢٧:١٣)

**الشيخ:** سيأتي الآن، نعم.

**طالب:** المصري.

**الشيخ:** مصري والطرسوسي، وابن غلبون، والأهوازي وغيرهم.

**طالب**: عندهم التسهيل؟

**الشيخ**: نعم، وما ذكر ابن الباذش، مع أنه في كتابه يقول: (القياس هو بين بين).

**طالب**: وبه قرأ.

**الشيخ**: وبه قرأ على أبيه، هو يقول: (وبه يأخذ به أبي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في هذا الفصل، وبه قرأت عليه): معناه أنه قرأ على شيوخ إلى آخر أبو القاسم عبد الوهاب بالإبدال للألف، وعبد الوهاب الذي هو شيخ ابن الباذش -رحمة الله عليهم جميعًا- هو من تلاميذ أبي عليٍّ الأهوازي، وربما كتابه [المفتاح] عنده كتابان هو: [الموضح] في التجويد، فهو من تلاميذ أبي عليٍّ الأهوازي؛ ولهذا كتاب [الموضح] لعبد الوهاب القرطبي كل ما رواه عن أبي عليٍّ الأهوازي رواه الرُّوزْبَارِيُّ عن أبي عليٍّ الأهوازي، يعني ممكن نجعل الجامع للرُّوزْبَارِيُّ نسخة أخرى طبعًا هي ما هي نسخة هذا مؤلف آخر لكنهم اتفقا في الرواية عن أبي عليٍّ الأهوازي.

وهذا جعلني لمَّا وقفت على النصين، وهي نصوص كثيرة عند هذين العالمين، ربما يكون الشيخ: أبو عليٍّ الأهوازي كان يملي عليهم فكانوا يكتبون عنه؛ لأنه بالحرف الواحد، فكثير من كلام عبد الوهاب القرطبي رحمة الله عليه في كتابه [الموضح] في التجويد إذا قارنته مع ما رواه الإمام الرُّوزْبَارِيُّ في كتابه [الجامع] عن أبي عليٍّ الأهوازي متفقان.

قال الداني: وهو قول عامة المصريين عنه.

حقيقةً هذا الكلام لا الشيخ أيمن ولا العبد الضعيف وجدناه في الكتب التي وصلتنا من كتب الداني الذي هو: (وهو قول عامة المصريين) لكن المالقي رحمة الله عليه عزاه إلى إيجاز البيان، يعني هذه العبارة: (وهو قول عامة المصريين عنه): ما

ذكرها الإمام الداني في [التيسير] لمَّا جاء يتكلَّم على الكلمة، وما ذكرها في [جامع البيان]، وما ذُكِرَت أيضًا في المفردات، لكن الشيخ المالقي نقلها عنه من كتاب [إيجاز البيان]، فهل الشيخ ابن الجزري نقلها من إيجاز البيان؟ الله أعلم.

هل نقلها بواسطة المالقي أو غيره؟ الله أعلم، لكن لا شك أن الإمام ابن الجزري كان عنده كتاب المالقي، واعتمد عليه كثيرًا، وربما يكون هذا النص ربما يكون ممَّا اعتمد عليه فيه؛ لأنه سيأتينا في باب الإمالة، وفي باب الراءات اعتماد ابن الجزري على كتاب المالقي اعتمادًا كثيرًا جدًّا.

**طالب:** (٣٠:٣٩)

**الشيخ:** التبصرة والتيسير.

**طالب:** (٣٠:٤٧)

**الشيخ:** لا، لا، وغيرهم، لكن قال الداني ما... يعني قصدك أنها تكون قال الداني أنها من مقول لابن الباذش؟

**طالب:** (٣١:١٠)

**الشيخ:** نعم ربما، يُرجع للإقناع صح؟

**طالب:** (٣١:٢٤)

**الشيخ:** ليس هذا تُسجَّل؛ لأن هذا الشرح الأول للنشر إذا ربنا كتب لنا العمر ربما يُشرح مرة أخرى فيُزاد ويُستدرك على ما يقع فيه من أخطاء، ومن سهوٍ، وأي فائدة لا يُبخل علينا فيها، يعني أي فكرة وخاصةً الفكرة القادحة التي تأتيك في لحظتها وهذه مهمة جدًا، يعني الإنسان يُسجِّل أي فكرة سواءً فكرة بحث، سواءً فكرة سؤال، سواءً فكرة أي حاجة، خاطرة تسجلها، وهذا كان يعملها كما قلنا

سابقًا كان يعملها الإمام ابن جني رحمه الله عليه فكان أثناء مطالعاته، أو أثناء انشغاله، أو أثناء تفكُّره تأتيه الفكرة فما يكون عنده وقت يبحث عنها فيسجلها في ورقة خارجية ويضعها.

بدأ يجمع ويجمع حتى اجتمعت عنده مسائل فسمى كتابه: [الخاطريات]، يعني كانت ترده الفكرة إمَّا سؤال فيُجيب أو غير ذلك حتى اجتمع عنده كتاب فسمَّاه [الخاطريات]، يعني هو لم يجلس ليسمي هذا الكتاب بفكرة معينة لا؛ فلهذا تقييد هذه الأوابد ضروري جدًا، نفعنا الله وإياكم والسامعين بما نقول.

**قال الشيخ ابن الجزري:** وسهَّلها عنه.

أي عن الأزرق عن ورش.

بين بين.

أي سهَّل الهمزة الثانية من الهمزتين من كلمة.

**صاحب العنوان وشيخه الطرسوسي، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبو علي الحسن بن بليمة.**

البارحة كان يقول: وأبو الحسن، صح؟ البارحة سقطت كلمة عليٍّ في الدرس، الآن موجودة.

**وأبو علي الحسن بن بليمة، وأبو علي الأهوازي وغيرهم، وذكر الوجهين جميعًا.**

أي وجه الإبدال:

- إبدال الهمزة الثانية ألفًا، هذا الوجه الأول.
- الوجه الثاني: تسهيلها بين بين.

هذان هما الوجهان.

**وذكر الوجهين جميعًا ابن شريح، والشاطبي، والصفراوي وغيرهم، فعلى قول رواة البدل يُمدُّ مشبعًا لالتقاء الساكنين كما تقدم.**

(ءَآنذرتهم): لأن الهمزة أُبدلت ألفًا فصار بعدها حرف ساكن فأصبحت من المد اللازم.

**وأما هشامٌ فروى عنه الحلواني من طريق ابن عبدان تسهليها بين بين، وهو الذي في التيسير، والكافي، والعنوان، والمجتبى، والقاصد، والإعلان، وتلخيص العبارات، وروضة المعدِّل، وكفاية أبي العز من الطريق المذكورة، وهو أيضًا عن الحلواني من غير الطريق المذكورة في التبصرة، والهادي، والهداية، والإرشاد، والتذكرة لابني غلبون.**

طبعًا (**الإرشاد**) المقصود به هنا إرشاد ابن غلبون؛ لأنه قال: (**والإرشاد والتذكرة لابني غلبون**): هكذا في جميع النسخ، طبعًا النسخة المطبوعة التي تكلمنا عنها الآن التي هي طبعة الشيخ الضباع رحمة الله عليه موجود فيها: (والتذكرة لابن غلبون) بالإفراد، لكن الصواب كما في جميع النسخ الخطية: (لابني غلبون)، طبعًا (لابني) هذا يعود على الإرشاد والتذكرة؛ لأن التذكرة لم يؤلفها ابنا غلبون الأب والابن، لا، الأب ألف (الإرشاد)، والابن ألف (التذكرة).

**وهذا الذي يجعلنا نقول**: إن مقصود الشيخ ابن الجزري في قوله: (والإرشاد) هنا إرشاد ابن غلبون وليس إرشاد أبي العز الطيالسي.

**والمستنير، والمبهج، وغاية أبي العلاء، والتجريد من قراءته على عبد الباقي، وهو رواية الأخفش عن هشام، وروى الحلواني عنه أيضًا من طريق أبي عبد الله الجمال تحقيقها، وهو الذي في تلخيص أبي معشر.**

الذي في التلخيص لأبي معشر المطبوع هو التسهيل، الشيخ يقول: (**وروى الحلواني عنه أيضًا من طريق عبد الله الجمال تحقيقها، وهو**): أي التحقيق (**الذي في تلخيص أبي معشر**): كلام الشيخ ابن الجزري هنا يخالف المطبوع من كتاب [التلخيص] لأبي معشر؛ لأن الذي في المطبوع هو التسهيل.

**قال أبو معشر**: (بهمزةٍ ومدةٍ حجاز غير روح، والحلواني لهشام) إلى آخره، ومعروف أن قولهم: (بهمزةٍ ومدة): مصطلحٌ يُقصد به التسهيل كما سيذكره المؤلف بعد قليل، وهو الذي في تلخيص أبي معشر يُضاف هذا الموضع إلى المواضع التي خالف فيها نقل ابن الجزري عمَّا في التلخيص، ومر معنا في الأسانيد هناك في رواية قالون ربما مرَّ معنا طريقان، وأيضًا إحدى الروايات، أو إحدى الأسانيد أحد القراء أيضًا مرَّ معنا أيضًا موضعٌ ثالث، يعني إسناد يقول الشيخ أنه من تلخيص أبي معشر وليس فيه.

هذا أيضًا الشيخ ابن الجزري يقول: أن أبو معشر عن هشام له فيه التحقيق، بينما الشيخ أبو معشر عبَّر بهمزةٍ ومدة، وهمزةٍ ومدة المقصود بها التسهيل بتفسير الإمام ابن الجزري نفسه، يعني ابن الجزري هو الذي قال لنا إن قولهم بهمزةٍ ومد يقصدون به التسهيل بين بين كما سيأتي في هذا الباب إن شاء الله.

**وكذلك روى الداجوني من مشهور طرقه عن أصحابه عن هشام.**

لاحظ: قال: (**من مشهور**) من مشهور الطرق.

**وهي رواية إبراهيم بن عباد.**

طبعًا هذا ليس من طرق النشر.

**عن هشام وبذلك قرأ الباقون وهم الكوفيون، وروح، وابن ذكوان، إلا أن الصوري من جميع طرقه عنه سهَّل الثانية من (أأسجد) في الإسراء، ولم يذكر ذلك**

في المبهج، وانفرد في التجريد.

أي ابن الفحام في التجريد.

بتسهيلها لهشامٍ.

أي بتسهيل (أأسجد).

لهشامٍ بكماله أي من طريق الحلواني، والداجوني، وبتحقيقها لابن ذكوان بكماله: أي من طريقي الأخفش والصوري، فخالف سائر المؤلفين، ووافقه في الروضة عن هشامٍ وهو من طريق الداجوني، وانفرد هبة الله المفسِّر عن الداجوني بتسهيل (أأنذرتهم) في الموضعين.

البقرة ويس.

وانفرد الهذلي عن ابن عبدان بتحقيق الباب كله، والله أعلم.

يعني على قراءة ابن عبدان الهذلي عن ابن عبدان ما عنده تسهيل.

وفَصَل بين الهمزتين.

الآن الشيخ بيَّن لنا من هم أصحاب تسهيل الهمزة الثانية، ومن هم أصحاب تحقيق الهمزة الثانية، الآن سيذكر لنا الخلاف الثاني الذي هو: من الذي يُدخِل، ومن الذي لا يُدخِل.

**قال:** وفَصَلَ بين الهمزتين بألفٍ.

يعني بألفٍ بين الهمزتين.

أبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، واختُلِف عن هشامٍ فروى عنه الحلواني من جميع طرقه الفصل كذلك.

(الفصل): أي الإدخال.

**وروى الداجوني عن أصحابه عنه بغير فصلٍ، وبذلك قرأ الباقون ممن حقق الثانية أو سهَّلها، وانفرد هبة الله المفسِّر عن الداجوني عن هشامٍ بالفصل كرواية الحلواني عنه، وانفرد به الداجوني عن هشام في: (أأسجد).**

هنا تعليق للإمام الإزميري رحمة الله عليه يُستحسن أن نقرأه، قال العلامة الإزميري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لا خلاف عن هشامٍ في الفصل بين الهمزتين في (أأسجد)، وإن أطلق الخلاف في الطيبة، وصرَّح في النشر الفصل من طريقيه، ولكن ذكر الفصل للداجوني بطريق الانفراد) انتهى كلام الإزميري.

ثمَّ نقل الإزميري كلام الشيخ المؤلف، وعقَّب عليه بقوله -أي الإزميري عقَّب على ابن الجزري بالآتي-: (ظاهره انفرد الداجوني ولم يتابعه أصحابه، ولكن -وهذا الكلام الإزميري - ولكن وجدنا الفصل له مصرحًا في التجريد، وروضة المالكي، وتلخيص أبي معشر) انتهى كلام الشيخ الإزميري.

وقال الشيخ المتولي رَحِمَهُ ٱللَّهُ معقِّبًا على قول ابن الجزري: (انفرد به): أي الفصل (انفرد به الداجوني)، قال -أي المتولي يقول-: (معلومٌ أن الانفراد هو اختصاص أحد الرواة ببعض الوجوه، ولا شك أن قوله: (وانفرد به الداجوني) يُفهم منه أن الحلواني لم يروِ الفصل في هذا الحرف مع أنه يرويه كالداجوني، فكان الأولى أن يُعبِّر): يعني الشيخ المتولي يقول: كان الأولى على ابن الجزري (أن يُعبِّر بما يفيد اتفاقهما على الفصل؛ لأن الداجوني لم ينفرد به ووافق الحلواني عليه).

هذا كلام هذين الإمامين الجليلين نفعنا الله بعلمهما، لكن نقول: مراد ابن الجزري، أو فهم ابن الجزري للانفراد ليس واضحًا، ولو كان مراد الشيخ ابن

الجزري بالانفراد هو ما ذكره الشيخ المتولي رحمه الله لكان جُل ما ذكر أنه انفرد لا يعتبر انفراد، ويُعترض عليه؛ لأن هذا الضابط الذي ذكره الشيخ المتولي رحمه الله للانفراد نجزم بأنه ليس مقصود ابن الجزري، وهذا متروك لمن سيبحث في هذه الجزئية.

**قال الشيخ ابن الجزري:** وكذلك انفرد به.

أي الفصل.

انفرد به أبو الطيب بن غلبون، والخزاعي عن الأزرق عن ورش، قال ابن الباذش: وليس بمعروفٍ.

لأنه لا يُعرف أن ورش له من أصحابه الإدخال بين الهمزتين.

قلت.

أي ابن الجزري.

قلت: وأحسبه وهمًا والله أعلم.

يعني أبو الطيب والخزاعي، ولاحظ أيضًا هذه العبارة تُبيِّن أن مقصود ابن الجزري للانفراد ليس هو مقصود المتولي؛ لأنه يقول: (وانفرد أبو الطيب والخزاعي) إذن كل واحد منهما ليس هو منفردًا؛ فلهذا نقول: الله أعلم كما نقول دائمًا: لا بد من دراسة الانفراد عند ابن الجزري، وكما قلنا في رسالة إن شاء الله في الجامعة وبإذن الله تعالى ربما تحل لنا كثيرًا من هذه المشاكل.

فيكون كفى أبو الطيب ابن غلبون والخزاعي، ابن غلبون طرقه ليست هي طريق الخزاعي، فإذن لا يمكن أن يكون واحدًا منهما منفردًا، فهذا يدل على أن الشيخ ابن الجزري عندما يقول: (انفرد فلان وفلان) معناه أن فيه حاجة خفية إلى

الآن الله لم يفتح علينا بها، ونسأل الله أن يفتح علينا وعلى السامعين جميعًا.

قلت: وأحسبه وهمًا والله أعلم.

وبقي حرفٌ واحدٌ يُلْحق بهذا الباب في قراءة أبي جعفر وهو: (أإن ذكرتم) يقرأه بفتح الهمزة الثانية.

(أأَن).

كما سنذكره إن شاء الله تعالى في موضعه.

أيضًا يدخل من ضمن الكلمات التي ستُذكر.

فهو على أصله في التسهيل، وإدخال ألفٍ بينهما والله أعلم.

أما الذي بعده متحركٌ من المتفق على الاستفهام فيه فهو حرفان: أحدهما (أألد) في هود، والآخر (أأمنتم) في الملك، وقد اختلفوا في تسهيل الثانية منهما وإبدالها وتحقيقها.

تسهيل وإبدال وتحقيق.

وإدخال الألف بينهما على أصولهم المتقدمة، إلا أن رواة الإبدال عن الأزرق عن ورشٍ لم يمدوا على الألف المبدلة، ولم يزيدوا على ما فيها من المدِّ؛ من أجل عدم السبب كما تقدم مبينًا في باب المد، وخالف قنبلٌ في حرف الملك أصله فأبدل الهمزة الأولى منهما (واوًا) لضم راء (النشور).

﴿وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ﴾ [الملك:١٥].

قبلها، واختلف عنه في الهمزة الثانية فسهَّلها عنه ابن مجاهدٍ على أصله، وحققها ابن شنبوذ هذا في حالة الوصل، أما إذا ابتدأ فإنه يحقق الأولى ويسهل الثانية على أصله والله أعلم.

يعني إبدال الواو إنما هو في حالة الوصل.

أما الذي بعده حرف مدٍ فموضعٌ واحدٌ وهو (ءَآلهتنا) في الزخرف فاختلف في تحقيق الهمزة الثانية منه، وفي تسهيلها بين بين، فقرأ بتحقيقها الكوفيون وروحٌ وسهَّلها الباقون، ولم يدخل أحدٌ بينهما ألفًا؛ لئلا يصير اللفظ في تقدير أربع ألفاتٍ: الأولى همزة الاستفهام، والثانية الألف الفاصلة، والثالثة همزة القطع، والرابعة المبدلة من الهمزة الساكنة، وذلك إفراطٌ في التطويل، وخروجٌ عن كلام العرب.

أصل الكلمة: (أَأْلَه) همزة مفتوحة، همزة ساكنة بعدها (أَأْله) على وزن (أفعل) بهمزتين.

وكذلك لم يبدِ أحدٌ ممن روى إبدال الثانية في نحو (أأنذرتهم) عن الأزرق عن ورش، بل اتفق أصحاب الأزرق قاطبةً على تسهليها بين بين؛ لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين وحذف إحداهما، قال ابن الباذش في الإقناع: (ومن أخذ لورشٍ في: (أأنذرتهم) بالبدل لم يأخذ هنا إلا بين بين)، (قلت).

أي ابن الجزري.

قلت: وكذلك.

وفي بعض النسخ الخطية والتي عليها ابن الجزري: (ولذلك).

وكذلك لم يذكر الداني، وابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، وكي وابن الفحام وغيرهم فيها سوى بين بين، وذكر الداني في غير التيسير أن أبا بكر الأذفوي ذكر البدل فيها، وفيما كان مثلها عن ورشٍ في كتابه الاستغناء على أصله في نحو (أأنذرتهم) وشبهه.

قال الأذفوي: (لم يمدها هنا لاجتماع الألف المبدلة من همزة القطع مع الألف المبدلة من همزة الأصل).

طبعًا في إحدى نسخ النشر (الوصل).

**لئلا يلتقي ساكنان، قال: ويشبع المد ليدل بذلك أن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر، (قلت) أي ابن الجزري- وهذا مما انفرد به وخالف فيه سائر الناس، وهو ضعيفٌ قياسًا وروايةً، ومصادمٌ لمذهب ورشٍ نفسه؛ وذلك أنه إذا كان المد من أجل الاستفهام فلما نره يجيز المد.**

طبعًا في النسخة التي عليها خط ابن الجزري: (فلما نراه) بإثبات الألف، ولها وجهٌ، بس هي المفروض (فلم نراه)، لماذا الجزم هنا؟ الصواب: (فلما نراه): يعني لماذا نراه، ما وجه حذف لام الكلمة.

**فلم نراه يجيز المد في نحو (آمن الرسول) ويخرجه بذلك عن الخبر إلى الاستفهام؟! والعجب أن بعض شراح الشاطبية يجيز ذلك، ويجيز فيه أيضًا الثلاثة الأوجه التي في نحو (أإفكا آلهة)، فليت شعري ماذا يكون الفرق بينهما؟ وكذلك الحكم في (أأمنتم) في الثلاثة كما سيأتي.**

والله تعالى أعلم، ونبدأ إن شاء الله الحصة القادمة في قراءة: (والضرب الثاني)، إذن هذا مكان مناسب للوقوف.

**طالب:** (٤٦:٥٠)

**الشيخ:** وكذلك الحكم في (أأمنتم) في الثلاثة كما سيأتي.

**طالب:** القراءة الصحيحة.

**الشيخ:** (أأمنتم)، الخلاف في قال: (آمنتم له).

(**وكذلك الحكم في (أمنتم) في الثلاثة كما سيأتي**) ونقف هنا والله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ أعلم.



# الدرس الثامن والخمسون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومَن والاه.

نبدأ إن شاء الله قراءة كتاب [النشر]، ووقفنا عند الضرب الثاني من باب: (الهمزتين المجتمعتين من كلمة).

❁ **قال الإمام ابن الجزري** -رحمه الله عليه-: (وَالضَّرْبُ الثَّانِي الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ يَأْتِي بَعْدَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ فِيهِ سَاكِنٌ صَحِيحٌ وَحَرْفُ مَدٍّ، وَلَمْ يَقَعْ بَعْدَهُ مُتَحَرِّكٌ، فَالَّذِي بَعْدَهُ سَاكِنٌ صَحِيحٌ أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ:

أَوَّلُهَا (أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ) فِي آلِ عِمْرَانَ، فَكُلُّهُمْ قَرَأَهُ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْخَبَرِ إِلَّا ابْنَ كَثِيرٍ، فَإِنَّهُ قَرَأَه بِهَمْزَتَيْنِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ). سهَّل الهمزتان.

(وَهُوَ فِي تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ بِأَلِفٍ.)؛ لأن ابن كثير يقرأ بهمزتين.

(أَصْلِهِ)؛ أي: أصل مذهبه وقاعدته أنه يُسهِّل الهمزة الثانية، وأنه لا يفصل أي: لا يُدخِل ألفًا بين الهمزتين، ليس له الإدخال، والشيخ يُعبِّر (بالفصل) بدل (الإدخال)، ونحن في الشاطبية نُعبِّر (بالإدخال) عن (الفصل).

(ثَانِيهَا (أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ) فِي فُصِّلَتْ، رَوَاهُ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْخَبَرِ قُنْبُلٌ

وَهِشَامٌ وَرُوَيْسٌ بِاخْتِلَافٍ عَنْهُمْ. أَمَّا قُنْبُلٌ فَرَوَاهُ عَنْهُ بِالْخَبَرِ ابْنُ مُجَاهِدٍ مِنْ طَرِيقِ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَكَذَا رَوَاهُ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ طَلْحَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّاهِدُ، وَالشَّذَائِيُّ وَالْمُطَّوِّعِيُّ وَالشَّنَبُوذِيُّ وَابْنُ أَبِي بِلَالٍ وَبَكَّارٌ مِنْ طَرِيقِ النَّهْرَوَانِيِّ، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ شَنْبُوذَ).

رواية ابن شوذب ليست من طرق النشر، والشيخ إنما يذكرها من باب المتابعة.

(وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ شَوْذَبٍ، عَنْ قُنْبُلٍ، وَرَوَاهُ عَنْهُ بِهَمْزَتَيْنِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ ابْنُ شَنَبُوذَ وَالسَّامَرِّيُّ، عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، عَنْهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا هِشَامٌ فَرَوَاهُ عَنْهُ بِالْخَبَرِ الْحُلْوَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدَانَ، وَهُوَ طَرِيقُ صَاحِبِ التَّجْرِيدِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْجَمَّالِ، عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَنِ الدَّاجُونِيِّ، عَنْ أَصْحَابِهِ، وَرَوَاهُ عَنْهُ بِالِاسْتِفْهَامِ الْجَمَّالُ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ التَّجْرِيدِ، وَكَذَلِكَ الدَّاجُونِيُّ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الْمُبْهِجِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا رُوَيْسٌ فَرَوَاهُ عَنْهُ بِالْخَبَرِ أَبُو بَكْرٍ التَّمَّارُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ الْبَغْدَادِيِّ، وَرَوَاهُ عَنْهُ بِالِاسْتِفْهَامِ مِنْ طَرِيقِ النَّخَّاسِ، وَابْنِ مِقْسَمٍ، وَالْجَوْهَرِيِّ، وَكَذَلِكَ قرأ الْبَاقُونَ).

طبعًا هنا من طريق أبي الطيب البغدادي، المؤلف ابن الجزري -رحمة الله عليه- في مبحث الطرق في الأسانيد، ذكر من مصادر هذه الطريق كتاب [الغاية] لابن مهران، وبالرجوع إليه - أي إلى كتاب [الغاية] لابن مهران- وجدته يقول: **"أعجمي بهمزتين كوفي غير حفص، بهمزةٍ هشامٌ"**، يعني موجود في [الغاية] لابن مهران: أن هشام يقرأ بهمزةٍ، **"ولعل في النسخة المحققة سقطا، وهو مذهب**

**الباقين"**، ورجعت إلى [المبسوط] لابن مهران، فوجدت فيه: **"الباقون ومعهم رويسٍ بهمزةٍ واحدةٍ ممدودةٍ"**.

الشيخ يقول هنا: (أَبُو بَكْرٍ التَّمَّارُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ الْبَغْدَادِيِّ)؛ له الخبر، أي: همزة واحدة، والذي في غاية ابن مهران ليس فيه هذا الكلام، احتمال يكون سقط أو نسيان-الله أعلم- لا أدري.

أما في [المبسوط]؛ و [المبسوط] هو عبارة عن توضيح لكثيرٍ من الأشياء التي في [الغاية]، وهو أصلًا شرح لكتاب [الشامل] لابن مهران، ومع الأسف هذا الكتاب غير موجود.

**"الباقون ومعهم رويسٍ بهمزةٍ واحدةٍ ممدودةٍ"** فهذا خلاف ما يذكره الشيخ ابن الجزري، وما يذكره ابن مهران، فهمزةٍ ممدودةٍ أي: مسهلة، وهذا الكلام سيأتي الآن، أنه بهمزةٍ ومدةٍ أو بهمزةٍ ممدودةٍ يُعني يقصد به التسهيل، وسيوضح هذا الآن ابن الجزري هذا المصطلح.

(وَحَقَّقَ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ مِنْهُما حَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَخَلَفٌ وَأَبُو بَكْرٍ وَرَوْحٌ، وَانْفَرَدَ هِبَةُ اللهِ الْمُفَسِّرُ بِذَلِكَ عَنِ الدَّاجُونِيِّ.).

طبعا: المفسر عن زيد عن الداجوني كما سيأتي بعد قليل.

(وَالْبَاقُونَ مِمَّنْ قَرَأَ بِالِاسْتِفْهَامِ بِالتَّسْهِيلِ وَهُمْ عَلَى أُصُولِهِمُ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْبَدَلِ، وَبَيْنَ بَيْنَ، وَإِدْخَالِ الْأَلِفِ وَعَدَمِهِ).

أي: عدم إدخال الألف.

(إِلَّا أَنَّ ابْنَ ذَكْوَانَ نَصَّ لَهُ جُمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ وَبَعْضُ الْعِرَاقِيِّينَ عَلَى إِدْخَالِ الْأَلِفِ فِيهَا بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي (أَنْ كَانَ)).

عندما يتكلم عن كلمة ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم:١٤].

(ثَالِثُهَا (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ) فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ، قَرَأَهُ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْخَبَرِ نَافِعٌ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَالْكُوفِيُّونَ، وَالْبَاقُونَ بِهَمْزَتَيْنِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ وَهُمُ ابْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ، وَهُمْ).

وهم: أي: هؤلاء الذين يقرأون بهمزتين.

(وَهُمْ عَلَى أُصُولِهِمُ الْمَذْكُورَةِ مِنَ التَّسْهِيلِ وَالتَّحْقِيقِ وَالْفَصْلِ وَعَدَمِهِ، إِلَّا أَنَّ الدَّاجُونِيَّ عَنْ هِشَامٍ مِنْ طَرِيقِ النَّهْرَوَانِيِّ يُسَهِّلُ الثَّانِيَةَ وَلَا يَفْصِلُ).

أي: يسهل الثانية من غير إدخال.

(وَالْمُفَسِّرُ)؛ أي: المفسر عن زيدٍ عن الداجوني، وكذلك النهرواني عن زيد عن الداجوني.

(وَالْمُفَسِّرُ يُحَقِّقُ وَيَفْصِلُ.).

أي: يُحقِّق الهمزتين ويُدخِل بينهما ألفًا، طبعا: هنا نقف قليلا في هذه الكلمة، هذه الكلمة تعقَّب فيها الشيخ الإزميري -رحمة الله عليه- على صاحب [الإتحاف]، والعبد الضعيف عنده تعليقٌ على كلام للشيخ المتولي -رحمة الله عليه-.

ونبدأ بتعقُّب الإمام الإزميري على الإمام البنَّاء الدمياطي -رحمة الله عليه- صاحب كتاب [الإتحاف]:

لم يذكر البنَّاء الدمياطي وهو صاحب كتاب [إتحاف البشر]، لم يذكر وجه التحقيق مع عدم الإدخال، يعني: لما جاء يتكلم عن هذه المسألة لهشام، ذكر له ثلاثة، وهشام له أربعة، فذكر ثلاثة أوجه، الوجه الذي لم يذكره هو: (تحقيقٌ مع عدم الإدخال)، مما جعل الإزميري -رحمة الله عليه- يستدرك عليه بقوله: "**مَنشأ**

**سهوه"** أي: منشأ سهو ابن البناء، **"هو ما قاله في النشر"** أي: ما قاله ابن الجزري في النشر، ماذا قال ابن الجزري في النشر؟

قال: "والداجوني من طريق النهرواني يُسهِّل ولا يفصِل، ومن طريق المفسر يُحقِّق ويفصل"، فتوهم؛ -أي: ابن البناء- وهذا الكلام للشيخ الإزميري، فتوهم -أي صاحب الإتحاف-، **توهم من ذلك"**، أي: من عبارة النشر، **"أن للداجوني طريقين: النهرواني والمفسر فقط، وليس كذلك، بل للداجوني طريق زيدٍ والشذائي، ولزيدٍ ست طرقٌ منهم النهرواني والمفسر"**.

ثم قال الشيخ الإزميري بعد كلام طويل، قال: **"والذي يظهر من النشر للحلواني وجهان في (أَذْهَبْتُمْ):**

**الفصل فقط مع التحقيق والتسهيل، وللداجوني ثلاثة أوجهٍ: الفصل مع التحقيق فقط من طريق المفسر عن زيدٍ عن الداجوني، والثاني والثالث: عدم الفصل مع التسهيل من طريق النهرواني عن زيدٍ عنه، ومع التحقيق للداجوني سوى المفسر والنهرواني عن زيد، ولكن وجدنا الفصل مع التسهيل للداجوني من طريق مَن ذكرنا، ولمَّا أسقط في النشر واسطة زيدٍ بين هذين الطريقين والداجوني، وقع البنَّاء في هذا الخطأ في إتحافه في الأصول والفرش"**.

هذا كلام طويل جدًا، وسنلخصه إن شاء الله بعد أن نقول: هشام له في النشر طريقان:

رواية هشام الشيخ ابن الجزري أخذها من طريقين أساسيين: الحلواني والداجوني.... الأساس: الحلواني والداجوني، يعني الحلواني يقابل قالون، والداجوني يقابل ورش، عند نافع كمثال.

**الأول**: الحلواني، أخذ عنه طريقين، هما: ابن عبدان وأبو عبد الله الجمال.

**الثاني**: الداجوني، له أيضًا طريقان، مثل ما قال الشيخ الإزميري قبل قليل، طريق زيد وطريق الشذائي.

**زيد هذا عنه ست طرق**: ما هي؟ النهرواني، المفسر، الثلاثة الذين نسميهم مع بعض: (ابن خُشيش وابن الصقر ويعقوب)، والحمامي، هؤلاء الستة عن زيد عن الداجوني، طبعا: هذا لابد منه حتى نفهم كلام استثناء الحلواني والنهرواني.

الطريق الثانية عن الداجوني (الشذائي) وله ثلاث طرق: الكارزيني والخبازي والخزاعي، هؤلاء الثلاثة عن الشذائي عن الداجوني مباشرةً.

إذن الطريقان الأساسيان لهشام: الحلواني والداجوني، الحلواني عنه: ابن عبدان وأبو عبد الله الجمال، الداجوني عنه زيد بطرقه الستة والشذائي بطرقه الثلاثة.

الآن نتصور هذه حتى نرى تفاصيل هذا الكلام، وتعقب الشيخ الإزميري، والاستدراك على كلام الشيخ المتولي -رحمه الله عليه-، بعد تفصيل الطرق الأساسية الكبيرة وجدنا الشيخ المتولي -رحمه الله عليه- يقول: **"وسكت في النشر عن وجه الفصل مع التسهيل للداجوني، وذكره الإزميري"**، أي: أن ابن الجزري سكت عن ذكر وجه التسهيل مع الفصل، الكلام كله على كلمة (أذهبتم)، أي: أن الشيخ الإزميري يقول: أن ابن الجزري لم يذكر التسهيل مع الفصل (ءأذهبتم) للداجوني لم يذكره عنه، وذكرها الإزميري.

إخواننا وأحباؤنا أصحاب التحريرات سلَّموا للشيخ الإزميري هذا الكلام، وهذا الكلام بالنسبة لكلام ابن الجزري فيه نظر، الشيخ ابن الجزري لم يسكت، بل الشيخ ابن الجزري ذكر ذلك، فأين ذكره؟ نقول ذكره قبل كلمتين، قال: (وَهُمْ عَلَى أُصُولِهِمُ الْمَذْكُورَةِ) يهمني ابن عامر يهمنا هشام، كأنه يقول: "وهشام على

أصله المذكور من حيث التسهيل والتحقيق والفصل وعدمه، إلا أن اثنين من رواته أو من طرقه وهما: النهرواني والمفسر، وهؤلاء عن زيد، بقية الأربعة عن زيد (ابن خُشيش، وابن الصقر ويعقوب والحمامي)؟ ما مذهبهم؟ طيب: وبقية الثاني (الحلواني) ما مذهبهم؟

**الآن ننظر هل ابن الجزري سكت أم لم يسكت؟** هذا النص (وَهُمْ عَلَى أُصُولِهِمُ الْمَذْكُورَةِ)؛ دليل على أنه لم يسكت، لأنه أحال، فكلمة (إِلَّا)؛ هذا استثناء وليس استئناف، قال: "كل رواية هشام وطرق هشام على أصله إلا فلان وفلان" هذا معناه أن الذين لم يُذكَروا (المستثنى منهم) مذكور، حينما تقول: "حضر الطلاب إلا فلان وفلان" معناه أن فلان وفلان لم يحضرا، هل نقول أن فلان سكت عن حضور الباقين؟ اللغة لا تسمح بذلك، فقوله: (إِلَّا) دليل على أنه لم يسكت.

أيضًا هو لم يسكت بل ذكره، لا نقول أنه يؤخذ بالفهم أو بالمعنى إنما ذكره صراحةً، فلو رجعنا إلى بداية الكلام، لما كان الشيخ ابن الجزري يذكر الأصول ص ٨٨٠ في طبعة المجمع، فماذا يقول الشيخ: (**وأما هشام فروى عنه الحلواني من طريق ابن عبدان التسهيل بين بين**)؛ إذن وجه التسهيل مذكور.

**بقي وجه الفصل أو عدمه:**

لما انتهى من بيان الذي يسهل من الذي لا يُسهِل، الذي يهمنا أن ابن عبدان عن هشام، هو عن الحلواني عن هشام يُسهِّل، لما تكلم عن الفصل وعدمه، قال: (**وفصل بين الهمزتين**) أي: أدخل بين الهمزتين بغض النظر الثانية مسهلة أو محققة، هو انتهى من التحقيق وبيان مَن يُحقِّق ومَن يسهل، الآن يعطينا بيان مَن الذي يُدخِل ومَن الذي لا يُدخِل، قال: (**وفصل بين الهمزتين بألفٍ فلان وفلان وفلان، واختلف عن هشام، فروى عنه الحلواني من جميع طرقه الفصل**)، الحلواني

من جميع طرقه أي: ابن عبدان والجمال، هؤلاء هم الذين رووا عن الحلواني.

لما نأخذ ابن عبدان الذي له التسهيل، معناه أن الحلواني لا يُسهِّل، ولما نأخذ أن الحلواني من جميع طرقه؛ يفْصِل، أي: يُدخِل، فمعناه أن ابن عبدان يُسهِّل ويُفْصِل، يُعني يُدخِل ألفًا.

**طيب**: هل هذا الوجه أليس الذي يقول فيه الشيخ المتولي: "وسكت في النشر عن وجه الفصل مع التسهيل"؟ هذا هو الوجه، إذن ابن الجزري لم يسكت.

وعبارة الشيخ المتولي -رحمة الله عليه-: **"وذكره الإزميري"**، وهذه الكلمة دائمًا المهتمين بالتحريرات، أنا لا أعترض على التحريرات وإنما أعترض على المبالغة فيها، وعندما أغازل أحبابنا أصحاب التحريرات وزملائي ومشايخي الذين يميلون إلى التحريرات إنما هو من باب المظارفة والمناقشة في العلم، فعندهم عبارات يأخذونها كأنها مُسلَّمة، كأنه ذكره الإزميري، عبارة الشيخ المتولي أنه ذكره الإزميري كأن الشيخ ابن الجزري لم يذكره، كأنه يؤكد كلامه، أن الشيخ ابن الجزري سكت والإزميري ذكر، فكأنه تأكيد للعبارة الأولى، وهذا غير صحيح، عفوا ليس من الأدب أن نقول عن الشيخ المتولي: غير صحيح، هذا سبق لسان، لكن نقول: ربما الشيخ نسي عنه، أو سهى عنه، أو غفل عنه...

من أنا حتى أقول: كلام الشيخ المتولي غير صحيح!! أبدا.....ومحبتي للشيخ الجزري لا تعني إنقاصنا لغيره من العلماء، وإنما نحن نأخذ كلام العلماء ونردّ به على العلماء،،ولا نرد شيء باجتهادنا..

**طيب**: هذه مسألة.

اتضح الآن بعد هذا التفصيل، وبيان مأخذ التسهيل مع الفصل، وهو موجود في النشر، بيان أن هذه العبارة عند الشيخ، والعجب أنَّ بعض العلماء التحريرات

المعاصرين الذين يُشار لهم بالبنان سلموا للشيخ المتولي هذا الكلام، والشيخ الإزميري لم يقل أن الشيخ ابن الجزري سكت، وإنما رجع إلى كلام ابن الجزري من أوله إلى آخره فاتضح له في السياق إخراج هذه الأوجه كما هي، وهذه الأوجه التي قرأناها الآن هي نفسها الموجودة في النشر.

فنقول: النشر لم يسكت عن شيء، بل صرح بمذهب النهرواني والمفسر، كلاهما عن زيد عن الداجوني، وأشار إلى بقية مذهب الداجوني بقوله -النص الذي قرأناه-...، فعبارة: (وَهُمْ عَلَى أُصُولِهِمُ)؛ هذه مهمة جدًا، بدلا من أن يقول: أن فلان على أصله من حيث التسهيل والإدخال وغيره، قال: (وَهُمْ عَلَى أُصُولِهِمُ) وارجع إلى ما ذكره لك في البداية، فقوله: (إِلَّا)؛ هذا استثناء من قوله: (وَهُمْ عَلَى أُصُولِهِمُ) يعني: ابن عامر.

**والأصول التي ذكرها المؤلف، لهذا إتمامًا للفائدة جمعناها، هي:**

- (التسهيل مع الإدخال)، وهذا لابن عبدان.
- (والتحقيق مع الإدخال) للجمال عن الحلواني والمفسر عن زيد عن الداجوني.
- (والتسهيل مع عدم الإدخال) للنهرواني عن زيد عن الداجوني.
- (والتحقيق مع عدم الإدخال) للأربعة البقية عن زيد الذين هم استثناء النهرواني والمفسر، الذين هم (ابن خشيش وابن الصقر ويعقوب) والحمامي.

ولهذا والله اعلم، وكلمة قرأناها الحصة الماضية وقلنا سنرجع إليها، وأشرنا إلى أنها مهمة جدًا، وهي لما قال في ص ٨٨٠، لما جاء يتكلم عن التحقيق فقال: (وروى عنه الحلواني أيضًا من طريق أبي عبد الله الجمال تحقيقها، وهو الذي في تلخيص أبي معشر، وروضة أبي علي البغدادي، و " التجريد "، وسبعة ابن

**مجاهد، وكذلك روى الداجوني من مشهور طرقه عن أصحابه)**، وذكرنا الحصة الماضية: (مشهور طرقه) كلمةٌ مهمةٌ هنا احتاجنا إليها، لأنه هو لم يقل: "وروى الداجوني من طرقه"، وإنما قال: (**روى الداجوني من مشهور طرقه**)، ماذا روى؟ روى التحقيق، والتحقيق مع الإدخال هو عن الأربعة (ابن خُشيش وابن الصقر ويعقوب) والحمامي، فنلاحظ أنه لم يُسهِّل عنه غير النهرواني عن زيد.

وبهذا يتضح أن النشر لم يسكت عن وجه التسهيل مع الفصل، وهو لابن عبدان كما ذكر الشيخ المتولي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأما قول الشيخ المتولي: (وذكره الإزميري) فالإزميري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يذكره استدراكًا على ابن الجزري، وهذا الذي كنا نشير إليه قبل قليل، لأن بعض مَن لم يمارس كتاب النشر، واعتمد فقط في التحريرات على كلام الشيخ المتولي، أو كلام الشيخ الإزميري، أو غيرهما من علماء التحريرات، دون الرجوع إلى النشر يفهمون أو ربما يوعزون لغيرهم أن كل ما ذكره الإزميري فهو استدراك على ابن الجزري، وهذا غير صحيح، والإزميري -رحمة الله عليه- هو نفسه لم يقل هذا، الشيخ الإزميري لم يقل أن كل ما يذكره هو استدراك.

والشيخ الإزميري -رحمة الله عليه- والشيخ المتولي -رحمة الله عليه- في كتبهم لم يخرجوا عن النشر، هم عملوا صياغة، الكلام كلام ابن الجزري، لكن ابن الجزري هذا الكلام يذكره هنا، فهم يذكرونه هنا...فالمقصود:... نجد أن كثير من الإخوان المهتمين بالتحريرات المبالغين فيها، يأخذون عبارات الشيخ المتولي، أو عبارات الشيخ الإزميري، ويجعلونها كأنها استدراك، فالشيخ الإزميري ذكر هذه الأوجه، لكنه لم يذكرها استدراكًا، فعبارة الشيخ المتولي: **"وذكره الإزميري"** بالتعمد وبالقصد علقنا عليها حتى نفهم أن الشيخ الإزميري لم يذكره في باب الاستدراك.

استحضرت الآن المسألة، مثلا القصر المنفصل لحفص من طريقة روضة المعدل، يقولون: وهذا موجود في كتب التجويد، وذكره الشيخ الضباع في صريح النص، يقولون: "هو من مما زاده الإزميري على ابن الجزري" ليس له حق أن يزيد، فما زاده على ابن الجزري هذا ليست من ذلك الباب، فعبارة: "ذكره الإزميري" قد يفهم منها الذي لم يمارس النشر أن ابن الجزري لم يذكر، ثم جاء الشيخ الإزميري واستدركه، وهذا ليس هو الواقع.

بل ذكره توضيحًا لكلام ابن الجزري في عبارته التي أخطأ في فهمها الشيخ البناء -رحمه الله عليه-، الشيخ الإزميري هو الذي قال أنه أخطأ، فالشيخ الإزميري لما جاء يعلق ويبين خطأ الشيخ ابن البناء ذكر هذه الأوجه، ذكرها من أين؟ ليس من تحريراته، وإنما أخذها من نص ابن الجزري، من نص النشر، فإذن الإزميري لم يذكرها من عنده، ولم يذكرها تتميمًا لبحثٍ نقص فيه بحث الشيخ ابن الجزري.

ذكرها المتولي في الروض النضير، وجلست فترة أبحث عن النص، فوجدته لم يذكرها في مظانها، لم يذكرها في الهمزة ولا ذكرها في السورة، طبعا: النسخة التي أرجع إليها التي هي نسخة التي بتحقيق الدكتور خالد، فذكرها في طبعة الدكتور خالد أبو الجود صفحة ٥٥١، ونص الشيخ المتولي في الروض النضير، نقله زميلنا الدكتور عبد الله الجار الله في تحقيقه: غنية الطلبة شرح الطيبة، ذكر نص الشيخ المتولي ولم يذكر الصفحة...

وهذا الكلام أقوله لإخواني المبتدئين في الدراسات العليا: لا تكتفي بما ينقله المحققون من تعليقات أو من منقولاتٍ، لابد أن ترجع إلى الأصل الذي رجعوا منه، لأن المحقق كما حدث هنا الشيخ عبد الله اختصر وأخذ من كلام الشيخ المتولي ما هو له علاقة بالمسألة، هذا في حد ذاته ممتاز جدًا في التحقيق، لكن لو كنت تتكلم عن المسألة بتوسع، لابد أن تقرأ السياق من أوله إلى آخره......

ولهذا مطالعة الكتب لابد من قراءتها، لابد من قراءة الكتاب من أوله إلى آخره؛ لماذا: لأن بعض العلماء يذكر مسائل في غير مظانها، الشيخ لم يلتزم أنه يذكرها في كل سورة، في سور ليس فيها تحريرات، لكن في مسائل فيها تحريرات وتكون هذه الكلمة مناسبة لها فيضعها معها، البحث في الفهرسة لا يغني عن التحقيق الحقيقي، ولهذا نقول دائمًا خاصة لإخواننا المبتدئين لا تكتفي بإحالات المحققين.

ومع الأسف كثير من المحققين يجد هذا الكتاب يوثق هذه المعلومة من عدة كتب فنقلها، ونقلها بالحرف الواحد يعتبر عيب، يعتبر سرقة علمية، أذهب إلى محقق وآخذ تحقيقه بالمصادر والمراجع ولا أقول أني أخذته منه؟ فهذه سرقة لا شك، لكن بمفهوم العلماء السابقين هذا ليس سرقة، لكن نحن لسنا مثل العلماء السابقين، أولئك كان في منهجهم البحث العلمي أنهم ينقلون أقوالًا قد لا يسندونها إلى أصحابهم.

ولهذا سبحان الله- ولا نريد أن نحولها لمحاضرة في مناهج البحث-: العلماء الذين ينقلون نصوص ولا ينسبونها إلى أصحابها، تجد أنهم في أول نقلٍ ينسبونه إلى صاحبه، يعني مثلا يريد أن يأخذ من ابن الجزري، أول نقل عن ابن الجزري يقول: عن ابن الجزري كمثال، ثم ينتقل من هذا النقل، ثم يريد أن ينقل عن ابن الجزري لا يقول: قال ابن الجزري، الله أعلم أنه هذه ربما كانت هي المنهجية في ذلك الزمن، لكنه لا يذكره البتة في كل كتابه وفي كل تأليفه، لا أعتقد أن هذا يحدث، ولا أعتقد أنه منهجية عند السابقين....والله ما أدري لكن أعطيتك الصفحة ٥٥١، وسبحان الله عندما راجعت الكتاب وجدت المسألة فأرسلت للدكتور عبد الله كان رده أبشر إن شاء الله.

رجعنا إلى كلام ابن الجزري

(وَذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ فِي غَايَتِهِ أَنَّ الصُّورِيَّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ يُخَيِّرُ بَيْنَ تَحْقِيقِ الْهَمْزَتَيْنِ مَعًا بِلَا فَصْلٍ وَبَيْنَ تَحْقِيقِ الْأُولَى وَتَلْيِينِ الثَّانِيَةِ مَعَ الْفَصْلِ.

رَابِعُهَا: (أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ) فِي سُورَةِ ن. فَقَرَأَه بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْخَبَرِ نَافِعٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ، وَحَفْصٌ، وَقَرَأَهُ الْبَاقُونَ بِهَمْزَتَيْنِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ، وَهُمْ: ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبُ وَأَبُو بَكْرٍ- أي شعبة- وَحَقَّقَ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْهُمْ حَمْزَةُ وَأَبُو بَكْرٍ، وَرَوْحٌ، وَانْفَرَدَ بِذَلِكَ الْمُفَسِّرُ عَنِ الدَّاجُونِيِّ عَلَى أَصْلِهِ فِي ذَلِكَ وَفِي الْفَصْلِ، وَحَقَّقَ الْأُولَى وَسَهَّلَ الثَّانِيَةَ ابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَرُوَيْسٌ، وَفَصَلَ بَيْنَهُمَا بِأَلِفٍ أَبُو جَعْفَرٍ وَالْحُلْوَانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، وَاخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَفِي حَرْفِ فُصِّلَتْ، فَنَصَّ لَهُ عَلَى الْفَصْلِ فِيهِمَا أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ، وَابْنُ شُرَيْحٍ وَابْنُ سُفْيَانَ وَالْمَهْدَوِيُّ وَأَبُو الطَّيِّبِ بْنُ غَلْبُونَ، وَغَيْرُهُمْ. وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ عَنِ ابْنِ الْأَخْرَمِ وَالصُّورِيِّ).

**أبو بكر**: هو شعبة، الشيخ سينقل اعتراض الشيخ الداني

(وَرَدَّ ذَلِكَ الْحَافِظُ)؛ يعني: رد الفصل.

(وَرَدَّ ذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فَقَالَ فِي التَّيْسِيرِ: لَيْسَ ذَلِكَ بِمُسْتَقِيمٍ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ، وَلَا صَحِيحٍ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ، وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ ذَكْوَانَ لَمَّا لَمْ يَفْصِلْ بِهَذِهِ الْأَلِفِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ فِي حَالِ تَحْقِيقِهِمَا مَعَ ثِقَلِ اجْتِمَاعِهِمَا عُلِمَ أَنَّ فَصْلَهُ بِهَا بَيْنَهُمَا فِي حَالِ تَسْهِيلِهِ إِحْدَاهُمَا مَعَ خِفَّةِ ذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ فِي مَذْهَبِهِ.).

**يعني الشيخ يقول لك**: ابن ذكوان ليس من مذهبه الإدخال بين الهمزتين المحققتين لأن الذي يدخل هو هشام، فإذا كان ابن ذكوان لا يُدخِل بين الهمزتين المحققتين اللتين في النطق بهما بدون فاصلٍ صعوبة؛ فهو لم يحتج إلى أنه يدخل

الألف حتى تكون فيها خفة، فكيف يُدخِل ألف بين الهمزة المحققة والهمزة المسهلة، والهمزة المسهلة هي أساسًا للتخفيف، الشيخ الداني أخذها بالمنطق.

يعني يقول لك: فلو كان ابن ذكوان يفصل، فكان الأولى يفصل بين الهمزتين المحققتين؛ لأن الهمزتين المحققتين السبب في إدخال الفصل بينهما أقوى وأولى من إدخال الألف بين الهمزة المحققة والمسهلة، فابن ذكوان لم يُدخِل ألف بين الهمزتين الثقيلتين، فكيف يُدخل الألف بين همزة وهمزة مخففة – يعني منطق- المشكلة أن الشيخ ليس من مذهبه إذا جاءت الرواية لا يردها بفشو اللغة....

**الدليل الأول عند الشيخ الداني في رده للفصل عند ابن ذكوان**: أنه أصل مذهب ابن ذكوان أنه لا يُدخِل ألف بين المحققتين التي هي مدعاةٌ لإدخال ألفٍ بين الهمزتين، فكيف يدخلها بين الهمزة المحققة والمسهلة؟....

(عَلَى أَنَّ الْأَخْفَشَ قَدْ قَالَ فِي كِتَابِهِ عَنْهُ). أي عن ابن ذكوان... الأخفش له كتاب عن ابن ذكوان..

(قَدْ قَالَ فِي كِتَابِهِ عَنْهُ بِتَحْقِيقِ الْأُولَى وَتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فَصْلًا فِي الْمَوْضِعَيْنِ).

**الدليل الثاني أو الذي يستأنس به الداني**: أن الأخفش ألَّف كتاب عن رواية ابن ذكوان، ولم يذكر فيها إن ابن ذكوان يفصل، هو قال: أنه يحقق الأولى ويسهل الثانية، هذا دليله.

(فَاتَّضَحَ مَا قُلْنَاهُ.)؛ أنه ليس هناك فصل لابن ذكوان...

(قَالَ: -أي الداني- وَهَذَا مِنَ الْأَشْيَاءِ اللَّطِيفَةِ الَّتِي لَا يُمَيِّزُهَا وَلَا يَعْرِفُ حَقَائِقَهَا إِلَّا الْمُطَّلِعُونَ بِمَذَاهِبِ الْأَئِمَّةِ، الْمُخْتَصُّونَ بِالْفَهْمِ الْفَائِقِ وَالدِّرَايَةِ الْكَامِلَةِ. انْتَهَى).

قال الشيخ ابن الجزري بعد ذلك: (وَبَسَطَ الْقَوْلَ فِي بيان ذَلِكَ فِي جَامِعِهِ).

هنا هناك اعتراضان أو فيه نظران على كلام الداني -رحمه الله عليه-، واحد للإمام الجعبري، وواحد للعبد الضعيف، توضيح لا نتجرأ أن نُعقِّب على الإمام الداني، لكن نقول: توضيح لكلام الداني من كلام الداني، الشيخ الجعبري اعترض، ليس اعترض لكن علَّق على هذا الكلام للداني -رحمه الله عليه- فقال بعد أن ذكر، قال: إن هذا الوجه الذي هو الفصل أنه ذكره صاحب التجريد وفي المصباح...، ذكر كبار علماء القراءات أسند إليهم أنهم يقرأون بالفصل، ثم قال: **"فلا وجه لاستدلال الداني على منعه"** -**هذا كلام الجعبري**- كأنه يقول: هذا الوجه الذي تنكره يا شيخ الداني، هذا ذكره التجريد وصريحٌ وصحيحٌ عن الصوري، وذكره فلان وفلان، كبار علماء القراءات، إذن ليس في وجه أنك ترده بالعقل؛ لأن هذه رواية.

فالجعبري يقول: **"فلا وجه لاستدلال الداني على منعه"**، كأنه يقول: هذا الوجه الذي ذكرته أن هذا قوي وهذا ضعيف، والمحقق أولى بالإدخال وغيره، هذا الكلام لا يثبت أمام الرواية؛ لأن الرواية ثبتت.

لكن في كلام آخر وهو للعبد الضعيف، ما رأيت مَن ذكره، الدليل الثاني الذي اعتمد فيه على كتاب الأخفش، الأخفش ذكر أن ابن ذكوان يحقق الأولى ويسهل الثانية، والشيخ الداني قال لم يذكر فصًا في الموضعين، بهذا النص نفهم أن الشيخ الداني يعتمد على الأخفش في كتابه.

**طيب**: تعال يا سيدنا الشيخ الداني -رحمه الله عليه-، لما جئت تتكلم على مسألة (وَلَكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ)، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰۚ﴾ [الأنفال:١٧]، ذكرت عن الأخفش روايتين، ذكرت أن الأخفش يقول عن ابن ذكوان: (ولكنْ اللهُ قتلهم) بالتخفيف مع رفع الاسم لفظ الجلالة، وذكرت له روايةً ثانيةً (وَلَكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ)، (وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى) واعتمدت الاثنين، طبعا من طرق الجامع.

واحدة من الروايتين ربما التشديد يخالف، أي: رواية الأخفش تخالف كتابه، والأخفش قال الاثنين، أسند لابن ذكوان الاثنين، لكن في واحد من الوجهين وضعه في كتابه عن ابن ذكوان، والوجه الثاني لم يضعه، ولكنه صحيح عن الأخفش قُرِئ عليه وهو مشهور عنه، مثل هذه المسألة، ألا يمكن أن تكون تلك مثل هذه؟

**نقول**: نلاحظ أن الداني استدل بما ذكره الأخفش في كتابه، مع أن الداني نفسه نصَّ في مواضع في جامع البيان، ومنها كلامه على ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ على أن رواية الأخفش هي التخفيف والرفع، وأن الذي في كتابه التشديد والنصب، فإذا رجعت إلى جامع البيان عند هذه الكلمة ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ تجد هذا الكلام.

**ثم قال الداني**: "فرواية الأخفش هي التي في حفظه" أي: التخفيف، "وكثيرًا ما يأخذ الأخفش بما في حفظه، ويترك ما في كتابه"، -هذا كلام الداني-يقول: كثيرًا أن الأخفش يعتمد على حفظه ويترك ما في كتابه، فنقول: ألا يحتمل أن تكون هذه المسألة مثل تلك؟ يعني: أن الموجود في كتابه التحقيق بدون ذكر للإدخال، ويكون هو روى الإدخال كما نُقِلَ عنه، والله تعالى أعلم.

(وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ الْبَاذِشِ فِي الْإِقْنَاعِ: فَأَمَّا ابْنُ ذَكْوَانَ فَقَدِ اخْتَلَفَ الشُّيُوخُ فِي الْأَخْذِ لَهُ، فَكَانَ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ -يَعْنِي الدَّانِيَّ- يَأْخُذُ لَهُ بِغَيْرِ فَصْلٍ كَابْنِ كَثِيرٍ).

**عثمان بن سعيد**: الداني، والمراد: بتسهيل الثاني من غير إدخال.

(قَالَ: وَكَذَلِكَ رَوَى لَنَا أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْمِلَنْجِيِّ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ. وَكَذَلِكَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْقَيْسُ- يَعْنِي ابْنَ عِيسُونَ

الْأَنْدَلُسِيَّ صَاحِبَ ابْنِ أَشْتَةَ- قَالَ: وَهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ عُلَمَاءُ بِتَأْوِيلِ نُصُوصِ مَنْ تَقَدَّمَ، حُفَّاظٌ.

قال -أي ابن الباذش- وَكَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَأْخُذُ لَهُ (أي لابن ذكوان) بِالْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِأَلِفٍ، وَعَلَى ذَلِكَ أَبُو الطَّيِّبِ وَأَصْحَابُهُ، وَهُوَ الَّذِي تُعْطِيهِ نُصُوصُ الْأَئِمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَالنَّقَّاشِ، وَابْنِ شَنَبُوذَ، وَابْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَأَبِي الطَّيِّبِ التَّائِبِ وَأَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ وَابْنِ أَشْتَةَ وَالشَّذَائِيِّ وَأَبِي الْفَضْلِ الْخُزَاعِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ وَأَبِي عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيِّ، وَجَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنْ مُتَقَدِّمٍ وَمُتَأَخِّرٍ، قَالُوا كُلُّهُمْ بِهَمْزَةٍ وَمَدَّةٍ.).

.... انظر هؤلاء العلماء أصحاب الأداء مَن بقي؟ كلها أسماء لكبار أهل الأداء، هؤلاء رووا الفصل، لا يمكن أن نأتي ونقول الراجح ما قاله الإمام الداني، لا يصح، مع جلالة قدر الإمام الداني ومكانته، لكن نقول: هو لم يروه، أو رواه ولم يره.

(قُلْتُ).

وهو ابن الجزري، وهو سيشرح الآن بكلمة (بهمزةٍ ومدة)، الذي لا يعرف معنى كلمة (همزة ومدة) وليست مصطلح يظن أنها همزة وبعدها حرف المد، هذا مصطلح، ماذا يقصد به؟

يقول الشيخ: (قُلْتُ: وَلَيْسَ نَصُّ مَنْ يَقُولُ بِهَمْزِهِ وَمَدِّهِ يُعْطِي الْفَصْلَ)

أي: بهمزة ومدة لا تعني الفصل.

(أَوْ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمَنْ نَظَرَ كَلَامَ الْأَئِمَّةِ مُتَقَدِّمِهِمْ وَمُتَأَخِّرِهِمْ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ إِلَّا بَيْنَ بَيْنَ). الذي هو التسهيل، إذن: (بهمزة ومدةٍ) أي: بتسهيلٍ.

(لَيْسَ إِلَّا، فَقَوْلُ الدَّانِيِّ أَقْرَبُ إِلَى النَّصِّ وَأَصَحُّ فِي الْقِيَاسِ). قوله: "ليس إلا"

يمكن ابن الجزري اتبع ابن هشام، ربما، وإلا هو المعروف: لا غير....

**قول الداني**: أنه ليس في فصل أقرب إلى النص، وهذه توضع من ضمن الكلمات التي اختلف فيها النص مع الأداء؛ لأنه يقول: نصوص الأئمة من أهل الأداء، يعني: الذين قرأوا به، وكنت زمان أقول من باب المطالعة في الكتب أن المقصود بالأداء هو الذي يرويه المشايخ، يؤخذ بالتلقي ولم يدونوه في الكتب، إلى قبل فترةٍ ربما أقل من شهر تقريبًا وجدتُ نصًا وحقيقةً يُكتَب- ويعلم الله شدة الفرح لما قرأت هذا النص- وهو لشيخ الإمام ابن جبارة -رحمة الله عليه-، النص ليس لابن جبارة إنما لشيخه، شيخه لما جاء عند عبارة للإمام الداني قال: "ولعله يقصد بقوله: (أهل الأداء) هو: المأخوذ بالمشافهة دون الكتب"، وهذا تعريف ممتاز جدًا، وأفضل من الذي كنا نقوله.

النص أنه يقول ويقصد بالأداء -والله أعلم- المأخوذ بالمشافهة دون الكتب، فالذي عنده المخطوط شرح الشاطبية لابن جبارة في باب الهمزتين ذكر هذا الكلام، كرأي شخصي: الذي عنده أبو شامة، وابن جبارة، والجعبري لا يحتاج بعد ذلك لأي شرح،..الفاسي جيد...

فهذا نص صريح أن النص يختلف عن الأداء، بدليل استخدام العلماء للمصطلحين، أيهما يُقدَّم؟ أيهما يؤخر؟ هذه مسألة ثانية، لكن نحن نقول: أن الأداء شيء والنص شيء آخر.

فالشيخ يقول: (فَقَوْلُ الدَّانِيِّ أَقْرَبُ إِلَى النَّصِّ)؛ لأنه موجود في الكتب، والقول الذي نفاه الداني منقولٌ مع أنه موجود في الكتب، لكنه منقولٌ بالمشافهة، ربما هذا النقل بالمشافهة ربما لم يصل للداني، لا ندري.

بعدها يقول الشيخ: (نَعَمْ قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ حَبِيبٍ صَاحِبِ الْأَخْفَشِ أَقْرَبُ إِلَى

قَوْلِ مَكِّيٍّ وَأَصْحَابِهِ.).

أي: أقرب إلى الأداء.

(فَإِنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ يَحْيَى أَنَّهُ قَرَأَ (أَأَعْجَمِيٌّ) بِمَدَّةٍ مُطَوَّلَةٍ كَمَا قَالَ: ذُو الرُّمَّةِ:

أَأَنْ تَوَهَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً    أَنْ تَوَهَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً

قَالَ: فَقَالَ: (أَإِنْ) بِهَمْزَةٍ طَوِيلَةٍ. انْتَهَى).

هذا النص لم أجد توثيقه، لم أجد هذا النص عن الحسن بن حبيب صاحب الأخفش، فلم أجده إلا في النشر، لكن لا أستبعد أن يكون مصدر ابن الجزري في هذا الكلام الذي هو مذهب الحسن بن حبيب صاحب الأخفش، لا أستبعد أن يكون كتاب الهمزتين للإمام الداني -رحمة الله عليه- ومع الأسف هذا الكتاب مفقود، الإمام الداني ألَّف في الهمزتين مؤلفًا خاصًا، قد يكون هذا الكلام منه، والله أعلم، ولكني لم أجده لا في التيسير ولا في الجامع.

والذي يجعلني أقول هذا الكلام أني لا أعرف أحد، أو لا أتذكر أن أحدًا يرجع أو يهتم بكتاب الأخفش عن ابن ذكوان إلا الداني، يعني بكثرة، ربما إذا كان موجود في المصباح نقل أو نقلين، لكن الشيخ الداني مهتمٌ به كثيرًا، فربما كانت عنده نسخة من هذا الكتاب، فربما يكون أدخل هذا النص في كتابه الهمزتين، لا أدري، فإذا وجدنا كتاب الهمزتين مع الكتب التي لا زلنا نطمع من الله أن يرزقنا إياها من كتب القراءات.،، وربنا كريم..

(فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا قَالَهُ مَكِّيٌّ وَلَا يَمْنَعُ مَا قَالَهُ الدَّانِيُّ، لِأَنَّ الْوَزْنَ يَقُومُ بِهِمَا، وَكُلُّهُمْ يَنْشُدُهُ بِالتَّسْهِيلِ.).

مع أن رواية البيت تختلف، المشهور أنه (أعن)

(وَكُلُّهُمْ يَنْشُدُهُ بِالتَّسْهِيلِ وَيَسْتَدِلُّ لَهُ بِهِ، وَالْوَزْنُ لَا يَقُومُ بِالْبَدَلِ).

**الوزن لا يقوم بالبدل**: بمعنى أن بعد الهمزة نون ساكنة، فلو كانت الهمزة المخففة في الحكم ساكنةً لالتقى ساكنان، فعلماء اللغة يقولون: أن الهمزة المسهلة هي عبارة عن حركة وليست عبارة عن سكون، فلو كانت الهمزة المسهلة حكمها السكون فسوف يجتمع ساكنان، وهذا لا يصح لأنه لا يكون إلا في الشعر في القوافي، وقوافٍ مخصوصةٍ أيضًا، هذه مسألة عروضية، مَن أراد أن يتوسع فيها يرجع لكتاب سيبويه، والحجة للفارسي، وشرح المفصل لابن يعيش.

**نرجع إلى كلام ابن الجزري:**

(وَقَدْ نَصَّ عَلَى تَرْكِ الْفَصْلِ لِابْنِ ذَكْوَانَ غَيْرُ مَنْ ذَكَرْتُ مِمَّنْ هُوَ أَعْرَفُ بِدَلَائِلِ النُّصُوصِ كَابْنِ شَيْطَا، وَابْنِ سَوَّارٍ وَأَبِي الْعِزِّ وَأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ وَابْنِ الْفَحَّامِ، وَالصَّقَلِّيِّ، وَغَيْرِهِمْ. وَقَدْ قَرَأْتُ لَهُ بِكُلٍّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ).

(وَقَدْ قَرَأْتُ لَهُ بِكُلٍّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ)؛ هذا ليس كلام ابن الجزري، هذا كلام ابن الباذش.

(وَأَمَّا الَّذِي بَعْدَهُ حَرْفُ مَدٍّ).

هذا الكلام معطوف على الذي هناك.

(وَأَمَّا الَّذِي بَعْدَهُ حَرْفُ مَدٍّ وَاخْتُلِفَ فِيهِ اسْتِفْهَامًا وَخَبَرًا فَكَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ وَقَعَتْ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، وَهِيَ (أَآمَنْتُمْ) فِي الْأَعْرَافِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (قَالَ فِرْعَوْنُ أَآمَنْتُمْ بِهِ) وَفِي طه وَالشُّعَرَاءِ (قَالَ أَآمَنْتُمْ لَهُ) فَقَرَأَ الثَّلَاثَةُ بِالْإِخْبَارِ: حَفْصٌ وَرُوَيْسٌ وَالْأَصْبَهَانِيُّ، عَنْ وَرْشٍ: وَانْفَرَدَ بِذَلِكَ الْخُزَاعِيُّ، عَنِ الشَّذَائِيِّ، عَنِ النَّخَّاسِ، عَنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ وَرْشٍ، فَخَالَفَ سَائِرُ الرُّوَاةِ وَالطُّرُقِ عَنِ الْأَزْرَقِ، وَاخْتُلِفَ، عَنْ قُنْبُلٍ

فِي حَرْفِ طه، فَرَوَاهُ عَنْهُ بِالْإِخْبَارِ ابْنُ مُجَاهِدٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ شَنَبُوذَ بِالِاسْتِفْهَامِ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ الثَّلَاثَةُ).

طبعة الدكتور أيمن سويد تدَّخل في النص وذكر بعد كلمة الشذائي قال: (عن الأهناسي عن النحاس)، هذه الزيادة ليست في أي نسخةٍ من النسخ الخطية، وليست أيضًا في النسخ الخطية التي اعتمد عليها الدكتور نفسه، ولهذا هو وضعها في النص وقال: تكلمةٌ لازمة، ليست لازمة فابن الجزري تركها عمدًا.

طيب لنفرض: الشيخ يقول: (وَانْفَرَدَ بِذَلِكَ الْخُزَاعِيُّ، عَنِ الشَّذَائِيِّ، عَنِ النَّخَّاسِ، عَنِ الْأَزْرَقِ).

ماذا يُفهَم من هذا؟ يُفهَم أن الخزاعي انفرد عن الشذائي عن الأهناسي فقط، يعني الأهناسي عن النحاس، هو طبعا: طريق الأهناسي في النشر، الشيخ ذكره من كتاب [الكامل] وليس من كتاب [المنتهى]، و [الكامل] من طريقين، من قراءته على شيخه- الله أعلم من هو نسيته، الذي يروي عن الخبازي يمكن أبو منصور- الهذلي عن شيخه عن الخبازي، والطريق الثاني: الهذلي عن شيخه أبي المظفر عن الخزاعي، والخزاعي والخبازي عن الشذائي عن الأهناسي عن النحاس عن الأزرق عن ورش، فطريق الأهناسي في النشر هو من كتاب [الكامل].

ويمر في أحد الطريقين على الخزاعي، والخزاعي والخبازي كلاهما. الاثنان عن الشذائي عن الأهناسي، فالمقصود: أنّ قول:(وَانْفَرَدَ بِذَلِكَ الْخُزَاعِيُّ، عَنِ الشَّذَائِيِّ، عَنِ النَّخَّاسِ، عَنِ الْأَزْرَقِ)؛ يُفهَم منه أن ابن الجزري يقول: إن الأهناسي انفرد عن النحاس، بينما هذا الكلام يخالف ما هو في [المنتهى]، الإمام الخزاعي في كتابه [المنتهى] قال: "بلفظ الخبر ورشٌ من طريق ابن عيسى والأهناسي" وسكت، والأهناسي في [المنتهى] عن النحاس وعن غير النحاس، يمكن له طريقان آخران غير النحاس.

فإدخال كلمة (الأهناسي) هنا، كأنها تقوِّل ابن الجزري أنه الخزاعي انفرد عن الأهناسي عن النحاس، بينما الخزاعي ذكر أنَّ ورش يقرأ بهمزة واحدة عن الأهناسي من جميع طرق الأهناسي، لكن يُجاب عن الدكتور أيمن أن هذه الطريق هي نفس الطريق التي في النشر، لكن مع ذلك لا يحق له؛ لأن الدكتور أيمن كاتب في الغلاف تحقيق، فهذا ليس تحقيق، وإن كان مدرسة تقول به من المتأخرين، القدماء عندهم نص الكتاب وخطؤه وصوابه لا يوصل بشيءٍ، ولا يُصحَّح في المتن.

**المسألة الثانية**: الشيخ يقول: (وَانْفَرَدَ بِذَلِكَ الْخُزَاعِيُّ) انفرد الخزاعي بينما هو في الكامل نفس الشيء، عبارة [الكامل] في ثلاثة مواضع: (أأمنتم) ورش وطريق ابن عيسى والأهناسي بلفظ الخبر، فمعناه أن الخزاعي لم ينفرد، لكن [الكامل] هو طريق الخزاعي، فربما الإمام ابن الجري جعل الخزاعي، طيب: لماذا لم يقل: "وانفرد الكامل" أو "انفرد الهذلي عن الشذائي" مثلا؟

وكلام ابن الجزري يُفهَم منه أنّ الخبازي لم يذكر ما ذكره الخزاعي، هذا لا ندري؛ لأن كتاب الخزاعي ليس عندنا، لكن عندنا كتاب تلميذ الخزاعي وهو [الكامل]، [الكامل] فيه نفس الشيء الذي ذكره الخزاعي، كون الخزاعي موجود ضمن الأسانيد ليس معناه أن كتابه [المنتهى] حتى وإن كان يشابهه؛ لأن الشيخ ابن الجزري -رحمه الله عليه- كان يُصرِّح بالكتب، وأحيانًا لا يصرح بالكتب، وقال: إن هذه بالأداء، احتمال هذه الانفرادة جاءت لابن الجزري عن طريق الخزاعي من طريق الأداء، وليست من طريق النص في [المنتهى].

ولما قرأنا كتاب [الأسانيد] لم يمر معنا ولا نص واحد من طريق [المنتهى]، لكن يقول من طريق الخزاعي، من قراءة الهذلي، كذا كذا، فابن الجزري روى هذا الأداء عن [الكامل] عن الخزاعي، فإدخال الأهناسي هنا لا وجه له حتى وإن كان

هو الموجود في كتاب [المنتهى]؛ لأن الشيخ يُسنِد إليه من طريق الكامل وليس من طريق الخزاعي، ربما هذا الطريق لم يذكره الشيخ الخزاعي.

فالمقصود كيف ينفرد الخزاعي والهذلي ذكره؟ والهذلي.. الطريقان اللذان روى بهما هذا الطريق الأهناسي، كلاهما الخبازي عن الشذائي، الخزاعي عن الشذائي، طيب: لو كان الهُذلي لم يذكر هذا الكلام عن ابن عيسى كعبارة الخزاعي لقلنا: أنه ربما تكون أخذها من الخبازي، فيكون الخبازي يختلف عن الخزاعي، لكن لا ندري.

الموجود في الكتاب الكامل الُهذلي المطبوع أنه يتفق مع الذي في المنتهى للخزاعي، فقوله: (وَانْفَرَدَ بِذَلِكَ)؛ يمكن أن نقول: الخزاعي لم ينفرد؛ لأن الهُذلي معه، إلا إذا اعتبرناهم طريق واحد، لأنه في النهاية يصب عليه، في النهاية يذهب إلى الخزاعي ثم الشذائي.

هل هي انفراد عن الشذائي؟ لا ندري، فظاهر كلام الشيخ ابن الجزري أن الخبازي لم يذكر ذلك عن الشذائي، وظاهر كلام الكامل أن الخبازي والخزاعي نقلها عن الشذائي، فلو كان هذا صحيح فمعناه أن الانفراد عن الشذائي، فيكون الشذائي هو الذي أعطاه لتلاميذه، أعطاه للخزاعي وأعطاه للخبازي، هذه كلها احتمالات، والله أعلم ما هو الصواب.

(وَاخْتُلِفَ، عَنْ قُنْبُلٍ فِي حَرْفِ طه، فَرَوَاهُ عَنْهُ بِالْإِخْبَارِ ابْنُ مُجَاهِدٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ شَنَبُوذَ بِالِاسْتِفْهَامِ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ الثَّلَاثَةُ.

وَحقَّقَ الثَّانِيَةِ فِي الثَّلَاثَةُ مِنْهُمْ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ وَأَبُو بَكْرٍ وَرَوْحٌ، وَاخْتُلِفَ عَنْ هِشَام، فَرَوَاهَا عَنْهُ الدَّاجُونِيُّ مِنْ طَرِيقِ الشَّذَائِيِّ، وَرَوَاهَا عَنْهُ الْحُلْوَانِيُّ وَالدَّاجُونِيُّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدٍ بَيْنَ بَيْنَ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ وَهُمْ: أَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ

وَقَالُونُ وَوَرْشٌ، مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وَالْبَزِّيِّ وَابْنِ ذَكْوَانَ، وَأَمَّا قُنْبُلٌ فَإِنَّهُ وَافَقَهُمْ عَلَى التَّسْهِيلِ فِي الشُّعَرَاءِ، وَكَذَلِكَ فِي طه مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنَبُوذَ، وَأَبْدَلَ بِكَلَامِهِ الْهَمْزَةَ الْأُولَى مِنَ الْأَعْرَافِ بَعْدَ ضَمِّهِ نُونَ فِرْعَوْنَ وَاوًا خَالِصَةً حَالَةَ الْوَصْلِ، كَمَا فَعَلَ فِي (النُّشُورُ) وَ(أَأَمِنتُمْ) وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ كَذَلِكَ، فَسَهَّلَهَا عَنْهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ، وَحَقَّقَهَا مَفْتُوحَةً ابْنُ شَنَبُوذَ، فَإِذَا ابْتَدَأَ حَقَّقَ الْهَمْزَةَ الْأُولَى وَسَهَّلَ الثَّانِيَةَ بَيْنَ بَيْنَ، مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، وَلَمْ يُدْخِلْ أَحَدٌ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ فِي وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَلِفًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي (أَآلِهَتُنَا)، وَكَذَلِكَ لَمْ يُبْدِلِ الثَّانِيَةَ أَلِفًا عَنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ وَرْشٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي (أَآلِهَتُنَا) إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُذْكَرْ فِي التَّيْسِيرِ لِوَرْشٍ سِوَى التَّسْهِيلِ، وَأَجْرَاهُ مَجْرَى قَالُونَ وَأَبِي عَمْرٍو، وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمُسَهِّلِينَ، وَأَمَّا مَا حَكَاهُ فِي الْإِيجَازِ وَغَيْرِهِ مِنْ إِبْدَالِ الثَّانِيَةِ لِوَرْشٍ فَهُوَ وَجْهٌ قَالَ بِهِ بَعْضُ مَنْ أَبْدَلَهَا فِي (أَأَنْذَرْتَهُمْ) وَنَحْوِهِ، وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ؛ لِمَا بَيَّنَاهُ فِي (أَآلِهَتُنَا) فِيمَا تَقَدَّمَ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَلَعَلَّ ذَلِكَ وَهْمٌ مِنْ بَعْضِهِمْ، حَيْثُ رَأَى بَعْضُ الرُّوَاةِ عَنْ وَرْشٍ يَقْرَءُونَهَا بِالْخَبَرِ، وَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْبَدَلِ، ثُمَّ حُذِفَتْ إِحْدَى الْأَلِفَيْنِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ رِوَايَةُ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنْ وَرْشٍ، وَرِوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ وَيُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى وَأَبِي الْأَزْهَرِ).

أحمد بن صالح ويونس وابن عبد الأعلى وأبي الأزهر ليسوا من طرق النشر.

(كُلُّهُمْ عَنْ وَرْشٍ يَقْرَءُونَهَا بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْخَبَرِ كَحَفْصٍ، فَمَنْ كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ يَرْوِي الْمَدَّ لِمَا بَعْدَ الْهَمْزِ يَمُدُّ ذَلِكَ، فَيَكُونُ مِثْلَ (آمَنُوا وَعَمِلُوا) لَا أَنَّهُ بِالِاسْتِفْهَامِ وَأَبْدَلَ وَحَذَفَ، وَاللهُ أَعْلَمُ).

"فهذا جميع أنواع همزة القطع، وأحكامها مفتوحة مع همزة الاستفهام اتفاقًا واختلافًا، أما الهمزة المكسورة نبدأ بها الحصة القادمة إن شاء الله –تعالى-.

۞



# الدرس التاسع والخمسون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومن والاه.

مساكم الله جميعًا بكل خير، الإخوة الحضور والإخوة الذين يُتابعوننا في هذا الدرس المبارك، الذي نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يفتح لنا فيه وأن يُوفقنا فيه وأن يُرينا الصواب وأن يُرينا الحق حقًا ويرزقنا اتباعه، ويُرينا الباطل باطلًا ويرزقنا اجتنابه.

ونُواصل إن شاء الله كلام الشيخ ابن الجزري رحمةُ الله عليه، وكنا وقفنا عند قولِهِ: وطبعًا الشيخ يتكلم على باب الهمزتين المجتمعتين من كلمة.

❁ **قال ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا الْهَمْزَةُ الْمَكْسُورَةُ فَتَأْتِي أَيْضًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بِالِاسْتِفْهَامِ وَمُخْتَلَفًا فِيهِ، فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ سَبْعُ كَلِمٍ فِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا، وَهِيَ (أَئِنَّكُمْ) فِي الْأَنْعَامِ وَالنَّمْلِ وَفُصِّلَتْ وَ(أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا) فِي الشُّعَرَاءِ وَ(أَئِلَهٌ) فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ: النَّمْلُ، وَ(أَئِنَّا لَتَارِكُوا)، وَ(أَئِنَّكَ لَمِنَ)، وَ(أَئِفْكًا) ثَلَاثَتُهَا فِي الصَّافَّاتِ، وَ (أَئِذَا مِتْنَا ) فِي ق).

(فَاخْتَلَفُوا) أي القراء السبعة، (فَاخْتَلَفُوا فِي تسهيل الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا وَتَحْقِيقِهَا وَإِدْخَالِ أَلِفٍ بَيْنَهُمَا، فَسَهَّلَهَا بَيْنَ بَيْنَ- أَيْ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ-) لأنَّ الهمزة الثانية مكسورة.

(فَسَهَّلَهَا بَيْنَ بَيْنَ- أَيْ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ- نَافِعٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَرُوَيْسٌ، وَحَقَّقَهَا الْكُوفِيُّونَ، وَابْنُ عَامِرٍ وَرَوْحٌ، وَاخْتُلِفَ عَنْ رُوَيْسٍ فِي حَرْفِ الْأَنْعَامِ، وَعَنْ هِشَامٍ فِي حَرْفِ فُصِّلَتْ، أَمَّا حَرْفُ الْأَنْعَامِ وَهُوَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ فَرَوَى أَبُو الطَّيِّبِ، عَنْ رُوَيْسٍ تَحْقِيقَهُ خِلَافًا لِأَصْلِهِ)

لأن أصل رويس هو التسهيل كما قال قبل قليل، الأصل لرويس هو التسهيل، (فَرَوَى أَبُو الطَّيِّبِ، عَنْ رُوَيْسٍ تَحْقِيقَهُ خِلَافًا لِأَصْلِهِ) يعني تحقيق الهمزة الثانية من (أئنكم لتشهدون).

(وَنَصَّ أَبُو الْعَلَاءِ فِي غَايَتِهِ عَلَى التَّخْيِيرِ فِيهِ لَهُ بَيْنَ التَّسْهِيلِ وَالتَّحْقِيقِ) الشيخ يقول: (فَرَوَى أَبُو الطَّيِّبِ، عَنْ رُوَيْسٍ تَحْقِيقَهُ خِلَافًا لِأَصْلِهِ) بعدين قال: (وَنَصَّ أَبُو الْعَلَاءِ فِي غَايَتِهِ عَلَى التَّخْيِيرِ فِيهِ لَهُ بَيْنَ التَّسْهِيلِ وَالتَّحْقِيقِ) أساسًا الشيخ ابن الجزري في مبحث الأسانيد ومبحث الطرق، لما ذكر طريق أبي الطيب عن التمار عن رويس، هو لم يأخذهُ إلا من غاية أبي العلاء، يعني الشيخ ابن الجزري لو لم يقل: (وَنَصَّ أَبُو الْعَلَاءِ فِي غَايَتِهِ عَلَى التَّخْيِيرِ فِيهِ لَهُ بَيْنَ التَّسْهِيلِ وَالتَّحْقِيقِ) هو جاء بهذه العبارة؛ حتى يُبين أنَّ الطريق الذي اختاره ابن الجزري لأبي الطيب هو عن أبي العلاء في غايتهِ فيه الوجهان: وجه التسهيل وهو متفقٌ مع البقية، ووجه التحقيق الذي هو خالف فيه رُويسٌ أصلهُ، يعني رويس خالف أصله في التحقيق، وقرأ بالتحقيق من طريق أبي الطيب، وطريق أبي الطيب هو من كتاب غاية أبي العلاء، يعني ليس هناك كتابٌ آخر، واضح؟

فأبو الطيب عن رويس في النشر إنما هو من كتاب غاية أبي العلاء، طبعًا أبو الطيب عن التمار، أما ابن مخصب عن التمار وغيرهِ فهذه من كتب أخرى، لكن هنا الشيخ يتكلم على طريق أبي الطيب.

❁ **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا حَرْفُ فُصِّلَتْ وَهُوَ أَيِنَّكُمْ لَتكْفُرُونَ فَجُمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ عَنْ هِشَامٍ عَلَى التَّسْهِيلِ خِلَافًا لِأَصْلِهِ) لأن أصله التحقيق.

(وَمِمَّنْ نَصَّ لَهُ عَلَى التَّسْهِيلِ وَجْهًا وَاحِدًا صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَالْكَافِي، وَالْهِدَايَةِ، وَالتَّبْصِرَةِ، وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ، وَابْنَا غَلْبُونَ، وَصَاحِبُ الْمُبْهِجِ، وَصَاحِبُ الْعُنْوَانِ، وَكُلُّ مَنْ رَوَى تَسْهِيلَهُ فَصَلَ بِأَلِفٍ قَبْلَهُ كَمَا سَيَأْتِي، وَجُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ عَنْهُ عَلَى التَّحْقِيقِ) يعني عن هشام.

(وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَيْهِ وَجْهًا) أي نص على التحقيق لهشام.

(وجهًا وَاحِدًا عَلَى أَصْلِهِ وَلَمْ يُذْكَرْ عَنْهُ فِيهِ تَسْهِيلًا ابْنُ شَيْطَا وَابْنُ سَوَّارٍ وَابْنُ فَارِسٍ وَأَبُو الْعِزِّ وَأَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ) صاحب الروضة.

(وَابْنُ الْفَحَّامِ) صاحب التجريد، (وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَنَصَّ عَلَى الْخِلَافِ فِيهِ خَاصَّةً أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ) يعني في الشاطبية، في حرز الأماني، وذلك في قوله:

أإنك مع صادها.... وفي

(وَنَصَّ عَلَى الْخِلَافِ فِيهِ خَاصَّةً أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَالصَّفْرَاوِيُّ) طبعًا الصفراوي كتاب الإعلان مع الأسف موجودة منه نسخة واحدة أو نسخة وحيدة أو نسخة فريدة وغير مكتملة، والجزء الموجود منها ليس فيه باب الهمزتين، ليس فيها هذا الباب، ورجعت إلى الكلمة في مظانها في سورتها فوجدت الصفراوي لم يذكرها، فيتضح ويظهر أن كلام ابن الجزري عن الصفراوي إنما يكون الصفراوي قد ذكرهُ في كتابِ الإعلان في الجزء المفقود الذي لم يصلنا.

طبعًا قام الأستاذ الدكتور أحمد الرويسي حفظهُ الله بطبع هذا المقدار الموجود من كتاب الإعلان للصفراوي، فجزاه الله خيرًا.

(وَنَصَّ عَلَى الْخِلَافِ فِيهِ خَاصَّةً أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَمِنْ قَبْلِهِمَا الْحَافِظُ أَبُو

عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ.

وَفَصَلَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ بِأَلِفٍ فِي جَمِيعِ الْبَابِ أَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ وَقَالُونُ، وَاخْتُلِفَ عَنْ هِشَامٍ، فَرَوَى عَنْهُ الْفَصْلَ فِي الْجَمِيعِ الْحُلْوَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدَانَ، مِنْ طَرِيقِ صَاحِبِ التَّيْسِيرِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعِزِّ صَاحِبِ الْكِفَايَةِ، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْجَمَّالِ، عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، وَهُوَ الَّذِي فِي التَّجْرِيدِ عَنْهُ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعِرَاقِيِّينَ كَابْنِ سَوَّارٍ).

قول ابن الجزري رحمةُ الله عليه: **(كَابْنِ سوارٍ)** لم يذكر ابن سوارٍ حكم هذه الكلمة، لكن ذكرها بنصها في باب الهمزتين من كلمة في المفتوحة وبعدها مكسورة، ووعد بأنه سيذكرها في موضعها ولم يفعل، فاحتمال أن ابن سوار نسي أو أن النسخ التي وصلتنا من المستنير ناقصة، أو أنه سقط من الناسخ، أو أنه نسخة وصلت لابن الجزري ولم تصلنا، وكل ذلك محتمل.

المستنير الذي وصلنا ليس فيه هذه الكلمة، وهي: **(أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ)**، يعني موضع فُصلت في باب الهمزتين الشيخ ابن سوار قال: في باب الهمزتين أنه سيذكرها في موضعها، في سورتها، ولما جاء إلى سورتها ليست موجودة في النسخة المطبوعة.

(وَابْنِ فَارِسٍ وَأَبِي عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ، وَابْنِ شَيْطَا وَغَيْرِهِمْ. وَهِيَ طَرِيقُ الشَّذَائِيِّ عَنِ الدَّاجُونِيِّ كَمَا هُوَ فِي الْمُبْهِجِ، وَغَيْرِهِ، وَعَلَيْهِ نَصَّ الدَّانِيُّ عَنِ الدَّاجُونِيِّ، وَبِهِ قَطَعَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ وَالدَّاجُونِيِّ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي الشَّاطِبِيَّةِ).

نحن نلاحظ أن الشيخ صاحب التيسير وهو الداني نصَّ على التسهيل، والشاطبي ذكر الوجهين: التسهيل والتحقيق، فمعناه أن وجه التحقيق من زيادات

الشاطبي، طيب لماذا تقرؤون بها؟

أيها المنكرون لزيادات الشاطبي التي خرج فيها عن طريقه، تقولون: هذا خروج عن طريقه؛ فلا يُقرأ به، لماذا تقرؤون بهذا؟ ولا أعلم أحدًا من أهل القراءات السبعة ختم على شيخه، وشيخهُ ختم على شيخهِ إلا ويقرأ بالوجهين في هذه الكلمة، يعني يتبع نص الإمام الشاطبي فيها، أحد هذين الوجهين هو من زيادات الشاطبي وهو التحقيق، ليس من التيسير.

طيب لماذا تقرؤون به؟ لماذا لا تُعاملون هذه الزيادة التي خرج بها عن طريقهِ تُعاملونها مثل جميع المسائل التي أنكرتم القراءة بها؛ بعلة خروج الشاطبي عن طريقهِ؟ هذا يُبحث عنه عندهم، وستأتينا مسألة أخرى، بل مسائل أخرى.

**سؤال**: (١٠:٥٠)، لماذا جعلتم هذا التنبيه؟

**الشيخ**: التنبيه لأن الشيخ يقول: (كَابْنِ سَوَّارٍ)، الكلمة عند ابن سوار لم يذكر حكمها، يعني لو أردنا أن نستخرج مذهب ابن سوار في هذه الكلمة هل هو يقرأ بالتسهيل؟ هل هو مذهبه بالتسهيل؟ هل مذهبه بالتحقيق؟ هل بالفصل؟ ما نجد له ذكرًا.

**سؤال**: نعم، لكن لماذا رجعنا للتنبيه هنا في هذا الموضع، أليس من حقه التقديم؟

**الشيخ**: أين يكون؛ لأنه يقول: (واخْتُلِفَ عنْ هِشام).

**سؤال**: يعني الكلام هنا عن الفصل، الفصل بين همزتين المفتوحة والمكسورة؟

**الشيخ**: لأنه لم يذكرهم نهائيًا، الآن أنت قصدك يعني نذكر عند أول موضع ذُكِرَ فيه ابن سوار، سواءً كان بالتحقيق أو بغيرهِ، وجيه جدًا.

**سؤال:** لأنه استأنف كلامًا آخر......

**الشيخ:** نعم، والله لا أدري، لكن على قولهم: هي جاءت هكذا، فربما نختم بها المسألة، الله أعلم.

أو ربما في ذلك الوقت يعني اعتمدت على نقل الشيخ ابن الجزري في الموضع الأول فلم أُوثق المعلومة، وربما في هذا المكان ربما وثقت المعلومة فعرفت أنه لم يذكرها، لكن استدراككم واضح وممتاز.

(وَرَوَى عَنْهُ الْقَصْرَ- وَهُوَ تَرْكُ الْفَصْلِ فِي الْبَابِ كُلِّهِ- الدَّاجُونِيُّ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعِرَاقِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، كَصَاحِبِ الْمُسْتَنِيرِ، وَالتَّذْكَارِ، وَالْجَامِعِ، وَالرَّوْضَةِ، وَالتَّجْرِيدِ، وَالْكِفَايَةِ الْكُبْرَى، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ طَرِيقِ زَيْدٍ عَنْهُ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْمُبْهِجِ مِنْ طَرِيقِ الْجَمَّالِ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، وَذَهَبَ آخَرُونَ عَنْ هِشَامٍ إِلَى التَّفْصِيلِ، فَفَصَلُوا بِالْأَلِفِ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ وَتَرَكُوا الْفَصْلَ فِي الْآخَرِ، فَفَصَلُوا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ وَهِيَ (أَيِنَّ لَنَا) فِي الشُّعَرَاءِ (وَأَيِنَّكَ)، (وَأَيِفْكًا) فِي الصَّافَّاتِ، (وَأَيِنَّكُمْ) فِي فُصِّلَتْ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْهِدَايَةِ، وَالْهَادِي، وَالْكَافِي، وَالتَّلْخِيصِ، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْعُنْوَانِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ مَا فَصَلُوا فِيهِ فِي الضَّرْبِ الثَّانِي.

(وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ) هذا ليس هو طريق التيسير؛ إذن هذا الوجه معناه أنه زائد أو أنه من زيادات الشاطبية على التيسير؛ لأن هذا الطريق كما نعرف طريق أبو الحسن ليس هو طريق الداني في التيسير، والشيخ يقول: (وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي الشَّاطِبِيَّةِ) فمعناه أن هذا الوجه من زيادات الشاطبي على التيسير؛ لأن أبو الحسن ليس طريقهُ.

(وَمِمَّا يَلْحَقُ بِهَذَا الضرب مِنَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بِالِاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي

الْعَنْكَبُوتِ: (أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونِ الرِّجَالَ) وَفِي الْوَاقِعَةِ: (أَئِذَا مِتْنَا) أَجْمَعُوا عَلَى قِرَاءَتِهِ بِالِاسْتِفْهَامِ، وهما من المكرر كما سيأتي، وكذلك قوله: (أَئِن ذُكِّرْتُم) فِي يس، أَجْمَعُوا عَلَى قِرَاءَتِهِ بِالِاسْتِفْهَامِ إِلَّا أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ، قَرَأَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ، فَيُلْحَقُ بِضَرْبِ الْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْبَاقُونَ يَكْسِرُونَهَا، فَيُلْحَقُ عِنْدَهُمْ بِهَذَا الضَّرْب).

❁ **قال الشيخ ابن الجزري:** (وَهُمْ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَحْرُفِ) أي هم القراء.

(عَلَى أُصُولِهِمُ الْمَذْكُورَةِ تَحْقِيقًا وَتَسْهِيلًا وَفَصْلًا، إِلَّا أَنَّ أَصْحَابَ التَّفْصِيلِ عَنْ هِشَامٍ يَفْصِلُونَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ فِي حَرْفَيِ الْعَنْكَبُوتِ): الذي هي (أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونِ الرِّجَالَ) و(الْوَاقِعَةِ): (أَئِذَا مِتْنَا).

(وَلَا يَفْصِلُونَ فِي حَرْفِ يس)، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ مُفْرَدٌ تَجِيءُ الْهَمْزَتَانِ فِيهِ وَلَيْسَ بَعْدَهَا مِثْلُهُمَا، وَقِسْمٌ مُكَرَّرٌ تَجِيءُ الْهَمْزَتَانِ وَبَعْدَهُمَا مِثْلُهُمَا.

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الذي هو المفرد الذي تأتي فيه الهمزتان وليس بعدهما مثلهما.

(خَمْسَةُ أَحْرُفٍ: (أَيِنَّكُمْ لَتَأْتُونِ الرِّجَالَ)، (أَيِنَّ لَنَا لَأَجْرًا) وَكِلَاهُمَا فِي الْأَعْرَافِ (أَيِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ) فِي يُوسُفَ (أَيِذَا مَا مِتُّ) فِي مَرْيَمَ (أَيِّنَا لَمُغْرَمُونَ) فِي الْوَاقِعَةِ، أَمَّا (إِنَّكُمْ لَتَأْتُونِ) فِي الْأَعْرَافِ، فَقَرَأَهُ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْخَبَرِ نَافِعٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَحَفْصٌ، وَالْبَاقُونَ بِهَمْزَتَيْنِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ وَهُمْ عَلَى أُصُولِهِمُ الْمَذْكُورَةِ تَسْهِيلًا وَتَحْقِيقًا وَفَصْلًا، وَأَمَّا (أَيِنَّ لَنَا لَأَجْرًا) فَقَرَأَهُ عَلَى الْخَبَرِ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَحَفْصٌ، وَالْبَاقُونَ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ، وَهُمْ عَلَى أُصُولِهِمْ، وَهُمَا مِنَ الْمَوَاضِعِ السَّبْعَةِ اللَّاتِي يُفَصِّلُ فِيهَا عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ أَصْحَابُ التَّفْصِيلِ)

يعني يفصل فيها أصحاب التفصيل عن الحلواني عن هشام.

((وَأَمَّا أَيِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ) فَقَرَأَهُ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْخَبَرِ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَالْبَاقُونَ بِهَمْزَتَيْنِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ، وَهُمْ عَلَى أُصُولِهِمْ، وَأَمَّا (أَيِذَا مَا مِتُّ) فَاخْتُلِفَ فِيهِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، فَرَوَاهُ عَنْهُ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْخَبَرِ الصُّورِيُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ غَيْرَ الشَّذَائِيِّ عَنْهُ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ مِنْ طَرِيقِهِ، وَابْنُ الْأَخْرَمِ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ التَّبْصِرَةِ، وَالْهِدَايَةِ، وَالْهَادِي، وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ، وَالْكَافِي، وَابْنُ غَلْبُونَ، وَجُمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ وَأَبِي الْحَسَنِ طَاهِرٍ، وَرَوَاهُ عَنْهُ النَّقَّاشُ، عَنِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ بِهَمْزَتَيْنِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ، وَذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ مِنَ الْمَغَارِبَةِ، وَالْمِصْرِيِّينَ، وَالشَّامِيِّينَ، وَالْعِرَاقِيِّينَ، وَالشَّذَائِيُّ عَنِ الصُّورِيِّ عَنْهُ، وَهُوَ الَّذِي فِي التَّجْرِيدِ، وَالْمُبْهِجِ، وَالْكَامِلِ، وَغَايَةِ ابْنِ مِهْرَانَ، وَالْوَجْهَانِ جَمِيعًا عَنْهُ فِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَالْإِعْلَانِ، وَظَاهِرِ التَّيْسِيرِ، وَنَصَّ عَلَيْهِمَا فِي الْمُفْرَدَاتِ، وَجَامِعِ الْبَيَانِ، وَبِالِاسْتِفْهَامِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ، وَهُمْ عَلَى أُصُولِهِمْ تَحْقِيقًا وَتَسْهِيلًا وَفَصْلًا.

وَهَذَا الْحَرْفُ تَتِمَّةُ السَّبْعَةِ الَّتِي يُفَصِّلُ فِيهَا لِهِشَامٍ عَنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ أَصْحَابُ التَّفْصِيلِ)

**حقيقةً هذه الصفحة فيها تعليقات كثيرة جدًا، نبدأ بالترتيب:**

طبعًا الصوري له طريقان، الشيخ يقول: (الْخَبَرِ الصُّورِيُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ غَيْرَ الشَّذَائِيِّ) **الصوري له طريقان: الرملي والمُطوعي.**

الرملي عن الصوري: الرملي الشيخ ابن الجزري أخذه تقريبًا من أربعة طرق: زيد عن الرملي، الشذائي عن الرملي، القباب عن الرملي، الموفق عن الرملي.

**فلما يقول الشيخ:** (الْخَبَرِ عن الصُّورِيُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ غَيْرَ الشَّذَائِيّ) يعني يدخل فيه من جميع طرقهِ التي عن الرملي وعن المطوعي، هذه هي جميع طرق الصوري، ماذا استثنى؟ استثنى طرق الشذائي، الشذائي ليس عن المطوعي، الشذائي مُستثنى من الرملي، يعني كأنه قال: الصوري من جميع طرقهِ إلا من طريق الشذائي عن الرملي عنه، عن الصوري.

فمعناه أنه طريق الشذائي عن الرملي عن الصوري هو الذي استُثني؛ فتكون طرق زيد والقباب والموفق وجميع طرق المطوعي كلها بهمزتين.

إذن قوله: (مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ غَيْرَ الشَّذَائِيِّ) الشذائي ليس عن الصوري مباشرة؛ لأن الصوري كما قلنا البارحة طرق ابن الجزري: اثنان في اثنان، فابن زكوان عنه اثنان، من هما؟ الصوري والمطوعي.

**الصوري عنه عدة هذه الطرق الأربعة**: زيد، والشذائي، والقباب، والموفق.

الشذائي وحدهُ هو الذي قرأ عن الصوري، طبعًا في طريق الصوري قرأ بهمزةٍ واحدة، فتكون البقية الباقية عن الرملي، وكل طرق المطوعي تكون مخالفة للشذائي.

(وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ مِنْ طَرِيقِهِ، وَابْنُ الْأَخْرَمِ عَنِ الْأَخْفَشِ) الأمس ماذا قولنا؟ الأمس مرت معنا مسألة وذكرناها قبل ذلك، وأمس جاءت ذكرًا أيضًا، ونقلنا فيها نص الإمام الداني، لما قلنا: الشيخ الداني يقول: **"الأخفش وكثيرًا ما يعتمد على حفظهِ ويترك ما في كتابه"**.

لاحظ هنا الأخفش، الأخفش هنا، ماذا قال عنه؟ (وَابْنُ الْأَخْرَمِ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ) يعني عطفه على الهمزة، على الإخبار.

**بعد ذلك قال:** (وَرَوَاهُ عَنْهُ النَّقَّاشُ، عَنِ الْأَخْفَشِ بِهَمْزَتَيْنِ) لاحظ الأخفش

الآن جاءت عنه طريقتين، جاء عنه بهمزة مفردة، وجاء عنه بهمزتين.

ولاحظ أن الأخفش في قراءته بهمزةٍ واحدةٍ على الخبر، قال الشيخ: (وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْفَتْحِ) أبو الفتح هذا ليس هو طريق الداني في التيسير، بينما طريق الداني في التيسير: هو قراءته على عبد العزيز الفارسي وهو ابن خووستي.

الداني على عبد العزيز الفارسي على النقاش على الأخفش، هذه طريق ابن ذكوان في التيسير.

**إذن هذه المسألة الثالثة التي تمر معنا وفيها طريقٌ خارجٌ عن التيسير.**

**الوجهان في الشاطبية، الوجهان ما هما؟ بهمزةٍ واحدةٍ أو بهمزتين.**

فالخلاف موجود عند الشيخ الشاطبي، الذي من طريق التيسير هو بالهمزتين؛ لأنه قال: من عبد العزيز عن النقاش عن الأخفش، طبعًا عبارة الشيخ الداني لما جاء في التيسير، قال: **"وقرأ ابن ذكوان بهمزةٍ واحدةٍ"**، بعد ما خلص هذا وذكر الباقيين، قال: "وقال النقاش عن الأخفش عنهُ بهمزتينِ".

يعني الوجهان مذكوران في التيسير، طيب لماذا ابن الجزري لم يقول: والوجهان في التيسير؟ هو قالك والوجهان في الشاطبيةِ، لكن لما جاء عند التيسير قال: "وظاهر التيسير" الوجهان ظاهر التيسير، معناه أن الشيخ ابن الجزري فهم أن عبارة الداني: **"وقرأ ابن ذكوان بهمزةٍ واحدةٍ"** ليست نصًا في طريقهِ؛ لأنه مخالف لطريقه، خروج عن طريقهِ.

الآن عندنا وجهان في الشاطبية، وهذا نقوله لإخواننا الذين يمنعون من غير وجه حقٍ، يمنعون زيادات الشاطبية وهم يقرؤون بهذه، هم يقرؤون بالوجهين لابن ذكوان، طيب لماذا؟!

واحد من الوجهين خارج، إلا إذا كانوا يفهمون إنه أي شيء مذكورة في التيسير

يُقرأ بها، وهذا مذهب عند بعض القدماء في بعض المغاربة، رُبما يأخذون بكل ما ذُكِرَ في التيسير، يعني أي مسألة ذُكِرت في التيسير يأخذون بها، هؤلاء لا نتكلمُ معهم، لماذا؟ لأننا نوافقهم، لكن نختلف عنهم إن هذه رواية للداني، وبغض النظر ما لنا علاقة بيهم، نحن نختلف مع أصحاب التحريرات الذين ليس لهم منهجٌ منضبطٌ في المنع أو في التجويز.

إما إنك تمنع كل المسائل التي خرج فيها الشاطبي عن طريقه، وبعد ذلك على عيني وعلى راسي، معناه إن منهجك عندك، إنه أي حاجة خرج بها الشاطبي عن طريق التيسير أنا ما أقرأ بها، أُسلِم لك، وإن كنت لا أُوافقك، لكنه رأي محترم، لكن أن تأتي وتجعل العلة هي خروج الشاطبي عن إسنادِهِ أو عن أصلهِ، وتأخذ وقت ما تبغى وتترك وقت ما تبغى: هنا نناقش ونقول له: قف، هذه علة غير صحيحة، وإلا لو كانت علة صحيحة؟ لا، أخذت بها أو منعتها.

**طيب**: لاحظ معي، الشيخ يقول: (وظاهر التيسير) وقلنا هذا الكلام، قال: (وَبِالِاسْتِفْهَامِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ) هذا قلنا أنه طريق التيسير، أما الأخفش في الوجه الذي هو عن التسهيل: الداني ذكره عن ابن ذكوان، لكن لما رجعنا إلى جامع البيان، ونحن قلنا جامع البيان وكتاب المفردات يعني فيها توضيح لكثير من المسائل في التيسير، ماذا قال الشيخ الداني في هذا الكلام؟ قال - معنى كلامه والكلام موجود في جامع البيان- قال: **"قراءة ابن ذكوان بهمزةٍ واحدةٍ على لفظ الخبر هي رواية الأخفش في كتابه"** معناه أن الأخفش في كتابه لم يضع قراءته بهمزتين، فمعناه أن الأخفش لما ألف كتابه عن ابن ذكوان جعل في هذا الكتاب قراءته على ابن ذكوانٍ بهمزةٍ واحدةٍ، وقرأ عن ابن ذكوان بهمزتين، لكن لم يُسجِل هذا القول في كتابِهِ، وأقرأ به النقاش؛ ولهذا الإسناد في التيسير: الفارسي عن النقاش عن الأخفش وعن ابن ذكوان.

إذن هذه تُضاف إلى تلك المسائل التي خالف فيها الأخفش كتابه، ما لها مصدر إلا في جامع البيان.

كم مسألة مرت معنا؟ ثلاثة يمكن، هذا الذي ركزنا عليه، ربما من يستوعب كتاب الجامع، ربما يُخرِج، ونستطيع أيضًا حتى لو لم يُصرح الداني بذلك؛ نستطيع أن نستخرجها أيضًا مما في جامع البيان مع تطبيق ما هو في المفردات ومما هو في التيسير.

**وإذا قال لك الداني، الداني يعني**: لما يذكر مسألة مثل هنا، يعني قال: قرأ ابن ذكوان بهمزة، وبعد ذلك قال: وقال الأخفش.

المفروض أن يقول: قرأ ابن ذكوان بهمزةٍ، بعدين يذكر القول الثاني؛ لأن ذكر القول الأول يُفهَم منه أنه هو الذي على طريقهِ، بينما هو ليس من طريقهِ، يعني قول الداني: وقرأ ابن ذكوان بهمزٍ واحدة، هذه ليست من طريقه، فكان المفروض يقول ماذا؟ يعني المفروض ما نقول من باب التعقب على الداني؟ لا، لكن من باب الإيضاح، يعني الأولى الذي يُقدِم الذي هو موافق لطريقه.

هل نعتبر هذا الآن خروج من الداني عن طريقهِ؟ افهموها كما يُمكن.

**هذه مسألة، بقيت مسألة ثانية وهي مهمة جدًا وهي: قول الشيخ ابن الجزري:** (مِنْ طَرِيقِ التَّبْصِرَةِ، وَالْهِدَايَةِ، وَالْهَادِي، وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ، وَالْكَافِي، وَابْنُ غَلْبُونَ) الدكتور أيمن الله يحفظه في تعليقهِ عند قول ابن الجزري: (وَابْنُ غَلْبُونَ) علقَ تعليقًا يعني أرى أنه ليس في محلهِ، ونقرأ النص كما هو مكتوب في التعليق في تحقيق الدكتور أيمن:

قال الله يحفظه -الكلام عند كلمة (وَابْنُ غَلْبُونَ)، يقول: **"كذا في نسخ النشر وابن غلبون، فإن صحت العبارة هكذا عن الجزري؛ فيكونُ** -أي ابن الجزري- **قد**

**فاتهُ تحديد أي: ابني غلبون"** يعني الشيخ كأنه متشكك في صحة هذه العبارة عن ابن الجزري، وافترض لو كانت صحيحة أيضًا ابن الجزري عليه مأخذ، ما هو هذا المأخذ يا سيدنا الشيخ؟ يقول: إنه فات ابن الجزري أن يُحدِد من هو المقصود بابن غلبون؟ هل هو المقصود الأب صاحب كتاب الإرشاد، ولا الابن صاحب كتاب التذكرة.

يعني هذا كلام الشيخ، يقول: **"فإن صحت العبارةُ** -أي عبارة ابن غلبون بالإفراد- **فإن صحت العبارة هكذا عن ابن الجزري فيكونُ فاتهُ تحديدُ أي ابني غلبون يقصدُ هنا"**، يعني كأن الشيخ يقول: ابن الجزري يعني فاته أن المفروض يقول: ابني غلبون، ولا يقول ابن غلبون و هو فلان، الأب مثلًا؛ لأن كلمة ابن غلبون محتملة، طبعًا عند كلام الشيخ، يعني على فهم الشيخ هي محتملة للاثنين.

مواصلة لكلام الدكتور الله يحفظه، قال: **"والواقعُ أن كلًا منهما** -أي ابن غلبون الأب، وابن غلبون الابن- **ذكر هذا الحرف بهمزةٍ واحدةٍ من طريق الأخفشِ عن ابن ذكوان، وطريقهما فيه واحدةٌ، وكلتاهما نشريةٌ، ويبقى عندي احتمال أن تكون العبارة قد تحرفت من النُساخِ، وأن صوابها: ابني غلبون على التثنيةِ"** انتهى كلامهُ حفظهُ الله.

يعني الدكتور أيمن سُويد يُشكِك في صحة العبارة، يعني هو يرى أنه ما هو ابن غلبون، هو المفروض ابن الجزري يقول: ابني غلبون، فهو يُشكِك في هذه العبارة.

والمأخذ الثاني على ابن الجزري أنه ما حدد أي ابني غلبون؟ يعني كأنه يقول لابن الجزري: المفروض يا سيدنا الشيخ ابن الجزري أنك تقو لنا من هو ابن غلبون؟ يعني مثلًا: وطاهر بن غلبون أو عُبيد الله بن غلبون، يعني هكذا.

**المسألة الثانية يقول:** احتمال ابن الجزري بريء من هذا كله، وإن ابن الجزري

كتبها ابني غلبون، لكن النُساخ كتبوا ابن غلبون، هذا احتمال عنده.

حقيقةً هذا الكلام كله غير صحيح، يعني عبارة ابن الجزري صحيحة مائة في المائة ولا غُبار عليها، مسألة أن ابن الجزري فاتهُ أن يقول: ابني غلبون؛ هذا غير صحيح وغير وارد وليس هو مراد ابن الجزري، وسُنبيِّن ذلك.

ومسألة أن ابن الجزري كتبها "ابني" والنُساخ خلوها "ابن" بالإفراد: غير صحيحة، لماذا؟ الشيخ ابن الجزري ماذا يقول؟ يقول: (وَابْنِ الْأَخرَمْ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ التَّبْصِرَةِ، وَالْهِدَايَةِ، وَالْهَادِي، وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ، وَالْكَافِي، وَابْنُ غَلْبُونَ) التي فيها الإشكال، ابن الجزري يقصد -ما أقول مائة في المائة، أقول مليون في المائة- يقصد ابن غلبون الابن، ولا وجه لابن غلبون الأب نهائيًا، لماذا؟ لأن هذه المجموعةَ كلها: التي هي (التَّبْصِرَةِ) و هو مكي، (وَالْهِدَايَةِ) و هو المهدوي، (وَالْهَادِي) و هو ابن سُفيان، (وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ) وهو هو ابن بليمة، (وَالْكَافِي) ابن شُريح، (وَابْنُ غَلْبُونَ).

هؤلاء التبصرة والهداية والهادي وابن غلبون، هذه ذكرها الشيخ ابن الجزري، ولو الدكتور أيمن رجع إلى ذلك المكان يعني رُبما تتضح له المسألة، لكن الشيخ ما رجع إلى الأسانيد، الشيخ رجع إلى توثيق الكلمة في مظانها في السورة، هذا هو ليس مقصود ابن الجزري، وليس هو المراد، مراد ابن الجزري أن يُبين هذه الطرق، هؤلاء المجموعة الشيخ ابن الجزري ذكرهم في مبحث الأسانيدِ قال: (وطريقُ صالح)، طريق صالح مين؟ اللي هو صالح بن إدريس، طريق صالح ابن إدريس وذكر هؤلاء: التبصرة والهداية وتلخيص العبارات، وابن غلبون الابن، حتى أنه قال: (وَابْنُ غَلْبُونَ فِي تَذكِرَتِهِ).

**إذن هذه المجموعة هي مجموعة واحدة، وهؤلاء كلهم اللي هو التبصرة والهادي...**

**يعني مكي وابن سفيان والمهدوي وابن غلون قرأوا على ابن غلبون الأب، واضح؟**

لكن لنفرض أن المقصود هو ابن غلبون الأب في كلام ابن الجزري، ما له وجه، ليس له معنىً، هو يذكر أصحاب الطريق، اللي هو طريق صالح بن إدريس التي جاءت عنها هذه، وأيضًا في نقطة أخرى: الشيخ لما تكلم عن طريق صالح بن إدريس في مبحث الأسانيد، لما تكلم عن طريق صالح بن إدريس وذكر هؤلاءِ، لم يقل من كتاب الإرشاد لابن غلبون، وإنما قال: "من طريق صالح بن إدريس من طريق التبصرة والهادي والهداية والتذكرة لابن غلبون"، وقرأ هؤلاءِ على ابن غلبون الأب.

فعبارة الشيخ ابن الجزري واضحة كوضوح الشمس، لا يقصد بها ابن غلبون الأب، وإنما يقصد بها ابن غلبون الابن، والشاهد على هذا: ذكرهُ مع هؤلاءِ الذين هم أصحابهُ ومعهُ في نفس الطريق، الذي هو طريق التبصرة هو نفسه طريق صالح بن إدريس، بعد كده الشيخ ابن الجزري في الأسانيد لو تذكرون لما قال: "**إلا أن مكي والهداية لم يُسنداها لأنها نازلة، وإنما أسنداها عن القاسم بن حبيب**" يعني لم يُسنداها عن طريق صالح بن إدريس، مع إنه من قراءتهم على ابن غلبون.

هذا فصلناه قديمًا، لكن اللي يهمنا الآن إن هذا الكلام، كلام الشيخ بن الجزري صحيحٌ ولا غُبار عليه، هو يقصد ابن غلبون الابن ولا يقصد ابن غلبون الأب.

**والشاهد على هذا أو الدليل على هذا:** هو ذكرهُ مع هؤلاء الثلاثة الذين هم أصحاب هذه الطريقة التي هي طريقُ صالح بن إدريس، وهي من قراءة مكي وسُفيان وطاهر على صالح بن إدريس، وهذا الكلام ذكرناهُ في الجزء الثاني من طبعة المُجمع صفحة ٣٧٤.

قال الشيخ: (وَالْوَجْهَانِ) أي همزتين أو بهمزةٍ، (عَنْهُ فِي الشَّاطِبِيَّةِ) في قول الإمام الشاطبي: "**وأخبروا بخلفٍ إذا ما مِتُ مُوفينَ**" موفين: ابن ذكوان

(وَظَاهِرِ التَّيْسِيرِ) لماذا قال الشيخ: (وَظَاهِرِ التَّيْسِيرِ)؟ لأن عبارة التيسير قال: "**ابن زكوان بهمزةٍ واحدةٍ مكسورةٍ على الخبرِ**"، هذا ظاهر التيسير.

**وبعد كده قال الشيخ الداني: "وقال الفارسيُ"، نُلاحِظ أن طريق التيسير هو بالهمزتين وليس بهمزة واحدة، قول الداني في المفردات كما الشيخ يقول: (وَنَصَّ عَلَيْهِمَا فِي الْمُفْرَدَاتِ) ماذا قال في المُفردات؟ قال: "قراءتي على أبي الفتح وأبي الحسن بهمزةٍ واحدةٍ مكسورةٍ على الخبرِ، وعلى الفارسيِّ بهمزتينِ" إذن هذا النص صريح على إن طريقه في التيسيرِ بهمزتين، ويكون عبارة "وقال ابن ذكوان"،** ظاهر العبارة: إما إن الشيخ يرى خروج عن طريقهِ وهو حر في ذلك؛ لأنه قرأ بها على أبي الفتح وأبي الحسن، وفي التيسير عن ابن ذكوان لم يُسنِد لا عن أبي الفتح ولا عن أبي الحسن، وضحت؟

**سؤال:** (٤٢:٣٠).

**الشيخ:** نهائيًا، الأئمة الكبار، أئمة الرواية: الشاطبي، الداني، المصباح، أبو العلاء، أبو العز، الهُذلي، ابن الجزري، ختامًا بابن الجزري: لا يُلزمون بأي شيءٍ، ألف كتابهُ ولهُ الحق أن يخرج عن طرقهِ، ابن الجزري خرج عن طرقهِ في النشرِ، الداني خرج عن طرقهِ في التيسيرِ، المصباح خرج عن طرقهِ، حتى الداني في جامع البيان يخرج عن طرقهِ في جامع البيان.

**مسألة الخروج عن الطريق:** المتأخرون فهموا منها المنع، وهذا ما هو صحيح، يعني حتى إن كلمة: خروج عن طريقهِ، في بعض الرسائل العلمية يجعلونها من الملاحظات عن المؤلف، يعني يجعلونها من سلبيات المؤلف، هذا ليس صحيح،

العلماء كانوا يقولون: خروج عن طريقهِ؛ لبيان أنه خرج عن طريقهِ، ليس لبيان أن هذا لا يُقرَأ بهِ، فهو يقرأ به، لماذا قدمه؟ ولو كان يقصد أنه ما يُؤلف في كتابه إلا ما كان عن طرقهِ لماذا يذكر بهِ؟ يعني يلعب؟ يُضيع وقت؟! ما هو صحيح، هذه منهجية عند العلماء، وكانوا يقرأون بها، ولهذا العلماء الأوائل ما فهموا أن الخروج عن الطريق يمنع القراءة، ما أحد فهمها، حتى ابن الجزري ما فهمها ولم يمنعها، أقصى عبارة قالها الإمام ابن الجزري هي: **"ولا ينبغي العدول عنه"** بس **"ولا ينبغي أن يُقرأ من التيسير إلا بكذا"** هذا ليست عبارة منع.

لكن تعال عند المتأخرين: "هذا خروجٌ عن الشاطبي من طريقهِ؛ فلا يصح ولا يُقرأ"، يا سيدنا الشيخ كيف لا يصح؟ بل هو صحيحٌ، لو ما كان صحيحًا ما وضعهُ، والإمام الداني رحمةُ الله عليه حتى في التيسير، بل ما هو في التيسير فقط، بل في جامع البيان، ويكفي أن أسانيد منقطعة بيننا وبينه، لكن الداني نفسهُ قال: إنه هذه الأسانيد التي يُقرأُ بها، وفي التيسير قال: إن هذه الأسانيد هي التي عليها الأمة في زمنهِ، فكيف إنها غير صحيحة؟!

**وهذا كلهُ مرده والله أعلم**: عدم فهم هذا المصطلح، أو إن أول من كتب في هذا المجال من المتأخرين كتبوا في التحريرات، رأوا واجتهدوا -وجزاهم الله كل خير على ذلك- رأوا إن الخروج عن الطريق لا ينبغي، طيب لا ينبغي غير، والحكم عليه بعدم الصحة شيءٌ آخر.

لا ينبغي عندك أنت عادي، لكن غيرك من الناس يرى أنه الخروج عن الطريق بما أنه صحيح وفي ضمن الكتاب هذا ومؤلفهُ قرأ به وأقرأ به، أين عدم الصحة؟

خاصةً إذا كان الكلام للأئمة التحقيق كالداني وابن الجزري، الداني وابن الجزري ما يتركون الأوجه الضعيفة، والخروج عن الطريق ليس ضعفًا وليس سببا للضعف، هم يظنون أن كل ما خرج عن الطريق فهو ضعيف، والعِلة في ضعفهِ

الخروج عن الطريق، هذا ليس صحيح، يعني أتمنى ممن يسمع هذا الكلام أن يُعطينا ولو نص واحد من العلماء المعتبرين، من عند ابن الجزري وأنت تعرج على الأئمة الكبار: الداني و....، أعطونا نص واحد أن أي مؤلف أو أي إمام في كتابهِ خرج عن طريقهِ أنه لا يقرأ له بذاك الوجه، ما هو صحيح.

بل إننا لو أردنا أن نُطبِق هذا الكلام منهجهم هم، فمنهجهم لو طبقناه ما نقرأ بالشاطبية ولا نقرأ بالتيسير إلا بانفراد، الشاطبية نقرأ بها لوحدها، والتيسير نقرأ به لوحدهِ، ولا أحد يقول هذا؛ لأن الإسناد عند الشاطبية ليس هو إسناد التيسير، طيب هذا اختلف.

ابن الجزري نفسهُ اختلف طريقهُ عن التيسير عن الشاطبي، ابن الجزري طريقهُ إلى الشاطبية يختلف عن طريقهِ إلى التيسير، فكيف جمعتم بينهما؟! هذا تناقض.

إذا كانت القضية قضية بحث فقط؛ ما عندنا إشكالية، الدراية ما أحد يُحرِج فيها على أحد، لكن الرواية؟! فيقولون: "أجمعت الأمة"، والله أستطيع أن أقول الأمة لم تُجمِع على ذلك، أجمعت الأمة معناه أن أجمعت الأمة من ذلك الزمن، بينما الذي خالف في زيادة الشاطبية هم المتأخرون قبل مائتين سنة، يعني لو ما جاء هؤلاء العلماء الذين أخرجوا لنا علم التحريرات؛ ما كان أحد يمنع أي وجه، ولا يستطيع أن يمنع أي وجه، وهذه الأوجه في هذه الجلسة ذكرنا ثلاثة أوجه، أجيبوا عنها: إما أنكم تمنعوها؛ فتكونوا خالفتم شيوخكم؛ لأنكم قرأتم بها على شيوخكم، وشيوخكم قرؤوا بها، أو أنكم تعترضون على الداني وعلى ابن الجزري؛ فهذا بحث آخر لا علاقة لنا بهِ.

سوف يأتي أحدهم مثلا أو بعض من يتداخل في هذا الموضوع ويقول: "لا، كل واحد مُلزم بما يقرأ بهِ على شيخهِ" طيب شيخي ترك هذا الوجه الصحيح، ألا

يحق لي أن أقرأ بهِ؟

يحق لك أن تقرأ بهِ طالما أنه صحيح ومُسند، يظنون أن الإنسان لا بُدَّ أن يكون من العبد الضعيف عن شيخه عن شيخه: هذا ليس صحيح، الإسناد المقصود الذي هو مربط الفرس في الأسانيد، مربط الفرس في الأسانيد التي عندنا هو ماذا؟ هو ابن الجزري.

ما خالف ابن الجزري هو الذي نقول ما تقرأُ بهِ، الشاطبية فيها وجهان كمثال، وشيخي قرأ بوجهٍ واحد كمثال، زيدٌ من الناس قرأ بوجهٍ واحد أو شيخهُ أقرأهُ بوجهٍ واحد، يقول لك: "لا، الوجه الثاني أنا ما أقرأ به لأني ما أخذته عن شيخي"!!، أنت لست من أهل الرواية، أنت ناقل، نحن لسنا أهل الرواية يا إخوان، هذه بعض الإخوان ليس راضيا ينتبه لها، نحنُ من بعد ابن الجزري إلى يومنا هذا نحن كلنا رجل واحد، مهما اختلفت بقاع الأرض، ومهما اختلفت الأسماء، نحن لسنا رواة، نحنُ نقلة.

يعني أنا أُلزم بما قرأتُ به على شيخي؟! طيب: إذا كان شيخي قرأ بوجهين على شيخهِ، لكن ما أعطى لتلاميذهِ إلا وجه واحد؟ والشيخ الثاني الذي قرأ معه على نفس الشيخ أعطى لتلاميذه الشيخين، أقول: لا والله الوجه انقطع عندي؟! ليس صحيحا؛ لأنك لست من أهل الرواية أصلا، نحن نقلة.

الآن لو أن أحدهم ربنا فتح عليه بالفهم، وفهِم القراءات، وحفظ متن الشاطبية، وحفِظ متن الطيبة، بل وحفظ تقريب النشر، وحفِظ التيسير، ألا يستطيع أن يقرأ القرآن بالقراءات العشر؟ نقول له: لا، لابد أن تقرأ على الشيخ؟ ليس صحيحا.

إذا قرأ بروايةٍ وأتقنها، قراءة القرآن قراءة صحيحة، وفهم القراءات وأتقنها

ونطقها نطقًا صحيحًا؛ يقرأ بها ويُقرِئ بها، هذه المشكلة بعض المشايخ مع احترامي لهم وتقديري لهم أو بعض الباحثين يعني يُريدون أن يُلبسونا ويُلبسوا أنفسهم أنهم أهل الرواية.

ما هو صحيح، لا نكذب على أنفسنا، نحن لسنا أهل الرواية، كوني اقرأ على الشيخ وحفظت الشاطبية والطيبة؛ أنا ناقل، الشاطبية عند من؟ عند الشاطبي، رواية الشاطبي، التيسير؟ رواية الداني، الطيبة؟ رواية ابن الجزري، أين روايتك أنت؟

يعني عدم فهم مثل هذه الأمور هي التي أحيانًا تجعل اللبث في الحُكم، ولهذا المغاربة لا شك، حتى قبل المغاربة، بل إمام المغاربة وهو إمامٌ مشرقيٌ وهو الإمام الجعبري، بل الإمام السخاوي، بل الإمام أبو شامة، هؤلاء كلهم لم يمنعوا شيئًا قال به الشاطبي رحمةُ الله عليه.

وابن الجزري نفسه قرأ بهذه الزيادات كلها، لكن لما وصل إلى التأليف ألَّف، لكن كقراءة قرأَ بها، وابن الجزري نفسهُ لم يُلزِم نفسه بطرقهِ، وسنعرف عندما نأتي إلى الفرش، وكذلك في كثير من أحكام الأصول: خرج عن طريقهِ، طيب: فلماذا لا تقرأ بهِ؟ لماذا تمنعهُ؟ لكن لما تكون عندك أنت رواية، لما تكون صاحب الرواية، اقرأ كما تشاء كروايتك.

لكن نحنُ لسنا رواة، افهموها يا إخوان، نحن لسنا رواة، نحن ناقلون فقط،، هذا هو شغلنا: أخذنا عن شيوخنا، وشيوخنا أخذهم عن شيوخهم، وشيوخهم هكذا، لحد ما وصلنا لابن الجزري.

ابن الجزري أخذ عن شيوخهِ، أخذ عن هذا وهذا وهذا أشياء مختلفة وجمع كغيره من أئمة الاختيار، لكن أنت قرأت على من؟ لنفرض مثلا إبراهيم قرأ على من؟ على زيد، وعمرو، وخالد، وعبد السلام، وعبد الرحيم، وأحمد....طيب هؤلاء العشرة لو جمعتهم، من شيخهم؟ كلهم سيرتدون عند الشيخ ابن الجزري،

سيقفوا عند ابن الجزري، إذن هذا رجل واحد، وهذه العبارة قالها الشيخ المتولي رحمةُ الله عليه في الروض النظير عندما كان يتكلم عن مسألة، وقال: إنه قال يا فلان ويا فلان، يعني هؤلاء الذين قالوا بها مصدرهم واحد، يعني ربما يكون -كمثال يعني- المهدوي أخذ عن فلان وفلان وفلان، الذي لم يعش مع الكتب ومع مناهج العلماء يدل على أنها مجموعة، الشيخ المتولي رحمةُ الله عليه، قال له: لا، ولدي هذا رجل واحد، كل هذه العشرة أقوال صدرت من من؟ من شخص واحد.

يعني مثلا الآن يكون في كتاب مخطوط ما فيه منه إلا نسخة واحدة بخط فلان، هذه النسخة الوحيدة التي بخط فلان، نُسِخت منها عدة نسخ، واحدة بخط إبراهيم، ووحدة بخط خالد، ووحدة بخط تركي، وحدة بخط عبد الرحمن، وحدة بخط سالم، وحدة بخط فلان، هي ست، لكن هي نسخة واحدة، ما نقول ست نسخ، لماذا؟ لأنها في الأخير كلها منسوخة من هذا الرجل، نسخة وحيدة، لكن متى نقول: نسختين؟ ومتى ثلاثة؟ لمَّا يكون هذه النسخة خاصة زيد كمثال، في نسخة غيرها نسخها فلان إما من نفس المؤلف، أو إما......

لكن عشرين نسخة منسوخة من نسخة واحدة، ونقول: عشرين نسخة؟ ليس صحيحا، نحن نفس الشيء، رواياتنا كلها، الذي يقرأ برواية، الذي يقرأ بثلاثة، والذي يقرأ بالسبعة، الذي يقرأ بالعشرة، الذي يقرأ بالصغرى، والذي يقرأ بالكبرى، كلها تصب عند ابن الجزري.

يعني ملايين البشر من عند ابن الجزري إلى الآن، ملايين القُراء، هم كلهم رجل واحد، الذي في مصر، والذي في العراق، والذي......، ما فرقت، الوجه الذي يقرأُ به الذي في المشرق هو نفس الوجه الذي يقرأُ به في المغرب، إذن أين الرواية؟

هي هذه الإشكالية، المصطلحات مشكلة، ولهذا لما دخل الاجتهاد في الرواية عند أصحاب التحريرات؛ وجدنا هذا الخروج، هم بنفسهم خرجوا، الشيخ الإزميري ألم يخرج عما رواهُ عن شيوخهِ؟! بل أنه حرَّر وقرأ وأَقرأ بأشياء خرج فيها عن شيوخهِ، هو بنفسهِ يقول: خرج بها، وانقطعت، طيب مُنقطع لكنهُ موجودة في الكتاب، طيب وصلني عند الكتاب، هي هذه الإشكالية.

(وَالْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ الْمُكَرَّرُ مِنَ الِاسْتِفْهَامَيْنِ نَحْوُ (أَيِذَا، أَيِنَّا) وَجُمْلَتُهُ أَحَدَ عَشَرَ مَوْضِعًا مِنْ تِسْعِ سُوَرٍ فِي الرَّعْدِ (أَيِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) وَفِي الْإِسْرَاءِ مَوْضِعَانِ (أَيِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَيِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) وَفِي الْمُؤْمِنِينَ (أَيِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَيِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) وَفِي النَّمْلِ (أَيِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَيِنَّا لَمُخْرَجُونَ) وَفِي الْعَنْكَبُوتِ (أَيِنَّكُمْ لَتَأْتُونِ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ أَيِنَّكُمْ لَتَأْتُونِ الرِّجَالَ)، وَفِي " الم السَّجْدَةِ " (أَيِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَيِنَّا لَفِي) وَفِي الصَّافَّاتِ مَوْضِعَانِ، الْأَوَّلُ (أَيِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَيِنَّا لَمَدِينُونَ) وَفِي الْوَاقِعَةِ (أَيِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَيِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) وَفِي النَّازِعَاتِ (أَيِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ أَيِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً) فَتَصِيرُ بِحُكْمِ التَّكْرِيرِ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ حَرْفًا.

فَاخْتَلَفُوا فِي الْإِخْبَارِ بِالْأَوَّلِ مِنْهُمَا، وَالِاسْتِفْهَامِ فِي الثَّانِي، وَعَكْسِهِ، وَالِاسْتِفْهَام فِيهِمَا) إذن معناه أن هذا الضرب ما أحد يقرؤهُ إلا....فاختلفوا بالإخبار في الأول، هو في صورة ممتنعة: الإخبار بالأول والاستفهام في الثاني، والعكس وهو الإخبار في الثاني والاستفهام في الأول، (وَالِاسْتِفْهَام فِيهِمَا) إذن ما هو الوجه الرابع؟ الإخبار في الموضعين، (أَيِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَيِنَّا) هذا إخبار،...، الاستفهام هو بالهمزتين، الإخبار الذي هو بالهمزة واحدة.

(فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ بِالْإِخْبَارِ فِي الْأَوَّلِ وَالِاسْتِفْهَامِ فِي الثَّانِي مِنْ مَوْضِعِ الرَّعْدِ، وَمَوْضِعَيِ الْإِسْرَاءِ، وَفِي الْمُؤْمِنُونَ، وَالسَّجْدَةِ، وَالثَّانِي مِنَ الصَّافَّاتِ، وَقَرَأَ

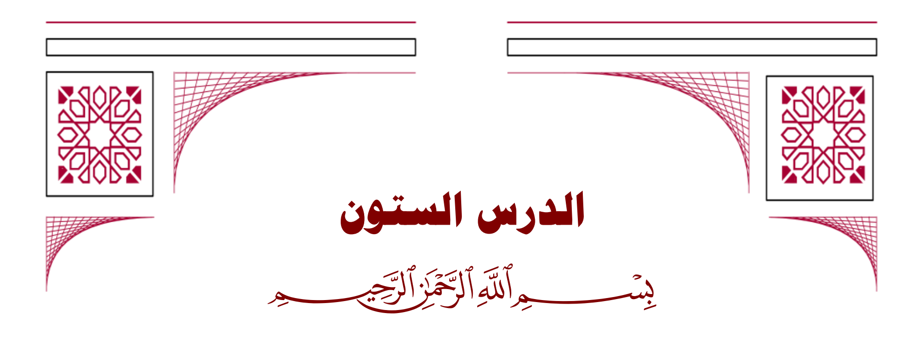
نَافِعٌ وَالْكِسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ السِّتَّةِ بِالِاسْتِفْهَامِ فِي الْأَوَّلِ، وَالْإِخْبَارِ فِي الثَّانِي، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالِاسْتِفْهَامِ فِيهِمَا، وَأَمَّا مَوْضِعُ النَّمْلِ) وطبعًا موضع النمل من المواضع الشائكة في الشاطبية، استخراجها من الشاطبية على قول شيخنا الله يرحمه: يبغى لها مهندس، حتى العلماء الكبار الشراح: أبو شامة وهذا استشكلوا طريقة الإخراج منها.

(وَأَمَّا مَوْضِعُ النَّمْلِ فَقَرَأَهُ نَافِعٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ بِالْإِخْبَارِ فِي الْأَوَّلِ وَالِاسْتِفْهَامِ فِي الثَّانِي، وَقَرَأَهُ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكِسَائِيُّ بِالِاسْتِفْهَامِ فِي الْأَوَّلِ وَالْإِخْبَارِ فِي الثَّانِي مَعَ زِيَادَةِ نُونٍ فِيهِ، فَيَقُولَانِ (أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالِاسْتِفْهَامِ فِيهِمَا، وَانْفَرَدَ سِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي "الْمُبْهِجِ" عَنِ الْكَارَزِينِيِّ عَنِ النَّخَّاسِ، عَنْ رُوَيْسٍ بِالْإِخْبَارِ فِي الْأَوَّلِ وَالِاسْتِفْهَامِ فِي الثَّانِي كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ، فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ عَنْ رُوَيْسٍ، وَأَمَّا مَوْضِعُ الْعَنْكَبُوتِ فَقَرَأَهُ نَافِعٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَيَعْقُوبُ وَحَفْصٌ بِالْإِخْبَارِ فِي الْأَوَّلِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالِاسْتِفْهَامِ، وَهُمْ أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَخَلَفٌ وَأَبُو بَكْرٍ، وَأَجْمَعُوا عَلَى الِاسْتِفْهَامِ فِي الثَّانِي، وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّافَّاتِ فَقَرَأَهُ ابْنُ عَامِرٍ بِالْإِخْبَارِ فِي الْأَوَّلِ وَالِاسْتِفْهَامِ فِي الثَّانِي، وَقَرَأَهُ نَافِعٌ، وَالْكِسَائِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ بِالِاسْتِفْهَامِ فِي الْأَوَّلِ وَالْإِخْبَارِ فِي الثَّانِي، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالِاسْتِفْهَامِ فِيهِمَا، وَأَمَّا مَوْضِعُ الْوَاقِعَةِ فَقَرَأَهُ أَيْضًا نَافِعٌ، وَالْكِسَائِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبُ بِالِاسْتِفْهَامِ فِي الْأَوَّلِ وَالْإِخْبَارِ فِي الثَّانِي، وَقَرَأَهُ الْبَاقُونَ بِالِاسْتِفْهَامِ فِيهِمَا، فَلَا خِلَافَ عَنْهُمْ فِي الِاسْتِفْهَامِ فِي الْأَوَّلِ، وَأَمَّا مَوْضِعُ النَّازِعَاتِ فَقَرَأَهُ أَبُو جَعْفَرٍ بِالْإِخْبَارِ فِي الْأَوَّلِ وَالِاسْتِفْهَامِ فِي الثَّانِي، وَقَرَأَهُ نَافِعٌ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَالْكِسَائِيُّ، وَيَعْقُوبُ بِالِاسْتِفْهَامِ فِي الْأَوَّلِ وَالْإِخْبَارِ فِي الثَّانِي، وَقَرَأَهُ الْبَاقُونَ بِالِاسْتِفْهَامِ فِيهِمَا.

وَكُلُّ مَنِ اسْتَفْهَمَ فِي حَرْفٍ مِنْ هَذِهِ الِاثْنَيْنِ وَالْعِشْرِينَ، فَإِنَّهُ فِي ذَلِكَ عَلَى

أَصْلِهِ مِنَ التَّحْقِيقِ وَالتَّسْهِيلِ وَإِدْخَالِ الْأَلِفِ، إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ الطُّرُقِ عَنْ هِشَامٍ عَلَى الْفَصْلِ بِالْأَلِفِ فِي هَذَا الْبَابِ أَعْنِي الِاسْتِفْهَامَيْنِ، وَبِذَلِكَ قَطَعَ لَهُ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَسَائِرُ الْمَغَارِبَةِ وَأَكْثَرُ الْمَشَارِقَةِ، كَابْنِ شَيْطَا وَابْنِ سَوَّارٍ وَأَبِي الْعِزِّ، وَالْهَمْذَانِيِّ، وَغَيْرُهُمْ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى إِجْرَاءِ الْخِلَافِ عَنْهُ فِي ذَلِكَ كَمَا هُوَ مَذْهَبُهُ فِي سَائِرِ هَذَا الضَّرْبِ، مِنْهُمُ الْأُسْتَاذُ أَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ، وَالصَّفْرَاوِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ الظَّاهِرُ قِيَاسًا، وَاللهُ أَعْلَمُ).

ونقف هنا إن شاء الله وغدًا نُكمِل بإذن الله.



# الدرس الستون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آلِهِ وصحبهِ ومن والاه.

مساكُم الله جميعًا بكل خير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. نواصل قراءة كلام الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه، وهو لازال يتكلم على [بَابٌ: فِي الْهَمْزَتَيْنِ الْمُجْتَمِعَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ]، واليوم نبدأ بقوله: (وَأَمَّا الْهَمْزَةُ الْمَضْمُومَةُ فَلَمْ تَأْتِ) طبعًا الهمزة الثانية؛ لأن هذا الباب قلنا: الهمزة أولى دائمًا مفتوحة.

(وَأَمَّا الْهَمْزَةُ الْمَضْمُومَةُ -أي: الهمزة الثانية- فَلَمْ تَأْتِ إِلَّا بَعْدَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ، وَأَتَتْ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا، وَوَاحِدٍ مُخْتَلَفٌ فِيهِ أو مُخْتَلَفٍ فِيهِ. فَالْمَوَاضِعُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيۡرٖ مِّن ذَٰلِكُمۡۚ﴾ [آل عمران:١٥]، أو بالفرجة (قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ)، وَفِي ص: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ﴾ [ص:٨]، وَفِي الْقَمَرِ: ﴿أَءُلۡقِيَ ٱلذِّكۡرُ عَلَيۡهِ﴾ [القمر:٢٥]. فَسَهَّلَ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ فِيهَا نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَرُوَيْسٌ، وَحَقَّقَهَا الْبَاقُونَ، وَفَصلَ بَيْنَهُمَا فيها بِأَلِفٍ أَبُو جَعْفَرٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَقَالُونَ وَهِشَامٍ، أَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَرَوَى عَنْهُ الْفَصْلَ).

وقلنا: (الْفَصْل) هنا معناه: الإدخال بألف بين الهمزتين، وبعضهم يُسميه

الإدخال، وبعضهم يُسميه المد، في هذا الباب المد.

(وأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَرَوَى عَنْهُ الْفَصْلَ، أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي [جَامِعِ الْبَيَانِ]، وَقَوَّاهُ بِالْقِيَاسِ وَبِنُصُوصِ الرُّوَاةِ عَنْه أَبِي عُمْر وَأَبِي شُعَيْب).

طبعًا هنا نلاحظ إن الدكتور أيمن يعني في تحقيقه أضاف بعد كلمة (أَبِي عُمْر)، أضاف بين قوسين (الدُّوري)، وأضاف بعد كلمة (أَبِي شُعَيْب) أيضًا بين قوسين (السُّوسي) وهذا لا داعي له، يعني لا يوجد في أي نسخةٍ من النسخ ولا داعي له؛ لأن أي أحد يعرف أنه (أبو عمر الدوري).

(وَأَبِي شُعَيْبٍ، وَأَبِي حَمْدُونَ، وَأَبِي خَلَّادٍ، وَأَبِي الْفَتْحِ الْمَوْصِلِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ شُجَاعٍ، وَغَيْرِهِمْ، حَيْثُ قَالُوا عَنِ الْيَزِيدِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو: إِنَّهُ كَانَ بهمزةٍ الِاسْتِفْهَامِ).

وفي [جامع البيان]: (يهْمِزُ الِاسْتِفْهَامِ)، ولا أدري هل هذه (بهْمِزةِ الِاسْتِفْهَامِ) مني أم من المجمع؟

(هَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ مَمْدُودَةٍ، قَالُوا: وكذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ بِكُلِّ هَمْزَتَيْنِ الْتَقَتَا، فَيُصَيِّرُهُمَا وَاحِدَةَ).

**أحد المستمعين:** (٠٣:٠٩)؟

**الشيخ:** نعم، (إِنَّهُ كَانَ بهْمِزةٍ) وفي [جامع البيان]: (يهْمِزُ)، وعند الشيخ (يهْمِزُ).

**أحد المستمعين:** (٠٣:٢٠)؟

**الشيخ:** هنا (بهْمِزةٍ)، وانتبهت لها وقت المراجعة، وإن شاء الله نرجع للمخطوط حتى نتأكد منها إن شاء الله.

(وكذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ بِكُلِّ هَمْزَتَيْنِ الْتقتَا، فَيُصَيِّرُهُمَا وَاحِدَة وَيَمُدُّ إِحْدَاهُمَا مِثْلَ: (أَئذَا)، أَإِلَهٌ، (أَئِنَّكُمْ)، أَأَنْتُمْ وَشِبْهِهِ، قَالَ الدَّانِيُّ: فَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يَمُدَّ إِذَا دَخلَتْ هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ عَلَى هَمْزَةٍ مَضْمُومَةٍ إِذ لَمْ يَسْتَثْنُوا ذَلِك).

في [جامع البيان]، وفي المطبوع أيضًا: (إِذَا لَمْ)، أما في نسخ النشر الخطية: (إِذ لَمْ)

(إِذ لَمْ يَسْتَثْنُوا ذَلِكَ وَجَعلُوا الْمَدَّ سَائِغًا فِي الِاسْتِفْهَامِ كُلِّهِ، وَإِنْ لَمْ يُدْرِجُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي التَّمْثِيلِ فَالْقِيَاسُ فِيهِ جَارٍ، وَالْمَدُّ فِيهِ مُطَّرِدٌ. انْتَهَى.

وَقَدْ نَصَّ عَلَى الْفَصْلِ لِلدُّورِيِّ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ فَرَح أَبُو الْقَاسِمِ الصَّفْرَاوِيُّ، وَلِلسُّوسِيِّ -يعني: ونص على الفصل للسُّوسي- مِنْ طَرِيقِ ابْنِ حَبَشٍ، ابْنُ سَوَّار، وَأَبُو الْعِزِّ، وَصَاحِبُ "التَّجْرِيدِ"، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، وَالْوَجْهَانِ لِلسُّوسِيِّ أَيْضًا فِي "الْكَافِي" و"التَّبْصِرَةِ"، وَقَطَعَ بِهِ لِلسُّوسِيِّ ابْنُ بَلِّيمَة -أي: قطع بالفصل- وَأَبُو الْعَلَاءِ الْحَافِظُ، وَرَوَى الْقَصْرَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو جُمْهُورُ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي "التَّيْسِير" غَيْرَهُ، وَذَكَرَ عَنْهُ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ وَأَبُو الْكَرَمِ الشَّهْرَزُورِيُّ والشَّاطِبِيُّ وَالصَّفْرَاوِيُّ أَيْضًا).

إذًا: الوجهان (الْقَصْرَ)؛ أي: الحذف، و(الفَصْلُ) أي: الإدخال، فيكون وجه الفصل من زيادات الشاطبي على [التَّيسير]، ومع ذلك نحن نقرأ به، والمحررون يقرؤون به.

(وَأَمَّا قَالُونُ فَرَوَى عَنْهُ الْمَدَّ مِنْ طَرِيقَيْ).

لاحظ هنا قال: (الْمَدَّ)، وهناك كان يقول: (الفصل) المعنى واحد.

(مِنْ طَرِيقَيْ أَبِي نَشِيطٍ، وَالْحُلْوَانِيِّ وَأَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَعَنْ أَبِي نَشِيطٍ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَقَطَعَ بِهِ لَهُ فِي "التَّيْسِيرِ"،

و"الشَّاطِبِيَّةِ"، و"الْهَادِي"، و"الْهِدَايَةِ"، و"الْكَافِي"، و"التَّبْصِرَةِ"، و"تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ بِلَطِيفِ الْإِشَارَاتِ"، وَرَوَاهُ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ عَنْهُ صَاحِبُ "التَّذْكِرَةِ" -الذي هو: ابن غلبون الابن-، وَأَبُو عَلِيٍّ الْمَالِكِيُّ، وَابْنُ سَوَّار وَالْقَلَانِسِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ وَأَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، وَالْهُذَلِيُّ وَأَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي "الْمُبْهِجِ"، وَأَمَّا فِي "الْكِفَايَةِ" فَقَطَعَ بِهِ لِلْحَلْوَانِيِّ فَقَطْ، وَالْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ عَلَى الْفَصْلِ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ "التَّجْرِيدِ" عَلَى الْفَارِسِيِّ وَالْمَالِكِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ الْقَصْرَ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ فِي تَجْرِيدِهِ، مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِس قَالَ: وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْهُ سِوَى الْقَصْرِ.

وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيط أَبُو مُحَمَّد سِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي كِفَايَتِهِ، وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرو فِي الْجَامِعِ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَكَذَا رَوَى عَنْ قَالُونَ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ، وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِح وَالشَّحَّامُ فِيمَا ذَكَرَهُ الدَّانِيُّ، وَبِهِ قَطَعَ صَاحِبُ "الْعُنْوَانِ" عَنْ قَالُونَ -يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ-).

وطبعًا (طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ) ليس من طرق النشر.

(وَأَمَّا هِشَامٌ فَالْخِلَافُ عَنْهُ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: التَّحْقِيقُ مَعَ الْمَدِّ فِي الثَّلَاثَةِ).

يعني: (أَؤُنَبِّئُكُمْ)، (أَؤُلْقِيَ)، (أَؤُنزِلَ).

(وَهَذَا -أي: التَّحْقِيقُ مَعَ الْمَدِّ فِي الثَّلَاثَةِ- أحدُ وَجْهَي "التَّيْسِيرِ"، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ -يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدَانَ- عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، وَفِي كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ أَيْضًا، وَكَذَا فِي "الكَامِلِ" لِلْهُذَلِيِّ، وَفِي "التَّجْرِيدِ" مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْجَمَّالِ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ سَوَّار وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، لِلْحَلْوَانِيِّ عَنْهُ.

ثَانِيهَا: التَّحْقِيقُ مَعَ الْقَصْرِ فِي الثَّلَاثَةِ).

يعني تحقيق الهمزتين من غير إدخالٍ: (أَأُنبِّئُكُمْ)، (أَأُلْقِيَ)، (أَأُنزِلَ) مثل حفص.

(وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَي "الْكَافِي"، وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ لَهُ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنْ هِشَام، كَأَبِي طَاهِرِ بْنِ سَوَّار، وَأَبِي عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ صَاحِبِ "الرَّوْضَةِ"، وَابْنِ الْفَحَّامِ صَاحِبِ "التَّجْرِيدِ"، وَأَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَأَبِي الْعَلَاءِ الْهَمَذَانِيِّ، وَسِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَغَيْرِهِمْ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ.

ثَالِثُهَا -أي: المذهب الثالث أو الوجه الثالث-: التَّفْصِيلُ. فَفِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الَّذِي فِي آلِ عِمْرَانَ).

وهو ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران:١٥].

(فَفِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الَّذِي فِي آلِ عِمْرَانَ بِالْقَصْرِ وَالتَّحْقِيقِ).

يعني: (أَأُ) مثل حفص.

(وَفِي الْحَرْفَيْنِ الْآخَرَيْنِ وَهُمَا: اللَّذَانِ فِي ص: ﴿أَءُنزِلَ﴾ [ص:٨]، وَفِي الْقَمَرِ: ﴿أَءُلْقِيَ﴾ [القمر:٢٥] بِالْمَدِّ وَالتَّسْهِيلِ).

(أَأُلْقِيَ)، (أَأُنزِلَ).

(وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي "التَّيْسِيرِ"، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَبِهِ قَطَعَ فِي "التَّذْكِرَةِ"، وَكَذَلِكَ فِي "الْهِدَايَةِ"، و"الْهَادِي"، و"التَّبْصِرَةِ"، و"تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ"، و"الْعُنْوَانِ"، وَجُمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ. وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي "الْكَافِي"، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَوْجُهِ فِي "الشَّاطِبِيَّةِ").

إذًا معناه أن هناك وجه زائد على [التيسير]، بل هو قد يكون وجهان زائدان على [التيسير].

**الشيخ يقول**: (**وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى**) هشام، (**حَبِيبُهُ**) أبو عمرو، (**بِخُلْفِهِمَا**)، وجاء (**بَرًّا**) يُفصلا. هذا بالنسبة للمذهب الأول، وهو: (**وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَبِيبُهُ**) يشمل الكلمات الثلاثة. فمعناه: إن هذا الوجه الأول الذي هو التحقيق بدون الذي هو الوجه الأول: (التحقيق مع المد)، اللي هو مع الفصل (**أَأُ**): (أَأُنَبِّئُكُمْ)، (أَأُلْقِيَ)، (أَأُنزِلَ).

(**وَفِي آلِ عِمْرَانَ والكلام رَوَوْا**) لمن؟ (**لِهِشَامِهِمْ**). ماذا رووا لهشامهم في آل عمران؟ (**كَحَفْصِ**). حفص ماذا يقرأ؟ يقرأ بتحقيق الهمزتين من غير إدخال. في موضع آل عِمران هشام يشترك مع مين؟ مع حفص، حسنًا وفي موضع سورة (ص)، وفي سورة (القمر) الشيخ يقول: (**وَفِي الْبَاقِي**)، يعني وفي الموضوعين موضع سورة (القمر) وسورة (ص) (**كَقَالُونَ**)، يعني هشام يقرأها كقالون. إذًا هذه الثلاثة أوجه.

وقالون له التسهيل مع الإدخال قولًا واحدًا؛ **لأنه قال**:

**مَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَبِيبُهُ بِخُلْفِهِمَا بَرًّا**

يعني من غير خلاف، (**بَرًّا وَجَاءَ لِيَفْصِلَا**) يعني برًّا من غير خلاف، فهذه الثلاثة أوجه لهشام ذكرها الإمام الشاطبي رحمة الله عليه.

**نَنظر [التيسير]**: الشيخ أبو عمرو الداني قال في [التيسير]، **قال**: (**هشامٌ من قراءته على أبي الحسن يُحقق الهمزتين من غير ألفٍ بينهما في آل عمران، ويسهل الثانية ويُدخل قبلها ألفًا من "الباقيتين" كقالون**) الذي هو نظمه في ماذا؟ (**وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لِهِشَامِهِمْ**). إذًا هذا الوجه في [لتيسير] من قراءة الداني على أبي الحسن.

**هل هذا هو طريقه؟**

لا، طريقه هو أبو الفتح، طريق الداني في [لتيسير] في هشام هو أبو الفتح؛ ولهذا الشيخ يقول: (**وهشامٌ**) وهذا كلام الداني. (**وَهِشَامٌ من قراءتي على أبي الْفَتْح كَذَلِك -أي: بتحقيق الهمزتين-، وَيُدخل بَينهمَا ألفًا**). إذًا طريق [التيسير] الذي هو أبو الفتح ماذا يقرأ؟ يقرأ بتحقيق الهمزتين في الثلاثة يُحقق الهمزتين ويدخل بينهما ألفًا.

إذًا بقيت الأوجه التي جاء بها الإمام الشاطبي الوجهان الآخران زائدان على [التيسير].

(وَانْفَرَدَ الدَّانِيُّ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ أَيْضًا بِوَجْهٍ رَابِعٍ، وَهُوَ تَسْهِيلُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ مَعَ الْمَدِّ فِي الثَّلَاثَةِ).

يعني: (أَأُنَبِّئُكُمْ)، (أَأُلْقِيَ)، (أَأُنزِلَ).

طبعًا الشيخ يقول: (وَانْفَرَدَ الدَّانِيُّ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ). هذا الكلام في [الجامع]؛ ولهذا قال الشيخ في [الجامع]: (**وقرأت له**)؛ أي لهشامٍ (**على أبي الفتح، من طريق الحلواني في الثلاثة المواضع بالتخيير بين تحقيق الهمزتين معًا، وبين تسهيل الثانية مع المدّ في الوجهين**) طبعًا هذا الكلام ليس في [التيسير] هذا الكلام في [الجامع]. إحنا قلنا قبل قليل: إن طريقة تيسير الداني، طريقه في [التيسير] هو أبي الفتح، لكن في [جامع البيان] الشيخ ذكر عن أبي الفتح عدة طرق فقطعًا ليس منها، يعني الشيخ قرأ على أبي الفتح في رواية هشام عن حلواني، يعني قرأ في رواية هذا قرأ بأكثر من طريق، الذي يهمنا إن هذه الانفراد هي من كتاب [الجامع]، وكتاب [الجامع] ليس من أصول النشر.

(وَانفَرَدَ أَيْضًا الْكَارَزِينِيُّ).

**أحد المستمعين**: (٤٩:١٣)؟

**الشيخ**: لا ليس هو ليس الطريقة، أنا كشفت في [جامع البيان] على طريق أبي الفتح من طريق الحلواني وقارنته بما هو في [التيسير] يختلف، فقد يتفق قراءة الداني على أبي الفتح لكن بعد ذلك الذي في [التيسير] ربما عن السمَّاري، لكن الذي في [جامع البيان] عن عبد الباقي بن فارس لم تخني العبارة، أو لم تخني الذاكرة.

(وَانْفَرَدَ أَيْضًا الْكَارَزِينِيُّ عَنِ الشَّنَبُوذِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْجَمَّالِ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ أَيْضًا بِالْمَدِّ مَعَ التَّحْقِيقِ فِي آلِ عِمْرَانَ وَالْقَمَرِ).

(التَّحْقِيقِ فِي آلِ عِمْرَانَ) مع المد في: (آلِ عِمْرَانَ)، وسورة (الْقَمَرِ). ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران:١٥]، ﴿أَؤُلْقِيَ﴾ [القمر:٢٥].

(وَبِالْقَصْرِ مَعَ التَّحْقِيقِ فِي ص، فَيَصِيرُ لَهُ -أي لهشامٍ- الْخِلَافُ فِي الثَّلَاثَةِ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُه).

**ما هي هذه الخمسة أوجه؟**

**الأول**: التحقيق مع المد في الثلاثة.

**الثاني**: التحقيق مع القصر في الثلاثة.

**الثالث**: اللي هو التفصيل، اللي هو في الحرف الأول، الذي هو في آل عمران بالقصر والتحقيق، وطبعًا والذي في (ص) بالمد والتسهيل هذا وجه وحد.

**الرابع**: الذي هو الانفراد حقة الداني، اللي هو تسهيل الهمزة الثانية مع المد في الثلاثة.

**الخامس**: الذي هو انفرادات الكارزيني (بِالْمَدِّ مَعَ التَّحْقِيقِ فِي آلِ عِمْرَانَ

وَالْقَمَرِ، وَبِالْقَصْرِ مَعَ التَّحْقِيقِ فِي ص).

فتكون هذه خمسة أوجه، ثلاثة منها مقروءٌ بها من طريق الطيبة، واثنتان انفراد.

(وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَهُوَ ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْۚ﴾ [الزخرف:١٩] فِي الزُّخْرُفِ، فَقَرَأَ نَافِعٌ وَأَبُو جَعْفَر بِهَمْزَتَيْن: الْأُولَى مَفْتُوحَةٌ، وَالثَّانِيَةُ مَضْمُومَةٌ، مَعَ إِسْكَانِ الشِّين، كَمَا سَنَذْكُرُهُ فِي سُورَتِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، وَسَهَّلَا الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ بَيْنَ بَيْنَ عَلَى أَصْلِهِمَا، وَفَصَلَ بَيْنَهُمَا بِأَلِفٍ أَبُو جَعْفَر عَلَى أَصْلِهِ).

حسنا ماذا تبقى؟ ما تبقى إلَّا إنه في موضعه هناك ربما يذكر يُفصِّل الطرق هذه من كذا، ومن كذا، وإلَّا هو الحكم هنا انتهى، إنه (نَافِع وَأَبُو جَعْفَر) يعني يقرءون (بِهَمْزَتَيْنِ) يُسهلون الثانية، ومن يُسهل (بَيْنَ بَيْنَ)، ومن يفصل أو لا يفصل. يعني يقرؤون: (أَأُشْهِدُوا) أو أحيانًا التسهيل وهذه ما أدري ذكرناها في أول الكلام ولَّا ما ذكرناه: إن بعضهم يُبدل الهمزة المسهّلة (هاءً) خالصةً. طبعًا هي مكانها سيأتي عند (فيها أنتم).

**أحد المستمعين:** (١٦:٤٥)؟

**الشيخ:** نعم في بحث قديم، بحث كُتب سنة ألف وأربعمائة وأربعة عشر.

**وخلاصته:** أن القراءة بالهاء الخالصة بدل الهمزة المسهلة لا يصح، ولم يرد، ولم يُروى، ولم يُسند. وإن كان بعض المغاربة، كالمغرب، وموريتانيا، والجزائر، وحتى في المشرق استمع لبعض الهمزات المسّهلة عند الشيخ المنشاوي والشيخ الحصري -رحمة الله عليهما-، فهذه كله فيها صورة الهاء، وإن كان يخف عند المنشاوي وعند الحصري، يعني هذا صوت الهاء يخفف عن صوته عند المغاربة. طبعًا ما أقصد المغاربة المغرب فقط، لا أقصد المغرب كله على موريتانيا، على

الجزائر يعني على هؤلاء الذين يقرؤون بالتسهيل.

وإن شاء الله إذا جئنا لـ (ها أنتم) هي تُذكر في تلك الكلمة، إذا وصلناها إن شاء الله لكن هذه خلاصة البحث، الخلاصة: (إن القراءة بالهاء الخالصة مكان الهمزة المسّهلة خطأ لا يصح، ونسبته إلى الداني لا تصح، وإن كان ذكرها بعض المشايخ الأجلاء -رحمة الله عليهم-.

واعتقد الشيخ الأمين صاحب [أضواء البيان] رحمة الله عليه عنده فتوى في [جامع البيان] تعرض لهذه، وأنها يعني شنّع القول فيها، وطبعًا الشيخ (١٨:٣٣) القراءات، لكن الشيخ نظرها على أنها طبعًا ما ثبتت في القراءات، فأصبح القراءة بـ (هاء) هذا لم ينزله الله عَزَّوَجَلَّ.

**وبعض العلماء يقول:** "إذا لم تستطع أن تقرأ بالمسهلة، فالأسلم أن تقرأ بالتحقيق". هذا أخف، يعني بعضهم ربما ما يستطيع أن يُسهل الهمزة الثانية إلَّا بإبدالها هاءً، فهذا بعض المشايخ طبعًا مشايخ موريتانيا يعني خرج بهذه، قال: القراءة بالهاء الخالصة تحريف؛ لأنه ما حرف لم ينزله الله، والقراءة بهمزة محققة صحيحة حتى ولو كانت عن غير ورش.

فبدل أن نقرأ بهاءٍ خالصة وما أستطيع أن أقرأ بهمزة مسهلة، يقول لك: يقرأ بهمزة محققة، فيكون خالف الرواية، فمخالفة الرواية هنا أخف من مخالفة القرآن. يعني هذه وجهة نظره وقد تكون وجيهة وقد تكون..، لكن لا شك إن بالنسبة إلى إنه الأفضل إذا لم يستطع أن يُسهل يقرأ بالتحقيق. فماذا أقصى ما فيه؟ أقصى ما فيه ما هو؟

**أقصى ما فيه:** أنه خلط في الرواية على قول أصحاب التحريرات، خلط في الرواية، والخلط في الروية عند العبد الضعيف تبعًا للإمام ابن الجزري لا شيء فيه

فقط. وإن شاء الله إذا جئنا للكلمة فيها (ها أنتم) بإذن الله -تعالى- نوسع القول فيها.

(وَاخْتُلِفَ عَنْ قَالُونَ أَيْضًا، فَرَوَاهُ بِالْمَدِّ مِمَّنْ رَوَى الْمَدَّ فِي أَخَوَاتِهِ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ، وَقَطَعَ بِهِ سِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي "الْمُبْهِجِ" لِأَبِي نَشِيطٍ، وَكَذَلِكَ الْهُذَلِيُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ، وَبِهِ قَطَعَ أَبُو الْعِزِّ وَابْنُ سَوَّار لِلْحُلْوَانِيِّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْحَمَّامِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ الْقَصْرَ).

وقلنا: هذه دائمًا لما الشيخ يستثني طريق، معناه إن بقيت الطرق بدهي، شيء بدهي، إن بقيت الطرق أنها تقرأ بعكس المثبت.

(وَرَوَى عَنْهُ الْقَصْرَ كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْهُ الْقَصْرَ فِي أَخَوَاتِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي "الْهِدَايَةِ"، و"الْهَادِي"، و"التَّبْصِرَةِ"، و"الْكَافِي"، و"التَّلْخِيصِ"، و"غَايَةِ الِاخْتِصَارِ"، و"التَّذْكِرَةِ"، وَأَكْثَرُ الْمُؤَلِّفِينَ سِوَاهُ).

يعني هؤلاء كلهم لم يذكروه سواه.

(وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ).

وقلنا: أبو الحسن ما هو من طريق [التيسير].

(وَهُوَ فِي "الْمُبْهِجِ"، و"الْمُسْتَنِيرِ"، و"الْكِفَايَةِ"، وَغَيْرِهَا، عَنْ أَبِي نَشِيطٍ، وَقَطَعَ بِهِ سِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي "كِفَايَتِهِ" مِنَ الطَّرِيقَيْنِ، وَالْوَجْهَانِ جَمِيعًا عَنْ أَبِي نَشِيطٍ فِي "التَّيْسِيرِ"، و"الشَّاطِبِيَّةِ"، و"الْإِعْلَانِ"، وَغَيْرِهَا. فَهَذِهِ ضُرُوبُ هَمْزَةِ الْقَطْعِ وَأَقْسَامُهَا وَأَحْكَامُهَا).

**أحد المستمعين:** (٢١:٥١)؟

**الشيخ**: أين؟

**أحد المستمعين**: في التلخيص، قال: (وَرَوَى عَنْهُ الْقَصْرَ كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْهُ).

**الشيخ**: (و"الْكَافِي"، و"التَّلْخِيصِ").

**أحد المستمعين**: (٢٢:٠١)؟

**الشيخ**: والله لكن يعني كلام الدكتور أيمن تعليقه يعني واضح سليم.

وعلى فكرة أن لا أتعقب لتحقيقات الدكتور أيمن في كل مسألةٍ حقيقة، وهذه أقولها يعني الله يشهد عليَّ فيها، وأقولها لتلاميذ الشيخ بل وأقولها للشيخ نفسه إذا كان يسمع، أو إذا كان تلاميذه يرسلون إليه، وأنا على يقين أن الشيخ مطلعٌ على ما يُكتب عنه، سواءً من العبد الضعيف أو من غير العبد الضعيف، الأمور ليست شخصية بيني وبين الشيخ أيمن. ويعلم الله ليس بيني وبين الشيخ أيمن إلَّا الود والاحترام بل كل من أخالفه ليس بين وبينه إلَّا الود والاحترام، الخلاف هو في مسائل علمية، وهذا أقوله لأن هذا الدرس مسجل صوت وصورة ربما بعض الناس يتابع العبد الضعيف فيما يكتبه في "تويتر" أو في "فيس بوك" ولا يتابع هذه الدروس، ربما ينقل له هذا الكلام.

**فأقول له**: يا من تحاول إشعال فتنةٍ بين أهل القراءات اتق الله وهذا موجهٌ لأُناس يعرفون أنفسهم، ليس بيني وبين الشيخ أيمن أو بيني وبين أي شخص أي باحث في عِلم القرآن، في القراءات ممن أختلف معه ليس بيني وبينه إلَّا الود والاحترام، هذا الذي يعلمه الله الذي هو مطلعٌ على ما في القلوب، ومحبتي لهؤلاء الشيوخ والله العظيم حتى لشيوخي والله لا تمنعني من بيان شيءٍ أرى أنه خطأٌ إذا نشروه للناس. لا تريد أن تنتقض، لا تريد أن تُبيّن أخطاءك لا تريد أنت كذا، لا تكتب لا تعرض، يعني خلي علمك بينك وبين تلاميذك لا تعرضه، والكلام هذا

موجه لي قبل كل أحد، من كتب للناس خرجت عهدته هو عمل الذي عليه.

**فأقول**: أنا لا أتتبع وهذا الكلام خاص بأُناس يعرفون أنفسهم، لا أتتبع الدكتور أيمن أو غير الدكتور أيمن لمجرد التتبع، ولهذا لم أتتبعه في كل مسألةٍ خالفته فيها، ليس الغرض أن أُبين أني أخالف الدكتور أيمن فيما يذهب إليه، هذا لا يهمني وليس على البال يعلم الله، الذي يهمني تعليقات الدكتور أيمن التي فهم فيها عن ابن الجزري شيئًا أرى أن فهم ابن الجزري فيه هو الأصوب أو هو الصواب.

ولهذا ليس هناك اعتراض منذ أن بدأنا هذه الدروس، ومنذ أن بدأنا بكتابة أول كلمةٍ في انتقاض السلاسل الذهبية أو غيرها، بدأنا بها وقلت: إن الغرض هو بيان أن كلام ابن الجزري هو الصواب في هذه المسألة على الأقل عند العبد الضعيف، الشيخ أيمن له أن يفهم كل شيء، وكل واحد من الباحثين له أن يفهم كل شيء هذا لا يعني لا أحد يحتكر الفهم نهائيًا، لا الشيخ أيمن يحق له أن يدّعي أن فهمه هو الفهم الصواب، ولا هذا العبد الضعيف أن يقول هذا الكلام عن نفسه، ولا نقوله عن أي أحد نحن نبحث في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وفي كتب العلماء، من فهم عن العلماء واجب عليه أن يدافع عنهم إذا خطئوا فيما لم يخطؤوا فيه.

ولا نقول بعصمة الأنبياء، الله أعلم أنني لا أؤمن بعصمة رجلٍ إلا عصمت النبي ﷺ، النبي ﷺ هو الرجل الوحيد الذي أؤمن بعصمته، غيره ﷺ والله لا أؤمن بعصمته. وكلنا ذلك الرجل الذي يُخطئ، وكلنا ذلك الرجل الذي يغفل، وكلنا ذلك الرجل الذي يهم، وكلنا ذلك الرجل الذي يسهو، وكلنا ذلك الرجل الذي قد يُصيبه حظٌ في النفس. نحن لسنا ملائكة يا إخوان، ليس ملائكة نحن بشر، لكن في إطار هذه البشرية هناك ضوابط، وهناك حدود.

**فالغرض والخلاصة**: هذه الدروس أو هذا العبد الضعيف لا يتعقب الشيخ أيمن لذات الشيخ أيمن نهائيًا، وقلت هذا الكلام مرارًا الشيخ أيمن أعرفه معرفةً

أول ما عرفته من سنة ألف وأربعمائة وأربعة عشر من الهجرة، ثم التقيت به أو ما التقينا به سنة ألف وأربعمائة وثمانية عشر، واستمرت المحبة لله وفي الله لكنني لا أؤمن بعصمته.

والله ما أكتب حتى، وهذا شيء أقوله لأول مرة ولا كنت أحب أن أقوله، لكن اليومين الفائتين هي السبب الذي جعلني أقول هذا الكلام: البحث الذي كُتب في الاعتراض على تحقيق الدكتور أيمن وهو مكتمل، ويعلم الله إن بعض الإخوان في إحدى الدول يعني تواصلت مع مطبعة لطباعته بعد حث الناس عليَّ، وأنه هذا الأفضل وإنها تُطبع، وجاهزٌ للطبع، لكن والله ترددت فيه لا أريد أن أطبعه، لست ممن يأكل للدنيا بجهود غيره. أنا يعني أطبع البحث الرد على فلان لأخذ قرشين أو ثلاثة لسنا ذلك ولله الحمد والمنّة، وهذه كلها ستطبع في هذا الكتاب وفي التعليقات.

ولهذا لازلت أنتظر من الشيخ أيمن، ومن محبي الشيخ أيمن، وممن لا يحب إلَّا العلم أن يقرأ هذه الردود ويُبيّن خطأها إن كانت خطأً، فالسكوت عليها دلالة على أنها صوابًا، من عنده قولٌ على أنها غير صواب هو ملزم أمام الله عَزَّوَجَلَّ أن يُبيّن عدم الصواب. أما السكوت عليها فهو صوابٌ عندي وعند العقلاء. فالتعقب للشيخ أيمن أنا لا أتعقبه في كل مسألة، أنا أتعقبه في مسألةٍ واحدةٍ: إذا خطّأ ابن الجزري واتضح أن الخطأ ليس مع ابن الجزري، وكل الردود التي ذكرناها سابقًا من بداية هذه الدروس إلى الآن الله أعلم يمكن قاربنا على الدرس الستين، كل ما قلناه خرجنا منه بفائدة، وننبه الإخوان الذين عندهم طبعة الدكتور أيمن على هذه الملحوظة، هو بعد ذلك يأخذ بها لا يأخذ بها هذا الشيء يخصه هو، يعني قصدي يخص من يطلع على هذا التعقيب، لا أقصد الشيخ أيمن، يعني أقصد من يقرأ هذه التحقيق تعليقات الشيخ أيمن، وتُبين له هذه الملحوظات هو بعد ذلك حر إما أن

يأخذها أو لا يأخذها.

والله والله ما كتبتها حتى الناس يأخذون بها أو لا يأخذون بها والله ما كتبتها لذلك، والله يعلم لم أكتبها إلَّا لوجه الله -تعالى-، ودفاعًا عن ابن الجزري ليس إيمانًا بعصمة بابن الجزري، وهذا أقوله لأُناسٌ هم يعرفون أنفسهم قبل غيرهم وموجهٌ إليهم، لا أؤمن لا بعصمة ابن الجزري، ولا بعصمة الداني، ولا بعصمة الإزميري، ولا بعصمة ورش، ولا بعصمة نافع، ولا بعصمة الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لا نؤمن بعصمتهم، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وأرضاهم، ونفعنا بهم وبعلمهم-.

ففي النهاية أؤمن بعصمة ابن الجزري! كلام فارغ لكن هذا علم، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ اختارنا جميعًا الذين دخلنا في هذا السلك، الله اختارنا لهذا العلم، وهذه من زكاة هذا العلم، والعلماء -رحمة الله عليهم- أخرجوا هذه الزكاة، هذه زكاة ابن الجزري في العلم، هذه الكتب كتب العلماء هي زكاتهم، ونحن إذا لم نتبعهم، وإذا ابتكرنا علمًا جديدًا على أي أساس سنبني هذا العلم إذا ما بنيناه على أسسهم، ولا نخالف أحدًا ممن نختلف معه في البحث العلمي، لا نختلف معه إلَّا بدليل المنهج العلمي، أما الشخص نفسه والله كل شخصٍ من حفظة كتاب الله أو كل مسلمٍ والله ليس له في القلب إلَّا المحب والاحترام.

**فالخلاصة إجابة على كلام الدكتور**: لا نتتبع كل كلمة يقولها الدكتور أيمن لا، لا علاقة لنا بذلك، العلاقة هذا التحقيق أو هذا التعليق الذي كتبه الدكتور أيمن أو غيره فيه مساسٌ بابن الجزري، أو تغطيةٌ لكلام ابن الجزري هذا نعلق عليه، ونذكر نصه بالحرف، وهذا ليس من العيب، وليس من الغيبة، وليس من التنقيص؛ لأن هو ألَّف الكتاب وأخرجه للناس، قال لهم: هذا علمي خذوهُ، كما قال الإمام الشافعي رحمة الله عليه عندما ألَّف الرسالة، يذكرونها أنه قال لتلميذه الربيع: "خذه وبيّن ما فيه من خطأ". فقالوا: كيف؟! إذا فيه خطأ لماذا أنت ما تبيّنه؟ أنت

المؤلف لماذا لم تُبيّنه؟ قال لا أعرف مكانه، قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢] وهذ قصة مشهور عن الإمام الشافعي، ثبتت أم لم تثبت لكن الخلاصة والثمرة واضحة.

فمثل هذه يا شيخ الدكتور، مثل هذه التعليقات ليس فيها ذات أهمية عندي.

**أحد المستمعين:** (٣١:٤٨)؟

**الشيخ:** هذا لو تتبعناه معناته إن كل كلمة يقولها ابن الجزري لابد أن نرجع إليها، كل ما يذكر التلخيص. لكن هو غالبًا إنه إذا قال: [التلخيص] الغالب أنه لابن بلّيمة، الغالب في عبارات ابن الجزري [التلخيص] هو عبارة لابن بلّيمة، إذا كان يقصد في الثمان ربما يعني يُصرح أو أحيانًا يقول: تلخيص أبي معشر، لكن فلهذا حقيقةً لم أقف لا في التحضير لهذه الشروح، ولا في التحقيق أيضًا القديم في تتبع ماذا يريد بهذا الكتاب؛ لأنه حقيقةً سيضيع وقت كثير، لو وقفت عند كل كلمة تلخيص سيضيع وقت فيها. فنحن نركز على الاختلاف في المسائل العلمية التي لها أهمية. الله أعلم.

**أحد المستمعين:** يُنظر للأسانيد يعني؟

**الشيخ:** يُنظر للأسانيد أو إنك ترجع للكتابين، وترى ما هو الذي يوافق، ومن الذي لا يوافق لكن أنت تلاحظ إنه الشيخ [التلخيص] مذكور مع: ("الْهِدَايَةِ"، و"الْهَادِي"، و"التَّبْصِرَةِ"، و"الْكَافِي")

**أحد المستمعين:** هو الأقرب (٣٣:٠٥)؟

**الشيخ:** فهو الأقرب؛ لأن هذه هي مدرستهم. لكن لو مثلًا كان المبهج، وكتب العراقيين ربما يكون أبو معشر أولى.

**أحد المستمعين:** (٣٣:١٧)؟

**الشيخ:** شبه منهجية كاملة، شبه حتى نجعل خط رجعة كما يقولون، لا نستطيع أن نجزم.

(وَأَمَّا هَمْزَةُ الْوَصْلِ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ فَتَأْتِي عَلَى قِسْمَيْنِ).

لأن الصفحة التي بعدها فيها تعليق بعض الشيء.

(فَتَأْتِي عَلَى قِسْمَيْنِ: مَفْتُوحَةٍ وَمَكْسُورَةٍ. الْمَفْتُوحَةُ أَيْضًا عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ اتَّفَقُوا عَلَى قِرَاءَتِهِ بِالِاسْتِفْهَامِ، وَضَرْبٌ اخْتَلَفُوا فِيهِ، الضَّرْبُ الْأَوَّلُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ (آلذَّكَرَيْنِ) فِي مَوْضِعَيِ الْأَنْعَامِ، (آلْآنَ وَقَدْ) فِي مَوْضِعَيِ يُونُسَ، (آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ) فِي يُونُسَ، (آللَّهُ خَيْرٌ) فِي النَّمْلِ، فَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ حَذْفِهَا وَإِثْبَاتِهَا مَعَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ فَرْقًا بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ تَحْقِيقِهَا لِكَوْنِهَا هَمْزَةَ وَصْلٍ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ لَا تَثْبُتُ إِلَّا ابْتِدَاءً، وَأَجْمَعُوا عَلَى تَلْيِينِهَا).

**<u>إذًا ثلاث إجماعات:</u>**

**الأول:** (أَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ حَذْفِهَا وَإِثْبَاتِهَا مَعَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ).

**الثاني:** (أَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ تَحْقِيقِهَا لِكَوْنِهَا هَمْزَةَ وَصْلٍ).

**الثالث:** (وَأَجْمَعُوا عَلَى تَلْيِينِهَا)، يعني: تسهيلها.

(وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّتِهِ).

إذًا معناته: إن هما لينوا أو خففوا أو سهلوا هذه الهمزة، لكن هذا النوع من التليين، أو هذا النوع من التخفيف، أو هذا النوع من التسهيل ما هو؟

الشيخ يقول: (فَقَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ: تُبْدَلُ أَلِفًا خَالِصَةً).

(آلذَّكَرَيْنِ)، (آلْآنَ)، (آللهُ).

(وَجَعَلُوا الْإِبْدَالَ لَازِمًا لَهَا كَمَا يَلْزَمُ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ إِذَا وَجَبَ تَخْفِيفُهَا فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ).

طبعًا هذا الكلام كلام الداني، حتى ولو إن ابن الجزري بعد ذلك قال: (قَالَ الدَّانِيُّ)، الكلام الذي قبل كلمة (قَالَ الدَّانِيُّ) هو كلام الداني، والكلام الذي بعده هو كلام الداني. وهذه قلنا منهجية عند العلماء -رحمة الله عليهم-.

(قَالَ الدَّانِيُّ: هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ. وَهُوَ قِيَاسُ مَا رَوَاهُ الْمِصْرِيُّونَ أَدَاءً، عَنْ وَرْشٍ)

لاحظ (أَدَاءً).

(يَعْنِي فِي نَحْوِ: (أَأَنْذَرْتَهُمْ) وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ، وَبِهِ قَرَأْنَا مِنْ طَرِيقِ "التَّذْكِرَةِ"، و"الْهَادِي"، و"الْهِدَايَةِ"، و"الْكَافِي"، و"التَّبْصِرَةِ"، و"التَّجْرِيدِ"، و"الرَّوْضَةِ"، و"الْمُسْتَنِيرِ "و" التَّذْكَارِ"، وَالْإِرْشَادَيْنِ، وَالْغَايَتَيْنِ).

**هل (الْإِرْشَادَيْنِ) إرشاد أبي العز وإرشاد ابن غلبون كما يقول بعض الباحثين، ومنهم الدكتور أيمن؟**

الله أعلم إنه (الْإِرْشَادَيْنِ) المقصود بهما ونحن ذكرناه قديمًا هو الإرشاد الكبير والإرشاد الصغير لابن سِوار، وهذا الذي يميل إليه واتبعنا فيه الشيخ الإزميري رحمة الله عليه.

الشيخ الإزميري يقول، وقبل الشيخ الإزميري، الإزميري اعتمد فيه على تلميذ ابن الجزري و هو ابن الجندي، ابن الجندي يقول: **(بالإرشادين)**، يعني يقول:

إرشادٌ كبيرٌ وإرشادٌ صغيرٌ، والإرشادان لأبي العز، فالذي يغلب على الظن والله أعلم إنه هو المقصود بـ (الْإِرْشَادَيْنِ). أما القول بأنه: (الْإِرْشَادَيْن) هو من باب التغليب، والمقصود (الإرشاد، والكفاية) لأبي العِز، كلاهما لأبي العِزِ الله أعلم.

(والْغَايَتَيْنِ): غاية ابن مهران، وغاية أبي العلاء.

(وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ جُلَّةِ الْمَغَارِبَةِ وَالْمَشَارِقَةِ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي "التَّيْسِيرِ"، و"الشَّاطِبِيَّةِ"، و"الْإِعْلَانِ"، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ).

يعني الإمام الشاطبي إذا جئت تقرأ له، تقرأ أولًا باختياره وهو الإبدال.

**أحد المستمعين**: كيف (٣٧:٢٠) الاختيار.

**الشيخ**: الشاطبي؟ ربما من روايته.

**أحد المستمعين**: كيف عرفنا إن هذه الهمزة من ظاهر الشاطبي؟

**الشيخ**: قصدك يعني ابن الجزري كيف عرف من هذا؟

**أحد المستمعين**: (٣٧:٣٠) كيف عرف؟

**الشيخ**: يمكن (**فلكل ذا أولى**) آخر شيء مذكور ربما:

**وإن همز وصله بين لام مُسكن**      **وهمزة الاستفهام فامدده**

**فلكل ذا أولى**

يعني كأنه الشيخ ابن الجزري فهم من كلمة (**أولى**) في قول الشاطبي (الأولوية). حسنًا هل الاختيار ينفي الأولوية؟ يعني لما نقول: الشاطبي اختار الإبدال، هل عدم الإبدال ليس مختار عنده، يعني لا يقرأ له به؟

يقرأ به؛ لأنه هو روى الوجهين فأحدهما اختاره، وهذا كثير حتى عند الداني وعند ابن الجزري، يعني يقولون: الوجهان صحيحًا، ولَّا هذا الوجه صحيح وبه

آخذ، أو وهذا الوجه (٣٨:٣١) وهو الذي أختاره، فاختياره ليس دليلًا على منع الوجه الثاني عنده.

فكيف الإمام ابن الجزري فهم عن الشاطبي أنه اختار؟ الشيخ: ربما يكون من قوله: (**فلكل ذا أولى**).

**أحد المستمعين**: (٣٨:٥٥)؟

**الشيخ**: هذه المسألة.

**أحد المستمعين**: (٣٩:٠٢).

**الشيخ**: طبعًا نرحب بالشيخ عمر الشعلان أحد شيوخ القراء في دولة الكويت، هو قمرٌ مختفي وإلَّا هو من أهل التحقيق وأهل الرواية، فأنزلوا الناس منازلهم، فشرف لنا إن الشيخ عمر يشرفنا في هذا الدرس.

(**وَقَالَ آخَرُونَ**).

طبعًا هو الشيخ عرفتم فيه مسابقة للقرآن الكريم في تونس قبل أربع سنوات، والله عَزَّوَجَلَّ أكرمه وكان حصل على المركز الأول في القراءات، الله يحفظه يا رب، وينفع به وبعلمه.

(**وَقَالَ آخَرُونَ**).

نرجع لكلام ابن الجزري.

(**وَقَالَ آخَرُونَ: تُسَهَّلُ بَيْنَ بَيْنَ؛ لِثُبُوتِهَا فِي حَالِ الْوَصْلِ وَتَعَذُّرِ حَذْفِهَا فِيهِ، فَهِيَ كَالْهَمْزَةِ اللَّازِمَةِ، وَلَيْسَ إِلَى تحقِيقها سَبِيلٌ، فَوَجَبَ أَنْ تُسَهَّلَ بَيْنَ بَيْنَ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْهَمَزَاتِ الْمُتَحَرِّكَاتُ بِالْفَتْحِ إِذَا وَلِيَتْهُنَّ هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ. قَالَ الدَّانِيُّ فِي "الْجَامِعِ"**).

أيضا يا سيدنا الشيخ ابن الجزري هذا الكلام اللي قبل كده كلام الداني.

(قَالَ الدَّانِيُّ فِي "الْجَامِعِ": وَالْقَوْلَانِ جَيِّدَانِ. وَقَالَ فِي غَيْرِهِ **-يعني في غير الجامع-**: إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ الْأَوْجَهُ فِي تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ، قَالَ: لِقِيَامِهَا فِي الشِّعْرِ مَقَامَ الْمُتَحَرِّكَةِ، وَلَوْ كَانَتْ مُبْدَلَةً لَقَامَتْ فِيهِ مَقَامَ السَّاكِنِ الْمَحْضِ. قَالَ: وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَانْكَسَرَ هَذَا الْبَيْتُ:

أَأَلْحَقُّ إِنَّ دَار الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ          أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

طبعًا هنا الشيخ أيمن علق يقول: لم أجد هذا الكلام للداني في [جامع البيان]، ولا [التيسير،] ولا [المفردات]، إلَّا أنه قال في [المفردات]: (**وقد بيّنتُ ذلك من كتاب [الإيضاح]، وهو** -أي: كتاب [الإيضاح]- **وهو في مذاهب القُراء في الهمزتين**). الذي ذكرناه يوم أمس في مسألة ذكرناها في همزتين ووجدنا قلنا: هذا كلام النص الذي نقله ابن الجزري، لما كان يتكلم عن (وقال الحسن بن حبيب صاحب الأخفش) الدرس الماضي أمس أو قبل أمس، وقلنا: أن هذا الكلام ليس موجود في كتب الداني المطبوعة، وقلنا ساعتها: احتمال يكون ذكره في كتابه الذي في الهمزتين.

هذه المسألة الشيخ ذكرها في [المفردات] لكن أحال على كتاب [الإيضاح]، وهو في مذاهب القُراء في الهمزتين، فيقول الدكتور أيمن -حفظه الله-: (**فلعله مصدر هذا النقل**). نقول: نعم هو هذا المصدر، "هذا مصدر" يعني هذ الكلام، (وَقَالَ فِي غَيْرِهِ: إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ الْأَوْجَهُ فِي تَسْهِيلِ هَذِهِ الْهَمْزَةِ) هذه العبارة هي كلام الداني في كتاب [الإيضاح]، لكن بزيادة كلمة (**إِنَّ هذا الْقَوْلَ هُوَ الْأَوْجَهُ عِندنا فِي تَسْهِيل هذه الهمزة**).

**أحد المستمعين: الإيضاح مفقود؟**

**الشيخ**: الإيضاح مفقود، لكن النص نقله الإمام المنتوري رحمة الله عليه، وحقيقةً لما أتصفح كتاب المنتوري، في شرح [الدرر اللوامع] يعني فيه بحثٌ حلو جدًا، إذا كان قليلًا فيكون مناسب لئن يكون من بحوث الترقيات العلمية، وإذا جُمع وكانت مسائله كثيرة يُستحسن أن يكون بحث ماجستير بحث تكميلي، وهو ما هو؟ جميع المنقولات التي نقلها الشيخ المنتوري عن الداني من كتاب [الإيضاح] لا تكاد تخلو مسألة إلَّا وينقل. طبعًا المنتوري ينقل كل كلمة ينقلها من جميع الكتب، وسبحان الله! يعني الإيضاح موجود بكثرة، فلو أخذت هذه النصوص واستخرجت من كتاب المنتوري، نستطيع أن نكون فكرةً عن الداني في هذا الكتاب، الكتاب مفقود، لكن هذه النقول يعني من فضل الله إنها وصلتنا من كتاب المنتوري.

فهذه فكرة ممتعة يعني فكرة جيدة للبحث، إذا كانت قليلة يعني على مسألة عشرة عشرين مسألة، هذه يعني أقترح إنها تترك للدكاترة الذين يريدون ترقية حتى لا ننافسه في رزقه، أما إذا كانت مثلا ثلاثين مسألة وأعتقد أنها أكثر ستكون كثيرة جدًا؛ لأنها ما فيه يمكن لو أخذت صفحة واحدة لا تخلو صفحة من ذكر كتاب [الإيضاح] وهو أربعمائة صفحة، يعني ربما ستجد أقل شيء مائة مسألة، وهذه المائة مسألة ممتازة جدًا، وتعمل فيها أو الذي يريد هذه الفكرة يعني يشتغل عليها كما اشتغل الشيخ أستاذنا، وشيخنا الدكتور **غانم قدوري الحمد** في استخراجه النصوص التي وجدها في هامش كتاب [الإرشاد]، مخطوطة [الإرشاد] لابن غلبون كان في الهامش منقولات عن كتاب [الاحتجاج] لأبي معشر الطبري. فشيخنا الدكتور غانم -حفظه الله- يعني جمع هذه المسائل كلها وعمل عليها دراسة جيدة ممتازة وأخرجها.

هذه الفكرة التي تطبق مع منقولات المنتوري عن كتاب [الإيضاح] في شرحه

على [الدرر اللوامع]، وستجد أيضًا مساعد له وهو [الفجر الساطع] الإمام ابن القاضي رحمه الله عليه، وابن القاضي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه- مع جلالة علمه و و هو عالة على المنتوري في شرحه، يعني هو يعني بنى كتابه على المنتوري، وعلى الشرح الذي قبله، وهو صاحب [إيضاح الأسرار] ابن المجراد السلاوي.

كتاب [الفجر الساطع] ممتاز جدًا ومن أمهات الكتب، لكن المغاربة يفتخرون عليه به، ونحن إذا افتخر علينا به، نقول: هو ما خرج عن المنتوري، وعن [الفجر الساطع]، وإذا ما افتخروا علينا، نقول: [الفجر الساطع] من أهم الكتب. طبعًا هذه فقط من باب الفكاهة مع إخواننا المغاربة.

القصد إن كتاب المنتوري شرح المنتوري على [الدرر اللوامع]، مع [إيضاح الأسرار] لابن المجراد السلاوي، مع [الفجر الساطع] لابن القاضي -رحمة الله عليهم جميعًا- نستطيع أن نخرج منه نصوص من كتبٍ مفقودةٍ، طبعًا خاصةً من قراءة نافع، يعني في قراءة نافع فقط؛ لأن هو المنقولات كلها في قراءة نافع، لكن في باب الأصول يذكرون عن الداني، فما يُذكر عن الداني هذا كله المفروض أنه يُجمع، فطبعًا أقول لإخواني الحاضرين ولمن يسمعنا يعني فكروا فيه ستعرفون إنه بحث ممتاز جدًا. هذه نقطة.

إذًا النص الذي نقله المنتوري، وقال: إنه من كتاب [الإيضاح] هو: (**إن هذا القول هو الأوجه عندنا**)، طبعًا (**عندنا**) ما نقدر نضيفها هنا؛ لأن ابن الجزري ما يختارها، (**هو الأوجه عندنا في تسهيل هذه الهمزة**). أما قوله: قال: (: لِقِيَامِهَا فِي الشِّعْرِ مَقَامَ الْمُتَحَرِّكَةِ) فليست يعني لم ينسبها إلي.

ثم بعد ذلك؛ أي: المنتوري قال: (**نقل هذا البيت**)، وهذا البيت أو الذي هو (ءَآلْحَقُّ) طبعًا الهمزة الثانية مسهلة، وفي رواية أيضًا: أنها بالتحقيق، سواءً بالتحقيق

أو بالتسهيل ما تفرق، لكن الرواة أجمعوا على أنه بالتسهيل (أً) واضح؟

هذا البيت الإمام الداني رواه بسندٍ عن ابن الأنباري، أيضًا هذا موجود في المنتوري، المنتوري لما نقل قال: (**قال الداني: والدليل على صحته**) وهذا النص لم يذكره ابن الجزري، لكن الداني ذكره ونقله عنه المنتوري، يقول الداني: (**والدليل على صحته**)، يعني: على صحة هذا القول الذي هو التسهيل. (**والدليل على صحته قول الشاعر: أنشدنا محمد بن أحمد**)، محمد بن أحمد شيخ الداني هذا، الذي هو أبو مسلم الكاتب.

(**أنشدنا محمد بن أحمدٍ قال: أنشدنا ابن الأنباري**) ثم ذكر البيت (أَأَلْحَقُّ). فهذا الكتاب يعني أفادنا في مثل هذه المسائل طبعًا بعد الله عَزَّوَجَلَّ.

(قُلْتُ -أي ابن الجزري-: وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى شَيْخِهِ).

طبعًا في كل النسخ الخطية التي عند الدكتور أيمن، والتي عند العبد الضعيف ليس فيها ذِكرٌ لهذا الشيخ. من هو؟ لكن ذكرنا تحت الفقرة هما خمسة: كُتب في نسخة (سين) وهي النسخة السُليمانية التي في تركيا، فوق كلمة (شَيْخِهِ) كتب بخطٍ رقيق طبعًا ليس من خط المخطوط، وإنما هي ربما من إضافة الناسخ أو من إضافة من قرأ الكتاب قال: فوق كملت (شيخه) أبي الفتح. طبعًا ابن الجزري لم يكتب شيخه هذ من هو، وابن الجزري لم يُبيّن من هو شيخ الداني، الشيخ ابن الجزري يقول: (وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى شَيْخِهِ). **من شيخه؟**

هو غالبًا إما أبو الفتح وإما أبو الحسن، غالبًا يعني، والأرجح أنه أبو الفتح لكن ما نستطيع أن نجزم؛ لأنه لا نعرف مصدر هذا التوضيح أبي الفتح من هو لا نعرف، لكنها موجود على نسخة (سين) وهي النسخة السُليمانية التي من تركيا فوق كلمة (شيخه) مكتوب أبي الفتح، يعني توضيح لهذه الكلمة لكلمة ابن

الجزري (شَيْخِهِ). هل هي صحيح؟ هل هو أبو الفتح أو غيره؟ لا ندري لكن من باب العلم والأمانة العلمية يجب أن نذكر ذلك، أنها فوق المخطوط بخطٍ رقيقٍ توضيحٌ لهذا الشيخ، والله أعلم.

**أحد المستمعين:** (٤٩:٥٥)؟

**الشيخ:** ما صرح. والعهدة على الدكتور أيمن، الدكتور أيمن يقول: إنه رجع إلى الكتب فما وجد صح؟ إذا لم تخني الذاكرة.

**أحد المستمعين:** في الكتب المطبوعة؟

**الشيخ:** في الكتب المطبوعة ما وجد تصريح لذلك، وأنا حقيقةً والله لا أدري هل بحثتها أنا ما بحثت على مبحثها (٥٠:٢١) لكن ربما؛ لأن كلمة أبي الفتح هذه ربما تكون شغلتني عن الرجوع إلى كتب الداني، لكن الدكتور أيمن يقول: راجع فما وجد هذا القول، يعني ما وجد الداني صرح بأي شيخٍ من شيوخه قرأ عليه والله أعلم.

**قال ابن الجزري:** (وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي طَاهِرٍ إِسْمَاعِيلَ بْنِ خَلَفٍ صَاحِبِ "الْعُنْوَانِ" وَشَيْخِهِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الطَّرَسُوسِيِّ صَاحِبِ "الْمُجْتَبَى"، وَالْوَجْهُ الثَّانِي فِي "التَّيْسِيرِ" و" الشَّاطِبِيَّةِ"، و"الْإِعْلَانِ"، وَأَجْمَعَ مَنْ أَجَازَ تَسْهِيلَهَا عَنْهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِدْخَالُ أَلِفٍ بَيْنَهُا وَبَيْنَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ، كَمَا يَجُوزُ فِي هَمْزَةِ الْقَطْعِ؛ لِضَعْفِهَا عَنْ هَمْزَةِ الْقَطْعِ).

**أحد المستمعين:** لقد وجدت هذه النسخة أهم النسخ لعلماء التحقيق، نظرًا لقدمها (٥١:١٤) والتحقيق فيها؛ ولأن كاتبها عالمٌ من علماء القراءات، وقد سمع مع (٥١:٢٠) ختام الكتاب عن المؤلف نفسه.

**الشيخ:** وأبوه تلميذ لابن الجزري.

**أحد المستمعين:** (٥١:٢٥).

**الشيخ:** ذكرتنا بها وهذه النسخة قُرأت على الشيخ ابن الجزري تجاه الكعبة الشريفة، في ظل الكعبة، ف الضحى في خمسين مجلسًا، قرأت عليه في خمسين مجلسًا، ودونت، المجالس الخمسين دونت، يعني المجلس الخمسين من بداية الكتاب إلى كذا، المجلس الثاني من بداية كذا إلى كذا، خمسين مجلسًا نحن الآن في ستين ولسه ما خلصنا.

**أحد المستمعين:** (٥١:٥٩)؟

نعم. فسمعت ودونت، وهذا الناسخ الذي نسخ (السين) أبوه من كبار تلاميذ الشيخ شوائطي في اليمن هو يمني. ففي ذلك الوقت يعني هذه النسخة، يعني هي التي رأيتها أقوى النسخ، وإن كانت أيضًا النسخة الظاهرية ليست كذلك، في ذلك الوقت كنا نفهم إن النسخة التي هي النسخة الظاهرية التي اعتمدها الشيخ أحمد دهمان رحمة الله عليه في طبعته الأولى، وأيضًا هي النسخة الأساسية أو من النسخ الأساسية عند الدكتور أيمن -حفظه الله- حقيقةً هذه النسخة السُليمانية أقوى منها، أقوى منها يعني في موضوع النسخ هذه النسخة في ذلك الوقت كانت أقوى النسخ عندي والله أعلم.

**أحد المستمعين:** التي هي السليمانية؟

**الشيخ:** التي هي السُليمانية. الآن جاءت النسخة هذه التي بعدها وحقيقةً فرح أصحاب المخطوطات بها، اللي قلت: إن عليها في بعض لوحاتها كتابة بخط ابن الجزري، يعني ابن الجزري شارك فيها، يعنيان مثلًا بعد ما تكتب عشرين صفحة، الصفحة رقم واحد وعشرين كمثال يكتبها ابن الجزري، وهكذا، ففي بعض الصفحات فيها خطه. وهذه فرح بها الحقيقةً، فرح بها أهل القراءات، والمهتمين

بالنشر، والعبد الضعيف أيضًا فرح بها.

وطبعًا أسجل الشكر لله عَزَّوَجَلَّ، ثم للشيخ الصديق العزيز الشيخ علي الغامدي المقرئ المكي -حفظه الله- فهو الذي أهدى إليّ هذه النسخة، لكن بعد دراسة هذه النسخة يعني نسخة جيدة، فيها خير وفيها بركة، بل إنه فيها سَقط ليس في نسخة (سين) يعني سقط كلمات. لاحظ: نسخ النشر وهذا كلام قلناه مرارًا: نسخ النشر كلها كثرتها إنما هي للبركة ما فيه ولا شيء جديد، يعني ما فيه نسخة فيها شيء جديد عن النسخ الثانية.

**أحد المستمعين:** (١٣:٥٤)؟

**الشيخ:** هي مصدرها النسخة الأولى التي كتبها ابن الجزري ثم بعد ذلك تفرعت، النسّاخ بعضهم ينزل كلمة، وبعضهم يحذف كلمة، لكن ما فيها شيء جديد نهائيًا، يعني ما فيها فصل زائد، ما فيها حُكم مختلف، يعني ما فيه مثلًا في هذه النسخة مثلًا إنه مثلًا: قالون يضم الهمزة، وفيه نسخ ثانية قالون يكسر الهمزة هذا النوع من الخلاف ما هو موجود. فمعناه إنه الخلافات اللي فيها مثل ما قلنا: سقط كلمة من هنا تحصلها موجودة في جميع النسخ، تحريف اسم من هنا رسمت الكلمة موجودة.

فلهذا نقول دائمًا: لو جمعت مليون نسخة من النشر تكفيك الثلاث نسخ، الخمس نسخ فقط، ولهذا نقول دائمًا: الشيخ يظهر والله أعلم بكثرة هذه النسخ، وعدم الاختلاف اللي فيها إن الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- لم يكتب النشر إلَّا مرة واحدة، كتبه وانتشر وقرئ عليه، فكأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه يعني مثل الجاحظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه، وإن كان بعض الناس يتضايقون لما نقول: الجاحظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه. المهم يعني ما يراجع كتبه، يطير في الآفاق بسرعة فلا يستطيع أن يعمل نسخة ثانية، كذلك الإمام

ابن الجزري، الإمام ابن الجزري الذي يظهر والله أعلم أنه لم يرجع إلى النشر بعد أن كتبه المرة الأول، كأنه مقتنعٌ بما فيه.

**أحد المستمعين**: كم سنة؟

**الشيخ**: مدة أكثر من ثلاثين سنة من عام ثمانية وتسعين إلى عام ثلاثة وثلاثين، خمسة وثلاثين سنة ما غير فيه ولا شيء. فالله أعلم أنا أقول: احتمال إنه بعد ما خلص من النشر اتجه للحديث، فشغله في الحديث، وشغله في السفر، وشغله في الإقراء، وشغله وفي تأليفه ربما يعني ما جعله يرجع إلى كتابه، ومع ذلك الكتاب شبه كامل. طبعًا العصمة ليست إلَّا للقرآن الكريم، لكن ككتاب للقراءات، ككتاب معتمد عند الأئمة اعتمدوه، وما كتبوا عليه من ملحوظاتٍ أو أخطاءٍ كلها يناقش فيها، ويدافع فيها عن ابن الجزري رحمة الله عليه.

(وَالضَّرْبُ الثَّانِي الْمُخْتَلَفِ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ ﴿بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ﴾ [يونس:٨١] فِي يُونُسَ، فَقَرَأَهُ أَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ بِالِاسْتِفْهَامِ (أَآلسِّحْرُ)، فَيَجُوزُ لِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهَا الْوَجْهَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ مِنَ الْبَدَلِ وَالتَّسْهِيلِ).

قال: ﴿مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ﴾ أو (السِّحْرُ) [يونس:٨١].

(عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلِمِ الثَّلَاثِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُمَا الْفَصْلُ فِيهِ -أي: في كلمة السِّحر- بِالْأَلِفِ، كَمَا لا يَجُوزُ فِيهَا -أي: في الثلاثة-، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِهَمْزَةِ وَصْلٍ عَلَى الْخَبَرِ، فَتَسْقُطُ وَصْلًا، وَتُحْذَفُ يَاءُ الصِّلَةِ فِي الْهَاءِ قَبْلَهَا).

﴿بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ﴾ [يونس:٨١].

(وَتُحْذَفُ يَاءُ الصِّلَةِ فِي الْهَاءِ قَبْلَهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ).

هو الآن سيتكلم عن همزة الوصل، والكلام القادم كله عن همزة الوصل.

أحد المستمعين: (٥٧:٤٩).

الشيخ: كما تحبون.

أحد لمستمعين: (٥٧:٥٤).

(وَأَمَّا هَمْزَةُ الْوَصْلِ الْمَكْسُورَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ فَإِنَّهَا تُحْذَفُ فِي الدَّرْجِ بَعْدَهَا مِنْ أَجْلِ عَدَمِ الِالْتِبَاسِ، وَيُؤْتَى بِهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ وَحْدَهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبأ:٨]، ﴿أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ﴾ [المنافقون:٦]، ﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ﴾ [الصافات:١٥٣])

طبعًا يُستثنى من؟ يُستثنى الأصبهاني.

(﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ﴾، ﴿أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾ [ص:٦٣] عَلَى اخْتِلَافٍ فِي بَعْضِهَا – الذي هو اصطفى– يَأْتِي مُسْتَوْفًى فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، فَهَذِهِ أَقْسَامُ الْهَمْزَتَيْنِ؛ الْأُولَى مِنْهُمَا هَمْزَةُ اسْتِفْهَامٍ).

(أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْأُولَى لِغَيْرِ مستِفْهَم) نبدأ بها غدًا إن شاء الله.

**وبهذا نقف هنا، ونكمل إن شاء الله الدرس القادم، غدًا إن شاء الله، وآخر دعوانا أن الحمد لله، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**

ﮂ ◈ ﮃ

## محتويات الكتاب